# الجيش الأمريكي في حرب العراق

## الغزو - التمرد - الحرب الأهلية

## 2003 - 2006

ترجمة
سعود معن

العقيد جويل د. رايبورن
العقيد فرانك ك. سوبتشاك

الجيش الأمريكي في حرب العراق
العقيد جويل د. رايبورن
العقيد فرانك ك. سوبتشاك

تعد الحرب على العراق عام 2003 واحدةً من أهم المنعطفات المصيرية التي رسمت خارطة أحداث الشرق الأوسط خلال الربع الأول من القرن الحالي. إذ أنها لم تكتف بإسقاط نظام صدام حسين وفتح العراق على ساحة الصراع التي حولت البلاد إلى مسرح تجربة قاسية مستمرة إلى يومنا الحالي، بل أنها أسهمت في التمهيد إلى مرحلة جديدة من الحرب ضد الإرهاب وصعود التيارات المتشددة والحرب الطائفية، بل حتى حركات ما عرف باسم "الربيع العربي".

ولا يمكن فهم حدث كبير، ومركزي، واستنباط العبر والدروس منه، من دون اصغاء دقيق لشهادات جميع الأطراف التي سطّرت واقعة الحرب المدمرة.

في هذا الكتاب، يتعرّف القارئ على شهادة تاريخية غاية في الأهمية من داخل مؤسسة الجيش الأمريكي، قام بها ضابطان على مستوىً رفيع، تضيء على نحو متفرد، ظروف وملابسات غزو العراق وأحداث التمرد التي تلت الاحتلال ومن ثم مأساة الحرب الأهلية.

الكتاب وإن كان يمثل رؤية جانب واحد من أطراف الصراع إلا أنه يقدّم تصورات هامّة وتحليلات لا غنى عنها عن تجارب الجيش الأمريكي بقياداته العليا ومراتبه الميدانية وآثار تلك التجارب على عمليات واستراتيجيات وعقيدة جيش الدولة الكبرى في العالم.

إنها دراسة تاريخية سردية تسعى لتوثيق القرارات الرئيسية التي رافقت أحداث الحرب وما بعدها، مع سعي جاد لتقييم تلك القرارات وفهم حقيقة ما كان يدور وقتها في غرف العمليات، من أجل تفسيره من جهة، وتوثيق شهادة تغطّي جزءاً مما حدث من جهة أخرى، في انتظار أن تدلو الأطراف كلها بما متاح من حقائق.

الناشر

ISBN 978-9-9226349-4-4

www.daralrafidain.com
info@daralrafidain.com
daralrafidain
dar.alrafidain
dar alrafidain دار الرافدين

# الجيش الأمريكي في حرب العراق

«الغزو ـ التمرد ـ الحرب الأهلية 2003 ـ 2006»

# الجيش الأمريكي في حرب العراق

## «الغزو ـ التمرد ـ الحرب الأهلية 2003 ـ 2006»

العقيد جويل د. رايبورن
العقيد فرانك ك. سوبتشاك
ترجمة: المهندس سعود معن
المحررون:
المقدم جين ف. غودفروي
العقيد ماثيو د. مورتون
العقيد جيمس باول
المقدم ماثيو م. زايس

*By Colonel Joel D. Rayburn _ Colonel Frank K. Sobchak*

*Translated by Souod Maan*

الطبعة الأولى: أبريل ـ نيسان، 2021 (1000 نسخة)

This Arabic Translation Copyrights@Dar Al-Rafidain2020

صدر الكتاب عن «المعهد الاستراتيجي للدراسات واعلام كلية الحرب للجيش الأمريكي».

This book was published by «Strategic Studies Institute and U.S Army War College Press».

(C) جميع حقوق الطبع محفوظة/ All Rights Reserved

حقوق النشر تعزز الإبداع، تشجع الطروحات المتنوعة والمختلفة، تطلق حرية التعبير، وتخلق ثقافةً نابضةً بالحياة. شكراً جزيلاً لك لشرائك نسخةً أصليةً من هذا الكتاب ولاحترامك حقوق النشر من خلال امتناعك عن إعادة إنتاجه أو نسخه أو تصويره أو توزيعه أو أيٍّ من أجزائه بأي شكلٍ من الأشكال دون إذن. أنت تدعم الكتّاب والمترجمين وتسمح للرافدين أن تستمرّ برفد جميع القراء بالكتب.

لبنان ـ بيروت/ الحمرا
تلفون: 345683 1 961+/541980 1 961+

بغداد ـ العراق/ شارع المتنبي عمارة الكاهجي
تلفون: 9647811005860+/9647714440520+

info@daralrafidain.com
daralrafidain@yahoo.com
www.daralrafidain.com
dar alrafidain
Dar.alrafidain
@daralrafidain

تنبيه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 9922 - 634 - 94 - 4

معهد الدراسات الاستراتيجية
إعلام الكلية الحربية للجيش الأمريكي

# الجيش الأمريكي في حرب العراق

«الغزو ـ التمرد ـ الحرب الأهلية 2003 ـ 2006»

العقيد جويل د. رايبورن
العقيد فرانك ك. سوبتشاك
ترجمة: المهندس سعود معن

المحررون

المقدم جين ف. غودفروي
العقيد ماثيو د. مورتون
العقيد جيمس باول
المقدم ماثيو م. زايس

www.daralrafidain.com

# الفهرس


**رئاسة أركان مجموعة دراسة عملية حرية العراق للجيش الأمريكي 2013 ـ 2018** ..... 17

**المدير والمحرر العام لسنوات** ..... 17

**الزملاء المساعدون والمساهمون** ..... 17

**مساعدو الأبحاث/المتدربون** ..... 18

**مقدمة (1): بقلم رئيس الأركان التاسع والثلاثين، للجيش الأمريكي** ..... 19

**مقدمة (2): بقلم رئيس الأركان الثامن والثلاثين، للجيش الأمريكي** ..... 21

**مقدمة عامة** ..... 23

**شكر وتقدير** ..... 29

**كلمة المترجم** ..... 35

**المقدمة** ..... 39

**الخرائط** ..... 41

**الفصل الأول: مقدمة: نهج التصادم من 1991م ـ 2003م** ..... 49

ما وراء خيمة الهدنة ..... 49

الجيش الأمريكي ما بعد عاصفة الصحراء ..... 51

الثورة في الشؤون العسكرية ..... 52

عمليات أخرى غير حرب الخليج الثانية: الصومال وهايتي والبلقان ..... 54

النمطية والتحول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ..... 60

النظام العراقي في التسعينات ..... 62

الانتفاضة العراقية عام 1991م ..... 63

أسلمة البعث وتدهور الجيش العراقي ..... 64

المقاومة العراقية لصدام ..... 66

العراق والولايات المتحدة والمواجهة مستمرة 1991م ـ 2000م ..... 67

عملية توفير الراحة ..... 67

صدام وإدارة كلينتون 68
الحرب الأهلية الكردية وعملية عاصفة الصحراء 69
العقوبات والاضطرابات الداخلية 71
مسرح مركز القيادة 72
أجواء ما بعد أحداث 11 سبتمبر 74

## الباب الأول

## من الغزو إلى التمرد 2002م ـ 2003م

**الفصل الثاني: تغيير النظام في ظل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 79**
التخطيط لتغيير النظام 80
المفهوم المبدئي والافتراضات 84
توترات في تخطيط حرب العراق 86
تاريخ الإنشاء، من يناير إلى مايو 2002م 89
«الصدمة والرعب» والبدء، من مايو إلى يوليو 2002م 90
الهجين، أغسطس 2002م 93
أسلحة الدمار الشامل 94
النتيجة: المرحلة الرابعة الصغيرة وتخطيط أسلحة الدمار الشامل 95
الوضع الاستراتيجي في العراق 96
القدرات العسكرية العراقية والنوايا 97
المنظور الاستراتيجي للنظام 98
برنامج صدام لأسلحة الدمار الشامل 100
العراق والإرهاب 101
**الفصل الثالث: المناورة في الموقف 105**
القوات الأرضية تستعد للحرب 106
تشكيل العمليات 107
العمليات القتالية الرئيسية 108
التخطيط لبغداد 110
تركيا: الخيار الشمالي 111
تعديلات على الخطة: أسلحة الدمار الشامل وانهيار النظام و«القوات العراقية الحرة» 112

نشر قوة الغزو 115
التخطيط لعراق ما بعد النظام 117
التخطيط العسكري المتأخر للمرحلة الرابعة 119
مواجهة رامسفيلد ـ شينسكي 122
العراق يستعد للحرب 123
توقعات صدام 124
التوقعات العسكرية العراقية 126
الاستعدادات النهائية للعراقيين 130
استعدادات الميليشيات الإيرانية وفيلق بدر 130
**الفصل الرابع: غزو العراق مارس ـ أبريل 2003م** 133
بدء الغزو 134
قوات العمليات الخاصة تتحرك إلى الداخل 144
النكسات وتغيير في خطط (CFLCC) 145
العاصفة الرملية وتوقف العمليات 148
معركة سد الحديثة 152
كركوك وعملية مطرقة الفايكينغ 153
سقوط النظام 153
الاستيلاء على مطار صدام الدولي 156
البصرة 157
الرعد يضرب 158
سقوط النظام 161
التحقق من صحة الثورة في الشؤون العسكرية 163
**الفصل الخامس: نحن هنا، ماذا الآن!** 167
انهيار الدولة العراقية 168
تغيير قواعد الاشتباك 170
من المساعدة الإنسانية إلى إعادة الاعمار والحكم 174
الجهات الفاعلة الجديدة في ساحة المعركة 177
مشاكل في شمال العراق 178

المسلحون والعنف السياسي ..... 187
الانتقام الشيعي وتلميحات النفوذ الإيراني ..... 188
**الفصل السادس: ضياع في الانتقال (مايو ـ يوليو 2003)** ..... 191
العمليات الانتقالية على جميع مستويات الرقابة المدنية ..... 192
قيادة الميدان من (CFLCC) إلى الفيلق الخامس ..... 194
الانتقالات الفردية الهامة ..... 196
بعثة أسلحة الدمار الشامل: من فرقة العمل الخامسة والسبعين إلى مجموعة المسح العراقية 199
تفكك الدولة والمجتمع العراقي ..... 200
حل الجيش وتجريم حزب البعث ..... 200
النقاش حول حل الجيش العراقي ..... 204
تهميش قبائل العراق ..... 208
(CJTF_7) والمحاكمة بالنار ..... 208
ستة مجالات للعمليات ..... 210
محاولة (CJTF_7) إلى مزامنة العمليات ..... 217
تدهور الأوضاع الأمنية ..... 219
استهداف فلول النظام العراقي وأبناء صدام ..... 222
المبعوث بريمر والحكومة العراقية المؤقتة ..... 224
الغارة على القوات الخاصة التركية ..... 226
مغادرة قوات البحرية ـ المارينز ووصول الفرقة متعددة الجنسيات ..... 227
قرار تمديد عملية نشر الوحدات ..... 229
**الفصل السابع: المقاومة والانتقام مايو ـ أغسطس 2003م** ..... 232
السنة: محرضون ومتطرفون ..... 232
حرمان القبائل والعشائر السنية ..... 233
البعث في المنفى ..... 235
الإسلاميون البعثيون: جيش محمد وجيش محمد يونس الأحمد والجيش الإسلامي 237
مقاومة السلفية ..... 239
أبو مصعب الزرقاوي وتنظيمي القاعدة والتوحيد والجهاد يستعدون للقتال ..... 241
وجهة نظر التحالف: حرب العصابات والتمرد ..... 243

الشيعة منقسمون ..... 247
المنافسة في المجتمع الشيعي العراقي ..... 248
المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة ..... 249
مقتدى الصدر وجيش المهدي ..... 251
الأكراد وطموح الحكم الذاتي ..... 252
تدخلات دول الجوار في العراق ..... 254
**الفصل الثامن: التحليق في أغسطس أكتوبر 2003م** ..... 261
صعوبات في صياغة حملة جديدة ..... 261
مجلس الحكم العراقي ..... 264
المقاومة تكتسب الزخم ..... 265
الزرقاوي يستولي على المبادرة ..... 266
مشاكل في المثلث السني ..... 267
المزيد من اجتثاث البعث ..... 272
تحديات تحدد بنية التمرد ..... 273
مناقشة عدد القوات ..... 278
جيش من المقاولين ..... 280
فرق دعم الحكم ..... 280
صعوبات مع التوعية القبلية ..... 282
انتكاسات في جهود التدويل ..... 283
بداية بطيئة لقوات الأمن العراقية ..... 285
تكيفات التحالف التكتيكية ..... 288
التحدي الصدري لازال مستمراً ..... 292
**الفصل التاسع: أسفل حفرة العنكبوت أكتوبر ديسيمبر 2003م** ..... 295
أبو غريب ومشكلة الاعتقالات الناشئة ..... 295
وضع المعتقلين ..... 297
انتهاكات أبو غريب ..... 298
هجوم رمضان ..... 301
الرد على هجمات رمضان المبارك ..... 304

الوعي الظرفي للتحالف ..... 306
مكافحة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة ..... 308
إلقاء القبض على صدام حسين ..... 310
في أعقاب القبض على صدام ..... 313
**الفصل العاشر: ملخص من الغزو حتى التمرد 2002 ـ 2003** ..... 316

**الباب الثاني**

**من التمرد إلى الحرب الأهلية 2004 ـ 2006**

**الفصل الحادي عشر: العاصفة تتجمع** ..... 325
اضطرابات داخل التحالف ..... 326
قرار المقر ذو الأربعة نجوم ..... 327
سلسلة من التحولات ..... 329
تجهيز الدوران الثاني ..... 332
دوران العمليات الخاصة ..... 333
نضوج العدو ..... 334
التمرد السني يكسر التحالف ..... 338
الزرقاوي يهدف إلى الحرب الأهلية ..... 341
التحركات الإيرانية ..... 343
استمرار التصعيد مع مقتدى الصدر ..... 345
الكفاح من أجل صياغة خطة استراتيجية طويلة الأمد ..... 348
أبو غريب: فشل سياسات الاحتجاز ..... 351
**الفصل الثاني عشر: الأشياء تتداعى جزئياً نيسان/أبريل 2004** ..... 353
حرب ذات جبهتين غير متوقعة! ..... 353
انتفاضة الصدر ..... 356
الهجوم على الفلوجة ..... 359
انتشار الحريق ..... 362
هداية من واشنطن ..... 364
قطع طرق إمداد التحالف ..... 365
إيقاف إطلاق النار في الفلوجة ..... 367

توسيع القتال والتعاضد السني ـ الشيعي 368
هجوم مضاد للتحالف 370
القتال والمفاوضات مع الصدر 372
لواء الفلوجة 375
السقوط من انتفاضة أبريل 376
كارثة أبريل والتحالف 378
**الفصل الثالث عشر: تبديل الحراسة مرة أخرى ربيع ـ صيف عام 2004** 384
سقوط أبو غريب 385
قيادة جديدة وبعثات جديدة 386
قيادات جديدة للتحالف 387
العيوب في هيكل القيادة الجديد 391
انتقال السيادة 392
قيادة جديدة للتحالف 395
القوات المتعددة الجنسيات ـ العراق والسفارة الأمريكية 397
استهداف الدولة العراقية الجديدة 398
توسع قوات الأمن العراقية 400
استراتيجية جديدة للتحالف 404
لمحات من المستقبل: أمن العشائر وحزام بغداد 407
**الفصل الرابع عشر: الصراع من أجل الانتخابات أغسطس ـ ديسمبر 2004** 410
عمليات في النجف 410
القتال بين القبور 413
إيقاف النار مع الصدريين 414
كيسي ونموذج النجف 416
الكتيبة الـ36 العراقية «المغاوير» 418
العمليات في سامراء 420
معركة الفلوجة الثانية، نوفمبر 2004 421
سياسات عملية الفلوجة 423
عملية الفجر في الفلوجة 425

سقوط الموصل ..... 430
تفجير منشأة الطعام في ماريز والهجوم على موقع تامبا القتالي ..... 433
نهاية عملية الفجر ..... 435
دروس من مدن الملاذ للمتمردين ..... 437
**الفصل الخامس عشر: التحول في زمن الحرب كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل 2005** ..... 440
كانون الثاني/ يناير الانتخابات الانتقالية الوطنية عام 2005 ..... 441
القرار بعدم تأخير الانتخابات ..... 443
التصويت والمقاطعة ..... 444
العواقب التشغيلية في تحول القوة ..... 447
توترات في القوة ..... 450
التزام الحرس الوطني ..... 452
هجرة الوحدة عام 2005م ..... 455
حادثة سغرينا ..... 458
وصول الوحدات المتحولة ..... 458
المواطنة العراقية ..... 462
الفرق الانتقالية العسكرية ..... 463
جدل حول دور قوات العمليات الخاصة ..... 466
تحجيم موطئ قدم قوات التحالف ..... 469
تقييم الاستعداد للانتقال ..... 471
التحول في التمرد ..... 473
صعود تنظيم القاعدة في العراق ..... 476
الوضع من وجهة نظر القوات المتعددة الجنسيات في العراق ..... 480
**الفصل السادس عشر: التوجه غرباً نيسان/أبريل ـ آب/أغسطس 2005** ..... 483
حكومة جديدة وعنف طائفي جديد ..... 483
بيان جبر ووزارة الداخلية ..... 486
صعود التطهير الطائفي ..... 488
هجوم السيارة المفخخة لتنظيم القاعدة ..... 490
إعادة السيطرة على الحدود الغربية ..... 492

دور سوريا ..... 494
نزاع كيسي وفينز ..... 496
من سيء إلى أسوأ في الأنبار ..... 498
حملة غرب وادي نهر الفرات ..... 500
فوج الفرسان المدرع الثالث في محافظة نينوى ..... 502
نزاع الظواهري والزرقاوي ..... 504
استهداف الحكومة الجديدة والحضور الدولي ..... 506
وصول السفير خليل زاد ..... 508
مشكلة الاحتجاز المستمرة ..... 509
متطلبات الأدلة ومجالس المراجعة والإفراج ..... 511
مسألة إلقاء القبض وإطلاق السراح ..... 513
فقدان السيطرة داخل معسكرات الاحتجاز ..... 517
**الفصل السابع عشر: الابتكار في مواجهة الحرب صيف وخريف 2005** ..... 521
إعادة اكتشاف مكافحة التمرد ..... 521
فوج الفرسان المدرع الثالث والعقيد إتش آر ماكماستر في تلعفر ..... 524
عملية استعادة الحقوق ..... 528
معركة غرب الفرات ..... 531
الكتيبة الثالثة وفرقة مشاة البحرية السادسة والمقدم جوليان الفورد في القائم ..... 534
أكاديمية مكافحة التمرد ..... 537
قوات العمليات الخاصة في الانبار ..... 538
الجذور الأولية للاستيقاظ: حماة الصحراء ..... 539
تحولات قوات العمليات الخاصة ..... 543
كيسي وخليل زاد يجلبان فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق ..... 548
أوجه القصور في بعثة تطوير القوات الخاصة العراقية ..... 550
الجيش العراقي ..... 553
بداية قوية لفرق الانتقال العسكري ..... 555
تحديات في الثقافات العسكرية العراقية ..... 559
**الفصل الثامن عشر: الهزيمة بالديمقراطية شتاء 2005 ـ 2006** ..... 564

الاستفتاء الدستوري العراقي ..... 564
استغلال (النجاح): استراتيجية التخفيض وخطة تخفيض القوات الأمريكية ..... 569
المحاولات العراقية للمشاركة في عملية التخطيط ..... 572
الاستراتيجية الوطنية للنصر في العراق ..... 573
التمهيد للحرب المدنية: الطائفة الشيعية داخل الحكومة العراقية ..... 576
التأثير الإيراني الخبيث ..... 582
مشاكل في البصرة ..... 584
أزمة مركز شرطة الجمعيات ..... 587
تنظيم القاعدة وتفجيرات الأردن ..... 590
رسالة عطية ..... 591
تحديات الحرس الوطني ..... 592
الانتخابات والانحدار ..... 596
الانحدار في استمرار ..... 598
عواقب البيانات المعيبة ..... 602
تأثيرات جغرافية فيما يتعلق بتخفيض القوات ..... 603
علامات التحذير السياسي ..... 606
**الفصل التاسع عشر: الحرب الأهلية العراقية تقترب من البدء، كانون الثاني ـ حزيران 2006** 609
الاستجابة لانتخابات كانون الأول ..... 609
نظرة ثانية على تخفيض القوات ..... 610
تواصل القوة المتعددة الجنسيات مع السنة ..... 611
مجلس شورى المجاهدين ..... 613
تفجيرات مسجد سامراء (تفجير مرقدي الإمامين العسكريين) ..... 613
«نحن لا نرى حرباً أهلية» ..... 615
البقاء على منهج الفوة المتعددة الجنسيات في العراق ..... 621
عملية «مقاييس العدالة» ..... 622
تغير الطبيعة الاساسية للصراع ..... 627
«عام الشرطة» ..... 630
عودة الفريق بيتر دبليو تشياريلي ..... 632

القتل في حديثة ..... 635
الفريق تشياريلي والعقيد ستيل ..... 636
ثقل تحقيقات الفيلق المتعدد الجنسيات ..... 639
حكومة نوري المالكي ..... 642
مفاوضات مع المتمردين السنة ..... 645
غزوة الزرقاوي ..... 647
**الفصل العشرون: بغداد تحترق (صيف ـ خريف) 2006** ..... 650
رد تكتيكي في بغداد: عملية معا إلى الأمام ..... 650
عادات وتقاليد مدينة بغداد ..... 652
دور النظام الإيراني في زعزعة الاستقرار ..... 655
خطة كيسي للانسحاب العام ..... 658
الأمل الزائف للسيطرة العراقية على المحافظات (PIC) ..... 660
الرئيس يفقد الثقة في الاستراتيجية الانتقالية ..... 661
تموز 2006: التطهير الطائفي في بغداد ..... 663
عمليات الاختطاف في اليوسفية ..... 665
أبي زيد وانعكاس منهج كيسي ..... 666
عملية «معاً إلى الأمام الثانية» ..... 670
مشكلة الشرطة الوطنية ..... 674
حرب الوزارات ..... 677
**الفصل الحادي والعشرون: الأمل في الرمادي** ..... 682
تنظيم القاعدة في العراق والتحالف ومعركة عشائر الرمادي ..... 682
تنظيم القاعدة يستعيد الرمادي ..... 684
«لا أحد حقاً يسيطر على المدينة» ..... 686
اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، يتولى مدينة الرمادي ..... 689
باتريكين ودين والقبائل ..... 691
اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، والتصادم مع القاعدة ..... 693
تقرير ديفلين ..... 694
استيقاظ الأنبار ..... 695

العشائر وبغداد وشرطة الأنبار 698
الدولة الإسلامية في العراق 700
الصحوة والحزب الإسلامي العراقي والقوة المتعددة الجنسيات 701
إنقاذ عشائر شرق الرمادي 703
وفاة النقيب باتريكين 706
**الفصل الثاني والعشرون: الانتقال الفاشل** 709
تدهور الوضع الأمني في بغداد 710
البحث عن حل عراقي 713
الجنوب الشيعي: «الجمر تحت الرماد» 714
من سالامانكا إلى سندباد 717
قادة في بغداد يتولون زمام المبادرة 720
وسط موجة من التحولات وتعزيز الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد 724
القيادة المركزية لديها شكوكها الخاصة 725
هزيمة سياسية للخطط الأمنية في بغداد والبصرة 726
نبض مؤقت لعملية السندباد 727
التراجع: نقاط تفتيش قناة الجيش والمتخصص أحمد الطائي 730
النهايات المتباينة 732
**الفصل الثالث والعشرون: ملخص من التمرد إلى الحرب الأهلية** 736
شرح فشل استراتيجية الانتقال 740
الابتكارات والتكييفات وعلامات المستقبل 742
كلمة ختامية 745
**الخاتمة** 747
**المراجع** 749

## رئاسة أركان مجموعة دراسة عملية حرية العراق للجيش الأمريكي
## 2013 ـ 2018

**المدير والمحرر العام لسنوات:**

- 2013 ـ 2016: العقيد جويل رايبورن
- 2017 ـ 2018: العقيد فرانك سوبتشاك
- المسؤولان التنفيذيان/ مديرا البحث المقدم
- المقدم ماثيو هاردمان
- المقدم ماثيو زايس
- كبار الزملاء:
- المقدم جين غودروي
- العقيد ماثيو مورتون
- العقيد جيمس باول
- العقيد فرانك سوبتشاك (2013 ـ 2016)
- زملاء البحوث:
- العقيد جيسون أوادي
- الرائد ويلسون بلايث
- الرائد ستيفن غريبشاو

**الزملاء المساعدون والمساهمون:**

- مايكل بيل، دكتوراه، كلية شؤون الأمن الدولي، جامعة الدفاع الوطني ديريك هارفي، جامعة جنوب فلوريدا
- الرائد كيلي هوارد، اللواء في احتياطي الجيش الأميركي (متقاعد) نجم الجبوري، وزارة الداخلية العراقية

- مايكل بريجنت، كلية شؤون الأمن الدولي، جامعة الدفاع الوطني
- المقدم جيمس سيندل، اللواء في الاحتياط في الجيش الأمريكي (متقاعد)
- عزيز سويدي، الجيش العراقي

**مساعدو الأبحاث/المتدربون:**

- 2014: التلميذ أندرو مور، جليل رياهي، ليندسي شميدت، ديلون شوميكر، وأندرو ويكلاند 2015: مورا غيلر، كريستوفر هارتنيت، ريتشارد هولفر، دكتوراه، ألكسيس كنوتسن، كيلسي مارون، آشلي رودس، ألكسندر تيج، كيت تيتزن، وكاميرون زينسو.
- 2017: كاثرين إيتشيرتون، تشيسن غلات.

# مقدمة (1)

## بقلم رئيس الأركان التاسع والثلاثين، للجيش الأمريكي

من الجدير بالذكر انه قد بادر سلفي، الجنرال (المتقاعد) راي أوديرنو، إلى إجراء هذه الدراسة الواسعة النطاق لتجربة الجيش الأميركي في عملية حرية العراق من أجل تبادل الدروس، وشحذ التفكير، وتعزيز النقاش. حيث إني أحيي وأهنئ فريق العلماء المحاربين الذين ألّفوا هذه الدراسة المؤلفة من مجلدين، «الجيش الأميركي في حرب العراق» حيث كرس هؤلاء الجنود ساعات لا تحصى من الطاقة الفكرية لمساعدتنا على فهم الدروس العملية لمنظمة التمويل الدولية. حيث قاموا بمراجعة وتحليل وتوليف الآلاف من التقارير، وأجروا العديد من المقابلات، ودرسوا أحداث الحرب التي حددت جيل الجنود. وأن هذه الدراسة هي عمل مؤقت حسب التصميم، وإنه نقطة الطريق في سعي مؤسستنا لفهم تجربة (OIF). إذ يجب أن نواصل تقييم الأحداث وإعادة تقييمها والسياقات التي تشكل إطاراً لها. وفي نهاية المطاف، سيكون لجيشنا تاريخ «الكتاب الأخضر» الرسمي الشامل الذي يصف منظمة الدول الأمريكية بشكل موثوق، ولكن الأمر سيتطلب سنوات من البحث للوصول إلى هناك. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولكن هذا التحليل يبدأ بجهد تاريخي طويل الأجل. وتقع على عاتقنا مسؤولية مهنية وأخلاقية عن تعلم الدروس ذات الصلة من الماضي القريب. وتذكرنا (OIF) بأن المزايا التكنولوجية وأسلحة المواجهة وحدها لا يمكن أن تصدر قراراً؛ وأن الوعد بحروب قصيرة غالباً ما يكون بعيد المنال؛ وأن الغايات والطرق والوسائل يجب أن تكون متوازنة؛ حيث أن جيشنا يجب أن يفهم نوع الحرب التي نتورط فيها من أجل التكيف حسب الضرورة؛ وأن القرارات في الحرب تحدث على الأرض ممزوجة مع الطين والأوساخ؛ وتلك العوامل الخالدة مثل الوكالة البشرية، والصدفة، وقناعة العدو، التي تشكل نتائج الحرب. جيشنا قوي، ويزداد قوة. نحن على السمت لبناء قوة أكثر فتكاً، تردع الخصوم وقادرة على الانتقال السريع لكسب المعركة البرية كعضو في القوات المشتركة وقوات التحالف. إذ استخدم هذا العمل لمساعدتك أنت وفريقك على البقاء في استعداد لهزيمة أي خصم في المستقبل. ويجب الفهم أن هذه ليست على الأرجح الكلمة

الأخيرة، ولكن لتعلم الدروس التشغيلية وإضافتها إلى حقيبة تتضمن عدة مهارات خاصة بك. إنه الجيش القوي!

**مارك أي. ميلي**
**جنرال، في الجيش الأمريكي**
**رئيس أركان الجيش الأمريكي التاسع والثلاثين**

# مقدمة (2)

## بقلم رئيس الأركان الثامن والثلاثين، للجيش الأمريكي

في تموز/ يوليو 2013، اي بعد 18 شهراً من مغادرة آخر قواتنا العاملة في العراق، وجهت الجيش الأمريكي باتخاذ خطوات لالتقاط الدروس والرؤى والابتكارات الرئيسية ضمن صراعنا الذي زاد على 8 سنوات في ذلك البلد. وباعتباري رئيس أركان الجيش الأميركي، كنت أعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بعد أن كنت في حالة حرب مستمرة منذ هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (9/ 11)، فقد حان الوقت لإجراء دراسة أولية لتجارب الجيش في حروب ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، لتحديد آثارها على عملياتنا واستراتيجيتنا وعقيدتنا وهيكل قوتنا ومؤسساتنا في المستقبل. والدراسة التي تضم مجلدين، وهي «الجيش الأميركي في حرب العراق» التي أجراها رئيس أركان مجموعة دراسة عملية حرية العراق التابعة للجيش، وهي أول نتاج لهذا الجهد. وإن القصة التي وثقتها مجموعة دراسة المنظمة عن الجيش على المستوى العملياتي هي واحدة من الوحدات والمقرات التي تعمل في بيئات صعبة ومعقدة، مع اتخاذ القادة قرارات على جميع المستويات وصعبة تحت ضغط الوقت. ومع ظهور أبحاث المجموعة، لاحظت عدداً من النتائج التي توصلوا إليها والتي رأيت آثارها الهامة مباشرة كقائد فرقة وفيلق وقوة في العراق. أولاً وقبل كل شيء، ان المفهوم الذي مفاده أنه في حين أن وسائلنا التكنولوجية قد أصبحت أكثر تقدماً، فلا يمكننا تجاهل الفن التنفيذي، ومبادئ الحرب، وأهمية التضاريس. حيث كانت هذه المفاهيم الأساسية مهمة إلى حد كبير لحملاتنا لمكافحة التمرد وتحقيق الاستقرار في العراق، كما كانت في صراعات أخرى أكثر تقليدية. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح في الماضي أن أولئك الذين رفضوا فكرة وجود مستوى عملياتي للحرب في مكافحة التمرد قد كانوا مخطئين. ومن أجل أن تنجح عملياتنا وتستمر، يجب أن يكون لدينا فهم شامل لبيئة العمل والعواقب السياسية والاجتماعية المحلية لأعمالنا، لا سيما عندما نواجه عدواً يفهم البيئة أفضل منا. وعندما نعمل بين سكان الدولة المضيفة، يجب أن نوضح باستمرار نوايانا من أجل تجنب خلق أعداء جدد. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تتغير الظروف على أرض الواقع، يجب أن

نكون على استعداد لإعادة النظر في الافتراضات التي تقوم عليها استراتيجيتنا وخططنا وتغيير المسار إذا لزم الأمر، مهما كان مؤلماً.

وتحمل هذه الرواية عن حرب العراق بعض الدروس الاستراتيجية والمؤسسية الهامة أيضاً. ويجب أن نبحث عن سبل أفضل للعمل بفعالية مع حلفائنا في التحالف، الذين تختلف قيودهم بشكل طبيعي عن قيودنا. ويجب علينا أيضاً أن نستخدم طرقاً أفضل لتوليد قوى الدولة المضيفة الفعالة والشرعية والشراكة معها، وحساب الضغوط السياسية التي تقيد تلك القوى. كما تعلمنا في حرب العراق أنه ينبغي لنا أن نحسن الطرق التي نطور بها قادتنا الاستراتيجيين. إن إدارة الحرب وطبيعة صنع القرار أصبحت أكثر لامركزية، ونتيجة لذلك، يجب أن نطور قادة قادرين على التفكير الاستراتيجي وقيادة فرق مشتركة ومشتركة بين الوكالات ومتعددة الجنسيات في مرحلة مبكرة من حياتهم المهنية. كما رأينا في أعقاب حرب العراق أن الولايات المتحدة دخلت دورة تاريخية أخرى، مثل تلك التي أعقبت الحروب الأمريكية الكبرى في الماضي، والتي ناقش فيها قادتنا المدنيون والعسكريون جدوى القوة البرية لأهدافنا الوطنية. وتشير قراءة الجيش الأميركي في حرب العراق إلى أن قواتنا البرية، بقوة نهاية أعلى بكثير مما كانت عليه الآن، إذ كانت مثقلة بالضرائب بسبب الالتزامات في العراق وأفغانستان، وكان لقرار الحد من مستويات قواتنا في كلا المسرحين عواقب عملية وخيمة. كما يشير استعراض هذه المجلدات إلى أنه من غير المرجح أن يتخلى خصومنا عن طريقة الحرب التي اعتمدوها في العراق، وأن القوة البرية ستظل عنصراً هاماً من عناصر الردع الاستراتيجي في المستقبل. وبالنسبة لي، كجندي لمدة 40 عاماً، فإن تاريخ حرب العراق هو قصة مذهلة لجيش وصل إلى داخل نفسه للتعلم والتكيف في خضم حرب كانت الولايات المتحدة في طريقها إلى الخسارة فيها. حيث كانت تجربة تكوينية لجيل من الجنود والقادة. وبالإضافة إلى ذلك، كان ميداناً للتضحية بالآلاف من مواطنينا. وقبل كل شيء، تهدف هذه المجلدات إلى ضمان عدم نسيان تضحياتهم أبداً.

**رايموند تي. اوديرنو**

**جنرال (متقاعد)**

**رئيس أركان الجيش الأمريكي الثامن والثلاثين**

# مقدمة عامة

في أيلول/ سبتمبر 2013، وجّه رئيس أركان الجيش الجنرال رايموند ت. أوديرنو مجموعة دراسة «عملية حرية العراق» إلى البحث وكتابة تاريخ عملي لتجربة الجيش الأمريكي في حرب العراق من عام 2003 إلى عام 2011.حيث ان هذا المجلد، جيش الولايات المتحدة في حرب العراق، 2003 ـ 2006، هو الأول من اثنين من الوفاء بهذه المهمة. وهو يحكي قصة الحملات التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بصدام حسين ونظام البعث العراقي من السلطة في عام 2003 وتحقيق الاستقرار في البلاد بعد تلك العمليات. كذلك يفصّل مسار الحملات الانتخابية حتى نهاية عام 2006 عندما غيّر الرئيس جورج دبليو بوش وغيره من القادة الأمريكيين الاستراتيجية في العراق إلى استراتيجية أسفرت عن الهجوم المضاد «المفاجئ» الذي شنته القوات الأمريكية في الفترة 2007 ـ 2011. وهذا الهجوم المضاد وما تلاه من انسحاب لقوات التحالف من العراق لهو موضوع المجلد الثاني من هذه السلسلة. وفي هذا النطاق، قام أعضاء مجموعة الدراسة بنمذجة هذا التاريخ بوعي بعد تاريخ «الكتاب الأخضر» للجيش في الحرب العالمية الثانية. وبسبب ما فعلته الكتب الخضراء، وما كلفنا به الجنرال أوديرنو، فلقد ركزنا على المستوى التشغيلي للحرب. وإن هذه المجلدات هي تاريخ سردي يحكي قصة القوات الأمريكية في العراق، وذلك أساساً من وجهة نظر القيادة الميدانية في بغداد والأوامر العملياتية التابعة لها على الفور. وهي تركز على قرارات ونوايا كبار القادة من فئة الثلاث والأربع نجوم في بغداد مع مرور الوقت. وفي كتابة هذا التاريخ، سعينا جاهدين لتقييم القرارات الرئيسية التي واجهتها تلك الأوامر، وفهم ما كان القادة ينوون تحقيقه، كذلك كيف فسرت الأوامر الوضع في ذلك الوقت. كما تتبعنا العديد من تلك القرارات إلى المستوى التكتيكي للحكم على كيفية ترجمة النية الاستراتيجية والتشغيلية إلى تغييرات في ساحة المعركة. وفي الوقت نفسه، درسنا الاتجاهات العامة والتطورات التكتيكية التي أثرت على المستويين التشغيلي والاستراتيجي، بما في ذلك الفرص الضائعة على هذا المنوال. كما قام فريقنا بتقييم أثر التغييرات في الجيش المؤسسي، مثل وضع الوحدات والتحول، على الصراع العملياتي في العراق. وأخيراً، استكشفنا الافتراضات التي تقوم عليها الحملة الأمريكية في العراق في أوقات مختلفة وقيمنا صحتها. حيث كتبنا هذا التاريخ مع اثنين من الجماهير في الاعتبار. وبالنسبة لقادة الجيش الحاليين

والمستقبليين، فلقد سعينا إلى شرح الدروس العملياتية والاستراتيجية الرئيسية من حرب العراق التي ينبغي أن نسترشد بها في تقديرنا للإستراتيجية والعمليات والجيش كمؤسسة. هذا وبالإضافة إلى ذلك، فلقد حاولنا كتابة هذا التاريخ بطريقة يسهل الوصول إليها حتى يتمكن الجمهور المدني من فهم تجربة الجيش في الحرب. ونعتقد أن عدداً قليلاً جداً من الروايات العسكرية حتى الآن تفسر للرأي العام الأمريكي ما مرت به القوات المسلحة في حروب ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (11 أيلول/ سبتمبر). وإذا لم يتم التصدي للأمر، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فجوة بين الجمهور وجيشه، على الرغم من أن هذا الكتاب هو تاريخ الجيش، حيث قمنا بإدراج الخدمات العسكرية الأخرى والقوات الدولية في القصة، وأحياناً بقدر كبير من التفصيل. في الحرب المعاصرة، إذ يذهب الجيش إلى الحرب كجزء من قوة مشتركة وفي كثير من الأحيان مع شركاء التحالف. حيث سيكون من المستحيل شرح ما شهده الجيش في العراق دون إدراج قصة مشاة البحرية الأمريكية والقوات المسلحة البريطانية والقوات البرية الأخرى للتحالف. كذلك حاولنا أيضاً، على حد علمنا وقدرتنا، أن ندرج منظور العدو، وطبيعة بيئة العمل، والسياق السياسي والاجتماعي للصراع. لقد فعلنا ذلك لشرح سبب محاربة مختلف الجماعات والشعوب إلى جانب قوات التحالف، وما كانوا يأملون في تحقيقه، وكيف اتخذ قادتهم قرارات رداً على (أو بمعزل عن) أعمال التحالف. وسيتضمن المجلد الثاني من هذه السلسلة ملخصًا ختاميًا لنتائجنا الرئيسية المتعلقة بالدروس التشغيلية والاستراتيجية للحرب، ولكن القراء سيرون في هذا المجلد الأول بعضًا من الموضوعات التي استمدناها من بحثنا. إذ حققت حملة مارس/ آذار إلى أبريل/ نيسان 2003 لإزالة نظام صدام حسين أهدافها العملياتية بسرعة أكبر مما توقعه أي من الطرفين أو المراقب الخارجي. ولكن عواقب هذا الانتصار كانت مفاجئة بنفس القدر، حيث فشلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تعزيز مكاسبهم من خلال تحقيق الاستقرار في البلاد، وإعادة بناء الدولة التي دمروها، وربما إرساء الأساس لنتيجة سياسية مستدامة. وفي السنة الأولى من الحرب، تطورت حملة صعبة لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد تغيير النظام إلى تمرد أكثر صعوبة. وفي السنوات الثالثة التي تلت ذلك، أصبح الصراع حرباً أهلية عرقية وطائفية بين الفصائل العراقية التي كانت تقاتل من أجل السلطة والبقاء.

وبالنسبة للجيش، فإن قصة فترة السنوات الأربعة التي أعقبت سقوط صدام حسين كانت قصة مختلطة. وأظهر التدمير السريع المذهل للجيش العراقي والتقدم إلى بغداد كفاءة الجيش الأمريكي في الحرب التقليدية. ولكن ضمن حملات تحقيق الاستقرار ومكافحة التمرد التي أعقبت ذلك، كثيراً ما وجدت الوحدات المنهكة والمقرات المثقلة بالضرائب نفسها تقوم بمهام غير متوقعة كانت من الناحية العقائدية والمادية وربما غير مهيأة فكرياً. وطوال تلك

الفترة، كان مسرح العمليات العراقي مقيداً، حيث عملت الوحدات والقادة في ظل نقص مزمن في القوات واتباع استراتيجية وخطة حملة فشلت في نهاية المطاف. وفي ظل هذه الظروف، مر قادة الجيش وجنودهم بعملية تعلم صعبة، وعانوا من خسائر مؤلمة ـ أكثر من 36,000 قتيل وجريح خلال فترة الحرب ـ أثناء تكيفهم مع صراع تغير طبعه بسرعة. وبحلول أواخر عام 2006، توصلت العديد من وحدات الجيش التكتيكية إلى حلول مبتكرة لمشاكلها المحلية، بعضها من خلال التذكير بالدروس المستفادة من مكافحة التمرد من الماضي البعيد للجيش، والبعض الآخر من خلال استغلال الفرص الناشئة للعمل مع القبائل والمجتمعات المحلية، ولكن ليس حتى عام 2007 حيث ستكون هذه النهج متزامنة ومتكاملة على المستويين التشغيلي والاستراتيجي. وفي كتابة هذا التاريخ الروائي، اعتمدنا إلى حد كبير على السجلات العسكرية من مقار العمليات الأميركية والمقابلات، والكثير منها لم يكن في متناول العلماء من قبل. وإن خلط مقابلات التاريخ الشفوي مع البحوث الوثائقية الأرشيفية التي تخلق في رأينا، تآزراً كبيراً سوف قد يفاجأ بعض القراء، ولا سيما أولئك الذين هم داخل مجتمع الأمن القومي، بالمعلومات التي كشف عنها هذا الكتاب. حيث استفادت دراستنا بشكل كبير من دعم القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) في رفع السرية و/ أو تنقيح أكثر من 30,000 صفحة من المواد التي اختارها فريقنا. وساعدتنا أيضاً منتجات جهد سابق قادها الباحثون في كتاب الجنرال جورج كيسي، تأملات استراتيجية، الذي أسفر عن أكثر من 10,000 صفحة من المواد التي رفعت عنها السرية أو منقحة. ولمزيد من التأكد من أننا قمنا بحماية معلومات الأمن القومي الحساسة بشكل صحيح، خضعت هذه المخطوطة لمراجعات أمنية في مكتب الدفاع للمراجعة قبل النشر والأمن وفي الكلية الحربية للجيش الأمريكي. وقد استفدنا أيضاً من حقيقة أن ما هو معروف اليوم عن العدو وعن أعمال الحكومة العراقية أكثر مما كان معروفاً خلال السنوات الأولى من الحرب. ولكن من وجهة نظرنا في عام 2017، فإننا ندرك أن هذا تاريخ من الحرب لم ينته بعد. ومع وجود الآلاف من القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق التي تقوم بحملة ضد عدو يخلف تنظيم القاعدة في العراق، فإننا نفهم أنه قد تكون هناك روايات أخرى كثيرة كتبت قبل أن تنتهي القصة حقاً، ولا نتوقع أن يكون عملنا نهائياً. وبدلاً من ذلك، نأمل أن تساعد مساهمتنا على فتح الباب أمام البحوث المستقبلية، وقد حال أمامنا نطاق هذا المشروع والوقت المتاح من تغطية عدد من مجالات البحث الرئيسية التي سيتعين علينا أن نتركها للآخرين لدراستها. ونأمل أن يشير عملنا على المستوى العملياتي إلى الطريق أمام العلماء للبحث وكتابة قصة القوات البرية الأميركية على المستوى التكتيكي. إذ بدأت بعض التواريخ على هذا المستوى في الظهور، مثل صعود دايل أندرادي جنوب بغداد، ولكن

هناك حاجة إلى المزيد. كذلك ثمة إغفال آخر في هذا التاريخ هو دور قوات العمليات الخاصة الأميركية في العراق، التي شاركت في كل تطور كبير تقريباً خلال الحرب، ولكن قصتها لم نتمكن من سردها بشكل كافٍ. وإن أوامر العمليات الخاصة ليست مستعدة بعد لمنح الباحثين إمكانية الوصول الكامل إلى سجلاتهم التشغيلية لسرد الحكايات المدهشة التي غالباً ما تحتوي عليها. وعلى وجه الخصوص، فإن فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة ـ شبه الجزيرة العربية قد حققت باستمرار نتائج أعلى بكثير مما يمكن توقعه عادة من قيادة على مستوى اللواء، ولم يكتب سوى القليل عن مآثرها. إذ تمثل أجزاء تاريخنا التي تروي دور العمليات الخاصة في العراق جزءاً صغيراً مما فعله المشغلون الخاصون بالفعل، ونأمل أن يتسنى في يوم من الأيام قريباً سرد هذه القصة بالكامل، كما أننا لم نتمكن من تقديم سرد كامل للعدو والقوات العراقية بمختلف أنواعها التي حاربت خلال الحرب، وعلى الرغم من أننا عملنا جاهدين على تجميع أكبر قدر ممكن من تلك المعلومات. فإنه لم يروى عن قوات العدو ولا قوات الأمن العراقية قصتها الخاصة، وإلى أن تفعل ذلك، فإن فهم المؤرخين لوجهة نظرهم غير مكتمل بالضرورة. وهناك بضعة مجالات أخرى من البحث كانت خارج نطاق هذا التاريخ، ولكن ينبغي أن يضطلع بها الباحثون، بما في ذلك اللوجستيات المشتركة التي دعمت كلاً من العراق وأفغانستان، والقوة الجوية في العراق، والعنصر البحري في حملة العراق. حيث تستحق المجالات الوظيفية لعمليات الإعلام وجهود إعادة الإعمار معالجتها أيضاً. والأهم من ذلك، تحتاج وزارة الدفاع إلى إنتاج تاريخ للقيادة المركزية الأمريكية في الحربين ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، حتى يمكن وضع التاريخ العملياتي لحربي العراق وأفغانستان ـ فضلاً عن العمليات الأخرى الأصغر حجماً ـ في سياقها الإقليمي والاستراتيجي.

فلقد كانت الحرب ضد تنظيم «القاعدة في العراق» أو تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق». تتضمن القتال في اليمن والصومال ومالي ومواقع أخرى مرتبطة من خلال إطار استراتيجي ـ سواء نحن وأعدائنا ـ مع القتال في العراق وأفغانستان. وينبغي أن يكون هذا التاريخ الاستراتيجي على غرار الجيش الأمريكي في حجم سلسلة الحرب العالمية الثانية، القيادة العليا، وهو تاريخ شامل للحلفاء في المسرح الأوروبي، والذي بدونه لا يمكن تقدير التاريخ التشغيلي للمسرح الأوروبي تقديراً كاملاً. وأن التاريخ الذي تم إعداده في العراق سيحتوي على العديد من الأسماء الشخصية وأسماء الأماكن العربية، والكثير منها ليس له إملاء قياسي. في تحويل هذه الأسماء العربية إلى اللغة الإنجليزية، حيث اتبعنا الترجمة القياسية في كثير من الحالات، ولكن في حالات أخرى، استخدمنا الهجاء الأكثر شيوعًا داخل الجيش الأمريكي، سواء اتبع ذلك الهجاء قواعد الترجمة التحريرية أم لا. كما اخترنا بشكل عام الإشارة إلى العراقيين الذين

يستخدمون الشكليات الإنجليزية بدلاً من النمط العراقي الأكثر ألفة. لذلك، بدلاً من الأسلوب العراقي في الإشارة إلى الجنرال بابكر زيباري بوصفه الجنرال بابكر، ونشير إليه باسم الجنرال زيباري. من أجل البساطة، وللتعبير عن الاستخدام العسكري والعراقي للولايات المتحدة، كنا نميل أيضًا إلى إسقاط المقالات من تهجئة أسماء الأماكن في النص. كذلك الخرائط هي أكثر رسمية وتحتفظ بهذه المادة. وأخيراً، فإننا، في جميع هذه المجلدات، نحتفظ، نحن المؤلفين، بالمسؤولية الكاملة عن جميع مسائل التفسير وكذلك عن أي أخطاء أو إغفالات للحقيقة.

**العقيد جويل رايبورن**

**العقيد فرانك سوبتشاك**

**واشنطن، العاصمة شباط/فبراير 2016**

# شكر وتقدير

لم يكن من الممكن إنتاج هذه المجلدات بدون جهد جماعي من قبل مجموعة واسعة من القادة والخبراء والمنظمات عبر الجيش وخارجه. ومن دون شك، جاء التأثير الأكبر والإلهام من الجنرال (المتقاعد.) رايموند ت. أوديرنو، الذي تصور هذا المشروع، وقدم التشجيع المستمر، وكان سخياً مع وقته طوال عملنا. وكان دعمه وقيادته وإرشاده لا يقدر بثمن بالنسبة لنا. كما نريد أن ننوه إلى العميد برادلي ت. جيريك، وهو مسؤول الاتصال في مكتب رئيس أركان الجيش الأميركي، الذي ساعدنا في التغلب على عشرات العقبات البيروقراطية بينما قدم المشورة الحكيمة لمؤرخ كبير في الجيش، عبر رواق البنتاغون إلى الجنرال جيريك هو ستيفن ج. ريدمان، نائب مدير هيئة أركان الجيش، الذي كان بطلاً حقيقياً لعملنا. وكفل لنا الموارد التي نحتاجها وقدم المساعدة من فريقه المنجز في مناسبات عديدة. وبالمثل، كفل الفريق غاري إتش. تشيك، مدير هيئة أركان الجيش، أن يظل مشروعنا أولوية عليا بعد أن أصبح الجنرال مارك أ. ميلي رئيساً لأركان الجيش. وبدون دعمه القوي، فلربما من غير الواضح ما إذا كان هذا الكتاب سينشر على الإطلاق. وفي جامعة الدفاع الوطني، قدم لنا مايكل س. بيل، مستشار كلية شؤون الأمن الدولي في واشنطن العاصمة، منزلاً لأكثر من عامين، وعاملونا كزملاء، ووفر لنا الموارد والناس لمساعدتنا في عملنا. فلقد كنا محظوظين لوجود مجلس استشاري خارجي تطوع أعضاؤه بوقتهم ونصائحهم للمساعدة في تحسين عملنا. وكان كل من كم كونراد كرين وستيفن ميتز في الكلية الحربية للجيش الأميركي، وكينيث م. بولاك من معهد بروكينغز، وديفيد أ. «سكوتي» داوسون من القيادة المركزية الأميركية يمضون ساعات عديدة في مراجعة مشاريع الفصول ونقدها بدقة. ومن بين الخبراء الآخرين الذين قرأوا كل أو معظم مخطوطتنا وقدموا مدخلات قيمة، هم مركز سيث التابع لوزارة الخارجية الأميركية، وبيتر بيرغن من مؤسسة أمريكا الجديدة، والفريق هربرت رايموند «إتش.آر». ماكماستر من قيادة التدريب والعقيدة في الجيش الأمريكي (TRADOC). كفريق صغير يركز على مهمة محددة لمدة محددة، حيث اعتمدنا بشكل متكرر على الجيش الأكبر والمنظمات المشتركة التي ساهمت بسخاء بمدخلاتها ووقتها ومواردها. وفي إطار الجيش، نحن ممتنون لمركز التاريخ العسكري وشعبة التاريخ لتوفيرهما مجموعة من الموارد لهذا

المشروع، بما في ذلك المؤرخون الذين ساعدوا في تحرير الفصول والحواشي، وتبادلوا الأفكار، وتوفير مصادر أولية قيمة. كما نود أن نشكر فرع النتاجات التاريخية على محرريه المحترفين ورسامي الخرائط وأخصائيي المعلومات البصرية الذين ساعدوا في تحويل مخطوطتنا إلى شكل مطبوع. كما أن فريقنا مدين لمعهد الدراسات الاستراتيجية (SSI) في الكلية الحربية للجيش الأمريكي (USAWC) لمزيد من التحرير ونشر أعمالنا في نهاية المطاف. كذلك نحن مدينون بشكر خاص لستيف ميتز من (SSI) وكذلك كونراد كرين ومايك لينش من مركز التراث والتعليم في الجيش في (USAHEC) لساعات لا تحصى قضوها في التدقيق في مسوداتنا النهائية. وقد حسنت جهودهم منتجاتنا إلى حد كبير. حيث قدمت لنا العديد من فروع (TRADOC) المساعدة والدعم المادي في الوقت المناسب.و في (USAHEC) في كارلايل، عرض العقيد ماثيو داوسون والعقيد روبرت أ. هارني الابن، مساعدتهم وامكاناتهم، وتوفير مساحة عمل لأحد زملائنا المسنين ووضع موظفيهم تحت تصرفه. وعرض ريتشارد بيكر، وروس ويب، وباميلا تشيني، وتوماس هندريكس، والمقدم كريستوفر ليجيدال، وبيت شافر المساعدة والمشورة في مجال البحوث البحرية، كذلك في مركز الأسلحة المشتركة في فورت ليفنوورث، كانساس، والعقيد توماس إ. هانسون ودونالد ب. رايت من معهد الدراسات القتالية، إذ قدمت لنا مقابلات فريقهم دراسات واسعة النطاق ومسودات مخطوطات من عدة مجلدات، مما مكننا من البناء على عملهم الممتاز. كما أتاح مركز الدروس المستفادة في الجيش التابع لفورت ليفنوورث إمكانية الاطلاع على دراساته الواسعة النطاق غير المنشورة على مستوى الوحدات، ولا سيما لإجراء مقابلات قيمة وبعد تقارير الإجراءات الصادرة عن مكتب التعاون الأمني في العراق. كذلك في مقر ترادوك، حيث افتتح بريت ماكارلي وكارين لويس والمقدم (ريت) ريتشارد رينالدو مقتنيات (TRADOC) الواسعة وقدم مدخلات بناءة خلال المراحل الأولى من هذا المشروع، حيث تلقينا مساعدة مماثلة من روبرت كاميرون في مركز الدروع التابع للجيش في فورت بينينغ، الجمعية العامة، حيث أتاح لنا مركز تحليل الجيش الوصول إلى أبحاثه المستفيضة حول حرب العراق وساعدنا على فهم أفضل للبيانات الواسعة التي جمعها الجيش أثناء وجوده في العراق. وقد ساعدتنا قيادة الاستخبارات والأمن في الجيش في معالجة ملفاتنا السرية والسرية، التي لولاها لما تمكنا من الوفاء بمهمتنا المتمثلة في إنشاء أرشيف جديد لسجلات العمليات في حرب العراق. وساعدنا مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، نيويورك، في استخراج البيانات المتعلقة بالإرهاب، كما قدم العديد من التقارير التي رفعت عنها السرية عن استجواب المتمردين الأسير لهم في العراق. وأخيراً، نحن ممتنون لمركز

عمليات ناتيك في مركز أنظمة الجنود في الجيش الأمريكي (MA, Natick)، وخاصة لأمير دينجدو وجاكلين هوب، لتوفير مساحة العمل وساعات عديدة من الدعم الإداري لأحد زملائنا الكبار.

وفي المجتمع المشترك وخارجه، نحن مدينون بالشكر الكبير لـ (NDU)، التي كانت تضم الجسم الرئيسي لفريقنا طوال مدة مشروعنا. وبالإضافة إلى زملائنا في اتحاد الولايات المتحدة ـ رابطة الدول الأمريكية، تلقينا دعماً خاصاً من العقيد جون أغجليا، الذي كرس الكثير من الوقت لاستعراض تاريخنا في غزو عام 2003 للتأكد من دقته؛ وسكوت جوور، الذي، كأمين مكتبة لمجموعات (NDU) السرية، أعطى وقته بسخاء لمساعدتنا في المحفوظات السرية وغير السرية. وقد أتاح لنا مركز العمليات المعقدة التابع للجامعة إمكانية الوصول إلى أرشيفه الواسع من الوثائق ضمن فرق إعادة إعمار المحافظات وغيرها من المنظمات في العراق. وفي مكتب تاريخ القيادة المركزية الأميركية، ساعدنا ديفيد «سكوتي» داوسون وتشارلز نويل في فرز المحفوظات وقدموا معرفتهم الخبيرة الخاصة حول حملة العراق. كذلك ساهم دانيال دارلينغ، أحد أفضل خبراء الاستخبارات في القيادة المركزية وأكثرهم إنتاجاً، بعدة دراسات ساعدت في إطلاق بعض أسرار التمرد العراقي، حيث وضع اللواء مايكل غاريت، رئيس أركان القيادة المركزية الأميركية، موظفيه تحت تصرفنا وأنجز أوسع مشروع لرفع السرية عن الوثائق التي وضعها الجيش منذ الحرب العالمية الثانية لدعم هذه المجلدات. وقد مكننا عملهم من رفع السرية عن ما يقرب من 30,000 صفحة من السجلات التشغيلية الهامة. والتي قدمت العديد من العناصر من مجتمع العمليات الخاصة دعمًا فريدًا لا يقدر بثمن لمشروعنا. وفي قيادة العمليات الخاصة الأميركية، ساعد فريق تاريخ القيادة في التحقق من بياناتنا، وقدم أبحاثًا ومصادر أرشيفية، وساعدنا في الوصول إلى القادة الرئيسيين. كما نود أن نشكر مركز دراسات مكافحة الإرهاب وفريق تاريخ القيادة في قيادة العمليات الخاصة المشتركة على تمكيننا من الوصول إلى دراساتهم المستخلصة من الدروس والمحفوظات التاريخية. كذلك شكر خاص عبر هذه الفرق إلى شون وودفورد، والعقيد (المتقاعد) ستيفن كيج، وغايا ليندرز، والعقيد (المتقاعد) جيمس هيرسون. وبالمثل، قدم وليام كنار من جامعة العمليات الخاصة المشتركة ومعهد التحليلات الدفاعية مصادر أولية وثانوية لا تقدر بثمن عن محافظة الأنبار خلال الحرب، ومقابلاته مع قادة المتمردين والقادة العراقيين فريدة من نوعها بين المجموعة الحالية من المصادر الأولية. كما نود أن نشكر العقيد (المتقاعد) مارك ميتشل، الذي ساعد في مراجعة أقسام العمليات الخاصة في مخطوطتنا للتأكد من دقتها وقوة الجدال. كما ساهم العديد من شركاء التحالف في جهودنا. ونحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه من كبار الضباط العسكريين من

المملكة المتحدة الذين أجرونا مقابلات وساعدونا على فهم حملتهم في جنوب العراق بشكل أفضل. كما كان كبار القادة الإيطاليين والدنماركيين والبولنديين كرماء في وقتهم وأثبتوا أنهم لا غنى عنهم في توفير المنظور والتفاصيل حول جهود حلفائنا. ونحن ممتنون لغوردون رود من جامعة مشاة البحرية في كوانتيكو، بولاية فرجينيا، على أفكاره وتزويده بمقابلات تتعلق بفترة ما بعد الغزو المبكرة. وفي الجامعة أيضا، ساعدتنا شعبة التاريخ في مشاة البحرية على فهم أفضل لدور مشاة البحرية في العراق. حيث قام فريد أليسون بتزويدنا بتسجيلات رقمية ومكتوبة لأفراد مشاة البحرية والجيش الرئيسيين في القوة متعددة الجنسيات الغربية، وسهل نيكولاس شلوسر وصولنا إلى المحفوظات غير السرية في كوانتيكو، وقدمت أنيت أميرمان وغريغوري تشينا تسلسلات للقيادة وتاريخًا منشورًا. وفي معهد التحليلات الدفاعية، شارك كيفن م. وودز مواد أساسية مهمة من المصدر حول وجهة النظر العراقية من غزو عام 2003، فضلاً عن المواد التي أسفرت عن رؤى عن القوات العراقية غير النظامية. كما ساهمت المذكرات الهامة التي كتبها الفريق العراقي السابق رعد حمداني. في المركز المشترك للتحليل التشغيلي، وشارك ألبرت موسغروف مواد مفيدة للغاية من أرشيف عملية حرية العراق المشتركة والائتلافية. ولقد قدم كايل أورتون، وهو زميل في جمعية هنري جاكسون التي تتخذ من لندن مقراً لها، مساعدة لا تقدر بثمن في فهم تنظيم «القاعدة في العراق» وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» كذلك في سوريا عموماً وصلاتهما بضباط البعث السابقين. وأخيراً، وفي مكتب التاريخ المشترك التابع لمكتب هيئة الأركان المشتركة، أتاح العميد جون ف. شورتال وفريقه إمكانية الحصول على ثروة من المواد المتعلقة بغزو عام 2003، بما في ذلك وثائق من هيئة الأركان المشتركة وموجزات سرية لتخطيط البنتاغون لـ (OIF).

وخارج وزارة الدفاع، أمضى مركز سيث التابع لمكتب التاريخ في وزارة الخارجية ساعات عديدة معنا في مناقشة أبحاثه حول حرب العراق وأبحاثنا، ومساعدتنا على شحذ حججنا التاريخية. اما في مؤسسة راند، فلقد شارك العقيد (ريت) ديفيد جونسون أبحاثه الممتازة حول معركة مدينة الصدر، وشارك والتر ال. بيري دراسته التفصيلية حول المراحل المبكرة من الحرب. وفي وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، قدم كلايتون د. لوري وموظفي التاريخ في وكالة الاستخبارات المركزية مخطوطة تغطي فترة غزو الحرب. وخارج الحكومة الأميركية، ولقد أتاحت لنا كيمبرلي كاغان وماريسا كوكرين سوليفان من معهد دراسة الحرب بسخاء إمكانية الوصول إلى خرائطهما ومواد المصدر الأولية وتقاريرهما عن حرب العراق. كما ندين بالشكر الخاص للواء (المتقاعد) نجم الجبوري من العراق على ساعاته العديدة من المشورى ومدخلات الخبراء أثناء تطويرنا لمخطوطتنا. حيث مكنتنا القدرة على الاستفادة من معرفته من

تعميق فهمنا وتفسيرنا للعديد من جوانب الحرب، وفهم سبب قتال العراقيين. وأخيراً، نود أن نشكر عشرات الأفراد الذين منحونا مقابلات أو شاركوا في مناقشات خلال هذا المشروع. وأن أسمائهم، باستثناء أولئك الذين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم، تظهر في قسم ببليوغرافيا لدينا. وقد مكنتنا هذه المقابلات والاجتماعات من تحسين فهمنا للعامل البشري وصنع القرار القيادي خلال حرب العراق. حيث ساعدنا الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، والذين ساهم بعضهم لساعات طويلة من وقتهم، في توضيح المواضيع المثيرة للقلق، وقدموا نظرة ثاقبة على القرارات الهامة، وأعطونا فهماً أكثر دقة للأحداث المبلغ عنها سابقاً. كما نود أن نشكر مكتب إدارة الضباط العامين في الجيش الأميركي على مساعدتنا في التواصل مع العديد من كبار القادة في جميع مراحل الحرب.

# كلمة المترجم

يعد هذا الكتاب أحد أهم الكتب التي صدرت العام الماضي (2019) عن المعهد الأمريكي للدراسات الاستراتيجية، حيث يتضمن الكتاب جزأين الأول وهو الذي بين أيديكم بعنوان «الجيش الأمريكي في حرب العراق (الغزو ـ التمرد ـ الحرب الأهلية) 2003 ـ 2006» والجزء الثاني بعنوان «الجيش الأمريكي في حرب العراق (الحصار ـ الإنسحاب) 2007 ـ 2011» وهما كتابين مفصولين زمنياً، حيث يتضمن الكتاب الأول العديد من الأفصل التي تضمنت أحداث الاحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من مراحل أدت إلى دخول العراق بنفق مظلم، حيث يستهل الكتاب بالحديث عن اتفاقية سفوان التي حدثت على خلفية عملية عاصفة الصحراء الأمريكية من أجل استعادة الكويت، وما تبع ذلك من أحداث في فترة الحصار الاقتصادي على العراق وتعاقب فرق التفتيش حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي وكذلك عن الإنتفاضة الشعبانية وانتفاضة الأكراد وعن الصبغة الإسلامية التي أضافها صدام حسين على نظامه بعد أحداث عام 1991م. كذلك تضمن الشرح المفصل حول ثورة التطور والتسليح والسياسة الجديدة المتبعة من قبل الولايات المتحدة في اعتمادها على التكنولوجيا في التسليح أكثر من تواجد قوات على الأرض، وكان لهذا النقاش صداه بين الرفض والقبول في دائرة صناع السياسة الأمريكية. بعد ذلك ينقلنا الكتاب إلى أول أبوابه وهي فترة (الغزو ـ التمرد)، حيث يأخذنا الكتاب في جولة من المحاورات والمحاولات السياسية قبل التحرك العسكري، لينقلنا بعد ذلك إلى تفاصيل المعارك التي حدثت من جنوب العراق وصولاً إلى شماله، والمشاكل التي واجهت قوات التحالف في مواجهة القوات العراقية والفصائل المتجحفلة معها. وبعد الإحتلال يتفاجأ الأمريكيون وصناع السياسة بالفجوة التي قد صنعوها وكذلك بالجداول الزمنية الخاطئة التي قد وضوعوها لانسحاب القوات من الأراضي العراقية، كذلك إلى تبديل القيادات العليا للجيش بين الحين والآخر، واعتراضات وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» وصداماته مع القادة العسكريين المتواجدين هناك، كذلك لا ننسى المشاكل التي رافقت تشكيل أول حكومة عراقية بعد تشكيل سلطة الإتلاف المؤقتة قبلها، حيث مشاكل الانتخابات والمعارك التي حدثت في مدينتي الفلوجة والنجف، وما تبع ذلك من

أحداث سياسية أثرت على الوضع الاجتماعي في العراق، والذي أدى إلى ظهور فصائل مسلحة متقاتلة فيما بينها لأجل السيطرة على الحكم، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى أدلجة هذه المنافسة وتحولها إلى صراع طائفي شاركت فيه مختلف الفصائل، كذلك الدور الدولي الذي كان لاعباً مهماً في هذا الصدد، وبعد إلقاء القبض على الرئيس العراقي السابق صدام حسين، اتخذ الصراع شكلاً واتجاهاً اخرَ فبعد أن كان سياسياً، أصبح الآن دينياً ـ طائفياً بالإضافة إلى دخول القاعدة على الساحة العراقية وسيطرتها على بعض مناطق شمال وغرب العراق، وصداماتها الدامية مع القوات الأمنية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الخطط الاستراتيجية التي وضعتها قوات التحالف وإعادة حساب الجداول الزمنية من جديد، ولقد كانت فضيحة سجن أبو غريب طامة كبرى على الحكومة الأمريكية في واشنطن، الأمر الذي دعا إلى إرسال لجنة تحقيق حول هذا الأمر واعفاء الجنرال ريكاردو سانشيز في نهاية المطاف من منصبه على إثر تلك الفضيحة.بعد ذلك ينْقلنا الكتاب إلى الباب الثاني أو الطور الثاني وهو (التمرد ـ الحرب الأهلية)، ففي هذه المرحلة يدخل العراق دوامة سوداء يضيع فيها الحابل والنابل حيث قد أصبحت أصوات الإنفجارات وأزيز الرصاص جزءاً من الحياة اليومية في العراق. حيث يناقش الرأي الأمريكي أسباب الصراع الأهلي العراقي في عام 2006 م وعواقبه وما أدى إليه في نهاية المطاف، كذلك الحلول الترقيعية التي اتخذوها التي نجحت جزئياً في نهاية المطاف، وذكرهم بالتفصيل عن حوادث التفجيرات في سامراء والكوارث التي تبعتها على الصعيد العراقي، يتبع ذلك العمليات العسكرية في الموصل وقضاء تلعفر وحزام بغداد، ولا ننسى النقاش حول صعود تنظيم القاعدة في العراق وأسبابه، وما عمل عليه الزرقاوي وكيف انسلخ عن القاعدة الأم ومقتله في نهاية المطاف بالقرب من ضواحي محافظة ديالى (شرق العراق) بعملية نوعية، ليناقش بعد ذلك كيفية تشكيل الصحوات في الأنبار وصعودها والدعم الأمريكي اللا محدود لها والعراقيل التي واجهتهم حتى نجاحهم في هذا الصدد.

إن الكتاب مليء بالمراجع والخرائط العسكرية والمناطقية وحتى الديموغرافية والعرقية، بالإضافة إلى بعض الجداول والإحصائيات العسكرية للقوات الأمريكية وتحولاتها مع الجدول الزمني المتبع، كذلك بعض المواضيع والشهادات قد تقرأ لأول مرة، وتعتبر هذه المقدمة مختصرة لما تضمن الكتاب من تفاصيل مهولة ومعلومات دقيقة، لا تستطيع المقدمة الإيفاء بسدادها، ولقد اتخذ الكتاب مني جهد عام وثلاثة شهور على الانتهاء منه بجهود متقطعة على الفراغ المتيسر وفي نهاية المطاف تمكنت من إكماله والحمد لله، ولقد

وضعت الكتاب الثاني على خطة أعمالي الترجمية سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد في ذلك.

ومن الجدير بالذكر إن ما تضمنه الكتاب من آراء وتفاصيل لا تعبر بالضرورة عن رأي المترجم، فقد تتفق وقد تختلف لذلك اقتضى التنويه...

**المهندس سعود معن**

**2020/04/15**

# المقدمة

انجز الصديق المثابر المهندس سعود معن، ترجمة كتاب في غاية الأهمية سنحت لي الفرصة بالاطلاع على أغلب فصوله وهو كتاب (الجيش الأميركي في حرب العراق: الغزو ـ التمرد ـ الحرب الأهلية 2003 ـ 2006) الذي تطلب جهوداً مضنية لترجمته إلى اللغة العربية خاصة وأن الكتاب يمثل لأول مرة في تاريخ الحرب الأميركية ـ العراقية، وجهة النظر الرسمية الأمريكية أو تحليلات ومواقف الجيش الأمريكي من غزو العراق واحتلاله عام 2003، والذي انتهى إلى اسقاط النظام السياسي وزوال الدولة العراقية الحديثة التي أسسها فيصل الأول بالتعاون مع البريطانيين عام 1921...

ويعد هذا الكتاب على جانب كبير من الأهمية التوثيقية فقد حررت صفحاته من قبل فريق عمل كبير من الضباط والمعنيين بحرب الجيش الأمريكي في العراق وهو بمثابة بحث عسكري مهني صرف لمنتسبي الجيش الامريكي لاستخلاص الدروس والعبر واكتشاف الأخطاء وتبادل المعلومات.

ولقد صدر الكتاب عن معهد الدراسات الاستراتيجية ـ إعلام الكلية الحربية للجيش الأمريكي وبإشراف ضباط كبار مع فريق من المحررين العسكريين الاستراتيجيين في مقدمتهم العقيد رايبورن والعقيد سوبتشاك والكتاب يقع بعدد من الصفحات تجاوزت الـ600 صفحة مع الخرائط والصور والهوامش.

ولقد جاءت فكرة تدوين الكتاب بعد أسابيع قليلة من نجاح عملية غزو العراق التي حملت تسمية أمريكية وهي «تحرير العراق!!» بتوجيه من رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال رايموند تي. اوديرنو.

وبالطبع فلقد اعترف أغلب قادة وضباط العملية العسكرية الأمريكية بخيبة الأمل فيما حصل وجرى بعد نجاح الغزو العسكري والاطاحة بنظام حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين.. ولقد دبت الفوضى بعد حل الجيش العراقي وتفكيك الدولة ومؤسساتها الادارية والأمنية وتشجيع الأمريكان على نهب البلاد والعبث بوثائق ومتاحف وآثار العراق. فلقد قلب الأمريكان كل شيء صحيح في العراق إلى أخطاء كارثية وبالتالي ولدت المقاومة المسلحة

ضدهم بأسرع مما كانوا يتخيلون وتحول «تحرير العراق «إلى أنهار من الدماء وخسر الجيش الأمريكي نتيجة المقاومة المسلحة أكثر من ألفي جندي..لقد استرد الأمريكان في العراق جميع الجيوب الأهلية والشرق الأوسطية وزرعت في أرضه بؤر إرهابية كبرى، تحولت فيما بعد إلى حرب طائفية سفكت فيها دماء أبرياء نتيجة السياسة الرعناء للبيت الأبيض في العراق بعد الغزو والاحتلال.

إن الكتاب يستحق النشر والمطالعة والقراءة الدقيقة حتى وإن كان يمثل الضفة الأخرى من القضية العراقية أي إنه كتاب منحاز أصلاً لقوات الاحتلال الامريكية لأنه كتب وحرر بأقلام ضباط في الجيش الأمريكي ومع ذلك فهو وثيقة أمريكية رسمية تمثل رأي البنتاغون تستحق الاطلاع والدراسة.

لقد أكدت وبرهنت الأحداث اللاحقة بعد الاحتلال أنه لامسوغ لاطلاق عملية غزو العراق عام 2003 بعد أن تأكد للأمريكان أنفسهم أن لا صحة أبداً لادعاءات الرئيس الأسبق جورج بوش الابن وطاقمه الحاكم بامتلاك صدام أسلحة الدمار الشامل وأن له علاقة بالإرهاب والقاعدة وبن لادن.. ولم تظهر أية حقائق جديدة تدين النظام العراقي بعد الغزو سوى المزاعم الأمريكية التي ردد صداها المستفيدون من تخريب العراق قبل 2003.

وينبغي أن أشيد تارة أخرى بجهود المترجم الشاب الصبور المهندس سعود معن على بذله الجهود الكبيرة في ترجمة كتاب ضخم وأساسي وتوثيقي عسكري المنهج والطابع وسياسي الأهداف والمرامي ومن الله السؤدد والتوفيق.

**شامل عبدالقادر**

**حزيران 2020**

# الخرائط

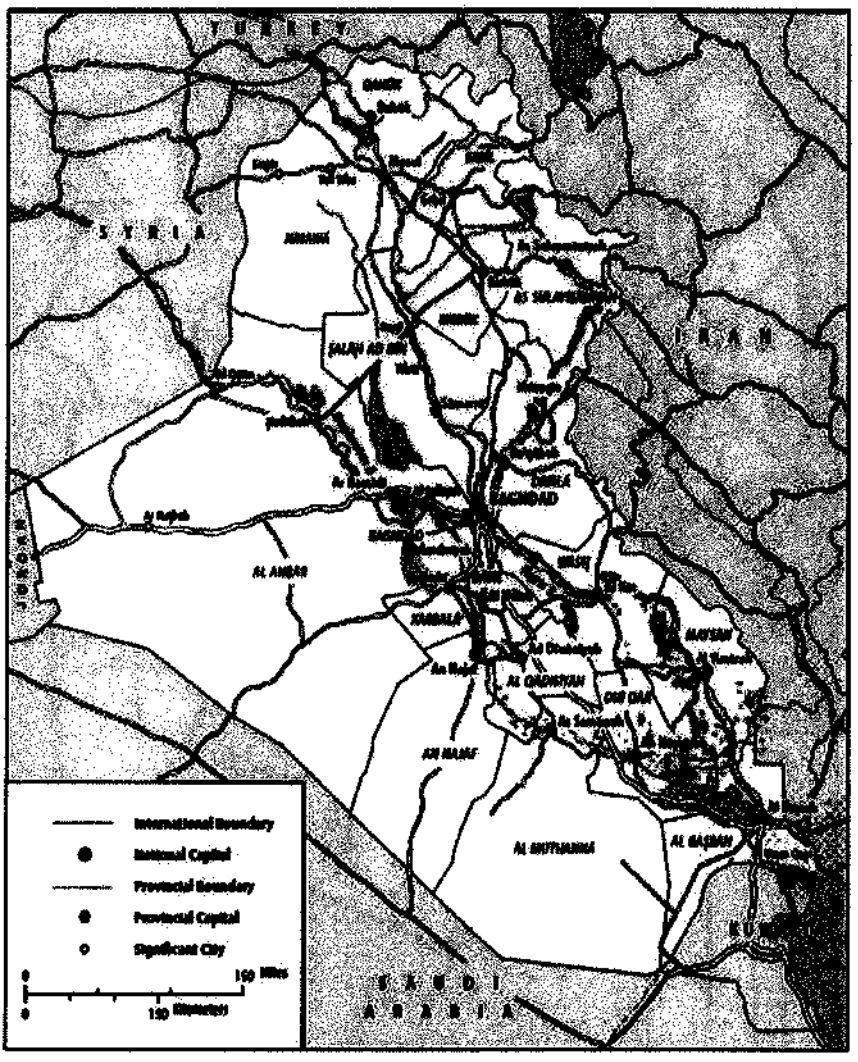


الخريطة (1) العراق

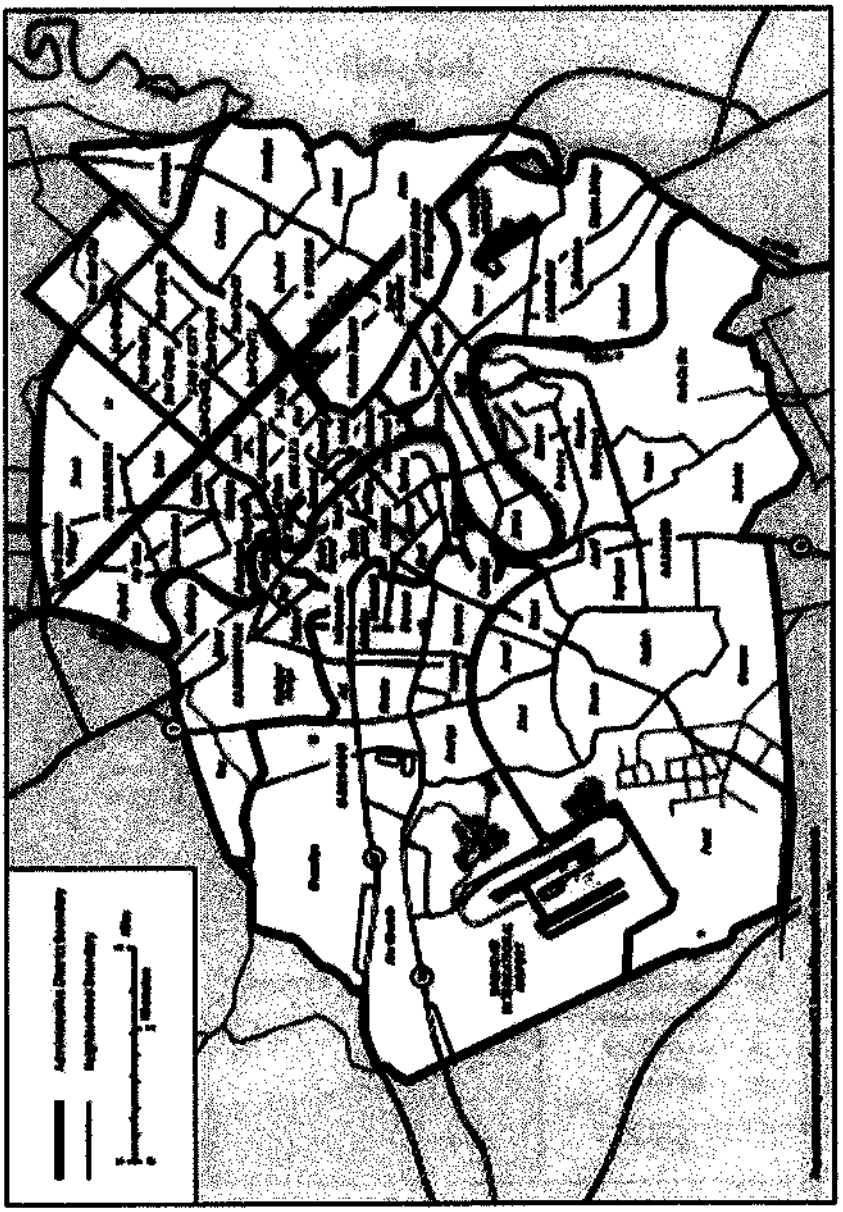

الخريطة (2) بغداد

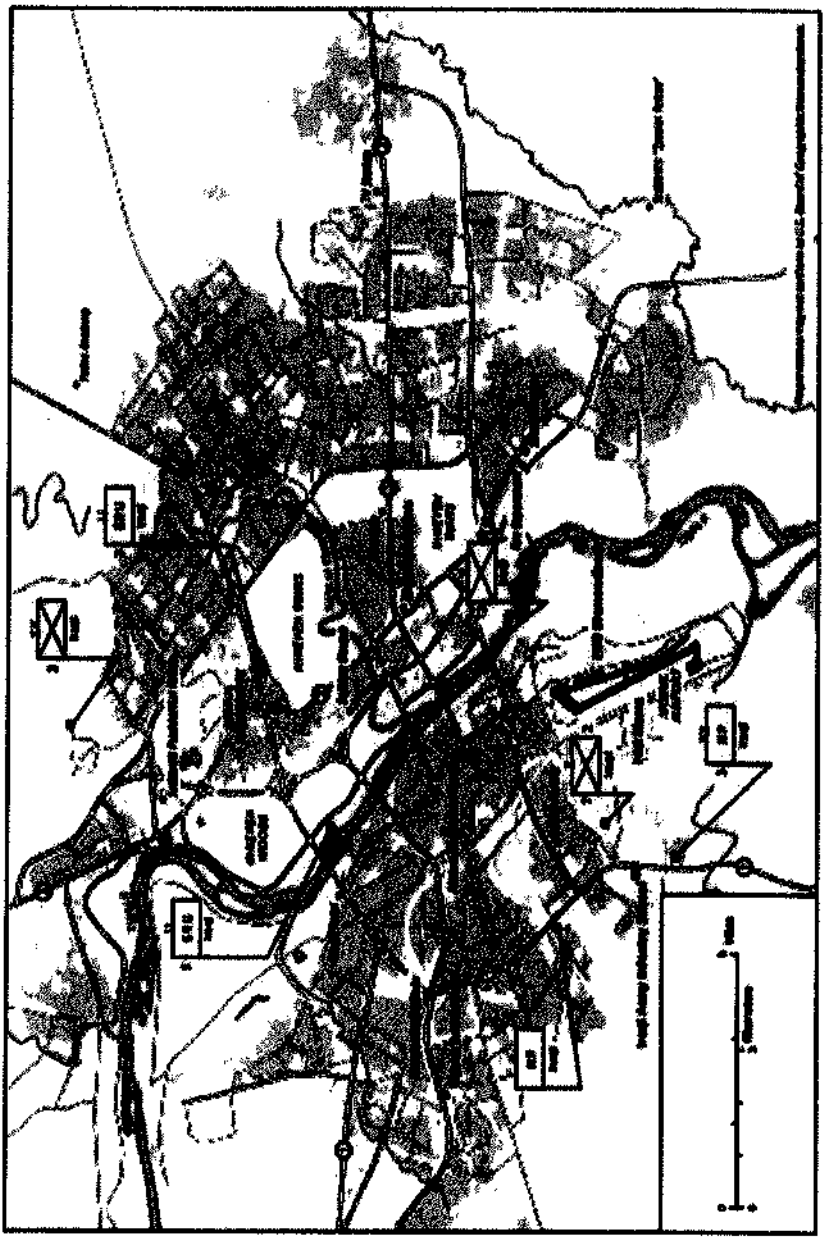

الخريطة (3) الموصل، الوحدات العراقية، 2006 ـ 2008

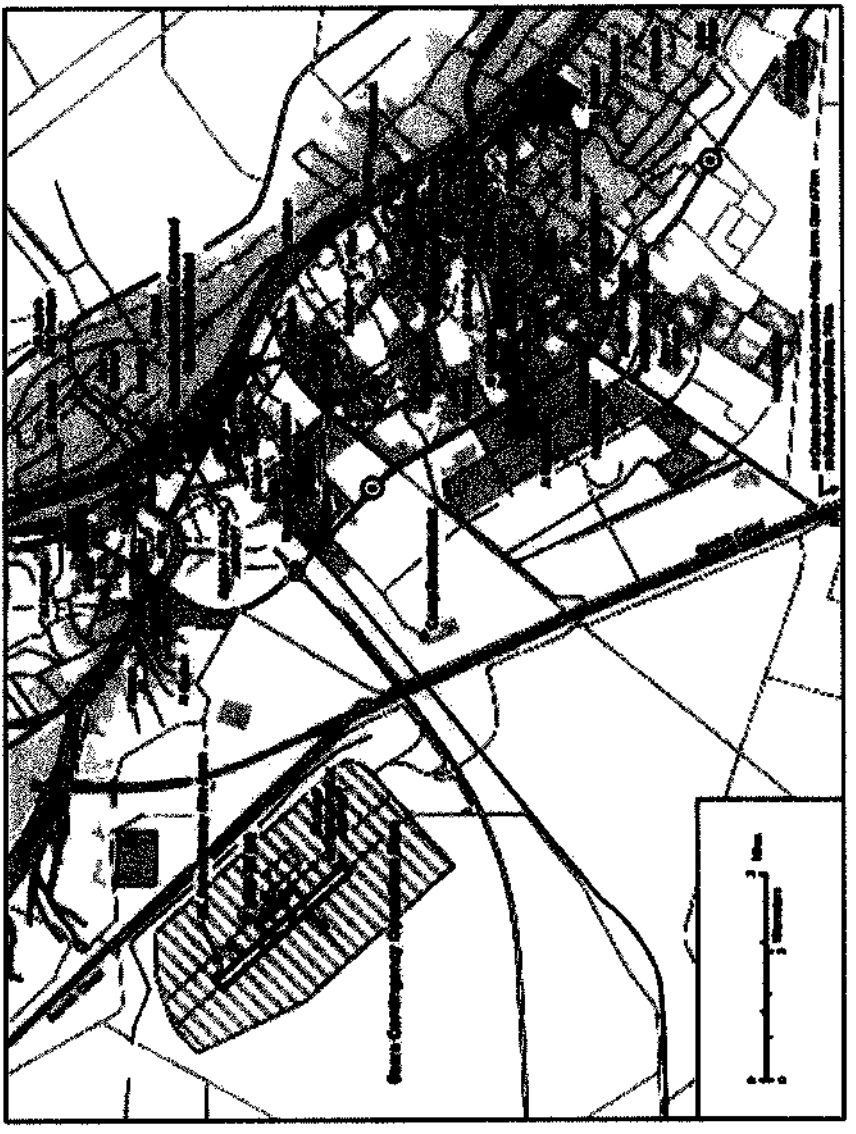

الخريطة (4) البصرة 2007

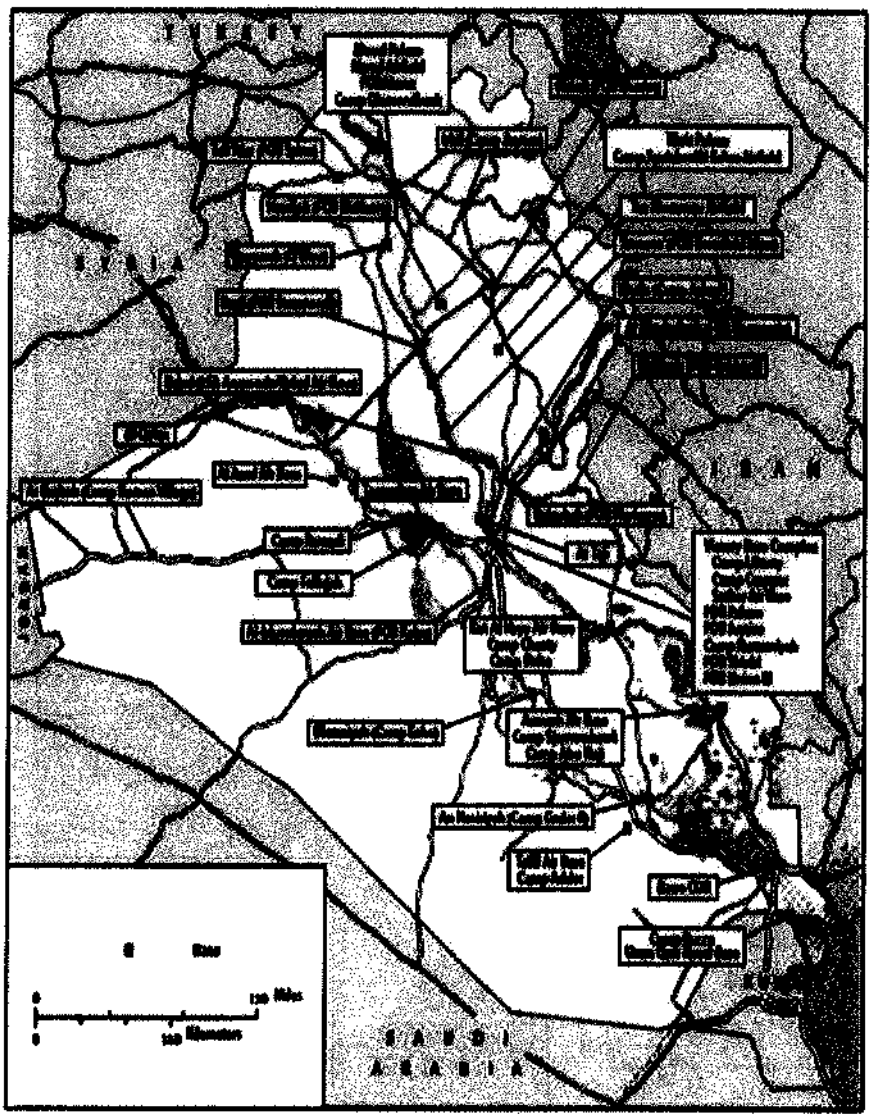


الخريطة (5) عملية حرية العراق، المخيمات الرئيسية، 2003 ـ 2011

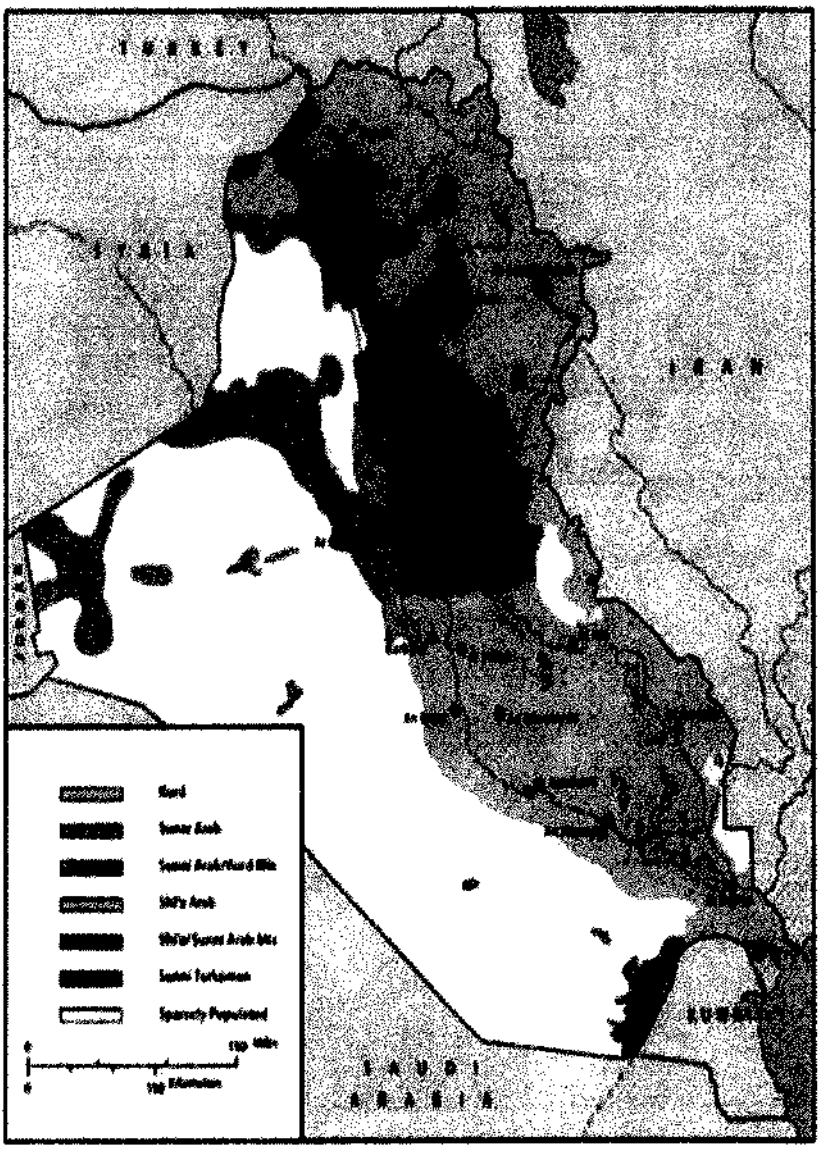


الخريطة (6) المجموعات الدينية العرقية، العراق

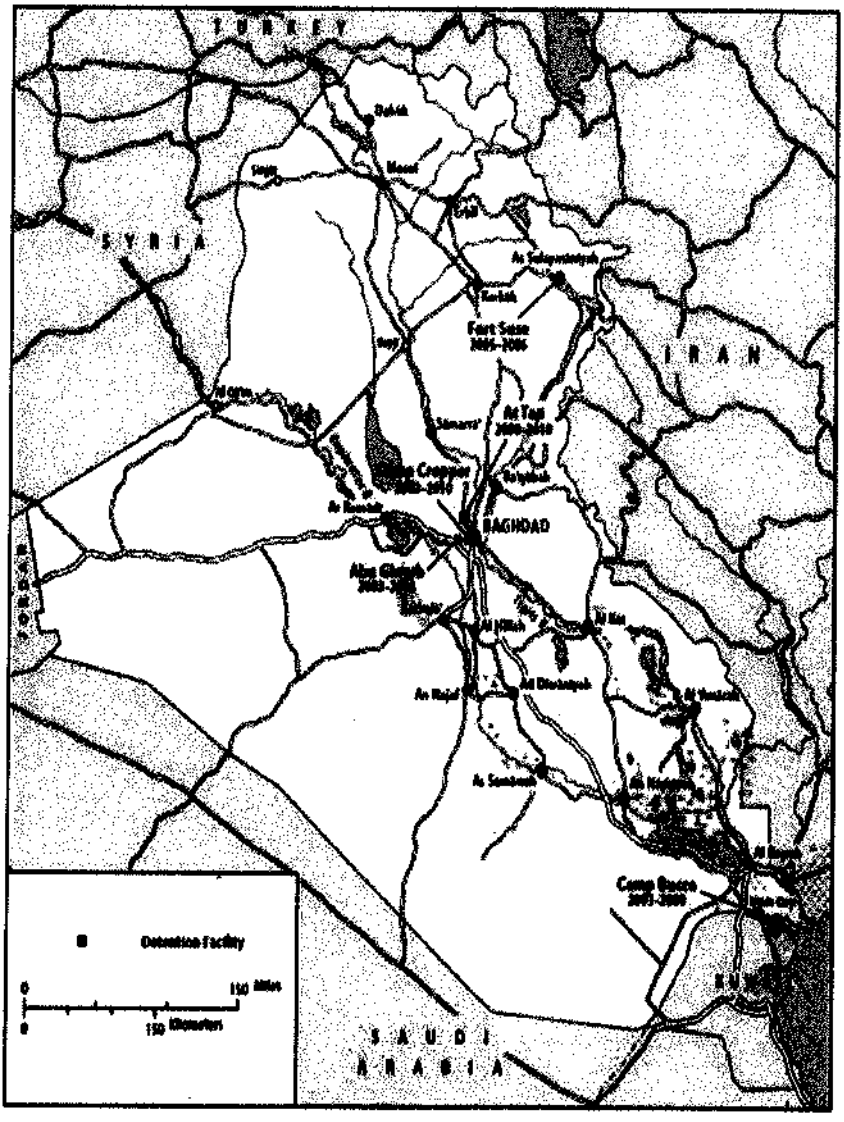


الخريطة (7) مرافق الاحتجاز، المسرح، 2003 ـ 2011

## الفصل الأول

# مقدمة: نهج التصادم من 1991م ـ 2003م

### ما وراء خيمة الهدنة

من الجدير بالذكر أن القادة العسكريين الأمريكيين والعراقيين الذين التقوا بالقرب من الحدود العراقية الكويتية للتفاوض على وقف إطلاق النار في 3 مارس/ آذار 1991م، ربما تفاجئوا بنفس قدر تواجدهم في ظل الظروف التي واجهتهم. ففي الوقت الذي التقى فيه الجنرال «اتش نورمان شوارزكوف» من القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) والجنرال العراقي سلطان هاشم في خيمة الهدنة في منطقة سفوان بالعراق، قصفت قوة مدرعة خفيفة الجيوش العراقية من الكويت، البلد الذي غزاه العراق في أغسطس عام 1990م.

وقد خلفت عملية «عاصفة الصحراء» التي قادتها الولايات المتحدة وهي حملة جوية استمرت 39 يومًا، أعقبها هجوم بري لمائة ساعة ـ بما يقدر بنحو 20 ألف جندي عراقي تم قتله وأسر خمسين الفا آخرين. وعلى النقيض من ذلك فلقد فقد الائتلاف 245 قتيلاً، ولقد كان ذلك أقل بكثير مما كان يتوقعه قادة التحالف، وتم تعليق العمليات القتالية دون أن يُطلب منهم أي شروط.

الجنرال نورمان شوارزكوف خلال اتفاقية سفوان في مطار سفوان في العراق (3 مارس 1991م)

صدام حسين في لقطة من التلفزيون العراقي

ولقد كانت الحملة البرية التي استمرت 4 أيام واحدة من أكثر الحملات غير المتكافئة في التاريخ العسكري، وستجبر تلك النتيجة المحترفين العسكريين في جميع أنحاء العالم على إعادة النظر في فرضياتهم حول الفعاليات العسكرية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الحملة قد حققت نتيجتها باستعادة الكويت لسيادتها، إلا أن النظام العراقي لم يتم القضاء عليه. ثم إن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب وحلفائه من قادة التحالف قررا ألا يأمروا قواتهم بالسير إلى بغداد، على الرغم من القوة الهائلة التي دمرت الجيش العراقي والتي اختفت من المسرح تقريباً بقدر سرعة ظهورها وتحقيق النصر. وبعدها وفي غضون أسابيع تحولت قوة من تسع فرق من الجيش الأمريكي وقوات البحرية «المارينز» إلى لواء واحد بقي في الكويت.

ثم إن القوات الأمريكية والعراقية التي واجهت بعضها البعض في صحراء الكويت والعراق مثلتا الفكرة صغيرة التي كانت تمثل فقط المقدمة لحرب امتدت لأكثر من ربع قرن ابتداءً من 1991م، وحتى وقت كتابة هذا الكتاب وأن القوات الأمريكية والعراقية التي قاتلت بعضها البعض عام 1991م لم تكن مثل التي تقاتلت عام 2003 م فلقد كان الجيش الأميركي والعراقي قد دخلا ضمن تحولات دراماتيكية وتغيرات خلال مدة 12 عاماً حيث كان الجيش الأميركي مستمراً في أعماله العسكرية بينما كان النظام العراقي مشغولاً بالصراعات الداخلية التي أثرت عليه بشكل ملحوظ، وعلى أساس ذلك رسمت صورة الحرب القصيرة التي دارت بين القوتين عام 2003 م والنزاع الطويل الذي ظهر بعد ذلك.

لذلك نستطيع القول بأن عقد التسعينيات الذي بدأ بالصراع العراقي ـ الأميركي بدأ يضمحل ويتحول إلى نوبات عنف قصيرة المدى خلال 1993م 1994م و1996م و1998م والتي بشرت بإشعال حرب مفتوحة لكلا الجانبين المتصارعين.

**الجيش الأمريكي ما بعد عاصفة الصحراء**

كانت فترة التسعينيات من القرن الماضي بمثابة وقت مزدحم بالنسبة للجيش الأمريكي، على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول السريع إلى الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية. بصرف النظر عن مواصلة التزامها للردع المسلح في الكويت وسيناء وشبه الجزيرة الكورية، ومشاركة الولايات المتحدة في العديد من عمليات الطوارئ في أماكن عديدة مثل الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو. وعلى الرغم من هذه الالتزامات العسكرية الموسعة، سعت الأمة لتحقيق السلام بعد الحرب الباردة عن طريق الحد من هيكلها العسكري في تلك الحرب مع تقليص قواتها، كذلك سعى الجيش الأمريكي إلى تعويض الانخفاض في الأرقام عن طريق تسخير التقنيات الناشئة، مما أدى إلى ظهور تلك القوة العسكرية التي ظهرت في نهاية هذا العقد والتي اختلفت تماماً عن التي ظهرت في حرب 1991م.

وبعد فترة وجيزة من إعادة انتشارها في الخليج الفارسي «الخليج العربي» وتحقيق انتصار غير متوازن ضد العراق والذي نتج عن تحولات كبيرة بالجيش العراقي والذي كان يضم بدوره 18 فرقة عام 1989م، ضم فقط 10 فرق بحلول عام 1995م. تماشياً مع التوقعات الشعبية من عائد السلام، أما التقلص الفعلي لقوة الجيش كانت من 770,000 في عام 1989م إلى 510,000 في عام 1995م، وهو انخفاض حاد والذي استمر تدريجياً إلى 490,000 بحلول عام 2002م. وقد حدث انخفاض أكبر في القوى العاملة المدنية للجيش، حيث انخفض بنسبة 58 في المائة بين عامي 1989 و1993. و مع انخفاض عدد الموظفين والذي جاء في أدوار دون أن يلاحظها أحد من قبل الكثيرين من خارج المهنة العسكرية.

كذلك قامت القوات الفاعلة بدعم جيش الحرب الباردة، ولكن بعد عملية عاصفة الصحراء كان على تلك القوات القيام بالعديد من الواجبات النشطة، مع التركيز على التدريب للحفاظ على قدراتهم ضمن التراجع المضطرب. ونتيجة لذلك، شغل المقاولون جزئياً الفراغ، الذي أصبح شائعاً في مراكز صيانة الجيش ومراكز التدريب، وحتى مرافقة الجيش في تسعينيات القرن الماضي.

ولقد حدثت هذه التخفيضات في الموظفين والسلطة القتالية خلال فترة التقلب في استراتيجية الأمن القومي للبلاد بعد 40 عامًا من الاحتواء. كما أن الولايات المتحدة بحثت عن استراتيجية للدول ما بعد الحرب الباردة، ولقد سعى الجيش الأميركي لفهم الطرق التي قد تدل عليها عملية «عاصفة الصحراء» والتي تؤثر على طبيعة المستقبل للحروب.

وتعتبر أهم الدروس التي اتخذها القادة العسكريون من عملية عاصفة الصحراء هو أن الجيش كان بحاجة إلى إيجاد طرق لتوليد الطاقة بسرعة أكبر. فمن غير المحتمل أن يبقى الجيش العراقي باق على وضعه لمدة ستة أشهر بعد غزو صدام للكويت في عام 1990 م.

وبناءً على ذلك، فإن رئيس أركان الجيش الأميركي الجنرال «جوردون ر. سوليفان» كان قد عزز قدرات الجيش الاستطلاعية في منطقة الخليج من خلال تحديد مواقع المعدات في الكويت وقطر من وحدات الجيش الخاملة. والتي انضمت إلى وحدات الجيش النظامية الوافدة إلى الكويت وفي غضون أيام كانت هنالك فرقة من الجيش قد وصلت فعلاً إلى أراضي الكويت.

في الوقت نفسه الذي استمر فيه الجيش الأميركي بالدخول إلى الكويت والذي ضم مكونات من وحدات المدفعية والدفاع الجوي، وفي تلك الأثناء ترأس الجنرال «فريدريك م فرانكس الابن» أولى وحدات الجيش التي دخلت الحرب، وهو الفيلق السابع من الجيش الأميركي، والذي طور وغير من عقيدة المعارك البرية ـ الجوية، بالإضافة إلى القتال المكثف الذي جرى في تلك الأحداث والذي ساهم ببلورة تلك المهارات وبروزها في العمليات العسكرية، والتي وضعت مزيداً من التركيز ليس فقط على قوة الاسقاط بل أيضاً على عمليات أخرى غير الحرب (OOTW)، وهي فئة موسعة شملت بعثات متنوعة مثل قوات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية ومكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد.

وبالنسبة للجيش، ظلت (OOTW) سلسلة من العمليات التي اعتبرت أقل تطلبًا من القتال عالي الوتيرة، وبالتالي ساد الاعتقاد بأن تلك الوحدات يمكن تدريبها على هذه الحالات السابقة أي عملية نشر قوات مع عدم التضحية والاستعداد للنيران والمناورات شديدة الكثافة.

### الثورة في الشؤون العسكرية

ومع تقدم العقد، تعرض الجيش لضغوط متزايدة مما عزز الاعتقاد المتنامي بين المنظرين العسكريين، الذي ينص بأن التكنولوجيا ستحول ساحات المعارك المستقبلية، ووفقاً لـ «الثورة في الشؤون العسكرية» RMA حيث رأى دعاة الثورة العسكرية أن هنالك طريقة جديدة للحرب في عصر المعلومات قد بدأت تظهر في الحملة الجوية لعاصفة الصحراء، والتي من شأنها أن تعطي للتكنولوجيا ميزة جديدة لمقدرات الجيش الأميركي حيث ضمت تحسينات في الذخائر الموجهة بدقة عالية.

ومن الجدير بالذكر أن التكنولوجيات من شأنها أن تخلق ساحة معركة شبكية يمكن فيها القضاء على ضباب الحرب. ففي ساحة المعركة المستقبلية هذه، حيث من المفترض أن القوات الأمريكية ستكتمل تقريبًا من ناحية الوعي لكل من الوضع الودي والحربي، مما

يسمح للقوات الأمريكية الصغيرة ذات التقنية العالية لإجراء مناورات سريعة وحاسمة تؤدي إلى الانهيار السريع للعدو، ولقد كان تأثير الثورة العسكرية على الجيش عشوائياً. والتي كانت تتمحور حول آثار ومفاهيم لم تدعم عالمياً وخاصة ما كان متعلقاً بالجيش.

ولقد كان هناك الكثير من المعنيين، لا سيما في الحرب البرية، والهجوم الجوي، ومجتمع المخابرات. وفي الوقت نفسه، كانت التعبيرات الطنانة والعبارات المرتبطة بـ RMA والتي تم اعتمادها، هي «هيمنة المعلومات» قد شملت القوات البرية والمخابرات وأصبحت مصطلحاً من مصطلحات معجم الجيش.

وعلى الرغم من هذه التأثيرات، فإن قادة الجيش على التوالي في ظل تسعينيات القرن العشرين بقوا متشككين إذا ما اعتمدوا على التكنولوجيا وحدها لتغيير الوضع الطبيعي لطبيعة الحرب، وإن عدداً من ضباط الجيش اتفقوا بأن عملية «عاصفة الصحراء» هي نموذج سيءٌ لما قد يحمله المستقبل من حروب.

ولذلك توقعوا بأن الحملات المستقبلية من المحتمل أن تتم تحت ظروف أكثر صعوبة، وهذا وارد وأن المزايا التكنولوجية الأمريكية قد تكون غير قادرة على رفع الضبابية عن أحداث ومجريات الحرب ولقد لاحظ بعض مفكري الجيش أيضاً أن RMA خصم مستقبلي قد يتحدى الجيش الأمريكي من خلال وسائل غير تقليدية بدلاً من الوسائل التقليدية التي فشلت في العراق عام 1999م.

وفي نهاية المطاف، لم يتم التوصل إلى إجماع واضح حول ماهية RMA وعن إمكانية تسخيرها لتطوير قوة الجيش وقدراته العسكرية.

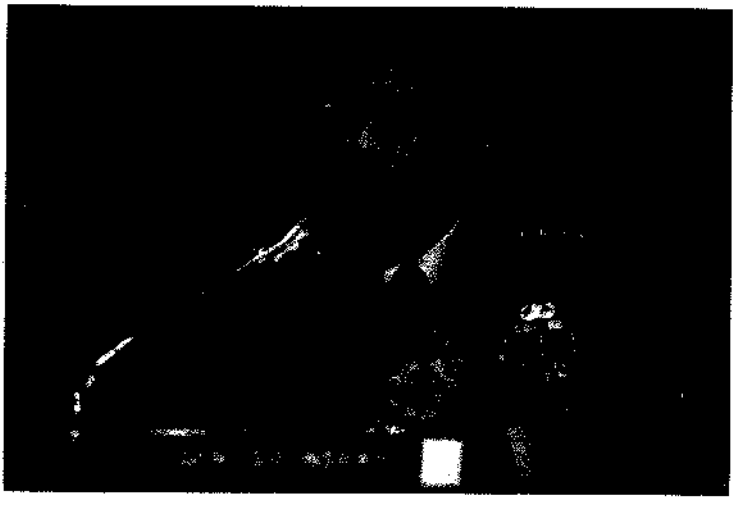

**الجنرال إريك ك. شينسكي، رئيس أركان الجيش الأميركي (1999م ـ 2003م)**

وبدلاً من إجراء تغييرات بالجملة لهيكل أو أنظمة الجيش، قام قادة من الجيش الأميركي ابتداءً من عقد التسعينيات بتحديث تطوري للقوة القائمة، باستخدام عدد من تمارين المحاكاة والمحاولات الميدانية للعثور على أفضل طريقة لتحديث أنظمة الجيش وهيكله.

ففي أماكن مثل لويزيانا الحديثة تم استخدام المناورات بين عامي (1992م ـ 1994م) بقيادة الجنرال «تومي فرانكس» لاختبارها كأفكار ومفاهيم حديثة والتي تعتبر مفهوماً جديداً من مفاهيم الجيش، ومن ضمن من خاض مضمار التجربة هي فرقة المشاة الرابعة والتي اصبحت فأر تجارب تلك المفاهيم.

ولقد قامت فرقة المشاة الرابعة باختبار التطبيقات التطورية للأنظمة القائمة مثل الدبابة (M1) وجربتها في فعاليات التدريب من أجل إعطاء الجيش طريقة لاتخاذ القرارات حول الأنظمة التي يمكن شراؤها على نطاق أوسع. ومع ذلك فإن المحصلة الناتجة لم ترضي منتقدي الجيش، الذين دافعوا عن التكنولوجيا لغرض توجيهها وعمل قفزة إلى الأمام والتي جلبت المزيد من الضغط على الجيش في التسعينات، وليس كما توقع رئيس أركان الجيش «إيريك ك. شينسكي» حيث قال «انها قابلة للاستجابة وقابلة للنشر، رشيقة، متعددة الاستخدامات، قاتلة، قابلة للبقاء، ومستدامة».

### عمليات أخرى غير حرب الخليج الثانية: الصومال وهايتي والبلقان

بينما تراجع الجيش الأميركي بشكل حاد في أعقاب حرب الخليج الثانية، ففي نفس الوقت بدأ الطلب يتزايد على قواتها في عمليات الطوارئ متوسطة النطاق وفي الصراع منخفض الوتيرة، بما في ذلك الموقف الرادع المستمر لنظام صدام الذي لا يزال قائماً. والذي تصادف مع الحملة الانسانية لاحتواء اللاجئين الأكراد الذين التمسوا المأوى من قوات صدام تحت منطقة حظر الطيران الأمريكية في الشمال العراقي مباشرة بعد عملية عاصفة الصحراء.

كذلك في أبريل من عام 1992 م، تم انشاء مكتب للأمم المتحدة (UN) فرع الصومال (UNOSOM)، والتي ضمت قوات الأمن ووحدة من المراقبين تهدف إلى منع زعماء الحرب الصوماليين من تعطيل إمدادات الإغاثة إلى السكان الجائعين ولقد اكتشف المسؤولون الأمريكيون بسرعة بأن قوات حفظ السلام والمعونة وحدها لا يمكن أن تخفف من المعاناة، وعلى الرغم من نوايا المجتمع الدولي، بقي أمراء الحرب على الأرض يتجاهلون أوامر الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، مما يجعل عملية الإغاثة الإنسانية غير فعالة.

ورداً على ذلك قامت الولايات المتحدة بتحريك قواتها إلى الصومال في ديسمبر من عام

1992 م كجزء من تحالف يضم 24 دولة سميت فرقة العمل الموحدة التي تهدف إلى تأمين أنشطة الإغاثة تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبإشراف CENTCOM (القيادة المركزية الأميركية) والتي ضمت مختلف الوحدات الوطنية التي نمت إلى حوالي 12000 موظف، والتي أضيف إليها حوالي 25000 من أعضاء الخدمة الأمريكية المنتشرين في الصومال.

حيث إن هذا الوجود العسكري الأمريكي، والذي أطلق عليه «استعادة الأمل»، في خطوة إلى إنهاء التجويع في المنطقة على نطاق واسع، سرعان ما اضمحل وتلاشى وحل محله قوات من الأمم المتحدة.

وعندما توسعت عملية فرض السلام وأصبحت تشمل نزع سلاح الأطراف المتحاربة، قام أمير الحرب الصومالي محمد فرح عيديد وقوات المليشيا التابعة له بالرد على ذلك، مما أسفر عن مقتل 24 جنديًا باكستانيًا في يونيو و4 جنود أمريكيين بواسطة قنبلة على جانب الطريق.

ورداً على ذلك في أغسطس من نفس العام، قامت فرقة عسكرية أمريكية بعملية خاصة مشتركة (JSOTF) لمحاربة عيديد وقواته، على الرغم من رفض وزير الدفاع «ليس اسبين» على دعم القادة الميدانيين للولايات المتحدة المشاركين في العملية بخصوص تزويدهم بعربات مدرعة لأجل تلك العملية.

ولقد توجت المشاركة الأمريكية في الصومال في معركة مقديشو، 3 ـ 4 أكتوبر من عام 1993م، والتي واجهت فيها فرقة للجيش الأميركي الآلاف من رجال الميليشيات الصومالي، في واحدة من أكثر المعارك دموية في المناطق الحضرية والتي لم تشهدها القوات الأمريكية منذ معركة هيو في فيتنام خلال عام 1968م، وفقدت الولايات المتحدة 18 جندياً قتيلاً وجرح 77 آخرين. بينما قتل ما بين 1500 و3000 صومالي أو جرحوا. وبعد هذه المعركة توقفت الولايات المتحدة عن القيام بأي عملية هجومية أخرى، ثم إن الرئيس ويليام ج. كلينتون» أمر بالانسحاب الكامل بحلول الرابع عشر من مارس من عام 1994م.

ومن جانب آخر قيم قادة الجيش الأميركي الصدام الذي كان بارزاً في مقديشو على أنه فاشل، والذي بدأ كرد انساني والذي أدى إلى اتساع الأزمة ضد حفظ السلام وتنفيذ السلام، وانتقل القتال في نهاية المطاف إلى المناطق الحضرية ولقد أدت تلك العمليات إلى تشكيل وجهات نظر جديدة من قبل قادة الجيش في المستقبل حول التدخل الإنساني وبناء الأمة.

وبعد ستة أشهر من إنهاء المهمة في الصومال، شرعت الولايات المتحدة في مهمة أخرى رئيسية في هايتي لإعادة الرئيس المنتخب «جان برتراند أريستيد»، والذي خلع في انقلاب عسكري قبل 3 سنوات. ففي 18 سبتمبر من عام 1994م شرع كلينتون بتحريك قوات المشاة

البحرية والقوات المحمولة إلى هايتي، مع قوات من الفرقة 82 المحمولة جواً في الطريق، ولقد تفاوض الرئيس الأميركي السابق «جيمي كارتر» على الخروج السلمي للحكام العسكريين في هايتي وعلى عودة اريستيد في غضون ساعات، ولكن تغيرت عملية «إعادة الديمقراطية» من الغزو إلى بعثة تحقيق الاستقرار التي من شأنها أن تستمر حتى عام 2000م ولقد كان لوجودها لمدة 6 سنوات في هذا البلد المنكوب بالفقر بالإضافة إلى الوضع العسكري للجيش الأمريكي استجابة للجوانب الكارثية التي حدثت في مقديشو، بحيث كان الجيش في هايتي يعمل على الحماية إلى درجة أنه يمكن أن يقال «ليس فقط لقيادة المهمة بل أصبح هو المهمة بحد ذاتها» وبحلول عام 1993م، شهد الجيش زيادة بنسبة مائة في المائة في عدد الجنود الذين نشروا في عمليات الطوارئ منذ نهاية الحرب الباردة.

كذلك زيادة في الوحدات المنتشرة في عمليات الاستقرار والدعم، ولقد سعى الجيش لتغيير الطريقة التي اعدها لمهام الوحدات في العالم الحقيقي وأرض الواقع من خلال دمج الصراع منخفض الكثافة أو سيناريوهات حفظ السلام في الألعاب الحربية ومراكز التدريب القتالية حيث طور مركز التدريب المناورة في ألمانيا سيناريو «الدانوب» للتأكيد على زيادة طيف الحرب بما في ذلك الفصائل العرقية والإعلام والمدنيين في ساحة المعركة.

وفي عام 1993م، أجرى مركز التدريب المشترك أول عملية لحفظ السلام بالتناوب مع تعقيدات للجهات الفاعلة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية وأن مركز التدريب الوطني (NTC) في ولاية كاليفورنيا قام بالتركيز على عمليات عالية الكثافة، ولكن قادة NTC البارعين مثل العقيد «وليام سكوت والاس» أدرك أن الوقت قد حان لتحديث القوة المعارضة، وخلص إلى أنه «إذا كان لدى ابنه هاتفاً خلوياً فمن المؤكد أن العدو يملكه أيضاً في إشارة إلى مكافئة القوى والحس الأمني لديه» ولقد مارس مركز التدريب عمليات التناوب لنشر الحس الطارئ باستخدام جميع أنواع الحركة، وتحضير المعدات مسبقاً، والمراحل المتوسطة بما في ذلك ضبط المطارات للدخول القسري في بعض الحالات.

وإن تركيز هذه الجهود كان على المستوى التكتيكي، مع ذلك، فإن مناورات الجيش التنفيذية العليا قد ناضلت من أجل التطور والذي شمل محاكيات التصور أو بالتعاون قليل الوتيرة لخفض طيف النزاع أو الحرب.

وفي نفس الوقت، كانت مراكز التدريب القتالية بمثابة مقاييس لاستعداد الجيش مع تقدم المعوقات: كالتقشف المالي وارتفاع وتيرة العمليات التي تم إعدادها لتناوب الدورات التدريبية، حيث كان أداء الوحدات أقل فاعلية من تلك الوحدات سابقاً.

وفي أعقاب الأزمة المستمرة في البلقان، حيث الحروب التي أعقبت تفكك يوغوسلافيا في عام 1991م التي كان لها تأثير عميق على افتراضات ووجهات الجيش، بطرق من شأنها أن تؤثر على الحملة الأخيرة في العراق، وعندما أعلنت جمهورية سلوفينيا اليوغوسلافية وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك الاستقلال في 1991م و1992م، حيث كانت ردة الفعل لأجل ذلك هي اندلاع الحروب الأهلية العرقية والقومية.

ولقد تناوبت كتائب الجيش الأمريكي إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على نحو مراقبين مسلحين تسليحاً بسيطاً ضمن فريق الأمم المتحدة في عام 1993م في محاولة لاحتواء انتشار الصراع والعدوان الصربي.

وبمجرد أن قام حلف شمال الأطلسي بضربات جوية وقام بتهديد الجيش الكرواتي والقوات البرية البوسنية المسلمة، دخلت الأطراف المتحاربة في البوسنة حالة من الجمود في 1994م ـ 1995م، ولقد كانت الولايات المتحدة قادرة على التوسط من أجل سلام هش من خلال اتفاقات دايتون في أواخر عام 1995م، كجزء من أكبر قوة لحفظ السلام في حلف شمال الأطلسي والتي تهدف إلى فرض الاتفاقات، حيث نشرت الولايات المتحدة الفرقة المدرعة الأولى في شمال البوسنة. على الرغم من أن قادة الولايات المتحدة قد أعلنوا بأن المهمة سوف تستمر لمدة سنة واحدة فقط، إلا أنها استمرت في نهاية المطاف إلى أكثر من عقد.

ومن الجدير بالذكر أن بعثة حفظ السلام الطويلة في البلقان قد كشفت الخلافات داخل صفوف ضباط أميركيين كبار وهم يناضلون من أجل تحديد دور الجيش بعد الحرب الباردة. وقد قاوم العديد من قادة الجيش الفكرة من خلال تفضيل مهمة القتال التقليدي والتركيز عليه، حتى عندما كان دور الجيش واضحاً وبشكل أساسي في تسعينيات القرن الماضي.

ولقد كان هناك أيضاً موقفاً لعمليات قوات حفظ السلام الأمريكية التي شددت على قوة الحماية بشكل كبير إلى درجة أن اتصال الجندي العادي بالسكان المحليين كان يعتبر كحد أدنى، بالإضافة إلى وجود وحدات تميل إلى إرضاء أنفسهم مع تواجد الدوريات وعمليات التفتيش لمراقبة الاتفاق العام للسلام، مع اعتبار قليل لما يجب أن تساهم به مهامهم العسكرية في تحديد وتحقيق الأهداف السياسية للعملية، بينما تحولت قوة الحماية إلى مهمة أساسية للبعثة.

ولقد قام قائد قوات الجيش الأمريكي في حلف الناتو في البوسنة، بعمل تقييم للقوات المتواجدة من ناحية أعدادهم المحدودة (أقل من20000 من القوات الأمريكية) ورأى أن لقواته فقط توفير الأمن العام في المنطقة، ولم يتوقع منهم أداء مهام أخرى مثل استبدال وظائف

الشرطة المحلية في هذه الأثناء، حيث كان الحال في هايتي والصومال هوان الجيش يقوم هناك بأعمال روتينية وعمل دوريات وإنشاء قواعد شبه دائمة كبيرة تخدمها شركات المقاولات؛ والتي قدمت وسائل للراحة واسعة للقوات المنتشرة.

وبينما ظل الجيش ملتزماً في البوسنة، فقد قام بتوسعة وجوده في البلقان جنوبًا في عام 1999م عندما تدخلت الولايات المتحدة لوقف القوات الصربية التي قامت بالتطهير العرقي على نطاق واسع ضد سكان البانيين في كوسوفو في مارس عام 1999م، ولقد بدأ الناتو حملة جوية ركزت على الجيش والاتصالات والصناعات وتحديد أهداف في جميع أنحاء صربيا وكوسوفو، والتي تهدف إلى إجبار الرئيس الصربي «سلوبودان ميلوسفيتش» لسحب قواته من كوسوفو تماماً.

ولقد دخلت قوات حلف الناتو البرية إلى كوسوفو من دون قتال بعد 38000 طلعة جوية و78 يوماً من التحمل لأجل تحقيق الاستقرار في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من إعلان الناتو في بداية الصراع أن قواته لن تقوم بالانخراط في القتال البري في كوسوفو، إلا أن قادة الناتو اعتمدوا على القوات البرية التي تم نشرها في مقدونيا وألبانيا لردع نظام ميلوسيفيتش من أي عدوان آخر.

ولقد كان قائد الناتو «الجنرال ويسلي كان ك. كلارك» يتوقع بأن يتمكن من استخدام قدرات الطيران الضخمة التي كانت تمتلكها قوات حلف شمال الأطلسي «NATO» والتي أصبحت من المقدرات المهمة التي طورها الجيش الأميركي للتحضير لضربة مكثفة ضد الصرب.

بينما قام الجنرال «جون و. هيندريكس» بتنظيم وحدات من قاعدة الطيران 12 في ألمانيا مع قوات من االواء الثاني، من الفرقة المدرعة الأولى لتشكيل فرقة مهام جوية تحت قيادة العميد «ريتشارد أ. كودي» ونائبه العقيد «ريمون تي أوديرنو» ومع ذلك فلقد كان هنالك صعوبات في نشر تلك الفرقة مع طائرات هليكوبتر من طراز أباتشي (AH-64) من ألمانيا للعمل في قواعد العمليات في ألبانيا وهذا يعني أن هجوم الطائرات لم يختبر أبداً في شبكة الدفاع الجوي اليوغوسلافي واسعة النطاق ولم تساهم في الحملة ضد القوات الصربية.

ومن خلال مراجعة نتائج عمليات الطيران مع «هندريكس» قائد الجيش الأمريكي في أوروبا والجنرال «مونتغومري سي» والذي كان أيضًا قائد قوة حلف شمال الأطلسي الناتو في (البوسنة والهرسك) والذي اعتقد بدوره بأن قدرة الطيران الضخمة المستقلة للجيش لم تكن موجودة حقًا على أرض الواقع.

كما تحولت فرقة المهام الجوية المتشكلة حديثاً إلى فرقة مهام أرضية والتي احتلت واحداً

من خمس مقرات للناتو للألوية متعددة الجنسية في كوسوفو، ولقد واجهت قوات حلف شمال الأطلسي مستويات غير متوقعة من العنف المدني بين الألبان والصرب.

وسرعان ما تحولت مهمتهم البدائية إلى مهمة رئيسية وأساسية لحفظ الأمن والسلام في البوسنة والهرسك ولم يختبر الجيش سوى آثار العنف الطائفي في كوسوفو، ولقد أصبح واجب الجيش من بعد ذلك هو وقف العنف الطائفي في المنطقة.

ومن سخرية القدر بعد أن تم قصف صربيا لأجل اخضاعها، وجدت الولايات المتحدة نفسها تحمي الصرب الذين يعيشون في كوسوفو من الأعمال الانتقامية الألبانية كما شعرت الأقلية العرقية التي كانت مهيمنة في السابق بغضب الأغلبية المطموسة منذ فترة طويلة.

ومما زاد من تعقيد عملية النشر، هو عدم الرغبة في ربط عمليات الجيش بأي شكل من الأشكال بسياسة الدولة في كوسوفو، سواء كأقليم صربيا ذاتي الحكم أو محمية من محميات الأمم المتحدة أو دولة مستقلة بحد ذاتها.

ولقد أدى التأخير في نشر فرقة المهام العائدة للجيش الأميركي لإعادة تقييم الاستراتيجية وفعاليتها على أرض الواقع من ناحية التطبيق، ولقد سلطت حرب كوسوفو الضوء على أوجه القصور الأخرى كذلك، مثل قيود تشغيل المركبات الثقيلة في المناطق ذات البنية التحتية المختلفة، كذلك نقص الحراك العضوي والحماية الكافية في الوحدات الخفيفة، والقوى العاملة على الطبيعة المركزة للعمليات في المناطق الحضرية والتضاريس المعقدة.

ومن المنظور الأميركي فإن الحملة الجوية قد أدت إلى انسحاب القوات الصربية، ولكن الواقع الفوضوي اللاحق لتنفيذ السلام كان يتطلب قوات برية، ولقد تجدد النقاش داخل الجيش الأمريكي ليس فقط حول أدوار التشغيل المشتركة، ولكن أيضًا حول طبيعة الحرب الحديثة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مع إعطاء زخم أكبر إلى المدافعين عن الثورة التكنولوجية والذين رأوا بأن قضية كوسوفو دليل على صحة أفكارهم.

ومع ذلك فلقد أثيرت أسئلة خطيرة حول صحة نظرية الثورة التكنولوجية والتي ظهرت بعد قيام القادة العسكريين بالمبالغة في تقدير تأثير الحملة الجوية. وفي 10 يونيو من عام 1999م، أعلن وزير الدفاع الأميركي آنذاك «وليام كوهين» أن القوة الجوية والصواريخ قد دمرت الجيش الصربي ولقد تم تدمير أكثر من 50 في المائة من مدفعيتها وثلث مركباتها المدرعة، ولقد شرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال «هنري هيو شيلتون» بالتفصيل عن تدمير نحو 120 دبابة، و220 ناقلة جند مصفحة، وما يصل إلى 450 قطعة مدفعية ومدافع هاون، حيث كانت الخسائر التي قدّرها القادة الأمريكيون هي الأساس في جعل الصرب يقررون الانسحاب. ومع ذلك،

وعندما وصلت قوات حلف شمال الأطلسي والمراسلين الغربيين إلى كوسوفو وجدوا أدلة مادية ضئيلة عن ضرر المعركة على الرغم من استخدام الصرب الشراك الخداعية وصعوبة التقييم الذي كان على مستوى عالٍ من الصعوبة.

وفي العام التالي نشرت صحيفة «نيوزويك» مقالاً أثار شكوكاً حول البنتاغون وشخصيات الناتو. بدلاً من الكتابة حول 744 قتيل الذين قتلوا فعلاً خلال الصراع.

ولقد استشهد المقال بتقرير للقوات الجوية الأمريكية بناءً على بحث حول كوسوفو والذي ضم أدلة على وجود 14 دبابة فقط و18 ناقلة جند مدرعة و20 قطعة مدفعية مدمرة.

ولربما كان قادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قد قللوا من جيش التحرير العائد لكوسوفو والبالغ قوامه 18000 فرد، على الرغم من تنصيب القوات الكوسوفية الألبانية على أنها «القوة البرية للناتو».

وبشكل عام كانت لكوسوفو التأثير المهم في تصوير أهمية الضربات الدقيقة وتحديد حالة وسلوك العدو بناءً على ذلك.

## الوحدات الأمريكية النمطية والتحول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد

بحلول عام 1996م، كانت العمليات العسكرية دون الحرب «تستهلك ما يعادل 4 من أصل 10 فرق تابعة للجيش» وإن مطالب إعداد الوحدات لنشرها ثم تجميعهم لغرض التدريب على القتال التقليدي يتطلب نسبة 3: 1 من الوحدات التي تستخدم في الانتشار الاعتيادي، وعند النظر إلى عدد العاملين تم زيادة هذه النسبة إلى 5: 1، اعتماداً على عدد الأفراد الذين يتابعون برامج التدريب أو التعليم في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن وتيرة العمليات العسكرية في فترة التسعينيات كانت أقل بكثير من فترة الحروب التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001م وأن الضغوطات لازالت مستمرة والوحدات بحاجة إلى مدة زمنية تستغرق عدة شهورٍ من كل عام تقضيها في مراكز التدريب لشحذ مهاراتهم في العمليات القتالية المكثفة لتخفيف الضغط وتوليد المزيد من التكوينات القتالية من القوة الحالية الموجودة.

حيث بدأ قادة الجيش في أواخر التسعينات بالابتعاد عن التقسيم الهيكلي اعتماداً على الألوية المقاتلة آخذين تجربة البلقان في نظر الاعتبار. ولقد طور وارسل «شينسكي» أول مجاميع الألوية القتالية المؤقتة (1) (IBCT) وبعد سلسلة من الخيارات قرر الجيش اعتماد النموذج الخاص بالجيش الكندي (LAVIII) باستخدامه كنموذج لتشكيل اللواء الجديد

وتسمية المركبات والآليات التابعة له (Strykers) ولقد كان المقصود من ICBTs [1] بأن تكون تكوينات قائمة بذاتها نسبياً والتي يمكن أن تقاتل وتستمر في القتال بصورة مستقلة عن مقر الفرقة أو هياكل الدعم وكان من المفترض أن تكون تركيبات نموذجية قابلة للتبديل يمكن ان تنتقل أو تندمج مع أي فرقة إذا اقتضى الأمر وليس فقط مع الفرقة التي تنتمي إليها عند تأسيسها.

ولقد رأى مفكرو الجيش الذين يعتمدون على نظرية الثورة التكنولوجية أنه من الممكن لفرق الجيش والألوية التي تستخدم تلك النظرية مستقبلاً من الحفاظ على الوعي في جمع المعلومات بصورة تكنولوجية حديثة وليس بالاعتماد على الطرق والنظريات القديمة لجمع المعلومات حول العدو إضافة إلى تطوير الأساليب المتعلقة بالاشتباك القريب مع العدو.

**رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد ب. مايرز ووزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد**

ولقد أدى وصول رامسفيلد إلى وزارة الدفاع في عام 2001 م إلى خلق تيار مضاد كبير للخطط والوضع العسكري الذي ميز جيش التسعينيات.

حيث كان رامسفيلد يؤمن بالإمكانات الكاملة للتكنولوجيات الجديدة لتسريع عملية تطوير القوة بشكل كبير، وهي فكرة تتناقض مع النهج التطوري لقادة الجيش المبني على التكامل التدريجي للتكنولوجيات المثبتة بدلاً من التكامل السريع للعمليات غير المثبتة، مع الحرص على عدم فقدان قدرات القوة الموروثة، حيث أراد قادة الجيش اختبار التقنيات الجديدة بعناية لضمان عملهم أولاً وتجنبها ثانياً، ولقد كان رامسفيلد أيضاً غير راغب في الاستمرار باتجاه

(1) مجاميع الألوية المؤقتة (ICBT): هي تلك القوات للعسكرية القادرة على توفير عدد من القوات الكافية على الأرض بوقت قياسي وبسرعة انتشار القوات ذات الوحدات الخفيفة ولكن مع قوة ضاربة كافية مع الحماية إذا ما قورنت بالوحدات الثقيلة.

التسعينيات في استخدام الجيش على نطاق واسع في العمليات العسكرية غير الداخلة في نطاق الحرب، خصوصاً بعد أن انتهج المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش سياسة الرئيس السابق بيل كلينتون باستخدام الجيش من أجل حفظ السلام.

وخلال جلسة الإجتماع التي عقت عام 2001 م، قال رامسفيلد للكونغرس: «لا أعتقد أنه من الصحيح بالضرورة بأن الولايات المتحدة يجب أن تصبح حارسًا عظيمًا للسلام» واقترح أن تكون بعثات حفظ السلام عملًا للدول الأخرى.

ثم كرر ما أشار إليه مسبقًا ولكن تحت عنوان آخر بحديثه عن أفغانستان والجهود المتضافرة للحفاظ على وجود قوة صغيرة وعدم الانخراط في ما يطلق عليه البعض «بناء الأمة» ولقد رأى رامسفيلد بأنه يجب ألا يعتمد على القوى البشرية في الجيش، بل على المعدات العسكرية مثل: الدفاع الصاروخي وتسخير التكنولوجيا لجعل أصغر القوات أكثر فتكاً وقابلة للانتشار بصورة سريعة.

### النظام العراقي في التسعينات

عندما شارك الجيش الأمريكي في العديد من عمليات الطوارئ حول العالم وناقش هيكله وتنظيمه وتقنيته لتوقعات مستقبلية لتجربة قوته ما وراء البحار، كان النظام العراقي في مسار مختلف تمامًا. وبالنسبة لصدام، فإن دروس عام 1991م كانت مختلفة كثيراً عن تلك التي أخذها أعداؤه الغربيون، ولأسباب كثيرة كان صدام يناضل من أجل فهمها، ولقد قررت الولايات المتحدة التوقف عن إزالة نظامه الضعيف من السلطة، على الرغم من النصر العسكري التقليدي المذهل الذي حققته للتو.

ولقد لاحظ صدام أن التهديد الوجودي لنظامه لم يأت بعد 100 ساعة من القتال المكثف ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في الكويت والصحراء العراقية الجنوبية، بل من الانتفاضة الشعبية والفوضى التي أعقبت ذلك وعلى مدى السنوات الـ 12 المقبلة، سيركز صدام أساساً على بناء القدرات التي ستكون ضرورية للبقاء ضد التهديدات الداخلية ولردع عدوه اللدود المتمثل بالنظام بدلاً من التركيز على أمر لا يمكن تحقيقه مستقبلاً والمتمثل بمواجهة الولايات المتحدة، ولقد حاول حزب البعث إجراء بعض التغييرات التي توقع من خلالها زيادة ديمومته في حكم العراق ولكنه فشل في ذلك وأدت تلك التغييرات إلى حدوث صراعات لاحقة في المجتمع العراقي.

### الانتفاضة العراقية عام 1991م

عندما اجتمع القادة العسكريين الغربيين في مارس عام 1991م في سفوان العراق كانت الحرب بالنسبة لهم قد انتهت بينما للجنرالات العراقيين كانت الحرب قد بدأت للتو وفي شباط من نفس العام خرج الرئيس جورج بوش الأب يحث الشعب العراقي بالخروج إلى انتفاضة تخلصهم مما هم فيه ولقد صرح بأنه «يمكن ايقاف سفك الدماء بتنحي الدكتاتور عن الحكم ويستطيع أبناء العراق من الشعب والعسكريين القيام بذلك».

ومع انهيار وحدات الجيش العراقي في الكويت، فعل العراقيون ما اقترحه بوش. ففي غضون أيام من وقف إطلاق النار في 3 آذار، تجمعت حشود الشيعة من الجيش في كل مدينة جنوبية كبرى، وبدأوا بقتال الموالين لحزب البعث من أجل السيطرة، على أمل استغلال الوضع عبر دعم من أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI) وفيلق بدر وهما جماعتان شيعيتان عراقيتان أنشأهما النظام الإيراني خلال الحرب الإيرانية العراقية ولقد قاما بالعبور من الحدود الإيرانية إلى العراق مطالبين بالبصرة إحدى أهم المدن العراقية الواقعة جنوباً.

في هذه الأثناء، وفي شمال العراق، استولت قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) على المدن الرئيسية في الشمال الكردي والتي تهدف إلى إنشاء منطقة كردية مستقلة وإلحاق ضربة انتقامية لحملة الأنفال التابعة للنظام البعثي عام 1988م، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 100 ألف كردي ونزوح مليون شخص آخر. وبحلول 20 مارس، وصلت الانتفاضة إلى ذروتها، حيث كانت معظم المحافظات الجنوبية والكردية في العراق في أيدي المتمردين.

ومن الجدير بالذكر أن عمر الانتفاضة كان قصيراً فلقد انتقلت فرق الحرس الجمهوري التي فرت من الكويت إلى المدن الشمالية والجنوبية التي يسيطر عليها المتمردون، مما دفع المتمردين المسلحين تسليحاً خفيفاً من مراكز المدينة إلى خارجها ولقد كان وضعهم صعباً جداً وخصوصاً عندما علموا أن القوات الأميركية لن تتدخل وكانت طائرات الهليكوبتر العسكرية التي سمح بها شوارزكوف لنظرائه العراقيين باستخدامها ظاهرياً لأغراض إنسانية قد تحولت ضد المجتمعات المتمردة في المدن المنتفضة مثل مدينة كربلاء المقدسة، حيث يزعم أن قوات النظام قد ألقى غاز السارين وقامت بمهاجمة المتمردين الفارين والمدنيين ولقد أعدمت اجهزة الأمن السرية التابعة للنظام الآلاف في المدن التي أعادت السيطرة عليها ودفنتهم في مقابر جماعية ولقد ساعدهم بذلك مجاهدو خلق (MeK)، وهي جماعة معارضة إيرانية بقيادة مريم ومسعود رجوي وبرعاية صدام حيث ساعدوا على طرد حزبي الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني من المدن الشمالية والجبال.

وعلى صعيد الجنوب، فلقد فر مئات الآلاف من الشيعة إلى إيران أو إلى أهوار العراق الشاسعة في الجنوب.

أما في الشمال، فلقد فر أكثر من مليون كردي نحو تركيا أو إيران وبحلول منتصف أبريل، استعاد النظام جميع المدن الكبرى، وقتل عشرات الآلاف من العراقيين، وتم طرد واحد من كل عشرة عراقيين من منازلهم..

وعلى الرغم من وجود القوات الأميركية بالقرب من المدن العراقية كمدينة البصرة ومشاهدتهم الموالين للنظام العراقي وهم يقمعون المنتفضين رغم مناشدة المنتفضين للأميركان إلا أنهم قرروا عدم التدخل، وهو القرار الذي سمح لصدام بالبقاء وقد أدى هذا إلى خلق جيل من الاستياء الشيعي العراقي ضد الولايات المتحدة.

وبحلول صيف عام 1991م، كان النظام يقوم بأعمال انتقامية واسعة النطاق. في المدن الشمالية ولقد سارع البعث إلى بذل جهد طويل الأمد من أجل تعريب المناطق الأكثر تعددًا للأعراق والقوميات وقام بطرد ما يقرب من 100 ألف كردي متهمين بدعم التمرد وإعادة توطين العرب الشيعة من جنوب العراق إلى مناطق متنازع عليها مثل كركوك.

ولقد حدثت استجابة أكبر للنظام في الجنوب. حيث كانت مناطق الأهوار الشاسعة في أسفل دجلة والفرات ملاذاً آمناً للمتمردين القبليين الشيعة، ولكن بحلول عام 1992 م، بدأ البعث في تجفيف الأهوار عن طريق تحويل القنوات الرئيسية للأنهار.

وبحلول أواخر التسعينات، اختفى 90 في المائة من الأهوار الجنوبية، مما أجبر مئات الآلاف من رجال القبائل العرب على الهجرة إلى الأحياء الفقيرة في جنوب بغداد ولقد أنهى النزوح طريقة حياة العرب في الأهوار والتي كانت موجودة منذ آلاف السنين وتسببت في أزمة بيئية في جميع أنحاء جنوب العراق ولضمان عدم حدوث الانتفاضات كان صدام يزرع الفوضى الديموغرافية بنقل أبناء الشعب العراقي من مناطق ذات أغلبية التواجد إلى مناطق ذات أقلية التواجد.

### أسلمة البعث وتدهور الجيش العراقي

عندما انسحب الجيش الأميركي فيما بعد عملية عاصفة الصحراء دخل النظام العراقي بقيادة صدام حسين في تحولات جديدة لامست الأيدولوجية الخاصة بحزب البعث فعلى الرغم من الأيدولوجية الخاصة بحزب البعث والتي هي قومية علمانية والتي انتهجت سياسة القمع ضد الحركات الإسلامية التي ظهرت، لكن في عام 1993م قرر صدام إضافة الصبغة الإسلامية إلى

أيدولوجية الحزب بما يسمى «الحملة الإيمانية» والتي تهدف إلى استثمار حكمه مع الشريعة الدينية الإسلامية. ولقد شجع الزعيم العلماني السابق بناء المساجد ورعاية رجال الدين، وادعى بشكل خادع أن مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق (وهو سوري مسيحي) اعتناقه الإسلام على فراش الموت في بغداد. كما أضاف صدام لمسة دينية على العلم العراقي مضيفاً عبارة «الله أكبر» للعلم العراقي كما ادعى صلته بنسب سيدنا الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام.

لكن الشيء الأكثر أهمية هو أن صدام أرسل آلاف العسكريين وعناصر المخابرات من الضباط إلى المساجد والمعابد لإجراء الدراسات الإسلامية، وخاصة عند رجال الدين السلفيين الذين اعتبرهم صدام أقل تهديدًا من جماعة الإخوان المسلمين وكانت النتيجة اندماج البعثيين والسلفيين الذين اعتقد بأنهم يشكلون مقاومة إسلامية، إذا تعرض نظام صدام للاعتداء مرة أخرى، وفي الوقت نفسه، لعب نائب الرئيس عزت الدوري دوراً في اندماج البعث مع الفكر الصوفي الإسلامي وخصوصا الطريقة النقشبندية والتي تتبع من قبل مسلمي منطقة دجلة العليا والأنبار.

وعلى صعيد الشيعة شجع نظام البعث آية الله محمد صادق الصدر المتمركز في النجف على بناء شعبية كبيرة تتبع فكره ما دام الصدر معارضاً للنظام الإيرانية ومتوافق سياسياً مع سياسة النظام من هذه الناحية.

ومن الجدير بالذكر انه في تلك الفترة حدث كثير من التغييرات على الجيش والاستخبارات بالإضافة إلى ما خسره الجيش بالكويت من خسائر لم تستعد، وتقلص الجيش على إثر ذلك إلى 5 فرق من أصل 18 فرقة يتبعها فرقتين من الحرس الجمهوري حيث رأى قائد الحرس الجمهوري الفريق الركن رعد الحمداني عند لقائه بصدام أنه لا جدوى من إعادة تشكيل الجيش على أساس الدروع وغيرها والالتفات إلى المشاة والتركيز عليها بعد ما طلب منه صدام بتغيير المنهج العسكري والاستفادة من تجربة 1991م، ولقد كان رعد الحمداني يرى الاستفادة من المشاة في مواجهة العدو عن طريق حرب العصابات لغرض التشتيت وخاصة مع امتلاك الجيش الأميركي ما يملك بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة التي من الممكن أن تدمر أي تشكيلات كبيرة من الجيش. وبحسب ما ورد رفض صدام الاقتراح، مؤكدًا لو أن جيشه كان يمتلك القوات الثقيلة فما كان للعراق أن يخرج إلا «منتصراً» من حرب 1991م لذلك سيحتفظ الجيش بعقيدته وأسلحته قبل عام 1991م ومع ذلك، تغير قطاع الأمن العراقي بشكل كبير بعد عام 1995م بعد أن هيمن على المنظومة العسكرية العراقية منذ الثمانينيات من قبل جيش نظامي ضخم بالإضافة إلى الحرس الجمهوري ومنذ بداية التسعينيات بدأت تظهر منظومات شبه عسكرية على الساحة تابعة لحزب البعث. حيث قامت هذه القوات شبه العسكرية برسم

الموارد وتجنيدهم لعناصر من الجيش النظامي، الذي كان يعاني من نقص الموارد والجوع خصوصاً من خلال عقوبات ما بعد الحرب. وأبرز هذه النماذج كانت ميليشيا فدائيوا صدام والتي كانت تقاد من قبل عدي صدام حسين «غير المستقر نفسياً» والتي كانت تشمل 40000 عضو.

ومن الجدير بالذكر أن معظم الفدائيين كانوا من السنة، لكن عدداً كبيراً منهم كانوا من الشيعة بالإضافة إلى تسمية العديد من المناطق في بغداد كمدينة صدام (أعيدت تسميتها لاحقًا باسم مدينة الصدر في عام 2003) والمناطق الأخرى التي كانت فيها الوظائف شحيحة والفقر منتشر بشكل كبير.

### المقاومة العراقية لصدام

ولقد تزامنت إعادة هيكلة النظام في منتصف التسعينات مع سلسلة من التحديات الداخلية لحكم صدام. والأبرز جاء من داخل عائلته. ففي أغسطس 1995 م انشق صهر صدام حسين وابن عمه حسين كامل المجيد بعد إشرافه على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وتعيين نفسه في معارضة صدام في الأردن وبعد ستة أشهر فقط، أعاده صدام من الأردن تحت وعد العفو ليقوم بإعدامه تحت ذريعة الخيانة.

ومن الجدير بالذكر، أن نذكر التحديات التي واجهت النظام العراقي والقبائل السنية الموالية له التي كانت عبارة عن شبكة متداخلة.فبعد انتفاضة عام 1991 م، كان صدام يأمل في تعزيز نظامه من خلال تمكين القبائل العراقية، تماماً كما جعل للإسلاميين اليد في ذلك الموضوع. وهو عكس سياسة ومنهج البعث القديم الذي كان ضد القبيلة والعشيرة ومع ذلك فقد قام بتزويدهم بعدد من الأسلحة الثقيلة والتي تهدف إلى استخدامها ضد الغزاة أو المتمردين إذا تكررت الأزمة من عام 1990م.

لكن تلك السياسة الجديدة كان لها الأثر السلبي كذلك ففي عام 1995م قامت عشيرة البو نمر التي تتبع قبيلة الدليم المعروفة في الأنبار بالقيام بانتفاضة مسلحة ضد النظام بعد أن أعدم ثلاثة من أكبر الجنرالات الدليم الذين انتقدوا عدي صدام حسين في أحد أفعاله. وعلى أساس ذلك قام الحرس الجمهوري بقمع تلك الانتفاضة بصورة سريعة، ومن الجدير بالذكر أن حزب البعث لم يكن موالياً لصدام بالكامل ففي عام 1996م حدثت مؤامرة أخرى ضد النظام بقيادة 100 ضابط وبتنسيق من الجنرال محمد الشهواني والذي أعدم ثلاثة من أبناءه مع 85 اخرين ضحايا لتلك المؤامرة.

ولقد استفاد خصوم صدام من الحملة الإيمانية التي أطلقها في التعبئة ضد النظام وخاصة من قبل الشبكات السلفية التي لا تؤيد العلمانية في منهاجها الإسلامي فعلى الرغم من إرسال البعثيين للتلقين على أيدي السلفيين الإسلاميين إلا أن بعضهم الذين لا يؤمنون بالعلمانية قاموا بشن هجمات منخفضة المستوى ومتقطعة ضد أهداف للبعثيين ولقد حذر برزان التكريتي رئيس المخابرات والأخ غير الشقيق لصدام من تلك الجماعات وقال له إنهم يسعون إلى قلب نظام الحكم.

وفي هذه الفترة شهد العراق عبور العديد من أعضاء فيلق بدر المؤسس في إيران والذي تشكل في الحرب العراقة الإيرانية والذي يضم الأسرى العراقيين بالإضافة إلى اللاجئين من العراق إلى ايران بالقيام بالعديد من الهجمات في الجنوب العراقي لغرض تهيئة الجو لانتفاضة جديدة وكانت شبكة الشيباني هي المسؤولة حول جمع المعلومات لتنفيذ الهجمات تحت اشراف فيلق القدس الإيراني بقيادة قاسم سليماني عام 1998 م.

## العراق والولايات المتحدة والمواجهة مستمرة 1991م ـ 2000م

في أبريل عام 1991م أعيد نشر تشكيل من الجيش الاميركي هو اللواء الأول من الفرقة المدرعة الثالثة، غطى بدل 500000 جندي من القوات المشتركة في الخليج العربي وفي يونيو تم إبدال هذه القوات بحوالي 3600 من القوات من القاعدة الحادية عشر في ألمانيا للقوات المدرعة العائدة للجيش الأميركي بقيادة العقيد «أندرو بوفيج» وكان هدفهم هو ردع صدام حسين إذا كانت له نيات مستقبلية في التعدي على الكويت ولقد أصبحت تلك الخطوة مهمة عندما فجر مخزن للأعتدة في الدوحة والكويت والذي أدى إلى قتل أربع جنود وجرح 55 جندي وأربع دبابات نوع (M1A1) و98 عجلة عسكرية وهذه الخسائر إذا ما قورنت بخسائر عاصفة الصحراء والتي تدل على حالة الطوارئ فهي تفتقر إلى البريق والوضوح في خطتها كما في فبراير ـ مارس 1991م.

## عملية توفير الراحة

إن إعادة الانتشار السريع لقوات التحالف في الكويت بعد عملية الصحراء لم تكن نهاية التدخل الأميركي في أرض العراق.وبنفس الوقت عمل صدام إلى مكافحة جماهير الانتفاضة في الشمال وهجر أكثر من نصف مليون كردي نحو تركيا وشرد الآلاف منهم نحو المخيمات في المناطق الجبلية والتي حظت بالدعم الغربي والانساني على عكس جماهير الانتفاضة في الجنوب الذين لقوا نصيبهم من دون دعم كالأكراد الذين مدوهم بمساعدات جوية وانسانية

وحيث توسعت تلك العملية لتشمل بعد ذلك قوات مسلحة على الأرض بالقرب من الحدود العراقية لتسهيل رجوع النازحين الكرد إلى ديارهم وتوسعت بشكل أكبر بعد ذلك لتشمل قوات أمريكية تعود إلى الناتو «ذات تسليح خفيف» على الأرض في الشمال لتسهيل دعم الأكراد بقيادة «الفريق جاي ام غارنر»، وكذلك طلب الجنرال قوة من المظليين الأميركيين تحت قيادة «العميد جون ابي زيد» وقوات بحرية تعود إلى الوحدة الرابعة والعشرين الأمريكية بقيادة «العقيد جيمس جونز الابن» ولقد ظلت القوات الأميركية متواجدة حتى يوليو عام 1991 م عندها انسحبت ولكن عمليات الناتو الجوية بقيت مستمرة. وكجزء من عملية توفير الراحة ذهبت الولايات المتحدة إلى انشاء منطقة حظر جوي في الشمال لغرض تأمين رجوع الأكراد إلى مناطقهم وسميت بمنطقة المراقبة الشمالية وكذلك نفس الأمر في الجنوب العراقي والتي غطت أغلب المناطق الجنوبية في العراق وسميت بمنطقة المراقبة الجنوبية ولقد استمرت هذه الحالة لمدة عقد من الزمان وأكثر وكما قال المؤرخ العسكري «ريتشارد سوان» «إما الحرب أو لا حرب» والتي استمرت حتى عام 2003م

### صدام وإدارة كلينتون

في غضون عامين بعد عملية عاصفة الصحراء بدأ صدام حسين يعود إلى أعماله خارج حدود العراق والتي هي مؤشر على أنه لم يكن خائفاً من العمليات الأخيرة ففي أواخر عام 1993م أحبطت الولايات المتحدة خطة دبرت من قبل ضباط مخابرات عراقيين لاغتيال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في الكويت وعلى أثرها أمر الرئيس كلينتون بقصف مباني المخابرات العراقية في بغداد، وفي أوائل عام 1994م ازدادت الحدة بين النظام العراقي والولايات المتحدة خصوصاً عند أوقف النظام العراقي التعاون مع مفتشي الأسلحة العائدين للأمم المتحدة ونشر فرقتين من الحرس الجمهوري بالقرب من الحدود الكويتية.

وفي بداية شهر أكتوبر أمر كلينتون اللواء الأول من الفرقة الرابعة والعشرون الآلية والسرب الجوي الأميركي ـ البريطاني بالاستعداد لوقف أي اعتداء عراقي على الكويت إن حدث، عن طريق الانتشار الجوي ولقد كانت تلك القوات قادرة على الانتشار مع معداتها الكاملة داخل الكويت بأقل من أسبوع، مظهرة بذلك قوة كبيرة كانت تفتقر إليها المنطقة قبل عام 1991م.

وفي نهاية شهر أكتوبر انسحبت القوات العراقية من مواقعها ولكن الولايات المتحدة قامت بعمل دورات تدريبية متسلسلة للقوات هناك بما يسمى بالعمل أو التدريب الداخلي وفي عام 1999م انشأت الولايات المتحدة لواء ثابت في منطقة الكويت...

في هذه الأثناء ارتاح صدام حسين عندما انسحبت القوات الأميركية من مقديشو في إشارة

له أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد تتحمل الخسائر المادية وخوض التجارب الحربية الميدانية ولقد ظلت هذه الفكرة ملاصقة لذهنه حتى بعد 9 سنوات عندما بدأ الغزو الأميركي بالفعل وكان في وقتها يوزع نسخ من كتاب مارك بودين «سقوط الصقر الأسود إلى آمريه».

### الحرب الأهلية الكردية وعملية عاصفة الصحراء

من الجدير بالذكر أن عملية توفير السلام التي قامت بها الناتو والولايات المتحدة كانت قد أدت إلى انشاء منطقة حكم ذاتي في شمال العراق لصالح الأكراد، ولقد رُسِمَ خطٌ أخضر لفصل المناطق الكردية عن بقية العراق العربي ولأول مرة في التاريخ يعيش الملايين من الأكراد تحت حكم ذاتي وبدعم من قوات حفظ السلام والولايات المتحدة من نظام صدام حسين وحيث فوض الناتو الأحزاب الكردية بإنشاء دولة حكم ذاتية ولقد باشروا بالفعل بفعل ذلك بينما بقيت الفرقة الأولى الأميركية العائدة للناتو مشغولة في قضية البوسنة العرقية وفي عام 1996م تفاجأ حلف الناتو بدعوة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة مسعود البارزاني لقوات صدام حسين بعد ما نشب خلاف بينه وبين حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني بخصوص تهريب النفط وأدى ذلك إلى حرب أهلية مدعومة من قبل النظام الإيراني، ولقد كان الأخير قادراً على قيادة البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني خارج أربيل. وكانت الهزيمة وشيكة بالنسبة للبارزاني لذلك لجأ إلى صدام حسين وسرعان ما أدى الهجوم المشترك العراقي إلى دفع قوات طالباني إلى المناطق الجبلية ومن ثم إلى إيران حيث سمحت لهم بالدخول واللجوء وكان النظام العراقي على وشك التقدم إلى معقل الاتحاد الوطني الكوردستاني في السليمانية ولكن ردت الولايات المتحدة من منطقة الخليج العربي بقصف الدفاعات الجوية العراقية في الجنوب عن طريق صواريخ كروز في السادس من سبتمبر من عام 1996 م في عملية سميت «ضربة الصحراء»، وبعد وقت قصير انسحبت القوات العراقية إلى الخط الأخضر التي رسمته الولايات المتحدة وتمكن بارزاني من إعادة السيطرة على زمام الأمور في أربيل عاصمة الدولة الكردية الفتية.

لقد كانت الضربات الجوية في سبتمبر 1996 جزءًا من التوترات المتفاقمة بين الغرب ونظام صدام. وفي يونيو من عام 1996م، دمر مفتشو الأسلحة التابعين للأمم المتحدة منشأة للسلاح الكيميائي على بعد 60 كيلومترًا من بغداد، لكن تم منعها كثيرًا من تفتيش مواقع أسلحة الدمار الشامل العراقية المشتبه بها.

وبحلول فبراير من عام 1998 م، قام كلينتون بزيادة ضغوطاته على الكونغرس والأمم المتحدة للحد من سلوك النظام العراقي للاشتباه بامتلاكه نظام أسلحة للدمار الشامل إضافة

إلى عدم امتثاله لأوامر الأمم المتحدة. وفي أكتوبر من عام 1998 م، وافق الكونغرس على تحرير العراق وقام بتخصيص 97 مليون دولار لجماعات المعارضة العراقية. وبعد أسابيع فقط من مرور القانون، تصاعدت المواجهة بين الأمم المتحدة وصدام إلى أزمة عندما توقف النظام عن التعاون مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، مما اضطر فرق التفتيش إلى مغادرة العراق وفي 15 كانون الأول (ديسمبر) 1998م أي في غضون ساعات، أطلقت قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عملية ثعلب الصحراء، التي ضمت 600 طلعة جوية و400 ضربة صاروخية من صواريخ كروز في هجوم جوي استمر 70 ساعة ضد أهداف النظام في جميع أنحاء البلاد.

وفي غضون الصراع الأمريكي ـ العراقي المشتعل، شكلت المواجهة الأخيرة في أواخر عام 1998 م أهمية كبيرة من الناحية العسكرية والسياسية على حد سواء.

فبعد عملية ثعلب الصحراء أصبحت أنظمة الدفاع الجوي العراقية أكثر عدوانية ضد نفاذ الطائرات الغربية في مناطق حظر الطيران، مما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إلى زيادة طلعاتها الجوية ضد الأهداف العراقية. وفي عام 2002 م قام الطيارون العراقيون بمهاجمة طائرات التحالف مما دفع التحالف إلى الرد عليهم ب 90 هجوم جوي كرد اعتبار.

حيث شمل ذلك مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب العراقي بما يصل إلى 200 طائرة و750 طيار بشكل يومي.

ولقد أدى الضغط المتزايد من القوات الجوية الغربية إلى اعتماد الجيش العراقي على تكتيكات طورها بعد حرب 1991م لحماية نفسه من الهجمات الجوية حيث تمت إعادة تنظيم الجيش العراقي بدرجة عالية كمثل وحدات الدفاع الجوي والتي استمرت في الانتقال من منطقة إلى أخرى وبمواقع شبه عشوائية، منعاً من تتبعها بالأقمار الصناعية وضمن جدول غير متوقع على الرغم من الفوضى الناجمة من الحركة المستمرة للتشكيلات التكتيكية، ومع ذلك، تمكن الجيش العراقي من توفير وحداته دون انقطاع، مما يدل على قدرة قتالية عالية حتى في المناطق النائية.

ولقد تعلمت القوات العراقية المتنقلة من هذا الأسلوب الحفاظ على قيادة ثلاث مناطق بنفس الوقت مما يؤدي إلى تشبع مناطقهم بمخزون العتاد والأسلحة بشكل تدريجي.

وعلى المستوى السياسي فلقد وصلت المواجهة بين الولايات المتحدة والنظام العراقي ذروتها في عملية «عاصفة الصحراء» والتي على أثرها غيرت الولايات المتحدة سياستها تجاه العراق من الاحتواء إلى تغير النظام.

وفي الثامن عشر من ديسمبر من عام 1998م أعلن كلينتون عن السياسة الجديدة ولكن أبدى حولها انطباعاً قليلاً بعض الشيء.

وعلى صعيد العمل المباشر فتحت السياسة الجديدة البوابة بشكل رسمي للجماعات المعارضة منها حيث احتضنت المؤتمر الوطني بقيادة أحمد الجلبي والوفاق الوطني لأياد علاوي والأحزاب الكردية وكانت تدار من الجانب الأميركي من قبل مساعد نائب وزير الخارجية الأميركي ريان كروكر

**العقوبات والاضطرابات الداخلية**

بحلول عام 1999م، كانت العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على العراق لمدة 8 سنوات قد أثرت تأثيراً عميقاً على الدولة العراقية والمجتمع العراقي، وإن لم تكن بطرق تقيد كافة أنشطة حزب البعث المزعزعة للاستقرار كما كانت القوى الغربية تأمل في أن تفعل ذلك. إلا إنها منعت العقوبات العراقيين من التطور والتقدم في بناء مؤسسات الدولة العامة الحديثة التي لم تعد تتماشى مع تقدم الدولة العراقية كما حدث في 1970 م. بينما تضرر جزء كبير من البنية التحتية الوطنية في العراق في الحملة الجوية وحرب عام 1991م حيث قدرت الخسائر بمقدار 262 مليار دولار ولقد كان النظام بطيئاً في إعادة بناء ما تدمر بسبب العقوبات التي فرضت على العراق بعد الحرب.

كذلك أدت العقوبات إلى عد حفاظ العراق على النفط وهو أهم مصدر دخل للعراق الذي جعل العراق مشرقاً وغنياً في فترة السبعينيات والذي انعكس في نهاية التسعينيات إلى فقر وانهيار.

كذلك انهار التعليم في العراق والذي قاد المجتمع العربي منذ فترة الخمسينيات، والذي بدأ بالانهيار منذ الحرب العراقية الإيرانية وتحول رأس المال البشري (المهندسون والأطباء) إلى طبقة معزولة لا تواكب نظرائها مع بقية أنحاء العالم أما الطبقة المتوسطة من أبناء الشعب فلقد عانت من التضخم والتقلص الاقتصادي الكبير مما دفع الكفاءات العلمية والتربوية إلى السفر خارج البلاد ولقد شكل ذلك كارثة كبيرة على البلد بالإضافة إلى الأرامل والأيتام التي خلفتها الحروب حيث كانت المدن العراقية وقتها مليئة بالشباب شبه المتعلمين.

وبموجب تلك العقوبات، أدى النقص الاقتصادي العراقي إلى بعض النتائج الضارة. حيث كانت الوزارات التي كان تمويلها معتمداً على النفط في السبعينيات تميل إلى تخصيص الموارد في التسعينيات بالإضافة إلى أن الفساد قد وصل إلى مستوى عالٍ في ذلك الوقت. ولقد بان ذلك واضحاً عندما انخرط المجتمع المدني بتجارة السوق السوداء مع دول الجوار وخاصة مع سوريا.

ولقد شجع نظام صدام تهريب النفط العراقي والسلع الأخرى من أجل توليد إيرادات غير مشروعة، بالإضافة إلى اعتماد السكان العراقيون في التسعينات بشكل متزايد على الدولة

لتقديمها مستوى الكفاف من الغذاء والكهرباء بالاعتماد على وزارة التجارة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء.

ولقد صرح «دينيس جيه هاليداي» منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق «نحن في عملية تدمير مجتمع بأكمله إنه بسيط ومرهق» في إشارة حول تأثير العقوبات في عام 1998م.

وفي وقت لاحق بدا أن العقوبات قد تفاقمت على الناس من خلال سلطة صدام نفسها داخل العراق من خلال جعل السكان يعتمدون على توزيع الخدمات الأساسية المحدودة بشكل متزايد، كما انهار مستوى معيشة للطبقة الوسطى العراقية. وبسبب ذلك بدا الشعب العراقي منهاراً عندما دخلت القوات الأميركية عام 2003م ولقد كان ذلك الانهيار أكثر مما كان متوقعاً...

وفي ظل هذه المعطيات دخل النظام العراقي في صراع مع النظام الشعبي الناتج من حركة دينية بقيادة آية الله محمد صادق الصدر المتمركز في النجف «والد مقتدى الصدر»، المرشد الروحي المفضل لملايين الشيعة.

حيث كان حزب البعث ينظر إلى الصدر الأكبر على أنه ثقل عربي مفيد ضد النظام الإيراني الذي يقوده رجل الدين «المرشد الإيراني» خلال الحرب بين إيران والعراق وأوائل التسعينات.

لكن في أواخر التسعينات، كان الصدر الناقد بصوت متزايد ضد البعث، وفي شباط/ فبراير من عام 1999م قام بعض المسلحين التابعين للنظام باغتيال صادق الصدر واثنين من أبنائه في النجف.

وفي الأيام التالية للاغتيال، انفجر أتباع الصدر منتفضين غضباً ضد البعث في جميع أنحاء الجنوب وفي مدينة صدام وهي منطقة في بغداد عرفت فيما بعد باسم مدينة الصدر.

وبحسب ما ورد إن الانتفاضة نمت بشكل مكثف بحيث تطلب من النظام استخدام وحدات عسكرية لقمعها في حين انتهى القتال في البصرة بإعدام النظام لمئات من متمردي التيار الصدري وفي غضون أسابيع، استسلم الصدريون للهجوم المضاد من قبل النظام ولكن ليس قبل تصعيد المقاومة الأكثر شمولاً للنظام منذ انتفاضة عام 1991م وإثبات أنهم كانوا القوة التي لا يستهان بها.

### مسرح مركز القيادة

ومع تحول سياسة إدارة كلينتون إلى تغيير النظام في العراق، قام الجيش الأميركي بتوسيع تواجده في الخليج العربي ضد أي تحركات تقام من قبل النظام العراقي وفي نفس الشهر تم التوقيع على قانون تحرير العراق ولقد أعلن قائد الجيش الثالث «تومي فرانكس» بأن القيادة والسيطرة والدعم للجيش هو جاهز لدحر أي مغامرة جديدة للنظام العراقي بالإضافة إلى أن

الانتشار والسيطرة والمعدات التي هي أمور معدة مسبقاً لكي لا يخسر الجيش الأميركي السباق في الكويت.

ولقد كانت تلك القوات موجودة في الكويت وفي الدوحة ـ قطر مع البنى التحتية واسعة النطاق لأجل تجهيز الجيش بالوقود ولأجل إدامة العمليات التي يشنها على العراق.

وفي غضون ذلك، قامت القيادة المركزية الأمريكية والجيش الثالث بتنظيم ألعاب حربية اختبرت الخطط الحربية الحالية، ولقد كشفت إحدى هذه الألعاب عن الصعوبات التي لا حصر لها إذا شنت عملية ضد صدام. وتحت إشراف قائد القيادة المركزية الجنرال «أنتوني سي زيني»، قام أحد مخططي القيادة المركزية الأمريكية، بإنشاء ما يعرف بـ «معبر الصحراء» في ربيع عام 1999م لدراسة التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تترتب إذا ما انهار النظام في بغداد تحت ضغط هجوم إحدى العمليات العسكرية منها «عملية عاصفة الصحراء»

ولقد أشار «زيني» بأنه ليس غريباً على العراق بعد ما حدث بعد عملية «توفير الراحة» بأن يتلقى نتائج مقلقة بما يخص ما شمله «معبر الصحراء». وأن التخطيط السياسي والعسكري يجب أن يبدأ فوراً، وقد حكم على مخططي «زيني» بأن الخسائر البشرية والمادية لتغيير النظام ستكون مكلفة بسبب عوامل بما في ذلك عداوة بعض دول الجوار المعادية والتجزئة الدينية والعرقية والفوضى التي أوجدتها القوى المتناحرة التي تنافس على السلطة».

ولقد أقر بأن المعلومات حول ما يحدث في العراق هي نادرة وقليلة فعلاً وتمت التوصية بأن تبدأ الجهود على الفور للمشاركة، أو على الأقل الاستعداد للمشاركة، وأن المفتاح لتلك العملية هم زعماء القبائل العربية والأكراد...

**الجنرال أنتوني زيني قائد القيادة المركزية الأميركية (1997م ـ 2000م)**

ولقد أوضحت فكرة «معبر الصحراء» عدة معايير لمهمة ناجحة وهي: القضاء على أسلحة الدمار الشامل وجيش عراقي معاد هيكلته واقتصاد نفطي مستقر ومتنامي وحكومة عراقية من شأنها أن تراعي الالتزامات والقواعد الدولية ـ ولكن ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية، إذا ما ظهر ديكتاتور آخر.

ولقد لاحظ الجنرال «زيني»، شيئاً غير منطقي، فعلى الرغم من أن النفط سيكون هو كلفة سداد معركة التحرير إلا إنه لا يمكن نسيان الديون المترتبة على العراق من حرب 1990 م ـ 1991م والتي لا يمكن أن ترفع إلا بدولة مستقرة اقتصادية بالإضافة إلى أن الدول الإقليمية لن تدعم الوجود الأميركي الدائم في العراق، وأن القيادة المركزية قد توقعت أن سيناريو العراق سيكون كسيناريو «البوسنة والهرسك» أي عمليات عسكرية تستغرق عقداً من الزمن والتي كانت نتائجها غير مرضية.

### أجواء ما بعد أحداث 11 سبتمبر

بالنسبة لإدارة جورج بوش الابن فلقد كان الصراع الأميركي ـ العراقي قد زاد وتكتل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 م الذي قامت به «القاعدة» وأن ما اعتقده القادة الأميركيون عن دعم صدام للقاعدة والشبكات الإرهابية الأخرى أدى إلى تغيير فكرة إزالة صدام من هدف سياسي إلى هدف أمني وحتمي لابد منه.

ولقد كانت الحملة لإسقاط حركة طالبان في أفغانستان لها التأثير العميق على قرار الولايات المتحدة وصناع القرار وأن موطئ القدم الذي وضعته القوات الاميركية المركزية في افغانستان بالتعاون مع الحلفاء الافغان من الشمال الذين ظهروا في جهاز الأمن القومي الأميركي ودعموا الثورة التكنولوجية في الحرب، كل ذلك أدى إلى تشكل فكرة لأسقاط صدام بطريقة مماثلة ولكن بمتاعب وكلفة أقل من التي كلفت إدارة كلينتون وكذلك منظري فكرة «معبر الصحراء» وبعبارة أخرى فإن القادة الأميركيين رأوا أن بعد أحداث 11 سبتمبر أن إزالة صدام ليست فقط ضرورية وإنما أصبحت سهلة والذي هو تغير درامي نتج عن حقبة التسعينيات.

وبالعودة إلى بغداد ولأسباب موثقة من قبل المنظرين العراقيين ومن هو مطلع على حقبة البعث، فإن صدام لم يكن متخوفاً من الحملة التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان بقدر ما كان خائفاً من الانتفاضة الداخلية التي تنتج عن ذلك خصوصاً أن الولايات المتحدة اعتمدت على السكان المحليين في أفغانستان في حربها، ولقد فكر صدام بأن يستمر على زعمه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل لإخافة اعدائه الإقليميين وخصوصاً إيران بالإضافة إلى أن ما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان، قد عزز لدى صدام بأن أميركا لن تقدم على غزو بلاد

مترامية الأطراف خصوصاً عندما تملكته فكرة اعتماد القوات الأميركية على السكان المحليين المتحالفين معهم، بالإضافة إلى ما أظهرته أميركا بخصوص اعتمادها التكنولوجية وما سينتج من ذلك على تصرفات الجيش العراقي.

ولم يدرك صدام بأن الولايات المتحدة ستستخدم القوة لأزالته وخصوصاً بعد ما خلفته أحداث 11 سبتمبر من انطباعات لدى الولايات المتحدة ونتيجة لذلك فلقد فشل مخططو الحرب من الجيش العراقي في إنشاء خطة لمقاومة الغزو الأميركي.

ولقد كان لغزو أفغانستان تأثيراً أكبر بكثير على أعداء أميركا حيث كان أبو مصعب الزرقاوي منهم والذي كان يقود بدوره مجموعة من المجاهدين العرب الذين قاتلوا معه في أفغانستان وانتقل بعد الحملة الأميركية على أفغانستان بعد إسقاط طالبان عام 2001 م إلى إيران ومن ثم إلى إقليم كردستان في الشمال في منطقة حلبجة مع جماعته من الأكراد الإسلاميين الذين قاتلوا معه في أفغانستان والتي انتقلت بعدها إلى مهاجمة أعضاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من أعضاء البيشمركة المحليين، بعدها نظم الزرقاوي مجموعته التي عرفت فيما بعد بجماعة «التوحيد والجهاد» التي نشطت وقامت بعدة هجمات منها قتل مدير وكالة التنمية والتطوير (USAID) «لورنس ام فولي» في الأردن عام 2002 م.

وفي عشية غزو العراق عام 2003 م كان الجيش الأميركي يتقلص عن حجمه عما في الحرب الباردة.ولقد استنتج مفكرو الدفاع أن «عملية عاصفة الصحراء» والتي كانت بمثابة ثورة في طبيعة الحرب، وتبعتها التكنولوجيا بعد ذلك سوف تمكن الجيش الأمريكي من خلالها من هزيمة أي عدو بقوة صغيرة نسبياً. حيث كان الجيش الأمريكي في التسعينيات يشهد تطوراً كبيراً من ناحية السماحية القليلة نسبياً في عدد الخسائر والضحايا واستعان بالخدمات اللوجستية التي اعتيد على نشرها في وضع غير استكشافي إلى حد ما مع معسكرات وقواعد كبيرة ووسائل للراحة.، كما وجد الجيش أنشطته في العالم الحقيقي بأنها تختلف مع المعتقدات، بما في ذلك الافتراض السابق أن «العمليات العسكرية غير الحربية» كانت أقل قدرة في شمول القوات التي تم تدريبها وجاهزيتها لعمليات القتال الرئيسية. بالإضافة إلى أن قيادات الجيش كانت ترى أن «العمليات العسكرية غير الحربية» (OOTW) غير جوهرية أو ضارة في فترة التسعينيات ولقد تطور الجيش في ذلك الوقت من قوة متمركزة في أوروبا إلى قوات منتشرة في حالات الطوارئ في جميع الأنحاء، ولقد استمر الوضع مع التدريبات والعمليات القتالية ودخلت أميركا في نزاعات ذات وتيرة منخفضة في البوسنة وكوسوفو وهايتي، وتمت رؤية ذلك التدخل هو نوع من حفظ السلام الذي تنادي بها القوى الدولية ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر رأى القادة العسكريون أن

العملية القصيرة الأجل في أفغانستان قد أكدت صحة «الثورة الشؤون العسكرية» أي أنه يمكن إنجاز أي عملية عسكرية بقوى قليلة العدد على الأرض.

وفي هذه الأثناء وفي عام 2003 م، ظل النظام العراقي يركز على التهديدات الداخلية للحكم البعثي، والتي بقي افتراضها ثابتاً وأن التهديد الخارجي الذي تشكله الولايات المتحدة لم يكن له وجود. ومع ذلك، وحتى لو كان صدام ونظامه كان قد أدرك تماماً خطر التحشيد، فلقد كان لديهم القليل لمقاومته، فبعد أن اجتيح الجيش العراقي التقليدي في عام 1991م، واستبداله بالعديد من الميليشيات التي كان سبب وجودها هو الحفاظ على النظام ضد التمرد في أطر تواجد النظام نفسه، ثم استبدال الاشتراكية العربية العلمانية الخاصة بالبعث بالاندماج بالأفكار الإسلامية، والتي عكست موجة الغضب من قبل حركة دينية شيعية متشددة تقاد من قبل قادة سريين مدعومين من قبل النظام الإيراني عبر العراق، إلا أن البنية التحتية للبلاد كانت في حالة من الفوضى، كذلك كانت مؤسسات الدولة في حالة من الفوضى والتدمير والتي شملت البنى التحتية الناتجة عن الحروب والعقوبات وقد أدى ذلك إلى تآكل النسيج الاجتماعي، ومع غرق الطبقة المتوسطة في الفقر والانقسامات الاجتماعية بين الطوائف والجماعات العرقية، كان العراق في هذا الوقت بلداً يضم القليل من الناس ممن ادركوا بأن هنالك تغييرات تحدث ما وراء الكواليس والتي كانت موجهة إليهم.

# الباب الأول

# من الغزو إلى التمرد 2002م ـ 2003م

## الفصل الثاني

# تغيير النظام

## في ظل أحداث الحادي عشر من سبتمبر

من الجدير بالذكر أن موسم الأعياد ما بين عيد الشكر وعيد الميلاد في عام 2001م، كان شأنًا مزعجًا للقيادة المركزية الأمريكية ولقد كان قائد القيادة المركزية الجنرال «تومي راي فرانكس» يشرف على العمليات العسكرية الأمريكية والائتلافات في أفغانستان، حيث يقاتل إلى جانب أعضاء التحالف الشمالي منذ شهر أكتوبر لإبعاد طالبان عن السلطة. وبالإضافة إلى المعارك في أفغانستان، كان فرانكس يشرف على التخطيط لما صاغته إدارة جورج دبليو بوش «الحرب على الإرهاب»، وهي حملة ضد الجماعات الإرهابية الرئيسية والبلدان التي دعمتها. ولم تتم أي من هذه الحملات بما يرضي فرانكس أو إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. على الرغم من سرعة التقدم الذي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان، بينما ظل أسامة بن لادن والملا عمر وغيرهم من الجناة الرئيسيين لهجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001م وكذلك قادة طالبان طلقاء.

وفضلاً عن ذلك، فإن المخاوف بشأن المنظمات الإرهابية ذات الرعاية الدولية والتي تستخدم أسلحة دمار شامل و«القنابل القذرة» كانت قد تخللت عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2001م، مدفوعة جزئياً بشعور عام بالضعف المفاجئ، هذا وبالإضافة إلى أن السياسات الأمنية وخطط الطوارئ والتي كانت قيد المراجعة قبل وقوع هجمات 11 سبتمبر كانت قد تلقت فجأة الكثير من الاهتمام، وأصبح هذا الاهتمام منصباً على هدف آخر خارج أفغانستان وهو نظام صدام حسين البعثي في العراق وفي غضون أيام من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بدأ كبار المسؤولين في إدارة بوش يبحثون عن الخيارات لإزالة صدام من السلطة ولقد توجت جهودهم بتوجيهات مفاجئة إلى قائد القيادة المركزية الأمريكية لصياغة خطط طوارئ لغزو العراق وتدمير نظام صدام.

## التخطيط لتغيير النظام

### بعثة جديدة للقيادة المركزية الأمريكية

ومع تكشف أحداث الحادي عشر من سبتمبر، سارع قادة وزارة الدفاع إلى الرد على الهجمات التي لم تكن أصولها معروفة إلى حد الآن. وبعد ساعات من وقوع الهجمات، أصدرت هيئة الأركان المشتركة أمراً بتوجيه القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) للبدء في التخطيط للطوارئ ضد خمسة بلدان محددة في منطقة مسؤولية القيادة، وأحدها كان العراق، بينما كان فرانكس وغيره من قادة القيادة المركزية مشغولين للغاية بتخصيص الكثير من الاهتمام لجهد التخطيط الثلاثي هذا، حيث أنهم كانوا على اتصال يومي مع مكتب وزير الدفاع (SECDEF) بخصوص طلب المعلومات والأوامر المتعلقة بالملاحقة القضائية فيما يخص الحروب ضد طالبان والقاعدة على عكس العراق وعمليات أخرى طارئة مخطط لها منذ فترة طويلة، إذ لم تكن هناك خطة حرب أعدت لأفغانستان أو لممثل غير دولي ذي امتداد عالمي مثل القاعدة.

ونتيجة لذلك، وعندما لم يكن فرانكس وموظفوه يستجيبون بفعالية لطلبات الحصول على المعلومات من مكتب وزير الدفاع، أو فريق السياسة الوطنية، أو الرئيس، فقد خصص معظمهم الطاقة التنظيمية لبناء الخطط والحملات حول ما كان في الأساس عمليات نشر مجزأة إلى جنوب آسيا ولقد تمت الموافقة عليها مباشرة من قبل مكتب وزير الدفاع في حين تلقى فرانكس تحديثات دورية حول الأحداث في مناطق حظر الطيران الشمالية والجنوبية ولم يظهر العراق بشكل بارز في أفكاره، ولقد تغير الوضع في 27 نوفمبر من عام 2001م عندما نقل وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد إلى فرانكس مقترحات الرئيس الأميركي المنقحة حول الحملة على العراق.ولاحقاً طلب رامسفيلد طلب تحديث حول خطة الطوارئ الحالية للعراق ـ مرقمة من 98 ـ إلى ـ 1003 وفي الأسبوع التالي حددت الحالة النهائية المطلوبة للحملة العراقية على النحو التالي:

1 ـ تدمير عناصر النظام والقيادة وقاعدة القوة في العراق.

2 ـ القضاء على قدرة العراق وعلى على أسلحة الدمار الشامل.

3 ـ يحتفظ العراق بالقوى الكافية للدفاع عن نفسه ولكن بحيث لا تكون له القدرة على تهديد جيرانه.

4 ـ أن يكون العراق لديه «حكومة مؤقتة ومقبولة».

5 ـ وأن تبقى وحدة الأراضي العراقية سليمة.

ولقد أدت توجيهات رامسفيلد إلى تحول كبير في التخطيط للطوارئ عن السابقة في العراق، وقليل جداً ممن تصوروا أو علموا أنه سيتم غزو العراق وتغير النظام.

حيث أدت التغييرات إلى جعل فرانكس مستغربًا، الذي كان مشغولًا بالكامل من قبل الحروب الجديدة ضد طالبان والقاعدة والإرهاب على نطاق أوسع، لكن مع ذلك قام هو ومشرف عملياته رائد القوة الجوية «جنرال فيكتور جين رينوارت» بإنشاء فريق صغير لتطوير مفهوم تغيير النظام في العراق.

**الجنرال تومي آر فرانكس قائد القيادة المركزية الأميركية (2000م ـ 2003م)**

وبصفته قائد القيادة المركزية، كان فرانكس في قمة مسيرته المهنية. واحد من القلائل الذين صعدوا من خلال صفوف المجندين ليصبح واحداً من أكبر ضباط الجيش. فبعد تجنيده في عام 1965م، وتدريبه كخبير وتكليفه كضابط مدفعية ميدانية من عام 1967م وخدمته في فيتنام وكوريا وشغله منصب قائد الفرقة الأولى الأميركية في عملية عاصفة الصحراء. فمن الجدير بالذكر أنه قبل أن يتسنم منصب القيادة المركزية الأميركية كان قائداً للجيش الثالث الأميركي ولقد ساهم مساهمة كبيرة في تطوير خطة الطوارئ المعدة للعراق في عام 1998 م.

وعندما تولى فرانكس القيادة المركزية الأمريكية في 7 يوليو من عام 2000م كانت القيادة تتألف من خمسة أجنحة وهي: الجيش المركزي (ARNECT)، والجناح العسكري (NAVCENT)، والجناح الجوي (CENTAF)، والجناح البحري (MARCENT)، وجناح العمليات الخاصة. (SOCCENT)

ومع بداية الحرب على أفغانستان في عام 2001 م قال فرانكس «لا يمكننا مواكبة العمليات التي تتطلب تغييراً سريعاً في المتطلبات» وعلى إثر ذلك قام بتغيير أجنحة القيادة بما يناسب المتطلبات العملية.

ولقد كانت النتيجة هي جناح مكون من تحالف القوات الجوية (CFACC) وجناح تحالف قيادة القوات البحرية (CFMCC) وجناح تحالف قوات العمليات الخاصة (CFSOCC) وجناح قوات التحالف البرية (CFLCC).

ولقد شمل الجناح الأخير جميع القوات البرية على الأرض من الجيش الأميركي والقوات البحرية «MARINES» وقوات التحالف البرية تحت قيادة واحدة.

ولقد كان المساهم الأساسي هو الجيش الثالث بقيادة الفريق «بول تي ميكولاشيك» وقيادة البعثة البحرية «I MEF» بقيادة الفريق «مايكل و. هاغي»، وعلى الرغم من القائدين كانا من المنافسين لميكولاشيك إلا أنه أصبح القائد العام لـ (CFLCC).

ولقد كان نصيب الجيش الثالث الأميركي هو الحملة على العراق، على الرغم من تكليفه بالعمل في أفغانستان مسبقًا. بينما تخلى فرانكس عن قيادة الجيش ومن الجدير بالذكر أن فرانكس تخلى عن قيادة تلك الوحدة قبل حتى تكليفه بقيادة القوات المركزية الأميركية (CENTCOM) رغم معرفته الكبيرة بتركيبات تلك الوحدة وقادتها، ولقد دخل صراع كبير من أجل إخراج قيادة الجيش الثالث من تحت «قبعة» أو آمرية نائب قائد القوات الاميركية (FORSCOM).

حيث كان للجيش الثالث مقرات صغيرة جديرة بالذكر في الشرق الأوسط في السعودية والكويت وقطر، وفي الحادي عشر من سبتمبر وضع عناصر الجيش المعدات في موقع برايت ستار «النجم الساطع» الذي هو عبارة عن موقع للتدريب في مصر.

**الجنرال «بول ت ميكولاشيك»، القائد العام للجيش الثالث (2000م ـ 2002م)، يتحدث خلال مؤتمر في فورت مكبيرسون**

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، شارك الجيش الثالث بكثافة في الاستجابة لأوامر الموظفين المشتركين بعد أحداث 11 سبتمبر التي دعت إلى تحديث الخطط لغزو العراق.

وعند الانتهاء، دعت الخطط الجديدة إلى استخدام تشكيل واحد من الجيش مع زيادة بعدد قوات البحرية في خطوة إلى الاستيلاء على الأراضي في جنوب العراق واستعدادًا لعمليات مستقبلية. ولقد كان هذا الهدف المحدود يركز على حقول النفط الجنوبية في العراق بالقرب من الرميلة ولم يتطلب أي مناورة من القوات الأمريكية في شمال نهر الفرات.

ولقد كانت هذه الخطة قد استخدمت من قبل الجيش الثالث و (CFLCC) كأساس لعمليات أكثر توسعية في العراق فيما بعد.

ولقد كان لدى الجيش أربعة فرق مختلفة مؤهلة لتنفيذ مثل هذه الخطة: الفيلق الثالث الكائن في فورت هود، تكساس؛ الفيلق الخامس («النصر») الموجود في ألمانيا؛ الفيلق الأول ومقره فورت لويس، WA؛ والفيلق الثامن عشر المحمول جواً في فورت براغ، شمال كارولاينا. ومع ذلك، وفي خريف عام 2001م، شاركت الفرقة الثامنة عشر المحمولة جواً في أفغانستان، ولقد ركز الفيلق الأول على مسرح المحيط الهادئ وتحولات الجيش، حيث كان يفتقر إلى التكوين المناسب للقيام بدور قتالي كبير، وتم تكريس الفيلق الثالث للعمليات الطارئة في شبه الجزيرة الكورية. ونتيجة لذلك، تم اختيار الفيلق الخامس ليكون بمثابة العنصر الرئيسي للجيش في العمليات البرية في العراق والذي كان يلعب الدور الحارس اليقظ في أواخر عام 2001م، بينما كانت عملية اختيار الفريق» ويليام سكوت والاس» قائداً للفيلق الخامس على حين غرة.

حيث تولى والاس قيادة الفيلق الخامس قبل 3 أشهر في الـ 18 من يوليو 2001م، متوقعًا أن يظل فريقه مركّزًا على البلقان وتحديدًا كوسوفو، حيث حافظ على مهمة حفظ السلام التابعة للناتو.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أدرك أنه من المحتمل أن يتغير التركيز في العمليات العسكرية، ولكنه كان يعتقد أن الفيلق الخامس سيقوم في المقام الأول بعمليات دفاعية، بما في ذلك منع هجوم إرهابي آخر على الأراضي الأمريكية أو مصالح في الخارج.

وبمجرد أن أخذت الولايات المتحدة موقفًا دفاعيًا قويًا، توقع الجنرال والاس بأن ينتقل الفيلق بعد ذلك إلى العمليات الهجومية كما في قوله «بشروطنا نستطيع بعد ذلك أن نكشف أي عدو».

ومع ذلك، لم يكن يتوقع أن يكون الفيلق الخامس هو مقر التخطيط الرئيسي لغزو العراق وإزالة النظام البعثي من السلطة.

**المفهوم المبدئي والافتراضات**

وبينما بدأت القيادة المركزية الأمريكية في التخطيط لتغيير النظام في العراق، بدأ فرانكس وآخرون ملاحظة بعض الافتراضات، التي كانت وراء التوقعات الخاصة بالعملية ونتائجها.

حيث كانت الأولى تتعلق بالعمليات العسكرية في أفغانستان، بما يشمل الجمع بين القوة الجوية والتوظيف لقوات العمليات الخاصة (SOF)، على ما يبدو متلائماً مع آراء لجنة الدفاع عن الديمقراطية في الثورة للشؤون العسكرية (RMA) وعزمها على الحد من عدد القوات المشاركة في القتال عن كثب وتحقيق الاستقرار. وإن أصرت اللجنة على أن نموذج أفغانستان يمكن تطبيقه ضد الغزو المزمع على العراق.

ولقد كان الافتراض الرئيسي الثاني المؤثر في التخطيط لغزو العراق والذي روج له وولفويتز وآخرون، هو أن الولايات المتحدة وشركائها يمكنهم تحرير العراق بدلاً من احتلاله، بقدر ما كانوا قد حرروا فرنسا في عام 1945م.

ولقد ظن قادة الدفاع بأن العراقيين الذين لم يكونوا مخلصين للنظام البعثي سيرحبون بالولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها، والتوق إلى حكومة ديمقراطية. حيث روج لهذه التطلعات وعززها أعضاء الجالية العراقية في المنفى مثل زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي.

وبعيداً من هذه الافتراضات، قامت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) بوضع افتراضات تخطيط خاصة بها والتي كان لها تداعيات على كل من الغزو والجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق بعد ذلك. الأول هو أن (CENTCOM) ستكون قادرة على فتح جبهة شمالية في العملية عن طريق إرسال «فرقة» تابعة للجيش الأمريكي عبر تركيا.

ولقد رأى فرانكس وقادته الفائدة العملية من خلال تطويق قوات صدام ودفعها باتجاه بغداد، ومع ذلك، ولأنهم كانوا بحاجة إلى دعم القيادة الأوروبية (EUCOM) لجعل المقترح حقيقة واقعة، بدأت القيادة المركزية الأمريكية بالتخطيط لعملياتها لمجرد خداع صدام ليعتقد بأن قوات التحالف العسكرية سوف تناور جنوبًا نحو بغداد من تركيا.

وعندما أخبر الجنرال «جيمس جونز»، قائد بعثة الاتحاد الأوروبي (EUCOM) لفرانكس في مايو 2002م أن استخدام تركيا كان احتمالًا حقيقيًا، بدا كل من (EUCOM) و (CENTCOM) يبحثون عن خيارات ملموسة لتحريك عناصر منقسمة التركيب عبر الأراضي التركية.

ولقد كان الافتراض الرئيسي الثاني للقيادة المركزية الأمريكية يتعلق ببرنامج صدام المزعوم لأسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من أن صانعي السياسة في القيادة المركزية الأمريكية

والولايات المتحدة لم يصدقوا بأن صدام كان يمتلك سلاحاً نووياً في حينها، إلا أن حكمهم كان مطابقاً لموقف الإجماع في الولايات المتحدة.

ولقد كانت المخابرات الأمريكية تعتقد بأن النظام العراقي كان يسعى إلى تخصيب اليورانيوم استعدادًا لبناء واحد. وذلك لأن الديكتاتور العراقي قد استخدم الذخائر الكيماوية خلال الحرب العراقية الإيرانية وضد الأكراد في عام 1988م لذلك كانت الفكرة جائزة ومحتملة بأن تخطر في عقل صدام آنذاك

ولقد كان الافتراض الرئيسي الثالث الذي دفع تخطيط القيادة المركزية الأمريكية للمضي قدماً، هو أن معظم الجيش العراقي لن يقاتل، إما الاستسلام أو الاستسلام خلال الغزو، ومع العلاج الصحيح والرسائل، يمكن استدعائهم إلى الخدمة النشطة بعد سقوط النظام، ويمكن عندئذ استخدام القوات العراقية التي تم استدعائها لتكثيف القوات العسكرية الأمريكية وقوات التحالف لتوفير الأمن في الوقت الذي يتم فيه إنشاء حكومة عراقية مؤقتة.

ولقد كانت هذه الافتراضات عند الأخذ بها معاً هي العدسة التي من خلالها قام مكتب (SECDEF) بتوجيه الخطط العسكرية، مما أدى إلى اقتراح لمكون قوة أرضية خفيفة نسبياً للغزو، وهجوم جو وبري شبه متزامن، وقوى قليلة أو مفصلة التخطيط المكرسة لعراق ما بعد النظام. ويعتقد صانعوا القرار أن الولايات المتحدة لن تحتاج إلى عدد كبير من القوات بسبب نجاح مسبق أنجزته على ما يبدو في أفغانستان، وأن القوات الأمريكية ستكون موضع ترحيب كمحررين، وأن الجيش العراقي سيساعد في توفير الأمن في ظل حكومة عراقية جديدة أكثر تنوراً.

وبناءً على هاتين الفرضيتين، لم تكن هناك حاجة للقوات الأمريكية للقيام بعمليات أمنية واسعة النطاق، ومع تطبيق مبادئ التخطيط هذه، قام فرانكس وفريقه بإطلاع بوش ورامسفيلد في كامب ديفيد في 28 ديسمبر 2001م، حيث حددوا من خلالها خطة الغزو على أربع مراحل. المرحلة الأولى شملت بناء التحالف والدعم الدولي اللازم للقيام بعمليات هجومية على العراق. والمرحلة الثانية توجيه جهد محدد يتمثل بمجموعة من عمليات الخداع النفسية والعسكرية التي تهدف إلى تشجيع شرائح المجتمع العراقي وقواته المسلحة على عدم المقاومة في حين شملت المرحلة الثالثة عمليات عسكرية لتدمير القوات المسلحة المتبقية في العراق وقطع رأس النظام العراقي. أما المرحلة الرابعة، أو عملية الاستقرار، تناولت الانتقال إلى حكومة عراقية جديدة. كما تضمنت مذكرة التفاهم التي قدمها فرانكس بثلاثة حزم قوة محتملة.

وعلى فرض أن أقوى خيار كان متاحًا لدى معظم شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بأن المملكة المتحدة ستساهم بقوات كذلك، بينما تطلب الخيار الأضعف تقريبًا نفس العدد من الأفراد، لكن على فرض أن الدعم غير متوفر من الكويت والبحرين وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية.

حيث افترض خيار أحادي الجانب بأن الولايات المتحدة ستقوم بعمليات دون دعم من شركائها في الشرق الأوسط أو المملكة المتحدة، حيث كانت الوحدة الأمريكية المطلوبة للمقترحات الثلاثة حوالي 105,000 كقوّة أولية، مع قوات تتبعها لاحقاً والتي يتراوح عددها بين 225,000 إلى 238,000 وحدة في الأرض، ونظرًا لأن هذين الرقمين من القوة كانا مضافين، كانت القوة المتوقعة النهائية على الأرض أكثر من 300000.

ولقد كان رد الرئيس بخصوص الإحاطة الإعلامية التي قدمها في كامب ديفيد واضحاً: وهو انه يرغب بشدة في إزالة صدام من السلطة، وعاجلاً وليس آجلاً. حتى أن الرئيس عرض أن غزو العراق يجب أن يكون في عيد ميلاد صدام الموافق 28 أبريل 2002م وأنه قد يكون وقتًا رمزيًا مناسبًا لتدمير النظام، وهو اقتراح قد تحدده القيادة المركزية الأمريكية وقيادات عناصرها لفترة قصيرة للغاية لإعداد وإعداد تعبئة قواتها.

وبغض النظر عن ذلك، ازداد شعور القيادة المركزية الأمريكية بالإلحاح لبناء الخطة، وتحول تركيز القيادة بسرعة من العمليات في أفغانستان إلى العراق.

### توترات في تخطيط حرب العراق

لقد كانت فترة التخطيط المكثفة التي أعقبت إحاطة كامب ديفيد مليئة بتوترات كبيرة بين القادة المدنيين والعسكريين في وزارة الدفاع. عندما وصل رامسفيلد إلى البنتاغون عام 2001م وعزم على إدارة كيفية قيام الجيش الأمريكي بإدارة حروب البلاد وتعزيز السيطرة المدنية على الجيش.

حيث أحدث هذا البرنامج توترات مع كبار المسؤولين، وساهمت عوامل أخرى في جعل العلاقات صعبة بين القيادة المدنية في مكتب (SECDEF)، والموظفين المشتركين، ورؤساء الخدمات، والقادة الحربيين. حيث كانت المداخن (في تعبير إلى وجود المؤامرات الداخلية والاهمال المتعمد) داخل مكتب SECDEF (مكتب وزير الدفاع)، جنباً إلى جنب مع وجود بعض نزاعات الشخصية، وعدم الثقة، والتعنت المؤسسي، والميل إلى منع الوعي الظرفي المشترك بين الوكالات قد تسبب في إنفاق كميات كبيرة من وقت التخطيط والطاقة على تنقيحات الخطة.

ولقد كانت معظم خطط الطوارئ السابقة لأهداف عسكرية محدودة في العراق، بما في ذلك معبر الصحراء، بينما تم التنسيق بين القيادة المركزية الأمريكية والموظفين المشتركين ورؤساء الخدمات كمجهزين للقوة.

حيث كانت الخطط الجديدة لتغيير النظام في العراق، مجزأة للغاية، ولقد صنفت» سري للغاية» مع تحذير إضافي يسمى Polo Step، الذي كان يعين في الوصول الذي حدده رامسفيلد لعدد صغير من الأشخاص في مكتب (SECDEF)، ومن الموظفين المشتركين، والقيادة المركزية الأمريكية.

ومن الجدير بالذكر أن قيود رامسفيلد قد منعت القوات المشتركة ورؤساء الخدمات من توفير الوقت اللازم والموارد بشكل مبكر للحصول على خطة ملائمة، وكما منع (CFLCC) «قيادة قوات التحالف البرية «وعناصر السلك التابع لها من تطوير متوازي وتخطيط بأي تفصيل إلى ما بعد «تجمع» القائد فرانكس الأول في رامشتاين، ألمانيا، في مارس 2002 م.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب رامسفيلد الإداري قد أثر على تخطيط الحرب. ووفقاً «لأبرام شولسكي» الملقب بـ (آبي)، وهو مساعد خاص لوكيل وزارة الخارجية دوغلاس ج. فيث،

فإن رامسفيلد كان متردداً للغاية في إعطاء أمر مباشر، مفضلاً بدلاً من ذلك «دفع» أشخاص في ذلك الاتجاه، حيث أراد «أن يكون الأمر غير مباشر منه» وطرح أسئلة مثل «هل تحتاج هذا؟ «أو هل أنت بحاجة إلى ذلك؟»، و«ما هي الطرق الأخرى للقيام بذلك؟»

ومن الجدير بالذكر أن كره رامسفيلد للسكرتارية والتوجيه كان جنباً إلى جنب ميله للإدارة. وبعد خدمة بما يقرب من عام تحت إدارة رامسفيلد، اعتاد فرانكس على تلقي تأملات وزير الخارجية، من الأفكار والأسئلة البارزة في مذكرات متقطعة تعرف باسم «رقاقات الثلج» والتي تعتبر مصطلح من مصطلحات وزارة الدفاع وذلك لأنها شديدة البياض والتي صنعت كبار الموظفين.

حيث كانت العاصفة الثلجية الحقيقية التي هبت بالقيادة المركزية منذ الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001م، حيث بدأت المكالمات الهاتفية، ومؤتمرات الفيديو الآمنة والتي جذبت السكرتارية إلى التفاصيل في العمليات التكتيكية بدلاً من الاستراتيجية، وهذه الحقيقة التي ولدت الاستياء بين القادة العسكريين.

ومنذ بداية ولايته، كانت أجندة رامسفيلد للتحول العسكري وأسلوب الإدارة قد عزلت رئيس هيئة الأركان المشتركة «هنري هيو شيلتون» ورئيس أركان الجيش «إريك ك. شينسكي»، على الرغم من دعم «شينسكي» لفكرة إعادة هيكلة وتحويل الجيش، فلقد اكتسب سمعة، أولاً

لعمله مع رئيس هيئة الأركان المشتركة (CJCS)، وفيما بعد مع (SECDEF) كونه متشدداً بشأن قراره لتغيير قبعات الجيش من قبعات الخدمة (خوذ) إلى قبعات سوداء (بيريات).

وعلى ما يبدو فإن قضية تافهة قد نمت لتصبح كبيرة عن ما كانت في السابق وأن الأعضاء المتقاعدين في الجي «رينجرز» (الوحدة الوحيدة المصرح لها بارتداء قبعة سوداء في ذلك الوقت) قد قاوموا التغيير الحاصل، وأثاروا القضية مع الكونغرس والرئيس، وبالتالي خلق صعوبات سياسية لـ(SECDEF) في اجتماعات لمناقشة مسألة القبعات، ولقد علق رامسفيلد على «شينسكي» بقوله: بأنه قد اتخذ قرارًا سيئًا آخر.، والتي كانت إشارة إلى أن العلاقة بينهما قد توترت بالفعل.

من جانب آخر، فلقد رأى «شينسكي» ووزير الجيش «توماس اي وايت»، وشيلتون أنفسهم بأن الجيش هدف بيروقراطي لرامسفيلد والذي يهدف من خلاله لتقليص حجم القوات المسلحة.

حيث كان رامسفيلد طياراً مقاتلاً سابقاً في البحرية. كما أنه لم يعجبه عقلية الحرب الباردة وبعثات الاستقرار في البلقان، الذي كان التركيز الرئيسي للجيش طوال معظم التسعينات. حيث وجد الجيش نفسه مشتبكاً في معركة وذلك للحد من تقليص حجمه بشكل أكبر، بينما ناقشت الإدارة الجدوى وهيكلية القوة المطلوبة للانخراط في حربين برية في وقت واحد.

ولقد أدى تسرب معلومات التخطيط الحساسة إلى تآكل تدريجي في الثقة بالعلاقات بين القيادة المركزية الأمريكية والموظفين المشتركين ورؤساء الخدمات والموظفين في المكتب SECDEF أي وزير الدفاع.

ولقد حدث أول تسريب كبير لخطط الحرب في 21 من شهر مارس والمسمى «تجمّع قائد» في ألمانيا، مما دفع مخططي (CENTCOM) و«فرانك» إلى الشك بأن شخصاً ما من المكون الجوي كان محبط من الاقتراح الذي شمل الضربة العسكرية والتي تمت مناقشتها في المؤتمر والذي من خلاله عبروا عن استيائهم من القطاع الخاص إلى وسائل الإعلام.

ولقد توترت العلاقات أكثر في مايو من عام 2002 م، خلال ذروة الاستعدادات للحرب في العراق، وحسبما ذكر «توم واشنطن» الصحفي في صحيفة واشنطن بوست والذي صرح بأن رؤساء الأركان كانوا يشنون حملة «مصممة وراء الكواليس لإقناع إدارة بوش» ضد الحرب مع العراق، وإن القادة المشتركون وفرانكس، كانوا قد أبلغوا الرئيس بأن الإطاحة بنظام صدام سيتطلب على الأقل 200000 جندي، مع بقائهم «كتفاً لكتف» ضد (SECDEF).

ولقد اعتقد رامسفيلد أيضاً أن شينسكي قد أخبر ضمنياً للزملاء بأن مكتب رامسفيلد كان

يسرب خطط الحرب على العراق للصحافة، والتي أغضبت القيادة العليا. ومن خلال التوبيخ القاسي للقادة الكبار، اتهم رامسفيلد القادة العسكريين بعدم الصراحة معه وقال أن شكاواهم من عدم التشاور معهم حول خطط الحرب التي كانت بدورها بلا أساس، وأعلن أنه إذا كانت لديهم مشاكل مع أي من القادة المقاتلين، فإنهم يجب عليهم أن يواجهوا بذلك القائد مباشرة وليس عبر تسريبات للصحافة.

ولقد أشارت «المشاكل مع القادة المقاتلين» على ما يبدو إلى المشكلات بين الرؤساء المشتركين وفرانكس، ومع الخط الأخير المباشر لرامسفيلد وعزل الرئيس الموظفين عن عملية التخطيط بصورة فعالة.

ومن منظور فرانكس، فلقد كان رؤساء الخدمة غارقين في خدمة الأبرشية، والغيرة من مهمة قادة المقاتلين فيما يخص «قيادة القوات في وقت الحرب»، ولقد أحال ذلك إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة في القطاعين العام والخاص باسم «الباب العاشر موذرف.» مشيراً بذلك إلى (الشعور بأنهم يتعرضون للتهميش والشعور بالابتعاد عنهم في عملية التخطيط)، ولقد أصدر فريق العمل المشترك في كثير من الأحيان إرشادات التخطيط والأوامر بشكل جيد بينما كانت القيادة المركزية الأمريكية قد بدأت في العمل على التوجيه الذي تلقته مباشرة من وزير الدفاع وبالأخذ بتلك العوامل مجتمعة، فإنها تميل إلى تثبيط التعاون بين الخدمات والموظفين المشتركين والقيادة المركزية.

### تاريخ الإنشاء، من يناير إلى مايو 2002م

وفي غضون 60 يومًا من إحاطة كامب ديفيد، وجهت هيئة الأركان المشتركة رسميًا القيادة المركزية الأمريكية للانتقال من التخطيط إلى هجوم محدود ثم إلى التخطيط لتغيير النظام.

وخلال شتاء وربيع 2002م، طورت القيادة المركزية الأمريكية ست تكرارات لخطة الغزو، واستناداً إلى توجيهات من رامسفيلد، سوف تحتوي الخطة على أعداد أقل من القوات وجداول زمنية أقصر بالانتشار.

ولقد كانت السلسلة الأولى من خطط CENTCOM ـ والتي أعيد ترقيمها تحت الترقيم (1003V) المعروفة باسم البداية المولدة، والتي أعطت تصوراً تراكمياً سريعاً من ثلاث فرق في البداية ما بين خمسة وستة فرق من الجيش والبحرية وقوات التحالف كجزء من تقدم الحملة.

حيث كان من المقرر بأن تبدأ حركة القوات في يوم س ـ اليوم (يوم مجهول) والذي سيفصح عنه الرئيس بأمر منه بالبدء ـ وبعد ذلك ستقوم القيادة المركزية الأمريكية والتي سيكون

أمامها 30 يومًا لإعداد قواتها حتى يوم C- وهو اليوم الذي بدأت فيه القوات تتدفق إلى مسرح الأحداث، والذي يتضمن نشر القوة الأولية من ثلاثة فرق أو اثنين من السلك التي ستستغرق 60 يومًا إضافيًا، تقوم خلالها قوات العمليات الخاصة بقمع صدام بأنظمة الصواريخ بعيدة المدى والارتباط مع الميليشيات الكردية في شمال العراق.

اليوم D- وهو بداية العمليات القتالية على الأراضي العراقية - في حين تقوم الفرق المتبقية بالانتشار في الكويت، حتى تبدأ الحملات الجوية والبرية تقريبًا في وقت واحد من أجل الانقضاض على الجيش العراقي على حين غرة، وعلى النقيض الصارخ للحملة الجوية من عام 1991م والتي استغرقت 5 أسابيع، فسيكون الهجوم أيضاً من قبل فرقتين بريتين في وقت واحد لقهر القوات العراقية.

أما على صعيد المناورات لأجل عزل بغداد، فسيستغرق ذلك حوالي 45 يومًا، مع تدمير النظام وبدء عمليات الاستقرار والتي ستأخذ أكثر من 90 يومًا، في حين سيكون مجمل وقت العملية منذ البداية وحتى النهاية حوالي 215 يوماً.

في حين أن فرانكس ومخططيه قد صقلوا «البداية المولدة» (اي الخطة) في تامبا، فلوريدا، واجتمع خبراء الخدمات مع القيادة المركزية في مقر قيادة النقل الأمريكي (TRANSCOM) في (Scott Air Force Base, IL) لتطوير حزم نشر الوحدات والجداول الزمنية باستخدام القوة أو مراحل النشر أو قائمة البيانات (TPFDL أو TPFDD)، وهي خطة معقدة وأداة من أدوات (وزارة الدفاع) «DoD» المتقدمة لخطط طوارئ مماثلة. وذلك لأن تخطيط (TPFDD) كان متزامنًا مع تحسينات أو تعزيزات (Generated Start) أو مع «البداية المولدة».

ولقد كان كل مكون قادرًا على التقدير بنية القوة التي قد تكون ضرورية لدعم الاختلافات في الخطة والتحقق منها، كذلك للدعم اللوجستي للجداول الزمنية المقترحة والمناورات والابتكار في التخطيط اللوجستي الذي سيتجاهله رامسفيلد في النهاية.

### «الصدمة والرعب» والبدء، من مايو إلى يوليو 2002م

لقد كانت نية رامسفيلد للعراق الدخول بإيقاع خفيف، والقدرة على التحرك بسرعة، وأن يكون قادراً على الخروج من العراق بسرعة كبيرة، وهي رؤية تختلف بشكل كبير عن رؤية القيادة المركزية وخطتها.

ورداً على إحاطات فرانكس التكرارية حول البداية المولدة، فلقد أرسل رامسفيلد إلى فرانكس ورقة كتبها «هارلان أولمان» و«جيمس واد» في أواخر أبريل 2002م، والتي أوجزت

مفهوم «الصدمة والرعب» وكيف يمكن تطبيقها في ابتكار خطط الحرب، حيث طور «اولمان واد» مفهوم «الهيمنة السريعة» التي من خلالها يمكن للقوة العسكرية الصغيرة الحجم عرض قوتها العسكرية وأن تطبق الإرادة على جيش وبلد قويين لسن التغيير.

وأن بعض الآليات لحث الصدمة والرعب كانت قد شملت استخدام أسلحة «لا يمكن وصفها أو فتاكة بالمعنى العام «مثل القوة الجوية بعيدة المدى» لفرض نظام لا يهدأ ويتزايد باستمرار. «أي يجب أن يصل إلى عدد صغير نسبياً من القوات البرية المستخدمة لإحداث التغيير فجأة، والإضراب دون ندم، وإنهاء وجودهم بسرعة» قبل إعطاء فرصة للخصم بالتعافي. ولقد كان رامسفيلد قد قدم فرانكس سابقًا إلى العقيد في الجيش «دوغلاس أ. مكجريجور» والذي هو ضابط يعمل على تغيير الجيش لشينسكي وهو من الذين شاركوا رؤية رامسفيلد لحروب المستقبل.

ولقد كان كل من مؤلفي ومنهم معنيين بـ «الصدمة والرهبة» قد أجمعوا بأن الجيش الأمريكي يمكنه إسقاط النظام العراقي بفرقة محجمة العنصر أو أقل، وهي الفكرة التي شكلت إرشادات تخطيط الحرب المقدمة والتي قدمها رامسفيلد إلى القيادة المركزية.

بينما واجه بعض كبار ضباط الولايات المتحدة صعوبة في تصور الدخول الخفيف والمباغت لغزو العراق والتي كانت تعارض التعديلات على عمليات مجربة ومختبرة للنشر وإجراء العمليات القتالية الرئيسية.

ولقد أشار الفريق أول «جورج كيسي الابن»، ثم الموظفون المشتركون J-5 إلى أنه لا يبدو أن هناك حل وسط بين ما قدمه وزير الدفاع وما قدمه كبار قادة الجيش، ولقد طالبت القيادة المركزية الأمريكية بالنظر إلى الوقت والموارد.

ولقد اعتقد «كيسي» بأن الرئيس، ووزير الدفاع وبعض من الأركان المشتركة بأنهم رأوا أن الجيش مرتبط بشكل مفرط إلى متعمد بعملية TPFDD البطيئة نسبياً والتي اعتبرها رامسفيلد وآخرون من بقايا الحرب الباردة.

من جهته، اعتقد كيسي أن «الجيش» سارع في البكاء على «الإدارة المصغرة». بدلاً من التفكير في كيفية تحسين عملياتهم. والتي لا يمكن حلها إلا بعد أن قرر رامسفيلد التخلص من TPFDD للعراق واستخدامه بدلاً من ذلك بطلب نموذج القوات التابع لوزارة الدفاع والتي قد استخدمت في عملية (ENDURING FREEDOM) في أفغانستان التي كانت نظامية من حيث العدة والعدد.

وعلى الرغم من أن أرقام القوة المقترحة من قبل القيادة المركزية قد بدأت في 385000،

وبحلول الوقت الذي تم فيه إطلاع رامسفيلد وبوش مرة أخرى في أواخر الربيع، كانت الأرقام موجودة والتي تم تقليص حجمها إلى 275000، إلا أن رامسفيلد قد أصر على أنها لا تزال «كبيرة للغاية».

ولقد اقترح رامسفيلد أن على لوائين تقريباً القيام بتمرين روتيني مع الكويتيين ويجب عليهم أن يكونوا كقوة غزو للعراق. ولقد كانت هذه الوحدات تتألف من لواء محجم من وحدة مشاة البحرية (MEU) ولواء من الجيش والعمليات الخاصة المشتركة والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من فرق مع الوحدات العسكرية الكويتية.

ولقد اختلف فرانكس بشدة مع هذا الاقتراح الراديكالي، بحجة أن هذه القوات المحدودة لن تكون قادرة على الإطاحة بالنظام وتفتقر إلى الخدمات اللوجستية اللازمة للوصول إلى بغداد، بينما رفع رامسفيلد الفكرة مرة أخرى مع بوش خلال مؤتمر صحفي في كامب ديفيد في 11 مايو 2002م، ولكن فرانكس أقنع الرئيس ووزير الدفاع بدلاً من ذلك لإعطاء القيادة المركزية وقت إضافي لـ بدء التشغيل في خطة نشر أسرع وبقوة أخف.

كما كشفت هذه المناقشات حول حجم وسرعة القوات البرية في مايو ويونيو، حيث بدأ المسؤولون الأمريكيون بالقلق من احتمال قيام صدام بهجوم وقائي على الكويت، مما يعقد الغزو الأمريكي المخطط له. ولقد تلقى المسؤولون الأمريكيون مؤشرات بأن الجيش العراقي كان على وشك الانهيار، وكانوا يخشون من أن صدام قد قرر استخدام قواته في الوقت الذي كان لا يزال بإمكانه فعل ذلك.

ولقد كان الرئيس وفريق السياسة الوطنية ومكتب SECDEF قلقًا أيضًا من تدفق القوات الأمريكية وقوات التحالف إلى مسرح الولايات المتحدة في وسط الصعوبات الداخلية للعراق، لأن الحركة سوف تنبه صدام مع «تحذير لا لبس فيه» حول نية الولايات المتحدة للغزو. مما يدفعه إلى الهجوم على الكويت أو الأكراد أو الشيعة؛ واغراق الأهوار الجنوبية للعراق؛ وتخريب البنية التحتية للعراق أو مهاجمة إسرائيل أو، وفي أسوأ السيناريوهات، فإنه سيقوم باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ولقد أراد قادة الولايات المتحدة خطة من شأنها أن توفر لهم المرونة لمنع هذه الحالات الطارئة وبنفس الوقت بأن يكون لديهم القدرة على إزاحة صدام من السلطة، ولقد كانت الخطة الجديدة للقيادة المركزية قد وضعت خطة بديلة للرد هذه المخاوف والتي كانت عبارة عن «بدء الإنشاء» في الخطة الفرعية يسمى «تشغيل البداية» أي أن القوات البرية الأصغر ستبدأ عمليات قتالية كبيرة، بينما البقية لا تزال قيد النشر. على عكس البداية المتولدة، التي دعت إلى غزو أرضي من خلال فرقتين بالتزامن مع حملة جوية، مع المضي قدماً بالمخطط الخاص

لقسم البحرية وفرقة للجيش لقيادة العمليات البرية، يليها الجيش الثاني محجم العدد، مع تقصير الحركة الزمنية من 60 إلي 45 يومًا أو أقل. ولقد احتوت الخطة الجديدة أيضًا على ثلاثة خيارات مختلفة لتوقيت الحملة الجوية بالاعتماد على ما يتطلب الوضع الفوري في العراق.

كما وضعت (CENTCOM) أي القيادة المركزية الخطة الجديدة الحتمية لغزو العراق، وعندما عاد فرانكس من إحاطة بوش في يونيو، أعلن ذلك لقادة مكونه بأن غزو العراق لم يعد مسألة «إذا»، ولكن «متى». ولقد اعتقد بأن الرئيس أراد إجراء الغزو في وقت ما أواخر خريف عام 2002م.

**الهجين، أغسطس 2002م**

من الجدير بالذكر إن مفهوم الانطلاق في البداية (الخطة الجديدة) كان يعاني من عيوب واضحة في أن مخططي القيادة المركزية كانا سريعين لتسليط الضوء، والأكثر وضوحاً أنها تفتقر إلى قوات كافية لضمان تدمير النظام العراقي. بينما يمكن أن يصل المكون الأساسي للبداية المولدة في المسرح وتحقيق بعض الأهداف العسكرية المحدودة، ولن يكون هناك ما يكفي من الدعم للقوات من أجل الحفاظ على قوة المناورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن البداية المولدة، إذا تم تنفيذها كما هو مخطط لها، سوف تفتقر إلى التطبيق شبه المتزامن للسلطة الوطنية الحاسمة لتنفيذ مفهوم الصدمة والرعب. لأن التوجه الأولي لا يمكن أن يستمر طوال الطريق إلى بغداد، ومن المحتمل أن يُمنح صدام المساحة اللازمة لتعزيز بغداد ورفع دعوى للسلام على الساحة الدولية.

وأن الأفق الزمني القصير للجري سيؤدي بالخطة أيضًا إلى تقصير الوقت المتاح للدبلوماسيين لتأمين الاتفاقات مع الدول الشريكة، مما يعرض القوات للخطر نسبة لمواعيد النشر.

وعندما اطلع فرانكس بوش على بدء التحرك في يوليو 2002م، وأبلغ الرئيس أنه سيكون من المستحيل إطلاق الخطة بحلول أكتوبر 2002م، لأن متطلبات إجراء الخطة وحشد القوات يتطلب وقتاً كبيراً، ومع بدء العمل بالخطة فلقد تشكلت مخاوف بسبب انخفاض عدد القوات وبدء التشغيل غير العملي جدًا، بدأت القيادة المركزية ومكوناتها في تطوير خيار «الهجين»، مع بدء قوة أرضية مماثلة لتلك الخاصة بالخطة الجديدة ومع تتابع الأحداث كما هو الحال في الخطة الجديدة، ولكن بأعداد أكبر، ففي خيار (الهجين) كان عدد القوات البحرية وجنود الجيش حوالي 30000الذين سوف يدخلون العراق في يوم الحرب، والباقي من (IMEF) والفرقة الخامسة الذين سينتشرون خلال الـ 18 يومًا التالية.

وبعد مضي حوالي الشهرين من الحملة البرية، ستعمل قوة البدء المولدة بالكامل والتي يبلغ قوامها 200000 جندي في العراق، بينما كانت الحملة الجوية المقترحة للهجين مشابهة لخيار بدء التشغيل حيث ستبدأ العمليات البرية بعد 16 يومًا من بدء التشغيل الأولي للضربات الجوية.

ولقد كانت الجداول الزمنية للنشر في الهجين أطول أيضًا للسماح للدبلوماسيين الأمريكيين بمزيد من الوقت لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات التدريج والقاعدة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يتمكن كل من (CFACC) و(CFLCC) من توسيع عمليات المراقبة الشمالية والجنوبية وضمان الاستمرار بالتمرينات التدريبية لزيادة بصمتها في الكويت والشمال، في الخطة الهجينة، حيث هدفت القيادة المركزية إلى التقليل إلى أدنى حد من موطئ قدم القوة والمخاطر المرتبطة بوضع قوات المناورة في المسرح بسرعة كبيرة، وتعظيم الفرص للاستفادة من سلوك صدام وتحقيق مفاجأة تشغيلية. ولقد تضمنت خطة الهجين أيضًا تفصيلًا أكثر لعمليات المرحلة الرابعة، مع تحديد الخطوط العريضة خلال أربع فترات منفصلة من الاستقرار والانتعاش والانتقال إلى العمليات الأمنية، ومن ثم الانتقال الكامل إلى حكومة عراقية مستقرة وإعادة نشر جميع القوات الأمريكية على فترة 32 ـ 45 شهراً.

وفي 14 أغسطس، أطلع فرانكس وزير الدفاع على الخطة وبعد الحصول على موافقة رامسفيلد، أمر القادة العائدين له بتطوير تفاصيل التنفيذ للخطة الهجينة في 22 أغسطس.

### أسلحة الدمار الشامل

لقد كان برنامج أسلحة الدمار الشامل في العراق مصدر قلق كبير للولايات المتحدة والأمن الدولي منذ ذلك الحين أي في نهاية حرب الخليج. وبعد الحادي عشر من سبتمبر، شعر صناع السياسة الأمريكيون بالقلق من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام وأن المواد أو الأسلحة سوف تقع في أيدي الإرهابيين، ولقد وفقت القيادة المركزية، جنباً إلى جنب مع بقية مجتمع الاستخبارات الأمريكي، على افتراض أن صدام سوف يستخدم، على الأقل، مادة كيميائية ضد قوة الغزو. ومن المثير للاهتمام، أنه لم يكن هناك خطط محددة للقضاء على تلك المواد أو المواقع التي يشتبه في أنها قيد التطوير، وذلك لأن إزالة أسلحة الدمار الشامل لم تكن جزءًا من عملية التخطيط المتعمد أو العسكرية المشتركة والمخطط لها في التسعينيات وأوائل القرن العشرين. وبالتالي، وعلى الرغم من خطط الطوارئ في الولايات المتحدة على العراق من التسعينات والمراجعات في عام 2000م والتي حددت قدرة صدام في تطوير أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها أدت إلى إنهاء دولته ونظامه في حين لم تكلف أي وحدة عسكرية بتدمير اسلحة الدمار الشامل إن وجدت أو اشتبهت فيها.

وعند الانتهاء من التخطيط لـ 1003V، أدركت القيادة المركزية أنه لا يوجد بين الوكالات مجموعة أو خطة عمليات خاصة لتولي مهمة الإيجاد والقضاء على أسلحة صدام حسين، وبشكل افتراضي، كانت القيادة المركزية، بصفتها القيادة القتالية، عالقة مع مهمة سيناريو القتال. ولقد أدرك فرانكس ومخططيه أنهم بحاجة إلى دمج الاستيلاء على مواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه بها في خطة الحرب النهائية للعراق. وعندما طلبت القيادة المركزية (CENTCOM) قائمة بالمواقع المشتبه بها، تلقوا قائمة من 900 منشأة أسلحة دمار شامل محتملة المواقع والتي جمعتها وكالة المخابرات الدفاعية والتي تحتوي على مدخلات من بعض وكالات الاستخبارات الوطنية الأخرى.

ومن ثم بدأ مخططو القيادة المركزية الأمريكية في تحديد أولويات هذه المواقع المشتبه بها بناءً على حجمها وتكوينها وتقييم مدى قابليتها للصمود والفتك بها. بينما كان القرار النهائي بعنوان الموقع الرئيسي لأسلحة الدمار الشامل وأدرجت ضمن الخطة الجديدة في الحرب.

### النتيجة: المرحلة الرابعة الصغيرة وتخطيط أسلحة الدمار الشامل

بحلول أواخر أغسطس 2002م، أحرز كل من فرانكس والقيادة المركزية تقدماً في إقناع الولايات المتحدة والقادة لقبول مفهوم الهجين ولكن الخطة أصبحت محبطة تماماً مع ما تلقوه من الإدارة الجزئية من مكتب SECDEF على جميع جوانب الخطة.

حيث طالب رامسفيلد بشكل متكرر بتخفيض مستويات القوات ومواعيد النشر بينما تم استهلاك حوالي 9 أشهر من وقت التخطيط في القيادة المركزية، والتي قد تؤدي إلى الغزو المحتمل، بينما كان فرانكس وقادته يعتقدون أنه قد يكون ذلك غير كافٍ لهذا العمل، وعلى الرغم من علاقات العمل الوظيفية وإن توترت إلى حد ما بين فرانكس ووزير الدفاع وغيرهم من كبار صناع القرار.

فلقد كان محبطاً من قبل بلده لعدم القدرة على تثقيفهم حول الحد الأدنى من المتطلبات لضمان النجاح في إسقاط نظام صدام حسين، ولقد شاركه قادة الجيش الثالث المشترك الاحباط نفسه والأهم من ذلك، فإن التركيز الشديد في عملية التخطيط على الغزو نفسه يعني أن يتم إيلاء قدر ضئيل نسبياً من الاهتمام للمرحلة الرابعة، اي فترة ما بعد الصراع والأنشطة التي يقوم فيها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة برعاية دولة عراقية جديدة إلى حيز الوجود.

في الوقت الذي تم فيه إصدار 1003V (الهجين) رسميًا لمكونات القيادة المركزية الأمريكية في أكتوبر 2002م.

ومن الجدير بالذكر بأنه لم يكن هناك سوى مخطط ضئيل لخطط ما بعد العداء بصرف النظر عن عمليات إعادة الانتشار وخطط حديثة لتأمين مخزونات أسلحة الدمار الشامل المشتبه بها للنظام العراقي.

## الوضع الاستراتيجي في العراق

في الماضي، لم يكن الجانب الأكثر أهمية في التخطيط لغزو العراق بقدر ما كان الجانب الأهم هو نقص القوات أو عدم وجود تخطيط للمرحلة الرابعة، ولكن الفجوات التي عرفها الجيش الأمريكي بالعراق قد شملت هذا الجهل بالسياسة العراقية والمجتمع والحكومة ـ والتي التي دفعت الولايات المتحدة إلى وضع بعض الافتراضات المعيبة للغاية حول كيفية انكشاف الحرب.

ولقد كان أحد أسباب مشكلة الجيش الأمريكي هي إعداد الاستخبارات من ساحة المعركة (IPB) وعدم وجود مصادر موثوقة على الأعمال الداخلية للنظام والمجتمع العراقي بالإضافة إلى تحليل حول العراق في فترة ما بين الحربين ولقد تم التركيز بشكل أساسي على برنامج أسلحة الدمار الشامل في العراق وتحديد المواقع العسكرية العراقية الكبيرة وتشكيلات وأنظمة الأسلحة الرئيسية. ولقد تم التركيز قليلاً على فحص ودراسة المجتمع العراقي في أي شيء أكثر من مجرد شعور سريع. وما هي المعلومات المتاحة حول استدامة نظام البعث واستعداد العراقيين لدعم تغيير النظام ولقد جاء في المقام الأول من الجالية العراقية المغتربين. بصرف النظر عن وجود جداول أعمال لم تتوافق بالضرورة مع مصالح السياسة الأمريكية ـ أو المصالح الوطنية العراقية لتلك المسألة ـ بينما مال المغتربون إلى الانفصال عن السكان العراقيين الذين ظلوا وعانوا تحت حكم صدام حسين.

ولقد كان صعباً على القيادة المركزية تخطيط دمج مصادر إضافية من المعلومات في تقييمات الخصائص الاجتماعية والعسكرية للعراق. والتي حددت القيادة المركزية الأمريكية وشركاؤها بعض الجماعات والسكان داخل العراق والذين ربما كانوا على استعداد لمساعدة الغزو البري أثناء تحركه شمالًا. بينما كانت بعض جماعات المقاومة من السكان الأكراد والشيعة الذين سلحوا أنفسهم ضد البعث، حيث كان من المتوقع أن يقدم معظم الشيعة في العراق سلبيًا على الأقل بدعم الجهود العسكرية لقطع رأس النظام. بينما أشارت التقديرات العسكرية الأمريكية لبعض جماعات المعارضة العراقية «متشككة بشكل عام من الالتزام الأمريكي لتغيير النظام»، وتوقعوا أن يتخذ التحالف إجراءات أساسية لإظهار تصميمها وتحفيز جماعات المعارضة الكامنة، مثل تدمير محدد، للغاية لقوات أمن النظام المرئية، ومقرات حزب البعث، وغيرها من

رموز قوة النظام، بينما كانت هنالك إجراءات أخرى والتي فكرت القيادة المركزية الأمريكية فيها والتي قد تشجع المقاومة المحلية بالمشاركة في الجهود المبذولة لتشجيع استسلام قطاعات كبيرة من الجيش العراقي وبالطبع إزالة النظام.

ومن الجدير بالذكر أن ليس لكل التقييمات العسكرية فيما يخص استجابة المجتمع العراقي المحتملة للغزو كانت متفائلة جداً. فلقد استعرض مخططو القيادة المركزية الأمريكية ردود فعل المجتمع العراقي على العملية (DESERT STORM) أو «عاصفة الصحراء» واكتشفت بعض الدروس المثيرة للإعجاب لخطة الحرب لعام 2002م.

منها أنه من الممكن للغزو أن يشعل حمام دم طائفي إذا قامت الفصائل العراقية بالانتقام بعضهم البعض في عراق ما بعد صدام حسين، مع بدء هجمات انتقامية واسعة النطاق مباشرة بعد انهيار النظام.و لسوء الحظ، كانت هذه التقييمات المعارضة لم يكن له تأثير يذكر على التخطيط للغزو وتبعاته.

### القدرات العسكرية العراقية والنوايا

على الرغم من بعض أوجه القصور في تحليل IPB، فلقد بنيت القيادة المركزية تقييم واسع النطاق والخطط والقدرات الدفاعية للنظام العراقي، ووصفت القيادة المركزية الأمريكية الدفاع والأمن في العراق طبقاً لحلقات الدفاع متحدة المركز، حيث كان المركز هو بغداد. بينما كانت الحلقة الخارجية مؤلفة من الجيش العراقي، والحلقات الداخلية مؤلفة من الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص والأمن الخاص و المخابرات وميليشيات حزب البعث وأجهزة المخابرات الخاصة في المركز. ولقد كان الغرض من هذه القوات هو حماية صدام حسين، ودائرته الداخلية، في بغداد، وفي صدد هذا الطلب. فلقد توقعت القيادة المركزية الأمريكية أن يستخدم صدام الأسلحة الكيماوية في نقاط مختلفة لتأخير أو ضرب قوات التحالف خارج بغداد بينما تندمج الحلقة الداخلية بالدفاع عن المدينة. وهكذا، قامت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) بتقييم أن مركز الثقل التشغيلي للدفاع العراقي هو المنظمات الأمنية الخاصة والحرس الجمهوري الخاص وخاصة قوات الحرس الجمهوري في محيط بغداد، إلى جانب تجريد صدام حسين الصواريخ السطحية.

وعلى الرغم من أن القيادة المركزية الأمريكية قد حكمت على أن صدام كان متمسكاً بخطة الدفاع عن بغداد، فلقد كانوا يعتقدون بأن قواته العسكرية لديها نقاط ضعف. وأن عقوبات الأمم المتحدة، وعدم ثقة صدام بقواته، والمراقبة الجوية للمناطق الشمالية والجنوبية كانت قد اثرت سلباً على قدرات سلاح الجو والجيش العراقي وأنظمة الدفاع الجوي كما كان لديهم

بعض المعلومات حول ما أسموه «قوى الغرور» لصدام، بما في ذلك قوة القدس ـ (أرجو عدم الخلط بينه وبين تنظيم النظام الإيراني لنفس الاسم وفدائيو صدام ـ ملاحظة من المترجم).

وإن بعض المصادر تشير إلى أن قوة القدس كانت قوة تشبه الحرس الوطني للمتطوعين العراقيين المدربين تدريباً خفيفاً وكان هدفهم الدفاع من أي توغل خارجي. ولقد كان الفدائيون مسألة أخرى، كما كانوا بقيادة نجل صدام الأكبر، عدي حسين، والمعروف عن ميوله الاجتماعية وعدم الاستقرار العقلي. ويبدو أن الفدائيين كانوا لا يتمتعون بمكانة داخل سيطرة محكمة الهيكل الأمني الذي بناه صدام حوله.

ولقد تم ملاحظة بعض التقارير بأن الفدائيين كانوا قوة غير تقليدية تدربت على تكتيكات حرب العصابات مع «سرية ذهبية» مخصصة لمهام الانتحار، ولكن كان لدى القيادة المركزية الأمريكية بعض التفاصيل حول حجم الوحدة، والقوة والمهمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها كانت تدار من قبل عدي، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة والمحللون قوة رمزية تمكن عدي من ترسيخ مكانة في مكانة نظام الأب، بدلاً من آلية الدفاع المتعارف عليها.

### المنظور الاستراتيجي للنظام

كانت المسائل السياسية والعسكرية مختلطة بشكل جوهري في النظام العراقي. حيث كان لدى صدام مخاوف من الاغتيال والبقاء في السلطة بما يشمل بؤرة بشأن الأمن الداخلي وانتشار الكيانات شبه العسكرية والمخابرات المتنافسة و. علاوة على ذلك، مر المجتمع العراقي ببعض التغييرات الأساسية منذ عام 1991م حيث تأثر كل من تصرف واستعداد صدام للرد على هذا السلوك.

وفي أوائل العقد الأول من القرن العشرين، ظل اهتمام صدام الأساسي يكمن في التهديدات الداخلية، سواء من سخط لشرائح من المجتمع العراقي ومن محاولات انقلاب من الداخل من قبل البعث أو خصوم الحزب أم الجيش العراقي. ولقد كان اهتمام صدام الثانوي هو التهديدات الإقليمية، إيران وإسرائيل قبل كل شيء.

ولقد جاء التهديد الذي يشكله تحالف تقوده الولايات المتحدة في المرتبة الثالث فقط على قائمة أخطار صدام على حكمه. لأن أولويته الأولى كانت مواجهة أي انتفاضات أخرى على غرار 1991م من سكان العراق الأكراد أو الشيعة، ولقد وزع صدام الجزء الأكبر من الجيش العراقي والحرس الجمهوري في شمال وجنوب العراق. وأرسل أيضاً له قوات شبه العسكرية الموالية بشدة إلى مواقع في جنوب العراق لمنع السكان هناك من التمرد.

ولقد تناول صدام أولويته الدفاعية الثانية ـ إيران ـ عن طريق نشر جيش نظامي آخر بوحدات على طول الحدود الجنوبية الشرقية للعراق والطرق السريعة لمنع إيران من الاستفادة من أي فوضى مدنية.

وفي الحقيقة، فلقد كانت قدرات القوات التقليدية العراقية أكثر تدهوراً من تقييم القيادة المركزية. بينما حاولت القوات العسكرية التقليدية الأكثر مهنية التحديث وإعادة تعيين التكوينات الخاصة بها أثناء التعامل مع التخفيضات المستمرة في الموارد وعدم قدرة اللجنة الصناعية العسكرية العراقية على تسليم أسلحة سرية متخصصة لصدام. ولأن صدام قد خلق بيئة لاستقبال المعلومات الإيجابية فقط، لذلك كان قادة الجيش العراقي يترددون في إيصال الحقيقة لحالة قدرات القوات المتناقصة. وكذلك الحال نفسه لـ القيادة والسيطرة واتصالات الشبكات عبر مختلف أجهزة الأمن العراقية أيضًا، حيث إنها لم تكن متماسكة تقريبًا أو إنها نظمت كما اعتقد المحللون حسب بيئة صدام المختلقة، مما يعكس حذر صدام من أي منسق جيد لهيكل قوى الأمن الذي قد يربط بشكل متماسك محاولة انقلاب. في حين أنه قد منع عمداً التواصل بين الجيش النظامي والحرس الجمهوري، ومنع الحرس الجمهوري من العمل داخل بغداد بشكل الخاص وذلك لأنه القوة العسكرية التقليدية الوحيدة التي أذن لها بالعمل داخل حدود مدينة بغداد.

ولربما كان المحللون العسكريون الأمريكيون قد بالغوا في تقدير بعض القدرات العسكرية للعراق، لكنهم قد قللوا من شأن الآخرين بنفس الوقت، ففي أثناء مراقبة المناطق الشمالية والجنوبية تبين أن قوات صدام قد أصبحت بارعة في استخدام أنظمة الأسلحة المحمولة، وإخفاء المواقع وكذلك ذاكرة التخزين المؤقت التي لم يتم اكتشافها بسهولة أو تتبعها. ولقد تجاهل ما يسمى بقوات المغاوير التي من شأنها أن تخلق الصعوبات، الأمر الذي دفع قوات التحالف لأن تكون أكثر إلحاحاً بمسألة الغزو، كذلك حركات وقدرات القوات شبه العسكرية مثل الفدائيين التي كان من الصعب اكتشافها، والسرية التي تعمل فيها دون وجود ما يكفي من معلومات عن تكوينها وقوتها وأنشطتها.

وأخيرًا، في ما عدا السياسة والنظام الأمني للنظام، لم يكن المجتمع العراقي كذلك على استعداد بشكل جيد للغزو الأمريكي.

وإن فشل الولايات المتحدة في دعم الانتفاضات الكردية والشيعية في عام 1991م قد ترك نظام صدام حراً في القمع الوحشي معهم، ولم يكن هناك ما يعادل عملية توفير الراحة لشيعة العراق كما للأكراد، ولقد بقي الكثير منهم غاضبين للغاية ومتشككين من نوايا الولايات

المتحدة. حيث كانت عقوبات الأمم المتحدة على النظام لها الأثر الكبير على حسن نية الشعب العراقي من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل خاص. ولم تقلل العقوبات فقط من حجم المساعدات الإنسانية التي وصلت إلى المواطنين العراقيين، لكنها سمحت أيضًا لصدام بالسيطرة على إيصال المساعدات، والتي أثرت بصنع قاعدة إعلامية متينة للنظام العراقي حيث وضع الكثير من اللوم بخصوص العقوبات مباشرة على الولايات المتحدة؛ ونتيجة لذلك، أجزاء كبيرة من الشعب العراقي أصبحوا يعيشون بالعوز والفقر وتصلب ضد المصدر المتصور لمعاناتهم الا وهو الولايات المتحدة.

كما أدت العقوبات لبعض من العراقيين المتعلمين تعليماً جيداً بأن يحرموا من المعيشة الكريمة، ولم يكن لدى الكثير منهم خيار سوى مغادرة العراق، وكانت تلك هي النتيجة ولقد أدى الخروج الجماعي من المثقفين في العراق إلى التأثير والتعجيل بإزالة النظام فعلياً عن طريق المعارضة السياسة حيث لم يكن العراقيون شعبًا يرحب بالضرورة بتحرير «التحالف» بصدر رحب. فبدلاً من ذلك، كان مجموعة من السكان مع جيوب من الناس الذين كانوا متشككين للغاية من النوايا الغربية لبلدهم.

### برنامج صدام لأسلحة الدمار الشامل

لقد استخدم صدام بالفعل أسلحة كيميائية في الماضي، لكن بنفس الوقت فإن ذلك لم يكن معروفًا لبقية العالم، حيث قام بتفكيك كل برنامج أسلحة الدمار الشامل ومخزوناته تقريباً بحلول عام 1999م. أو، على الأقل، أنه قد احتفظ ببعض قدرات أسلحة الدمار الشامل السرية! نحن نعرف الآن أن صدام كان يعتقد أن عليه إقناع خصومه داخل العراق وخصومه الإقليميين أنه احتفظ بالقدرة على صنع واستخدام أسلحة الدمار الشامل لردع الهجمات من الداخل وخارج العراق، حتى وهو يكافح لإقناع بقية المجتمع الدولي بأن البرنامج لم يعد موجودًا. وأن استخدام صدام أسلحة كيماوية ضد إيران والأكراد في الثمانينات من القرن الماضي ليس فقط لإثبات أنه كان يمتلك مخزون أسلحة كيميائية، ولكن أيضاً يريد أن يوضح بأنه لن يتردد في استخدامها إذا كان يعتقد أن بقاء نظامه على المحك.، ولقد أخبر صدام سراً دائرته الداخلية بعد ذلك ببساطة التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية من شأنه أن يحقق التأثير النفسي المطلوب على خصومه.

ولقد ذكّر صدام مستشاريه المقربين مرارًا وتكرارًا بأن العراق كان في بيئة كانت حتى نقاط الضعف المتصورة يمكن أن توجه المهاجمين. وفي النهاية، أراد الإبقاء على القدرة على إعادة تكثيف برنامج أسلحة الدمار الشامل بمجرد انتهاء العقوبات من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي

والخارجي لنظامه البعثي. وهكذا، كان هدفه بين عامي 1991م و2003م هو لتشجيع المجتمع الدولي على إزالة عقوبات الأمم المتحدة وفي وقت واحد الحفاظ على مستودع للخبرة العلمية، حيث قام بتنظيم العديد من الشركات الأمامية، كما في عقود برنامج (UN) (الغذاء مقابل البترول)، حيث أنشأت بروتوكولات منفصلة خارج الأمم المتحدة مع البلدان الأخرى لمواصلة التجارة في ظل نظام العقوبات. كما سمحت عقوبات الأمم المتحدة للعراق بصيانة وبناء أنظمة إيصال الأسلحة التي يبلغ مداها أقل من 150 كيلومتراً، مما يسمح للعراق بالحفاظ على تصنيع الأسلحة والحفاظ على البنية التحتية سليمة وعلى رأس المال البشري لتشغيله.

ولقد احتفظ صدام أيضاً بجميع علماء الأسلحة النووية في البلاد واستمروا في البحث عن الأسلحة النووية في التسعينيات، وأخيراً، اتخذ صدام خطوات لتدمير مادته الكيميائية أي مخزون الأسلحة بعد حرب الخليج عام 1991م، لكنه حافظ على الخبرة اللازمة ليقوم بإنشاء عوامل كيميائية وصنع أسلحة كيميائية ضد الغزو الأمريكي والتحالف ليكتشف فيما بعد بقايا مخزونات الأسلحة الكيميائية العراقية من قبل القوات العسكرية.

### العراق والإرهاب

في فترة ما بين الحربين، قام صدام بتسخير وتمويل المنظمات الإرهابية والتحضير لها من قبل أجهزة المخابرات والأمن الخاصة به لشن هجمات إرهابية. كما هو فعل ذلك لاحقاً، ولقد كان صدام حريصًا على تجنب العلاقات العلنية مع الجماعات الإرهابية وتوفيرها إذ لا يوجد دعم مباشر للقاعدة التي تصطدم طموحاتها في الخلافة الإسلامية مع نظيرها البعث في الرغبة للحفاظ على النظام في العراق.

ولقد كان لصدام علاقات جيدة مع منظمات إرهابية أخرى. رغم أنه لم يرعى المنظمات الإرهابية على أرضه، ولقد قدم دعماً مالياً لبعض الجماعات الإرهابية في العقد السابق بغية مساعدة نظامه، بما في ذلك منظمة أبو نضال والجهاد الإسلامي المصري وجبهة التحرير الفلسطينية وحماس.

ولقد كان صدام مهتمًا بشكل خاص بدعم الجماعات الإرهابية الفلسطينية وكان له علاقة طويلة الأمد مع حماس، حيث قام من خلالها بتمويل عوائل الانتحاريين الذين هاجموا إسرائيل بغية الحصول على الدعم العراقي، ولقد توقع صدام أن تتبع هذه الجماعات إرشادات من بغداد متى تتطلب ذلك، وفي أوائل العقد الأول من القرن العشرين، أصبح صدام ومديريات الأمن والمخابرات التابعة له مهتمين بشدة باستخدام الاغتيالات والتفجيرات الانتحارية والمتفجرات البدائية الأجهزة (العبوات الناسفة) ضد جماعات المعارضة العراقية والأهداف

الإيرانية. و تحقيقاً لهذه الغاية، بدأ صدام «مشروع الغافقي»، الموجود داخل جهاز المخابرات العراقي، بتجنيد الانتحاريين من بلدان أخرى، في حين أن وحدات مهمة خاصة من المخابرات العراقية تلقت التدريب على تفخيخ السيارات وغيرها من صناعة العبوات الناسفة.

ولقد عملت المخابرات العراقية على نطاق واسع لإتقان بناء العبوات الناسفة، وتحليل الجوانب التقنية للهجمات الارهابية، وإجراء الدروس المفيدة للعمليات الفاشلة. في نفس الوقت، حيث استضافت مديرية حركات التحرير وجهاز المخابرات مقاتلين فلسطينيين ولبنانيين وليبيين وسوريين ومن شمال إفريقيا في معسكرات التدريب شبه العسكرية واقترحت في تقريرها السنوي لعام 2002م تفعيل معسكر تدريبي آخر من أجل جبهة التحرير العربي داخل العراق ولقد استفاد فدائيو صدام من اهتمام صدام المتزايد باستخدام الإرهاب محلياً وخارجياً. ففي عام 1999م، قرر صدام أنه سوف يعين العشرة الأوائل من كل صف فدائيين للقيام بعمليات في أوروبا ضد قادة المعارضة العراقية، ولقد كان أحمد الجلبي من الأهداف المؤكدة لهم. بينما كان الفدائيون الآخرون متخصصين للعمليات على المناطق الكردية في العراق وإيران، وفي وقت لاحق كان صدام يقوم بتجهيز منظمة الفدائيين بالدعم لشن حرب ضد أي تمرد أو انتفاضة قد تحدث داخل العراق، وقد تشمل واحدة ضد الغزو الأمريكي المحتمل.

ولقد كان تكتيك السرية الذهبية أو منظمة الفدائيين بشكل أساسي هو التفجيرات الانتحارية باستخدام سترات أو آليات مماثلة أخرى.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هنالك منظمة إرهابية إسلامية مستقلة واحدة معروفة بأنها تعمل داخل الأراضي العراقية. حيث كانت تسمى بأنصار الإسلام، وهي أحد فروع تنظيم القاعدة، حيث كانت تخوض حربًا نشطة مع الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) كمجموعة إرهابية حاولت توسيع نطاقها داخل الأراضي وراء زاوية صغيرة من محافظة السليمانية. وبعد أن هاجم صدام شمال شرق مدينة حلبجة الكردية العراقية بالأسلحة الكيماوية عام 1988 م فر الأكراد من المنطقة عبر الحدود إلى إيران، حيث كان هناك رجل دين كردي متطرف (سني المذهب)، وهو الشيخ عبد اللطيف، والذي أقنع بدوره عددًا من اللاجئين بأن الجهاد هو الطريق الصحيح لذلك. ولقد عاد أتباعه إلى حلبجة تحت قيادة رجل دين متطرف آخر، وهو الملا بن عبد العزيز، وشكلوا معاً الحركة الإسلامية لكردستان (IMK) في التسعينيات، ولقد استفاد (IMK) من الحرب الأهلية في كردستان بين الحزب الديمقراطي (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني لتوسيع نفوذهما من داخل حلبجة إلى مناطق أخرى من السليمانية وفي النهاية إلى أجزاء من مدينة أربيل. ولقد كان الضغط العسكري من الاتحاد الوطني الكردستاني في وقت لاحق قد شق الـ(IMK) إلى عدة مجموعات منشقة، بعضها تحولوا إلى سلفيين اندمجوا مع القاعدة

وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر من عام 2001م في مجموعة واحدة أصبحت معروفة في النهاية كما أسلفنا بـ أنصار الإسلام.

ولقد نظر قادة القاعدة إلى ظهور أنصار الإسلام كفرصة لتوسيع موطئ قدمهم في الشرق ولقد كان قادة أنصار الإسلام، الملا كريكار وأبو عبد الله الشافي يعملان بصراحة مع القاعدة حيث قامت القاعدة بدعمهم بالموارد والتدريب وإرشادات للمجموعة، وتمكينها من نحت دولة إسلامية مصغرة في منطقة حلبجة. من هناك، ولقد استخدم الشافي علاقاته مع السلفيين العراقيين لتنمية أنصار الإسلام والحصول على قاعدة دعم أكثر من خلال دمج شبكات متطرفة سنية تحت الأرض ضمن محافظة نينوى.

**قائد مجموعة انصار الإسلام الملا كريكار**

ومع سقوط طالبان في وقت متأخر من عام 2001م، قام أنصار الإسلام بحماية عدد منهم ضمن أعضاء القاعدة وفروعها الفارين من أفغانستان. وكان أحد أولئك الذين سعوا إلى ملجأ مع أنصار الإسلام هو أبو مصعب الزرقاوي الذي خدم مع القاعدة في أفغانستان، لكنهم بنفس الوقت كانوا كذلك يترددون في قسم الولاء للقيادة العليا التابعة لتنظيم القاعدة، وأن استقلال الزرقاوي العنيد والطموحات الدولية كانت قد عقدت جهود أنصار الإسلام بإنشاء الإمارة الإسلامية في كردستان.، ولقد نظر الاتحاد الوطني الكردستاني العلماني إلى وجود أنصار الإسلام والزرقاوي كتهديد، خاصة بعد أن بدأت المنظمة في استهداف المدنيين الأكراد وجماعات الاتحاد الوطني الكردستاني التابعة لهم. كما استخدم الزرقاوي البنية الأساسية لأنصار الإسلام لإجراء تجارب خام مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وعلى الرغم من القيود المفروضة على مرافق المجموعة بالإضافة إلى نقص الخبرة الكيميائية لدى شعبه قد أعاقت جهوده. وإن أحد هذه التجارب غير المقصودة قد جذبت انتباه الغرب وأجهزة الأمن

في الشرق الأوسط التي بدأت في استهداف واحتجاز أعضاء الزرقاوي، حيث جلبت تجارب أنصار الإسلام اهتمامًا غير مرغوب فيه كان من شأنها في نهاية المطاف هو جلب تحالف دولي مدعوم من الاتحاد الوطني، لتدمير جماعة حلبجة وملاذها الآمن، لتصبح الفئة الناجية من أنصار الإسلام والزرقاوي هي البنية التحتية لإنشاء تنظيم القاعدة في العراق مستقبلاً.

بينما كانت ندرة المعلومات حول ديناميكية الشعب العراقي والاضطرابات الداخلية منذ 1991م قد أدت إلى حرب الخليج مع الولايات المتحدة والتي كانت نتيجتها هي إساءة تقدير الأنشطة العسكرية العراقية وصياغة السياسات والخطط على خلاف الواقع. ولقد فشل صناع السياسة في الولايات المتحدة و(CENTCOM) في حساب مقدار عدم الثقة الذي يشعر العراقيون به تجاه الولايات المتحدة بسبب انتفاضة عام 1991 م وعقوبات التسعينيات على النظام الحاكم. حيث كانت افتراضات الولايات المتحدة الخاطئة حول كيفية رد الشعب العراقي ومؤسسات الدولة حول قطع رأس النظام الذي أدى إلى عدم الإعداد لحكم العراق ما بعد النظام بشكل مستقر، في حين أن وكالات الاستخبارات الوطنية والقيادة المركزية الأمريكية كانت تدرك بأن صدام لم يكن له أي صلة مباشرة بالقاعدة في ذلك الوقت وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولم يكونوا على دراية كبيرة بقدراته شبه العسكرية، وتصرفه مع الهجمات الإرهابية. كما أنهم لم يكونوا على علم بأنه ركز قوات أمن النظام على وجه الحصر تقريباً ضد التهديدات الداخلية بدلاً من الخصوم الخارجيين. وأخيراً، كانت القيادة المركزية الأمريكية على علم بأنشطة أنصار الإسلام في شمال العراق ولكنها لم تحرك ساكناً والتي أدت إلى انتشار شبكة واسعة من المجتمع السلفي داخل العراق وأن التشدد الإسلامي كان قد اكتسب موطئ قدم كبير في الشمال والغرب العراقي.

وفي داخل وزارة الدفاع نفسها، حالت دون نفسها عن تبادل المعلومات الشاملة والتخطيط الكامل، وعندما يقترن أسلوب رامسفيلد الاداري مع صراع الشخصي للقادة، فإنه يسفر عن عملية تخطيط مجزأة بإحكام والتي ركزت بشدة على العمليات القتالية الرئيسية، التي لم يتم تنسيقها عبر وزارة الدفاع أو حكومة الولايات المتحدة بشكل أوسع، وأن النصر التكتيكي السريع على طالبان والقاعدة في أفغانستان في أواخر عام 2001م بدا وكأنه يثبت آراء رامسفيلد حول مستقبل الحرب واقتناعه هو وغيره عن مفهوم الحرب الجديد وهو أن قوات أمريكية صغيرة يساعدها مقاتلون أصليون أو محليون مع القوة الجوية يمكنها أن تنفذ غزو العراق. ولقد كان ضغط وزارة الخارجية المستمر بالنزول على متطلبات قوة القيادة المركزية للغزو وتبعاتها قد أسفرت عن خطة، وعند تنفيذها، فإنها ستطيح بسرعة بنظام صدام حسين الهش ولكن من شأنها أن يتم اثبات أنها غير متكافئة لمهمة توطيد النصر العسكري التكتيكي.

## الفصل الثالث

### المناورة في الموقف

طيلة خريف عام 2002م، قامت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، والقيادة البرية لقوات التحالف (CFLCC)، والفيلق الخامس (V Corps) بصقل وتمرين خططهم الحربية لتغيير النظام في العراق. ففي الأشهر القليلة الماضية قبل الغزو، واجهت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) و (CFLCC) بعض الإضافات والتحديات المطلوبة التي استهلكت قدراً كبيراً من طاقة التخطيط الخاصة بهم. ولقد كان التركيز على أسلحة الدمار الشامل (WMD) كقضية للحرب تتطلب قوات إضافية لتأمين مواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه فيها لصدام حسين، في حين أن سيناريو انهيار النظام في وقت مبكر من شأنه أن يغير هيكل القوة للغزو من قبل وزير الدفاع (SECDEF) لنشر قوات على الميدان.

وإن قرار السياسة بتطوير قوة عسكرية عراقية مغتربة لتكون بمثابة وجه عراقي في عملية التحرير سوف يستقطب مزيجًا من الدعم والغضب من الوكالات والوحدات العسكرية التي تخطط للغزو. كذلك إن رفض تركيا بالسماح للتحالف بعبور الأراضي التركية لإحدى عشر ساعة سيكون له عواقب وخيمة على الغزو وتبعاته. وفي ضوء هذه الانحرافات، كان التخطيط العسكري للمرحلة الرابعة مجهودًا متأخرًا وغير منسق، حيث استهلكت المقرات الاستراتيجية والتشغيلية الأمريكية القوات المتحركة ووضع اللمسات الأخيرة على الخطط. حتى أنها لم تول سوى القليل من الاهتمام لما قد يحدث بعد سقوط بغداد. وعلى النقيض من ذلك، كانت الاستعدادات لمواجهة صدام لقوات التحالف غير موجودة فعلياً حتى ديسمبر 2002م.

وعلى الرغم من أن الميليشيات البعثية والجماعات المسلحة الإيرانية التي يرعاها النظام كانت مستعدة جيدًا للهجوم الذي قادته الولايات المتحدة، إلا أن صدام فشل في إعداد جيشه حتى أسابيع فقط قبل العملية ـ كنتيجة لعدم تصديقه بأن الولايات المتحدة ستغزو العراق فعلياً. ولم يرسل صدام قواته إلى الجنوب، عشية الغزو، حيث قام بتعزيز المدن الجنوبية العراقية الضعيفة بقواته شبه العسكرية الموالية، بما في ذلك فدائيي صدام وميليشيا حزب البعث.

## القوات الأرضية تستعد للحرب

### الفريق أول ديفيد ماكيرنان يتولى القيادة

ومع تكثيف التخطيط للحرب في الولايات المتحدة في أواخر صيف عام 2002م، وبدأ الجهد الرئيسي في التحول إلى المقر التكتيكي الذي سينفذ الغزو بموجب قرار (CFLCC)، حيث قرر الجنرال تومي فرانكس إقالة قائد قواته في القوات المسلحة، الفريق بول ميكولوشيك، الذي كان مسؤولاً للإشراف على الصراع في أفغانستان والتحضير للقتال في العراق.

ولقد اختلف ميكولوشيك مع فرانكس حول مقاضاة الحرب في أفغانستان، وعبر فرانكس عن إحباطه من ميكولوشيك، معتبرًا أنه حذر جدًا من الإشراف على حملة غزو عدوانية.

ولقد اقترح مكتب (SECDEF) الذي أعاره فرانكس إنشاء فرقة العمل المشتركة لأفغانستان والحرب على الإرهاب بحيث يمكن لـ (CFLCC) التركيز كلياً على العراق في الوقت الحاضر. وثانياً، تلقى فرانكس الإذن باستبدال ميكولوشيك كقائد (CFLCC) مع الفريق أول ديفيد ماكيرنان.

حيث خدم ماكيرنان كضابط عمليات في الجيش أو (3 ـ G)، وكان قد تولى قيادة فرقة الفرسان الأولى وكان على دراية بخطة غزو العراق. وكذلك كان قد خدم أيضا في حرب الخليج والبوسنة؛ على الرغم من أن فرانكس وماكيرنان لم يعملا من قبل معًا، حيث تضافرت علاقة ماكيرنان مع الجنرال إريك شينسكي مع سمعته لكونه بارداً تحت النار (كتعبير على برودة أعصابه تحت الضغط ـ ملاحظة من المترجم) والذي أكسبه احترام فرانكس.

الفريق أول ديفيد ماكيرنان (يساراً)

ولقد كان تعيين ماكيرنان كقائد جديد لقوات التحالف العسكرية بمثابة إشارة بأن غزو العراق كان على وشك الحدوث.

وفي مقر (CFLCC)، رحب عدد من كبار ضباط الأركان الجدد الذين اختارتهم القيادة العليا للجيش لقيادة الحرب، بما في ذلك اللواء ويليام «فزي» ويبستر جيمس كنائب مكيرنان «العنكبوت» وماركس مديرا للمخابرات، والرائد الجنرال جيمس ثورمان كرئيس لعملياته بينما تم وضع قوة المشاة البحرية أيضًا تحت السيطرة التكتيكية لـ (CFLCC)، مما يعني أن قائد البحرية اللفتنانت جنرال جيمس «جيم» كونواي، يأتمر فعلياً لـ مكيرنان، مما يسمح لقائد (CFLCC) للتخطيط لحملة الأرض كتحالف وأمر مكون مشترك.

وبحلول 22 أكتوبر، نقل مكيرنان مركز (CFLCC) بأكمله من فورت ماكفيرسون، GA، إلى معسكر الدوحة والكويت. ثم بدأ سلسلة من التدريبات التي أدت إلى تشكيل خطة (CFLCC) التشغيلية للغزو، والتي أطلق عليها اسم كوبرا الثانية بعد عملية الجنرال عمر برادلي لتحرير فرنسا في عام 1944م، ولقد كانت (القيادة المركزية) في الوقت نفسه، تشرف على انتهاء الخطة النهائية، بصفتهم كضباط للقيادة المركزية التي عملت مع (CFLCC) وقيادة المكون الجوي لقوات التحالف (CFACC)، ولقد أصبح من الواضح أن الخطة الهجينة لن تمنح التحالف عنصر المفاجأة التكتيكي، ونتيجة لذلك، قررت القيادة المركزية الأمريكية العودة إلى خطة البدء المولدة الأصلية التي دعت إلى بدء حملات جوية وارضية في وقت واحد على أمل صنع مفاجأة مرة أخرى أثناء الغزو.

### تشكيل العمليات

لقد خططت القيادة المركزية لعمليات التشكيل التي تسبق الغزو الرئيسي والتي تتكون من ثلاثة مكونات هي: عمليات خاصة لتدمير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى حيث يعتقد التحالف أن النظام العراقي يمتلكه؛ كذلك الميليشيات المقاومة في العراق والاتصالات الاستراتيجية التي تمتلكها القوات العسكرية النظامية، وأن جزء من مجموعة القوات الخاصة الخامسة ستدخل غرب العراق وتقوم بتحديد مواقع صدام الصاروخية بعيدة المدى المشتبه بها من أجل منعها من إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

أما ما تبقى من المجموعة الخامسة سوف تنتقل من الكويت إلى جنوب العراق للاتصال بجماعات المقاومة الشيعية العراقية والاستيلاء على رؤوس الجسور بالقرب من الناصرية لمنع قوات صدام من تدميرها وبالتالي تباطؤ تقدم قوات الغزو الرئيسية.

بينما المجموعة العاشرة للقوات الخاصة ستقوم بإدراج وحدات في شمال العراق وربطها مع ميليشيات البيشمركة الكردية وتأمينها لحقول النفط الشمالية بالقرب من كركوك، ومنع التوغلات الكردية جنوب الخط الأخضر، وأن هذه العمليات غير التقليدية كان يجب أن يتبعها دعم ذو شقين. أولاً، ستبدأ (CFACC) بحملة قصف لتدمير أنظمة الدفاع الجوي العراقية وكذلك الرموز البارزة للنظام. وأن هذه الخطوة جاءت ليست لإرباك التسلسل الهرمي في النظام ولكن أيضًا لمنع سيناريو «قلعة بغداد» الذي قد تتعزز فيه قوات النظام في الدفاع المتعمق ببغداد. بالتزامن مع الحملة الجوية، حيث سوف يقوم التحالف بعمليات إعلامية لتقويض تصميم الجيش العراقي ويشجعهم على الاستسلام. وأن هذه الجهود ستضع خيارات للتحالف باستخدام قوات المناورة لبدء عمليات لتدمير الحرس الجمهوري وغيره من الموالين من القوات العسكرية لإسقاط النظام.

### العمليات القتالية الرئيسية

على الرغم من أن القيادة المركزية كانت مسؤولة بشكل عام عن توقيتات القتال الرئيسية، للعمليات والخطة لانتشار الوحدات، فإن (CFLCC) و (V Corps) و (I MEF) مسؤولون في النهاية عن تطوير مخطط القوات البرية للمناورة وأن خطة القيادة المركزية، كانت لعزل النظام وهزيمة الجيش العراقي النظامي وقوات الحرس الجمهوري، وفقاً لما كان من أمر العمليات شركة بين (CFLCC)و (Cobra II) الذي صدر لأول مرة في أكتوبر 2002م، ولقد كان الجهد الرئيسي لقوات المشاة البحرية هو الجزء الأول من الغزو. حيث تم تكليفها بالاستيلاء على مطار طليل (قاعدة الإمام على حالياً ملاحظة من المترجم)، حيث تم إنشاء جسر على نهر الفرات في الناصرية، لهزيمة أو معالجة الوحدات المتبقية من الفيلقين الثالث والرابع العراقيين في جنوب العراق، وتهيئة الظروف لإجراء عمليات حاسمة في شمال وغرب نهر الفرات.

في الوقت نفسه، سيواصل الفيلق الخامس بالانتشار في الكويت، وعند الانتهاء من هذه المهام، سوف يصبح الجهد الرئيسي هو تقدم الفيلق الخامس لهزيمة فرقة المدينة من الحرس الجمهوري وغيرها من قوات الأمن وعزل بغداد.

ولقد أمرت قيادة عمليات (CFLCC) قوات الفيلق الخامس بأن تكون على استعداد لاستغلال انهيار النظام المفاجئ مع المناورة الأرضية السريعة لبغداد.

ولقد كانت المهمة الأساسية لكل من الفيلق الخامس وقوات المشاة البحرية هي عزل بغداد من اتجاهين لأجل لإزالة النظام، حيث كانت مهمة الفيلق الخامس هي هزيمة الجيش العراقي في جنوب العراق والحرس الجمهوري قرب بغداد، حيث سيبدأ مخطط مناورة الفيلق

بهجمات مروحيات الأباتشي ضد فرقة المدينة، تليها مناورات برية لتدمير الحرس الجمهوري هناك وتأمين الطريق إلى جيب كربلاء. ولقد كانت تلك الوسيلة حرجة للاقتراب من بغداد من الجنوب الغربي بالقرب من بحيرة الرزازة. لأن هزيمة قوات الحرس الجمهوري والقوات العراقية الأخرى كانت تتطلب تقدماً سريعاً إلى فجوة كربلاء المؤمنة حسب الخطة، ولقد كان من المتوقع أن يرحب العراقيون بالوجود الأمريكي ويقدمون مقاومة قليلة، ولقد أمرت قيادة الفيلق الخامس قواته الآلية وهي فرقة المشاة الثالثة والفرقة المدرعة الأولى بتجاوز المدن الجنوبية بسرعة بدلاً من دخولها لأجل تطهير العدو، بينما كلفت الفرقة 101 المجوقلة أو المحمولة جواً بمهمة السيطرة على مطار صدام الدولي كعنصر حاسم لأجل عزل العاصمة العراقية بغداد.

ولقد أقنع ماكيرنان اثنتين من المناورات في ديسمبر 2002م وأواخر يناير 2003م بإعادة النظر في هذا المخطط وجعل قوات الفيلق الخامس هي القوة الميكانيكية والجهد الرئيسي للمهمة بأكملها، وبالنظر إلى أنها يمكن أن تغطي تضاريس العراق بسرعة أكبر من قوات المشاة البحرية. فلقد تم تسليط الضوء على المناورات الشتوية من قبل قادة التحالف وذلك لأن تقدمهم قد يتأخر إذا دمر العراقيون الجسور على طول الطريق الرئيسي للهجوم من جنوب العراق، ونتيجة لذلك، خصصت قوات التحالف وقيادة الفيلق الخامس قوات إضافية لتأمين تلك الجسور. في حين أثبتت المناورات أنها مفيدة في تحسين الخطة التكتيكية، ولقد عززوا الافتراضات المعيبة حول القدرات العراقية. خاصة إذا كان قادة قوات التحالف البحرية قد بالغوا في تقدير فعالية القوات العسكرية التقليدية العراقية. ولم يأخذ الفيلق الخامس وقيادة القوات البرية تأثير العقوبات على قدرات الجيش العراقي لذلك كان الضباط المحللين والقيادات على أهبة الاستعداد في تدمير التشكيلات والمعدات خاصة حيث كانت القوات على تجريب تام وقوي وكان لها القابلية على الاتصال بقوات حماية الجسور وقدرتها على الانقسام والتشكيل إذا تطلب الأمر. كما أن عمليات المحاكاة المستخدمة في الفترة التي سبقت الغزو قد حرضت القوات البرية ضد عدو جديد ـ إلا وهو «بيئة التشغيل المعاصرة المعارضة للقوة» التي خرجت من نماذج عدو الحرب الباردة حيث أنها كانت مزيجًا تقليديًا من القوات شبه العسكرية ولقد سعى الأخير إلى جذب القوات الأمريكية إلى التضاريس الحضرية المعقدة لاستنزاف تلك القوات هناك بين المدنيين. بالإضافة إلى أعداد أكبر من القوات غير التقليدية للعدو الجديد والتي شملت عمليات المحاكاة أو الاندماج للقوات غير الرسمية العراقية من المؤسسات الاجتماعية المتضررة في محاولة لتكرار ساحة المعركة المعقدة التي مرت بها القوات الأمريكية في البوسنة وكوسوفو.

ولقد كانت المقاومة الافتراضية الجديدة أكثر ملائمة بالتأكيد، لكنها كانت لديها الآثار الجانبية لتعزيز النفور العسكري الأمريكي للقتال الحضري والتحقق من صحة خطة المناورة على ما يبدو، والتي دعت إلى تخطي قوات التحالف من المواجهة للقوات في الجنوب العراقي وهم في طريقهم إلى بغداد.

بينما كانت الاختلافات بين قدرات بيئة التشغيل المعاصرة هي قوة الخصم والجيش العراقي المهمين والتي كانت بشكل كافي لطرح الأسئلة عن فائدة التمارين والوقت والطاقة المستهلكة في ضبط الخطط كنتيجة لهم. حيث تميل التدريبات أيضًا إلى إنشاء سيناريوهات غير محتملة أو متوقعة، لا سيما إذا كان من تكوين القوة المعنية خلال حقبة النصر الماضية (أي النصر الأمريكي السابق في عاصفة الصحراء)، وأن المناورات لقوات الفيلق الخامس من كانون الثاني (يناير) إلى شباط (فبراير) 2003م قد شملت على تدريب قيادة الفيلق الخامس وعلى إعطاء الأوامر لأكبر عدد من الوحدات المنضمة وهم الفرقة 101 المحمولة جواً وفرقة سلاح الفرسان الأولى والفرقة المدرعة الأولى ووفرقة المشاة الرابعة، ولقد كان قائد الفرقة 101 المحمولة جواً، اللواء ديفيد بترايوس منتبهاً إلى ذلك، بينما أصبح من غير المرجح أن يشتمل الغزو على أكثر من ثلاثة تشكيلات.

وفي النهاية، خلقت لعبة «مشاجرة النصر» (Victory Scrimmage) التشويش على تقسيم المسؤولية عبر مسرح مزدحم بشكل غير واقعي وحتى المزيد من عدم اليقين بشأن توقيتات النشر.

ولقد فضلت تدريبات ما قبل الحرب المتأخرة المتعلقة بالهجوم الرئيسي من قبل طائرات الأباتشي على العدو، وعلى الرغم من النتائج المخيبة للآمال لفرقة المهام هوك قبل 3 سنوات، فلقد كان يعتقد مجتمع الطيران بنظام تدريب جديد من خلال تطوير طائرة بشكل طائرة أباتشي بأقواس طويلة. ولقد كان التدريب جيداً حيث ذلل العقبات والصعوبات والتدريبات التي تلقتها قوات الفيلق الخامس على الذخيرة الحية بمدى بعيد في بولندا والتي مكنتها من الاحتفاظ بالهجوم الجوي على قوات العدو بشكل مستمر بالإضافة إلى ديمومة الهجوم كأحد عوامل المناورة المتفق عليها بالخطة.

### التخطيط لبغداد

في 20 مايو 2002م أصدرت هيئة الأركان المشتركة إرشادات التخطيط، لتوجيه القيادة المركزية الأمريكية إلى البدء في وضع خطط «تحرير» بغداد، وبعد ذلك مررت القيادة المركزية الأمريكية المهمة إلى قيادة قوات التحالف البرية.

ولم تكن المهمة مفاجئة ولكنها قدمت بعض الصعوبات. التي أثارت مخاوف مناورات المحاكاة في العراق من أن القتال الحضري في بغداد (أو حرب العصابات) قد يشبه ذلك في مدينة غروزني في جمهورية الشيشان أو مقديشو في الصومال، وأن اثنين من مؤتمرات الحرب الحضرية التي عقدت بشكل منفصل من قبل المارينز والجيش في خريف عام 2002م قد خلصت إلى أن خطط الغزو في ذلك الوقت لم تفسر بما فيه الكفاية لكيفية الاستيلاء على بغداد وتأمين نفسها. ولقد شارك ماكيرنان بعض هذه المخاوف وأثناء الشهرين الأخيرين قبل الغزو، أصدر التعليمات إلى الفيلق الخامس لوضع خطط أكثر تفصيلاً للعمليات الحضرية داخل وحول بغداد. وفي داخل مقر الفيلق، أُنيطت المهمة في النهاية إلى اللواء ريكاردو سانشيز والفرقة المدرعة الأولى، وهي وحدة تابعة لـ(SECDEF) ومن الواضح أن دونالد رامسفيلد كان قد قرر عدم ضم قوات الغزو الأولية وذلك بالاعتماد على التمارين والأعمال التي شملت (Roger Sharp Corners spiller's) والفيلق الخامس والفرقة المدرعة الأولى لوضع خطة أمنية في بغداد تضمنت خرائط تشريحية لمدينة بغداد بالسماح للقوات البرية والجوية من تحديد المناطق والأهداف الحيوية فيها. ولقد شملت البنى التحتية والمنظومات الكهربائية والصحية كذلك، وكيفية تدفق الأموال داخل وخارج المدينة. هذا ولقد قدمت الاستعدادات الحضرية أي استعدادت الحرب داخل المدينة والتي كانت واسعة النطاق حيث كانت خط الأساس لاختيار الوحدات التي سوف تمسك الارض من قوات الفيلق الخامس والمشاة البحرية بعد سقوط النظام.

### تركيا: الخيار الشمالي

في ربيع عام 2002 م، تصورت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) فكرة لاستخدام العمليات النفسية في خداع الجيش العراقي ظناً منها بأن الولايات المتحدة سترسل قوات برية عبر تركيا لمهاجمة العراق، والتي يمكن تنفيذها والتي التي اعتبرتها القيادة المركزية الأمريكية من مهام مجموعة القوات الخاصة العاشرة.

ومع ذلك، وبعد جلسة مايو 2002 م مع رئيس هيئة الأركان المشتركة (CJCS) وبعض القادة المقاتلين (المحتجزين في غرفة المؤتمرات المشتركة لرؤساء البنتاغون والمعروفة باسم «الخزان»، أدركت القيادة بأنه قد تكون هناك حاجة لمزيد من القوات في شمال العراق، خاصة إذا فشلت الحرب النفسية بإخضاع القوات لعراقية المتمركزة هناك بالاستسلام.

وبالتزامن مع وجود القيادة الأوروبية (EUCOM)، فلقد بدأت القيادة المركزية الأمريكية في النظر في خيارات لتحريك فرق أمريكية أخرى عبر تركيا من أجل زيادة عدد المجموعة

العاشرة للقوات الخاصة باستخدام الأراضي التركية لشن قوة غزو كبيرة، ولقد تطلب ذلك موافقة من الحكومة التركية المنتخبة حديثاً من رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وهو حزب تربطه علاقة وصلة طويلة مع جماعة الاخوان المسلمين. ولأن تركيا عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، فلقد كانت ضمن مجال مسؤولية (EUCOM)، حيث كان الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن مراقبة العمليات في شمال العراق. وبإذن من السلطات التركية، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بنشر 2200 جندي من فرقة المشاة الأولى في تركيا بحلول يناير 2003م لترتيب الصيانة والخدمات اللوجستية وغيرها من الدعم للولايات المتحدة وقوات التحالف التي كانت بحاجة إلى التحرك على طول خط إمداد بطول 700 كيلومتر عبر تركيا إلى الحدود العراقية، وهو تحدٍ لوجستي رئيسي.

وبمجرد توفر الأساسيات اللوجستية، فقد حان الوقت لتعيين قوات الغزو من تركيا والحصول على دعم الحكومة التركية لاستخدام أراضيها لأجل الغزو. حيث كانت الوحدات المخصصة للجبهة التركية هي فرقة المشاة الرابعة من فورت هود، تكساس، واللواء 173 المحمول جواً المتمركز في فيتشنزا، إيطاليا، وبالنسبة للفيلق الخامس فإنه لم يدخل بنقاش أو تدريب مع وحدات الفرقة الرابعة على أساس أن تلك القوات سوف تدخل من الشمال وبالتالي سوف تكون خارج نطاق مسؤوليتها.

ومع ذلك، فقد وضعت خطط للطوارئ لإعادة توجيه فرقة المشاة الرابعة إلى الكويت في حال رفض الحكومة التركية باستخدام أراضيها. حيث أن في هذه الحالة سوف يقرر كل من والاس وماكيرنان بأنه يجب إيصال تلك القوات إلى المكان المراد توصيلهم إليه.

### تعديلات على الخطة: أسلحة الدمار الشامل وانهيار النظام و«القوات العراقية الحرة»

لطالما اعتقد المخططون العسكريون والمحللون المتمركزون في الولايات المتحدة بأن هناك «خط أحمر» في العراق، وأن عبور قوات التحالف، من شأنه أن يؤدي إلى استخدام صدام للمواد والأسلحة الكيميائية. لذلك، سمحت خطة الغزو لاحتمال خضوع وحدات التحالف لإزالة التلوث والرد على هجمات أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فإن القيادة المركزية وقيادة قوات البرية المتحالفة لم تكلفان منظمة لتأمين أسلحة الدمار الشامل العراقية المفترضة حتى قبل 3 أشهر من الغزو، على الرغم من المزاعم النووية والبيولوجية ومخزونات الأسلحة الكيماوية من قبل الولايات المتحدة.

وحتى قائمة الوكالة المركزية الأمريكية البالغ عددها 900 والمختصة بمواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه بها، إلا أن قوات التحالف البرية لم تتمكن من تأمينها من خلال غزو بقوة

صغيرة، التي تحتاجها في تركيز قوتها القتالية على تدمير الجيش العراقي وهزيمة قوات أمن النظام في بغداد.

وفي ديسمبر 2002م، تم تعيين لواء المدفعية 75 عن هذه المهمة وأعيد تسمية 75 إلى قوة الاستغلال الخاصة (XTF) وبمجرد تعيينه في قيادة القوات التحالف، ولقد قسم اللواء 75 إلى 200 من الأفراد المعينين المهمة في فرق استغلال المواقع الحساسة والجوالة، ثم تم التواصل مع الوكالات الحكومية الأمريكية الأخرى لجمع المعلومات اللازمة للوفاء بمهمتها الجديدة. ولقد شارك وحدة المدفعية 75 بتدريبات المحارب المحظوظ العائدة لقيادة قوات التحالف في فبراير 2003 م، لكن تلقي الإشعار المتأخر من قبل اللواء مع نقص الخبرة من قبل المختصين والحجم الكبير للمواقع الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، سوف تطغى بسرعة على الوحدة بعد سقوط نظام صدام.

ومثل باقي الكيانات الخرى بعد الحرب، فإن الوحدة لم يتم تزويدها بالموارد الكافية أو المتكاملة خلال فترة كافية لتحقيق أهدافه.

ففي 18 ديسمبر 2002م، تلقى المحللون مرة أخرى مؤشرات متزايدة على أن النظام العراقي كان على وشك الانهيار الداخلي وإن هذه الظروف قد أدت إلى تطوير خطط الطوارئ من قبل القيادة المركزية الأمريكية لسيناريو انهيار النظام المبكر الذي كان يشبه تشغيل البداية، ومن بين أمور أخرى، اشتبه المحللون في أن الضغط السياسي المتزايد على أركان النظام وتراكم قوات التحالف في الكويت قد يؤديان إلى محاولة انقلاب محتمل أو تمرد داخلي.

ولقد اعتقدوا أنه بمجرد إزاحة صدام من السلطة، سوف يستسلم الجيش العراقي وقوات صدام العسكرية الأكثر ولاءً، بما في ذلك الحرس الجمهوري، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حالة من الفوضى والارتباك، وإن لتوفير القيادة المركزية لنافذة فرصة صغيرة من شأنها إكمال تدمير النظام وحملات القصف الجوية للعقد المتبقية من القيادة والسيطرة وعلى أي وحدات من الحرس الجمهوري التي تحاول أن تدافع بأي شكل من الأشكال.

ومع ذلك فإن سباق الفيلق الخامس بالتحرك نحو بغداد كقوات عمليات خاصة للاستيلاء على مطار صدام الدولي، وكذلك اللواء 82 المحمول جواً كان من شأنه أن يخفف من عمليات القوات الخاصة عندما تطوق قوات الفيلق الخامس بغداد، وفي حين يتم تنفيذ كل هذه التحركات فإن قيادة قوات التحالف سوف تعيد نقل مقرها إلى مطار صدام الدولي. مثل عملية 1003V وكوبرا الثانية، وأن هذه الخطة الفرعية قد افترضت المخاطرة على طول خطوط الاتصال في مراكز المناطق الحضرية وذلك بسبب الحاجة التي كانت تتطلب الوصول السريع

إلى بغداد.وأن ادخال سيناريو انهيار النظام المبكر على المستوى التشغيلي بشكل ملحوظ قد يتأثر بقوة الغزو.وأن الوحدات المختارة للمشاركة في الغزو قد تم فصلها وتسلسلها للنشر بطريقة من شأنها أن تحقق رغبة (CENTCOM) و(CFLCC) في الحصول على مرونة أكبر في وقت مبكر من الحملة.

ولقد تم تخفيض قوة الغزو الأولية لتشمل الفرقة الثالثة، والفوج الحادي عشر من طائرات الهليكوبتر ولواء مدعوم من عناصر الفرقة 101 المحمولة، بالإضافة إلى قوات المشاة البحرية.

وأن هذه الوحدات ستتبع الفرقة الأولى المدرعة، وما تبقى من الفرقة 101 المحمولة جواً وفوج الفرسان الثالث وفرقة الفرسان الأولى.

وأن التغييرات المستمرة في القوات المتاحة لحالات الطوارئ الإضافية جعلت من غير الواضح ما هي الوحدات التي خضعت لقيادة الفيلق الخامس.

ولقد حدث تعديل جديد في خطة الغزو والذي تضمن إنشاء قوة عراقية مشاركة بالغزو عند البدء. وفي ربيع عام 2002م، قام مكتب القيادة المركزية من قبل دوغلاس فيث بالتشاور مع القادة العراقيين المغتربين حول آلية تحرير العراق وإلى الرأي العام حيث أراد الأمريكيون أن ينظر إلى عملية الغزو على أنها تحرير وليست بحرب وذلك بتجنيد العراقيين الموجودين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ليشاركوا بعملية الغزو وأرادت أن تصنع منها نموذجاً يشابه نموذج المقاومة الفرنسية في عام 1944م في الحرب العالمية الثانية، وبالفعل قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتسمية تلك الوحدة بالقوات الحرة.

وبداية تطوع الآلاف بعد ذلك القرار، بما في ذلك بعض الجماعات التي يقودها المغتربون من أحمد الجلبي وأياد علاوي. ولكن مع ذلك فإن تحويل المتطوعين إلى جنود كانت لا تخلو من الصعوبة، حيث كانت هناك مشاكل قانونية تتعلق بمدى تعيين المجندين، وكذلك اعتبارات قوانين الحرب حول ما إذا كانت القوات الحرة هي قوات قانونية.

ولقد تم تجميع هذه القضايا حول الجهود المبذولة لبناء حكومة عراقية انتقالية في المنفى حيث تم إشراك الجلبي وعلاوي مع القوات الحرة ضمن هذا الموضوع.

ولقد كانت كمية التدقيق المطلوبة كبيرة جداً لهذه القضية مما دعى إلى تقلص العدد للتخلص من هذه المشكلة، ولم يكن فرانكس داعمًا لهذا الجهد، حيث خصص القليل من وقت قيادته أو طاقته تجاهه، حيث يسأل وزير الدفاع، لماذا يجب عليه أن يكون مسؤولاً عن 5000 عنصر عراقي من القوات الجديدة بينما عليه أن يكون مسؤولاً عن 150 جندي أمريكي مدرب خير من ذلك، ولكن تم تدريب بعض المئات وارسالهم إلى العراق وقت الغزو.

**نشر قوة الغزو**

عندما وضعت القيادة المركزية الأمريكية و (CFLCC) خططهما، انتظر قادة التحالف بقلق ليوم الغزو الموعود، اليوم الذي يخطرهم الرئيس بأن الغزو قد بدأ، وإن أمر نشر القوات كان من شأنه أن يبدأ التحرك في الكويت وفقًا لقوة النشر وبيانات النشر (TPFDD) المراد متابعتها قريبًا بعد ذلك.

وبما أن موعد الغزو غير مؤكد، فلقد كان قادة التحالف قلقين بأن القوات الغازية قد تكون غير كافية مع الجدول الزمني إذا أمر الرئيس بالبدء. لذلك استخدموا بعض الطرق المبتكرة قبل نشر القوات في الكويت عند بدء الغزو، وابتداء من سبتمبر 2002م استخدمت قوات الفيلق الخامس والمشاة البحرية وقوات التحالف سلسلة من التدريبات المجدولة كغطاء للتحرك قبل ترتيب النشر المتوقع.

وبحلول أكتوبر 2002م كان جزء من فرقة المشاة الثالثة والمشاة البحرية موجودين في الكويت للمشاركة في الموعد المحدد التدريبات والمناورات.

وفي شهري أكتوبر ونوفمبر، كان لتدريب المحارب المحظوظ في قوات التحالف والتدريب الداخلي للقيادة المركزية الفضل لجعل الكويت مقراً للقيادة في التحضير لسيناريو العراق المرتقب، حيث إن فرقة المشاة الثالثة وأجزاء من المشاة البحرية والفيلق الخامس سوف تبقى في الكويت، بينما قوات التحالف وبقية عناصر الفيلق الخامس تنتقل إلى مسرح العمليات، ولقد عملت القيادة المركزية الأمريكية للحصول على تقييم استراتيجي لبيئة الحرب، وتحت غطاء النظرة الداخلية لتدريبات قوات التحالف وتدريبات الفيلق الخامس المسماة بعش الكوبرا، قامت القيادة المركزية بنشر بطاريات الدفاع الجوي في الكويت للدفاع عن اسرائيل ضد صواريخ سكود والحسين قصيرة المدى للنظام العراقي.

ومن الجدير بالذكر إن القيادة قد استخدمت قوات العمليات الخاصة المشتركة (CFSOCC) تحت اسم عملية ربيع الصحراء لتضع جزءاً من مجموعة القوات الخاصة الخامسة في الكويت.وبينما توقف تدفق القوات، عندما قرر رامسفيلد في أوائل عام 2003م عدم استخدام (TPFDD) واختار بدلاً من ذلك نشر قوات في سلسلة من الدفعات كما فعل في أفغانستان. ولقد كان قراره بتجاهل (TPFDD) مدفوعًا بالعديد من العوامل. أولاً، من أجل إحباط هجوم عراقي وقائي وكذلك للاستعراض محلياً وللجماهير الدولية التي أعطت الولايات المتحدة الدبلوماسية كفرصة للنجاح، ولقد تمنى كل من رامسفيلد وبوش بتأجيل أي إعلان رسمي عن نيتهم لاستخدام القوة العسكرية في العراق حتى آخر لحظة ممكنة،

حيث كان من الصعب القيام بذلك عندما وضعت آليات بنية نشر القوات والاستعداد للبدء وكلاهما يريد أيضاً بتزويد القيادة المركزية بمرونة أكبر في وقت مبكر من الحملة للرد على سيناريو انهيار النظام المبكر إذا لزم الأمر. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من قيمة القادة العسكريين الأمريكيين حول نشر بيانات القوات، فإن رامسفيلد يعتقد بأن العملية كانت مرهقة للغاية للقوات المحمولة، ومن وجهة نظر رامسفيلد، كان (TPFDD) رمزاً لعناد بعض القادة العسكريين المقاومة لجهوده بتنفيذ الثورة في الشؤون العسكرية وأنه «دائما» اعتقد أن طلبات الجيش للقوات كانت معطلة بعاملين أو ثلاثة؛ ولقد رأى أن عليه الانضباط لعملية نشر القوة، ولقد استدعي سكرتير الجيش لاحقاً من أجل ذلك.

ولأجل السيطرة على حجم قوة الغزو والحد منها، فلقد طلب رامسفيلد من قادته تقديم سلسلة من الطلبات الخاصة بالقوات، ولقد رأى وزير الدفاع أن استخدام الطلبات الخاصة بالقوات سيمكن وزارة الدفاع من إعادة ترتيب تدفق القوات إلى المسرح وبشكل أكثر وبذلك فإن أي قوات غير ضرورية سيتم حذفها من قائمة النشر. ولقد تم تصميم آلية الدعم بشكل متساو فيما يخص طلبات الجيش بالنسبة للفرق وأفواج الفرسان وفيالق المشاة البحرية أما فيما يخص وحدات التمكين، مثل دعم الخدمة القتالية أو المدفعية الميدانية أو الشرطة العسكرية فإنها يمكن إضافتها أو إزالتها إلى حزم القوة الأساسية حسب الحاجة، وإن كل حزمة قوة تتطلب موافقة كل من رامسفيلد وفرانكس قبل نشرها.

ولقد كان لكل من نموذج حزمة الترددات اللاسلكية والقوة بعض العيوب المهمة، وأكبرها كان التغييرات في الترتيب التي من المقرر أن تصل إلى الوحدات القتالية، حيث سيؤثر على تدفق الوحدات اللوجستية والعوامل التمكينية الأخرى الحاسمة للبناء والحفاظ على القوة القتالية لقوات التحالف في مسرح الاحداث.

ومن الجدير بالذكر أن تسلسل القتال والاكتفاء قد تغيرت قواعده عدة مرات بناءً على الوقت الذي كانت هناك حاجة إليه لحملة الانقسامات المحتملة.

وعندما قرر فرانكس أنه يحتاج إلى الفرقة 101 المحمولة جواً على الأرض قبل الفوج المدرع الثالث، وذلك لأن عوامل التمكين لكل وحدة لا يمكن نشرها بشكل منظم، ونتيجة لذلك، فإن العوامل التمكينية لفوج الفرسان المدرع الثالث كان في مكانه عندما وصلت قوات الفرقة 101 إلى المسرح، ولكن بالنسبة للوحدات التمكينية الخاصة بالفرقة 101 فلم تكن كذلك.

ولقد عنت طريقة حزم القوات بأنه يمكن خلط قوات الجيش دون الحساب بأن تلك القوات تعود إلى القوات الخاصة أو إلى القوات البحرية وإلى غير ذلك.

وبحلول أواخر فبراير من عام 2003م، كانت قد وصلت إلى الكويت القوات التالية: فرقة المشاة الثالثة، فوج طائرات الهليكوبتر الحادي عشر للهجوم، لواءان من الفرقة 101 المحمولة جواً، وأجزاء من فرقة المشاة البحرية، والفرقة المدرعة الأولى البريطانية.

وعلى الرغم من أن بعض الأجزاء الأساسية من هذه الوحدات كانت لا تزال في طور الاستعداد، حيث كانت أجزاء من فرقة المشاة الرابعة وفرقة المشاة الأولى قد تم تحميلها بواسطة السفن بالقرب من تركيا للعبور إلى العراق حسب الاتفاق مع تركيا.

حيث مكّن تجميع القوات في الكويت من البدء في التدريبات لأجل يوم الهجوم، على الرغم من أن قوات التحالف والقيادة المركزية وقوات الفيلق الخامس كانوا قد أجروا بروفات واسعة النطاق وتمارين مع بعضها البعض، ولقد أدمجت قوات المارينز بشكل غير منتظم مع القوات البريطانية في بروفات مشتركة طبقاً لخطة التحالف.

وطوال شهر فبراير في آذار (مارس) 2003م، عقدت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) ثم قوات التحالف سلسلة من التدريبات للتأكد من أن جميع مكونات الولايات المتحدة والقوات البريطانية كانت على دراية بتغييرات الخطة وحالات الطوارئ.

ولقد كان لدى قوات التحالف عشية الغزو أكثر من ثلاثة فرق على الأقل لتدمير الجيش العراقي، والإطاحة بالنظام في بغداد، وتأمين البلاد حتى وصلت قوات المتابعة والسلطات الانتقالية بطريقة تدريجية. على الرغم من طلب مكيرنان بإدراج قوات المتابعة مع قوة الغزو، حيث قرر كل من فرانكس ورامسفيلد في فبراير من عام 2003م بأن كل من الفرقة الأولى المدرعة وفرقة الفرسان الأولى لن تشارك في الغزو نفسه، ولكن سيتم استخدامها في مرحلة الاستيقاظ. بينما الفرقة المدرعة الأولى سوف تدخل الخدمة بعد عملية الغزو، وأن فرقة الفرسان الأولى لن تكون في العراق بل ستكون لحالات الطوارئ مستقبلاً وعلى سبيل المثال لقضية شبه الجزيرة الكورية آنذاك.

### التخطيط لعراق ما بعد النظام

لقد كانت مسؤولية عراق ما بعد النظام موضوعًا مثيرًا للجدل كخطط للغزو التي وزعت بين مختلف الوكالات الحكومية. وحتى صيف عام 2002م، فإن مجلس الأمن لن يوجه الفرقة التوجيهية في التخطيط لعراق ما بعد صدام.

ولقد كان من بين المشاركين هم وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وكالات الاستخبارات، ومكتب نائب الرئيس، ولقد قامت المجموعة التوجيهية التنفيذية بتنسيق العديد من التنسيقات مبادرات لتهيئة الظروف لحكومة عراقية ديمقراطية ومستقرة بعد صدام. بهدف مشروع ولقد

قامت وزارة الخارجية الأمريكية بدراسة المعارضين العراقيين واختيار من هو قادر على إنشاء حكومة عراقية ديمقراطية وقادرة على إدارة البنية التحتية للنفط والطاقة، وقوات الأمن والنظم القانونية والقضايا الاقتصادية والتجارية.

وإلى جانب ذلك فلقد دخلت مجموعة الولايات المتحدة للتنمية لأجل إعادة إعمار العراق بعد الغزو ولقد رفض بعض المعارضين العراقيين البارزين، بمن فيهم أحمد الجلبي، المشاركة، مما يعوق مجموعات العمل التي تقودها الولايات المتحدة من المضي قدماً، والأهم من ذلك، فإن المؤتمرات لم تنتج عنها أي شيء يذكر فقط سلسلة من الأوراق حول العراق ولم تكن على صلة مباشرة بما يفيد العراق.وأن العديد من أوراق العمل كانت تستند إلى نفس الافتراضات المعيبة التي أثرت على الخطط حول ذلك بأن العراقيين سيرحبون بالولايات المتحدة كقوة تحرير كجزء من المرحلة الرابعة للخطة المرسومة، وعلى إثر ذلك كانت مجموعات التنمية والتنفيذ والشركات الداعمة لها تستغرق وقتاً كبيراً للدعم البشري والمساعدات في فترة ما بعد النظام والاحتفاظ بعدد من وظائف الدولة بعد إزالة الرموز البعثية الكبيرة لغرض الاحتفاظ بالهيكلية، بينما استغرقت وقتاً قصيراً في تشكيل هيكلية الدولة وأدائها والتي لم تشمل وزارة النفط.

**وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مجتمعاً مع أعضاء من مجلس الحكم العراقي ويظهر أحمد الجلبي وعبد العزيز الحكيم**

كما قام الفريق التوجيهي التابع إلى مكتب وزارة الدفاع بوقت واحد من إعداد خطة لعراق ما بعد الحرب خاصة به، ولقد شكلت في مكتب الخطط الخاصة تحت إدارة وليام «بيل» لوتي لدراسة متطلبات خليفة الحكومة العراقية المهمة لأنها كانت غير منسقة ومستعدة والتي كانت من مشاريع وزارة الخارجية الأمريكية من بين متطلبات أخرى، ولقد اعتقدت مجموعة لوتي بأن الجيش الأمريكي سيحتاج إلى البقاء في العراق ليدعم الاستقرار والحكم وإعادة الإعمار لعدة سنوات.

وفي 20 يناير 2003 م ولأجل إزالة تعارض الجهود المتداخلة، أصدر بوش توجيهاً يقرر بتعيين وزارة الدفاع باعتبارها الوكالة الرائدة في عراق ما بعد الحرب. ولقد كان كل من وزارة الدفاع وباول غير راضيين عن هذا القرار الأخير خصوصاً عندما أعلن قادة وزارة الدفاع عن نيتهم لإنشاء سفارة أمريكية تحت سيطرتهم وحيث كانت هذه الخطة غير متزامنة مع مكتب وزير الدفاع الأمريكية لخطة عراق ما بعد الحرب ولقد وجه مكتب الأمن الرئاسي أيضاً وزارة الدفاع لإنشاء مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (ORHA) الذي سيشرف عليه لتقديم المساعدات الإنسانية وبعض جهود إعادة الإعمار الأولية مباشرة بعد الغزو.

ولرئاسة (ORHA)، اختار رامسفيلد اللفتنانت جنرال جاي ام. غارنر والذي كان قائد عملية توفير الراحة PROVIDE COMFORT، والذي لديه خبرة في شؤون المساعدة الإنسانية في العراق. وعندما تشكلت مجموعة غارنر في فبراير ومارس 2003، ركزت في الغالب على تخطيط إعادة الإعمار، ولكن من دون موارد الوكالة الأمريكية تحت تصرفها. وبدلاً من ذلك، كان من المتوقع أن تقوم ORHA بربط جهودها مع المرحلة الرابعة من التخطيط والذي كان مستمراً بالفعل مع CENTCOM و (CFLCC).

### التخطيط العسكري المتأخر للمرحلة الرابعة

مع اقتراب الغزو، كانت القيادة المركزية الأمريكية قد بدأت قوات التحالف من أجل إيلاء بزيادة اهتمامها للمرحلة الرابعة من العملية. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من التخطيط بقي قائماً على أساس نشر الجهود والعمليات القتالية الرئيسية، مما أدى إلى عدد من الخطط المتأخرة ابتداءً من الفيلق فما دون حيث كان كل من الفيلق الخامس وقوات البحرية غير مستعدين لتطوير وضعهم للتجهيز للمرحلة لرابعة من الخطة.

ولقد توقع مخططو القيادة المركزية الأمريكية بأن المرحلة الرابعة سوف تستمر إلى ما يقرب حوالي السنتين، ولقد كان مضمونها عبارة عن واحدة من قوات الاحتلال العسكرية العاملة تحت سلطة مدنية غير محددة. ومثلما تصورت القيادة المركزية الأمريكية، أن قوات الاحتلال العسكري ستتألف من أربعة من قادات الجيش للشؤون المدنية ـ والذي كان معظمهم من وحدات احتياطي الجيش ـ مرتبة حسب الموقع الجغرافي القطاعات التي تغطي بغداد، غرب العراق وشمال العراق وجنوب العراق. وأن هذه الأوامر للشؤون المدنية سوف تساعد السلطة المدنية على إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، مع وحدات الجيش العراقي التي تساعد السلطة المدنية في توفير الأمن خلال الفترة الانتقالية بعد انهيار النظام.

ولقد رأى الجنرال ريتشارد مايرز، أن لدى فرانكس اهتماماً قليلاً بالمرحلة الرابعة ولكن في

اجتماع شهر ديسمبر عام 2002م، استغرب مايرز من إصرار فرانكس على أن تركيزه بأن الغزو لا يجب أن يمتد خارج حدود بغداد.

ولقد كانت خطة قوات التحالف فيما يخص المرحلة الرابعة أكثر تقدماً من أي جهود أخرى.و اعتقد كل من ماكيرنان ووالاس بأن القيادة في العراق بعد الحرب ستكون بأيدي قيادة قوات التحالف، واعتقدا كذلك بأن قوات التحالف سوف تقوم بتوفير دعم لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لدعم عمليات المساعدات الإنسانية، وإجراء إصلاح البنية التحتية لدعم الحياة الحرجة، وتدمير جيوب المقاومة، ولدعم قوة المساعدة الأمنية العراقية المؤقتة، وتوفير الصيانة الشاملة للنظام العام كمؤسسات عراقية رئيسية تم تأهيلها على مدار فترة من 5 إلى 7 اشهر... وبعد تلك الفترة وفمن المتوقع لقوات التحالف بأن تسلم مهامها إلى فرقة العمل المشتركة المختلطة ـ العراق (CJTF-I)، والتي ستنقل عملياتها في النهاية للعراقيين، والمنظمات غير الحكومية، أو السيطرة الدولية كمدة أربع إلى خمس سنوات.

ولقد تم تسمية خطة قوات التحالف هذه، والتي تم العمل عليها بشكل جيد في يناير عام 2003م، بـ Eclipse II تيمناً بخطة الحلفاء لاحتلال ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

**الجنرال جورج كيسي ممثل القوات المشتركة (2001م ـ 2003م)**

في الوقت نفسه كان على المكتب التعمير وتوفير المساعدات الانسانية، وبالكاد قد بدأ الشروع بالعمل عندما أصدرت قوات التحالف خطة، Eclipse II. حيث كان فرانكس سعيدًا لأنه وجد شخصًا على استعداد لتحمل مسؤولية المرحلة الرابعة. ومن المثير للاهتمام، أن غارنر قد رأى استبدال النظام بدلاً من المساعدات الإنسانية بأنها مهمة التحالف الأساسية في فترة ما بعد الحرب، وبناءً عليه، بدأت (ORHA) في وضع خطط لها لإصلاح العراق على طول خطوط العمل السياسية والاقتصادية والأمنية.

أما في البنتاغون، فلقد كانت قلة التخطيط للمرحلة الرابعة من قبل القيادة المركزية الأمريكية المعنية بالسلامة المركزية موضع قلق الفريق جون أبي زيد، مدير الأركان المشتركة، الذي لاحظ في سبتمبر 2002م أن الخطة المبدئية للقيادة المركزية لم تكن مفصلة بالموارد الكافية لتحقيقها. كما أشار إلى أن خطة القيادة المركزية الأمريكية تتطلب كل الشؤون المدنية من أجل التوصل إلى شيء أكثر فعالية، حيث أمر أبي زيد مدير هيئة الأركان المشتركة (J-5)، الفريق جورج كيسي، للعمل مع القيادة المركزية الأمريكية لتطوير القيادة لخطة أكثر تعمقاً. وبتوجيه من كيسي، أرسل فريق العمل المشترك أكثر من 50 فردًا إلى القيادة المركزية بقيادة العميد ستيفن هوكينز لتولي مسؤولية التخطيط للعمليات القتالية الرئيسية بعد العراق. بينما تم تعيين هوكينز كقوة عمل مشتركة ـ 4 (JTF-4)، حيث وصل فريقه إلى القيادة المركزية في الأسبوع الثالث من يناير 2003م.

ولقد كان كل من JTF-4 و CENTCOM على خلاف مباشر بسبب طريقة هوكينز الصعبة والتحديات في دمج التخطيط في مرحلة متأخرة للغاية. حيث تم نشر JTF-4 في الكويت في أواخر يناير، بعد رفض عرض من غارنر للعمل تحت رعاية (ORHA).أما مجموعة هوكينز فلقد تم استيعابها في نهاية المطاف من قبل قوات التحالف لزيادة جهود التخطيط للمرحلة الرابعة. كما بدأت الجهود العسكرية الأخرى للمرحلة الرابعة والتي انتهت بمعزل عن الولايات المتحدة، في أكتوبر 2002، ولقد وجه الجيش 3 ـ G معهد الدراسات الاستراتيجية للجيش الأمريكي في حرب العراق لتحديد وتقييم المهام المستقبلية للقوات البرية في مرحلة ما بعد النظام في العراق. حيث استجاب معهد الدارسات بتقرير نُشر في شباط (فبراير) 2003 وفرض الدروس المستفادة من عمليات إعادة الإعمار في الفلبين وألمانيا واليابان مع بعض من الخصائص الفريدة للبنية التحتية المادية والاجتماعية للعراق لأجل التوضيح أكثر من غيرها للتحديات المحتملة التي ستواجهها القوات البرية بعد سقوط صدام. وفي مهمة مفصلة مصفوفة للعراق، حدد التقرير المهام الرئيسية المحتملة للمساعدة الإنسانية وإعادة البناء، وأوصت المنظمات العسكرية والمدنية بتحقيقها، ولكن لسوء الحظ، صدر التقرير قبل أقل من شهر من الغزو ولم يتم دمجه في جهود التخطيط الجارية في المرحلة الرابعة. وبحلول مارس 2003م، أنشأت بعثة الاتحاد الأوروبي (EUCOM) منظمتها الخاصة بالمرحلة الرابعة، للتنسيق العسكري إدارة الاتصال (MCLC)، للعمل مع منظمات المساعدة الإنسانية والعسكرية وتنظيم إيصال المساعدات الإنسانية إلى العراق من الشمال. ولقد كان فريق MCLC صغير بقيادة اللفتنانت جنرال هنري «بيت» اوتمان مع مكتبان تم تعيينهما مسبقًا في المنطقة الكردية.

ومن الجدير بالذكر أن جهود التخطيط العسكري الستة المتداخلة للمرحلة الرابعة لم تكن كافية ومفصلة وغير منسقة إلى حد كبير مع الجهود المشتركة بين الوكالات أو مع بعضها البعض. حيث كانت معظم الخطط قائمة على نفس الافتراضات المعيبة حول الحكومة العراقية والناس والقوات العسكرية التي كانت واردة في خطة الغزو الأكبر. ولقد تسببت المجموعات الزائدة التي أنشأتها وزارة الدفاع والموظفين المشتركين في ارتباك حول أي منها كان له الأولوية لعراق ما بعد الحرب، وبالتالي، نشر المسؤولية عن جهود التخطيط عبر الأوامر.

### مواجهة رامسفيلد ـ شينسكي

في حين أن العلاقات بين مكتب وزير الدفاع وكبار قادة الجيش كانت بالفعل متوترة، فلقد كانت شهادة شينسكي في 24 فبراير 2003 م، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ قد أدت إلى انهيار، وردا على سؤال من السناتور كارل ليفين حول عدد القوات اللازمة لقوة احتلال ما بعد الغزو في العراق، قدّر شينسكي أن القوة المطلوبة كانت «شيئًا ما بترتيب عن عدة مئات تصل إلى آلاف» ولقد أوضح لاحقًا لـ مكتب وزير الدفاع أن هذه الإجابة المفتوحة لأجل السماح له ولفرانكس بأن يحصل على أقصى قدر من المرونة في الوصول إلى العدد النهائي للقوات المطلوبة.و بالنسبة لشينسكي، كان التقدير مسألة بسيطة حيث كان هو المخطط للقوات التي أمنت البوسنة في عام 1997 م وازاد عليها طبقاً لعدد السكان والأراضي العراقية.

وعندما وقف أمام اللجنة ذاتها بعد يومين، وبعد أن طلب من القطاع الخاص أن يسأل ليفين نفس السؤال علنًا حيث تم تأييد تقدير شينسكي، إذ اختلف الرأي العام لقادة الجيش بشكل حاد من رامسفيلد ونائب مكتب وزير الدفاع بول وولفويتز وسرعان ما تسببت بعاصفة سياسية. وفي اليوم التالي، اتهم الديمقراطيون في مجلس النواب وولفويتز «بالإخفاء لتقدير الإدارة فيما يخص تكلفة القتال وإعادة بناء البلد «في حين رد نائب الوزير على أن تقديرات شينسكي كانت «بعيدة عن الأنظار».

ولقد كان الخلاف العلني بين الجيش ووزير الدفاع قد انتهى ولقد حكم رامسفيلد بأنه يمكن كسب العراق بأقل قدر من المال والطاقة والقوات، الأمر الذي انتهى مع إزالة كبار المنشقين في الجيش من المعادلة.و في نفس اليوم دحض وولفويتز تقدير قوات شينسكي، واستدعى رامسفيلد وايت إلى مكتبه وطرده، على الرغم من أن وايت سيحتفظ بالاسم بشكل تدريجي لفترة انتقالية مدتها شهران، ولكن تمكن شينسيكي بدلاً من طرده في الحصول على التقاعد كما هو مقرر في يونيو.

نائب وزير الدفاع بول وولفويتز مع المقدم ستيفن راسل في تكريت

ولقد كان على مجلس شينسكي أي مجلس وزارة الدفاع أن ينازع في الحضور خلال أسبوع عاصف للغزو مع المهندسين المعماريين. وفي 2 مارس، أي بعد يوم واحد من طرد رامسفيلد لوايت، صوّت البرلمان التركي لرفض طلب الولايات المتحدة حول إرسال قوات برية عبر تركيا للهجوم على الحدود الشمالية للعراق. وخلال شهري يناير وفبراير 2003 م، عمل الدبلوماسيون والممثلون الأمريكيون من الإتحاد الأوروبي والقيادة المركزية، وقيادة العمليات الخاصة (SOCOM) مع الجيش التركي لتحديد مجموعة من المزايا والتنازلات لإغراء تركيا بالسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها دون السماح للجيش التركي بأن يوسع وجوده العسكري في شمال العراق. ومع ذلك، تشكلت سلسلة من سوء الفهم الأساسي للقوة الداخلية المستمرة والتي أدت إلى الصراع بين حكومة رجب أردوغان الإسلامية والجيش التركي، بينما كان قادة الولايات المتحدة يراقبون البرلمان التركي وهو يرفض وبشكل غير متوقع حقوق القواعد الأمريكية من قبل ثلاثة أصوات فقط.

وعلى الرغم من أن القيادة المركزية الأمريكية وقوات الاتحاد الأوروبي تمكنت من الاحتفاظ بقوات من فرقة المشاة الأولى على طول الحدود التركية العراقية، إلا أن حرمان تركيا لطريق الشمال كان له تأثير عميق على الغزو وتبعاته.

### العراق يستعد للحرب

وعندما انتقلت وحدات التحالف إلى مواقعها في الكويت، قامت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) و(CFLCC) و(VLC) بصقل تقييماتهم لخطط الدفاع المحتملة للنظام العراقي، عند البدء بالهجمات الجوية والبرية للتحالف، حيث كانوا يتوقعون أن يقوم

صدام بتفريق قواته، والشروع في خطته للدفاع عن بغداد، وتفعيل قوة القدس العراقية، والقيام بالدفاع عن بغداد بصورة مستميتة أو من خلال هجوم متعمد. ولقد قدروا أن أكبر خطر عراقي يمكن حدوثه هو الهجوم المتعمد على الكويت أثناء تدفق قوات التحالف لتلك الدولة. وعلى الأرجح، كان مسار العمل هو الاندفاع المتعمق إلى جنوب العراق، وهو سيناريو من المحتمل أن يتكون فيه الجهد الرئيسي لصدام من ستة فرق من الجيش النظامي المتمركزة على طول الطرق السريعة الرئيسية المؤدية إلى بغداد. ولقد كانت الفرقة 13 من الجيش النظامي والحرس الجمهوري هي القوات المتمركزة على طول الخط الأخضر للدفاع ضد أي هجوم من التحالف عبر الشمال.

ولقد توقعت القيادة المركزية الأمريكية بأن صدام سوف يستخدم الفيضانات التي يسيطر عليها لتأخير القوات البرية للتحالف، وبعد التوقف نتيجة الفيضانات، سوف يقوم باستخدام المدفعية والصواريخ قصيرة المدى ضدهم، ولقد اعتقدت القيادة المركزية أيضاً بأن صدام سيطلق صواريخ على إسرائيل لكسر التحالف سياسياً ومهاجمة الأكراد والشيعة عند وجود علامات على الانتفاضة أو التواطؤ مع التحالف بأي هجوم بري.

ولكن في النهاية، توقعت القيادة المركزية الأمريكية، مع اقتراب قوات التحالف بأن صدام سوف يصرح باستخدام الأسلحة الكيماوية ضدهم حيث كان كل من القيادة المركزية الأمريكية وقوات التحالف مقتنعين بأن صدام ودائرته الداخلية سيحاربان بشكل مكثف بمجرد دخول قوات التحالف إلى بغداد، ولكن تلك القوات العراقية خارج بغداد سوف تختلف على نطاق واسع في قدرتها وإرادتها على القتال.

حيث توقعت القيادة المركزية الأمريكية بأن حجم قوات الحرس الجمهوري التي سوف تشارك في القتال بحجم كتيبة أو ما شابه ذلك.في حين أن القوات شبه العسكرية ستعزز تشكيلات الجيش العراقي الأقل عدداً. ولقد كان التوقع العام هو أنه حتى مع انخفاض قوة الغزو، فإن قوات التحالف العسكرية يمكنها تحقيق انتصار سريع وحاسم على قوات الأمن العراقية. في حين اعتبر القادة الائتلاف أن المعركة الأكثر تحدياً ستكون معركة بغداد.

### توقعات صدام

لم يغير صدام كثيراً من تشكيلات الجيش العراقي والحرس الجمهوري وخطط الدفاع عن العراق حتى نهاية عام 2002م، وعلى الرغم من أنه أصبح من الواضح أن غزو التحالف كان وشيكاً، بقيت مخاوف صدام الأساسية هي: منع انهيار النظام الداخلي والاستعداد للانتفاضة الشعبية، وإذا ما قام التحالف بغزو صدام فمن المتوقع أن تكون هناك عمليات عسكرية محدودة

للتحالف من شأنها أن تستولي على المناطق الرئيسية ولكن لا إزالته بالضرورة من السلطة. لذلك وفي حين توقع بعض الهزائم العسكرية الأولية، وقال إنه يتوقع أن تليها عمليات عسكرية طويلة والتي من خلالها يمكن أن يشتري الوقت ويحصل على السلام بدعم من المجتمع الدولي.

حيث أخبر صدام قادته أن يتوقعوا حملة جوية كبيرة يتبعها حرب برية محدودة، كما هو الحال في عام 1991م، وحذرهم من الحركة المستمرة وذلك بسبب الحملات الجوية، وبمجرد انتهاء الهجمات الجوية والمناورات الأرضية المحدودة، توقع صدام أن عمليات التحالف ستتباطأ أو تتوقف حيث قامت الولايات المتحدة بحساب الخطوة التالية للنظام العراقي، وفي 18 ديسمبر من عام 2002م، أمر صدام، من خلال ابنه الثاني، قصي، بإعادة توجيه دفاعات الحرس الجمهوري على طول سلسلة من حلقات متحدة المركز حول بغداد تقوم على افتراض أن قوات التحالف سوف تهلك بالقتال بحلول الوقت الذين يصلوا فيه إلى الحلقة الخارجية، ولقد قام قصي بتوجيه قيادة الحرس الجمهوري لجذب القوات الأمريكية على الحلقات الخارجية والانسحاب تدريجياً إلى حلقات داخلية إذا هزمت على الخارج، وإذا اضطر للانسحاب إلى المدينة فسيكون على الحرس الجمهوري القتال حتى الموت.

وعلى الرغم من أن هذه الأوامر الدفاعية، بقي صدام واثقاً من أنه وقواته سوف تبقى على قيد الحياة لفترة كافية له لتشجيع الأمم المتحدة أو القوات الدولية الأخرى للحصول على صلاحيات التدخل ووقف تقدم التحالف، ولقد كان صدام جاهلاً بأن قواته كانت متهالكة.

وعلى مدى سنوات، كانت مطالبه للحصول على معلومات إيجابية من قادته قد خلقت ثقافة من المبالغة التي كانت منفصلة عن الواقع، والتي اعتبرت من المشاكل المسلم بها. وبالتالي، فإن الوضع الحقيقي للأمور لمعظم القوات التقليدية تحت قيادته لم يتم توفير الموارد لها بشكل صحيح بالإضافة إلى المدربين والموظفين أو غير ذلك ليكونوا مستعدين للانخراط مع قوات التحالف ويبدو أنه لم يدرك هذا أبداً.

وحتى في الأسابيع الأخيرة التي سبقت الغزو، كان صدام قد اعتبر بعض الأمور الدفاعية من التدابير التي توقعها التحالف، وفي مارس 2003م، تلقى صدام معلومات مخابراتية وتقارير عن نوايا الولايات المتحدة لإقامة حكم عسكري للتحالف وحكومة ديمقراطية بعد تفكيك النظام البعثي. حيث استعرض صدام في وقت لاحق تقييمات عسكرية التي من المحتمل أن تستهدفها الولايات المتحدة بالترتيب ـ ولقد كان لصدام نفسه؛ مطلق الحرية بأنظمة الدفاع الجوية والبنية التحتية للقيادة والسيطرة والاتصالات العسكرية؛ ومواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه بها،

ومع حملة القصف المطولة، أصدر صدام أوامر بتخزين الأسلحة والذخائر والمعدات في المدارس العسكرية ومناطق التدريب والمواقع المشابهة داخل مدن العراق، لأنه توقع قواته ستُجمد بسبب تفجيرات التحالف، وبعدها قامت الوحدات العسكرية العراقية ببناء مخابئ كبيرة للأسلحة والذخيرة.

ومن أجل إبطاء تقدم أي تحالف إلى بغداد، خطط صدام لتدمير حقول النفط الشمالية والجنوبية، كما توقعت القيادة المركزية الأمريكية منذ فترة طويلة بأنه سيفعل ذلك وعلى الرغم من أن القليل من القوات والمسؤولين العراقيين سيطيعون، إلا أن سياسته المتبعة كانت سياسة الأرض المحروقة.

كما قرر صدام بتعزيز دفاعه العسكري عن طريق القوات شبه العسكرية والعمليات الإرهابية. ففي يناير 2003م، أصدر صدام أمرًا طارئًا لميليشيا حزب البعث والفدائيون بالاستعداد للدفاع ضد الانتفاضات الداخلية في حالة محدودية هذه الهجمات على الأراضي العراقية، ولقد كانت هذه أول سلسلة من الأوامر الموجهة إلى أفراده من القوات شبه العسكرية قبل غزو قوات التحالف. (انظر إلى الخريطة 1) وبعد ذلك استخدم الفدائيين بمزيج من الإكراه والترهيب، والدعاية للحث على التعاون من قبل مواطني العراق في المراكز السكانية الرئيسية، ومن الجدير بالذكر أنهم تدربوا على «تكتيكات الوحدات الصغيرة وتقنيات التخريب ووالمراقبة العسكرية ومهام الاستطلاع» ، ولقد كان الفدائيون بارعون في تقنيات حرب العصابات والتخريب.

ومع اقتراب الغزو، بدأوا أيضًا بالتخطيط لعمليات انتحارية ضد التحالف،.وفي أقل من 30 يومًا قبل بدء الحرب، قامت وحدة المهمات الخاصة العراقية ومديرية الاستخبارات العسكرية بتولي مسؤولية تشكيل مجموعة من متطوعي الفدائيين إلى «مجموعات قتالية صغيرة من الكاميكاز» مزودة بأسلحة وذخائر مناسبة للاستخدام خلف خطوط العدو لإتلاف دروع التحالف وطائرات الهليكوبتر، ولقد حضر هؤلاء المتطوعون دورة مدتها 30 يومًا للتحضير بالبدء بهذه المهام في مارس 2003م. ومع وجودها المكثف في المدن العراقية ومهمتها الجديدة لمقاومة التحالف من خلال أنشطتها الإرهابية، أصبح الفدائيون العراقيون بالفعل خط النظام الأول للدفاع الحضري.

### التوقعات العسكرية العراقية

لقد كان قادة الجيش العراقي أكثر قلقًا بشأن القدرات العسكرية الأمريكية والنوايا بينما كان صدام مفرط الثقة. ووفقاً لتقرير كتبه كبار القادة العسكريين العراقيين، فإن الجيش العراقي يعتقد بأن الولايات المتحدة من المرجح أن تستخدم الهجمات الجوية، والعمليات النفسية،

والمناورة متفوقة التكنولوجيا للقوات التي تتحرك بسرعة إلى بغداد، ولقد اعتقدوا أن قوة الغزو التي تقودها الولايات المتحدة ستفعل ذلك «لتجنب الاستيلاء على مدن بأكملها»، حيث ستركز بدلاً من ذلك على «الطرق الهامة للسيطرة» ونقاط الدخول والخروج للمدن بهدف منع وصول التعزيزات العراقية من أجل خلق حصار صارم ضد المدن.

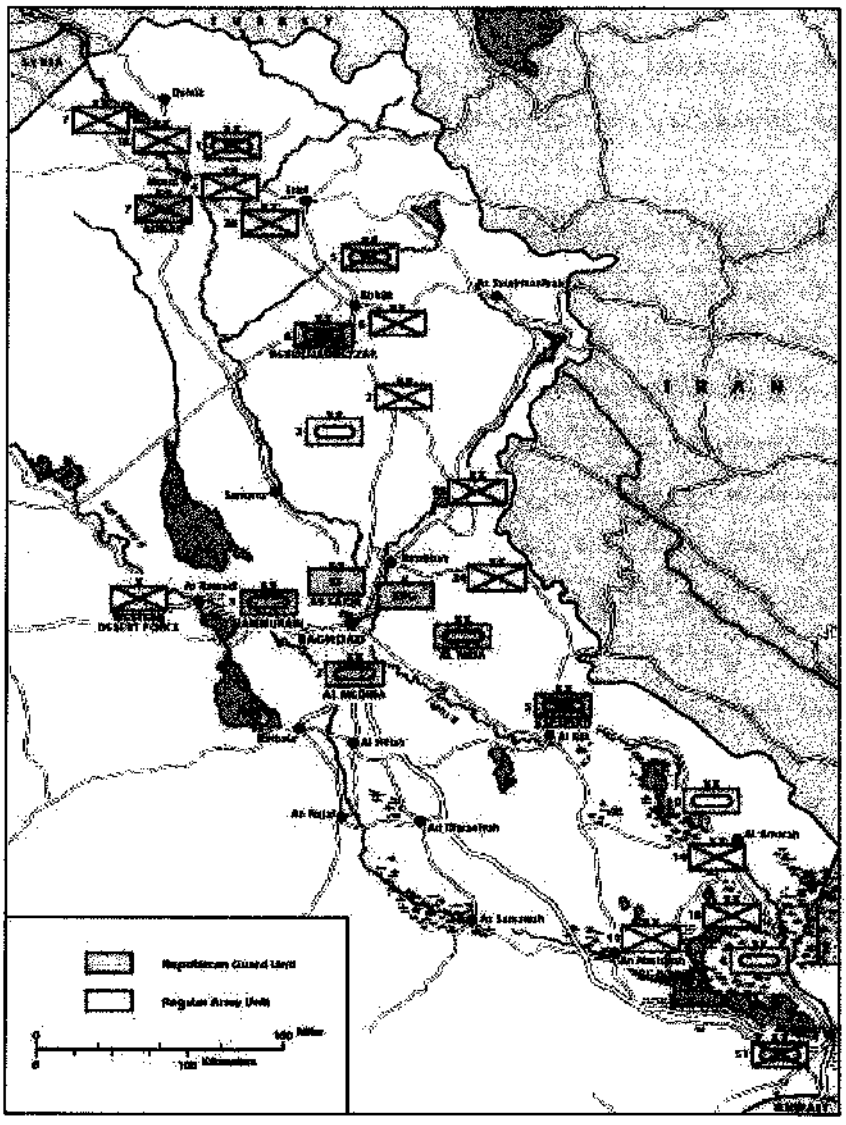


**خريطة (8): خارطة توضح انتشار القوات العراقية عام 2003م وهي من عمل أحد المراكز في قيادة الجيش الأمريكي.**
**المستطيل الأرجواني ـ حرس جمهوري**
**المستطيل الأبيض ـ قوات من الجيش النظامي العراقي**

ولقد كان العديد من القادة العسكريين العراقيين على دراية بالتفوق العسكري الأمريكي وكانوا بسبب ذلك متشائمين بشأن النتيجة، ولقد كان الفريق منصور خليل العبيدي عميد الأكاديمية العسكرية العراقية، قد علق في وقت لاحق «إن ضباط الجيش قد عرفوا أن الحرب كانت قادمة وأنها ستكون النهاية.... كنت أعرف أن القوات الأمريكية ستدخل بغداد وأن تلك القوات سوف تمضي على طول الطريق... عرفنا أيضًا قدرات الطيران الأمريكي ـ وفي أماكن أخرى، أعرب بعض قادة الحرس الجمهوري عن مخاوفهم حول خطة «الدفاع الدائري» بأنها غير سليمة من الناحية التشغيلية، ولكن قصي أخبرهم بذلك وكان صدام قد وافق على الخطة الجديدة، وأنهى المناقشة فعلياً».

وحتى مع استمرار الجيش العراقي في تعزيز مواقعه الدفاعية، فإن كبار قادته اعتقدوا عموماً بأن الغزو وهزيمتهم قد أصبح وشيكاً، حيث جمع عشرات الضباط العراقيين في قاعدة بالقرب من مطار بغداد في مارس 2003م، وأبلغ رئيس أركان الجيش اللواء سلطان هاشم ضباطه المجتمعين أن الدبلوماسية كانت فاشلة، وأن غزو قوات التحالف وشيك، ولقد كانت الهزيمة العسكرية العراقية مؤكدة. ومع ذلك، أخبر سلطان الجنرالات أن واجبهم هو القتال بقوة وتجنب الهزيمة بقدر الإمكان. وقد استذكر اللواء العراقي نجم الجبوري حديث سلطان الذي كان له تأثيراً سلبياً؛ والذي تسبب في انخفاض معنويات كبار ضباط الجيش العراقي، حيث قدر الضباط أن قوات الغزو التي تقودها الولايات المتحدة ستستولي أولاً على البصرة وتنتقل إلى محافظة ميسان والقادسية من الجنوب والشرق قبل الانتقال من الفلوجة إلى بغداد من الغرب.

ولقد كان هذا التقدير لم يستنتج الخطة الرئيسية للتحالف والتي كانت باتجاه الشمال غرب الفرات، لكنه كان أقرب إلى الواقع من صدام والتوقعات، وعلى عكس صدام، فلقد اعتقد الجيش العراقي أن هذه المناورات سيسلكها الجيش الأمريكي لمدة أسبوع أو أقل بدلاً من أشهر.

وتوقع الجيش العراقي أيضاً، أن التحالف سيقوم بحملة جوية طويلة قبل أي حملة برية مثل عملية عاصفة الصحراء، كما اعتقد صدام كذلك ولقد كانت المنشورات الجوية التي وزعت هي فقط التي عززت ذلك التوقع، ولقد حصل العراقيون على معلومات استخبارية والتي بينت ان الحملة الجوية ستبدأ بين 18 و20 مارس 2003م وان الأهداف الأولى ستكون مواقع صدام المشتبه فيها، ثم توقعوا أن بعد الحملة الجوية سيتبعه هجوم بري من الشمال والجنوب والغرب. ولقد كانت الطرق الشمالية هي الطرق السريعة المتجهة جنوباً من الموصل وكركوك كذلك الموجودة في الغرب والجنوب الغربي والتي تمر عبر الرطبة إلى الرمادي وعبر كربلاء، على التوالي؛ حيث أن المنهاج من الجنوب ينقسم من البصرة نحو العمارة وحيث تلتقي الناصرية في الكوت قبل مواصلة نهر دجلة إلى بغداد.

ثم تتحرك قوات الغزو على طول هذه الطرق السريعة الرئيسية، لتؤمن المراكز الحضرية كما مخطط لها، وتوقع قادة الجيش العراقي أن تكون أهداف الحملة الجوية القوات العسكرية النشطة، ومباني المقر المعروفة، ومستودعات الذخيرة والمستودعات، حيث كانوا يعتزمون تفريق اللوازم والوحدات الخاصة بهم على أوسع نطاق ممكن لتجنب فقدان كميات كبيرة في تفجير واحد، بينما كانوا يهدفون إلى فعل الشيء نفسه مع قيادة الجيش والسيطرة.

ولقد توقع العراقيون منذ فترة طويلة أن يشمل غزو التحالف جبهة غربية من الأردن، وبدا عدد من المؤشرات لتأكد صحة تقييمهم. حيث أبقيت مديرية المخابرات العراقية عن كثب هناك لمتابعة تعزيز قوات التحالف في الأردن، حيث تم وصول طائرات إضافية ومعدات طبية مقرونة بمؤشرات بأن الحكومة الأردنية كانت تطمئن السفارات الأجنبية بأنها محمية، ويبدو أن كل شيء يشير إلى جبهة غربية للتحالف. كما توقع العراقيون أن يقوم التحالف بمهام استطلاع في غرب العراق لتحديد مواقع الصواريخ والتي يمكن أن تطلق على إسرائيل، ولأجل تقييم الأمن في المطارات الغربية للعراق. ولقد اعتقد ضباط عراقيين أن هذه المهام ستليها اعتداءات جوية على القوات المقاتلة قرب المطارات بالقرب من الرطبة والنخيب والوليد، ومن بين مواقع أخرى، تواصل نحو التضاريس الرئيسية في ضواحي بغداد. وابتداءً من منتصف فبراير في عام 2003م، كان الجيش العراقي يدرك أن قوات العمليات الخاصة الأمريكية والبريطانية كانت موجودة غرب العراق، وكانوا يعتقدون أن هذه القوات كانت عنصر الاستطلاع المبكر المتوقع من الغرب.

وفي منتصف مارس، قامت قوات التحالف داخل غرب العراق بأسر وحدة مهمة عراقية خاصة حيث افترضوا بشكل خاطئ أنها قوة تقليدية، وبعدها وافق المشغلون الأمريكيون الخاصون على إطلاق سراح العراقيين بشرط أن يستسلموا بمجرد بدء الغزو، ولقد كان وجود ومطالب هؤلاء القوات، جنباً إلى جنب مع تقارير أخرى صادرة من التحالف بالقرب من القائم والرطبة، وغيرها في الأنبار، كانت قد أكدت الغزو الوشيك من الغرب.

ولقد كان العراقيون يدركون أيضًا أن العمليات الأمريكية الخاصة تتواصل مع الأكراد في شمال العراق لكنهم يؤمنون بأن الأكراد سيكونون فقط بمثابة كشافة لقوة الغزو التابعة للتحالف من الشمال ولم يتوقعوا مشاركة الأكراد، على الأقل ليس البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في القتال.

حيث كانوا يتوقعون أن قوات العمليات الخاصة الأمريكية في الشمال سوف تتحرك بسرعة «لتنفيذ عمليات الهجوم في المدن العراقية عند البدء في الغزو».

### الاستعدادات النهائية للعراقيين

وبمجرد أن أصبح واضحاً في أوائل مارس بأن تركيا لن تسمح للتحالف بعبور الحدود الشمالية للعراق، عزز صدام وقادته العسكريين، في النهاية، دفاعاتهم في المناطق الجنوبية والجنوبية الوسطى والوسطى على طول الجنوب والطرق الغربية لمقاربة بغداد.

وقبل أيام فقط من بدء الغزو، أمر قصي الفدائيين بإعادة توطينهم في بغداد، وهو ما كان ينويه أصلاً للدفاع، كذلك إلى المدن في المنطقة الجنوبية لشن دفاع من تلك المواقع بدلاً من ذلك. ولقد عزز النظام العراقي هؤلاء الفدائيين بمقاتلين متطوعين (يطلق عليهم المجاهدون) والمفجرين الانتحاريين من مصر والسودان ودول عربية أخرى مع منظمات إرهابية أو كيانات متعاطفة مع القضية العراقية حيث كان من المحتمل أن يقوم الفدائيون كذلك بمهمة مساعدة مقر حزب البعث المحلي وقوات القدس العراقية وخدمات المخابرات مع منع الاستسلام على نطاق واسع للقوات العسكرية العراقية.

ولقد قام صدام، بالتنسيق مع عزت إبراهيم الدوري، من أجل فرقة نبوخذ نصر من الحرس الجمهوري ـ المكلفة بالمنطقة الشمالية ـ وبشكل هادئ لترك مركباتهم في مكانها في الشمال ولكن تحريك جنودها جنوباً إلى محافظة بابل قبل أسبوع من الغزو، وهي حركة واسعة النطاق للقوات حيث يجب التحرك دون أن ينكشف من قبل التحالف.

### استعدادات الميليشيات الإيرانية وفيلق بدر

لم يكن النظام العراقي وقواته من العناصر العسكرية الوحيدة التي تستعد للرد لغزو العراق. حيث تم حيازة بعض الوثائق من الحرس الثوري الإيراني العامل في العراق في صيف عام 2003م عن مسارات مفصلة لدى إيران للعمليات العسكرية في العراق في حالة الغزو الأمريكي. وأن الإيرانيين يعتزمون استخدام فيلق بدر ـ (تم توسيعه من حجم لواءه الأصلي) وموجه من قبل عملاء إيرانيين ـ لتخريب الجهود الأمريكية لاحتلال العراق بنجاح، مع تخريب بما في ذلك الوسائل العسكرية والسياسية والاجتماعية. في الأشهر التي سبقت غزو التحالف، ولقد رافقت وحدات فيلق بدر كتائب المشاة والصواريخ الإيرانية عندما انتقلوا إلى مواقع على طول الحدود. كما طور فيلق بدر قوائم الاغتيال لأفراد الجيش السني والبعثيين وغيرهم ممن تعاونوا مع النظام الذي يعتزمون تنفيذه بشكل منتظم بمجرد أن تتاح الفرصة، وأن قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفيلق بدر سيدخلون العراق بشكل خفي مع انهيار نظام صدام والاستيلاء على المدن والمكاتب الحكومية لملء الفراغ، ووضع الرقابة المحلية والعمل من أجل الهجمات الانتقامية التي من شأنها أن تحدد

الشروط اللازمة لتعبئة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بأن يكون له قاعدة في أعقاب سقوط النظام.

وبعد شهور من التخطيط الشاق، والألعاب، والبروفات، كانت قوات التحالف المتجمعة في الكويت في مارس 2003م واثقة من قدرتها على هزيمة جيش صدام وإسقاط النظام، وعلى الرغم من الحصول على القوات في الميدان بسرعة باستخدام طرود (RFF) والتي كانت تمثل تحديًا لوجستيًا، أي تحديد المناورة مسبقًا للقوات وصواريخ باتريوت والتي جعلت ماكيرنان ووالاس مرتاحين مع وحدة أصغر من القوات التي كانت متاحة للغزو، حيث كانوا يعرفون أيضاً أن فرقة المشاة الرابعة والفرقة الأولى المدرعة كانتا تتحركان نحو الكويت ويفترض أنهما ستكونان متاحتين قبل فترة طويلة ومن المتوقع أن تصل قوة الغزو الرئيسية بغداد على الرغم من حقيقة أن الاستعدادات للمرحلة الرابعة وكيانات المرحلة الجديدة مثل (ORHA) كانت متأخرة في مكتب التخطيط.

ويتوقع فرانكس وغيره من كبار القادة أن هذه الخطط والمنظمات لا يزال لديها 2 أو 3 أشهر للتحضير قبل الاستقرار وستكون هناك حاجة إلى عمليات وسلطة مدنية في أي حال، ولقد اعتقد فرانكس وغيره من القادة بأن عمليات الاستقرار كانت مسألة أقل إلحاحًا من قضية العمليات القتالية التي في متناول اليد.

ولقد كان تركيز صدام على المعلومات الإيجابية وتفكيره بالتمني هو الذي قاد قادة جيشه لتزويده بالتقييمات التي كانت غير واقعية للغاية، ونتيجة لذلك، فإن الديكتاتور العراقي يتوقع بعض الهزائم المبكرة لكنه واثق من أن قواته ستحتفظ ببغداد لفترة طويلة بما يكفي كي يناشد الحلفاء الدوليين وقف الغزو الأمريكي.في اللحظة الأخيرة حيث أن قوات التحالف الحاشدة في الكويت قد تسببت لصدام بالذعر، ولقد نشر صدام ميليشيات الفدائيين وحزب البعث في الجنوب، ورمي بنفسه خطط عسكرية للدفاع عن بغداد والتي كانت في حالة من الفوضى.

وإن تناقض الاستعدادات العسكرية الفعلية للعراق بشكل حاد مع تقديرات التحالف والذي كان من المحتمل أن يفعله العراقيون، والذي ركز على وحدات الحرس الجمهوري العراقي مع التوقع بأن يستخدم صدام الأسلحة الكيماوية كتهديدات رئيسية للتحالف للرد على تقدم القوة البرية.

ولقد كانت هذه التوقعات للتهديد، جنباً إلى جنب مع تمارين غير واقعية، حيث عمد التحالف إلى التقليل من شأن القوات العراقية شبه العسكرية وتوظيف مخطط من المناورات التي تستخدم طائرات الهليكوبتر لهجمات عميقة كعملية تشكيل أولية، في حين يتم تحمل

المخاطر في جميع أنحاء المناطق الحضرية في جنوب العراق في الساعة الحادية عشر من المعركة حيث يكون النظام قد أبيد من جميع انشطته الفعلية وأن هذه الاختيارات ستخلق مفاجآت للتحالف في الغزو القادم.

## الفصل الرابع

### غزو العراق مارس - أبريل 2003م

في 21 مارس 2003، شنت قوات التحالف الرئيسية في الكويت هجومها على العراق، وبدأت عملية الاطاحة بنظام صدام حسين في غضون 20 يومًا فقط، أي أقل بكثير مما توقعه أي شخص، وخاصة صدام. حيث كانت هناك مفاجآت أخرى في الطريق إلى بغداد كذلك.

ولقد كان من المتوقع أن تهزم قوات المناورة التابعة لقوات التحالف وحدات الجيش العراقي المستنفدة أو المستسلمة في جنوب العراق في طريقها إلى وحدات الحرس الجمهوري الأكثر قوة والتي تحمي الطرق الرئيسية المؤدية إلى بغداد. ولكن بدلاً من المدرعات والمشاة العراقيين، وجدت وحدات قيادة المكونات البرية لقوات التحالف (CFLCC) نفسها متورطة في معارك نارية شرسة مع الفدائيين وغيرهم من القوات شبه العسكرية التي أرسلها صدام لتعزيز الدفاع في مدن جنوب العراق وحولها. ولقد كان هذا العدو شرساً في المناطق الحضرية التي كانت قوات التحالف قد خططت إلى المناورة من حولها، حيث تم نصب كمين لشركة النقل في اليوم الثاني من الغزو، وعرقلة أول طائرة من المقرر هجومها العميق ضد شعبة المدينة المنورة للحرس الجمهوري. حيث خاضت قوات العمليات الخاصة الأمريكية في غرب العراق معارك إضافية مع القوات شبه العسكرية في محيط الرطبة وسد حديثة، بينما عملت فرقة العمليات الخاصة في شمال العراق مع البيشمركة الكردية وقيادة المكون الجوي لقوات التحالف (CFACC) من أجل هزيمة عنيدة الدفاع من قبل القوات العراقية في أقصى الشمال.

وفي ظل هذه الظروف غير المتوقعة، أوقفت عاصفة رملية كبيرة الغزو لعدة أيام، لكنها أعطت وحدات القوات المسلحة للتحالف فرصة للتجمع من أجل دفعة سريعة غير متوقعة إلى بغداد. وعندما انهارت القوات العراقية المهزومة التي تدافع عن بغداد في حالة من الفوضى، قامت قوات من فرقة المشاة الثالثة بشن غارات مدرعة أطلق عليها «الرعد يبدأ» في العاصمة بين 5 و7 أبريل 2003م. وبعد ذلك، انهار النظام، على الرغم من أن معظم الشمال والغرب ظل غير خاضع لسيطرة قوات التحالف حينها.

## بدء الغزو

### عمليات التشكيل، 17 ـ 19 مارس 2003م

بحلول 17 مارس 2003م، غادر العراق آخر مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، واقترحت المخابرات أن العراق قد توقف عن تدمير صواريخ الصمود التي كان يمتلكها، على ما يبدو في انتهاك للاتفاقات التي أبرمها لتدميرها. وفي ذلك المساء، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن صدام وأبنائه أمامهم 48 ساعة للتنحي أو مواجهة «صراع عسكري في وقت نختاره»، في إشارة إلى العالم وقادته العسكريين بأن الهجوم الذي طال انتظاره كان قد بدأ.

وفي 19 مارس 2003 م، أعلن بوش أن قوات التحالف بدأت عمليات لإزالة نظام صدام من السلطة، وعندما أصدر الرئيس هذا التصريح، كانت العديد من وحدات العمليات الخاصة تجري عمليات تشكيل استعدادًا للغزو من قبل قوات التحالف، والمقرر أن يبدأ في مساء يوم 21 مارس. حيث كانت قيادة فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة ـ الغرب (CJSOTF-W)، تحت قيادة العقيد جون ف. مولهولاند والمسؤولة عن جنوب وغرب العراق وبغداد والمنطقة الواقعة شمال غرب بغداد إلى تكريت.

حيث كان عليهم أن يجدوا ويدمروا الصواريخ الباليستية طويلة المدى المشتبه بها ومواقع الإطلاق من أجل منع الهجمات ضد إسرائيل التي قد تدفع الإسرائيليين لدخول الحرب. ولقد تألفت بعض من قوات التحالف الأولى التي دخلت العراق من فصائل العمليات الخاصة التي تسللت عبر صحراء جنوب غرب العراق لتتحد مع القبائل ومجموعات المقاومة، كما قاموا بتأمين مطار في وادي الخير، ما يقرب من 80 كيلومتراً غرب النجف، كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات التسلل إلى غرب وجنوب غرب العراق.

في 19 مارس، اخترقت وحدات (CJSOTF-W) حدود العراق مع الأردن لبدء مهمة صيد السكود.

وفي الوقت نفسه، وفي جنوب العراق، كانت القوات البحرية الخاصة للكابتن روبرت هارواردد والمسؤولة عن تأمين منصات الغاز والنفط في جنوب العراق وعن دعم عمليات قوة المشاة البحرية (I MEF)، وفي 19 مارس، الساعة 9 مساءً، قام فوج العمليات الجوية رقم 160 بالاعتداء على مراكز المراقبة العراقية قرب حدود الكويت، في حين أن فرقة العمل الخاصة البحرية، كانت جنباً إلى جنب مع بريطانيا وكوماندوس بولندي، حيث قاموا بتأمين منصات النفط قبالة شاطئ شبه جزيرة الفاو وأم قصر والرميلة.

وتم انفصال العمليات الخاصة عن (CJSOTF-W) في وقت واحد ووضعوا أنفسهم

بالقرب من معابر الجسور الرئيسية في محيط الناصرية والسماوة بينما تحركت قوات القوات المسلحة المتحالفة شمالاً وقوة اخرى من العمليات خاصة أخرى بدأت بالتحرك نحو كربلاء حيث كان هنالك فجوة يجب تغطيتها.

ولقد قام العقيد تشارلز كليفلاند بجمع فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة ـ الشمال (CJSOTF-N)، والتي كانت مسؤولة عن الجميع أراضي شمال الخط الأخضر، لمحافظتي نينوى وكركوك، حيث أمرت عناصر من مجموعة القوات الخاصة العاشرة بشق طريقها إلى قيادة البيشمركة بشكل مسبق من التشكيل الرئيسي لـ (CJSOTF-N).

حيث كانت مهمتهم توسيع العلاقات مع الأكراد التي كانت موجودة منذ عملية توفير الراحة ولتطوير الجبهة شمالية على الرغم من رفض تركيا السماح للتحالف بالعبور عبر حدودها. كما بدأت عناصر من (CJSOTF-N) بالعمل باتجاه واحد في أهدافها العسكرية غير العراقية ـ مثل أنصار الإسلام في شمال شرق العراق.

ولقد أثار الإنذار الذي أصدره الرئيس الأميركي في 17 مارس الماضي ائتلافًا نفسيًا واسع النطاق وعملية مصممة لتشجيع سلوكيات محددة من الجنود العراقيين. وأن المنشورات التي سقطت على المواقع العسكرية العراقية كانت قد حثت الجنود على الاستسلام، وللتذكير بأن النظام لم يعد بالسلطة، كذلك المكالمات الهاتفية المسجلة على الشريط أرسلت إلى قادة عسكريين عراقيين معنيين بالرسالة نفسها، بينما أحبط القادة العراقيين أيضًا من استخدام مخزون صدام من الأسلحة الكيميائية المشتبه به ضد التحالف.

كذلك كان هنالك نشرات منفصلة في بغداد أكدت على سكان العاصمة أن أهداف التحالف هي صدام ونظام حزب البعث، وليس الشعب العراقي. وحثت المنشورات التي أُلقيت على حقول نفط في الرميلة في جنوب العراق العراقيين هناك على عدم القيام بتدمير البنية التحتية للنفط، التي هي قلب ثروة العراق.

ولقد أعدت القيادة المركزية الأمريكية خطاباً لقادة الجيش العراقي الشمالي، وقّعه نائب قائد الفريق الجنرال جون أبي زيد، يقول، «إذا سلمتم شمال العراق إلينا، فسيتم إعفاؤكم ومنحكم الحصانة». حيث تم تمرير الرسالة من قبل قوات العمليات الخاصة في شمال العراق للسعاة الذين كان من المفترض أن يقدموا إلى قادة الفيلق العراقي في الشمال.

ولقد كانت هذه العمليات بدرجات متفاوتة من النجاح، وأن المنشورات في جنوب العراق كانت قد حققت جزءًا من النتيجة المرجوة، حيث دمر العراقيون في النهاية فقط حفنة من الآبار في حقول النفط الجنوبية والتي أشارت أدلة لاحقة إلى مسؤولين في النظام العراقي ربما تجاهلوا ببساطة تعليمات بغداد بتدمير البنية التحتية للنفط.

ولقد كانت دقة المنشورات التي سقطت على أهداف النظام والتشكيلات العسكرية العراقية قبل غزو العراق، في مارس ـ أبريل 2003 «قد هزت بعض القادة العسكريين العراقيين» في صميمهم، مما دفعهم إلى الانتهاء أنه إذا تمكن الأمريكيون من مهاجمة مواقعهم بالورقة بدقة شديدة، فسيكون ذلك مميتًا وستكون الذخائر بنفس الدقة.

حيث بدأت بعض الوحدات العراقية في جنوب العراق بالفرار بأعداد كبيرة بعد سقوط المنشورات، ولكن من المتوقع أنه لن يحدث استسلام أو استسلام وحدة كاملة من الوحدات العراقية في شمال العراق، ومع ذلك، لا يبدو أن الاستسلام سيكون على الإطلاق.

كذلك فإن استجواب اسرى قادة الجيش العراقي قد أثبت فيما بعد أنه بينما تم استلام المنشورات، فإن العراقيين في الشمال لم يتبعوا التعليمات في المنشورات بسبب مزيج من سوء الفهم والتهديدات. ولقد تم إجبار بعض الجنود العراقيين الذين قاتلوا في شمال العراق على القتال من قبل قادة الجيش العراقي الذين هددوا بإطلاق النار على الفارين، حيث كشفت التحقيقات أيضاً بأن جودة اللغة العربية في المنشورات كانت سيئة للغاية إلى درجة أن الجنود العراقيين قرأوها وكانوا مرتبكين بشأن ما أراد التحالف أن يفعلوه.

حيث كان رفض تركيا العلني بالسماح للقوات الأمريكية بغزو الأراضي العراقية من الأراضي التركية قد أثر على حجم الاستسلام بالشمال العراقي لأنه جعل الفرق العراقية على الخط الأخضر تعتقد بأنهم لن يواجهوا تهديدًا كبيرًا من التحالف من الشمال ولن يدفع أي ثمن للبقاء في المكان.

### التخلص من القوات العراقية

في الأسبوع السابق للغزو، كان الجيش العراقي مستعدًا جزئيًا فقط للذي كان سيأتي، وبعد شهور من الثقة التي في غير محلها، بدا أن قوات التحالف لن تقوم بغزو العراق على الإطلاق، وبدأ صدام أخيراً في الاستعداد للدفاع بشكل متزايد ضد هجوم التحالف المحتمل وقبل أسابيع فقط من الغزو الفعلي. ومع ذلك، فإن الاستعدادات العراقية الخاصة بالزعيم كانت غير واقعية مثل افتراضاته السابقة لنوايا الولايات المتحدة، على الرغم من أن الحشود الأمريكية الضخمة الموجودة في الكويت، فإن صدام كان يعتقد أن هجوم التحالف الرئيسي سيأتي من الغرب، وبالتالي فإن معظم قوات الحرس الجمهوري كانت موجهة نحو الأردن بدلاً من الجنوب، بالإضافة إلى أنه أبقى كل من الفيلق الأول من الجيش في كركوك وفيلق الجيش الخامس في الموصل، على الرغم من توفر فرصة لتحريكهم، وظلت العديد من قوات جيشه التقليدية في مواجهة الشرق حذراً من الهجمات الانتهازية من قبل إيران، حيث قام صدام وقادته العسكريون بتقسيم القوات العراقية إلى أربع مناطق: شمال ووسط والفرات الأوسط، والجنوب.

حيث كانت المنطقة الشمالية تغطي جميع أنحاء محافظتي نينوى والتأميم (كركوك) وكانت بقيادة نائب رئيس الجمهورية، عزت إبراهيم الدوري، والمنطقة الوسطى تتألف من بغداد والأنبار وصلاح الدين، وأجزاء من محافظة واسط، وكان يقودها قصي حسين حيث كان يسيطر على أربع فرق من الحرس الجمهوري، والفيلق الثاني من الجيش العراقي.

ولقد كان فيلق فتح التابع للحرس الجمهوري يشمل فرق المدينة المنورة ونداء وبغداد، قد تم وضعهم بحالة تسمح لهم بالدفاع عن بغداد من الغرب والجنوب؛ حيث كانت فرقة المدينة المنورة متجمعة في محيط الصويرة والمسيب وكربلاء؛ بينما كانت فرقة النداء في شرق نهر ديالى وفي بعقوبة، بينما فيلق اللّٰه أكبر التابع للحرس الجمهوري فقد تم نشره للدفاع عن شمال بغداد مع فرق حمورابي وعدنان ونبوخذ نصر التابعة للحرس الجمهوري.

وإلى الغرب، من قيادة الحدود العراقية، فلقد تم الدفاع عن الجبهة الأمامية والغربية من قبل بعض الألوية الحدودية المعززة من قبل فوج القوات الخاصة، في حين أنها كانت غير قادرة على شن دفاع عسكري كبير، إلا أن الألوية الحدودية كانت لديها القدرة على مراقبة قوات العدو والإبلاغ عنهم في قطاعاتهم.

بينما كانت قوات الفرات الوسطى والمناطق الجنوبية أكثر كثافة من سابقتها والتي شملت محافظات بابل وكربلاء والقادسية والنجف والمثنى والتي لم تدافع عنها إلا قوات القدس التابعة للنظام العراقي وميليشيات حزب البعث، اما القطاع الجنوبي (محافظات البصرة وميسان وذي قار)، فلقد ضم الفيلقين الثالث والرابع من الجيش العراقي، وكذلك بعض القوات البحرية. مثل فيلق الجيش الثاني في المنطقة الوسطى، حيث كانت المهمة الأساسية لهذه القوات التقليدية هي الدفاع عن أي هجوم إيراني.

في حين كانت فكرة صدام عن وجود احتياطي للقوات غير واضحة، حيث أوصى القادة العسكريون العراقيون باستخدام قوة القدس كاحتياطي في المنطقة الجنوبية.

**بداية مبكرة، 19 ـ 23 مارس 2003م**

بعد إعلان بوش في 19 مارس من عام 2003م بأن الغزو كان وشيكًا، كانت الساعة المحددة لعبور قوات التحالف من الحدود الكويتية إلى العراق قد حددت في الساعة التاسعة مساءً من 21 مارس 2003م.

ومع ذلك، فلقد تسبب اثنان من مؤشرات الاستخبارات الرئيس ووزير الدفاع (SECDEF) لبدء العمليات البرية قبل الساعة المحددة، وفي 19 مارس، أشارت تقارير استخباراتية إلى أن صدامَ وبعضاً من مستشاريه موجودين في موقع في جنوب بغداد يسمى مزارع الدور، حيث

تم إسقاط صواريخ كروز في هذا الموقع لتدمير قيادة النظام، مسجلة بذلك أول هجوم على الأراضي العراقية، وتنبه قادة العراق بفعالية إلى أن الغزو قد بدأ، وعلى الرغم من التقارير التي كانت غير دقيقة فإن صدام، في الواقع، كان قد زار هذا الموقع لآخر مرة في عام 1995م ولقد كانت الضربة الصاروخية غير فعالة، وكانت الرسالة واضحة بأن قوات التحالف آتية لصدام ولقد رد النظام العراقي بسلسلة من 17 ضربة صاروخية على معسكرات القوات المسلحة المتحالفة في الكويت، والتي إما أخطأت أهدافها المقصودة أو دمرتها دفاعات قوات التحالف الجوية.

وخلال هذا القصف الصاروخي من قبل الجيش العراقي، واجهت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) وقيادة التحالف (CFLCC) صعوبة مع الكتيبة البريطانية، حيث دعت خطة الغزو بأن على البريطانيين التقدم إلى جانب المارينز و«المرور عبر البصرة والاستمرار حتى الجهة الشرقية». ومع ذلك، وقبل أقل من 24 ساعة من الهجوم البري، تلقى أبي زيد والجنرال تومي فرانكس رسالة من القيادة البريطانية تشير إلى أن المسؤولين في لندن ليسوا متأكدين مما إذا كانت العمليات القتالية في العراق قانونية وقد لا تسمح للقوات البريطانية بعبور الحدود.

ولقد جاء تاريخ الغزو في أعقاب إغلاق التصويت لرئيس الوزراء في المملكة المتحدة حيث من الممكن أن يخسر رئيس الوزراء توني بلير حكومته، وبعدها يأذن للجيش البريطاني بدعم الغزو.

وبينما كان تفكير فرانكس الأولي هو الاستمرار في الغزو دون القوات البريطانية، حيث أقنعه أبي زيد بأن قوات التحالف ستكون فاقدة لفرقة عسكرية وأن إزالة القوات البريطانية يعرض المهمة للخطر. ثم اتصل فرانك بوزارة الدفاع عن طريق دونالد رامسفيلد، وخلال ساعات، أبلغ القائد العام للجيش البريطاني القيادة المركزية الأمريكية بأن القوات البريطانية ستشارك بالفعل في الغزو.

ولقد كانت الشرارة التي عجلت من ظهور العمليات الأرضية بشكل مبكر هي الكشف بواسطة طائرات جوية من دون طيار بأن القوات العراقية كانت على استعداد لتخريب البنية التحتية النفطية في جنوب العراق، وذلك لأن الحفاظ على البنية التحتية النفطية للعراق كان أحد المفاتيح المهمة، لذلك قرر الجنرال ديفيد ماكيرنان بدء العمليات البرية في أسرع وقت ممكن.

وفي ساعات متأخرة من 20 مارس، كانت فرقة المشاة الثالثة والفرقة 101 المحمولة جواً وقوات المشاة البحرية كانت قد انتقلت بالفعل إلى موقع الهجوم في الكويت. وعند إزالة

الساتر الرملي بين الحدود العراقية والكويتية، عبرت قوات التحالف فوراً إلى العراق بقيادة الكتيبة الأولى من الفرقة السابعة لقوات المشاة البحرية، وانتقلوا على الفور إلى حقول الرميلة النفطية حيث كان الوقت حوالي الساعة 4 صباحًا في 21 مارس 2003م.

ولقد فاجأت خطوة التحالف المبكرة في العراق كبار قادة النظام العراقي، ولقد تعززت فرضيات صدام حول الحملة الجوية الطويلة من خلال المنشورات الجوية طويلة الأمد، والتي ربما تتبعها عملية توغل برية محدودة، وذلك لأنه تعذر على (CFACC) ضبط آليات الاستهداف المعقدة الخاصة بها في الوقت المناسب للقيام بالعمليات في وقت واحد مع القوات البرية، حيث بدأوا حملة القصف في الساعة 21 ـ G المقررة في 21 مارس، أي بعد 17 ساعة من بدء القوات البرية من تقدمهم، واستهداف كبار قادة النظام والدفاعات الجوية والمدفعية ومواقع الصواريخ الباليستية.

ومع انتقال وحدات التحالف إلى داخل العراق، تحول استهداف (CFACC) للتركيز على الدعم الجوي القريب، وفي النهاية، ساعدت الحملة الجوية المتأخرة القوات الأرضية في عمل مفاجأة تكتيكية وهي أن العراقيين كانوا مقتنعين بأن التحالف لن يقوم بحملة برية إلا بعد حملة جوية طويلة الأمد حيث لم يكونوا مستعدين عندما وصلت قوات التحالف في جنوب العراق.

وهكذا فقد اقترب الفيلق الخامس والقوات البحرية من فرقة المشاة الأولى والفرقة الـ51 الميكانيكية، حيث واجهوا عدداً قليلاً من القوات وأقل بكثير مما توقعوه، مع اندفاعهم للدفاع بشكل متقطع، ولقد تمكن التحالف من افتراض بأن القوات العراقية بعضها قد هرب نتيجة حملة المنشورات الجوية بينما الآخرين هربوا لدى سماعهم أصوات اقتراب الدبابات أو العجلات الميكانيكية.

وبمجرد عبور قوات الفيلق الخامس وقوات المشاة البحرية للساتر بدأوا بالمناورة باتجاه أهدافهم الأولية.

حيث كانت فرقة المشاة البحرية والفرقة البريطانية الأولى قد انتقلت إلى شرق الفيلق الخامس نحو الفاو وأم قصر وحقول الرميلة النفطية، وبالنسبة إلى الفريق العراقي رعد الحمداني، فلقد كان أول المهاجمين الذين كانوا على تماس مباشر ضمن القوات العراقية مع القوات البريطانية التي استولت بالتزامن مع قوات المشاة البحرية على ميناء أم قصر والجسور فوق شط العرب من الفرقة الـ51 الميكانيكية، والتي وصلت فقط إلى المنطقة قبل بحوالي 72 ساعة.

ولقد سيطر كل من اللواء الثالث الملكي البريطاني من قوات البحرية الكوماندوز وقوات

المشاة البحرية الأمريكية وقوات خاصة أخرى، على حقول النفط ثم توجهت إلى الناصرية، تاركة القوات المدرعة البريطانية في الجنوب للتأمين والعزل والسيطرة على المركز والقضاء على التواجد العسكري العراقي الموجود بالبصرة ولقد توقعت القيادة المركزية الأمريكية وقوات التحالف استمرار جزء من القوات البريطانية على الأقل مع قوات المشاة البحرية إلى الشمال نحو بغداد، ولكن كما تكشفت العملية، فلقد بقيت القوات البريطانية في البصرة، وهو التغيير الذي يعتقد به أبي زيد أنه نتيجة للضغط الوطني البريطاني على القادة البريطانيين.

ولقد عملت قوات التحالف على تعديل وإرسال المارينز إلى الشمال دون القوات البريطانية، بينما كان الهدف الرئيسي لكل من فرقة المشاة الثالثة، والفيلق الخامس موجهاً نحو مطار طليل قرب الناصرية.، حيث كانت قوات التحالف تنوي تأسيس خدماتها اللوجستية الرئيسية ومركزاً للطائرات المسيرة إلى بغداد، ولقد هزمت فرقة المشاة الثالثة فلول فرقة المشاة الحادية عشر العراقية بسهولة، وأعضاء قوات القدس المتمركزين في البصرة واستمرت القوات بالتقدم نحو الناصرية.

### عدو غير متوقع

في الأيام التي سبقت الغزو، ركزت عملية استطلاع التحالف على المواقع الدفاعية العراقية حيث كان هنالك احتمالات تشير بأن صدام قد يغمر القنوات الجنوبية أو يدمر البنية التحتية للنفط ومواقع الصواريخ أرض ارض، وتغيير مواقع فرق الحرس الجمهوري.

ولم تهتم قوات التحالف في العراق إلى القوات العراقية غير النظامية، إلى درجة أنه لا تستطيع أن تعرف ما يمكن توقعه من تلك القوات، وبخلاف ذلك كانت ذات أهمية قصوى للدفاع عن بغداد ومواقع النظام الرئيسية.

حيث كانت التحركات الرئيسية التي لم تكن معروفة لندرة المعلومات الاستخبارية حولها هو إعادة تموضع فدائيي صدام من بغداد إلى مدن العراق الجنوبية حيث بدأت فصائل العمليات الخاصة في موقع كربلاء حينها يدركون بأن هنالك خطباً ما في 22 مارس عندما لم يلاحظوا الأعمدة المدرعة لفرقة المدينة المنورة الذين توقعوهم بأن تكون هناك، لكن بدلاً من ذلك رأوا شاحنات مملوءة بفدائيين مرتدين الزي الأسود وعندما وردت تقاريرهم من قبل (CFSOCC) ومقر (CFLCC) قوبلوا بسخرية.

إذ لم يفهم أحد في قيادة التحالف ماذا كانت القوات العراقية غير النظامية تفعله هناك، ناهيك عن تكوينها وقدرتها، في الناصرية والسماوة والزبير، حيث واجهت وحدات قوات التحالف أولاً وبشكل غير متوقع بمقاومة عنيفة من الفدائيين بدلاً من وحدات الجيش العراقي

التي توقعوا قتالها، ووفقاً لخطة الغزو فلقد كانت فرقة المشاة الثالثة باقية عمداً خارج الناصرية، وغلقت المدينة، لتأمين موقع المعبر على الطريق السريع 1 على نهر الفرات، ولتمرير قوات اللواء الثاني من القوات البحرية (قوات مهمة طراوة) وتأمين الجسر عبر خطوطها لاحتلال الناصرية بينما كان على الفرقة الثالثة التوجه لاحتلال السماوة.حيث كانت قوات مهمة طراوة تأتمر من قبل العميد ريتشارد ف. ناتونسكي، حيث وصل إلى الناصرية في 22 مارس، وسيطر على جسر الطريق السريع 1 من فرقة المشاة الثالثة، والتي استمرت بالتوجه إلى الغرب.

هذا وبالإضافة إلى تحمل المسؤولية عن هذا الجسر، تم توجيه قوات طراوة لتأمين جسرين في الجزء الشرقي من المدينة الذي من شأنه تسهيل الحركة السريعة المستمرة لقوات البحرية من الشمال وإلى الكوت على طول الطريق السريع 7.

ولقد كان هدف ناتونسكي هو أن يكون كلا الموقعين آمنين بحلول الساعة 10 من صباح يوم 23 مارس وتجنب الوقوع في القتال في المناطق الحضرية. ولدى انتقال قواته إلى المدينة، أخذوا مجموعة من المدفعية وكذلك مجموعة من الأسلحة الصغيرة من القوات غير النظامية التي كانت تتحرك في شاحنات محمولة بالرشاشات حيث أصبحت الاعتداءات أكثر تكراراً وقوة، وتحولت الناصرية من مهمة لتأمين الجسور إلى ما وصفه مكيرنان بأنه «قتال مدني ملعون وصعب».

وسرعان ما قرر كل من قوات التحالف والبحرية بأن العدو الذي واجهوه يجب أن يكون من الفدائيين.

ولقد كان الفدائيون «فرق الموت»، على اتصال مع الصحفيين، إذ لم يظهروا للقيام بعمليات منسقة واسعة النطاق، وبدلاً من ذلك، هاجموا بشكل عشوائي في مجموعات صغيرة، باستخدام تكتيكات حرب العصابات المدروسة جيداً، ولقد عملوا خارج مقرات حزب البعث والمنشآت العسكرية، لكنهم استخدموا أيضًا المستشفيات والمدارس والمساجد كقواعد ولم يترددوا في استخدام المدنيين كدروع بشرية حيث ارتدى البعض زيًا أسودَ، لكن العديد منهم كانوا يرتدون ملابس مدنية ويقودون سيارات مدنية حتى يتمكنوا من الاختلاط بالسكان قبل تقدم التحالف. ولقد كان افتقارهم للزي الرسمي غالباً ما يؤدي إلى معارك ليلية في أماكن قريبة للغاية، مع مقاتلين يزحفون بجانب دبابات التحالف والمركبات المدرعة، والتي تتطلب من أفراد الطاقم محاربتهم بالمسدسات وأسلحة كلاشنكوف والسير بجانب المدرعات لأسرهم.

ولقد فاجأت ضراوة هجمات الفدائيين التحالف حيث هاجم الفدائيون مركبات التحالف وتشكيلات القوات (على شكل موجات) «بطريقة الانتحار تقريباً» ولقد حدث أول لقاء

للفدائيين مع الفيلق الخامس المتشكل من السرب الثالث، سلاح الفرسان السابع، فرقة المشاة الثالثة، وهم في طريقهم إلى السماوة. وعلى الرغم من أن الفيلق الخامس قد تلقى معلومات بأن الفدائيين ينصبون فخاً ونقاط تفتيش حول السماوة، إذ لم يتم تصفية تلك المعلومات وصولاً إلى الوحدات التكتيكية للفيلق الخامس وبينما كانوا يتجهون إلى جنوب غرب السماوة للسيطرة على الجسور هناك متوقعين استقبالهم من قبل العراقيين، تلقوا ضربات من قبل الأسلحة الخفيفة وقذائف الهاون والآر بي جي 7 من قبل الفدائيين.

ولقد بقي سرب الفرسان تحت النار حتى حرروا من خلال اللواء الثالث التابع لفرقة المشاة الثالثة، بعد ظهر يوم 23 مارس بالتزامن مع وصول دعم من قوات CFACC الجوية ووحدات الدعم والعمليات الخاصة في المنطقة، حيث قامت وحدات الفرقة الثالثة بالتدمير الكامل للقوات الغير نظامية المتواجدة حول السماوة، ولم تستدل على موقع الفدائيين من خلال نظام رادار الهجوم المشترك المستهدف للمراقبة (JSTARS)، «نظام الطائرات بدون طيار»، وغيرها من النظم المماثلة التي تم اختبارها باستخدام التمارين قبل الغزو. وبدلاً من ذلك، وجد قادة فرقة المشاة الثالثة أنفسهم يستخدمون فرقة سرب الفرسان ووحدات العمليات الخاصة لتحديد موقع قوات العدو. وبذلك أصبحت قوة الوحدات التكتيكية عيون وآذان الفرقة الثالثة في الميدان.

وفي الزبير، حيث الضاحية ذات الغالبية السنية غرب البصرة، تتواجد الفرقة المدرعة البريطانية الأولى والتي كانت تتعرض لنيران كثيفة من القوات غير النظامية. وبعد مواجهة العدو، وضعت الفرقة نقاط التفتيش في جميع أنحاء المدينة.

وخلال النهار، اقترب العراقيون المحليون من نقاط التفتيش البريطانية، حيث سلموا أنفسهم وتم تحديد مواقع الفدائيين، والمقر الرئيسي لحزب البعث وقوات الحرس الجمهوري ونقاط القوة داخل الزبير. بعدها نفذت الفرقة غارات ليلية على مواقع القوات العراقية وسيطرت على أسلحتهم.

وفي هذه الأثناء، اندهش العراقيون من أن التحالف بدا وكأنه يتجاهل المدن الجنوبية بالكامل وترك خطوط الإمداد على طول الفرات مفتوحة للهجوم، ولقد افترضوا أن وحدات التحالف ستؤمن كل مدينة على الأقل جزئيًا والواقعة في طريق سيطرتهم، ولقد كانت التقارير المبكرة عن القتال العنيف بالقرب من ضواحي الزبير والناصرية والسماوة قد عززت هذا الافتراض العراقي. وعندما اتضحت النوايا بأن قوات التحالف المتواجدة من تلك المدن ليس لديها أي نية للبقاء مدة من الزمن، حيث أمرت القيادة العليا بالتحشيد لقوات المارينز في الناصرية.

وبحلول 23 مارس، أي ما يزيد قليلاً عن يومين من القتال البري، كانت كل التقارير التكتيكية تقريبًا حول نشاط العدو من تشكيلات وحركات القوات التقليدية والتي تحولت إلى تقارير حول القوات غير النظامية، وخاصة الفدائيين.

ولقد اعتقد محللو الاستخبارات في (CFLCC) والفيلق الخامس بأن معظم وحدات الجيش العراقي النظامي في جنوب العراق قد تستسلم أو تهرب، لكن الفدائيين وغيرهم من «قوات الأمن الموالية»... كانوا أكثر مقاومة حتى الآن، ولقد كان «لنظام الأسلحة للجيش العراقي، وإنشاء نقاط كمين، وإطلاق نيران الأسلحة الخفيفة» أي جذرية التغيير في وضع العدو قد غيرت تحليل التحالف على المستوى التشغيلي وأنظمة التجميع، والتي كافحت لتناسب المعلومات الواردة في قوالب موجودة مسبقًا عن العدو التقليدي والمحاولة عبثاً للحفاظ على المعركة الرقمية المتطورة من خرائط مع تشكيلات العدو.

وإن هذا النمط من التقارير المدفوعة من القاع من قبل الوحدات التكتيكية وصور العدو غير الدقيقة والتي عفا عليها الزمن قد استمرت من قبل قيادة العمليات الرئيسية لما تبقى من الغزو.

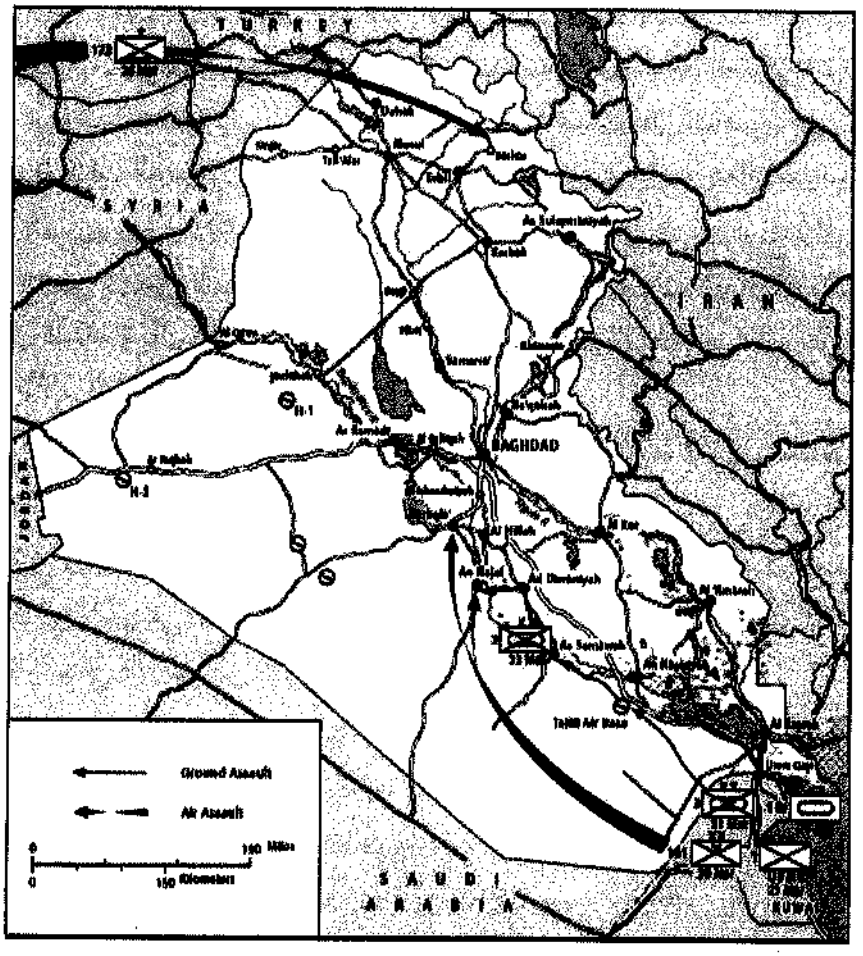


خريطة (9) عملية حرية العراق، 20 ـ 28 آذار/مارس 2003

**قوات العمليات الخاصة تتحرك إلى الداخل**

مع العمليات القتالية الرئيسية الجارية في الجنوب، من قبل وحدات العمليات الخاصة والتي وسعت عملياتها في غرب وشمال العراق.، قامت عناصر مجموعة القوات الخاصة الخامسة في مساء يوم 22 مارس والمرتبطة مع الميدان الجوي في وادي الخير ـ بالالتقاء بعملائهم في العراق في محيط الناصرية والسماوة والحلة وكربلاء والنجف للحصول على صورة أفضل للعدو والنشاط الودي داخل هؤلاء المدن.

ولقد تعرضت هذه المهمة للخطر عندما تم القبض على اثنين من هؤلاء العملاء من قبل القوات العراقية، إذ تم نشر صورهم على التلفزيون.

حيث قررت وحدات العمليات الخاصة بعد ذلك التخلي عن استخدام منظمات المقاومة في تلك المدن وقضت بدلاً من ذلك في اليوم التالي بجمع المعلومات في عدة أيام قدر الإمكان حول موقع البعث ومقر قيادة الفدائيين ومواقع المدفعية والمجمعات العسكرية قيد الإعداد لوصول فرقة المشاة الثالثة إلى المنطقة. وإن (ODAs) قد عملت على الحصول على معلومات حول نشاط قوات العدو في جيب كربلاء، والحرس الجمهوري على وجه الخصوص.

وفي الغرب، بحثت (CJSOTF-W) وقوات التحالف الأخرى عن صواريخ سكود ومواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه فيها، في نفس وقت الغزو لجنوب العراق، وقامت وحدة العمليات الخاصة بالتحرك على طول الطريق السريع 1 نحو الرطبة حيث تم تفرقة القوات العسكرية العراقية بين المركبات المدنية.

ولقد استدعت مفرزة الدعم الجوي والتي كانت قادرة على هزيمة القوات العسكرية، لكنها أعلنت بشكل فعال وجودها في الغرب.

وبشكل متشابه جاء الإعلان مع قوات العمليات الخاصة البريطانية تحت قيادة الميجور جنرال غراي لامب في، (CJSOTF-W) والذي اشتبك دون قصد مع وحدات البعثة العراقية الخاصة وهم في طريقهم إلى الارتباط مع القبائل العراقية في غرب العراق.

ولقد كانت تنقل المدرعات الخفيفة، قد أدى إلى انسحاب قوات لامب والقسم الآخر تم ابادته بشكل غير متعمد قرب الحدود السورية.

وفي هذه الأثناء، وفي الشمال، انتقلت وحدات (CJSOTF-N) إلى العراق في خطر شديد الاستعداد وكانت عملية الإنزال الجوي للقوات قد سميت بـ«الطفل القبيح» لأنهم، قالوا مازحين: «الأم فقط هي القادرة على محبته». فبعد أن رفضت تركيا السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى العراق من بلدها، طور كل من قائد مكون العمليات الخاصة للقوات المشتركة

(CFSOCC) و (CFACC) مسارات طيران قوية على طول العمود الفقري الغربي لحدود العراق مع الأردن وسوريا.

وعندما حلقت الطائرة فوق جبل سنجار، ضربت بعضها من قبل الدفاعات الجوية العراقية، ولكن الحاجة للحصول على الأرض واشراك القوات الكردية «البيشمركة» والذي كان من تصميم الولايات المتحدة قد جعل من الانزال ناجحاً.

وبحلول الأسبوع الأول من شهر أبريل، كانت أكثر من 50 مفرزة للعمليات خاصة التي تم إدخالها إلى شمال العراق قد أجرت اتصالات مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) بالإضافة إلى إخطار القادة الكرد بأن الأمريكان قادمون، ولقد كلفت وحدات (CJSOTF-N) على تعزيز قوات البيشمركة البالغ قوامها 65000 فرد ضد الجيش العراقي وقوات الحرس الجمهوري المتمركزة على طول الخط الأخضر وتدمير جيوب أنصار الإسلام في محافظة السليمانية.

حيث كانت مهمتهم الثالثة والأكثر دقة هي ضمان عدم تولي الأكراد فرصة لضم كركوك، والتي تنوي الولايات المتحدة بأن تبقيها تحت التحالف وفي النهاية تحت سيطرة الحكومة العراقية.

ولقد قام قادة العمليات الخاصة الأمريكية مع المسؤولين الأكراد على الأرض بإقناع المسؤولين الأتراك الذين كانوا يترددون في إعادة فتح المجال الجوي التركي للاستخدام في الغزو، وبعد تنسيق (CJSOTF-N) مع (CFACC) لتدمير منشآت الجيش العراقي ودفاعات الحرس الجمهوري، بعد تراجعهم عن مواقعهم بسبب كمية قوات النيران من قبل التحالف التي لا تحتمل حيث استسلم فيلق الجيش العراقي وانسحبت وحدات الحرس الجمهوري. ولقد اعتمدت (CJSOTF-N) على المخبرين الأكراد وغيرها من المصادر لتحديد وتدمير المعدات والتشكيلات العسكرية العراقية الإضافية إلى انهم كانوا على استعداد للمواصلة إلى الجنوب.

### النكسات وتغيير في خطط (CFLCC)

على الرغم من الانقسامات العراقية المتدهورة والتقدم السريع لفرق التحالف في الجنوب، إذ لم يسير كل شيء على ما يرام في الأيام الأولى من غزو (CFLCC). حيث تم استدعاء الطائرة A-10 لمهاجمة أهداف العدو التي تتحرك شمال الناصرية في 23 مارس حيث تم ضرب قوات المارينز بدلاً من ذلك عن طريق الخطأ، مما أسفر عن مقتل ما يصل إلى 10 من مشاة البحرية وجرح العديد من الآخرين. وجنباً إلى جنب مع أولئك الذين قتلوا أو أصيبوا بنيران

العدو في ذلك اليوم، كانت خسائر القوات البحرية في المدينة قد بلغت من القتلى بصورة إجمالية 18 قتيلًا و19 جريحًا على الأقل، وهي أكبر خسائر أي اشتباك أثناء الغزو.

ولم تكن أخبار الإصابات بالأخبار السيئة الوحيدة من الناصرية، عندما علموا بأن خطوط الاتصالات لدى (CFLCC) مهددة في خارج المدينة عندما واجه مشاة البحرية من فرقة العمل (Tarawa) قافلة تابعة للجيش الأمريكي تتجه جنوبًا نحوهم على الطريق السريع 7 في 23 مارس، حيث كان هذا اجتماعًا مفاجئًا، نظرًا لعدم وجود خطط أو بروفات تشير إلى أي وحدات الجيش كانت قبل المارينز على طول النهج الشرقي. ثم أبلغ قائد الجيش مشاة البحرية أنه كان هناك جرحى من الجنود الأمريكيين في الناصرية.

وكانت هذه هي الوحدة 507 الخاصة بالصيانة المشؤومة والتي تحركت بطريق الخطأ إلى الناصرية بدلاً من الالتفاف حولها، حيث تم نصب كمين لها من قبل الفدائيين في المدينة، إذ فقدوا 11 قتيلاً و9 جرحى، مع 7 من أصل 9 وقعوا تحت الأسر بقبضة القوات العراقية، بما في ذلك الجندي جيسيكا لينش من الدرجة الأولى.

ولقد قاتل المارينز في الناصرية، حيث الفيلق الخامس لواحد من أهم العمليات المخططة للغزو: هجوم جوي عميق ضد الحرس الجمهوري (فرقة المدينة)، وهي القوة التقليدية الرئيسية التي تدافع عن بغداد.

وفي 22 مارس، انتقلت الفرقة 101 المحمولة جواً على طول الجناح الغربي لفرقة المشاة الثالثة إلى إنشاء نقاط للتزود بالوقود لنفسها ولفوج 11 من طائرات الهليكوبتر الهجومية في التحضير لاثنين من الضربات العميقة من خلال الفجوة في كربلاء.ولقد كانت هناك حاجة ملحة للعملية حيث توقعت (CFLCC) أن تصل عاصفة رملية كبرى في وقت ما في يوم 24 مارس، والتي في دورها سوف تأخر أو تلغي الهجمات العميقة المخططة كليًا إذا لم يتم تنفيذها مسبقًا.

ومن أجل استخدام الطريق الغربي وتجنب المناطق الحضرية، فإن الهجوم الحادي عشر سيتطلب مساراً لفوج طائرات الهليكوبتر بين حدود فرقة المشاة الثالثة والفرقة 101 المحمولة جواً، والتي رفضته الفرقة المحمولة بدورها. لذلك انتقل مسار الرحلة المختارة بدلاً من الجنوب الغربي من الناصرية ـ غرباً نحو السماوة ثم شمالاً، مخاطرين بأخذ المروحيات في المناطق الحضرية.

وفي البداية اتخذت الجهود بداية منحرفة، ولقد باشرت دفاعات العدو الجوية في وقتها المحدد، ولكن تأخر الفوج 11 لطائرات الهليكوبتر لمدة ساعتين بسبب التزود بالوقود إذ كان

هذا السبب بعدم قدومها في وقتها، في حين كانت القوات قادرة على تدمير بعض الدفاع الجوي لأنظمة العدو، فلقد تلقت من غير قصد الإنذار المبكر لهجوم طائرات الهليكوبتر. ولقد كان الكشافون العراقيون المكلفون بمراقبة أي ضربة جوية تقترب، قد لاحظوا من خلال الهاتف الخلوي إلى قوات تستعد لهجوم وشيك، تماماً كما تنبأ الجنرال لويس والاس خلال تجاربه في التسعينيات في المركز الوطني للتدريب، وعلى الرغم من تلقي إشارات الاعتراض للإنذار العراقي بصورة مبكرة وتلقيه من قبل مقر القيادة العليا للتحالف، لم يصل الفوج قبل مغادرتهم.

وأخيراً، أصبح ضوء القمر الساطع في ذلك المساء يظلل الطائرات على السحب وجعلها أهدافًا رئيسية للعراقيين وعندما اقتربت طائرات الفوج من المناطق المبنية على طول مسار الرحلة، كانت الأنوار في مدينتي الحصوة والإسكندرية قد أطفئت، مما يشير إلى وجود القوات العراقية فوق الأبنية لإطلاق النيران المضادة للطائرات والأسلحة الصغيرة التي ألحقت أضراراً كبيرة بالمروحيات الأمريكية. واضطرت كتيبة المروحية الهجومية الحادية عشرة إلى إجهاض المهمة قبل وقت طويل من وصولها إلى فرقة المدينة المنورة، حيث عادت الطائرة المتضررة إلى نقطة الانطلاق. ولقد كانت طائرات الأباتشي التي غادرت هذا المساء والتي كان عددها 30 طائرة قد عاد منهن 29 حيث سقطت واحدة ولكن كانوا متضررين من الاطلاقات النارية.

ولقد أقنع القبض على موظفي شركه الصيانة والقتال الشرس في الزبير والناصرية والسماوة ماكيرنان ووالاس بان (CFLCC) والفيلق الخامس لم يعودا قادرين على تجاوز المناطق الحضرية التي كانت في طريقها إلى بغداد. ومن أجل حماية خطوط الاتصالات الضعيفة للقوه، سيتعين على (CFLCC) أن تخصص قوات لتطهير البلدات والقرى القريبة من الطريقين السريعين 1 و8. بالإضافة إلى ذلك، قررت (I MEF) أن أجزاء من فرقة العمل تاراوا ستحتاج إلى البقاء في الناصرية ومواصلة عمليات التطهير حتى تكون جميع الجسور التي تعبر الفرات وقناة صدام آمنة. كما أن الهجوم الفاشل بطائرات الهليكوبتر على فرقة المدينة المنورة قد بين خطر عدم تطهير المناطق الحضرية على طول خطوط الاتصالات ويثبط من استخدام الطيران الهجومي بهذه الطريقة، ولقد أشار والاس في وقت لاحق إلى أنه (منذ ذلك الوقت قال: لم أكن واثقاً على الإطلاق بأننا قادرون على تنفيذ عملية عميقة ناجحة [مع مروحيات]، ولم نكن بحاجة إلى ذلك».

«ولقد كانت الحرائق الأرضية المباشرة أفضل تكتيكاً نظراً لعدم التيقن من حالة العدو، حيث وافق الجنرال ماكيرنان على ذلك».

### العاصفة الرملية وتوقف العمليات

وبما أن العاصفة الرملية المتوقعة كانت قد انفجرت في 24 مارس، وجلبت معها الأمطار العنيفة والرؤية المحدودة التي أوقفت تقدم وحدات التحالف، فلقد أدخل ماكيرنان ووالاس تعديلات كبيره على كيفية تخطيطهم لاستخدام قواتهم قبل المناورة من خلال فجوة كربلاء. حيث رحب القائدان بتوقف العمليات كفرصة لوضع قواتهما على نحو سليم قبل الهجمات الأخيرة على بغداد. وخلافاً للتقارير الإعلامية، فلقد كان من المقرر بالفعل وقف عمليات المناورة مؤقتاً في كوبرا 2 للسماح بما يكفي من الوقت والمكان للوحدات اللوجستية بالوصول، وذلك للتزود بالوقود وإعادة تشكيل وحدات المناورة لعملية لعزل بغداد أولاً ثم اجراء غارات مدرعة في المدينة.

حيث كانت الوقفة ضرورية أيضاً لكي تستعد القوات بشكل صحيح للهجوم الذي يتوقع أن يشنه صدام بالأسلحة الكيماوية عندما تقترب قوات التحالف من بغداد. إذ لم يكن ماكيرنان ولا والاس على استعداد لعبور خط الزناد المفترض للنظام العراقي الخاص بالأسلحة الكيمياوية من دون التحضيرات اللوجستية والأمنية قبل البدء بعملية الهجوم على بغداد.

ولم يشارك فرانكس في رأي ماكيرنان ووالاس بان الوقفة كانت ضرورية وحث القائدين على مواصلة العمل. وعلى مستوى القيادة المركزية، فإن تطور التكنولوجيا في المعركة كانت قد أظهرت مواقع الوحدات الصديقة والعدو، إذ يبدو أنه لم تظهر أي مقاومة حقيقية التي تستحق إبطاء تقدم الفيلق الخامس. وفي ذهن فرانكس، فلقد كان الفدائيون والقوات غير النظامية الأخرى مجرد قوة مضايقة، إذ لا ينبغي أن يصرفوا الانتباه عن المجهود الرئيسي لتدمير الحرس الجمهوري. ومع ذلك، أقنع ماكيرنان فرانكس بأن التعديلات كانت في الترتيب لأنه ظل ثابتاً على تطهير المدن التي هددت خطوط الاتصالات الخاصة بـ (CFLCC) إذا كان الفدائيون بمقدورهم أن يتسببوا بهذا الضرر الكثير لقافلة نقل واحدة، فإنهم يمكن أن يعيثوا الفوضى على قوافل المساعدة والدعم اللوجستي التي كانت تتجه شمالاً لمساعدة القوات الأخرى المناورة لـ (CFLCC).

هذا وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن قوات الفيلق الخامس قد توقفت مؤقتاً على الجانب الغربي من الفرات لإعادة تجهيزها والتزود بالوقود، حيث واصلت القيادة المركزية الضغط على العدو.

وفي القيادة المركزية، كان فرانكس وقائد القوات الجوية المركزية (CENTAF)، او (AFCENT) القوات الجوية المركزية الفريق تيد مايكل موسلي قد استخدما الغطاء الذي

قدمته العاصفة للطيران من خلال طلعات إضافية لتدمير مواقع العدو العسكرية ومعاقل النظام، بما في ذلك فرق الحرس الجمهوري (النداء وبغداد وحمورابي) حول بغداد.

ولقد استخدم والاس التوقف المؤقت في العمليات الرئيسية لتقييم كيفيه تأمين خطوط اتصالاته. بالنظر إلى خريطة القوات الصديقة، ولقد لاحظ بأن الفيلق الخامس كان يعمل غرب الفرات، وأن (I MEF) كان تعمل إلى حد كبير إلى الشرق من الفرات نحو نهر دجله، جاعلة بروزاً ضخماً بين الفرات والطرق السريعة 1 و8 على التوالي من السماوة شمالاً إلى النجف وكربلاء. وبالإضافة إلى التهديد الذي تشكله القوات شبه العسكرية العراقية العاملة في المناطق الحضرية، أعرب والاس عن قلقه أيضاً من أنه إذا اختار العراقيون وضع المدفعية في تلك المنطقة البارزة فإنهم قد يطلقون النار بشكل أفقي على تشكيلات الفيلق الخامس و (I MEF). ولذلك، كلف والاس الفرقة 101 المحمولة جواً والعناصر المتبقية من كتيبة المروحية الهجومية الحادية عشرة بعزل وتطهير النجف وكربلاء، وطلب تخصيص الفرقة المحمولة جواً 82 لتأمين السماوة.

كما وفرت العاصفة الرملية لماكيرنان الفرصة لاتخاذ قراره النهائي حول الوحدات التي سيستخدمها للاستيلاء على مطار صدام الدولي (SIAP) والذي سيخصصه لتامين خطوط الاتصالات لقوات (CFLCC). وفي كانون الثاني/ يناير 2003، ناقش (CFLCC) والفرقة الخامسة خطة فرعية لتكليف قوات العمليات الخاصة أو لواء من الفرقة 82 المحمولة جواً بالاستيلاء على المطار في حال انهيار النظام في وقت مبكر، ولكن هذا السيناريو لم يحدث. وكل من الفرقتين الـ 101 والـ 82 المحمولتين جواً أمرتا بالاستعداد للاستيلاء على مطار صدام الدولي، بيد أن الهجمات العميقة الفاشلة والمعلومات الاستخبارية حول الاستعدادات الكبيرة للدفاع الجوي العراقي في المطار أعطت ماكيرنان وقفة حول عمليات الإنزال. ونظراً لأن فرقة المشاة الثالثة قد تقدمت بسرعة أكبر بكثير إلى بغداد من الخطة المتوخاة، فإن وحداتها كانت في أفضل وضع للوصول إلى المطار، حيث تستغد وحدة بحجم لواء تابعة للحرس الجمهوري الخاص للدفاع عن المطار. وفقاً لذلك.

وفي 26 مارس/ آذار، قرر ماكيرنان استخدام لواء من فرقه المشاة الثالثة للاستيلاء على المطار ولواء من الفرقة المحمولة جواً 82 في الكويت ـ الاحتياطي التشغيلي لقوات (CFLCC) ـ إلى جانب جزء من فوج الفرسان المدرعة الثانية لمسح المناطق الحضرية على طول خطوط اتصالات (CFLCC) في الجنوب. ولم تقم اللجنة بإعادة تشكيل احتياطي تشغيلي حتى وصلت فرقة المشاة الرابعة إلى الميدان في نيسان/ ابريل.

ولقد كان لدى فرانكس تحفظات حول تغييرات ماكيرنان. وفضل فرانكس أن تأخذ الفرقة 101 المحمولة جواً المطار، وهي خطوة مثيرة من شأنها أن تضع قواته على الفور في بغداد.

واستناداً إلى تجاربه في أفغانستان، حيث هزمت قوات العمليات الخاصة والقوات الجوية قوات طالبان غير النظامية، فإنه يعتقد أن العاملين والوحدات الأخرى (A-10) ذات الدعم الجوي القريب قد يمكنهم بالتخلص من القوات شبه العسكرية العراقية في جنوب المدن. وأشار ماكيرنان إلى أن قوات العمليات الخاصة في أفغانستان عملت مع جماعات المقاومة المنظمة التي كانت على دراية بالتضاريس ويمكن أن تقدم أهدافاً وتقييمات محددة، ولكن لم تكن هناك مثل هذه الروابط بين العمليات الخاصة للتحالف وجماعات المقاومة العراقية. وكانت حجة ماكيرنان قد أنهت النقاش.

وفي الوقت نفسه، تجرأ الجيش العراقي مؤقتاً بنجاحاته المتصورة المبكرة ضد القوات الأمريكية والبريطانية بالقرب من السماوة والناصرية وأم قصر، وخاصة بعد نشر تقارير إخبارية حول أسرى الحرب الأمريكيين من الوحدة 507 التابعة للصيانة. وقد دفعت هذه النجاحات المفترضة القادة العسكريين العراقيين إلى الاعتقاد بأن قوات التحالف ستدخل المدن العراقية ـ بما فيها بغداد ـ على مضض فقط، وأكدوا من جديد ايمانهم الخاطئ بقدرات الجيش العراقي. غير أن هذا التفاؤل العراقي كان قصير الأمد. وعلى الرغم من أن الفدائيين كانوا مقاتلين شرسين، فإن وصولهم مؤخراً إلى المدن الجنوبية يعني أنهم لم يكونوا على دراية بالتضاريس، وأنهم كانوا أيضاً في وضع غير مؤات من حيث القوة النارية والمهارة. ونتيجة لذلك، كانت إصاباتهم شديدة.

وكما قالوا «أم جميع العواصف الرملية» التي وصفتها وسائل الاعلام بأنها كانت تنزل على العراق، فإن صدام وابنه قصي وغيرهم من كبار القادة العسكريين كانوا في عملية تخمين خاطئة بشان تقدم التحالف، بعد أن أقنعوا أنفسهم بأنهم يتعرضون للهجوم من ثلاثة اتجاهات. وقد أدى وجود قوات التحالف للعمليات الخاصة في الأنبار بالقيادة العراقية إلى الخلوص بأن القوة العسكرية التقليدية تتحرك إلى بغداد من الأردن، بينما شجعت العمليات البحرية بالقرب من الكوت الاعتقاد بأن الجهد الرئيسي للتحالف هو مناورة شرق نهر الفرات. وفي حين كانت وحدات التحالف الواضحة تتحرك شمالاً على طول الضفة الغربية من الفرات، ولقد اعتبرت قيادة الدفاع العراقية العليا أن هذا النهج فقط جهد ثالث، وبالتالي رفض قصي طلبات الحرس الجمهوري بتدمير جسر الفرات المؤدي إلى فجوة كربلاء، وهو التحرك الذي كان من الممكن أن يبطئ التقدم في بغداد إلى حد كبير.

وفي الوقت الذي تحرك فيه الفيلق الخامس نحو فجوة كربلاء، كان الحرس الجمهوري يستعد للدفاع عن بغداد بقدر الإمكان، وظلت فرقة المدينة المنورة في مكانها بالقرب من كربلاء والصويرة، وأصبحت القوه التقليدية الرئيسية التي تدافع عن الجانب الشرقي من فجوة كربلاء.

وكانت فرقة بغداد التابعة للحرس الجمهوري بالقرب من النعمانية والكوت، حيث كانت تحرس المسار الذي يتبعه دجلة إلى بغداد، بينما غطت فرقة «نبوخذ نصر» بالقرب من الحلة الطريق المركزي إلى بغداد، وبقيت كتيبه من قوات العمليات الخاصة العراقية في بغداد، بينما تحركت فرقه أخرى جنوباً لتقوم بدوريات في المنطقة المحيطة بالديوانية، واستعدت الفرقة العراقية السادسة والعشرين لمداهمة قوات التحالف لتأمين خطوط الاتصالات بين النجف والحلة.

ومع تأمين خطوط الاتصالات وانحسار العاصفة الرملية في 27 مارس، عززت فرقه العمل تاراوا من قبل وحدتين لمشاة البحرية (MEUs) وبدأت في تطهير وتامين الناصرية، وتدمير القواعد العسكرية والقوات شبه المسلحة العراقية في المدينة. وبحلول 2 ابريل/ نيسان، كانت قوات المارينز وقوات العمليات الخاصة قد أنقذت جنود شركة الصيانة 507 الذين تم القبض عليهم في 23 مارس/ آذار، وأعلن ناتونسكي أن المدينة آمنة. وانقسم جزء من (IMEF) إلى عناصر صغيرة تتحرك نحو العمارة بينما التشكيل الرئيسي منهم استمر بالتقدم شمال غرب بغداد. وفي الوقت نفسه، قامت الفرقة 101 المحمولة جواً بهجمات جوية عميقة ضد فرقة الحرس الجمهوري في مدينة الرياض في عملية تتضمن الدروس المستفادة من فشل فوج المروحية الهجومية الحاديه عشرة. وواصلت فرقة المشاة الثالثة التقدم إلى الشمال باتجاه النجف وهي مستعدة لعزل تلك المدينة المقدسة قبل الاستيلاء على الجسر فوق الفرات في مدينة الكفل بين النجف والحلة.

وفي 28 آذار/ مارس، كان الفيلق الخامس على استعداد لشن هجوم من خمسه محاور لتمهيد الطريق لدخول بغداد في نهاية المطاف. وتوجهت الألوية الأولى والثانية من الفرقة 101 المحمولة جواً إلى النجف لتأمين الطرق السريعة المؤدية إلى الشمال من المدينة، ثم بدأت بتطهير المدينة نفسها بالإضافة إلى اللواء الثاني من فرقة المشاة الثالثة وفرق العمليات الخاصة في المنطقة.

وبينما قامت الفرقة 101 بالتظاهر بالتقدم باتجاه الحلة، انتقل لواء الفرقة 82 المحمولة جواً إلى السماوة مع فوج الفرسان المدرع الثاني، والتخفيف من قوات اللواء الثالث، فرقة المشاة الثالثة، ومن ثم بدا تطهير المدينة كما وجه ماكيرنان.

وفي الفترة ما بين 28 و30 مارس/ آذار، سلمت فرقة المشاة الثالثة المعارك في النجف والسماوة إلى الفرقتين 101 و82 على التوالي، ثم تحركت شمالاً للتحضير لعمليات عزل بغداد.

وفي 31 مارس/ آذار والأول من أبريل/ نيسان، استولت فرقه المشاة الثالثة على الجسر الذي يربط بين الحلة وكربلاء بواسطة السرب الثالث، الفرسان السابع، في حين أن اللواء الثالث مشاة، الفرقة الثالثة مشاة كان قد أمن كل الأمور المهمة في الفجوة الموجودة في كربلاء.

حيث تم الانتباه إلى ملاحظتين، حيث انتقلت فرقة المشاة الثالثة عبر فجوة كربلاء. ومع

اقتراب قوات الفرقة من كربلاء، ألقوا القبض على الجنود العراقيين الذين يدعون أنهم من فرقة الحرس الجمهوري، والذي لم تكتشفه اللجنة العسكرية التي كانت تتحرك جنوباً التي يعتقد أنها كانت تقاتل في شمال العراق. وعلى الرغم من أن هؤلاء الجنود كانوا يعتقدون في البداية أنهم من الفارين، فقد كشفت الاستجوابات أنهم أمروا بالدفاع جنوباً عن العاصمة؛ ولكن بدلاً من الانتقال بدباباتهم وعرباتهم إليها، كانوا يرتدون ملابس مدنية ويتنقلون في شاحنات ومركبات للأمور التقنية، ولقد استنتج الفيلق الخامس بأن وجود الحرس الجمهوري حول بغداد قد يكون أكثر قوة مما توقعه التحالف. حيث كان لا يزال هناك حادثة أخرى تبعث إلى الانزعاج.

ففي 29 مارس/ آذار، عندما أوقف جنود فرقة المشاة الثالثة سيارة أجرة للتفتيش وعند نقطة التفتيش انفجرت السيارة، وهو أول لقاء للتحالف مع سيارة مفخخة انتحارية.

وعلى الرغم من أنه كان الحادث الوحيد من نوعه في ذلك الوقت، لكن كان لها تأثير تنافر نفساني على وحدات الولايات الأمريكية، وثبت أنه سيكون البداية للعديد من هذه اللقاءات في الأشهر والسنوات القادمة.

### معركة سد الحديثة

من الجدير بالذكر أن العاصفة الرملية لم توقف أنشطة العمليات الخاصة في محافظه الانبار. وخلال الفترة من 26 إلى 27 مارس/ آذار، استولت عناصر من فوج الحارس الخامس والسبعين على مركز أبحاث القادسية، ومطار بالقرب من النخيب في جنوب غرب العراق، ومطار (اتش 1).

وبعد تأمين نقاط الدخول الأساسية هذه، تحول تركيز القوات إلى أهداف أساسية للبنية التحتية الغربية، والتي شملت الجسر الرئيسي فوق الفرات في الرمادي وسد حديثة. وعلى الرغم من أن السد كان في حالة سيئة، إلا أنه وفر ثلث الطاقة الكهربائية العراقية ونظم تدفق الفرات، وإذا دمرته قوات صدام، فإن الفيضانات اللاحقة قد تدمر وادي نهر الفرات السفلي، والتي يحتمل أن تعيق حركة الفيلق الخامس عبر فجوة كربلاء.

وفي 1 ابريل/ نيسان، قامت مجموعة من الكتيبة الثالثة مشاة، فوج المغاوير الخامس والسبعين، بغارة قبل الفجر للاستيلاء على السد، حيث واجهوا مقاومة شديدة من الحراس العراقيين المحليين. وبعد فترة وجيزة من الاستيلاء على السد، أدركت هذه القوة، أن قوة عراقية أكبر بكثير كانت متمركزة في المنطقة. وخلال الأسبوع التالي، شنت القوات العراقية هجمات مضادة ضد القوة الصغيرة، والتي هزمت المهاجمين بمساعدة الدعم الجوي الوثيق. وواجهت تلك أيضاً تهديداً ناشئاً غير متوقع: ففي حادث وقع في 4 أبريل/ نيسان، قتل ثلاثة عناصر من تلك القوة بوساطة سيارة مفخخة حيث كانت تقودها امرأه كانت قد صورت أشرطة

فيديو قبل المهمة الانتحارية وبثتها على شبكة تلفزيون الجزيرة، لتوجيه رسالة بأنهم يعتزمون شن الجهاد لطرد الأميركيين من العراق.

وبما أنهم انقلبوا على الهجمات العراقية المتعاقبة، وجد عناصر القوة أنفسهم منخرطين في معركة أخرى لمنع انهيار السد. وقد تسبب سوء الصيانة في أن تتدهور التوربينات وآلات الفائضة إلى درجة أن السد كان قريباً من الفشل الكارثي في الوقت الذي استولت فيه عناصر القوات المذكورة آنفاً بهذا الصدد، وعندما فر العديد من عمال السد لتجنب القتال. وإدراكاً للخطر، أقنعت القوات موظفي الشؤون المدنية مدير السد الذي تم القبض عليه بأن القوات الأمريكية لم تكن تنوي تدمير السد وأقنعته والعديد من عمال السد المتبقيين بالعودة إلى العمل. وبحلول الوقت الذي سقطت فيه بغداد 9 أبريل، كان سد حديثة آمناً، وإن كان لا يزال في حاجة إلى إصلاح.

## كركوك وعملية مطرقة الفايكينغ

عندما استولت القوات على سد حديثة، كان (Cleveland's CJSOTF) يتحد مع الأكراد ويستقبلون لواء 173 مايرفيل المحمول جواً والذي تم إرساله تحت سيطرته التكتيكية. بتنفيذ قفزة قتالية لأجل تأمين مطار شمال العراق، وفي يوم 26 مارس، زود لواء 173 مايرفيل Cleveland's CJSOTF) (بقوة قتالية إضافية يمكن أن تمسك الأرض مع تقدم قوات البيشمركة في كركوك.

وفي مكان آخر، إلى الشمال الشرقي، بدأت الكتيبة الثالثة، المجموعة العاشرة للقوات الخاصة، عملية مطرقة فايكينغ لإزالة أنصار الإسلام من قاعدتها في كردستان العراق. ومع قيام الكتائب التابعة للحزب الكردستاني بمساعدة الفرقة الثالثة مشاة على الانتقال إلى أهدافها، قدر العاملون المختصون أن مواقع أنصار الإسلام في حلبجة والشرقاط تحتوي على حوالي 700 مقاتل وموقع لتطوير الحرب البيولوجية المشتبه به. حيث بدأت قوات العمليات الخاصة وقوات الاتحاد الكردستاني الهجوم الرئيسي في 28 آذار/ مارس، وبعد أسبوع، تم اطلاق حوالي 64 صاروخ توماهوك لأول مرة على مباني ومنشآت أنصار الإسلام، واستمر القتال حتى 30 آذار/ مارس، وبحلول ذلك الوقت كان جميع مقاتلي أنصار الإسلام قد قتلوا أو فروا عبر الحدود إلى إيران. اذ سيكون الأمر بعيداً من أن تسمع قوات التحالف بأي جماعة ارهابية.

## سقوط النظام

### تأمين بغداد والبصرة

عندما قامت الفرقتان 101 و82 المحمولتان جواً بتطهير خطوط الاتصالات في الفيلق الخامس، كانت (I MEF) قد انتهت من عمليه التطهير في الناصرية وتحركت على طول

الجانب الشرقي من منطقه عمليات المركز باتجاه الديوانية. وكانت المشكلة المتنامية هي أن الطريق السريع 8، الذي كان يمر عبر الديوانية، في منطقة عمليات الفيلق الخامس ولم تشغله أي وحدة من وحدات الجيش، مما أوجد مساحة 80 كيلومتراً شاغرة والتي أصبحت ملاذاً افتراضياً للفدائيين. وبعد أن تنبه الفدائيون الذين كانوا يحتشدون في الديوانية، دعا الفيلق الخامس في غارة جوية إلى تدمير الملعب في المدينة والذي تجمع فيه الفدائيون، وبعد ذلك أمر المركز الوحدات البحرية بتأمين المدينة واخلاءها.

وفي 31 مارس، أمر (CFLCC) و (I MEF) لمهاجمه الشرق على طول الطريق السريع 6 نحو العمارة لتوفير خط ثاني واضح إلى الكوت، وفي الفترة من 2 إلى 3 أبريل/ نيسان، عبرت الفرقة البحرية الأولى لنهر دجلة في النعمانية، لتدمير ما تبقى من فرقة الحرس الجمهوري في بغداد، والانتقال إلى الشمال لتدمير فرقة النداء (انظر الخريطة 10).

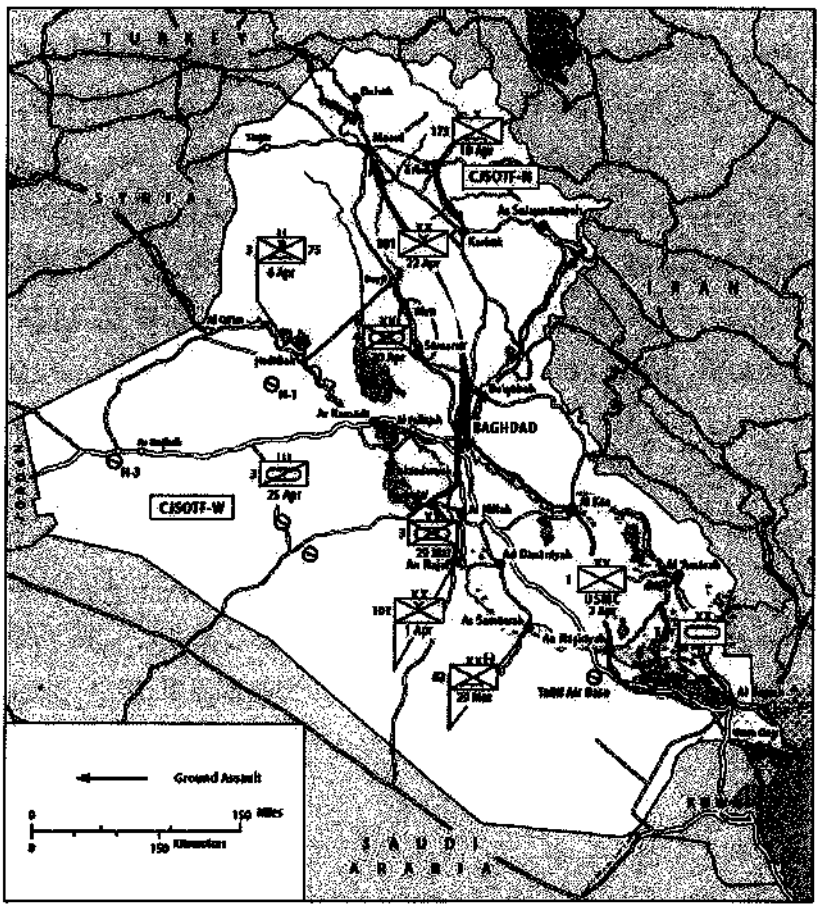


**الخريطة (10) عملية «حرية العراق»، 29 آذار/مارس ـ 1 أيار/مايو 2003**

وبالعودة إلى نهر الفرات، فلقد استخدم الفيلق الخامس، السرب الثالث من فوج الفرسان السابع والفرقة 101 المحمولة جواً للاستطلاع على قوات العدو على طول الجناح الغربي للفرقة والجانب الجنوبي الشرقي من بحيرة كربلاء. وفي الفترة من 1 إلى 2 أبريل/ نيسان، عبرت وحدات فرقة المشاة الثالثة من خلال فجوة كربلاء، وهي آخر نقطة تفتيش كانت فيها عرضة للخطر قبل اقترابها من بغداد.

ثم بدأت فرقة المشاة الثالثة في تدمير بقايا فرقة المدينة المنورة والاستيلاء على جسر القائد. وبمساعدة من فرقة العمليات الخاصة، انتقلت الفرقة 101 المحمولة جواً إلى الحلة وبدأت في اخلاء المدينة وتأمينها.

وقد أدرك القادة العراقيون الجهد الرئيسي للتحالف في وقت متأخر جداً. وفي الأول من نيسان/ أبريل، وفي الوقت الذي كانت فيه قوات الفيلق الخامس تتحرك في كربلاء، اعترف الحمداني بأنه لم يكن لديه الكثير لوقف تقدم الفيلق الخامس من خلال فجوة كربلاء والتقدم الخاص للمارينز في الكوت. ومع انتقال قوات المارينز بنجاح عبر الكوت، انهار فيلق الجيش الرابع التابع للجيش العراقي، وكانت الوحدات المتمركزة في الفرات الأوسط في حالة فوضى مماثلة. وفي اجتماع طارئ لكبار القادة العسكريين العراقيين في 2 أبريل/ نيسان، طلب الحمداني الأذن بنقل قوات الحرس الجمهوري والمدينة المنورة للدفاع عن سبل الاقتراب من بغداد على طول ضفتي الفرات الشرقية والغربية. إلا أن قصي ووزير الدفاع الجنرال سلطان هاشم أعربا عن اعتقاد صدام المستمر بضرورة الدفاع ضد الجهود الأمريكية الرئيسية المفترضة من الأردن، واستناداً إلى المعلومات التي تلقاها من المصادر الروسية، ولم يعتقد الديكتاتور العراقي بأن الأميركيين سيهاجمون بغداد حتى وصول فرقة المشاة الرابعة.

لذلك، أمر قصي بدلاً من ذلك فرقة النداء بتعزيز دفاعات فيلق الحرس الجمهوري الأول ضد أي هجوم أمريكي من الأردن والذي لن يأتي.

وبحلول 3 أبريل/ نيسان، كان (CFLCC) مستعداً لبدء الهجوم على بغداد. وكانت فرقة المشاة الثالثة قد دفعت بأمان من خلال الفجوة في كربلاء وكانت على استعداد للتقدم نحو مطار بغداد، بينما تجاوزت قناعة صدام وكانت مستعدة للتقدم نحو بغداد من الجنوب الشرقي. وباستخدام بقايا فرقة المدينة المنورة، حاول الحمداني بشن هجوم مضاد صباح يوم 3 أبريل/ نيسان لتدمير جسر القائد، لكن القوه الجوية للتحالف دمرت بسرعة الوحدات العراقية المهاجمة. ومع عدم وجود قوات تحت تصرفه، استسلم الحمداني، وترك منصبه وعاد إلى منزل أحد أقربائه في بغداد لانتظار الأمر الحتمي.

**الاستيلاء على مطار صدام الدولي**

في الضواحي الغربية لبغداد، عين صدام لواءً من الحرس الجمهوري الخاص ووحدة من قوات العمليات الخاصة للدفاع عن المطار. وكان الحرس الجمهوري الخاص وهو الطليعة الأخيرة من القوات للدفاع عن بغداد.، حيث كانت أيضاً القوة المدرعة الأكبر لصدام، والتي كانت مسلحة بأقوى الدبابات وأنظمة المدفعية التابعة للبلاد (والتي تمت صيانتها بأفضل الطرق). وفي الوقت الذي تقدمت فيه قوات التحالف نحو المطار، أمر صدام بعض المقاتلين شبه العسكريين المنتدبين للدفاع عن بغداد بتعزيز الوحدات في القوات المسلحة العراقية، لكن معظم هذه القوى دمرتها طائرات التحالف قبل وصولها إلى البوابة المؤدية إلى المطار.

حيث بدأت فرقة المشاة الثالثة هجومها على الكتيبة الثالثة بنيران المدفعية التحضيرية في وقت متأخر من مساء 3 أبريل/ نيسان. وبحلول الساعة الحادية عشرة مساءً، كانت وحدات فرقة المشاة الثالثة قد اخترقت جدار المطار، وبدأ اللواء الأول التابع للفرقة بتأمين المطار بنفسه في الأيام الأولى من 4 نيسان/ أبريل، وأخذ وقتاً طويلاً لإزالة العقبات التي وضعها العراقيون لجعل المطار غر صالح للاستعمال من قبل طائرات التحالف. وبالتعاون مع أعضاء فرقة العمليات الخاصة، بدأت الفرقة في تطهير الحرس الجمهوري الخاص المتبقي والقوات شبه العسكرية في المطار، وهي عملية تتطلب يومين بسبب نظم الانفاق والمخابئ المعقدة التي كان المدافعون عنها قد أعدوها.

ولقد تضمن تأمين المطار أحيانًا قتالاً عنيفاً. وفي إحدى الحالات، تعرضت قوات من المجموعة (ب)، وهي كتيبة المهندسين الحادية عشرة، للهجوم من قبل قوة تصل إلى 100 من جنود العدو لأنهم شيدوا منطقة لاحتجاز السجناء العراقيين.

وتحت النيران الكثيفة، كان الرقيب الأول بول ر. سميث، رقيب مهندس الفصيل، قد نظم الدفاعات بشكل سريع.

وعندما أصيبت حاملة جند مدرعة، قام سميث بإجلاء ثلاثة جنود مصابين أثناء تعرضهم لنيران كثيفة. ثم عاد لاستخدام مدفع رشاش من عيار 50 وقتل ما يصل إلى 50 من المهاجمين قبل إصابته بجروح قاتلة. ونتيجة لبسالته، حصل سميث على وسام الشرف بعد وفاته، وأصبح أول متلق للجائزة منذ عام 1993م. ومع وقوع مطار صدام الدولي تحت سيطرة فرقة المشاة الثالثة، تحرك اللواء الثاني نحو بغداد من الغرب والجنوب الغربي، وبحلول 5 أبريل، كان العقيد ديفيد ج. بيركنز في موقع القيادة، والذي أمر بشن غارات مدرعة في المدينة.

العقيد ديفيد بيركنز آمر اللواء الثاني ـ فرقة المشاة الثالثة

**البصرة**

في حين كانت فرقة المشاة الثالثة و(I MEF) على استعداد للهجوم على بغداد، أكملت الفرقة المدرعة الأولى البريطانية جهودها لتأمين البصرة بعيداً إلى الجنوب. واقترب القادة البريطانيون من العمليات الخاصة بتأمين البصرة بقدر ما كانوا قد أمنوا الزبير. وكما هو الحال مع الزبير، فلقد كانوا مترددين في دخول البصرة إلى أن كانت الظروف صحيحة للقبض على المدينة. وباستخدام مزيج من المعلومات التي تم الحصول عليها من قادة القبائل والبلديات من المدينة، وبالاستناد إلى المعلومات التي تقدمها قوات العمليات الخاصة، استعدت القوات البريطانية لدخول المدينة باستخدام مزيج من الوسائل الفتاكة وغير الفتاكة. وفي 4 أبريل/ نيسان، قاموا بغارة جوية على موقع المشتبه به علي حسن المجيد (الذي يطلق عليه اسم (علي الكيماوي) لاستخدامه الأسلحة الكيماوية في الهجمات ضد الأكراد)، والذي كان له، رغم فشله، تأثيراً كبيراً على سكان البصرة.وعندما ظن السكان أن علي كيمياوي قد مات كانوا على استعداد للتعاون أكثر معنا.

وبحلول الوقت الذي بدأت فيه الفرقة المدرعة الأولى البريطانية في القيام بمهام استطلاعيه في المدينة صباح يوم 6 أبريل/ نيسان، لم تواجه الوحدات البريطانية أي مقاومة. وقرر قائد الفرقة، اللواء روبن بريمس، الدخول إلى المدينة التي كانت في مرمى يدي القوة وهاجم البصرة من ثلاثة اتجاهات حيث نفذت طائرات التحالف ضربات جوية دقيقة على أهداف قيادة البعث المتبقية. وبحلول صباح يوم 7 ابريل/ نيسان، كانت البصرة تحت السيطرة البريطانية.

وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد مع اللواء البريطاني روبن بريمز «القائد الأعلى للفرقة الأولى المدرعة للمملكة المتحدة»

### الرعد يضرب

لقد كانت نية والاس فيما يخص بغداد هي تجنب امتلاك المدينة لكونه قادراً حتى الآن على السيطرة عليها من الخارج. حيث كان ينوي إنشاء قواعد خارج المدينة وشن غارات مدرعة على أهداف العدو داخل بغداد لمده 30 يوماً تقريباً، وبعد ذلك توقع أن تستسلم القيادة العراقية المتبقية بالداخل. ويعتقد مخططو الفيلق الخامس أنه يمكن أن تستهدف العقد الرئيسية في بغداد بطريقة من شأنها أن تحد من الأضرار الجانبية ولكن على وجه السرعة ولأجل تسهيل الانهيار النهائي للنظام. فلقد شملت أهدافهم فقط مقرات حزب البعث، وهياكل النظام الرمزي، وقصور ومكاتب صدام العديدة، وجميع المواقع التي قصفتها القوات مراراً وتكراراً لمدة أسبوعين.

حيث أراد والاس في الأصل أن تقوم فرقة المشاة الثالثة بالتحقيق في المدينة بقوة لواء لتقييم الاستجابة العراقية والاستعداد لعمليات المتابعة، وبالتالي، فإنه يتوقع أنه عندما يتلقى اللواء الثاني التابع للفرقة الثالثة الأمر بالاستعداد لأولى هذه الغارات المدرعة في بغداد في 5 أبريل/ نيسان، فإنهم سيعودون بدلاً من البقاء في مكان ما في المدينة بأنفسهم.

ولقد كانت وجهة نظر اللواء بوفورد سي. «البرتقالي» بلمونت والذي كان قائد الفرق المختلفة بشأن النهج المتبع في بغداد، حيث فضل بلمونت إبقاء كتائبه تتحرك وتهاجم من خلال بغداد بدلاً من مجرد التحقيق فيها.

لذلك عمل بلونت وبركينس إلى تنظيم ما تبقى من تحركات للوصول داخل المدينة، وكان هجوم الوحدة قد أطلق عليه «الرعد يضرب» من جهته، حدد بيركنز مهمته للدخول إلى بغداد

لغرض عرض القوة القتالية، لتدمير قوات العدو... وببساطة تبين لهم أنهم يمكنهم ذلك. وكما كان الحال بالنسبة للمدن العراقية الأخرى، لم يكن لدى وحدات التحالف المهاجمة أي تفاصيل عن قوات العدو التي يمكن أن تتوقع مواجهتها في بغداد. وتوقعت المخابرات قبل الحرب بأن المدينة كان يدافع عنها وحدات بحجم مجاميع من الحرس الجمهوري الخاص وكذلك القوات شبه العسكرية. ولقد اعتقد التحالف أن هذه القوات ستتمركز دفاعها في مجمع قصر صدام في وسط بغداد، والذي كان محاطاً بالقطاعات الخارجية للدفاع التي تذكرنا بمعركة غروزني الأولى.

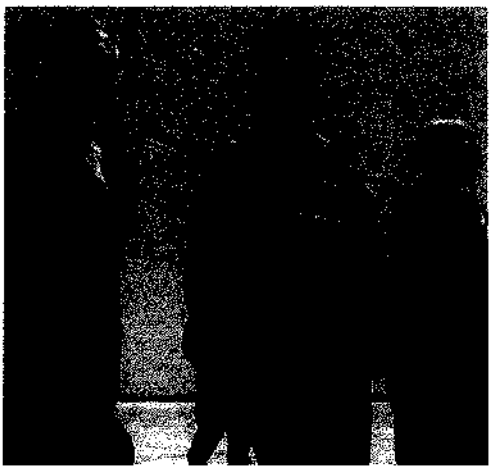

**وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد والفريق والاس في الفيلق الخامس والفريق مكيرنان في الجيش الثالث**

ولقد كان ما واجهته الفرقة الثانية بدلاً من ذلك أثناء انتقالها إلى المدينة في 5 نيسان/ أبريل هو الاعتداءات غير المنسقة التي تشنها مجموعات مختلفة من المدافعين العراقيين، وبعضهم يرتدون الزي العسكري، وبعضهم يرتدون ملابس مدنية، وبعضهم من الفدائيين الذين يطلق عليهم (البيجاما السوداء) كما سمتها قوات التحالف.

وكانت فرقة المشاة الثالثة تشتبه في أن الفدائيين كانوا يديرون المعركة إلى جانب القوات شبه العسكرية المتنوعة الأخرى وجنود الحرس الجمهوري الخاص الذين يرتدون الزي الرسمي، وفي صباح الخامس من نيسان/ أبريل، ومن موقعها عند تقاطع الطريق السريع 1 والطريق السريع 8 شمال المحمودية، تحركت الكتيبة الثانية شمالاً على الطريق السريع 8 عبر منطقة ناحية الرشيد بجنوب غرب بغداد، حيث واجهت نيراناً كثيفة من النظام غير المنسق شبه العسكري. كما صدت مجموعة مسلحة بشكل طفيف مجموعات المهاجمين بعد الأخرى، ولقد تسلل رجال بيركنز إلى غرب بغداد واتجهوا غرباً على طريق المطار المعروف في وقت لاحق بالنسبة للتحالف باسم الطريق الايرلندي.

وعليه انتقل اللواء عبر سلسلة من الكمائن، ووصل إلى المطار وارتبط مع وحدات فرقة المشاة الثالثة الأخرى هناك.

وكان رد النظام على هجوم اللواء الثاني هو الادعاء بأنه لم يحدث. على الرغم من أن وسائل الاعلام قد أعلنت عن طريق شريط فيديو عن عملية الرعد، فإن وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف، الذي أطلق عليه الائتلاف اسم «بوب بغداد»، كان قد أصر على التلفزيون بأنه لا توجد قوات أمريكية في بغداد، وادعى أن هجوم فرقة المشاة الثالثة على المطار قد تم صده.

وأعرب والاس وماكيرنان عن قلقهما من أن هذه الحملة المضللة لن تؤدي إلا إلى تصلب قوي للقوات التي كانت تدافع في بغداد ويحتمل أن تتسبب في قيام فيلق الخامس و (I MEF) بفقدان المبادرة في المدينة.

مع ارتباط قوات الفرقة الثالثة الأخرى في مطار صدام الدولي، ذكر بيركنز في حكمه بأن قوات العدو المتبقية في المدينة من شأنها أن تقاتل بجد، ولكن «لم يعد هنالك مقاومة فعالة»، واستنتاجاً منه لصحة الغرائز الخاصة ببلونت للضغط على الهجوم.

وفي أماكن أخرى، يعتقد ماتيس، من أن جنود مشاة البحرية الذين كانوا يقتربون من بغداد من الشرق، حيث أن الانسحاب من المدينة سيشكل (مصدر مبادرة للعراقيين) الذي سيسمح لصدام بأن (يكثف) الدفاع عن بغداد.

ومن أجل عزل بغداد بشكل كامل، ومن أجل حماية اللواء الثاني أمر بلونت اللواء الثالث الذي يقوده، العقيد دانييل ب. الين بأن يهاجم عبر الجناح الغربي من المدينة والسيطرة على الجسور الرئيسية في شماله. وبعد القتال من خلال عناصر من فرقة الحرس الجمهوري «حمورابي»، وكذلك من قوات الفدائيين، سيطر الين على الجسور وهبط على بغداد مساء يوم 6 ابريل/ نيسان.

بينما هاجمت القوات العراقية، والتي كانت يائسة لاختراق اللواء الثالث في الساعات الـ 60 القادمة مباشرة، وأرسلت دبابات، وعربات قتال المشاة الروسية، والمشاة، وجسور متحركة، وحتى رافعة في موجة الهجمات المحتشدة. وأسفرت الهجمات عن أعنف المعارك التي اندلعت في الغزو، حيث كادت وحدات الاجتياح ان تطلق نيرانها الواقية النهائية ووحدات المدفعية التي تطلق النار في وضع النيران المباشرة ـ وهي إجراءات لم تحدث منذ حرب فيتنام. على الرغم من هذه الهجمات، فإن لواء الين، الذي كان يكسب وقتاً والقوات المتبقية من الفرقة، كانت ستواصل هجومها على بغداد.

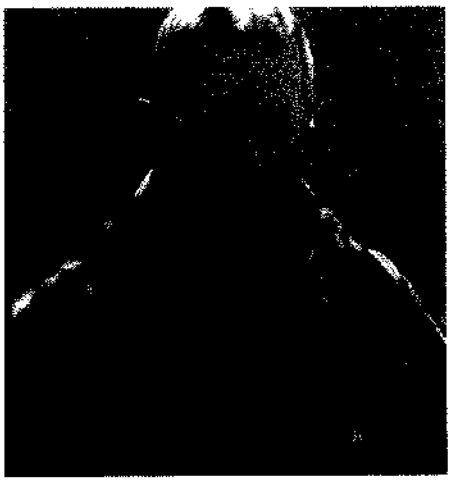

اللواء جيمس ن. ماتيس قائد فرقة المشاة البحرية الأولى

ومع قيام اللواء الثالث بحجب التعزيزات العراقية من الشمال ومنع الوحدات المحاصرة في بغداد من الفرار، وضع بيركنز وبلونت خططاً لتشغيل «رعد آخر» لاحتلال العقدة المركزية للنظام في وسط بغداد والبقاء هناك بين عشية وضحيها. حيث كان والاس يشعر بالقلق إزاء خطة البقاء في المدينة، لأنه لم يعتقد أن فرقته أو فيالقه كانت جاهزة للانتقال إلى بغداد، لكنه أذن لـ بلونت بإرسال قوات على نفس الطريق عبر بغداد واحتلال الأرض لعدة ساعات قبل الانسحاب. ومع ذلك، لم يتلق بيركنز هذه التعليمات أبداً، لذلك عندما هاجم لواءه في المدينة مرة أخرى في 7 أبريل/ نيسان، تقدموا إلى مركز حكومة بغداد المركزية (فيما بعد، المنطقة الخضراء)، بما في ذلك ساحة الاحتفالات صاحبة السيوف المتقاطعة، وبقوا هناك.

ولقد فوجئ والاس عندما أكد بلونت بأن التقارير الخاصة باللواء الثاني تؤكد سيطرته على بغداد واحتلاله لمركز المدينة وحده، إلا أنه قرر عدم سحب بيركنز وقواته إلى الخارج، وعلى الرغم من أن اللواء كان يفتقر للوقود وأن مركز قيادة اللواء قد أصيب بصاروخ أرض ـ أرض تسبب في خسائر فادحة، إلا أن بيركنز أصر على بقائه في الموقع. وفي الوقت نفسه، أصيب اللواء الأول، فرقة المشاة الثالثة، بنيران كثيفة مما كان يعتقد أنه كان من المقاتلين الأجانب لأنه هاجم من أجل تأمين الجسور جنوب المدينة ودعم اللواء الثاني. وقد أدى الهجوم الداعم مع استمرار الغارات الجوية للتحالف إلى تمكين بيركنز وقواته من البقاء على الأرض التي استولوا عليها في قلب أراضي النظام.

### سقوط النظام

من الجدير بالذكر أن العملية كانت مستمرة حيث اخترقت كتائب فرقة المشاة الثالثة عبر

غرب بغداد، واخترق ماتيس وفرقته البحرية الأولى نهر دجلة في السادس والسابع من نيسان/ أبريل، وهاجموا الجانب الشرقي من المدينة، وواجهوا قتالاً عنيفاً، إلا أنهم ارتبطوا مع وحدات فرقة المشاة الثالثة في 8 أبريل/ نيسان. حيث كانت المقاومة العراقية القليلة التي استمرت، غير منتظمة ومتقطعة.

وفي 10 نيسان/ أبريل، شن لواء الين الثالث هجوماً على جنوب بغداد، واندمج مع لواء بيركنز الثاني، ومع انضمام هذين اللواءين إلى قوات المارينز التابعة لـ ماتيس، انهارت جميع المقاومة تقريباً في بغداد، وفقد النظام البعثي سيطرته على عاصمته. وبدأ العراقيون يحتفلون في الشوارع، في احتفال واحد لا ينسى، حيث شجعوا القوات الأمريكية على الإطاحة بتمثال رمزي لصدام حسين في ميدان الفردوس على الجانب الشرقي من المدينة.

ووسط حالة من الفوضى ومع وجود فرقتين أمريكيتين في بغداد، قام صدام بالظهور العلني الأخير في حي الأعظمية السني في 9 أبريل/ نيسان، وهو يمشي عبر حشد من المؤيدين أمام كاميرات التلفزيون العربية. وعندما اقترب جنود مشاة البحرية الأمريكية والدبابات من الحي، خرج صدام من العاصمة، وأصبح هارباً، ولم تره القوات الأمريكية مره أخرى حتى 13 كانون الأول/ ديسمبر 2003م.

وفي وقت لاحق، احتكم الحمداني بأنه لو لم يكن يوجد ما أسماه (الحذر الشديد) للقوات الأمريكية عند اقترابها من بغداد ومن «أبو غريب»، لكانت بغداد قد سقطت في الخامس من نيسان/ أبريل. وبحلول الوقت الذي وصلت فيه الوحدات الأمريكية إلى بغداد، انهارت معظم وحدات الحرس الجمهوري المسؤولة عن الدفاعات الخارجية للمدينة، ودمرت جميع الكتائب ومقار الفرقة. وقد تم إرسال العديد من القوات شبه العسكرية المتبقية المكلفة بالدفاع عن المدينة، بما في ذلك الفدائيون وبعض (قوات الأمن والحماية الخاصة)، إلى حتفهم في معركة المطار بدلاً من ذلك.

وهكذا بقيت المقاومة العسكرية المنظمة القليلة في المدينة بعيداً عن حرس صدام الشخصي. حتى أنه عرف أن النهاية كانت قريبة؛ حيث أشيع عن إقامته الغامضة في المنصور، إذ أمر الميليشيات المتبقية والقوات غير النظامية بالقيام بمحاولة أخيرة لعرقلة التحالف، والتي قاموا بها بمهاجمة جحافل فرقة المشاة الثالثة المدرعة في 7 و8 أبريل/ نيسان. وفي الوقت نفسه، قام علي كيمياوي بمحاولة فاشلة لتنظيم ضباط لتنفيذ عمليات انتحارية ضد المركبات الآلية الأمريكية. ومع سقوط تمثال صدام، قامت قوات الأمن العراقية المتبقية بارتداء ملابس مدنيه وتلاشى اسمها.

ولقد كان الانهيار شبه المتزامن لمدينتي البصرة وبغداد ـ وهما مدينتان من أكبر ثلاث مدن في العراق ـ إلى جانب الرحيل المفاجئ لصدام حسين، كان محل فرقة للقيادة المركزية وقوات التحالف.

إلا أن هذه الأحداث في بغداد والجنوب كانت قد حجبت حقيقة أن الموصل ووادي دجلة العلوي ظلا تحت سيطرة العدو. ومرت عدة أيام قبل أن تصل وحدة صغيرة من قوات العمليات الخاصة من (CJSOTF-N) والبيشمركة إلى الموصل لإعلان سقوط النظام. وفي الوقت الراهن على الأقل، كان محور التمرد السني في المستقبل، ضمن تفكير قوات التحالف في المستقبل.

### التحقق من صحة الثورة في الشؤون العسكرية

على الرغم من مواجهه الدفاع العراقي غير النظامي العنيد بشكل غير متوقع في جنوب العراق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف قد نجحوا في إجبار النظام على التغيير في أقل من 3 أسابيع، وذلك قبل فترة لا تقل عن 70 ـ 120 يوماً التي تصورتها خطة الغزو. واضطرت وحدات التحالف إلى التكيف بسرعة مع العديد من العوامل غير المتوقعة، واستخدمت المناورة السريعة وقوه النيران الساحقة لتدمير قوات الأمن والمخابرات العراقية الكبيرة في أقل من شهر. وعرض الغزو بعض الابتكارات الناجحة في عمليات الأسلحة المشتركة والمختلطة، ولكنه أبرز أيضاً العيوب في الاستخبارات، والهجمات الجوية العميقة، والمخاطر المرتبطة بالمراكز الحضرية غير الآمنة على طول خطوط الاتصالات المناورة.

حيث الغزو أيضاً واحداً من أكبر عمليات القوات الخاصة ـ إن لم يكن أكبرها ـ في التاريخ، وشملت جميعها تقريباً قيادة العمليات الخاصة للقوات الجوية، ومجموعتين من القوات الخاصة، وجزء من مجموعة ثالثة، ومجموعة حربية خاصة بحرية، وعناصر دولية من المملكة المتحدة وبولندا. وبالنسبة لحجم الغزو، فلقد ظلت العمليات القتالية مجزأة إلى حد كبير بين العمليات الخاصة والقوات التقليدية، حيث كان لكل منها بعثات وتضاريس ومهام رئيسية منفصلة في معظمها.

وعلى السطح، يبدو أن عناصر قوات العمليات الخاصة في الغزو قد صادقت على التوقعات المسبقة لقدرات تلك القوات. ومع وجود عدد صغير نسبياً من القوات، أكملت تلك القوات جميع مهامها ـ باستثناء تحديد مواقع إطلاق صواريخ سكود غير الموجودة ـ في غرب وشمال العراق ودعمت جهود القوة التقليدية لتحديد وتدمير قوات العراق غير النظامية. ومع ذلك، واجهت قوات العمليات الخاصة تحديات كبيرة في حديثة وكركوك في الاستيلاء على

الأراضي واحتجازها بأنفسهم. وفي نهاية المطاف، سيتعين على هذه المدن أن تحتلها وحدات عسكريه تقليدية أكبر حجماً.

وعلى فرض أن المخاطر في المناطق الحضرية مشكلة لا يتم تحديدها قبل الموعد المحدد ولا في عمليات المحاكاة. ومع ذلك، تمكنت (CFLCC)، والفيلق الخامس،.و (I MEF) من إعادة توزيع قواتها بسرعة، وتعديل خططها، وتوظيف القوة الاحتياطية لإدارة تلك الصعوبة خلال الوقفة التشغيلية التي توفرها (ام جميع العواصف الرملية).

وفي الوقت نفسه، فإن الهجوم العميق الذي كان بمثابة خطوة قياسية للفوز قبل الحرب في عمليات المحاكاة ضد القوات العسكرية النظيرة التي لم تفلح ببساطة في العراق. وقد ادى الفشل الكئيب للهجوم الأول المجدول للطيران ضد فرقة المدينة المنورة التابعة للحرس الجمهوري إلى عزوف قادة الفيلق والجيش الخامس عن استخدام الطيران الهجومي في عمليات التشكيل المستقبلية. وعندما استخدمت أصول الطيران لدعم المشاة ذوي الأسلحة الخفيفة والالية في عمليات الأسلحة المشتركة لتأمين خطوط الاتصالات والأهداف الرئيسية للفترة المتبقية من الغزو، كانت تلك العمليات ناجحة جداً.

وفي أعقاب الغزو، أعلن أنصار الثورة في الشؤون العسكرية أن هجوم التحالف السريع على بغداد قد أثبت صحة ادعاءات الثورة في الشؤون العسكرية وبأن السرعة والتفوق التكنولوجي سيحل محل الكتلة وقوة النيران في العصر الحديث للعمليات العسكرية، وجعل القوات البرية الكبيرة أقل أهمية. ومن بين دعاة الشؤون العسكرية، أشاد رامسفيلد بخطة الغزو باعتبارها (مزيجاً غير مسبوق من السرعة والدقة والدهشة والمرونة).

وفي حديثه أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ بعد ثلاثة أشهر من سقوط النظام العراقي، قال رامسفيلد لأعضاء الكونجرس إن الدروس العسكرية الرئيسية للغزو قد شملت «أهمية السرعة والقدرة على الدخول في دورة قرار العدو والضرب قبل أن يتمكن العدو من استجماع قواه»، وفضلاً عن أهمية الفرح والذكاء والدقة، مع تعريف هذا الأخير بأنه القدرة على تقديم أضرار مدمرة لمواقع العدو، في حين تجنب أرواح المدنيين والبنى التحتية.

وقال أيضاً إن الغزو أظهر أن:

في القرن الحادي والعشرين بأن (القوة المفرطة) هي أكثر أهمية من (القوه الساحقة). وفي الماضي، وبموجب مذهب القوة الساحقة، كانت القوة تقاس بالكتلة ـ أي عدد القوات التي كانت ملتزمة بصراع معين. أما في القرن الحادي والعشرين، ربما لم تعد الكتلة أفضل مقياس للقوة في الصراع. وبعد كل شيء، وعندما سقطت بغداد، كان هناك ما يزيد قليلاً عن 100,000

من القوات الأمريكية على الأرض. ولقد طغى الجنرال فرانكس على العدو ليس بميزة ثلاثة إلى واحد في الكتلة، ولكن عن طريق تجاوز العدو مع قدرات متقدمة، واستخدام تلك القدرات في طرق مبتكرة وغير متوقعة.

ومن المؤكد أن قوات التحالف الغازي قد أظهرت مرونة مثيرة للإعجاب في عملياتها، كما أشار رامسفيلد ودعاة الثورة في الشؤون العسكرية. ولكن الأهم من ذلك أن الغزو كان قد سلط الضوء على بعض أوجه القصور في الاستخبارات العسكرية الأمريكية وما يرتبط بها من دقة في عمليات التحالف. ولقد فشلت تقديرات المخابرات قبل الحرب في استباق دور قوات صدام غير النظامية بما فيه الكفاية، وواجه جهاز استخبارات التحالف صعوبة في استيعاب الحجم الهائل من المعلومات المتاحة له وتحليل المعلومات الجديدة خارج قوالب قوات النظام العراقي التي سبق صنعها.

وفي الواقع، لم يتصرف العدو كثيراً مثل مخططي التحالف، والمتخصصين في العمليات النفسانية، كما توقع محللي المخابرات.

وعلى الرغم من أن الغارات الجوية للتحالف الذين كانوا يتقدمون على معنويات القطاعات العسكرية العراقية، إلا أنه لم تحدث استسلامات واسعة النطاق؛ كما لم تر قوات التحالف (معارك دبابات محتشدة) التي كانت تتوقعها من الحرس الجمهوري. ولم يستخدم صدام الأسلحة الكيماوية مع تقدم قوات التحالف في بغداد، وجاء الجزء الأكبر من المقاومة في جنوب العراق من القوات العراقية غير النظامية ـ الفدائيون بشكل خاص ـ بدلاً من الجيش العراقي والحرس الجمهوري. ومنذ الاشتباك الأول مع الفدائيين وميليشيات حزب البعث والقوات شبه العسكرية الأخرى، واجه أفراد المخابرات في المركز صعوبة في فهم صورة العدو الحقيقية. وهذا يضع المسؤولية عن فهم واستهداف العدو بالكامل تقريباً على أكتاف وحدات المناورة وقوات العمليات الخاصة التي تتصل بها.

حيث كانت الأصول التي كانت من المفترض أن توفر معلومات الاستهداف التكتيكي في الوقت الحقيقي ـ على سبيل المثال، نظام رادار الهجوم المستهدف للمراقبة المشتركة (JSTARS)، UAVs والمنصات على المستوي الوطني ـ كثيراً ما كانت تركز على تشكيلات ميكانيكية عراقية كبيرة، مما أجبر فرق التحالف إلى الاعتماد على أسراب الفرسان التقليدية، ووحدات المراقبة البعيدة المدى، وقوات العمليات الخاصة للاستطلاع والمراقبة ضد القوات شبه العسكرية. وباختصار، كان ذلك انعكاساً دقيقاً للاتجاه الذي ساد في أواخر التسعينات، والذي شجع عليه المدافعون عن رامسفيلد ودعاة الثورة في الشؤون العسكرية، نحو المنابر

التكنولوجية وبعيداً عن وحدات استطلاع الأسلحة المشتركة التي يمكن أن تقاتل من أجل المعلومات. وعندما وضعت على المحك، تم العثور على منصات التكنولوجيا المطلوبة.

ومن الجدير بالذكر أن الدروس التي اتخذها رامسفيلد ودعاة الثورة في الشؤون العسكرية عن الغزو كانت تميل أيضاً إلى تجاهل الحقيقة البسيطة بأن النظام العراقي كان عدواً ضعيفاً كافح قادته لأجل دفاع متماسك، وأن هذا العامل قد لعب دوراً أكبر في سهولة واضحة لعملية الغزو بدلاً من استخدام القدرات التكنولوجية المتقدمة الخاصة بالتحالف. وعلى سبيل المثال، فإن تقريراً مطولاً في عام 2007م والذي كان من إعداد ستيفن بيدل عن كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي، حيث وجد أن الجيش العراقي كان أداؤه ضعيفاً بشكل استثنائي في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل 2003 وأن تقدم التحالف لم يكن سريعاً بحيث لم يتمكن العراقيون من الاستفادة من بعض الفرص الكبيرة حتى لو كانت قوة كاملة الكفاءة.

وقد فشل العراقيون، من بين أمور أخرى، في إغلاق فجوة كربلاء أو تدمير الجسور لإبطاء التحالف، واستخدام الحرس الجمهوري في بيئة حرب حضرية لإلحاق إصابات بالتحالف، وشن حملة الأرض المحروقة، أو حتى بكفاءة أداء المدفعية البسيطة وضرب أهداف التحالف بشكل وثيق. وإذا كان انتصار التحالف سهلاً على عدم الكفاءة العسكرية العراقية، فقد استنتج بيدل أن الدروس المفترضة الأهمية هي للسرعة والدقة والتي قد لا تنطبق على صراع مستقبلي ضد عدو أكثر كفاءة كما ألمح رامسفيلد.

وفي إطار النظام العراقي والجيش، فإن سنوات من الاستعداد لشن حرب ضد إيران أو تمرد داخلي تركت القوات العراقية غير مهيأة لهجمات التحالف. وإن ثقة صدام في قدرات قواته، التي تغذيها سنوات من المطالبة بمعلومات إيجابية فقط عنهم، سببت له ولدائرته الداخلية اتخاذ قرارات عسكرية بعيدة عما لاحظه قادة العمليات أو طلبوه. وعلى الرغم من أن بعض القوات العراقية التقليدية وغير التقليدية شنت دفاعات نشطة عن مدن العراق الجنوبية والتضاريس الرئيسية، إلا أنها لم تكتسب هذه المبادرة.

ولقد كانت الوحدات العراقية المختارة قادرة على شن بعض الهجمات المضادة التكتيكية بالقرب من الناصرية، السماوة، الكوت، النجف، الحلة، وفجوة كربلاء، ولكن لم يكن لدي القوات العراقية في أي وقت، ما يكفي من القيادة والسيطرة أو القوة القتالية لإجراء عملية هجوم مضاد. والواقع هو أن النظام العراقي وجيشه لم تسنح لهم الفرصة أبداً بذلك.

## الفصل الخامس

### نحن هنا، ماذا الآن!

ومن الجدير بالذكر أنه عندما استولت قوات فرقة المشاة الثالثة على وسط مدينة بغداد في 2 أبريل 2003، دعا اللفتنانت جنرال ويليام والاس رئيس قيادة العمليات للقوات الأرضية الخاصة بقوات التحالف الميجور جنرال جيمس د. ثورمان للحصول على التعليمات. (حسناً، بوبا، نحن هنا)، وقال والاس. (الآن ماذا؟) وقد نبه سؤال والاس بما أصبح من وجات النظر الخاصة للعديد من قادة التحالف في الأسابيع التي تلت الإطاحة بصدام حسين.

ومثل والاس، كان الكثيرون غير مستعدين للوضع الجديد الذي برز مع انهيار الدولة العراقية، مما استلزم الجمع بين العمليات القتالية، وعمليات الشرطة المكثفة، وإعادة الاعمار، وإنشاء حكومات محلية جديدة. وكما فعلوا في المناورات التي أدت إلى الغزو، فإن القوات البرية الأمريكية كانت تتوقع أن تكون قادرة على الاستيلاء على أهدافها، وإجراء نظرة سريعة بعد القيام بالعملية، والاستعداد لإعادة الانتشار، تاركة مرحلة ما بعد الصراع كبعض الوكالات الأخرى ذوات المسؤولية.

ولقد تعززت هذه التوقعات بتقييمات استراتيجية مفرطة في التفاؤل بأن السكان العراقيين سيرحبون بالائتلاف ويستأنفون الأنشطة العادية بسرعة. ولم تكن قوات الجيش والبحرية ـ التي أنفقت طاقتها التنظيمية من التركيز على أهدافها المباشرة المتمثلة في تدمير الجيش العراقي وإجباره على تغيير النظام ـ مهيأة للمرحلة الرابعة المعقدة التي كانت على وشك مواجهتها.

كما أن السرعة التي وصلت بها قوات التحالف إلى بغداد كانت قد حصرت المخططين القلائل في (CFLCC) والقيادة المركزية الأمريكية الذين كانوا يضعون اللمسات الأخيرة على خطط المرحلة الرابعة بشكل مفاجئ، وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من هذا التخطيط قد اكتمل بينما قيد التنفيذ بالفعل. ونتيجة لذلك، قامت اللجنة بعمليات (انتقالية) شديدة القسوة من العمليات القتالية الرئيسية إلى عمليات الاستقرار، حيث بدأت بعض الوحدات بعثاتها للمساعدة الإنسانية بينما كانت لا تزال تشارك في عمليات قتالية. كما سارع (CFLCC) لتغيير موضع

قواته المحدودة عبر الأراضي المتنازع عليها، ولقد واجهت الوحدات أيضاً أعداء جدد من الذين أساءت المخابرات تقديرهم.

وكانت عمليات المرحلة الرابعة معقدة بعدد من العوامل الأخرى. وقد فاجأ انتشار الاضطرابات العامة والنهب قادة التحالف، وقوضت جهود الائتلاف لاستعادة النظام شرعية مشروع الائتلاف بأكمله في العراق. ولم يكن أي من الفيلقين قد استأثرا بالنهب أثناء التخطيط للغزو، ولم يكن كلاهما ولا القيادة المركزية كانوا مستعدين لإعلان الأحكام العرفية في العراق في غضون ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن انهيار النظام إيذاناً بانتهاء العمليات القتالية الرئيسية. وكانت حدود العراق مع سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية مفتوحة على مصراعيها، وظل صدام وأبناءه ومعظم قادة حزب البعث العسكريين والأمنيين الداخليين طلقاء، كما كانت المواد المشتبه فيها بأسلحة الدمار الشامل موجودة.

واستمرت وحدات التحالف في مواجهة جيوب المقاومة في بغداد والأنبار، في حين ظلت الموصل وكركوك ووادي نهر دجلة العلوي غير مضمونة من قبل قوات الائتلاف على الرغم من أن العديد من المباني والمواقع الحكومية كانت قد استولت عليها البيشمركة وفيلق بدر.

وكما ذكر اللفتنانت جنرال دافيد د. ماكيرنان في وقت لاحق: نحن في بغداد... نحن نعرف أن حزب البعث قد تمزق، لا أحد يستطيع أن يجد صدام، ولكنه في مدينة مكونة من 6,000,000 شخص، نحن لا نعرف إذا كنا في نطاق السيطرة حتى الآن. إذ ليس هناك الكثير من القتال يجري حتى الآن، كما الوضع في حالة الموائع. وما زلنا نحاول استغلال مواقع أسلحة الدمار الشامل وهناك قتال في مناطق أخرى من العراق، ولذلك فإنها حالة معقدة جداً وملتوية.

### انهيار الدولة العراقية

#### تفكك النظام العام

وبمجرد أن أصبح من الواضح أن صدام لم يعد في السلطة، بدأ المواطنون العراقيون الاحتفالات البرية في شوارع بغداد والمناطق المحررة الأخرى. ولم تكن قوات التحالف مستعدة للحل التام للنظام العام الذي تلا ذلك.

وفي غضون أيام من انهيار النظام، تحولت بغداد ومناطق أخرى من العراق إلى حالة الفوضى. وبدأت أعمال النهب والإحراق المتعمد في بغداد على الفور تقريباً، وانتشر الاضطراب في جميع أنحاء جنوب العراق وفي كركوك أيضاً. واستغل الانتهازيون مرافق

حزب البعث والحكومة العراقية، ومواقع البنية التحتية الهامة، والبيوت العامة، ومنازل البعثيين الأثرياء الذين فروا. وقد دمر الموالون للنظام وموظفو الأمن والاستخبارات الذين بقوا على قدر كبير من الوثائق الأمنية الحكومية والمعلومات المتعلقة بالوزارة، والتي لم يتم الاحتفاظ بها بصورة معقدة إلا في شكل مطبوع. ولحقت أضرار بالغة بهيكل الشرطة العراقية، ودمر العديد من مخافر الشرطة. وأسفرت أعمال النهب في المستشفيات عن اختفاء المستحضرات الصيدلانية التي تمس الحاجة إليها. ونهب المتحف الوطني في بغداد أيضاً، وسرعان ما بدأت التحف العراقية القديمة تظهر في الأسواق السوداء خارج العراق.

وبحلول 11 أبريل/ نيسان، أدركت (CFLCC) بأن وجود قوات التحالف قد تردع النهب، وعليه أمر ماكيرنان الوحدات بزيادة الدوريات حول مواقع الحكم الهامة والمستشفيات وغيرها من المرافق. وكلفت (CFLCC) وحداتها الخاصة بالشؤون المدنية بالمساعدة على استعادة بنود المتاحف المحلية، وأحرزت تقدماً نحو تحقيق ذلك الهدف بحلول نهاية نيسان/ أبريل، مع بعض المساعدة الخارجية. ويعزى الانخفاض التدريجي في أعمال النهب والعنف جزئياً على الأقل إلى الجهود التي تبذلها وحدات التحالف للعثور على الشرطة المحلية الراغبة في القيام بدوريات مشتركه في مناطق مختلفة من بغداد، وبدا المركز في تقديم زي جديد للشرطة العراقية لتمييزها عن النظام القديم.

وبحلول 16 أبريل/ نيسان، كانت الدوريات المشتركة بين التحالف والشرطة العراقية في شوارع بغداد. ولاحظت (CFLCC) بأن النهب قد انخفض بشكل كبير وأن العراقيين، في بغداد على الأقل، بدأوا يستأنفون أنشطتهم العادية. بينما استمرت جيوب النهب المعزولة في المدن الأخرى ومستودعات الذخيرة في جميع أنحاء العراق حتى نهاية نيسان/ أبريل 2003.

وفي بعض المناطق، اقترن نهب 2003 نيسان/ أبريل بأعمال شغب مفادها أن العدد الصغير من أفراد الشرطة العراقية الذين بقوا في مراكزهم لم يتمكنوا من إخمادها. وشهدت المظاهرات التي جرت في بغداد والأنبار وبعض مدن جنوب العراق إلى زيادة مطردة قرب نهاية نيسان/ ابريل. وخلال بعض هذه المظاهرات، قررت وحدات (CFLCC) بان المحرضين في الحشود كانوا يحاولون استفزاز قوات التحالف للرد بعنف لإلقاء اللوم على عدم استقرار الائتلاف. وبرزت عقبة أخرى أمام وقف المظاهرات حيث بدأ العراقيون يتنافسون مع بعضهم البعض من أجل السلطة السياسية والمواقف في هياكل الحكم المنظمة على عجل. وبعد عشرة أيام فقط من سقوط بغداد، لاحظت (CFLCC) بأن الزعماء الدينيين العراقيين من مختلف الطوائف (يؤسسون أنفسهم كقادة محليين أو يدفعون الدعم للمرشحين المعينين في المدن)، مما يخلق منافسات محلية.

واستجابة للاضطرابات المدنية المتصاعدة، حيث بدأت العديد من وحدات (CFLCC) بتنفيذ حظر التجول، وخاصة قبل الأحداث الكبرى التي شملت عطلة الشيعة «الأربعينية» وعيد ميلاد صدام.

### تغيير قواعد الاشتباك

ولقد كانت صعوبة التحالف في إلقاء القبض على اللصوص اعراضاً لمشكلة أكبر ـ وهي عدم وضوح وتنوع تطبيق قواعد الاشتباك، والمبادئ التوجيهية التي صدرت بموجبها تعليمات لقوات التحالف باستخدام القوة. وقد تغيرت قواعد الاشتباك بالفعل بشكل كبير منذ بداية الغزو وحتى إتمامه. وقد دعت كل من خطتي الحرب 1003V وكوبرا الثانية في البداية إلى قواعد تقييدية للغاية في الاشتباك ضد الأفراد غير النظاميين، وصنف أولئك الذين تم القبض عليهم بالزي العسكري صراحة كأسرى حرب.

ولقد أشار والاس بأنه «إذا كان هناك أيضاً قلق مستمر وكان علينا أن نضع الجنود الأمريكيين في موقف يسمح لهم بالوقوف بين الشعب العراقي ورموز النظام الذي حرروا منه». وذلك لأن التحالف لم يكن يريد من العراقيين أن ينظروا إليهم على أنهم ظالمون، حيث وجه قادة التحالف قواتهم لتطبيق الحد الأدنى من القوه اللازمة لكل حالة. غير أنه خلال الغزو، خفف القادة على جميع المستويات تدريجياً القيود المفروضة في استخدام القوة، حيث ازداد عدد الهجمات شبه العسكرية التي يشنها فدائيو صدام وآخرون.

ومع انتشار النهب والفوضى في جميع أنحاء العراق، لم يكن القادة واضحين بشأن كيفية تطبيق قواعد الاشتباك التي حكمت الغزو. وقد تحولت وحدات التحالف من أخذ أسرى الحرب إلى أخذ اللصوص والمجرمين في عهدتهم، ووصفتهم بأنهم (محتجزون) بدلاً من أسرى حرب. واختلف القادة العسكريون والقادة المدنيون حول كيفية التعامل مع اللصوص والمنشقين العنيفين الذي لم يتمكنوا من القبض عليهم. ويعتقد البعض أنه من الأفضل السماح للعراقيين بالسماح لهم بمتنفس بعد سنوات من الحكم القمعي.

وعلى الطرف الآخر من المسألة، حيث رأى البعض أن إطلاق النار على اللصوص ووضع الاحكام العرفية قد تكون رادعاً مناسباً للاضطراب، وإن كانت لا تحظى بشعبية. وبعد المناقشة المتعلقة بالأمر النظري بإطلاق النار على اللصوص في العمل، والذي تم تسريبه إلى الصحافة، أعرب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عن قلقه من أن قواعد الاشتباك التي وضعها المقر في بغداد قد (تضعف كما تم تمريرها إلى أسفل سلسلة من القيادة (. وقد وافق الفريق جون ب. أبي زيد، بصفته نائب القيادة على اتخاذ القرارات بشأن العراق، وبسرعة، قرر (إعادة تنشيط

التسلسل القيادي لضمان وجود قواعد قويه للاشتباك وأن كل جندي مشاة أو من البحرية عليهم أن يكونوا متفاهمين.

واستجابة للظروف المستجدة على أرض الواقع، قدمت القيادة المركزية إضافة إلى قواعد المشاركة في خطة 1003v في 25 نيسان/ أبريل حيث تضمنت قواعد الاشتباك الإضافية هذه أحكاماً للقادة بتنفيذ حظر التجول واستخدام القوة أثناء العمليات المدنية ـ العسكرية، والتي تشمل الاذن باستخدام القوة المميتة لمنع سرقة أو تدمير الممتلكات المملوكة للقوات الأمريكية أو الخاصة بالمواطنين العراقيين. كما سمح للقوات الأمريكية باستخدام القوة المميتة لمنع هروب المعتقلين أو أسرى الحرب من الأعداء، ولممارسة سلطات إنفاذ القانون، ولحماية أسلحه الدمار الشامل وغيرها من المواد الخطرة التي اعتبرت (خطرة بطبيعتها على الآخرين).

وعلاوة على ذلك، سمحت الإضافة للقادة بالأذن بتفتيش واحتجاز المدنيين والمركبات والممتلكات واستخدام عناصر مكافحة الشغب غير الفتاكة في الحشود والمظاهرات الجامحة. ولقادة الألوية سلطة الاحتفاظ بالمحتجزين في عهدتهم لمدة تصل إلى 10 أيام، وبعد ذلك يطلب منهم تقديم سبب محتمل لاحتجازهم لفتره أطول في (جلسة تعقدها سلطه مختصة).

وعلى الرغم من جهود أبي زيد والقادة المرؤوسين له، فإن قواعد الاشتباك والتوجيهات المتعلقة بسلوك وحدة الائتلاف في صيف 2003م ظلت مفهومة ومطبقة بشكل فضفاض عبر المسرح.

وعلى سبيل المثال، فإنه لم يطبق بصورة موحدة، حيث أمر بتنظيم دوريات لوقف النهب. وأجرت فرقة المشاة الخفيفة 101 المحمولة جواً العديد من الدوريات الراجلة، بينما ظلت فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة، أكثر ارتباطاً بمعاييرها ولم تنزع إلى القيام بدوريات متقطعة. وعلاوة على ذلك، لم تكن هنالك في كثير من الأحيان تعليمات محددة عن كيفية استجابة وحدات الدوريات لأعمال النهب. وبالنسبة لما تبقى من النزاع، حافظت بعض الوحدات على قواعد الاشتباك الأكثر تقييداً، معتقدة أن إطلاق النار على أعداد كبيرة من المدنيين أو احتجازهم يقوض الاستقرار والأمن. واعتمد الآخرون على قواعد اشتباك أكثر تساهلاً، مؤكدة أن فرض عقوبات أشد على سوء السلوك والعنف يردع المزيد من السلوك العنيف والهجمات الشبيهة بحرب العصابات.

وأخيراً، فإن قواعد الاشتباك الجديدة لا تنطبق حقاً إلا على الوحدات والأفراد الأمريكيين، وليس على شركاء التحالف، إذ لم تحل على الفور بعض الصراعات في قواعد الاشتباك الميدانية. وظل الفهم والتطبيق المتسقان لقواعد الاشتباك يمثلان مشكلة بالنسبة لبقية الحرب.

حيث كانت العمليات القتالية مستمرة وعلى الرغم من أن حزب البعث لم يعد مسؤولاً عن العراق بعد التاسع من نيسان/ أبريل، والتي استمرت للقضاء على جيوب المقاومة العراقية والقوات شبه العسكرية حيث كانت بغداد وبعض المراكز السكانية الأخرى بشكل كامل تحت سيطرة التحالف. وقال ماكيرنان للقادة التابعين له في العاشر من نيسان/ أبريل (إن هذه المعركة ليست بالقرب من المكان)، ولكن لدينا قوة كبح ولدينا مبادرة إلى جانبنا. حتى في كل مكان نحصل فيه على اشتباك... مع مقاومة النظام المتبقية، ونحن في طريقنا للمسك بزمام الأمور). وخلال 9 إلى 11 أبريل/ نيسان، أكملت قوات المشاة البحرية وقوة المارينز التابعة لـ (I MEF) الطوق الخارجي لبغداد وواصلت قمع مقاومة العدو في المدينة. حيث أمنوا خطوطاً رئيسية للاتصالات والطرق السريعة المؤدية إلى بغداد، وأمنوا مطار صدام الدولي، ودمروا بقايا وحدات الحرس الجمهوري العراقي التي بقيت حول المنطقة الوسطى في العراق.

كما وجهت (CFLCC) اهتمامها نحو الاستيلاء على الرموز المادية للنظام، بما في ذلك مقر حزب البعث، والبؤر الاستيطانية للفدائيين، ومقر الأمن والمخابرات الخاص بصدام. كما أمنوا مباني الوزارات والبنية التحتية الرئيسية وغيرها من المرافق الحكومية في بغداد. واستمرت الفرقة الخامسة و (I MEF) في اخلاء بغداد حتى 15 نيسان/ أبريل. بالإضافة إلى مواجهة (العديد من الهجمات المضادة غير المنتظمة من قبل القوات غير النظامية)، إذ لم تواجه وحدات الفيلق الخامس و (I MEF) في بغداد مقاومة كبيرة للعدو. إذ أنها دمرت بسهولة المركبات التقنية بصورة كاملة وتطهيرها من المقاتلين والمخافر الصغيرة بواسطة الدعم الجوي القريب.

وفي جنوب بغداد، أمنت قوات (CFLCC) مراكز للسكان على طول خطوط الاتصال الرئيسية. وقامت الفرقة 101 المحمولة جواً بتأمين كربلاء والنجف وتطهير الحلة. وقد طهرت الفرقة 82 المحمولة جواً السماوة، وقامت فرقة العمل تاراوا بتأمين الديوانية، النعمانية، والطرق السريعة المؤدية إلى الكوت قبل التقدم شرقاً نحو ميسان. وفي طريقها إلى العمارة، دمرت قوات المارينز المعدات المهجورة من فرقتي الجيش العراقي العاشرة والرابعة عشر ولكنها لم تواجه أي مقاومة. وفي محافظة البصرة، أمنت الفرقة المدرعة الأولى البريطانية ما تبقى من حقول النفط في الرميلة ومنطقه القرنة ودوريات في البصرة والزبير.

في حين إن فرقة العمل تاراوا كانت قد عزلت الكوت، وناورت وحدات أخرى من (I MEF) شمال بغداد. وكانت قوات الجيش الشعبي الأسترالي قد عبرت نهر ديالي شمال شرق بغداد في 9 أبريل/ نيسان واستعدت لتأمين مناطق قريبة من منزل صدام في محافظة صلاح الدين. وفي الفترة ما بين 13 و15 أبريل/ نيسان، هاجمت قوات (I MEF) بعقوبة وتكريت

وأمنوا بيجي، سامراء، والطرق السريعة المؤدية من تلك المدن إلى بغداد. ثم استعدوا لتأمين ما تبقي من محافظة صلاح الدين قبل وصول فرقة المشاة الرابعة التي كانت قد قطعت طريقها بحراً إلى الكويت بعد أن أغلقت الحكومة التركية طريق غزوها الشمالي.

وفي أماكن أخرى من شمال العراق، حاربت فرقة العمل المشتركة للعمليات (CJSOTF-N) التابعة لكولونيل تشارلز كليفلاند فلول الجيش العراقي والحرس الجمهوري. وبحلول 13 أبريل/ نيسان، اعتبرت فرقة العمل أن الفيلقين العراقيين الأول والثاني قد خفضا إلى حوالي 30 إلى 40 في المائة من قوتهما الأصلية، وأن بقية القوات قد هربت. وقد عبر مقاتلو أنصار الإسلام الذين نجوا من الغارات الجوية للتحالف إلى إيران، وتحققت قوات (CJSOTF-N) من أن التنظيم لم يعد له وجود على التراب العراقي. وفي محافظة نينوى، قامت (CJSOTF-N) وشركاءها من البيشمركة بوضع الفيلق الخامس العراقي تحت الاستسلام ودخلت الموصل، حيث أكبر مركز سكاني في شمال العراق والموقع الذي استسلم فيه قائد الفيلق الخامس العراقي لفرقة العمل في 11 نيسان/ أبريل. وفي الوقت نفسه، بدأت (CJSOTF-N) بإقامة نقاط تفتيش على حدود العراق الكبيرة مع الأردن وسوريا.

وبدأت أجزاء من فرقة المهام المنفصلة للعمليات الخاصة، وهي (رينجرز)، وفوج الطيران الخاص بالعمليات الخاصة الـ 160، في الانتقال من العمليات ضد القوات العسكرية وشبه المسلحة العراقية لصيد أهداف النظام عالية القيمة.

بلد مليء بالأسلحة وفي الأسابيع المضطربة بعد سقوط بغداد، اكتشفت وحدات التحالف كمية مذهلة من الذخائر في جميع أنحاء البلاد. حيث في الأشهر التي سبقت الغزو، وضعت قوات صدام عدداً كبيراً من الأسلحة ومخزونات الذخيرة في مخابئ متفرقة لتسهيل وصولها في متناول القوات العراقية التي يفترض صدام أنه سيحشدها، والتي يفترض أنها ستكون منجمدة التحرك في ظل قوة التحالف الجوية.

ولقد ظل العديد من هذه المخابئ سليماً بعد هزيمة النظام العراقي، إلى جانب المخازن الشاسعة التي كان الجيش العراقي قد فرقها خلال 12 عاماً في مناطق حظر الطيران.

هذا وبالإضافة إلى ذلك، ظلت العديد من الدبابات الصالحة للاستعمال وناقلات الأفراد المدرعة وقطع المدفعية المهجورة أثناء العمليات القتالية عرضة للنهب من قبل جماعات المليشيات. وقد قلق قادة قيادة العمليات الخاصة التابعة لقوات التحالف و (CFLCC) من أن الذخائر والمعدات المنهوبة من هذه المخابئ ستجد طريقها إلى السوق السوداء وإما أن تستخدم ضد قوات التحالف أو أن تستخدمها الفصائل العراقية ضد بعضها البعض إذا لم يتم تأمين مخابئ لها.

وبالنسبة لقوات البرية للتحالف، كان حجم تلك البعثة ساحقاً. وانتشر العديد من المخابئ في مناطق شاسعه تكاد تكون من المستحيل على الوحدات أن تؤمنها مادياً، وكان الحجم الهائل من الذخائر شاقاً بنفس القدر.

وعندما وصلت فرقة المشاة الرابعة إلى مستودع التاجي العسكري في 18 أبريل/ نيسان، فعلى سبيل المثال، وجدوا أن عليهم تأمين وإفراغ مئات المخابئ. وكان مستودع ذخيرة الأسلحة الموجود خارج الرطبة أكبر حجماً وتكويناً وكان يتطلب أعداداً كبيرة من القوات لتأمينه. وبعد أقل من 3 أسابيع من المرحلة الرابعة، اعتبرت (CFLCC) أن المشاكل الرئيسية لا تزال قائمة بالأسلحة والذخائر العراقية المتبقية.

وفي شمال العراق، أعربت CJSOTF-N عن قلقها إزاء المعدات التي تخلت عنها قوات النظام، والتي ترك بعضها محملاً بالذخيرة الكاملة، ولقد اقترحت إنشاء عده مواقع لتخزين المركبات المدرعة وقطع المدفعية المتناثرة في جميع أنحاء الشمال. بيد أن القوات المسلحة لم يكن لديها قوات لتخصيصها لتلك البعثة، حيث استولت قوات البيشمركة على الدبابات وناقلات الجنود المدرعة وقطع المدفعية والأسلحة الصغيرة والذخيرة ونقلتها إلى الشمال من الخط الأخضر إلى الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد.

### من المساعدة الإنسانية إلى إعادة الاعمار والحكم

وضمن نية قائد عملية أو خطة كوبرا الثانية، تصور ماكيرنان انتقالاً (غير واضح) أو (متجدداً) بين المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة التي ستبدأ فيها المساعدات الإنسانية في المناطق المطهرة حتى قبل اختتام العمليات القتالية الرئيسية. وفي الواقع، كان كل من ماكيرنان ووالاس يتوقعان بأن يكون تركيزهما في مرحلة ما بعد النظام مقتصراً تقريبًا على البعثات الإنسانية، بقدر ما كان بعد حرب الخليج. وقد ثبت أن هذا الافتراض غير صحيح. وبحلول نهاية نيسان/ أبريل 2003، تحولت وحدات (CFLCC) من تطهير الأراضي وتأمينها إلى استعادة الخدمات الأساسية، وإصلاح البنية التحتية، وإنشاء قدرات إدارية محلية ووطنية.

ولقد بدأت القوات البريطانية توزيع مساعداتها الإنسانية في أم قصر في 31 مارس/ آذار ثم انتشرت لاحقاً إلى البصرة والزبير. وكانت وحدات القوات الخاصة في الناصرية والنجف والسماوة وبغداد قد تبعت الدعوى في منتصف نيسان/ أبريل، وقد أقامت قوات المارينز مركزاً للعمليات المدنية ـ العسكرية في فندق فلسطين في بغداد. وفتحت وحدات الشؤون المدنية ميناء أم قصر كمركز توزيع للشؤون الإنسانية في الميدان واستعدت لإعادة بدء برنامج إعادة توزيع النفط مقابل الغذاء على النحو المخطط له. بيد أن عمليات المساعدة الإنسانية هذه كانت

أقل بكثير مما توخاه معظم قادة القيادة لفترة ما بعد القتال لأن الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق التي توقعها قيادة ومقررو السياسات لم تحدث.

وبدلاً من ذلك، اكتشفت اللجنة إن أكثر المخاوف العراقية إلحاحاً ليست على الغذاء والماء، ولكن لاستعادة الخدمات الأساسية ووظائف الدولة، وهذا يعني أن وحدات (CFLCC) قد تحولت فجأة من المساعدات الإنسانية إلى المساعدة في العثور على المهندسين العراقيين والتكنوقراط، والبيروقراطيين لمساعدتهم على صيانة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والأنظمة الطبية والنفطية والبنية التحتية ـ وهي مهمة أخرى لم يكن المركز مستعداً لها.

وبالإضافة إلى هذه العمليات الجديدة للبنية التحتية، فلقد بدأت (CFLCC) في تولي بعض المسؤوليات المتصلة بالحكومة التي لم يخططوا لها. ولقد شملت هذه العناصر الإشارة إلى الشرطة المحلية في الواجب، وإنفاذ سيادة القانون، والمساعدة في إنشاء الحكومات العراقية الجديدة على صعيدي المحافظات والبلدات. وفي 10 أبريل/ نيسان، أوعزت القيادة المركزية لـ (CFLCC) بأن (تقدم كل الدعم اللازم لإنشاء آلية تنسيق مركزية داخل كل محافظة من محافظات العراق.

ورداً على ضغوط كل من صناع السياسة الأمريكيين والعراقيين لإعداد البلاد للحكم العراقي. بدأت 27 وحدة من وحدات (CFLCC) تعمل في كل المناطق المستقرة نسبياً مثل الحلة والبصرة من أجل إنشاء مجالس مؤقتة للمدينة.

وفي الوقت نفسه، وجد مخططو (CFLCC) الذين واصلوا خلال الغزو لتطوير الكسوف الثاني ـ تتمة المرحلة الرابعة لكوبرا الثاني ـ أنفسهم في منتصف عمليات التخطيط التي كانت جارية بالفعل. ولم تبح (CFLCC) عن نية القائد للمرحلة الرابعة حتى 15 أبريل، وبعد وقت قصير من التسرع وخلال نسخة نهائية أكثر من الكسوف الثاني الذي اختلف إلى حد ما عن النسخة الأولية التي أعدت في أوائل مارس. كان عدد القوات المتاحة لتأمين البلد أقل بكثير مما توقعه مخططو (CFLCC): فقد وصلت فرقة المشاة الرابعة لتوها، وكانت الفرقة المدرعة الأولى تستعد لدخول البلد، وباستثناء الشرطة العراقية المشتتة وغير المنظمة، لم تكن هناك قوات أمن عراقية متاحة لمساعدة التحالف في الحفاظ على القانون والنظام.

وكان التهديد أيضاً مختلفاً: فبدلاً من توقع أن يكون أكبر مصادر عدم الاستقرار هي الهجمات الانتقامية، فإن الكسوف الثاني الجديد الذي يعتبر التهديد الرئيسي هو (الأقلية السنية، التي تمثل أساساً بقايا النظام الذي ترعاه القوات شبه العسكرية وبؤر التوتر العرقية والدينية في الموصل وكركوك ومدينه صدام (سميت لاحقاً مدينه الصدر) وكربلاء والنجف

والبصرة. وعلى وجه الخصوص، تم حذف مدن محافظة الأنبار من تقديرات (CFLCC). وحددت النسخة الجديدة من الكسوف الثاني أيضاً وهي مكتب التعمير والمساعدة الإنسانية، بدلاً من فرقة العمل المشتركة للتحالف ـ العراق، بوصفها الوكالة الرائدة للحكم المدني.

ولسوء الحظ، جاءت خطة الكسوف الثاني متأخرة للغاية للحيلولة دون حدوث تفاوتات كبيرة في تفسيرات كل فرقة لكيفية تنفيذ توجيهات المرحلة الرابعة في مناطق عملياتها، وهي مجالات تتفاوت بشكل هائل في خصائصها. وعلاوة على ذلك، لم تكن الفرقة الخامسة و (I MEF) مستعدين لدمج الوكالة الوحيدة المكلفة بتشغيل عراق ما بعد النظام في جهودها الرامية إلى استعادة الاستقرار.

وقبل الغزو مباشرة، بدأت (CFLCC) في البدء بدمج (ORHA) في المرحلة الرابعة من التخطيط والعمليات في الكويت. وعلى غرار (CFLCC)، اعترفت (ORHA) بسرعة بأن قضايا التعمير كانت أكثر إلحاحاً بكثير من المتطلبات الإنسانية. وإن ما اكتشفته (CFLCC) هو أن صدام لم يستثمر في البنية التحتية المادية للبلاد لسنوات، ولا سيما في الجنوب الشيعي ومدينة الصدر. وكانت البنية التحتية للمياه والمجاري والكهرباء والنقل والاتصالات في تلك المناطق قديمة ومتداعية ـ في ظروف أكثر خطورة بكثير مما خمنه شخص في القيادة المركزية أو (CFLCC).

ولقد برزت عقبة محتملة مبكرة عندما أخفقت أعداد كبيرة من عمال المرافق العراقيين في الوصول لأداء وظائفهم بسبب النزاعات على الأجور في أوائل نيسان/ أبريل. وخلال الأسبوعين المقبلين، عملت وحدات التحالف مع (ORHA) على التوصل إلى طرق الدفع المناسبة، باستخدام القادة المدنيين العراقيين كممثلين معينين للأجور.

ولقد كانت الإدارة مهمة وأكثر تعقيداً بكثير بالنسبة لـ ORHA. وبعد أيام قليلة من سقوط النظام، فوجئ الفريق المتقاعد جاي غارنر بتلقي تعليمات من واشنطن ببناء السلطة الحاكمة للسلطة العراقية المؤقتة في بغداد. وكان غارنر، مثله مثل قادة القيادة المركزية، يخطط لبناء هياكل الحكم بدءاً من المستوى البلدي، ومن ثم البناء نحو الانتخابات الوطنية. وكان قرار إدارة العملية من القمة إلى الأسفل ـ الصادرة عن مكتب وكيل الوزارة دوغلاس ج. فيث ـ يعني أن غارنر يحتاج إلى تعديل كيفية تطوير علاقاته مع العراقيين.

وطوال شهر نيسان/ أبريل، سعى غارنر للالتقاء بالقادة العراقيين المهمين، واطلاعهم على مهمة البعثة، وكسب تأييدهم لحكومة عراقية مؤقتة. حيث اجتمع مع القادة الأكراد في الأسبوع الثالث من نيسان/ أبريل وبدأ بالاتصال بالقادة على المستوى الوطني بعد ذلك بفترة وجيزة،

وأنشأ بعد ذلك مكاتب في الموصل وبغداد. وقد ساعدت (ORHA) في تنظيم الاجتماعات الأولى للسلطة العراقية المؤقتة في بغداد يومي 26 و28 أبريل/ نيسان، واجتماعاً لمجلس الأمن الذي توسطت فيه (CFLCC) في بغداد يوم 29 أبريل/ نيسان. وفي 27 أبريل/ نيسان، قام غارنر بأول بث إذاعي له، والذي «حث فيه الشعب العراقي على العودة إلى الحياة الطبيعية، وأكد لهم أن (ORHA) ستساعد في تعافيهم»، وتعهد (بالإسراع في إقامة الحكومة العراقية الجديدة).

واستمر تدفق الأفراد والموارد إلى البلاد خلال الفترة المتبقية من أبريل، وخطط غارنر لتشغيل مقره في بغداد بالكامل بحلول 3 مايو 2003، ولم يعرف أن منظمته سترحل في أقل من 30 يوماً.

ومع ازدياد الطلب على إعادة الاعمار وارجاع الشرطة المحلية، اتسعت بشكل كبير احتياجات المهندسين وموظفي الشؤون المدنية والشرطة العسكرية. بيد أن الأعداد الصغيرة نسبياً من كتائب المهندسين والشؤون المدنية والشرطة العسكرية كانت مهمة والتي نظمت لدعم الشعب بدلاً من الميدان الأوسع نطاقاً أثناء الغزو، حيث لم تكن هناك خطة لإعادة تخصيص تلك القوات لدعم إما (ORHA) أو (CFLCC) في المرحلة الرابعة. وقد ترك هذا النقص في الدعم لقيادة الميدان وسلطة إعادة الاعمار بدون أي أصول للبدء في إعادة البناء. وبحلول منتصف نيسان/ أبريل، بدأت قيادة ماكيرنان في تعزيز وإعادة توزيع وحدات الدعم لبعثة التعمير، رغم أن معظمها بقي في النهاية في بغداد.

### الجهات الفاعلة الجديدة في ساحة المعركة

ولقد ادخل الانتقال إلى المرحلة الرابعة أيضاً مجموعة من الجهات الفاعلة الجديدة في ساحة معركة المركز. وبدأ شركاء التحالف الذين امتنعوا عن المشاركة في العمليات القتالية في إرسال قوات عسكرية ووحدات للمساعدة الإنسانية لدعم عمليات الاستقرار. وقد أنشأ الأردن مستشفى ميدانياً غرب بغداد، ووافقت إيطاليا على إنشاء مستشفى ميداني خاص بها في بغداد.

ولقد اجتمعت (CFLCC) مع وفد من اليابان لبحث استخدام قوات الدفاع اليابانية في شمال العراق. في حين أرسلت ألبانيا والسلفادور قوات لمساعدة الفرقة 101 المحمولة جواً في الموصل، وبدأت (CFLCC) في تجميع قوه متعددة الجنسيات لتولي ميدان المعركة بدل (I MEF) التي ستنتقل إلى الولايات المتحدة.

كما زاد عدد المتعاقدين من القطاع الخاص زيادة كبيرة بمجرد بدء عمليات الاستقرار. واستخدم معظم مرؤوسي (CFLCC) النظم التي تطلبت صيانة المتعهد، وأبرزها فرقة المشاة الرابعة، التي يعرض نشرها لفترة وجيزة للخطر، وكان ذلك لعدد المتعاقدين الخاصين

الذين رفضوا دعم الوحدة في القتال المباشر، ولقد أدى وصول الوكالات المدنية في ساحة المعركة إلى جانب زيادة الاحتياجات اللوجستية بعد سقوط النظام إلى زيادة الطلب على دعم المتعهدين. وكانت (ORHA) تعتمد بشكل خاص على الشركات الخاصة لعمليات إعادة الاعمار، بما في ذلك «ريثيون» «والكيلوج»، «براون» و«روت» حيث قدم متعاقدون آخرون مجموعة من الخدمات، بما في ذلك أمن الأفراد والمرافق، والتدريب وإسداء المشورة حول القدرات، وإدارة الاتصالات، وعمليات دعم الحياة.

### مشاكل في شمال العراق

عندما تلاشى الجيش العراقي في شمال العراق بعد 11 أبريل/ نيسان، وجد كليفلاند وقواته الخاصة بشكل سريع أنهم يواجهون تحديات تتجاوز بكثير الوسائل التي تعاملت CJSOTF معها. وكان التحدي الأول هو تجنب الحرب الأهلية الكردية الأخرى بين الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وفي الوقت نفسه منع الأعمال الانتقامية الكردية ضد العرب في كركوك والموصل. وقد حاولت CJSOTF العمل مع العقيد وليام س. مايفل من اللواء 173 المحمول جواً والذي يعمل على تطوير صورة محدثة لمواقع وحدات البيشمركة لمنع (الاستيلاء على الأراضي) الكردية في منطقتي الموصل وكركوك مما فاقم من الأمن الهش بفعل الحالة في تلك المدن المختلطة الأعراق.

وكانت الحالة في كركوك أكثر إلحاحاً من الموصل. وأعربت CSJOTF ـ N عن قلقها من احتمال انتقال وحدات الجيش العراقي والحرس الجمهوري المتبقية إلى جنوب كركوك والعودة إلى تكريت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آخر المقاومة العسكرية العراقية في الشمال كانت قد انهارت ولم يكن هناك شيء يمنع الأكراد من العودة) والاستيلاء على المدينة. وقد ادعى كل من الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني الأحقية بكركوك وحقولها النفطية، وبعد سقوط بغداد بفترة وجيزة، بدأت الجماعات تتهم بعضها البعض ببذل جهود مارقة للاستيلاء عليها. كما لاحظت CJSOTF-N عدداً مفاجئاً من المشردين داخلياً والعائدين إلى كركوك، حيث شعر قادة التحالف بالقلق من أنهم سيستهدفون المدنيين العرب الذين يحتلون منازل كردية سابقًا. وكان العديد من الأكراد حريصين بالفعل على الانتقام الدقيق في كركوك، التي طرد منها عشرات آلاف من الأكراد من قبل نظام صدام بعد تمرد عام 1991م.

حيث كلف كليفلاند اللفتنانت كولونيل كينيث ا. توفو بمحاولة الحفاظ على الأمن في كركوك، وعمل توفو بدوره على كبح جماح نظرائه من البيشمركة من الذهاب إلى كركوك قبل قوات التحالف، وهي وظيفة ثبتت جدواها. وفي 10 أبريل/ نيسان، وقبل وصول رجال (توفو)

أو لواء (مايرفيل) المحمول جواً، إلى كركوك، تخلى الجيش العراقي عن المدينة وبدأت أعمال النهب. وفي اليوم نفسه، واصلت وحدات من البيشمركة التحرك إلى كركوك واحتلت المدينة في تحد لاتفاقها المسبق مع القوات الأمريكية. وفي حين بذلت وحدات مختارة من البيشمركة جهوداً متضافرة لوقف عمليات النهب، شارك آخرون بنشاط في أعمال النهب وبدأت عمليات انتقامية ضد سكان المدينة العرب السنيين والتركمان. وقد أعلن جلال طالباني، زعيم الاتحاد الكردستاني، عن حكومة مؤقتة في كركوك تحت قيادة الاتحاد الكردستاني، ولكن بسبب العلاقة التي أقامها الجيش الأمريكي والأكراد خلال عملية توفير الراحة في التسعينات، كان القادة الأكراد متقبلين إلى حد ما لتسهيلات بنقل البيشمركة إلى خارج المدينة. حيث وحدات توفو قادرة أيضاً على الوصول إلى كركوك في الوقت المناسب لإنهاء بعض الأعمال الانتقامية ضد العرب.

ولطمأنة سكان كركوك المدنيين بأن المدينة ظلت تحت سيطرة التحالف، حيث أمر توفو قواته الخاصة باستبدال الزي الكردي والشعر الطويل إلى الزي العسكري مع حلاقة الشعر. حيث بدأت هذه القوات بتوزيع الأعلام الأمريكية الصغيرة، مدعياً أنها كانت من المظليين الأمريكيين. وقد أوجدت هذه الأعمال التأثير البصري للآلاف من القوات الجوية الأمريكية في كركوك، في حين أنه في الواقع لم يكن هناك سوى وحدة العمليات الخاصة الصغيرة في توفو. ولقد عملت الحيلة لفتره طويلة بما يكفي للسماح للواء 173 المحمول جواً بالانتقال إلى كركوك وجعل العمل حقيقة واقعة.

ولقد استخدم اللفتنانت كولونيل روبرت والتمور، وهو واحد من مرؤوسي كليفلاند، أساليب مماثلة لكبح جماح البيشمركة التابعة للحزب الديموقراطي الكردستاني من الاستيلاء على الموصل، بل وحتى الذهاب إلى حد وضع مركبته ـ التي تحمل علماً أمريكياً كبيراً ـ على رأس قوافل البيشمركة التي تتسابق نحو المدينة، وبالتالي وضع التحالف الاسمي وجهه على العمليات هناك. وقد انضمت إليه تعزيزات من وحدة المشاة البحرية السادسة والعشرين (MEU) في 14 أبريل. وحرصاً على منع النزاعات العرقية والحفاظ على النظام، عملت CJSOTF-N مع القادة الأكراد لسحب البيشمركة من الموصل وكركوك، والتي كانت صعبة بالنظر إلى أن البيشمركة قد ساعدت التحالف في تخليص المدينتين بالدرجة الأولى.

ولم تبق الحالة في الموصل هادئة لفتره طويلة. حيث أثارت وحدة المشاة البحرية الـ (MEU) السادس والعشرين عن غير قصد الاضطرابات بعدم التوقف عن العودة إلى التمرد السابق، فمن الجدير بالذكر أن مشعان الجبوري، والذي أعلن على أنه عمدة الموصل (المحافظ). قد أغضب السكان المحليين، والذين ردوا باحتجاج كبير في 20 أبريل/ نيسان وقاموا فيه بأعمال شغب، وأحرقوا سيارة الجبوري، ورشقوه بالحجارة.

لذلك خرجت الأمور عن السيطرة عندما تدخلت الـMEU السادسة والعشرين لتفريق المظاهرة. ويبدو أن الطلقات النارية التي أطلقت من الحشد كانت موجهة إلى المارينز الذين أطلقوا النار وقتلوا ما بين 10 و15 مدنياً في العملية، مما تسبب في اندلاع الحشود بشكل أكبر. ومع انزلاق الوضع في الموصل إلى الفوضى، أمرت القيادة المركزية الـ(CFLCC) بنقل قواتها شمالاً للسيطرة على المدينة في أقرب وقت ممكن.

ولقد كانت هنالك مشكلة شمالية أخرى والتي تمثلت في تصرف مجاهدي خلق، وهي جماعة معارضة إيرانية مسلحة كان قد رعاها صدام لمدة عقدين. وبدعم من صدام، قامت ميليشيات مجاهدي خلق في كثير من الأحيان بعمليات عبر الحدود إلى إيران من قاعدتها في ديالى وساعدت النظام البعثي على سحق التمرد الكردي عام 1991م ولكن لم يقاوم مجاهدو خلق قوات التحالف خلال الغزو، ولكن ظلت كجماعة مسلحه أيضاً ومندرجة على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية التابعة لوزارة الخارجية. ومع ذلك، لم تكن هناك سياسة قائمة بشأن كيفية تعامل قوات التحالف مع هذه المنظمة إذا لم تقاتل، وبالتالي فإن المشكلة تقع على CJSOTF-N للفرز بشكل افتراضي.

ومع وجود الكثير من التحديات الأمنية الأخرى التي يجب التعامل معها، أوصى كليفلاند بأن يمنح الائتلاف منظمة مجاهدي خلق العفو في مقابل المساعدة في تحديد نقاط تسلل فيلق بدر على طول الحدود الإيرانية، وهي توصية اختارتها القيادة المركزية وشككت بعدم الاتخاذ. وفي الوقت نفسه، طلب من قادة مجاهدي خلق وقف إطلاق النار رسمياً مع الولايات المتحدة، والتي وقعها كليفلاند بدوره في غياب أي تعليمات أخرى. ووافقت وزارة الدفاع بعد ذلك على معاملة مجاهدي خلق كقوة معترف بها وقبول استسلامها المسلح حتى يمكن البت في قرارها النهائي.

بينما كانت المليشيات المدعومة من إيران مثل فيلق بدر والتي تسللت إلى شمال العراق مشكله أخرى. حيث بدأت CJSOTF-N تتبع تسلل فيلق بدر عبر الحدود الإيرانية في منتصف أبريل/ نيسان، وأصبحت قلقة من أن فيلق بدر كان ينوي سحب مجاهدي خلق في ديالى للقتال، وعرقلة مفاوضات وقف إطلاق النار. وبعد أن واجه CJSOTF-N فيلق بدر وهدد باستهدافهم بالقوة المميتة إذا لم يغادروا المنطقة في غضون 24 ساعة، غادرت المجموعة المنطقة في حوالي 19 أبريل/ نيسان.

ومن الجدير بالذكر أن تركيا والسكان التركمان الاثنين قد أضافوا أيضاً بدورهم تعقيداً نهائياً للوضع الصعب أصلاً في شمال العراق. وأعرب قادة التحالف عن قلقهم إزاء رد فعل تركيا إذا ما اتخذ الأكراد خطوات لتحقيق طموحهم في إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق. وتوقع كليفلاند أن تركيا قد تستخدم (الهجوم الربيعي) السنوي لحزب العمال الكردستاني وعدم الاستقرار في العراق كذريعة لدفع الوجود العسكري التركي الأكبر إلى شمال العراق.

كما توقعت CJSOTF-N بأن تركيا سوف تستخدم حزباً سياسياً تركمانياً، وهي (الجبهة التركمانية العراقية)، للحصول على موطئ قدم في كركوك وقد تستخدم أي حوادث عرقية ـ مهما كانت طفيفة ـ تشمل التركمان كذريعة للتسلل إلى الجماعات شبه العسكرية التركية في المنطقة. وقد استخدمت تركيا بالفعل قوة مراقبة السلام، التي أنشأتها الأمم المتحدة في ختام الحرب الأهلية الكردية في عام 1996، كغطاء لعمليات القوات الخاصة التركية، والتي لديها أيضاً إمكانية التوسع في كركوك.

وللحيلولة دون تحول هذه الأزمات المختلفة إلى حرب عامة عبر الشمال، فلقد كان لدى كليفلاند ثلاث كتائب تابعة للقوات الخاصة واللواء المحمول 173 جواً تحت تصرفه، بالإضافة إلى الكتيبة السادسة والعشرين لـ MEU، وهي الوحدة التي أطلقت النار على الحشد في الموصل.

وقد وجدت القوات الأمريكية التي دعمتها 60,000 من البيشمركة خلال الغزو، نفسها مسؤولة عن منع حلفاءها البيشمركة نفسهم من زعزعة القضايا العرقية ـ الدينية المعقدة التي تخللت المنطقة، وهي مهمة لا يمكن لـ CJSOTF-N أن تنجزها بوسائلها المحدودة.

ولقد كان إعادة تنظيم القوة مع الانتقال إلى المرحلة الرابعة ما زال جارياً، حيث اجتمع ماكيرنان، والاس، واللفتنانت جنرال جيمس كونواي لمناقشة أفضل السبل لوضع قواتهم لتحقيق الاستقرار في البلاد. حيث واجه ماكيرنان نقصاً في منظمته لم يكن يتوقعه. وعلى الرغم من أن قوة الغزو كانت كافية للإطاحة بالنظام، إلا أنه كان لديه الآن حوالي 2 1/ 2 أي أقل من الفرق الذي كان يتوقعه من أجل تنفيذ خطة الكسوف الثاني. وذلك لأن (CFLCC) كانت قد تقدمت إلى بغداد هكذا وبسرعة، وكانت فرقة المشاة الرابعة، والأولى المدرعة، وفوج الفرسان الثالث مدرع، ولواء الهندسة 416، والفوج 352 التابع لقيادة الشؤون المدنية الذين كانوا لا يزالون يندفعون إلى الميدان في الوقت الذي سقط فيه النظام. والأهم من ذلك أن رامسفيلد كان قد ألغى مشاركة فرقة الفرسان الأولى في الغزو عام 2003 شباط/ فبراير، ولكن ماكيرنان افترض أنه، إلى جانب الفرقة المدرعة الأولى، ستكون فرقة الفرسان الأولى جاهزة للاستخدام مع قوات تابعة أخرى في المرحلة الرابعة.

ولذلك فقد تم صعقه عندما أخبره فرانكس في الأيام الأخيرة من عام 2003 أبريل/ نيسان بأن المؤسسة قد قررت خروج الفرقة الأولى لسلاح الفرسان. وقال إنه سوف يحصل فقط على الفرقة المدرعة الأولى لزيادة الوحدات المنتشرة بصورة ضيقة، وخاصة بالنظر إلى أن (I MEF) كانت تستعد بالفعل لمغادرة الميدان بينما (CFSOCC) كانت تستعد بالمثل لإعادة

نشر جزء كبير من قواتها. وكان فرانكس قد قدم أيضاً إلى ماكيرنان توجيهات صريحة في 15 أبريل/ نيسان بأنه (لن نبقى نخاطر بمغادرة العراق ونحن نهاجم العراق). ومع هذا البيان الجريء في الاعتبار، والاعتراف بالمغادرة الوشيكة لمشاة البحرية وعناصر العمليات الخاصة لـ CJSOTF-W، لذلك فإن الفرق العسكرية المتبقية التي امتدت بشكل ضيق ستكون مسؤولة عن تأمين معظم البلاد، وكان ماكيرنان ووالاس يحاولون إعادة ترتيب وحداتها وفقاً للخطط العامة التي ناقشاها قبل الغزو.

وعلى النحو المخطط له، تم وضع الحدود بين الفيلق الخامس و (I MEF) في بغداد، مع تولي الفيلق الخامس المسؤولية عن بغداد نفسها وكذلك عن المقاطعات الشمالية والغربية من المدينة. وقد تم تكليف (I MEF) بجميع المحافظات جنوب بغداد باستثناء البصرة التي ظلت تحت السيطرة البريطانية. وبقيت فرقة المشاة الثالثة، التي عززتها كتيبة الفرسان المدرعة الثانية، في بغداد قبل أن تعفيها الفرقة المدرعة الأولى في وقت لاحق في الصيف وتعيدها إلى الوطن. ولقد كان ماكيرنان ووالاس ينويان وضع الفرقة 101 المحمولة جواً في بغداد أيضاً، ولكن مع تزايد الأزمة في الشمال، قرر والاس إرسال الفرقة 101 ـ الفرقة الوحيدة التي سمحت أصولها الجوية للنشر السريع ـ لمواجهة ارتفاع التحدي في الموصل ومحافظة نينوى.

وقد قام اللواء ريمون اوديرنو وفرقة المشاة الرابعة بالتخفيف من قوة المارينز في محافظتي صلاح الدين والتأميم (كركوك)، وسرعان ما سينتقل القائد العام للقوات البحرية إلى الأنبار لزيادة قوات CJSOTF-W. وبأوامر من (CFLCC)، بدأ الفيلق الخامس في بناء مطار صدام الدولي (الذي أعيدت تسميته بمطار بغداد الدولي في منتصف أبريل/ نيسان) كمقر للتحالف في المستقبل.

**اللواء رايموند تي. اوديرنو، القائد العام لفرقة المشاة الرابعة (2001 ـ 2004)**

ولقد كان هناك عاملان حالا دون الإعادة الفورية لقوات (CFLCC). حيث كان الأول موقف الوحدة الحالي. حيث أشار والاس إلى أن «الصعوبة تكمن في أن الجميع كانوا خارج الموقف للانتقال إلى مناطقهم (المخطط لها) في المرحلة الرابعة في الوقت الذي سقط فيه النظام». ولم تستطع وحدات الفيلق الخامس التحرك شمالاً حتى تولى المارينز المسؤولية عن المنطقة الجنوبية، ولم يتمكن المارينز من التحرك جنوباً حتى تولت فرقة المشاة الرابعة السيطرة على محافظة صلاح الدين وسيطرت فرقة المشاة الثالثة على بغداد بالكامل. وبعبارة أخرى، كانت الوحدات الرئيسية على وشك إجراء (الإغاثة على مدار الساعة في المكان (بحيث يمكن للمركز من الحصول على الجاهزية.بينما كان العامل الآخر الذي حال دون إعادة تعيين المرحلة الرابعة على الفور في حاجة إلى توفير الأمن للعطلات الشيعية والمراسيم المرتبطة بها المعروفة باسم (الأربعينية)، والمقرر أن تحدث بين 20 و23 أبريل/ نيسان.

(وإن هذه المناسبة هي مناسبة تخص استشهاد الإمام الحسين في 680 ميلادي، حفيد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). والتي شملت رحلته إلى مدينة كربلاء المقدسة، حيث قتل الإمام الحسين على يد جيش الخليفة يزيد). حيث كان صدام بدوره قد حظر الزيارات خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، إلا أن التحالف كان ينوي تسهيل المشاركة الشيعية في الزيارة للمرة الأولى في العراق المحرر حديثاً. ولقد وجه والاس اللواء الثاني، الفرقة 82 المحمولة جواً، في السماوة مع بعض الزيادة من الفرقة 101 المحمولة جواً لتوفير الأمن لأكثر من 1,000,000 من الزوار الذين شاركوا في هذا الحدث.

ومع اكتمال الأربعينية، ارتأى الفيلق الخامس إلى التخفيف من مسؤوليات (I MEF) في بغداد وشمال العراق. وفي الفترة ما بين 15 و24 نيسان/ أبريل، استلم كل من فرقة المشاة الرابعة وفوج الفرسان المدرع ما تبقى من معداتهم وافرادهم في الكويت، بينما قام اللواء الثاني، الفرقة 82 المحمولة جواً، بالسيطرة على النجف وكربلاء والحلة، وانتقلت فرقة المشاة الرابعة شمالاً نحو بغداد، وقامت بخط مرور من خلال الساحة القتالية لفرقة المشاة الثالثة، ثم أعفت وحدات (I MEF) في سامراء وتكريت، وبسطت سيطرتها الكاملة على منطقة عملياتها الجديدة بحلول 20 أبريل/ نيسان.

ولقد تولت فرقة المشاة السيطرة العملياتية على اللواء 173 المحمول جواً في كركوك والسيطرة التكتيكية على CJSOTF-N بنهاية نيسان/ أبريل، وبعد ذلك سلمت CJSOTF-N البعثة الأمنية في كركوك إلى اللواء 173 ثم نقلت معسكر مجاهدي خلق في ديالى تحت سيطرة فرقة المشاة الرابعة.

ومع انتقال فرقة المشاة الرابعة إلى وادي نهر دجلة العلوي، قام لواءان من الفرقة 101 المحمولة جواً بواحدة من أكبر وأطول الهجمات الجوية في التاريخ العسكري الأمريكي، وقطعوا حوالي 500 كيلومتراً بالمروحية من منطقة كربلاء إلى الموصل للبدء بعملياتها لتهدئة المدينة الشمالية. وفي أماكن أخرى، أكمل الفيلق الخامس إغاثته لـ I MEF و CJSOTF-N في بغداد، حيث أصبحت قوات (I MEF) حرة للتحرك جنوباً وتحمل المسؤولية في السماوة والديوانية وكربلاء والنجف والحلة بحلول 23 أبريل، والسماح للواء الفرقة 82 المحمولة جواً بالتحرك إلى محافظة الأنبار رداً على الوضع الأمني المتدهور هناك.

بينما أعفت القوات البريطانية بدورها قوات (I MEF) في ميسان، وبدأت (I MEF) بنفسها لإعداد المحافظات التي تحت سيطرتها للانتقال إلى مقر متعدد الجنسيات بحيث يمكن إعادة نشرها في الولايات المتحدة.

ومع بدء عمليه إعادة التعيين الواسعة هذه، أصبحت (CFLCC) تشعر بقلق متزايد إزاء عبور المقاتلين الأجانب، وزعماء النظام السابق وأصولهم، وتهريب التحف الأثرية عبر حدود العراق مع سوريا والأردن. وفي 10 أبريل/ نيسان، أمرت القيادة المركزية بالسيطرة على المعابر الحدودية في الأنبار، حيث منع قادة النظام العراقي من الهروب عبر الحدود مع اعتقال أي مقاتلين أجانب يحاولون العبور في أي من الاتجاهين ومنع النهب والنقد من العبور من البلاد.

ولقد أدركت CJSOTF-N، بأن بعض الأهداف التابعة للنظام عالية القيمة (HVTs) كانت تستخدم الطريق السريع 1 من الموصل في الفرار إلى سوريا، حيث تحركت القوات لتأمين الطريق السريع لقطع هذا الطريق ومنع الهروب.

ولقد طلبت CJSOTF-N أن تعفى من مسؤولية سد حديثة لذلك يمكن لها أن تبدأ بتأمين المعابر الحدودية في المنطقة ومطاردة (HVTs) طبقاً لبطاقات اللعب التي نشرتها القيادة المركزية. ووفقاً لذلك، وصلت كتيبة من الفرقة 101 المحمولة جواً إلى سد حديثة وأعفيت قوات CJSOTF-W هناك بحلول 20 نيسان/ أبريل.

ولم يكن تأمين المراكز الحدودية الصعوبة الوحيدة في الأنبار. حيث كان ماكيرنان ينوي في الأصل وضع الفرقة الأولى لسلاح الفرسان في المحافظة في ختام العمليات القتالية الرئيسية، ولكن مع خروج الفرقة من تحت سيطرته، قرر ماكيرنان ووالاس بأن الأنبار ستكون اقتصاد قوة المهمة. إلا أنه في وقت مبكر من يوم 13 أبريل/ نيسان، تلقت قيادة ماكيرنان تقارير تفيد بأن قبيلتي الدليم والبو ريشة سيطرتا على المعدات العسكرية التي كانت تعود سابقاً إلى الفرقة المدرعة الثانية عشرة العراقية بالقرب من الرمادي، وإنهما حققتا أيضاً نجاحاً إلى حد ما في

إجبار المقاتلين الأجانب على الخروج من المحافظة. وبسبب هذه التقارير المبكرة، كانت (CFLCC) تتوقع بأن الحالة في الأنبار ستكون مواتية لوجود التحالف، ولكن مع بدء إعادة التعيين، أصبح من الواضح بأن فوج سلاح الفرسان المدرع وحده لم يكن كافياً لإخماد الوضع المتدهور هناك.

ولقد ازدادت المظاهرات التي اندلعت في الفلوجة وعاصمة محافظة الأنبار في الرمادي بشكل متزايد، حيث كانت الشرطة المحلية إما غير راغبة أو عاجزة عن كبح جماح الحشود أو وقف أعمال النهب. واعتبرت (CFLCC) أن الموالين للنظام السابق أو الجماعات شبه العسكرية لا يزالون في المنطقة التي لم يتم تطهيرها أثناء الغزو، وأنهم يحرضون على العنف. ويعتقد محللو التحالف أيضاً إن الفصائل القبلية تلعب دوراً في هذه المشكلة ولكن ليس لديها وعي يذكر بالأسباب الجذرية للتوترات المحلية في هذه المناطق. وحيث أرسل الجنرال والاس مؤقتاً السرب الثالث وفوج الفرسان السابع، إلى الرمادي في 14 أبريل/ نيسان لتحسين تقييم الوضع، ولكن بحلول الأسبوع الثالث من نيسان/ أبريل، كانت الفلوجة والرمادي قد خرجتا عن السيطرة، وتوسل رئيس شرطة الرمادي من التحالف بقدوم التعزيزات.

حيث كان الوضع في الأنبار لم يستطع الانتظار حتى يصل فوج الفرسان الثالث المدرع من الكويت، لذلك قرر والاس إرسال اللواء الثاني، الفرقة 82 المحمولة جواً المتواجدين في جنوب العراق إلى الرمادي قبل وصول الفوج من أجل تعزيز تواجد التحالف هناك. ولسوء الحظ، أصبحت الأنبار أكثر غضباً عندما رد جنود من الفرقة 82 المحمولة بالهواء النار على حشد من مواطني الفلوجة الغاضبين، مما أسفر عن مقتل 17 من السكان المحليين. حيث استولى الفوج الثالث بعدها على المحافظة من الفرقة 82 المحمولة جواً في 28 أبريل بعد إعفاء كتيبة الفرقة 101 المحمولة جواً في سد حديثة.

وعلى الرغم من أن حدود الفيالق والفرق التابعة للتحالف قد غطت حدود العراق الإقليمية بشكل كامل واستندت إلى ما اعتبرته (CFLCC) ووحداتها الفرعية مناسباً من الناحية التشغيلية، إلا أنها كانت غير لائقة في العديد من الأماكن بالعراق على المستوى المادي والبشري ولم يتم تنسيق التضاريس مع مناطق النفوذ الشمالية والوسطى والجنوبية لشركة (ORHA). ولم تكن حدود الفيالق والفرق مسؤولة أيضاً عن المناطق التي يرجح بأن تكون من الصعب السيطرة عليها، كما إنها لم تتماشى مع مناطق العمليات التي كان صدام يستخدمها للسيطرة على البلاد.

ونتيجة لذلك، أوجدت الحدود العملياتية للتحالف الجديد فرصاً للقوى المعادية لاستغلالها. وشملت منطقة عمليات فرقة المشاة الرابعة محافظتي صلاح الدين وديالى، التي

انقسمت بواسطة سلسله جبال حمرين ونهر ديالى، في حين أن الحدود بين الكتيبة 101 وفرقة المشاة الرابعة أقامت تعسفاً بتقسيم وادي نهر دجله العلوي. ويعني هذا الترتيب بأن الفرقة المسيطرة على تكريت سيطرت أيضاً على وادي ديالى، على الرغم من أن ديالى كانت مرتبطة عادة ببغداد، في حين أن الصلة التقليدية بين الموصل وتكريت قد تحطمت.

وفي الوقت نفسه، قطعت الحدود بين الفوج 101، وفوج الفرسان الثالث المدرع بواسطة جزيرة الأنبار، وهي الصحراء الكبيرة في شمال غرب العراق التي تمتد إلى سوريا، ووضعت طرق التهريب التقليدية بين العراق وسوريا على التماس بين الوحدات. وعلى الرغم من إنشاء حدود بين فرقة المشاة الثالثة المتمركزة في بغداد وفوج الفرسان الثالث المدرع، فإن توزيع القوات أوجد فجوة كبيرة في الوجود المادي لقوات التحالف بين غرب بغداد والفلوجة، مما أدى إلى كشف (الأحزمة الغربية) من المنطقة التي أصبحت في وقت لاحق مكان تواجد تنظيم القاعدة في أكبر قاعدة لتنظيم العراق ضد بغداد. وأخيراً، حيث أصبحت محافظة الأنبار نفسها في وقت لاحق معقلاً لجماعات المقاومة السنية، وهي منطقة شاسعة تحد كل من سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، لذلك فهي كبيرة جداً بالنسبة لوحدة بحجم لواء للسيطرة عليها.

وبحلول نهاية نيسان/ أبريل، كانت وحدات (CFLCC) في مناطقها الجديدة. وكانت مناطق المرحلة الرابعة غير المتوقعة، قد أدت إلى تكيف جديد مع المحيط والقليل من البيانات الأساسية أو التوجيه بشان كيفية المضي قدماً. وقليلة، إن وجد، ومن الجدير بالذكر أن وحدات (CFLCC) كان لديها الوقت لنضج العمليات الأمنية تماماً في مواقعها الأولية قبل أن يمضي التحالف بأكمله ثلاثة أسابيع في إجراء النقوش، تماماً مثلما كانت المناطق الحضرية في العراق في أمس الحاجة إلى الأمن. هذا وبالإضافة إلى ذلك، فلقد كانت (CFLCC) مشغولة للغاية بإعادة تموضعها بحيث لم يكن لديها سوى القليل من الوقت لتوفير اتجاه استراتيجي شامل لوحداتها الفرعية.

ولقد أنشأت الفرقة 101 المحمولة جواً مركزاً للعمليات المدنية ـ العسكرية في الموصل حيث كانت مستعدة لاستضافة الانتخابات البلدية. وقد ركزت فرقة المشاة الرابعة في منطقة تكريت على الدوريات الموجودة والعمليات الأمنية في مناطقها المتنازع عليها، التي كانت أكثر معاقل الحزن حماساً ولم يتم تطهيرها أبداً خلال مرحله الغزو. بحيث انتقلت الفرقة 82 المحمولة جواً من إجراءات تأمين الزيارات (المناسبة الدينية) إلى الدوريات المكثفة والعمليات الأمنية في محافظة الأنبار المضطربة بشكل متزايد.

ولقد ركزت قوات مشاة البحرية الأمريكية والقوات البريطانية في جنوب العراق على عمليات الاستقرار ولكنها نفذت معايير حماية القوة وفقًا لتوجيهات القادة المحليين بدلاً من توجيهات (CFLCC). حيث أصبح من الواضح أن أعداد قوات (CFLCC) كانت كافية للإطاحة بالنظام، ولكن، وكما تنبأ الجنرال ايريك شينسيكي، لم تكن كافية لتأمين البلد، ولا سيما بدون المساعدة المتوقعة من الجيش العراقي.

## المسلحون والعنف السياسي

### المقاتلون الأجانب والفدائيون والعبوات الناسفة أو السيارات المفخخة

وفي 15 أبريل/ نيسان، قررت (CFLCC) بأن جميع قوات الحرس التقليدي والجمهوري العراقي قد تخلت عن مواقعها وأصبحت غير فعالة. ووافقت وحدات (CFLCC) و(CFSOCC) استسلاماً متقطعاً لكبار المسؤولين والقادة في الجيش على مستوى الفيلق وما دونه، بينما بدأت فرقة العمل الخاصة بالعمليات بالبحث عن أعضاء هاربين من القيادة العسكرية العليا.

ويعتقد أن معظم ميليشيات حزب البعث والفدائيين كانوا قد فروا أو ذهبوا تحت الأرض في المدن الرئيسية في العراق أيضاً. وفي البداية، اعتقدت (CFLCC) بأن الهجمات المتبقية ضد قوات التحالف هي من عمل المقاتلين الأجانب وليس العراقيين. وفي منتصف نيسان/ أبريل، اعتبر محللو (CFLCC) بأن المقاتلين الأجانب يشكلون العدو الأكثر تهديداً في بغداد ويعتقدون أنهم مسؤولون عن الكمائن المتقطعة ونيران القناصة الموجهة ضد قوات التحالف.

ولكن في أواخر أبريل/ نيسان، تحولت (CFLCC) من استهداف المقاتلين الأجانب إلى تدمير عناصر النظام السابق العدائية مع فرق الموت التي يعتقد محللو التحالف الآن أنها وراء الكمائن، ونيران القناصة، والهجمات بالقنابل اليدوية. ولقد ازدادت المخاوف بشأن هذا النشاط مع اقتراب عيد ميلاد صدام في 28 نيسان/ أبريل، حيث استعدت وحدات (CFLCC) للهجمات والمظاهرات الواسعة التي حفزتها عناصر النظام السابق. إذ كانت نواة هذه الأنشطة هي تكريت، حيث واجهت فرقة المشاة الرابعة جيوباً كبيرة من المقاومة من التاجي إلى بيجي؛ والأنبار، بينما واجهت الفرقة82 المحمولة جواً وفوج الفرسان الثالث المدرع صعوبة في مواجهة تهديد النظام السابق في الاحتجاجات اليومية تقريباً في الرمادي والفلوجة.

كما واجهت قوات التحالف البرية نوعاً من الهجمات التي لم تشهدها في الواقع أثناء الغزو، وهي الأجهزة المتفجرة التي تنفجر عن بعد بالإضافة للعمليات الانتحارية والأجهزة المتفجرة

المرتجلة المحمولة على المركبات (سيارة مفخخة). وقد ازدادت باطراد عدد التفجيرات الانتحارية والعبوات الناسفة التي انفجرت عن بعد طوال شهر نيسان/ أبريل. وفي 14 أبريل/ نيسان، أصيبت قوات المارينز التي كانت في دورية في بغداد بجروح خطيرة عندما هاجمها انتحاري يرتدي سترة ناسفة، وهي ممارسة أصبحت شائعة في الأشهر والسنوات القادمة.

### الانتقام الشيعي وتلميحات النفوذ الإيراني

لقد كان غير معروف للتحالف في البداية، بأن المجتمع العراقي قد بدأ للتو بالرد على عدم وجود حكم القمعية والطائفية. وبدأت الهجمات الانتقامية ضد النظام السابق على الفور تقريباً. وكانت ميليشيا بدر التي يتزعمها هادي العامري قد أمضت أشهراً في إعداد قوائم بالموالين للنظام الذين كان ينوي استهدافهم، عندما لم يعد صدام في السلطة. ووفقاً لما أشار إليه السياسي العراقي علاوي، فإنه وبعد فترة وجيزة من توقف العمليات القتالية الرئيسية، بدا حوالي 10، 000 من أفراد فيلق بدر الذين تم تنظيمهم في فرق الموت من أجل اغتيال وإعدام الموالين الكبار للنظام السني، فضلاً عن المواطنين الشيعة الذين تعاونوا مع النظام. وقد حصل بدر على أسلحة من خلال نهب ميليشيات حزب البعث ومستودعات الجيش العراقي، سرعان ما وطئت أقدامهم البصرة والعمارة وبغداد، ووضعت نصب أعينها على ديالى أيضاً. ورداً على الأعمال الانتقامية التي قام بها بدر، بدأت بعض الميليشيات والقبائل الأخرى في تشكيل قوات حماية في بغداد وعبر جنوب العراق.

وفي الوقت نفسه، بدأت (CFLCC) مراقبة أنشطة فيلق بدر والتسلل عبر محافظة ميسان بشكل أوثق مع ظهور التقارير التي تفيد بأن المجموعة كانت تحصل على أسلحة من أنصار داخل العراق.

وفي المحافظات الجنوبية، شاهدت الفرقة المدرعة الأولى البريطانية و(I MEF) أيضاً دلائل على أن الجماعات المرتبطة بإيران كان لها أثر تخريبي في مناطق مسؤوليتها.ولقد استخدم رجال الدين الشيعة المرتبطين بإيران رسائل مناهضة للتحالف في خطبهم الدينية يوم الجمعة في أبريل/ نيسان، وهو ما كان يفعله الأئمة السنة في أماكن أخرى أيضاً. كما اشتبهت وحدات التحالف في أن العملاء الإيرانيين يحرضون على الاضطرابات العامة ويقوضون قدرة التحالف على إقامة حكومات محلية جديدة، مما يؤدي إلى تحذير وحداتها من أن إيران قد تحاول تطوير (حكومات الظل) في جنوب مدن العراق. وقد تم تضخيم هذه المخاوف عندما قام مواطنو الكوت في 25 أبريل/ نيسان بإزالة عضو جديد في مجلس المدينة يشتبه بكونه دمية إيرانية. وقد اعتقلت القوات البريطانية في وقت لاحق بعض المواطنين الإيرانيين في العراق

وأفادت بأن إيران قد ترسل عملاء للتسلل إلى زيارة الأربعينية وتعطيل عمليات استقرار التحالف على نطاق أوسع.

وفي نيسان/ أبريل 2003، تعثرت قوات التحالف عن غير قصد في المعركة التي طال أمدها بين الأسر الدينية المتنافسة في النجف. وفي 5 أبريل/ نيسان، حيث عاد آية الله عبد المجيد الخوئي، (ابن المرجع الكبير السابق، وزعيم انتفاضة عام 1991م)، إلى النجف من منفاه خلال 12 عاماً في لندن. وعند وصوله إلى المدينة المقدسة، انتقل الخوئي إلى ضريح الإمام علي. وانتشرت أخبار عودته بسرعة إلى أنصار مقتدى الصدر، ابن الآية العظمى الكبرى محمد صادق الصدر. وفي ذلك الوقت، كان مقتدى الصدر مجهولاً إلى حد كبير بالنسبة للتحالف على خلاف رجل الدين الشيعي المبجل الذي اغتاله نظام صدام في عام 1999م. إلا أن الصدر وأتباعه كان لهم شعبية في النجف وكانوا ينظرون إلى الخوئي باعتباره من المعتقلين المدعومين من الغرب، بقدر ما كانوا ينظرون إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفيلق بدر على أنهم من المعتقلين المدعومين من إيران.

وفي 10 أبريل/ نيسان، قدم أفراد من مجموعة القوات الخاصة الخامسة في النجف بقيادة الفرقة 101 المحمولة جواً إلى الخوئي، والتي بدا أن وجودها في المدينة يوفر شراكة محلية لعمليات الاستقرار وإعادة الاعمار القادمة. ومع ذلك، كان الخوئي قد توفي قبل أن ينتهي اليوم في غضون ساعات من وصوله، حيث قطع حشد من أنصار الصدر طريقهم إلى ضريح الإمام علي، حيث كان الخوئي يجتمع مع حيدر قليدار، وهو حارس الضريح المعين من قبل النظام. وتمت مهاجمة الخوئي وحاشيته الصغيرة، بواسطة الصدريين بقيادة زعيم عصائب أهل الحق المستقبلي قيس الخزعلي وصهر مقتدي الصدر، رياض النوري، حيث قتلوا قليدار وسحبوا الجريح المصاب بطلقة نارية أي الخوئي في الشارع إلى باب الصدر، حيث ينكر الصدر بأن الخوئي قد لاذ إليه بالأمان.

ثم قتلت الغوغاء الصدرية الخوئي في متجر قريب. ولقد كان لهذه الجريمة المروعة، التي لم يكن التحالف يدركها بشكل خافت إلا عندما حدثت، عواقب سياسية عميقة على العراق والتحالف.

ولقد حدثت مناسبتين بارزتين في 1 مايو 2003. وعلى المستوي الاستراتيجي، فقد أعلن الرئيس آنذاك جورج دبليو بوش بأن القوات الأمريكية قد حققت النصر وأعلنت إنهاء العمليات القتالية الرئيسية في العراق. وقد تم النطق بالتصريح على متن حاملة الطائرات (USS) إبراهام لينكولن أمام لافتة مزخرفة بكلمات (المهمة أنجزت). وقد كذب هذا الإعلان

المتفائل الفوضى شبه المحكومة على الأرض. بينما كان الحدث الآخر أقل شهرة، ولكنه كان مهماً بالنسبة للقوات البرية: ففي 1 مايو، أعلنت القيادة المركزية رسمياً الانتقال الكامل إلى عمليات الاستقرار وهي المرحلة الرابعة، وبدلت (CFLCC) نقل عملياتها إلى متابعة الوكالة، وانضمت إلى فرقة العمل المشتركة والمرقمة (CJTF-7).

ولقد كان واضحاً بالفعل لقادة القوات البرية أن البعثة كانت بعيدة عن الإنجاز. وعندما فر صدام من العاصمة، اختفى الوجود المادي للدولة العراقية، ولم يكن هناك أي كيان أو منظمة، بما في ذلك التحالف، لأخذ مكانه. وعلى الرغم من أن معظم أعمال النهب والشغب قد ماتت بحلول نهاية نيسان/ أبريل، فإن الحكم والمرافق والتهديدات للاستقرار تتفاوت بشكل كبير من منطقة إلى أخرى. ومع القليل من التخطيط أو التوجيه، قامت وحدات (CFLCC) ببعثات لهزيمة قوات العدو المتبقية، ووقف النهب، واحتواء المظاهرات والأعمال الانتقامية، وتوزيع المساعدات الإنسانية، والانخراط في إعادة الإعمار على نطاق واسع، وبناء الحكم العراقي لكنهم فعلوا ذلك باستخدام حدود الوحدة التي كانت مضللة لجغرافية العراق وتضاريسه البشرية.

ولقد كافحت (CFLCC) أيضاً لتخصيص عدد صغير نسبياً من القوات بشكل صحيح لتلبية الاحتياجات التشغيلية المتزايدة، بينما ضمت مجموعة من الشركاء الجدد في الائتلاف، ومنظمات المعونة الإنسانية، والمقاولين إلى حيز معركتها. ولقد زاد نشاط وتكتيكات العدو في أبريل، بالإضافة إلىٰ التقنيات، والإجراءات، فضلاً عن وجود تنظيمات لا يمكن التعرف عليها، والتي أربكت التحالف. وكانت هذه التحديات المتصاعدة بشكل غريب مع الاستعدادات التي تقوم بها الفرقة الثالثة لمغادرة العراق. كما إن عجز القوات المسلحة التابعة للتحالف عن تلبية التوقعات العراقية وتأمين البلاد في أعقاب انهيار الدولة، قد أدى أيضاً إلى انقسام بين الائتلاف والمجتمع العراقي الذي نما بشكل أوسع نطاقاً مع قيام قادة التحالف بتنفيذ التضليل العميق للسياسات في صيف عام 2003م.

## الفصل السادس

### ضياع في الانتقال (مايو ـ يوليو 2003)

وطوال شهر نيسان/ أبريل، كافحت وحدات قيادة المكونات الأرضية لقوات التحالف من أجل التصدي لسلسلة التحديات العملياتية والاستراتيجية التي تواجه عراق ما بعد الحرب. وقد تنبأ الانتقال المعلن من العمليات القتالية الرئيسية إلى عمليات الاستقرار في الأول من مايو إلى العديد من التحولات الأخرى التي أثبتت في نهاية المطاف تعطيل جهود التحالف بعد القتال. وعلى مدى الأيام الـ45 القادمة، غادر البلد العديد من القادة والمنظمات الرئيسية الذين كانوا محور الغزو، مع عدد كبير من القوات. وكانت قيادة الميدان المتبقية متمثلة بعدد من الموظفين الذين كانوا يعملون تحت تمويل مقر الفيلق بقيادة ضابط كان قد وصل إلى العراق قبل أسابيع كقائد للفرقة. وكان الدبلوماسي الكبير الذي وصل إلى الشراكة معه لديه خبرة واسعة في مجال الإرهاب وإعادة الإعمار، ولكن لم يكن أياً منها على نطاق متطلبات العراق.

بالإضافة إلى ذلك، فلقد تبخرت الفرضية الشاملة التي تحكم التخطيط للمرحلة الرابعة ـ وهي أن الجيش سيكون مسؤولاً عن مكافحة الحرب ثم سرعان ما تحولت العمليات إلى السيطرة المدنية ـ بوصفها الهيئة المدنية التي شكلت للعمل، وهو ائتلاف السلطة المؤقتة، ولقد صلت إلى البلاد بقدرة قليلة جداً للتخفيف عن العسكر بما يشمل عمليات الاستقرار.

ولقد خلقت التحولات في الطبقات العليا من الميدان فراغاً على مستوى العمليات من الحرب وأن قوات الجيش الأمريكي والبحرية والقوات البريطانية على أرض الواقع كانت مليئة بالتكيف مع المتطلبات الجديدة للمناطق المتنوعة وواسعة النطاق من حيث العمليات. ومع ذلك، سرعان ما وجدت الفرق والألوية لقوات التحالف نفسها تتعامل مع مناطق مختلفة من البلاد التي انهار مجتمعها ـ وهي عملية ازدادت سوءاً بالنسبة لسياسات التحالف الكارثية التي دمرت الدولة العراقية في مايو ـ يونيو 2003 م، مما خُلق فراغ في السلطة والذي كان خطيراً على جميع المستويات.

**العمليات الانتقالية على جميع مستويات الرقابة المدنية:**

**من مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى سلطة التحالف المؤقتة**

من الجدير بالذكر أن في الأيام التي تلت سقوط صدام حسين كانت (CFLCC)، المقر الاسمي لفرقة العمل المشتركة العراق ولقد بذلت جهوداً متضافرة لتعزيز أنشطة التعمير والحكم بتعزيز قدرة مكتب التعمير والمساعدة الإنسانية والتعجيل بانتقال العراق من السيطرة العسكرية إلى المراقبة المدنية. ولقد انصب التركيز الأساسي لشركة (ORHA) على تأمين الوزارات العراقية، وتحديد المتطلبات الأمنية، ودفع المدفوعات الطارئة للعسكريين والموظفين المدنيين العراقيين، وتطوير الشرطة العراقية. ولقد عزمت (CJTF-I) على مواصلة بناء قدرات (ORHA) وفقاً لخطة الكسوف 2 تماشياً مع خطوط عملياتها.

ومع ذلك، فإن (ORHA) قد بدت لواشنطن أنها قد طغت، وتفتقر حتى إلى الاتصالات الأساسية والبنى التحتية اللوجستية، الأمر الذي يستبعد حتى حركتها في العراق دون مساعدة، وعلاوة على ذلك، فلقد كانت الحكومة العراقية صغيرة للغاية لتعزيز قدرات الحكومة في العراق على المستوى الوزاري، وبعد أن تم تطويرها على افتراض أن الوزارات العراقية سوف تستمر في العمل بعد فترة قصيرة من الانقطاع. حيث كانت (ORHA) أيضاً بمثابة قوة إغاثة في حالات الطوارئ أكثر منها بوصفها مؤسسة مصممة خصيصاً للتعمير الطويل الأجل وبناء القدرات. وتسليماً بأن القادة الأمريكيين ربما قللوا من شان متطلبات إدارة عراق ما بعد الحرب، طلبت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ما إذا كان يعتقد أن مهمة الجيش الوطني العراقي قد فشلت. ووافق رامسفيلد وأبلغ رايس بأنه يعمل على بعض الأفكار الجديدة للرئيس.

ومنذ بداية الحملة العراقية، أوضح الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش أنه يريد من وزارة الدفاع أن تقود جهود إعادة الإعمار إلى أن تعود إلى السيطرة العراقية. إذ كان في نيته الحفاظ على سلسلة واحدة من القيادة للعمليات ما بعد الحرب والحفاظ على مسؤولية الحكم العراقي المؤقت على أكتاف وزارة الدفاع بدلاً من إدارة الدولة. وقد أدت هذه المبادئ إلى إنشاء مكتب سلطة التحالف المؤقتة ـ وهي منظمة أكثر قوة من مؤسسة (ORHA) ـ المخولة بتجاوز العمليات والبيروقراطية المشتركة بين الوكالات في واشنطن من أجل اتخاذ قرارات هامة في مجال السياسة العامة في مواجهة الوضع الديناميكي. وستحل السلطة الانتقالية محل (ORHA) كوكالة على مستوى منخفض، مسؤولية عن إعادة إعمار العراق وإنشاء حكومة عراقية جديدة يمكن للتحالف أن ينقل السيطرة إليها.

واختار الرئيس ووزير الدفاع بول بريمر لقيادة هذه المنظمة الجديدة. إذ لم يكن لدى بريمر خبرة في العراق أو الشرق الأوسط، ولكن لديه الكثير من الخبرات المشتركة بين الوكالات وقد خدم في أفغانستان وشرق إفريقيا. وقد عمل أيضاً رئيساً للجنة الوطنية المعنية بالإرهاب في عام 1999م وفي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لمكافحة الإرهاب التي تضم الأكاديمية الوطنية للعلوم في 2002م. وبعد أن أكد الرئيس ووزير الدفاع، أنه سيقود بالفعل ائتلاف السلطة المؤقت في أبريل 2003م، أمضى بريمر أسبوعين في تجميع فريقه وحضور جلسات الإحاطة للتحضير للمهمة التي تنتظره. ومع ذلك، كانت نتيجة هذه الجهود المتسرعة هي ائتلاف سلطة مؤقت ضعيف من قبل المدنيين الذين لديهم خبرة ضئيلة في العمل مع الجيش وغير مستعدين لمواجهة التحديات الماثلة أمامهم.

وفي بغداد، لم يكن الفريق (المتقاعد) جاي م. غارنر على علم بالجهود التي بذلت في واشنطن لتعزيز اتفاق السلام الشامل، وفوجئ عندما أبلغه رامسفيلد في 24 أبريل/ نيسان أن بوش يعتزم تعيين مبعوث رئاسي جديد لإدارة جهود إعادة اعمار العراق، بعد أسبوع فقط من وصول غارنر إلى بغداد. ولم يكن غارنر هو الوحيد الذي فوجئ بتعيين بريمر. فلقد كان السفير زلماي خليل زاد يعمل أيضاً مبعوثاً خاصاً وسفيراً متجولاً للمعارضة العراقية منذ 2002م، وفي نيسان/ أبريل 2003، كان يعمل في العراق للربط بين القادة المغتربين العراقيين والزعماء الأصليين من السنة والشيعة والأكراد لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وعندما أبلغ غارنر خليل زاد بان بريمر كان يتولى مسؤولية الحكم في العراق، أعرب خليل زاد عن صدمته بأنه تم استبداله وأنه لم يخطره أحد في الإدارة. وبعد أن هدد بالاستقالة، كان مقتنعاً فقط بالبقاء في بغداد مؤقتاً بغية التماس ما سيقوم به غارنر.

وفي 15 يونيو/ حزيران، أعيد تعيين (ORHA) رسمياً كسلطة للإتلاف المؤقت، ونشر بريمر الموظفين المتبقين في المجموعة في سبع مديريات رئيسية: النفط، والشئون المدنية، والاقتصاد، والمساعدات، والعمليات، والشؤون الأمنية، والصحافة والشؤون العامة. وكانت منظمته الجديدة تعمل بشكل سلس من قبل مجموعة من المدنيين والعسكريين الذين تطوعوا للعراق من واشنطن أو عملوا في المنظمة. وعلى الرغم من أن بريمر كان قد اشتكى من أن العديد من أفراد التحالف الذين تطوعوا، من أنهم كانوا يفتقرون إلى الخبرة المطلوبة للمهام الموكلة إليهم، إلا أن عدداً قليلاً من الموظفين الإضافيين كانوا قادمين من خارج العراق. وسيكون المقر العسكري في بغداد الشامل لكل موظفي الإئتلاف.

### قيادة الميدان من (CFLCC) إلى الفيلق الخامس

في 1 مايو 2003م، أصبحت (CFLCC) رسمياً فرقة العمل المزدوجة المشتركة في العراق، التي تمت تسميتها بـ CJTF-7، ولقد كانت إعادة تسمية (CFLCC) علامة أخرى فيما يتعلق بمعظم صناع السياسة الأمريكيين والقادة العسكريين خارج العراق، بما يشير إلى أن العمليات القتالية الرئيسية قد انتهت.

ولقد كان الجنرالان ديفيد ماكيرنان ووليام والاس، لا زالا يتصارعان على موازنة تعقيدات ومتطلبات العراق فيما يخص الأمن وإعادة الإعمار بعدد القوات التي كلفوا بها. وبالتالي فقد فوجئا على حد سواء عندما قررت وزارة الدفاع ارسال ماكيرنان ووالاس إلى المنزل وجعل الفيلق الخامس المقر الجديد لـ (CJTF-7) تحت قيادة الحائز بصورة جديدة على ثلاثة نجوم حديثاً الجنرال ريكاردو سانشيز.

ولقد اتخذ رامسفيلد هذا القرار في أوائل مايو وأصدر تعليماته في البداية بأن يغادر والاس البلاد فوراً، ولكن نظراً لعدم التيقن من الوضع، أقنع ماكيرنان رامسفيلد بتأجيل تغيير القيادة حتى 15 يونيو 2003م.

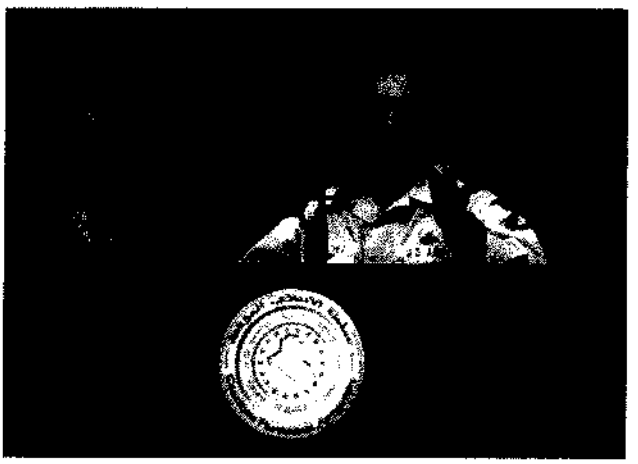

**رئيس مجلس الحكم العراقي عدنان الباججي والفريق ريكاردو سانشيز، القائد العام للفيلق الخامس/ (CJTF-7)، وهم يتحدثون إلى وسائل الاعلام خلال مؤتمر صحفي في العراق**

ومن الوقت الذي تم اخطارهم عن تغيير الحرس لـ (CJTF-7)، كان والاس وماكيرنان على استعداد لنقل مقرهما ونقل المسؤولية الواقعة عليهما للبعثة. ولقد كان والاس قد وضع بالفعل خططاً لتقسيم الفيلق الخامس إلى مقر رئيسي وداعم ولكنه كان ينوي في نفس الوقت وضع مقره الرئيسي في بلد، على بعد 64 كيلومتراً شمال بغداد، والذي يعتقد أنه يمكنه ممارسة سيطرة أفضل على الفيلق الخامس بإصدار الأوامر. وقد توقف هذا الجهد بشكل مفاجئ مع

خطط الإعاقة لـ (ORHA) لمغادرة العراق، وقد قرر والاس بدلاً من ذلك أن يجعل مطار بغداد الدولي مقراً تنفيذياً للفيلق الخامس لأنه أصبح الآن مقراً لـ (CJTF-7)، على افتراض أن السلطة المدنية الجديدة «ائتلاف السلطة المؤقت» ستجعل مقرها في وسط بغداد.

وفي لحظة سارع بريمر إلى بسط سلطته وتسخير الوجود العسكري تحت قيادته. وعند وصوله إلى العراق، أبلغ والاس ثم سانشيز أنهما بالعمل معه وأنه أرادهما بجانبه في مقر الائتلاف في وسط بغداد لجهود إعادة الإعمار. وكان من الواضح بعد ذلك أن الفيلق الخامس كان بحاجة إلى تقسيم مقره لأجل المشاركة في الموقع مع ائتلاف السلطة المؤقت وإدارة متطلباتها التشغيلية والميدانية في نفس الوقت. حيث غادر سانشيز مقر عمليات (CJTF-7) في مطار بغداد الدولي مع نائب قائد الفيلق الخامس الميجور جنرال والتر وجداكوفسكي، بينما انتقل سانشيز نفسه وبعض الموظفين الرئيسيين إلى المنطقة الخضراء في بغداد مع ائتلاف السلطة المؤقت ومن الآن فصاعداً، أصبحت مسؤوليات قائد (CJTF-7) موجهة نحو استراتيجية وسياسة الميدان، في حين أن ما تبقى من مقر الفيلق الخامس في مطار بغداد الدولي كان يدير العمليات القتالية، ونشر الأوامر، وبناء البنية التحتية.

كما أن الأمر الصادر لـ (CFLCC) في 18 أيار/ مايو والذي كان يتحكم بهذه التغييرات في والجداول الزمنية لنقل المسؤولية عن عمليات العراق إلى الفيلق الخامس، الذي أصبح مزدوجاً تحت مسمى (CJTF-7) في 15 يونيو 2003م. ومن الجدير بالذكر بأن الأمر ذاته ينطبق على (I MEF) والتي كانت تحت السيطرة التكتيكية لـ (CJTF-7)، في حين كانت (CJTF-7) نفسها تحت السيطرة التشغيلية للقيادة المركزية الأمريكية.وأن (CFLCC) ستعود كما كانت قبل الصراع أي إلى الجيش الثالث الأمريكي، والتي ستتغير مسؤولياتها المتعلقة بالعراق لإعادة تشكيل القوات، والاكتفاء بالقوة، وعمليات إعادة الانتشار من قواعد في الكويت وقطر.

ولقد كان التغير من (CFLCC) إلى (CJTF-7) قد ترك المسرح العراقي في أيدي صغيرة وكثيرة، وهي أقل من مستوى قيادة تعد لغزو. بينما كانت وحدة القيادة التي تدير الحرب البرية وإجراء التخطيط والاعداد الأكثر تعمقاً للمرحلة الرابعة من أي وكالة عسكرية أو مدنية كانت قد وجدت نفسها فجأة في الكويت، في حين وجدت الوحدة الجديدة (CJTF-7) نفسها، أصغر، وأقل خبرة في إدارة قوة بحجم الفيلقين مع قلة من الموارد اللازمة لملاحقة عمليات الاستقرار على المستوي الاستراتيجي والتشغيلي.

وعلى عكس المقر الرئيسي لـ (CFLCC) ـ الذي بلغ قوامه أكثر من 100 في المائة بما يقارب 1,200 من الموظفين واحتوى على موظفين عامين في جميع مناصبهم الأساسية ـ فإن

مقر الفيلق الخامس كان أصغر بكثير، حيث كان عدد الأفراد أقل من 300. حيث سيقوم الفيلق الخامس أيضاً بكل هذا مع قائد جديد. بينما الجنرال تومي فرانكس كان يخطط طويلاً للتقاعد من القيادة في صيف 2003 م.

ويعتقد والاس أنه سيبقي في قيادة الفيلق الخامس حتى خريف 2003م على الأقل، عندما مر عليه عامين كقائد فيلق.حيث كانت تعليقات والاس حول الفدائيين كعدو غير مخطط له أثناء الغزو والتي كانت على نطاق واسع قد أثارت غضب رامسفيلد، الذي جاء للاعتقاد بأن والاس قد أظهر عدم العدوانية أثناء الغزو وبعده.

وعلى الرغم من أن ماكيرنان كان قادراً على ثني رامسفيلد بالتخفيف عن والاس في منتصف الغزو، إلا أنه لم يتمكن من إقناع الهيئة بالحفاظ على والاس كقائد لفيلق الخامس للمرحلة الرابعة. وتم استبدال سانشيز بوالاس، حيث تم التعرف على قائد الفيلق الخامس المستقبلي في نيسان/ أبريل 2003، لكنه، أيضاً، لم يتوقع أن يحدث تغيير في القيادة قبل الخريف. وكان قد وصل إلى العراق بعد فترة وجيزة من الغزو في قيادة الفرقة المدرعة الأولى التي كانت تحل محل فرقة المشاة الثالثة المنهكة في بغداد، حيث كان سانشيز يتوقع أن يبقى في هذه القدرة الأكثر محدودية لعدة أشهر كجنرال ذو نجمتين.

والآن، وبعد أيام فقط، على معرفته بأنه سيكون في قيادة الميدان بأكمله في غضون شهر. ومع ذلك، شارك سانشيز في التخطيط للعراق وكانت فرقته، على وجه الخصوص، على اطلاع جيد على العمليات الجارية في بغداد. وأعرب عن تفاؤله أيضًا بخبرته المشتركة من القيادة الجنوبية للولايات المتحدة، وفي الآونة الأخيرة، كانت تجربته التي قادت القوات المتعددة الجنسيات في كوسوفو قد أعدته لإدارة وكالة مشتركة منظمة متعددة الجنسيات في العراق. وأن خبرته في العمل في بيئة مشتركة وضعته في صالح رامسفيلد، مما يوحي بأنه يمتلك ما يكفي من المصداقية مع وزارة الدفاع لضمان حصوله على الدعم الذي يحتاجه. ولذلك، تولى سانشيز قيادة المهام في 15 يونيو/ حزيران، متوقعاً مهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة.

### الانتقالات الفردية الهامة

بالإضافة إلى التحولات التنظيمية الرئيسية التي حدثت في العراق في صيف 2003م، فلقد انتقل العديد من الموظفين الرئيسيين والكثير من الخبرات العسكرية العراقية المقيمة إلى خارج الميدان. وفي نهاية نيسان/ أبريل 2003 م، أبلغ فرانكس رامسفيلد باعتزامه التقاعد في ذلك الصيف.

ومع شعوره بأن مهمته اكتملت الآن بسبب الإطاحة بالنظام العراقي، لذلك لم يكن لدى فرانكس أي رغبة في متابعة ما كان يتوقعه بأن يكون فترة ما بعد الحرب الفوضوية والطويلة،

وحتى أن قائد القيادة المركزية كان قد بدا بالتخطيط لأخذ إجازة في منطقة البحر الكاريبي قبل أن يتدخل رامسفيلد لرفض طلب الإجازة. حيث اقترح فرانكس أن يحل نائبه اللفتنانت جنرال جون أبي زيد، محله كقائد للقيادة المركزية، ووافق رامسفيلد على ذلك. ومن هذه النقطة فصاعداً، انسحب فرانكس إلى حد كبير من الجهود الرائدة في العراق، تاركاً أبي زيد مع المهمة الصعبة لتشغيل قيادة دون أن يكون قائدها في الواقع. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية في نهاية أيار/ مايو إن أبي زيد سيتم ترقيته إلى جنرال من فئة الأربعة نجوم والذي سيخلف فرانكس في 7 يوليو 2003م.

ولقد كان اختيار أبي زيد كقائد للقيادة المركزية هي محاذاة جيدة مع خلفيته المهنية والشخصية. وقد اكتسب أبي زيد خبرة كبيرة في الشرق الأوسط والثقافة العربية، وكان من الباحثين والعرب من أصل لبناني. حيث كانت جهوده الرامية هي تركيز القيادة المركزية والموظفين المشتركين على عمليات المرحلة الرابعة في خريف وشتاء 2002م، هذا وبالإضافة إلى المواصلات التي أجراها مع جيران العراق قبل الغزو، التي وفرت له خبرة إقليمية هامة. وفي الواقع، فإن الخطة الأصلية للقيادة ما بعد الغزو في العراق كانت قد جعلت أبي زيد يقود القيادة المركزية تباعاً مع بغداد، حيث كان من المقرر في وقت لاحق أن يكون قائداً لفرقة العمل المشتركة المتوقعة ـ في العراق وعلى أي حال فإن قيادة أبي زيد للقيادة المركزية كانت تحتاج إلى النظر في العديد من البلدان الأخرى بالإضافة إلى العراق والشرق الأوسط، فضلاً عن الحرب العالمية الأوسع نطاقاً على الإرهاب.

**الجنرال جون ب. أبي زيد، القائد العام، للقيادة المركزية، مع أعضاء الفرقة المتعددة الجنسيات ـ مركز الجنوب**

وفي جميع أنحاء العراق، كانت التحولات المؤسسية الروتينية للجيش تجري أيضًا. ولم يتم استبدال سانشيز في الفرقة المدرعة الأولى، بالعميد مارتن ا. ديمبسي، لتولي قيادة الفرقة حتى سبتمبر، لذا تولي العميد فريد (دوغ) روبنسون، نائب سانشيز، القيادة في هذه الأثناء. وكما تولي روبنسون القيادة، تم استبدال جميع قادة لواء الفرقة الذين شرعوا مؤخراً في عمليات المرحلة الرابعة في بغداد، تاركين عدداً قليلاً من القادة ذوي الخبرة العراقية في المسؤولية ووضع العديد من الشخصيات الجديدة معاً ضمن تلك الفرقة وحدها. وفي أماكن أخرى، تم تغيير العديد من قادة الألوية والكتائب الآخرين القيادة كجزء من دور قيادة الجيش العادية التي مدتها سنتين. كما أن أعداداً كبيرة من ضباط الصف الميداني في الجيش وكبار الضباط غير المكلفين بالعمل الذين شاركوا في عمليات التخطيط والقتال في العراق تركوا أيضاً لمهام جديدة، أو للمستوى التالي من التعليم العسكري المهني.

ولقد كان الانتقال النهائي الذي أثر بشكل غير مباشر على العراق هو تقاعد الجنرال إريك شينسيكي في منتصف الصيف. وفي 11 يونيو/ حزيران 2003، أرسل شينسيكي لرامسفيلد (مذكرة نهاية جولة مطولة توضح كيف يعتقد أن العديد من نواياه وأعماله بصفته رئيس أركان الجيش قد أسيء فهمها من قبل مكتب الوزارة. كما عززت المذكرة التأكيد على تحول الجيش وطلبت من الوزير الحفاظ على الزخم في هذا الإتجاه. وبعد تقاعد شينسيكي في 31 يوليو، أصبح نائب رئيس الجنرال جون م. (جاك) كين رئيس أركان الجيش بالإنابة، والذي كان ضليعاً في كل من التحول الرائد في الجيش ودعم الحربين في العراق وأفغانستان.

**الجنرال جون م. (جاك) كين، نائب رئيس أركان الجيش (1999 ـ 2003)**

**بعثة أسلحة الدمار الشامل: من فرقة العمل الخامسة والسبعين إلى مجموعة المسح العراقية**

من الجدير بالذكر أنه وبالإضافة إلى تأمين مخابئ الأسلحة التقليدية، كانت أحدى المهام الرئيسية لـ(CFLCC) هي تأمين المواقع التي تم تعيينها والخاصة بأسلحة الدمار الشامل والتي أنيطت إلى اللواء الخامس والسبعين مدفعية للتحقيق فيها واستغلالها. وسرعان ما برز أن حجم المشكلة كان أكبر من فرقة المدفعية الميدانية الخامسة والسبعين من ناحية قدرتها على التعامل معها. وقد كانت مهمة استغلال المواقع الحساسة ثانوية بالنسبة للغزو نفسه أثناء تخطيط القيادة المركزية، وكان تعيين لواء المدفعية الميداني الخامس والسبعين تقريباً فكرة لاحقة.

واعترفت قيادة لواء المدفعية الميدانية الخامس والسبعين في وقت مبكر بأنها لم تكن مجهزة تجهيزاً كافياً أو مدمجة من الناحية التشغيلية في الخطة. وقد أعاق الفراغ الأمني بعد الغزو الوحدة في نشر فرقها والوصول إلى المواقع المشبوهة بدون دعم أمني. كما لم يتمكنوا من الحصول على وثائق الحكومة العراقية بشأن برنامج أسلحة الدمار الشامل. ولم يتبع لواء المدفعية الميدانية الخامس والسبعين القائمة المحددة الأولويات لمواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه فيها التي تلقاها. وبدلاً من ذلك، اتجهت فرق التفتيش التابعة لفرقة المدفعية الميدانية الخامسة والسبعين إلى التحرك بسرعة في جميع أنحاء البلد معتمدة على جمع التقارير المتعلقة بالمواقع التي قد تكون مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل.

وكان فشل فرقة المدفعية الميدانية الخامسة والسبعين في الكشف عن مخزونات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل في شهرها الأول في العراق مسألة خطيرة بالنسبة لواضعي السياسات في واشنطن. وبتوصية من وكيل الاستخبارات العسكرية ستيفن ا. كامون ومدير وكاله الاستخبارات الدفاعية (DIA) نائب الأدميرال لويل ا. جاكوب، انتقل رامسفيلد ليحل محل كتيبة المدفعية الميدانية الخامسة والسبعين مع مجموعة أكبر بكثير من المسح العراقي (ISG). وكانت مهمة المعهد متضاعفة إلى ثلاث مرات: لتحديد مكان طيار البحرية الأمريكية الكابتن مايكل (سكوت) سبايكر والذي أصيب في العراق عام 1991م و. لجمع الأدلة على علاقات النظام بالإرهاب وجرائم الحرب؛ والأهم من ذلك، لتحديد موقع أسلحة الدمار والبرامج المرتبطة بها والتي ساعدت في انشائها.

وبقيادة اللواء كيث دبليو دايتون، مدير العمليات في (DIA) حيث ترأس أيضًا مهام (ISG)، مع ديفيد ا. كاي، الذي يعمل كعالم رئيسي، تم سحب عدة مئات من الأشخاص من مجتمع الاستخبارات. على الرغم من أن الفرقة 75 العاملة والمعنية بالاستغلال والتي كانت من المتوقع

أن تدمج مع (ISG)، فإن ذلك لم يحدث أبداً. وفي 22 يونيو/ حزيران، حيث تولى ذلك الفريق المسؤول رسمياً عن مهمة أسلحة الدمار الشامل، ولقد نقل لواء المدفعية الميداني الخامس والسبعين بشكل محبط، وبذلك انتهت المهمة وبشكل غير رسمي نحو الفشل للوحدة بالتحقق من غزو العراق.

### تفكك الدولة والمجتمع العراقي

لقد كان هدف قوات التحالف التي غزت العراق هو الإطاحة بالنظام العراقي ولكنها افترضت أن الجهاز الإداري للدولة سيظل، إلى جانب النظام سليماً إلى حد كبير. كما توقعت القوات الأمريكية الغازية أن تحصل على مساعدة من الجيش العراقي للحفاظ على بيئة آمنة والسماح بتسليم سلمي لحكومة عراقية انتقالية. ومع ذلك، اتخذ المسؤولون الأمريكيون على أرض الواقع في الإدارة الأمريكية سلسلة من القرارات التي وسعت بشكل كبير من تأثير الغزو على الدولة والمجتمع العراقي، مما عجل بفراغ الحكم على جميع المستويات في العراق.

### حل الجيش وتجريم حزب البعث

لقد تم هز الاقتران غير المتوقع لمقر (CJTF-7) و(CPA) في أيار/ مايو 2003 والذي نتج عن خلافات فورية وحادة في الرأي بشأن طبيعة علاقتهما. وعلى الرغم من أن بريمر عمل ظاهرياً لصالح وزير الدفاع، فإن نهجه في الممارسة يشبه أسلوب المبعوث الرئاسي الذي يتشاور مباشرة مع البيت الأبيض بدلاً من وزارة الدفاع أو بقية الوكالات. قد كان كل من (CPA) ووبريمر تحت انطباع بأنهما سيقودان قواتهما العسكرية بإصدار أوامر عسكرية تهدف إلى تحقيق أهداف التحالف. وفي الوقت نفسه، اعتقدت (CJTF-7)، في ظل سانشيز، أن العلاقة كانت واحدة وسيضع فيها القادة العسكريون أولوياتهم ويوجهون عملياتهم الخاصة لدعم أهداف التحالف.

ومن جهته، أشار ابي زيد في وقت لاحق إلى أن العلاقة الرسمية بين القيادة المركزية و(CPA) لم توضح له أبداً. حيث كانت من أصعب السياسات التي كان على (CJTF-7) أن تنفذها في الأشهر الأولى من فترة ولاية الائتلاف وهي تلك التي تتعامل مع اجتثاث البعث، بما يشمل حل الجيش العراقي، والسيطرة على الأسلحة. وكان مجلس الأمن القومي يعمل على وضع خطة لاجتثاث البعث العراقي داخل الولايات الأمريكية لعدة أشهر، بينما كان للقيادة المركزية و(CFLCC) خطط لاستدعاء الموظفين المدنيين العراقيين واختيار أعضاء الجيش لإدارة الحكومة وتأمين البلد. واتفق كل من القيادة المركزية ومجلس الأمن القومي على أنه

ينبغي حظر حزب البعث نفسه، ولكن كما قالت رايس، (كان السؤال هو إلى أي درجة ستسمح لموظفي الحكومة والعسكريين بالاحتفاظ بمواقعهم.

وكان الفكر العام بين كبار المسؤولين الأمريكيين هو أن أعضاء المستويين العلويين من حزب البعث ـ الذين يشكلون جزءاً صغيراً فقط من الشعب العراقي ـ يجب أن يمنعوا من الاحتفاظ بمناصبهم مع بعض الاستثناءات، بينما الأعضاء الآخرين من حزب البعث يمكنهم أن يندوا بالحزب وأن يظلوا في موقعهم من خلال عملية منفصلة. من جهتها، خططت القيادة المركزية لحل قطاعات مختارة من الجيش العراقي كانت موالية لصدام، ولكنها كانت تعتزم الاحتفاظ بالجيش النظامي على الأقل للمساعدة في إعادة الإعمار. وقد دعت خطة الجيش القومي العراقي والقوات المسلحة للعراق إلى الاحتفاظ بحوالي خمسة فرق تابعة للجيش العراقي النظامي، وتمت إزالة جزء مختار من ضباط الصف الميداني من خلال سياسة متسامحة نسبياً لاجتثاث البعث. وعلى غرار خطط القيادة، كان الاقتراح المشترك بين الوكالات هو استخدام الجيش العراقي المعاد تدريبه لمهام إعادة الإعمار والاستقرار، وإبقاء العراقيين الذين اعتادوا على استخدام الأسلحة المستخدمة بشكل مربح.

ومع ذلك، فلقد وصل بريمر إلى بغداد بتوجيهات ونوايا مختلفة جداً بشأن اجتثاث البعث. وفي 9 أيار/ مايو، وهو آخر يوم قضاه في البنتاغون قبل الذهاب إلى بغداد، تلقي بريمر أوامره في مذكرة من رامسفيلد، تضمنت تعليمات (بمعارضة) المنظمات الموروثة الموالية لصدام، بما في ذلك حزب البعث والمنظمات الأمنية. وبعد ظهر ذلك اليوم، قام بريمر أيضاً بزيارة لوكيل الحزب دوغلاس فيث، الذي عرض عليه مشروع قرار بشأن اجتثاث البعث في المجتمع العراقي من شأنه تهميش المستويات الأربعة العليا للحزب، وبالتالي توسيع الحظر لعشرات آلاف من البعثيين الإضافيين.

ووفقاً لما ذكره بريمر، فإنه يفهم بأن الأمر كما هو مكتوب قد تم مراجعته والموافقة عليه من قبل البيت الأبيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية. وعلى الرغم من أن فيث قد خطط لإصدار الأمر على الفور، إلا أن بريمر جادل بأن الأمر مهم إلى درجة أنه يجب عليه الانتظار حتى وصوله إلى بغداد لإصداره بنفسه، وهو التحرك الذي يعتقده بريمر بأنه سيؤسس سلطته أثناء تولي مهامه في العراق.

وقد تشكلت أفكار بريمر حول كيفية إدارة المؤسسات الأمنية للنظام السابق من خلال المحادثات التي أجراها مع كبير مستشاريه لشئون الدفاع والأمن، والتر ب. سلكومب، في مايو مع وولفويتز ورامسفيلد، اللذين اعتبرا أن معظم العراقيين يخشون عودة المؤسسات الأمنية

القمعية التابعة لصدام حسين وأن الجيش العراقي قد ذاب من تلقاء نفسه بعد انهيار النظام. هذا وبالإضافة إلى ذلك، كانت جميع هذه المؤسسات سنية ولا تمثل كل السكان العراقيين، أو هذا ما اعتقده قادة وزارة الدفاع. وفي 19 أيار/ مايو، أرسل بريمر مذكرة إلى رامسفيلد يوصي فيها بحل جميع هذه المؤسسات ـ بما فيها الجيش العراقي ـ رسميًا، وهو ما وافق عليه الوزير.

وفي بغداد، ناقش بريمر مسألة اجتثاث البعث ووضع الجيش العراقي مع أبي زيد، مشيراً إلى القائد المفترض للقيادة المركزية، بأن جهود اجتثاث البعث التي تركز على المستويين الأعليين فقط من حزب البعثي لم تكن صارمة بما فيه الكفاية، وأنه ينوي حل الجيش العراقي رسميًا. ويعتقد أبي زيد أن خطط بريمر متطرفة، حيث يقول (أعتقد إن النموذج الذي كان يستخدم في واشنطن هو نموذج حرب لاجتثاث النازية)، ولقد ذكر أبي زيد في وقت لاحق، بأن «صدام [كان] هتلر، والحرس الجمهوري هي فرقة الـ(أس أس) وحزب البعث هو الحزب النازي». ولم يكن لفكرة هذه الحملة الصليبية الكبرى ضد الشر أي تأثير في الواقع على ما كان على الأرض والسياق التاريخي لسياسة الشرق الأوسط والسياسة العراقية بشكل خاص). ولقد احتج أبي زيد لفرانكس بأن مقترحات بريمر ذهبت إلى عمق المجتمع العراقي وكان من المحتم أن تسبب مشاكل، لكن احتجاجاته لم تكن لها أي تأثير على هذه السياسة.

وفي وقت لاحق، بدا أن هذه الاقتراحات الأكثر اعتدالاً لاجتثاث البعث التي سبق أن وافق عليها الرئيس والفريق التوجيهي التنفيذي في واشنطن قبل الغزو، حيث إما لم يتم نقلها إلى بريمر أو تم تجاوزها من قبل الذين تلقاهم عبر مكتب وزارة الدفاع الأميركية وهو يتقدم بأمر اجتثاث البعث الذي كان قد شاهده لأول مرة مع فيث ورامسفيلد. وفي 16 مايو 2003، أصدر بريمر أمر 1 للسلطة الانتقالية فيما يخص اجتثاث البعث من المجتمع العراقي والذي منع العراقيين الذين كانوا في المستويات العليا الأربعة من حزب البعث ـ بدلاً من المستويين الأعليين فقط ـ من شغل المناصب الحكومية، ووضع فعلياً بين 30,000 و 50,000 عراقي خارج العمل، بما في ذلك كبار الموظفين المدنيين والقادة العسكريين وأساتذة الجامعات.

وبينما كان العراقيون والجيش الائتلافي لا يزالون يعالجون الآثار المترتبة على أمر اجتثاث البعث، أصدر بريمر أمر 2 إلى السلطة الائتلافية المؤقتة، بحل الكيانات، وبعد أسبوع واحد وفي 23 مايو 2003، وبعد أربعة أيام فقط من مذكرته إلى رامسفيلد معلناً اعتزامه اتخاذ هذه الخطوة. حلت القوة الأمنية العراقية بالأمر الثاني معظم أجهزة الأمن والمخابرات في العراق، بما في ذلك وزارة الدفاع وجهاز المخابرات والمنظمات الأمنية الخاصة والقوى شبه العسكرية. كما أنها حلت جميع فروع الجيش العراقي برمتها، وتجاوزت خطة مجلس الأمن القومي للجيش العراقي الجديد والقيادة المركزية و (CFLCC) لصياغته من جديد. كما أوقف الأمر 2 الدفع

لأعضاء تلك الكيانات، ولأن العديد من مسؤولي الأمن كانوا أيضًا في المستويات الأربعة الأولى من حزب البعث، فانهم منعوا أساساً من العمل العام في العراق الجديد.

وكان للسياسة الشاملة لاجتثاث البعث نتائج فورية وبعيدة المدى. ونظراً لأن معظم كبار موظفي الخدمة المدنية وأساتذة الجامعات في جميع أنحاء العراق كانوا مطالبين بالمستوى الرابع أو الأعلى في حزب البعث، فإن العديد من الفاعلين الرئيسيين في الوزارات العراقية والأنظمة التعليمية إما أجبروا على الخروج من مواقعهم أو اختاروا تركهم في عدم وجود تعليمات أخرى. وقد أدى هذا إلى عرقلة شديدة لخطط إعادة الإعمار التي كانت تقوم بها (ORHA) و (CJTF-7).

وعندما اكتشف التحالف بأن الوحدات، يتعين عليها الآن أن تقوم بفرز المترجمين الفوريين النادرين لعضوية حزب البعث واحتمال اعتقالهم أو إقالتهم. كانت الردود التي تلقاها الإئتلاف ومجلس السلطة المؤقت (CPA) بشأن هذه السياسة متراوحة بين (الإغاثة التي كانت تقوم بتطهير أعضاء حزب البعث والغضب بينما كانوا في طريقهم إلى خارج العراق في سعيهم وراء أعضاء حزب البعث السابق).

وقد أسفر الأمر بحل الجيش العراقي عن استجابة أكثر ايذاءً. وعلى الرغم من أن الحرس الجمهوري كان موالياً لصدام، إلا أن الجيش العراقي النظامي كان بعيداً عن النظام وضم أعضاء من جميع الطوائف العرقية ـ الدينية في العراق. ولقد جعل انحلاله إلى جعل الكثير من الرجال العسكريين المحنكين فجأة من دون قوت العيش.

ولقد أدى الأمر بحل الجيش العراقي إلى زيادة المظاهرات والمطالب بالوظائف والأجور وإعادة التشكيل الفوري للجيش. وقد نتجت بعض هذه الاحتجاجات إلى مواجهات عنيفة مع التحالف، مما أدى في بعض الأحيان إلى مقتل قوات التحالف.

وقد أرسلت هاتان السياستان لـ (CPA) في تعاقب سريع صدمات في جميع أنحاء البلاد. وأضاف بريمر، والذي كان يشعر بالقلق إزاء الرد العنيف على مذكرة اجتثاث البعث، هذا وبالإضافة إلى الأمر 1 لـ (CPA في 3 يونيو. وبدلاً من إقالة جميع أعضاء حزب البعث البارزين، وضعت الإضافة عملية تحقيق ومجلس لاجتثاث البعث بقيادة العراق، والذي سيتولى تدريجياً السيطرة الكاملة على العملية. واستناداً إلى المقابلات والسجلات العامة والشهادات، ستحدد هذه اللجنة طبيعة عضوية حزب البعث للمواطنين، وتساعد في الطعون، وإما أن تمنح أو ترفض طلبات الاستثناء من سياسة (CPA). وشملت الاستثناءات أحكاماً بشأن (الحكم بأنها لا غنى عنها لتحقيق مصالح الإئتلاف الهامة.

وبالنسبة للعديد من كبار القادة العسكريين الأمريكيين، فإن حل الجيش العراقي كان خطوة غير مستحبة إذ اتخذت دون مساهمتهم. وأشار أبي زيد في وقت لاحق إلى أنه انسحب من اجتماع تخطيطي في بغداد إذ يقال إن بريمر أصدر الأمر دون استشارته، وعلى الرغم من أن أبي زيد وغيره من القادة الأمريكيين حيث كانوا قد صاغوا بالفعل خططاً تعتمد على استخدام الجيش العراقي كمساعدة للقوة العاملة. وفي لحظة اختلاف، وفي يوم إصدار الأمر 2 من قبل CPA، كان العميد مارك ب. هيرلينغ، مساعد قائد الفرقة المدرعة الأولى، في منتصف المعالجة في اجتماع ضم 600 من كبار الضباط العراقيين في بغداد لالتماس المشاركة في إعادة تشكيل الجيش العراقي عندما قال «جاء مساعدي ليقول لي إن (CPA) قد أصدر للتو الإعلان بحل الجيش... ليتلقى الجنرالات العراقيون الخبر، أيضًا، وبعد دقائق قليلة من خلال قنواتهم».

### النقاش حول حل الجيش العراقي

وإلى حد كبير، كان الرجال العسكريون في بغداد يرون نتيجة المواقف السياسية المتضاربة في واشنطن. واختلف كبار صناع السياسة في الولايات الأمريكية في وجهات نظرهم حول مدى عمق ضرورة تفكيك الدولة العراقية البعثية.

ومن ناحية، كان كبار المسؤولين الذين يعتقدون أن الكثير من الدولة والبنية الأمنية العراقية بحاجة إلى الاحتفاظ بها لكي يتمكن الإئتلاف من إدارة الاضطرابات اللاحقة للنظام ـ أي التغيير بنجاح. ومن ناحية أخرى، وكما لاحظ أبي زيد، كان كبار المسؤولين الذين يخشون من أن إبقاء الهيكل البعثي في مكانه يعني أن العراق لن ينتقل إلى الديموقراطية ولكنه سيعود إلى «الصدامية بدون صدام».

كما أعربوا عن خشيتهم من أن تصبح أحزاب المعارضة الكردية والشيعية، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفيلق بدر، معادية للاحتلال الائتلافي إذا لم يكن البعث وجهاز الأمن العراقي بالكامل غير مخول. وفي حديثه للصحفيين في 2005، افترض بريمر أن حل الجيش العراقي كان على الأرجح أهم قرار اتخذته، وكان له أثر تجنب حرب أهلية في العراق من خلال طمأنة الأكراد على وجه الخصوص بأن الولايات المتحدة كانت تنوي إلى إحداث تغييرات خطيرة في العراق.

وفي السنوات الأخيرة، استنتج بريمر ووالتر سلوكومب التفسير القائل بأن الأمر 2 لـ (CPA) كان مجرد تقنين لحقيقة بأن الجيش العراقي قد حل نفسه أثناء الغزو. وبحلول 15 نيسان/ أبريل، لم تكن هناك وحدة منظمة في الجيش العراقي، وفقاً لما ذكره سلكومب للصحفيين في بغداد في عام 2003م.

ومع ذلك، كان هذا تفسيراً لم يوافق عليه غارنر وآخرون. وفي 15 نيسان/ أبريل، وهو التاريخ الذي قال فيه إن الجيش العراقي قد حل نفسه، كان سلوكومب لا يزال في واشنطن ولم يصل إلى العراق إلا بعد أسابيع.

وعلى الأرض في بغداد في نيسان/ أبريل، تلقى غارنر والعقيد بول هيوز، وهو ضابط في الجيش كان يعمل لدى سلوكومب - عشرات الاتصالات مع مجموعات من الضباط العراقيين (مثل الذين كانوا يجتمعون مع هيرتلينغ). حيث كان هؤلاء الضباط يرغبون في الترتيب لاستدعاء عشرات الآلاف من جنودهم للعمل أو لإعادة تنظيم القوات العراقية بمساعدة التحالف. وكان هيوز قد صاغ خطة لإعطاء الضباط العراقيين دفعة طارئة بـ20$ لشراء الضروريات لعائلاتهم. وكان ضباط آخرون قد وضعوا خططاً لاستخدام القوات العراقية لحراسة الحدود الإيرانية. وقد قام سلوكومب وبريمر بإصدار الأمر 2 باللحاق بغارنر وهيوز، وقادة عسكريين آخرين بمفاجئتهم وقطع مفاوضاتهم مع الجيش العراقي.

ويبدو إن أعمال بريمر الكاسحة في بغداد قد أدهشت الرئيس ومستشاريه بشكل مفاجئ. وفي حديثه إلى مؤرخي الجيش في 2015، أشار بوش إلى أن بريمر (أبلغه) بقرار حل الجيش العراقي بدلاً من التماس التوجيه أو القول (سيدي الرئيس، هنا خياراتكم). وقد ألغى القرار بشكل فعال قرار بوش قبل الغزو بالاحتفاظ بالجيش العراقي واستخدامه. ومع ذلك، رجع بوش على الأساس المنطقي الذي استند إليه بريمر والأساس المنطقي لسلوكومب، حيث قال:شعرت دائمًا بأنه يمكن إلى حد كبير أن نستخدم الجيش العراقي كقوة للاستقرار حيث إنه سيكون زائداً... ولكن المشكلة هي أنه عندما وصلنا إلى هناك، لم يبق أي أحد من الجيش العراقي... لقد تبخر، لم يكن هناك هيكل.... أتذكر أن (بريمر) أخبرني أننا حللنا الجيش لكن لم يكن هناك جيش للبدء به.

وقال بوش لمؤرخي الجيش إن خيارات بريمر تتعارض مع توجيهات الرئيس الأصلية، ولكنه يعتقد،، أنه من المهم الوثوق بحكم المسؤولين الأمريكيين على الأرض لأنهم كانوا أقرب إلى الوضع الديناميكي ومنهم بوش إذ يرغب في التمكين بدلاً من المعالجة الدقيقة من واشنطن. ومع ذلك، خلصت رايس في وقت لاحق إلى أن بريمر لم ينظر إلى (الخط الرفيع بين التمكين للعمل بنوع من الحس التكتيكي والمعرفة عندما تكون القضية في الحقيقة قضية استراتيجية) إذ تتطلب مدخلات من رئيس الجمهورية ومستشار الأمن القومي. حيث سيمضي بريمر شهوراً في محاولة السير على هذا الخط الرفيع، لكن الرئيس قام بعد ذلك بإعادة النظر في بعض سلطات بريمر، حيث سيكون هو ورايس على اتصال مباشر مع بريمر كل بضعة أيام على الأقل، ويطلبان منه التشاور بشكل أوثق حول السياسة الاستراتيجية القضايا.

وأن إعادة بناء الجيش العراقي ونزع سلاح المجتمع المسلح والتداعيات الناجمة عن تفكيك الجيش العراقي، إلى جانب الضرورة الواضحة لتأمين العراق، قد أضفت مزيداً من الإلحاحية على مشروع إنشاء قوه أمنية عراقية جديدة. وأعرب بريمر عن أمله في إحباط الاضطرابات المدنية التي ولدها الأمر الثاني للسلطة الانتقالية، وأعلن أن المنظمة قد أنشئت بالفعل لبناء الجيش العراقي الجديد. ولقد بدا هذا الجهد، بقيادة سلوكومب، وفي الواقع وقبل إصدار أمر (CPA). في 9 مايو/ أيار، أخطر اللواء بول د. ايتون، قائد مدرسة المشاة التابعة للجيش الأميركي في فورت بينينغ، الجمعية العامة للجيش الأميركي، بأنه اختير لقيادة فريق تدريب المساعدة العسكرية الجديدة للتحالف (CMATT).

وكان المركز يتألف من موظفين عسكريين ومدربين متعاقدين مع الجيش والشرطة ولقد كان من المتوقع أن يقوموا بتكوين 27 كتيبة مشاة عراقية على مدى سنتين ـ وهو جيش سيكون صغيراً جداً لشن حروب عدوانية، ومن المثير للاهتمام، عجزه عن الدفاع عن البلاد من الغزو الخارجي.

وبعد وصوله إلى العراق في 13 حزيران/ يونيو، وجد ايتون أن جهوده لإنشاء جيش عراقي جديد أعاقها على الفور عاملان. وعلى الرغم من أن والاس وسانشيز اتفقا على أن بناء جيش عراقي جديد يجب أن يكون ضمن عملية عسكرية، إلا أن بريمر لم يفعل ذلك. واستناداً إلى توجيهات بريمر، سيعمل المركز مباشرة في إطار (CPA)، خارج سلسلة القيادة و (CJTF-7). ثانياً، ولقد كانت (CMATT) نفسها مهمة اقتصادية للقوة. وقد تم سحب مدربيها من اللواء الثاني من الفرقة الجبلية العاشرة، والمجندين الآخرين من الجيش الأمريكي، والمقاولين، وكانت هذه الأخيرة تشكل في البداية معظم أفراد الفرقة.

ومع عدم وجود علاقة ملموسة مع القوة الرئيسية على الأرض ومع قلة الموارد الخاصة بها، فإنه من غير المرجح أن يحل المركز المشاكل الأمنية المباشرة الناجمة عن تفكك الجيش العراقي. وبالتالي، فإن توضيح سياسة اجتثاث البعث ومهمة ايتون الجديدة لا يمكن أن تفعل شيئاً يذكر لتحسين الأمور بالنسبة للقوات البرية للتحالف على المدى القصير. وقد وضع قادة المهام (CJTF-7) موقفاً حساساً بين أيديهم: فلا يمكنهم أن يتجاهلوا بالتجاهل أوامر بريمر، ولكن تنفيذها سيزيد من زعزعة الوضع الأمني المحفوف بالخطر. وتحتاج (CJTF-7) وفرقها إلى موازنة متطلباتها التشغيلية بمهارة ضد توجيهات سياسة الإئتلاف المؤقت، ولكن على أساس الهدوء وأساس خاص.

**السفير بول بريمر يوقع أمراً لائتلاف السلطة المؤقتة، في حين أن الميجور جنرال بول ايتون، قائد، (CMAAT) يقف في الخلف (2003 ـ 2004)**

ولقد بدأت بعض الوحدات في عقد اجتماعات مع الزعماء المحليين وشيوخ القبائل لإيجاد سبل لإعادة الأساتذة أو توظيف الموظفين المدنيين البعثيين والأفراد العسكريين السابقين بأجر. وبدأت وحدات أخرى بتوظيف الجنود العراقيين السابقين محلياً لحماية المرافق الحكومية ومواقع البنية التحتية الرئيسية. ووجدت الفرقة 101 المحمولة جواً في الموصل ثغرة قانونية سمحت لها بإعادة بعض الأساتذة الجامعيين وغيرهم من المدرسين إلى مدارسهم الخاصة. ومع ذلك، سمحت وحدات أخرى ضمنياً للعاملين الرئيسيين والمترجمين الشفويين بمواصلة العمل أثناء البحث عن آليات مماثلة لاستعادة وظائفهم أو استبدالها.

ولقد تفاقمت الاضطرابات الناجمة عن الأمرين 1 و2 الصادرين ائتلاف السلطة المؤقت بتوجيه آخر بعيد المدى وهو الأمر 3 لسلطة التحالف، وهو مراقبة الأسلحة، حيث يمنع العراقيين الذين لم يكونوا من الشرطة من حيازة أو حمل أسلحة نارية وقنابل يدوية وقنابل صاروخية وغيرها من الذخائر. ولقد كان تنفيذ هذا الأمر محفوفاً بالمصاعب. إذ كان لدى معظم العراقيين أسلحة في منازلهم، وفي المناطق الريفية، كانت الأسلحة جزءاً من الثقافة وضرورية لأسلوب الحياة العراقي. ولقد رأى العديد من العراقيين أن الأسلحة الشخصية ضرورية لحمايتهم في الفراغ الأمني الذي أعقب الغزو، وأن معظم المليشيات السياسية الكردية والشيعية كانت تحمل أسلحة بطبيعة الحال. فالحجم الهائل من الأسلحة والذخائر المتاحة في المرافق العسكرية المفتوحة وغير المضمونة يجعل إنفاذ الأمر مستحيلاً.

ومره أخرى، كان على (CJTF-7) والوحدات التابعة لها أن تضع آليات للتعامل مع أمر

لا يمكن أن تنفذه بالكامل. حيث كانت (CJTF-7) أول من انشأ برنامجاً للعفو عن الأسلحة في حزيران/ يونيو الذي سمح للعراقيين بتسليم أسلحة وذخائر أخرى بدون عقوبة. وعندما انتهى برنامج العفو الخاص بالأسلحة في 14 يونيو/ حزيران، لم تنشر بعد التدابير اللازمة لإنفاذ السياسة، وبقي الكثير من الارتباك بشأن المتطلبات. وبدأت وحدات (CJTF-7) بعد ذلك بإعادة شراء البرامج التي تلقى فيها العراقيون والذين سلموا الأسلحة لأجل مدفوعات نقدية مقابل تلك الأسلحة، ولكن الامتثال لسياسة الأسلحة لم يكن واسع الانتشار، مما يدل على عدم رغبة الشعب العراقي في الثقة بالتحالف لتوفير الأمن الاساسي. كما قامت قوات المارينز بتنفيذ برنامجها الخاص لجمع الأسلحة ولكنها لم تظهر شيئاً يذكر للجهد الكبير الذي تحتاجه.

### تهميش قبائل العراق

كذلك الحكم الرابع لـ(CPA) الذي ينطوي على إمكانية تعميق عدم الاستقرار في العراق الذي يتعلق بقبائل البلاد، والذي يميل موقف الائتلاف نحوها إلى أن يكون رافضاً. واعتقاداً منهم بأنهم كانوا يشكلون عراقاً جديداً وحديثاً، فإن بريمر والعديد من مسؤولي سلطة الإئتلاف الذين رافقوها لم يروا في البداية مكاناً يذكر للثقافة القبلية (المتخلفة)، وهو المنظور الذي سيغيره بريمر في وقت لاحق. وبحلول منتصف مايو، كانت فرق (CJTF-7) قد أكدت أن البنية التحتية القبلية في العراق متشابكة بشكل وثيق مع السياسة والحكومة في البلاد، وأن التعامل مع شيوخ العشائر أمر حاسم لتحديد وحل القضايا للعراقيين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ونتيجة لذلك، قررت وحدات كثيرة ضمنياً التغاضي عن موقف الإئتلاف الرسمي تجاه القبائل العراقية في الوقت الراهن. وبدأت الوحدات العسكرية على جميع المستويات جهوداً متضافرة للتواصل مع شيوخ القبائل لتحديد متطلبات إعادة البناء وإقامة هياكل حكم مؤقتة.

بيد أن قوات التحالف، بسبب افتقارها إلى المعرفة بشأن المنافسات القبلية في العراق، وجدت نفسها منغمسة في منازعات قبلية طويلة الأمد بشأن الموارد والسلطة، وكثيراً ما تلاعبت بها.

### (CJTF-7) والمحاكمة بالنار

#### السحب التدريجي لقوة الغزو

وبعد 15 يونيو، واجهت (CJTF-7) تحديات عديدة استهلكت كل طاقتها التنظيمية تقريباً وجعلت من الصعب إدارة عمليات الأمن وإعادة الإعمار. وكانت تعليمات فرانكس هي إزالة قوة الغزو، وخاصه الفرقة الثالثة و (I MEF).

وفي العراق وفي أسرع وقت ممكن. ستظل فرقة المشاة الرابعة، والفرقة المدرعة الأولى، وفيما بعد، الفرقة 101 المحمولة جواً لمدة 120 يوماً إضافياً لاستكمال الانتقال المزمع إلى السيطرة المدنية، وهو جدول زمني سيمتد في وقت لاحق إلى ستة أشهر وما بعده لأنه أصبح من الواضح أن إعادة التوزيع يجب أن تكون أكثر تدرجاً. كما توقع فرانكس أن تقوم المنظمة أو أي وكالة مدنية أخرى بتشكيل حكومة انتقالية عراقية عاملة في نفس الفترة الزمنية. وكان التخفيض الناتج عن ذلك هو خفض عدد القوات الملتزمة بالكويت والعراق من أكثر من 300,000 إلى حوالي 113,000 فقط بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 2003.

ولقد كانت مهمة (CJTF-7) هي تسهيل موطئ القدم للقوات الأمريكية المخفضة في العراق مع استكمال مهام المرحلة الرابعة التي حددتها القيادة المركزية والكسوف الثاني.

ومع تلاشي النهب والمظاهرات، قرر فرانكس قبول المخاطر التي تنطوي عليها خروج القوات خارج البلاد بينما لا تزال الحالة على الأرض تتطور. وكانت فكرته ـ وفكرة الجيش والموظفين المشتركين ـ هي إعادة تشكيل القوة لعمليات أخرى وتعزيز الرسالة الاستراتيجية التي تقول إن الولايات المتحدة تحرر العراق ولا تحتله.

وسرعان ما اتضح أن مجموع هذه القرارات هو ترك مسرح حرب عديم الجنسية مع سلطة مدنية وقيادة عسكرية كان كل منهما عاجزاً عن القيام بما هو ضروري للسيطرة على الوضع. وادت الآثار المشتركة للانتقال من المسرح إلى مقر الفيلق والتحركات المؤسسية للأفراد في العراق إلى تخفيض عدد الموظفين في مقار الميدان إلى ما يقارب نصف ما كان مطلوباً لتوفير الأفراد وهندسة الاستخبارات في صيف عام 2003 وانقسم موظفو الفيلق والخلية الاستخباراتية العادية والأصول، التي كانت بالفعل غير كافيه بشكل يرثى له بالنسبة لمنطقة حجم العراق ونطاقه بين المقرين. وعلاوة على ذلك، كان لدى الفيلق موطئ قدم لوجستي صغير ويكاد لا يوجد أي قدرات للشؤون المدنية العضوية أو الاتصالات الاستراتيجية.

وبقيت نسبة الموظفين العاملين في القوة الخاصة مشغولة أيضاً بحوالي 65 في المائة في بغداد، حتى عندما عززها الجيش. وبدون الأفراد العسكريين المعارضين من قبل (CJTF-7)، والتي ستنخفض قوتها إلى حوالي 40 في المائة. وفي ذروة الغزو، حيث كان عدد موظفي (CFLCC) أكثر من 1,200 شخص، بما في ذلك مديرية الاستخبارات بحوالي 400 تقريباً مع التغيير إلى الفيلق الخامس كما في (CJTF-7)، حيث كانت قوات (CFLCC) تسلم السيطرة من مسرح العمليات إلى مقر أقل من ربع حجم ذروة (CFLCC). وقدر سانشيز أنه طلب ما بين 600 و700 من الأفراد لإدارة جميع مهامه بشكل مناسب، أي أكثر من ضعف قوة العاملين في الفيلق الخامس في أيار/ مايو 2003، والتي بلغت 280 في ذلك الوقت.

وفي خطة وزارة الدفاع الخاصة بالمقر الرئيسي لمهام سانشيز، كان من المقرر أن يملأ الجيش الأمريكي 344 من المواقع، و210 من قبل شركاء التحالف (بما في ذلك 40 من المملكة المتحدة)، و195 من الخانات من قبل فروع أخرى من الجيش الأمريكي. وكان نائب قائد (CJTF-7) ضابطاً بريطانياً؛ ومع ذلك، فإن الأمر ثبت بأن يكون أكثر تحدياً من تصميمه. ومع الإعلان عن انتهاء العمليات القتالية الرئيسية، وجهت المنظمات المقدمة للقوات المسلحة انتباهها إلى إعادة تشكيل القوات المستخدمة في الغزو العراقي بحيث يمكن أن تكون متاحة للطوارئ الأخرى. وكان من المفهوم أن العاملين في البنتاغون تواقون للعثور على موظفين في مقر (CJTF-7) الذي كان مفهوماً أن مهمته قصيرة الأمد.

وكما شاهد سانشيز العودة إلى الكويت، طلب من القيادة المغادرة أن تترك ضباط الأركان في الصف الميداني لملء مقره. ونظراً لأن العديد من هؤلاء الموظفين قد أتموا تقريباً مهامهم المؤقتة التي تبلغ 90 إلى 180 يوماً، فإن الأرقام التي كانت على استعداد للمغادرة مع (CJTF-7) كانت صغيرة. وقد أدرك عدد قليل خارج العراق الطابع الملح للوضع المتدهور هناك في أيار/ مايو 2003، مما أوجد قطع الاتصال بين الاحتياجات التشغيلية ووكالات توفير الموارد التي ستستمر حتى أواخر 2003.

### ستة مجالات للعمليات

كانت إدارة الأراضي الشاسعة والمعقدة في العراق مهمة ضخمة لأي عسكري، ولكن بشكل خاص لوحدات التحالف الممتدة في الصيف عام 2003م، ومعظمهم وجدوا أنفسهم في مناطق لم يتوقعوا أن يكونوا فيها وبشكل كبير دون أي معرفة محلية. وكانت البلاد التي احتلتها وحدات التحالف متنوعة بشكل غير عادي في الجغرافية والديموغرافية. وعندما أصبح الفيلق الخامس هو (CJTF-7) في 15 يونيو، امتدت منطقة عملياته إلى جميع المحافظات الكردية دهوك وأربيل والسليمانية، وعلى الرغم من أن هذه أيضاً، تقع تحت سلطتها. إلا أن المحافظات الـ 15 المتبقية شكلت 6 مناطق تابعة للعمليات. (انظر الخريطة رقم 11).

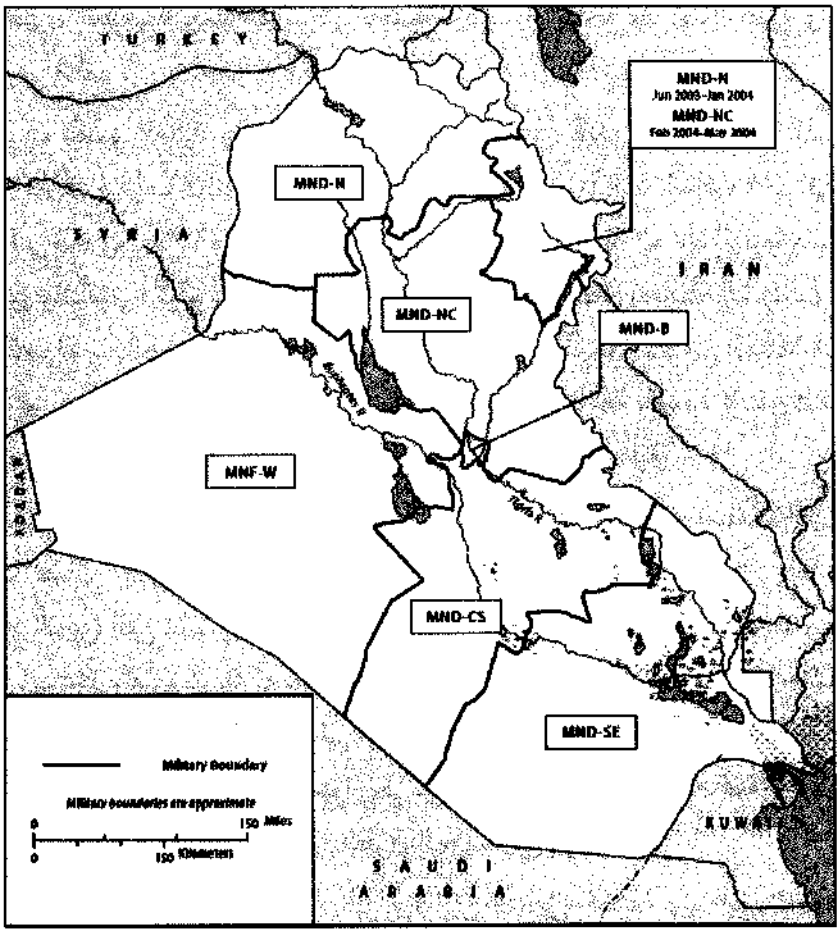


**الخريطة (11) عملية حرية العراق: فرقة العمل المشتركة المشتركة ـ 7، حزيران/يونيو 2003 ـ أيار/ مايو 2004**

وفي شمال العراق، كانت منطقة عمليات الفرقة 101 المحمولة جواً منطقة ذات حدود يسهل اختراقها واستخدمتها مختلف القبائل والجماعات في طرق التهريب على مدى عقود. وفي محافظة نينوى، المتاخمة لتركيا وسوريا، قامت الفرقة 101 المحمولة جواً بقيادتها في مدينة الموصل، التي جعل منها الـ 2,000,000 نسمة واحدة من المدن الثلاث الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العراق. ولقد كان سكان نينوى هم في الغالب مزيج من العرب السنة والأكراد، مع وجود أقليات كبيرة من التركمان العراقيين، والشيعة العرب، والمسيحيين، واليزيديين المنتشرين عبر سهول المحافظة ومنطقة جبل سنجار الممتدة غرباً إلى سوريا. وفي الجزء الشرقي من منطقة عمليات الفرقة، شملت المحافظات الثلاث المتبقية في أقصى شمال العراق ـ دهوك وأربيل والسليمانية ـ منطقة شبه مستقلة تديرها الحكومة الإقليمية الكردستانية المشتركة بين حزبي

الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي والتي تحدها ـ إيران وتركيا من قبل جبال قنديل وسلسلة جبال زاكروس الأكبر.

وقد وفرت القمم العالية والتضاريس الشديدة الانحدار لهذه الجبال ملاذاً للمهربين والإرهابيين كذلك لحزب العمال الكردستاني الذي خاض تمرداً ضد الحكومة التركية لمدة ربع قرن. وإلى الجنوب من الفرقة 101 المحمولة جواً، احتلت فرقة المشاة الرابعة محافظتي صلاح الدين والتأميم (كركوك) وديالى. وكانت كركوك، عاصمة محافظة التأميم، والنقطة المحورية للصراع بين العرب والأكراد، وبشكل افتراضي المنطقة الفاصلة بين المنطقة الكردية المستقلة والعراق. ولقد كانت حقول نفط كركوك المجاورة حرجة بالنسبة لإنتاج النفط في العراق، وهو مصدر خلاف بين حكومة إقليم كردستان والسلطة العراقية.

وبينما كانت محافظة صلاح الدين الواقعة إلى غرب كركوك، قد ضمت منطقة تكريت التي كانت موطناً لصدام حسين وكانت مركزاً للسلطة السياسية في العراق لمده 35 عاماً. حيث كانت صلاح الدين، التي تنفصل عن كردستان بجبال حمرين، تضم بلدتي نهر دجلة و(مثلث الزاب) الذي يستخدم لفترة طويلة كمنطقة عبور للمهربين، مع نقاط المثلث في قضاء الشرقاط، الحويجة، وبلدة بيجي لتكرير النفط. وعلى الجانب الآخر من جبال حمرين من صلاح الدين، تقع محافظة ديالى على مفترق طرق استراتيجي: فالتضاريس المادية للمحافظة توفر سهولة الوصول إلى بغداد والجنوب وكذلك إلى الطرق المؤدية إلى إيران.

كذلك وفرت القرى المعزولة في ديالى وبساتين النخيل الكثيفة وبساتين الحمضيات العطرية أماكن اختباء وفيرة سمحت للمهربين وجماعات المقاومة بالازدهار. وفي بعقوبة، أكبر مدينة وعاصمة ديالى، كانت أيضًا على خط الصدع بين الطوائف الدينية في العراق: حيث سيطر السنة على المنطقة الواقعة غرب المدينة بالقرب من نهر دجلة، وسيطر الشيعة على معظم المدينة الواقعة شرق نهر ديالى. وعلى مسافة أبعد من وادي ديالى، تقع بلدتا جولاء وخانقين على خطوط الصدع المماثلة بين العرب والأكراد. وكانت الأراضي والقنوات والروافد الخصبة في ديالى قد جعلت منها سلة الخبز العراقية، ومع المزارع القيمة وأنظمة الري التي كان السكان المحليون على استعداد للقتال من أجلها.

وفي وسط البلاد احتلت الفرقة المدرعة الأولى، بغداد ومناطقها النائية الست: أبو غريب، والاستقلال، والمدائن، والمحمودية، والتاجي، والطارمية حيث كانت مدينة بغداد تضم أكثر من 7,000,000 نسمة، أي ربع سكان البلاد، مع مزيج من الديانات والمذاهب والثقافات المنتشرة في منطقة جغرافية بحجم لوس أنجلوس ـ كاليفورنيا. ولقد كانت إحدى المناطق

الفرعية في المدينة، وهي مدينة الصدر، أفقر المناطق وأكثرها اكتظاظاً بالسكان في البلاد، حيث يعيش أكثر من 2,000,000 من الشيعة العرب في ثمانية أميال مربعة من البؤس.

وفي عهد صدام حسين، استخدم الحرس الجمهوري نظام (الأحزمة) ـ حزام بغداد للدفاع عن الأراضي الرئيسية المؤدية إلى بغداد والسيطرة عليها ولقد ضم الجزء الشمالي من أنظمة الأحزمة التاجي والطارمية، بينما يمتد الحزام الغربي من الكرمة جنوباً إلى أبو غريب. وبالنسبة لجنوب بغداد، شملت الأحزمة المدن الهامة في المدينة، وهي البلدات اليوسفية، والمحمودية، وجرف الصخر غرب نهر دجلة.

وإلى الشرق من النهر، يمتد الحزام من سلمان باك إلى بلدة النهروان في ديالى. وتقع جميع هذه المناطق على بعد 48 كيلومتراً من بغداد وتربط العاصمة ببقية العراق. وفي غرب بغداد، احتلت كتيبة الفرسان المدرعة الثالثة محافظة الأنبار، وهي منطقة بحجم أركنساس تتقاسم حدوداً واسعة مع سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن جميع سكان المحافظة تقريباً يعيشون في المدن الواقعة على طول وادي نهر الفرات الخصب، فإن جزءاً كبيراً من الأنبار كانت مغطاة بصحراء الجزيرة التي امتدت جنوباً من جبال الأناضول في تركيا. ولقد كانت صحراء الأنبار الأخرى ـ تتكون من تضاريس معقدة من الصحراء الصخرية، والوديان العميقة، والتلال، والمنخفضات، والعديد منها ضمت طرق التهريب المثالية.

ولقد كانت التضاريس القاحلة القاسية في الأنبار موطناً لبعض من أقسى القبائل السنية في العراق، التي امتدت العديد من أراضيها التاريخية عبر حدود الأنبار إلى نينوى وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن. وكانت عاصمه الأنبار، الرمادي، أكبر مدينة في المحافظة، بينما كانت مدينة الفلوجة المجاورة تضم أكثر المناطق الحضرية صعوبة. وكانت الفلوجة، التي تقع على ضفاف نهر الفرات، والمعروفة باسم (مدينه المساجد) لامتلاكها أكثر من 200 مسجد في المدينة، مرتعاً للإسلام السني المحافظ والنشاط الإجرامي في ظل النظام البعثي.

وكانت أكبر بحيرة في العراق، بحيرة الثرثار، حيث تقع في الأنبار بين نهري دجلة والفرات، في حين كان سد حديثة على الفرات أهم مصدر للري وإنتاج الطاقة الكهرومائية في البلاد. وبين الرمادي والفلوجة كانت بحيرة الحبانية، التي كانت سلسلة من قرى صيد الأسماك التي كانت تستخدم كطرق التفافية للمهربين الذين يتطلعون إلى تجنب الطريق السريع 10 في تهريب الأسلحة والسلع والنقد. حيث أن الطريق السريع 1 كان الشارع الرئيسي الآخر في الأنبار، الذي يمتد غرباً من الفلوجة إلى الرطبة بالقرب من الحدود الأردنية.

وفي جنوب بغداد، احتلت المحافظات النجف وكربلاء وبابل وواسط، وهي منطقة تقريباً

كبيرة مثل فرجينيا الغربية. حيث كانت محافظتا النجف وكربلاء تضمان أقدس الأضرحة في العالم الشيعي الاسلامي، وكانت النجف تاريخياً المركز الديني والفكري الرئيسي لكل الإسلام الشيعي. ولقد كان صدام حريصاً على تجنب المواجهات الكبرى في النجف خوفاً من إشعال حرب أهلية طائفية. بينما امتدت أهمية كربلاء التاريخية إلى المعركة التي وقعت في 680 ميلادية والتي استشهد فيها حفيد النبي محمد، الحسين بن على (رضي الله عنه)، على يد جيش أرسل من سوريا. وكان الشيعة المؤمنون يحرسون باستمرار ضريح الإمام الحسين هناك، ويسافر حشود كبيرة من الزوار الشيعة العراقيين والإيرانيين إلى كلا المزارين خلال الأعياد السنوية. ويقع بين كربلاء والنجف، محافظة بابل، وعاصمتها الحلة، حيث موقع مدينة بابل القديمة، وتحيط بها الأراضي الزراعية الخصبة وبساتين النخيل التاريخية التي تتقاطعها قنوات الري.

وإلى الجنوب من تواجد قوات (I MEF)، فلقد احتلت الفرقة المدرعة الأولى البريطانية البصرة وميسان وذي قار ومحافظات القادسية، وهي منطقة تقريباً تقدر بنصف حجم إنجلترا. حيث كانت البصرة، المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة، تضم 2,000,000 شخصاً، معظمهم من العرب الشيعة. وكانت المحافظة المحيطة موطناً لأكبر حقول النفط والاحتياطيات في البلاد، من ضمنها حقل الرميلة الواقع على بعد حوالي 32 كم شمال الحدود الكويتية. وكانت محافظة البصرة والممر المائي في شط العرب يحدان إيران إذ تم التنافس عليهما بشكل كبير في الحرب بين البلدين. بينما امتلأت الأراضي الشمالية الشرقية من البصرة إلى محافظة ميسان بالمستنقعات الكثيفة التي جففها صدام في الثمانينات لمنع إيران من استخدام الأهوار لنقل القوات والإمدادات إلى العراق، وقد جففت أكثر في التسعينات بسبب العديد من سكان المنطقة ـ المعروفين باسم عرب الأهوار ـ والذين انضموا إلى تمرد عام 1991م ضد نظام صدام.

وفي منطقة الفرات الأوسط، كانت محافظة القادسية مكتظة بالسكان، حيث كان معظم سكانها الأغلبية من الشيعة في عاصمتها الديوانية، ولكنها كانت ذات أهمية جغرافية وتاريخية. وتقع الديوانية جنوب بغداد وشرق النجف على طول الطريق السريع 1، وكانت على المحيط الخارجي الاستراتيجي للدفاع عن بغداد. بالإضافة إلى أن المدينة أيضًا كانت موقعاً لمعركة قديمة هزم فيها العرب المسلمون الأوائل جيشاً فارسياً، مما مكن من انتشار الإسلام في العراق وإيران. ولم تستفد هذه المحافظات الجنوبية الأربع من ثروات النفط الجنوبية التي كانت تحت حكم صدام.

ولقد تركت التحولات على المستويين العملياتي والاستراتيجي معظم وحدات التحالف

دون خطة حملة أو توجيهات شاملة يمكن أن تربط بين مجالات عملياتها الستة معاً. وفي غياب الاتجاهات المحددة، اتجهت الأوامر الثانوية لقوات (CJTF-7) إلى العمل في مناطقها كما رأتها مناسبة، مما أسفر عن فروق واسعة في أنشطة الوحدات في جميع أنحاء البلد. وكانت التقارير التي تقدمها الوحدة في صيف 2003م تشير إلى كل من أنواع التحديات التي تواجهها كل وحدة، وكذلك الحالات التي يركز فيها القادة عليها. وفي بغداد. وتميل وحدات التحالف إلى الحصول على موارد استراتيجية ووكالات مدنية وبعثات لتقديم المساعدة لا تتوفر في بقية أنحاء البلد.

ولقد تلقت فرقة المشاة الثالثة مساعدة من المؤسسة لتأمين الوزارات العراقية وتوزيع المدفوعات الطارئة على آلاف من الموظفين المدنيين العراقيين. ثم بدأت الفرقة في تنفيذ مهمات على الأحياء السكنية لتطهير وإصلاح المرافق والخدمات في بغداد، ضمن حي واحد في كل مرة. إذ بدأت فرقة المشاة الثالثة بتسليم منطقة عمليات بغداد إلى الفرقة المدرعة الأولى في منتصف مايو واكتملت بحلول 29 مايو. وعلى غرار فرقة المشاة الثالثة، ركزت الفرقة المدرعة الأولى على الدوريات والغارات وتأمين المواقع الثابتة، ولكن كانت لديها أيضًا بعثات فريدة مثل إعداد مطار بغداد للسفر التجاري، فضلاً عن مشاريع إعادة إعمار مماثلة. ولقد وجدت الفرقة أيضًا أن زيادة الدوريات ليلاً قد قللت من انتهاكات حظر التجول وحسنت الوضع الأمني، وواصلت الوحدة جهود فرقة المشاة الثالثة لإنشاء مجالس استشارية للحي في كل من أحياء بغداد ومحلاتها.

وفي محافظة نينوى، عملت الفرقة 101 المحمولة جواً مع المكتب الشمالي لشركة (ORHA)، والتكنوقراط المحليين، وقادة الأحياء المعروفين باسم المخاتير (مفردها مختار)، وشيوخ العشائر لتنظيم الانتخابات البلدية والاقليمية في الموصل. وفي 5 مايو/ أيار 2003، قامت الفرقة 101 المحمولة جواً بتنصيب عمدة مدينة جديد (أي محافظ) ورئيس لمجلس مدينة الموصل، ونظمت انتخابات لحاكم إقليمي جديد بعد ذلك بفترة وجيزة. وتحول تركيز الفرقة في الإتجاه التالي نحو الوقوف على تأسيس قوة شرطة متعددة الأعراق وتسهيل عودة الأكراد النازحين ونقل الأسر العربية التي تحتل ممتلكاتها. وفي الفترة المتبقية من شهر أيار/ مايو، عملت الفرقة 101 المحمولة جواً مع شيوخ القبائل لتنظيم وتوزيع منتجات حصاد الربيع المؤجلة بسبب الغزو، وتوزيع الإمدادات الأساسية، وتأمين نقاط عبور الحدود بين العراق وسوريا.

وبحلول 15 يونيو/ حزيران، خرجت الفرقة 101 المحمولة جواً أيضاً الدفعة الأولى من أكاديمية جديدة للشرطة في الموصل. ولكن في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران، واجهت الفرقة

101 المحمولة جواً جيوب مقاومة وبدأت في زيادة عدد الغارات على البعثيين والفدائيين المشتبه بهم.

ولقد كانت منطقة عمليات فرقة المشاة الرابعة أقل تساهلاً بكثير. ومع توسع الفرقة إلى حيز المعركة المخصص لها، واجهت الفرقة مقاومة كبيرة من فلول أجهزة الأمن التابعة للنظام وبدأت تواجه ميليشيات تنتمي إلى إيران أيضًا. إذ شنت الفرقة عدة غارات على مبان تابعة لمنظمة (يعتقد أنها تدير حكومة الظل) في بعقوبة، حيث استولت خلالها على عشرات الأفراد والأسلحة ومعدات الاتصالات المتخصصة. وفي 15 مايو/ أيار، أغارت الفرقة على قرى بالقرب من منطقة الدور مسقط رأس عزت إبراهيم الدوري، واحتجزت 250 عراقياً، بمن فيهم 52 شخصاً على قائمة المطلوبين والذين طبعت صورهم على بطاقات اللعب من قبل القيادة المركزية والخاصة بقيادات حزب البعث السابق.

ولقد ظلت تكريت والمناطق المحيطة بها كإشكالية، وكثيراً ما قامت فرقة المشاة الرابعة بعمليات تفتيش ومداهمة طوال شهر يونيو/ حزيران. وبدأ فيلق بدر أيضاً في خلق مشاكل في بعقوبة، حيث احتجزت قوات فرقة المشاة الرابعة قائد المرور وقائد الشرطة للاشتباه في ضلوعهما في أنشطة مسلحة لفيلق بدر. وفي أواخر أيار/ مايو وأوائل حزيران/ يونيو، بدأت فرقة المشاة الرابعة التفتيش باتجاه الحدود الإيرانية في ديالى ومداهمة فيلق بدر ومقر المجلس الأعلى الإسلامي، وألقت القبض على بعض المواطنين الإيرانيين المشتبه في قيامهم بنشاط مسلح. غير أن العديد من أنشطة الفرقة لم تكن عمليات قتالية.

فعلى سبيل المثال، تولت الفرقة مسؤولية قبول استسلام مجاهدي خلق وتوجيه نزع سلاحها. وقرب نهاية أيار/ مايو، أبلغت فرقة المشاة الرابعة عن مزيد من المهمات المتصلة بالحكومة، بما في ذلك الانتخابات في كركوك ودفع ضباط الشرطة والموظفين المدنيين. وظل قطاع اللواء 173 المحمول جواً في كركوك متوتراً، حيث اندلعت اشتباكات متفرقة بين الأكراد والعرب في كركوك ـ قضاء الحويجة والهجمات ضد البنية التحتية النفطية المحلية.

وإلى الغرب، كانت المناطق والحدود الحضرية الرئيسية في الأنبار غير آمنة، وعكست أنشطة فوج الفرسان المدرع الثالث حوادث عنف ومظاهرات متزايدة في الفلوجة والرمادي. وعلى الرغم من أن الفوج كان قد أنفق جهداً كبيراً في تحسين اعداد وقدرات قوة الشرطة المحلية لمساعدتهم في تلك المدن، إلا أن تلك الجهود ومحاولات الفوج لاستخدام البعثات المشتركة (لإظهار القوة) قد فشلت مع شرطة محافظة الأنبار من أجل ردع العنف. وبحلول بداية يونيو/ حزيران، كان فوج الفرسان الثالث يبلغ عن اتصالات العدو شبه اليومية والاضطرابات

العنيفة في الفلوجة والرمادي والحبانية. وفي الوقت نفسه، أدت المخاوف المتعلقة بالحدود الغربية غير الآمنة لمحافظة الأنبار مع سوريا والأردن إلى تكليف (CJTF-7) بمهمة فرقة العمل البحرية في طرابلس لإجراء استطلاع بالقوة على طول الحدود.

وبعد أن أكملت فرقة المشاة الثالثة الإغاثة بدلاً من عملية فوج الفرسان الثالث المدرع في الفلوجة والرمادي في 3 يونيو/ حزيران، حيث انتقلت وحده الفرسان إلى الرطبة للتركيز فقط على مهمة القيام بدوريات على الحدود السورية. وفي الجنوب، حيث معظم الأنشطة الخاصة بـ (I MEF)، ففي مايو ويونيو ركزت على تسليم المعركة إلى القوات المتعددة الجنسية لإعادة الانتشار. وفي الفترة الانتقالية، عملت قوات المارينز في المحافظات الجنوبية الوسطى في العراق مع الأمم المتحدة لإنشاء مكتب تابع لها في الحلة، حيث قامت بتدريب الشرطة، ووزعت الوقود، ووزعت مدفوعات الطوارئ. وكذلك الحال مع الفرقة 101 المحمولة جواً في نينوى، حيث عملت مع القادة المحليين والدينيين والقبليين لإنشاء مجالس المدن والمحافظات.

ومع ذلك، ومع استعدادها لمغادره الميدان، زادت دورياتها وعملياتها الأمنية، بما في ذلك الغارات على أعضاء حزب البعث المشتبه بهم والمتعاطفين معهم. كما بذلت جهوداً كبيرة للقيام بعمليات مكافحة الكمين على الطريقين السريعين 1 و8، والتي عينت قوات التحالف طرق الإمداد الرئيسية في تامبا وجاكسون على التوالي. وفي المقاطعات الواقعة في أقصى جنوب العراق، واصلت القوات البريطانية جهودها تأمين البنية التحتية الأساسية للنفط وتوسيع العمليات الإنسانية في ميسان أثناء محاولتهم إقامة القانون والنظام في البصرة.

وقاموا بالفصل في المدفوعات الطارئة للاجئين الذين كانوا عائدين إلى منازلهم ومهنهم وتلاعبوا بالتصويت بحجب الثقة في مجلس مدينة أم قصر في أوائل أيار/ مايو. وبحلول منتصف أيار/ مايو، كانوا يعملون على استعادة الخدمات الأساسية مثل إصلاح تدهور المياه وشبكات الصرف الصحي في البصرة. ووجدت الوحدات البريطانية أيضًا أن المواطنين المحليين يشعرون بالقلق إزاء حصاد نخيل التمر في الخريف، وطلبت المساعدة في رش المحاصيل وتوزيعها على هذا المحصول المهم اقتصادياً، مما يوضح التنوع الكبير للأنشطة غير المتوقعة والتي وجدت قوات الغزو نفسها تتعامل معها بعد سقوط نظام صدام حسين.

### محاولة (CJTF-7) إلى مزامنة العمليات

ومع تقدم الصيف، كثيراً ما وجدت قوات (CJTF-7) نفسها متخلفة عن المبادرات الواسعة والمتنوعة لهذه الوحدات التابعة، رغم أنها حاولت تنفيذ بعض العمليات الأكثر فائدة على

نطاق البلد. ونتيجة لذلك، كافحت تلك القوات لتحقيق النظام والتركيز مرة أخرى على مستوى الميدان. هذا وبالإضافة إلى إصدار الأوامر التي حاولت تفعيل سياسات الائتلاف، بدأت قوات (CJTF-7)، بالتشاور مع الشعب، بإصدار الأوامر وتوفير الموارد التي تشتد الحاجة إليها لجميع مناطق العمليات الست في محاولة لإعادة العمل بعمليات التحالف. ومن الأمثلة على ذلك تطوير قدرات الشرطة المحلية. بينما كانت الفرق تعمل مع قوات شرطة محلية جديدة وتوظفها منذ نيسان/ أبريل، حيث بدأت قوات (CJTF-7) في تأميم العملية في أيار/ مايو.

ومن أجل إعطاء القادة مزيداً من القدرة على دعم المتطلبات المحلية على الفور، وزعت قوات (CJTF-7) الأموال التقديرية للقائد حتى على مستوى اللواء ابتداءً من الأسبوع الثالث في أيار/ مايو. وفي 11 يونيو، أعطت السلطة الائتلافية المؤقتة 10,000$ لكل قائد لواء لاستخدامها وفقًا لمتطلبات التشغيل الخاصة بهم، وهو تمويل من أموال برنامج استجابة الطوارئ القائد الضخمة التي من شأنها أن تأتي نتائجها في وقت لاحق في الحرب. ولم يكن الطريق إلى تزامن وحدات التحالف النائية سهلاً. وكان الجنرال والتر فوداكوفسكي، بوصفه القائد التنفيذي للعمليات الفعلية، يحاول بالفعل قيادة قادته من الفرقة النظيرة دون أن يكون واحداً منهم، وهو ظرف غير عادي. وعلاوة على ذلك، فإن تفرد الديناميكيات البيئية لكل منطقة يجعل بعض التعليمات غير مناسبة أو غير ذات صلة ببعض الوحدات. وكانت الحالة في أغلب الأحيان بالنسبة لقوات (CJTF-7) هي مركزية لإدارة الأزمات ـ كما كان الحال بالنسبة لسياسات السلطة الائتلافية المؤقتة ـ بدلاً من الانتظام.

ولقد واجهت قوات (CJTF-7) صعوبات في العديد من المجالات التي تتطلب التزامن. وللحيلولة دون حدوث نقص وشيك في الغذاء، قامت قواتها و (ORHA) في 8 أيار/ مايو بإعادة تنشيط توزيع برنامج النفط مقابل الغذاء العراقي من خلال التنسيق مع تركيا للإذن بتحركات القوافل الغذائية. كما أن النقص الحاد في الوقود يتطلب عملاً مركزياً فورياً. وسرعان ما كان العراقيون، الذين اعتادوا على تلقي الوقود في ظل النظام، يمرون بمعظم إمدادات الوقودُ المتبقية في البلد.، حيث تضخمت الخطوط في محطات الغاز الحكومية بدرجة هائلة، وكان الغضب سريعاً كما في درجات الحرارة المرتفعة، حيث ارتفعت الأسعار، مما خلق حشوداً جامحة أصبحت في بعض الأحيان عنيفة. وبمساعدة من موظفي وزارة النفط العراقية، عمل ائتلاف القوات المشتركة مع (ORHA) والشعب للإسراع بحركة البنزين ووقود الديزل في البلاد والانتقال التدريجي لتوزيع الوقود من محطات الغاز الحكومية إلى المحطات المملوكة للقطاع الخاص.

ولقد اعترفت قوات (CJTF-7) أيضاً في أوائل أيار/ مايو بأن إنشاء شبكات إعلامية عراقية سيسهل النجاح في المهام الرئيسية الأخرى، وقدمت فيما بعد بعض التوجيهات لمساعدة وتحسين وسائل الاعلام، فضلاً عن دعم الصحف المؤيدة للتحالف من البث ونشر الصحف والرسائل الخاصة بها من خلال وسائل الإعلام الوطنية والمحلية. وعلى الرغم من أن وحدات التحالف في صيف 2003 كانت تقوم بإصلاح البنية التحتية، وتسهيل حصاد المحاصيل، وتقديم الخدمات، إلا أن العراقيين أصبحوا غير صبورين بسبب نقص الخدمات والوظائف والأمن الأساسي، فضلاً عن عدم اتخاذ قرارات واضحة بشأن التخلص من المحاصيل والحصاد وتوزيعها. وحاول بعض الأئمة الداعمين (التأثير على المناخ بطريقة إيجابية) كصنيع خير، ولكن قوات (CJTF-7) فشلت في تعزيز نجاحاتها والتقدم المحرز، وهي حقيقة اعترف بها الصحفيون العراقيون المتعاطفون مع قوات (CJTF-7) وأبلغوا بها.

ومع ذلك، فلقد كان تركيز جهود قوات (CJTF-7) في مدينة بغداد. في حين ان قوات (CJTF-7) قد أدمجت المراجعة العائدة من الفرق النائية في بعض عملياتها، إلا أن التوجيه الرسمي لوحداتها خارج بغداد في أوائل صيف 2003 كان ضئيلاً، مما تركها إلى حد كبير تعتمد على أجهزتها الخاصة.

## تدهور الأوضاع الأمنية

وفي أوائل أيار/ مايو 2003، قدرت قوات (CFLCC) أن الحالة الأمنية تتحسن مع الاستقرار الهادئ في البلد. وقد انخفضت التقارير التي تفيد بوقوع عمليات نهب بشكل كبير، كما حدثت أعمال عنف وتخريب عشوائي. وقد أدى هذا الهدوء النسبي إلى هجمات ضد الأهداف العسكرية للتحالف التي نمت تدريجياً من حيث الحجم والنطاق خلال أيار/ مايو وحزيران/ يونيو. وحتى في أوائل حزيران/ يونيو، تحرك معظم جنود التحالف عبر المدن العراقية في مركبات غير مصفحة، وكثيراً ما كانوا مسلحين بمسدسات وبدون خوذات. ووفقاً لما ذكره ايتون، فإن هذا الموقف تغير فجأة عندما أطلق النار على جندي أمريكي في بغداد في الجهة الخلفية من الرأس عند نقطة فارغة أثناء التسوق للأقراص المدمجة. (وعندما حدث ذلك، كان هناك تصعيد فوري للتدابير الأمنية لحماية القوة)، وذكر ايتون: ولقد تطلبت التدابير الجديدة من جميع أفراد ائتلاف القوات المشتركة ـ7 (CJTF-7) السير في قوافل من مركبتين على الأقل وارتداء السترات والخوذات الواقية، وهي تدابير لم تكن متاحة لجميع أفراد التحالف في العراق.

وقد ترك التسارع السريع نحو الحرب وأوامر النشر المؤجلة لـ 40,000 من الجنود الأمريكيين

الـ130,000 في العراق دون لوحات خزفية لستراتهم الواقية، وكانت وحدات المشاة والدعم الخفيفة لديها عدد قليل من المركبات المدرعة المخصصة لها. وقد أطلق حادث إطلاق النار في بغداد المزيد من الهجمات بالقنابل الصاروخية، وكمائن القوافل، وإطلاق النار على قوات التحالف، والدوريات المشتركة مع الشرطة العراقية مع حلول الصيف. وبعد مقتل 8 من التحالف بنيران معادية في مايو، لقي 24 من قوات التحالف مصرعهم في هجمات العدو في يونيو و28 يوليو. وعزت قوات (CFLCC) وقوات (CJTF-7) بأن معظم هذه الهجمات بالأسلحة الصغيرة تعود إلى كتائب الموت التي كانت ضمن النظام السابق، والفدائيين، والجماعات شبه العسكرية التي يعتقد أنها تعيد تشكيل نفسها في نينوى، ولكنها تشن هجمات في أماكن أخرى من العراق. وكانت المناطق الأكثر إثارة للجدل هي ممر بعقوبة إلى تكريت؛ والجزء الحضري من الأنبار الذي يتألف من الفلوجة والحبانية والرمادي. والممر بين حديثة وهيت.

وفي 8 يونيو/ حزيران، أدى الفتك وحجم الهجمات في هذه المناطق التي يغلب عليها الطابع السني في العراق إلى قيام فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة ـ شبه الجزيرة العربية بتقييم أن أكبر تهديد طويل الأمد في العراق سيأتي من «تجدد، حزب البعث غير المتبلور والذي يدرب على حرب العصابات والتمرد». وهذا هو الاستخدام الأول المسجل لمصطلح «المتمردين» لتوصيف سلوك العدو ونواياه. ولأن الهجمات قد زادت بسرعة أكبر في المناطق السنية، قضت قوات الائتلاف المشتركة الخاصة ـ 7 (CJTF-7) بأنه، على الرغم من أن بعض المقاومة قد تم التخطيط لها قبل الحرب أو كان تنفيذها من قبل قادة النظام السابق، فإن سياسات التحالف هي أيضًا المسؤولة. وقد أدى الأمر إلى أن الأول والثاني لائتلاف السلطة المؤقتة إلى الاعتقاد بأن الكثير من السنة لن تتاح لهم فرص العمل أو التقدم عندما تولت الحكومة العراقية الجديدة مقاليد السلطة. ومن الواضح أن أعضاء الجيش العراقي المنحل قادرون على تنظيم المقاومة المسلحة.

ولقد أشارت تقارير أخرى لـ (CJTF-7) في أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 2003 إلى أن التأثيرات التخريبية الإضافية تعرقل الحالة الأمنية، التي يأتي معظمها من إيران. وقد قوض فيلق بدر والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق جهود التحالف إلى درجة أن قوات الإئتلاف المشتركة ـ 7 (CJTF-7) اعتبروا أنفسهم متورطين في «حرب نشطة في النجف» ويعتقدون أن أكثر من 4، 000 من أفراد فيلق بدر كانوا يعملون في العراق. وبدورها، هاجمت ميليشيات مجهولة المقر الرئيسي لفيلق بدر في جميع أنحاء العراق مع اقتراب الصيف، بما في ذلك عملية انتحارية من قبل امرأة في 25 مايو/ أيار.

وكما قررت قوات (CJTF-7) بأن التنافس الكبير بين الشيعة على الأقل قد خرج عن السيطرة ـ وهو ما بين مقتدي الصدر وأتباعه في النجف وشرق بغداد، وممثلي المجلس الأعلى في كربلاء وأجزاء من النجف. ويبدو أن النظام الإيراني كان يدعم المجلس في ذلك الوقت، ولكنه يشجع أيضاً موقف الصدريين المناهض للتحالف. حيث قادت هذه الأنشطة على الأقل إلى لجوء قرقة العمليات الخاصة المشتركة إلى المخبرين السريين، وفي يونيو ـ حزيران 2003، كانت إيران تنفذ حملة طويلة الأمد لتعزيز مصالحها هناك.

وفي جميع أنحاء العراق، فتحت إزالة حزب البعث وصدام من السلطة الباب للتعبير عن الحرية الدينية بشكل أكثر انفتاحاً، على الرغم من أن هذه الحرية جاءت في تصاعد التطرف الديني.

واعتباراً من أواخر أيار/ مايو 2003، أفادت منظمات غير حكومية في العراق بأن النساء الملتحقات بالمدارس والمعلمات يتلقين تهديدات بالقتل من منظمة تطلق على نفسها اسم «اللجنة الشعبية للعقاب»، فضلاً عن فيلق بدر، المصمم على ردع تواجدهم.

وفي كثير من الأماكن، بدأت المرأة تخشى الاختطاف والاغتصاب وتتجنب الذهاب إلى العمل أو المدرسة بسبب الخطر. وقد حددت قوات (CJTF-7) في وقت لاحق مجموعتين إسلاميتين أصولية على الأقل تحاولان تحريك الأحزاب السياسية من أجل الاستيلاء على السلطة في مناطق العراق التي لم يحتلها الائتلاف، ولقد كانت الأصولية الإسلامية السنية، بما فيها السلفية، إذ تعتقد قوات (CJTF-7) أنهم عامل موحد للجماعات المضطربة في الأنبار.

ولقد كان العديد من السلفيين العراقيين لديهم قسوة مناهضة للتحالف، ودعوا إلى شن هجمات ضد قوات التحالف وتنفيذها. ولقد ظهرت بوادر تشير إلى أن أنصار الإسلام، وبعد أن نجت من هجوم التحالف عليها في أوائل أبريل/ نيسان، قد بدأت في إعادة تأسيس نفسها في شمال العراق بدعم من القاعدة. وعلى عكس قوات (CJTF-7)، بدا أن الجماعات المسلحة والفصائل المناهضة للتحالف تقوم بعمليات إعلامية فعالة، مع التأكيد في رسائلهم على إخفاق الائتلاف في استعادة الأمن والخدمات والوظائف أو تسليط الضوء على الضرر الذي يفترض أن تلحقه القيم الغربية للتحالف بالمجتمع العراقي.

وبحلول منتصف يونيو/ حزيران، كانت وحدات التحالف قد أفادت بأن محطات الإذاعة المحلية بدأت تبث دعاية مناهضة للتحالف، في حين واصل الأئمة بنشر الرسائل المناهضة للتحالف خلال خطبهم يوم الجمعة. وفي منتصف مايو/ أيار، لاحظت وحدات (CJTF-7)، الكتابة على الجدران التي توحي بأن البغداديين يفقدون الثقة في قدرة القوات الأمريكية في

السيطرة على الوضع. وعندما بدأت بعض وسائل الإعلام العراقية والدولية في تحريض عناصر من الشعب على العنف، أصدر ائتلاف السلطة المؤقتة اعلاناً يجرم هذه الممارسة في 13 يونيو/ حزيران، وأتلف الإئتلاف صحيفة عراقية بعنوان «صدى الأمة» في النجف لأنها دعت إلى مقاومة عنيفة ضد التحالف.

وفي الجنوب الغربي، كانت التوقعات البريطانية بأن تكون تجربتهم في العراق مماثلة لجهودهم في حفظ السلام في أيرلندا الشمالية أو البلقان التي قد انتهت في 23 يونيو/ حزيران 2003، وفي حادث عنيف وقع في بلدة المجر الكبير، على بعد 20 كيلومتراً جنوب العمارة. عندما بدأ فوج المظلات البريطاني الأول في إجراء عمليات بحث عن الأسلحة الثقيلة في المدينة، حيث طوق حشد غاضب من عدة آلاف من العراقيين القوات البريطانية. وبعد تبادل إطلاق النار الذي أسفر عن مقتل العديد من العراقيين، كان لا بد من انتزاع تلك القوات تحت قوة النيران، وبعد ذلك حاصرت الغوغاء دورية صغيرة من ستة من أفراد الشرطة العسكرية البريطانية الذين لجأوا إلى مركز للشرطة، ومع القليل من الذخيرة إذ لم يكن هنالك وسيلة للاتصال بالقوات البريطانية الأخرى، وسرعان ما تم القضاء عليهم وذبحهم.

ولقد كانت هذه هي المشاركة الأكثر تكلفة بالنسبة للجيش البريطاني منذ حرب الخليج الفارسي عام 1991 م، وكان للوفيات عواقب عسكرية وسياسية كبيرة. وقد نتج عن الانتهاء من هذا الحادث تكتيكات عدوانية مفرطة وفقدان الدعم الشعبي العراقي، حيث سيميل القادة العسكريون البريطانيون الحذرون إلى الحد من العمليات المستقبلية من أجل تجنب كمين آخر من هذا القبيل والحفاظ على حماية القوة. وفي الوقت نفسه فإن التفاصيل البشعة للحادث قوضت دعم الحرب بين الجمهور البريطاني الذي كان يتوقع أن تتحول الحملة العراقية إلى بعثة لتحقيق الاستقرار بعد الغزو. وأصبحت عمليات القتل التي ارتكبت في المجر الكبير قضية سياسية ضد حكومة توني بلير، حيث لم ينجح والد أحد أفراد الشرطة العسكرية المقتول في تحدي بلير على مقعده البرلماني في الانتخابات البرلمانية البريطانية في مايو 2005.

### استهداف فلول النظام العراقي وأبناء صدام

وعلى الرغم من العدد المتزايد من الهجمات المنسوبة إلى حزب البعث، ظلت قوات (CJTF-7) تركز في أيامها الأولى على أنشطة قوات الجيش العراقي التقليدية المهزومة أو المفككة التي حاربت خلال الغزو. ولم يتحول تقرير التحالف إلى التركيز على التمرد البعثي والتخريب المرتبط بإيران حتى يونيو/ حزيران، وهو الوقت الذي كان من الواضح فيه أن التحالف يكافح لفهم تعقيدات بيئة ما بعد صدام.

حيث كان من الواضح أن المناطق السنية في العراق تنطوي على مشاكل، وأن الحدود الغربية التي يسهل اختراقها تسهم في تدفق المقاتلين الأجانب ومساعدة المقاتلين العراقيين الأصليين. وفي مايو/أيار، قامت قوات (CJTF-7) بعملية على مستوى الفيلق استهدفت فيها جماعات ومخيمات المقاومة لحزب البعث والفدائيين في المثلث السني بين تكريت وبلد والرمادي، ولتهيئة الظروف لتأمين الفلوجة. ولقد كان الهدف من العملية هو العثور على المسؤولين عن تنظيم الهجمات على قوات التحالف وضد العراقيين الذين يعملون مع التحالف لتشكيل حكومة جديدة. حيث كان الجهد الرئيسي لعملية (عقرب الصحراء)، كما سميت، يكون من فرقة المشاة الثالثة، بدعم من الفرقة 101 المحمولة جواً، وفرقة المشاة الرابعة،، وفرقة العمليات الخاصة المشتركة.

وفي الفترة التي أدت إلى العملية الرئيسية، قامت فرقة المشاة الرابعة بعمليتها الخاصة (ضربة شبه الجزيرة) بدءاً من 10 يونيو/ حزيران من أجل وضع شروط لعملية (عقرب الصحراء) من خلال هزيمة عناصر البعثيين في وادي نهر دجلة. ولقد أغارت قوات فرقة المشاة الرابعة على أسواق الأسلحة والتجار واستولت على الذخائر غير المشروعة واحتجزت حوالي 400 عراقي. وفي الوقت نفسه، دمرت العمليات الخاصة للتحالف ووحدات الفيلق الخامس مخيماً يشتبه في انتمائه لأنصار الإسلام بالقرب من راوة، مما أسفر عن مقتل 61 مقاتلاً. وللحيلولة دون عودة أنصار الإسلام إلى الظهور، قام الفيلق الخامس بإدخال شركة المراقبة البعيدة المدى إلى السليمانية التابعة له لاستطلاع مخيمات أنصار الإسلام القديمة ومحاولة مراقبة نشاط المنظمة، رغم أن هذه الإجراءات لم تمنع عودة المجموعة.

ولقد بدأت عملية عقرب الصحراء في 15 يونيو 2003، في اليوم الذي تولي فيه سانشيز قيادة قوات (CJTF-7). وقد شنت هذه القوات هجمات وغارات متزامنة في الفلوجة، والحبانية، والرمادي، وهيت، وبعقوبة، وواصلت في وقت لاحق تلك العمليات في تكريت وحديثة. وخلال الأسبوعين المقبلين، دمرت قوات التحالف ما لا يقل عن معسكر لتدريب المسلحين وأسرت أو قتلت أكثر من 400 من مقاتلي المقاومة السنية والإرهابيين المشتبه بهم. وتعتقد قوات الإئتلاف المشترك وقوات العمليات الخاصة المشتركة بأن عملية عقرب الصحراء قد حققت انتصاراً كبيراً ضد ما اعتبره قادة التحالف تمرداً بقيادة فلول نظام صدام. وقد عززت قوات التحالف العملية بسلسلة من الهجمات على أهداف «مطلوبي أوراق اللعب المعروفين» وغيرهم من البعثيين المهمين في يوليو/ تموز.

وتوجت هذه الجهود بالغارة التي شنتها الفرقة 101 المحمولة جواً والتي أسفرت عن مقتل عدي وقصي حسين في الموصل يوم 22 يوليو. حيث كان الأخوان والابن البالغ من العمر 14

عاماً، مصطفى ابن قصي، قد عادوا إلى المدينة الشمالية بعد أن فرا إلى سوريا ثم إلى محافظة صلاح الدين بعد سقوط النظام. وفي 22 يوليو/ تموز، حيث أودع أبناء صدام مع موالي النظام السابق في الموصل.

وعند مضيفهم، الذي خاف على حياته وكان من المهتمين بالمكافأة المالية، حيث اقترب من أعضاء الفرقة 101 المحمولة جواً وأبلغهم عن (ضيوفه).

وبذلك حاصر اللواء الثاني، الفرقة 101 المحمولة جواً، بقيادة العقيد جوزيف أندرسون، المنزل بينما طرقت قوات العمليات الخاصة الباب، حيث سمح لهم المالك، ودخلوا المسكن، واقتصرت المشاركة فوراً في تبادل للنيران مع أبناء صدام وبعد أن أصيب أربعة من الجنود بجراح، انسحب عناصر القوات الخاصة، وأطلقت قوات أندرسون صواريخ مضادة للدبابات وجداراً من نيران الأسلحة الصغيرة في المنزل، وقضت النيران على عدي وقصي. وعثر اللواء على جثث قصي وعدي ومصطفي في الداخل وتم تأكيد هوياتهم بعد ذلك بوقت قصير.

ولقد ظهر وفاة نجلي صدام في بادئ الأمر كتوجيه ضربة للتمرد الناشئ. وتشير التقارير إلى أن الإثنين كانا يقودان جزءاً كبيراً من البعثيين السابقين والسنة المحرومين الذين ظلوا قادرين على البقاء بعد انتهاء عملية عقرب الصحراء. وعلى الرغم من أن كلا من صدام ونائبه عزت إبراهيم الدوري ظلا طليقين، إلا أن قادة التحالف كانوا على ثقة بأنهم سيكونون قريباً في عهدة الولايات الأمريكية. وقد قررت قوات (CJTF-7) بتعزيز نجاحها المؤقت في مواجهة قاعدة القوة الخاصة بصدام بواسطة عملية فيكتوري باونتي (جائزة النصر) في نهاية تموز/ يوليو، وهو إجراء يهدف إلى اكتساح البقايا المتبقية لميليشيا حزب البعث والفدائيين في المثلث السني.

ولقد كانت هذه العملية هي البعثة الأخيرة على مستوي الفيلق بالبحث والهجوم التي تديرها قوات (CJTF-7) ومع ذلك، بدا حجم كل من «عمليات شبه الجزيرة وعقرب الصحراء» للإشارة إلى أن تجمع المقاومة ضد التحالف كان أكبر من مجرد البقايا الصدامية وأن الصراع المسلح في العراق قد يكون، في الواقع، بعيداً عن الحل.

### المبعوث بريمر والحكومة العراقية المؤقتة

ومع استمرار وحدات (CJTF-7) في مطاردة القادة المتبقين للحكومة العراقية السابقة، حاول بريمر التوسع في جهود (ORHA) و (خليل زاد) لتشكيل حكومة جديدة. حيث استضاف بريمر اجتماعات مع القادة العراقيين الرئيسيين للعمل من أجل تشكيل حكومة عراقية وطنية تضم قادة مغتربين وعراقيين محليين مناسبين. وكان الضغط من أجل حكومة جديدة مكثفاً.

وفي وقت مبكر من منتصف أيار/ مايو، أفادت قوات (CJTF-7) بأن العراقيين على مستوى البلديات والمحافظات والوطنيين «أعربوا باستمرار عن قلقهم إزاء وتيرة الإصلاح الحكومي ورغبتهم في رؤية العراقيين يديرون العراق في أقرب وقت ممكن».

في كانون الأول/ ديسمبر 2002، اجتمع صناع السياسة الأمريكيون مع القادة المغتربين العراقيين في مؤتمر عقد في لندن ـ المملكة المتحدة. وقد واجه بريمر نفس المجموعة من المغتربين بعد وصوله إلى بغداد مباشرة، وأعرب عن قلقه من أنهم يدفعون الولايات المتحدة لإقامة حكومة عراقية يديرها المنفيون قبل أن يتمكن القادة المحليون من الحصول على هذا الامتياز قبلهم. وفي 1 يونيو/ حزيران 2003، التقى بريمر بسبعة من هؤلاء الشخصيات السياسية المغتربة البارزة (في الوقت المعروف جماعياً باسم مجموعة القادة السبع)، بمن فيهم أحمد الجلبي ممثل المؤتمر الوطني العراقي، وإياد علاوي من الوفاق الوطني العراقي، وجلال طالباني من الاتحاد الوطني الكردستاني، ومسعود بارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومحمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وإبراهيم الجعفري عن حزب الدعوة ونصير الجادرجي عن الديموقراطيين القوميين المسلمين السنة) وفي الاجتماع، أبلغ بريمر مجموعة السبعة بأنه سيتم إنشاء سلطة مؤقتة ـ على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1483 ـ في غضون ستة أسابيع، إذ تتألف من 25 إلى 30 شخصاً من المجلس السياسي للعراقيين غير المغتربين الذين عينهم بريمر ومجموعة القادة السبعة، حيث سيقوم المجلس السياسي، الذي يعتزم أن يكون ممثلاً لسكان العراق ولكن بدون حصص للفصائل، بتعيين كبير مستشارين لكل وزارة، حيث سيتولون العمل العملي بشأن قضايا طويلة الأجل مثل الإصلاح التعليمي، وتطوير الأعمال واجتثاث البعث والقوانين والإجراءات الانتخابية.

وقد أوجدت هذه الخطة بعض الصعوبات الهامة لائتلاف السلطة الموقتة.، وأولها، لأنها كانت تعين المجلس السياسي، حيث كان من السهل على العراقيين أن يحملوا ائتلاف السلطة المؤقتة ـ بدلاً من القيادة العراقية ـ المسؤولية عن الأخطاء في اختيار السلطة المؤقتة وأنشطتها. ونظراً لأن ائتلاف السلطة كان يجهل عموماً من هم العراقيون المحليون المؤثرون، بمن فيهم زعماء القبائل، فإنه خاطر بتعيين مجموعة من الناس، كما قالت مذكرة ائتلافية داخلية، على شاكلة الجلبي وأصدقائه (، وهي نتيجة يرجح بأن تكون غير مقبولة للشعب العراقي. وكان الهدف من ائتلاف السلطة هو التخفيف من هذه النتيجة بالسفر إلى مختلف مناطق العراق، وبمساعدة من قوات (CJTF-7)، على مقابلة المرشحين المحتملين وغيرهم من القادة العراقيين المقتدرين.

وعلى الرغم من أن قوات (CJTF-7) وفرقها كان لها بالفعل رؤية أفضل من القادة العراقيين الأكثر قدرة، فإنها أيضاً افتقرت إلى فهم مشترك للمشهد الاجتماعي ـ السياسي العراقي وكانت عرضة للتلاعب من قبل مختلف الفصائل المتنافسة مع بعضها البعض للسلطة والأراضي.

### الغارة على القوات الخاصة التركية

لقد كانت حقيقة أن بعض الجماعات العراقية يمكن أن تتلاعب بأنشطة الائتلاف إذ حدث حادث خطير تحول إلى مسألة دولية في تموز/ يوليو 2003. حيث أن كل من الفرقة 101 المحمولة جواً، وفرقه المشاة الرابعة، واللواء 173 المحمول جواً كانوا جميعاً على علم بأن المسؤولين الأتراك كانوا يعملون مع الجبهة التركمانية العراقية في شمال العراق، ولم يكونوا على علم بنوع وكمية الوحدات العسكرية التركية التي يعملون بها داخل العراق. وكانت وحدات العمليات الخاصة المشتركة والقيادة الأوربية (EUCOM) تتعقبان وجود قوات العمليات الخاصة التركية في المنطقة، إلا أن هذه المعلومات لم تقدم إلى وحدات التحالف الأخرى في المنطقة.

وعندما ادعى مسؤولو المخابرات الكردية في شمال العراق للواء 173 المحمول جواً بأن قوات العمليات الخاصة التركية كانت تستخدم مكتب الجبهة التركمانية في السليمانية كغطاء لمؤامرة لاغتيال محافظ كركوك. على إثر ذلك تلقى العقيد ويليام مايفل من اللواء 173 المحمول جواً اذناً لمداهمة مكتب الجبهة في السليمانية في 4 يوليو/ تموز. وبعد ذلك، احتجزت قوات مايفل عدداً من الرجال المسلحين واكتشفت كمية كبيرة من الأسلحة في مكان الحادث دون هدف واضح لاستخدامها المقصود. حيث تم تكبيل أيديهم وتغطية رؤوسهم وأرسلوا إلى بغداد، وسرعان ما اكتشف خاطفوهم أنهم في الواقع كانوا من قوات العمليات الخاصة التركية. حيث أزالت القوات الأمريكية قيودهم، وزودتهم بالغذاء والماء، وأفرجت عنهم في نهاية المطاف إلى الحجز التركي.

بيد أن الحكومة التركية والجمهور لم يستجيبا بشكل جيد للعملية. وبرزت قصص تحريضية من وسائل الإعلام التركية بأن المعتقلين مكبلين ويتعرضون للضرب والسرقة. ووصف الجنرالات الأتراك الحادث بأنه (أسوأ أزمة ثقة في حلف الناتو على مدى أكثر من 50 عاماً»، إذ طالبت حكومة أردوغان بتقديم اعتذار عن الحادث. وظهرت نزاعات بعيدة المدى فيما يخص استيلاء اللواء 173 المحمول جواً على المعدات والأسلحة، وفي نهاية المطاف تم حل الكارثة من خلال فريق مشترك بين تركيا والولايات الأمريكية لتقصي الحقائق، والذي وضع الأدلة والتناقضات المصححة. وظلت العلاقات الأمريكية التركية ضعيفة، مما وضع الولايات

المتحدة في موقف صعب عندما ضغطت تركيا فيما بعد على الولايات المتحدة لاستهداف حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وكانت هذه الحادثة واحده من الحوادث الأولى في العراق التي كان فيها عواقب استراتيجية هامة.

### مغادرة قوات البحرية ـ المارينز ووصول الفرقة متعددة الجنسيات

وخلال الفترة من تموز/ يوليو إلى أب/ أغسطس 2003، نقلت قوات المارينز إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها واستبدلت بفرقة ائتلافية مختلطة عرفت فيما بعد بالفرقة المتعددة الجنسيات ـ مركز الجنوب (MND ـ CS). وقد تولت هذه الفرقة، التي تضم وحدات عسكرية من 19 بلداً تحت مركز القيادة البولندية، المسؤولية عن محافظات كربلاء وبابل وواسط والقادسية والنجف بحلول نهاية أب/ أغسطس 2003.

وكان القادة الأميركيون يعتزمون منذ فترة طويلة لتشكيل ائتلاف لمواجهة العمليات العسكرية في العراق، وفي بداية 2003، عملت وزارة الخارجية وممثلو وزارة الدفاع والأركان المشتركة والقيادة المركزية مع الدول المانحة لتجميع وحده ائتلافية لإدراجها في العراق بعد سقوط النظام. إذ أن معظم البلدان التي اقتربت منها الولايات المتحدة لم تكن مهتمة إلا بتوفير قوات للقيام بعمليات الاستقرار والدعم ولم ترغب في مشاركة جيوشها في الغزو.

وبينما كان المارينز يبلغون عن تدهور النظام العام والزيادة في الهجمات صغيرة النطاق، حيث ظهرت منطقتهم بشكل عام في 2003 تموز/ يوليو لتكون أقل عدائية من شمال العراق أو غربه. وأن معظم وحدات التحالف غير الأمريكية لم يسمح بها إلا من قبل حكوماتهم للقيام بعمليات الاستقرار، حيث كان لديها أعداداً أقل بكثير من القوات والمعدات من قوة مشاة البحرية الأمريكية. ولذلك قررت القيادة المركزية بأن تتولى فرقة الائتلاف المتعددة مسؤولية المحافظات الشيعية الهادئة نسبياً والخارجة عن القطاع البريطاني. وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلدان كان لديها علاقات عسكرية دائمة مع بعضها البعض وتفهم اشتراكاتها العسكرية والتي تتوقف على تلك الشراكات القائمة مسبقًا. فالدنمارك، على سبيل المثال، أبرمت اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة، ومن ثم كان من المتوقع أن تواصل تلك العلاقة في العراق.

وقد شجعت تجربة البلقان أيضًا الولايات المتحدة على تنظيم الدول المساهمة الصغيرة في منطقة واحدة والإبقاء على السيطرة الأمريكية الحصرية في مناطق أخرى. وعندما بدأت الفرقة متعددة الجنسيات في العمل في جنوب العراق، فإنها احتوت فقط 10,000 جندياً من 19 بلداً مساهماً مختلفاً. وساهمت بولندا ب 2,400 موظفاً موزعين على موظفي الفرقة، بالإضافة إلى

مجموعة قتالية في مجال الطيران، ومفرزة مهندسين، وقدرات دعم، وكتيبتي مشاة. بينما كان ثاني أكبر المساهمين هي أوكرانيا، والتي أرسلت وحدة بحجم لواء من 1، 621 من الأفراد، يليها لواء مكون من 1,300 رجل من إسبانيا، وفرقة عمل ـ هندسية مكونة من 433 رجلاً من تايلاند. وتراوحت مساهمات الأعضاء المتبقية بين 25 و450 من الأفراد ذوي القدرات المتنوعة بما في ذلك المشاة الخفيفة والاستخبارات والمهندسين والعمليات المدنية ـ العسكرية والنقل والوحدات الطبية.

ومع ذلك، فإن وضع جميع قوات التحالف غير الأمريكية وغير البريطانية في نفس الوحدة ومنطقة العمليات، يمثل تحديات خطيرة ويعوق قدرة الفرقة على الاضطلاع بالمجموعة الواسعة من البعثات التي وجدت نفسها متورطة فيها على الفور. ولقد كانت مذكرات التفاهم بين الولايات المتحدة وبلدان التحالف غير واضحة، وكانت المشاركة العسكرية من جانب العديد من البلدان موضوعاً حساساً من الناحية السياسية.

ونتيجة لذلك، كانت هناك حاجه إلى العديد من وحدات الفرقة للحصول على إذن من عواصمها الوطنية قبل تنفيذ توجيهات الفرقة أو قوات (CJTF-7).

ولقد كانت قواعد الاشتباك لكل بلد أيضًا مختلفة. وقد أذن لقوات من بولندا وأوكرانيا بالقيام بعمليات قتالية، ولكن الدنمارك وإيطاليا توقعتا أن تستخدم قواتهما حصراً في عمليات حفظ السلام. ونتيجة لذلك، كان من المستحيل تقريباً إجراء عمليات على مستوى الفرقة بالنسبة لها، وكانت أوامر قوات (CJTF-7) بالقتل أو القبض على أهداف داخل منطقة عمليات الإدارة المحلية للمناطق الخاضعة للعمليات والتي تقع خارج المبادئ التوجيهية لبعض بلدان التحالف. كما واجهت قوات (CJTF-7) صعوبة في إدماج القوات الخاصة في عملياتها على مستوى الفيلق. وكان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تبادل المعلومات الاستخبارية عبر جميع البلدان في الائتلاف، حيث كانت وحدات الاستخبارات المشتركة قصيرة بالفعل عن الأصول الاستخباراتية.

ولقد جلبت العديد من الوحدات معدات اتصالات لم تكن متوافقة مع المعدات الأمريكية، مما أدى إلى تعقيد الحواجز اللغوية القائمة بالفعل وغيرها من مشاكل الاتصالات العامة. ولم تكن الأنظمة اللوجستية للفرقة المتعددة متوافقة أيضًا مع النظام اللوجستي الأمريكي، مما يعني أن قوات (CJTF-7) في كثير من الأحيان لا يمكن أن توفر الدعم في الوقت المناسب للفرقة المتعددة. وأخيراً، اشتكت القيادة البولندية في الوزارة مراراً من عدم اطلاعها على عمليات (CJTF-7) الخاصة الجارية وعمليات جمع المعلومات الاستخبارية في قطاعها.

ولقد كان الوضع الأمني المتفاقم باطراد على الأرض في الصيف من عام 2003 م حيث أن

نقائص الفرقة المتعددة ـ في الجنوب أصبحت مسألة خطيرة. ولقد لاحظ قائد الفرقة البولندية وجود قدر كبير من زحف البعثات في منطقة مسؤوليته.

وبدلاً من نوع عمليات الاستقرار التي ساعدت فيها معظم البلدان المشاركة داخل البوسنة وفي أماكن أخرى، وجدت وحدات الفرقة المتعددة الجنسيات نفسها مسؤولة عن التعمير والمساعدة الإنسانية على نطاق واسع، فضلاً عن محدودية عمليات قتالية، ولكن حالات النقص في أصول المهندسين والشرطة العسكرية والاستخبارات العسكرية والنقل والشؤون المدنية قد أعاقت قدرة الفرقة على تنفيذ هذه الأنشطة. وبحلول نهاية الصيف، قام مستشار أبي زيد الأقدم في القيادة المركزية، العقيد هربرت ريمون (H.R) واعتراف ماكماستر بالصعوبات المتزايدة لعمليات التحالف في العراق. وفي 11 أيلول/ سبتمبر أوجز إيجابيات وسلبيات تدويل المهمة العسكرية. واقترح ماكماستر (تعيين مجموعات أصغر من قوات التحالف في جميع أنحاء البلاد) إلى الولايات الأمريكية أو البريطانية للتخفيف من قوة البعثات الأقل فتكاً مثل حراسة البنية التحتية والشرطة الأساسية (مع الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في جميع القطاعات للقيام بوظائف أصعب).

ومن المحتمل أن تزيل هذه الخطوة الفجوة الاستخباراتية والاتصالية لقوات (CJTF-7) في جنوب العراق وتمنع القيود السياسية والتحذيرات الدولية من التأثير على قطاعات كبيرة من منطقة عمليات قوات (CJTF-7). ومع ذلك، فإن توصيات ماكماستر لم تؤتي ثمارها أبداً. وبالتالي فإن الانتقال من (I MEF) إلى (MND ـ CS) قد قلل بشكل كبير من موطئ قدم قوات التحالف مع إحداث هبوط كبير في العمليات في جنوب العراق.

### قرار تمديد عملية نشر الوحدات

وفي أواخر يونيو وأوائل يوليو 2003، اعترف سانشيز وأبي زيد معاً بالحاجة إلى بقاء القوات البرية الأمريكية في العراق لفترة أطول مما تصوره فرانكس، وبعد التشاور مع أبي زيد، وافق كين على ذلك. وفي أواخر يوليو، أعلن كين أن الفرقة 101 المحمولة جواً، وفرقة المشاة الرابعة، والفرقة المدرعة الأولى ستبقى في البلاد لما مجموعه 12 شهراً قبل إعادة الانتشار، وكذلك بعض وحدات الجيش الأصغر التي تخدم في العراق. هذا وبالإضافة إلى عمليات إعادة الإعمار ومكافحة التمرد، حيث ستساعد هذه القوات ائتلاف السلطة المؤقت مع (تطوير قوة الشرطة العراقية الجديدة وقوات الدفاع الإقليمية والجيش الوطني). وأضاف كين أن الوحدات الرئيسية القادمة ستجري في شباط/ فبراير ـ نيسان/ أبريل 2004، وأعلنت اعتزامها على جعل قوة التحالف أكثر دولية.

وكان لتناوب المتابعة وحدة مهمة للمكون الاحتياطي. حيث سيتم نشر كتيبتين مستقلتين معززين للحرس الوطني ـ لواء المشاة الثلاثين من نورث كارولينا، ولواء المشاة التاسع والثلاثين من اركنساس ـ في العراق، معززة بلواء المشاة السابع والعشرين من نيويورك، ولواء المشاة الحادي والأربعين من أوريغون. وعلى عكس وحدات العمل العاملة، تمت تعبئة وحدات الحرس الوطني هذه لمدة 12 شهراً، ولكنها لن تخدم سوى جزء من تلك السنة في العراق، بسبب فترة التدريب الطويلة السابقة للنشر. وأضاف كين أن المهندسين والعاملين المتخصصين الآخرين من البحرية والقوات الجوية سينضمون إلى قوات الجيش للمساعدة في جهود إعادة الإعمار. وكانت هذه القوات مدعومة بمتعاقدين إضافيين، مما خفض مجموع القوات العسكرية المطلوبة في العراق.

وأكدت هذه الإعلانات أن خطورة الوضع في العراق تتعارض مع الافتراضات والجداول الزمنية الأصلية للتحالف، وأن القوات الأمريكية ستبقى في العراق لفترة أطول بكثير من الأشهر الستة إلى التسعة التي خططت لها القيادة المركزية. واستعدت قوات (CJTF-7) والفرق التابعة لها ـ الأميركية نفسها لتسعة أشهر إضافية من العمل في بيئاتها المعقدة والخطيرة بدلاً من العودة إلى المسيرات التي كانت تتوقع حضورها بحلول خريف عام 2003 م.

وقد أدى صيف عام 2003م إلى تحولات عديدة في العمليات والسياسات العسكرية في العراق. وقد حدثت بعض التحولات وذلك لأن المنظمات القائمة تحتاج إلى قدر أكبر من القدرة على الاضطلاع بمهامها. وحدثت تحولات أخرى كدالة للاختلافات في الرأي مع الصندوق المذكور، وإعادة نشر أعداد كبيرة من القوات، أو التحركات المؤسسية الروتينية. وكانت عملية انتقال بريمر مع كل من غارنر وخليل زادة متسرعة بسبب رغبة بريمر في السيطرة على العراق بدون مشاركه الذين كانوا يديرون عملية إعادة الإعمار والحكم العراقي قبل وصوله. حيث ولد ذلك الإحباط مع كل من ماكيرنان ووالاس، وحرصاً منه على الحد من ملامح الصراع في العراق، فإن قرار رامسفيلد باستبدال والاس مباشرة بعد الغزو ووضع أصغر ضابط من رتبة صغيرة ـ ملازم أول في الجيش في قيادة الميدان كان مثيراً للجدل بشكل متزايد.

وقد تركت المستويات العالية للقيادة ودورات العديد من الموظفين إلى ترك فرق قيادة الوحدة دون خبرة في العمل مع بعضها البعض، وكذلك دون معرفة واسعة بالعراق. بالإضافة إلى ذلك، وباستثناء أبي زيد، غادر الميدان الموظفون العامون ـ التنفيذيون والاستراتيجيون من ذوي الخبرة المقيمة في العراق وأصحاب الصورة المعادية الناشئة والديناميكيات الاجتماعية. وقد ساهم (نزوح الأدمغة ـ العقول (إلى فقدان الزخم في وضع استراتيجية وخطة حملة

للعراق بعد الحرب. وأسفرت الوحدة المصاحبة والاضطرابات الفردية عن أنشطة ائتلافية عشوائية بددت آمال العديد من العراقيين في الانتقال السريع إلى عراق مستقر آمن ومزدهر.

كما أن التحولات والفجوات بين القادة الكبار على أعلى المستويات قد أوجدت فراغاً داخلياً في السلطة نوعاً ما داخل الجيش. أو أن الغياب الفعلي لقائد القيادة المركزية ورئيس أركان الجيش خلال فترة حرجة لإعادة بسط سيطرته في العراق، قد جعل من الصعب على قائد قوات (CJTF-7) الجديد أن ينقل الحالة الملحة للوضع في العراق إلى كبار صناع السياسة في الولايات الأمريكية. وقد ضاعفت الصعوبات التي يواجهها أبي زيد وسانشيز في الحصول على الموارد للعراق بتركيز القادة الأمريكيين على فض الاشتباك وإعادة الانتشار. وعندما أعلن بوش انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في الأول من مايو، حيث كانت وجهة نظر العديد من المسؤولين الأمريكيين في واشنطن هي أن حرب العراق قد انتهت.

وفي الوقت نفسه، استغلت الجماعات المسلحة والمليشيات، التحالف لكسب موطئ قدم في أنحاء مختلفة من البلاد، في حين أدت الأعمال الانتقامية غير الرادعة إلى تفاقم الخصومات العرقية ـ الدينية القائمة في العراق والتصدعات الاجتماعية والسياسية. ولقد وفر الفراغ التشغيلي في صيف عام 2003م ممثلين أجانب وفرصة مثالية لجعل العراق ساحة معركة بين الإسلاميين الأصوليين والغرب. وفي الوقت نفسه، فإن أي زخم ولدته وحدات (CJTF-7) على المستوى المحلي أوقفته الأوامر التي نفذتها قوات التحالف الانتقالية على عجل بتفكيك مؤسسات الدولة العراقية والجيش.

ولقد كانت السياسات، التي تستند إلى تشبيه غير ملائم بين العراق البعثي وألمانيا النازية، قد تحولت فعلياً إلى المبادرة المتمثلة بالمنظمات المقاومة العنيفة والمليشيات المسلحة النامية. فبدلاً من إسقاط النظام وإقامة حكومة انتقالية على النحو المتوخى في خطط الغزو، فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العميقة لاجتثاث البعث وقرار حل الجهاز الأمني العراقي بأكمله قد أدى بالفعل إلى انهيار صرح الدولة العراقية، وخلق الحكم الوطني والفراغ الأمني الذي من شأنه أن يستغرق آخر 6 إلى 7 سنوات لإعادة اشغاله. وعندما اقترنت هذه العوامل بجهود إعادة الإعمار الفاشلة والتوقعات الشعبية التي لم تحقق، فقد أصبحت مساهماً رئيسياً في الانحدار التدريجي للعراق وإلى التمرد الكامل والحرب الأهلية.

## الفصل السابع

### المقاومة والانتقام مايو ـ أغسطس 2003م

وبما أن العنف المناهض للتحالف كان قد شن في صيف 2003م، فإن قيادة القيادة المركزية الأمريكية وفرقة العمل المشتركة المختلطة7ـ قد اعتقدا أن العدو الذي واجهته كان متجذراً في حركة المقاومة السنية السابقة مع بعض المشاركة من المنظمات الإرهابية الأجنبية وعوده أنصار الإسلام إلى الظهور. غير أن هذا الوصف أفرط في تبسيط منظمات المقاومة الوليدة والمليشيات التي كانت قد ثبتت موطئ قدم في المناطق الشاسعة من الأراضي العراقية غير الخاضعة للسيطرة. ولقد كانت مصادر عدم الاستقرار في العراق في صيف عام 2003م أكثر تعقيداً بكثير من المنظمات الإرهابية البعثية والأجنبية التي نسبت إليها قيادة أعمال العنف.

ولقد كانت الجماعات العرقية والدينية الثلاث الرئيسية في العراق ـ العرب السنة والعرب الشيعة والأكراد ـ قد شكلت بالفعل بميليشيات مسلحة أو جماعات مقاتلة موجودة تحت تصرفها للسعي إلى تحقيق طموحاتها المنفصلة. وبعد سقوط النظام، دخل القادة البعثيون السابقون، وفيلق بدر، والأكراد، والجماعات الإسلامية الإرهابية، وبعض من جيران العراق ـ إلى فراغ السلطة لتعزيز مصالحهم الخاصة المنفصلة، والتي يتعارض العديد منها مع أهداف التحالف بالنسبة للعراق كما أدى ذلك إلى صراع دموي من أجل التفوق في عراق ما بعد صدام.

#### السنة: محرضون ومتطرفون

وعلى الرغم من أن الكثير من السنة العراقيين قد استاءوا من إقصاء النظام من السلطة، إلا أن بعض السنة كانوا يأملون في أن يعترف الائتلاف في نهاية المطاف بقيمة الحفاظ على المكانة السنية في الحكومة العراقية. ولقد كانت سلطة التحالف المؤقتة (CPA) قد أصدرت الأمرين 1 و2 لطمس هذا التفاؤل وتحول معظم السنة ضد قوة الاحتلال، وتقديم الدعم الشعبي للجنود العراقيين السابقين المحرومين، ومسؤولي حزب البعث، والقبائل السنية الذين كانوا حريصين على طرد وجود التحالف. وطوال صيف عام 2003م، كانت جماعات المقاومة البعثية السابقة،

قد نظمت بقيادة عزت إبراهيم الدوري والزعيم البعثي المعروف والذي يدعى محمد يونس الأحمد، هجمات ضد أهداف التحالف في شمال وغرب العراق.

وفي الوقت نفسه، ركزت المنظمات الإرهابية، مثل أنصار السنة وجماعة التوحيد والجهاد بقيادة الأردني أبو مصعب الزرقاوي، على كسر الدعم الدولي للتحالف من خلال شن هجمات ضد شركاء التحالف والأمم المتحدة. كما بدأ المتمردون السنة في تخويف واغتيال مسؤولي الحكومة العراقية المؤقتة.

### حرمان القبائل والعشائر السنية

وبالإضافة إلى تمكين الموالين البعثيين من السنة، قام صدام أيضاً بزرع قبائل عربية سنية داعمة واستخدامها لدعم مؤسسات الدولة وتوطيد السلطة داخل حزب البعث. وقد قام بالدفاع عن مراكز الأمن الحكومية الهامة، بما في ذلك وزير للدفاع، والمكتب العسكري، ومكتب الأمن القومي لأفراد تلك العشائر، وجند أعضاء من القبائل التي يفضلها في الأنبار ونينوى وصلاح الدين للخدمة في القوات المسلحة العراقية، وبالتالي ربط مصالح نظامه الدفاعي بشبكة قبلية واسعة. كما سمح للقبائل المفضلة بالاستفادة من المؤسسات غير القانونية في مناطقها القبلية التقليدية، التي انطوى العديد منها على التهريب وأنشطة السوق السوداء، خلال فترة العقوبات من 1991 إلى 2003. وكثيراً ما سمح صدام لقادته القبليين المفضلين بإقامة العدل والعقاب على رجال القبائل، وقام بتقديم السلع والخدمات والموارد إلى القبائل وشيوخ العشائر لصالحه.

ولم تكن جميع القبائل العراقية الكبرى تحت رعاية صدام حسين. حيث في عام 1995م، أعدم صدام عضواً مؤثراً في قبيلة البو نمر في الرمادي، وبعد ذلك ثارت القبيلة ضد النظام وهاجمت البؤر الاستيطانية الحكومية في الأنبار. ولقد انضم إلى البو نمر في مقاومتهم عشائر البو فهد وقبائل البو علوان، الذين حاول أعضاؤها اغتيال عدي حسين في عام 1996م. وقد استخدم صدام قواته العسكرية وقبائل الأنبار الموالية له لسحق هذه الثورات، ولكن أدى ذلك إلى الاستياء من صدام والنظام. حيث كانت بعض قبائل الأنبار تستعد لغرض تغيير النظام بشكل إيجابي.

وفي الوقت الذي تم فيه عزل صدام وحزب البعث عن السلطة، ولم يمس وجود التحالف الكثير من المناطق السنية في العراق ـ الأنبار، صلاح الدين، نينوى، وأجزاء من التأميم. وحيث أن زعماء العشائر السنية لم يصادفوا أو حاربوا مباشرة مع التحالف، فإنهم يعتقدون أنهم وقبائلهم لم يخسروا الحرب أو نسبوا الخسارة إلى حماقة صدام. بينما قام التحالف بضخ المزيد من القوات تدريجياً إلى المناطق وقبل تسليم وحدات الجيش العراقي المتبقية في الأنبار، إذ

انتظر العديد من زعماء العشائر في الأنبار التحالف لكي يقتربوا منهم. وفي حديثة ومع الزعماء القبليين والدينيين السنيين في صيف 2003م، فوجئ ضباط قوات (CJTF-7) الذين أرسلهم الفريق ريكاردو سانشيز بما سمعوه عن التوقعات القبلية السنية. إذ لاحظوا أن التصور العام (وغير الدقيق) بين شيوخ القبائل السنية هو أن السنة كانوا يشغلون الأغلبية العددية في البلاد وكانوا الخيار الأنسب لإدارة العراق.

وكان السنة والشيعة يعتقدون، بأنهم لم يكونوا قادرين على القيام بذلك بشكل طبيعي. واعتبر القادة السنيون أنفسهم حلفاء طبيعيين للتحالف، لأنهم كانوا يتقاسمون عدواً مشتركاً ـ هو إيران ـ وتوقعوا أن تسن الولايات المتحدة نظاماً للرعاية مماثلاً للنظام الذي كانوا يتمتعون به في ظل صدام. وفي مقابل قرار الائتلاف بوضع الحكومة العراقية في أيدي سنية، كانت هذه القبائل تعتزم إبقاء الشيعة الإيرانيين خارج العراق وتقسيم عائدات النفط مع الولايات المتحدة وشركاءها في الائتلاف. ولقد كان العديد من القادة السنيين الذين اختاروا عدم القتال ضد الغزو قد افترضوا بأن قوات التحالف الغازي ستكافئهم بالمناصب الرئيسية في الحكومة المؤقتة الجديدة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية. التي لم تكن من المطلعين على النظام من الداخل، وعلل العديد من السنة بذلك، ومن ثم كان من المتوقع ادراجهم وحتى الامتياز في الأمر اللاحق لنظام صدام. وقد قال أحمد الكبيسي، وهو رجل دين سني بارز، إن العراقيين السنة قد حوصروا بين صدام والتحالف.

كذلك قال الكبيسي لقناة العربية في عام 2004م بأن السنة كانوا بين نارين: حيث يقول اعتدت أن أشير إلى [العراق] في الوقت الذي كانت فيه أرض النارين بدلاً من أرض الرافدين. إذ كانوا بين نار الاحتلال ونار صدام. وهذا هو السبب في أن الناس كانوا يأملون بالأفضل حول الاحتلال، وخاصة نحن العراقيين. ورأينا في أمريكا أنها بلد الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. لذلك يعتقد الناس أن العراق سيتم وضعه على مسار جديد وتبقى دولة يجب تطهيرها من العناصر التي تحتاج إلى تنظيف.... ولهذا السبب لم يقاتل الجيش العراقي في بغداد».

وقد فشل التحالف في العمل مع القبائل السنية، هذا وبالإضافة إلى تواصل الائتلاف المؤقت مع القادة الشيعة، وسرعان ما أساء إلى شيوخ السنة في الأنبار لفكرة أن الولايات المتحدة، ليس لديها أي نية لإعادة تأسيس رعايتهم. وعندما أدرك زعماء العشائر السنية بأن الولايات المتحدة تعتزم السماح للشيعة بالحصول على نصيب الأغلبية من الحكومة العراقية المؤقتة، إذ قللوا من حجم السيطرة السياسية السنية والوصول إلى موارد الدولة، وسرعان ما انقلبوا ضد التحالف.

وحتى قبل إجراءات ائتلاف السلطة المؤقتة، حيث أن قادة الأنبار، على وجه الخصوص، قد تراكمت لديهم بالفعل مظالم متصورة ضد التحالف. وادعى بعض قادة الأنبار في وقت لاحق أنهم وافقوا على هدنة مع القوات الأمريكية في الأيام الأولى من الغزو وأن دخول القوات الأمريكية إلى مدن الأنبار بعد سقوط بغداد كان، في الواقع، انتهاكاً أمريكياً للهدنة. وأن أحداث الشغب التي وقعت يوم 28 أبريل في الفلوجة في نهاية المطاف كانت مع الجنود الأمريكيين الذين تبادلوا إطلاق النار مع المسلحين (أفادت مصادر عراقية بأن 17 من السكان المحليين لقوا مصرعهم) بدا ظاهرياً كاحتجاج على هذا الانتهاك المتصور، وعلى الرغم من أنه من الواضح أن القوات التابعة للفرقة 82 المحمولة جواً كانت تدرك بأن في الفلوجة لا يوجد أي وعي بأي هدنة مفترضة. ولقد كان السنة أيضًا واثقين من قدرتهم على هزيمة الفصائل الشيعية والأكراد في المعركة، وبعد ذلك توقعوا أن تضطر الولايات المتحدة إلى ادراك انها يجب أن تعمل معهم بدلاً من الشيعة للسيطرة على العراق.

كذلك كان شيوخ السنة على يقين من أن شبكة العلاقات القبلية المتعددة الطبقات، والقرابة، والقدرة المثبتة في المعركة ستعيدهم إلى السلطة في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، بدا العديد منهم في توحيد قواهم مع المقاومة السنية الأخرى والمنظمات الإرهابية لطرد التحالف بعنف من المناطق السنية في العراق.

### البعث في المنفى

وكما لاحظ الجنرال جون ب. أبي زيد، في وقت لاحق، مهام (الخلية الحمراء)، فإن جزءاً كبيراً من المقاومة ضد التحالف في صيف عام 2003، ينبع مباشرة من البقايا المنظمة لنظام صدام. وبعد سقوط النظام، فر نائب صدام، عزت إبراهيم الدوري، إلى سوريا بمبلغ كبير من أموال النظام العراقي وعن طريق اتصالات واسعة النطاق بين قادة حزب البعث السابقين، وأعضاء جهاز المخابرات العراقية، والقبائل السنية والصوفية والزعماء الدينيين الذين كان قد زرع علاقات معهم خلال الحملة الإيمانية لصدام في عام 1990م.

وقد امتد نفوذ الدوري في ظل صدام إلى ما هو أبعد من مهامه الرسمية كقائد للمنطقة العسكرية الشمالية في العراق. وكما هو الحال مع صدام، فلقد جاء الدوري من منطقة فقيرة في تكريت. وفي عام 1968 م، شارك هو وصدام في ثورة 17 يوليو المعروفة بـ(ثورة 17 ـ 30 تموز)، حيث عمل الإثنان معاً في العنصر الاستخباراتي المبكر لحزب البعث.

وباعتباره أحد الأعضاء الأكثر ثقة في الدائرة الداخلية لصدام حسين، بعد أن تولى صدام مقاليد السلطة في عام 1979م، أصبح الدوري نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة العراقية. وخلال

تسعينات القرن الماضي، قام الدوري بتشغيل شبكة لتهريب السيارات الفاخرة الأوربية إلى العراق من خلال ميناء العقبة الأردني، حيث كان مع اتصال مع الميكانيكيين المختصين، والمهربين الذين هم على دراية في المنطقة عبر الحدود، وأماكن قص السيارات، ولقد كان هذا النوع من البنية التحتية في وقت لاحق مفيداً في نشر السيارات المفخخة. ولكونه قائداً للمنطقة العسكرية الشمالية في العراق، سيطر الدوري على الأراضي التي اعتبرها معظم الموالين له وطناً، بما في ذلك قيادة جميع وحدات الحرس الجمهوري المتمركزة هناك. حيث سيستخدم الدوري الأموال والاتصالات في وقت لاحق من هذه الشبكات ليصبح أحد قادة المقاومة الرئيسية العراقية في المنفى.

**عزت ابراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي**

ونظراً للهجوم الشمالي لقيادة القوات التابعة لوحدات التحالف (CFLCC)، حيث كان يتألف من قوة عمليات خاصة أمريكية صغيرة نسبياً ترافق البيشمركة الكردية، فلقد تمكن الدوري من مواكبة معظم الغزو مع أنصاره الأساسيين الأكثر أو الأقل سلمية؛ حيث انهارت قاعدته الشعبية فقط عندما سقطت بغداد. وأدى عجز التحالف من الحصول على موطئ قدم في الشمال من منع انسحاب أفراد الحرس الجمهوري والجيش العراقي جنوباً من الخط الأخضر وترك العديد من مقار الوحدات العسكرية هذه سليمة أساساً من حيث عدد الموظفين الذين زودوهم بالعديد من الذين ظلوا أوفياء للدوري. وبما أن قوات التحالف لم تكن على علم بعلاقات الدوري الشخصية، إلا أنها لم تبذل جهداً يذكر للتعرف على شبكته أو تفكيكها، التي كانت بعد ذلك تحت الأرض وتنتظر أوامره.

وبمجرد أن شعر الدوري بالأمان في سوريا، حاول إقامه حكومة شبه شرعية في المنفى. ووفقاً لمسؤول سوري سابق، فقد اقترح الدوري على الرئيس السوري بشار الأسد في 2003م

أن تجمع المجموعتين المتنافستين من البعثيين (أي من اليمين واليسار ـ ملاحظة من المترجم) ـ في منظمة واحدة تشن حرب تحرير ضد قوات التحالف في العراق. ورد الأسد بالتحرك بدلاً من ذلك لإخضاع البعثيين العراقيين المخلوعين لصالح الفرع العراقي الذين كانوا في حزب البعث السوري. ولم تسمح له الأموال الكبيرة التي أخذها دوري من خزائن العراق بالعمل بقدر من الاستقلالية بعد ذلك.

## الإسلاميون البعثيون: جيش محمد وجيش محمد يونس الأحمد والجيش الإسلامي

ولقد برزت المقاومة البعثية الأولى المنظمة للاحتلال الائتلافي في شكل منظمة تدعى جيش محمد.وقد وجه صدام التأسيس والنمو الأولي للمنظمة من مخبأه في الدور في صلاح الدين، إذ تم تنظيم الجهود في الأنبار بعد ذلك بوقت قصير أيضًا. وفي أيامه الأولى كان الجيش قد استفاد من مبلغ كبير من العملات الأجنبية التي أفيد أن عدي صدام حسين أخذها من البنك المركزي العراقي في نيسان/ أبريل 2003 لتمويل المقاومة المسلحة ضد التحالف. ولقد خططت المجموعة بأن تشن حملة حرب عصابات ضد التحالف لإعادة البعث العراقي إلى السلطة. وكان جيش محمد يتألف في البداية من كادر صغير من الأفراد العسكريين البعثيين من المستويين المنخفض والمتوسط، فضلاً عن رجال القبائل الذين تم جلبهم من قاعدة الدعم الأساسية للنظام.

ولقد أسفرت الاجتماعات التي عقدت في الرمادي في ربيع وصيف 2003م عن اتخاذ قرار بتقسيم المجموعة إلى أربع وحدات أو كتائب رئيسية. وكانت كتيبة العودة مؤلفة من كوادر مدنية تابعة لحزب البعث من حزب العودة، في حين أن كتيبة الفدائيين كانت مأخوذة من فدائيي صدام حسين وكتيبة القيادة العامة لقوات الجيش من فلول الجيش العراقي؛ وكتيبة المجاهدين من المقاتلين الأجانب الذين بقوا موالين لحزب البعث العراقي بعد سقوط النظام.

ولقد تمكنت المجموعة من الوصول إلى شبكات حزب البعث القائمة، والقيادة السياسية، والمليشيات، الأمر الذي مكنها من النمو بسرعة ودعم آلاف من الموالين للنظام السابق في العراق وسوريا. وكما نما جيش محمد، ففي نفس الوقت حافظ على هيكل الخلية منضبطة وصارمة التسلسل الهرمي على غرار حزب البعث قبل الحرب. وكما فعل عزت إبراهيم الدوري، فلقد توسطت قيادة المنظمة في التعامل مع النظام السوري الذي سمح لأعضائه بشراء الإمدادات من سوريا والتسلل إلى المقاتلين ذهاباً وإياباً عبر الحدود مع العراق. ومن الجدير بالذكر بأن جيش محمد قد خلق في وقت واحد آلة الدعاية المتطورة.

ومن خلال اتصالاته بمؤسسة البراق للإعلام، ومجلة الفرسان، وقناة الزوراء الفضائية التي يديرها محافظ الموصل، مشعان الجبوري، وغيرها من وسائل الإعلام العراقية والعربية، فقد تمتع جيش محمد بأكثر الدعايات اتساعاً للجهود التي تبذلها أي منظمة سنية متمردة في العراق. وبموارد وفيرة تحت تصرفها، حيث وسع جيش محمد في نهاية المطاف أنشطته المناهضة للتحالف من الأنبار إلى نينوى، وصلاح الدين، والتأميم، وديالى، وبغداد.

وكان أحد كبار قادة جيش محمد هو محمد يونس الأحمد، وهو الموصلي الذي لم يكن معروفاً تقريباً للتحالف ولكنه كان بارزاً في حزب البعث. وكان رئيساً لإدارة التوجيه السياسي لحزب البعث في عهد صدام حسين ـ اعتباراً من آذار/ مارس 2000، كما عمل كزعيم لحزب البعث في صلاح الدين والتأميم والسليمانية.

وبعد الغزو، استخدم أحمد صلاته ومؤيديه في المحافظات الشمالية لتوسيع منظمته خارج الأنبار، وفي النهاية تنظيم هجمات ضد التحالف في الأنبار وشمال العراق. من خلال مرحلة مبكرة بعد سقوط صدام، وقد أصبح أحمد منافساً للدوري على خلافة صدام، وأصبحت المنافسة مصدراً لانشقاقات في المستقبل داخل عنصر النظام السابق لحركه المقاومة السنية العراقية.

وقد أدت العلاقة بين جهاز حزب البعث والنخب القبلية العراقية في عهد صدام إلى تشكيل منظمة مقاومة سنية أخرى تسمى (جيش العراق الإسلامي). وبعد انهيار النظام، أسس عقيد سابق في المخابرات العسكرية العراقية يدعى محمد كاظم الجنابي المنظمة في محاولة لتنفيذ الأوامر النهائية لجهاز المخابرات العراقي بمواصلة القتال ضد قوات التحالف حيث أصبح الهدف الرئيسي للمنظمة هو إجبار التحالف على الرحيل وإنشاء حكومة يحكمها السنة في العراق مسترشدة بالشريعة الإسلامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، احتكم جيش العراق الإسلامي إلى حرب عصابات تقليدية ضد التحالف العسكري وفي وقت لاحق ضد الجيش العراقي الجديد والشرطة العراقية والحكومة العراقية.

وعلى الرغم من أن جيش العراق الإسلامي قد وافق على دعم مجموعة من المقاومة الناشئة للدوري، إلا أنه لم يكن لديه اهتماماً يذكر بإعادة النظام السابق مباشرة. وقد تم سحب أعضائه في المقام الأول من قبائل الجنابي والعبيدي والزوبعي، الذين اعتبروا أنفسهم مؤسسين لاستمرار الجيش العراقي الذي هزم في 2003 نيسان/ أبريل. وعلى غرار جيش محمد، فقد حافظت قيادة جيش العراق الإسلامي على التسلسل الهرمي بشكل صارم وعلى الطراز العسكري وكذلك تسلسل قيادي بين الجماعات المقاتلة.

كما أقام الجيش الإسلامي علاقة وثيقة مع مجلس شورى المجاهدين المتمركز في الفلوجة، بقيادة الشيخ الصوفي عبد الله الجنابي. ومن خلال شورى الجنابي، استغل جيش العراق الإسلامي في نهاية المطاف شبكة من رجال الدين المتطرفين والمتبرعين المتعاطفين في الخليج، حيث توجت باتصالات قائمة شملت أبو مصعب الزرقاوي في نهاية المطاف.

كما يبدو أن الجيش الإسلامي قد دعم بتدفق المقاتلين الإسلاميين الذين نظمهم النظام البعثي قبل سقوط بغداد. وقال أحد كبار المتشددين الإسلاميين الذين كانوا من بين (الأفغان والعراقيين) ـ المقاتلين الإسلاميين الذين سافروا إلى أفغانستان للقتال في الجهاد المناهض ضد السوفييت في الثمانينات ـ إنه وغيره من المسلحين في جيش القدس العراقي الذي رعاه البعثيون، قد واصلوا المقاومة غير المنظمة ضد القوات الأمريكية بعد سقوط النظام وانضموا في نهاية المطاف إلى زملائهم المتمردين الإسلاميين في الجيش الإسلامي.

ولقد كان جيش محمد يونس الأحمد والشيخ عبد الله الجنابي يعملان بشكل منفصل عن بعضهما البعض، لكنهما كانا مشتركين في نهج مشترك من شأنه أن يتخلل في نهاية المطاف منظمات أخرى مماثلة في العراق: حيث استخدام الصور والمواضيع الاسلامية في وصف حركات مقاومتهم. الأمر الذي سيؤدي إلى نمو الخطاب الإسلامي مع الوقت ليصبح عنصراً رئيسياً في جهود التجنيد التي تبذلها هذه الجماعات، والدعاية، والتنافس على الموارد مع تصاعد الصراع في الأراضي السنية العراقية.

### مقاومة السلفية

لقد استمر الارتفاع في النفوذ السلفي الذي أشعلته الحملة الدينية التي شنها صدام حسين في التسعينيات مع استعداد قوات التحالف لغزو العراق في أوائل 2003. وأصبحت مقاومة الغزو على أساس المبادئ الإسلامية بدلاً من القومية أمراً بالغ الأهمية في بعض قطاعات المجتمع بعد أن أصدر مركز البحوث الاسلامية بجامعة الأزهر في مصر اعلاناً يضفي الشرعية على الهجمات العنيفة ضد التحالف من قبل القوات الجهادية أو ما يسمى بالحرب المقدسة، وفي آذار/ مارس. ساعد هذا التطور جماعة أنصار الإسلام السلفية المتشددة في التعافي من الهزيمة التكتيكية التي عانت منها على أيدي الائتلاف في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان. وكانت المجموعة قد فقدت جيبها في شمال العراق، ومعسكراتها التدريبية، والعديد من مقاتليها القدامى، ولكن عجز التحالف عن إغلاق طرق الهروب من كركوك والسليمانية إلى صلاح الدين وديالى، سمح لأعضاء المنظمة الباقيين على قيد الحياة من الوصول إلى المثلث السني وإيران، حيث تكاتفت مع القاعدة وغيرها من جماعات المقاومة الإسلامية.

وباختصار، فإن جماعة أنصار الإسلام قد أنشأت شبكة من المنازل الآمنة وغيرها من العمليات اللوجستية للمقاتلين الأجانب داخل العراق. حيث تمكن أعضاءها الذين فروا من تفجيرات التحالف في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من استخدام تلك الشبكة لإعادة تجميع صفوفهم وتوسيع نداءهم إلى العراقيين خارج كردستان وبمساعدة من تنظيم الدوري والزرقاوي. وسرعان ما ظهرت علامات تشير إلى أن أنصار الإسلام كانت لها علاقات مع المقاتلين الإسلاميين الأجانب الذين كانوا يعيشون قبل الغزو والذين يبلغ عددهم المئات في الفلوجة وتكريت بيجي وبغداد.

وفي يونيو/ حزيران من عام 2003م، اقتحم أعضاء جماعة أنصار الإسلام العاملين مع القائد العسكري للمنظمة، أبو عبد الله الشافي، مؤسس مجموعة الملا كريكار، حيث شرعوا في استراتيجية لتوسيع جماعة أنصار الإسلام إلى ما وراء جذورها الكردية لتصبح منظمة جامعة يمكنها توحيد الجماعات الإسلامية السنية في العراق. وفي محافظة الأنبار، أقام هذا الفرع الجديد من أنصار الإسلام علاقات مع تنظيم القاعدة، الأمر الذي أثر على أنصار الإسلام لتطوير بنية قائمة على الخلايا الشبيهة بتنظيم القاعدة، وقد نظم كل منها في وحدات صغيرة من 10 إلى 15 عضواً بقيادة أمير أو قائد، كما في تنظيم القاعدة، إذ لم يكن هناك سوى حفنة صغيرة من الناس في المنظمة بأكملها على بينة حول الخلايا المتعددة أو المتصلة بها، مما يجعل المنظمة أكثر صعوبة في التدمير. ومع نمو عضوية المجموعة، أعيد تنظيم بعض أعضائها وخلاياها إلى كتائب تتألف من المواطنين العراقيين والمقاتلين الأجانب من القاعدة الذين يسعون إلى محاربة وجود التحالف داخل العراق.

ولقد كانت الطريقة المفضلة لهجوم أنصار الإسلام المعاد تنشيطها هي التفجيرات الانتحارية. وبعد سقوط النظام بوقت قصير، أصدر الشافعي بياناً على موقع المجموعة يعلم فيه العالم أن (شهداء الجهاد الـ300) جددوا تعهدهم لله... لكي يكونوا مفجرين انتحاريين لأجل نصر دين الله، (مشيراً إلى خطط الهجمات الانتحارية الجارية). ولقد كان استخدام هذه التقنية الخاصة بمثابة تحول كبير في عمليات أنصار الإسلام، لأنها لم تستخدم في السابق خلال فترة ولايتها في كردستان العراق. وأن العلاقة الجديدة بين أنصار الإسلام والتقارب الأيديولوجي مع تنظيم القاعدة تعني أن أيديولوجيتها الأساسية تقبل الآن المشاركين في التفجيرات الانتحارية كشاهدين، أو شهداء، في حملة عسكرية ضد أعداء الله. وخلافاً للقاعدة، فإن أنصار الإسلام لم تطالب فوراً بالفصل في الهجمات الانتحارية التي ارتكبتها، مما زاد من صعوبة قيام التحالف بربط الهجمات مباشرة بالجماعة. غير أن السلفيين العراقيين لم يدعموا جماعات المقاومة المسلحة مثل أنصار الإسلام.

وفي وقت لاحق، روى الملا ناظم الجبوري، وهو سلفي عراقي رفيع المستوى من الضلوعية، والذي أصبح فيما بعد زعيماً لدولة العراق الإسلامية قبل أن ينظم إلى الصحوة ضد زملائه السابقين في التمرد، أن الجالية السلفية في العراق في الفترة من عام 2003م أي فترة الغزو كانت تنقسم بالتساوي إلى معسكرين. ويعتقد أحد المعسكرين أن قتال الولايات المتحدة لم يكن مجدياً، وأن المعسكر الآخر ـ بقيادة قدامى المحاربين العراقيين في الحربين الأفغانية والشيشانية ـ أراد أن يخلق حركة مقاومة على غرار الجهاد ضد السوفييت. ومن بين أولئك الذين نصحوا ضد المقاومة، كبار من رجال الدين نصحوا السلفيين بالانتظار ومراقبة أعمال التحالف لمدة ستة أشهر قبل مقاومتهم، على أمل أن يؤدي الأمر الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعطاء دور أكبر لرجال الدين السنة مثلهم.

### أبو مصعب الزرقاوي وتنظيمي القاعدة والتوحيد والجهاد يستعدون للقتال

وقبل أن يصبح أبو مصعب الزرقاوي رمزاً متشدداً، فقد كان سفاحاً في الشارع يقيم في منطقة الزرقاء الأردنية، وفي كثير من الأحيان كان يرتاد السجون لارتكابه مجموعة متنوعة من الجرائم. وخلال إحدى الحالات الداخلية، واجه رجل دين له جاذبيته الخاصة يدعى أبو محمد المقدسي، والذي أسس معه شبكة التوحيد والجهاد السنية المتطرفة (التوحيد والحرب المقدسة). ولقد أقنع المقدسي الزرقاوي بتكريس حياته للجهاد، وذهب الزرقاوي بعد ذلك إلى أفغانستان للانضمام إلى المجاهدين المتحاربين هناك. بالإضافة إلى العمل مع القاعدة وأسامة بن لادن، قام الزرقاوي بتطوير شبكة منفصلة من الإسلاميين المتشددين في جميع أنحاء سوريا والأردن وشمال العراق.

حيث أقام الزرقاوي بنفسه في إقليم أنصار الإسلام بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بطالبان في أفغانستان، إذ ظل تابعاً لمنظمة أنصار الإسلام خلال غزو التحالف للعراق وبعده. هذا وبالإضافة إلى كراهية للحكومة الأردنية، كان الزرقاوي غاضباً من الأمم المتحدة بسبب اعترافها بإسرائيل، وكان غاضباً بشكل خاص لأن الأردن والأمم المتحدة دعما التدخل الأمريكي في العراق. وكان كذلك يحمل تطرفاً نحو الشيعة وبعض القبائل السنية، حيث اعتبر الشيعة العراقيين التهديد الرئيسي للسلطة السنية في العراق والمنطقة. وفي آذار/ مارس 2003، بدأ الزرقاوي وأعضاء آخرون في التوحيد والجهاد في صياغة استراتيجية لعزل وتقويض قوة الاحتلال الائتلافية ومنع الشيعة العراقيين من حكم البلاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعد منظمته لشن هجمات جماعية ضد التحالف والمؤسسة الشيعية العراقية الجديدة، بهدف إشعال فتيل حرب أهلية على أسس طائفية.

وبمساعدة من اثنين مساعدين هما أبو محمد اللبناني وأبو انس الشامي، أسسوا معسكراً تدريبياً في ربيع 2003 للمقاتلين الأجانب في راوة في الأنبار والذي دمرته قوات التحالف في وقت لاحق خلال عملية «عقرب الصحراء». وبعد تدمير معسكر التدريب، عمل هؤلاء الثلاثة على توسيع شبكة دعم التوحيد والجهاد في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا. كما تعززت منظمة الزرقاوي باستيعاب العديد من المقاتلين الأجانب الذين دعاهم صدام ونظامه إلى العراق للانضمام إلى المقاومة ضد التحالف في الأسابيع التي سبقت الغزو. وكان بعض هؤلاء المقاتلين الأجانب من بين فدائيي صدام الذين دافعوا عن مطار بغداد ضد فرقة المشاة الثالثة.

ومع ذلك، كان آخرون من السوريين أو السعوديين الذين كانوا قد لجأوا قبل الغزو من قبل الأقارب القبليين في غرب وشمال العراق. وكان العديد منهم قد بقوا في المكان المحيط ببغداد وبعد سقوط النظام انضموا تدريجياً إلى التوحيد والجهاد في الزرقاوي بدلاً من العودة إلى أوطانهم.

وفي الوقت نفسه، ردت القاعدة على غزو التحالف للعراق من خلال نشر أشرطة فيديو دعائية والاعداد للمقاومة المتشددة ضد التحالف. بينما سمح المتعاطفون العراقيون في الفلوجة للقاعدة باستخدام المدينة كقاعدة لعملياتها لشن حملة تمرد مناهضة للتحالف. حيث اتصلت القاعدة بالمنظمات غير الحكومية الاسلامية لتمويلها ودعت الأعضاء العرب في أنصار الإسلام والمقاتلين السنة من بغداد إلى الانضمام في صفوفها مع انتقال التحالف إلى بغداد وشمال العراق.

وفي 25 أبريل/ نيسان 2003، أعلن تنظيم القاعدة الجهاد في العراق، وفي يوليو/ تموز، إنشاء الجماعة المسلحة للقاعدة في الفلوجة تحت قيادة قائد يعرف باسم أبو إياد. وبالنسبة لعام 2003م آنذاك فقد حافظت القاعدة على وجود صغير في العراق، ركز بشكل رئيسي على التلقين والدعاية والتجنيد، وكذلك على تطوير شبكات التهريب لجلب المزيد من المقاتلين الأجانب إلى العراق لشن حرب على التحالف. وحتى مع موطئ القدم الصغير، إلا أن القاعدة كانت قادرة على تنظيم وشن هجمات فعالة على التحالف وشركاءه. وعلى الرغم من أن الأجهزة المتفجرة والسيارات المفخخة كانت قد أحبطت عمليات التحالف في صيف عام 2003م، فإن الهجمات الأكثر إشكالية كانت التفجيرات الانتحارية ضد الضحايا.

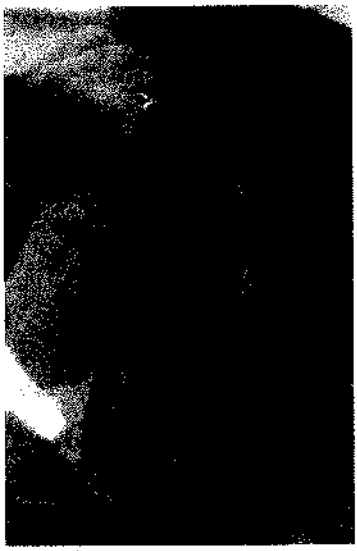

آية الله محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق

حيث بدأ الإرهابيون الأجانب بقيادة الزرقاوي بسلسلة من الهجمات المذهلة ضد التحالف والأهداف الشيعية التي بدأت في أغسطس من عام 2003م، بهدف تقويض الدعم الدولي للتحالف، وفي الوقت نفسه تنكسر وتخاف القيادة الدينية الشيعية في العراق، إذ وقع الهجوم الأول في 7 أب/ أغسطس من عام 2003م، عندما انفجرت سيارة مفخخة خارج السفارة الأردنية في بغداد وأسفرت عن مقتل 17 وإصابة 40. وفي 19 أغسطس/ آب، أصابت شاحنة مفخخة مقر الأمم المتحدة الذي أنشئ حديثاً في بغداد، مما أسفر عن مقتل 22 شخصاً، من بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق. وبعد تسعة أيام من قتل زعيم الأمم المتحدة في العراق، تمكن الزرقاوي من قتل أكثر سياسي شيعي عراقي بارز.

ففي 28 آب/ أغسطس، انفجرت سيارة مفخخة يقودها انتحاري وهو والد زوجة الزرقاوي الأردني، ياسين الجراد، خارج مسجد الإمام علي في النجف، فقتلت زعيم الحركة محمد باقر الحكيم وحوالي 100 آخرين. وكانت هذه الهجمات إيذاناً بنمط قاتم سيتبعه الزرقاوي لما يقرب من 3 سنوات، وخلال هذه الفترة سيتسبب التحالف في النزاع ودفع العراقيين نحو الحرب الأهلية.

## وجهة نظر التحالف: حرب العصابات والتمرد

لقد كانت الزيادة في عدد الهجمات وكذلك التكتيكات المتغيرة ضد الأهداف العسكرية للولايات الأمريكية والتحالف في العراق خلال صيف عام 2003 مصدر قلق كبير لقيادة القوات (CJTF-7) والقيادة المركزية، إذ لفتت انتباه واشنطن أيضًا. وارتفع عدد الهجمات إلى

160 على وحدات التحالف في أيار/ مايو إلى 300 في حزيران/ يونيو، وتصاعدت بنحو 500 في تموز/ يوليو. بينما زادت عدد الهجمات تدريجياً إلى أكثر من 600 في الشهر حتى آب/ أغسطس 2004م. حيث وقع أكثر من 90 في المائة من هذه الهجمات في بغداد، وصلاح الدين، والأنبار، وديالى، ونينوى، وبابل، وهي مناطق إما بأغلبية سنية أو بأقلية سنية كبيرة. حيث حددت (CJTF-7) بعد عملية «عقرب الصحراء» أن موقع الهجمات التي شنت في العراق تحولت من غرب الفلوجة ـ ممر القائم إلى محور بلد ـ تكريت ـ الموصل، حيث يمكن أن يكون الجناة قد خلصوا إلى أنه يمكن أن يجدوا العناصر المتبقية البعثية والسكان المحليين الأكثر تقبلاً، والأهداف الأكثر ضعفاً.

ولقد كان المهاجمون في هذه المناطق يستخدمون في معظم تكتيكاتهم، حرب العصابات وهي الضرب والهرب مثل المعارك الانتهازية، وإطلاق النار، والكمائن، والقنابل، وهجمات القناصة ضد أهداف عسكرية للتحالف. وابتداءً من تموز/ يوليو، لاحظت (CJTF-7) أيضاً تزايد عدد الهجمات بقذائف الهاون على المركبات العسكرية، ولا سيما تلك التي وقعت في بغداد وتكريت بعقوبة. وتحولت الهجمات من أهداف عشوائية إلى هجمات مخططة ضد قوافل الإمدادات ونقاط التفتيش وقواعد العمليات الأمامية والمنظمات غير الحكومية. وفي آب/ أغسطس، أصبحت قوات (CJTF-7) تدرك أن بعض الجماعات ـ وكان من غير المعروف ما إذا كانوا مجرمين أو إرهابيين أو متمردين ـ تستخدم عمليات الخطف المنظمة للحصول على فدية لتمويل العمليات. وقد شهد العراقيون هذا النشاط الأخير نتيجة لفشل الإئتلاف في ملء الفراغ الأمني الذي بقى بعد إزالة النظام من السلطة.

ولقد بدأ المتمردون أيضًا في إتقان استخدامهم للقنابل المزروعة «العبوات» على جانب الطريق، وهو سلاح أثبت فعاليته بشكل متزايد ضد قوافل التحالف والأهداف الأكثر ليونة. نظراً لسهولة الوصول إلى المتفجرات والألغام ومدافع الهاون وطلقات الدبابات وقذائف المدفعية في العراق، فضلاً عن تدني مستوى الخبرات اللازمة لبناء هذه الأجهزة، فسرعان ما أصبحت العبوات الناسفة الطريقة المفضلة للهجوم على التحالف ضد المتمردين. وبدأت الهجمات بالعبوات الناسفة بشكل متقطع في أواخر نيسان/ أبريل وازدادت باطراد لبقية العام، وبلغ متوسطها في نهاية المطاف 20 في اليوم ـ من آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر 2003م. وكان معدل الإصابات من هذه الهجمات كبيراً: ففي أوائل 2004م، تسببت هجمات العبوات بخسائر بحوالي 54 في المائة من ضحايا التحالف. وبما أن هجمات المتمردين قد شنت في صيف 2003م، فإن الاعتبارات السياسية أعاقت قدرة القيادة المركزية و(CJTF-7) لعدة أشهر وعلى وصف العدو الذي يواجهه التحالف في العراق بشكل مناسب.

وفي 16 يوليو/ تموز، ذكر أبي زيد علناً أن القوات الأمريكية في العراق كانت تواجه (حملة كلاسيكية من نوع حرب العصابات). وقد أدى بيان أبي زيد إلى غضب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، الذي كان قد طرد الجنرال وليام والاس بشكل أساسي على بيان صريح مماثل حول الطبيعة غير المتوقعة للعدو خلال الغزو. وإدراكاً منه بأن تسمية العدو أصبحت موضوعاً مشحوناً سياسياً في واشنطن، فلقد حاول أبي زيد إزالة بعض القيود المفروضة على الإسهاب المستخدم لوصف مصادر العنف وعدم الاستقرار في العراق.

ولقد تابع تعليقاته العلنية بمذكرتين إلى رامسفيلد يوم 25 يوليو. وفي المذكرة الأولى، أوضح أبي زيد مصطلح (حملة حرب العصابات) وجادل بأن تكوين الجماعات المسلحة الناشئة في العراق وأنشطتها وأهدافها قد استوفت تعريف التمرد (لأن أجزاء من العدو قد شكلت حركة منظمة تهدف إلى الإطاحة بحكومة كائتلاف السلطة المؤقت أو ما شابه من خلال استخدام التخريب والنزاع المسلح).

حيث أشار في أن التمرد العراقي لم يكن حتى الآن على مستوى الكثافة التي واجهتها القوات العسكرية الأمريكية في فيتنام، لكنه نصح رامسفيلد بأنه «يجب ألا ننكر على أنفسنا القدرة على استخدام مصطلح التمرد في المستقبل». وفي الوقت نفسه، أوصى بأن على الجيش الأمريكي التصور بأن العدو في العراق يستخدم (استراتيجية إرهابية) ويستخدم الهجمات الإرهابية وتكتيكات حرب العصابات. وأضاف أبي زيد أن عمليات التحالف ضد هذه الجهات الفاعلة يجب أن تعتبر أنشطة مضادة للإرهاب ومضادة للمتمردين.

بينما تضمنت المذكرة الثانية التي أعدها أبي زيد إلى رامسفيلد تقديره للعدو في العراق. وباستعراض نتائج عمليات (CJTF-7) الهجومية الأخيرة في المثلث السني، حيث أجزم أبي زيد بأن استمرار الحملة الهجومية ضد البعثيين وغيرهم من الخصوم هي الأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمسرح العراقي. وأشار أبي زيد إلى أن المصدرين الرئيسيين لنشاط العدو هما الموالون للنظام السابق والإسلاميون المتطرفون الذين وجدوا أراض خصبة للتجنيد بين مجموعة كبيرة من الشباب العاطلين والغاضبين، وخاصة في القلب السني. غير أن هؤلاء المقاتلين والمنظمات القابلة للتكيف كانوا يفتقرون إلى القيادة والسيطرة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ولذلك اقتصروا على استخدام تكتيكات حرب العصابات والإرهاب لبناء المزيد من الدعم الشعبي.

ولقد أشار أبي زيد أيضًا إلى أن المقاومة كان لها عنصر سياسي، وهو ما تدل عليه أسماء عناصر متمردة مثل (حزب العودة)، وقد قال إن المشكلة الأكبر التي تواجه الإئتلاف هي الافتقار إلى الفرص الاقتصادية والشرعية حكم في العراق حيث يقول:

المجندون المحتملون ساخطون أساساً لأنهم يرون عدم احراز أي تقدم في التنمية

الاقتصادية والإصلاح السياسي. أي إنهم يواجهون فقدان الرزق، ويشعرون بالإحباط بسبب الافتقار إلى الأمن والخدمات الأساسية، ولديهم تصور بأنهم (خاسرون) نتيجة لانتهاء رعاية عهد صدام واجتثاث البعث، ولديهم مشاعر قومية قوية، تشعرهم بالإهانة من قبل الانتصار العسكري السريع للتحالف على القوات المسلحة العراقية ويشكون في دوافع التحالف لتحرير العراق وكذلك تصميمات التحالف للمستقبل.

ولمكافحة هذه المصادر بعدم الاستقرار والعنف، اقترح أبي زيد إعادة تنظيم ائتلاف السلطة المؤقتة والذي سيوسع وجوده خارج بغداد، بالإضافة إلى حملة الاتصالات الاستراتيجية، وبرامج التنمية الاقتصادية، وتعزيز السياسية والنظم القضائية، وحملة لكسب الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار. حيث يعتقد أبي زيد بأن العدو في العراق كما هو الحال في فيتنام، أن أفضل وصف لهم بأنهم منظمة مقاومة شعبية تحاول الإطاحة بما يعتبرونه نظاماً غير شرعي. وبالتالي، وبدون استخدام كلمة (التمرد) التحريضية سياسياً، كان أبي زيد قد أوجز أساساً جذور التمرد العراقي وحمله الائتلاف المناهضة للتمرد.

وعلى الرغم من أن صورة أبي زيد للعدو كانت دقيقة من نواح كثيرة بالنسبة لمناطق عديدة من العراق، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى بعض المفاهيم: أولاً، يعتقد أبي زيد (وإلى حد ما CJTF-7) بأن المقاومة التي كان يواجهوها كانت حركة منظمة خططت لها قوات الأمن التابعة لصدام في حاله انهيار النظام. وفي الواقع، كان تنظيم المقاومة البعثية السابقة فضفاضة في البداية، رغم إعلان الطوارئ الذي أصدره صدام قبل فترة وجيزة من الغزو. وثانياً، لم يتم وضع تقييمات من قبل القيادة المركزية و (CJTF-7) حول المقاومة السنية في سياق النظام القبلي والثقافة العراقية أو في إطار صعود الحركات الدينية المحافظة العراقية التي بدأت خلال حملة صدام الإيمانية. وأخيراً، لم تشر مذكرات أبي زيد إلى ظهور ميليشيات شيعية والى مدى تنظيم جماعات المقاومة السنية للقتال ضد الهيمنة الشيعية المحتملة والنفوذ الإيراني.

وعلى الرغم من موافقتها على المواضيع العامة واتجاهاتها، فقد كانت قدرة قوات (CJTF-7) على تصور مختلف حول قوات العدو عن القيادة المركزية. كما أن العديد من المحللين وموظفي العمليات أنفسهم الذين منعهم التدريب والمحاكاة في حقبة الحرب الباردة من الاعتراف بدور الفدائيين وغيرهم من القوات غير النظامية أثناء الغزو كانوا أيضًا بطيئين في الاعتراف بأنشطة المتمردين كقوة عندما وجد الفيلق الخامس نفسه قد تحول إلى مقر للأحداث بين عشية وضحاها. وهكذا، واصلوا المحاولة لوصف العدو من حيث القوى البرية الكبيرة وغيرها من النماذج التي كانت سيئة والتي تتناسب مع شبكات معقدة ومتشابكة من المليشيات السياسية، والمنظمات العسكرية السابقة، والفروع القبلية والدينية المتراكبة مع جميع الأنشطة العدائية في العراق.

ولقد أشار العقيد ديريك هارفي، وهو ضابط استخبارات أرسلته القيادة المركزية لمساعدة قوات (CJTF-7) في صيف عام 2003 والذي انتهى بقيادة مخابرات الخلية الحمراء. حيث يقول: إن الشيء الوحيد الذي أحبطني دائماً هو فكرة، أنه ما لم يكن بإمكانك وضع تسلسل هرمي على الطراز العسكري للقيادة والسيطرة، فإن ذلك تنظيم سيء كأنه لم يكن موجوداً. كما اعتادت الوحدات الأمريكية على اكتشاف أنشطة العدو ونواياه من خلال مراقبة المعسكرات الكبيرة والمعدات العسكرية أو تتبع الاتصالات من النوع التي تستخدمها القاعدة نسبياً من خلال عدد قليل من المقاتلين الأجانب في العراق. ولم تستخدم هذه المعلومات لجمع معلومات عن الشبكات القبلية وغير الرسمية الأخرى التي ظهرت في أعقاب انهيار النظام. وعلى المستوى التكتيكي، تميل فرق الاستخبارات البشرية القادرة على جمع المعلومات عن تلك الشبكات إلى الافتقار للخبرة والمهارات التحليلية والمترجمين الشفويين اللازمين لهذه المهمة. حيث سيستغرق الأمر شهوراً من التدريب أثناء العمل، وإدخال المزيد من الموظفين والنظم التي تركز على الذكاء البشري، والتحليل القائم على الشبكات، والتحليل الثقافي قبل أن تكتسب (CJTF-7) الكثير من الزخم في فهم المصدر والطبيعة الحقيقية للمقاومة في العراق.

### الشيعة منقسمون

وفي الوقت نفسه، حاربت الفصائل الشيعية العراقية في معظمها في صيف عام 2003م، وقطع بعضها البعض لمهاجمة الجيش الائتلافي أو للقيام بأعمال انتقامية ضد السكان السنة في العراق. وعلى الرغم من أن معظمهم كانوا سعداء لرؤية زوال النظام البعثي، إلا أنهم لم يتفقوا مع الولايات المتحدة والتحالف حول مستقبل العراق. وكانوا ينظرون منذ فترة طويلة إلى قرار الولايات المتحدة بعدم التدخل في الانتفاضة عام 1991م كخيانة للسكان الشيعة، ورغم بعض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد ظل الكثير منهم يشكون بشدة من دوافع التحالف للغزو. كما أن العديد من زعماء الشيعة العراقيين لم يكن لديهم أي نية لإسناد أمن دوائرهم الانتخابية إلى قوات التحالف العسكرية واعتبروا انهيار النظام فرصة لممارسة الهوية الشيعية والسيطرة على الأغلبية في العراق.

ولقد أدت الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف إلى قيام مختلف المليشيات الشيعية والجماعات المسلحة بمهاجمة منافسيها السنة، وأحزاب التحالف التي عرقلت تلك الأهداف، وكذلك فيما بينهم. وظل فيلق بدر الأفضل تنظيماً لهذه الجماعات المسلحة، ولكن سرعان ما برز جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر باعتباره أكبر المليشيات الشيعية ـ إن لم يكن أكثرها كفاءة.

### المنافسة في المجتمع الشيعي العراقي

وقد أوجد سقوط صدام من السلطة فراغاً سياسياً أدى إلى وجود أربع قوى رئيسية على الأقل داخل الغالبية العظمى من السكان الشيعة في العراق. وكان أفضل تنظيم لهذه القوات هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI) بقيادة محمد باقر الحكيم وشقيقه الأصغر عبد العزيز الحكيم والميليشيات التابعة لفيلق بدر. وعلى الرغم من أن المنظمة جيدة التنظيم والتمويل، إلا أن العديد من العراقيين لا يثقون في الحزب بسبب علاقاته مع إيران وتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة. حيث كانت الحوزة التابعة للطائفة الشيعية في النجف وكربلاء ذات تأثير أكبر بكثير على الدوائر الشيعية في العراق أكثر من أي حزب سياسي.

ومع ذلك، وبقيادة آية الله العظمى على السيستاني (الذي يميل إلى اعتناق التقليد (الهادئ) لعلماء الشيعة بدلاً من الناشط منهم)، حيث كان رد فعله على تغيير الحكومة في العراق والارتباك الذي تلاه قد اتسم بالحذر والتردد.

ولقد كانت تتألف القوة الثالثة من المغتربين العراقيين المتعلمين مثل أحمد الجلبي وإياد علاوي الذين قادوا جماعات معارضة لصدام قبل الحرب. بينما كانت القوة الرابعة والأخيرة مؤلفة من عائلات شيعية وزعماء، مثل مقتدى الصدر من بينهم، والذين بقوا في العراق خلال الثمانينات والتسعينات عندما تم قمعهم بموجب حملة صدام في جنوب العراق.

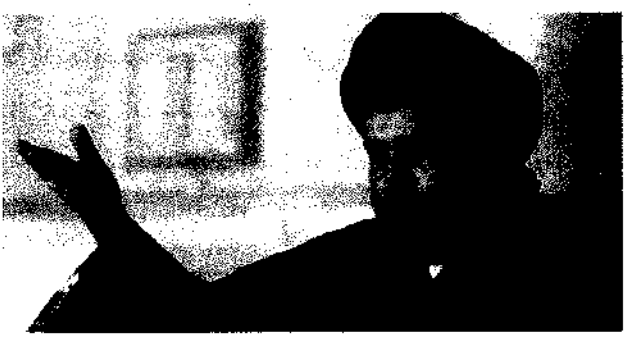

مقتدى الصدر

ولقد أدى مقتل الشاب آية الله عبد المجيد الخوئي من قبل الصدريين في النجف في نيسان/ أبريل 2003م واغتيال محمد باقر الحكيم من قبل الزرقاويين في أغسطس/ آب إلى تفاقم الانقسامات بين القادة الشيعة البارزين في العراق، وخاصة بين المغتربين وأولئك الذين بقوا في الخلف وعانوا في ظل حكم صدام. وقد انتهت هذه العمليات من قتل أي أمل في أن يتم التصدي للمنافسة بين الشيعة على السلطة من خلال عملية سياسية بحتة، وقد برهنت على أن الزعماء الشيعة أيضًا يمكن أن يستهدفوا. حيث بدأ المجلس الأعلى والصدريون حملة

دعائية وسباق تسلح على مستوى منخفض من خلال ميليشياتهم، في حين عمل حزب الدعوة في الحصول على الهيمنة في إطار العملية السياسية. ولم تفعل الطائفة الشيعية الدينية سوى القليل لنزع فتيل التوترات بين هذه الجماعات إلى أن اندلع العنف.

### المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة

لم يكن المجلس الأعلى الإسلامي الحزب السياسي الشيعي الرئيسي الوحيد الذي يعارض حكم حزب البعث. حيث كان حزب الدعوة الإسلامية، أو حزب الدعوة، أقدم الأحزاب الإسلامية الشيعية في العراق، إذ تم اقصاءه خارج العراق بحملة بعثية في عام 1979م، والذي هو فرع حزب الدعوة الذي في إيران، حيث كان النظام الإيراني قد اقتطع جزءاً منه وأصبح المجلس الأعلى الإسلامي في عام 1982م خلال الحرب الإيرانية العراقية. حيث كانت إيران تدعم كل من المجلس الأعلى والدعوة ضد العراق وحلفاءها الغربيين خلال تلك الحرب، وكانت أشد الهجمات المسلحة التي شنها حزب الدعوة، هي ضرب السفارتين الأمريكية والفرنسية في الكويت عام 1983م.و على مدى عقدين من الزمن، ظل حزب الدعوة يشكك في دوافع الولايات المتحدة ونواياها، إذ لم يشارك إلا على مضض في المناقشات بين الأحزاب السياسية الأمريكية والعراقية المغتربة في الفترة 2002 ـ 2003م.

وعلى الرغم من أن النظام الإيراني قد استمر في تقديم بعض الدعم للدعوة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، إلا أن معظم المساعدات الإيرانية كانت قد توجهت إلى قوة الميليشيا المناهضة لصدام التي نظمها المجلس الأعلى، وهي فيلق بدر، التي تم تشكيلها في البداية خلال الحرب الإيرانية العراقية من قبل فيلق الحرس الثوري الإيراني من أسرى الحرب العراقيين، وبحلول أيار/ مايو 2003م، كانت قوات (CJTF-7) تتعقب وجود فيلق بدر في العراق ولكنها لم تكن على علم بالهجمات الانتقامية المنهجية التي يشنها بدر ضد البعثيين السابقين، والتي شملت استهداف اغتيالات الطيارين التابعين للقوات الجوية العراقية. حيث قام جنود من فرقة المشاة الرابعة تابعين للواء ريمون ت. اودييرنو برصد بعض عمليات الانتقام التي قام بها بدر في ديالى إذ ألقوا القبض على بعض أفراد الميليشيا في مقر بدر في بعقوبة. وكان اودييرنو مشوشاً ومحبطاً عندما جاءت الأوامر من (CJTF-7) وائتلاف السلطة المؤقتة بالإفراج عن أعضاء فيلق بدر، إذ لم يدركوا أن قادة المجلس الأعلى كانوا يستخدمون بالفعل نفوذهم المتزايد مع التحالف لتسهيل أنشطة بدر.

ولقد كان لدى فيلق بدر متسع من الوقت للتحضير لهذه الهجمات. وقد كشفت الوثائق العراقية الإيرانية التي تم الحصول عليها في وقت لاحق بأن فيلق بدر لديه أربعة أوامر جغرافية،

أو محاور، داخل العراق مؤرخة عن ما لا يقل عن عام 1999م، حيث كان لكل من هذه الأوامر خبرة في القيام بعمليات ضد نظام صدام الذي يدعم جماعة المعارضة الإيرانية وهم «مجاهدي خلق». ويعتقد ضباط المخابرات العراقية أن مواقع فيلق بدر كانت قد انتشرت في جميع أنحاء العراق في المستشفيات والشركات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الهلال الأحمر. حيث كان المحور الذي مقره في بغداد لفيلق بدر، الأكثر قوة في الجماعة، حيث كان يشرف عليه حميد العطابي الشيباني، المعروف أيضًا باسمه الحركي أبو مصطفى الشيباني، حيث كان من باختاران الإيرانية.

إذ قامت مجموعة الشيباني بتطوير طرق تهريب واسعة لنقل الأسلحة وإمدادات الإغاثة والرجال والمال والدعاية من إيران إلى العراق لموارد أنشطة بدر في بغداد وديالى وواسط. ومن المرجح أن تكون جماعة الشيباني ـ التي هي ذراع فيلق بدر التي واجهت فيه فرقة المشاة الرابعة بقيادة اوديرنو ـ قد واجهة صعوبات في صيف 2003م.حيث ستكون شبكات التهريب هذه بمشاركة إيران مع بدر في وقت لاحق مفيدة في تقديم الدعم المميت مثل نقل الأسلحة الفتاكة (EFP) إلى العراق لاستخدامها ضد أعداء إيران وجيش التحالف.

وعلى الرغم من الاشتباه في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المجلس الأعلى لم يعاقب على الهجمات ضد الأهداف العسكرية للتحالف في صيف 2003م ولكنه لم يكن قادراً أو غير راغب في وقف بعض أجزاء من فيلق بدر من التعاون مع إيران ومهاجمة التحالف. ولقد كان أحد كبار قادة بدر، جمال جعفر محمد علي، الذي يلقب بـ«أبو مهدي المهندس» والذي شارك في هجمات للدعوة على سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا في عام 1983م إلى جانب حزب الله اللبناني، لا يحب الولايات المتحدة وقد أفادت التقارير بأن المهندس وبعض كبار أعضاء الدعوة لم يكونوا راضين عن المشاركة في المحادثات مع الأمريكيين في عام 2002م، ويزعم أن المهندس قد استقال من منصبه القيادي في فيلق بدر، تاركاً الجماعة تحت سيطرة هادي العامري.

ومن الجدير بالذكر أنه سيتم انتخاب المهندس في البرلمان العراقي في عام 2005م، قبل أن يفر إلى طهران بعد أن يكتشف أنه مرتبط بهجمات على التحالف الدولي. وقد ضعفت الحركة سياسياً عندما قتل نشطاء الزرقاوي محمد باقر الحكيم في النجف في 29 أغسطس/ آب، تاركين المنظمة إلى شقيقه الأصغر، عبد العزيز الحكيم، قائداً لها. وقد أدى اغتيال شقيق الحكيم الأكبر إلى ترك المجال السياسي الشيعي أكثر انفتاحاً أمام المنافسين مثل حزب الدعوة، والمؤتمر الوطني العراقي للجلبي، والوفاق الوطني العراقي لعلاوي، ولمقتدى الصدر.

وقد زادت المنافسة بشكل خاص بعد أن قام عبد العزيز الحكيم بإقصاء بعض من دائرته الانتخابية العراقية بإعلانه في آب/ أغسطس 2003م وأن على العراق أن يدفع لإيران $100,000,000,000 تعويضاً عن الحرب الإيرانية العراقية ـ وهي حبة يصعب على العراقيين ابتلاعها، والتي جاءت برعاية إيرانية.

### مقتدى الصدر وجيش المهدي

وعلى مدى نصف قرن قبل عام 2003م، سيطرت على الطائفة الشيعية العراقية ثلاث عائلات كبيرة هي: الصدر والحكيم والخوئي. ولقد كانت المنافسة بين هذه الأسر التي كانت تتمتع كل منها بشعبية كبيرة ـ قد امتدت أحياناً إلى العنف في تسعينات القرن الماضي وستفعل ذلك مرة أخرى بعد سقوط صدام. ولقد كان ينظر إلى محمد باقر الحكيم في تسعينات القرن العشرين باعتباره المنافس الديني الشيعي الرئيسي لوالد مقتدى الصدر، حيث تجدد هذا التنافس كصراع عنيف بين المجلس الأعلى والصدر في عام 2003م.

ولقد تكثفت المنافسة والصراعات بين آل حكيم والصدريين بعد اغتيال الحكيم في 29 آب/ أغسطس. وبعد فترة وجيزة من التفجير الذي أودى بحياته، أرسل فيلق بدر ميليشيات يرتدون ملابس سوداء لحراسة ضريح الإمام علي المقدس في النجف، في حين جمعت القبائل المتمركزة في النجف والعشائر المحلية على عجل مجموعات من المقاتلين لمنع الجيش الوطني (الحرس الوطني) من السيطرة على المدينة. وفي الوقت نفسه، زاد الصدر من حجم ميليشياته التابعة لجيش المهدي وأقام في مدينة الصدر ببغداد. واستمر في بناء جيش المهدي ودفعه في النهاية لوجوده العلني في النجف.

وفي العلن، حاول الصدر الحفاظ على المسافة بين كل من إيران والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للإشارة إلى أنه لم يكن مقيداً بالنفوذ الأجنبي، وهي رسالة قومية ترددت مع العديد من الشيعة وعوضت الشاب الصدر في عدم تدينه ـ بخلاف جده المتوفي وأبيه وأعمامه وأخوته، حيث لم يكن الصدر عالماً دينياً بارزاً أو آية الله. في حين كان هذا النقص في التعليم الديني قد أثر على قدرته في التأثير والحصول على دعم من الحوزة، إذ أنه لم يكن هنالك مشكلة بالنسبة له في السياسة على مستوى الشارع السياسي.

ومع ذلك، فمن الناحية الخاصة، احتاج الصدر وتقبل في نهاية المطاف الدعم من النظام الإيراني لتحقيق أهدافه السياسية. على الرغم من أن الزعيمين الرئيسيين ـ الخوئي والحكيم كانا قد أزيلا من المعادلة، إلا أن الصدر كان بعيداً عن الهيمنة السياسية في العراق الشيعي في آب/ أغسطس 2003م، ولم يكن لديه استراتيجية محددة للحصول على السلطة. بيد أنه تلقى

دعماً من بعض كبار رجال الدين المرتبطين بعائلته، مثل آية الله العظمى كاظم الحائري، وهو تابع لفيلق الحرس الثوري الإسلامي المتمركز في إيران، والذي أعلن في 7 أبريل 2003م، أن الصدر كان ممثلاً رسمياً له في العراق. ووفقاً لتعليمات الحائري، أمر الصدر أتباعه الشيعة العراقيين بملء الوظائف الإدارية ومناصب الحكم الشاغرة في الجنوب وفي مدينة الصدر.

ولقد كان الصدر يحتاج، مثله مثل المجلس الأعلى، إلى ميليشيا قوية تحت تصرفه لحماية مصالح دائرته الانتخابية. وفي نيسان/ أبريل 2003، وفر أتباع الصدر المسلحون الأمن لزيارة الأربعين ودبروا عملية الاغتيال للخصم السياسي للصدر وهو آية الله عبد المجيد الخوئي. وفي 18 تموز/ يوليو، أي بعد أيام قليلة من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، ألقى الصدر خطبة في المسجد الكبير في الكوفة وصف فيها الحكومة العراقية الجديدة بغير المؤمنين حيث ادعى بأنه كان يقوم بإنشاء جيش ديني يسمى بجيش المهدي، حيث حاول أعضاء من هذا الناد شبه العسكري بأن يوسع التنظيم بدمج أعضاء من الشبكة التي أسسها محمد صادق الصدر في التسعينيات.

وكما استوعب جيش المهدي بعض الجنود الشيعة من الفدائيين الذين كانوا يفتقرون إلى العمل خاصة بعد أن حل الأمر 2 منظمات الأمن العراقية. ومع ذلك، كان معظم أعضاء جيش المهدي من الرجال الشيعة غير المتعلمين الذين تم قمعهم من قبل البعث. وعلى الرغم من أن المليشيات كانت حريصة على الانتقام التام من أنصار البعثيين السابقين والتخلص من الفقر والحرمان السياسي، إلا أنها كانت منظمة هواة ليس لها تسلسل هرمي رسمي. وعلى حد تعبير أحد قادتها السابقين، بأنها «مجرد مجموعات من الرجال المسلحين». حيث يستطيع القادة العسكريون فيها الخروج بسرعة من صفوفها. ولكنهم بدأوا في تدريب المجاميع والكتائب في جنوب العراق في أواخر صيف 2003م، وفي الوقت نفسه، استخدم الصدر خطب الجمعة في المسجد الكبير في الكوفة، وهو المقر الذي اختاره، حشد أنصاره مع جيش المهدي ضد وجود التحالف باستخدام الاحتجاجات والدعاية وغيرها من الأنشطة التخريبية.

### الأكراد وطموح الحكم الذاتي

وحتى في الشمال، حيث كان يتمتع الأكراد بمزايا الاستقلال الذاتي المضمون تحت حماية منطقة حظر الطيران الشمالية قبل عام 2003م. لكنهم كانوا متلهفين بالكاد للتخلي عن هذا الحكم الذاتي بعد سقوط صدام. وكان لدى القادة الأكراد طموحات لتوسيع الأراضي الجغرافية لمنطقتهم المتمتعة بالحكم الذاتي لتشمل المركز السكاني في الموصل، والأهم من

ذلك حقول النفط والاستقلال المالي العائدة لكركوك. وعلاوة على ذلك، فإن كركوك ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالهوية الكردية، ولا يمكن لمعظم الأكراد أن يتصوروا كردستان المستقبل التي لا تملك كركوك عاصمة لها. حيث اعترف الأكراد بالفعل بأن الحكم الذاتي يتطلب الصبر واستراتيجية لتجنب المواجهة المباشرة مع شركائهم في الولايات الأمريكية.

وعندما دخلت البيشمركة ومنظمة المخابرات الكردية (الأسايش) إلى الموصل وكركوك مع الجنود الأمريكيين في نيسان/ أبريل 2003، قاموا بإنشاء مكاتب تحت رعاية الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على التوالي، وشجعت على الهجرة التدريجية للأكراد إلى تلك المراكز السكانية. وفي كركوك، انتقل الأكراد إلى منازل أُخليت مؤخراً من قبل العرب السنة الذين تركوها من تلقاء أنفسهم أو تعرضوا للترهيب بالهجمات الانتقامية التي شنتها البيشمركة ضدهم.

إذ دخلت الأحزاب الكردية في الجهاز السياسي والأمني لكلتا المدينتين، لتضمن أن السياسيين الأكراد يشغلون مناصب حكومية رئيسية وأن أعضاء من البيشمركة والأسايش قد انضموا إلى الجيش العراقي الجديد وقوات الشرطة. وعلى الصعيد الوطني، فلقد استغل مسعود بارزاني وجلال طالباني مواقعهما داخل الحكومة العراقية المؤقتة، ومن خلال الحكومة العراقية المنتخبة، لأجل الضغط للحصول على الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق.

وعلى غرار فيلق بدر، نفذت الأحزاب الكردية أيضًا هجمات ضد الطبقة الحاكمة السنية السابقة في ربيع وصيف عام 2003م، وعلى الرغم من أن درجة الانتقام لم تكن واضحة للتحالف في البداية. إلا أن أفراد فرقة العمل المشتركة بين العمليات الخاصة والشمال قد راقبوا إعادة التوطين الكردي في كركوك، وبذلك فإنهم إما يجهلون أو يقللون من الأعمال الانتقامية الكردية ضد البعثيين السابقين الذين لم يفروا من المدينة كجزء من عمليات التهجير بعد سقوط صدام حسين. ولقد كانت الفرقة 101 المحمولة جواً واللواء 173 المحمول جواً وقوات فرقة المشاة الرابعة التي انتقلت إلى الموصل وكركوك قد رأت الأكراد كشركاء بسبب الدور الكردي في الغزو. وأنهم، مثل جنود كقوات فرقة العمليات المشتركة، إذ لم يدركوا مدى أو تداعيات الأعمال الانتقامية الكردية الجارية.

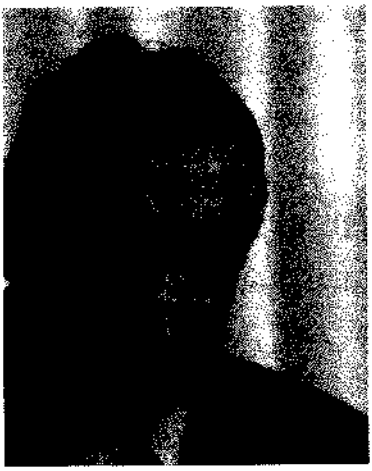

**جلال الطالباني، سكرتير حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس الجمهورية العراقية (2005 ـ 2014)**

ولقد لاحظ كبار ضباط المخابرات لقوات (CJTF-7) علامات تشير إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يقومان بعمليات اغتيال على طول الطريق المؤدي إلى بغداد، لكنهم كانوا يعتقدون أن سانشيز يعتبر فيلق بدر والأعمال الانتقامية الكردية من الأمور التي من شأنها أن تبرز نفسها. وأن العديد من قادة الإئتلاف المشترك يعتقدون بنفس الشيء، وعلى أي حال، كانوا غير مهتمين في إغضاب شركائهم الأكراد أو خلق المزيد من مصادر الصراع في مسرح مضطرب بالفعل. ومن جانبهم، فإن الأكراد، بالإضافة إلى خدمة مصلحتهم الذاتية، كانوا يعتقدون أيضاً أنهم كانوا يساعدون الائتلاف في مواجهة المقاومة البعثية السابقة إلى نقطة الاحتجاز، وفي بعض الحالات قتل البعثيين السابقين وتقديمهم إلى قادة التحالف لإظهار تفانيهم للقضية. وبالتالي، فإن المدى الحقيقي للهجمات الكردية والتخويف ضد السكان العرب السنة في العراق والاستياء الإضافي الذي تولد عنه ظل، إلى حد كبير واضحاً بالنسبة لقوات (CJTF-7).

## تدخلات دول الجوار في العراق

### تركيا

من الجدير بالذكر أن احتمالات الحكم الذاتي الكردي كانت تهيمن على الحساب الاستراتيجي لتركيا في أعقاب سقوط صدام حسين. وكما سيكتشف الإئتلاف قريباً، فإن الشاغل التركي الأكثر إلحاحاً هو أن الأكراد العراقيين قد يحصلون على الاستقلال، الأمر الذي قد يشجع بدوره على الانفصال لعدد الكبير من الأكراد الأتراك المقيمين في جنوب شرق الأناضول. حيث

كانت تركيا أيضًا قلقة من قيام دولة كردية ستفصل تركيا بشكل دائم عن مجتمعات التركمان العراقيين في شمال العراق، تاركتهم عالقين في شمال العراق الجديد الذي يهيمن عليه الأكراد. والأهم من ذلك، أن الأتراك كانوا يخشون من أن الحكم الذاتي الكردي سيخلق تحالفاً بين حزب العمال الكردستاني والأحزاب الكردية العراقية الرئيسية، وبعد ذلك يمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني أن يدعما تجدد هجمات حزب العمال على تركيا.

ولذلك، أعربت القيادة المركزية عن اعتقادها بأن تركيا تعتزم حشد المعارضة داخل العراق لمحاولة الأكراد للمطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال، وخاصة لمنع الأكراد من السيطرة على كركوك. وأن هذه الفكرة والنوايا التركية لأجل الحفاظ على سلامة التركمان إذ تدل على دعم تركيا للجماعات التركمانية العراقية التي سعت إلى شق جيوب لأنفسها في كركوك ومناطق أخرى حيث كان التركمان من السكان البارزين. وفي صيف عام 2003م، كانت قد بدأت تركيا في استضافة تدريب شبه عسكري للتركمان في شمال العراق، وهو تطور أزعج الأكراد. وبالنسبة للقادة الأتراك، فقد استخدموا التركمان العراقيين كأداة مفيدة، مما سمح لأنقرة بأن تدخل نفسها في السياسة العراقية من أجل منع الولايات المتحدة والفصائل العراقية من اتخاذ خطوات قد تضر بالمصالح التركية.

ولقد قررت القيادة المركزية أيضًا بأن تركيا لن تطمئن إلى وجود حلفائها في شمال العراق. وبدلاً من ذلك، فإن هذا الوجود قد جعلهم متوترين ومشبوهين بأن الولايات المتحدة تنوي أن تلعب على البطاقة الكردية ضد تركيا لإجبار أنقرة على القيام بما تريد وعلاوة على ذلك، اشتبهت الحكومة والجيش التركيين منذ التسعينات بأن الولايات المتحدة كانت تخطط لتعزيز وتقوية دولة كردية مستقلة يمكن للولايات المتحدة من خلالها تهديد تركيا والسيطرة على الشرق الأوسط. وبينما كانت تركيا تراقب الولايات المتحدة الأمريكية، لاحظ أحد الباحثين الأمريكيين البارزين الذي نصح القيادة المركزية بوجهات النظر التركية، بأنهم لا يرون حليفاً بقدر القوة العظمى الأخيرة. حيث أن القوة العظمى من طبيعتها أن تسعى إلى زيادة نفوذها في جميع أنحاء المنطقة وسوف تفعل ما يجب فعله.

ولقد اعتبر أبي زيد ومستشاروه بأن الحكومة والجيش التركيين يهدفان إلى زيادة الضغط على نظرائهما الأمريكيين لاستهداف «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق، سواء كوسيلة لاختبار الولاءات الأمريكية والقضاء على العدو المتمرد من الأكراد لفترة طويلة. ولقد كثفت تركيا مطالبها بأن تهاجم الولايات المتحدة حزب العمال الكردستاني الذي سمى نفسه المؤتمر الكردستاني للحرية والديمقراطية ـ بعد حادث 4 يوليو الذي شمل اعتقال القوات الأمريكية الخاصة للقوات التركية الخاصة.

وفي حين اتفق المسؤولون الأمريكيون على أنه لا يمكن السماح لحزب العمال الكردستاني بمواصلة السيطرة على قطاعات من الحدود الشمالية للعراق على المدى الطويل، كان كل من القيادة المركزية و(CJTF-7)، وقائد الفرقة 101 المحمولة جواً بقيادة الميجور جنرال دافيد هـ. بترايوس ضد اتخاذ الإجراءات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، بالنظر إلى حجم التحديات الأخرى التي يواجهها التحالف في العراق. وبدلاً من ذلك، عرضت القيادة المركزية معالجة استسلام حزب العمال الكردستاني وتسهيل أكبر عدد ممكن من عمليات العودة الطوعية من مخيم اللاجئين التابع للأمم المتحدة الذي يسكنه حزب العمال الكردستاني في مخمور في محافظة نينوى. ولم يكن هذا الجواب مرضياً بالنسبة للقادة الأتراك الذين سيواصلون الضغط على الولايات المتحدة بشأن هذه المسالة لسنوات قادمة.

**سوريا**

وفي سوريا حيث كان ردة فعل رئيس النظام السوري بشار الأسد لغزو العراق في سياق نضال إقليمي أوسع حيث حرض الأسد ضد الولايات المتحدة وحلفاءها. وقد وضح موقف الأسد خلال الانتفاضة الفلسطينية 2000م بأنه ينوي مواصلة سياسة الدعم التي قدمها والده، حافظ الأسد، للجماعات المسلحة المناهضة لإسرائيل. وعلى الرغم من أن سوريا نددت بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (9/ 11) وساعدت فريقاً من مكتب التحقيقات الفدرالي في التحقيق حول القاعدة في عام 2002م، إلا أن الأسد تبنى موقفاً مناهضاً للغرب بشكل عام. وكان من المعروف أن لديه برنامجاً لأسلحة الدمار الشامل وأنه بصدد تطوير علاقات أوثق مع (محور الشر) الذي وضعته إيران والعراق عندما سقط نظام صدام.

وفي مايو من عام 2002م في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان وكيل وزير الخارجية جون ر. بولتون قد وصف سوريا بأنها واحدة من الدول السبع الأكثر إثارة للقلق ومن رعاة الإرهاب، ولم يفاجأ المسؤولون الأمريكيون عندما أصبحت سوريا واحدة من عدد قليل من البلدان العربية في المنطقة المعارضة لغزو العراق علناً وقدمت مساعده عسكرية للنظام العراقي أثناء الغزو نفسه.

وعلى الرغم من أن نظام الأسد استمر في معارضة الوجود العسكري للتحالف في العراق، إلا أنه لم يكن لديه رغبة في صيف عام 2003م لاستفزاز الولايات المتحدة علناً. بيد أن الأسد شعر بشكل خاص بفرصة لاستخدام الصراع في العراق لتقويض الولايات المتحدة وتعزيز نفوذ نظامه في المنطقة. ونتيجة لذلك، سمح نظام الأسد سراً للمتمردين المسلحين والمنظمات الإرهابية بالعمل من سوريا طالما لم تقع أي من هجماتهم داخل الحدود السورية،

وهي استراتيجية تتماشي مع تلك التي يمارسها حافظ الأسد. حيث كان خلال معظم الثمانينات والتسعينات، قد استضاف المعارضة المسلحة لكل من حكومات الدول الخمس المجاورة.

وحتى قبل سقوط نظام صدام حسين، كان بشار الأسد قد شجع هو ونظامه المجاهدين العرب على دخول العراق من الأراضي السورية من أجل القتال ضد قوات التحالف. وذكر ضابط سابق في الجيش العراقي كان قد عين للعمل مع المقاتلين الأجانب العرب قبل الغزو من عام 2003م بأن المقاتلين غالباً ما جلبوا معهم ملفاتهم الشخصية الخاضعة من قبل النظام السوري. وعلى سبيل المثال، فإن محافظ دير السوري السابق، نواف فارس في عام 2012م أي أنه بعد غزو عام 2003م كان قد صرح:

لقد بدأ النظام في سوريا يشعر بالخطر، وقد بدأ التخطيط لعرقلة القوات الأمريكية داخل العراق، لذلك تم تشكيل تحالف مع القاعدة. وتم تشجيع جميع العرب وغيرهم من الأجانب على التوجه إلى العراق عبر سوريا، حيث قامت الحكومة السورية بتسهيل تحركاتهم. وكمحافظ في ذلك الوقت، أعطيت لي تعليمات لفظية بأن أي موظف من الخدمة المدنية والذي يريد أن يذهب سيعمل على تسهيل رحلته، وإن غيابه لن يلاحظ.... ولن تقوم القاعدة بأنشطة دون علم النظام. إذ أرادت الحكومة السورية بأن تستخدم القاعدة كورقة مساومة مع الغرب لتقول: إنها إما هي أو نحن.

وبالإضافة إلى العلاقات التي أقامها مع قادة المقاومة العراقية مثل عزت إبراهيم الدوري ومحمد يونس الأحمد، سمح بشار الأسد أيضًا للعديد من قادة النظام العراقي السابق والقادة العسكريين وأفراد جهاز المخابرات بالإقامة داخل سوريا. ومع انتهاء صيف عام 2003م، أصبحت الولايات المتحدة محبطة بشكل متزايد من رفض سوريا بتسليم كبار البعثيين المقيمين في سوريا والتناقض الظاهر للأسد حول وضع المزيد من قوات الأمن على حدوده لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق.

وكان للأسد أيضًا دوافع شخصية لرعاية أعضاء حزب البعث السابق على التراب السوري. إذ أعرب عن رغبته في حل النزاع الذي طال أمده حول القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي احتدم بين فرعي حزب البعث السوري والعراقي منذ أواخر الستينات من القرن الماضي. واعتباراً من السبعينات، ادعى الزعيمان السوري حافظ الأسد والعراقي صدام أن نظاميهما هما الزعيمان الحقيقيان لحزب البعث الإقليمي، وقد استضاف كل منهم جناحاً لحزب البعث يتألف من معارضين مغتربين. وعندما وصل عزت إبراهيم الدوري إلى عتبة بشار الأسد في صيف عام 2003م طالباً مساعدة الأسد في بناء منظمة البعث العراقية المسلحة في المنفى، استغل الأسد الفرصة لتأكيد السلطة على حزب البعث العراقي بشكل نهائي.

وقد ألمح مستشار سابق للأسد أيضًا إلى أن بروز محمد يونس الأحمد ربما يكون قد نشأ كمبادرة سورية من أجل تقسيم حزب البعث العراقي والسيطرة عليه. وأفادت الأنباء بأن الأسد رعى أحمد وحوالي 100 من اتباعه كجناح منافس مصطنع لأكبر عدد من المتابعين، حيث دعمته أموال النظام السوري. وعلى أية حال، سمح الأسد للمنظمتين بالحصول على موطئ قدم داخل سوريا وخلق طريقاً سهلاً للرجال والمال والمواد مع مجموعة من المتمردين والمنظمات الإرهابية للعبور بين سوريا والعراق بسهولة نسبية.

**النظام الإيراني**

لقد كان لإيران مصلحة أكبر في مستقبل العراق أكثر من أي دولة جارة للعراق، وقد اعتبر قادة النظام الإيراني منذ فترة طويلة بقاء جمهوريتهم الإسلامية متشابكة مع مستقبل العراق. وعلى الرغم من أن القادة الإيرانيين كانوا مسرورين باختفاء العدو الأول، صدام، ونظامه البعثي الذي يهيمن عليه أهل السنة، إلا أنه من غير المحتمل أن تنشئ الولايات المتحدة حكومة عراقية جديدة صديقة لإيران. وبينما كان القادة الإيرانيون يأملون في رؤية حكم الأغلبية الشيعية في العراق، فإن الحكومة الديمقراطية التي يقودها الشيعة في العراق قد تهدد شرعية النظام الديني الإيراني. كما كان على القادة الإيرانيين أن يعتبروا أنه في غياب القمع البعثي، يمكن أن تصبح المراكز الدينية الشيعية في النجف وكربلاء متنافسة على الصدارة الإيرانية في الإسلام الشيعي، حيث ينتقل الزوار ورجال الدين بحرية أكبر إلى المدن العراقية المقدسة أكثر مما كانوا في ظل صدام.

ولقد كانت أوراق الاعتماد الدينية للزعيم الأعلى الإيراني علي خامنئي هزيلة، وبما أنه حكم من خلال مبدأ (ولاية الفقيه)، فإن الاعتقاد بأن الحكومة الإسلامية يجب أن يحكمها مرشدها الأعلى ـ القريب من الإسلامية غير الاستبدادية ـ بديمقراطية مدعومة بشكل أفضل، وأن على الزعماء الدينيين المتمركزين في العراق مثل آية الله العظمي علي حسيني السيستاني أن يظهروا للشعب الإيراني كبديل عن المرشد الأعلى.

ومن المحتمل أيضًا بأن يشعر القادة الإيرانيون بالقلق إزاء قرب الجيش الأمريكي الموجود حالياً على الحدود الغربية والشرقية لإيران. وبالنسبة للعيون الإيرانية، فلقد احتفظت الولايات المتحدة بعلاقة وثيقة مع عراق ديمقراطي، فإن العراق الجديد قد يصبح منصة أمريكية لاستهداف النظام الإيراني. ولأجل منع الدولة العراقية الجديدة من أن تصبح قريبة جداً من الولايات المتحدة، بدأ النظام الإيراني بوضع استراتيجية متعددة الأوجه لربط عراق جديد أكثر توحداً بإيران وإجبار الولايات المتحدة في الوقت نفسه على الانسحاب من المنطقة. وشملت

هذه الاستراتيجية خلق عدم الاستقرار داخل العراق، ورفع مسؤولية الفوضى للولايات المتحدة وشركاءها العراقيين، وضمان هيمنة السياسيين الموالين لإيران على الحكومة العراقية الجديدة.

وبمجرد أن يكون القادة العراقيون الموالون لإيران قد تمكنوا من الحد من العنف، فإن بإمكان وكلائهم العراقيين أن يدعوا انهم قادة أقوياء ويجلبوا السلام والنظام. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعم النظام الإيراني العديد من الأحزاب السياسية الشيعية والميليشيات الشيعية. حيث كان للنظام، من خلال فيلق الحرس الثوري الإسلامي، علاقات وثيقة مع حزب الدعوة والمجلس الأعلى الذي سيدعم أعضاء هذه الأحزاب في المناصب القيادية في الحكومة الانتقالية في العراق. ويهدف القادة الإيرانيون أيضًا إلى توسيع نفوذهم الشعبي في العراق، ومع مراعاة ذلك، وصلوا إلى الصدريين من خلال آية الله العظمى الهاجري في ربيع عام 2003م، وفي نهاية المطاف تم ترتيب زيارة الصدر إلى طهران في وقت لاحق من الصيف.

ولقد كان الحرس الإيراني في إيران مجهزاً جيداً لتطوير الميليشيات الشيعية العراقية الناشئة. ومن خلال علاقاته القائمة مسبقاً مع فيلق بدر وحزب الله اللبناني، أنشأ الحرس الإيراني شبكات دعم واسعة في العراق ولبنان، وأعرب عن أمله في تطوير شبكات جديدة في أماكن أخرى. حيث كانت قوة القدس التابعة للحرس الإيراني قد اكتسبت أيضًا خبرة في دعم الميليشيات في البلقان، وقد وسع قائدها، العميد قاسم سليماني، قدرات المنظمة لتشمل الأنشطة شبه العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية.

وقد تم تكليف فيلق القدس بالعراق في التسعينيات للعمل مع منظمات المقاومة ضد النظام البعثي ومجاهدي خلق. وقد استخدمت قوة القدس أعضاء حزب الله اللبناني، وفيلق بدر، وفي وقت لاحق، جيش المهدي لإنشاء خلايا عسكرية بديلة إيرانية في جميع أنحاء العراق يمكن أن تزيد أو تخفض الهجمات العنيفة ضد التحالف بناء على النظام الإيراني. الا أن النظام كان حريصاً على عدم توريط نفسه في هذه الهجمات، لأنه، مثل نظام الأسد، لم يكن لديه رغبة تذكر في الدخول مع الولايات المتحدة في حرب مفتوحة.

ولقد كان الحرمان القبلي والعودة التدريجية للسنة إلى جذورهم الإسلامية والدعم السوري لقادة حزب البعث السابق والمنظمات الإرهابية يغذي التمرد السني في العراق، في حين أن المنظمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وأنصار الإسلام اتجهوا في طريقهم إلى نفس الشبكات في القلب السني في العراق ـ وهي منطقة مغطاة بوجود التحالف بشكل ضعيف. وقد فهمت القيادة المركزية وقوات (CJTF-7) بأن الجزء الأكبر من أعمال العنف الموجهة

ضدهم نشأ من التمرد السني، ولكنهم كانوا مقيدين بوصف النشاط على هذا النحو، وفي حالة أن قوات (CJTF-7)، قد افتقروا إلى الأدوات والخبرة الاستخباراتية لتحليل وفهم هذه البيئة بالكامل. كما أنهم أغفلوا بعض المساهمين المهمين الآخرين في الوضع الأمني المضطرب بشكل متزايد في العراق.

ولأن معظم الهجمات ضد قوات (CJTF-7) قد بدت بأنها تنبع من المقاومة السنية والجماعات الإرهابية، ولأن كلاً من قوات (CJTF-7) و CPA كانا يعتقدان بأن الغالبية الشيعية في العراق لا تزال متعاطفة وداعمة لمحرري التحالف، وأن قادة التحالف مالوا إلى الحالة الأمنية الهادئة نسبياً في غالبية المحافظات الشيعية لضمانها. هذا وبالإضافة إلى ذلك، أدى تدهور الوضع الأمني في بغداد وشمال العراق إلى عزوف التحالف عن فتح جبهة ثانيه بمحاولة كبح جماح المليشيات الكردية أو الشيعية والجماعات المسلحة. وبحلول الوقت الذي أدركت فيه قوات (CJTF-7) هذا الخطأ، كان فيلق بدر وميليشيا المهدي التابعة لمقتدى الصدر قد أمضوا أشهراً في بسط قبضتهم على الأراضي وتكديس المعدات والذخائر استعداداً للحرب.

وبشكل عام، فإن فراغ السلطة الذي أوجده انهيار الدولة العراقية كان قد أرسل مجموعة محيرة من الفصائل التي هرعت لملء الفراغ. ولقد اعترف التحالف بالخطر الذي يشكله التمرد السني، وبدا القادة مثل أبي زيد في تحليل تداعياته، إلا أن قادة التحالف لم يدركوا المخاطر الاستراتيجية التي تشكلها الفصائل الأخرى. من الصراع الوشيك على السلطة الشيعية، والنضال العربي الكردي في شمال العراق، والنية المزعزعة للاستقرار لكل من جيران العراق بالتدخل، إذ كانت ديناميكيات لم يعترف بها التحالف بشكل كامل في النصف الأول من العام الذي تلى الغزو. ومع مرور الشهور، ستتضافر هذه العوامل الخطيرة لخلق صراع سياسي عنيف كان الائتلاف مضطراً لاحتوائه.

## الفصل الثامن

### التحليق في أغسطس أكتوبر 2003م

وبما أن الهجمات التي شنت في صيف عام 2003م، فلقد كان الضغط من واشنطن العاصمة على سلطة التحالف المؤقتة، والقيادة المركزية الأمريكية، وفرقة (CJTF-7) هو لإنتاج استراتيجية لتحقيق الاستقرار في البلاد، والحد من القوة العسكرية للتحالف، والانتقال من مقاليد الحكم إلى السيطرة العراقية بسرعة، مع الإشراف من قبل المجتمع الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة. حيث كانت الجهود المبذولة للتخطيط للحملة الجديدة لتحقيق الاستقرار وبناء القدرات داخل الحكومة والجيش العراقيين مقيدة بالآفاق الزمنية القصيرة، كذلك نقص القوات، والتوقعات غير الواقعية لكل من الائتلاف والقيادة العراقية لأداره بيئة معقده وخطره. وقد أعيقت هذه الجهود بفضل الهجمات المذهلة التي شنها أبو مصعب الزرقاوي على شركاء التحالف وسياسة مجلس الحكم العراقي الجديدة الأكثر تقييداً لاجتثاث البعث.

ولقد كان التركيز على المسرح بأكمله في مطاردة المقاتلين الأجانب وأسلحة الدمار الشامل وزعماء النظام السابق ولإخفاء خطورة التهديد الذي يشكله القتال بين الشيعة وصعود ميليشيا مقتدى الصدر. ومع تجمع هذه التهديدات، كافحت (CJTF-7) وسلطة الائتلاف المؤقتة لإطلاق أنشطة الأمن والإعمار والحكومة والمساعدة الأمنية اللازمة لتحقيق الاستقرار في البلاد.

#### صعوبات في صياغة حملة جديدة

ومثل العديد من القادة الأمريكيين الآخرين، أعرب رئيس الأركان العامة المشتركة ريتشارد ب. مايرز عن قلقه إزاء الأشهر الثلاثة التي تلت عدم الاستقرار الذي أعقب سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ أبريل. وطلب مايرز من القادة الأمريكيين في العراق أن تتداخل العمليات العسكرية هناك في إطار استراتيجية أوسع قابلة للاستمرار، وأوعز إلى الجنرال تومي فرانكس في أوائل يوليو 2003 بالعمل مع ائتلاف السلطة المؤقتة لإنتاج خطة استراتيجية متكاملة

لتحقيق الاستقرار وعمليات الدعم في العراق. وأشار إلى أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أصدر تعليمات إلى السفير بول بريمر على غرار ذلك. وقد حدد مايرز أن خطة الحملة التي سيقدمها فرانكس يجب أن تكون جاهزة لتقديمها لنفسه ولرامسفيلد بحلول 23 يوليو.

وقد تقاعد فرانكس بعد ذلك بأربعة أيام، وأحيلت القيادة المركزية إلى الجنرال جون أبي زيد دون الاستجابة لطلب مايرز، ولم يقم أبي زيد الذي تم تعيينه حديثاً بمهمة كتابه استراتيجية عسكرية للعراق حتى أغسطس. وعلى العكس من ذلك، نشر بريمر (خطة استراتيجية ورؤية للعراق) «من 57 صفحة في كتابه»، تحدد رؤيته لما يحتاجه التحالف لتحقيقه في الأمن، والخدمات الأساسية، والنمو الاقتصادي، والحكم في 22 يوليو/ تموز. وكانت هذه المجالات الأربعة الرئيسية مماثلة لتلك الموجودة في الكسوف الثاني وسرعان ما اعتمدتها القيادة المركزية، و (CJTF-7)، ومعظم الفرق المتعددة الجنسيات تحت قيادة (CJTF-7).

غير أن الخطة الاستراتيجية لائتلاف السلطة المؤقت كانت قائمة بالمهام أكثر منها باستراتيجية، مع تقييمات مفرطة التفاؤل لحالة الأمور الراهنة. وركزت معظم الوثيقة على الحاجة إلى إدخال تحسينات في المستقبل في استعادة الخدمات الأساسية وتركيز أقل بكثير على الأمن والاقتصاد والحكم العراقي. هذا بالإضافة إلى الدعوة إلى (عملية تخطيط مدنية وعسكرية مشتركة لم يسبق لها مثيل)، ولم تشر الوثيقة إلى القوات العسكرية للتحالف التي ستكون مسؤولة في نهاية المطاف عن تنفيذ تلك المهام.

وفي القيادة المركزية، كان نهج أبي زيد أكثر تنظيماً، وبني حول خمسة هي (التدويل، العراقية، وتحسين الاستخبارات، وبناء البنية التحتية، والمعلومات والاتصالات الاستراتيجية) حيث كان اعتقاده بتلك الأهداف ضرورياً جداً للفوز بالمرحلة الرابعة من الحملة العراقية.

وفي أواخر آب/ أغسطس، ضغط آمر القيادة المركزية على (CJTF-7) وسلطة الإئتلاف المؤقتة لصياغة استراتيجية مشتركة، حيث ازداد الدعم الدولي وعدد قوات الأمن العراقية المقتدرة، إذ يمكن للولايات المتحدة سحب قواتها العسكرية تدريجياً إلى ما يسمي بـ (المراقبة الاستراتيجية). واستناداً لخطة أبي زيد، ستتولى قوات الأمن العراقية (مدعومة بقوة ردع تضم لواءين من ألوية الجيش الأمريكي ووحدات العمليات الخاصة والعتاد الجوي والبحري الاستراتيجي) والتي ستكون مسؤولة عن الأمن الداخلي والخارجي للعراق، وأن مستويات القوات الأمريكية في العراق والكويت سينخفض من 155,000 في خريف 2003م إلى أقل من 30,000 بنهاية 2004م.

في حين بدأت (CJTF-7) ببناء خططها الخاصة على أساس القيادة المركزية، كانت هناك

اختلافات أساسية بين بغداد وتامبا. وعلى عكس أبي زيد، الذي دعا بسرعة إلى بذل الجهود الرئيسية في أيدي الحكومة العراقية وقوات الأمن في المستقبل، فإن الفريق ريكاردو سانشيز كان ينوي أولاً إرساء الأمن من خلال القيام بعمليات هجومية ضد بقية القوات شبه العسكرية في العراق ومطاردة قاده النظام السابق (على أوراق اللعب) التي تتقاسمها معظم الفرق التابعة لـ (CJTF-7). هذا وبالإضافة إلى ذلك، اشتكت (CJTF-7) إلى القيادة المركزية من أن دوران القوه المضطربة وسيطرتها المفرطة على الموارد يحدان من قدرة الائتلاف على إنشاء حكومات محلية عراقية قادرة وقوى أمنية على أية حال. ولقد عمل موظفو التحالف الذين يعملون تحت الحراسة في عمليات تناوب لمدة 90 يوماً مما أعاقت أي استمرارية للسياسة والعلاقات ومنعوا قادة المنظمة من تطوير (تقدير دقيق للوضع).

وفي حين خصصت (CJTF-7) مواردها الشحيحة لملء المكاتب وتوفير الموظفين لائتلاف السلطة المؤقتة وتمكين العمليات الهامة مثل تبادل العملة العراقية، ولذلك فإن مسؤولي سلطة الائتلاف المركزية يحجمون عن اللامركزية في الأموال الكبيرة والموارد الأخرى المتاحة لهم وصولاً إلى مستوى المحافظات، مما يؤدي إلى انقطاع الاتصال بين الوسائل والغايات الخاصة بالوحدات العسكرية وفرق الحكم المكلفة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لبريمر. وقد تفاقمت الحالة بحقيقة أن تخطيط (CJTF-7) في المستقبل كان في كثير من الأحيان تجاوزاً للأحداث على أرض الواقع، إلى درجة أن المقر الرئيسي في السنة التي تأسس فيها لم يستكمل خطة الحملة المكتوبة لمزامنة الفرق الستة الذي كان يشرف عليها.

ومع هذا الغياب للتوجيه التشغيلي، بالإضافة إلى ميل سانشيز إلى تأييد مبادرات الفرق المختلفة في مناطقهم المتباينة بدلاً من أن يقول لهم ما يجب القيام به، وهذا يعني أن قادة فرقته قد تركوا في الغالب لأجهزتهم الخاصة، وإدارة مناطقهم الخاصة، والتنسيق الأفقي على المنظمات المعادية أو مشاريع إعادة الإعمار التي عبرت حدود وحدة التحالف. وبعد سنوات، أشار الجنرال ريمون ت. أوديرنو إلى أنه من وجهة نظره كقائد للفرقة في عام 2003م، أنه لم يتلق أي توجيهات تنفيذية ولم يكن لديه أي شعور بوحدة القيادة أو جهد على مستوى الميدان لمزامنة عمليات الفرق في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، أشار أوديرنو إلى أن تناوب فرقة المشاة الرابعة لفتره السنتين (2003 ـ 2004) كان عبارة عن حركة اتصال لمدة عام ـ وهو سيناريو وجدت فيه الفرق نفسها في ردة فعل على الاحداث في أرض الواقع وغير قادرة على الاستيلاء على المبادرة.

ومن جهته، يعتقد سانشيز أن مكانه كان في جانب بريمر في الكثير من جولته القيادية، تاركاً نائبه اللواء والتر فوداكوفسكي في (CJTF-7) للتعامل مع قادة الفرق وزملائه في الرتبة ـ بشأن

المسائل التنفيذية. كما لم يكن لدى سانشيز سلطة لرفض أوامر بريمر وسياساته المكتوبة، وهذا يعني أنه لم يستطع إصدار توجيهات خطية بشأن كيفية إدارة الوحدات نظراً للصعوبات التي أوجدها اجتثاث البعث وحل جهاز الأمن العراقي، أو بشأن تطوير الشرطة العراقية والجيش العراقي الجديد. وكانت النتيجة أن كلاً من القيادات العملياتية والتكتيكية قد أنفقت الرصيد في عام 2003م والذي يستجيب للأزمات القريبة المدى دون وضع أنشطتها في سياق حملة أطول.

### مجلس الحكم العراقي

وفي 13 يوليو/ تموز، أقرت السلطة المؤقتة بالمادة السادسة في مجلس الحكم العراقي الجديد الذي يضم 25 عضواً باعتباره الهيئة الرئيسية للإدارة العراقية الانتقالية، ومن خلال انتظار قيام الشعب العراقي بتشكيل حكومة تمثيلية معترف بها دولياً. كان السفير ريان كروكر، وهو دبلوماسي أمريكي كبير ـ مسؤولاً عن تنظيم مجلس يكون مقبولاً للشعب العراقي، الذي سرعان ما وجد أن الهيئة القيادية وتشكيل المجلس هما مسألتان خلافيتين. وبعد التأمل في أن يصبح مجلس الحكم العراقي بسرعة الذراع التنفيذي للحكومة العراقية الجديدة، أصيب كروكر ومسؤولون أمريكيون آخرون بالفزع عندما قرر أعضاء مجلس الحكم أن كل عضو من أعضاء المجلس التنفيذي التسعة سيتخذون قيادة المجموعة لمدة شهر واحد، بدءاً من إبراهيم الجعفري الذي كان من حزب الدعوة في آب/ أغسطس 2003م.

وكان إنشاء مجلس الحكم العراقي مشكلة أيضاً من حيث إنه حرض النخب المغتربة على الفور ضد القادة العراقيين الذين بقوا داخل العراق. وعلى الرغم من أن الأعضاء الخمسة والعشرين ينتمون إلى خلفيات عرقية ودينية مختلفة، فإنهم لم يكونوا ممثلين بشكل كامل تقريباً، كما كان التصور في ائتلاف السلطة المؤقت؛ وبدلاً من ذلك، فقد كان مأهولاً بالسكان من قبل المغتربين وتعكس صورة المبدعين للمجتمع العراقي بدلاً من الشعب العراقي. ولقد تم استبعاد اثنين من أبرز القادة العراقيين غير المغتربين. وقد نظر الائتلاف في المسالة ولكنه قرر عدم إدراج حارث الضاري، رئيس هيئة العلماء المسلمين. بينما أدرج قادة التحالف أيضاً مقتدي الصدر (أو أحد ممثليه) ولكنهم قرروا استبعاده أخيراً بسبب دوره في اغتيال عبد المجيد الخوئي في نيسان/ أبريل، وبعد ذلك ندد الصدر بمجلس الحكم العراقي بوصفه هيئة غير شرعية، تفرضها الأجانب.

وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن أعضاء حزب البعث السابق كانوا قد منعوا من المشاركة في الحكومة بموجب الأمر 1 من ائتلاف السلطة المؤقت، حيث كان أبرز الزعماء السنيين هم أعضاء حزب البعث، ولذلك فإن إنشاء المجلس أعطى الطائفة السنية شعوراً بأنه يجري

بوضوح تهميشهم. ولقد اشتكى السنة في شمال العراق إلى أوديرنو وديفيد بيترايوس من أنهم لم يروا مجلس الحكم العراقي شرعياً بسبب تمثيله السني المحدود، وأن الجنرالات أبلغوا (CJTF-7) عن التصور الشعبي للسنة إذ أصبح الحرمان من الاحترام مشكلة كبيرة بالنسبة لهم. كما حذر أوديرنو من أن الأغلبية المتناقصة من السنة في الشمال (ستذهب إلى الجانب الآخر) إذا استمر الأمر بهذا النحو. ولقد دفع بريمر إلى الأمام بخططه لانتقال السيادة إلى السلطات العراقية على الرغم من هذه المشاكل، ونشر في 7 سبتمبر/ أيلول وصفاً لما خطط له من (سبع خطوات للسيادة) في الواشنطن بوست.

ولقد اقترح بريمر أن يقود مجلس الحكم العراقي لكتابة دستور جديد، تليها الانتخابات، والحل اللاحق لائتلاف السلطة المؤقت، والانتقال إلى بعثة دبلوماسية عادية في العراق بقيادة وزارة الخارجية. ولقد جاءت هذه الخطوات كمفاجأة غير سارة للقادة العراقيين مثل آية الله العظمى علي السيستاني، الذين أرادوا حكومة عراقية منتخبة وذات سيادة لكتابة الدستور الجديد للبلاد. كما أذهلوا المسؤولين الأمريكيين في واشنطن الذين لم يكونوا مستعدين لإعلان بريمر العلني بشأن عملية انتقالية لم يؤيدها معظم كبار القادة الأمريكيين بعد.

## المقاومة تكتسب الزخم

### التحدي الصدري

ومع توديع صيف عام 2003م، أصبح أبي زيد قلقاً بشكل متزايد بشأن الطائفية، والجنوب الشيعي العراقي، وتأثير النظام الإيراني على العراق. وفي 3 أغسطس/ آب، أوجز هذه القضايا لرامسفيلد ومايرز، مشيراً إلى أن (التهديد الأكثر أهمية على المدى الطويل هو الطبيعة الطائفية للمجتمع العراقي) (أي الشقاق العرقي والديني والقبلي)، ولقد تم وصف تلك التوترات بين الشيعة من خلال المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة والصدر والجهود الإيرانية لنزع الشرعية عن التحالف كمصادر رئيسية لعدم الاستقرار. غير أن هذه الأوصاف لم تصل إلى (CJTF-7)، ولم يكن قادة التحالف العسكريين داخل العراق مستعدين لما حدث بعد ذلك.

وفي 13 آب/ أغسطس من عام 2003م، نظم أنصار مقتدى الصدر مظاهرة كبيرة في مدينة الصدر بعد أن حلقت مروحيات أمريكية على برج حيث كان الصدريون يحلقون بالرايات الدينية. وأطلق أحد المتظاهرين قذيفة صاروخية على جنود الفرقة المدرعة الأولى، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين. وقد أدى هذا الحادث، الذي اقترن بدليل على أن الصدر كانت له يد في مقتل الخوئي في أبريل إلى مطالبة وولفويتز وبريمر بأن يطلب من سانشيز إيجاد خيارات عسكرية من أجل السيطرة على الصدر.

ومع ذلك رفض سانشيز الفكرة مرة أخرى. وفي بريد الكتروني خاص إلى أبي زيد في 20 أغسطس/ آب، قام سانشيز بتفصيل إيجابيات وسلبيات احتجاز الصدر، مشيراً إلى أنه كان من المستحيل وضع وجه عراقي على العملية وأن اعتقال الصدر أو إصابته أو وفاته قد تجعله شهيداً ويشعل العنف، وخلق فترة فوضى من عدم الاستقرار من شأنها أن تحول الموارد واللعب في أيدي الموالين للنظام السابق.

كما حكم سانشيز بأن الصدر نفسه لم يشكل تهديداً مباشراً لأن قدرة رجل الدين الشاب على حشد اعداد كبيرة من الناس بسرعة لم تكن واضحة، حيث كانت المدرسة الدينية الشيعية في النجف (الحوزة) التي يفترض أنها كانت منخرطة بالفعل في حملة لاحتوائه وتهميشه. في حين كان قائد (CJTF-7) قد انشغل بعد ذلك بالهجوم الانتحاري المدمر على مقر الأمم المتحدة في بغداد والذي وقع في اليوم السابق وكان يميل إلى القبض على الصدر والمخاطرة بفتح جبهة ثانية مع حركة شيعية مسلحة. وعلى الرغم من معارضة قائد (CJTF-7)، قدم قادة التحالف هذه المسألة، التي ستعود إلى الصدارة قريباً بما فيه الكفاية.

### الزرقاوي يستولي على المبادرة

لم تتمحور مخاوف (CJTF-7) الفورية في أوائل أغسطس من عام 2003م حول خطة حملة جديدة أو المشكلة طويلة الأجل التي يطرحها المتشددون الشيعة أو النظام الإيراني، ولكن بالأحرى حول الأعداد المتزايدة من الهجمات التي تشنها الجماعات المصنفة كنظام سابق وعناصر المنظمات الإرهابية السنية الأخرى. ومع نضال (CJTF-7) لتحقيق الاستقرار في العراق مع شركائها متعددي الجنسيات، تقدم الزرقاوي باستراتيجيته لكسر الائتلاف، وعزل الولايات المتحدة عن الدعم الدولي، وفي النهاية سيؤدي ذلك إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وقد بدأت الموجة الأولى من الهجمات بتفجير سيارة السفارة الأردنية في 7 أغسطس/ آب، تلتها الهجمات المتعاقبة ضد مقر الأمم المتحدة واغتيال زعيم المجلس الأعلى محمد باقر الحكيم في نهاية الشهر.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تعهدت بمواصلة مهمتها مع عدد اقل من الناس، إلا أن القيادة المركزية أصبحت متشائمة بشأن الحصول على مزيد من المانحين العسكريين الدوليين للمهمة في العراق. وكتب مستشارو أبي زيد في 27 آب/ أغسطس (بعد تفجير الأمم المتحدة) ـ : يبدو من غير المحتمل أن نحصل على القوات الدولية التي نحتاجها للتناوب القادم. وأضافوا: علينا بالتالي أن نقوم بدفع جهودنا لصالح العراق. وهذا يعني أن هجمات الزرقاوي قد غيرت التحالف بالفعل.

وقد شكل اغتيال الحكيم أول محاولة رئيسية من الزرقاوي لاستفزاز الأحزاب الشيعية العراقية في مواجهة عنيفة ضد أعدائهم السنة. وعلى الرغم من أن مستشاري أبي زيد كانوا يعتقدون بأن اغتيال الحكيم يمكن أن يجمع الصدر والمجلس الأعلى بشكل أوثق في تحالف مناهض للتحالف، إلا أن السيناريو المعاكس تماماً قد تجلى. حيث منح ائتلاف السلطة المؤقت و (CJTF-7) اهتمامهم إلى المجلس الأعلى الإسلامي باعتباره واحداً من الأحزاب السياسية الشيعية الإسلامية الموالية للتحالف فقط ليكون نداءً وطنياً، ولقد عززت هذه العلاقة بعد أن قام المجلس الأعلى بتهدئة احتجاج كبير ضد التحالف في جنازة الحكيم يوم 2 سبتمبر/ أيلول. وقد أقام سانشيز وغيره من قادة (CJTF-7) علاقات وثيقة مع خليفة الحكيم والمنافس الرئيسي لمقتدى الصدر عبد العزيز الحكيم، إلى حد إجراء مناقشات يومية تقريباً مع الزعيم الجديد للمجلس الأعلى الإسلامي في العراق.

ولقد كان الاعتقاد بأن الائتلاف يفضل الحكيم المغترب أدى إلى تأجيج المشاعر لدى الصدريين ضد كل من المجلس الأعلى والتحالف. وبالتالي، كان لهجوم الزرقاوي في النجف نتيجة غير مقصودة تتمثل في التقريب بين المجلس الأعلى والتحالف وتحويل الأحزاب الشيعية الرئيسية ضد بعضها البعض بدلاً من إشعال الحرب الأهلية الطائفية على الفور.

### مشاكل في المثلث السني

وفي آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، عاد المقر الرئيسي للفرقة المحمولة جواً ولواءها الثالث إلى العراق للسيطرة على الأنبار من فوج الفرسان المدرع الثالث، الذي انتقل بدوره إلى مهمة تأمين الحدود الغربية للعراق. وقد نقل قائد الفرقة 82 المحمولة جواً. اللواء تشارلز اتش. سواناك مقر فرقته إلى الرمادي للتعامل بشكل أوثق مع المحافظ وشيوخ المحافظة المؤثرين، وقد تم هناك تعزيز فرقته بواسطة اللواء الأول، فرقة المشاة الأولى وكتيبة الحرس الوطني من فلوريدا.

بينما تم تعزيز الفرقة الـ82 المحمولة جواً بكتيبة من الفرقة الجبلية العاشرة في الإسكندرية في الجزء الشرقي من منطقة عمليات الفرقة.

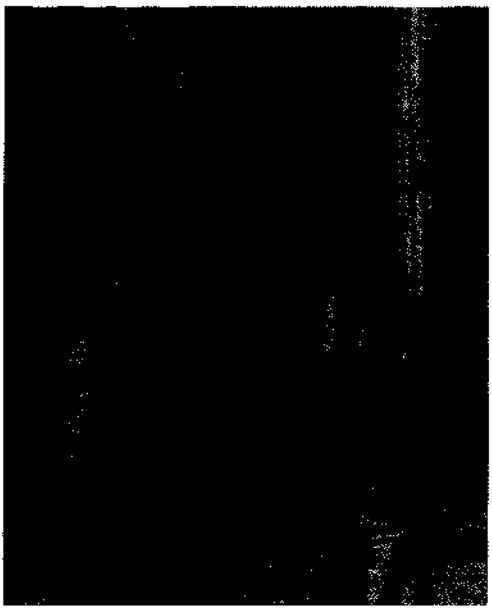

**اللواء تشارلز اتش. سواناك، قائد الفرقة 82 المحمولة جواً (2002 ـ 2004) والسفير بول بريمر أمام مقر الفرقة في مدينة الرمادي**

وفي 12 أيلول/ سبتمبر، شاهد جنود الفرقة المحمولة جواً في دورية ليلية بالقرب من مستشفى ميداني أردني في الفلوجة ـ دورية للشرطة تطارد سيارة بي أم دبليو كانت قد أطلقت النار على مركز للشرطة العراقية. واستدارت دورية الشرطة عندما أدركت أنها لن تقبض على سيارة BMW، لكن الأمريكيين أخطأوا في التعرف على الشرطة وفتحوا النار، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية من رجال الشرطة وضابط عسكري أردني كان معهم. كما دمر جنود الفرقة 82 المحمولة جواً المستشفى وأصابوا عدداً من الأردنيين الآخرين في المنطقة. وجاء هذا الحادث ترديداً على الحدث المميت الذي حدث مع الفرقة الجوية في نيسان/ أبريل الحالي ـ مع حشد من الغوغاء في الفلوجة، خلال فترة بدا فيها شيوخ الأنبار يدركون بأن التحالف لن يسعى إلى دعمهم، وقد ألهب ذلك العواطف المحلية في المناطق المضطربة التي هدأت بعد الصيف. كما أنها ضاعفت من استياء الأنباريين من الغارات والاعتقالات التي يشنها التحالف.

ولقد كان حادث الفلوجة الذي وقع في 12 أيلول/ سبتمبر رمزاً أيضاً للمشكلة الكبرى التي تواجهها الفرقة الأمريكية في تحقيق التوازن بين كسب القلوب والعقول والحاجة إلى حماية أنفسها بين المناطق والمجتمعات التي لم تفهمها بالكامل والتحدي المتمثل في إيجاد الجهات الفاعلة المعادية الحقيقية، هذ وبالإضافة إلى الإصابات المتصاعدة وعدم كفاية أعداد القوات،

والذي يمكن أن يحفز ردود الفعل الموجهة عاطفياً بدلاً من العمليات الدقيقة اللازمة للحد من الأضرار الجانبية والحفاظ على دعم المواطنين العراقيين.

وقد بدأت فرقة المشاة الرابعة في التصارع مع التمرد القوي في (مسقط رأس صدام) في محافظة صلاح الدين ـ وتلقت انتقادات لتكتيكاتها من قبل جماعات مثل الصليب الأحمر الدولي، بأنها قوية الوفاض. ولقد اتهم الصليب الأحمر الفرقة باعتقال الشعب العراقي (الذي سينضم إلى التمرد بعد إطلاق سراحه) ـ بالقيام بعمليات تمشيط في الأحياء المجاورة بدون معلومات استخبارية قابلة للتنفيذ واعتقال أشخاص غاضبين. بيد أنه من وجهه نظر الفرقة، كانت التكتيكات الخاصة بها ضرورية في منطقة بدا فيها الدعم لصدام والعداء تجاه التحالف محتدماً وفي ازدياد. حيث انتهى اللواء ستيفن د. راسل، أحد قادة كتائب أودييرنو من تكريت (مسقط راس صدام والمناطق المحيطة بها) ـ في حين كان هؤلاء يكرهون الأمريكان ولا يستجيبون إلا لمظاهر القوة، وهو تقييم مشابه للعديد من القادة الآخرين في الوقت نفسه الذي شاركت كلا من محافظتي صلاح الدين وديالى في هجمات شنها المتمردون.

وعلى عكس الفرقة 101 المحمولة جواً في الموصل، والفرقة المدرعة الأولى في بغداد، والفرقة المدرعة الأولى البريطانية في البصرة، لم تكن لفرقة المشاة الرابعة مراكز حضرية رئيسية في منطقتها، والتي كانت تنتشر فيها مدن صغيرة إلى متوسطة الحجم تمتد على مساحة شاسعة من رقعة الأرض بحوالي 20,000 كيلومتر مربع. وغالباً ما اتخذت هجمات المتمردين في منطقة الفرقة على شكل نيران غير مباشرة على قواعد عمليات للوحدات النائية، وبالتالي استخدمت الفرقة مضادات الهجوم للرد أكثر مما فعلت الفرق الأخرى. وبحلول نهاية جولته، كان أودييرنو يسيطر على 13 راداراً لمكافحة الهجمات المسلحة، وهو ما يصل تقريباً إلى القوات العسكرية الأمريكية العادية، ويغطي أكبر قدر من الأراضي التي كان من المتوقع أن يغطيها الفيلق قبل عام 2003م.

وبغض النظر عن الاختلافات الشاسعة في مقر الفرقة، ومع مرور الوقت، أدركت معظم الوحدات أنه بعد التعامل مع القادة المحليين، فإن طبيعة ونوعية تعاملات جنودهم مع العراقيين يمكن أن تحول أو تكسر الاستقرار للعمليات. وفي نينوى الحضرية، فرض بترايوس قيوداً على استخدام المدفعية والمدفعية المضادة بسبب احتمال وقوع أضرار جانبية، وتجنب أيضاً عمليات التطويق والاجتياح ـ التي احتجزت فيها الوحدات التكتيكية أعداداً كبيرة من الرجال المسنين العسكريين ـ لصالح ما يسمى بعمليات التطويق والضرب، التي سيطرق فيها جنود الفرقة 101 المحمولة جواً ـ أبواب مساكن المشتبه فيهم ويطلبون منهم تسليم أنفسهم إلى الوحدة المناسبة.

ومن الابتكارات المفيدة لفرقة العمليات هو استخدام الجنود الإناث (المجندات) لتفتيش النساء العراقيات عند نقاط التفتيش والمشاركة في عمليات البحث. وبعد الاجتماع مع زعماء القبائل المحلية والمختارين، أبدى بعض القادة أيضاً في السماح لمشايخ العشائر بالإبقاء على النساء عندهم تحت الإقامة الجبرية أو بإرسال جنود من الإناث في عمليات التطويق والاعتقال من أجل التعامل مع أفراد أسر الإناث المحتجزين والإناث المحتجزين حسب الاقتضاء. وكانت هذه الجهود حاسمة للحماية من مفهوم الرجل العراقي المتمثل في (الواسطة)، وهو مزيج من التأثير والشرف والنفوذ. ولم تكن هذه التدابير بحد ذاتها كافية للتأثير بصورة إيجابية على المسرح بأكمله. وقد أثار حادث 12 أيلول/ سبتمبر الذي وقع في الفلوجة الجزع لأبي زيد، الذي كان حريصاً بالفعل على إرسال رسائل التحالف إلى الشعب العراقي.

ويعتقد أبي زيد أن التكتيكات القاسية التي يقوم بها جنود التحالف تضر بسمعة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية التي تشنها على الإرهاب، وبعد إطلاق النار في الفلوجة، تحدث شخصياً مع سانشيز وقادة كل فرقة في الولايات المتحدة لتحذيرهم من خطر إقصاء السكان العراقيين.

وبعد أن أعرب سانشيز عن قلقه أيضاً إزاء إبعاد الشعب العراقي، اتخذ قراراً متعمداً بالتخلي عن العمليات الهجومية الواسعة النطاق لصالح عمليات أصغر وأدق، وهي خطوة أضافت إلى الاعتقاد بأن (CJTF-7) كانت تتنازل عن مسؤولية تنظيم البعثة على المستوي العملياتي للحرب. ومع ذلك، فإن (CJTF-7) قد نظمت بعض العمليات على مستوى الفيلق خلال خريف عام 2003م. وفي 3 تشرين الأول/ أكتوبر، استهدفت عملية (CJTF-7) التي قام بها (شامبرلين) لتعطيل شبكات وطرق المقاتلين الأجانب من سوريا إلى العراق. وقد انتقل فوج الفرسان المدرع الثالث من الفلوجة إلى الحدود السورية للإشراف على النقاط الحدودية العراقية المأهولة ولمنع تسلل العدو من سوريا. حيث كانوا على شكل وحدات صغيرة تنضم إلى وحدات أخرى، بما فيها الفرقة 101 المحمولة جواً، حيث كانت تستهدف المهربين في منطقة سنجار.

ولقد كانت الوحدات الأميركية ستمنع جميع الرجال غير العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و45 عاماً من دخول العراق من سوريا باستثناء أولئك الذين يشاركون بشكل واضح في التجارة المشروعة. ولسوء الحظ، كانت عملية شامبرلين غير فعالة إلى حد كبير في إغلاق الحدود. وأشار العقيد ديريك ج. هارفي إلى انه:من غير المجدي نقل القوات إلى الحدود السورية لأن هناك الكثير من الطرق حولها.، مشيراً إلى أن (CJTF-7) ليست لديها القدرة على إغلاق الحدود تماماً لأنها كانت بالفعل أقل قوة في المناطق ذات الأولوية العليا. وكانت عملية شامبرلين هي الأولى من بين العديد من القوات المتحالفة من وسط البلاد إلى حدودها

مع سوريا، ولم يكن لأي منها تأثير دائم على الجماعات المسلحة التي استخدمت المنطقة الحدودية كملاذ.

ولم تكن الجماعات المسلحة بحاجة إلى السفر بعيداً للعثور على المواد التي تحتاجها لتعيث فساداً داخل العراق. حيث ظلت الكمية الهائلة من الذخائر المتناثرة في جميع أنحاء العراق إشكالية بالنسبة لـ(CJTF-7)، وذلك لأن منظمات المقاومة كانت قادرة على الوصول بسهولة إلى الأسلحة الصغيرة والقنابل الصاروخية وقذائف المدفعية التي تهاجم الأهداف العسكرية للتحالف وقادة المدنيين والهياكل الأساسية. وبحلول منتصف أيلول/ سبتمبر 2003م، طوقت وحدات (CJTF-7) بشكل جماعي أكثر من 600,000 طن من الذخيرة في القطاعات الأمريكية فقط، بما في ذلك 102 من مخابئ الذخيرة الكبيرة و3000 مواقع ذخيرة، (التي تتطلب أكثر من 10 حمولات جرارة مقطورة للتحرك) في ضمن حدود سيطرة فرقة المشاة الرابعة فقط.

وفي الأنبار، أحصى جنود الفرقة82 المحمولة جواً وفوج الفرسان الثالث المدرع أكثر من 90 مستودع ذخيرة بالإضافة إلى الأسلحة المشتتة في جميع أنحاء المحافظة. وبحلول 8 أيلول/ سبتمبر 2003م، قام الجنرال مارتن ديمبسي الذي ينتمي إلى الفرقة المدرعة الأولى في بغداد بتطهير أكثر من 1,900 مخبأ للذخائر. وقد استهلك مهندسو أوديرنو جميع متفجراتهم C4 بحلول أيلول/ سبتمبر. بينما اقترح السماح للمقاولين بالمساعدة في التخلص من الذخيرة، وبعد ذلك تلقت (CJTF-7) وفيلق المهندسين التابع للجيش أموالاً للتعاقد مع تلك البعثات واعفاء الجنود الأمريكيين من هذه المهمة.

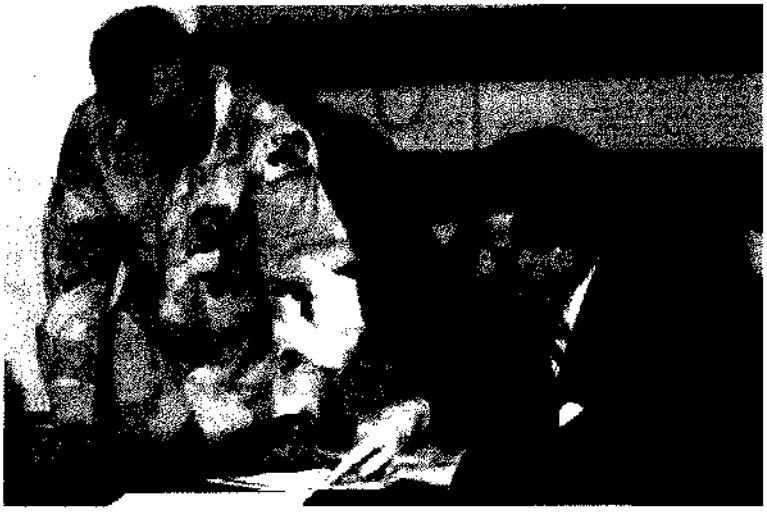

**الجنرال مارتن ديمبسي آمر الفرقة المدرعة الأولى (2003 ـ 2004) وهو يشرح للسفير بريمر خطة حول ترميم أكاديمية الدفاع المدني العراقي**

### المزيد من اجتثاث البعث

ولقد تعمق الاستياء في المثلث السني في الوقت الذي أصدر فيه مجلس الحكم العراقي الموسع سياسة جديدة لاجتثاث البعث في 20 أيلول/ سبتمبر، داعين كل أعضاء المستوى الرابع والأعلى من أعضاء حزب البعث إلى طردهم في الحال ـ مما يجعل أي من استثناءات بريمر وسانشيز أو أي من قرارات قادة الفرق السابقة لاغية. وحث بريمر مجلس الحكم على الأخذ بالإجراءات القانونية الواجبة والإعفاءات الخاصة بكل حالة على حدة بدلاً من الاستبعاد التام للقادة البعثيين السابقين، دون جدوى. وعلى الرغم من الطابع القمعي الذي يتسم به الإجراء الذي اتخذه مجلس الحكم العراقي، فإن بريمر، الذي يعتبر نفسه ملزماً بتحويل مقاليد الحكم إلى سلطة عراقية ذات سيادة في أسرع وقت ممكن، كان قد نقل المسؤولية الكاملة عن اجتثاث البعث إلى مجلس في 4 نوفمبر من عام 2003م.

وقد أنشأ مجلس الحكم على الفور لجنة لاجتثاث البعث بقيادة ابن شقيق أحمد الجلبي، سالم (سام) الجلبي، وهي خطوة أشار إليها سانشيز في وقت لاحق ولقد علق سانشيز عن هذا الموضوع بقوله، «ربما كان أسوأ خيار ممكن، لأنه منذ البداية، كان أحمد الجلبي يصر أنه لن يسمح أبداً للبعثيين بالعودة إلى الخدمة الحكومية. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت أمر اجتثاث البعث برمته فشلاً ذريعاً». ولم يضيع أحمد وسام الجلبي أي وقت في ممارسة سلطتهما الجديدة، وقد طردا 28,000 معلماً ومئات من الموظفين المدنيين لعلاقاتهم مع حزب البعث في نوفمبر/ تشرين الثاني وحده. وقد حاول بريمر، الذي صدمته عدوانية اللجنة، كبح جماح أحمد الجلبي من خلال مجلس الحكم العراقي خلف أبواب مغلقة ولكنه لم ينجح. إذ لم يكن الجلبي على الأقل راغباً في التخلي عن الفرصة لاستخدام وصوله إلى سجلات حزب البعث لابتزاز البعثيين السابقين لتحقيق مكاسب مالية وسياسية.

وفي حديثه إلى مؤرخي الجيش بعد سنوات، أعرب بريمر عن أسفه لقراره بتسليم السيطرة على جهود اجتثاث البعث إلى الجلبي والسياسيين العراقيين الآخرين، مضيفاً أنه كان ينبغي عليه أن يعطي القضية لفريق من القضاة العراقيين بدلاً من ذلك.

وجاءت الموجة الجديدة من اجتثاث البعث من قبل الجلبي حيث بدأت معظم فرق الإئتلاف في إدارة التداعيات الناجمة عن الأمرين السابقين لائتلاف السلطة المؤقت 1 و2. فالاجتثاثات الجديدة، قد امتدت لتشمل عدداً كبيراً من العراقيين الذين كانوا بالفعل في شراكة أو حتى تم توظيفهم من قبل وحدات التحالف، حيث ألقت الإدارة المدنية للمحافظات السنية العراقية بالفوضى مرة أخرى. وقد أدى التطور إلى تفاقم مخاوف السنة الشديدة بأنهم كانوا يقطعون من الحياة العامة العراقية.

كما أنها تركت آلافاً من العاطلين عن العمل دون أمل في التمكن من الحصول على وظائف جديدة، وبالتالي وفرت مجموعة من المجندين الجدد لجماعات المقاومة السنية. وقد احتج قادة الشعب الذين لديهم عدد كبير من السكان السنيين في مناطقهم (بترايوس، أوديرنو، ديمبسي، وسواناك) بشده على سياسة مجلس الحكم العراقي الجديدة وأعمال لجنة اجتثاث البعث، ولقد سخر بترايوس في إشارة بأن الجلبي إذا أصر على حرمان الكثير من الناس بشكل دائم، فقد يلقي بهم جميعاً في السجن. ورداً على ذلك، قال الجلبي:على الأقل يمكنهم تناول الطعام هناك.

ومع منع (CJTF-7) من تقديم توجيهات رسمية بشأن إدارة تداعيات سياسات اجتثاث البعث الأكثر تقييداً، تركت الفرق لوضع استراتيجياتها الخاصة لإدارة النتائج. وفي الأنبار، أقام سواناك والقادة في فوج الفرسان المدرع الثالث علاقة مع مجموعة تتألف من 20 من الضباط السنة السابقين الذين يعيشون في المحافظة. وكان هؤلاء الضباط، مقابل مبلغ صغير، يساعدونهم في المشاريع المحلية وتثقيفهم بشأن احتياجات ومواقف المحافظة ومواطنيها، والذين كان سواناك يحاول الوصول من خلالهم إلى قطاعات قيادية من شرطة الرمادي وفيلق الدفاع المدني العراقي (ICDC). وبعد توقف الفرقة 82 المحمولة جواً رسمياً عن دفع الأموال لهؤلاء الضباط لقاء مشورتهم، أنشأ سواناك (مجتمع اللحية الرمادية) الذي يتألف من هؤلاء الضباط (المتقاعدين) حيث يمكن استمرار الالتقاء بهم والدفع لهم ثمن مساعدتهم في بناء قوات الأمن العراقية في الرمادي والفلوجة.

ولقد قامت الفرقة 101 المحمولة جواً بإنشاء وتمويل هيئة استشارية سابقة مماثلة في شمال العراق واستخدمت بعض الثغرات القانونية لمواصلة دفع رواتب البعثيين السابقين الذين كانوا يعملون في أدوار إدارية رئيسية أو كأساتذة جامعيين. ولقد حاولت وحدات أخرى متأثرة بمتطلبات مجلس الحكم العراقي الإضافية لاجتثاث البعث التواصل مع البعثيين السابقين الذين كانوا متعاونين، ولكن الأضرار أصبحت بالفعل دائمة في العراق السني.

### تحديات تحدد بنية التمرد

لم تنعكس مشكلة التخمير «مصطلح يدل على المماطلة والخداع» مع السكان السنيين في العراق بالضرورة في الأولويات العملياتية لـ(CJTF-7)، التي ظلت تركز بشكل رئيسي على القبض على قادة النظام السابق في (بطاقات ورق اللعب). ولقد كان هناك تقدم لإظهار هذا الجهد. وفي 21 آب/ أغسطس 2003م، أي بعد مرور شهر على العملية التي أدت إلى وفاة نجلي صدام عدي وقصي في الموصل، حيث ألقت قوات العمليات الخاصة القبض على علي

حسن المجيد (علي كيمياوي) شمال بغداد. وقد تم الإشادة باعتقال علي الكيماوي باعتباره نجاحاً كبيراً لأن قادة التحالف يعتقدون أن العديد من الشيعة العراقيين يترددون في التعاون علناً مع التحالف خشية أن يقوم من مخبأه بالقيام بالأعمال الانتقامية التي قام بها في عام 1991م. ولقد كان الرقم 27 في قائمة أوراق اللعب، هو وزير الدفاع السابق الجنرال سلطان هاشم الذي فر إلى مقر عائلته في الموصل بعد انهيار النظام. وبتشجيع من قيادة حكومة نينوى الجديدة، التي كانت لها تعاملات إيجابية مع قادة الفرقة 101 المحمولة جواً، اقترب أعضاء أسرة سلطان هاشم من قيادة الفرقة 101 المحمولة جواً من خلال محاورين يدعون أن هاشم مستعد لتسليم نفسه للقوات الأمريكية. وفي وقت لاحق، صاغت الفرقة 101 المحمولة جواً مذكرة استسلام تبشر بالمعاملة العادلة، وأرسلتها إلى هاشم من خلال أسرته. واستسلم في مجمع الفرقة 101 المحمولة جواً في 19 سبتمبر/ أيلول.

وبعد إرسال هاشم إلى بغداد، طالب مجلس الحكم العراقي بشنقه، وهو الطلب الذي رفضه التحالف. وفي الوقت نفسه، كتب أحد أقارب هاشم، وهو زعيم مؤثر في قبيلة طي، أوراقاً عدائية متزايدة تدعو إلى الإفراج عن هاشم، الأمر الذي كان له أثر مؤسف يتمثل في قيادة التحالف للقبض عليه. وقد أغضب هذا الاعتقال قبيلة طي، مما زاد من الاستياء القبلي السني في العراق.

ولم تؤثر هذه اللقطات الهامة بسرعة كافية لرامسفيلد والذي كتب في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر إلى أبي زيد ومايرز معرباً عن استيائه من عدم قدرة قيادته من القبض على صدام ومساعديه الكبار وأسامة بن لادن بسرعة. ورداً على ذلك، كتب أبي زيد إلى مايرز في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني:

هذا هو حقاً نوع لا يصدق من الاتصالات. هل هذا نوع من التاريخ الذي أخبرتك به؟ هل هذا لتغطية الأخبار السيئة الوشيكة؟ إنه مهين مهنياً... لا يمكن فهم تماماً لماذا [الوزير رامسفيلد] لا يفهم... نتبع أوامر الوزير وتوجيهاته دون شكوى أو سؤال. ونحن نعطيه احتراماً كبيراً. قليلاً من الاحترام في المقابل سيفعل المعجزات لعمل الفريق في هذه المعركة.

وفي الواقع، كان هذا التركيز من أعلى إلى أسفل على الأهداف عالية القيمة، يعوق جهود (CJTF-7) لفهم واغتنام المبادرة ضد المنظمات الإرهابية والمقاومة الناشئة في العراق. وما زالت (CJTF-7) تستخدم نموذجاً تقليدياً من المعلومات الاستخبارية من الأعلى إلى الأسفل يمكنها فيه من أن تضغط على الاستخبارات وقائمة بالأفراد والمركبات والمنظمات المستهدفة لفرقها. بيد أن قيادة العمليات لم تستخدم المعلومات الاستخبارية التي أنتجتها فرقها لتوليف

صورة عملية مشتركة للوضع الأمني في جميع أنحاء العراق. وقد حاول مدير مخابرات سانشيز، العميد باربرا باست، إصلاح ندرة الموارد الاستخباراتية بطلب المساعدة من مجموعة المسح العراقية التي تبلغ 900 رجلاً. غير أن الجنرال كيث و. دايتون، زعيم المجموعة، رفض طلبها.

**اللواء كيث و. دايتون، مدير فريق مسح العراق (2002 ـ 2004)**

وفي الوقت نفسه، فإن الأصول الاستخباراتية على المستوى الميداني الذي كان لـ(CJTF-7) القدرة للوصول إليها، والتي تميل إلى توجيه انتباه القائد نحو المقاتلين الأجانب الذين استخدموا التكنولوجيا للتواصل بدلاً من عناصر النظام السابق والشبكات القبلية الذين تواصلوا عن طريق الكلمة فيما بينهم، وخطوط الأسرة المترابطة. وقد بالغت (CJTF-7) في تقدير عدد وبروز المقاتلين الأجانب والمنظمات الإرهابية الأجنبية مع التقليل من التأثير القبلي والقومي الواسع النطاق لبعض المنظمات البعثية السابقة. كما أخفقت في كشف التحالفات الناشئة بين القبائل والمنظمات الإسلامية الإرهابية في الصيف وأوائل الخريف من عام 2003م، وهي جميعها عوامل تخلق تمرداً عراقياً أوسع نطاقاً.

كما واجهت الفرق الائتلافية صعوبة في فهم هذا النوع الجديد من المنظمات المعادية، ووضعت تقييماتها المستقلة الخاصة التي غالباً ما كانت متحيزة ومفرطة التبسيط. حيث رأى الجنرال مارتن ديمبسي عدوه في بغداد بثلاثة أنواع: الفدائيون وغيرهم من الوحدات شبه العسكرية للنظام السابق التي نجت من الغزو. والنشاط الإجرامي؛ والمتطرفون الإسلاميون، مع زعيم أنصار الإسلام من بينهم. ونظراً لأنهم يعتبرون التطرف أكبر وأكثر التهديدات التي لا يمكن التنبؤ بها، فقد ركز ديمبسي والفرقة المدرعة الأولى عملياتهما في المقام الأول ضد المتطرفين الإسلاميين السنة والإرهابيين والشبكات المرتبطة بهم التي تتحرك داخل وخارج بغداد.

وفي الوقت نفسه، أشار سواناك في الأنبار إلى ان أكبر صداع له جاء من شبكات المقاتلين التي كانت تزدهر في الفلوجة والحبانية والقائم. وقد حدد سواناك وقيادته بعض الشيوخ الرئيسيين المتورطين، لكنهم فشلوا، مثل الفرقة المدرعة الأولى، في الربط بين الشيوخ السنيين الساخطين والإسلاميين.

حيث شكى سواناك بدلاً من ذلك من أن سكان الفلوجة قد عاشوا مع «عقلية القرن السادس عشر» وبراً قبلياً أدى إلى تشكيل تحالفات قوية ضد الفرقة 82 المحمولة جواً ووحدات من فوج الفرسان المدرعة الثالث في المحافظة. وفي المحافظات الشمالية حيث الفرقة 101 المحمولة جواً وفرقة المشاة الرابعة كان لهما تركيز مماثل للتركيز للفرقة المدرعة الأولى والفرقة 82 المحمولة جواً، ولكن الشراكات الوثيقة بين التحالف والأكراد أدت إلى تأجيج الاستياء السني نتيجة الوجود الكردي في المناطق المحلية حيث امتد على طول وخارج الخط الأخضر في التوسع بمساعدة التحالف. وبعبارة أخرى، فإن العلاقات التي كانت مفيدة جداً أثناء الغزو لم تكن منتجة بالكامل في فترة ما بعد الغزو.

وعلى الرغم من أنه لم يكن في الأصل على أوراق اللعب، إلا أن أبو مصعب الزرقاوي ظهر على رأس قوائم الأهداف التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية التي بدأت بعد تفجير السيارات الذي وقع في آب/ أغسطس، وهو ما يمثل تحولاً عن الممارسة السابقة المتمثلة حول مطاردة قادة النظام السابق على القوائم المستهدفة ذات القيمة العالية. وكما اكتشف الائتلاف في وقت لاحق، أن مركز حركة التمرد السني في آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر 2003م كان في الأنبار، حيث استهدف المتمردون الشرطة العراقية والسيطرة على المناطق الحدودية، وكلاهما ضروري للجماعات المتمردة لتوسيع نطاق العمليات. ولقد تعرضت الشرطة في الفلوجة والرمادي والبلدات الحدودية في القائم والقصيبة والرطبة للهجوم مراراً وتكراراً.

ولقد كانت كل من القصيبة والقائم أيضاً مهمتين بالنسبة للمتمردين بسبب موقعهم على طول طرق التهريب التي استخدمها نظام صدام خلال فترة العقوبات، وأدت الأرباح المتاحة من طرق تجارة السوق السوداء في المنطقة إلى ارتفاع كبير في التواجد البعثي من داخل التمرد السني. إذ لم يدرك الائتلاف بعد أن هذه الأنشطة وفرت الموارد والزخم لمختلف الجماعات السنية الإرهابية والمقاومة.

ومع ذلك، فقد قيم التحالف بشكل صحيح أن الجماعات الإسلامية الإرهابية في العراق قد أصبحت أكثر قدرة وخطورة. في أعقاب الإجراءات التي اتخذها مجلس الحكم الانتقالي العراقي، إذ بدأت الجماعات المرتبطة بالقاعدة والتوحيد والجهاد في الفلوجة بالتجنيد مباشرة من بعض منظمات النظام السابق التي كانت تزدهر في المحافظة. كما أن صعود الزرقاوي وتأثيره المستقطب خلق الانشقاقات في صفوف أنصار الإسلام المتجددة.

وفي نهاية المطاف، كان العديد من أعضاء أنصار الإسلام الذين فروا إلى إيران بعد معركة 2003 أبريل/ نيسان ضد التحالف قد انضموا إلى الزرقاوي أو إلى جماعة أنصار الإسلام المنشقة الجديدة (أنصار السنة). كما اكتسب الدعم الدولي للتمرد العراقي مزيداً من الزخم. وخلال مؤتمر قادة تنظيم القاعدة في باكستان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003م، أعلن أسامة بن لادن أن القاعدة ستبدأ في تقديم $1,500,000 في الشهر إلى التمرد العراقي، وأمر لاحقاً زميلين له، هما حسن غول وعبد الهادي العراقي، بحمل تلك الرسالة وخطة الحرب للجهاد في العراق إلى الزرقاوي وغيرهم من القادة المتشددين الذين يشاطرونه الرأي. وفي ضربة من الحظ الجيد، اعترض الجيش الأمريكي بشكل غير متوقع تلك المراسلات في أوائل 2004م.

ائتلاف المهام المشتركة وائتلاف السلطة المؤقت: اضطراب يبحث عن استقرار من القيادة المؤقتة إلى مقر القيادة ذو الأربعة نجوم وعندما استبدل الفيلق الخامس قيادة المكونات الأرضية لقوات التحالف (CFLCC) بالمهام المشتركة في حزيران/ يونيو 2003، اعتقد كل من رامسفيلد وفرانكس أن قيادة الفيلق الأصغر ستكون أمراً كافياً لتصريف الأعمال وإدارة عمليات إعادة الانتشار وانتقالها إلى السيادة العراقية. وقد أبطل إعلان أبي زيد في تموز/ يوليو بأن الوحدات الموجودة على الأرض ستبقى في البلد لمدة 12 شهراً ـ بشكل فعال هذه التوقعات. ومع تدهور الوضع الأمني، أصبح من الواضح أن وجود التحالف سيكون مطلوباً بعد 2004 آذار/ مارس لضمان الانتقال إلى سلطة عراقية قديرة وقوات أمنية جديرة. وفي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أعلن رامسفيلد أن ما يقرب من 100,000 جندي أمريكي على الأرض في العراق سيخلفهم التناوب الثاني من 70000ـ75000 تقريباً من القوات، بما في ذلك 20,000 من مشاة البحرية. ولقد كشفت وزارة الدفاع في وقت لاحق أن التناوب الثاني سيتألف من عدد كبير من قوات الاحتياط والحرس الوطني في جميع الخدمات.

ومن خلال مرحلة مبكرة، خلص كل من أبي زيد وسانشيز إلى أن الطلبات الملقاة على المهام المشتركة كانت ثقيلة جداً بالنسبة للمقر التشغيلي. وقالوا بأن المهام العسكرية التي ينطوي عليها دعم ائتلاف السلطة المؤقت والوقوف على حكومة عراقية عاملة مع قوات أمن قادرة، ستتطلب مقراً استراتيجياً مشتركاً ودولياً يعمل بكامل طاقته ويقوده جنرال من أربعة نجوم. ومن شأن رفع الملف الشخصي للمهام المشتركة إلى قيادة رباعية أن يستبعد أيضاً رغبة بريمر في إخضاع المهام المشتركة لائتلاف السلطة المؤقت، وهي فكرة عارضها أبي زيد ومستشاروه من أجل حماية المهام المشتركة وموظفيها الصغار من اثقال كاهلهم بمستوى القيادة ومتطلباتها وتصبح منظمة منافسة للموارد على المستوى الميداني.

وفي أغسطس/ آب، وافق القائدان، أبي زيد وسانشيز، على اقتراح إنشاء مقرين جديدين

في العراق: مقر قيادة قوات التحالف الاستراتيجي ـ العراق، وهو مسؤول عن قيادة الميدان والسيطرة عليه، وبناء الدولة، وخطة الرقابة لحملة الاستراتيجية، والفيلق المتعدد الجنسيات على مستوى العمليات ـ العراق، حيث ركز على المعركة العملياتية ـ التكتيكية. أما بالنسبة لكيفية بناء هذين المقرين للقيادة من الموظفين الحاليين من المهام المشتركة، فلقد اقترح سانشيز أن الفيلق الثالث للولايات المتحدة مقره في فورت هود، تكساس، سيكون بمثابة الأساس لمقر جديد للفيلق متعدد الجنسيات، وقوات التحالف المشتركة ومقر الجيش الثالث.

وفي الكويت، حيث سيتم توفير الأساسيات بتحالف القوات المشترك ـ العراق. حيث ناقش أبي زيد هذه المقترحات مع القائد العام للقوات المسلحة واللفتنانت جنرال دافيد د. ماكيرنان، الذي سيقدم توصيات لكل من المقرين إلى وزير الدفاع ورؤساء الأركان المشتركة بعد أشهر، في كانون الأول/ ديسمبر 2003.

### مناقشة عدد القوات

ومع توسع نطاق البعثة في العراق في أواخر صيف وخريف 2003، سعى كل من سانشيز والمهام المشتركة للحصول على موافقة القيادة المركزية ووزارة الدفاع على زيادة القوات للتعامل مع المهام العسكرية المتزايدة في العراق. ومن أهم القيود على الموارد التي فرضها رامسفيلد في استراتيجية العراق هي عدد القوات التي أصبحت موضوعاً مشحوناً سياسياً في صيف 2003. وعلى الرغم من أن (CJTF-7) قد طلبت قوات إضافية للعراق، وأن الجيش قد أوصى بزيادة قوته النهائية لتلبية مطالب الحرب في العراق وأفغانستان، إلا أن رامسفيلد كان متردداً في إلزام قوات إضافية للعراق واختلف مع قادة الجيش بأن قوة نهاية الخدمة لم تكن كافية للالتزامات العسكرية الأمريكية القائمة.

ولقد أراد الجيش المؤسسي، أيضاً، بإعادة القوات إلى الوطن وبسرعة لإعادة الضبط والاستعداد للتحول بالجيش، وهي وجهة نظر قائد قوات الجيش الأمريكي الجنرال لاري ر. أليس رداً على طلبات الجنرال سانشيز لمزيد من القوات.

وبدلاً من ذلك، وفي 16 أيلول/ سبتمبر، أوعز رامسفيلد بخفض القوة في العراق من 125,000 الحالية إلى ما دون 100,000 بحلول آذار/ مارس 2004، الأمر الذي يخفض القوة بشكل أساسي بفعل الجنود الذين قدرتهم الفرقة. حيث سيتعين أيضًا تخفيض عدد قوات الحلفاء في نهاية المطاف من 35,000 إلى أقل من 25,000 بحلول آذار/ مارس. ولقد جاء إصرار رامسفيلد على خفض عدد القوات في العراق في الوقت الذي يقترب فيه أفراد الاحتياط والحرس الوطني الذين تم حشدهم منذ 9/ 11 من حدود التعبئة القانونية لمدة سنتين، مما يعني

أن الجيش كان على وشك مواجهة نقص خطير في الاستخبارات والشرطة العسكرية والشؤون المدنية والعمليات النفسانية والمهندسين.

وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2003، اعتبر قادة الجيش إعادة فرض وقف الخسارة (وهي سياسة منعت الجنود من ترك الخدمة الفعلية) للعنصر النشط واستخدام الجنود الاحتياطيين الجاهزين من الأفراد ـ الذين لم يسندوا إلى أي وحدة، والذين كثيراً منهم لم يؤدوا الخدمة العسكرية ـ لتشكيل القوات المسلحة من الجنود الموجودين في المقر المشترك في العراق. وقد أعرب قادة الجيش أيضًا عن قلقهم إزاء عدم الاستعداد لقتال وحدات المكونات الاحتياطية في ضوء كمين نصبته شركة الصيانة (507) في الناصرية أثناء الغزو. وقد قدرت هذه الوحدات أن أي وحدات احتياطية معبأة ستحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر من التحضير قبل دخول الميدان، وبالتالي فإن الوحدات الاحتياطية التي ستقوم بعملية التعبئة لمده 12 شهراً لن تتمكن من الخدمة في العراق إلا لمدة ستة أشهر.

ولقد كتب مستشارو (أبي زيد) في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر: حيث يصف الكثيرين الوضع الحالي بأنه لا يمكننا الالتزام في الوضع الحالي اذ نفتقر إلى الموارد اللازمة للقيادة في ظل الظروف الحالية ودولتنا غير مستعدة للطوارئ العالمية. ويصف الكثيرون الحالة الراهنة بأنها تجاوزت الالتزام، ولكننا حقاً نفتقر إلى الموارد الكافية. ونحن ملتزمون في المجالات الحيوية للمصالح الوطنية الأميركية. ونظراً لأن المناقشات العامة بشأن هذه القضايا قد وقعت في وقت واحد، فإن العديد من المشاركين فيها يخلطون بين طلب المزيد من القوات في العراق والمناقشات المتعلقة بزيادة قوة الجيش النهائية، ولقد وجد أبي زيد نفسه في وسط الحجج حول ما إذا كان له التزامات القوة الموصى بها (كسر الجيش). حيث اعترف مستشارو أبي زيد بهذا المأزق الصعب في مذكرة في 27 أغسطس/ آب:

إنها حالة غريبة عندما يقوم [السيناتور] كاي بيلي هاتشينسون بالدعوة إلى زيادة في نهاية قوة الجيش ووزير الدفاع (الذي لديه خيارات محدودة بسبب نقص في القوة البرية) ـ الذي يعارض هذا الطلب. والإدارة... هي الخلط بين القوات في العراق والجدل حول هيكل القوة ونهاية قوة الجيش. إنه إحساسنا بأن وزارة الدفاع تستخدمك (أي يقول الجنرال أبي زيد إننا لسنا بحاجة إلى مزيد من القوات) للهروب من مواجهة المعضلة الاستراتيجية الكبرى التي تواجهها بسبب نقص القوة على الأرض... حيث حطام القطار للجيش في الاستعداد قد حدث بالفعل ـ ونحن ببساطة لم نشعر حتى الآن الآثار الكاملة.

### جيش من المقاولين

ولقد كان لسقف القوات من قبل رامسفيلد النتيجة غير المقصودة، وهي زيادة عدد المتعاقدين في مسرح العمليات للتعويض عن العجز في القدرات العسكرية، مما أدى إلى توسع كبير في ظاهرة التعاقد مع العسكريين التقليديين كما في التسعينيات من القرن الماضي.. واعتمدت الوحدات الأمريكية في العراق على المقاولين المدنيين لإدارة النظم العسكرية والمساعدة في إعادة الإعمار وتقديم الدعم اللوجستي. وقد حقق العدد الأكبر من المتعاقدين في ميدان القتال فوائد هامة، ولكنها أوجدت أيضًا بعض العوائق الهامة. فمن ناحية، قدم المتعاقدون دعماً حياتياً لأن النظم العسكرية وحدها لم تستطع الاستمرار في البعثات ومساعدتها في القيام بمهام كبيرة جداً بالنسبة لجنود التحالف الذين يخضعون للضريبة المفرطة، مثل تدمير مخابئ العراق الضخمة للذخيرة.

ومن ناحية أخرى، ومع تدفق العقود إلى العراق، فلقد واجه ائتلاف السلطة المؤقت والمهام المشتركة صعوبة في الإشراف على تدفق اللاجئين. حيث في المهام المشتركة، لم يتوفر سوى 24 موظفاً لإدارة العقود بالنسبة للعراق بشكل كامل، وهو نقص في الرقابة الكافية التي قللت من فعالية المقاولين عموماً. وعلى سبيل المثال، فلقد اشتكى سانشيز وقادة الفرقة الأمريكية إلى أبي زيد من أن «شركة بكتل» ـ التي أنجزت مشاريع تتعلق بإعادة الإعمار والتي تعود للتحالف ـ حول إضاعة الوقت والمال على التقييمات والعمل على الأولويات الخاطئة مثل المدارس بدلاً من الكهرباء، وأن عقود إعادة الإعمار كانت (مكتوبة بصورة ضعيفة)، هذا ومع عدم وجود أحد لضمان الوفاء بولاءاتها التعاقدية.

ولم تزود العقود الأخرى بالموارد المناسبة، مما يتطلب من القادة إعادة توجيه القوات الشحيحة لدعم العقود. حيث عمل فينيل على توفير المدربين للجيش العراقي الجديد، إذ كان على سبيل المثال، يفتقر إلى الأحكام المتعلقة بنقل وتأمين مقاوليه. ونتيجة لذلك، اضطرت فرق المهام المشتركة إلى نقل المتعاقدين وتأمينهم.

### فرق دعم الحكم

وفي 2003 آب/ أغسطس، تابعت السلطة الانتقالية إنشاء مجلس الحكم العراقي في بغداد في الشهر السابق من خلال إنشاء فرق صغيرة من مستشاري القدرات الإدارية لكل محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة. وكان الغرض من هذه الفرق هو (سد الفجوة بين الحكومة الوطنية والحكومات المحلية المتعددة داخل العراق)، والعمل مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووحدات التحالف العسكرية لتنفيذ توجيهات سلطة الائتلاف المؤقتة في كل من

المحافظات. وقد ترأس كل فريق منسق من ائتلاف السلطة المؤقتة، وكان من المفترض أن يكون لديه ما يصل إلى خمسة من أخصائيي الحكومة من وزارة الخارجية أو منظمة مماثلة قادرة على بناء قدرات الحكومة.

ومع ذلك، فإن معظم (الفرق) كانت تتألف من واحد أو اثنين فقط من العاملين في أحسن الحال، كما لاحظت أيما سكاي، وهي منسقة شؤون الحكم في كركوك، والتي كان زملاؤها في محافظات أخرى، منهم، الدبلوماسي الكردي الأمريكي هيرو مصطفى في نينوى والكاتب البريطاني روري ستيوارت في العمارة والمسؤول البريطاني مارك اثينغتون في الكوت والدبلوماسيين الأمريكيين مايكل غفويلر وهنري اينشير في الحلة والديوانية، على التوالي.

ولدعم فرقاء الحكومة، أوعزت المهام المشتركة إلى الفرق العسكرية بإنشاء فرقاء لدعم الحكومة لتكون بمثابة الذراع العسكري لكل فريق من فرق المحافظات، والتأكد من أن ممثلي السلطة المؤقتة والمهام المشتركة قد اندمجوا فعلياً. حيث كان فرقاء دعم الحكم مؤلفين من حوالي 14 جندياً من فرع الشؤون المدنية وغيرها من تخصصات الدعم القتالي، ولقد أجاب فرقاء الدعم على قادة الفرق إذ كان المفترض أن توفر الأمن والاتصالات ودعم فرقاء السلطة المؤقتة حتى تصبح تلك الفرق مكتفية ذاتياً. وقد قامت معظم الفرق بإيواء فرقاء المحافظات وفرق دعم الحكومة في مراكز العمليات العسكرية المدنية التابعة لها وقد اتخذت تعليمات لدعم برنامج فريق دعم الحكومة بجدية. كما اعتبر أبي زيد أن هذا المفهوم فرصة لإعادة نشر وحدات الشؤون المدنية المثقلة بالأعباء على المدى القصير لكي تتمكن من إعادة تشكيلها للعمليات المستقبلية في العراق وأفغانستان.

ومع ذلك، كانت الفرق في المحافظات في كثير من الأحيان ضعيفة من قبل ممثلي الائتلاف الذين يتناوبون كل 90 يوماً، مما يجعل من الصعب على الفرق الائتلافية تطوير علاقات أو استراتيجيات طويلة الأمد معهم. ولحسن الحظ، لم يكن فرقاء المحافظات هم الواجهة الوحيدة للفرق مع الحكومات المحلية. وقد واجه معظم قادة فرق القيادة الإقليمية العراقية مباشرة من خلال الهيئات التي أنشأوها أو هيئات مماثلة للحفاظ على مشاركة نشطة من جانب الائتلاف في بناء القدرات الإدارية. ففي بغداد، وعلى سبيل المثال، ساعدت الفرقة المدرعة الأولى على تنظيم مجالس استشارية للحي تتألف من قادة الأحياء، أو المختارين، لتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في إعادة الإعمار والاقتصاد.

ولقد كانت إحدى العمليات التي عززت التعاون بين فرقاء المحافظات والفرق هي تبادل الدينار العراقي، الذي تذبذبت قيمته بشكل متهور منذ الغزو بسبب الفواتير المزورة وإدخال

الدولار الأمريكي إلى السوق المحلي. كما جاءت العملة العراقية القديمة فقط في فئتين (250 و 10,000) التي كانت تحمل وجه صدام على الجبهة. ويخشى المحللون الاقتصاديون في الائتلاف من أنه في غياب صرف العملات، سينهار الدينار والاقتصاد العراقي. ونتيجة للعمل بين ائتلاف السلطة المؤقت وقادة المهام المشتركة، وضع فوداكوفسكي خطة لجمع الدنانير القديمة واستبدالها بالفواتير الجديدة، وهي عملية تعتزم المهام المشتركة استخدامها كبروفة لإدخال وجمع الأصوات في مراكز الاقتراع خلال الانتخابات الوطنية المحتملة في العراق.

وفي 15 أكتوبر/ تشرين الأول، بدأت شحنات العملة الجديدة في الوصول إلى المحافظات، ومع فرقاء المحافظات، بدأت الفرق وبعض قوات الأمن العراقية الناشئة والحكومات المحلية في الإشراف على توزيع العملة الجديدة ما بعد النظام السابق.

### صعوبات مع التوعية القبلية

وبإحباط من المقاومة السنية المتصاعدة للتحالف، اقترح بعض كبار ضباط المهام المشتركة بالاتصال بالقبائل السنية العراقية كوسيلة لإفشال التمرد المتزايد، معتقدين أن غياب الفرص للمساهمة في بناء في عراق ما بعد صدام فإن زعماء العشائر السنية سيتابعون خيارات أخرى، بما في ذلك العمل مع منظمات المقاومة المناهضة للتحالف والجماعات الإجرامية، لحماية الرخاء والأمن لقبائلهم. ولقد شجعت هيئة الأركان المشتركة أيضًا ائتلاف السلطة المؤقت بالنظر في اشراك القبائل التي يبدو أنها مستعدة للتعاون مع الائتلاف، وهو اقتراح كان بريمر متردداً في العمل بشأنه.

ولقد كان موقف سياسة الائتلاف تجاه القبائل جعل من التوعية صعبة. وطوال صيف 2003، كان بريمر وأحد مساعديه الكبار، وهو ميغان اوساوفان، ينظرون إلى القبائل العراقية على أنها قطعة أثرية من الماضي ويترددون في إدماج زعماء القبائل في أدوار استشارية، حتى وفي تشرين الأول/ أكتوبر، انسحب بريمر من دعم الائتلاف لمؤتمر القبائل الشيعية الجنوبية الذي نظمه غفويلر، وهو المنسق الإقليمي لجنوب وسط العراق، وأيده الشيعة والائتلاف العراقي في وقت أصبحت فيه ميليشيا مقتدى الصدر مشكلة استراتيجية.

وعلى الرغم من موقف الائتلاف، فإن التوعية القبلية في معظم المناطق كانت تتم بالفعل على المستوى التكتيكي كأمر طبيعي. وبحلول أواخر صيف 2003، كانت معظم فرق المهام المشتركة قد طورت الاتصالات مع شيوخ محليين وزعماء دينيين مهمين من أجل تسهيل إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والحكم. وإدراكاً لقيمة هذه العلاقات، حاولت المهام المشتركة أن تقوم بتنفيذها على مستوى الفيلق. وفي 31 تموز/ يوليو 2003، أبلغت المهام المشتركة

الفرق بأنها تعتزم وضع قائمة شاملة بالزعماء القبليين ذوي النفوذ في جميع أنحاء العراق بحيث يمكن لأي وحدة استخدامها للتأثير في عمليات الاستقرار التي تقوم بها، وطلبت أيضًا أن تحدد الفرق القبلية القادة في مناطقهم الذين يستحقون المشاركة على الصعيد الوطني.

وكجزء من جهودها الرامية إلى وضع خطة للمشاركة على نطاق البلد، جمعت المهام المشتركة معلومات عن القبائل التي كانت مفيدة في تأمين الهياكل الأساسية الحيوية. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الفرق في تحديد الزعماء والقبائل الصحيحة. وفي حين أقر قادة التحالف بأهمية العمل مع زعماء القبائل، فإنهم كثيراً ما كانوا حائرين من تعقيد الديناميكيات القبلية في العراق ـ (الحياة في شبه الجزيرة العربية هي نسيج معقد)، وقال ديمبسي:ولدينا وقت صعب جداً لفهم ذلك. إذ شكت قوات ديمبسي من أن زعماء العشائر العراقية يكذبون عليهم باستمرار، ولا يفهمون أن هؤلاء القادة كثيراً ما كانوا محاصرين بين مطلبهم الثقافي بحماية وخدمه قبائلهم وما قد يكون أفضل للبلاد ككل.

ومع ذلك، فإن جهود المشاركة القبلية المحدودة هذه قد أقنعت بريمر في نهاية المطاف بأنه ينبغي أن يكون لائتلاف السلطة المؤقت وسيلة لمعالجة المظالم القبلية المتصاعدة وتشجيع المزيد من السنة على الانضمام إلى العملية السياسية بدلاً من المقاومة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، أنشأت سلطة التحالف الوطنية مكتب التوعية الإقليمية، بقيادة الدبلوماسي البريطاني دافيد ريتشموند والمسؤول في وزارة الخارجية رونالد ل. شليشر، لتنسيق التوعية القبلية السنية. غير أن المكتب الجديد، المحدود في سلطاته للاستماع إلى التظلمات وتقييم التعويضات عن الأضرار الناجمة عن عمليات التحالف، لم يكن كافياً للشروع في مداخلات قبلية يمكن أن تعكس الاتجاه نحو الصراع والتمرد السياسي.

### انتكاسات في جهود التدويل

ومع تفرغ سلطة الإئتلاف المؤقتة والمهام المشتركة إلى الحكم المحلي في خريف 2003، واصلت القيادة جهودها الرئيسية المزدوجة المتمثلة في وضع وجه عراقي على الحملة وتدويل البعثات العسكرية وإعادة الإعمار التي تقودها الولايات المتحدة، والأمور التي أصبحت من الصعب على نحو متزايد من أواخر الصيف فصاعداً. وعلى مستوى القيادة المركزية، ترجم التدويل إلى ارتباطات مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للتبرع بمزيد من الموارد المالية والإنسانية والعسكرية لإعادة إعمار العراق.

ويعني ذلك أيضاً بناء القدرات داخل القوات المتعددة الجنسيات التي تعمل بالفعل كجزء من الفرق المتعددة الجنسيات ـ مركز الجنوب، في منطقة الفرات الأوسط،

والفرقة المتعددة الجنسيات ـ الجنوب الشرقي، وقوة صغيرة من جيش كوريا الجنوبية في كردستان المعروفة باسم الفرقة متعددة الجنسيات ـ الشمال الشرقي. وبدعم من القيادة المركزية، طلبت وزارة الخارجية من الدول الأخرى في الشرق الأوسط المساهمة بالموارد العسكرية وإعادة الإعمار في العراق، وأقنع بريمر وزارة الخارجية ومجلس الحكم العراقي بإرسال ممثلين عراقيين إلى مؤتمر تبرع في مدريد ـ إسبانيا في 23 سبتمبر لطلب تخفيف الديون ولأجل التبرعات والموازد الأخرى. وفي جنوب العراق، حصل ممثل الإتلاف السير هيلاري سيننوت بنجاح على 22 مساهمة إضافية من المانحين القطريين للمنطقة بشرحه كم سيكون من الممتع لو عمل موظفوهم في الجنوب بدلاً من المثلث السني الخطير.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات وبعض النجاح في الحصول على تخفيف الديون الدولية للعراق، فإن التدويل، بصفة عامة، لم ينجح. وكان العديد من العراقيين غير متحمسين للمساهمات من الدول العربية وتركيا لأنهم اعتبروا تقديم المساعدات من الدول المجاورة طفيفاً للفخر الوطني العراقي. وأشار قائد فريق تدريب المساعدة العسكرية التابع للتحالف الميجور جنرال بول د. ايتون، على سبيل المثال، إلى أن متدربي الشرطة العراقية الذين أرسلهم إلى مركز تدريب الشرطة الدولية الأردنية واجهوا صعوبة في التكيف مع التدريب في دولة مجاورة إذ كان العراقيون يعتبرونه منذ فترة طويلة قمراً صناعياً ضعيفاً في العراق. وفي الوقت نفسه، رأى مجلس الحكم العراقي أن الوجود العسكري لتركيا في شمال العراق سيخل بالتوازن الدقيق بين الأكراد والعرب في المنطقة.

بيد أن أنشطة الزرقاوي هي التي خرجت بالفعل عن مسار المشاركة الدولية والتأييد لإعادة بناء العراق. وفي 22 أيلول/ سبتمبر قصفت منظمة الزرقاوي بقايا مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد التي دمرتها في الشهر الماضي. وعلى الرغم من أن الهجوم تسبب في أضرار مادية أقل بكثير من التفجير الذي وقع في 19 آب/ أغسطس، إلا أنه ثبت أنه نكسة كبيرة لحملة التدويل التي قامت بها القيادة المركزية عندما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عن مزيد من التخفيضات في عدد موظفي البعثة. كما كان الهجوم إيذاناً بتحول واعٍ في تصور الأمم المتحدة لما ينبغي أن يكون علبه دورها في العراق. وبعد وقت قصير من قيام أنصار الإسلام بتفجير سيارة مفخخة خارج السفارة التركية في بغداد في 14 أكتوبر/ تشرين الأول، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1511 الذي يأذن للقوة المتعددة الجنسيات بمواصلة العمل بدلاً من البعثة التي تقودها الأمم المتحدة في العراق ويطالبها بتقرير عن التقدم المحرز.

### بداية بطيئة لقوات الأمن العراقية

وبعد أن قامت أنشطة الزرقاوي بتعريض جهود التدويل للخطر، نقل التحالف طاقاته إلى الأولويات الأخرى التي تنبأ بها مستشارو أبي زيد والتي كانت ضرورية في العراق حيث كان بناء قوات الأمن العراقية المستقلة أحد المكونات الرئيسية للعراقيين. وقد كان أبي زيد ينوي أن تكون هذه القوات بمثابة حاجز بين التحالف العسكري والشعب العراقي، وبالتالي التقليل من دور الائتلاف كقوة احتلال وتخفيف المخاطر التشغيلية الناجمة عن النقص في القوات الأمريكية والدولية. وفي تصور القيادة المركزية أن ائتلاف السلطة المؤقتة، وبمساعدة من المهام المشتركة، سيتم بناء بنية تحتية أمنية تتكون من 3 فرق من الجيش العراقي الجديد، بين 22,000 و 40,000 من قوات فيلق الدفاع المدني العراقي (أقرب إلى الحرس الوطني) و 75,000 من الشرطة الوطنية، و 50,000 من أفراد خدمات حماية المرافق، و 7,000 من حرس الحدود بنهاية 2004.

ونظراً لأن هذا الجدول الزمني كان طموحاً، فقد اعتبر قادة وزارة الدفاع في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2003 إلى زيادة الحجم الإجمالي لقوات الأمن العراقية إلى 200,000 وتسريع عملية انتقال البعثة الأمنية إلى السيطرة العراقية بحلول أيلول/ سبتمبر 2004. واعترف رامسفيلد بأنه من أجل خلق أعداد أكبر من القوات بشكل أسرع، وستحتاج القيادة المركزية إلى بعض الموارد الإضافية، ووافق على إلزام المزيد من القوات الأمريكية لهذا الغرض، على الرغم من أنه كان من غير الواضح من أين أتى المجندون العراقيون الإضافيون والمدربون الأمريكيون. ولقد منعت سياسات اجتثاث البعث الكثير من العسكريين العراقيين السابقين من المشاركة أو تقديم المشورة أو العمل كقادة في قوات أمن العراق، وعلى الرغم من أن القيادة المركزية قد اقترحت أن يرسل الجيش فرقاً من قاعدة التدريب في فورت جاكسون، لزيادة المقاولين العاملين لدي ايتون (ائتلاف فريق المساعدة العسكري) إلا أن أعداداً كبيرة من المدربين المؤهلين لم يصلوا أبداً.

ومن العوامل الأخرى التي أعاقت تطور قوات الأمن العراقية هي الافتقار إلى وحدة القيادة على جميع مستويات تطوير قوات الأمن. وبتوجيه من بريمر، كان تطوير الجيش العراقي الجديد وجهاز الشرطة الوطنية العراقية حصرياً في نطاق ائتلاف السلطة المؤقت، حيث قطعت المهام المشتركة العملية بشكل فعال. ولحسن الحظ، قامت ايتون، التي كانت مهمتها الضخمة تجنيد وفحص وتدريب 27 كتيبة جديدة من الجيش العراقي في أكثر من عام، ببذل جهد لإبقاء سانشيز على علم بأنشطته، وقدم سانشيز بدوره موارداً لمهمة (CMATT).

غير أن العلاقات بين المهام المشتركة وفريق التدريب على مساعدة الشرطة المدنية لم تكن ودية للغاية. وعندما وصل المفوض السابق لشرطة نيويورك برنارد «بيرني» كيرك في منتصف صيف 2003 لتولي مسؤولية تطوير الشرطة في البلاد، كان أحد الإجراءات الأولية التي اتخذها لمنع المهام المشتركة وفرقها من التعاقد مع أي شرطة جديدة حتى الدولية إذ أصبح مركز تدريب الشرطة في الأردن يعمل. وأن هذا الرفض قد جاء عندما بدأت وحدات المهام المشتركة بالفعل العمل مع مجندي الشرطة وتدريبهم بأنفسهم.

ولقد كانت إحدى نتائج الخلل الوظيفي بين كيرك والوحدات العسكرية للتحالف هي أن الشرطة العراقية، التي تعاني بالفعل من الفساد والأفراد المشكوك فيهم، أصبحت أكثر الأجهزة الأمنية العراقية إشكالية. ولقد عانت قوات الشرطة من أساليب مختلفة للتدريب وتجهيز ومحاباة ممارسات التوظيف، في حين ملأت قوائم الشرطة بـ (الشرطة الشبحية) (أو ما يسمى بالفضائيين ـ ملاحظة من المترجم) ـ التي كانت على كشوف المرتبات ولكنها لم تظهر بالفعل للعمل. وفي أيلول/ سبتمبر 2003، أفادت المهام المشتركة بأن أكثر من 60,000 من قوة الشرطة العراقية المخطط لها والتي يبلغ عددها 77,000 كانوا لا يعملون، وكان حوالي 30,000 فقط منهم كانوا في الواقع شرطة (أي لم يكونوا شرطة بالأصل ـ ملاحظة من المترجم).

ولقد كانت بقية (الشرطة الأشباح) تتلقى أجراً، ولم تكن هذه الشرطة الخفية سوى عرض واحد لمشكلة أكبر بكثير. وفي 16 أيلول/ سبتمبر، حذر بريمر أبي زيد ورامسفيلد من أن الأمر سيستغرق عاماً على الأقل لبناء قوة شرطة قادرة ونصح أولئك الذين يراقبون أعداد الشرطة في الإحاطات الإعلامية بألا ينخدعوا بهذه الإحصائيات. ولقد كانت اهتمامات القيادة المركزية الخاصة بالشرطة العراقية تنمو إلى جانب حجم قوة الشرطة.

وفي 18 نوفمبر/ تشرين الثاني، خلص مستشارو (أبي زيد) إلى أنه مع عدم كفاية الموارد لدعم تسريع تطوير الشرطة، وعدم فعالية (CPATT) ومديرها، وافتقار المهام المشتركة إلى اللوجستيات لدعم البرنامج إذ كان (من الواضح بشكل متزايد من أن دائرة الشرطة العراقية هي نقطة محتملة للفشل في العراق). وخلال زيارة عيد الشكر إلى العراق، تحدث أبي زيد مع ضابط تنفيذي بالكتيبة، وقد كانت أفكاره طبقاً بشأن هذه المسالة مع هواجس أبي زيد حول وضع الشرطة العراقية والمشاكل التكتيكية مع قوات الأمن العراقية كبيرة حيث يقول:

إن الشرطة العراقية معطلة إلى درجة لا توصف تقريباً. وفي الأسابيع القليلة الأولى من (الدوريات المشتركة)، اضطررنا حرفياً لمطاردتهم في الشوارع لكي نجعلهم يسيرون معنا. ولقد اضطررنا على اجبارهم بالسير معنا، حيث أن الوضع يتحسن ببطء، ولكن الشرطة لا تزال

ليس لديها أجهزة لاسلكي، وزي محدود ولا أسلحة كافية ولا نوافذ أو أبواب في أي من مخافر الشرطة الخاصة بها. ولا يزال أمامنا شوط طويل قبل أن يكونوا مستعدين لأن يكونوا شركاء في الحفاظ على السلام.

وبالإضافة إلى الشرطة، فإن البعثة العامة لتطوير قوات الأمن العراقية كانت تعاني من انعدام الاتساق من حيث التكوين والموارد والتنظيم. وكان فيلق الدفاع المدني العراقي قد وجد مبادرة الفرقة 101 المحمولة جواً كوسيلة لحشد أفراد الأمن العراقيين السابقين العاطلين والمليشيات القبلية لدعم موطئ القدم للقوات الأمريكية الشحيحة على الأرض. وبما أن الفرق المختلفة كانت قد تبنت مفهوم فيلق الفاع المدني العراقي، فقد حاولت المهام المشتركة لدعم المسعى الذي كان ينوي بأن يساعد المجلس العسكري الائتلافي مؤقتاً في الأمن الداخلي.

ولقد كان الهدف من فيلق الدفاع المدني أن يحل في نهاية المطاف ويدمج في الجيش العراقي الجديد، أو أن يشكل نواة الأساس لقوة احتياطية عراقية أو قوات الحرس الوطني. ونظراً لأن سانشيز منع من المشاركة العلنية مع بعثه تطوير قوات الأمن، إلا أنه لم يعط سوى القليل من التوجيه بشأن كيفية تطوير كل فرقة لكتائبها الخاصة بالمركز المذكور. ونتيجة لذلك، كان نهج الوحدات المتبعة في المركز وتطوير الشرطة مختلطاً. ولقد ذكرت المهام المشتركة في ديسمبر/ كانون الأول أن المجلس «معترف به على نطاق واسع من قبل الشعب العراقي ـ كقوة قادرة وفعالة، ولكن في الواقع، كافحت وحدات التحالف من أجل الحصول على الأسلحة والزي الرسمي والسيارات لكتائب الدفاع المدني والشرطة».

ولقد كان التدريب والتجهيز على مستوى هذه القوات بعيداً عن التوحيد. وقد حول بعض القادة أموال برنامج الاستجابة للطوارئ التي كانت شحيحة وبصورة متزايدة ـ إلى قوات الأمن العراقية بدلاً من مشاريع إعادة الإعمار، بينما قام آخرون العكس، مما أدى إلى الإعجاب في الشرطة والدفاع المدني في عدد قليل من المناطق التي لا يمكن تكرارها في جميع أنحاء البلاد. ويميل قادة الأمن العراقيون إلى تقديم روايات متضاربة عن أنواع المعدات التي يحتاجونها لقواتهم ـ ولا سيما المسدسات ـ ولكن هذه الطلبات أيضًا لم تلب إلا للوحدات المعزولة وليس للقوات العراقية بأكملها. وأن تدريب وتجهيز بعثات قوات الأمن العراقية ظلت مستمرة والتي ظلت تقودها المهام المشتركة بطريقة متباينة حتى فشلت القوات العراقية عموماً في قمع أعمال العنف الواسعة النطاق التي ستأتي في ربيع 2004.

وقد أوجدت آليات التجنيد التي استخدمتها وحدات المهام المشتركة في مركز التدريب والشرطة العراقية وبعض الأجهزة الأمنية الأخرى مشكلة أخرى. وغالباً ما جندت وحدات التحالف قبائل أو ميليشيات أو عائلات بالجملة في وحدات أو فروع خدمة محددة، وتتوقع

أن تربطها النزعة القومية العراقية بالمصلحة الوطنية بشكل طبيعي. وخلافاً للجيش العراقي الجديد، الذين جاءوا مجندين من جميع المناطق والطوائف في العراق، قامت فرق المهام المشتركة بتجنيد أعضاء الدفاع المدني والشرطة العراقية وقوات حماية المرافق وأفراد شرطة الحدود محلياً ودربتهم في مدنهم الأصلية. وهذا يشبه الحرس الوطني للجيش الأميركي ـ وهي ممارسة تستند إلى فرضية بأن تلك القوات سيكون لها مصلحة أكبر في أمن مناطقها المحلية.

وينطبق نفس الشيء على وحدات الشرطة العراقية المحلية التي أنشأتها فرق التحالف. وفي نهاية المطاف، قرر ضباط التحالف أن الكثير من كشوف مرتبات الشرطة المحلية كانوا من أقارب مسؤولي الحكومة العراقية وزعماء القبائل الذين استخدموا نظام أجور الشرطة كوسيلة لتوفير الدخل لأسرهم وقبائلهم. ومع مرور الوقت، أصبحت المليشيات القبلية التي استأجرتها الفرق الائتلافية تستوعب شرطة الحدود وخدمات حماية المرافق كجزء من أهداف التحالف لنقل الحدود العراقية والبنية التحتية الحيوية إلى سيطرة الحكومة الوطنية. وعندما اقترن ذلك بعدم قدرة المهام المشتركة على تنظيم تطوير قوات الأمن على المستوى التشغيلي، كانت جهود التوظيف المحلية تعنى بجزء كبير من كتائب الدفاع المدني والشرطة المحلية وقوات الحدود وخدمات حماية المرافق التي أنشأتها الفرق، رغم قدرتها الهامشية والموالية للمصالح الشخصية بدلاً من المصالح الوطنية.

### تكيفات التحالف التكتيكية

وعلى الرغم من التزامن الضئيل للعمليات الهجومية للمهام المشتركة، فقد طورت كل فرقة تدريجياً ما يعتقد قادتها أنه أساليب فعالة لاستعادة المبادرة ضد قوات العدو. وفي بغداد، سعى الجنود الـ 30,000 الذين كانوا تحت قيادة ديمبسي إلى الحفاظ على الأمن في مدينة مكونة من 5,600,000 شخص ينتشرون عبر المناطق العسكرية ومن خلال نقاط مراقبة حركة المرور العدوانية. واستناداً إلى أنه لم يكن من الممكن للفرقة المدرعة الأولى أن تحافظ على عدد كبير من دوريات التواجد أو نقاط مراقبة حركة المرور، فلقد قرر ديمبسي التحول من هذا الموقف الدفاعي إلى عمليات دقيقة ضد الفدائيين والمجرمين والجماعات المتطرفة مثل أنصار الإسلام التي يعتقد أنها تعطل جهود الفرقة لاستعادة الأمن.

وكانت وحدات ديمبسي أيضاً تراقب عن كثب مساجد المدينة لنذير الاضطرابات المستقبلية. وبعيداً عن الغرب على الحدود السورية، اختبر فوج الفرسان المدرع الثالث تقنيات لمنع المقاتلين الأجانب القادمين من سوريا من الدخول، من خلال إنشاء شبكة واسعة لمنع طرق الدخول والخروج في ساعات معينة من الظلام، حيث أجرى الفرسان العديد من عمليات

التطويق والبحث داخل تلك الشبكة، وذلك باستخدام المعلومات الاستخبارية والوثائق التي تم الحصول عليها في عمليات البحث هذه، لبناء حزم الاستهداف لعمليات الليلة التالية، وهي تقنية اعتمدتها الفرق 82 المحمولة جواً في الفترة المتبقية في محافظة الأنبار.

ولم يمنع النقص الأولي في المعلومات المتعلقة بالمجتمع العراقي وجماعات المقاومة المحلية، وإن كانت إشكالية على المستوى العملياتي للفرق من إيجاد أساليب مبتكرة لفهم الخصوم المحليين على نحو أفضل. وعلى الرغم من أن اللوائح التنظيمية للوقت، يحظر الموظفين غير المدربين في الاستخبارات من كونهم هواة جمع المعلومات الاستخبارية، حيث اعترفت معظم الفرق أن (كل جندي كان جهاز استشعار) وبدأت في دمج معلومات من الدوريات التكتيكية وفرص ارتباطات مع المواطنين العراقيين في تحليل ذكائهم. ووسعت الفرق تدريجياً استخدام المركبات الجوية الصغيرة المسيرة ومنصات تقصي الاتجاهات، مما أسفر عن استهداف أكثر دقة للجهات الفاعلة المعادية.

ولقد بدا كل من الفرقة المدرعة الأولى وفرقة المشاة الرابعة والفرقتين المحمولتين جواً 82 و101 ـ بدمج وحدات ووكالات خارجية تعمل ضمن حيز المعركة في عملياتها وعمليات استهدافها. وفي بغداد، أنشأ ديمبسي مجلساً للاستهداف يتألف من وحدات المناورة الخاصة به، والشؤون المدنية، وموظفي عمليات المعلومات إلى جانب ممثلي الوكالات الآخرين لشن (معركة بغداد) غير المعلنة ضد عناصر النظام السابق التي تدخل المدينة من نقاط التجمع في المثلث السني. وفي شمال القطاع الرابع لفرقة المشاة، أقام أودييرنو علاقة وظيفية مع العمليات الخاصة والوكالات الوطنية الأخرى لتبادل المعلومات الاستخبارية وإعداد العمليات المشتركة ضد الأهداف عالية القيمة المدرجة على سطح «أوراق اللعب». ولقد سمح التعاون الوثيق بين فرقة المشاة الرابعة وقوات العمليات الخاصة لكل منهما بالاستفادة من نقاط قوة الآخر.

وفي الأنبار، نظم سواناك بالمثل اجتماعات أسبوعية بين قادته وقوات العمليات الخاصة العاملة في المحافظة لتحديد أهداف مشتركة وتطوير عمليات ضدهم. وفي نينوى في سبتمبر 2003، شكل بترايوس فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمزامنة الأصول الاستخباراتية وتفكيك العمليات التقليدية المتباينة وغير التقليدية ضد القوات المعادية في منطقة الفرقة 101 المحمولة جواً. وضم الفريق ممثلين عن فرق المحافظات التابعة لسلطة الائتلاف، وقوات العمليات الخاصة، والمسؤولين المشتركين بين الوكالات العاملين في الموصل، بما في ذلك مجموعة المسح العراقي، ومكتب التحقيقات الاتحادي، ودوائر الاستخبارات. وقد أدى عمل الشركة إلى غارات متزامنة ضد عدد كبير من الأهداف، بما في ذلك بعض منظمي حزب العودة التابع لمحمد يونس الأحمد.

ومع ذلك، نادراً ما قامت المهام المشتركة بمزامنة عمليات هذه المنظمات التكتيكية والمشتركة وبين الوكالات مع عملياتها الهجومية الخاصة أو توليف المعلومات التكتيكية المرتبطة بها والإستخبارات عبر مساحات معركة الفرقة. ونتيجة لذلك وعلى الرغم من أنه يمكن الحكم على الوحدات التكتيكية بأنها تحقق بعض النجاح في مجالات كل منها ـ ظلت هنالك مجاميع على طول حدود الفرقة لتوفير فرص لمنظمات المقاومة السنية لتنظيم هجمات واسعة النطاق عبر الميدان.

وكما وصفت الفرقة المدرعة الأولى في وقت لاحق في استعراضها، بعد العمل لنشرها في الفترة 2003 ـ 2004، فلقد وجدت الفرق الأمريكية نفسها تقوم بعمليات هجومية والاستقرار في وقت واحد، مما اضطرهم إلى التكيف ودمج التأثيرات الفتاكة وغير الفتاكة في استهدافهم للأهداف. كما أن نقص الموظفين والخبرة قد أجبر قادة الفرق على استخدام أجزاء كبيرة من قواتهم في عمليات غير تقليدية. وفي بغداد، وجد ديمبسي أنه اضطر إلى إرسال جنود مناورة لدعم بعثات الشؤون المدنية وجعل قادة المناورات مسؤولين عن توزيع أموال الصندوق لمشاريع إعادة الإعمار.

ولقد أدى قلة جنود المشاة للدوريات والشؤون المدنية لإعادة الإعمار أيضًا بقيادة فرقة المشاة الرابعة والفرقة 82 المحمولة جواً لتدريب رجال المدفعية والعسكريين الآخرين على القيام بدوريات وعمليات للشؤون المدنية. كذلك على لا مركزية وحدات الشرطة العسكرية والاستخبارات ووحدات دعم الشعب الأخرى عبر ألوية المناورة التابعة لها، والتي أصبحت ممارسة واسعة الانتشار.

وعلى الرغم من أن قادة في فرقة المشاة الرابعة كانوا قد حافظوا على عمليات استهداف منفصلة للعمليات المميتة وغير الفتاكة لتجنب الارتباك، فلقد بدأت بعض الوحدات في دمج الاثنين في نفس العملية لتحسين فهمهم للبيئات المعقدة وتفكيك الخط الرفيع بين السلوك العدائي والمفيد. وفي الفرقة 101 المحمولة جواً، دمج فريق عامل ممثلين عن وكالة القوات المشتركة بشكل فتاك والتي ركزت جهودها مع خبراء يعملون في مجال الحكومة والتعمير والتنمية الاقتصادية لتحديد أنجح السبل لمعالجة مشكلة المناطق في نينوى والمحافظات الكردية. حيث انتقلت فرقة المشاة الرابعة في نهاية المطاف إلى هذا النموذج نفسه، وبحلول نهاية الوقت في العراق، إذ تحولت إلى مزيج من العمليات التي كانت تشكل 10 في المئة من تركيزها على الهجوم و90 في المئة تركز على إعادة الإعمار.

ومن النواتج الثانوية الأخرى لعمليات الاستهداف المخلوطة من أولئك الذين يعملون في

مركز عمليات الشؤون المدنية والوحدات الأخرى الموجهة نحو الشؤون المدنية ليفهمون كيفية إدماج المعلومات المقدمة من المواطنين المحليين الشاكرين والمعنيين في مراكزهم في استهداف أي نشاط عدائي، في حين أن تلك القوات التي كانت تركز على العمليات الهجومية يمكن أن تحدد أيضًا المظالم المحلية التي تم حلها على أفضل وجه بوسائل غير فتاكة. ولقد كانت النتيجة من أن العديد من الوحدات قد انتقلت إلى نموذج الاستهداف الذي لم يقتصر على تحديد الذين يراقبون أو يتم القبض عليهم، وكذلك المشاركة أيضاً من قبل القادة المحليين، حيث كان كل أنواع مشاريع التعمير التي تشتد الحاجة إليها موجودة، وأفضل طريقة لتوزيع الموارد عبر مجموعة من البعثات.

ولقد كان أحد المواضيع المشتركة في هذا الصدد هو توظيف قيادة برنامج الاستجابة المشتركة، وهو أداة اتفق عليها جميع فرق التحالف على أنها واحدة من أهم عوامل التمكين في عراق ما بعد النظام. ولقد وسعت جميع الفرق التابعة للمهام المشتركة ـ 7 استخدام أموال البرنامج إلى ما هو أبعد من مشاريع إعادة الإعمار وهو قروض الأعمال التجارية الصغيرة والأغذية والرواتب والمعدات لقوات الأمن العراقية الخاضعة لسيطرتها، فضلاً عن المدفوعات التعويضية لأسر المواطنين الذين كانوا قد احتجزوا أو تضرروا بشكل خاطئ أثناء العمليات الهجومية. ولقد أنفقت الفرقة المدرعة الأولى مبلغاً كبيراً من أموالها في إطار برنامج (CERP) ـ «قيادة برنامج استجابة الطوارئ» ـ لإعادة فتح المستشفيات والعيادات الوطنية، وبناء أو تجديد مباني الحكومة المحلية، ودعم القضاء والنظام القانوني الوطنيين. ولقد استخدمت الفرقة 82 المحمولة جواً مركز البرنامج في تجديد المساجد خلال شهر رمضان في محاولة للحد من المشاعر المناهضة للتحالف بين سكان الأنبار.

واستخدمت الفرقة 101 المحمولة جواً المركز لإنشاء مكتب للعمليات القضائية في شمال العراق ومكتب لمكافحة الفساد، فضلاً عن» قرية نسر الأمل»، التي وفرت الإسكان المنخفض التكلفة والتدريب على المهارات الوظيفية للمواطنين العراقيين المحرومين. وفي البصرة، أعرب اللواء غريام لامب من الفرقة (المتعددة الجنسيات ـ الجنوبية الشرقية في العراق) ـ في البصرة عن امتنانه لتلقي دعم الولايات المتحدة من أجل إعادة الإعمار لأن الحكومة البريطانية لم تقدم الأموال الكافية لدعم جهوده لإعادة الإعمار. بينما واصل أبي زيد وسانشيز الضغط على سلطة الائتلاف المؤقتة، التي ظلت تركز على مشاريع إعادة الإعمار الواسعة النطاق، لتحقيق اللامركزية في التمويل من الوزارات العراقية وصولاً إلى المحافظات والحصول على أموال إضافية من برنامج «CERP» مصرح بها في ميزانية تكميلية جديدة وصولاً إلى المستوى التكتيكي.

## التحدي الصدري لازال مستمراً

وعلى الرغم من أن أتباع مقتدى الصدر بدوا أكثر هدوءاً بعد الاضطرابات التي وقعت في آب/ أغسطس 2003، إلا أن استياءهم تحول ببساطة من غليان إلى غليان، وأن تأييد سلطة الائتلاف المؤقتة الواضح لخصوم التيار الصدري الرئيسيين، كذلك الحكيم والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، كجزء من مجلس الحكم العراقي إذ لم يكن قد وسع سوى الخلاف بين الصدر والائتلاف. ولقد ازداد غضب الصدريين عندما بدأ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في إيران باستخدام نفوذه مع التحالف لتوسيع نطاق نفوذ فيلق بدر. وكان زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم قد مارس ضغوطاً على قوة المهام المشتركة ـ 7 لاستخدام فيلق الدفاع المدني العراقي كوسيلة لحل أو استيعاب الميليشيات المسلحة، بما في ذلك فيلق بدر، بعد أن أعلن بريمر أن جميع الميليشيات غير قانونية.

وعندما عرض الحكيم أن على قوة المهام المشتركة ـ 7 أن تقوم بتحويل كتائب فيلق بدر إلى كتائب تابعة لفيلق الدفاع المدني في النجف، رد بريمر في أيلول/ سبتمبر باقتراح بدمج أعضاء فيلق بدر في الدفاع المدني كأفراد ـ وهو عرض قبله الحكيم. وبالنسبة للمراقبين العراقيين، بدا أن الحكيم لديه القدرة على التأثير على كل من مجلس الحكم العراقي وقيادة التحالف، وأنه قد لا يطول الوقت قبل أن يتمكن من استخدام فيلق بدر لمهاجمة المقاتلين الشيعة وكذلك المسلحين السنة.

ومنذ الانتفاضة الصدرية البسيطة في بغداد في آب/ أغسطس، راقبت قوات ديمبسي رجال الصدر يتولون المباني الإدارية والمساجد المسؤولة عن الإشراف على الإدارة المالية للأضرحة الشيعية المقدسة. وهذا ما أقنع ديمبسي بأن أنشطة الصدر في مدينة الصدر والكاظمية وكربلاء وأماكن أخرى كانت (أقل استهدافاً لكسب النفوذ السياسي والديني وأكثر من ذلك في اكتساب نفوذ مالي) الذي من شأنه أن يمكن الصدر من تنمية ميليشياته وتوسيع مستقبله في السلطة. وقد تحققت مخاوف ديمبسي في وقت أقرب مما كان يتوقع. وبعد وقت قصير من إدانته لمجلس الحكم العراقي، أعلن الصدر أنه سيعمل مع الأحزاب الأخرى الساخطة على تشكيل مجلس حكم بديل مقره مدينة الصدر.

ثم عزز موقفه بإرسال ميليشيا جيش المهدي «لحراسة» الحوزة في النجف الأشرف في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، ووضع فعلياً القيادة الدينية الشيعية تحت سيطرته المادية، حيث دفع النائب بول وولفويتز إلى الضغط مرة أخرى من أجل الحصول على خيارات لاحتجاز أو قتل مقتدى الصدر. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر، اطلع أبي زيد وولفويتز على أن التحالف

يمكنه القبض على الصدر في غضون 3 إلى 4 أيام. وكانت هذه الخطوة التي أيدها بريمر بقوة، لكن أبي زيد وسانشيز عارضاها لنفس الأسباب التي أثاراها في آب/ أغسطس. وقد نجح الجنرالات في نهاية المطاف في إقناع وولفويتز أولاً ثم رامسفيلد بأن قمع أفراد الصدر كان أكثر فعالية وأقل تعطيلاً من القبض على الصدر نفسه.

وبعد بضعة أيام، انضمت قوات من الفرقة المدرعة الأولى إلى الفرقة البولندية في (MND CS-) لطرد الصدريين قسراً من الضريح في كربلاء، وبعد ذلك قامت قوة المهام المشتركة ـ 7 بتركيب بدائل منتقية للصدريين في المجلس في مدينة الصدر. بعد هذه المواجهة، لاحظ مسؤولو التحالف أن صلاة الجمعة التي قادها رجل الدين الصدري عبد الهادي الدراجي في مسجد الأحرار في مدينة الصدر قد جذبت عددًا أقل بكثير من المستمعين عما كان عليه قبل الغارات، التي كان التحالف يشنها وخلص إلى أن الصدر وجيش المهدي الذي يُزوّر بهما ـ يفتقران إلى القدرة على مواجهة التحالف. وقضى ديمبسي والقوة المشتركة ـ 7 بأنهما حيّدا التهديد الصدري من خلال إظهار أعضاء الميليشيا بأنه لا يوجد ملاذ في الأضرحة المقدسة.

وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2003، بدا أن البريطانيين لديهم أيضاً الوضع في البصرة ـ على الرغم من أن عزلتهم النسبية عن بقية قوة المهام المشتركة ـ 7 والتي منعتهم من رؤية صلة المحافظة بالتحدي الشيعي الأكبر ـ يبين لهم على أن شركائهم الأمريكيين في الشمال لم يُطلعوهم على علم تام بكل شيء. وعلى غرار القوات المتعددة الجنسيات الأخرى، لم يتمكن البريطانيون في البداية من الوصول إلى الإنترنت الآمن الذي استخدمه الجيش الأمريكي لتوزيع الطلبات والتقارير، ولم تبدأ قوة المهام المشتركة ـ 7 في التحول إلى شبكة دولية حتى أواخر عام 2003.

وفي غضون ذلك، لاحظ منسق الحكم سينوت في تشرين الثاني/ نوفمبر أن «الفرقة المتعددة الجنسيات ـ وسط وجنوب العراق» ـ في العراق لم تكن إقطاعية بريطانية، معزولة عن القوات العاملة في بقية أنحاء العراق. وفي تقديره، كانت (العدوى) الصدرية تنتشر في القطاع البريطاني من (MND ـ CS)، ولم يتمكن من إقناع رجال الدين المتوترين في الناصرية بالتحدث ضد الصدر. وكان هذا من بين المؤشرات الأولى على أن الصدريين كانوا بعيدين عن الاحتواء، وعلى الرغم من أن توازنهم كان مؤقتاً في النجف وكربلاء وبغداد، إلا أنهم كانوا يمدّون قبضتهم بهدوء إلى أكبر المراكز السكانية في جنوب العراق.

وفي غرار مواجهة النقص، وزيادة العداء بين جماعات المقاومة السنية، والهجمات الإرهابية ضد الوجود الدولي، واستنزاف الطاقة التنظيمية بسبب سلطة الائتلاف المؤقتة والتي

تعاني من نقص الموظفين، إلا أن قوة المهام المشتركة ـ 7 لم تقدم سوى القليل من التوجيه التشغيلي، وتركت فرقها تعمل بشكل مستقل، مع وجود روابط قليلة عبر مناطق عملياتها. وهذا يعني تباين النهج المتبع في العمليات وأن بعض مناطق الوحدات قد ازدهرت بينما تحملت مناطق أخرى وطأة التمرد الذي يزيد.ولقد استغل الزرقاوي وغيره من المتمردين عدم تزامن قوة المهام المشتركة ـ 7، واستغلال حدود الوحدات والنقاط العمياء لتنظيم هجمات قاتلة على نحو متزايد ضد جيش التحالف وشركائه. وبعيداً عن تحييد الصدر وقواته، وبعيداً عن تحييدهم كما تعتقد (قوة المهام المشتركة ـ 7)، فلم يتعرضوا إلا لنكسات مؤقتة، حيث استخدموا وقفة عمل لإعادة تجميع صفوفهم دعماً لطموحات الصدر على المدى الطويل.

وكما بدأت القيادة المركزية وقادة التحالف في الاكتشاف، بأن العملية الحاسمة حقاً في العراق لم تكن مرحلة القتال، بل مرحلة الاستقرار التي لم يستعد لها أحد تقريباً، ولم يكن هناك قادة مدنيون كبار ولا كبار القادة الأمريكيين، على استعداد لتخصيص ما يكفي من الوقت أو الموارد لإكمال ذلك بشكل صحيح. إذ بدت بيئة غير مستقرة وخطيرة على نحو متزايد لاستنزاف الدعم الدولي لجهود العراق، وعندما يقترن ذلك مع الضغط من البنتاغون لإعادة نشر الغزو اذ سرعان ما بدأت الجداول الزمنية الطموحة المقترحة في خطط الحملة الجديدة من سلطة التحالف المؤقتة والقيادة المركزية وقوة المهام المشتركة ـ 7 بنقل المسؤولية إلى الحكومة العراقية بالانتقال من الصعب إلى المستحيل.

# الفصل التاسع

## أسفل حفرة العنكبوت أكتوبر ديسيمبر 2003م

وخلال خريف عام 2003، وجد التحالف نفسه في وضع غير مستقر، إذ كان من البطيء الاعتراف بمخاطرة. وقد ولّدت العمليات الأمنية العشوائية في ذلك الصيف والخريف آلاف السجناء السنة الذين لم يكن التحالف مستعداً لاحتجازهم، مما أدى إلى الكشف المذهل عن حالة عمليات الاحتجاز. حيث بدأت فرقة العمل المشتركة ـ 7 تدرك أن تمرد النظام السابق والعناصر المتمردة الأجنبية المتنامية كانت أقوى بكثير مما كان يعتقده قادة التحالف في البداية. وعلى الرغم من أن العمليات التكتيكية من أكتوبر/ تشرين الأول إلى ديسمبر/ كانون الأول كانت ستؤدي في نهاية المطاف إلى القبض على صدام حسين، إلا أنها سوف تظهر أيضاً أن التمرد كان أكثر بكثير من مجرد تمرد يهدف إلى إعادة صدام والنظام السابق إلى السلطة.

### أبو غريب ومشكلة الاعتقالات الناشئة

ومع اقتراب عدد المحتجزين لدى التحالف من 10 آلاف في خريف عام 2003، كافحت قوة المهام المشتركة ـ 7 وفرقها لإدارة هذا العدد المتزايد من المحتجزين. إذ لم يكن لدى وحدات التحالف سوى وسائل موثوقة قليلة لتعقب المحتجزين أو طريقة دقيقة لتحديد عددهم، من خلال الأسماء والهويات. ولقد اشتكى العراقيون، بمن فيهم شيوخ العشائر وأعضاء مجلس الحكم العراقي، من الصعوبات في الحصول على معلومات عن مكان وجود أقارب المحتجزين لدى التحالف. وقد أثار هذا الوضع الاستياء وقوض تعهد الجنرال جون ب. أبي زيد للقادة العراقيين في أغسطس/ آب 2003 بـ (إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء بمساعدة القادة المحليين).

ولقد أثبتت مراكز الاحتجاز التابعة للتحالف بأنها غير صالحة. وقد أدى نهب مرافق الاعتقال التابعة للنظام السابق إلى ترك سلطة التحالف المؤقتة والقوة المشتركة ـ 7 مع بنية تحتية غير كافية للسجون العراقية لأعداد وأنواع المحتجزين الذين اعتقلتهم فرق التحالف. وكان كل من السفير ل. بول بريمر والفريق ريكاردو سانشيز مترددين في إعادة فتح سجن أبو

غريب الذي تم إخلاؤه، نظراً لدوره السيء السمعة كموقع للتعذيب في ظل النظام السابق، ولكن لم يكن لديهما سوى خيارات قليلة. وخلص لسلطة الإئتلاف المؤقتة في صيف عام 2003 إلى أن سجن أبو غريب هو السجن الوحيد الذي يتطلب الترميم السريع لإيواء السجناء الذين يقبعون تحت الحراسة المشددة.

ولقد وضع سانشيز لواء الشرطة العسكرية رقم 800، وهو وحدة احتياطية تابعة للجيش الأمريكي بقيادة العميد جانيس ل. كاربينسكي، ـ المسؤول عن عمليات الاحتجاز في أبو غريب، مع العقيد توماس م. باباس ولواء الاستخبارات العسكرية رقم 205 التابع له ـ المسؤول عن قيادة الاستجوابات والحصول على معلومات استخباراتية من السجناء. غير أن اللواءين كانا يفتقران إلى الموظفين المدربين على الاحتجاز والاستجواب. وقد أدت هذه المشكلة، التي اتضحت على الفور، إلى إبطاء عملية فحص المحتجزين وفصل أولئك الذين يتمتعون بقيمة استخباراتية عالية عن أولئك الذين فقدت معلوماتهم قيمتها بمرور الوقت. واضطر لواء الاستخبارات العسكرية إلى تمديد وحدتها الصغيرة من المحققين والمترجمين الشفويين لدعم أبو غريب بينما يواصل مهمته الأساسية المتمثلة في تقديم المعلومات الاستخبارية إلى مقر الفيلق.

وبعد 6 أسابيع على منصب القائد، زار سانشيز أبو غريب في آب/ أغسطس 2003 للحصول على فهم أفضل للتمرد المتزايد من السكان المحتجزين. ولقد انزعج مما رآه حيث تعرضت منشأة أبو غريب الواقعة في وسط منطقة سابقة للحرس الجمهوري وفيها سكان مؤيدون لصدام لهجمات يومية تقريباً بقذائف الهاون والصواريخ. ولم تكن الشرطة العسكرية، التي كانت تفتقر أيضًا إلى الخبرة القتالية أو التدريب، غير مستعدة لتأمين المرفق بمفردها. وعزا سانشيز عدم فعالية لواء الشرطة العسكرية إلى نقص التدريب وإلى فشل قيادة كاربينسكي. وعلى الرغم من أنه قرر عدم إعفاء كاربينسكي في غياب بديل له، إلا أن سانشيز عين باباس رسمياً مسؤولاً عن أبو غريب.

العميد جانيس ل. كاربينسكي، قائد لواء الشرطة العسكرية 800

كما دفعته مخاوفه إلى محاولة توحيد عمليات الاحتجاز في سلسلة من الأوامر المجزأة في أواخر صيف عام 2003. وفي غضون ذلك، طلب سانشيز مساعدة خارجية لإسداء المشورة له ولوحداته بشأن كيفية إدارة عمليات المحتجزين. وفي غضون ذلك، ازداد الوضع سوءاً في أبو غريب مع تزايد عدد المحتجزين. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر، كان عدد المحتجزين في أبو غريب البالغ عددهم 7000 شخص قد أعدد وابلا من أفراد الشرطة العسكرية الـ 92 العاملة هناك، بنسبة 75 إلى 1 تقريباً، مقارنة بنسبة 1:1 المستخدمة في مرفق الاحتجاز في خليج غوانتانامو، كوبا. ولسد النقص في عدد الموظفين، لجأ اللواءان إلى المتعاقدين الذين غالباً ما كانوا يفتقرون إلى التدريب على تقنيات الاستجواب العسكري وسياسته وعقيدته، وهو إجراء كانت له عواقب وخيمة.

## وضع المعتقلين

ولقد تفاقمت مشاكل الاحتجاز هذه بسبب الارتباك الداخلي للتحالف بشأن التصرف القانوني لمن هم رهن الاحتجاز في قوة المهام المشتركة ـ 7 وكيفية التعامل معهم أثناء الاحتجاز والاستجواب. ومن غير الواضح، على سبيل المثال، ما إذا كان الفدائيون والمحتجزون بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية أسرى حرب وأعداء ينبغي، بموجب القانون، معاملتهم بموجب أحكام اتفاقية جنيف الثالثة كمعتقلين مدنيين أو محتجزين يعاملون بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة؛ أو (المقاتلين الأعداء غير الشرعيين)، وهي فئة حكم المسؤولون الأمريكيون في واشنطن بأنهم لا يحق لهم الحصول على الحماية المكفولة لـ (العاملين في مجال حماية البيئة) بموجب اتفاقيات جنيف. ولقد شملت خيارات محاكمة المحتجزين المحاكم العسكرية واللجان العسكرية والمحاكم العراقية، ولكل منها مزاياها وعيوبها. حيث كانت المحاكم العسكرية مناسبة بشكل عام فقط للأفراد العسكريين الأمريكيين بموجب القانون الموحد للقضاء العسكري.

ويمكن أن تؤدي المحاكم العسكرية إلى عقوبة الإعدام، وهي نتيجة تعارضها المملكة المتحدة والمجتمع الدولي. وقد ثبت أن المحاكم العراقية، في مهدها، بأنها غير منسقة في عام 2003. وفي نهاية المطاف، تقرر أن السجناء الذين كانوا محتجزين لدى قوة المهام المشتركة ـ 7، لا يستوفون معايير أسرى الحرب الأعداء وأنه ينبغي معاملتهم كمعتقلين مدنيين مشمولين بالنظم الأساسية لاتفاقية جنيف الرابعة. وفي الوقت نفسه، تقرر أن عدداً قليلاً نسبياً منهم يستوفي معايير (المقاتلين غير الشرعيين)، وهي الفئة التي حددها الرئيس جورج دبليو بوش في مذكرة صدرت في 7 شباط/ فبراير 2002، وأوعزت إلى الجيش الأمريكي بكيفية معاملة مقاتلي القاعدة وطالبان في مذكرة ساحة المعركة في أفغانستان.

ولقد منح قرار تصنيف سجناء قوة المهام المشتركة ـ 7 كمعتقلين مدنيين، الأشخاص الذين تم القبض عليهم قدراً كبيراً من الحماية القانونية، بما في ذلك شرط إجراء مراجعات نصف سنوية لوضعهم في الاحتجاز. وعلى غرار العديد من القرارات التي اتخذت في الأشهر القليلة الأولى بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية، أصبحت سابقة لم تتغير اذ كان لها أثر عميق على سير الحرب.

### انتهاكات أبو غريب

وقد أدى الوضع القانوني الغامض للمحتجزين إلى إيجاد أرض خصبة للإساءة وسوء السلوك. وبعد 11 سبتمبر/ أيلول 2001 (9/ 11)، وغزو أفغانستان، وافق الرئيس على مجموعة من الأساليب المسماة (تقنيات الاستجواب المعززة) لاستخدامها ضد (المقاتلين الأعداء غير الشرعيين) التي يعتقد الكثيرون أنها محظورة بموجب اتفاقيات جنيف.و فتح هذا القرار الباب أمام أولئك الذين يستجوبون (المقاتلين الأعداء غير الشرعيين) لاستخدام مجموعة من الأساليب غير المدرجة في الدليل الميداني للجيش للاستجوابات الاستخباراتية، وهو الدليل الميداني 34 ـ 52. وأسفرت سياسات الوحدات المربكة وغير المتسقة بشأن أساليب الاستجواب عن أساليب تنطوي على (اتصال بدني خفيف) تخرج عن المبادئ التوجيهية لاتفاقيات جنيف ولكنها تستخدم من أجل الحصول على معلومات استخبارية حساسة من حيث الوقت بشأن الأنشطة الإرهابية.

وفي مركز احتجاز أمريكي في باغرام، أفغانستان، توفي محتجزان أفغانيان في حجز الولايات المتحدة في حادث وقع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 ولم يسفر عن أي تغييرات إلا بعد أن أصبحت فضيحة أبو غريب علنية في عام 2004. وسيؤكد سانشيز فيما بعد أن إحجام الجيش عن الاعتراف بانتهاكات باغرام التي ارتكبها جنود الفيلق الثامن عشر المحمول جواً منعه والقيادة المركزية الأمريكية من تصحيح المشاكل الأكبر لإجراءات الاستجواب القانونية. وفي غياب التوجيه المخصص اعتمد كل من القيادة المركزية أو المهام المشتركة والمستجوبين على الجيش ضمن الدليل الميداني (52 ـ FM 34) وعلى تقنيات غير مصرح بها انتقلت من الاستجوابات الخاضعة للإشراف في أفغانستان.

وأصبحت عناصر من كتيبة الاستخبارات العسكرية 519، التي كانت قد جاءت لتوها من أفغانستان، مسؤولة عن إدارة عمليات الاستجواب في أبو غريب في أواخر تموز/ يوليو 2003. وأعدت مشروع مبادئ توجيهية للاستجواب تشبه إلى حد كبير إجراءات التشغيل الموحدة التي استخدمتها قوات العمليات الخاصة في أفغانستان في عام 2003. وكثير من هذه التقنيات كانت لا تتفق مع اتفاقيات جنيف.

غير أنه على مستوى قوة المهام المشتركة ـ 7، بدا أن سانشيز وغيره من كبار القادة لم يكونوا على علم بصلة أفغانستان وحادثة غرام. ولم يعرفوا سوى أن جنودهم يكافحون من أجل إدارة التحقيقات مع المتمردين العراقيين المشتبه فيهم والإرهابيين الأجانب. وفي الموصل، أفادت الفرقة 101 المحمولة جواً بأنها تحقق في مزاعم إساءة معاملة المحتجزين من قبل جنود من إحدى مجموعات الاستخبارات التابعة لها، وهو تطور لم يكشف عن مخالفات الجندي فحسب، بل كشف أيضاً عن المشكلة الأكبر المتمثلة في عدم كفاية ذوي الخبرة، من حيث الأفراد والبنية التحتية لدعم عمليات الاحتجاز والاستجواب.

وفي منطقة فرقة المشاة الرابعة، لاحظ اللواء ريمون أوديرنو مشاكل مماثلة، وبدأ يرسل أعداداً متزايدة من عدد المحتجزين لديه، مع التسليم بأنه من غير المرجح أن يتلقى الموارد اللازمة لإدارة عدد كبير من المحتجزين لديه على النحو الصحيح. حيث كان سجناء الفرقة يرسلون بتزايد إلى أبو غريب، وهو مرفق يفترض أن فرقة المشاة الرابعة تديره بشكل أكثر مهنية من مراكز الاحتجاز المحلية التابعة للفرقة. حيث لم يكن لدى أوديرنو وفرقته فكرة تذكر بأن مركز الاحتجاز الميداني في بغداد كان محفوفاً بالمشاكل مثل تلك التي تديرها الفرق.

وقد تم تلبية طلب سانشيز للحصول على مساعدة خارجية في عمليات الاحتجاز عندما وصل الميجور جنرال جيفري د. ميلر في 31 أغسطس مع فريق من مركز الاحتجاز في خليج جوانتانامو بكوبا لتقييم الاستجواب الاستراتيجي للمحتجزين في العراق. وحدد فريق ميلر العديد من المشاكل المتعلقة بمرفق الاحتجاز في أبو غريب، وحصل على موافقة سانشيز لإجراء تعديلات فورية على عمليات الشرطة العسكرية والاستخبارات العسكرية في المرفق وعلى أساليب عزل المحتجزين. مع التركيز الرئيسي لميلر الذي يتعلق بفعالية عمليات الاستجواب. وفي 9 سبتمبر/أيلول، نصح بأن تقوم قوة المهام المشتركة ـ 7 بتدريب قوة حراسة مخصصة (تشارك بنشاط في تهيئة الظروف للاستغلال الناجح للمعتقلين). وبعبارة أخرى، أوصى بأن تهيئ الشرطة العسكرية في أبو غريب بيئة تدعم عمليات الاستجواب التي تجريها المخابرات العسكرية.

وبعد التشاور مع القيادة المركزية في 12 أكتوبر، أصدر سانشيز سياسة جديدة لـ (CJTF-7)، حيث أذن بالطرق (أقوى قليلاً فقط من تلك الموجودة في FM 34-52). غير أن وحدات مختلفة فسرت السياسة الجديدة تفسيراً مختلفاً. وذكر باباس في وقت لاحق أن هذه السياسة شرحت للواء الاستخبارات العسكرية التابع له على أنها (الأشياء التي لا يمكنك القيام بها مع الاستجوابات). ولم يطلع لواء الشرطة العسكرية رقم 800 على السياسة الجديدة لسانشيز لأنه لم يكن مسؤولاً عن الاستجوابات. وقد خلق ذلك خلطاً إضافياً بين الأمرين في أبو غريب.

ولم تكن ميلر هي المساعدة الوحيدة المتعلقة بالاحتجاز التي تلقتها قوة المهام المشتركة ـ 7. ففي 13 تشرين الأول/ أكتوبر، وصل المسؤول في الجيش اللواء دونالد ج. رايدر إلى العراق مع فريق ثان لتفقد ممارسات الاعتقال الخاصة بـ(قوة المهام المشتركة ـ 7). ولقد وجد رايدر وفريقه أنَّ أوجه القصور في القوى العاملة والتدريب في نظام الاحتجاز في العراق تخلق إمكانية لانتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من أنه أشار إلى أنه (لا توجد وحدات شرطة عسكرية تطبق عمداً ممارسات حبس غير لائقة). وفي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، ناقش رايدر النتائج التي توصل إليها مع سانشيز، بما في ذلك تحفظات رايدر حول قدرة كاربينسكي على القيادة ومقترحاته بشأن إجراءات جديدة حول معالجة الإدارة للمحتجزين. كما قدم رايدر توصيات حول إدارة أنظمة الإصلاحيات بشكل عام، والمعالجة القانونية للمحتجزين، وخطط نقل مرافق الاحتجاز في مسرح العمليات إلى نظام إصلاحي يديره العراقيون، وكلها توصيات تعتزم قوة المهام المشتركة ـ 7 اعتمادها.

ولسوء الحظ، جاءت توصيات رايدر والتغييرات السياسية لسانشيز بعد فوات الأوان. وبين 25 أكتوبر/ تشرين الأول و6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، وفي الوقت الذي كان فيه فريق رايدر يتفقد مرافق الاحتجاز التابعة لـ «قوة المهام المشتركة ـ 7»، أصبح أبو غريب موقعاً لإساءة معاملة السجناء. ولقد وصل جنود من سرية الشرطة العسكرية 372، وهي وحدة احتياطية من ولاية ماريلاند، إلى أبو غريب في 13 أكتوبر/ تشرين الأول، وأُسندت إليها مهمة حراسة في القسم الذي يؤوي المحتجزين من المستوى الأول، الذين يعتبرون الأكثر خطورة. وفي 25 أكتوبر/ تشرين الأول، أي بعد 12 يوماً فقط من انتشارها، قام الجنود غير المدربين والخاضعين لإشراف ضعيف بسحب سجين حول الزنزانة على مقود حزام البضائع أثناء التقاط صور للمحتجز والجندي من الدرجة الأولى ليندي انجلند.

ولقد بدا هذا السلوك اكثر تدهوراً، ففي 3 نوفمبر، جلب محقق من قسم التحقيقات الجنائية في الجيش إلى القسم 1 سجيناً جديدًا يشتبه في تورطه في قتل خمسة أمريكيين وأصدر تعليمات إلى الرقيب تشارلز غرانر من مجموعة الشرطة العسكرية 372 بتعريض المعتقل لمعاملة ضاغطة من أجل تخفيف مقاومته للاستجواب. حيث صاح غرانر في وجه الرجل بينما كان يجبره على الوقوف مغطى الرأس على صندوق فارغ لساعات في كل مرة.

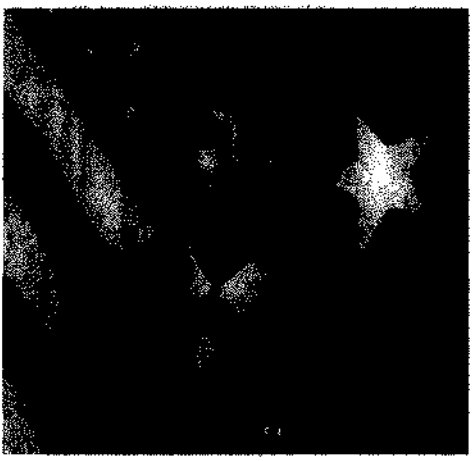

العميد باربرا ج. فاست من المهام المشتركة ـ 7 سي ـ 2

وانضم إلى زميلهم من رجال الشرطة العسكرية، الرقيب إيفان (تشيب) فريدريك والمتخصص مايكل سميث، وربطوا المحتجز ببعض الأسلاك الكهربائية الفضفاضة المتدلية من جدار، وقالوا له إنه إذا تحرك فإنه سيصعق بالكهرباء. بينما تعرض بقية المحتجزين إلى اللواط وإلى تكديسهم على شكل اهرامات بشرية وإلى عمليات اغتصاب. ولم يكن أياً من الجنود يعرفون أن صور أفعالهم من سوء المعاملة من ذلك الأسبوع سوف تظهر بعد أشهر وتسبب ضجة في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الوقت، لم يكن سانشيز، ورئيس الاستخبارات في قوة المهام المشتركة ـ 7، العميد باربرا فاست، وكاربينسكي، وباباس على علم بهذه الانتهاكات، التي لم تظهر حتى أوائل عام 2004. ومع ذلك، ازدادت مخاوف سانشيز في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني، عندما توفي محتجز عراقي في أبو غريب أثناء استجوابه من قبل محققين أمريكيين من خارج وزارة الدفاع ـ وبعد يومين فقط من حادثة إساءة معاملة غرانر التي لم تكن معروفة بعد. حيث كان الرجل قد توفي من ضربات على رأسه في حادث اعتبرته إدارة الدفاع كجريمة قتل.في حين ظل سانشيز قلقاً بشأن قضايا الاحتجاز، إلا أنه كان مقتنعاً في الوقت الراهن بأن وكالات أخرى مسؤولة عن أسوأ الانتهاكات، وليس فقط الجنود الخاضعين لقيادته.

## هجوم رمضان

### ضربة المتمردين

وخلال خريف عام 2003، قسمت قيادة قوة المهام المشتركة ـ 7 اهتمامها بين حوادث العنف التي تبدو منفصلة وإن كانت متزايدة في جميع أنحاء البلد، والمشاكل الشائكة لعمليات

الاحتجاز، والتخطيط اللازم لتناوب القوات ولقد كان من المقرر إجراء عمليات سحب في أوائل عام 2004. وحجبت هذه الأمور المؤشرات على تضافر جهود المتمردين التي أطلق عليها فيما بعد اسم (هجوم رمضان). وفي ما كان سيصبح ظاهرة سنوية للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ارتفعت هجمات المتمردين بشكل كبير خلال شهر رمضان المبارك في العراق، الذي بدأ في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2003، تم وضع ثلاث جماعات من المقاومة سنية على الأقل خططاً لمهاجمة التحالف خلال شهر رمضان المبارك. وقد نما جيش محمد بشكل كبير من خلال ملء صفوفه بأعضاء فدائيين سابقين.

كما أقامت علاقة مع جبهة المقاومة الإسلامية الوطنية بقيادة عقيد عراقي سابق والأخ غير الشقيق لصدام، سبعاوي إبراهيم التكريتي، حيث كان الأخير مقيما في سوريا. حيث توصل التكريتي والعقيد السابق إلى اتفاق مع القادة السوريين، يمكن بموجبه لأعضاء الجماعة شراء الإمدادات داخل سوريا بأسعار مخفضة، وعبور الحدود العراقية السورية بكل سهولة، وتلقي الدعم المباشر من سوريا من خلال الفرع السوري لـ حزب البعث. ولقد كان لجيش محمد أيضاً خلايا راسخة في المناطق السنية في قضائي الرشيد والكرادة في بغداد، فضلاً عن الرمادي والفلوجة وبعقوبة، وكان في وضع جيد لمهاجمة مجموعة متنوعة من الأهداف العسكرية للتحالف.

كما استعد فرع أنصار الإسلام وأنصار السنة، لشن هجمات ضد اثنين من أعدائهم التاريخيين وهما الاتحاد الوطني الكردستاني والوجود العسكري التركي في العراق، وكذلك ضد بعض اللاعبين الدوليين الآخرين. ولقد تحرك أنصار السنة بسرعة في خططهم لمهاجمة المصالح التركية، بتنفيذ تفجير انتحاري بسيارة مفخخة على السفارة التركية في بغداد في 14 أكتوبر/ تشرين الأول. ولم يسفر هذا التفجير عن وقوع إصابات غير منفذ الهجوم، اذ كان أبو مصعب الزرقاوي ينوي استخدام الأجانب والعراقيين على حد سواء لبدء هجومه الخاص ضد التحالف وقوات الأمن العراقية وشركاء التحالف.

ولقد احتفلت جماعات المقاومة هذه بعطلة رمضان بسلسلة من الهجمات التي استهدفت قوات التحالف وقوات الأمن العراقية الناشئة. كما هاجموا المواقع التي تستضيف نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، الذي كان يقوم بزيارة إلى العراق مع بدء شهر رمضان. وبعد وقت قصير من زيارة وولفويتز لتكريت في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، أسقطت قذائف صاروخية ـ مروحية من طراز بلاك هوك مما أدى إلى إصابة خمسة جنود بجروح. وفي 26 تشرين الأول/

أكتوبر، أدى هجوم بقذائف الهاون إلى مقتل جندي في مركز للشرطة في أبو غريب، واغتال مسلح نائب رئيس بلدية بغداد، وأطلقت صواريخ على فندق الرشيد في بغداد حيث كان يقيم وولفويتز. وبالرغم من أن نائب وزير الخارجية لم يصب بأذى إلا أن الهجوم أسفر عن مصرع عقيد أمريكي وإصابة 16 آخرين.

وفي صباح اليوم التالي، قاد انتحاري سيارة إسعاف محملة بالمتفجرات إلى مقر الهلال الأحمر الدولي في بغداد، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً. وتلت ذلك خمسة تفجيرات انتحارية أخرى بسيارات مفخخة ضد مراكز الشرطة العراقية في بغداد في غضون 45 دقيقة، مما أسفر عن مقتل جندي أمريكي واحد و26 مدنياً عراقياً و8 من ضباط الشرطة العراقية. واعتقلت الشرطة انتحارياً سادساً، وهو مواطن سوداني. وبعد يومين دمويين من القتال، بلغت الحصيلة حوالي 47 قتيلاً و244 جريحاً، واستمرت معدلات الهجمات ضد التحالف ومؤيديه في الارتفاع لبقية شهر رمضان، لتصل إلى ذروتها البالغة 45 في اليوم.

كما أدى رمضان إلى زيادة استهداف طائرات التحالف. ففي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، أسقط مسلحون سنة طائرة هليكوبتر من طراز CH-47 شينوك غرب بغداد، مما أسفر عن مقتل 16 جندياً وجعلوا ذلك اليوم الأكثر دموية بالنسبة للقوات الأمريكية منذ 23 آذار/ مارس، وهو اليوم الأكثر تكلفة للغزو. وعلى الأرجح فإن منفذي الهجوم كانوا من آلبو عيسى. وهم رجال القبائل الذين كانوا ينتقمون من التحالف لاعتقالهم أحد كبار قادة آلبو عيسى، الشيخ بركات، قبل أيام. وبعد بضعة أيام، أسقط المتمردون مروحية من طراز بلاك هوك بالقرب من تكريت، مما أسفر عن مقتل ستة جنود آخرين.و بعد ذلك بوقت قصير، اصطدمت طائرة بلاك هوك التي كانت تحاول تجنب نيران العدو بطائرة أخرى من طراز بلاك هوك في الموصل، مما أسفر عن مقتل 17 جندياً وبذلك وصل عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في غضون أسبوعين إلى أكثر من 60.

كما استهدفت الهجمات الرمضانية شركاء التحالف الأمريكي. وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، هاجم انتحاري بسيارة مفخخة ـ أرسله الزرقاوي مقر الوحدة العسكرية الإيطالية في الناصرية مما أدى إلى مقتل 19 جندياً إيطاليا و8 عراقيين. وكان هذا الهجوم الأكثر دموية ضد القوات الدولية منذ بداية الحرب وشكل أسوأ خسارة في الأرواح للجيش الإيطالي منذ الحرب العالمية الثانية. وخلال بقية الشهر، قتلت هجمات المتمردين دبلوماسيين يابانيين بالقرب من تكريت، ومقاولين كوريين، ومواطن كولومبي. وفي 29 نوفمبر/ تشرين الثاني، قتلت جماعة أنصار الإسلام سبعة عملاء آخرين للمخابرات الإسبانية في كمين في المحمودية.

وبذلك ارتفع عدد القتلى والجرحى في صفوف قوات التحالف خلال شهر رمضان إلى

ما لا يقل عن 126 جندياً قتيل وأكثر من 750 جريحاً، متجاوزاً بذلك عدد القتلى في الغزو وما تلاه من عمليات قتالية كبرى. هذا وبالإضافة إلى ما أداه الهجوم الذي وقع في نوفمبر/ تشرين الثاني الذي أسقط مئات الضحايا من العسكريين، واستهدف الهياكل الأساسية العراقية وقوات الأمن العراقية والعراقيين الذين يُعتقد أنهم يتعاونون مع التحالف. وأشار سانشيز إلى أنه خلال 32 يوماً من شهر رمضان (على ذمة المؤلف ـ المترجم)، تضاعفت هجمات المتمردين على العراقيين، حيث بلغ مجموع الهجمات المسجلة ضد المدنيين أو المسؤولين في الحكومة العراقية 74 هجوماً و84 هجوماً ضد قوات الأمن العراقية.

ومن بين العراقيين الذين قتلوا موحان جبر الشويلي القاضي من النجف المسؤول عن لجنة التحقيق مع أعضاء نظام صدام السابقين. وقد أثارت وفاته احتجاجات من قبل العراقيين للمطالبة بتحسين الأمن. وكانت نهاية شهر رمضان قد شهدت مواجهة دموية أخيرة في منطقة عمليات فرقة المشاة الرابعة. وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، نصب أكثر من 100 متمرد يرتدون زي فدائيي صدام كميناً لقافلتين أمريكيتين كانتا توصلان العملة العراقية الجديدة إلى المصارف في سامراء. وصدت فرقة المشاة الرابعة الهجمات، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 54 من المهاجمين.و لقد كانت رسالة شهر رمضان المبارك واضحة بأن: جماعات المقاومة السنية العراقية والأجنبية كانت لديها ما يكفي من الموارد والتنظيم لعمليات واسعة النطاق ضد أهداف التحالف، وهي بعيدة كل البعد عن لجنة الأوراق المالية والديمقراطية المعزولة لدونالد رامسفيلد وقوة المهام المشتركة الذين توقعوا بأن يقضوا عليهم.

### الرد على هجمات رمضان المبارك

وفي بغداد، اعتبر بريمر نشاط المتمردين المتزايد (لا يشكل تهديداً استراتيجياً) لعمليات إعادة الإعمار التي تقودها سلطة التحالف المؤقتة، وأكد أن الولايات المتحدة لن (تقطع وتهرب) من البلاد. على غرار هجوم تيت في فيتنام عام 1968، الذي كان يهدف إلى إقناع الأميركيين وشركائهم في التحالف والعراقيين بأن التحالف متورط في قضية خاسرة.و في واشنطن، ردت الإدارة الأمريكية على الوضع المتدهور بالإعلان بأن مهمة سلطة التحالف المؤقتة سوف تتقلص وبشكل حاد. في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلنت الولايات المتحدة أن انتقال السيادة إلى السيطرة العراقية سيتم بوتيرة متسارعة ـ في غضون أكثر من 7 أشهر فقط بدلاً من العامين إلى الثلاثة أعوام المخطط لها أصلاً. ولقد دعا الجدول الزمني الجديد إلى اختيار جمعية انتقالية تنتخب حكومة مؤقتة في يونيو عام 2004 عندما يمنح العراق السيادة وتحل سلطة التحالف المؤقتة.

وقبل الانتخابات الوطنية، ستصبح مجموعة من مبادئ الحكم والقوانين الأساسية في العراق تؤدي في نهاية المطاف إلى دستور جديد. وبالإضافة إلى تصور النجاح، كانت الإدارة تأمل في أن يتم تسريع نقل السلطة والحكم والسيادة إلى العراق وأن من شأنها أن تقلل من الدعم للتمرد. وإلى جانب الولايات المتحدة، حيث كان لهجوم المتمردين في أواخر عام 2003 تأثير كبير على المشاركة الدولية في حملة التحالف. وقد أزالت الأمم المتحدة بالفعل إلى حد كبير أثرها على الأردن. وقد وضع تفجير كارابينيري الإيطالي في الناصرية في نوفمبر ضغطاً كبيراً على رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني الذى كان قراره بالمساهمة بقوات في العراق مثيراً للجدل بالفعل لدى الجماهير الإيطالية. ولقد تزايدت الضغوط على الوحدات الأخرى، بما في ذلك القوات البريطانية، لتجنب وقوع المزيد من الضحايا بسبب العواقب السياسية. حيث كانت هجمات رمضان قد بدأت في تآكل التحالف في العراق، تاركة الولايات المتحدة أمام التحدي المتمثل في الحفاظ على تماسكها.

ومع تصاعد هجمات المتمردين خلال شهر رمضان، شن قادة التحالف هجمات مضادة خاصة بهم. وقال سانشيز للصحفيين في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر (سنكون صعبين جداً). وفي اليوم التالي ـ في اليوم نفسه الذي تعرضت فيه الوحدة الإيطالية في الناصرية للقصف ـ شنت الفرقة المدرعة الأولى سلسلة من الضربات لتعطيل عمليات العدو في بغداد. حيث استهدفت مدفعية (أي سي ـ 130) المسلحة وقذائف الهاون مواقع إطلاق لقذائف الهاون يحتمل أن يستعملها المتمردون، في حين أقامت وحدات الفرقة المدرعة الأولى وكتائب فيلق الدفاع المدني العراقي نقاط تفتيش إضافية في جميع أنحاء بغداد. ولمكافحة الأعداد المتزايدة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، أمرت الفرقة الجنود بإطلاق النار لقتل أي شخص يمر على طول الطرق بعد حلول الظلام. كما شنت الفرقة عملية للقضاء على التسويق الأسود والشبكات الاجرامية الأخرى في بغداد، وهى أنشطة يعتقد الميجور جنرال مارتن ديمبسي أنها تسهم في التمرد.

كما بدأت الشرطة العسكرية التابعة للفرقة في احتجاز قادة الشرطة العراقية الذين لهم صلات بمنظمات النظام السابق. وامتد هذا العمل إلى ما وراء بغداد. وفي 10 كانون الأول/ ديسمبر، وبعد أن هاجم المتمردون القوات الإسبانية التي كانت تنتقل بين بغداد والأنبار، شنت الفرقة 82 المحمولة جواً سلسلة من 18 غارة استهدفت أولئك الذين يُعتقد بأنهم مسؤولون عن ذلك. وإلى الغرب، قبيل عيد الميلاد، داهم فوج الفرسان المدرع الثالث، معسكرات لتدريب المتمردين في راوة، واستولت على 11 هدفاً عالي القيمة وكمية كبيرة من الأسلحة والإلكترونيات. واستكملت الفرقة المحمولة جواً 82 هذه العمليات الهجومية بأنشطة غير

مميتة، مثل دفع تكاليف تجديد ما يقرب من نصف مساجد الأنبار والبالغ عددها 702 مسجد خلال شهر رمضان.

وفي الوقت نفسه، قامت الفرقة 101 المحمولة جواً، في شمال العراق في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر وأوائل كانون الأول/ ديسمبر، بسلسلة من العمليات بلغت ذروتها في غارة شنتها في 10 كانون الأول/ ديسمبر على 34 هدفاً في وقت واحد في الموصل، مما أسفر عن احتجاز 54 من المتمردين المشتبه فيهم، بما في ذلك لواء فدائي سابق.و طاردت فرقة المشاة الرابعة الموالين للنظام السابق في تكريت وبعقوبة وكركوك وبلد، ودمرت منازل آمنة للمتمردين، وألقت القبض على أكثر من 600 من المتمردين المشتبه بهم. ونسب سانشيز الفضل في هذه الأنشطة إلى الحد من الهجمات ضد قوات التحالف في منطقة عمليات الفرقة. وبسبب النشاط المتزايد للمتمردين خلال شهر رمضان، طلب أوديرنو من سانشيز استخدام اللواء الثالث من فرقة المشاة الثانية من الكويت للتخفيف عن الفرقة 101 المحمولة جواً في الموصل. وشن اللواء ـ وهو أول وحدة مجهزة من سترايكر تستخدم في العراق ـ غارات ودوريات في سامراء وبلد، على المصادر المشبوهة للكمين الهائل الذي نصبه المتمردون في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر.

ولقد استخدم أوديرنو لواء سترايكر لشن عملية أخرى في 17 ديسمبر/ كانون الأول، حيث استهدف ضباطاً متقاعدين وبارزين من البعثيين في سامراء. واستغرقت عملية التمشيط هذه قرابة أسبوعين وأسفرت عن احتجاز 15 هدفاً من الأهداف ذات القيمة العالية و111 آخرين يشتبه في أنهم من المتمردين، إلى جانب اكتشاف 26 مخبأ رئيسياً للأسلحة. وعلى الرغم من أن كل فرقة من فرق التحالف تعتقد أن عملياتها ضد القوات المعادية كانت دقيقة وناجحة، إلا أنها لا تستطيع قياس فعاليتها إلا من حيث عدد الأشخاص المحتجزين، وعدد الأسلحة والذخائر المضبوطة. ولم تتمكن الفرق من ربط عملياتها التكتيكية بالحد من العنف، ولا تزال تفتقر إلى إحساس دقيق بعمق وطبيعة مختلف الجماعات المسلحة التي تتغلغل في مناطقها.

وهكذا، كانت عمليات التطهير والغارات الموسعة التي قامت بها هي أساساً تحركات للاتصال بها، مما يدل على ندرة المعلومات التي كانت الوحدات تقاتل بشأنها، وكثيراً ما كانت تعادل سوى نكسات مؤقتة لمنظمات المتمردين.

### الوعي الظرفي للتحالف

ولقد أجبرت الهجمات الرمضانية القيادة المركزية الأمريكية والقوة المشتركة ـ 7 على إعادة النظر في صورتهما الاستخباراتية لنشاط العدو. وعلى الرغم من أن أبي زيد ظل مقتنعاً

بأن (البطالة كانت المصدر الرئيسي لقوة التمرد)، فمن الواضح أن المنظمات الإرهابية التي كان يقودها الأجانب أصبحت إشكالية أيضاً.و في 28 أكتوبر/ تشرين الأول، أي بعد يومين من الهجوم الرمضاني، أطلع أبي زيد هيئة الأركان المشتركة على قوة العدو العراقية، التي قدر أنها تتألف من حوالي 4000 من الموالين للنظام السابق، و2000 من أعضاء أنصار الإسلام، وعدد غير معروف من المقاتلين الأجانب، على الرغم من أنه حكم على عدد المقاتلين الأجانب المذكورين في أماكن أخرى قد كان مبالغاً فيه.

وعلى صعيد قوة المهام المشتركة ـ 7، اعتقد زعيم الخلية الحمراء الكولونيل ديريك هارفي وضباط كبار آخرون أن أبي زيد كان يقلل من شأن قوة التمرد. بينما كانت وحدات قوة المهام المشتركة ـ 7 تبلغ بمستوى أعلى عن نشاط العدو مقارنة بعدد المتمردين الذين ذكرهم أبي زيد الذين يزيد عددهم عن 6000 شخص، ولقد كانت القوات الأمريكية قد اعتقلت بالفعل أكثر من 10,000 متمرد مشتبه بهم في أبو غريب. وكانت شبكات التمرد أكثر تعقيداً مما كانت عن التقديرات السابقة، كما وصل إليه ضباط قوة المهام المشتركة ـ 7. وخلص هارفي إلى القول إنه كانت هناك علاقات واسعة بين (المقيمين السابقين في نظام صدام، والجهاديين الذين يتسللون إلى البلاد، والقبائل التي كانت متعاطفة مع التمرد المعتمر، وتنظيم «الزرقاوي». وفي تقرير بعنوان «المقاومة العربية السنية: سياسة البندقية»، فصّل هارفي كيف أن المجتمع العراقي العسكري للغاية والمنظمات شبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات التي أنشئت في ظل نظام صدام حسين كانت قد وفرت الأساس لهيئة مدربة تدريباً جيداً وللتمرد المنظم.

وبعد سقوط النظام، تلاشى ما بين 65 و95 ألف ضابط من الحرس الجمهوري الخاص وضباط المخابرات وقوات فدائيي صدام وميليشيات حزب البعث، وأمثالهم في العدد في بغداد وحولها. ولكن حتى هارفي وخبرائه لم يكونوا متأكدين من بين هؤلاء المتمردين الجاهزين الذين كانوا يديرون عمليات التمرد، حيث واصل فريق المهام المشتركة ـ 7، التدافع للعثور على قادة العدو وعناصره قبل الهجمات المخطط لها. وقد واكب هذا التهديد الذي كان يشكله النظام السابق بثاً من المنظمات السلفية المتشددة، في الوقت الذي كان فيه كبار المحللين في قوة المهام المشتركة ـ 7 يدركون دور النظام السابق في التمرد، بدأت القيادة تتلقى تقارير تفيد بأن أنصار الإسلام قد عادت من إيران في آب/ أغسطس 2003 لإقامة عمليات في الموصل والفلوجة والرمادي، وللتدريب في مخيمات نائية في الأنبار لشن هجمات مستقبلية على التحالف.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أعلنت جماعة جديدة تطلق على نفسها اسم (جيش أنصار السنة) عن وجودها في العراق عبر فاكس أرسل إلى صحيفة (القدس العربي) العربية.

ولقد كانت تلك الجماعة على الأقل مستوحاة (إن لم تكن مرتبطة مباشرة) بالقاعدة وقت تشكيلها، وسرعان ما ستبرز كمنظمة إرهابية يهيمن عليها العراقيون، لتنافس لاحقاً جماعة (التوحيد والجهاد) التي قال عنها الزرقاوي ستصبح امتيازاً للقاعدة في العراق. وفي نهاية المطاف، قررت قوة المهام المشتركة ـ 7 بشكل صحيح أن جماعة أنصار السنة هي مجموعة فرعية من جماعة أنصار الإسلام وخلفها، وأنها كانت مسؤولة عن بعض الهجمات الرمضانية. وقد خلص هارفي وآخرون إلى أن التحالف قلل من شأن قوة المتمردين، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن قوة المهام المشتركة ـ 7 قللت من عدد هجمات المتمردين، وربما لم تسجل سوى أقل من ثلث جميع الأنشطة العدائية في الميدان.

وبما أنه قوة المهام المشتركة ـ 7 ووحداتها لم يكن لديها نظام رئيسي لدمج التقارير الواردة من القوات العراقية، فضلاً عن السلطات المدنية، فقد تم حذف عدد من هجمات المتمردين على القوات العراقية وحتى بعض الضربات الإرهابية من تعداد قوات التحالف لأن القوات الأمريكية لم تشهد الهجمات. ولم يتم الإبلاغ عن أحداث الأجهزة المتفجرة (القنابل على جوانب الطرق، والقنابل الانتحارية، والسيارات المفخخة) بشكل خاص، ولم يتم تسجيلها في قاعدة بيانات الأنشطة الهامة للتحالف (sigacts) إلا عندما ألحقت عبوة ناسفة أضراراً بمركبة أو جرحت أو قتلت جنوداً.

وتبعاً لمعايير الإبلاغ الخاصة بـ «قوة المهام المشتركة ـ 7»، لم تكن قوات التحالف تسجل تلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تم العثور عليها قبل انفجارها ولكنها لم تتسبب في وقوع إصابات. وعندما أدركت قوة المهام المشتركة ـ 7، بعد مرور 9 أشهر كاملة من الحرب، أن عدداً كبيراً من الحوادث لم يبلغ عنها، أصدرت تعليمات إلى وحداتها بالإبلاغ عن جميع الحوادث التي تعرض فيها جيش التحالف أو شركاؤه العراقيون للهجوم، حتى وإن لم تسفر الهجمات عن إصابات أو الضرر. كما قام فريق العمل (CJTF-7) بتوحيد الأساليب للإبلاغ عن الأنشطة المهمة للتحالف في الميدان، بالإضافة إلى وضع معايير أوضح لما ينبغي الإبلاغ عنه على أنه مهم. وبموجب نظام التقارير بعد تجديده، سيبدو مسرح العراق أكثر عنفاً مما فهمه قادة التحالف.

### مكافحة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة

كما أقنعت فترة رمضان القادة العسكريين للتحالف باتخاذ خطوات ضد ما أصبح السلاح المفضل للتمرد العراقي ألا وهي العبوات الناسفة. وقد بدأت قوة المهام المشتركة ـ 7 في إحصاء حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة في تموز/ يوليو، وخلال الأشهر الخمسة التالية، ارتفع عدد

الأجهزة المتفجرة المرتجلة المسجلة من 8 في الشهر إلى 95 هجوماً فعالاً بالأجهزة المتفجرة المرتجلة خلال شهر رمضان في تشرين الثاني/ نوفمبر. وبحلول أيلول/ سبتمبر 2003، كانت الأجهزة المتفجرة المرتجلة مسؤولة بالفعل عن وفيات قتالية في الولايات المتحدة أكثر من الأسلحة التي تطلق النار مباشرة والنيران غير المباشرة مجتمعة. وللحد من الإصابات المتصلة بالعبوات الناسفة أو السيارات المفخخة، سعى قادة الوحدات إلى تحسين الحماية المادية لجنودهم. حيث كان لدى القوات الأمريكية في العراق عدد قليل من المركبات ذات الأغراض العامة مع الدروع وعدد أقل من المركبات المجهزة بمضادات للعبوات الناسفة. وعلى الرغم من أن إدارة الحماية أدركت أن الوحدات بحاجة إلى المزيد من المركبات المدرعة، فإن الحصول على تلك المركبات وتسليمها إلى البلد سيستغرق بعض الوقت.

وفي غضون ذلك، تحسنت الوحدات في العراق بإضافة ما يسمى بالدروع الجبلية إلى مركباتها، باستخدام الصلب والخشب الرقائقي وغيرها من المواد المتاحة لتقوية مركباتها ذات المعدن الخفيف. وفي أواخر عام 2003، طلبت القيادة المركزية الأمريكية مركبات مدرعة إضافية ومجموعات إضافية مدرعة للبقاء على قيد الحياة. وبحلول نوفمبر، بدأت المركبات ذات العجلات متعددة الأغراض عالية التنقل (HMMWV) ومجموعات الدروع الإضافية بالتدفق إلى الميدان. ونظراً لأن العديد من الأجهزة المتفجرة المرتجلة (العبوات الناسفة أو السيارات المفخخة) كانت خاضعة للرقابة اللاسلكية، فقد طلبت قوة المهام المشتركة ـ 7 أيضاً وتلقت بعض المعدات والنظم الجديدة القادرة على التشويش على بعض الترددات التي يستخدمها المتمردين في تفجير أجهزتهم المتفجرة المرتجلة.

وقد دفع حجم مشكلة الجهاز المضاد للعبوات إلى أن يقترح أبي زيد على رامسفيلد ومايرز في أكتوبر/ تشرين الأول 2003 بأن تبادر وزارة الدفاع إلى بذل (جهد يشبه مشروع مانهاتن) لمواجهة هذا (القاتل رقم واحد للقوات الأمريكية). ورداً على ذلك، أنشأ الفريق ريتشارد أ. كودي، من الجيش، فرقة عمل للوكالة تحت قيادة العميد جوزيف فوتيل، من شأنها أن تنمو في نهاية المطاف لتصبح المنظمة المشتركة لهزيمة الـ عبوات الناسفة والسيارات المفخخة. غير أن التطوير المؤسسي لفرقة عمل معنية بأجهزة تطوير الهياكل ذات القدرات لا بد أن تكون عملية بطيئة. وبدأت المجموعات المعنية التي تعمل في مجال الذخائر المتفجرة في العراق في بناء فرقة عمل محلية خاصة بها لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي بغداد، نجح ضباط العمليات الخاصة الذين اكتشفوا وحدات تحالف متباينة تعمل على تدابير مكافحة الأجهزة المتفجرة الإلكترونية في دمج متخصصين وفنيين بريطانيين وأمريكيين وأستراليين في مجال الذخائر في خلية مشتركة لمعالجة المتفجرات وسميت بـ «المثيرة».

حيث قام معهد الدراسات القتالية لمكافحة المتفجرات خلية استغلال التفجيرات المشتركة «CEXC» إلى مسح مواقع ما بعد الانفجار لجمع بصمات الأصابع، وجمع الأدلة الجنائية لربط الأجهزة بصانعي القنابل الفردية، ودراسة جوانب فريدة من نوعها لنشر الأجهزة.

كما أصبحت خلية استغلال المتفجرات أول منظمة موحدة تشخص تكوين منظومات الأجهزة المضادة للأجهزة والأسلحة غير المباشرة ونقل المعلومات ذات الصلة إلى القادة الميدانيين. فعلى سبيل المثال، أدت الأدلة التي جمعتها الخلية إلى القبض في نهاية المطاف على خلية المتمردين التي كانت قد أطلقت صاروخاً على فندق وولفويتز في بغداد في 26 تشرين الأول/ أكتوبر. وفي جميع أنحاء العراق، طوّرت كل فرقة استجاباتها المحلية الخاصة بها ضد خطر العبوات الناسفة من خلال الأجهزة المضادة. وفي بغداد، حاولت الفرقة المدرعة الأولى التصدي لاستخدام العبوات الناسفة من خلال زيادة الدوريات على طول الطرق التي يكثر الاتجار بها لردع المتمردين من وضع العبوات الناسفة على طولها. حيث قامت وحدات فرقة المشاة الرابعة تدريجياً ببناء مجموعة متطورة من التقنيات الموجهة لأجل الشبكات التي شيدت العبوات الناسفة، معللةً أنه (أينما كانت هناك عبوة ناسفة، كانَ هناك مفجر، وصانع قنابل، ومخبأ، وشخص يمول العملية).

كما بدأ القادة التكتيكيون مناقشة مبادرات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة مع بعضهم البعض، بما في ذلك معلومات عن أنواع مختلفة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتقنيات وضعها، وسبل القضاء على العبوات الناسفة. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2003، كان فريق المهام المشتركة ـ 7 قد قام بتوحيد هذا الإدخال بمعلومات من CEXC لإنشاء بطاقات ذكية مضادة للأجهزة المتفجرة المرتجلة تعرض صوراً للأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى جانب آليات إطلاق مختلفة وأساليب موصى بها لهزيمة الأجهزة أو تجاوزها. كما أنشأت قوة المهام المشتركة ـ 7 خلية للتدريب على الأجهزة المضادة للأجهزة وأوفدت ممثلين عن مركز الدروس المستفادة من الجيش إلى كل شعبة للمساعدة في عملية التعلم المضادة للأجهزة المضادة للأجهزة.

### إلقاء القبض على صدام حسين

#### عملية الفجر الأحمر

من الجدير بالذكر بأن عملية المطاردة التي استمرت شهوراً للقيادة العراقية السابقة في بغداد في بداية كانون الأول/ ديسمبر قد أثمرت بالقبض على السكرتير الخاص لعزت ابراهيم

الدوري في بلدة الحويجة. وعلى الرغم من أن الدوري نفسه لم يتم القبض عليه، إلا أن القادة في قطاع فرقة المشاة الرابعة كانوا يعتقدون بأن الغارة أشارت إلى أنهم حققوا تقدماً مطرداً نحو العثور على هدفهم الأكثر قيمة، والذي يعتقد قادة التحالف بأن القبض عليه يمكن أن يكسر التمرد ألا وهو صدام حسين. ولقد كان القبض على الرئيس العراقي السابق في نهاية المطاف تتويجاً لـ 6 أشهر من الغارات التي تقودها الاستخبارات. وطوال صيف وخريف عام 2003، شكل جنود اللواء الأول وفرقة المشاة الرابعة، شراكة وثيقة على نحو متزايد مع قوات العمليات الخاصة العاملة في شمال العراق لجمع قدراتهم التكميلية.

ولقد تضاعفت الشائعات حول مكان وجود الديكتاتور العراقي السابق إلى درجة أنها كانت تسمى (مشاهدات الفيس). لكن أوديرنو وقائد اللواء الأول الكولونيل جيمس هيكي اتفقا على أن صدام يختبأ في مكان ما في محافظة صلاح الدين.

وبعد أشهر من محاولات العثور على صدام دون جدوى من خلال تعقب الشخصيات في الهيكل الرسمي للنظام السابق، أدرك قادة فرقة المشاة الرابعة وشركاؤهم في قوات الحماية الخاصة أنهم كانوا يطاردون الشبكة الخاطئة. إذ لم يكن مفتاح التدقيق في العديد من الخيوط المحتملة في الجهاز الرسمي للنظام البعث، بل في تحديد الجهاز الأمني غير الرسمي الذي يحمي صدام، والذي كان يتألف من شخصيات أقل قوة لديها قبلية قديمة والعلاقات العائلية مع صدام. وابتداءً من تموز/ يوليو 2003، بدأت فرقة المشاة الرابعة وشركاؤها في العمليات الخاصة في بناء مخطط على شكل شبكة يركز على عائلة صدام وعشيرته. وأدى تحليل هذه الشبكة غير الرسمية إلى القبض على العميد دحام محمدي، وهو رجل على اتصال غير مباشر مع صدام من خلال السعاة الذين أشار إليهم محللو التحالف من خلال فحص لقطات إخبارية أرشيفية.

وعند استجوابه، أشار «محمدي» إلى مسؤولي التحالف نحو محمد المسلط، الحارس الشخصي السابق وقريب صدام، الذي كان محتجزاً لدى التحالف بالفعل، لكنه كان يخفي هويته. و استناداً إلى معلومات من المسلط، قام هيكي وقادة العمليات الخاصة بتحديد مزرعتين على الضفة الشرقية لنهر دجلة بالقرب من الدور كمواقع محتملة لتواجد صدام. وكانت المنطقة المحيطة بالمزارع، التي كانت في الواقع على مرأى ومسمع من قاعدة فرقة المشاة الرابعة في تكريت، مغطاة بنباتات كثيفة. وتقع المزارع نفسها في بستان على ضفاف النهر حيث اشتهر صدام هناك بسباحته بدجلة هرباً من القبض عليه بعد محاولته الفاشلة لاغتيال الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في 1959.

وهذا يعني السهولة التي قد يتمكن بها صدام من الفرار مرة أخرى، غير أن الجنود في أي غارة للقبض عليه سيحتاجون إلى فرض طوق محكم حول المواقع المستهدفة. هذا بالإضافة إلى ذلك، قدّر هيكي وشركاؤه في العمليات الخاصة أن صدام قد يكون محروساً من قبل 20 أو 30 فرداً مسلحاً، مما قد يجعل القبض عليه حياً أكثر تحدياً. وأن العملية التي طورها هيكي وقادة فريق العمليات الخاصة، والتي سميت بـ «الفجر الأحمر»، شملت كتيبتين من كتائب المشاة التابعة لهيكي، وكتيبة المهندسين 299 ومفرزة طيران وكتيبة مدفعية وقوات الفرسان وفرق العمليات الخاصة (انظر الخريطة 12). حيث دعت الخطة قوات المناورة لتوفير طوق خارجي على الضفتين الشرقية والغربية لنهر دجلة بينما غطتها مروحيات الأباتشي.

حيث قامت فرقة من سلاح الفرسان بفرض طوق داخلي لفرق العمليات الخاصة، التي في ذلك الحين سوف يدعمها عنصر سيارة مدرعة، والتي سوف تقوم بالهجوم على المزارع في وقت واحد. وفي الساعة 7:50 من مساء يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول، لم يبلغ فريق الهجوم الأول عن وجود قوات معادية في المزرعة الأولى. وفي المزرعة الثانية، فاجأ وصول الجنود الأميركيين اثنين من مساعدي صدام، اللذين ركضا شمالاً على أمل جذب الجنود بعيداً عن المزرعة الصغيرة ذات الثلاث غرف التي كانوا يقيمون فيها. وخلال بحثهم الأولي في المزرعة وبساتين النخيل المحيطة بها، عثر الجنود على بندقيتين من طراز AK47 و750,000 دولار نقداً. وقد أدى التفتيش الأكثر دقة للمنطقة بمساعدة المسلط إلى وصول الجنود لفتحة من الستايروفوم التي تبين أنها الفتحة المؤدية إلى غرفة صغيرة تحت الأرض والتي اشارت إليها قوات التحالف فيما بعد باسم (حفرة عنكبوت).

وفي الداخل، وجد الجنود الأمريكيون رجلاً غاضباً غير مهذب، وفقاً لأحد قادة الكتيبة في مكان الحادث، العميد ستيفن د. راسل، (حيث بدا مشابهاً بشكل ملحوظ «لجون براون» أيام الحرب الأهلية). (من أنت؟) سأله الجنود من خلال مترجم. ورد الرجل قائلاً: أنا صدام حسين الرئيس العراقي المنتخب حسب الأصول وأنا على استعداد للتفاوض. وعلى الرغم من أن الأمر سيستغرق عدة ساعات لتأكيد هوية صدام علمياً، إلا أن قادة فرقة المشاة الرابعة كانوا مسرورين بالقبض عليه، وكذا سانشيز ثم الرئيس جورج دبليو بوش. وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر، افتتح بريمر مؤتمراً صحافياً لقيادة التحالف في العراق بإعلانه:سيداتي سادتي، لقد قبضنا عليه!.

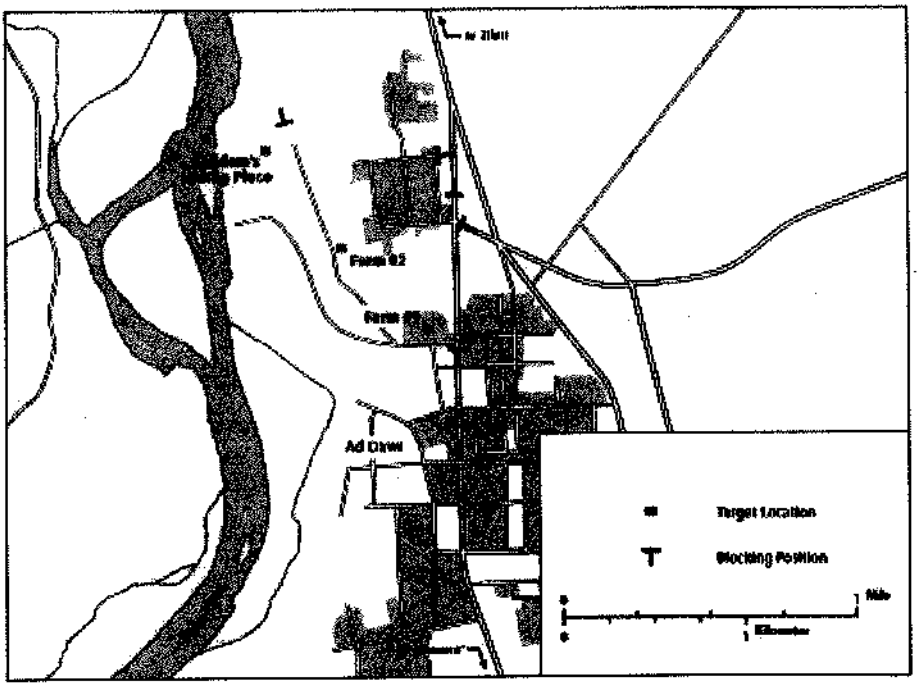


خريطة عملية الفجر الأحمر، كانون الأول/ديسمبر 2003

### في أعقاب القبض على صدام

وقد جلب اعتقال صدام حسين في 13 كانون الأول/ ديسمبر للتحالف شعوراً بالنشوة وانطباعاً بأن الأحداث بدأت تتحرك في اتجاه إيجابي. وبحلول الأسبوع الذي سبق عيد الميلاد، كانت قوة المهام المشتركة ـ 7 قد لاحظت انخفاضاً بنسبة 39 في المائة في عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، مما يشير إلى أن التحالف قد يحرز بعض السبق في التصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي منطقة دجلة العليا العنيفة، أعقب القبض على صدام فترة أولى من الهدوء الحقيقي في منطقة فرقة المشاة الرابعة، مما ترك ائتلاف السلطة المؤقت والقوة المشتركة ـ 7 مع توقعات متفائلة مع اقتراب عام 2003 من نهايته. ومع وجود صدام وكمية كبيرة من أمواله في الحجز الآن، اعتقد فريق المهام المشتركة ـ 7 أن عناصر النظام السابق التي هددت استقرار العراق كانت في طريقها إلى التحطم، وعلى الرغم من أن الخلية الحمراء (وهي فريق خاص بتنسيق الأمن القومي الأمريكي) توقعت أن التأثير سيكون قصير الأجل فقط.

وفي اليوم نفسه، دمرت سيارة مفخخة أخرى قسم التحقيقات الجنائية في العامرية.

وانفجرت سيارة مفخخة ثانية بعد ذلك بوقت قصير. وخلال مؤتمر صحفي عقد في 16 كانون الأول/ ديسمبر في بغداد، ولقد قلل مايرز وسانشيز من هذه الهجمات وركزا بدلاً من ذلك على التأثير الإيجابي الذي قد يكون من خلال القبض على صدام فيما يخص التمرد. ولقد أوضح سانشيز بأن السيارات المفخخة الأخيرة ربما تم التخطيط لها لبعض الوقت. وأشار مايرز إلى أن الذين تركوا التحالف للقتال هم أساساً من الإرهابيين وفلول النظام السابق.

وفي 19 ديسمبر/ كانون الأول، بدأت الفرقة المدرعة الأولى عملية (القبضة الحديدية)، الموجهة إلى نحو 14 خلية معادية في بغداد، مما أدى إلى احتجاز2 من القادة و3 من الممولين و27 مقاتلاً. كما توجهت وحدات المناورة وراء مواقع يشتبه في أنها لمدافع الهاون والصواريخ تستخدم لمهاجمة المنطقة الخضراء. ولأن العدو لم يرد إلا بتسع هجمات غير فعالة بالقنابل الصاروخية في يوم عيد الميلاد، فقد اعتقد ديمبسي وسانشيز بأن العملية كانت ناجحة، وأن وحدات النظام السابق في بغداد، على الأقل، قد تم تحييدها. وعلى النقيض من تفاؤل زملائه من القادة، أوضح أبي زيد لمجلس الأمن القومي في 19 ـ 20 كانون الأول/ ديسمبر بأن عناصر النظام السابق سيواصلون تعطيل عمليات الاستقرار من خلال مهاجمة البنية التحتية وتخويف الضعفاء من الشرطة العراقية، وأن احتمالات نشوب صراع عرقي ـ طائفي لا تزال قائمة.

كما ذكر أبي زيد أن فرق قوة المهام المشتركة ـ 7 في الجنوب لا تزال تشكو من النفوذ الإيراني، ورأى أحد القادة الذين التقاهم خلال رحلة عيد الشكر إلى العراق بأن الحرس الثوري الإيراني يساعد مختلف الميليشيات الشيعية في تلك المنطقة من البلاد. كما ظلت البطالة مشكلة رئيسية ومصدراً للتجنيد في التمرد كما اعتقد قائد القيادة المركزية. ولأجل متابعة هذه التهديدات المحتملة، طلب أبي زيد أموالاً إضافية من برنامج الاستجابة للطوارئ ونصح بأن تستأنف سلطة التحالف المؤقتة أو كيان آخر الإشراف على المصالحة الباقية من خلال ضخ المزيد من السنّة في العملية السياسية، مع المزيد من اللامركزية وأصول التنمية والاستخبارات وصولاً إلى محافظات العراق.

وفي أعقاب القبض على صدام، بدأت تحالفات الملائمة بين المنظمات الإرهابية الأجنبية وعناصر النظام الأجنبي والتي كان أبي زيد يخشى أن تؤتي ثمارها أيضاً. حيث ظلت منظمة أبو مصعب الزرقاوي الإرهابية بعيدة كل البعد عن القهر. وبحلول منتصف ديسمبر/ كانون الأول، أشار مسؤولو التحالف إلى أن الأدلة كانت تتزايد على أن الزرقاوي كان وراء الهجمات الكبرى ضد الأمم المتحدة والسفارة الأردنية والمجمع الإيطالي في الناصرية. وفي 27 كانون الاول/ ديسمبر، شن الزرقاوي أربع هجمات شبه متزامنة في مدينة كربلاء الشيعية المقدسة. واستهدف المتمردون الذين استخدموا السيارات المفخخة وقذائف الهاون والمدافع الرشاشة قاعدتين

عسكريتين للتحالف تقعان في جامعة المدينة، بالإضافة إلى مركز الشرطة المحلي ومكتب رئيس البلدية، مما أسفر عن مقتل 13 شخصاً وإصابة أكثر من 170 آخرين، مع ارتفاع عدد القتلى بما في ذلك 6 من جنود قوات التحالف من الوحدات البلغارية والتايلاندية المتمركزة هناك.

وكان من بين الجرحى 37 من جنود التحالف، بينهم 5 أميركيين، حيث نبهت ديمبسي ليأمر جنوده في بغداد والشرطة العراقية بزيادة الأمن في العاصمة من خلال رفع أسوار إضافية من الأسلاك الشائكة وإقامة نقاط تفتيش في المناطق الرئيسية من المدينة قبل عطلة رأس السنة الجديدة.

وقال الجنرال ديمبسي للصحافيين (سنتصرف بشكل مناسب للتأكد من أن جنودنا والشعب العراقي محميون من الهجمات المحتملة ضدنا). وبعد ساعات قليلة، اخترقت سيارة مفخخة مطعم نبيل الشعبي في بغداد، وهو مكان يرتاده الغربيون والعراقيون من الطبقة المتوسطة العليا، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وإصابة عشرات آخرين. وكان الانفجار الأسوأ في سلسلة من التفجيرات التي وقعت في جميع أنحاء البلاد في ذلك اليوم، مما يؤكد مخاوف بعض المسئولين والقادة العسكريين من أن القتال الحقيقي لم يبدأ إلا في العراق.

## الفصل العاشر

### ملخص من الغزو حتى التمرد 2002 ـ 2003

من الجدير بالذكر بأن العمليات العسكرية قد أسفرت خلال غزو العراق في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2003 عن مقتل 172 من قوات التحالف، وإصابة ما يقرب من 600 شخص، ومقتل ما يقرب من 5000 مقاتل عراقي. وتبع ذلك بالحصيلة من قوات التحالف بما يقرب 408 من قتلى وجرح 2000 آخرين، وتم اعتقال أكثر من 10 آلاف شخص يشتبه في أنهم من المتمردين، وقتلت 600 متمرد إضافي بين النهاية المعلنة للعمليات القتالية الرئيسية في 1 مايو/ أيار ونهاية عام 2003. وعندما اقترنت أعداد الإصابات بنطاق ومتطلبات عمليات ما بعد القتال، حيث برزت المرحلة الرابعة ـ وليس المرحلة الثالثة ـ بأنها هي المرحلة الحاسمة من العمليات العسكرية في العراق، ولكن الوقت والتخطيط والموارد والأفراد المخصصين جعلت من المرحلة الثالثة تتجاوز بكثير على المرحلة الرابعة. كما كانت سلطة التحالف المؤقتة وفرقة العمل المشتركة ـ 7 (CJTF-7) بديلاً ضعيفاً لقدرات الدولة العراقية المنهارة.

وفي نهاية المطاف، احتلت منظمات المقاومة السنية والإرهابيين الإسلاميين والميليشيات الشيعية والنظام الإيراني والفصائل الكردية الفراغ الناجم عن ذلك في سلطة الدولة خلال صيف عام 2003، وكلها تتنافس على الحكم الذاتي والحكم في العراق، وهي ظروف وقد أُبرِزَت المبادرة من قوات التحالف العسكرية إلى مختلف الجماعات المتمردة في العراق لسنوات قادمة. ومع اقتراب عام 2003 من نهايته، وجد الجيش الأمريكي نفسه متورطًا في احتلال طويل الأمد للعراق لم يكن يتوقعه، لأسباب متنوعة. حيث فاجأ الأمر الذي وجهه الرئيس آنذاك جورج دبليو بوش في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 بالتخطيط لعمليات عسكرية للإطاحة بصدام حسين بالقوة من السلطة والقضاء على برنامجه لأسلحة الدمار الشامل القادة العسكريين الذين اعتادوا على أهداف أكثر محدودية.

ولقد كانت الخطط الجديدة التي وضعتها القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) والوحدات التابعة لها للعراق رمزاً للعقيدة والممارسة العسكرية في حقبة التسعينيات.

وطوال التسعينيات كانت مراكز التدريب القتالي والمحاكاة لوحدات الجيش تستخدم التكرار والاستعداد لعمليات المناورة باستخدام سيناريوهات حقبة الحرب الباردة التي حرضت وحدات الجيش ضد الأقران أو شبه الأقران من التشكيلات العسكرية على غرار الاتحاد السوفيتي والتحقق من استخدام هجمات الطيران المكثفة كعمليات تشكيل للقوات. كما علمت هذه السيناريوهات وحدات المناورة لتجنب التعثر في القتال الحضري الشبيهة «بغروزني»، وقللت من أهمية أي استقرار أو أنشطة لحفظ السلام قد تحدث في ختام قتال كبير.

وإن انحياز الجيش المؤسسي لصالح المرحلة الثالثة، ونفوره من الاستقرار ودعم العمليات، وتوقعاته القائمة على العمليات الناجحة في أفغانستان، دفع قادته إلى التركيز على عمليات المناورة التي من شأنها أن تخلع النظام العراقي وإلى إعطاء القليل من الاعتبار للأعقاب. ولقد ركزت خطة الحرب التي نفذتها قوة الغزو في آذار/ مارس 2003 على إلحاق الهزيمة بالحرس الجمهوري العراقي، وممارسة الضغط العسكري على بغداد حتى انهيار النظام من الداخل، ونقل إدارة البلاد إلى مكتبين لمدة شهرين هما إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (ORHA) والحكومة العراقية المؤقتة بقيادة المغتربين. وقد استبعدت الخطط إلى حد كبير جهاز صدام حسين شبه العسكري الواسع، ونظام المحسوبية القبلية، والديناميكيات داخل العراق، والتي كلها ستلعب أدواراً حاسمة في عدم الاستقرار والتمرد الناجمين عن ذلك.

ولقد أدى تركيز مجتمع الاستخبارات العسكرية المماثل على القوات العسكرية التقليدية للخصوم إلى الإفراط في التركيز على الحرس الجمهوري والجيش النظامي في العراق وإلى استبعاد القوات شبه العسكرية التي أصبحت بحكم الواقع النظام البعثي الجهد الرئيسي بحلول وقت الغزو. كما أن الاستخبارات الأمريكية لم تمس سطح الديناميكيات الاجتماعية المعقدة في العراق، مما أدى إلى تقييمات معيبة حول القدرات العسكرية العراقية وافتراضات غير دقيقة حول كيفية استجابة المجتمعات والعشائر والأجهزة الأمنية العراقية لـ إزالة نظام البعث. حيث استمر انحياز التحالف التحليلي نحو عدو مألوف هرمي على الطريقة السوفيتية لفترة كبيرة في الأشهر التي تلت انهيار النظام العراقي، مما حال دون فهم أكثر جوهرية للسياسة العراقية والتضاريس البشرية.

وفي الوقت نفسه، استهلكت القيادة المركزية وقوات التحالف، والفيلق الخامس، متطلبات التخطيط للغزو والعمل على افتراض أن الجيش العراقي سيكون متاحاً للمساعدة في تأمين عراق ما بعد النظام وتحقيق الاستقرار فيه، إذ لم تعد خططاً واقعية لتأمين البلاد مع موطئ قدم القوات البرية الصغير نسبياً. وبسبب هذه العوامل، كان الغزو في حد ذاته نجاحاً تنفيذياً ولكنه لم يكن نجاحاً استراتيجياً. حيث فاجأ وجود الفدائيين والقوات شبه العسكرية الأخرى في

جنوب العراق جيش التحالف، الذي كان يتوقع أن يقاتل القوات العراقية التقليدية أثناء تقدمها نحو بغداد. وبعد بعض النكسات التكتيكية التي تنفي استخدام هجمات الطيران المكثفة كقوات لتشكيل العمليات وتسليط الضوء على الحاجة إلى تأمين خطوط الاتصالات الضعيفة للتحالف، حيث مضى مركز الاتصالات المدنية في البلاد قدماً.

في 9 نيسان/ أبريل ـ اي بعد أقل من 3 أسابيع من بداية الغزو ـ قررت اللجنة أن أي مقاومة منظمة في بغداد قد اختفت مع صدام ونظامه. بيد أن الحرب لم تنته بعد. وظل جزء كبير من البلاد ـ بما في ذلك الأنبار والمحافظات الشمالية في العراق ـ غير آمنة، لأن قوات العمليات الخاصة التي حققت تقدماً إقليمياً في تلك المناطق كانت تفتقر إلى القدرة على السيطرة على تلك الأراضي وحدها. وعلاوة على ذلك، وبما أن النظام قد انهار في وقت أبكر بكثير مما تتوخاه أي من الخطط العسكرية، فإن المنظمات المعينة لإدارة الانتقال بين العمليات القتالية الرئيسية والمرحلة الرابعة لا تزال في طور تنظيم نفسها وصياغة خططها. وحتى الجهود الرامية إلى تحديد موقع أسلحة الدمار الشامل التي يستخدمها النظام العراقي والتي تقودها الولايات المتحدة، عوملت تقريباً على أنها فكرة لاحقة، كلفت بها منظمة تابعة للجيش الأمريكي إذ لم تكن مجهزة لإنجاز المهمة وكان لا بد من استبدالها بمنظمة تم تشكيلها على عجل، وهم فريق مسح العراق المخصص.

وكان التحالف ينوي بأن يكون تغييراً جراحياً للنظام سرعان ما تدهور إلى الانهيار العام للدولة العراقية، مما خلق فراغاً في السلطة وانهياراً للقانون والنظام. وفي غياب أي سلطة يمكن أن تحكم أو تحافظ على النظام، نهب العراقيون البنية التحتية العامة ونفذوا هجمات انتقامية ضد أسيادهم البعثيين السابقين. ولم تتوقع قوات التحالف هذه التطورات وأمضت أسابيع في الرد على القتال بدلاً من الإعداد لعملية تغيير منظمة إلى سلطة مدنية انتقالية. وعلى الرغم من أن قوات التحالف استعادت في نهاية المطاف قدراً من السيطرة في العديد من المناطق الحضرية، فإن الضرر قد وقع. فقد خاب أمل العراقيين الذين كانوا يتوقعون من الولايات المتحدة إعادة النظام بسرعة وتحسين مستويات الحياة مع تبخر أساسيات الدولة العراقية، وبدأ النظام الاجتماعي في العراق ينهار. وفي خضم هذا الاضطراب، قام الفريقان ديفيد ماكيرنان وويليام والاس بالخروج من حدود الوحدات التي كانت منطقية من الناحية التشغيلية ولكنها كانت في كثير من الأحيان غير منحازة مع تضاريس العراق المادية والبشرية. وقد عبرت حدود الوحدة الجديدة سلاسل الجبال والأنهار والخطوط القبلية وطرق التهريب، مما خلق طبقات سيتم استغلالها فيما بعد من قبل منظمات المقاومة السنية والميليشيات الشيعية التي ظهرت في صيف عام 2003. وعندما أصبح من الواضح أن قوات الغزو لن يكون تحت تصرفها قوات

الجيش والشرطة العراقية لاستعادة النظام، اتخذ ماكيرنان ووالاس قراراً متعمداً بجعل الأنبار والمحافظات الجنوبية في العراق ـ التي بدت سلمية نسبياً في الأسابيع المضطربة التي تلت انهيار النظام ـ اقتصاد مهمات القوة.

وبعد إعادة انتشار قوات المارينز وفرقة المشاة الثالثة من العراق في صيف عام 2003، تُركت المنطقتين الحاسمتين لوحدة صغيرة من الجيش الأمريكي وقوة متعددة الجنسيات على التوالي، ولم يكن لدى أي منهما قوة قتالية كافية لتأمين الأراضي واحتواء الاضطرابات هناك. وبالإضافة إلى رحيل فرقة المشاة الثالثة وقوة المشاة البحرية الدولية، فلقد شهد صيف عام 2003 أيضاً استبدال بعض القوات الأكثر خبرة في العراق بأشخاص لديهم خبرة أقل بكثير مع البلد. وعلى مستوى السياسة العامة، تم استبدال مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي يرأسه الفريق جاي غارنر بإجراءات موجزة بـ اتفاق السلام الشامل الأقل موارد في عهد السفير ل. بول بريمر.

وخلال اصرار وزير الدفاع (SECDEF) دونالد رامسفيلد بأن قوات التحالف التي نفذت الغزو يجب عليها أن تعود إلى الكويت، وترك مقر الفيلق الخامس التكتيكي ليتحول بين عشية وضحاها إلى قيادة الميدان المسؤولة عن البلاد بأكملها، بقيادة أصغر فريق في الجيش وفي الوقت نفسه، فقد تركت التغييرات المؤسسية في القيادة والتحركات العسكرية الإلزامية لبعض الوحدات مثل الفرقة المدرعة الأولى مع قيادة جديدة تمامًا. وعندما فرضت على مجلس الحكم العراقي الجديد الذي تم تجميعه على عجل، كان هذا الدوران للموظفين والمنظمات الرئيسية قد وضع بشكل فعال، مجموعة من المبتدئين والانتهازيين المسؤولين عن العراق، مع عدم وجود الخبرة أو الموارد اللازمة لاستبدال الدولة العراقية المنهارة.

وفي الوقت نفسه، بدأت سلطة التحالف المؤقتة والقيادة المركزية الأمريكية والقوة المشتركة ـ 7 في المضي قدماً في حملة جديدة لتدويل الجهود العراقية والوقوف مع قوات الأمن العراقية الجديدة، بهدف السماح للولايات المتحدة بخفض تواجدها في العراق بشكل كبير إلى أقل من 30,000 من القوات بحلول نهاية عام 2004. وقد أحبط عدد من العوامل هذه الخطة الطموحة. وفي حين كان من الواضح أن قوة المهام المشتركة ـ 7 كانت تحتاج إلى المزيد من القدرات على الأرض لإنجاز جميع مهامها، إلا أن رامسفيلد والجيش المؤسسي كانا مترددين في توفيرها، نظراً لتصورهما بأن الحرب في العراق قد انتهت فعلياً اعتباراً من 1 مايو/ أيار 2003. كما فشل جزء كبير من الجيش المؤسسي في إدراك الطابع الملح للوضع في العراق، وكان حريصاً على إعادة نشر وحداته، ومواصلة برنامج التحول في الجيش، ولتكون متاحة لعمليات الطوارئ الأخرى. ولقد كانت مصادر الأفراد الإضافيين أيضاً شحيحة مع

اقتراب جولات احتياطي الجيش الأميركي من نهايتها، وبدأت القيود الزمنية المرتبطة بطول جولات الاحتياط والحرس الوطني تؤثر سلباً على مجموع القوة.

ولقد كان لفشل التحالف في فهم البيئة في العراق عواقب بعيدة المدى أدت أيضاً إلى كبح أهداف حملة تحقيق الاستقرار الطموحة التي وضعتها القيادة المركزية الأمريكية. وأحبط الأمران 1 و2 الصادران عن سلطة التحالف المؤقتة خطط تحقيق الاستقرار بإبعاد الموظفين المدنيين والعسكريين العراقيين الذين كانت القيادة المركزية الأمريكية تعتزم استخدامهم في عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. وقد تفاقم رد فعل السنّة على الأمرين 1 و2 من سلطة الائتلاف المؤقتة بسبب جلوس مجلس حكم عراقي جديد بأغلبية شيعية يتألف إلى حد كبير من المغتربين الذين كانوا منافسين على السلطة ضد الفصائل غير المغتربة. واكتسبت المنظمات الإرهابية الأجنبية ومنظمات عناصر النظام السابق التي لم يكن لها سوى موطئ قدم هش في العراق في نيسان/ أبريل 2003 زخماً تدريجياً مع فشل قوات التحالف العسكرية في حماية السكان من الجريمة والاغتيالات والهجمات الانتقامية؛ وإبعاد الأحزاب والقبائل السنية؛ وبدا أنه مكن الأحزاب الكردية من الاستيلاء على الأراضي الواقعة وراء الخط الأخضر بشكل دائم.

وفي حين حاربت قوة المهام المشتركة ـ 7 عدداً متزايداً من الجماعات المسلحة السنية، بدأت المنافسات داخل الشيعة والتي تفاقمت بسبب الأحزاب والميليشيات السياسية المدعومة من إيران والتي وصلت حد العنف. وكان من بين هذه المعارك الشيعية الرئيسية هو الصراع على السلطة بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يُعنى بعبد العزيز الحكيم وميليشيا بدر من جهة، ومقتدى الصدر وإلى جانبه جيش المهدي من جهة أخرى، ومع تزايد مشكلة الأخير بالنسبة للتحالف باعتباره مسبب الصراع، كانت القيادة المركزية الأمريكية والقوة المشتركة 7 بطيئة في الاستجابة للخطر الصدري، وفي حرصهما على تجنب فتح جبهة ثانية ضد السكان الشيعة في العراق الذين ظهروا أنهم هادئون، حيث قرروا احتواء الصدر بدلاً من مواجهته ومواجهة ميليشياته، وهو قرار كان له عواقب بعيدة المدى على الولايات المتحدة منذ ذلك الحين.

بينما كان نهج القوة المشتركة ـ 7 في عمليات الفرقة، نسبياً إلى جانب اختلاف تكوين القوة والبيئات الفريدة والتضاريس البشرية في منطقة عمليات كل فرقة، إلى تطبيق متنوع للعمليات الهجومية وعمليات الاستقرار على حد سواء في جميع أنحاء البلاد. وكان للفرق فسحة كبيرة للعمل على النحو الذي تراه مناسباً في مجالات اختصاصها، وكانت النتائج متباينة. وتمكن بعضهم من إدارة مناطقهم المتنوعة بشكل فعال نسبياً، في حين تُرك آخرون أساساً يقومون بتحركات مستمرة للاشتباك مع أعداء مجهولين على أرض معقدة.

ولقد نجحت بعض الفرق في تنظيم آليات استهداف مشتركة وهادفة بين الوكالات مع قوات العمليات الخاصة والمنظمات الإنسانية والتي أدت إلى عمليات أكثر دقة ضد المتمردين وجهود إعادة إعمار أكثر تركيزاً. واستفاد آخرون من التوسع في استخدام أموال برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ لإعادة بناء قوات الأمن المحلية والبنية التحتية وهياكل الحكم وإيجاد طرق مبتكرة لإبقاء البعثيين السابقين ضمن المستحقات المالية وضمان عدم انضمامهم للتمرد. ومع ذلك، لم يكن الاختلاف في تطبيق قواعد الاشتباك الخاصة بـ (قوة المهام المشتركة ـ 7) مفيداً إلى هذا الحد، حيث بدأت بعض تكتيكات التحالف الأكثر قسوة في خلق أضرار جانبية وتداعيات سياسية تضر بحملة تحقيق الاستقرار.

وعلى اعتبار بأن قواعد الاشتباك في العراق كانت كافية، فإن الجنرال جون أبي زيد لم يغيرها. وبدلاً من ذلك، قدم هو والفريق ريكاردو سانشيز توجيهات شفهية بشأن تجنب عمليات التمشيط الجماعية للقرى ومعاملة المحتجزين لديها باحترام، ولكن تفسير الوحدات لذلك التوجيه كان متنوعاً بقدر ما كان عليه التفسير المادي والإنساني والجسدي وجغرافية كل منطقة من مناطق العمليات. وفي الوقت نفسه، استمر عدد المحتجزين لدى قوات التحالف في التصاعد، وأصبح عدد السجناء العراقيين ـ المصنفين عمداً كمقاتلين أعداء بدلاً من أسرى الحرب ـ أرضاً خصبة لتجنيد جميع الجماعات المتمردة في العراق. وقد أسهم حجم المحتجزين، مقترناً بالافتقار إلى المحققين وحراس السجون المدربين تدريباً كافياً، في اختلال نظام الاحتجاز في جميع أنحاء البلد وفي الانتهاكات الجنائية ووفيات السجناء العراقيين في مرفق الاحتجاز في سجن أبو غريب، ولا سيما في خريف عام 2003.

ولقد كان من شأن الكشف عن انتهاكات أبو غريب أن يؤجج التمرد العراقي في الفترة المتبقية من فترة قوات التحالف العسكرية في العراق وخارجه. وبالرجوع إلى الوراء، كانت هذه المشاكل المتفاقمة المتمثلة في انعدام الأمن والتمرد وعدم الاستقرار السياسي أعراضاً لهامشين أكبر هما: انهيار الدولة والحرب الأهلية. ولقد كان العديد من القضايا التي واجهها التحالف في النصف الثاني من عام 2003 هي العواقب المتوقعة نسبياً لانهيار الدولة العراقية، والتي تكشفت في أنماط مماثلة لحالات أخرى من انهيار الدولة مثل تلك التي شهدتها الولايات المتحدة وحلفائها حيث كما واجهوا في السابق في الصومال والبلقان وهايتي وحتى أفغانستان. ومن الجدير بالذكر أن سلوك الشعب العراقي في عام 2003 كان قد عكس الاختفاء المقلق لدولة مركزية أصبحت على مدى 4 عقود القوة المهيمنة في جميع جوانب الحياة العراقية تقريباً، مما أدى إلى تفتيت معظم المؤسسات الأخرى وعدم ترك أي حاجز للمجتمع المدني بين الفرد والدولة. وعندما انهار البعث، وتلى ذلك الفوضى، بدأ ما يقرب من 30 مليون

عراقي في العودة إلى الهويات الطائفية أو القبلية أو العرقية النائمة منذ فترة طويلة في السعي إلى البقاء.

ولكن قبل كل شيء، فلقد أشارت تطورات عام 2003 إلى أنه في غزو العراق وانهيار الدولة العراقية وترك فراغ في السلطة، قد أشعل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة حرباً أهلية بين الفصائل العراقية العديدة وخلق دوامة للقوى الإقليمية وأُجبروا على التدخل من أجل تعزيز وكلائهم وتوسيع مصالحهم أو تأمينها. وبعد فوات الأوان، كان مصير العديد من الخطوات التي اتخذتها قوة المهام المشتركة ـ 7 وسلطة التحالف المؤقتة في المحاولة للقضاء على التمرد الناشئ والجماعات الإرهابية هو الفشل أو حتى نتائج عكسية، في غياب برنامج أوسع لتحقيق الاستقرار السياسي.

وإن العمليات الأمنية العدوانية لوقف المتمردين والجماعات الإرهابية على خلفية صراع واسع النطاق على السلطة في البلاد لم تؤد في كثير من الحالات إلا إلى دفع السكان نحو الجماعات المتطرفة بين الطائفتين السنية والشيعية على حد سواء. وإلى حد ما كانت هذه العمليات الأمنية هي «السمكة الحمراء»، التي كانت تُصرف انتباه التحالف عن المشاكل الأكبر المتمثلة في الفراغ الأمني للسكان وفشل الحكم، ولم يصبح أي منهما محور التركيز الرئيسي للتحالف حتى عام 2007. وفي الوقت نفسه، فإن قرار الولايات المتحدة في أواخر عام 2003 بالتحرك بسرعة نحو الحكم الذاتي العراقي والتعجيل بالجدول الزمني للانتخابات باسم الاستقرار السياسي سيكون له في الواقع تأثير عكسي. ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة المخاطر في الصراع العنيف على السلطة، وتأجيج الانقسامات، وخلق عملية سياسية لا يمكن إلا أن تزعزع الاستقرار في خضم الحرب الأهلية والإقليمية. بيد أن هذه الحقائق ستنتظر سنوات حتى يعترف بها التحالف ويتصرف بناء عليها. وفي غضون ذلك سينحدر العراقيون والتحالف معاً إلى تمرد واسع النطاق ويمرون بين نيران حرب أهلية طائفية وحشية.

# الباب الثاني

# من التمرد إلى الحرب الأهلية 2004 ـ 2006

## الفصل الحادي عشر

### العاصفة تتجمع

وبالنسبة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق، فإن القبض المثير على صدام حسين في كانون الأول/ ديسمبر 2003 قد جلب نشوة قصيرة الأمد وشعوراً بأن الحملة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلاد قد انتقلت إلى نهايتها. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2004، كان المزاج السائد داخل قوة العمل المشتركة ـ 7 (CJTF-7) متفائلاً بحذر، حيث افترض العديد من مسؤولي التحالف أنه بدون صدام، فإن (المنتفعين الموتى) التابعين للنظام السابق سوف يرون أن قضيتهم في استعادة السلطة البعثية بدأت تتبخر. وعلى الرغم من أن الأنبار ظلت مضطربة ولا يزال التمرد محتدماً في المناطق السنية، إلا أن كبار قادة التحالف اعتقدوا أن الوضع الأمني العام يتحسن بما يكفي بحيث يمكن سحب القوات إلى مستوى تصريف الأعمال في غضون عام. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت قوة المهام المشتركة ـ 7 خططاً مزجت بين العمليات الهجومية وعمليات الدعم والاستقرار والتي تهدف إلى تحسين تدريب قوات الأمن العراقية. ولأنهم يعتقدون أن مهمتهم قد تحولت على الأرجح إلى منعطف، أصدر قادة التحالف تعليمات لوحداتهم بالبدء في الانسحاب من المراكز السكانية العراقية للتركيز على قواعد العمليات الكبيرة والبدء في تسليم المسؤولية الأمنية والسياسية إلى العراقيين.

ولسوء الحظ، لم يتطابق تركيز قوات المهام المشتركة ـ 7 ومزاجها الإيجابي مع الوضع الفعلي. وعلى الرغم من القبض على صدام، فإن التمرد السني، الذي لم يكن يتطلع إليه في الغالب من قبل قيادة العمليات كان قد وصل إلى حالة من النضج حيث يمكن للجماعات المتباينة التواصل والتخطيط وتنفيذ العمليات جغرافياً وعبر الزمن كجزء من استراتيجية أكبر. ورغم أن جماعة التوحيد والجهاد التي كان يقودها أبو مصعب الزرقاوي لم تكن العنصر الأقوى في التمرد السني الواسع، إلا أنها كانت تكتسب القوة وصياغة خطة وحملة خاصة بها تهدف إلى التحريض على الحرب الأهلية. وفي الوقت نفسه، طرح التحالف خيارات لمعالجة مقتدى الصدر الذي يزداد إزعاجاً، وكذلك ملاحقة المتشددين المتنامين بكثرة.

## اضطرابات داخل التحالف

### التخطيط للتسليم 2004

لقد كان الزرقاوي والصدر من بين العديد من التهديدات الناشئة، التي لم يقدر معظم قادة التحالف خطرهم بما فيه الكفاية. ومع تزايد قوة المتمردين في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الأولى من عام 2004، واصل التحالف الاستعاضة عن كل لواء وفرقة تقريباً في البلد بقوات متابعة، سيصل بعضها مع التوقعات (على غرار بعثة البلقان) لتحقيق الاستقرار. ومع وضع هذا الرأي في نظر الاعتبار، وضع موظفو قوة المهام المشتركة ـ 7 الذين كانوا يعانون من نقص في عدد الموظفين مشروع خطة لحملة مزجت العمليات الهجومية المستمرة مع عمليات الاستقرار والدعم، والتي ستنقل المسؤولية عنها في المستقبل غير البعيد إلى العراقيين أو قوة مختصة أخرى. ويعكس مشروع بيان مهمة القيادة، الذي لم تتم الموافقة عليه أو نشره قط أثناء الأحداث، إذ أن هذا الهدف مقسم إلى قيام قوة المهام المشتركة ـ 7 بعمليات هجومية لهزيمة القوات المتبقية غير الممتثلة وتحييد التأثيرات المزعزعة للاستقرار في منطقة العمليات لتهيئة بيئة آمنة تدعم مباشرة مكتب سلطة التحالف المؤقتة. وفي الوقت نفسه، تدعم إنشاء الحكومة والتنمية الاقتصادية لوضع شروط لنقل العمليات إلى سلطات عسكرية أو مدنية معينة.

وبالنسبة للقائد العسكري الفريق ريكاردو سانشيز فلقد كانت المهمة في بداية عام 2004 استمراراً لتدمير نظام صدام، ولا يزال ضباط القوة المشتركة ـ 7 يعتبرون وحداتهم في عمليات المرحلة الثالثة. فإن ذلك من منطق «نحن حطمنا العدو وغيرنا النظام»، كما ذكّر المخطط الرئيسي لـ)قوة المهام المشتركة ـ 7)، «ما كنا بحاجة إلى القيام به الآن وهو مواصلة العمليات الهجومية، أي عمليات المطاردة، لفلول الجيش العراقي والفدائيين الصداميين لاستكمال تدميرهم وتسمح لنا بالمضي قدماً». وفي الوقت نفسه، كان في المناطق التي تم فيها تدمير هذه القوات في معظمها والتي رأت قوة المهام المشتركة ـ 7 أنه ينبغي لوحداتها أن تضطلع بعمليات الاستقرار والدعم وأن تضطلع بجهود إعادة الإعمار على غرار تلك التي قام بها الجيش في البلقان.

وشمل تركيز القيادة على نقل مهمتها إلى شخص آخر بما يتضمن عملية الانسحاب من مناطق الاتصال مع السكان العراقيين وتسليم المهام الأمنية التكتيكية إلى القوات العراقية حيث أشار: «إنها خطة... للعمل بقوة كبيرة لبناء القدرات العراقية بحلول شباط/ فبراير أو آذار/ مارس، وتسليم السيطرة والانسحاب إلى معسكرات القاعدة»، مضيفا انه بعد هذه الخطوة: «ستكون قوات الرد السريع في وضع يسمح لها بالرد حسب الضرورة». وفي 4 كانون الثاني/ يناير 2004، كانت قوة المهام المشتركة ـ 7 تعمل على وضع إجراءات لوحدات التحالف لتسليم المسؤولية عن الأمن إلى العراقيين وتسليم السيطرة السياسية الإقليمية أو المحلية أيضاً.

ولقد أوضحت التقييمات الأولية بأن الشرطة العراقية والتي تعتبر محور التخلي عن مسؤولية التحالف، حيث لن تكون جاهزة حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ولكن فيلق الدفاع المدني العراقي قد يكون جاهزاً في وقت أقرب ـ ربما في وقت مبكر من آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل. وعلى أرض الواقع، تُرجمت توجيهات سانشيز بالانسحاب من مناطق الاتصال إلى انخفاض موطئ قدم التحالف وتقليص عدد قواعد العمليات الأمامية حيث كانت الفرقة المدرعة الأولى ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد رمزاً لهذا الجهد. وبعد أن احتلت الفرقة 46 قاعدة عمليات أمامية مؤقتة اعتباراً من أيار/ مايو 2003، انخفضت إلى 26 قاعدة فقط في كانون الثاني/ يناير 2004، والتي لن يتم شغل بديلها، بينما شغلت فرقة الفرسان الأولى فقط 8 قواعد.

وفي 10 شباط/ فبراير، أطلع سانشيز السفير الزائر روبرت بلاكويل، نائب مساعد الرئيس ورئيس مجموعة تحقيق الاستقرار في العراق في مجلس الأمن القومي، على خطط قوة المهام المشتركة ـ 7 لانسحاب التحالف من المدن. وكشف قائد قوة المهام المشتركة ـ 7 أنه: «في بغداد سوف نقوم بإغلاق قواتنا وسحبها من المدينة. وبحلول الوقت الذي تصل فيه فرقة الفرسان الأولى، سنكون قد سحبنا جميع قواتنا إلى المحيط، باستثناء BCT 2 الذي يوفر الأمن للمنطقة الخضراء». ولقد أوضح سانشيز أنه بعد الانسحاب، ستتركز الوحدات الأمريكية في الضواحي الجنوبية لبغداد، وسيتم وضع أي حاجة أخرى لها في المدينة من قبل التحالف والمسؤولين العراقيين في مراكز التنسيق المشتركة.

وسرعان ما تم نسخ خطط سانشيز للانسحاب من المراكز السكانية العراقية على مستوى الوحدات الأدنى. وفي حين أنشأت كل وحدة من وحدات التحالف بياناً للبعثة مزج بين أولويات قائدها وإرشادات من مقر أعلى، حيث كتب العديد من وحدات قوة المهام المشتركة ـ 7 مهامها لتعكس عن كثب مهمة سانشيز. فعلى سبيل المثال، شملت خطة اللواء الثالث الذي قد وصل حديثاً وفرقة المشاة الثانية فريق قتالي للواء الضارب وجميع الجوانب الرئيسية لخطة حملة قوة المهام المشتركة ـ 7، بما في ذلك أسر أو قتل القوات المتبقية غير الممتثلة والمساعدة في تطوير القوات العراقية القوات والمسؤولية الانتقالية للحفاظ على النظام المدني لقوات الأمن والشرطة العراقية.

## قرار المقر ذو الأربعة نجوم

وعلى الرغم من ثقة قادة قوة المهام المشتركة ـ 7 في أنهم بدأوا في الحصول على أسلحتهم حول مشكلة تحقيق الاستقرار في البلد، فإن الصعوبات التي واجهتها القيادة في خريف عام 2003 أقنعت كبار قادة وزارة الدفاع بأن قوة المهام المشتركة ـ 7 بأنها تحتاج إلى استبدالها بفرقة

أكبر، ومقر أكثر قدرة مع قائد أربع نجوم. ولقد كان الاجتماع مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وهيئة الأركان المشتركة في ديسمبر 2003، حيث أوضح الجنرال جون أبي زيد وقائد قيادة قوات التحالف (CFLCC) الجنرال جون ماكيرنان بالتفصيل بأن مقر القيادة ذو الثلاثة نجو بالنسبة لقوة المهام المشتركة ـ 7 لم يكن كافياً لإدارة كل من متطلبات العمل اليومي للقتال العملياتي والعبء الثقيل للمسؤوليات الاستراتيجية والدبلوماسية. ومعترفاً بقوة حجج ماكيرنان، حيث وافق رامسفيلد على التغيير من حيث المبدأ، ولكنه أصدر تعليمات هادئة لرئيس أركان الجيش الجنرال بيتر ج. شوميكر بعد الاجتماع بأنه مهما كانت القيادة الجديدة التي وضعها الجيش للعراق، فإن ماكيرنان كان لا يسمح له بقيادتها بنفسه. وتجاهلاً لتوجيهات رامسفيلد، حيث استكشفت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) والجيش الثالث لماكيرنان أولاً مسار عمل استلزم إعادة تنشيط الجيش الثالث كقوات التحالف الأرضية في العراق ونقله إلى بغداد ليصبح المقر على المستوى الاستراتيجي. وفي الواقع أن هذه الخطة أحرزت تقدماً كافياً لأن بعض موظفي ماكيرنان نشروا في الكويت في مؤتمر لمدة أسبوعين في كانون الثاني/ يناير 2004 لوضع اللمسات الأخيرة على خططهم لإعادة المهمة العراقية.

ومع ذلك وخلال التمرين، فإن توجيهات رامسفيلد خلال ديسمبر قد ألحقت في عملية التخطيط وبدلاً من ذلك قررت القيادة المركزية بأن مقر الفيلق الخامس المنتشر بالفعل والذي يشكل نواة قوة المهام المشتركة ـ 7 سيشكل أيضاً جوهر المقر الجديد ذو الأربعة نجوم والذي كان في البداية يسمى (قيادة قوات التحالف). وبموجب هذه الخطة، كان أبي زيد ينوي ترشيح سانشيز لنجم رابع والبقاء كقائد استراتيجي، على أن يتم ملء مقره باستخدام الجهات المعززة الفردية لتناوبها الأولي والمتصل. وعندما باشر هذا المقر الاستراتيجي الجديد في أيار/ مايو 2004، انتقلت المسؤوليات على المستوى التنفيذي إلى مقر الفيلق الثالث الذي تم نشره حديثاً، بقيادة الفريق توماس ف. ميتز، الذي وصل في كانون الثاني/ يناير.

ومع ذلك وبشكل محرج في هذه الأثناء اندمج الفيلق الثالث مع مقر قوة المهام المشتركة ـ 7 ليحل محل الأفراد الذين كانوا يقومون بإعادة الانتشار ولشغل هيكل جديد من موظفي قوة المهام المشتركة ـ 7، التي لم تكن قد ارتفعت في تلك المرحلة إلى أكثر من 60 في المائة من قوامها المخطط له. كما أصبح سانشيز قائد الميدان وميتز الذي كان قائد وحدات المشاة على جميع المستويات، حيث سوف يعمل بدور نائب سانشيز للعمليات وإدارة إيقاع المعارك اليومية من المقر، مما يسمح لسانشيز بالتركيز على العمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة والقيادة المركزية ومسؤولين أمريكيين في واشنطن. ولم يمض عام على البعثة، حيث أصبح من الواضح أن إقلاق مقر فيلق معزز مع المستويين التشغيلي والاستراتيجي للقيادة كان خطأ.

ولقد كان الفيلق الخامس الذي شكل أساس قوة المهام المشتركة ـ 7 منظمة عسكرية ذات خدمة واحدة معتادة في الممارسة العملية والعقيدة على إدارة مستويات عالية من الحرب التكتيكية والعملياتية. وعلى الرغم من أن مقر فيلق الجيش مع زيادة مشتركة كان قد استخدم كمقر فرقة عمل مشتركة قصير الأجل لعمليات أقل تعقيداً وأصغر في نطاق الماضي ـ مثل عملية القضية العادلة في بنما وعملية دعم الديمقراطية في هايتي ـ وقد ثبت أن تعقيد مهمة العراق كان أكثر من اللازم بالنسبة لهذا النموذج، وبالمقارنة مع العمليات السابقة، تم تعيين عناصر أكثر تابعة للفيلق الخامس ومهمة أكثر تعقيداً والمزيد من الأفراد، بقيمة خمسة إلى عشرة أضعاف تقريباً.

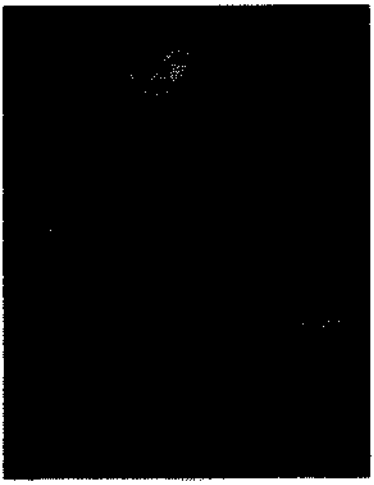

**الفريق توماس ف. ميتز، القائد العام للفيلق الثالث والقوات المتعددة الجنسيات ـ العراق (2005 ـ 2004)**

## سلسلة من التحولات

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2004، وفي نفس الوقت الذي خطط فيه قادة وزارة الدفاع لإجراء تغيير على قمة هيكل التحالف، فقد كان من المقرر أن تدور جميع القوة القتالية للتحالف تقريباً خارج البلد، مما أوجد احتياجات هائلة من الأفراد. وبينما كانت قوة المهام المشتركة ـ 7 تعمل مع الجيش المؤسسي لتلبية هذه المتطلبات، رفض قادة الجيش فكرة استخدام سياسة التناوب الفردي التي استمرت لمدة عام، وهو نموذج كان العديد من كبار قادة الجيش يعتبرونه عاملاً مساهماً في فشل الجيش في فيتنام. ونتيجة لذلك، حلت الفرق في معظم مناطق العمليات محل الفرق والألوية في مبادلة الواحد تلو الاخر. وفي الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال الوسط، والتي كانت تغطي محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى، حل اللواء جون باتيست وفرقة المشاة الأولى محل اللواء ريمون ت. أوديرنو وفرقة المشاة الرابعة

في آذار/ مارس. وفي الفرقة متعددة الجنسيات ـ بغداد، حل اللواء بيتر و. تشياريللي وفرقة الفرسان الأولى محل اللواء مارتن ديمبسي والفرقة المدرعة الأولى في مارس وأبريل. وخلافاً للتحولات اللاحقة، كانت الوحدات التي وصلت في أوائل عام 2004 تأتي كمجموعات عضوية، وتجلب معها الوحدات التابعة المخصصة لها. ففرقة الفرسان الأولى، على سبيل المثال، وصلت بألويتها الثلاثة للمناورة وبموارد الدعم العضوي من فورت هود، تكساس، ولكل منها كتائب تابعة مخصصة لها.

وفي معظم الحالات، عمل القادة والوحدات الوافدين معاً كفرق قبل النشر، وهو عامل يسّر المفهوم المعروف باسم (قيادة البعثة)، مما يسمح للقادة بتعيين البعثات على نحو أفضل في خضم المعركة لأن كبار القادة سيعرفون نقاط القوة والضعف لمرؤوسيهم. حيث كان تسليم محافظة الأنبار أقل سلاسة.

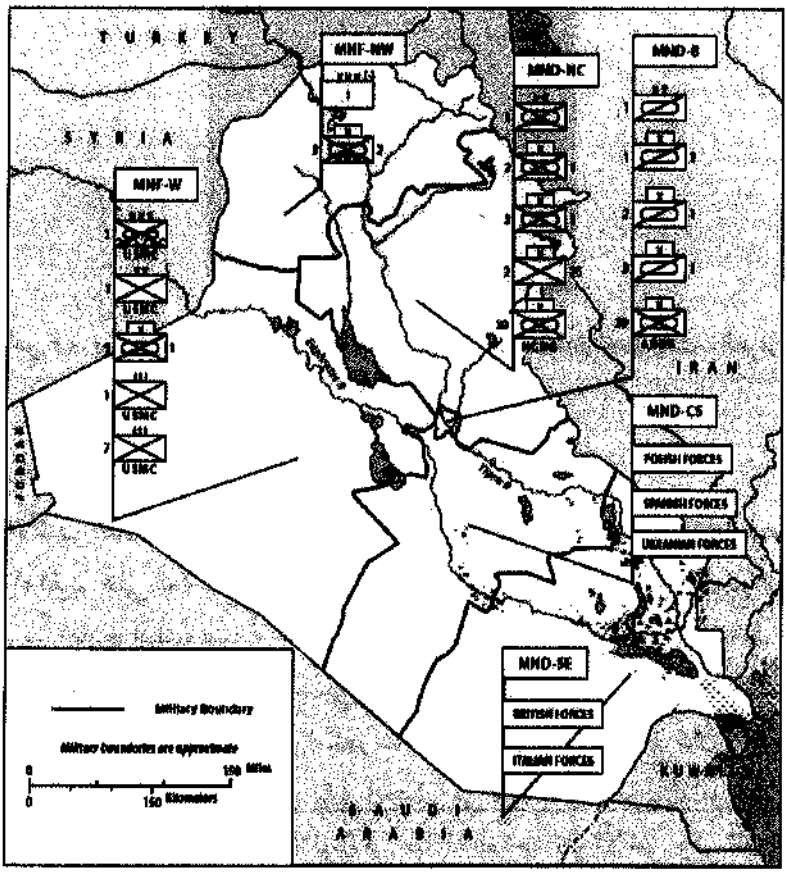


**خريطة 13 ـ عملية الحرية العراقية: التحولات المخطط لها في عام 2004، كانون الثاني/يناير ـ آذار/ مارس 2004**

ولقد كان وجود التحالف هناك مضطرباً في العام الذي انقضى منذ الغزو، حيث تنتقل المسؤولية عن المحافظة من فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة المشتركة ـ غرب (CJSOTF-W) إلى فوج الفرسان المدرع الثالث ومن ثم إلى عنصر المقر الرئيسي من الفرقة 82 المحمولة جواً مع لواءين تابعين (لواء الثالث، فرقة 82 المحمولة جواً واللواء الأول، فرقة المشاة الأولى) في غضون 10 أشهر. وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس، أفسحت فرقة المنظمة المخصصة في القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب المجال لقوة الحملة البحرية (المارينز) والمسؤولة من قبل الفريق جيمس ت. كونواي. وبالانحراف عن الإجراء القياسي، فلقد كان للعنصر البحري في الأنبار قائد ثلاثي النجوم ولكنه حافظ أيضاً على الفرقة البحرية الأولى ذات النجمتين كمقر وسيط، مع وجود فرق القتال الأولى والسابعة التابعة لفرقة مشاة البحرية كعناصر تابعة للفرقة.

كما اكتشف القادة البحريون مزايا وعيوب مختلف سياسات التناوب وقرروا أن تتناوب الوحدات والأسراب القتالية كمنظمات كل 6 إلى 7 أشهر، وعلى النقيض من عمليات التناوب التي يطولها الجيش لمدة عام حيث سينتشر مقر أعلى مثل القوات البحرية المتوسطة والدائرة البحرية الأولى لمدة سنة، ولكنه سيتناوب الأفراد كل 6 أو 7 أشهر. وشرح قائد مشاة البحرية الجنرال مايكل و. هاجي، هذا القرار، فذكر أن التناوب من 6 إلى 7 أشهر (سيسمح بمزيد من المرونة في تلبية المتطلبات العالمية مع الحفاظ على تماسك الوحدة). ومن شأن مثل هذا الجدول الزمني أن يعكس تقريباً برنامج نشر وحدة مشاة البحرية، وهو جدول زمني للتناوب وضع بعد حرب فيتنام حيث اتبعت كل وحدة نمطاً شمل انتشاراً إلى الأمام لمدة 6 أشهر تليها فترة سنة في محطتها الأصلية.

ومع تعيين ثلاث فرق أميركية في بغداد والأنبار ومنطقة الشمال الأوسط المتمركزة في تكريت على التوالي، تُركت قوة المهام المشتركة ـ 7 دون وحدات واردة كافية في أوائل عام 2004 لتحل محل الفرقة 101 المحمولة جواً بوحدة أخرى بحجم الفرقة. وإيماناً من قادة قوة المهام المشتركة بأن الموصل والمنطقة المحيطة بها أصبحت أكثر استقراراً بشكل أساسي من بقية المناطق الوسطى والشمالية من العراق من خلال الجهود التي بذلها اللواء ديفيد بترايوس والفرقة 101 المحمولة جواً على مدار عام. بحيث يمكن جعل الفرقة المتعددة الجنسيات شمال غرب (MND-NW) من أجل قوة مهمة اقتصادية داخل التحالف. وبناءً على ذلك، تم في شباط/ فبراير استبدال 25,000 جندي من الفرقة 101 المحمولة جواً بفرقة العمل المخصصة في أولمبيا بقيادة العميد كارتر ف. هام، ومع وجود لواء سترايكر معزز تحته، مما يجعل ما مجموعه 10,000 جندي في فرقة قوات الفرقة المعاد تسميتها إلى لواء متعدد الجنسيات ـ شمال غرب (MNB-NW).

وعندما حدث التغيير، تولت فرقة العمل الصغيرة بشكل كبير «أولمبيا» المسؤولية عن منطقة جغرافية ضخمة شملت محافظات نينوى ودهوك وأربيل، وعلى الرغم من أن جميع قوتها القتالية تقريباً كانت تقيم في محافظة نينوى. حيث كانت محافظة السليمانية في السابق جزءاً من منطقة مسؤولية الفرقة 101 المحمولة جواً والتي سلمت إلى القوة متعددة الجنسيات ـ شمال وسط، واعترافاً بالقوة القتالية المخفضة لفرقة العمل أولمبيا. فلقد كان مقر المهام المخصص يحتوي على ما مجموعه 80 شخصًا فقط من الفيلق الأول في الجيش، مما يعني أنه يفتقر إلى العديد من القدرات والعمق الحرج الذي تمتلكه فرقة بترايوس. وتفتقر فرقة العمل الجديدة أيضاً إلى كتيبة استخبارات عسكرية مع عنصر التحليل الداخلي، إذ لم يكن لديها سوى ثلاثة عقداء في جميع أنحاء المنظمة بأسرها، بمن فيهم قائد لواء سترايكر «الضارب».

وبالإضافة إلى أن التناوب الثاني لوحدات عملية الحرية العراقية والذي كان أقل حجماً، فإن التناوب الثاني لوحدات (عملية الحرية العراقية) يعكس زيادة حادة في مساهمة عنصر الاحتياط، الذي شكل 32 في المائة من إجمالي القوات الأمريكية (37,209 من أصل 118,043 جندياً)، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه خلال فترة الغزو. وقدمت وحدات الاحتياط هذه عموماً الدعم القتالي ودعم الخدمة القتالية، وفي حالات نادرة فقط، مثل لواء المشاة التاسع والثلاثين التابع للحرس الوطني في أركنساس في الفرقة متعددة الجنسيات ـ بغداد ولواء المشاة الثلاثين من الحرس الوطني لولاية كارولينا الشمالية في الفرقة متعددة الجنسيات ـ شمال وسط حيث كانت وحدات احتياطية مسؤولة عن منطقة عملياتها الخاصة أو مساحة المعركة.

وبحلول منتصف آذار/ مارس، ومع اكتمال غالبية التحولات باستثناء بغداد، انخفض عدد القوات في العراق إلى 95,000 أميركي و25,000 من مختلف دول التحالف ـ أي ما مجموعه 12 لواءً أمريكياً وفرقتين غير محددتين بشكل فضفاض للتحالف. وسيكون دعم هذه القوات، على الورق على الأقل من قبل 40,000 جندي عراقي و4 كتائب من الجيش العراقي الجديد، و60,000 شرطي عراقي.

### تجهيز الدوران الثاني

وبالإضافة إلى انخفاض مستوى القوات بشكل عام، فلقد كانت الوحدات الأمريكية التي وصلت للتناوب الثاني لعملية الحرية العراقية قد جلبت معها معدات قتالية أقل من قوات الغزو التي كانت تحل محلها. وقد تم تقاسم افتراضات قوة المهام المشتركة ـ 7 حول تحسن الوضع الأمني، وأحبطت قيادة قوات الجيش الأمريكي والجيش الكبير التناوب الثاني للفرق من الانتشار مع مجموعة كاملة من المركبات القتالية وأنظمة الأسلحة التي يفترض من مخططي

الجيش من أن يقوموا باستخدامها بشكل هامشي في عمليات الاستقرار. وفي الحالة الأبرز، مُنع تشايرلي وفرقة الفرسان الأولى في البداية من جلب دباباتهما ومركبات برادلي المقاتلة إلى العراق. فقط بعد الاحتجاج بإصرار على ماكيرنان والحصول على دعمه لمجموعة كاملة من العربات المدرعة، حيث كان تشايرلي قادراً على الحصول على إذن لجلب حوالي ثلث دبابات فرقته وبرادلي إلى بغداد. ولقد وجدت وحدات أخرى نفسها مجبرة على ترك أنابيب مدفعيتها وراءها، مع مدفعيتها المنفّذة إلى مشاة مؤقتين.

وتعكس الصعوبات التي يواجهها تشايرلي، حقيقة أن خطط الجيش للتجهيز المركزي لم تُلحق بالمخاطر المتزايدة على أرض الواقع. وتعكس الحاجة إلى الحماية من الأعداد المتزايدة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة: من أجل تلبية متطلبات قوة المهام المشتركة ـ 7 المتزايدة للمركبات المدرعة، حيث قرر قادة الجيش تمويل مزيج من الدروع الإضافية المختبرة والمركبات ذات العجلات متعددة الأغراض (HMMWV) وعالية التنقل المدرعة.

ولأن خطوط الإنتاج الحالية لم تكن قادرة على إنتاج أعداد كافية من المركبات المدرعة، فإن غالبية البرنامج لزيادة الحماية لقوات التحالف قد شمل مجموعات دروع إضافية. وبحلول كانون الثاني/ يناير 2004، كان الجيش قد وضع خطة لتوفير حماية إضافية للدروع لـ 8400 مركبة من طراز (HMMWVs)، و2700 مركبة تكتيكية متوسطة، و1080 شاحنة تكتيكية ثقيلة التنقل الموسع، وهي كمية هائلة مقارنة بـ 354 مركبة فقط مزودة بدروع إضافية و829 (M1114) لسيارات الهامفي ـ (الهمر) ـ بالفعل على أرض الواقع في العراق.

### دوران العمليات الخاصة

وبحلول أواخر عام 2003، أدرك مجتمع العمليات الخاصة بأن المهمة في العراق ستستمر لفترة أطول بكثير مما كان متوقعاً في الأصل، وخلقت مشكلة حادة في الموارد. ومع تناوب المجموعتين الخامسة والعاشرة من القوات الخاصة كل 7 أشهر، كان ما يقرب من 40 في المائة من أصول القوات الخاصة في الجيش موجودة بالفعل في العراق. وكانت مجموعة القوات الخاصة الخامسة قد انتشرت بشكل شبه مستمر منذ هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 بعد أن شاركت في غزو أفغانستان والعراق. وفي الوقت نفسه، ارتبكت المجموعة العاشرة للقوات الخاصة خارج منطقة عملياتها العادية للقيادة الأوروبية، التي تطلبت إلغاء العديد من عمليات نشر التعاون الأمني الأوروبي وتدريبات الشراكة.

ولقد أدى هذا الالتزام المفرط إلى مناقشة بين قادة قوات العمليات الخاصة حول الشكل الذي ينبغي أن تبدو عليه دورة تناوب القوات الخاصة التابعة للجيش. وقد قضت خطة أولية

في خريف عام 2003 بأن سرية واحدة من القوات الخاصة كانت كافية لبعثة العراق، ولكن الحالة الأمنية المتدهورة حالت دون تلك الخطة، وبدلاً من ذلك، كانت كتيبة المتشكلة تتألف من سرايا من المجموعتين التي تعمل كموطئ قدم لجيش القوات الخاصة حتى يناير 2004. فالحالة الأمنية التي لا تزال تتدهور والحاجة شبه الملحة إلى المعلومات المحلية التي قدمتها القوات الخاصة سرعان ما جعلت حتى هذا المستوى من القوة غير كاف، مما اضطر إلى إعادة تقييم طويل الأجل. وبعد الاضطرابات الأولية، تمت تسوية تركيبة قوة المهام المشتركة في نهاية المطاف من كتيبتين من القوات الخاصة ووحدة مهام حربية خاصة تابعة لفرق البحرية والجوية والبرية، وهي قوة تبلغ تسعة أضعاف ما يراه تقييم خريف 2003 مناسبًا.

حيث سيظل مستوى هذه القوة، هو التزام قوات العمليات الخاصة في معظم الفترة المتبقية من الحرب. وبعد مناقشة مستفيضة واقتراح بإنشاء مقر مؤقت للمجموعة في العراق، قرر مقر القوات الخاصة المؤسسية أن مقر قوة المهام المشتركة سيتم توفيره بدوره من قبل المجموعتين الخامسة والعاشرة من القوات الخاصة كل 6 أو 7 اشهر. وأطلق على المقر الوحيد الجديد اسم تحالف القوات الخاصة المشتركة ـ الجزيرة العربية.

### نضوج العدو

وبالنسبة للعديد من قادة التحالف، فإن القبض على صدام في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2003، كان قد جلب شعوراً بأنه ربما، أخيراً، ستشهد المقاومة العراقية عدم جدوى نضالها لاستعادة النظام السياسي القديم واختيار إلقاء السلاح. غير أن هذا الأمل كان وهماً. وبحلول بداية عام 2004، كانت المقاومة السنية تنضج لتصبح تمرداً تقليدياً، حيث تستخدم منظمات مختلفة استراتيجيات حرب العصابات الكلاسيكية. ولقد كانت المقاومة السنية الغزيرة تتألف من جماعات متباينة من عناصر النظام السابق والقوميين الكارهين للأجانب وأعضاء الشبكة الجهادية العالمية والانتهازيين المجرمين. وبالنسبة لمعظم هذه الجماعات، وفر النظام السوري ملاذاً آمناً ودعماً خارجياً من خلال إيواء عناصر النظام السابق وتسهيل تدفق المقاتلين الأجانب، الذين أصبح العراق بالنسبة لهم سبباً في اجتذاب الجهاديين من جميع أنحاء العالم الإسلامي.

وفي حين أن القبض على صدام لم يؤد إلى انهيار المقاومة الذي كان مأمولاً كثيراً، إلا أنه أثار إلى حد ما صراعاً داخلياً بين جماعات المقاومة السنية التي كانت ستخلف صدام باعتباره الرمز الرئيسي لمعارضة الاحتلال. حيث حدث هذا الصراع الداخلي بشكل أساسي بين ما يسميه محللو التحالف (الموالين للنظام السابق) الذين أرادوا إعادة نظام صدام إلى السلطة

و (عناصر النظام السابق) الذين سعوا إلى تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في استعادة الأغلبية السنية ولكنهم لم يكونوا كذلك ملتزمين باستعادة الحكم الصدامي.

وبعد القبض على صدام، كان من الواضح أن عناصر النظام السابق بدأت تحل محل الموالين للنظام السابق، ولكن الأهم من ذلك، انه ومع القبض على صدام فإن ذلك قد بدد عبادة الشخصية المحيطة، حيث بدأ العديد من أعضاء المقاومة السنية في الهجرة من الجماعات الموالية للنظام القديم إلى الجماعات الدينية المتطرفة. وقد استفادت الجماعات السلفية المسلحة، على وجه الخصوص، من الفراغ القيادي الذي خلّفه اعتقال صدام. وبحلول أوائل عام 2004، كان تدفق المجندين العراقيين المحليين إلى المنظمات السلفية قد حوّل جماعة التوحيد والجهاد، على سبيل المثال، من منظمة إرهابية ذات أغلبية أجنبية إلى جماعة يشكل العراقيون فيها أغلبية القيادة.

وفي الوقت نفسه وفي محافظة الأنبار، ارتأى مسؤولو التحالف بأن أكثرية الجماعات المتمردة في المحافظة البالغ عددها 57 جماعة قد تبنت خطابات وسياسات إسلامية. هذا وبالإضافة إلى هذا التحول من البعث إلى الإسلاموية داخل التمرد، قد خلق كسوف النظام القديم في أواخر عام 2003 توترات بين قادة المتمردين الأجانب وقادة المتمردين العراقيين المحليين. ويرى العديد من قادة المتمردين العراقيين بأن المقاتلين الأجانب في العراق ينبغي أن يخضعوا لقادة المقاومة الأصليين، كما فعل المجاهدون العرب في الجهاد المناهض للسوفييت في أفغانستان. ولقد كان الزرقاوي على وجه الخصوص قد تخلى عن هذا النموذج الأفغاني في العراق. وعلى الرغم من أن الزرقاوي أكد للمتمردين العراقيين في يونيو/ حزيران 2003 أنه كان يرغب فقط في (مساعدة أشقائه العراقيين على كسب المعركة ضد الاحتلال)، إلا أن الأردني كان يطالب بقيادة التمرد بأكمله بحلول أواخر عام 2003.

وفي وقت لاحق، روى القيادي البارز ضمن المتمردين العراقيين محمود الجنابي بأن المتمردين العراقيين في الفلوجة، كانوا قد رفضوا في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 طلب الزرقاوي بأن يقعوا تحت قيادته، مما دفع القيادي الأردني التابع للزرقاوي أبو أنس الشامي إلى تحذير العراقيين: «نحن جماعة [التوحيد والجهاد] سنترك العراق إلى أرض أخرى طالما لم توافقوا على تشكيل مجموعة مسلحة بقيادة الزرقاوي». ومع ذلك، فقد أدى هذا التصدع الداخلي للتمرد السني إلى أعمال عنف قليلة صريحة بين الجماعات المتباينة في هذه المرحلة المبكرة من الحرب، ولقد وصفت التوترات داخل التمرد على نحو أنسب بأنها منافسة على الأخلاق فيما يخص الدعم المالي الذي سيرافقه، وبالنظر إليها على أنها أقوى مجموعة مقاومة. وعلى الرغم من صراعها الداخلي، فلقد عملت الجماعات بشكل عام على

تحقيق الهدف المشترك المتمثل في طرد التحالف. كما كان هناك توافق كبير في الآراء بين المجموعات حول كيفية تحقيق هذا الهدف: عرقلة جهود إعادة الإعمار وعزل قوات التحالف عن السكان وفصل القادة العراقيين الموالين للتحالف عن السكان والحد من ثقة الجمهور في الحكومة العراقية الوليدة وكسر التحالف المتعدد الجنسيات.

وتميل تقييمات التحالف في أوائل عام 2004 إلى وصف التمرد بأنه منظمات منفصلة ومدعومة محلياً دون تخطيط أو أهداف على المستوى التنفيذي. وقد غابت هذه التقييمات عن مدى احتفاظ العديد من عناصر النظام السابق بالتنظيم والتخطيط العسكريين الذين كانوا يملكونهما قبل سقوط صدام. كما أنهم افتقدوا إلى درجة تداخل الشبكات الجهادية مع أنشطتها على المستوى العملياتي تحت المظلة الأيديولوجية والاستراتيجية للقاعدة. والواقع أن أسامة بن لادن قد اعترف، خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، بقيمة الصراع في العراق بالنسبة لاستراتيجيته الأوسع نطاقاً، وبدأ يقدم 1.5 مليون دولار شهرياً لدعم التمرد العراقي.

ومن أجل تحديد الجماعات التي يجب مكافأتها بهذا الدعم، أرسل بن لادن عدداً من كبار قادة القاعدة، بمن فيهم حسن غول وعبد الهادي العراقي، إلى العراق لتقييم مختلف الفصائل المتمردة وتحديد قائد يمكن أن يكون بمثابة أمير أو زعيم لتنظيم القاعدة العراقي. وكجزء من هذه العملية، طلب رجال القاعدة من كل زعيم متمرد تقديم خطة حرب أو وثيقة استراتيجية تشرح كيفية تنفيذ العمليات في العراق. وكان الزرقاوي، الذي كان مختبئاً في الفلوجة، من بين المرشحين الأوائل الذين فحصهم مجنّد تنظيم القاعدة ضمن المجموعات.

وعلى الرغم من أن التمرد السني في أوائل عام 2004 كان يفتقر إلى هيكل هرمي رسمي أو (عقل مدبر (واحد على المستوى التشغيلي يمكن أن يصدر أوامر إلى العناصر التابعة له، حيث كان هناك مستوى مدهش من التنسيق بين مجالس الحرب المختلفة التي تتألف منها ما وصفه بعض مسؤولي التحالف بالمقاومة العربية السنية، أو الرافضين من العرب السنة. ولقد كان من أبرز الأمثلة على هذه المجالس التي لها امتداد عملياتي خارج منطقتها المحلية مجلس شورى الرمادي برئاسة محمد محمود لطيف «رجل دين صوفي» الذي كانت أهدافه إعادة السنة إلى السلطة في العراق وزيادة النفوذ الديني الإسلامي في الحكومة.

ولقد تلقت بعض الجماعات المسلحة الممثلة في مجلس شورى الرمادي دعماً مالياً من أفراد أسر قادة النظام السابق المختبئين في سوريا والأردن مثل ابنة صدام، رنا صدام حسين، و (سعد طارق عزيز)، نجل وزير الخارجية السابق، ألا وهو الوزير طارق عزيز. وقد مكّن هذا التدفق النقدي التمرد في الرمادي من أن يصبح أكثر تطوراً وأفضل تنسيقاً مما هو عليه في

المواقع الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عائلة خربيط، المعروفة في جميع أنحاء العراق بالثروة التي جمعتها كمهربين على نطاق صناعي في عهد صدام، تمويلاً كبيراً لمجموعة متنوعة من المنظمات المتمردة التي تتخذ من الرمادي مقراً لها.

وكان أحد الآثار الملحوظة لعمليات التمرد هي إحباط آمال التحالف في إعادة إعمار الدولة والاقتصاد العراقيين بسرعة. ومع شبكة الكهرباء وخطوط أنابيب النفط المكشوفة التي امتدت إلى مئات الأميال، كانت البنية التحتية الحيوية الضعيفة في العراق من بين الأهداف الأولى التي تصرفت المقاومة السنية ضدها بطريقة منسقة. وبحلول نهاية عام 2003، كانت هجمات البنية التحتية متكررة إلى درجة أن كل من شركة كيلوغ وبراون، و(مشروع استعادة النفط العراقي) كانوا يواجهون صعوبة في إبقاء الموظفين في العمل بسبب المخاطر. وخلال شهر نوفمبر 2003 وحده، قتل 5 من هؤلاء الموظفين من كيلوغ وبراون ومشروع استعادة النفط العراقي حيث قتل وجرح 26 في 18 هجوم منفصل. وقد أدى ذلك إلى وقف تدفق النفط أو الكهرباء وإلى إلحاق الضرر بثقة السكان في حكومتها الجديدة وخفض عائدات النفط التي اضطرت الحكومة بسبب ذلك لتمويل مشاريع التنمية. وكما كانت هجمات البنية التحتية إشارات قوية على عدم فعالية التحالف وغياب السيطرة. حيث عندما عانى العراقيون في بغداد من انقطاع الكهرباء العشوائي، كانوا يميلون إلى إلقاء اللوم على التحالف بدلاً من زيادة استهلاكهم للطاقة أو هجمات المتمردين على الشبكة الكهربائية.

وعلى غرار الهجمات على البنية التحتية، بدأت الأجهزة المتفجرة المرتجلة (العبوات الناسفة والسيارات المفخخة) تؤثر بشكل كبير على عمليات التحالف، حيث أصبح السلاح المفضل بين المتمردين. ولقد كانت العبوات الناسفة المبكرة في الغالب متفجرات يتم تفجيرها ويسيطر عليها من خلال الزناد المتصل بالأسلاك أو بشبكة اللاسلكية أو بالهاتف الخلوي. وقد سمحت هذه الطريقة للمتمردين باستهداف أهدافهم بشكل انتقائي وسمحت للمتمردين الأقل مهارة من الناحية التكتيكية بشن هجمات. ومع ارتفاع عدد ضحايا قوات التحالف من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، أصدر قادة التحالف قواعد جديدة لحماية القوات: فقد سُمح فقط للعربات المدرعة بمغادرة قواعد العمليات الأمامية، واضطر الأفراد إلى السفر في قوافل أكبر.

وللحد من تعرضهم للأجهزة المتفجرة المرتجلة أو الكمائن، بدأت قوافل التحالف تميل إلى السفر بسرعات عالية باستخدام تقنيات القيادة الهجومية الشديدة، وهي ممارسة أثارت غضب السائقين العراقيين وقللت من الاتصال بين قوات التحالف والسكان العراقيين. وباعتبارها أسلحة، إذ كانت الأجهزة المتفجرة المرتجلة غير متماثلة بكل ما للكلمة من معنى:

فقد حولت القوة الأمريكية وقوة التحالف لقوة قتالية أكبر إلى مسؤولية وخلقت إسفيناً بين التحالف والشعب. وقد أدى تكتيك المتمردين المتمثل في الاختباء بين السكان، إلى جعل التعرف على العراقيين من الأصدقاء من بين المقاتلين الأعداء أمراً صعباً.

كما أحبطت الأجهزة المتفجرة المرتجلة العديد من الجنود والقادة لأن الأجهزة سمحت للمتمردين بقتل أو تشويه أفراد التحالف دون الكشف عن هويتهم تقريباً، وجعلت من الصعب القبض على الجناة. وقد أظهر عدد قليل من الجنود والقادة هذا الإحباط على العراقيين، كما حدث في حادث 3 كانون الثاني/ يناير 2004، الذي أمر فيه اثنان من جنود من الكتيبة الأولى، من فرقة المشاة الرابعة المتمركزة في سامراء ـ اثنين من المدنيين العراقيين بالقفز إلى نهر دجلة كعقاب لكونهم خرجوا بعد حظر التجول وبعد غرق أحد الرجلين العراقيين، تفاقم الفشل الأخلاقي للجنديين عندما طلب قائد الكتيبة، المقدم ناثان ساسامان، من القوات المشاركة أن تكذب بشأن الحادث أمام محققي الجيش.

وكان ساسامان قد تشاجر مع قائد كتيبته الكولونيل فريدريك رودشيم متهماً إياه باسترضاء المتمردين السنة بعد أن شعر بالاحباط من خسائر وحدته وخاب أمله إزاء الطريقة التي جرت بها محاكمة الحرب. وقد نفد صبر ساسامان من التحدي المتمثل في التمييز بين العراقيين (الطيبين) و (السيئين) واعتمد تدابير عقابية مثل استخدام قذائف مدفعية من الفوسفور الأبيض لحرق الأراضي الزراعية المستخدمة كمواقع لإطلاق النار من قبل المتمردين واستخدام مضادات الدبابات أي صواريخ لتدمير المنازل التي يملكها المتمردون والمهربون المشتبه بهم. وإن معاقبة منتهكي حظر التجول بإلقائهم في نهر ثم سحق شاحنتهم تحت مداس مركبة قتال برادلي كانت تتماشى مع وجهة نظر ساسامان حول كيفية خوض الحرب.

وفي نهاية المطاف، تم اكتشاف فشل في قيادة ساسمان، وتم توبيخه لعرقلته التحقيق. وقد أدانت محكمة عسكرية الجنديين المتورطين مباشرة في حادث الغرق في 3 يناير/ كانون الثاني وحكمت عليهما بالسجن لمدة قصيرة لمدة 6 أشهر و45 يوماً على التوالي.

### التمرد السني يكسر التحالف

وفي الأشهر الأولى من عام 2004، واصل الرافضون من العرب السنة استراتيجيتهم الرامية إلى استهداف ما اعتبروه أعضاء أضعف في التحالف من أجل إجبارهم على الانسحاب من العراق. وبدا أن المتمردين يركزون أولاً على إلحاق ضحايا بالبلدان التي أيد قادتها السياسيون المنتخبون والذين دعموا العمليات العسكرية في العراق ولكن سكانها عارضوا الحرب. وإن طرد أعضاء التحالف هؤلاء لن يقلل من القوة القتالية للتحالف فحسب، بل سينشر أيضاً

القوات المتبقية بشكل أقل في جميع أنحاء البلاد. كما أنه سيخفض عدد البلدان في التحالف، وهي مُجرّد حرب سياسية من شأنها أن تؤثر على درجة الدعم الدولي للبعثة.

**الأجهزة المتفجرة المرتجلة**

ويبدو أن أعقاب الهجوم الذي وقع في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 على المقر العام الإيطالي في الناصرية كان قد أكد صحة نهج المتمردين، حيث دفعت الضربة الحكومة الإيطالية إلى تقييد أنشطة قواتها تقييداً كبيراً. ولاحظ اللواء أندرو ستيوارت، القائد البريطاني للفرقة المتعددة الجنسيات ـ الجنوب الشرقي الذي أبلغته الوحدة الإيطالية، بأن هجوم الناصرية وضع الوحدة الإيطالية في موقف سياسي صعب. وأضاف (قيل لي إن قائد اللواء الإيطالي.. في الناصرية، تلقى مكالمتين هاتفيتين شخصياً في الأسبوع من (رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني). وأضاف (سواء فعل ذلك أم لا، فقد تعرض لضغوط سياسية كبيرة بعدم خسارة جندي آخر، لأنه إذا فعل ذلك فإن رئاسة برلوسكوني ستكون تحت تهديد شديد). ولقد ساهم الهجوم في التأثير على قرار الحكومة الإيطالية في نهاية المطاف في آذار/ مارس 2005 بسحب قواتها البالغ عددها 3000 جندي، وهي رابع أكبر وحدة حليفة في العراق.

وإلى جانب ذلك هو استهداف إسبانيا، ففي 11 آذار/ مارس 2004، قام إرهابيون ينتمون إلى تنظيم القاعدة بتفجير محطة أتوشا للقطارات في مدريد، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من 200 مدني. ووصفت الجماعة المسؤولة الهجوم بأنه رد على ما يسمى بالمظالم الغربية في العراق وأفغانستان، ووعدت بإراقة المزيد من الدماء إذا لم تتوقف المظالم. وكان للتفجير أثر فوري على التحالف، لأنه كان مسؤولاً جزئياً على الأقل عن هزيمة الحكومة الإسبانية في الانتخابات العامة في البلد بعد ثلاثة أيام فقط، كما كان يقصد الإرهابيون بوضوح. وسحبت الحكومة الإسبانية الجديدة المناهضة للحرب ـ على عجل موظفيها البالغ عددهم 1300 فرد بحلول نهاية نيسان/ أبريل 2004، أي بعد سبعة أسابيع فقط من الهجمات، وسرعان ما حذت هندوراس والجمهورية الدومينيكية حذوهما بأفرادهما مجتمعين البالغ عددهم نحو 700 فرد.

حيث أدى الرحيل المفاجئ للإسبان وشركائهم إلى خلق فجوة بحجم لواء في الفرقة المتعددة الجنسيات في وسط جنوب (MND-CS).

ومع فقدان الفرقة المتعددة الجنسيات ـ وسط جنوب حوالي خمس أفرادها وثلث ألويتها القتالية، حيث انخفض قوامها الإجمالي إلى حوالي 6000 جندي، ولقد كان على قوة المهام المشتركة ـ 7 سد النقص على أساس مؤقت، أولاً من قبل فوج الفرسان المدرع الثاني وبعد ذلك من قبل لواء الثاني من الفرقة الجبلية العاشرة. ولأجل البحث عن حل طويل الأمد، حاول قادة قوة المهام المشتركة ـ 7 إقناع نظرائهم البريطانيين بتوسيع حدود الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق (MND-SE) والسيطرة على الفرقة المتعددة الجنسيات ـ وسط جنوب (MND-CS) وكذلك جميع المحافظات الشيعية التسعة في الجنوب. كما طلب القادة العسكريين الأمريكيين من المملكة المتحدة نشر فيلق الرد السريع التابع للحلفاء تحت علم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتولي القيادة والسيطرة على الجهود الموسعة، وهو طلب جعل من رئيس الوزراء توني بلير وحكومته تتباحث فيه لأكثر من عدة أشهر قبل رفضه في صيف عام 2004.

وفي أيار/ مايو، حاول المتمردون السنة بالاستراتيجية نفسها مرة أخرى، مستهدفين هذه المرة كوريا الجنوبية في الوقت الذي يستعد فيه ذلك البلد لنشر أكثر من 3000 جندي إضافي للمساعدة في أنشطة الأمن وإعادة الإعمار في إقليم كردستان. ولقد كان المتمردون الذين يعتقد أنهم من جماعة التوحيد والجهاد التي كان يتولى الزرقاوي قيادتها ـ كانوا قد اختطفوا مقاولاً كورياً جنوبياً وهددوا بقتله إذا لم تسحب كوريا الجنوبية جميع قواتها. وخلافاً للحالة الإسبانية، واصلت حكومة كوريا الجنوبية نشر قواتها، وقطع رجال الزرقاوي رأس الأسير الكوري في أواخر حزيران/ يونيو.

وعلى الرغم من فشلهم مع الكوريين، فقد كان من الواضح أن المتمردين السنة كانوا يهدفون إلى هزيمة عنصر رئيسي في الخطة الأمريكية الأصلية وهو أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على تدويل المهمة العراقية وتسليم حصة كبيرة من الأمن والمسؤوليات وجهود إعادة الإعمار لشركاء التحالف أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

وفي الواقع، واعتباراً من أوائل عام 2004، واصل العديد من موظفي الفيلق الخامس العمل على افتراض أن قوة تابعة لحلف شمال الأطلسي ستصل على الأغلب في عام 2004، لتولي المسؤولية عن المهمة بأكملها من قوة المهام المشتركة ـ 7. وقد أنهت موجة هجمات المتمردين ضد هؤلاء الحلفاء، فضلاً عن الهجمات ضد الأمم المتحدة والصليب الأحمر، كل أمل في

مثل هذا التسليم وأعاقت بشدة جهود إعادة الإعمار في جميع أنحاء البلاد. وبحلول أوائل عام 2004، كان المتمردون السنة يستهدفون منظمات المعونة الدولية وإعادة الإعمار، ويختطفون عمال الإغاثة والمقاولين، وكثيراً ما كانوا يقتلونهم بوحشية في قطع رؤوس مسجلة على شريط فيديو تهدف إلى تخويف المهندسين والفنيين وخبراء التنمية الذين تطوعوا للمساعدة في إعادة بناء العراق. وفي حين امتدت حملة التخويف هذه طوال عام 2004 وما بعده، قام المتمردون خلال شهر نيسان/ أبريل بعدة عمليات اختطاف بارزة لأمريكيين تم قطع رؤوسهم بوحشية في وقت لاحق، بمن فيهم المقاول نيكولاس بيرغ.

## الزرقاوي يهدف إلى الحرب الأهلية

وفي إطار التمرد السني الأوسع نطاقاً والذي ركّز على إحباط وطرد قوة الاحتلال التي تقودها الولايات المتحدة، كان الدافع وراء سلالة متمردين أصغر حجماً دافعاً مظلماً إضافياً. حيث كان أبو مصعب الزرقاوي يعتقد أن الأغلبية الشيعية هي أخطر تهديد للمصالح السنية في العراق والمنطقة المحيطة به، بل أخطر من الاحتلال الأمريكي. ومن أجل منع ما توقعه لأن يكون بتصفية طائفية للسنة من قبل الأغلبية الشيعية في العراق، قرر الزرقاوي أنه يجب أن يثير الشيعة في حرب طائفية، مما اضطر إلى تعبئة السكان السنة في العراق، والأهم من ذلك، سكان السنة في العالم.

وفي الأسبوع الثالث من كانون الثاني/ يناير 2004، ألقت القوات الكردية القبض على حسن غول بينما كان عائداً إلى كبار قادة تنظيم القاعدة في باكستان برسالة تتضمن استراتيجية الزرقاوي المقترحة والتي تدعو إلى شن هجمات على الشيعة العراقيين لخلق حرب أهلية. وفي رسالته، عرّف الزرقاوي الشيعة على أنهم العدو الحقيقي للجهاديين السلفيين، الذين يمثلون خطراً أكبر من قوات التحالف. وكتب: أن المراقب غير المتعجل والمتفرج المستفسر سيدرك أن التشيع هو الخطر الذي يلوح في الأفق وهو التحدي الحقيقي. وكما رأى الزرقاوي، بأن الشيعة هم العقبة التي لا يمكن التغلب عليها والثعبان الكامن والعقرب الماكر والخبيث والعدو التجسسي والسم المخترق وإنهم العدو ويجب الحذر منهم وقتالهم.

ولأجل تأجيج المخاوف التي يحملها الكثير من السنة والتي سنرى بعضها في الحقيقة في وقت لاحق، قال الزرقاوي إن فيلق بدر، وهو الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، قد تخلص من زيه الشيعي ووضع زي الشرطة والجبهة الإسلامية بدلاً منه. ولقد توقع الزرقاوي بأن يبدأ الشيعة الذين هم في قوات الأمن العراقية قريباً (بتصفية السنة بحجة أنهم المخربون وفلول البعث والإرهابيون الذين ينشرون الشر في الأرض). وقال الزرقاوي إن

السبيل الوحيد أمام السنة لتجنب الإبادة هو ضرب الشيعة كهدف رئيسي لهم، أمام التحالف والأميركيين. وعند رد الشيعة على هذه الحرب الطائفية، فإنها (ستوقظ السنة الغافلين وهم يشعرون بخطر وشيك من الإبادة)، وبعد ذلك ستنهض الطائفة السنية العالمية وتهيب لمساعدة السنة العراقيين.

**ابو مصعب الزرقاوي**

وبعيداً عن مزاعمه بحماية الطائفة السنية، كان الزرقاوي نفسه مدفوعاً بالأيديولوجية والكراهية الخالصة للشيعة. ولقد بشر الزرقاوي بأن الشيعة هم من المتدينين الذين أدوا الزيارات ويعتنقون معتقدات هرطقة بنسخته المتطرفة من الإسلام. ويرى الزرقاوي، المستمد من رأي الفيلسوف السني المتطرف ابن تيمية في القرون الوسطى، بأن الشيعة كانوا أسوأ من اليهود والمسيحيين لأنهم رأوا نور الإسلام (الحقيقي) واختاروا بدلاً من ذلك أن يبتعدوا عما يعتقد أنه الطريق المستقيم. ولهذه (الخطيئة)، وصف الزرقاوي الشيعة بأنهم ملحدون عدة مرات في رسالته. وقد وُضع هذا العداء الشديد للشيعة موضع التنفيذ وأوضحه في أوائل عام 2004.

وفي مارس/ آذار، ركزت محاولات الزرقاوي لإثارة العنف الطائفي على يوم عاشوراء الديني الشيعي، عندما أسفرت سلسلة من الهجمات المعقدة في كربلاء وبغداد عن مقتل ما يقرب من 200 زائر شيعي وإصابة 500 آخرين. وفي حين أن هجمات عاشوراء كانت الأكثر إثارة بين الجهود المبكرة التي بذلها الزرقاوي لإلهام حرب أهلية، فإن قرع طبول القتل والتفجيرات الطائفية الأصغر حجماً سيستمر طوال عام 2004، مما يبني زخماً نحو الحرب الأهلية التي كان الزرقاوي ينوي القيام بإشعال فتيلها. وطبقاً للتنبؤات فلقد حددت الخلية الحمراء لـ (قوة المهام المشتركة ـ 7)، التي كانت بمثابة مركز أبحاث مستقل للجنرال سانشيز، الخطر الذي يشكله الزرقاوي، مشيرة في تقييم صدر في شباط/ فبراير إلى: إن اغتيال آية الله

العظمى علي الحسيني السيستاني أو تدمير مسجد مبجل، مثل مسجد الإمام علي في النجف، من شأنه أن يبعث بأصداء في جميع أنحاء العالم الشيعي ويوجه الغضب الشيعي إلى العرب السنة والتحالف على حد سواء. وهذا يمكن أن يثير شرارة واسعة النطاق من الشيعة على العنف السني في العراق، لا سيما في المناطق التي تختلط فيها الطائفتان مثل بغداد أو البصرة، والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى العنف العرقي والديني في جميع أنحاء البلاد، مما يؤدي إلى تقسيم المجتمع العراقي وتحطيم الأمل في الوحدة الوطنية.

وفي حين استخدم التحالف رسالة الزرقاوي الأسير كجزء من حملة عمليات إعلامية لمحاولة تشويه سمعة التمرد السني، كشف في كانون الثاني/ يناير 2004 بأن جماعة التوحيد والجهاد وزعيمها كانا يعتزمان إغراق البلاد في حرب سنية ـ شيعية. تحت تأثير ضئيل من التخطيط العملياتي للتحالف، وعلى الرغم من أن محتويات الرسالة كانت مفهومة جيداً واعترف عدد من كبار مسؤولي التحالف بأهميتها. حيث كان عناصر التحالف الوحيدين الذين اعترفوا بالخطر وتصرفوا على نطاقه هم قوات العمليات الخاصة، والتي جعلت من الزرقاوي في شباط/ فبراير محور تركيزها الرئيسي. ومع ذلك، فإن التطور في استهدافهم سوف يحدث ببطء، وقد تم محاكمة 50 في المائة من المطلوبين قضائياً ضمن عملياتهم حتى تموز/ يوليو 2004 مقابل أهداف لا علاقة لها بالزرقاوي وتنظيمه.

وكان التحالف قد سلم من قبل العناية الإلهية، استراتيجية الحرب لأحد أخطر خصومه، ولكن قادة عمليات التحالف لم يجعلوا من منع الحرب الأهلية جزءاً مركزياً من خطط حملاتهم الانتخابية. وبالرجوع إلى الوراء، فلقد كانت فرصة ضائعة ذات أهمية استراتيجية ـ أقرب إلى فشل جنرال الاتحاد جورج ماكليلان في العمل على خطط كونفدرالية تم الحصول عليها قبل معركة أنتيتام.

### التحركات الإيرانية

ومع بدء الزرقاوي في تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى إثارة حرب أهلية لاستعادة صعود السنة في العراق، كان النظام الإيراني يقوم بتحركاته الخاصة لترسيخ السيطرة الشيعية وضمان نفوذه على المدى الطويل. حيث كانت حدود العراق مع إيران غير آمنة تماماً تقريباً، وفي اجتماع للتحالف لمعالجة المشكلة في 7 فبراير/ شباط 2004، أشار السفير ل. بول بريمر إلى أنه (ليس لدينا سياسة حدودية؛ ولا توجد قدرة على إنفاذها حتى لو كانت لدينا سياسة؛ ولا يوجد نظام دبلوماسي عراقي لدعم إصدار التأشيرات). ولقد كان النظام الإيراني يستغل هذا الفراغ في السياسة والإنفاذ، ويرسل عملاء ورجال أعمال إلى جنوب العراق لحشد النفوذ وإرساء

الأساس لوصول عناصر وقدرات أكبر. واحتُجز بعض العملاء الإيرانيين، ولكن من المرجح أن يكون هؤلاء جزءاً صغيراً فقط من العملاء الذين تم إرسالهم.

ومن المؤشرات على نطاق المشكلة هو إطلاق سراح 41 محتجزاً إيرانياً من مركز احتجاز معسكر بوكا في كانون الأول/ ديسمبر 2003، بما في ذلك الإفراج عن أربعة من أعضاء الحرس الثوري الإيراني الذين أُسروا في أواخر الربيع، بإذن من القيادة المركزية.

كما كان النظام الإيراني يستخدم وسائل إضافية لممارسة نفوذه، بما في ذلك إغراق جنوب العراق بالمهاجرين الإيرانيين، الذين كان بعضهم يشتري الكثير من الممتلكات العراقية إلى درجة أن أعمالهم خلقت فقاعة سكنية أدت إلى رفع قيمة الممتلكات بشكل ملحوظ. ويرى بعض مسؤولي التحالف، مثل منسق محافظة كربلاء السفير جون بيري، أن تصرفات الإيرانيين تشكل المراحل الأولى من التمرد. ويُزعم أن عملاء إيرانيين حاولوا اغتيال قادة سياسيين وأمنيين عراقيين، بمن فيهم قائد شرطة كربلاء، وكانوا يحاولون استمالة مترجمين شفويين عراقيين يعملون لحساب التحالف. ولقد قيّم تقرير لقوة المهام المشتركة ـ 7 في كانون الثاني/ يناير 2004 بأن فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني كان يوجه فيلق بدر لاغتيال أعضاء النظام السابق في جميع أنحاء جنوب العراق، وهو ما يرقى إلى حملة عنيفة للقضاء على البعث والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 43.

وقد كان هذا الجهد متقدماً إلى درجة أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كان قد بدأ التعاون مع حزب الدعوة في بحثه عن البعث، حتى أنه أنشأ مجلساً يقترح الأهداف ويوافق عليها. كما حاول الإيرانيون تكديس أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في النجف الموالين لإيران من خلال الترهيب والتهديد. وأخيراً، اعتقد بعض مسؤولي التحالف أنهم اكتشفوا يداً إيرانية في تفجير منشأة سلطة التحالف المؤقتة في كربلاء في كانون الأول/ ديسمبر 2003. وقد نوقشت على نطاق واسع الغرض الاستراتيجي للنظام الإيراني من هذه الأعمال بين قوة المهام المشتركة ـ 7 وسلطة الائتلاف المؤقتة والمسؤولين الأمريكيين في واشنطن. وقال البعض بأن النظام الإيراني كان يعمل ببساطة من أجل المصلحة الذاتية من خلال ضخ أموال إعادة الإعمار ورأس المال كوسيلة لتحقيق الاستقرار في جنوب العراق ومنع العنف من عبور الحدود.

ويرى آخرون أن الإيرانيين كانوا يحاولون السيطرة على جنوب العراق دون إطلاق النار من خلال تحويلات السكان، والدعم المالي، ومشاريع المساعدات المدنية، والدعاية. ومع ذلك، رأى آخرون طبيعة خبيثة في الأعمال الإيرانية. ففي كربلاء، أبلغ بيري سلطة الائتلاف

المؤقتة بتقييمه بأنه: كل التحركات الأخيرة في الأسابيع الأخيرة... هي جزء لا يتجزأ من خطة رئيسية توجهها إيران لخلق منطقة نفوذ في قلب الشيعة، بدءاً من المدينتين المقدستين... وإيران حريصة على تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة، وتريد بسط السيطرة الإيرانية في الجنوب، والتي بالإضافة إلى إحياء عدوها القديم (العراق)، ستضمن سيطرتها على المدينتين المقدستين (النجف وكربلاء)، وعلى الدخل الذي تستمده من الزوار والذي (يقدر بين 1.5 و3 ملايين شخص في السنة)، وهيبة وجودهم مرة أخرى في نفس المدار بقم.

ولقد كانت التوصيات حول كيفية الرد على أفعال النظام الإيراني متباينة مثل تقييمات الدوافع الإيرانية. وقد أوصى نائب المجلس بول وولفويتز منذ فترة طويلة بأن يكون أسوأ وكلاء النظام الإيراني، مثل مقتدى الصدر وقواته، هم وحدهم الذين يجب أن يشاركوا بالقوة، وأن على التحالف أن يتعاون مع الجماعات الأخرى المرتبطة بإيران، ولا سيما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وقال آخرون، مثل منسق محافظة النجف ريتشارد ج. أولسون:إن الوضع في النجف (غير مستقر بشكل أساسي) وأنه ينبغي للتحالف أن يؤسس لاحتكار استخدام المشروع بالقوة من خلال نزع سلاح فيلق بدر والقضاء على التهديد من مقتدى الصدر.

### استمرار التصعيد مع مقتدى الصدر

من الجدير بالذكر بأنه كانت الثلاثة أشهر الأولى من عام 2004 ـ قد اتسمت بتصاعد التوترات تدريجياً بين التحالف ومقتدى الصدر. وفي كانون الثاني/ يناير، تصاعدت عدة حوادث بتحريض من الصدر إلى القتال تقريباً. وفي 11 كانون الثاني/ يناير، خطف شرطي عراقي على يد عناصر من جيش المهدي التابع للصدر وهم يرتدون أقنعة وبزات الشرطة العراقية. واقتيد إلى محكمة الظل والسجن في النجف حيث كان الصدريون يعذبون المعارضين السياسيين. وكتب بريمر إلى أولسون، الذي أثير غضباً بعد اكتشاف السجن والمحاكم خارج نطاق القضاء، وعلق بأنه «لا يمكننا أن ندع هذه (المحكمة) و(السجن) بأن يستمران بالنمو»، وأشار إلى نيته في القضاء عليهما. ولسوء الحظ، كان كل من السجن والمحكمة يقعان على مقربة من ضريح الإمام علي، مما عقّد الوضع بما يكفي لمنع شن عملية أمنية فورية.

وبينما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة تنظر في خياراتها، اتهم الصدر الشرطة المسؤولة عن أمن ضريح الإمام علي بالفساد وأرسل عناصر من قواته لاحتلال جزء من الضريح. نشبت أزمة، حيث طالب آية الله العظمى السيستاني رجال الصدر بالانسحاب فوراً، لكنه رفض السماح لقوات التحالف بدخول الضريح للمساعدة في إخراجهم. وتصاعد الوضع بسرعة إلى

مستوى ائتلاف السلطة المؤقت والقوة المشتركة ـ 7 حيث رفضت الشرطة المحلية والقوات المتحالفة معها في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ وسط جنوب العمل ضد مقاتلي الصدر، ولم يتم نزع فتيلها إلا بعد مفاوضات صعبة بين زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم والصدر بأن سمح لفيلق بدر بتحمل مسؤولية أمن الضريح.

وبسبب هذه الاستفزازات وما شابهها من جانب مقتدى الصدر وقواته، ناقش قادة التحالف بقوة مختلف الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد الصدر وقوته. ومن بين القضايا التي تقود النقاش هي الأدلة القوية التي تربط الصدر ورجاله بقتل آية الله عبد المجيد الخوئي في نيسان/ أبريل 2003. كما هددت التصريحات العلنية التحريضية لقادة الصدر بتقويض الاتجاه الديمقراطي الذي تأمل سلطة التحالف المؤقتة بأن تتبعه في العراق. وفي 7 يناير/ كانون الثاني، أبلغ المنسق الإقليمي لسلطة التحالف المؤقتة لجنوب ووسط العراق، مايكل غويلر، مسؤولي سلطة التحالف المؤقتة في بغداد بأن (توصيتي لم تتغير عن السابق فيما يتعلق بمقتدى الصدر وأتباعه. وأوصي بشدة بإلقاء القبض عليهم بموجب المذكرات القائمة التي صدرت في الصيف الماضي... بتهمة قتل عبد المجيد الخوئي).

وسرد غويلر قائمة طويلة من أفعال الصدريين وحوادث زعزعة الاستقرار، وخلص إلى أن عدم التحرك يقوض التحالف ويسبب خوفًا كبيرًا بين السنّة من وجود نظام ثيوقراطي شيعي في المستقبل يدير العراق. وفيما يتعلق بآثار الأمرين الثاني والثالث لعملية ضد الصدر، قال غويلر: إذا ما قمنا أخيراً باتخاذ الإجراءات اللازمة، فأتوقع عدة أيام من الاضطرابات في الكوفة والنجف وكربلاء والعمارة. وقد تتأثر مدن جنوبية أخرى بالإضافة إلى مدينة الصدر بالطبع. ومع ذلك، أعتقد، نظراً إلى عدم شعبية الصدر الكبيرة، فإن الاضطرابات ستشمل نسبة صغيرة من السكان ثم تهدأ بسرعة إلى حد ما.

ولقد ردد بريمر هذا التقييم في رسالة إلى رامسفلد في 18 كانون الثاني/ يناير، مشيراً إلى أن (الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات بالتعاون مع السلطات العراقية لمحاسبة الصدر... وعلى الرغم من أن اعتقال الصدر قد يثير اشتباكات مع مؤيديه على المدى القصير، إلا أننا نعتقد أنه سيكون له تأثير فوري ومفيد تقريباً على السياسة في جنوب العراق). ومن الحجج المضادة التي ساقها أولئك الذين عارضوا اتخاذ مثل هذا الإجراء، بأن الصدر لم يكن جزءاً من التيار الشيعي، وأن القيام بعمليات ضده من المرجح أن تمكّنه فقط من إثارة مصداقيته.

ولم تقتصر هذه المناقشات على مسؤولي التحالف في العراق، حيث تناول صانعوا القرار الرئيسيين في واشنطن هذه المسألة أيضاً. واقترح ديفيد غومبيرت كبير مستشاري الأمن القومي والدفاع في سلطة التحالف المؤقتة على وولفويتز خلال زيارة نائب وزير الخارجية للعراق في

يناير بأن يتحالف التحالف مع فيلق بدر ويطلب منهم القبض على الصدر والقضاء على قواته. وأيد وولفويتز الاقتراح وقدمه على المستوى الوطني، مشيراً في مذكرة بتاريخ 21 كانون الثاني/ يناير إلى أنه (في حين أن هناك بالتأكيد ببعض التضارب بين أهدافنا وأهداف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، إلا أنه من الخطأ المبالغة في تقدير درجة الصراع وعلى وجه الخصوص على ما تم اعتقاده من الخطأ بأنهم يطاردون الخيول من أجل الإيرانيين).

وقد أثرت التوصية على مناقشة شملت أبي زيد وسانشيز وسلطة الائتلاف المؤقتة، حيث كان سانشيز الأقل تأييداً للخطة. وفي الوقت نفسه، وضمن رسالة وجهها في كانون الثاني/ يناير إلى المجلس، قال مسؤولو السياسة في وزارة الدفاع بأن الصدر كان أضعف المعارضة الشيعية ضد التحالف وينبغي أن تعتقله الشرطة العراقية لإرسال إشارة إلى المتمردين الآخرين. وبينما كانت قوة المهام المشتركة ـ 7 تستعرض خياراتها في ضوء اقتراح السياسة، ذكرت كاثرين ديل، المستشارة السياسية لسانشيز، بأن (توجيهات بريمر توضح بأن التحالف لا يتردد في حد ذاته (لاعتقال الصدر)؛ ولكن الشرطة العراقية ببساطة لا تستطيع تنفيذ هذا العمل). كما أشارت إلى أن (لدينا بالفعل (قراراً) (فيما يتعلق بالصدر) نستعد لتنفيذه، ونحن نبحث عن فرصة).

ومن جانبه، كان أبي زيد متردداً بشدة في التحرك ضد الصدر وحركته، وقلقاً من العواقب المحتملة للدخول في معركة ضد المسلحين الشيعة العراقيين. ومن وجهة نظر أبي زيد، كان من المهم مواصلة التركيز على تنظيم «القاعدة» وحلفائها في جميع أنحاء المنطقة ومنفذي هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. حيث كان خوض الحرب ضد الشيعة، سواء بشكل عام أو مع الصدريين، في تقدير أبي زيد، إلهاءً استراتيجياً لا معنى له لأن تنظيم «القاعدة»، العدو الرئيسي للولايات المتحدة في الحرب العالمية على الإرهاب، والتي كانت منظمة سنية سلفية يكره قادتها الشيعة بشكل أكثر كثافة مما يكرهون أميركا. وكتب أبي زيد، الذي كان يشعر بالقلق إزاء الزخم لبناء الإجراءات ضد الصدر، حيث أشار رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز في 23 كانون الثاني/ يناير 2004، قائلاً:

لا يمكننا أن نتحمل تحويل القدرة العسكرية والاستخباراتية ضد تهديدات مثل حزب العمال الكردستاني ومجاهدي خلق وآخرين مثل الصدر في هذا الوقت. حيث يجب أن نبقى مركزين على ما يقتلنا وما زلت أشعر بالحيرة إزاء القلق المستمر من واشنطن، كما أعرب فريق العمل المشترك، بشأن المشاكل الهامشية للنجاح في العراق.

ومن الواضح أن أبي زيد، الذي يشعر بالقلق الواضح أيضاً بشأن طبيعة التعليمات التي يتلقاها بشأن قتل الصدر أو القبض عليه، حيث أضاف في رسالته إلى مايرز في 23 كانون الثاني/ يناير

أنه (سيكون من الأفضل إبلاغ أوامرنا خطياً من خلال ذلك لتجنب أي سوء فهم بشأن التقدم إلى الأمام في هذه القضايا وعلى حد علمي، لم ترد أي أوامر خطية بشأن هذا الموضوع). بينما رد مايرز ببرقية رسمية بعد يومين أسفرت عن أمر قوة المهام المشتركة ـ 7 بوضع خطط للقبض على الصدر وكبار مساعديه، وتسمية المهمة بعملية ستيوارت.

### الكفاح من أجل صياغة خطة استراتيجية طويلة الأمد

وعلى النقيض من استراتيجيات المتمردين والزرقاوي العدمية ولكن الثابتة في نفس الوقت، والإجراءات المحسوبة التي اتخذتها إيران، فلقد واجه التحالف في أوائل عام 2004 صعوبة في صياغة استراتيجية متماسكة على مستوى البلاد. وفي إطار قوة المهام المشتركة ـ 7 وسلطة التحالف المؤقتة، كافح القادة والموظفون من أجل صياغة خطط طويلة الأجل نظراً للتوجيه السياسي المتضارب من واشنطن والمستقبل الغامض لكلا المنظمتين. وفي الوقت نفسه، تصارع اتفاق ائتلاف السلطة المؤقت والقوة المشتركة ـ 7 على التحديات الناجمة عن نقص الموارد في المنظمات التي تضطلع ببعثات وأنشطة لم تكن يتوقع القيام بها.

وسعياً للحصول على توجيهات من وولفويتز الذى كان يزور بغداد في 1 فبراير، أشار سانشيز إلى أنه (لا توجد حالياً استراتيجية للأمن الوطني العراقي حيث إننا بحاجة إلى رؤية طويلة الأمد تسهل استقلال العراق، ونحتاج أيضاً إلى إيصال هذه الرؤية إلى العراقيين). ورد وولفويتز غير المعلّق بأن (جزءاً من تلك الرؤية هو كسب الحرب اللعينة أولاً وكتابة أوراق لطيفة في حين أن السيارات المفخخة لا تزال تنفجر مثل أليس في بلاد العجائب... (كان هنالك انقطاع في الحديث) ـ وإلى أن نكون أكثر على الطريق في العمل حيث إننا نحتاج إلى التفكير أكثر على المدى القصير».

ولقد كانت المناقشات جارية بشأن ما ينبغي القيام به مع قوات الأمن العراقية وإن كانت مرتبطة بخطة الحملة الانتخابية. وبالنسبة لأبي زيد وسانشيز ورامسفيلد، فلقد بدا لهم أن إنشاء قوات أمن قادرة عسكرياً، هو المهم لتوفير أوضح استراتيجية لخروج القوات الأمريكية. ولقد كان رامسفلد الذي يشعر بالقلق من عدم احراز أي تقدم في تجديد قوات الأمن العراقية، الذي أمر العميد كارل ايكنبيري بالقدوم إلى العراق في كانون الثاني/ يناير 2004 لتقديم تقرير حول سبل تسريع تطور العراقيين، حيث ترأس إيكنبيري بوقت قريب بعثة تدريبية مماثلة في أفغانستان في وقت سابق، والذي وجد أن جهود سلطة التحالف المؤقتة لم تكن فعالة بالنسبة للجيش العراقي أو الشرطة، وأن التقدم في قوة الشرطة الذي يعتبر عنصراً حاسماً للنجاح في مكافحة التمرد، كان حرجاً ومتأخراً للغاية عن التقدم في الجيش.

ولقد أوصى ايكنبيري بتخفيض عدد قوات الجيش العراقي الجديد كإجراء لتوفير التكاليف، ولأن الحشد السريع المخطط له يعرض مراقبة الجودة للخطر. إذ خلص ايكنبيري أيضًا إلى أنه ينبغي توحيد التدريب فيما يتعلق بالمعهد الدولي للتنمية في البلدان النامية، والذي كان حتى ذلك الوقت لا مركزياً ومدفوعاً بمختلف الشُعب المتعددة الجنسيات لأن قوة المهام المشتركة ـ 7 والقيادة المركزية الأمريكية تعتبران المركز قوة احتياطية أو قوة من نوع الحرس الوطني حيث تم حشدها مؤقتاً لحالة الطوارئ الوطنية الجارية. كما أوصى التقرير بنقل جميع تدريبات قوات الأمن من سيطرة سلطة التحالف المؤقتة إلى القيادة المركزية وقوة المهام المشتركة ـ 7 لخلق وحدة القيادة. وعلى المستوى الاستراتيجي، أيد ايكنبيري خطة القيادة المركزية الأمريكية لتركيز جهودها الرئيسية على إنشاء قوات أمن عراقية، والتي سينقل إليها التحالف تدريجياً المسؤولية كوسيلة للحد من وجود قوات التحالف.

ومع تحول القوات العراقية إلى قدرة أكبر مما كانت عليه في الأصل، فإن قوات التحالف سوف تسلم السيطرة المحلية ثم السيطرة المناطقية وأخيراً على مستوى المحافظات، وتنحسر نظرياً إلى الخلفية لتوفير المراقبة الاستراتيجية بحلول تموز/ يوليو 2006. ومن الجدير بالذكر ان رامسفيلد الذي استولى على تقرير ايكنبيري، والذي يرى فيه خارطة طريق لإعادة تشغيل بعثة تدريب قوات الأمن العراقية المؤسّسية في إطار نموذج جديد، ولتسليط الضوء على أهمية مهمة التدريب، لذلك أمر رامسفيلد قوة المهام المشتركة ـ 7 (بإعطاء الأولوية القصوى لمواجهة قوات الأمن العراقية القادرة ونقل المسؤوليات إليها في أقرب وقت ممكن)، ووجه سانشيز إلى تغيير قيادة قيادته في البعثة لضمان الأولوية.

ولضمان مهمة قوة المهام المشتركة ـ 7 الناجمة عن ضرورة لـ)تنظيم وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية الموثوقة والقادرة من أجل تسريع انتقال الأمن من قوات التحالف إلى القوات العراقية). في حين رفض رامسفيلد اقتراح ايكنبيري بخفض عدد قوات الجيش العراقي الجديد، إذ تم تنفيذ جميع التوصيات الأخرى التي قدمها الجنرال تقريبًا. وتم انتزاع فريق تدريب المساعدة العسكرية التابع للتحالف من ائتلاف السلطة المؤقت وتم نقله في إطار قوة المهام المشتركة ـ 7، وأنشئت منظمة شقيقة جديدة، هي فريق تدريب مساعدة الشرطة المدنية، في إطار قوة المهام المشتركة ـ 7، مما يوائم الموارد مع المسؤوليات. حيث سيتم إنشاء مقر عسكري جديد ألا وهو هو مكتب التعاون الأمني، في إطار قوة المهام المشتركة ـ 7 للإشراف على فرق تدريب الجيش والشرطة والإشراف على جهود مساعدة قوات الأمن.

ولأن ايكنبيري قد لاحظ بأن الشرطة مجهزة في المقام الأول بمسدسات يملك المتمردون أقوى منها، فقد بدأت قوة المهام المشتركة ـ 7 في إجراء تغييرات على تدريب الشرطة وتجهيزها إذ من شأنها أن تجند وتعسكر بشكل فعال الكثير من قوات الشرطة في البلد. كما كان إجراء الانتخابات وكتابة دستور عراقي جديد من المواضيع الحاسمة التي أثارت جدلاً بين المسؤولين الأمريكيين. ففي البداية، كان المسؤولون في واشنطن وسلطة التحالف المؤقتة يفضلون عقد مؤتمرات حزبية، تختارها سلطات التحالف، لاختيار ممثلين عراقيين لكتابة دستور عراقي جديد. ومن شأن هذا الخيار أن يمنح التحالف أقصى قدرة على توجيه العملية السياسية العراقية الجديدة.

غير أن آية اللّٰه العظمى السيستاني كان قد أصدر في حزيران/ يونيو 2003 فتوى أعلن فيها أن الدستور الجديد ينبغي أن تكتبه جمعية تأسيسية ينتخبها العراقيون مباشرة. وفي ديسمبر ويناير أصر السيستاني على ضرورة إجراء الانتخابات سريعاً وانتخاب الحكومة الجديدة التي ستمنح السيادة في عام 2004 أيضاً. وفي الوقت الذي يبحث فيه القادة الأمريكيون في العراق وواشنطن عن سبل للحفاظ على السيطرة بشكل كبير وعملية في نفس الوقت، رد زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم بطلب توسط الأمم المتحدة، وبعد ذلك وصل دبلوماسي من الأمم المتحدة المخضرم الأخضر الإبراهيمي إلى العراق للتوسط. وصاغ الابراهيمي حلاً وسطاً يختار فيه مجلس الحكم الانتقالي العراقي بموجبه حكومة عراقية مؤقتة حيث يكون في الخدمة حتى إجراء انتخابات في جميع أنحاء البلاد في كانون الثاني/ يناير 2005 من أجل برلمان عراقي يشكل حكومة انتقالية. ثم تقوم الحكومة الانتقالية بصياغة دستور، وبالتالي تلبية متطلبات السيستاني.

ولقد كان الهدف من جهود الحكيم والسيستاني هو إعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي على مدى عقود، مُنِعَت الفصائل الإسلامية الشيعية من المشاركة في السياسة العراقية والغنائم التي تنجم عنها، حيث لم تكن على وشك أن تُفسد فرصة الحصول على حصة الأغلبية في السلطة في نهاية المطاف.

مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق «الأخضر الإبراهيمي»

**أبو غريب: فشل سياسات الاحتجاز**

وفي 14 يناير/ كانون الثاني 2004، أصبحت مشاكل برنامج الاحتجاز المتعثر واضحة وعندما أُبلغ سانشيز أخيراُ بالأفعال والانتهاكات غير القانونية لاتفاقيات جنيف التي ارتكبها الحراس الأمريكيون ضد المحتجزين العراقيين في مجمع أبو غريب في تشرين الأول/ أكتوبر 2003. حيث قيل لسانشيز إن هناك (صوراً لسجناء عراة، بعضها إباحي بطبيعته ويظهر آخرون محاطين بالكلاب التي تنبح، بل إن هناك صوراً [للشرطة العسكرية] وهي تحمل جثة هامدة). وفي 19 يناير 2004، طلب سانشيز من القيادة المركزية الأمريكية تعيين ضابط عام لإجراء تحقيق في لائحة الجيش 6 ـ 15 (AR). وعلى أثر ذلك عُيِّن اللواء أنطونيو م. تاغوبا، نائباً لقائد لجنة التنسيق من أجل الدعم، وفي 31 كانون الثاني/ يناير قام بتقديم النتائج والتوصيات في تقرير مكتوب في 9 آذار/ مارس.

ولقد كشف تحقيق تاغوبا عن مشاكل وتجاوزات نظامية أسوأ مما كان يتصور سانشيز. وفي تجاهل صارخ لقوانين الحرب البرية، قامت مجموعة من الجنود من لواء الشرطة العسكرية رقم 800، وهي وحدة من وحدات الاحتياطي في الجيش، بالعديد من الأعمال السادية والمنحرفة ضد المحتجزين، بما في ذلك اللواط بهم، وتكديسهم عراة، وتهديدهم بالكلاب والأسلحة بالإضافة إلى ضربهم، وحرمانهم من النوم.

ومن بين النتائج العديدة التي توصل إليها تاغوبا، هو تعيين قائد واحد لجميع عمليات

المحتجزين في المسرح وتوفير تدريب إضافي لجميع العاملين مع المحتجزين. كما أوصى تقرير تاغوبا بإعفاء العميد جانيس كاربينسكي، قائد اللواء 800 للشرطة العسكرية، وتوبيخه، إلى جانب قائد كتيبة وقادة آخرين يتحملون المسؤولية عن المحتجزين العراقيين. كما اعتبر العقيد توماس م. باباس، قائد اللواء 205 للاستخبارات العسكرية، الذي أسند إليه سانشيز المسؤولية العامة عن السجن في خريف عام 2003، مسؤولاً عن الكارثة وأوصى بتوجيه توبيخ إليه. وفي نهاية المطاف، أُدين 11 جندياً من لواء الشرطة العسكرية رقم 800 بارتكاب جرائم في أبو غريب.

وفي إطار قوة المهام المشتركة ـ 7، كان سانشيز ومقره قد قاما بكل شيء بموجب الكتاب وبمجرد اكتشاف الأنشطة في أبو غريب في أواخر عام 2003. ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى دقة التحقيق الذي أمروا به وبغض النظر عن مدى شدة معاقبتهم للمسؤولين، فإن تداعيات تلك الفضيحة من شأنها أن تكون كارثية في نهاية المطاف ومستحيلة الاحتواء.

ومع اقتراب شهر آذار/ مارس 2004 من نهايته، تفاقم نضال التحالف لإيجاد طريقه من حيث الاستراتيجية والخطط على مستوى البلد بسبب الاضطرابات الكبيرة بين قادة الائتلاف ووحداته الرئيسية، التي كان معظمها ينتقل إلى البلد أو منه. وعلى الرغم من هذه التحديات، ظل قادة التحالف يأملون بشكل غير واقعي في أن الجهود بأكملها يمكن أن تكون مستقرة بما يكفي لنقلها إلى جهة خارجية متعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي. وعلى العكس من ذلك، فلقد كانت القوى المعارضة للتحالف تضع خططاً طويلة الأجل وتبدأ في تنفيذها. حيث كانت إيران في طريقها إلى إقامة موطئ قدم لها في قلب الشيعة، ولقد كان الزرقاوي يبدأ خطته لبدء حرب أهلية، وكان التمرد السني ينسق العمليات بشكل أوسع نطاقاً ويخطط تخطيطا جيداً لها.

ومع مرور الذكرى السنوية الأولى للغزو، كان العراق مهيئاً لانفجار. فلقد بدأت الإحباطات المكبوتة للعراقيين ـ التي تسبب بعضها في تحقيق آمال ما سيجلبه الغزو، وبعضها بفعل إجراءات التحالف، وبعضها أمل بسيط في العودة إلى الوضع الطبيعي ـ في التصرف على أساس السياسة والأمن الموجودتين مثل طنجرة ضغط تنتظر الانفجار. وفي نيسان/ أبريل 2004، ستنفجر جميع التحديات التي واجهها التحالف تقريباً في وقت واحد.

## الفصل الثاني عشر

### الأشياء تتداعى جزئياً نيسان/أبريل 2004

ومع اقتراب الشهر الانتقالي في آذار/ مارس 2004 من نهايته وبدأت الوحدات الجديدة التي وصلت للتناوب الثاني لعملية حرية العراق في الاستقرار في مناطق عملياتها، نظر قادة التحالف في العراق إلى الوضع بتفاؤل حذر. ويعتقد الجنرال ريكاردو سانشيز وفرقة العمل المشتركة (CJTF-7) أن الشؤون اليومية قد استقرت في نوع من الحياة الطبيعية التي يتقدم فيها التحالف نحو أهداف حملته الانتخابية، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان يفضله سانشيز. وواصلت الجماعات المتمردة بشن هجمات مضايقة ضد قوات التحالف، ولا سيما في المقاطعات الشمالية والغربية، ولكن القتال كان عادة قصيراً ومحلياً. وقد تحطم هذا الهدوء النسبي في نيسان/ أبريل 2004، عندما انفجر العراق بانتفاضات جماهيرية في جميع أنحاء البلاد، مما أجبر قوة المهام المشتركة ـ 7 على خوض حرب على جبهتين ضد حركات التمرد الواسعة من قبل السنّة والشيعة.

ومع تنسيق قادة حرب العصابات من السنة والشيعة لتمرداتهم في محاولة لطرد التحالف من العراق، إذ لم ينقذ التحالف من هزيمة استراتيجية سوى التدخل في الوقت المناسب لفرقة أميركية مغادرة. حيث غيرت طابع الصراع بشكل دائم وحركتها ديناميات سياسية التي وسعت نطاق الحرب إلى ما هو أبعد من توقعات قادة التحالف.

#### حرب ذات جبهتين غير متوقعة!

#### الإندلاع في الفلوجة

بدأت المشكلة في الفلوجة، التي أصبحت بحلول أوائل عام 2004 معقلاً للمتمردين وأخطر مدينة في العراق. وحتى قبل غزو العراق، كانت الفلوجة محافظة دينياً. وكانت تعرف باسم (مدينة المائة مسجد)، وهي موطن لكل من الشيخ عبد الله الجنابي، زعيم مجلس شورى المجاهدين المتمرد، وحارث الضاري رئيس جمعية علماء المسلمين الموالية للمتمردين. وفي

الأشهر التي تلت سقوط صدام حسين، سمح غياب الأمن الحدودي لآلاف المقاتلين الأجانب بدخول الأنبار من سوريا والأردن وشق طريقهم شرقاً عبر وادي نهر الفرات. ولم يساعد على ذلك التناوب العشوائي لوحدات التحالف عبر المدينة في الأشهر التي تلت الغزو، مما أسفر عن ما لا يقل عن ست وحدات مختلفة مسؤولة عن المدينة خلال السنة الأولى من الحرب.

ولقد ظهرت علامات مشؤومة بعد العام الجديد. ففي 2 يناير/ كانون الثاني 2005، أسقط المتمردون مروحية من طراز OH-58 كيوا فوق المدينة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، اكتشفت الكتيبة الأولى فوج المشاة المظلي 505، بدعم من العمليات الخاصة 17 عبوة ناسفة يدوية الصنع و4 متفجرات وأسلحة في سوق الفلوجة بما يعادل شاحنات تفريغ.

وبعد وقت قصير من الغارة، أسقطت نيران المتمردين سيارة (UH-60 Black Hawk medevac)، مما أسفر عن مقتل تسعة جنود أمريكيين. وأسقطت طائرتان مروحيتان أخريات في تتابع سريع. وفي 12 شباط/ فبراير، وخلال زيارة قام بها قائد القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، اشتبك المتمردون مع الجنرال جون أبي زيد واللواء تشارلز سواناك بقنابل صاروخية (آر بي جي) ونيران الأسلحة الخفيفة عندما اقتربوا من مبنى فيلق الدفاع المدني العراقي (ICDC) في المدينة.

وبعد يومين، شن مسلحون هجمات جريئة ومتزامنة في وضح النهار على ثلاثة مراكز للشرطة العراقية، وقاعدة المركز الدولي للقوات المسلحة العراقية ومكتب رئيس البلدية، وأطلقوا سراح 20 سجيناً متمرداً بينما قتلوا 17 من ضباط الشرطة المسلحين تسليحاً خفيفاً. وتم تسليط الضوء على وجود المقاتلين الأجانب في المدينة. وخلال تسليم الفلوجة في مارس من قبل الفرقة 82 المحمولة جواً إلى قوة مشاة البحرية (I MEF)، تم تنفيذ هجوم بقذائف الهاون على مكتب رئيس البلدية خلال اجتماع لمجلس المدينة مما أسفر عن مقتل مدنيين عراقيين بينما قتل وجرح ما لا يقل عن 19 جندياً من مشاة البحرية. وفي 31 مارس/ آذار، نصب مسلحون سنة كميناً لقافلة إمدادات من بلاك ووتر والتي اتخذت منعطفاً خاطئاً إلى حي في الفلوجة، مما أسفر عن مقتل جميع حراس مقاولي بلاك ووتر الأربعة التابعين للقافلة. وقام المسلحون بتشويه الجثث وجرها عبر الشوارع وتعليق بقاياها المحترقة على الجسر الحديدي الشهير في الفلوجة فوق نهر الفرات. حيث تم تصوير المشهد المروع من خلال فيديو عرض في جميع أنحاء العالم.

**الفريق جيمس ت. كونواي، القائد العام لقوات المشاة البحرية (2004 ـ 2006)**

ومن بغداد، اعتبر سانشيز حادثة بلاك ووتر مسألة تكتيكية بالنسبة لمشاة البحرية في القوة المتعددة الجنسيات الغربية (MNF-W) للتعامل معها، حيث ركزت قوة المهام المشتركة ـ 7 على ما اعتبره التهديد الأكثر أهمية من مقتدى الصدر، وهي وجهة نظر وافق عليها قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.. وقد توصلت أحد التقييمات الخاصة بالقوات البحرية إلى أن المقاولين قد قُتلوا على أيدي رجال قبائل آلبو عيسى، وهي نفس القبيلة التي يُقال إنها مسؤولة عن إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة للتحالف بعد اعتقال شيخها في أيلول/ سبتمبر الماضي. ولقد أوصى كل من الفريق جيمس كونواي، (وهو القائد العام للقوات البحرية في حينها) واللواء جيمس ماتيس، قائد الفرقة البحرية الأولى، بعدم الرد العملياتي على نطاق واسع على حادث الفلوجة.

ولقد كانت الفرقة البحرية الأولى قد تولت عمل الفرقة 82 المحمولة جواً قبل أسبوعين فقط، وأراد قادة مشاة البحرية وقتاً لتطوير فهم أفضل للتضاريس الحضرية في الفلوجة قبل بدء العمليات. وعلى أية حال، أوصى كونواي وماتيس باتباع نهج محدد الأهداف باستخدام معلومات استخبارية محسنة للعثور على مرتكبي أعمال القتل التي وقعت في 31 آذار/ مارس، بدلاً من الهجوم على المدينة بأكملها. وبعد عقد مؤتمرات سريعة مع قيادة مشاة البحرية، دعم سانشيز وأبي زيد القادة التكتيكيين ضد اتخاذ إجراء فوري، وقدما تلك التوصيات إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومدراء مجلس الأمن القومي.

وفي اجتماعات عُقدت في واشنطن في الأول من نيسان/ أبريل، قال أبي زيد إن (الواقع

في الفلوجة هو حادث غير ذي شأن من الناحية العسكرية)، لكنه أقر بأن (اللعب المتكرر على وسائل الإعلام جعل المتمردين يبدون أقوياء والولايات المتحدة ضعيفة). وسرعان ما أدرك أبي زيد أن القادة الأمريكيين يريدون رداً أقوى مما أوصى به أبي زيد وسانشيز. وكان المزاج السائد في واشنطن هو أن (هذه ليست مقديشو ولن نبتعد). وتعبيراً عن هذا المزاج، فلقد أوضح رامسفيلد في اجتماعات منفصلة مع قوة المهام المشتركة ـ 7 أنه (يجب علينا أن نفعل أكثر من الحصول على الجناة... وهذه فرصة جيدة لدفع السنة في مجلس الحكم العراقي إلى التقدم وإدانة هذا الهجوم. وسوف نتذكر أولئك الذين لا يفعلون ذلك. لقد حان الوقت للاختيار ـ أنت معنا أو ضدنا).

ومع رفض القادة الأمريكيين لتوصيات قادتهم التكتيكيين، وفي 3 نيسان/ أبريل، أمر سانشيز القوة المتعددة الجنسيات في العراق ببدء عملية (عزم اليقظة) للقضاء على الملاذ الآمن للمتمردين في الفلوجة والقبض على المسؤولين عن عمليات القتل لبلاك ووتر. وعندما أُبلغ ماتيس المحبط بالقرار، طلب من كونواي تقديم الأمر خطياً وفعل كل ما في وسعه لمنع وقف العملية قبل إخلاء المدينة. ومع وجود كتيبتين فقط من مشاة البحرية في منطقة الفلوجة فلقد احتاجت القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات إضافية لتطهير المدينة التي يبلغ عدد سكانها 250,000 نسمة. وفي حين أمر ماتيس وحداته القريبة بالفعل من الفلوجة بتشكيل طوق حول المدينة، أعاد كونواي وضع كتيبتين من غرب الأنبار للمشاركة في الهجوم على المدينة والذي سيبدأ بعد 3 أيام أي في 6 أبريل/ نيسان. ومع هذه الأحداث، ستكون هذه هي قوات التحالف الوحيدة التي ترسل للمساعدة في الفلوجة بينما كانت البلاد على وشك الانفجار في تمرد عام.

### انتفاضة الصدر

وكما أشار سانشيز إلى تسلسله القيادي، فلقد كان الشاغل الرئيسي لـ (قوة المهام المشتركة ـ 7) الذين دخلوا ربيع عام 2004 هو مقتدى الصدر وأتباعه المتشددين. وقد شارك في هذا الحكم معظم القادة الأمريكيين في واشنطن، والذين اعتبروا الصدريين التهديد الأكبر لنقل السيادة المزمعة إلى حكومة عراقية مؤقتة في حزيران/ يونيو. حيث كانت قوات جيش المهدي التابعة للصدر راسخة في الجنوب والذي يشكل الأغلبية الشيعية بحلول ربيع عام 2004، بعد أن تسللت إلى الشرطة المحلية والحكومة المحلية، وانشاء محاكم شرعية.

ويعتقد سانشيز بأنه يقع تحت ضغط كبار القادة الأمريكيين لضمان نقل السيادة في الوقت المناسب من أجل إعطاء الإدارة الأمريكية نجاحاً سياسياً قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. ونتيجة لذلك، وضعت قوة المهام المشتركة ـ 7 خططاً لـ تدمير منظمة

الصدر ولكن بخطوة ذكية أو من خلال الفرصة المناسبة للقيام بذلك. ونظراً لارتفاع مخاطر التحرك ضد الصدر، احتفظ رامسفيلد لنفسه بسلطة الأمر بتنفيذ الخطة.

ويبدو أن فرصة التحرك ضد الصدريين قد قدمت نفسها في أواخر آذار/ مارس، وعندما نشرت صحيفة (الحوزة) التابعة للصدر مقالاً يقارن بين سلطة التحالف المؤقتة والسفير ل. بول بريمر وصدام. ورداً على ذلك، أمر بريمر مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة بإغلاق الصحيفة التي تحرض على العنف ضد التحالف بشكل فعال منذ عدة أشهر. وفي 28 مارس/ آذار، أغلقت قوات التحالف أبواب مكاتب الصحيفة بالسلاسل، مما أثار احتجاج ما يقرب من 20 ألف من الصدريين الغاضبين الذين ساروا على المنطقة الخضراء وفي الأيام التي تلت الإغلاق مباشرة. قامت وحدة صغيرة من الجنود الأمريكيين الذين يحرسون محيط المنطقة الخضراء والذين روعتهم مساحة الاحتجاج وهددوا بإلقاء الحجارة وغيرها من الأشياء ـ بإطلاق النار وقتل اثنين من العراقيين، مما زاد من تأجيج التوترات.

وبدلاً من محاولة تهدئة الوضع مع الصدر، اتخذ بريمر والتحالف خطوات أدت عن غير قصد إلى فتح جبهة ثانية. وفي غارة قبل الفجر في 3 أبريل/ نيسان، وفي نفس اليوم الذي أمر فيه سانشيز القوة المتعددة الجنسيات بشن عمليتها ضد الفلوجة، اعتقلت القوات البحرية التابعة لقوة العمليات الخاصة المشتركة مصطفى اليعقوبي، أحد نواب الصدر والمشتبه به في مقتل آية الله عبد المجيد الخوئي. وكما هو الحال مع جميع العمليات الأخرى ضد الدائرة الداخلية للصدر، تطلبت الغارة أمراً بالإعدام من رامسفيلد. وفي حين أن التحالف عامل اليعقوبي كأي محتجز آخر، فإن صور اليعقوبي المتلفزة في زي سجن برتقالي مطابقة لزي المحتجزين في خليج غوانتانامو في كوبا، كانت قد أثارت غضب العديد من مؤيدي الصدر، الذين اعتبروا الاعتقال تحدياً مباشراً لسلطتهم في جنوب العراق.

ولقد كان بريمر وطاقمه قد افترضوا أن المهمة يمكن أن تتم دون تأثير على المعركة القادمة في الفلوجة. لكن اعتقال اليعقوبي، إلى جانب إغلاق صحيفة الحوزة وإطلاق النار على المتظاهرين الصدريين، كل ذلك عشية الزيارة الدينية للشيعة وإحياء ذكرى الأربعين، حيث أثار ذلك رداً عنيفاً من قوات الصدر. وفي اليوم التالي لاعتقال اليعقوبي في الرابع من نيسان/ أبريل، شن جيش المهدي التابع للصدر هجوماً منسقاً ضد قوات التحالف في وسط وجنوب العراق. حيث سقطت الضربة الأولى في بغداد، بينما كانت فرقة الفرسان الأولى التابعة للواء بيتر تشارلي في عملية للتخفيف عن الفرقة المدرعة الأولى التابعة للجنرال مارتن ديمبسي. ولقد كانت مدينة الصدر، التي يقطنها أكثر من مليوني نسمة من الشيعة، متاهة مكتظة من الأحياء الفقيرة في منطقة لا تتجاوز مساحتها 13 كيلومتراً مربعاً، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق

اكتظاظاً بالسكان في العالم. وعلى سبيل المقارنة، فلقد تجاوز عدد سكان مدينة الصدر عدد سكان مانهاتن، لكنهم كانوا محشورين في ثلث المساحة.

ولقد كانت فرقة الفرسان الأولى غير مجهزة للهجوم الصدري في هذه التضاريس الحضرية الكثيفة. حيث أجبرت على ترك الكثير من قواتها المدرعة في مقرها في فورت هود على الرغم من احتجاجات تشارلي، ولقد كانت فرقة الفرسان الأولى قد جرّت معظم دباباتها والمشاة الآليين ووحدات الهندسة ووحدات المدفعية إلى مشاة آلية مجهزة بسيارات مدرعة متعددة الأغراض (HMMWV) لإجراء العمليات والدوريات اليومية.

وقد جاء تشارلي وفرقة الفرسان الأولى إلى العراق على استعداد لتنفيذ عمليات الاستقرار التي ستركز على الخدمات الأساسية والظروف المعيشية للسكان العراقيين كأفضل طريقة لتحسين الظروف الأمنية، وهو نفس النهج الذي كانت تتبعه الوحدات الأمريكية التي عملت في هايتي. ولتوضيح الاستراتيجية بكل بساطة ممكنة، استخدم تشارلي المختصر (SWET)، الذي يرمز إلى المجاري والمياه والكهرباء والقمامة، وهي قطاعات البنية التحتية العراقية التي كانت محور التركيز الرئيسي لهذا الجهد. ولهذا السبب كان فصيل من اللواء الأول من فرقة الفرسان الأولى، يرافق شاحنات تفريغ مياه الصرف الصحي المتعاقد معها عبر مدينة الصدر في 4 أبريل/ نيسان 2004، عندما تعرضت لكمين وكادت أن تجتاح من قبل العشرات من مقاتلي جيش المهدي. حيث حاصر المقاتلون الصدريون والذين كانوا يتجولون في الشوارع بالمواقد ومكيفات الهواء وغيرها من الحطام ـ مركبات الدورية ذات العجلات داخل مدينة الصدر، مما تطلب تعزيزات بقيادة الدبابات لتحطيم العوائق ومرافقة القوات المحاصرة إلى بر الأمان.

ولقد كان التغيير في بيئة التشغيل الذي حدث في 4 أبريل دراماتيكيًا. حيث كانت الوحدة السابقة في مدينة الصدر ألا وهي فوج الفرسان المدرع الثاني، قد فقدت جندياً واحداً فقط خلال فترة ولايتها هناك التي دامت 9 أشهر. وفي 4 أبريل/ نيسان، قُتل أو جُرح ثمانية جنود من اللواء الأول، فرقة الفرسان الأولى، خلال دورية واحدة تعرضت لكمين، وبعد ذلك خاض اللواء معارك ضارية ضد جيش المهدي لمدة 80 يوماً متتالية. وقد أصبح القتال عنيفاً إلى درجة أنه بحلول صباح 6 أبريل/ نيسان، كانت الفرقة المدرعة الأولى قد أبلغت بالفعل عن مقتل 136 من أفراد القوات الصدرية في بغداد. وبحلول 12 نيسان/ أبريل، بلغ هذا العدد 247، أي ما يقرب من ضعف عدد المتمردين الذين أبلغ عن مقتلهم من قبل جميع القوات المتعددة الجنسيات ـ الغربية.

ولقد تغيّر الوضع إلى ما وراء بغداد أيضاً. وسرعان ما انتشرت الانتفاضات الصدرية في المدن الجنوبية، بما في ذلك البصرة والعمارة والكوت وكربلاء، حيث تحولت الاحتجاجات الغاضبة في 4 أبريل/ نيسان أمام المباني الحكومية الائتلافية إلى أعمال عنف خلال الليل. وفي غضون ساعات من اندلاع أعمال مدينة الصدر، واجهت الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد (MND-B)، والفرقة المتعددة الجنسيات وسط ـ جنوب (MND-CS)، والفرقة المتعددة الجنسيات جنوب شرق (MND-SE) أزمة غير متوقعة أجبرتهم على الدفاع عن كل تواجد التحالف تقريبًا في الجنوب ضد المهاجمين الصدريين.

### الهجوم على الفلوجة

وبينما كانت الفرق المتعددة الجنسيات في بغداد والجنوب تتدافع لصد الهجمات الصدرية، بدأت القوة المتعددة الجنسيات الغربية هجومها على الفلوجة. وقد أمضى المارينز 48 ساعة في الاعداد للهجوم على الفلوجة عبر إقامة سلسلة من نقاط التفتيش في طوق فضفاض حول المدينة. وسمح النقص في قوات الطوق للقوات البحرية لبعض كبار المتمردين بالفرار من المدينة إلى حديثة، التي أثبتت أنها منطقة انطلاق مفضلة للمتمردين بسبب قربها من بحيرة الثرثار وموقعها المركزي داخل الأنبار. وبالنظر إلى تسارع العملية، إذ لم يكن متاحاً للهجوم الفعلي سوى كتيبتين من فوج فريق المكافحة 1 ـ (الكتيبة الثانية وكتيبة المشاة البحرية الأولى وكتيبة مشاة البحرية الخامسة) ـ للهجوم الفعلي، وانتقلتا إلى مواقع بالقرب من المدينة بينما كانت كتيبة الاستطلاع الأولى تتفحص الجنوب.

وفي 6 أبريل، بدأت القوات الحرية عملية حل اليقظة. وبدأت كتائب المارينز في التحرك إلى أحياء الفلوجة، حيث سرعان ما انخرطت في قتال مرير من منزل إلى منزل. حيث فعلوا ذلك دون دعم درع كبير. وبسبب التسرع في شن العملية وعدم وجود قوات أخرى متاحة، لم تكن موجودة في القوات المهاجمة سوى 10 دبابات من طراز (M1 Abrams).

ولقد كان من بين المقاتلين المتمردين الذين يعارضون قوات المارينز ـ ما بين 500 و1000 مقاتل ـ مجموعات متباينة يمكن تجميعهم في ثلاث فئات تقريباً: عناصر النظام السابق وحزب العودة والجماعات الإسلامية المحلية المتحالفة مع المقاتلين الأجانب وجماعة التوحيد التي يقودها أبو مصعب الزرقاوي. وفي حين لم يسيطر أي فرد على مختلف جماعات مقاومة الفلوجة، تمكن الشيخ عبد الله الجنابي من تنسيق معظم جهودها. وخلال المعركة، كانت المساجد بمثابة مراكز قيادة وسيطرة للمتمردين، حيث كان مسجد الحضرة بمثابة المقر الرئيسي للجنابي وحلفائه.

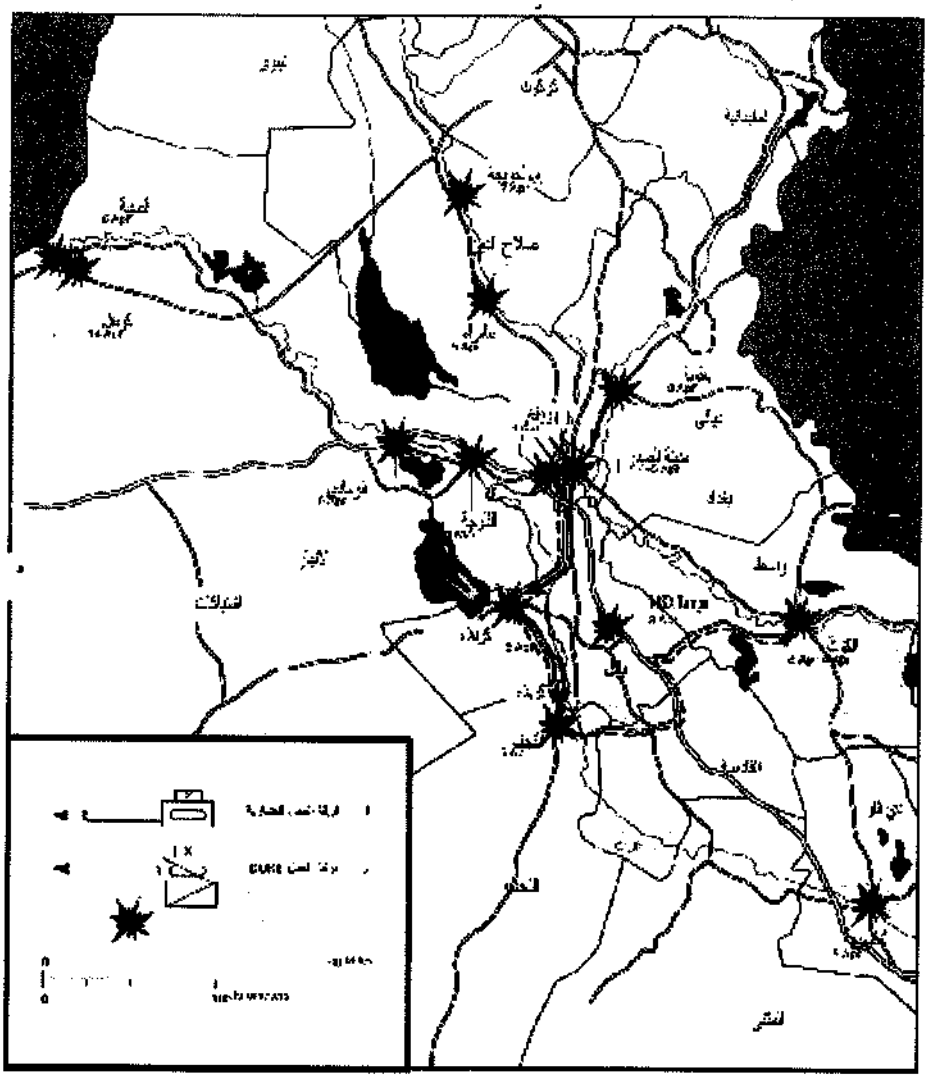

الخريطة (14) توضح الانتفاضات في العراق، 13 آذار/مارس ـ 14 نسيان/أبريل 2004

جنود من مشاة البحرية يتخذون السيارة المدرعة ساتراً لهم في معركة الفلوجة

وقد تحركت الكتيبة الثانية وكتيبة المشاة البحرية الأولى المقترنة بكتيبة الكوماندوز 36 ومستشاري العمليات الخاصة التابعة لها إلى الجزء الشمالي الغربي من المدينة، في حين هاجمت الكتيبة الأولى والمارينز الخامسة، من الغرب في محاولة لتشكيل حركة الكماشة. في حين سدت المركبات الفارغة التقاطعات والأزقة، مما جعل من الصعب على دروع التحالف دعم قوات المشاة. ولكن مع بدء تركيز وحدات مشاة البحرية من أماكن أخرى على القوة المتعددة الجنسيات في الفلوجة، تحول ميزان القوى القتالية، وبدأت قوات المارينز في إحراز تقدم. وفي اليوم الثاني من الهجوم، تلقى العقيد جون تولان، قائد فوج الفريق المقاتل الأول، كتيبة مشاة ثالثة ووصلت كتيبة مشاة رابعة بعد يومين.

ومع سير العملية، رفض معظم الجنود العراقيين الذين أرسلوا للمشاركة في الهجوم القتال. حيث العديد من القوات قد تلقت تدريب بدائي لبضعة أسابيع، وببساطة لم تكن مستعدة لقسوة القتال. وشعر آخرون بعد انضمامهم إلى الجيش العراقي الجديد أو إلى فيلق الدفاع المدني من أجل حماية العراق من الهجمات الخارجية بأنهم قد ضللوا عندما أُمروا بالتوجه نحو «الفلوجة». وفي سيناريو أعيد في جميع أنحاء البلاد في نيسان/ أبريل، رفض الكثيرون الأوامر أو فروا فقط بدلاً من قتال زملائهم العراقيين. وفي حالات قليلة، انشقوا إلى المتمردين. وقال ماتيس لرؤسائه: «لقد أشارت التقارير والخبرة إلى أن جميع منظمات الأمن المدني العراقية والشرطة وفيلق الدفاع المدني العراقي وقوات الحدود العراقية مليئة عموماً بالفساد، وانعدام الإرادة، ومخترقة على نطاق واسع من قبل القوات المناهضة للتحالف»، مضيفاً أنه «في إحدى

الحالات لدينا تقارير [كذا] بأن وحدة كاملة تقع في الفلوجة قد فرّت وذهبت إلى جانب المتمردين». وكان الاستثناء الرئيسي لانهيار قوات الأمن العراقية في الفلوجة هو كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين، التي دربت وجهزت من قبل قوة المهام المشتركة. ولقد أصبحت كتيبة المغاوير الـ 36، مقترنة بمستشارين من القوات الخاصة، وهي الوحدة العراقية الوحيدة التي كانت تقاتل بفعالية في الفلوجة، حيث تم نقلها من اشتباك إلى آخر في جميع أنحاء المدينة، على الرغم من وفاة قائد كتيبتها أثناء قيادته الهجوم.

### انتشار الحريق

ومع إعادة تمركز القوة المتعددة الجنسيات ـ الغربية لدعم العمليات في الفلوجة، انتهز المتمردون في أماكن أخرى من الأنبار الفرصة للبدء في الهجوم، ومن المرجح أن يقللوا الضغط من الفلوجة ويخفضوا التعزيزات المحتملة للتحالف. وفي 6 أبريل/ نيسان، انفجرت الرمادي في القتال وسقطت في يد المتمردين السنة، بينما قامت كمائن للمتمردين في جميع أنحاء الأنبار بتقييد حركة وحدات مشاة البحرية وتعطيل حركتهم. بينما في الرمادي كان كل من الكتيبة الثانية ذات الامتداد الضئيل والكتيبة الرابعة من المشاة البحرية قد فقدا 12 من مشاة البحرية في اليوم الأول من القتال ولجأوا إلى وضع الزي الرسمي على قصاصات من الورق المقوى في مراكز الحراسة لإخفاء نقص قوتهم القتالية. وفي اليوم نفسه، انشقت قوة شرطة القصيبة بشكل جماعي إلى التمرد وبدأت في قتال قوات التحالف التي كانت تساعد في السابق في تنظيمها وتدريبها. وتميزت المعارك في المدينة بهجمات حاشدة لأكثر من 100 متمرد. ولقد جرى تكرار الوضع في الرمادي والقصيبة في كل مكان حيث عانى التحالف مما وصفه قائد الفيلق الثالث الفريق توماس ميتز بأنه «مفاجأة استراتيجية» في جميع أنحاء العراق. حيث لم يكن الفصيل المحاصر في مدينة الصدر سوى واحدة من مئات الفصائل المشتبكة في 4 ـ 5 أبريل. ولم تكن الوحدات الحليفة تتوقع ـ التي جاءت إلى العراق للمساهمة في عملية الاستقرار والدعم كبعثة الأمم المتحدة أو منظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان حيث لم يكونوا مستعدين لمواجهة هجوم المتمردين. وفي النجف، اختفت قوات الأمن العراقية تقريباً خلال الليل عندما حاصر مقاتلو جيش المهدي مجمع سلطة التحالف المؤقتة في المدينة. وفي الناصرية، حاول ممثل سلطة الائتلاف المؤقتة الإيطالي عقد صفقات مع القادة الصدريين لتجنب القتال، ولكن بحلول 5 نيسان/ أبريل، تجاهل المقاتلون الصدريون الاتفاقات واستولوا على الأراضي والمباني. وقد انسحبت الوحدة الايطالية في الناصرية جزئياً تحت نيران كثيفة حتى ضغط القائد البريطاني الجنرال اندرو ستيوارت (قائد القوات المتعددة الجنسيات ـ

جنوب شرق) على القائد الإيطالي لاستعادة المدينة لئلا يرسل ستيوارت اللواء البريطاني للقيام بهذه المهمة بنفسه.بينما سقطت مدينة الكوت كلها، حيث سيطر عناصر جيش المهدي على محطات التلفزيون والإذاعة ومباني الحكومة العراقية ومراكز الشرطة بينما كان القائد العسكري الأوكراني يحمي مركباته ويرفض المشاركة في القتال. وفي ليلة 5 أبريل/ نيسان، صدت طائرة حربية أمريكية من طراز (AC-130 Spectre) بفارق ضئيل هجوماً صدرياً على مكتب سلطة التحالف المؤقتة في الكوت، لكن سلطة الائتلاف المؤقتة تخلت عن المكتب في اليوم التالي عندما انسحبت الوحدة الأوكرانية المكلفة بالدفاع عنها إلى معسكر دلتا خارج المدينة. ولولا الدفاع القاسي الذي قدمه مقاولون عسكريون من شركة تدعى تريبل كانوبي، لكان من المرجح أن يتم اجتياح مجمع ائتلاف السلطة المؤقتة.

وفي حين قاتلت بعض القوات المتحالفة بضراوة، فقد طغى على معظمها التشنج غير المتوقع للعنف ومقيدين بالمحاذير والقيود الوطنية لكل بلد على عملياتهم، حيث رفض العديد من القادة العسكريين المتحالفين على الأرض من الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط، العمل ضد الانتفاضة، مما كشف عن خلل كبير في تصرف التحالف القوات، حيث المحافظة التي يتمركز فيها التمرد الصدري المنسّق ضد قوات التحالف الأقل تجهيزاً والأقل استعداداً للتعامل مع المشكلة. وهكذا أدى اقتطاع منطقة مسؤولية الفرقة المتعددة الجنسيات ـ وسط جنوب إلى إنشاء مجموعة من طبقات المستوى العملياتي التي استغلها التمرد الشيعي. وفي الوقت نفسه، ومع اندلاع القتال في مدينة الصدر في جنوب البلاد، والفلوجة، اندلعت أجزاء أخرى من البلاد في تمرد في ما بدا على نحو متزايد أنه هجوم منسق للمتمردين. وفي مدينة سامراء الشمالية، وهي معقل صدامي سابق والتي يبلغ عدد سكانها السنّة 200 ألف نسمة وتعتبر مزاراً كبيراً للشيعة، اجتاح المتمردون السنة البلدة عندما انهارت وحدات الأمن العراقية المحلية. وكانت الكتيبة الأميركية المسؤولة عن المدينة قد وصلت قبل أسابيع فقط عندما سيطرت فرقة المشاة الأولى التابعة للواء جون باتيست على الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط، من فرقة المشاة الرابعة التابعة للواء ريموند أوديرنو في آذار/ مارس. ومع انصهار أو تلاشي القوات العراقية، فقدت الكتيبة الوعي بما يجري في سامراء، وهي حقيقة تفاقمت بسبب وضع حاميتها على الطريق السريع الرئيسي على بعد 8 كيلومترات خارج المدينة. ولقد كانت القاعدة «موقعاً جيداً لمراقبة [طريق الإمداد الرئيسي] ولكنها موقع سيء لمراقبة سامراء»، وكما يتذكر أحد الضباط، فلقد أجبرت الكتيبة على «الانتقال» إلى المدينة مع «طريق واحد فقط للدخول وطريق واحد للخروج من المدينة». وفي سامراء على الأقل، كانت سياسة قوة المهام المشتركة ـ 7 لنقل الوحدات من المدن العراقية قد أوقعت المدينة في

نهاية المطاف بأيدي العدو. وسوف يستغرق الأمر أسبوعاً حتى تقاتل قوات التحالف في طريق عودتها إلى المدينة واستعادة السيطرة عليها يوم 11 نيسان/ أبريل. وفي 7 نسيان/ أبريل، امتد القتال إلى أبعد شمالاً إلى مدينة الحويجة السنية الهادئة عادة، وهي معقل صدامي أيضاً يبلغ عدد سكانها 70 ألف نسمة وعلى بعد 64 كم جنوب غرب كركوك. ولقد كانت الحويجة من مسؤولية كتيبة مشاة خفيفة من اللواء الثاني، فرقة المشاة 25، وكما هو الحال في سامراء، كانت قوات التحالف متمركزة خارج المدينة تماشياً مع استراتيجية قوة المهام المشتركة ـ 7. ولقد صدت الكتيبة الأمريكية هذه هجمات متعددة عليهم من قبل المئات من المسلحين فقتلت في نهاية المطاف 35 مهاجماً وأسرت 58 آخرين. وعندما انتهى القتال اكتشفت قوات التحالف أن المتمردين خططوا للاستيلاء على المباني الحكومية وقواعد قوات الامن العراقية والقبض عليهم لأجل الدعاية. وفي الوقت نفسه، امتد التمرد في 8 أبريل/ نيسان إلى محافظة ديالى شمال شرق بغداد، حيث اندلع قتال كبير في عاصمة المحافظة بعقوبة، وكذلك في المقدادية والخالص. حيث سقطت بعقوبة في طريقها بيد المتمردين، مما تطلب من كتيبة دبابات أمريكية وكتيبة مهندسين بإدخالهم كمشاة لاستعادة المدينة.

### هداية من واشنطن

وفي واشنطن، نظر القادة الأميركيون في كيفية إدارة الأزمة الآخذة في الاتساع. وفي اجتماع في 7 نيسان/ أبريل، كان رؤساء مجلس الأمن القومي مجمعين تقريباً في عزمهم على الرد بقوة ضد الصدريين حتى مع استمرار الهجوم على الفلوجة. حيث رأى وزير الخارجية كولن باول، أن الوقت قد حان «لتحطيم شخص ما بسرعة». ولقد وافقه الرأي الرئيس آنذاك جورج دبليو بوش، حيث اعتبر أن الانتفاضة الشيعية كانت «اختبار رجولة» لمقتدى الصدر لم يستطع فيه الائتلاف أن يترك الزعيم الشيعي الشاب له اليد العليا. وكان استنتاج مجلس الأمن القومي واضحاً: فلقد كان هناك حاجة إلى هجوم مضاد عاجل ضد التيار الصدري. وفي اليوم نفسه الذي اجتمع فيه مجلس الأمن القومي، أعلن مسؤولو التحالف في بغداد أن جيش المهدي «قوة معادية»، وهي تسمية قانونية سمحت لقوات التحالف باستخدام القوة المميتة ضد أعضاء التنظيم حتى لو لم يكونوا ينفذون عمل عدائي أو إظهار نية عدائية ضد قوات التحالف. وأن مثل هذا الإعلان، الذي استخدم سابقاً ضد جيش صدام قبل تفككه، يتناقض بشكل كبير مع قواعد الاشتباك التي تنطبق على بقية البلاد: فلقد كان يعني أن مقاتلي الجماعة قد يقتلون تحت أي شرط آخر تقريباً وحتى في الاستسلام. وفي الوقت نفسه، وافق القادة الأمريكيون على خطة للالتفاف حول الفرقة المدرعة الأولى المنضمة إلى الداخل وتكليفها بالتحضير لهجوم على مستوى الفرقة ضد الصدريين.

### قطع طرق إمداد التحالف

ومع وحدات التحالف المشاركة الكاملة في القتال في جميع أنحاء وسط وجنوب العراق، بدأ المتمردون الشيعة والسنة يدركون أنهم استولوا على المبادرة، ولذلك سعوا بعد ذلك إلى عزل وحدات التحالف لشن هجوم مضاد. وفي الثامن من نيسان/ أبريل، هاجم متمردون طرق الإمداد الرئيسية للتحالف التي تنطلق جنوباً من بغداد مهددين بقطع فرق التحالف عن مركزها اللوجستي الرئيسي في الكويت. وقبل نيسان/ أبريل، لم تتعرض قوافل الإمدادات العديدة للتحالف للمضايقة إلا بشكل متقطع، وفي معظم الأحيان من قبل المهاجمين الذين يستخدمون عبوة ناسفة أو سيارة مفخخة. وفي نيسان/ أبريل، شن المتمردون السنة والشيعة، على النقيض من ذلك، العديد من الهجمات المعقدة التي هاجمت فيها مجموعات من 50 إلى 100 مقاتل القوافل بنيران مباشرة والعبوات الناسفة وقذائف الآر بي جي. ولقد قام مسلحون يمتلكون خبرات عسكرية ظاهرية بزراعة الألغام للقوافل في طريق الإمدادات إلى المناطق الأكثر انقباضاً حيث أن المسلحين ينتظرونهم من أجل نصب كمين لهم. ولقد كانت الهجمات التي يشنها المتمردون على الجسور الحيوية أكثر ضرراً، حيث دمر المتمردون 11 جسراً خلال شهر أبريل، وعلى طول الطريق السريع رقم 1، وهو الطريق السريع الرئيسي بين الشمال والجنوب الذي عرفته قوات التحالف باسم «طريق الإمدادات الرئيسي تامبا»، حيث قد قام المتمردون بإنزال 5 جسور في يوم واحد. ولأن عدداً محدوداً فقط من الجسور يمكن أن يدعم مرور العربات المدرعة الثقيلة فوق نهر دجلة الملتوي، أجبرت هذه الهجمات وحدات التحالف على سلوك طرق التفافية، غالباً على طول الطرق الخطيرة. كما دمر المهاجمون الممرات للطرق السريعة، مما أدى إلى قطع دوريات المركبات ذات العجلات والقوافل اللوجستية، وايقافهم في مناطق الكمائن لقتلهم. ولقد قام المتمردون بضرب قوافل التحالف اللوجستية بقوة: ففي فترة 10 أيام على طول طريق تامبا، دمر المهاجمون 88 شاحنة، مما أسفر عن مقتل 33 جندياً أميركياً وأسر واحد واستولوا على شاحنة واحدة. وعندما تم قطع الطريق الجنوبي العادي لفرقة الفرسان الأولى، واجهت قافلة أمريكية ـ تجلب ناقلات الوقود وشاحنات الإمداد التي تشتد الحاجة إليها من «مدينة بلد» إلى قواعد الفرقة في بغداد ـ كارثة في 9 نيسان/ أبريل في ضواحي بغداد. حيث وقعت القافلة ومرافقيها (وهي شركة النقل رقم 724)، في كمين غير مألوف على الطريق حيث كانت مجهزة بمركبات غير مدرعة، بالقرب من أبو غريب من قبل ما يرجح أنهم جنود عراقيون سابقون انضموا إلى جيش الإسلام. وعلى إثر ذلك دمر المتمردون 18 مركبة من مركبات القافلة الـ 26 وتقريباً جميع وقودها وإمداداتها. ولم تتمكن شركة النقل

رقم 724، التي تفتقر إلى معدات الاتصالات المناسبة، من طلب المساعدة، وكانت أول وحدة صديقة قريبة تضررت بمحنة القافلة حيث لاحت أعمدة الدخان الأسود في الأفق.

وقد بلغ عدد الضحايا 7 قتلى و12 جريحاً و4 مفقودين، وأخذ الاختصاصي كيث ماوبين والمقاول كيث هاميل كرهائن. ولقد هرب هاميل في وقت لاحق، ولكن خاطفي ماوبين قتلوه، وتم العثور على رفاته في عام 2008. وقد ضاعفت الهجمات من الممارسات اللوجستية الهشة للقوات المشتركة ـ 7 بالفعل في وقت حافظت فيها الوحدات داخل العراق على أجزاء ولوازم قليلة ـ معتمدة بدلاً من ذلك على التسليم عند الطلب من مركز الإمداد المركزي في الكويت، وهي طريقة لتوفير التكاليف اعتمدها خلال التخفيض التدريجي في التسعينيات. وفي العراق، ثبت أن هجوم المتمردين في نيسان/ أبريل 2004 كان قاتلاً للنظام في الوقت نفسه كان معرضاً بالفعل لتعطل النقل وشبكة اتصالات متقشفة والاضطراب المتكرر لتحركات الوحدات والتغييرات في مهام المنظمة.

ولقد كان التحالف الذي دخل في معارك مرهقة مع كل من المتمردين الشيعة والسنة، يستخدم الوقود والذخيرة بمعدل غير مسبوق. وقد أدى ذلك ـ إلى جانب الهجمات التخريبية على القوافل وطرق الإمداد ـ إلى انهيار لوجستي على نطاق المسرح. وعلى عدة قواعد، بما في ذلك مقر سلطة التحالف المؤقتة في بغداد، بدأت الإمدادات الغذائية تنفد، وشاهد قائد القوة الفيلق متعدد الجنسيات ـ العراق، فيلقه يذهب إلى «العنبر والأسود على الوقود والذخيرة». وبدلاً من رؤية الإمدادات تصل في الوقت المناسب وجدت الوحدات نفسها أن عليها الاستغناء عن ذلك وبعد معارك نيسان/ أبريل، أنشأت العديد من الوحدات مخزونها الخاص من إمدادات التمهيد للحماية من الأزمات المستقبلية.

وكانت الهجمات على خطوط اتصالات التحالف علامة واضحة على أن الجماعات المتمردة العراقية تنسق فيما بينها على المستوى العملياتي. وكانوا يفعلون ذلك دعماً لهدفين أكبر: منع التحالف من تعزيز المحافظات الجنوبية، حيث كانت الانتفاضة الصدرية على قدم وساق، وتجويع التحالف لوجستياً خلال فترة ذات وتيرة عملياتية عالية للغاية. ولم تنفذ هجمات المتمردين بشكل عشوائي، بل كانت دقيقة ومنسقة. وكانت معظم الجسور المستهدفة هي تلك القادرة على حمل عربات مدرعة عالية الحمولة، وكان تدميرها يتطلب تجربة استطلاع وهدم.

ولم تكن هذه الأنشطة على المستوى العملياتي من عمل مركز قيادة واحد هرمي للمتمردين، بل عكست تعاوناً على مستوى العمليات بين مختلف الجماعات المتمردة التي

يمكن أن تتقاسم بسرعة الدروس المستفادة والمعلومات المتعلقة بالطرق التي تستخدمها قوات التحالف. وفي حالات أخرى، أدركت الجماعات المتمردة الانتهازية ما يحدث في جميع أنحاء البلد واستغلت ذلك على الصعيد المحلي. وفي كلتا الحالتين، كانت النتيجة واحدة: فقد كان رد فعل التمرد غير المحدد تعريفاً فضفاضاً على عمل التحالف بآثار حاسمة على المستوى العملياتي.

### إيقاف إطلاق النار في الفلوجة

وبالعودة إلى الفلوجة، كانت عملية (حل اليقظة) تصطدم بالسياسة الإقليمية. ففي غضون أيام من هجوم المارينز، تم الكشف على مستويات عالية من الأضرار الجانبية من قبل وسائل الإعلام العربية، كالخسائر في صفوف المدنيين، وفي بعض الحالات الخطأ في تحديد المتمردين الذين سقطوا كمدنيين. وكثيراً ما استخدمت وسائل الإعلام العربية لغة حارقة تهدف إلى التأثير على الآراء في العالم العربي، وقارنت بين (محتلي) التحالف والقوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ووصفت مقاولي بلاك ووتر الأمنيين بأنهم (مرتزقة). وادعت قناة الجزيرة التلفزيونية أن 600 مدنياً لقوا مصرعهم وملأت برامجها بصور أطفال قتلى في مستشفى الفلوجة ومواقع أخرى داخل المدينة. لقد لسعت برامج قناة الجزيرة القادة الوطنيين الأمريكيين إلى درجة أنهم فكروا في سحب جميع القوات الأمريكية ـ بما في ذلك المقر الأمامي للقيادة المركزية الأمريكية ـ من قطر إذا لم تفعل حكومتها المزيد من أجل (السيطرة على الجزيرة).

ومع قلة الوقت للتحضير للمهمة، لم تقم القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب في دمج الصحفيين الغربيين مع قوات المارينز، بحيث تم فعلياً النقل من الوضع الحرج للعمليات الإعلامية للتمرد من جانب واحد. والأسوأ من ذلك التسرع في تنفيذ العملية حال دون إتاحة الفرصة لإخلاء المدينة بشكل صحيح، مما كفل أساساً للتمرد فرصة استغلال لقطات من الخسائر في صفوف المدنيين.

وأدى الوضع الذي أعقب ذلك إلى ضغوط شديدة على الدعم العراقي والدولي الهش أصلاً للتحالف. وطالب مجلس الحكم العراقي والذى هدد بعض أعضائه بالاستقالة، قوة المهام المشتركة ـ 7 بإنهاء عملية الفلوجة. كما هدد ممثل الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي بالانسحاب إذا لم يوقف التحالف العملية. وقد تخلّف القلق من أن أعمال التحالف في الفلوجة يمكن أن تؤدي إلى تفكك مجلس الحكم العراقي والمناقشات بين سلطة الائتلاف المؤقتة والقوة المشتركة ـ 7؛ وتصاعدت المخاوف بشأن التأثير الكارثي الذي يمكن أن تحدثه

المعركة على الجدول الزمني المزمع لنقل السيادة. وقد أصبح احتمال حدوث مثل هذا التفكك أكثر واقعية بسبب استقالة وزير الداخلية العراقي نوري بدران المفاجئة وتعليق السياسي السني محسن عبد الحميد مشاركته في مجلس الحكم.

وخلال اجتماع مساء 8 نيسان/ أبريل، قلق بريمر من (أن يكون إطار الحكم الهش في العراق في خطر ما... إذ أن العديد من (سفن القفز) (تعبير مجازي عن الحالة ـ ملاحظة من المترجم) الرئيسية تتبع خروج بدران اليوم، ويمكن أن تطلق سيلًا حقيقيًا من الاستقالات). وبحلول صباح اليوم التالي، 9 نيسان/ أبريل، كان بريمر قد جاء ليؤيد اقتراح مجلس الحكم العراقي بوقف إطلاق النار، واتصل بسانشيز لمناقشة الخيارات المتعلقة بكيفية تنفيذ ذلك. وأشار أحد كبار مساعدي قوة المهام المشتركة ـ 7 في مذكرة إلى سانشيز إلى أن بريمر (يجمع بين اللجنة الحكومية الدولية... وهو أمر بالغ الأهمية. وتعتمد خطط الحكومة المؤقتة المتابعة على توسيع اللجنة الحكومية الدولية، وهو ما لا يمكنك القيام به إذا لم يتبق لديك اللجنة الحكومية الدولية).

وبعد أن تلقى كل من ائتلاف السلطة المؤقت والقوة المشتركة ـ 7 عاصفة سياسية وعانيا من هزيمة استراتيجية في الاتصالات، لذلك أعلنا وقف إطلاق النار من جانب واحد في الفلوجة في وقت لاحق من ذلك اليوم؛ وكان ذلك فقط بعد 3 أيام فقط من العمليات القتالية. ولقد أثار القرار غضب ماتيس، قائد الفرقة الأولى للمارينز، الذي كان يقوم بعملية «حل اليقظة» في الفلوجة. وعندما أُبلغ بالقرار، أجاب بأن «الوقت لم يكن مناسباً للضعف في الركبتين وأنه إذا كنت قد بدأت في الاستيلاء على فيينا، فإنك يجب أن تأخذ فيينا». وعلى الرغم من احتجاجات ماتيس، لم يكن أمام القوة المتعددة الجنسيات خيار سوى سحب وحداتها إلى حافة المدينة مع إبقاء الفلوجة في حالة حصار بينما بدأت الفصائل العراقية بمفاوضات لنزع فتيل الأزمة. وبحلول الوقت الذي هدأ فيه القتال، كان 18 من مشاة البحرية قد قتلوا وأصيب 96 آخرون. ولقد قدرت «قوات المارينز» أن ما بين 600 و700 متمرداً قد قُتلوا في القتال العنيف، الذي شمل أكثر من 150 غارة جوية.

### توسيع القتال والتعاضد السني ـ الشيعي

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار في الفلوجة، بدا أن القتال في الأسبوع الأول من الانتفاضة يشتد ويتوسع إلى مناطق جديدة كل يوم. وفي 9 أبريل/ نيسان، نصب متمردون كميناً لقافلة تقل العميد جون كيلي، مساعد قائد الفرقة الأولى من مشاة البحرية، من مطار تقدم إلى الاسكندرية للتنسيق مع وحدات الجيش. وبعد معركة ضارية، شق كيلي ومفرزته الصغيرة طريقهما للخروج

من الهجوم بمساعدة قوة رد سريع من الكتيبة الأولى، فرقة المشاة 32، مدعومة بالدعم الجوي الوثيق. وفي 11 نيسان/ أبريل، وخلال الجهود المبذولة لإنقاذ قافلة إعادة تموين محاصرة في محافظة بابل جنوب بغداد، قام جنود من الكتيبة الثانية وفوج المشاة المظلي 505 بتسوية ثلاثة منازل بقنبلة زنة 2000 رطل، وقذيفة أنبوبية وصواريخ موجهة بأسلاك ومدافع هاون، وكلها دون سؤال أو طلب لـ القصة المصورة مسبقًا من أي مقر أعلى. وتناقض هذا الحادث بشكل ملحوظ مع الحالة التي كانت عليها قبل أيام قليلة عندما اعتبر القادة البلد مستقراً بما فيه الكفاية بحيث أن استخدام نيران الأسلحة الصغيرة كثيراً ما أدى إلى إجراء تحقيقات فيما إذا كانت قواعد الاشتباك والتصعيد السليم لإجراءات القوة قد تم متابعتها.

وفي شرق الأنبار، فقد التحالف السيطرة على المنطقة من العامرية إلى حدود الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد. وعندما توقفت العمليات القتالية في الفلوجة، قام قادة القوة المتعددة الجنسيات في الفلوجة بتقسيم قواتهم المثقلة بأعباء العمل لتطهير هذا الجيب الشرقي من المتمردين، وهي عملية استمرت حتى أوائل أيار/ مايو وسمحت في نهاية المطاف بإعادة فتح طرق الإمداد في المحافظة. وفي أماكن أخرى، شهد غرب الأنبار أيضاً انتفاضات جماهيرية مع اندلاع المعارك من القائم إلى القصيبة ومدن أخرى على طول الحدود السورية ونهر الفرات. وفي إحدى الاشتباكات التي وقعت في 14 أبريل/ نيسان في بلدة الكرابلة الحدودية، قاد العريف البحري جيسون دونام فريقاً، للرد على كمين لموكب قائد كتيبته. وانتقلت هذه الدعوى إلى القتال بالأيدي، حيث أطلق أحد المتمردين قنبلة يدوية بينما كان يتنازع مع دونام، الذي حذر على الفور مشاة البحرية ووضع خوذته فوق القنبلة اليدوية. وقتل دونام بالانفجار وحصل على وسام الشرف لتضحيته. ومع انتشار القتال في جميع أنحاء المحافظات العراقية، أصيب قادة التحالف بالجزع لاكتشاف مسلحين من السنة والشيعة يعملون جنباً إلى جنب ضد وحدات التحالف. وفي حين اشتعلت المعركة في الفلوجة، شق المتطوعون الشيعة من بغداد والجنوب طريقهم إلى المدينة لدعم مقاتلي المقاومة السنية، والعكس صحيح. وورد أن متمردي الفلوجة قد سلموا أسلحة مثل صاروخ أرض جو من طراز (SA-7B) الذي يطلق من على الكتف ـ إلى الصدريين في بغداد. ولقد سلطت دعاية المتمردين الضوء على هذه الأخوة المقاومة ضد التحالف، مثل بيان 6 أبريل/ نيسان من قبل جماعة السنة والجهاد المتمردة لقناة الجزيرة الإخبارية التي حثت أتباع الصدر على مواصلة مقاومة قوات التحالف. وفي بعض الأحيان، كتبت الجماعات السنية والشيعية المتمردة بيانات مشتركة، بما في ذلك بيان حذر فيه جيش المهدي وجيش أنصار الفلوجة المدنيين العراقيين من تجنب الطرق التي تستخدمها قوافل التموين التابعة للتحالف وهذا نصه:

«و لقد قررت القوتان جعل طريق اليوسفية وقضاء الرشيد وأبو دشير وهور رجب منطقة حرب ضد القوات اليهودية والصهيونية. حيث سنهاجم كل السيارات الكافرة التي ستستخدم هذا الطريق وهذه المناطق... ونحن نحث شعبنا العريق من خلال هذا البيان، على البقاء بعيداً عن هذه المنطقة».

ودعا إعلان آخر أصحاب المحال التجارية في بغداد إلى إغلاق متاجرهم من 15 إلى 23 نيسان/ أبريل كما في هذا النص: «لأن إخوانكم المقاومين المجاهدين من الرمادي والخالدية والفلوجة سينقلون نيران المقاومة إلى بغداد وسيدعمون إخواننا المجاهدين من جيش المهدي». وعلى حد تعبير أحد مخططي الائتلاف: «لقد تمكنا في تلك المرحلة من المهمة شبه المستحيلة المتمثلة في توحيد السنة والشيعة... ضدنا». وأظهرت الإعلانات المشتركة بين السنة والشيعة أن التمرد العراقي تحول لفترة قصيرة على الأقل إلى مقاومة وطنية. وفي نيسان/ أبريل 2004، كانت المقاومة السنية في الأنبار تقودها في المقام الأول عناصر من النظام السابق إلى جانب جماعة التوحيد والجهاد التي يتزعمها الزرقاوي والتي لعبت دوراً ثانوياً نسبياً. ومع عدم وجود الزرقاوي كزعيم مهيمن على السنة فلذلك يمكن للمتمردين الشيعة ترشيد العمل مع الجماعات السنية العراقية وذلك لأن السنة مع الشيعة يشتركون في الهدف المشترك المتمثل في طرد قوة احتلال أجنبية. وقد تبنى مقتدى الصدر، على وجه الخصوص، هذا التعاون مؤقتاً مع المتمردين السنة لأنه ساعده على الوقوف على نفسه عن غيره من القادة الشيعة الأكثر تقليدية من خلال التأكيد على مؤهلاته القومية. ولكن هذا الولاء الطائفي لم يدم طويلاً. وسرعان ما استغل الزرقاوي العنف في الفلوجة في وسائل الإعلام بشكل أكثر فعالية بكثير مما يمكن أن تكون عناصر النظام السابق، وسرعان ما أفسح التعاون بين السنة والشيعة المجال للحرب الأهلية الطائفية.

## هجوم مضاد للتحالف

### دور الفرقة المدرعة الأولى

ومع خروج الوضع عن السيطرة في جنوب العراق، وضع سانشيز والقوات المشتركة ـ 7 خطة لاستعادة المبادرة. وكما أذن له القادة الأمريكيين بذلك، أوقف سانشيز إعادة نشر الفرقة المدرعة الأولى التابعة لديمبسي، والتي غادرت أجزاء منها العراق بالفعل للعودة إلى قاعدتها الأصلية. ولمعالجة الأزمة الناشئة، تم تمديد عمل الفرقة أيضاً لمدة 90 يوماً، مما أدى إلى عملية انتشار طويلة لمدة 15 شهراً.

| اللواء | في العراق | في الكويت | إعادة الإنتشار | نسبة إعادة الإنتشار |
|---|---|---|---|---|
| 1st BCT | 2,960 | 9 | 53 | 2 |
| 2d BCT | 2,964 | 174 | 205 | 7 |
| 4th BCT | 1,501 | 41 | 167 | 11 |

**تحليل مختصر من قبل القيادة العامة للجيش الأمريكي 2004، فيما يخص أفراد الفرقة المدرعة الأولى**

وكان ما ترتب على ذلك من تحول في الفرقة المدرعة الأولى كإنجاز لوجستي غير عادي. حيث قد عاد ما يقرب من 10 في المائة من الجنود في الألوية الثلاثة التابعة للفرقة بالفعل إلى ألمانيا أو انتظروا رحلات العودة من الكويت. وقد غادر أكثر من نصف المركبات القتالية التابعة للفرقة العراق، وتحطم أسطول طائرات الهليكوبتر التابعة للفرقة ولف من أجل عبور المحيطات إلى الوطن. وكانت معظم وحدات الفرقة قد سلمت ذخيرتها إلى بدلاء فرقة الفرسان الأولى. وبالنسبة للعودة إلى العراق، فلقد استمدوا مخزونات جديدة من احتياطي مسرح سريع النضوب في الكويت وفي منطقة أناكوندا للدعم اللوجستي في قضاء بلد. ومع احتلال مقرها السابق وثكناتها من قبل وحدات جديدة، عادت الفرقة إلى أسلوب الغزو، حيث تنام في مركبات وملاجئ مؤقتة.

| النوع | العراق | الكويت | إعادة الإنتشار |
|---|---|---|---|
| M1 Tank | 131 | 49 | 41 |
| M2 BFV | 108 | 30 | 38 |
| M109A6 | 0 | 18 | 18 |
| OH _ 58 | 0 | 36 | 3 |
| AH _ 64 | 0 | 18 | 0 |
| UH _ 60 | 0 | 15 | 3 |
| Up _ armored HMMWV | 153 | 0 | 0 |

**مواقع معدات الفرقة المدرعة الأولى في 6 نيسان/أبريل 2004**

ولقد نظمت بعض وحدات الفرقة في الكويت مسيرات برية قسرية إلى بغداد، متجاوزة المسافة التي قطعها جزء كبير من قوة الغزو الأصلية. غير أن وحدات الفرقة المدرعة الأولى الأخرى التي لم تكن قد بدأت إعادة انتشارها كانت متاحة على الفور تقريباً. وفي بغداد، تم الدفع باللواء الثاني التابع للفرقة، الذي تم تغيير اسمه إلى «مهاجم فرقة العمل» وإلى النجف في 4 أبريل/ نيسان، والذي لم يستعد سوى ساعات. حيث أمر بالانتقال إلى جوار الكوت،

حيث سقط مجمع سلطة التحالف المؤقتة، واعتُبر الوضع أكثر هشاشة، وسرعان ما غير لواء سترايكر المسار وبدأ التخطيط المتسرع وإعادة التركيب اللوجستي. وفي 8 أبريل/ نيسان، اكتملت الاستعدادات، وسارت «قوات الهمام الضاربة» التي تضم 112 مركبة قتالية في مسيرة الطريق التي يبلغ طولها 277 كيلومتراً من النجف إلى الكوت في 6 ساعات، وقاتلت 3 مرات في الطريق. ومع اقترابهم من الكوت، اقترنوا بطائرات هليكوبتر من طراز (AH-64) من طراز أباتشي وطائرة حربية من طراز (AC-130) في هجوم دمر على مقر مكتب الصدر، واستعادوا مجمع سلطة التحالف المؤقتة ومباني البلدية العراقية. كما حشد ديمبسي وحداته وقوات الهمام المشتركة ـ 7 أيضاً في إنشاء وحدة مركبة حول لواء العقيد دانا بيتارد الثالث وفرقة المشاة الأولى والتي تتألف من عناصر من ثلاث فرق مختلفة بما في ذلك كتيبة مشاة الخفيفة التي كانت قد خصصت للتو لقوة عمل (أولمبيا)في محافظة نينوى. وتم فك الاشتباك من القتال في محافظة ديالى ـ وتوجه بتيارد وفرقة العمل «ديوك» الخاصة في مسيرة برية إلى النجف طولها 40 ساعة و400 كيلومتر حيث قاتلوا عبر الجسور المفخخة وهجمات المتمردين السنة والشيعة في الطريق. وعندما وصلت فرقة العمل في 13 أبريل/نيسان، وجهت قوة المهام المشتركة ـ 7 إلى إقامة طوق حول المدينة بدلاً من البدء في عمليات تطهير بسبب القلق من أن يكون مسجد الإمام علي، الذي يعتبر أحد أقدس الأضرحة في العالم الشيعي، قد يتضرر في القتال. وظلت فرقة العمل ديوك تراقب لعدة أيام وتكسب الوقت للفرقة المدرعة الأولى لإعادة تجميع واستكمال الإغاثة الجارية في مكان مع فرقة الفرسان الأولى.

وبحلول 20 نيسان/ أبريل، أعادت الفرقة المدرعة الأولى التابعة لديمبسي تجميع ألويتها وتولي المسؤولية عن منطقة الانتفاضات الصدرية، مما سمح لفرقة العمل ديوك والوحدات الأخرى بالعودة إلى مناطق مسؤوليتها الأصلية ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط والقوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب. وكان اللواء الأول التابع للعقيد بطرس منصور والفرقة المدرعة الأولى الذي كان بمثابة احتياطي لقوة المهام المشتركة ـ 7، قد وجّه إلى النجف للتحضير لهجوم ضد مقتدى الصدر وأتباعه هناك وكذلك في مدينة كربلاء المقدسة. ومع قوة قتالية إضافية من الفرقة الأمريكية في المقاطعات الجنوبية، بدأ التوازن في التحول إلى التحالف.

### القتال والمفاوضات مع الصدر

ومع تقدم كتائب ديمبسي على معاقل الصدر الجنوبية، تواصل التحالف أيضاً سياسياً في محاولة للتفاوض على إنهاء القتال. وبحلول منتصف نيسان/ أبريل، كانت هناك جهود موازية

جارية لتخفيف حدة الوضع وإقناع الصدر بسحب مقاتليه من النجف. وفي بغداد، قاد السفير روبرت بلاكويل جهداً مجازاً رسمياً للتفاوض مع الصدر، لكن الدبلوماسيين الإيرانيين وقادة حزب الدعوة وشيوخ العشائر الجنوبية تفاوضوا من تلقاء أنفسهم مع الصدريين أيضاً، مما أدى إلى تشويش الصورة. حتى والدة الصدر شاركت وعقدت اجتماعات للتوسل بالرحمة من التحالف وتوسل ابنها لإنهاء المواجهة. ولم تحرز هذه المفاوضات سوى تقدم ضئيل. واستمر القتال حتى شهر أيار/ مايو، وأدى بالصدريين إلى الوقوع في خسائر فادحة، بمن فيهم العديد من القادة من المستوى المتوسط. وقد استُبعد اللواء الأول التابع لمنصور من معظم كربلاء بحلول الأسبوع الثاني من أيار/ مايو، باستثناء المدينة القديمة، حيث حفر جيش المهدي في المدينة واستعد لقتال حضري يشبه الفلوجة. ومع تضييق الخناق حول الصدر وتجنب هزيمة التحالف أو تعطيل النقل المخطط للسيادة، أمر بريمر سانشيز بوقف العمليات الهجومية وتجنب مواجهة نهائية مع مقتدى الصدر نفسه. فمن جانبه، يعتقد سانشيز أن الفرقة المدرعة الأولى لديها معلومات استخباراتية كافية للقضاء على الصدر وميليشياته وينبغي السماح لها بذلك، لكنه أوقف الهجوم الوشيك للفرقة على مدينة كربلاء القديمة لتخفيف مخاوف التحالف من أن مزار الإمام الحسين قد يتعرض لأضرار. إذ لم يكن الصدر على علم بهذه التوجيهات الداخلية للتحالف، ورؤية حظوظه تتحول من النصر القريب إلى الهزيمة القريبة، ولذلك قرر الصدر رفع دعوى من أجل السلام. وفي 16 حزيران/ يونيو وافق على وقف إطلاق النار الأمر الذي أدى أخيراً إلى إنهاء الانتفاضة. واعتقد العديد من قادة التحالف أنهم وجهوا للصدر هزيمة دائمة، بيد أن قرار التوقف عن تدمير قواته وقتل الصدر نفسه أو القبض عليه كان له عواقب سلبية. وظل الصدر حراً، في تحدٍ لمذكرة التوقيف العراقية لتورطه المزعوم في مقتل خوئي في العام السابق. وبدأت قواته، التي كانت تترنح على حافة التفكك بحلول نهاية القتال في إعادة تجميع صفوفها وتجنيد جدد بدل الخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات. وعلى نطاق أوسع، رأى العديد من العراقيين الذين اعتادوا على وحشية صدام بأن القوات الأمريكية ضعيفة الإرادة. ووصل الضجر إلى أعلى مستويات القادة العراقيين العلمانيين والدينيين، بمن فيهم آية الله العظمى علي حسيني السيستاني. وفي رسائل نقلها عضو مجلس الحكم موفق الربيعي إلى السلطات الأميركية خلال الانتفاضة، أعرب السيستاني عن ارتباكه وإحباطه إزاء سياسات التحالف، وكتب:

نحن لا نعرف سبب أو فائدة التفاوض مع [مقتدى الصدر]. أولاً، هو لا يريد حل جيش المهدي. وثانياً، لا يريد أن يُعرض على السلطات القضائية. وثالثاً، هذه المفاوضات ستجعل منه بطلاً، وتضخم أهميته، وتطيل أمد المأساة التي تعيشها المدن المقدسة... نحن لا نعرف

بالضبط ما يريد. لقد رأينا القوات الأمريكية تتقدم وجيش المهدي ينسحب بل ويهرب. لكنكم لا تكملون عملكم. تنسحبون قبل أن تكملوا أو تنتهوا من تطهير المدن منهم... ويبدو أن هناك نية واضحة لإبقاء الوضع في حالة من عدم اليقين على الرغم من استمرار معاناة الناس، وشلل الأعمال وتعطيل المدارس والجامعات وإن إبقاء الوضع على ما هو عليه سيقلب الناس ضدكم... نحن من أجل إنهاء هذه القضية وإحلال السلام في المدن المقدسة... وهذه المفاوضات خطيرة وغير مثمرة وستزيد من معاناة الشعب.

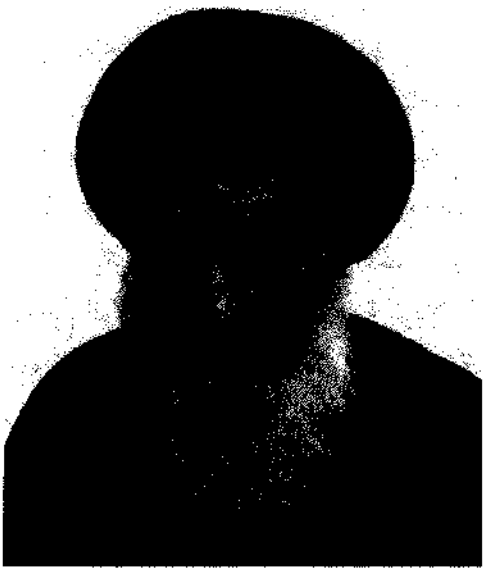

**آية الله العظمى السيد على الحسيني السيستاني**

وفي رسالة ثانية واصل السيد السيستاني احباطه مضيفاً:

«و نريد أن نقول بوضوح إننا لسنا ضد تسوية سلمية أو مفاوضات تنهي سفك دماء الأبرياء... نحن غير قادرين على أن نقول لكم ما يجب القيام به لأننا لا نستطيع فهم ما تقومون به أو ما تريدون تحقيقه. نحن لا نفهم كيف يستطيع مقتدى الذهاب من النجف إلى الكوفة في ظل ظروف القتال هذه وتحت أعينكم وآذانكم... ونحن على يقين من أن مقتدى لا يتمسك بوعده، وأنه لن يحل جيش المهدي، وأنه لن يسلم نفسه إلى العدالة... نحن لا نفهم لماذا ترك مقتدى لينمو وأصبح ما هو عليه الآن. قلنا مراراً وتكراراً، عندما كان يختطف الناس في المحكمة الشرعية ويعذبهم، إنه يجب إيقافه عند هذا الحد. كان هذا قبل ثمانية أشهر. فانظروا إلى ما أصبح عليه الوضع الآن».

ويعكس موقف السيستاني تصدعات عميقة داخل الطائفة الشيعية لم تنظر فيها استراتيجية

الائتلاف. وقد أوقفت قوة المهام المشتركة ـ 7 القتال ضد قوات مقتدى الصدر خوفاً من أن يؤدي القتال إلى تحويل الطائفة الشيعية الأوسع نطاقاً ضد التحالف ـ وهو نفس الخوف الذي أثاره أبي زيد مع القادة الأمريكيين قبل نيسان/ أبريل. وفي الواقع، فلقد أثار قرار قوة المهام المشتركة ـ 7 بعدم القضاء على الصدريين غضب وإرباك قادة الشيعة الرئيسيين الذين اعتبروا الصدر خطراً. حيث كانت أزمة نيسان/ أبريل فرصة ضائعة للتحالف للاستفادة من هذه الخلافات داخل الشيعة وحل مشكلة الصدر على المدى الطويل.

### لواء الفلوجة

ولم تكن المعركة ضد الصدريين هي الإجراء الوحيد غير المكتمل ضد المتمردين العراقيين في ربيع عام 2004. وحول الفلوجة، حيث تمكن كونواي وماتيس من توحيد كتائب إضافية من مشاة البحرية الأمر الذي خفف من ضغط المتمردين في شرق الأنبار إلى حد ما بوصول وحدات الفرقة المدرعة الأولى إلى محافظتي بابل وكربلاء. وقد دفع هذا التغيير، إلى جانب رفض المتمردين العالمي تقريباً لمطالب التحالف التي صدرت بعد وقف إطلاق النار في 9 نيسان/ أبريل ـ سانشيز وأبي زيد إلى تقديم التماس إلى رامسفيلد والرئيس لاستئناف العمليات الهجومية في الفلوجة. وفي اجتماع للجنة الرئيسية في 21 نيسان/ أبريل، دفع أبي زيد ورامسفيلد إلى استئناف العمليات، حيث أشار أبي زيد إلى أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في القضاء على التمرد في الفلوجة، فإن «مختلف قوى المعارضة ستشهد تقاعسنا وتصبح على نحو متزايد العدوانية في الموصل وبعقوبة، ومدن أخرى». وعلى النقيض من ذلك، دعا بريمر إلى «مواصلة النهج السياسي والتقليل من عنصر المقاومة وتقييده جغرافياً داخل المدينة»، فضلاً عن إعادة قوات الأمن العراقية. وأضاف بريمر بأن القيام بعمل عسكري من قبل التحالف يمكن أن يفقد العملية السياسية برمتها وهو احتمال حقيقي للغاية نظراً للانذارات التي وجهها مجلس الحكم العراقي والابراهيمي في وقت سابق من الشهر. وفي مواجهة هذه الاحتمالات، قرر الرئيس جورج دبليو بوش عدم استئناف الأعمال العدائية. ومع تعزيز قرار إنهاء العمليات الهجومية على الأقل على المدى القريب، اختار التحالف تسليم أمن المدينة إلى قوة مرفوعة محلياً، وهو مسار عمل نتج عن مفاوضات وقف إطلاق النار بين مجلس الحكم العراقي وقادة الفلوجة المحليين. وفي 25 نيسان/ أبريل، انسحبت القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب من الفلوجة تاركة وراءها لواء الفلوجة المنظم على عجل بقيادة اللواء جاسم محمد صالح، الذي كان سابقاً ضابطاً في الحرس الجمهوري التابع لصدام. وفي مقابل الأسلحة والمعدات الأمريكية وانسحاب التحالف، تعهد قادة لواء الفلوجة بوقف هجمات

المتمردين وتسليم أولئك الذين نصبوا كميناً لقافلة بلاك ووتر. حيث كان وعداً لم يدم طويلاً. وفي اليوم التالي لتفعيل اللواء، اندلع القتال مرة أخرى، إذ حاول 300 متمرد اجتياح فصيل من مشاة البحرية تم تعيينهم في نقطة مراقبة أمامية. وخلال المعركة، قام مشغلان خاصان، هما الرقيب الرئيسي دونالد هولينباو والرقيب دانيال بريغز، بإبقاء المهاجمين في أماكنهم لمدة 30 دقيقة تقريباً، ومنعوا تدمير الفصيل وسمحوا لهم بسحب جرحاهم. ونتيجة لأفعالهم، تلقى كل منهم صليب الخدمة المتميزة. إن مثل هذه الانتهاكات الوقحة لوقف إطلاق النار، فضلاً عن رد فعل شيعي عنيف ضد قادة اللواء السنّة، دفعت قادة التحالف إلى عزل قائده في 2 مايو/ أيار. حيث ترك عزل صالح عن اللواء من الناحية الفنية في أيدي نائبه العقيد محمد لطيف، وهو ضابط متقاعد من بغداد لم يكن على دراية بالعديد من رجال الوحدة، ولكن بعد أسبوع وجدت قوات المارينز صالح لا يزال يقود وحداته في المدينة.

وتحت قيادة صالح ولطيف، فشل لواء الفلوجة في الوفاء بأي من التزاماته ووقف موقف المتفرج بينما استعاد المتمردون السيطرة على المدينة. ومع عجز التحالف عن فحص أعضاء اللواء، انضم العديد من المتمردين الذين قاتلوا ضد مشاة البحرية في أبريل/ نيسان إلى صفوفه. حيث كان ينبغي أن تكون الدرجة التي استوى بها اللواء من قبل التمرد منذ بدايته واضحة عندما التقى لطيف وصالح بزعيم المتمردين الشيخ عبد الله الجنابي أثناء تشكيل اللواء، وأجبر الجنابي القائدين على قبول 300 ـ 350 من كتائبه المقاتلين المتمردين في وحدة جديدة. وعاد العنف والترهيب ضد المسؤولين الحكوميين، وعادت الفلوجة تدريجياً إلى حالتها السابقة كملاذ للمتمردين.

## السقوط من انتفاضة أبريل

### أبريل والتمرد

ولقد كان نيسان/ أبريل شهراً جيداً للتمرد الذي قيل إنه حقق انتصارين على التحالف. وكانت الدعاية المتمردة هي بوق وقف إطلاق النار المتفاوض عليه في الفلوجة مع جيش المهدي كدليل على أن آلة الحرب التي تقودها الولايات المتحدة يمكن أن تخاض إلى طريق مسدود، مما يبدد التصورات عن التحالف بتدمير قوات صدام العسكرية واحتلال العراق في غضون أسابيع قليلة. كما غير شهر نيسان/ أبريل وجه التمرد. ومع ذلك، استفاد أبو مصعب الزرقاوي، الذي كان واحداً فقط من قادة المقاومة الذين يقاتلون التحالف في الفلوجة ـ من مشاركته أكثر من غيره لأن جماعته لديها خلايا دعائية أكثر نضجاً وأفضل تمويلاً. ومع تطور القتال من أجل الفلوجة، سرعان ما أصبح الزرقاوي رمز التمرد وبدأ في الحصول على تمويل

إضافي ومجندين مكنوه من التغلب على العديد من الجماعات السنية الأخرى الأكثر قومية. وعلى نطاق أوسع، استمد العرب السنة الذين ظلوا على الحياد بين التحالف والتمرد والذين كانوا يخشون فقدان مواقعهم في السلطة لصالح العراقيين الشيعة دروساً أيضاً من نيسان/ أبريل. واتخذوا من هجوم نيسان/ أبريل على الفلوجة مُعاضداً لما كان يدور في خلد التحالف بالنسبة لهم في العراق الجديد. ولقد وصف رونالد شليشر، الدبلوماسي الأمريكي الذي ترأس مكتب التوعية الإقليمية التابع لسلطة التحالف المؤقتة، شعور السنة بالاغتراب في مذكرة مؤرخة 11 نيسان/ أبريل إلى بريمر بقوله:

«الفلوجة هي صورة مصغرة عن العراق العربي السني، وشعور تلك الطائفة بالاغتراب عن العراق الجديد. حيث كان الانطباع بأن السنة قد قُرِطوا بكل السلطة السياسية، وبأرزاقهم، وبكرامتهم، وهو انطباع قوي... وهم مقتنعون بأن العراق الجديد هو صفقة بوساطة أمريكية بين الشيعة والأكراد، تهدف تحديداً إلى قص الأجنحة العربية السنية... وإذا استمر الشعور القوي بالإيذاء، فإن الأسبوع الأخير في الفلوجة مقدر له أن يكون مقدمة للعديد من المآسي».

ولقد كان لنيسان/ أبريل تأثير كبير على التمرد الشيعي أيضاً، مما دفع مقتدى الصدر إلى صدارة المقاومة العراقية للتحالف. وفي مايو/ أيار، أظهر استطلاع للرأي أجرته قوة المهام المشتركة ـ 7 في المحافظات الجنوبية وبغداد أن 81 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع كان لديهم رأي أفضل عن الصدر بعد الانتفاضات من ذي قبل، وأن الصدر يتمتع بدعم شعبي أكبر من أي زعيم شيعي باستثناء السيستاني. كما استفاد القادة من تزايد الاستياء الشعبي من الصدر وغيره من المتمردين في الحياة اليومية. ولم يكن انفجار العنف في نيسان/ أبريل مجرد رد فعل على أحداث مباشرة مثل اعتقال اليعقوبي وإغلاق الحوزة، بل كان أيضاً رد فعل على ضغط البناء الذي دام عاماً تحت الاحتلال. وفي رسالة إلى سانشيز بعد انحسار العنف، وصف موفق الربيعي، مستشار الأمن القومي العراقي، عدة عوامل غير حالية ساهمت في اندلاع العنف، بما في ذلك العدد الكبير من الشيعة المحرومين وغير السعداء الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في مدينة الصدر، وعدم فعالية وتهميش مجلس الحكم العراقي وعدم الكفاءة الوزارية واستمرار وجود قوات التحالف. ويرى الربيعي أن هذه العوامل وانعدام الأمن قد خلقت تصوراً لدى العراقيين بأنه لم يحدث تحسن يذكر في حياتهم اليومية. وتمثلت العوامل الآنفة لربى الاحباط المكبوت للعراقيين الذين كانوا يتوقعون حياة أفضل بعد صدام ولكنهم رأوا أن التحالف فشل في الوفاء بوعوده. وكانت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي في حالة أسوأ في عام 2004 مما كانت عليه قبل الغزو. وقد انخفض الإنتاج الكهربائي بعد الحرب إلى2500 ميغاواط فقط من مستوى ما قبل الحرب البالغ 4300 ميغاواط، على الرغم من أن الطلب على الكهرباء

والخدمات الأخرى قد نما مع حلول النزعة الاستهلاكية محل اقتصاد البعث المدعوم والخاضع للرقابة. وقد يشعر قادة التحالف بعدم التطابق الخطير بين التوقعات والواقع. فعلى سبيل المثال، رأى قائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق البريطاني اللواء أندرو ستيوارت ـ وهو يسير في أسواق البصرة ـ أعداداً كبيرة من أهل البصرة يشترون الغسالات التي تتطلب المياه والكهرباء ومعالجة مياه الصرف الصحي التي لم تتمكن قيادته من توفيرها للمدينة.

وذكّر ستيوارت بأن «أكبر ما كان يقلقني هو عدم القدرة على تلبية توقعات الشعب العراقي». وبعد أن اعتاد الشعب العراقي في ظل البعث على توفير الوقود والكهرباء والمياه مجاناً أو بأسعار زهيدة، كان الجمهور العراقي يتوقع نفس الشيء من التحالف، بينما كان الأمر على العكس من ذلك. وقد سخر الصدر وآخرون الاستياء العراقي الناجم عن ذلك ووجهوها بعنف نحو التحالف.

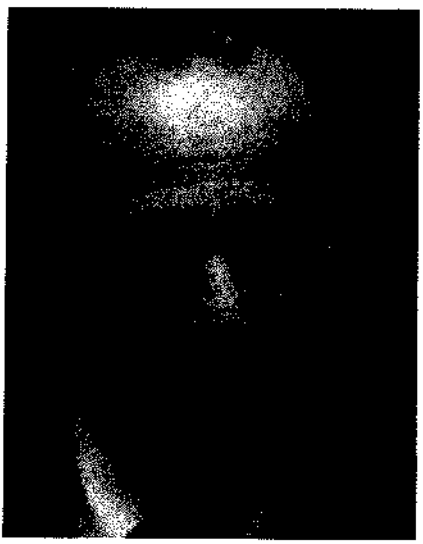

موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي

### كارثة أبريل والتحالف

ولقد كانت أزمة نيسان/ أبريل مؤشراً على التوقعات المشوشة داخل الائتلاف أيضاً. فالوحدات الأوروبية التي جاءت إلى العراق والتي كانت تتوقع مساعدة الولايات المتحدة في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار على غرار تلك التي حدثت في البلقان، وجدت نفسها فجأة في قتال عنيف. وقد صدم التغير الظاهر في الظروف بين عشية وضحاها الحلفاء البريطانيين وحلفاء التحالف في الجنوب، الذين اعتبر العديد منهم انتفاضة نيسان/ أبريل مواجهة غير

ضرورية أثارتها الولايات المتحدة. في غضون أسبوع، انتقلت القوات البريطانية في العمارة من المرور بدوريات في عربات لاند روفر غير المسلحة وتلقي التحيات العراقية الصديقة إلى التعرض لهجوم بالطوب وإطلاق النار والعبوات الناسفة. ويتذكر ضابط بريطاني أن «الهجوم الذي شنته القوات الاميركية في الشمال بدأ الحرب مع الصدريين وارتفعت كعاصفة نارية حولنا». ولقد «تم القبض علينا تماماً غير مدركين». ولقد كان العديد من حلفاء التحالف، وخاصة البريطانيين، تحت ضغط إعلامي وشعبي مكثف في الداخل حيث تم الشعور بالإصابات بين وحدات القوات الصغيرة بشكل حاد. وفي مواجهة تمرد عنيف وغير متوقع، ردت القوات البريطانية والإسبانية والإيطالية والأوكرانية في جنوب العراق بشكل رئيسي باتخاذ خطوات لتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، والانسحاب إلى قواعدها والسعي إلى تخفيف التوترات من خلال المفاوضات. ويعتقد العديد من القادة العسكريين المتحالفين، بمن فيهم ستيوارت، أن وحداتهم لم تكن تملك الموارد اللازمة لمواجهة المتمردين في ذلك الوقت، ورغبوا في تجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين من خلال العمليات في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لم تقتصر جميع الوحدات المتحالفة على التدابير الدفاعية، ورأت بعض قوات التحالف نفسها بامتياز غير عادي. وبعد أن أنفقت وحدة سلفادورية في النجف كل ذخيرتها، قاتلت بالأيدي ضد مقاتلي جيش المهدي المهاجمين، وكسبت ستة من أعضائها ترشيحاً نادراً لميدالية النجمة البرونزية. وقد جدت الكتيبة الأولى من الفوج الملكي لأميرة ويلز في العمارة نفسها في معركة مطولة ضد جيش المهدي وصفها ستيوارت بأنها «الهجوم الأكثر تضافراً على كتيبة بريطانية منذ كوريا». وفي إحدى الاشتباكات في منتصف أيار/ مايو، شن الفوج هجوماً مضاداً في العمارة بحراب ثابتة، وقاتل عبر الخنادق للقبض على قادة جيش المهدي والاستيلاء على مخابئ الأسلحة التابعة للمتمردين.

ولقد جلب القتال في العمارة للفوج صليب فيكتوريا وثلاثة أوامر خدمة متميزة وسبعة صلبان عسكرية على مدى الأشهر القليلة التالية. وعلى الرغم من أمثلة الشجاعة، ظل القادة الأمريكيون محبطين بسبب تحفظ حلفائهم عن مواجهة جيش المهدي بشكل مباشر، واعتقدوا أن حرية الحركة التي كانت فيها قوات المهدي عبر معظم محافظات الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط والفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق حيث أطالت أمد الأزمة قد مكّنت الصدريين من الهروب من الطوق الأمريكي حول النجف وكربلاء والكوت. كما أعتقد بعض القادة الأمريكيين أن الضعف المتصور لحلفائهم قد شجع الصدريين، ودعوا إلى شن هجوم مكثف على العديد من قواعد التحالف. وقد أدت هذه الديناميكيات إلى تمزيق العلاقات بين القادة الأمريكيين والوحدة الإسبانية في حركة القوى الديمقراطية في جمهورية

إسبانيا، والتي كانت قد تعثرت بالفعل بعد أن أعلن رئيس الوزراء الإسباني المنتخب أن قواته ستنسحب بسبب تفجير محطة قطار اتوشا. وفي يوم القبض على مصطفى اليعقوبي، وصف نائب القائد الإسباني الاعتقال علناً بأنه خطأ، وأوصى بالإفراج الفوري عن اليعقوبي. وفي 5 أبريل بدأ القائد الإسباني العميد فولجينسيو كول مفاوضات أحادية الجانب مع مقتدى الصدر وعين الزعيم المحلي لفيلق بدر الحاج حسن أبطل حاكماً مؤقتاً للنجف. وقد أغضبت هذه التحركات بريمر، الذي سرعان ما أوعز إلى الدبلوماسي الأمريكي مايكل غويلر بأنه «لا يوجد تحت أي ظرف من الظروف ما يجب على كول التفاوض عنه عبر أي القنوات مع الصدر. ولقد جعلته أفعاله بأن يتجاوز الشاحب الصدر المجرم والمغتصب حيث سيتم التعامل معه على هذا النحو». وفي اجتماع ساخن في النجف في وقت لاحق من ذلك اليوم مع مسؤول سلطة التحالف المؤقتة فيليب كوسنيت وكول وقائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط اللواء ميزيسلاف حيث ضغط ميزيسلاف من أجل حل سياسي للمشكلة، ولقد رأى أن العمل العسكري ضد الصدر يجب أن ينتظر إلى ما بعد زيارة الأربعين. ولقد ذكر القائدان أن القيادة الوطنية في بلديهما لم تأذن بعمل هجومي، وعرض كول مازحاً أن على التحالف أن «يُقيم الحب وليس الحرب» لحل الخلاف مع الصدريين. وقد أدى وصول الوحدات القتالية الأميركية التابعة لفرقة العمل ديوك في 13 نيسان/ أبريل إلى جعل هذا الخلاف موضع جدل، مما أدى فعلياً إلى إخفاء الخلافات الأكبر بين الولايات المتحدة وحلفائها من الفرقة متعددة الجنسيات ـ جنوب وسط في الوقت الراهن. كما تصاعدت التوترات بين القادة الأمريكيين في بغداد والقيادة البريطانية في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق في البصرة، حيث تولى جيش المهدي منصب المحافظ وتجاهل ستيوارت في البداية أوامر بريمر باستعادة المبنى، معتقداً أن الهدف يمكن تحقيقه سلمياً من خلال المفاوضات. وقد أحبطت سلطة التحالف المؤقتة والقوة المشتركة ـ 7 من قرار ستيوارت بالسعي إلى هدنة محلية مع جيش المهدي عندما يكون ذلك ممكناً، بدلاً من القيام بعمليات هجومية ضدهما. وقد خدمت سياسات مماثلة البريطانيين بشكل جيد في أيرلندا الشمالية، وهي تجربة متأصلة بعمق في جيشهم. وبغض النظر عن ذلك، طلب بريمر الغاضب من خلال السفارة البريطانية في واشنطن العاصمة أن يعفي وايتهول ستيوارت من قيادته.

وقد كتب ستيوارت في 11 نيسان/ أبريل إلى ميتز في محاولة إلى نزع فتيل بعض الإحباطات الأمريكية حيث اعترف ستيوارت قائلاً: «إنني أدرك تماماً أن رفضنا إغلاق مكاتب منظمة الصدر [منظمة الشهيد الصدر] واتخاذ إجراءات عدوانية شرسة ضد قوات الصدر ستبدو في بغداد غير فعالة وتخرج عن نيتك على ما يبدو». ولكن يبدو أن إشراك الزعماء السياسيين والقبليين

المحليين هو أفضل طريقة للحفاظ على موافقة الشعب الذى يعتبره مركز الثقل العملياتي، ووفقاً لما أوضحه القائد البريطاني بإتباع اسلوب سياسي سيدعم الهدف طويل الأجل وهو إعادة السيطرة السياسية والأمنية إلى العراقيين حيث إنه «انتج حلاً عراقياً لمشكلة عراقية». فضلاً عن ذلك فإن القادة البريطانيين وجدوا ميلاً إلى أن تهاجم سلطة التحالف المؤقتة على نطاق واسع ميلاً مضللاً. وقال ستيوارت «إن المواصلة في هجوم عام دون استهداف دقيق مع المخابرات سينظر إلينا على أننا ضد السكان». وأضاف «سندمر بسرعة كل ما حققناه خلال العام الماضي». ووقف القادة البريطانيون في لندن إلى جانب ستيوارت واختاروا تركه في مكانه رغم فقدان بريمر الثقة به. وادعى ستيوارت في وقت لاحق: «لقد تم اتهامي بعدم قتل عدد كاف من الناس. وأضاف إن «سلطة الائتلاف المؤقتة طلبت اقصائي لأن سياسة بريمر كانت سياسة إكراه قوية: يجب أن نهزم مقتدى الصدر عسكرياً. ولكن الاختلاف في النهج البريطاني والأميركي كان يمثل أكثر من وجهات نظر متباينة بشأن التكتيكات؛ بل كان أكثر من مجرد وجهات نظر متباينة بشأن التكتيكات. وعكست وجهات نظر شبه دراماتيكية حول مصدر المشكلة فضلاً عن علاجها. كما أوضحت رسالة من مقر الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق إلى قوة المهام المشتركة ـ 7 في 3 مايو/ أيار حول المعارضة البريطانية لاتخاذ نهج أكثر قوة. حيث كان «العنف [في العمارة ومحافظة ميسان] مرتبطاً بأتباع مقتدى الصدر، لكن هذا التقييم يبالغ في تبسيط الوضع»، كما كتب رئيس أركان الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، معتبراً أن معظم أعمال العنف كانت في الواقع بسبب «العنف الانتهازي للمجرمين... الذين سيحشدون إلى أي قضية شعبية». ولقد كان الصدر مجرد السبب الأخير الذي تبناه المتمردون في ميسان، كما حكم قادة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق حول رد الفعل المبالغ فيه على جيش المهدي مثل أوامر «قوة المهام المشتركة ـ 7» للفرقة بتدمير جيش المهدي في المنطقة والذي لن يؤدي إلا إلى تمكين رجل الدين الشيعي. وقد أوضحت النزاعات التي وقعت خلال أزمة نيسان/ أبريل السياسة الوطنية البريطانية لقادة المملكة المتحدة في العراق، كما أشارت إلى تباين في الاستراتيجية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة والتي اتسع نطاقها في السنوات المقبلة. وفي الأجل القريب، كان للاختلافات عواقب تشغيلية كبيرة. وقد ألغى الوضع الأمني الجديد الأمل الأمريكي في أن يوسع البريطانيون منطقة مسؤوليتهم ويرسلوا قوات إضافية لتحل محل اللواء الإسباني المغادر في القوات الأمريكية التابعة للفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط الأزمة لملء الفراغ، وما يزيد عن ذلك.

وأخيراً، سلطت انتفاضات نيسان/ أبريل الضوء على الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في إدارة تحالف من الحلفاء مدفوعين بانتقاداتهم الداخلية للحرب، وانخفاض

التسامح بين الضحايا، واختلاف الفلسفة فيما يتعلق بإدارة الصراع. حيث أثار تحقيق التوازن بين المتطلبات التشغيلية ووحدة الجهود والحاجة إلى إبقاء الحلفاء في التحالف على مضايقة كبار القادة الأمريكيين طوال فترة الحرب.

ولقد كان شهر أبريل 2004 أسوأ شهر في الحرب، إلى حد ما، بالنسبة للخسائر الأمريكية، حيث قُتل ما مجموعه 137 من الجنود ـ أي أقل بواحد فقط من العدد المفقود خلال فترة الغزو التي دامت 6 أسابيع بأكملها في عام 2003. وأدى اندلاع العنف إلى عدة تغييرات فورية داخل الائتلاف، حيث اتخذ كبار القادة خطوات لتجنب تكرار ما يمكن أن يشير إليه البعض باسم «نيسان/ أبريل الأسود». ويعتقد ميتز، قائد الفيلق الثالث، أن التحالف قد خسر معركة المعلومات خلال الشهر وكرس طاقة كبيرة لتحسين قدرة التحالف على العمليات الإعلامية. وقال إنه والزعماء الآخرين الذين شاهدوا عن طريقهم نتائج هجوم شن دون أي أساس سياسي حيث كانوا مصممين على عدم تكرار هذا الخطأ. حيث يشير قائد القوات البحرية كونواي إلى أن «قناة الجزيرة قد ركلت مؤخراتنا!». وبالإضافة إلى ذلك، وبالكاد بعد تجنب الانهيار اللوجستي الثاني على نطاق المسرح نتيجة لقطع خطوط الاتصالات والهجمات على القوافل، زاد التحالف بشكل كبير من مخزوناته من الوقود والذخيرة وكلف فريقًا قتاليًا كاملًا من اللواء مرافقة القوافل وتأمين طرق الإمداد الرئيسية. وتأمل الصعوبات التي واجهها التحالف في نيسان/ أبريل في ان يتمكن من الحفاظ على النظام في العراق مع الألوية الـ12 التي كانت مقررة أصلاً لتتناوب عام 2004. وفي مواجهة احتمال حدوث وضع لا يمكن السيطرة عليه بعد انتهاء تمديد الفرقة المدرعة الأولى، طلبت قوة المهام المشتركة ـ 7 تعزيزات فورية، ورد الجيش ومشاة البحرية بسرعة. وقد استجاب اللواء الثاني والفرقة الجبلية العاشرة، الذين لم يعيدا انشارهما من أفغانستان إلا في كانون الأول/ ديسمبر 2003، ولقد استجابت أولاً، وانتشرت في العراق بعد 36 يوماً فقط من الإشعار. ودليلاً على الاضطراب الذي يعاني منه الجيش، لم يكن اللواء يتوقع أن ينتشر لمدة سنة أخرى، حيث لا يزال العديد من الوحدات التابعة له ملتزماً بعمليات طوارئ أخرى في الخارج.

ومع ذلك، انضم اللواء، الذي عززه مزيج من الوحدات من جميع أعضاء الجيش، بما في ذلك قوات من كتيبة القوة المتعارضة في مركز التدريب المشترك على التأهب، إلى الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد بحلول تموز/ يوليو. وفي كوريا، أُخطر اللواء الثاني، فرقة المشاة الثانية، أيضاً بأنه سيجري عملية نشر غير متوقعة في العراق في غضون مهلة قصيرة، حيث سيصل بحلول آب/ أغسطس لسد الثغرات في القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب، ودعيت الوحدة الحادية عشرة للمشاة البحرية، وهي احتياطي مسرح القيادة المركزية، إلى الأمام لتحل

محل فوج الفرسان المدرع الثاني، والتي كانت تساعد في حد ذاتها على سد الفجوة في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط الناجمة عن رحيل اللواء الإسباني. كما دفعت أزمة أبريل/ نيسان إلى ضرورة احتفاظ التحالف بقوة احتياطية عملياتية. ولو وقعت انتفاضة الصدر بعد شهر، لما كانت الفرقة المدرعة الأولى متاحة كاحتياطي لسد ثغرات قوة المهام المشتركة ـ 7 في الجنوب. وبمجرد مرور الأزمة، عيّنت قوة المهام المشتركة ـ 7 كتيبة سترايكر من اللواء الثالث، فرقة المشاة الثانية، كاحتياطي للفيلق بالتناوب، وهو قرار، وإن كان ضرورياً، فلقد جعل فرقة العمل أولمبيا أكثر قوة لتأمين الموصل ومحافظة نينوى. كما أدت الطبيعة التناوبية لكتيبة الاحتياط إلى توقف الاستمرارية الجغرافية لفرقة العمل أولمبيا لأن كتائب سترايكر اضطرت مراراً إلى الاستيلاء على ساحة المعركة الخاصة ببعضها البعض حيث أصبح كل منها احتياطياً بدوره. وقرر قادة قوة المهام المشتركة ـ 7 تخصيص احتياطيهم من نينوى على أساس تصورهم بأن المحافظة، التي ظلت هادئة في نيسان/ أبريل، قد تقدمت أكثر من المحافظات الأخرى، وهو افتراض انقلب بشكل مذهل في الأشهر المقبلة. فلدى قوة المهام المشتركة ـ 7، أنهى نيسان/ أبريل محاولات سانشيز لصياغة خطة حملة متماسكة للمسرح العراقي بأكمله. وقد كافح المخططون ذوو الخبرة الناقصة في قوة المهام المشتركة ـ 7 بالفعل في هذا الجهد، وأدى التوجيه الاستراتيجي المتغير باستمرار إلى تأخير منتجاتهم النهائية. وقد أنهى صرف الانتباه عن أزمة نيسان/ أبريل أي أمل في إتمام العملية. كما أنه قلب الخطط الأمريكية لاتخاذ إجراءات ضد التدخل الإيراني في العراق، بما في ذلك اقتراح بطرد القائم بالأعمال الإيراني، وهو عميل معروف للحرس الثوري الإسلامي. وبأي مقياس، كان نيسان/ أبريل 2004 نقطة محورية رئيسية في حرب العراق، حيث غيّر سلوك الصراع وطابعه. وعززت التمرد من خلال توفير مبرر للقتال والتشجيع على إمكانية ضرب التحالف. حيث صدم واخاف العديد من قادة التحالف إلى درجة أنهم سينظرون إلى الأزمات المماثلة بشكل مختلف تماماً بعد ذلك. وبالرجوع إلى الوراء، كان قرار التحالف المتعمد بالضغط على الصدريين في خضم أزمة عملياتية كبيرة في الفلوجة متهوراً. حيث أشعلت جبهة ثانية في معظم أنحاء جنوب العراق التي وضعت التحالف تقريباً في وضع غير قابل للاسترداد.

ولو لم تكن الفرقة المدرعة الأولى التابعة لديمبسي متاحة للهجوم المضاد، لكان التحالف قد تعافى سواء من الناحية التشغيلية أو السياسية ـ من الخسائر المترتبة عن ذلك. وكان الخوف من فتح جبهة ثانية ضد الشيعة إرثاً من نيسان/ أبريل من شأنه أن يؤثر على التحالف في الفترة المتبقية من الحرب.

## الفصل الثالث عشر

### تبديل الحراسة مرة أخرى ربيع ـ صيف عام 2004

من الجدير بالذكر أن انتفاضات نيسان/ أبريل 2004 قد بددت بشكل قاطع افتراض الحرب القصيرة الذي كان أساس تفكير القادة الأمريكيين منذ ما قبل الغزو. وسوف يتم نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة كما هو مخطط له، ولكن كان القادة يدركون أن أي تحول في التحالف العسكري إلى قوة دولية لحفظ السلام وإعادة الإعمار في غضون أشهر أمر غير واقعي. كما أثبتت أزمة أبريل أن الأمر سيستغرق وقتاً أطول مما توقعه قادة التحالف لتحقيق الاستقرار في العراق وقمع الجماعات المسلحة التي اكتسبت موطئ قدم. ولتنفيذ الحملة الموسعة، أنشأ قادة التحالف قيادات جديدة للتعويض عن أوجه القصور في قيادة مسرح فرقة العمل المشتركة المشتركة ـ 7 التي أصبح القادة الأمريكيين يحكمون عليها على أنها فشل في الموارد. حيث تم استبدال قيادة الفريق ريكاردو سانشيز بالعديد من المنظمات المصممة بشكل أفضل للتعامل مع التحديات الاستراتيجية والعملياتية للحرب. ولرئاسة القيادات الجديدة، عينت الولايات المتحدة قادة جدداً، بمن فيهم الجنرال جورج دبليو كيسي الابن والفريق ديفيد بترايوس، الذي أشرف على حملة التحالف بشكل أو بآخر على مدى السنوات الستة التالية. وبالمثل، حل فريق جديد من السفارة الأميركية برئاسة السفير جون د. نيغروبونتي محل السفير ل. بول بريمر وسلطة التحالف المؤقتة، ونقل السيطرة على الجانب المدني من الحملة من وزارة الدفاع إلى وزارة الدولة. وقد تناول هذا الفريق السياسي ـ العسكري الجديد النجاحات والإخفاقات التي تم تحقيقها في نيسان/ أبريل وعمل وفقاً لخطة لعبة جديدة. وقد نص قرار جديد للأمم المتحدة على خارطة طريق تجاه حكومة عراقية منتخبة ونظام دستوري جديد، بينما وضع التحالف في النهاية خطة حملة لتنظيم انشطته العسكرية لأول مرة منذ الغزو. كما قام قادة التحالف الجدد بمراجعة الجهود الرامية إلى تنظيم قوات الأمن العراقية بشكل كبير، والتي انهارت إلى حد كبير خلال تمرد نسيان/ أبريل، مما جعلها محور خطة حملة التحالف. ومع تعافي التحالف من تحديات نيسان/ أبريل، أعرب قادته عن أملهم في أن يؤدي تجديد هيكل التحالف والحكومة

العراقية المؤقتة الجديدة في صيف عام 2004 إلى تحسينات دائمة في الأمن وأداء الدولة العراقية. ومع ذلك، ومع تسليم التحالف السلطة السيادية لحلفائه العراقيين، اختبرت فضيحة أبو غريب وإصرار المتمردين العراقيين على خنق الحكومة العراقية الوليدة والقيادات الجديدة وخططها.

### سقوط أبو غريب

وقبل حتى أن تهدأ أعمال العنف الأولية في نيسان/ أبريل، وقع حدث آخر كانت له عواقب تتجاوز حدود العراق. ففي أواخر نيسان/ أبريل، اندلعت فضيحة سجن أبو غريب في وسائل الإعلام الدولية، بدءاً من البرنامج التلفزيوني 60 دقيقة ومجلة نيويوركر في الولايات المتحدة.

وفي الولايات المتحدة، اعتُبرت مشاهد الانتهاكات مروعة وخلقت شعوراً شبه عالمي بالغضب، مما أدى إلى كارثة في العلاقات العامة. وعلى الصعيد الدولي، أدت الفضيحة إلى زيادة تشويه تصور الجمهور لغزو العراق، الذي تضرر بالفعل بشكل كبير بسبب عدم القدرة على العثور على أسلحة الدمار الشامل. وانخفض الدعم للحرب بشكل حاد. واظهر استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب أن نسبة الأمريكيين الذين يعتقدون أن الحرب في العراق كانت خطأ قفزت من 42 في المائة في يناير عام 2004 إلى 54 في المائة في يونيو من عام 2004. وامتدت ردة الفعل إلى المملكة المتحدة أيضًا. وفي غضون 48 ساعة من فضيحة أبو غريب، واجهت القوات البريطانية في الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد اتهامات مماثلة عندما نشرت صحيفة ديلي ميل صوراً لانتهاكات مزعومة. وقد ثبت أن الصور كانت مزيفة بعد أسبوعين، ولكن بحلول ذلك الوقت، كان قد حدث الكثير من الضرر الذي لحق بسمعة الجيش البريطاني، مما عزز رواية التمرد للتحالف كمحتلين وحشيين والمزيد من الانكماش في الدعم الشعبي البريطاني. ومن بين حلفاء أميركا، كانت فضيحة أبو غريب ضارة بنفس القدر، مما أدى إلى توتر العلاقات مع أعضاء التحالف الذين أرادوا أن ينأوا بأنفسهم عن الإذلال. وعلى الرغم من أن الفضيحة لم تكن حاسمة في قرار أي حليف بالانسحاب من التحالف، إلا أنه من المرجح أن تكون عاملاً مساهماً في انسحاب بعض الدول، لأنها أضعفت الدعم الشعبي للبعثة. وفي وسائل الإعلام العراقية والعربية، هيمنت فضيحة أبو غريب على الأخبار لعدة أشهر، مما أتاح لمعارضي التحالف العديد من الفرص لإدانة الحملة التي تقودها الولايات المتحدة. وانخرطت وسائل الإعلام الرئيسية مثل شبكة تلفزيون الجزيرة المؤثرة في إدانة شبه يومية لسلوك التحالف، في حين تميل إلى تصوير فضيحة أبو غريب على أنها على حد تعبير أحد الذين أجريت معهم مقابلة مع قناة الجزيرة، «جريمة كبيرة»، المرتكبة ضد

المجاهدين العراقيين الذين كانوا يقاتلون للتحرير وطنهم. وحذت وسائل الإعلام المطبوعة حذوها، كما في افتتاحية لصحيفة «غالف تايمز» تصف الفضيحة بأنها «كارثة تدمر الادعاءات المشكوك فيها بالشرعية التي تقدم بها البيت الأبيض لدعم الحرب والاحتلال»، ومع قيام القوات الأمريكية «بإعادة ملء الخلايا والأخذ حيث توقف جلادو صدام». في محاولة لخلط مهمة التحالف في العراق مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بدأت العديد من مصادر الإعلام في الشرق الأوسط أيضاً في استخدام اللغة العامية نفسها لكلا الحالتين، بما في ذلك «المجاهدين» و«الاستعمار» و«الاحتلال».

ولقد منحت انتفاضات نيسان/ أبريل والهجمات المضادة غير الحاسمة التي قام بها التحالف التي أعقبت ذلك ـ المتمردين والجهاديين في العراق الثقة في أنهم يستطيعون هزيمة الولايات المتحدة، تماماً كما هزم المجاهدون الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، أعطت التغطية الإعلامية العالمية لإساءة معاملة المحتجزين من قبل الجنود الأمريكيين في أبو غريب إلى نفس الجماعات أداة تجنيد فعالة للغاية وسبباً قوياً لمحاربة التحالف. وفي وقت لاحق، قال العميد ستانلي ماكريستال، وهو أحد قادة العمليات الخاصة: «من خلال تجربتي، وجدنا أن كل جهادي لأول مرة تقريباً يزعم أن أبو غريب قد هزه أولاً إلى العمل». وقد خلقت الفضيحة سبباً للمتطرفين في حمل السلاح ضد التحالف، وهو تأثير واضح لقوات التحالف على كافة المستويات تقريباً. في اليوم الذي نشرت فيه قصة أبو غريب في الصحافة، رأى اللواء جيمس ماتيس، قائد الفرقة الأولى للمارينز، مجموعة من مشاة البحرية يشاهدون التغطية التلفزيونية وسألوا عما يحدث. ورد أحد العريفين ذوالـ 19 عاماً قائلاً: «لقد خسر بعض الأوغاد الحرب من أجلنا».

## قيادة جديدة وبعثات جديدة

### بعثة الابراهيمي وقرار مجلس الأمم المتحدة رقم 1546

لقد كان أحد أسباب اندلاع أزمة شهر نيسان/ أبريل هو فقدان العراقيين لصبرهم بسبب عدم اليقين السياسي لبعثة التحالف، التي لم تحدد الطريقة أو الجدول الزمني الذي سيسمح به العراقيون في نهاية المطاف باختيار حكومة جديدة. وفي ربيع 2004، وصل الدبلوماسي العربي المخضرم الأخضر الابراهيمي إلى بغداد كمبعوث للأمم المتحدة للتوسط في محادثات سياسية بين الفصائل العراقية والتحالف. وبحلول حزيران/ يونيو، كان الجانبان قد اتفقا على برنامج للانتخابات ودستور عراقي جديد. ومن شأن تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، يعينها التحالف، على أن تعمل حتى إجراء الانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2005، مما سيؤدي

إلى تشكيل حكومة انتقالية عراقية، تقوم بدورها بصياغة الدستور الجديد للبلاد. وبموجب خطة الأمم المتحدة، ستجرى انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 على أساس وطني تتنافس فيه الأحزاب الوطنية على حصة انتخابية نسبية، بدلاً من أن يتنافس السياسيون الأفراد على المقاعد التي تكون مسؤولة عنها أمام أحد السكان المحليين من الناخبين. وكان لهذا القرار عواقب بعيدة المدى لأن النظام النسبي سيفضل الأحزاب الأكبر حجماً والأكبر تمويلاً مثل تلك التي تتلقى مساعدة كبيرة من إيران، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تأثير مقاطعة الانتخابات من قبل الجماعات الدينية أو العرقية. كما أن النظام النسبي على الصعيد الوطني من شأنه أن يسهل توزيع الغنائم الانتخابية على أسس عرقية ـ طائفية. وفي 8 حزيران/ يونيو 2004، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 بتدوين الاتفاق الذي توسط فيه الإبراهيمي. ومن بين أحكامه الرئيسية، وضع القرار جدولاً زمنياً يتطلب «إجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2004 إذا أمكن، وفي حال من الأحوال، إلى جمعية وطنية انتقالية في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني/ يناير 2005، والتي سيكون لديها في جملة أمور المسؤولية عن تشكيل حكومة انتقالية في العراق وصياغة دستور دائم للعراق يؤدي إلى تشكيل حكومة منتخبة دستورياً بحلول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2005». وأصبحت هذه التواريخ الدليل الرئيسي للأنشطة العسكرية والسياسية للتحالف خلال الأشهر الـ 19 المقبلة.

### قيادات جديدة للتحالف

وخلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2004، حل مقر جديد للائتلاف على الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي محل قوة المهام المشتركة ـ 7 التي تم تعطيلها. وفي 15 أيار/ مايو، استُخدمت بقايا قوة المهام المشتركة ـ 7 لتشكيل قوة متعددة الجنسيات ـ العراق، وهي القيادة العليا في العراق، التي كُلفت بالإشراف على المسائل الاستراتيجية والسياسية والعسكرية. ومن شأن ثلاثة أوامر تابعة جديدة أن تقسم الوظائف التشغيلية التي كانت قد أرهقت قوة المهام المشتركة ـ 7. وكما قرر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وكبار القادة العسكريين في أواخر عام 2003، فإن القوة المتعددة الجنسيات ستكون مقراً من فئة أربع نجوم مع سانشيز كقائد مؤقت. ولقد كان الجنرال جون أبي زيد قد أوصى في الأصل بترقية سانشيز إلى قيادة القوة المتعددة الجنسيات. ولكن بحلول ربيع عام 2004، أدى رد الفعل الشعبي والسياسي العنيف على فضيحة أبو غريب إلى قيام القادة الأمريكيين بإبعاد سانشيز عن الخلاف. ولم تعزز الأزمات العسكرية التي تعرض لها التحالف في نيسان/ أبريل 2004 سوى انطباع القادة الأمريكيين بأن سانشيز وقيادته لم يكونا على مستوى المهمة.

ولقد كان التحول في مقر القيادة بشكلٍ أكثر قوة قد بدأ لعدة أشهر. ومع رفض رامسفيلد ديفيد ماكيرنان، وافتراضياً التحالف لقيادة عنصر الأراضي في القوات (CFLCC) ولقيادة مقر القوة المتعددة الجنسيات الجديد بسبب رفض رامسفيلد لأداء ماكيرنان في الغزو، حيث لم يبق سوى خيارين رئيسيين هما أبي زيد، قائد القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) ونائب رئيس أركان الجيش الجنرال (جورج كيسي) وبحلول أيار/ مايو، قرر رامسفيلد أن تذهب قيادة المسرح أو القيادة في العراق إلى كيسي، وأن يبقى المركز غير المستغل استغلالاً كافياً في الكويت، بدلاً من العودة إلى بغداد، مع تعيين ماكيرنان قائداً لها.و مثل سلفها فلقد كانت قوة المهام المشتركة ـ 7، والقوة المتعددة الجنسيات ـ العراق متكلين من قبل أفراد تم جمعهم من خلال تكليف أوامر أرسلت من مختلف الخدمات في البنتاغون بدلاً من إنشاءهم من ذوي الخبرة وفي مقر دائم. وفي جوهر ذلك الموضوع، كان قرار رامسفيلد برفض ماكيرنان نتيجة غير مقصودة أدى إلى منع مقر دائم لقوات التحالف الموجودة على الأرض مع أفرادها المدربين الذين عملوا معاً خلال مرحلة الغزو وأن يصبح هذا المقر مسرح القيادة العراق. وفي إطار القوة المتعددة الجنسيات في العراق، حيث سيركز فيلق جديد متعدد الجنسيات من فئة ثلاث نجوم على العمليات العسكرية فضلاً عن تنسيق مختلف الفرق المتعددة الجنسيات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. ومن شأن هذا التغيير الذي تمس الحاجة إليه أن يعفي القوة المتعددة الجنسيات من ضغط المسائل التكتيكية ويسمح للمقر من فئة الأربع نجوم بالعمل على مستويات أعلى من الحرب. حيث قرر القادة العسكريون الأمريكيون تشكيل الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق من خلال تقسيم الفيلق الثالث لتوماس ميتز الذي تم نشره بالفعل من قوة المهام المشتركة ـ 7.و على الرغم من أن الفيلق الثالث قد مر للتو بامتصاص صعب في هيكل قوة المهام المشتركة ـ 7 عندما وصل إلى بغداد في شباط/ فبراير، والآن وبعد 3 أشهر، كان الفيلق الثالث يشرع في هذه العملية، ويستعيد المئات من أعضائه من مديريات قوة المهام المشتركة ـ 7، ويعيدهم إلى أقسام موظفي العمليات في الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق. ومن شأن هذه العملية أن تؤدي إلى تفاقم التحديات المتمثلة في توفير الموظفين لكلا المنظمتين. وقد خلق ذلك شواغر في قيادة المسرح تماماً كما قرر البنتاغون بأن القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق والفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق سيتطلبان معاً 2081 شخصاً، أي أكثر من 600 شخص فوق 1408 شخصاً كان قد تم تخويلهم لصالح قوة المهام المشتركة ـ 7 ولكنها لم تقترب من ملئها خلال حياتها القصيرة. ولقد كان حال الاضطراب الكبير في كلتا المنظمتين دون التشكل، كمقر في صيف عام 2004، مما جعل من الصعب على التحالف استعادة المبادرة التي فقدها في نيسان/ أبريل.

وإلى جانب الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق، أمرت القيادة المركزية الأمريكية بإنشاء قيادة أخرى من فئة ثلاث نجوم، وهي القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات ـ العراق (MNSTC ـ I)، لتحل محل مكتب التعاون الأمني وتشرف على إعادة بناء التحالف للقوات المسلحة العراقية، ولقد اثبتت جهود معارك أبريل أنها أنتجت القليل. وواجه المقر الجديد، تحت قيادة الفريق بترايوس، الذي لم يمض عليه سوى 4 أشهر من قيادة لفرقته في نينوى، حيث المهمة الصعبة المتمثلة في تعزيز مهمة التدريب والتسليح التي كانت مجزأة بشدة قبل إنشاء القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات ـ العراق. ولقد كان بناء الجيش العراقي الجديد من مسؤولية فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للجنرال بول ايتن والذي يعمل لصالح سلطة التحالف المؤقتة. وفي الوقت نفسه، فإن المسؤولية في الوقوف في وجه فيلق الدفاع المدني العراقي كان خياراً لا مركزياً لمختلف الفرق الائتلافية. وقد أدى تفويض المسؤولية هذا إلى نشوء اختلافات في تنظيم وحدات المركز وتدريبها وفعاليتها في جميع أنحاء البلد. ومما يزيد الأمور تعقيداً هو إعادة بناء دوائر الشرطة العراقية في وزارة الداخلية كانت قد وضعت تحت إشراف وزارة الخارجية، وفقاً للقانون الاتحادي.

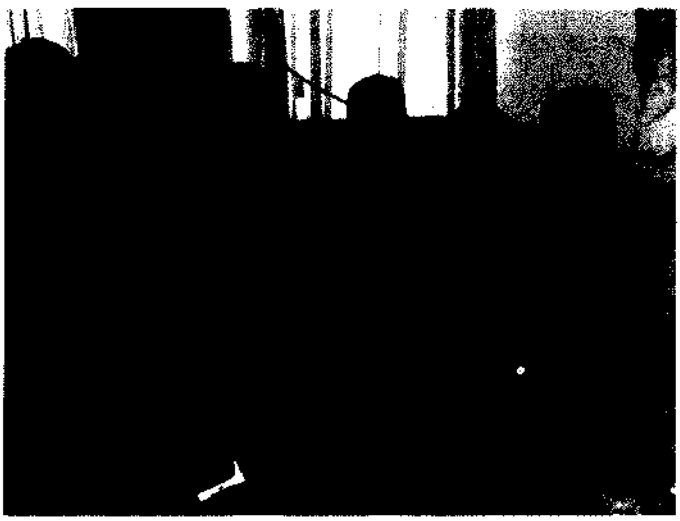

**رئيس أركان الجيش العراقي بابكر زيباري مع الفريق دايفيد بترايوس القائد العام للقيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات ـ العراق**

ومن الجدير بالذكر أن القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات ـ العراق قد أنشئت لحل هذه الاختلالات، ولكنها واجهت منذ إنشائها تحديات مستمرة. وعلى غرار قوة المهام المشتركة ـ 7 والقوة المتعددة الجنسيات ـ العراق، أنشئ مقر المجلس مرة أخرى كمنظمة مخصصة. وكما أوصى اللواء كارل ايكنبيري في تقريره الخاص إلى رامسفيلد، إذ أصبح كل

من فريق التدريب للمساعدة العسكرية وفريق تدريب مساعدة الشرطة المدنية مقرين تابعين لوزارة الدفاع والأمن الوطني، وهي خطوة خلقت احتكاكاً بين الوكالات مع وزارة الخارجية حيث يجب أن يبقى المسؤولين الذين شعروا بمساعدة قوات الأمن والتعاون الأمني تحت إشرافهم. وعند تشكيل بترايوس لقيادته، كان على القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات ـ العراق ـ العمل من خلال التوتر على وجه الدقة حيث خطوط صنع القرار ويكون الإبلاغ على عاتق مختلف عناصر البقعة. و على سبيل المثال، كان البريطانيون في البداية مسؤولين عن توجيه وتطوير وزارة الدفاع العراقية، حيث مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الذي أنشأته السفارة الأمريكية حديثًا والمسؤول عن القيام بنفس الشيء لوزارة الداخلية، ولكن كانت اللجنة مسؤولة عن تطوير الشرطة دون مستوى الوزارة. وبتقريب التغييرات على مستوى المقر، فلقد أنشئت فرقة العمل (TF 134) للإشراف على عمليات الاحتجاز تحت قيادة اللواء جيفري ميلر الذي قاد الفريق الذي كان ينظر في المشاكل في أبو غريب قبل بضعة أشهر. وقد تم إنشاء المقر الجديد رداً على فضيحة أبو غريب وكذلك اعترافاً عاماً بالمشاكل الكبيرة التي تواجه عمليات الاحتجاز التي تقوم بها قوات التحالف. وأدى نقص المرافق إلى اكتظاظ مرافق الاحتجاز الرئيسية الثلاثة التابعة للقوة المتعددة الجنسيات ـ الأولى ـ في أبو غريب ومعسكر كروبر في قاعدة النصر، ومعسكر بوكا بالقرب من البصرة والذي كان يضم حتى منتصف حزيران/ يونيو 5411 محتجزاً. ولقد استغل المتمردون الظروف المزدحمة والفوضوية للتجنيد داخل مراكز الاحتجاز، وهي مشكلة واضحة ليس فقط لضباط التحالف ولكن للمسؤولين العراقيين أيضاً. وحذر وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان كريم سنجاري نظرائه في التحالف منذ آذار/ مارس 2004 من أن خلايا المتمردين الجهاديين قد تطورت في عدة مراكز احتجاز بهدف تطرف المعتقلين المعتدلين.

وأوضح سنجاري أن هذه الخلايا الجهادية فصلت نفسها عن بقية نزلاء السجون وزرعت مجندين من بين السجناء الوافدين حديثاً. وعند الإفراج عنهم، تم توجيه المجندين الجهاديين الجدد إلى خلايا المتمردين في الخارج حيث أصبح بعضهم انتحاريين. وقد اعترف مسؤولو التحالف بهذه المشاكل سابقاً، لكن السياسة الأمريكية غير الواضحة فيما يتعلق بتصرف المحتجزين العراقيين أخرت سبل الانتصاف على المدى الطويل، وكذلك عدم وجود هيكل قيادي شامل لعمليات الاحتجاز. وقد أُعطي ميلر مسؤولية حل هذه المشاكل، التي تنامت يومياً مع تدفق المحتجزين الذي لا ينتهي، وتصحيح أوجه القصور المعترف بها في أعقاب كارثة أبو غريب.

### العيوب في هيكل القيادة الجديد

وأملت القيادات الجديدة في تغطية المسائل التشغيلية على نحو أفضل مما تمكنت منه قوة المهام المشتركة ـ 7، ولكن الهيكل الجديد لم يخل من عيوب خطيرة. ولأن كل من المقار الأربعة الجديدة قد كانت من الإبداعات المخصصة بدلاً من المنظمات القائمة، وكان على الأوامر التي اصدرتها أن تتحرك من خلال طبقات متعددة من بيروقراطية القيادة المركزية ووزارة الدفاع، مما أدى إلى تأخير تشغيلها. ولم يصل تعداد القوة المتعددة الجنسيات إلى 75 في المائة حتى أيلول/ سبتمبر مع تأخر اثنين من الأوامر الأخرى أكثر من ذلك حيث عانت القوة المتعددة الجنسيات أيضاً من ندرة في الجودة، ويعمل بها أفراد لم يستوفوا الحد الأدنى من المؤهلات لملء مهام وزارة الدفاع. وكانت القوة المتعددة الجنسيات هي المسؤولة عن المستوى الاستراتيجي للمسرح والمستويات التشغيلية للحرب، ومن أعراض نقص الموظفين المؤهلين: «لم يتكون طاقمي من خريجي الكلية الحربية أو خريجي SAMS، أو أي شخص آخر سيتم تدريبه على أن ثقافته يتم قبوله على أساس مخطط»، ويتذكر رئيس القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق العميد بيتر بالمر في وقت لاحق: «لقد عينت ضابط احتياط بالجيش لم يكن لديه أي خلفية تخطيطية على الإطلاق... [و] عقيد روماني كانت الإنجليزية جيدة ولكن من الواضح أنه لا يعرف شيئًا عن أي من هذا وكان لدي ضابط برتبة رائد في القوات الجوية وضابط في البحرية الأسترالية، ولم يفهم أي منهم أي شيء عن عمليات التخطيط». ولقد عانى مقر القيادة الانتقالية المتعددة الجنسيات ـ العراق صعوبات مماثلة بسبب طبيعته المرتجلة. وكان بترايوس قد طلب من وزارة الدفاع مقراً لشعبة الخدمة الفعلية التي تدربت كفريق واحد لتشكيل نواة (MNSTC-I)، ولكن مع جميع فرق الخدمة الفعلية ومجموعات القوات الخاصة إما المنتشرة أو التي عادت للتو من العراق أو أفغانستان، حيث أسندت وزارة الدفاع بدلاً من ذلك إلى بعثة الفرقة الاحتياطية 98 للجيش الخاص بالتدريب المؤسسي.و كانت الفرقة 98 اختياراً ناقصاً ومتشكلاً منذ حقبة الحرب الباردة المليئة بتدريبات الرقباء ذوي الدوام الجزئي الذين كانت مهمتهم زيادة إنتاجية التدريب الأساسي في أوقات الطوارئ الوطنية. وكانت هذه أول فرقة تدريب احتياطي تستخدم في مهمة قتالية في الخارج. ولقد كانت الفرقة الاحتياطية الـ98 في حد ذاتها منظمة مخصصة، حيث تأخذ ما يقرب من المائة من أفرادها من أربع فرق احتياطية أخرى من أجل الحصول على عدد كاف من القوات للانتشار.

وكان المقر الناتج عن ذلك هو مجموعة متعددة الحلقات بطيئة التشكيل من العاملين المعززين إلى جانب الفرقة الاحتياطية الـ98 والتي لم تصل هي نفسها إلى بغداد حتى تشرين الأول/ أكتوبر. وبسبب هذه التحديات، يتذكر بترايوس في وقت لاحق أن مقره الجديد قد

استغرق «فترة جيدة من 4 إلى 6 أشهر للحصول على... مستوى أساسي من حيث القدرة والأداء الوظيفي». وعلى غرار القيادات الأخرى، شكلت القيادة المركزية قيادة الاحتجاز التابعة للبعثة كمنظمة مرتجلة، بدلاً من تعيين مقر لواء للبعثة. ونتيجة لذلك امتلأت المواقع الفردية ببطء (أي المناصب الوظيفية ـ المترجم). وبحلول أيلول/ سبتمبر، بلغ قوام المقر 25 في المائة فقط، حيث تم تعيين 52 فرداً فقط من أصل 226 فرداً مطلوبين لمعالجة المشاكل التي أدت إلى الفشل الذريع في أبو غريب. ولم تفي أي من قيادات التحالف الجديدة عند إنشائها باحتياجات بعثة العراق حيث تطلبت تعقيدات العملية وجود مقر كامل من الموظفين وكامل الأداء يتكون من موظفين من الدرجة الأولى ـ وهو ادعاء لا يمكن أن تقوم به أي قيادة.

رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي

### انتقال السيادة

وفي 28 حزيران/ يونيو 2004، سلم بريمر السلطة التنفيذية العراقية إلى الحكومة العراقية المؤقتة. وكان من المقرر إجراء عملية النقل في 30 حزيران/ يونيو، لكن القادة الأمريكيين قرروا، دون مساهمة من القوة المتعددة الجنسيات في العراق، تقديم الموعد بهدوء لتجنب أي هجمات للمتمردين خلال عملية النقل. وفي اليوم نفسه، أدى إياد علاوي اليمين الدستورية كرئيس مؤقت للوزراء في العراق، بعد أن اختاره زملاؤه من أعضاء مجلس الحكم العراقي. وكان علاوي سياسياً شيعياً علمانياً وكان عضواً في حزب البعث في الستينات وأوائل السبعينات قبل أن تؤدي النزاعات مع صدام حسين إلى فراره إلى لندن، حيث نجا من محاولة اغتيال بعثية، وقاد العراقيون في نهاية المطاف من خلال الوفاق الوطني وهي إحدى جماعات المعارضة العراقية الرئيسية. وبعد انهيار النظام عاد إلى العراق وشغل منصب وزير الدفاع في

مجلس الحكم العراقي. ومع أداء علاوي اليمين الدستورية، تم حل سلطة التحالف المؤقتة وغادر بريمر العراق في نفس اليوم. وبدلاً من ائتلاف السلطة المؤقت، افتتحت سفارة أميركية جديدة، وكان الدبلوماسي المخضرم نيغروبونتي أول سفير لها. وكانت هذه المهمة جزءاً من مسيرة دبلوماسية طويلة بدأت خلال حرب فيتنام حيث شهد نيغروبونتي حملة لمكافحة التمرد بشكل مباشر. وكان لنقل السيادة أثر كبير على سير الحرب. فمن ناحية، افترض قادة الولايات المتحدة والتحالف أن ظهور حكومة عراقية ذات سيادة سيحل العديد من الضغوط المناهضة للاحتلال القادمة من داخل العراق. وأظهرت استطلاعات الرأي التي أتمها التحالف أن 63 في المائة من العراقيين يعتقدون بالفعل أن حكومة عراقية مؤقتة ستحسن الظروف في البلاد. كما ضغط مجلس الحكم العراقي على التحالف لتسليم أكبر قدر ممكن من المسؤولية في أقرب وقت ممكن. وطالب أعضاء المجلس بأن يمنح نقل السيادة الحكومة المؤقتة/ السيطرة المطلقة على إدارة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية، والسيطرة المطلقة على إدارة الموارد الوطنية والطبيعية للعراق، والإدارة الكاملة لميزانية التنمية والمساعدات في العراق/ . ويعتقد العديد من قادة التحالف أن تسليم المسؤولية إلى العراقيين من شأنه أن يضفي الشرعية على الدولة الجديدة، الأمر الذي من شأنه أن يقلل بدوره من دعم التمرد. كما أعرب القادة الأمريكيون عن أملهم في أن يقلل هذا النقل من الانتقادات الدولية للبعثة العراقية.

**السفير جون نيغروبونتي**

ولكن في الواقع، فلقد فرضت نقل السيادة قيوداً كبيرة على مهمة التحالف مع تحقيق فوائد أقل مما توقعه قادة التحالف. وبعد عملية النقل، تراجع نفوذ التحالف على السياسة الداخلية

العراقية، فضلاً عن قدرته على القيام بعمليات في العراق. ونقل التحالف طوعاً السلطة إلى القوات المسلحة العراقية وإلى وزارة الدفاع، مما يعني أن التحالف لم يكتف بالسلطة لتعيين المسؤولين العسكريين، بل أيضاً بطرد رجال الجيش والشرطة غير الأكفاء والفاسدين والقادة الطائفيين. كما فقد التحالف نفوذاً كبيراً في الميزانية العراقية، مما زاد من صعوبة منع الفساد في الاستفادة من عقود إعادة الإعمار الواسعة التي نفذتها الحكومة العراقية. وأخيراً، كان هنالك حرية لوحدات التحالف في القيام بعمليات أحادية الجانب أو العمليات المشتركة مع قوات الأمن العراقية، لا سيما ضد أهداف حساسة سياسياً مثل جيش المهدي، وهو قيد من شأنه أن يضعف مهمة التحالف من أجل ما تبقى من الحرب. ولو كان التحالف يواجه تمرداً قومياً قائماً على السنة فقط، كما قيّم ضباط الاستخبارات التابعون لـ «قوة المهام المشتركة ـ 7»، لكان من الممكن أن يحقق نقل السيادة آثاره المرجوة. ومع ذلك، ومع بدء انهيار التعاون الشيعي والسني في طرد الائتلاف إلى صراع بين الطوائف، فإن هذا النقل من شأنه أن يسرع من انزلاق البلاد إلى حرب أهلية. حيث لم تكن مؤسسات الدولة في الحكومة العراقية المؤقتة كافية لمنع تصاعد الصراع الطائفي، ولن تكون الحكومات التي ستتبع ذلك محايدة في الصراع. ولم يتنبأ سوى عدد قليل من القادة العسكريين والسياسيين الأمريكيين بهذه العواقب في ذلك الوقت، لكن القادة العراقيين أدركوا أهمية التغييرات المقبلة. وخلال اجتماعها مع كارول هاف، نائبة وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات (مكافحة التجسس والأمن)، خلال زيارة إلى بغداد في أواخر الربيع، حيث قالت مجموعة من القادة العراقيين لزائرهم الأمريكي: «أنتم الأمريكيون ستسلموننا مفاتيح السيارة ونعتقد أنكم لا تزالون تعملون في السيطرة على قيادتها».

**الجنرال جون أبي زيد القائد العام للقيادة المركزية يهنئ الجنرال جورج كيسي في حفل تبديل قيادة القوات المتعددة الجنسيات ـ العراق**

## قيادة جديدة للتحالف

وفي 1 يوليو، تولى الجنرال جورج كيسي قيادة القوة المتعددة الجنسيات من سانشيز. حيث كان كيسي ابن اللواء جورج دبليو كيسي، الأب، القائد السابق لفرقة الفرسان الأولى في فيتنام وأحد كبار الضباط الأمريكيين الذين قتلوا في تلك الحرب. وكان كيسي قد شغل منصب مدير هيئة الأركان المشتركة أثناء غزو العراق وعُيِّن نائباً لرئيس أركان الجيش قبل أن يتولى قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق. والأهم من ذلك أنه عمل مساعداً لقائد الفرقة المدرعة الأولى في البوسنة، وهي مهمة تكوينية شخصية منحته خبرة مباشرة في قيادة جهود متعددة الجنسيات لحفظ السلام في بلد ممزق. كما عرّضته للتحديات والإحباطات التي تواجهها الجماعات العرقية المتمردة الملحة لتنحية المظالم والانتقام جانباً والتركيز على المستقبل. وقد أُبحرت إحدى الحوادث في ذاكرته، وهي حادثة اللاجئين المسلمين البوسنيين الذين كانوا يحاولون العودة إلى ديارهم في مدينة دوغي ديو الصربية البوسنية. وبعد مواجهة متوترة ومفاوضات شاقة، توسط كيسي في التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكن المسلمين من العودة طالما تمكنوا من إثبات ملكيتهم للممتلكات والتخلي عن أسلحتهم. بيد أن الاتفاق انهار عندما عُثر على أسلحة في منزل نائب رئيس بلدية البوسنة المسلم. في حين كان كيسي محبطاً، وأسفر هذا الحادث عن درس حمله معه لبقية حياته المهنية حيث كان الجنود الأميركيون عادة ما كانوا مشبعين بالتفاؤل والطاقة، وكان هناك ميل في محاولة لفعل الكثير، ويعتقد كيسي بما في ذلك المحاولة لحل النزاعات السياسية ذات الفترة الطويلة بين الفصائل المتحاربة، حيث يقول «لقد ركزنا كثيراً فيما رأيناه انجازاً للعمل حتى أننا... لم ندع البوشناق والكروات والصرب يفعلون الكثير». ومن وجهة نظر كيسي، كان على القادة الأمريكيين أن يحذروا باستمرار من ميل وحداتهم إلى حل المشاكل التي ينبغي على الدولة المضيفة إصلاحها بنفسها. وإلا فإن السكان الأصليين سيزدادون اعتماداً على مساعدة الجيش الأمريكي. ويعتقد كيسي أن مثل هذه الحلول لن تدوم أكثر من أن يكون لدى الأميركيين قوات على الأرض. وبينما كان كيسي يستعد لتولي القيادة في العراق، اجتمع بشكل منفصل مع المجلس والرئيس ورئيس هيئة الأركان المشتركة وقائد القيادة المركزية. ومن بين الأربعة، لم يعط سوى أبي زيد، قائد القيادة المركزية، تعليمات خطية. وفي رسالة من أربع صفحات كانت بمثابة توجيه أولي ونوايا مقر أعلى، حدد أبي زيد 10 أهداف لكيسي وطلب منه تقديم تقرير عن مختلف عناصر البعثة. ومن بين الأهداف الثلاثة الأولى، كان: (1) وضع شروط لنجاح الانتخابات التي يقودها ويشرف عليها العراق في الإطار الزمني لكانون الأول/ ديسمبر 2004 ـ كانون الثاني/ يناير 2005 و (2) حماية القادة العراقيين الرئيسيين ووضع شروط للعراقيين للانتقال إلى هذا الدور. و (3) بناء منظمات أمنية

عراقية موالية ومدربة تدريباً جيداً ومجهزة تجهيزاً جيداً. حيث سيكون على كيسي بدوره معنياً بواجبات من شأنها أن تجعل هذه الأهداف هي المكونات الرئيسية لخطة حملته.

ولقد تم إرسال أبي زيد في البوسنة كمساعد قائد الفرقة في الفرقة المدرعة الأولى مع كيسي واستمد العديد من الدروس نفسها من تجربته في البلقان. وهو أيضاً كان قلقاً من أن يحاول الجنود الأمريكيون أكثر من اللازم ويخلقون تبعية بين العراقيين. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أبي زيد لكيسي أن التحالف يعمل بشكل مؤقت في العراق وأن حسن نية الشعب العراقي ستنفد في نهاية المطاف ومنذ البداية، » لم يكن الجنرال أبي زيد يعتقد أن العراقيين سيتسامحون مع وجود أمريكي طويل الأمد هناك»، كما ذكر كيسي في وقت لاحق وأضاف «لقد كان واضحاً في إن وجود قوات مسلحة أجنبية كبيرة لن يلقى ترحيباً في أي مكان في الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق». حيث كانت هذه الفكرة في قلب نظرية «الأجسام المضادة» التي وضعها أبي زيد حول الشرق الأوسط، والتي رأت أن القوات الأمريكية في العراق، مهما كانت خيّرة، تعادل عدوى من شأنها أن تخلق في نهاية المطاف «أجساماً مضادة» بين السكان العراقيين حيث ستسعى إلى القضاء على الوجود الأجنبي. ونتيجة لذلك، رأى أبي زيد أنه ينبغي تقليص الوجود العسكري الأمريكي وسحبه حالما يكون ذلك ممكناً، وبشكل أكثر تحديداً، أي بعد إعادة الشرعية إلى الحكومة العراقية من خلال الانتخابات وبعد بناء قوات أمن قابلة للحياة. حيث كانت هذه هي الأولوية الأولى والثالثة في تعليماته الخطية إلى كيسي. وتتوافق الدروس التي درسها كيسي في البوسنة حول حدود القوة العسكرية الأميركية ونظرية الأجسام المضادة التي وضعها أبي زيد بشكل وثيق مع توجيهات كيسي من رامسفيلد. ولقد ذكّر كيسي في وقت لاحق بأن «الوزير رامسفيلد كان قلقاً من حماسنا لإنجاز المهمة، حيث سنحاول أن نفعل كل شيء بأنفسنا وألا نسمح للعراقيين باكتساب الخبرة التي يحتاجونها لتولي المسؤولية في نهاية المطاف. ورأى أن هذا لن يؤدي إلا إلى تمديد وقتنا هناك، وشجعني على أخذ هذا الموقف في الاعتبار في تخطيطي». وقد أعرب رامسفيلد مراراً عن هذا القلق علناً وقارن بين تسليم المسؤولية للعراقيين وتعليم طفل ركوب الدراجة. وقال للصحفيين في 19 مارس/ آذار: «إنهم يتعلمون، وأنتم تركضون في الشارع متمسكين بالجزء الخلفي من مقعد الدراجة» وقال: «أنتم تعرفون أنه إذا كنتم تأخذون أيديكم قبالة، فمن المحتمل أن تقعوا، لذلك كنتم تأخذون بوضع اصبع واحد ثم الإصبعين، ومنذ وقت قريب جداً كنتم بالكاد تلمسونها حيث ستكون مغادرة العراق كذلك». وسواء كان ذلك حسب القدر أو عن قصد، فإن المهندسين الرئيسيين الثلاثة للاستراتيجية التي ستُستخدم في العراق لما يقرب من 30 شهراً يشتركون جميعاً في نفس المنظور الفلسفي بشأن كيفية الحكم على الحرب. ولم يكن هناك «رجل غريب» بينهم حيث

كان عليهم أن يقتنعوا بمزايا الاستراتيجية. وكان الثلاثة مصممين على تطبيق نفس العلاج وهو: إعادة الشرعية إلى الحكومة العراقية من خلال الانتخابات والوقوف ضد قوات الأمن العراقية من أجل السماح بتقليص القوات الأمريكية في أسرع وقت ممكن.

**القوات المتعددة الجنسيات ـ العراق والسفارة الأمريكية**

من الجدير بالذكر أن وصول كيسي إلى بغداد في حزيران/ يونيو 2004 كان له أثر كبير على القوة المتعددة الجنسيات في العراق، حيث أعاد تنشيط المقر إذ أصبح محبطاً ومتشائماً بسبب انتفاضات نيسان/ أبريل. ولقد قارن أحد الضباط العامين الوضع داخل قوة المهام المشتركة ـ 7 خلال ربيع عام 2004 ـ بانهيار الجيش البريطاني في دونكيرك، عندما تخلفت القيادة البريطانية التي كانت غارقة وراء الأحداث الجارية وأصدرت في بعض الأحيان أوامر للوحدات البريطانية بالتوجه إلى مواقع الألمان الجديدة المسيطرة عليها من قبلهم. وذكّر الجنرال بما يلي:

عندما عدت إلى بغداد وأصبحت جزءاً من هذا الجنون، بدأت قوة المهام المشتركة ـ 7 في الانهيار أكثر فأكثر وراء ذلك الوضع ومن خلال حلقة صنع القرار ضد العدو، حيث قال قادة قوة المهام المشتركة ـ 7 لأنفسهم: «لو تمكنا فقط من وقف الأمور لمدة 24 ساعة، لتمكنا من السيطرة على هذا. حسناً، لم يستطيعوا إيقافه. للمرة الأولى في مسيرتي العسكرية... كنت انظر حولي وكان هناك شعور باليأس مع الرجال المرهقين في منتصف العمر الذين يتعثرون من اجتماع إلى آخر، وفي كل اجتماع وفي أي وقت فقط 20 في المئة منهم سينامون... غالباً ما يقول الناس أنه من الصعب جداً تحديد ما هو النصر بالوقت الحالي. حسناً، أنا أعرف كيف تبدو الخسارة، إذ كنت جزءاً منها».

وبالنسبة للعديد من قادة قوات المهام المشتركة ـ 7، فلقد جلب وصول كيسي تغييرًا سريعًا ومرحبًا به. حيث قال أحد كبار ضباط العمليات «عندما وصل الجنرال كيسي، في غضون أسبوعين نفخ حياة جديدة في المنظمة»، وقال «لقد ذكرني ذلك بوصف تولي ماثيو ريدجواي للجيش الثامن في كوريا. حيث غرس المنظمة للتو بالتفاؤل والثقة والشعور بالاندفاع... وفي غضون ستة أسابيع، وضعنا خطة للحملة».

هذا وبالإضافة إلى التغيير في الشخصية والمنظور، أجرى كيسي تغييرات هيكلية حاسمة لسد الفجوة التي ميزت العلاقة بين سانشيز وبريمر، وكذلك بين منظمتيهما. وفي الأيام الأخيرة لقوة المهام المشتركة ـ 7 كان الوضع متدهوراً بسبب المغادرة المفاجئة لسلطة التحالف المؤقتة في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو.

ولقد عمل السفير فرانسيس ريتشياردوني وهو دبلوماسي أمريكي كبير تم إنزاله بالمظلات،

إلى جعل سلطة التحالف المؤقتة تذهب بعيداً وهكذا فعلوا، حيث يتذكر ضابط عام في قوة المهام المشتركة ـ 7 بقوله:

في كل ليلة كانت الحافلة تتدحرج، وفي صباح اليوم التالي وفي اجتماع مع العراقيين، كان رجل سلطة التحالف المؤقتة الذي كان رئيساً لذلك القسم، قد ذهب بين عشية وضحاها. لقد رحل ومضى حيث يتابع بقوله «هل حصل أي شخص على سماعات الترجمة الفورية التي كانت هنا في الأسبوع الماضي؟) (لا) (هل لدينا مترجم لهذا الاجتماع؟) (لا) كان غريباً، كفنتازيا كافكا».

ولإصلاح هذا التعطيل الشديد في العمليات المدنية العسكرية، وضعت القوة المتعددة الجنسيات بما يقرب من 300 «رجل وامرأة يحملون أسلحة»، حيث وضعهم كيسي في السفارة للتعامل مع الشؤون والخطط السياسية والعسكرية، وهي خطوة أيدها نيغروبونتي. حيث أنشأ كيسي بنفسه مكاتب في كل من معسكر فيكتوري والسفارة في المنطقة الخضراء، وكان يعمل في كثير من الأحيان في مكتب سفارته قبالة مكتب نيغروبونتي كما أنشأت السفارة والقوة المتعددة الجنسيات فرقاً مشتركة لمعالجة العمليات اليومية والتخطيط على المدى الطويل، فضلاً عن الفريق الأحمر المشترك بين الوكالات قد قدم أفكاراً بديلة ومباشرة إلى نيغروبونتي وكيسي. وللإشارة إلى نهجهما التعاوني، أصدر كيسي ونيغروبونتي بياناً مشتركاً للبعثة ينطبق على كل من المنظمتين، وهو تغيير جذري في علاقات العمل وائم بين الأشقاء الذين كثيراً ما أعاقوا ائتلاف السلطة المؤقت والقوة المشتركة ـ 7.

### استهداف الدولة العراقية الجديدة

وبإبراز التحديات التي سيواجهها قادة التحالف الجدد عندما سيطروا على السلطة، حيث قتل المتمردون السنة في بغداد عز الدين سليم رئيس مجلس الحكم العراقي، في 17 أيار/ مايو، وهو اغتيال صادم يهدف إلى تخويف الطبقة السياسية العراقية الجديدة. وتلت ذلك اغتيالات أخرى، بما في ذلك مقتل نائب وزير الخارجية العراقي بسام صالح كبة في 12 حزيران/ يونيو، فضلاً عن مقتل كمال الجراح وهو مسؤول كبير في وزارة التربية والتعليم. وفي 20 تموز/ يوليو قُتل عصام جاسم كاظم المدير العام في وزارة التربية. خارج منزله. وبعد موجة الاغتيالات، أصبحت حماية القادة الوطنيين العراقيين الجدد مصدر قلق خطير بما فيه الكفاية حيث أن العديد منهم انتقلوا إلى المنطقة الخضراء التي يسيطر عليها التحالف. وعلى الرغم من أنها أكثر أماناً، إلا أنهم انفصلوا عن الظروف التي يعيشها السكان الذين يحكمونهم. وعلى الرغم من حماية التحالف، فلقد استمرت هجمات المتمردين على القادة الرئيسيين وانتشرت إلى قادة

المحافظات. ففي 14 تموز/ يوليو، اغتيل محافظ نينوى أسامة كشمولة، الذي تعاون بشكل وثيق مع القوات الأمريكية في محافظته، بينما كان يقود سيارته من الموصل إلى بغداد. وعلى الرغم من أن نينوى كانت تعتبر اقتصاداً مستقراً نسبياً من منطقة القوة خلال تناوب القوات الأمريكية في أوائل عام 2004، إلا أن مقتل المحافظ كان علامة شؤم على أن المتمردين السنة كانوا يسعون إلى التراجع عن النجاحات السابقة للفرقة 101 المحمولة جواً في المحافظة. ولقد وقع نفس الأمر في محافظة البصرة التي بدت مستقرة، حيث قُتل المحافظ المؤقت حازم العينجي رمياً بالرصاص خارج منزله في 20 يوليو/ تموز. ولقد مثلت هذه الهجمات جهداً متضافراً من جانب المتمردين لتقويض شرعية الدولة العراقية الجديدة. وأدى تشكيل الحكومة المؤقتة ونقل السيادة إلى مرحلة قصيرة من التفاؤل بين بعض الجماعات المتمردة السنية. وافترضوا خطأ أن كلا العملين كانا تمهيداً لانسحاب كامل للتحالف الذي ستعقبه انتصارات للمتمردين السنة من شأنها أن تعيدهم إلى السلطة. وفي يوليو/ تموز، وفي محافظة الأنبار المضطربة بشكل دائم، اختطفت جماعة «التوحيد والجهاد» الأبناء الثلاثة لمحافظ الأنبار عبد الكريم برجس، في مقابل إطلاق سراح ذويهم المحتجزين، ولقد استقال برجس من منصبه وأصدر بياناً على شريط فيديو قال فيه إنه «تاب» لتعاونه مع التحالف. وعندما وصل المحافظ الجديد، تدهور الوضع الأمني في جميع أنحاء المحافظة إلى درجة أنه قال: «لقد انهارت المحافظة ونشعر بأننا رهائن». وفي مدينة الرمادي، عاصمة المحافظة، نمت هيئة المتمردين التابعة لمجلس شورى الرمادي برئاسة محمد محمود لطيف إلى درجة أنها قد تشن هجمات بما يصل إلى 50 متمرداً في وقت ما، مع وصول تعزيزات بالشاحنات.

وإلى جانب الاغتيالات المستهدفة للقادة السياسيين العراقيين، واصل المتمردون السنة استراتيجيتهم الرامية إلى عرقلة الدولة العراقية الجديدة من خلال استهداف بنيتها التحتية الحيوية. وفي 11 حزيران/ يونيو، فجر المتمردون أنبوب نقل النفط بين كركوك ومحطة ضخ على بعد 50 كيلومتراً إلى الشمال الغربي من قضاء الدبس، الذي يوفر الوقود لواحدة من أكبر محطات توليد الكهرباء في العراق، مما أدى إلى انخفاض الانتاج الكهربائي في جميع أنحاء البلاد بنسبة 10 في المائة. وفي يوليو/ تموز، واصل المتمردون السنة جهودهم للضغط على أعضاء التحالف الأصغر حجماً للانسحاب من العراق. وباستخدام نفس الطريقة التي حاول المتمردون القيام بها ضد كوريا الجنوبية دون جدوى، أسروا مقاولاً فلبينياً وهددوا بقتله ما لم تغادر الفلبين القوة الصغيرة على الفور، وهو ما وافقت عليه الحكومة الفلبينية. وفي حين أن رحيل القوات الفلبينية البالغ عددها 51 جندياً التي كانت ضئيلة عسكرياً، إلا أنها كانت ضربة سياسية لشرعية التحالف، مما رفع عدد الدول التي انسحبت من التحالف إلى 5.

## توسع قوات الأمن العراقية

من الجدير بالذكر أن إنشاء القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق قد عكس حقيقة، أنه وبعد عام من الغزو، اعترف القادة الأمريكيون ضمناً بأن حل الجيش العراقي كان خطأ جسيماً، بخطة استبداله بثلاث فرق مشاة خفيفة ضعيفة وفيلق دفاع مدني محلي حيث قد فشل في أول اختبار رئيسي له ـ وهي انتفاضات نيسان/ أبريل. ومع القيادة العسكرية الجديدة تحت قيادة بترايوس، سيحاول التحالف إصلاح الأضرار من خلال بناء قوة مسلحة عراقية أكبر بكثير مما كان يتصور البنتاجون قبل عام. وقد وفرت الأمم المتحدة غطاءً سياسياً لهذا التغيير في قرار مجلس الأمن 1546، الذي أعلن أن «القوة المتعددة الجنسيات ستساعد أيضاً في بناء قدرات قوات ومؤسسات الأمن العراقية من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز والتوجيه والرصد». وعندما أنشئت قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في حزيران/ يونيو 2004، كانت حالة القوات العراقية مزرية. وباستثناء عدد قليل من الوحدات، رفض الجيش العراقي وقوات فيلق الدفاع المدني العراقي القتال خلال انتفاضات نيسان/ أبريل أو اختفوا. وكان التفكك شبه الشامل لقوات الأمن العراقية يعني أن بترايوس قد يبدأ التأسيس من جديد، مع انخفاض عدد العراقيين في فيلق الدفاع المدني بشكل محبط إلى الصفر تقريباً. حيث سلط الفشل الذريع الضوء على الخلل في مفهوم المركز الدولي للبيانات المتكاملة للأنشطة المتكاملة ـ فمعظم الوحدات التي تم حلها قد أُمرت بالقتال بعيداً عن مناطقها الأصلية، وهو أمر كان معظم جنود الفيلق لم يتوقعوه بأن يطلب منهم، وقد رفض العديد من القوات العراقية تماماً محاربة العراقيين. وآخرون «أرادوا ببساطة وظيفة ولم يشعروا بأنهم ملزمون أخلاقياً بإكمال تجنيدهم إذا كانوا غير راضين عن شروط الخدمة أو كانت لديهم فرصة أفضل». ولقد واجهت الوحدات التي ظلت سليمة بعد ربيع عام 2004، العديد من المشاكل في المهام الأساسية المتمثلة في دفع رواتب جنودها في الوقت المحدد وإطعامهم وضمان الحصول على الوقود والذخيرة. كما لم تكن هناك قيادة وسيطرة على مستوى أعلى للوحدات العراقية المحلية. ولم يكن هناك تنظيم بين ألوية الجيش العراقي الوليدة وقيادة القوات البرية العراقية الجديدة، في حين أن وزارة الدفاع، التي تم حلها بموجب الأمر رقم 2 الصادر عن بريمر في عام 2003، لم تتم استعادتها بعد كمنظمة عاملة. وكان بترايوس قد وصل إلى بغداد في يونيو عام 2004 بأمر من رامسفيلد بإجراء مراجعة كاملة لقوات الأمن العراقية وخطط تطويرها، وبعدها أوصى بترايوس بأدوار ومهام محددة للقوات العراقية فيما يخص الحجم والهيكل اللازم لإنجازها. وهذه هي المرة الأولى منذ الغزو التي يأخذ فيها التحالف الوقت لتقييم القطاع الأمني العراقي بكامله، وستؤدي مراجعة بترايوس إلى تغييرات شاملة في خطط التحالف لقوات الأمن العراقية.

وبادئ ذي بدء، قال كل من بترايوس وكيسي إن قوات الأمن العراقية كانت أصغر بكثير من الدور الذي تحتاج إلى القيام به في تأمين البلاد قبل الانتخابات البالغة الأهمية في عام 2005. ولذلك، قرروا أن جميع الجهود المبذولة على المدى القريب ينبغي أن تذهب نحو إنشاء أكبر عدد ممكن من كتائب المشاة في أسرع وقت ممكن والدخول في القتال. وكان الهدف الأولي هو أن تصبح هذه الكتائب ماهرة على مستوى الفصيل حتى تتمكن من توفير الحلقة الداخلية للأمن خلال الانتخابات التي لم يبقى عليها سوى 6 أشهر. وعند تحديد أهداف لحجم قوات الأمن العراقية، التمس بترايوس وكيسي توصيات من الفرق المتعددة الجنسيات بشأن الاحتياجات الأمنية في مناطق كل منهما، واعتبرا نسباً تاريخية لمكافحة التمرد بين الشرطة والجيش القوات للسكان. وفي حين أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق والقيادة الانتقالية للأمن المتعدد الجنسيات في العراق قد رأتا في الأصل أن نسبة شرطي واحد إلى 300 مدني كافية، وبعد أن وردت مدخلات من الفرق المتعددة الجنسيات، فإن النسبة تحولت إلى شرطي واحد إلى 188 مدنيا، وهو تغيير من شأنه أن يوسع إلى حد كبير حجم قوات الأمن العراقية. بينما في حين أن النسبة المستكملة ستزيد حجم قوة الشرطة العراقية زيادة كبيرة، فإنها لا تزال أدنى بكثير من النسبة التي تعتبر في أغلب الأحيان مطلوبة لنجاح عمليات مكافحة التمرد، وهي نسبة شرطي واحد إلى 50 مدنياً. ومن الاعتبارات الأخرى لتوسيع القوة هي اعتراف التحالف الرصين بالعواقب السلبية المترتبة على حل سلطة التحالف المؤقتة للجيش العراقي. حيث يعتقد قادة التحالف أن توسيع قوات الأمن العراقية سيخلق عشرات الآلاف من فرص العمل العراقية، وبالتالي يستنزف المجندين المحتملين من التمرد.

**جنود عراقيون يتجهون في مهمة إلى سامراء**

ولقد وضعت مراجعة القيادة الانتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق نهاية للجهود المنهوبة لبناء جيش منفصل وفيلق دفاع مدني. وسوف يستمر الجيش العراقي كقوة وطنية تهدف

إلى الحماية من التهديدات الخارجية، بيد أنه تم إسقاط مصطلح «الجيش العراقي الجديد» لصالح «الجيش العراقي» الأبسط. كما أدى هذا التغيير إلى إعادة التأكيد على الاستمرارية مع الجيش الذي كان قبل عام 2003، ومع ذلك تم التخلي عن عدم مركزية فيلق الدفاع المدني والسيطرة على عملية التمويل والتجنيد للقوات العائدة إلى القيادة الانتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق وإعادة تسمية تلك التشكيلات باسم «الحرس الوطني العراقي». حيث ستحل وحدات الحرس الوطني الجديدة التي بنيت مركزياً محل وحدات فيلق الدفاع المدني العراقي التي دمرت في انتفاضة الربيع. وكان الغرض من تعزيز جهود الفيلق أيضاً تصحيح النقص الكبير في المعدات الذي عانت منه وحدات الفيلق بسبب العقبات البيروقراطية لفريق تدريب التحالف العسكري التي واجهها الفيلق والتحديات المتعلقة بالعقود. وبحلول الوقت الذي أصدر فيه بترايوس تقريره الاستعراضي، كان فيلق الدفاع المدني والحرس الوطني لا يزالان يرتديان زي الجيش العراقي القديم أي قبل عام 2003، ولم يملكا سوى 1800 مجموعة من الدروع الواقية التي يحتاجانها البالغ عددها 42 ألف مجموعة، ولم يكن لديهما أجهزة راديو تقريباً. وبموجب خطة بترايوس وكيسي الجديدة، سيبقى الجيش العراقي أساساً دون تغيير من حيث الحجم بقوام 27000 فرد موزعين على ثلاث فرق و27 كتيبة، على الرغم من السماح لقوة العمليات الخاصة المشتركة بتوسيع كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين إلى لواء عراقي بشكل كامل للعمليات الخاصة. ومع ذلك، فإن الحرس الوطني العراقي سوف يتوسع بشكل كبير. وسيزداد حجمه الأولي البالغ 48,000 جندي والمنتشر بين 6 ألوية و45 كتيبة إلى 77,000 فرد في 6 فرق و21 لواء و65 كتيبة. وسيزداد عدد أفراد الشرطة العراقية أيضا من 90,000 شرطي محلي و16,000 من شرطة الحدود إلى 135,000 من أفراد الشرطة المحلية و32، 000 من شرطة الحدود. وإجمالاً، ستعمل قوات الأمن العراقية الجديدة بقوام تعداده 271,000، في مقابل 171,000 كان من المقرر بناءها بموجب ائتلاف السلطة المؤقت. وبالإضافة إلى هذه القوة، ستدرب الخطة ما يقرب من 5000 من أفراد الشرطة الخاصة المنتشرين في فوجين خاصين للشرطة، و9 كتائب للنظام العام، ووحدة للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد صُممت هذه الشرطة، مثل الشرطة الإيطالية والدرك الفرنسي، لسد الفجوة بين قوات الشرطة المحلية التي تركز على إنفاذ القانون المحلي والوحدات العسكرية التي ستركز في نهاية المطاف على التهديدات الخارجية. كما تم وضع خطط لإنشاء قوة جوية وبحرية صغيرة، وبدأ موظفو قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في تشكيل مقر مشترك عراقي بدائي للتنسيق والقيادة لمختلف الخدمات.

ولم تغير مراجعة بترايوس بشكل جوهري خطط معدات الجيش العراقي وانظمة الأسلحة

التي حد منها مخططو البنتاجون في عام 2003 لضمان ألا يشكل الجيش العراقي تهديداً لجيرانه. وفي إطار القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق ستبقى وحدات الجيش العراقي أساساً قوات مشاة آلية مجهزة بشاحنات صغيرة غير مدرعة ـ مسلحة تسليحاً خفيفاً، وبضعة أسلحة تخدمها الطواقم، وتقريباً لا توجد آر بي جي أو أسلحة نارية غير مباشرة. وقضت القوة المتعددة الجنسيات وقيادة انتقال الأمن في العراق أن أسلحة منظمة حلف شمال الأطلسي كانت ذات صيانة عالية للغاية بالنسبة للقوة العراقية، التي ستكون بدلاً من ذلك مسلحة بأسلحة الكتلة السوفيتية السابقة التي اعتاد العراقيون على استخدامها. واحد فقط من ألوية الجيش الـ 30 سيكون قوة ميكانيكية مجهزة بـ BMP السوفيتي وناقلات الجنود المدرعة MT-LB ودبابات T55. كما أدى تقييم بترايوس إلى قيام كيسي والقوة المتعددة الجنسيات بإعادة برمجة 1.8 مليار دولار من مشاريع الكهرباء والمياه طويلة الأجل في صندوق الإغاثة وإعادة الإعمار العراقي لدفع تكاليف النمو في قوات الأمن العراقية وتحسين قدراتها. ويمثل تحويل الأموال تضارباً في الأولويات بين قادة التحالف الذين يعتقدون أن الاستثمار في قوات الأمن العراقية هو أضمن طريقة لتحقيق الاستقرار في البلد وأولئك الذين يعتقدون أن إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية ينبغي أن يتخذوها كأسبقية. وكانت خسارة أموال إعادة الإعمار ضربة قاسية بشكل خاص للواء بيتر تشياريلي، قائد فرقة الفرسان الأولى والفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد حيث أعرب عن اعتقاده بضرورة البدء في إعادة الإعمار أولاً من أجل خلق فرص العمل التي تعتبر الطريق الأكثر فعالية إلى الأمن على المدى الطويل، وخاصة في العاصمة العراقية. وأن سرقة صندوق إعادة الإعمار لدفع تكاليف قوات الأمن يضع العربة أمام الحصان، كما يعتقد تشياريلي. وضمن مجالس قيادة التحالف، أعرب عن معارضته القوية لقرار إعادة برمجة قرار كيسي. ومع ذلك، وبموافقة الكونغرس الأمريكي والحكومة العراقية المشكلة حديثاً، تمت عمليات النقل بحلول أواخر الصيف. وفي الوقت الراهن، فقد دعاة إعادة الإعمار أولاً الحجة. وكانت إعادة البرمجة هذه هي الأولى من أكثر من 10 مليارات دولار أنفقت على قوات الأمن العراقية خلال فترة ولاية كيسي. وكان تركيز المجلس الوطني للقوات المسلحة على إنشاء وحدات قتالية قبل انتخابات عام 2005 وهذا يعني أن القدرة اللوجستية للعراقيين يجب عليها الانتظار، وذلك لأن إنشاء وحدات لوجستية عضوية في القوات العراقية من شأنها أن تبطئ المهمة الرئيسية المتمثلة في تشكيل كتائب قتالية. كما أن الصدمة الملصقة المرتبطة بثمن قوات الأمن العراقية دفعت كيسي إلى تمويل الحد الأدنى من القدرة اللوجستية اللازمة لنقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين. وكان العامل الأخير الذي أسهم في قرار كيسي هو الاعتقاد بأن البعثة العراقية عموماً قصيرة الأجل نسبياً وأن الظروف الأمنية لقوات الأمن العراقية ستتحسن بطبيعة الحال مع مرور

الوقت. وبما أن قوات التحالف ستنسحب وتسلم المسؤولية إلى العراقيين في أقرب وقت ممكن، فقد افترض قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق أنه لن يكون هناك وقت لبناء منظمات لوجستية مؤسسية وتشغيلية. وبدلاً من وحدات اللوجستية الخاصة بهم، سيتعين على العراقيين الاعتماد على المتعاقدين في كل جانب من جوانب مهام الدعم التي يضطلعون بها، بما في ذلك إعادة الإمداد القتالي. وسيتعين التعاقد مع السوق المحلية على الغسيل والوقود والوجبات وغيرها من الوظائف الأساسية، لأن الجيش العراقي الجديد لم يكن لديه طهاة أو أو مجهزات وقود. وحتى قدرة الوحدات العراقية على التنقل كانت تعتمد على الدعم المتعاقد عليه مع المدنيين لأنه لن يتم إنشاء أي فيلق نقل عراقي. كما لن يكون للجيش سلك طبي، مما يعني أنه سيتعين التعاقد مع المرافق المدنية العراقية المحلية أو في حالات نادرة من قبل المرافق الأمريكية. أدى قرار توسيع قوات الأمن العراقية وقدراتها إلى تغيير كبير آخر في حملة التحالف وهو اقتران المستشارين الأمريكيين مباشرة بالوحدات العراقية، وهي خطوة أملت أن تمنع تكرار انهيار قوات الأمن العراقية كما في نيسان/ أبريل.حيث تدمج فرق الدعم الاستشاري مع كل كتيبة ولواء وفرقة عراقية لتدريب الوحدات العراقية أثناء قيامها بالعمليات. وعلى مستوى الكتيبة، فلقد كانت تتألف من رائد واحد ونقيبين وسبعة ضباط صف. وفي إطار مجموعة المساعدة العراقية الجديدة، فلقد ضمت القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق في نهاية المطاف 39 فريقاً مع 31 فريقاً من الفرقة الاحتياطية الـ 98، على الرغم من أن العديد من الأفرقة الاحتياطية العراقية الأولية كانت مأهولة بقوة 50 في المائة فقط.

### استراتيجية جديدة للتحالف

من الجدير بالذكر أنه كان من بين الخطوات الأولى التي اتخذها كيسي لدى وصوله إلى بغداد هو تسخير طاقة مقر القوة المتعددة الجنسيات في العراق لإعداد خطة للحملة التي وافقت عليها واشنطن ونشرت لقادة كبار مرؤوسيه في العراق، وهو أمر لم تتمكن قوة المهام المشتركة ـ 7 من القيام به ـ ليس من خلال عدم المحاولة. وكرد فعل مستمر على الأحداث المربكة من قبل التوجيه المتضارب من واشنطن كان سانشيز وقيادته بدلاً من ذلك يعتمدون على خطة الغزو الأصلية، وأمر بالتغييرات من خلال أوامر مجزأة حسب الحاجة، ولكن أبداً لم يعطي الأوامر التابعة لخطة اللعبة المشتركة بعد الغزو والتي تزامنت أنشطتها في جميع أنحاء البلاد. وكانت قيادة سانشيز قد عملت وفقاً لبعثة مؤقتة منتقاة والتي دعت الوحدات إلى مواصلة العمليات الهجومية لاستئصال عناصر النظام السابق والقيام في الوقت نفسه بعمليات الاستقرار والدعم. حيث كان لدى كيسي شيء مختلف في ذهنه إذ أخذ زمام المبادرة من خلال

قرار مجلس الأمن 1546 وتفسير نية بوش من خلال خطاب ألقاه في كلية الحرب في الجيش الأمريكي في أيار/ مايو هذا وبالإضافة إلى توجيه رئاسة الأمن القومي، ولقد نشر كيسي خطة جديدة للحملة الانتخابية في آب/ أغسطس 2004، موجهاً إلى شراكة مع الحكومة العراقية حيث تقوم القوة المتعددة الجنسيات في العراق بعملية مكافحة التمرد من أجل عزل وتحييد متطرفي النظام السابق والإرهابيين الأجانب، وتنظيم وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية من أجل تهيئة بيئة أمنية تسمح بـ الانتهاء من قرار مجلس الأمن رقم 1546. وكان إجراء انتخابات حرة ونزيهة هو محور الحملة والتي أشار إليها شرط كيسي باستكمال الجدول الزمني الذي أمرت به الأمم المتحدة الذي من شأنه أن يجعل الانتخابات تساهم في تحقيق الدولة النهائية المنشودة، التي تجعل من العراق يعيش في سلام مع جيرانه مع حكومة تمثيلية تحترم حقوق الإنسان لجميع العراقيين مع قوات الأمن كافة للحفاظ على النظام الداخلي ومنع العراق من أن يكون ملاذا آمناً للإرهابيين. حيث ستبقى أهداف كيسي دون تغيير طوال فترة توليه منصب قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ولقد أدخلت خطة آب/ أغسطس 2004 عدة عناصر جديدة في حملة الائتلاف. وكان كيسي قد وصل إلى العراق قلقاً من أن التحالف كان مفرطاً في الحركة في أعماله، مما أسفر عن مقتل عدد كبير جداً من العراقيين في غارات وعن طريق الخطأ عند نقاط التفتيش، وهي عوامل يشتبه في أنها تخلق سوء نية تجاه التحالف. وفي محاولة للحد من هذه الخسائر، كان كيسي قد كتب في الأصل بعثة تفيد فقط بأن القوة المتعددة الجنسيات «ستجري عمليات لمكافحة التمرد». ومع ذلك، ضغط عليه القادة التابعون باستخدام عبارة «عمليات الطيف الكامل» بسبب القلق من أنه عندما تقول مكافحة التمرد، فإن التفكير يتجه نحو قوات ومطاردة الرجال في بيجامة حول الغابة. وعلى أي حال، فإن البيان الجديد لبعثة القوة المتعددة الجنسيات في العراق يمثل المرة الأولى التي يعترف فيها مقر التحالف رسمياً بمكافحة التمرد كعنصر حاسم في مهمته، والتي تعتبر فيها مشاريع التعمير والتنمية نظرياً على أنها مهمة كالعمليات القتالية.

أما العنصر الرئيسي الثاني للبعثة الجديدة، وهو بناء قوات الأمن العراقية، فتم تدعيمه بإنشاء القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق وإعادة هيكلة قوات الأمن العراقية.و كما ذكر كيسي أن قوات الأمن العراقية هي استراتيجية خروج التحالف. ومن شأن وحدات قوات الأمن العراقية العاملة بأن تسمح لوحدات التحالف بالانسحاب وهي عملية يعتقد كيسي أنها ستكون لها نتيجة ثانوية إيجابية لخفض عدد الأجسام المضادة التي تم إنشاؤها ضد وجود التحالف. ولقد تضمنت خطة حملة كيسي معايير تبرر ذلك الانتقال بالتتابع إلى ثلاثة مستويات من السيطرة على المسائل الأمنية في مختلف مناطق البلاد إلى العراقيين. وسيتم الإعلان

عن «السيطرة المحلية العراقية» عندما تستطيع قوات الأمن المحلية الرد على الحوادث المحلية بإشراف التحالف، ويمكن لنظام قضائي تشغيلي استدعاء المجرمين والاحتفاظ بهم ومحاكمتهم في الوقت المناسب، وهو مستوى كان يأمل ميتز والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في البداية بأن تتمكن قوات الأمن العراقية من تحقيقه بحلول 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2004. وعندئذ يمكن أن تنتقل المناطق إلى السيطرة الإقليمية العراقية عندما تتمكن وحدات قوات الأمن العراقية من العمل تحت السيطرة المدنية داخل محافظة ما، ويمكنها من الحفاظ على الأمن الداخلي بالإضافة إلى قدرتها على اتخاذ التدابير لمكافحة الإرهاب. وستتم عملية الانتقال إلى المستوى النهائي وهي المراقبة الاستراتيجية، عندما يتمكن العراق من التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية بمفرده، وعند هذه النقطة ستنسحب قوات التحالف إلى حد كبير من البلاد. حيث تم مناقشة التعريف الدقيق لهذه المراحل الثلاث وإعادة تعريفهم لما تبقى من فترة. وقبل كل شيء، فلقد عكست خطة الحملة الجديدة وجهات النظر الفلسفية المشتركة بين رامسفيلد وأبي زيد وكيسي وذلك بأن الوجود الأجنبي في العالم العربي يأتي بنتائج عكسية وأنه يتعين بذل الجهود لمنع العراقيين من الاعتماد بشكل مفرط على قوات التحالف. حيث أدرج موظفو كيسي بين افتراضات التخطيط والقول المأثور بأن الوجود الأجنبي خلق مقاومة طبيعية ضد نفسه. ولقد صرح الفريق الأحمر التابع لكيسي خلال جلسات التخطيط في يوليو/ تموز 2004 بأنه «يمكن للقوات العسكرية/ الأمنية أن تساهم في جهود مكافحة التمرد لكنها لا تستطيع الفوز بها» وخلص الفريق أيضًا إلى أنه «في حين أن الحكومة العراقية التي تتمتع بالشرعية في نظر الأغلبية يمكن أن تتغلب مؤقتاً على المعارضة العامة للقوات الأجنبية ومع ذلك، فإن القوات الأجنبية لن تلقى أبداً ترحيباً واسعاً في العراق» وقد أدى توجيه كيسي في آب/ أغسطس 2004 للقوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى تفعيل هذه الأفكار، أولاً وقبل كل شيء، من خلال التأكيد على الحاجة إلى الحد من موطئ قدم التحالف وذلك من خلال إغلاق قواعد التحالف ونقل القوات خارج المناطق المأهولة بالسكان في محاولة للحد من الاحتكاك مع العراقيين. كما يعتقد القادة الأمريكيون أن إغلاق قواعد التحالف سيساعد أيضاً في نظرية التبعية، لأنه سيجبر العراقيين على الاعتماد على أنفسهم مع تحرك وحدات التحالف الكبيرة بعيداً، ولن يكون في نهاية المطاف سوى تسع «قواعد خروج» للتحالف. وبتسليم التحالف القواعد المغلقة لقوات الأمن العراقية، سيقلل من الجداول الزمنية للبناء والتكاليف بالنسبة للعراقيين. حيث سينشأ نظام مفصل، يُطلق عليه اسم «براك العراقي» بعد عملية إعادة تنظيم وإغلاق القواعد الأمريكية من جانبهم لأجل توجيه العملية وضمان امتناع وحدات التحالف عن توسيع أو تحسين أي قاعدة ليست من بين قواعد الخروج التسع بعد

نهاية عام 2005 ويبدو أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت في العراق في ذلك الوقت كانت تؤكد افتراضات المهندسين الرئيسيين للاستراتيجية. وأظهر استطلاع للرأي أجراه مقاولو القوة المتعددة الجنسيات في بغداد والبصرة والموصل والحلة والديوانية وبعقوبة في صيف 2004 أن 41 في المائة من المشاركين يعتقدون أن قوات التحالف يجب أن تغادر على الفور، في حين يعتقد 45 في المائة أن التحالف يجب أن يغادر بعد أن يتم انتخاب حكومة دائمة. ورأى 6% فقط أن الائتلاف يجب أن يبقى طالما كان ضرورياً للاستقرار. وعلاوة على ذلك، اجاب 55 في المائة من العراقيين الذين شملهم المسح أنه إذا غادرت قوات التحالف على الفور، فإنهم سيشعرون بمزيد من الأمان. وعلى نحو مماثل، وافق العديد من مرؤوسي كيسي الذين كانوا في العراق والذين يقاتلون لأشهر على الأساس الفلسفي لخطته. وبعد أن أطلع كيسي على خطة حملته الجديدة لقادة فرقه، كتب اللواء مارتن ديمبسي، قائد الفرقة المدرعة الأولى وأطول ضابط عام نشر في العراق ـ لكيسي للتعليق على الفرضية الرئيسية لخطة الحملة.

«هناك بالتأكيد نقطة من الاقتناع في الأفق القريب بأننا لن نكون موضع ترحيب هنا بغض النظر عن مدى الخير الذي نقوم به. حيث يمكننا دفع هذه النقطة إلى اليمين إذا خفضنا موطئ قدمنا تدريجياً وبوضوح... إذ أدعو بعد الانتخابات إلى خفض كبير في القوات الأمريكية في العراق وأقترح أن يتم تقسيمها وظيفياً وليس جغرافياً، وتشمل المهام التي تتطلب وجودنا أي مهمة التدريب والتجهيز والحماية من التهديد الخارجي [الحدود]، ودعم قوة الأمن العراقية ضد التهديد الداخلي فقط على النحو المطلوب. وكما تعلمون، فلقد عشت في هذه المنطقة الزمنية لمدة 3 سنوات. ولن يتحمل العراقيون المسؤولية عن مشاكلهم حتى لو كانت لديهم القدرة على القيام بذلك، بينما نحن هنا نفعل ذلك من أجلهم وأوصي بشدة بأن نواصل جهودنا للخروج من المدن العراقية وأشجع المخططين على التفكير خارج الصندوق في إسناد المسؤوليات للقوات في 3 ـ OIF [التناوب الثالث لعملية حرية العراق في يناير 2005] وما بعدها.

وقد عززت هذه الدرجة من الدعم من قبل ديمبسي وغيره من القادة شعور كيسي بأنه كان يتبع المسار الصحيح للعمل وأن المعتقدات الفلسفية الأساسية التي استرشد بها كانت مستهدفة تماماً لبعثة العراق.

### لمحات من المستقبل: أمن العشائر وحزام بغداد

ومع بدء كيسي وغيره من قادة التحالف في تقليص وجود وحداتهم في المدن العراقية وتقليل الاتصال مع السكان العراقيين، نظرت حفنة من القادة العراقيين وضباط التحالف في

نهج بديل من شأنه أن يهيمن فيما بعد على الحملة. وخلال ربيع وصيف عام 2004، بدأت قوات قوة المهام المشتركة تحت قيادة أحد دعاة الحرب غير النظامية، الرائد في الجيش آدم ساج، برنامجاً محدوداً لإشراك وتسليح قبيلتي آلبو نمر وآلبو عيسى في محافظة الأنبار. مع تزايد القلق من التهديد المستمر في الفلوجة وتدهور الأمن في المحافظة، إذ أيد ماتيس وفرقته الأولى من مشاة البحرية هذه الجهود، حيث قدما العتاد والتمويل ـ بما في ذلك دفع رواتب العراقيين غير النظاميين ـ وغير ذلك من أشكال الدعم العملياتي. ومع ذلك، وصلت المبادرة الأمنية القبلية الواعدة إلى اهتمام سلطة الائتلاف المؤقتة والسفارة الأمريكية. ولقد اعتبر المسؤولون الأمريكيون في بغداد تسليح الميليشيات القبلية إجراءً تنازلياً لا يتماشى مع الأهداف الأمريكية طويلة الأمد لعراق جديد غير عشائري. وفي أعقاب انتفاضة نيسان/ أبريل والانهيار شبه العام لفيلق الدفاع المدني في العراق، لم يكن لدى القادة الأمريكيين في بغداد أي رغبة في بذل جهود أمنية لا مركزية خارج مؤسسات الدولة العراقية. ونتيجة لذلك، مُنعت قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في العراق كل من قوات المهام الخاصة المشتركة والقوات المتعددة الجنسيات ـ غرب العراق من دعم القوات القبلية غير النظامية باستثناء الأسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من المتمردين. وقد توقف البرنامج فعلياً عندما تناوبت قوة المهام المشتركة وقيادة مشاة البحرية بالخروج من العراق في صيف عام 2004، وعلى الرغم من أنه قدم بعض الدروس التكتيكية التي كانت في وقت لاحق مفيدة لقادة التحالف في الأنبار، في الوقت نفسه عندما كانت قوة المهام المشتركة ـ 7 تستعد لتعطيلها في أوائل صيف عام 2004، حيث عرض وزير الدفاع العراقي علاوي على قادة التحالف فكرة مختلفة عن خطة حملة العراق، وإن كانت فكرة لم يستكشفها القادة الأمريكيون في ذلك الوقت. حيث قال علاوي إن المنظمات الجهادية السلفية انصهرت مع عناصر من نظام صدام في تمرد سني يطلق على نفسه اسم «المقاومة الوطنية» أو «المقاومة الإسلامية الوطنية». وقد استغل الجهاديون الذين يعملون معاً، رموز الإسلام المتطرف لتجنيد وخلق الحماس الديني في الوقت الذي وفرت عناصر النظام البعثي السابق البنية والتنظيم والانضباط. وبالإشارة إلى رسالة أبو مصعب الزرقاوي التي دعا إلى الحرب الأهلية، حدد علاوي بغداد كهدف لاستراتيجية المتمردين السنة، التي بموجبها:

تطويق بغداد، ليس في شكل حصار تقليدي، بل من خلال السيطرة غير المعارضة على بعض البلدات والأحياء حول بغداد. ومرة أخرى، لن يكون ذلك في شكل سيطرة مادية فعلة على الأراضي. ويمكن أن يكون مجرد اعتراف فعلي من جانب سكان هذه المناطق بقوة هذه الجماعات، إما عن طريق الإذعان الراغب لسلطتهم أو ببساطة عن طريق الخوف.

ولقد توقع وزير الدفاع العراقي من خلال هذه القواعد والملاذات الآمنة الواقعة في «الأحزمة» أي خارج بغداد بأن يشن المتمردون السنة غارات مسلحة وغارات على العاصمة للتحريض على العنف الطائفي وزعزعة الاستقرار الحكومي.

ولقد كانت السيطرة العسكرية لهذه الأحزمة جاهزة لأي حملة بالوقت القريب، ولقد وخلص علاوي إلى أنه في حاجة إلى إجراء انتخابات وعملية سياسية للحد من استراتيجية المتمردين. وبعبارة أخرى، فقد حدد مسؤول الدفاع العراقي الأعلى بشكل صحيح لنظرائه في التحالف استراتيجية «أحزمة بغداد» التي تخص التمرد والتي تم وضعها على طول 30 شهراً كاملة قبل أن يدركها قادة التحالف، وتقريباً لـ 3 سنوات قبل أن تصبح الأحزمة محور السلام لحملة بيترايوس ـ أوديرنو بما يسمى حملة الطفرة في عام 2007.

ولقد جلب صيف عام 2004 قادة جدداً وقيادات جديدة وهدفاً جديداً إلى تحالف بقيادة الولايات المتحدة المحبط من انتفاضات نيسان/ أبريل وفضيحة أبو غريب. حيث تولى كيسي القيادة، بالتماسك والأمل. وبموجب توجيهات كيسي الجديدة، فإن التحالف سيركز على تنفيذ الجدول الزمني الخاص بالأمم المتحدة للانتخابات في عام 2005، مع إعادة تركيز الجهود لإنشاء قوات أمن عراقية موسعة حيث يعتقد القادة الأمريكيون أنها ستكون تذكرة التحالف للخروج من العراق. وفي الوقت نفسه، أسفر تقييم بترايوس لقوات الأمن العراقية عن إعادة تصميم القوات المسلحة العراقية، مع توحيد تدريب وتنظيم وتجهيز كل من الشرطة والجيش، ودمج الحرس الوطني العراقي والجيش العراقي في قوة واحدة. وفي الوقت نفسه، فإن الاضطراب الناجم عن انتقال آخر للمقر، يضاف إلى التحديات الكامنة في نقل السيادة واستمرار تطور التمرد، سيكفل اختبار فرق قيادة التحالف الجديدة قريباً كما سيتم اختبار قوات المهام المشتركة ـ 7 بعنف. وبينما كانوا يتسابقون للتحضير لانتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، سوف نرى الفرق الائتلافية نفسها تقاتل على جبهات متعددة مرة أخرى.

## الفصل الرابع عشر

### الصراع من أجل الانتخابات أغسطس ـ ديسمبر 2004

من الجدير بالذكر أنه خلال الفترة من آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر 2004، كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق ستضع خطة للحملة الانتخابية الجديدة للجنرال جورج كيسي موضع التنفيذ. وبدافع من الجدول الزمني لانتخابات الأمم المتحدة، حيث سيركز التحالف على القضاء على ملاذات المتمردين في سبع مدن رئيسية حتى يمكن إجراء التصويت في الموعد المحدد في يناير/ كانون الثاني 2005، وعلى حد تعبير كيسي «معركة من أجل الانتخابات». وفي الموصل وتلعفر وشمال بابل ومدينة الصدر، سيواصل التحالف وقوات الأمن العراقية جهودهما المستمرة لتحقيق استقرار الوضع وإزالة تهديد المتمردين بعمليات محلية. ومع ذلك، وفي ثلاث مدن ـ سامراء والنجف والفلوجة ـ رأى كيسي وغيره من قادة التحالف بأن العمليات الرئيسية ستكون مطلوبة لاستعادة سيطرة الحكومة حتى يمكن المضي قدماً في الانتخابات. وإن إزالة تهديد المتمردين في النجف يتطلب من التحالف مواصلة الحرب ضد الصدريين مع تأمين هذا النوع من الدعم السياسي العراقي الذي أحبط غيابه عملية الربيع ضد مسلحي مقتدى الصدر. وفي الوقت نفسه، سيتطلب القضاء على تهديد المتمردين في سامراء وشرق الأنبار بذل جهود مماثلة لإنهاء المهمة التي توقفت في نيسان/ أبريل. ومع تطور هذه العمليات، سيجد كيسي في النجف نموذجاً للعمليات المشتركة بين التحالف والعراق في المستقبل، ولكن الهجوم المخطط له على المتمردين السنة في الفلوجة سيمتد بسرعة إلى قتال غير مخطط له من أجل شمال العراق ويثبت أن التحالف سيواجه عدواً مفكراً ومتكيفاً من الناحية التشغيلية.

#### عمليات في النجف

لم يجف الحبر المأثور على خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات عندما انهار وقف إطلاق النار الهش مع قوات مقتدى الصدر، وهذه المرة في مدينة النجف المقدسة المزار المقدس

للشيعة وبعد أن تكبد خسائر فادحة في بغداد وكربلاء بشكل رئيسي خلال انتفاضات أبريل 2004 وأوائل الصيف، انجذب جيش المهدي إلى النجف وتفاوض على هدنة وضعت مسجد الإمام علي الهام للغاية ومقبرة وادي السلام المجاورة قبالة الحدود لقوات التحالف، مما يحول مدينة النجف القديمة إلى ملاذ آمن للمتمردين. وبالنسبة للتحالف، كانت المشاكل في النجف في منطقة عمليات الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط، ولكنها كانت المسؤولية التكتيكية لوحدة الحملة البحرية الحادية عشرة. وقد وصلت الوحدة الحادية عشرة، وهي الاحتياطي الميداني للقيادة المركزية الامريكية، إلى محافظتي النجف والقادسية يوم 21 يوليو من عام 2004 للمساعدة في سد الفجوة التي خلفها الانسحاب المفاجئ للقوات الاسبانية في أعقاب الهجمات الإرهابية في مدريد بإسبانيا التي وقعت يوم 11 مارس من عام 2004. وبالنظر إلى فرقة المهام «دراغون»، وهي وحدة مركبة من فرقة المشاة الأولى حيث كانت الوحدة الحادية عشرة من وحدات التحالف الرابعة في غضون 4 أشهر والمخصصة للسيطرة على النجف، ولم تكن المتاعب طويلة في المجيء لمشاة البحرية الوافدين حديثاً. وبعد وقت قصير من الوصول إلى المدينة، انغمست الوحدة الحادية عشرة في القتال الذي بدأ بمواجهة بين دورية أمريكية ومقاتلين صدريين بالقرب من منزل عائلة مقتدى الصدر في 2 آب/ أغسطس. حيث رد رجال الصدر على الاشتباك بمهاجمة مركز شرطة النجف الرئيسي في 5 أغسطس/ آب، ونشبت معركة عنيفة امتدت إلى مقبرة المدينة التي كانت محظورة في السابق. وخلال يومين من القتال، استخدم مشاة البحرية الدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية والدعم الجوي الوثيق الثابت الجناحين للحصول على اليد العليا، بما في ذلك إسقاط قنابل تزن 1000 رطل وتم استخدام طائرات حربية من طراز AC-130 ليلاً. وعندما خفت حدة القتال، بلغت خسائر التحالف طائرة هليكوبتر من طراز UH-1N، وقتل 5 من مشاة البحرية، وجرح 60 آخرين، في حين فقدت قوات التحالف ما يقدر بـ 350 قتيلاً. ولقد أقنعت شدة معركة 5 ـ 6 أغسطس/ آب ضباط التحالف بأن مقبرة وادي السلام المترامية الأطراف ومجمع ضريح الإمام على قد أصبحتا قاعدتي عمليات للمتمردين وهما أكبر من أن تستطيع الوحدة الحادية عشرة التعامل معها بمفردها.

وعلى الرغم من أن كيسي والفريق توماس ميتز كانا يعتزمان تطهير النجف من المتمردين قبل انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، إلا أنهما لم يخططا لتسلسل تلك المدينة من ناحية وجود ضريح الإمام، بعد أن اتفقا مع رئيس الوزراء إياد علاوي على البدء بالمدينة الأقل تعقيداً ألا وهي سامراء. ومع ذلك، ومع قيام الصدريين بالفعل بخوض معركة في النجف، اغتنم قادة التحالف الفرصة لإزالة تهديد «جيش المهدي» أولاً. ولتعزيز الوحدة الحادية عشرة،

حيث أرسل الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق كتيبة مروحية هجومية وكتيبتين من الجيش (الكتيبة الأولى، وفوج الفرسان الخامس، والكتيبة الثانية، فوج الفرسان السابع) من فرقة الفرسان الأولى في بغداد لمساعدة فرقة الفرسان الأولى في بغداد لمشاة البحرية في تطهير المقبرة وإعادة النظام إلى النجف. ولتوضيح التسلسل القيادي لما يمكن أن يكون في عملية يقودها مشاة البحرية على الأرض، أعطى الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق للقوة المتعددة الجنسيات ـ الغربية (MNF-W) سيطرة مؤقتة على محافظتي النجف والقادسية من الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط بقيادة بولندا في حين أن هذا التغيير أصلح مشكلة العمل من خلال الحواجز اللغوية للفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط والمحاذير السياسية، جاعلة القوة المتعددة الجنسيات ـ الغربية ضمن قوات التحالف في النجف تتباطأ في إعطاء الموقف بين المدينة وبغداد. وفي نهاية المطاف، أدى ذلك إلى قيام مقر الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق المحبط بالتواصل مباشرة مع «وحدة القوات الحرية الاستكشافية 11»، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بضريح الإمام علي المهم سياسياً. ولقد كانت السرعة التي غادرت بها الكتائب المعززة من بغداد ـ الكتيبة الأولى، سلاح الفرسان الخامس، في الانتقال إلى النجف بعد 12 ساعة فقط من تنبيهها ـ متخذة من أجل مناورة عملياتية مثيرة للإعجاب ولكنها خلقت مشاكل جديدة. ومع مغادرة الكتيبتين إلى النجف، رفض جميع مترجميهما العراقيين، باستثناء اثنين منهم، الذهاب معهما، تاركين للوحدتين ما مجموعه خمسة مترجمين شفويين خلال الأسبوعين الأولين من المعركة، مما أعاق بشدة قدرة الوحدات على التواصل مع العراقيين من قوات الأمن واهالي النجف. كما تسببت الحركة السريعة للكتائب في إثارة الذعر في مقر فرقة الفرسان الأولى التي كلفها الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق قبل ذلك بوقت قصير بتعيين احتياطي فيلق «عامل» لتخصيص مساحة للقتال للفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد (ـ MND B) ولكن يمكن نشرها في أي مكان في البلاد في غضون 96 ساعة. ومن الناحية العملية، ترك تفعيل الاحتياطي العامل فجوة مفاجئة في ساحة معركة التحالف في بغداد التي اضطرت فرقة الفرسان الأولى إلى التدافع لملء الفراغ. وأصبح الوضع حاداً عندما بدأ القتال في النجف بسرعة في جنوب العراق وإلى بغداد، كما كان الحال في انتفاضات نيسان/ أبريل. حيث واجه اللواء الأول ـ للعقيد روبرت أبرامز من فرقة الفرسان الأولى التي حاربت الصدريين في نيسان/ أبريل ـ جيش المهدي مرة أخرى لمدة 62 يوماً على التوالي.

جنود أمريكيون يبحثون في مقبرة النجف عن الأسلحة والعبوات الناسفة وعن بعض أعضاء جيش المهدي

### القتال بين القبور

وقد باشرت القوات الأمريكية القتال في النجف في ساحة معركة حضرية غير عادية نادراً ما شهدتها القوات الأمريكية. ووفقاً للمسلمين الشيعة، فإن أي مؤمن يدفن بالقرب من ضريح الإمام علي في النجف يضمن له دخول الجنة، ونتيجة لذلك، فإن مقبرة وادي السلام هي الأكبر في العالم. مع أكثر من خمسة ملايين قبر في مجمع متاهات من سراديب الطوابق المتعددة وسراديب الموتى تحت الأرض، حيث كانت المقبرة بالفعل مدينة في حد ذاتها، ولها آثار سياسية في جميع أنحاء المجتمع العالمي لحوالي 150 مليون مسلم شيعي الذين يعتبروها أرضاً مقدسة.و بعد وصول تعزيزات الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق استعد القادة الأمريكيون في النجف للهجوم من الشمال إلى الجنوب عبر المقبرة لإنهاء استخدامها كملاذ آمن من قبل الآلاف من مقاتلي جيش المهدي الذين يحتلونها ومجمع ضريح الإمام علي القريب. وفي 9 آب/ أغسطس، بدأت القوات الأمريكية المهاجمة تشق طريقها إلى المقبرة الشاسعة بينما أجبرت على التعامل مع منطقة استبعاد مفروضة سياسياً حول مسجد الإمام علي.و على مدى اليومين التاليين، صدت القوات الأمريكية قذائف الهاون والقناصة والعبوات الناسفة في جميع أنحاء التضاريس المحظورة للسراديب المتقنة في درجات حرارة الصيف التي تجاوزت 125 درجة (فهرنهايت ـ المترجم). ومع القليل من الراحة في الليل، تسببت الحرارة القمعية في بعض الأحيان في فشل الأنظمة الإلكترونية المتطورة لقوات التحالف، وكما وصفها أحد المؤرخين «حولت العربات المدرعة إلى أفران».و لمكافحة الحرارة الشديدة، ذهب بعض طواقم المركبات في معركة مع أكياس من السوائل الوريدية التي تتدفق في عروقهم.

ومع مجموعة كثيفة من القبور والسراديب وسراديب الموتى والتي صنعت ساحة معركة معقدة ثلاثية الأبعاد. كان التهديد من القناصة الصدريين والإيرانيين داخل المقبرة خطيراً بما يكفي لدفع قادة التحالف إلى جمع فرق البحرية والجوية والبرية (SEAL) وقناصة القوات الخاصة من جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى تشكيل فريق مثمر خاص من البحرية وقناصة فرقة الفرسان الأولى. ومع ذلك، أدت البيئة الحضرية الضيقة أيضًا إلى بعض المشاجرة القريبة، كما حدث في حادثة واحدة تدافع فيها أحد المتمردين على دبابة من الكتيبة الأولى من سلاح الفرسان الخامس، وأطلق النار على قائد الدبابة ومحملها، ثم هرب إلى المقبرة. وفي هذه البيئة الصعبة، انهارت غالبية الوحدات العراقية المرافقة لمهاجمي التحالف. حيث تم حل كتيبة الحرس الوطني العراقي 405 تحت الضغط، وتفككت كتيبة الحرس الوطني العراقي 406 تحت النيران، وأصبحت كتيبة الحرس الوطني العراقي 404 في كربلاء غير فعالة عندما رفض نصف جنودها الانتشار في النجف. وقد كان أداء بعض وحدات الجيش العراقي الجديد يسيرا في دعم العمليات القتالية، ولكن كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين، التي تعمل مع مستشاري فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة المشتركة، تمكنت من القيام بعمليات قتالية حركية عالية الكثافة. حيث قاتلت الكتيبة في البيئة الحضرية الصعبة وقدمت الاستطلاع الحرج عندما غير عدد قليل من جنودها النجفيين الأصليين إلى ملابس مدنية واستكشفوا المواقع الصدرية بالقرب من ضريح الإمام علي. وبهذا الفعل، استعدت الكتيبة للهجوم وإخلاء الضريح، إذا أمرهم قادة العراق والائتلاف بذلك.

### إيقاف النار مع الصدريين

وبينما كانت الوحدة الحادية عشرة وكتائب الفرسان التابعة للجيش تشق طريقها عبر المقبرة في 11 آب/ أغسطس، بدأت الحكومة العراقية مفاوضات مع الصدريين أسفرت عن سلسلة من عمليات وقف إطلاق النار المتفرقة. وطوال أكثر من أسبوع من المحادثات غير المثمرة، استمر القتال، حيث ألحقت قوات التحالف خسائر فادحة بالجماعة وقلصت موطئ قدم الجماعة في المدينة، في حين ندد مقتدى الصدر والمتحدثون باسمه بالحكومة العراقية ووصفوها بأنها غير شرعية ودعوا إلى تمرد عام لطرد التحالف. وبحلول 24 آب/ أغسطس، كان الصدر وقواته محاصرين عملياً في المنطقة المحيطة بالضريح، في حين تقلصت المنطقة المحظورة حول المسجد إلى 100 متر فقط. وبينما كانت قوات التحالف تستعد لهجوم من ثلاث كتائب على من تبقى من مقاتلي الجماعة، ضغط رئيس الوزراء اياد علاوي على كيسي ليأمر قوات التحالف بالهجوم على الضريح نفسه، حيث تردد أن الصدر كان يحتمي فيه. ويرى علاوي أن الوضع

كان في مرحلة حاسمة. وعلى الرغم من أن آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني كان في لندن المملكة المتحدة، لتلقي العلاج الطبي أثناء القتال، فإنه من المقرر أن يعود إلى العراق في غضون ساعات، وتوقع رئيس الوزراء أن يدعو السيستاني العائد إلى وقف إطلاق النار من شأنه أن يمكن الصدر ومقاتليه من البقاء على قيد الحياة والقتال مرة أخرى في يوم آخر. وخلال اجتماعه مع كيسي وغيره من قادة التحالف في مقر إقامته مساء يوم 24 أغسطس حث علاوي قائد القوة المتعددة الجنسيات على الموافقة على «انهاء المهمة» ضد الصدر في الوقت الذى كان لا يزال ممكناً وأعلن أنه مستعد لتفويض القوات العراقية بمهاجمة المسجد بدعم من التحالف. وحاول كيسي المتشكك، الذي حكم على أن علاوي ودبلوماسيي التحالف كانوا على وشك إصدار أمر بعملية عسكرية كارثية قد تضر بأقدس بنية للشيعة، حيث كبح جماح ميول رئيس الوزراء، وقال كيسي لعلاوي إن أي عملية في الضريح ستتطلب من القوات المهاجمة تطوير معلومات استخباراتية واسعة النطاق واستخدام انضباط استثنائي، وعلى الرغم من أن قوات الكوماندوز العراقية أظهرت مهارة في عمليات أقل تعقيداً وأنها على استعداد للقيام بذلك حتى الآن، ولكسب المزيد من الوقت اقترح علاوي أن يغلق كيسي المجال الجوي والموانئ العراقية من أجل منع طائرة السيستاني من الهبوط، بيد أن كيسي رفض ملاحظته هذه نظراً لسيادة العراق فإن أي قرار من هذا النوع يجب أن يأتي من حكومة علاوي.

وكانت إحدى العوامل التي بقيت بيد كيسي هو أنه يعتقد ببساطة أنه ليس لديه وعي كاف بالوضع في النجف لتقييم خيارات التحالف. وللحصول على وضوح حول الوضع على الأرض، قرر كيسي ليلة 24 أغسطس إرسال ميتز إلى مدينة الضريح لتقديم تقييم شخصي. وفي 25 أغسطس/ آب، أفاد ميتز أنه مع تطويق المسجد، فإن القبض على الصدر أمر ممكن، لكنه محفوف بالمخاطر ومن المرجح أن ينطوي على خسائر كبيرة. ومع ذلك، سرعان ما تم التغلب على هذه المعضلة من خلال الأحداث. ولإحباط علاوي، وقبل أن يتمكن كيسي من إقناع قوات التحالف بدعم الهجوم على المسجد للقبض على الصدر، هبط السيستاني في البصرة وبدأ في التوسط لوقف إطلاق النار. وفي 26 آب/ أغسطس، أسفرت جهود السيستاني عن اتفاق مع الصدر ورجاله على الانسحاب السلمي من الضريح. وعلى عكس علاوي، لم يكن كيسي يشعر بأي ندم على خروج الصدر من النجف. ومع مرور الأيام، شك كيسي في أن الصدر كان بالفعل في الضريح في 24 و25 آب/ أغسطس، لأن بعض التقارير المتأخرة زعمت أن زعيم المتمردين انزلق من خلال تضييق الخناق على التحالف قبل بضعة أيام. وعلى الرغم من هذه المواجهة الكبرى الثانية مع الجماعة، فقد حكم كيسي بأن الجماعات المتمردة السنية لا تزال تشكل تهديداً أكبر لاستقرار العراق على المدى الطويل. ويتذكر فيما بعد قائلاً: «لم أكن أرى

جيش المهدي التهديد الرئيسي». وأضاف «في آب/ أغسطس في النجف، كانت هناك انتفاضة في جميع أنحاء البلاد. ولكن أود أن أقول إن كان أكثر من... تهديد تكتيكي. أعني بذلك أنه كان هناك الكثير من العنف في فترة قصيرة من الزمن، لكنه لم يهدد أبداً بتقويض المهمة بأكملها. وكان التهديد الرئيسي هو تمرد النظام السابق». وبالنسبة لكيسي، فقد تلقى مقتدى الصدر وقواته بالفعل ضربة خطيرة ـ فقد أُجبر الصدر على الخروج من النجف مع عودة الضريح والمدينة إلى أيدي الحكومة. كما دُمرت قواته، حيث قُتل ما يقدر بـ 1500 من مقاتليه. وفي الوقت نفسه، فقد التحالف سبعة من مشاة البحرية وثلاثة جنود قتلوا. كما أدت انتفاضة الصدر إلى نفور القادة المحليين في النجف من خلال تعكير صفو الحج وتجارة السياحة الدينية التي تعتمد عليها المدينة، ونتيجة لذلك، تحول التوازن السياسي في النجف نحو المنافسين الرئيسيين للصدر منهم عبد العزيز الحكيم رئيس مجلس الثورة الإسلامية في العراق.

وبالنسبة للعديد من مراقبي التحالف والعراقيين، كان وقف إطلاق النار المتفاوض عليه وخروج الصدر تطوراً مشؤوماً، حيث ترك منظمة لا تزال تشكل تهديداً للدولة النهائية للتحالف المتمثلة في الحكومة العراقية المتحالفة مع الولايات المتحدة. وفي أعقاب المعركة، حيث علق العقيد مايلز ميياماسو، قائد الكتيبة الأولى من فوج الفرسان الخامس، بإيجاز: «لم ننته بعد من الصدر حيث سيكون الأمر مختلفاً فحسب».

### كيسي ونموذج النجف

بالنسبة لكيسي، كانت المعركة في النجف نموذجاً لكيفية إجراء العمليات القتالية في المستقبل، وحاول نسخها في مكان آخر عدة مرات خلال فترة توليه القيادة. حيث كان «نموذج النجف» مكوناً من ثلاثة عناصر رئيسية: تعاون قوات الأمن العراقية مع مستشاري التحالف في المجال العسكري، ودعم قادة الحكومة العراقية لتوفير غطاء سياسي أعلى لإضفاء الشرعية على العمليات القتالية للتحالف، واقتصادية وهي إعادة الإعمار عن كثب في أعقاب العمليات العسكرية. ومن الناحية السياسية، اعتبر كيسي مواجهة مقتدى الصدر في النجف إنجازاً سياسياً هاماً من حيث أنه وحد الحكومة العراقية الوليدة ضد خطر المتمردين للمرة الأولى. ويتذكر كيسي في وقت لاحق قائلاً: «من الناحية الاستراتيجية كانت [النجف] مهمة بالنسبة لنا لأننا كنا بحاجة إلى سيارة من شأنها أن تجعل حكومة علاوي تجتمع وتحظى بالنجاح». وخلافاً لمعركة شهر نيسان/ أبريل في الفلوجة، شهدت معركة النجف إعلان الحكومة العراقية دعمها للعمليات العسكرية للتحالف، وهي مختلفة جداً عن تهديدات مجلس الحكم العراقي بالاستقالة خلال معارك نيسان/ أبريل 2004. وفي حين أن بعض هذا كان نتيجة لتورط علاوي شخصياً، إلا أنه

كان أيضاً علامة على العمل السياسي الذي قام به كيسي والسفير جون نيغروبونتي لضمان عدم قيام القادة العراقيين بتغطية الخسائر الجانبية التي لا مفر منها. ولقد لاحظ كيسي في وقت لاحق أن «أحد الدروس المستفادة من الفلوجة الأولى هو أنه يجب عليك إبقاء القيادة السياسية العراقية وراء العمليات العسكرية وإلا يكون لديك الكثير من الجهد العسكري من أجل لا شيء».

كما خلص كيسي إلى أن عملية النجف قد أثبتت صحة فكرة أن إعادة الإعمار سوف تظهر للعراقيين أنه بعد توقف القتال سوف يضع التحالف في الاعتبار مصالحه الفضلى، وبالتالي التخفيف من تأثير الأجسام المضادة لقوات التحالف وكسب وقت إضافي لتدريب قوات الأمن العراقية. وكلما أسرعت عملية إعادة الإعمار في البدء بعد صمت المدافع كلما كان ذلك أفضل، كما حكم كيسي، ومن الناحية المثالية، أنه سيتم وضع خطط لإعادة الإعمار بالتوازي مع خطط العمليات القتالية. وبحلول منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، كان التحالف قد بدأ 226 مشروعاً في النجف يزيد قيمتها على 50 مليون دولار. ووزعت الوحدة الحادية عشرة وحدها ما يقرب من 45 مليون دولار في مدفوعات التعزية ومطالبات التعويض عن الأضرار، بينما بدأت في بناء 8 مدارس جديدة وإصلاح 24 مدرسة أخرى. كما أقنعت التجربة في النجف كيسي بأن العمليات القتالية الناجحة تتطلب مشاركة ذات مغزى من القوات العراقية من أجل وضع وجه عراقي للصراع. ويعتقد كيسى ان القوات العراقية لا غنى عنها في العمليات الحساسة سياسياً مثل دخول المساجد التي يسيطر عليها المتمردون والقبض على شخصيات سياسية متحالفة مع المتمردين. كما قدم العراقيون وعياً بالأوضاع والاستخبارات المحلية التي لا يمكن لوحدات التحالف أن تأمل في الحصول عليها بمفردها. وتحقيقاً لهذه الغاية، حكم كيسي بأن النجف أظهرت أن الوحدات العراقية يمكن أن تؤدي أداءً جيداً عندما تقترن بمستشاري التحالف. ويتذكر كيسي قائلاً: «كان لدينا مع [قوات الأمن العراقية] النسخة المبكرة للفرق الانتقالية وما وجدناه هو أن [الوحدات العراقية] بخير عندما نكون معها، وقد أصبح ذلك نوعاً من الدرس الذي كان سيتوسع في استراتيجية الانتقال». وستصبح هذه الفرضية فيما بعد حجر الأساس لخطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في العراق، حيث أعاد المقر تقييم الحالة في أعقاب انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005.

**جنود عراقيون من الكتيبة الـ36 من قوات المغاوير يركضون باتجاه طائرة «بلاك هوك» في أحد التدريبات المشتركة**

**الكتيبة الـ36 العراقية «المغاوير»**

لم تكن جميع الدروس التي استخلصها التحالف من النجف صحيحة. والأهم من ذلك أن أداء قوات الأمن العراقية في النجف كان مبالغاً فيه إلى حد ما. وفي الواقع، كان أداء معظم وحدات الجيش العراقي العاملة في النجف ضعيفاً تحت النيران أو تفككت تماماً، حتى عندما اقترنت بفرق دعم المستشارين التابعة لقيادة الأمن الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق. ولم تكن كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين، وهي الوحدة العراقية الوحيدة التي قاتلت جيداً بما فيه الكفاية لتبرير انطباعات كيسي عن قوات الأمن تمثل بقية الجيش العراقي الجديد. وفي أواخر عام 2004، حيث كانت معظم الوحدات العراقية قريبة التجانس العرقي و، إما شيعية أو كردية أو سنية، وعلى الرغم من نية قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في العراق لتعزيز الاختلاط العرقي. وعلى النقيض من ذلك، كانت كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين منذ إنشائها في أيدي قوة المهام المشتركة، وحدة عراقية لا مثيل لها. وكان قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال جون أبي زيد قد أذن بالكتيبة في الأصل استجابة لشكاوى من خمسة من أكبر الأحزاب السياسية في العراق التي تريد حصة أكبر في إعادة الأمن، وقد تسلمت قوة المهام المشتركة مهمة البناء وتوجيهه. وإدراكاً للخطر المحتمل للوحدات المتجانسة عرقياً، فرض قادة قوة المهام المشتركة بدقة تكويناً غير متجانس يطابق تقريباً التركيبة السكانية في العراق. وقد وفر الحزب الديمقراطي الكردي ما يقرب من 28 في المائة من القوى العاملة للوحدة. ولقد كان المؤتمر الوطني العراقي الذي يقاد من قبل أحمد الجلبي يشكل 22 في المائة؛ والاتحاد

الوطني الكردستاني، 21 في المائة ووالوفاق الوطني العراقي الذي يقاد من قبل علاوي 15 في المئة. والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية 15 في المئة. حيث كان لدى الكتيبة مزيج سني شيعي وعربي كردي على كل المستويات، مما أدى إلى تنظيم قام أعضاؤه، على حد تعبير أحد مستشاري التحالف، «بضبط بعضهم البعض وإبقاء بعضهم البعض صادقين». وبما أن مختلف أفراد كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين قد قاتلوا جنباً إلى جنب في عام 2004، فقد صاغوا هوية وحدة عراقية وليست عرقية ـ طائفية، وهو عامل ساعد على التغلب على تردد الجنود العراقيين المتأصل في الانتشار خارج منطقة ديارهم. كما ساعد على التغلب على التحفظ الشائع في الوحدات الأخرى في قتال وقتل مواطنيه، ولا سيما أبناء نفس المجموعة العرقية والدينية.

وإلى جانب تركيبتها العرقية، تميزت كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين عن بقية الجيش العراقي في عملية تقييمها واختيارها. وأُعيد المجندون الذين لا يستوفون المعايير الصارمة إلى مدنهم. ولم يكمل التدريب سوى 389 عراقياً من أصل 508 من المجموعة الأولى من مقدمي الطلبات، واستمرت نسبة اختيار مماثلة مع توسع الوحدة مع مرور الوقت وأصبحت جزءاً من لواء أكبر لقوات العمليات الخاصة العراقية. كما سمح قادة التحالف لفرقة العمل المشتركة بتجهيز كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين بشكل مختلف عن بقية الجيش العراقي من خلال السماح للكتيبة باستخدام أسلحة ومعدات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتشمل بنادق M4 والدروع الواقية، بنادق قنص، وأجهزة الرؤية الليلية في الولايات المتحدة. وفي حين أن تدريب وتجهيز قوات الكوماندوز بمعدات حلف شمال الأطلسي كان قد استغرق وقتاً وحدثاً تدريجياً، إلا أنه كان قراراً من شأنه أن يعزز قدرات الوحدة ويزيد من حدة خلافاتها عن وحدات الجيش العراقي الأخرى. وحتى بعد نقل السيادة في حزيران/ يونيو 2004، احتفظ مستشارو قوة المهام المشتركة التابعة لكتيبة المغاوير السادسة والثلاثين بالسلطات الرئيسية على من يناصرونهم، بما في ذلك اتخاذ قرارات التوظيف والفصل ومراقبة أجور الوحدة، وهي عوامل قللت من مشكلة الفساد الذي ابتليت به العديد من الوحدات العراقية الأخرى. وخلافاً لمعظم الوحدات العراقية الأخرى، كان مستشارو الكتيبة مقترنين بها طوال تاريخ المنظمة، من التدريب الأولي إلى التوظيف في ساحة المعركة ـ وهي مطابقة استمرت عبر عمليات تناوب أمريكية متعددة. ومع مرور الوقت، طوّرت كتيبة المغاوير السادسة والثلاثين قدرات قتالية ماهرة إلى درجة أن بعض مستشاري التحالف أعلنوا أن الطريقة الوحيدة لإخبار المغاوير العراقيين من نظرائهم في قوة المهام المشتركة هي أن الأمريكيين يميلون إلى أن يكونوا أطول. ولقد كانت قدرات كتيبة المغاوير 36 وإرادتها في القتال في النجف غير نمطية بشكل مثير للإعجاب، وهو أداء لا يكاد يمكن

الاستناد إليه في افتراضات واسعة حول الدور المستقبلي لقوات الأمن العراقية في الحملة الرامية إلى تأمين البلاد وتحقيق الاستقرار فيها.

### العمليات في سامراء

وبعد النجف، حولت قيادة التحالف اهتمامها إلى معقل المتمردين في سامراء، وهي مدينة أخرى من المدن السبع التي تعتبرها قوات التحالف حاسمة في إجراء انتخابات ناجحة. حيث كان وضع المدينة متقلباً، خاصة لأنها كانت تضم أحد أقدس الأضرحة الأربعة في الإسلام الشيعي، وهو مسجد العسكرية، حيث يضم رفات الإمامين الشيعيين العاشر والحادي عشر، والبقعة التي يعتقد منها معظم المسلمين الشيعة بأن الإمام الثاني عشر قد اختفى عن الأرض من هناك. ومع ذلك، كانت سامراء أيضاً مدينة ذات أغلبية سنية ومعقلاً سابقاً لـ «البعث» والتي تضم 340,000 شخص، وبحلول خريف عام 2004، سقطت المدينة في أيدي المتمردين. ونظراً للقضايا الطائفية المعنية وقرب البلدة النسبي من بغداد أي أن موقعها كقاعدة للمتمردين كان يشكل تهديداً لانتخابات كانون الثاني/ يناير. كما حكم كيسي على أن سامراء، مثل النجف، حيث كانت «فرصة استراتيجية أخرى [للحكومة العراقية المؤقتة] لتحقيق النجاح ضد المتمردين والإرهابيين في منطقة سنية»، وكلها تشير إلى عملية واسعة النطاق للتحالف لتأمين المدينة قبل أن ينتهي عام 2004. وعلى الرغم من أن فرقة المشاة الأولى قد أعادت استعادة المدينة في انتفاضات نيسان/ أبريل، إلا أن الوضع الأمني في سامراء قد تدهور مع سحب «قوة المهام المشتركة المشتركة ـ 7» للوحدات الأمريكية من المدن العراقية في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو. وفي حزيران/ يونيو 2004، أي بعد شهرين فقط من إخلاء الفرقة من سامراء، تعرض رئيس مجلس المدينة للترهيب والاستقالة، وانشقت قوة الشرطة في المدينة، وفر قائد كتيبة الحرس الوطني المحلية، تاركاً وحدته لتتفكك. وبحلول خريف عام 2004، لم تكن هناك سوى مفرزة عمليات واحدة تابعة لفرقة قوة المهام المشتركة ألفا (ODA) متمركزة داخل المدينة، وكانت كتيبة واحدة من فرقة المشاة الأولى على بعد 30 دقيقة بالسيارة، مما يعني أن المدينة لم تكن تحت سيطرة التحالف أو الحكومة.

وإدراكاً من ذلك بضرورة استعادة المدينة، قامت فرقة المشاة الأولى التابعة للجنرال جون باتيست، بتشكيل عرفة عمليات في الفترة من تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر استعداداً لهجوم واسع النطاق. وقد صُممت عمليات التشكيل لإنهاك قوات المتمردين من خلال استدراجهم إلى المعركة وبالتالي تمكين التحالف من فهم شبكات المتمردين بشكل أفضل. وتلقت الفرقة أيضًا، في اللحظة الأخيرة، ست كتائب من الجيش والشرطة العراقية لإضفاء مزيد من الشرعية

على عملياتها. وبحلول الوقت الذي نضجت فيه عمليات التشكيل، أصبحت مهمة الاستيلاء على المدينة نفسها أبسط بكثير. وفي 1 أكتوبر 2004، أطلقت الفرقة عملية باتون روج، وهي عملية تطهير لمدة يومين للمدينة من قبل ست كتائب أمريكية تحت فريقها القتالي من اللواء الثاني.و وخلال يومين من القتال ضد عدو جيد الإعداد، قتل فريق لواء القتال 127 من المتمردين وأسر 128 آخرين، في حين خسر التحالف جندي واحد وثمانية جرحى. وسمحت المرحلة التحضيرية الطويلة لقوات التحالف بتجنيب المدينة دماراً كبيراً، ونتيجة لذلك، كانت الخسائر في صفوف المدنيين ضئيلة. وعلى مستوى القوة المتعددة الجنسيات، بدا أن سامراء تثبت صحة الدروس المستفادة من نموذج النجف، لا سيما فيما يتعلق بالدور العراقي. حيث قاتلت اثنتان من الكتائب العراقية الست المكلفة بالعملية بضراوة. وقامت كتيبة مغاوير الشرطة الخاصة وكتيبة المغاوير السادسة والثلاثين، بدعم من مستشاري قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة على التوالي بمهام كانت ستكون حساسة سياسياً بالنسبة لقوات التحالف، بما في ذلك تطهير مستشفى يستخدمه المتمردون ودخول مسجد العسكرية الذي يسيطر عليه المتمردون عنوة. وبمجرد انتهاء القتال، بدأت فرقة المشاة الأولى بـ 22 مشروعاً لإعادة الإعمار بقيمة 10 ملايين دولار للمساعدة في حشد الدعم الشعبي. وللأسف، تبين أن الحصول على الدعم والتمويل الطويل الأجل لإعادة الإعمار أمر بعيد المنال، حيث كانت الحكومات العراقية التي يهيمن عليها الشيعة في المستقبل بطيئة في تقديم المساعدة على الصعيد الوطني في المدينة ذات الأغلبية السنية. أما على المستوى التكتيكي، فقد أسفرت سامراء عن بعض الدروس التي تتعارض مع خطط القوة المتعددة الجنسيات. وقد علمت فرقة المشاة الأولى أن الحفاظ على أمن المدن يتطلب وجود قوات أمريكية تعيش في المدينة، وليس الانتقال إلى منطقة عملياتها من قواعد بعيدة. وبعد أن اضطرت الفرقة إلى التعامل مع نتائج ما حدث عندما لم تتمركز قوات التحالف في المدينة، بعد المعركة، أعادت الفرقة قواتها إلى سامراء وأعادت فتح المواقع الأمامية داخل حدود المدينة.

## معركة الفلوجة الثانية، نوفمبر 2004

### الفلوجة بقبضة أيادٍ متمردة

وبدعم من نجاح العمليات المشتركة في النجف وسامراء، ركز التحالف بعد ذلك على الفلوجة التي يسيطر عليها المتمردون، وكان كيسي قد اختار أن يكون آخر معقل تم تطهيره قبل الانتخابات لأنه يعتقد أنها ستكون الأصعب. ومنذ معركة الفلوجة الأولى في أبريل عام 2004 اصبحت المدينة نقطة جذب لكل من المتمردين السنة العراقيين الذين يريدون الانضمام إلى

المقاومة ضد الولايات المتحدة والمسلحين الأجانب الذين يسعون للانضمام إلى ما يعتبرونه جهاداً عالمياً. وبحلول أواخر صيف عام 2004، أبدا لواء الفلوجة الذي تُرك لتأمين المدينة في نيسان/ أبريل فشلاً واضحاً، حيث كانت أجزاءه المختلفة إما غير فعالة أو انضم أعضاءه إلى المتمردين. ومن المفارقات أن لواء الفلوجة الذي أنشأه التحالف قد حل محله فعلياً لواء مقاومة الفلوجة، وهو اتحاد متمرد فضفاض يديره مجلس شورى مجاهدي الفلوجة ويتألف من قادة من 39 منظمة متمردة مختلفة. وفي حين لم يكن أحد من قادة المجلس يسيطر على المجلس، كان الشيخ عبد الله الجنابي وأبو مصعب الزرقاوي ومواطنه في الفلوجة عمر حديد من الشخصيات المهيمنة. كما حظي المجلس بدعم رجل الدين البارز حارث الضاري وهيئة علماء المسلمين التي تعتبر نفسها الجناح السياسي للتمرد السني. وعلى الرغم من تعاونهم العملياتي، انهار اتحاد متمردي الفلوجة الفضفاض في بعض الأحيان بسبب الصراعات على السلطة والخلافات حول الاستراتيجية والعقيدة الدينية. وفي إطار جماعة التوحيد والجهاد، غالباً ما اشتبك عمر حديد، وهو كهربائي من الفلوجة كان قد برز كقائد ساحة معركة، مع الأردني أبو مصعب الزرقاوي. وتصاعدت الصراعات الأخرى بين مختلف الجماعات في بعض الأحيان إلى أعمال عنف. وعندما حاولت قبيلة آلبو عيسى في تموز/ يوليو إنشاء قوة شرطة جديدة مدربة أردنياً في منطقتها القبلية، اختطف رجال الشيخ عبد الله الجنابي ابن شقيق شيخ آلبو عيسى عقاباً له، وبعد ذلك حاول آلبو عيسى ان يغتالوا الجنابي لكنهم فشلوا. وفي تموز/ يوليو أيضًا، تحول نزاع مع الجنابي بشكل واقعي والذي كان يؤمن بالحد من هجمات المتمردين لتجنب رد فعل واسع النطاق من جانب التحالف على عكس الزرقاوي، الذي كان يؤمن بضرب التحالف كلما تمكن من قتال، مع إصدار الجنابي فتوى تأمر بقتل الأمير المحلي للزرقاوي. وفي إظهار مدى سرعة تحول التحالفات، تعاونت جماعة الجنابي في آب/ أغسطس مع جماعة «التوحيد والجهاد» التي يُقال بأنها هاوية الزرقاوي للاستيلاء على مجمعات كتيبتي الحرس الوطني العراقي 505 و506 بالقرب من الفلوجة. وبعد هزيمة الحاميتين، قام المتمردون المهاجمون بتعذيب وقتل العديد من قادة الحرس الوطني العراقي وتحويل قواعد الحرس الوطني إلى مقر اتّزان للمتمردين. ولقد أدت عمليات إعدام قادة الحرس الوطني، الذين كانوا من قبيلة آلبو مرعي إلى تغيير تلك القبيلة ودعم التحالف، مطالبين بالانتقام من عمليات القتل. وبحلول أيلول/ سبتمبر، انهار التحالف المؤقت بين الجنابي والتوحيد والجهاد مرة أخرى. حيث فتح الجنابي على الجماعة مجموعة من المقاييس والأفكار المتطرفة دينياً والتي كانت تتسم بالوحشية.

ومع جعل جماعة التوحيد والجهاد التي يقودها الزرقاوي تدريجياً من الفلوجة مقراً لها، تدفق المقاتلون الأجانب إلى المدينة، مما أدى إلى زيادة عدد المتمردين هناك إلى ما يصل

إلى 4,000. ويشكل سكان الفلوجة نحو 50 في المائة من هذا العدد، وغيرهم من الأنباريين بحوالي 30 في المائة، والمقاتلين الأجانب 20 في المائة. ولقد أدى صعود جماعة التوحيد والجهاد وغيرها من الجماعات السلفية، فضلاً عن تدفق المقاتلين الأجانب، إلى تطرف التمرد في المدينة وأدى إلى فرض الشريعة والوظائف الأساسية لدولة إسلامية في العديد من الأحياء. وبدأت الشرطة الدينية في القيام بدوريات في الشوارع لتعزيز الفضيلة ومعاقبة الرذيلة؛ حيث تم تعيين قضاة دينيين لحكم المحاكم الشرعية. وأصبحت العقوبات العامة والإعدامات شائعة. وعلى حد تعبير لؤي علي حسين، وهو مدني شيعي من الفلوجة:

بدأ المقاتلون الأجانب ينجرفون إلى المدينة حيث أصبحت الأمور أكثر توتراً حيث قدم يمنيون وسعوديون ومغاربة وفلسطينيون وسوريون ولبنانيون... الآلاف منهم. قد سيطروا على المدينة بأكملها... حيث كان الأجانب غير متعلمين ولديهم أفكار غريبة عن الدين، كما لو أنهم تعرضوا لغسل دماغ من قبل المتعصبين. فهي تمنع التدخين، على سبيل المثال. وأي شخص يُقبض عليه بسيجارة ستقطع أصابعه ولم يسمحوا لبائعي الخضار بعرض الخيار والطماطم بجانب بعضهم البعض، لأنهم اعتبروا ذلك جنسياً... ولقد كانوا يضعون ملابس داخلية على الأغنام. ويبدو أنهم اعتقدوا أنه من غير الإسلامي السماح لأنثى الحيوان بفضح أعضائها التناسلية. وبتنفيذ أجندة الزرقاوي الطائفية، بدأ الجهاديون في تخويف وقتل المدنيين الشيعة في الفلوجة. وأوضح لؤي علي حسين في وقت لاحق قائلاً: «لم يكن لدي أي متاعب في كوني شيعياً في الفلوجة خلال كل سنوات وجودي هناك». «وفي الأيام الأولى للمقاومة، كان الشيعة العراقيون والسنة يعملون معاً على ما يرام. ولكن مع بدء الأجانب في الاستيلاء على زمام الشؤون، دُفع الشيعة مثلي إلى جانب... [و] في نهاية المطاف تم تهديدنا من قبل هؤلاء الغرباء». وبعد أن أعدم الجهاديون السنة العديد من أصدقائهم الشيعة، فر حسين إلى بغداد وانضم إلى جيش المهدي، ولم يعد أبداً إلى الفلوجة. وبحلول سبتمبر/ أيلول، كان موظفو «جبهة القوى الإسلامية» الذين يقع مقرهم خارج الفلوجة قد أدركوا بوضوح هذا الانبثاث ووصفوا المدينة بأنها «ملاذ آمن للمقاتلين الأجانب والإرهابيين والمتمردين، وسرطان في بقية محافظة الأنبار».

### سياسات عملية الفلوجة

وإدراكاً من قادة التحالف في أواخر عام 2004 بأن الضغط السياسي قد أوقف الهجوم على الفلوجة في نيسان/ أبريل 2004، وعقدوا العزم على إرساء أساس سياسي أفضل مع نظرائهم في الحكومة العراقية قبل عملية تشرين الثاني/ نوفمبر. وإلى جانب نيغروبونتي، بدأ كيسي العمل على إقناع علاوي بضرورة استعادة المدينة حيث قال «علينا أن نبدأ معاً ونبقى معاً وننتهي معاً»،

ويتذكر كيسي قائلاً لعلاوي «إذا بدأنا ذلك، عليك أن تلتزم بأن لديك الدعم السياسي للانتهاء من ذلك». وفي إطار إنهاء الصفقة أصدر علاوي سلسلة من مراسيم الطوارئ لتسهيل العمليات في الفلوجة بما في ذلك مرسوم منتصف سبتمبر بحل لواء الفلوجة وقوة شرطة المدينة لتبسيط عملية تحديد هوية المقاتلين الأعداء وتجنب عرض قوات التحالف التي تقاتل الرجال بزي الحكومة العراقية. وفي 7 نوفمبر/ تشرين الثاني، أي قبيل بدء العمليات القتالية، أعلن علاوي عن 60 يوماً من حالة الطوارئ وحظر التجول في المدينة، فضلاً عن إغلاق الحدود مع سوريا والأردن لجعل وصول تعزيزات المتمردين أو هروب قادة المتمردين أكثر صعوبة. كما ذهب رئيس الوزراء إلى التلفزيون والإذاعة العراقية لشرح تصرفات الحكومة.و بعد فشل العمليات الإعلامية في معركة الفلوجة الأولى في نيسان/ أبريل، أي عندما صورت وسائل الإعلام الحرب ضد المتمردين في المدينة بصورة مشحونة للغاية، جعل ميتز وغيره من كبار القادة من العمليات الإعلامية عنصراً رئيسياً في المهمة المعلقة. حيث تم دمج المراسلين مع جميع الوحدات الأرضية الرئيسية تقريبًا لتسهيل الإبلاغ الذي يمكن أن يشوه مزاعم المتمردين الكاذبة عن جرائم الحرب التي يتم ارتكابها من قبل التحالف. كما اعترف علاوي بأهمية معركة التصورات، ولقد لاحظ كيسي بأن هناك حيث أشار بقوله «أن خطر إعطاء انطباع بأن هنالك «غزو أمريكي» وشيك للفلوجة بدلاً من عملية مشتركة بين العراق والقوة المتعددة الجنسيات». ولمواجهة هذه الفكرة، اتفق علاوي وكيسي على ضرورة أن يتم دمج مراسلو الإعلام العربي مع الوحدات العراقية المشاركة في العملية، وأن يكون جنرال عراقي بمثابة المتحدث الرسمي للعملية وأن يكون المتحدث الرسمي لوسائل الإعلام العربية.

حيث سيتطلب أحد الأهداف على وجه الخصوص، عمليات إعلامية خاصة. حيث كان مستشفى الفلوجة مصدراً غنياً لدعاية المتمردين خلال معركة أبريل/ نيسان وكما أوضح القائد ميتز قائد الفيلق الأول المتعدد الجنسيات:

لقد كان العدو يستخدم المستشفى كملاذ آمن في كل مرة نضرب فيها التمرد. حيث كانوا يدّعون كل هذه الفظائع ويذهبون إلى المستشفى، ومثل بوب بغداد [ يقصد وزير الإعلام العراقي خلال الغزو محمد سعيد الصحاف ـ المترجم ]، حيث كان الدكتور بوب الذي يحكي عن كل الفظائع التي كنا نعرف بأنها غير صحيحة لأننا كنا نستطيع مشاهدة الضربات بالطائرات بدون طيار ومشاهدة شخص واحد أو اثنين يتم نقلهم إلى المستشفى بدلاً من ثلاثين. وإدراكاً لأهمية المستشفى، وضع قادة التحالف خططاً مبكرة لكتيبة المغاوير السادسة والثلاثين، بدعم من مستشاري قوة المهام المشتركة، للاستيلاء على المستشفى خلال المرحلة الافتتاحية للعملية ومنع المتمردين من استخدامه مرة أخرى كأداة اعلامية.

### عملية الفجر في الفلوجة

من الجدير بالذكر أن تغيير اسم عملية استعادة الفلوجة التي سميت في الأصل «غضب الشبح»، إلى «الفجر الجديد» بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء علاوي للتأكيد على أنها عملية مشتركة بين العراق والتحالف. وفي تصور كيسي، كان الهدف من العملية هو تأمين الطرق إلى بغداد ومنع مصانع السيارات المفخخة وخلايا المتمردين من تخريب الانتخابات في العاصمة بعد بضعة أسابيع فقط. وبحلول الوقت الذي بدأ فيه التخطيط التشغيلي التفصيلي للجبهة، كانت القيادة البحرية العليا للقوة المتعددة الجنسيات قد تغيرت، حيث حل اللواء ريتشارد ف. ناتونسكي محل اللواء جيمس ماتيس كقائد للفرقة الأولى للمارينز والفريق جون ف. ساتلر مكان الفريق جيمس ت. كونواي كقائد للقوة المتعددة الجنسيات والقوات البحرية. وقد تداخلت نية ناتونسكي في تنفيذ العملية ضمن إطار الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق حيث أشار بقوله:إن القضاء على ملاذ المتمردين، ووضع الشروط اللازمة للسيطرة المحلية، وتأمين المقاربات إلى بغداد كان الشاغل الأكبر لساتلر، فضلاً عن قلق ضباط الفيلق الأول المتعدد الجنسيات الذين أصيبوا بندوب من الإنهاء المبكر لمعركة الفلوجة الأولى، وهو كاف لتوليد ما يكفي من القوة القتالية والموارد اللازمة للعملية. وخلص ساتلر إلى أن العملية المقبلة ستتطلب أكثر من فريق الفوج الأول القتالي، الذي تم تعيينه بالفعل في منطقة الفلوجة، وأمر فريق الفوج السابع، الذي تم تعيينه في الأصل على امتداد وادي الفرات من بلدة هيت إلى حدود سوريا بتوطيد الأمان في الفلوجة. وفي الوقت نفسه، وعلى المستوى العملياتي، أمر ميتز والفيلق الأول المتعدد الجنسيات بتعزيزات كبيرة للانتقال إلى شرق الأنبار. لأن المتمردين كانوا قد قطعوا خطوط إمداد التحالف في نيسان/ أبريل، حيث كلف الفيلق الأول المتعدد الجنسيات اللواء الثاني وفرقة الفرسان الأولى، بحماية المناطق الخلفية وخطوط الاتصالات حول الفلوجة ضمن قاطع القوة المتعدد الجنسيات الغربية. كما ألزم الفيلق الأول المتعدد الجنسيات سلاح الاحتياط، وهي كتيبة سترايكر من الموصل، بمساعدة اللواء الثاني في إقامة طوق حول الفلوجة، واعفاء ناتونسكي ومشاة البحرية التابعين له من مهمة حماية منطقتهم الخلفية أثناء تركيزهم على المدينة. كما قام الفيلق الأول المتعدد الجنسيات والقوة المتعددة الجنسيات الغربية ببناء مخزون هائل من الإمدادات بالقرب من الفلوجة لتجنب الضغوط اللوجستية التي اقتربت من كسر التحالف في أبريل/ نيسان. وكان التخزين بمثابة رفض لإيصال اللوجستيات العادي على غرار وول مارت «في الوقت المناسب»، ولكن كما لاحظ ناتونسكي، «ليس على وول مارت أن تتعامل مع الكمائن أو الأجهزة المتفجرة المرتجلة أي العبوات الناسفة والسيارات المفخخة».

**الفريق جون ف. ساتلر، قائد القوات البحرية وهو يتحدث مع جنود الجيش العراقي في معسكر الحبانية**

ولقد تم سحب وحدات أخرى من أماكن أخرى في العراق وخارج الميدان. حيث تم إلحاق الكتيبة الثانية وفوج الفرسان السابع وكتيبة من فرقة الفرسان الأولى التي قاتلت جنبا إلى جنب مع مشاة البحرية خلال معركة النجف إلى فريق القتال الـ7، في حين أن الكتيبة الثانية وفوج المشاة الثاني من فرقة المشاة الأولى ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط المرفقة إلى فوج المشاة الأول.وستوفر كتيبتا الجيش قدرات درعية تمس الحاجة إليها إذ كانت غائبة عن معركة نيسان/ أبريل، وستوفر كتيبة من المدفعية الميدانية للجيش دعماً إضافياً للنيران. وفي خطوة نادرة، نشر القادة البريطانيون مجموعة معركة بلاك ووتش في المملكة المتحدة (فرقة عمل تابعة لكتيبة) من محافظة ذي قار إلى الجزء الشرقي من قطاع القوة المتعددة الجنسيات في شمال بابل، وحرروا وحدات هناك للانضمام إلى الفوج القتالي الأول في معركة الفلوجة. في عرض لتحديات حرب التحالف، والتحرك في مجموعة قتالية تتطلب موافقة رئيس الوزراء توني بلير في عملية استغرقت ما يقرب من 3 أسابيع.

**اللواء ريتشارد ف. ناتونسكي، قائد الفرقة البحرية الأولى**

كما انضمت القوة المتعددة الجنسيات في الفلوجة إلى الوحدة الاستطلاعية الرابعة والعشرين للمارينز، وهي المحمية الميدانية للإدارة المركزية التي أعيد تشكيلها بعد التزام الوحدة الحادية عشرة من القوات البحرية بالنجف. وكان نشر الوحدة الرابعة والعشرين إنذاراً قصيراً تم ارسالها إلى العراق بواسطة طائرات وسفن شحن بدلاً من الوضع العادي للسفن الهجومية البرمائية. ولقد توجه جنود المارينز الإضافيون إلى شمال محافظة بابل للسماح للفوج القتالي الأول بتركيز قواتها بشكل أكبر على الفلوجة. وقد صدر أمر لوحدة الطوارئ البحرية الثالثة، وهي القاعدة رقم 31 في أوكيناوا، والتي كانت بمثابة الاحتياطي الميداني لمنطقة عمليات قيادة الباسيفيك، بالانتشار السريع في العراق لتقديم تعزيزات إضافية للعملية. وإجمالاً، فلقد قدمت وحدات الدعم العسكري الثلاثة أكثر من 6000 جندي إضافي من مشاة البحرية إلى القوة المتعددة الجنسيات أي أكثر من فريق قتالي قوامه لواء الجيش بكامل قوته. وأخيراً، تجمعت ست كتائب عراقية للمشاركة في العملية، اثنتان منها، كتيبة المغاوير 36 وكتيبة من لواء مغاوير الشرطة الخاصة، شاركتا في كل العمليات القتالية تقريباً التي قامت بها قوات التحالف في عام 2004. وقد جرت العملية على ثلاث مراحل اتسمت باستعدادات مدروسة أكثر بكثير مما حدث في نيسان/ أبريل. وتمثلت الأولى في تشكيل الإجراءات، بما في ذلك الضربات الجوية والعمليات النفسية والإعلامية لإرباك المتمردين الراسخين وقتل القادة الرئيسيين. ولقد لعبت قوات العمليات الخاصة دوراً رئيسياً في هذه المرحلة، مدفوعة جزئياً باعترافها بصعود أبو مصعب الزرقاوي إلى قمة التمرد. حيث أدت المخاوف السياسية داخل مقر التحالف والحكومة العراقية، التي لا تزال خامًا من عملية نيسان/ أبريل المبتورة، والتي أدت إلى الحظر على بعثات الهجوم البري إلى المدينة، لذلك تحول المشغلون الخاصون إلى ضربات جوية دقيقة مأهولة وغير مأهولة. وكان الحصول على الموافقة على هذه المهمات صعباً، حيث أدى الخوف من وقوع خسائر في صفوف المدنيين إلى مستويات موافقة تراوحت بين مقر القوة المتعددة الجنسيات ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وغالباً ما اختفت الأهداف قبل أن يتم ضربها.

ولتسريع عملية الموافقة، وجد المشغلون الخاصون طريقة مبتكرة لتقليل الأضرار الجانبية من خلال إقران نظام توجيه الذخيرة الهجومية المباشرة المشتركة مع أصغر قنبلة في مخزون القوات الجوية الأمريكية واستخدام زاوية رأسية تمامًا للهجوم لإسقاط القنبلة. وكانت النتيجة سلاحاً يمكن أن يسوي منزلاً واحداً دون أضرار تذكر في المباني المجاورة. ومع إجراء هذه التغييرات، تم تفويض سلطة الموافقة إلى قوات العمليات الخاصة لمعظم البعثات، وعملت مع مقر القوة المتعددة الجنسيات في الحرب على تحديد وضرب الأهداف الرئيسية التي من شأنها أن تساعد في المعركة المقبلة. كما لعبت العمليات الإعلامية دوراً حاسماً في المرحلة الأولى

من العملية حيث سعى التحالف إلى منع مشاهد معاناة المدنيين التي كانت سائدة خلال معركة أبريل/ نيسان. وقد فرت الغالبية العظمى من السكان المدنيين في الفلوجة، بعد تحذيرهم من المنشورات والبث التلفزيوني من الهجوم الوشيك على بلدتهم. ومع خلو المدينة من المدنيين في الغالب، بدأت القوة المتعددة الجنسيات في المدينة المرحلة الثانية من العملية، وعزلت الفلوجة بالاستيلاء على شبه الجزيرة والجسور الغربية ومستشفى المدينة، مع التشويش على الاتصالات داخل المدينة وقطع الكهرباء عنها. وفي مساء 8 نوفمبر، بدأ مشاة البحرية والجنود المرحلة الثالثة، الهجوم الفعلي للمدينة، ضمن الفوج القتالي الأول والسابع من المهاجمة من الشمال إلى الجنوب بدعم من كتيبة الجيش الثاني وفوج الفرسان السابع، والكتيبة الثانية وفوج المشاة الثاني. آخذين بنظر الاعتبار من أن تكون خطوط السكك الحديدية والسواتر الترابية العالية في الجانب الشمالي من المدينة حاجزاً أمام المركبات المدرعة، حيث اخترقتها القوة الهجومية، مستخدمة مزيجاً من المهندسين المقاتلين والدعم الجوي الوثيق الذي شمل إلقاء قنابل موجهة بوزن 2000 رطل، وبعد ذلك دخلت العناصر الرئيسية ضواحي المدينة في وقت مبكر من صباح يوم 9 نوفمبر.

ولقد كان محللو التحالف قد قدروا في تشرين الأول/ اكتوبر بأن 4,500 مقاتل متشدد ينتظرون في المدينة، التي جمعت ضدها القوة المتعددة الجنسيات بما يقرب من 18,000 من المشاة والقوات البحرية ومشغلين خاصين. ومع انتقال قوات التحالف إلى المدينة، فلقد واجهت عدواً راسخاً كان قد وضع مئات العبوات الناسفة لتعطيل الهجوم، مما أجبر المهاجمين على التحرك ببطء من منزل إلى منزل بشكل تكتلات لمنع القتال في المناطق الحضرية التي تذكرنا بمعركة هوى خلال حرب فيتنام. ولقد كانت الخسائر في صفوف القادة التكتيكيين مرتفعة. ولقد فقدت الكتيبة الثانية وسلاح المشاة الثاني أمرها الذي كان برتبة رائد، في حين قُتل قائد السرية والمسؤول التنفيذي للسرية «أ»، مما ترك رقيبها الأول في القيادة المؤقتة. في عرض للعمليات الخاصة والتعاون مع القوات التقليدية، حيث دمجت القوات البحرية قواتها مع كتائب مشاة البحرية لإضافة زخم إلى التقدم، وهو مزيج أثبت نجاحاً كبيراً مع قناصة SEAL حيث تم تحقيق 66 حالة قتل مؤكد خلال المعركة. وفي مواجهة هذا الهجوم، شن المتمردون دفاعاً مائعاً، تم تنظيمه في مجموعات صغيرة من ثلاثة إلى ستة رجال مجهزين بأسلحة صغيرة وقنابل صاروخية. وكان المتمردون قد خططوا في الأصل لإعادة تمركز قواتهم في أماكن أخرى في الأنبار وشمال بابل قبل المعركة ليتمكنوا من فتح جبهة ثانية مع بدء التحالف هجومه. بيد أن قوات التحالف العديدة التي كرست للطوق حول الفلوجة، حيث حاصرت المتمردين داخل المدينة.و لقد فاجأت قوة الطوق والسرعة التي بدا بها قادة المتمردين الذين كانوا يتوقعون

محيطاً ضعيفاً حول المدينة مماثلاً للمحيط الذي وضعه التحالف خلال معركة نيسان/ أبريل. في حين حالت الطوق دون فتح جبهة ثانية، إلا أنه لم يكن محكماً للإغلاق، ولقد هرب الزرقاوي والجنابي وعدد آخر من قادة مجلس شورى المجاهدين في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر.

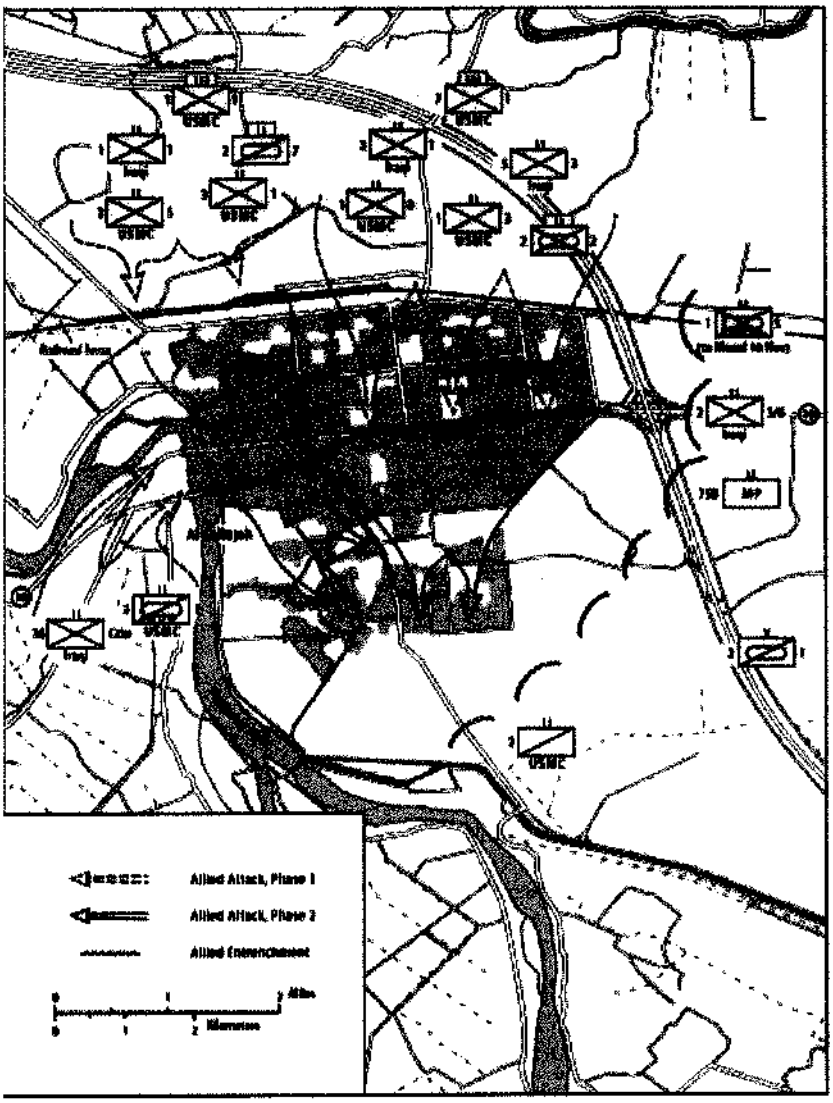


**خريطة (15). عملية الفجر: معركة الفلوجة الثانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2004**

وكجهد رئيسي للهجوم على التحالف، هاجم الفريق القتالي الأول والكتيبة الثانية العائدان لسلاح الفرسان السابع، الجزء الغربي من المدينة، الذي شمل منطقة جولان المكتظة بالسكان. في حين أن فريق الفوج السابع والكتيبة الثانية العائدين لفرقة المشاة الثانية، كانوا قد شنوا ضربة

داعمة في الجزء الشرقي. بدباباتهم M1 ومركبات القتال (M2 Bradley)، حيث أثبتت كتائب الجيش أنها أسرع بكثير في تطهير التضاريس مما كان يتوقعه قادة مشاة البحرية، حيث وصلت إلى الطريق السريع 10، وهو الطريق الرئيسي بين الشرق والغرب في المدينة، والذي أطلق عليه مخططو التحالف اسم «Phase Line Fran» وبحلول الساعة 2200 في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر. كان التقدم السريع للقوات المتعددة الجنسيات الغربية قد دفعها إلى إلغاء خطتها الأولية لفريق الفوج القتالي السابع إلى المحور الغربي لتطهير المنطقة الواقعة جنوب الطريق السريع 10 وحده، في حين تم توحيد فريق الفوج القتالي الأول شمال الطريق السريع. وبدلاً من ذلك وفي 11 نوفمبر، واصل فريق الفوج القتالي الأول تطهير الجنوب، جنباً إلى جنب مع فريق الفوج القتالي السابع. ومع تقلص مساحة عمليات المتمردين، ازداد حجم خلاياهم القتالية، ووصلت في بعض الأحيان إلى 50 مقاتلاً، حيث اختار العديد منهم القتال حتى الموت بدلاً من الفرار. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن القوة المتعددة الجنسيات الغربية كانت تأمل في أن تقوم وحدات الجيش العراقي التي أعيد بناؤها بتطهير المتمردين الذين ظلوا متخلفين في الجزء الشمالي من المدينة، فقد ثبت أن الوحدات العراقية غير متكافئة في هذه المهمة، مما اضطر وأجبر قوات البحرية على ترك كتيبة من الفوج القتالي الأول للقيام بالمهمة وحدها في الطريق السريع الشمالي.. وبحلول 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت القوة المتعددة الجنسيات قد سحقت تقريباً جميع المقاومة المنظمة، ولكن القتال سيستمر لأسابيع مع استئصال خلايا صغيرة من المتمردين الذين ظلوا متخلفين تدريجياً في بعثات البحث والهجوم المستمرة.

### سقوط الموصل

ومع استمرار الهجوم على الفلوجة، لم يسلم التحالف بشكل غير متوقع من الاهتمام العالمي الذي قوض عملية نيسان/ أبريل 2004. حيث سيطرت الوفاة المفاجئة للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في 11 نوفمبر على موجات الأثير باللغة العربية وصرفت انتباه العالم العربي والكثير من وسائل الإعلام الدولية عن أحداث الفلوجة. وإدراكًا من أن التحالف قد أعطى فرصة في العمليات الإعلامية، فلقد ضغط كيسي على ساتلر للاستفادة من خلال تسريع العملية، وقال لقائد القوة المتعددة الجنسيات الغربية: «علينا أن ننهي هذا الأمر قبل أن يضعوا ياسر في الأرض». ومع ذلك، وعلى الرغم من الندرة النسبية للاهتمام الدولي، فإن المعركة في الفلوجة كانت ترسل موجات صدمة عبر العراق، وكما حدث في نيسان/ أبريل، امتدت إلى القتال في أماكن أخرى. وفي حديثة، وبعد وقت قصير من مغادرة فريق فوج القتال السابع منطقة عملياتها، سيطر المتمردون على المدينة وأعدموا قوة الشرطة المتواجدة هناك داخل

ملعب لكرة القدم، ووجهوا تحذيراً إلى العشائر في الأنبار بأن التعاون مع القوات الأمريكية كان سبباً لعقاب شديد. وكانت أهم الآثار غير المباشرة هي على بعد مئات الكيلومترات في محافظة نينوى. ففي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، أي بعد أقل من 48 ساعة من بدء القوات الأمريكية هجومها على الفلوجة، شن مقاتلون من تنظيم أبو مصعب الزرقاوي وجماعات متمردة سنية أخرى هجوماً منسقاً على الموصل، مستفيدين من اقتصاد قوات التحالف. حيث أدى الهجوم إلى انهيار مروع لقوات الأمن الحكومية في الموصل في غضون 24 ساعة. وعلى الرغم من أن سقوط الموصل قد حدث بسرعة، إلا أنه كان هناك أشهر في الإعداد. وفي الوقت الذي تم فيه تبديل فرقة العمل أولمبيا العائدة للعميد كارتر ف. هام، حيث حلت محلها الفرقة 101 المحمولة جواً التابعة للواء ديفيد اتش بترايوس في أوائل عام 2004، والتي كانت أكبر بكثير من فرقة العمل، حيث أدرك المتمردون السنة أن محافظة نينوى كانت منطقة اقتصاد قوية للتحالف إذ بدأوا بالتدفق نحو الموصل. وضمن مواجهة تهديدات المتمردين، أصبحت قوات شرطة نينوى مترددة في التحقيق في نشاط المتمردين. كذلك بالنسبة لجامعة الموصل والتي ساهمت الولايات المتحدة في 3 ملايين دولار فيها إذ كانت تقع تحت سيطرة السنة الأصوليين الذين فرضوا الفصل بين الجنسين وحظروا زيارات قوات التحالف. وأفرغوها من وحدات الجيش العراقي عن طريق الترهيب، حيث شهدت كتيبة تابعة للحرس الوطني العراقي معدل دوران بنسبة 100 في المائة في شهرين بسبب غياب الجنود دون إذن، وفقدان كتيبة أخرى لقائدها عندما استقال تحت التهديد. وبحلول منتصف صيف عام 2004، كان مقاتلو الزرقاوي وأنصار الإسلام وجماعات متمردة أخرى قد سيطروا على مدينة تلعفر الاستراتيجية، على بعد حوالي 80 كيلومتراً غرب الموصل (تبعد مدينة تلعفر حوالي 60 كم غرب مدينة الموصل ـ ملاحظة من المترجم) على الطريق السريع الرئيسي المؤدي إلى سوريا.

وبما أن تلعفر قد أصبحت قاعدة انطلاق للمقاتلين الأجانب الذين يدخلون من سوريا، شنت فرقة العمل أولمبيا عملية لاستعادة السيطرة على المدينة التي يبلغ عدد سكانها 200,000 نسمة. وفي أيلول/ سبتمبر 2004، شرعت عملية «بلاك تايفون» حيث قام اللواء الثالث وفرقة المشاة الثانية (سترايكر)، بتطهير تلعفر في معركة صعبة تشبه عملية نيسان/ أبريل 2004 في الفلوجة. وأسفر القتال العنيف عن مقتل 102 من المتمردين، وتدمير جزء من المدينة، ونزوح ما يقرب من نصف السكان. وأثار مستوى الدمار الاستياء الدولي والمحلي، حيث اتهمت الحكومة التركية القوات الأمريكية بقتل 58 مدنياً تركمانياً خلال العملية. وعلى الرغم من تكاليف العملية ومجرد انتهائها، انسحب اللواء الأمريكي المثقل بأعباء كبيرة من المدينة إلى قاعدة تبعد 10 كيلومترات، مما سمح لجهاديي الزرقاوي وغيرهم من المتمردين بإعادة تأسيس أنفسهم.

وبحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، أدرك هام أن قيادته في خطر شديد. وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول، أرسل تحذيراً عاجلاً إلى ميتز، قائد الفيلق الأول المتعدد الجنسيات، بأن الموصل قد تسقط في يد المتمردين في أي لحظة إذا لم يتخذ التحالف إجراءات فورية. ومع ذلك، ومع كل القوات المتاحة الملتزمة بالفلوجة، بما في ذلك احتياطي القيادة المركزية، لم يكن لدى ميتز أي قوات لتقديمها. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر، أشار هام مرة أخرى إلى مخاوفه، حيث قدم هذه المرة إحاطة إلى كيسي بأن «نقطة الانهيار قريبة جداً... الموصل، المدينة الرائدة في الشمال، معرضة لخطر الضياع بسبب سيطرة القوات المناهضة للقوات العراقية وبسبب إهمال الحكومة العراقية المؤقتة». وهكذا لم يكن هجوم المتمردين السنّة على الموصل في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر هدفاً متسرعاً للفرص ولا غير متوقع على الإطلاق. ومع تطور عمليات تشكيل القوات المسلحة العراقية الطويلة وتحشد قوات التحالف حول الفلوجة، استغل الزرقاوي وغيره من قادة المتمردين موطئ قدم التحالف الضعيف في الموصل لأجل تقديم ضربة مضادة وتخفيف الضغط عن زملائهم المتمردين في الفلوجة. ولقد كشفت التحقيقات في وقت لاحق بأن المتمردين قرروا التركيز على الموصل اعتقاداً منهم بأنهم لم يتمكنوا من وقف الأمور في بغداد أو تعطيل الانتخابات بشكل كبير، لأنه كان هناك سبعة أو ثمانية ألوية في بغداد لكن كان هناك لواء واحد فقط في الشمال. في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، اجتاح المتمردون السنة بسرعة جزءًا كبيرًا من الموصل واستعادوا تلعفر، ونهبوا المباني الحكومية وأحرقوها واستولوا على خمسة من جسور نهر دجلة في الموصل. حيث تفككت قوات الأمن في الموصل، التي كان التحالف يدربها منذ نحو عام مع انتقال المتمردين من مركز للشرطة إلى المركز الآخر، مطالبين بتسليم الشرطة في كل مركز والاستيلاء على أسلحتهم ومعداتهم. وبعد يومين فقط من القتال، قامت قوة متمردة نشطة قوامها 400 ـ 500 بقاعدة دعم تتراوح بين 2000 و2500 شرطي بإبعاد 80 في المائة من ضباط الشرطة في المدينة البالغ عددهم 4000 ضابطاً عن مواقعهم، مما ترك حوالي 35 مركزاً فارغاً أو مدمراً. وفي أعقاب ورود تقارير تفيد بأن بعض ضباط الشرطة أيدوا هجوم المتمردين، طردت الحكومة العراقية قائد شرطة الموصل العميد محمد برهاوي ولقد علق هام على هذه الحادثة بقوله «في الحقيقة لقد فقدنا السيطرة» ومن الجدير بالذكر أن سقوط الموصل كان قد أجبر الفيلق الأول المتعدد الجنسيات على التدافع لإعادة الهجوم المضاد ضد المتمردين. ورداً على مناورة على مستوى العمليات مرة أخرى لإعادة وضع موارده الشحيحة، وجّه ميتز احتياطي فيلقه والكتيبة الأولى وفوج المشاة الخامس (سترايكر)، إلى مغادرة الطوق حول الفلوجة والعودة إلى الموصل ـ التي كانت قد جاءت منها فقط قبل أيام ـ في غضون 72 ساعة. ولكن بعد هذه الخطوة، لم يقم الفيلق الأول المتعدد الجنسيات بإعادة تشكيل

احتياطي الفيلق لأنه لم يكن هناك وحدة مناورة غير ملتزمة في المسرح بأكمله. ومع عدم توفر وحدات أخرى للتحالف على الفور، التزم القادة بدلاً من ذلك باثنتين من كتائب مغاوير الشرطة الخاصة التابعة لوزارة الداخلية العراقية، وهما وحدات شبه عسكرية مهمتها مماثلة لمهمة الكارابينييري الإيطالية. حيث ستستمر معركة استعادة الموصل قرابة الأسبوع. ونظراً للارتباك الأولي، كان على الكتيبتين الأمريكيتين في الموصل، الكتيبة الأولى من فوج المشاة الرابع والعشرين، والكتيبة الثالثة من فوج المشاة الحادي والعشرين، أولاً تحديد مراكز الشرطة التي سقطت والتي لا تزال تحتجزها قوات الأمن العراقية. وبحلول 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت الوحدتان قد اكتسبتا فهماً أفضل لوضع المتمردين وبدأتا في القيام بعمليات تطهير على مستوى الكتيبة، ومع وجود الكتيبة الأولى في غرب الموصل ووالكتيبة الثالثة في شرق الموصل، فلقد ساعدت قوات المغاوير في استعادة مراكز الشرطة. في جميع أنحاء المدينة. وبالمعدات التي كانت مجهزة كمشاة خفيفة، حيث دخلت قوات مغاوير الشرطة العراقية في معركة في شاحنات صغيرة (نوع بيكب) غير مدرعة قدمتها القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق، وسرعان ما واجهت مشاكل في غرب الموصل. ففي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر وعندما كانوا في طريقهم لإنقاذ الشرطة العراقية المحاصرة في مركز الشرطة الأربعة الغربي، تم تطويق قوة الرد السريع من المغاوير العراقيين ومستشارهم الأمريكي، العقيد جيمس ه. كوفمان، وكادت أن تجتاح تقريباً وفي مرحلة نفاذ الذخيرة تقريباً وخسائر بحوالي 60 من المغاوير العراقيين بين قتيل وجريح، حشد كوفمان العراقيين للتغلب على عدة هجمات حتى وصول سترايكرز الولايات المتحدة ـ حيث تلقى بعد ذلك صليب الخدمة المتميزة بعد هذه الاجراءات التي اتخذها ـ ولقد كانت نتيجة المعركة هي قتل أربعة اميركيين لإخلاء المدينة مقابل 71 متمرداً تم تأكيد مقتلهم. وفي حين أن المتمردين لم يعودوا يسيطرون على الأرض بشكل تام، إلا أن القتال المتقطع سيستمر في الموصل حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2004.

### تفجير منشأة الطعام في ماريز والهجوم على موقع تامبا القتالي

ولأجل استعادة النظام الكافي في الموصل للسماح بإجراء انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 هناك، التزم الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بثلاث كتائب مشاة إضافية لقوات اللواء المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب، حيث كانت الأولى من الفرقة 82 المحمولة جواً والأخرى من فرقة المشاة الخامسة والعشرين والأخرى من الحرس الوطني في ولاية أوريغون. وبعد الانتخابات، ستعود الوحدات إلى الفرق القتالية التابعة لها من اللواء الأم جاعلة من اقتصاد محافظة نينوى قوياً مرة أخرى. وإدراكاً منه بأن هذه القوة لن تكون حلاً طويل الأجل لتحديات

الموصل، طلب كيسي قوات عمليات إضافية خاصة لمحافظة نينوى. ولتلبية طلب كيسي، ازداد حجم فرقة العمل المعنية بالعمليات الخاصة في العراق، مع توجه العناصر الجديدة مباشرة إلى الموصل. وهناك أقاما علاقة تعاونية مع قادة القوات التقليدية للواء المتعددة الجنسيات ـ شمال غرب كما حدث في القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب. ومع ذلك، فإن تطهير المدينة ووصول القوات المعززة لم يجعل المتمردين السُنّة في الموصل عاجزين. ففي 21 كانون الأول/ ديسمبر، فجر انتحاري من أنصار السنة كان يرتدي زياً عسكرياً عراقياً ـ نفسه في مرفق لتناول الطعام في قاعدة ماريز الأمامية للعمليات، وهي أكبر قاعدة للتحالف في الموصل. وأسفر التفجير عن مصرع 21 شخصاً من بينهم 14 جندياً أمريكياً وإصابة 75 آخرين، مما يجعله أكثر الهجمات فتكاً على القوات الأمريكية منذ الغزو. وفي الأسبوع التالي، أدى هجوم كبير آخر للمتمردين. في أعقاب انهيار قوات الأمن العراقية في الموصل، إذ قررت الكتيبة الأولى، فرقة المشاة الرابعة والعشرون التابعة للقائد المقدم إريك كوريلا، عكس مسار توجيهات القوة المتعددة الجنسيات في العراق لتعزيز القوات، وبدلاً من ذلك أنشأت مواقع قتالية بحجم فصيلة في جميع أنحاء غرب الموصل. ولم يكن من السهل استعادة موطئ قدم في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون. حيث خاضت الكتيبة معارك متعددة خلال ديسمبر، وبلغت ذروتها في هجوم في 29 كانون الأول/ ديسمبر على موقع تامبا القتالي حيث صدم انتحاري يقود شاحنة قمامة مليئة بقذائف المدفعية إلى نقطة الدخول الأساسية، تلتها قوة هجومية لا تقل عن 50 المتمردين.

ومن الجدير بالذكر أن قوة الإغاثة قد تعرضت في الموقع إلى كمين، بيد أنه بعد وصول الدعم الجوي الوثيق والقوات الإضافية، قامت القوات الأمريكية بدحر الهجوم. وخلال القتال، تكبدت الكتيبة مقتل جندي واحد وجرح 20 آخرين. وسيتم منح رجال كوريلا 3 نجوم فضية و11 نجمة برونزية للبسالة. وبعد القتال الذي دار في كانون الأول/ ديسمبر 2004، قلت قوة المتمردين في الموصل إلى حد كبير، مما جعل التمرد غير قادر على شن هجمات معقدة داخل حدود المدينة خلال معظم العام التالي. ومع ذلك، كان لتفجير ماريز، على وجه الخصوص، عواقب دائمة. حيث إن اختراق مهاجم لقاعدة ماريز للمنشآت الأمريكية تحت ستار جندي عراقي كان له بلا شك الأثر المقصود المتمثل في دق إسفين بين القوات الأمريكية ونظيراتها من القوات الأمن العراقية في الموصل. وكما وصف أحد الضباط في اللواء الأول من فرقة المشاة الخامسة والعشرين (سترايكر)، فإن الهجوم قد تسبب في عدم ثقة العديد من الجنود الأمريكيين في قوات الأمن الدولية، وأصبحوا بشكل افتراضي أقل اهتماماً بتدريبهم، ومرافقتهم حول ساحة المعركة، ودمجهم في تخطيط مهمتهم. وقد أدى هذا الارتياب المكتشف حديثاً

إلى تراجع التفاعل بين قوات الأمن العراقية ووحدات التحالف، الأمر الذي بدأ بدوره دوامة هبوطية بالنسبة لبعض الوحدات العراقية في الموصل. وعلى الجانب الآخر تابع الضابط نفسه: لقد شعر جنود الكتيبة الحادي عشر من الجيش العراقي النظامي ـ بعدم الثقة من نظرائهم في الولايات المتحدة، وشعروا بأن واقع العنف المتعصب قد ضرب على مقربة للغاية من الوطن، وبدأوا في مناقشة ما إذا كانوا مكرسين حقاً للقضية التي كانوا من أجلها أم لا وهي القتال أو الموت حيث غادر العديد من جنود الكتيبة في إجازة ولم يعودوا أبداً. والعديد منهم ببساطة هاجروا تحت جنح الظلام... وبحلول الأسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير 2005، لم يبق من جنود الكتيبة الحادي عشر سوى ضابطين وواحد وعشرين جندياً. وشعر الناس في جميع أنحاء البلد بالآثار اللاحقة لقصف ماريز الذي أُعلن عنه على نطاق عال. حيث أدى الهجوم إلى جعل قادة التحالف المحليين في العديد من الأماكن إلى تقييد وصول العراقيين إلى مرافق التحالف، بما في ذلك بعض المرافق التي كانت مشتركة في السابق. ونتيجة لذلك، لم يعد يُسمح لأفراد قوات الأمن العراقية في العديد من القواعد المشتركة بتناول الطعام في نفس مرافق الطعام التي كان يُسمح بها لنظرائهم في التحالف، حيث وجدت الوحدات في العديد من المناطق نفسها غير قادرة على الالتزام بالقواعد والأسس القديمة التي يجب أن يكون عليها المستشارين العسكريين الجيدين من الاستعداد لتناول الطعام والنوم والقتال جنباً إلى جنب مع الجنود.

## نهاية عملية الفجر

وبالعودة إلى الفلوجة، كان القضاء أسوأ ملاذ آمن للمتمردين في العراق ومكلفاً للغاية نسبياً بالنسبة للقوات الأمريكية، حيث قُتل 57 جندياً من مشاة البحرية و6 جنود وجُرح أكثر من 600 جندي أمريكي. وكان التقدير الأصلي لقوة المتمردين دقيقاً نسبياً، حيث احتجزت القوة المتعددة الجنسيات 2052 متمرداً خلال المعركة وقتلت ما يقدر بـ 2157 متمرداً. وكدليل على حدة القتال، شكلت معركة الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر، في حد ذاتها، ربع جميع المتمردين الذين قتلتهم قوات التحالف في عام 2004. وأسفرت المعلومات التي تم جمعها من المتمردين الأسرى عن رؤى مدهشة عن التمرد في الأنبار. وخلافاً لتوقعات مسؤولي التحالف، كان ما يقرب من 60 في المائة من المحتجزين متزوجين، ونسبة مماثلة لديها خبرة عسكرية سابقة. وكان معظمهم من الشباب، وكان 62 في المائة منهم دون سن الثلاثين. ومن المدهش أيضاً أن 7 في المائة فقط زعموا أنهم عاطلون عن العمل، وهذا يعني أن التفكك الاقتصادي لم يكن حافزاً رئيسياً. وكان ثلث الأسرى من الرمادي، وربعهم من الفلوجة نفسها، و6 في المائة فقط من بغداد. وقد رسمت هذه الخصائص صورة للسنّة الساخطين الذين دعموا

التمرد بدوام جزئي لأسباب سياسية أو أيديولوجية أو دينية، وفقط كسبيل ثانوي لتكملة دخولهم وإعالة أسرهم. وفي جوهرها، أكدت البيانات مجدداً اعتقاد القوة المتعددة الجنسيات المتعددة بأنه كان لديها «مشكلة سنية». وفي نهاية «عملية الفجر»، وجد التحالف في حوزته مدينة مليئة بالأنقاض. وهذا يعني مستوى مقاومة المتمردين طوال العملية إذ الأضرار الجانبية في الفلوجة كانت أكثر بكثير مما كان عليه الحال في النجف أو سامراء. وقد استخدمت قوات التحالف الهجومية 386 ضربة دعم جوى قريبة وأكثر من 14 ألف طلقة نيران غير مباشرة ضد أهداف حول المدينة. وقد دُمر أكثر من 60 مسجداً من أصل 200 مسجد في البلدة و20 في المائة من مساكنها، ولحقت أضرار بالعديد من المنازل. وبعد أربعة أشهر من العملية، لم يعد سوى 30 في المائة من سكان المدينة. ومع تفتيش قوات التحالف والقوات العراقية للمباني والأحياء في أعقاب المعركة، ولقد اتضحت الدرجة المذهلة التي أصبحت بها الفلوجة ملاذاً للمتمردين. وبالإضافة إلى مواقع قتال المتمردين والمخابئ، فلقد عثرت القوات الأمريكية على 568 مخبأ كبيراً للأسلحة، و24 مصنعاً للقنابل، و13 عقدة قيادة وسيطرة منتشرة في جميع أنحاء المدينة. كما اكتشفوا غرف التعذيب ومرافق الإنتاج السمعي البصري المتطورة المستخدمة في خلق دعاية للمتمردين. وقد استخدم المتمردون 47 مسجداً كمواقع قتالية، وعلى الرغم من أن هذا العمل أبطل وضع المساجد المحمي بموجب قوانين الحرب، إلا أن الدعاية الجهادية سلطت الضوء على الأضرار التي لحقت بالمساجد في النشرات الإعلامية التحريضية التي التقطتها بعض وسائل الإعلام الإقليمية. حيث كان لمعركة الفلوجة تأثير كبير على قيادة التمرد خلال القتال، حيث قتلت قوات التحالف عمر حديد قائد عمليات الزرقاوي ومنافسه، الذي بقي في الفلوجة لقيادة المعركة. وقضت وفاة حديد على المنافس العراقي الأصلي الوحيد للزرقاوي لقيادة جماعة التوحيد والجهاد، واختار الزرقاوي تولي مهام حديد شخصياً لتعزيز سيطرته على التنظيم. ومع ضعف العديد من الجماعات السنية المتمردة بشكل حاسم بسبب خسائرها في الفلوجة، انتقل الزرقاوي وجماعة التوحيد والجهاد إلى صدارة المقاومة السنية، وهو موقف لن يتنازلوا عنه لبقية الحرب. أما المتمردون الذين نجوا من المعركة وتمكنوا من التسلل من خلال الطوق حول المدينة، فقد أعيد توطينهم في مناطق رأوا أن التحالف ضعيف فيها، بما في ذلك الرمادي ومثلث الموت في شمال بابل وحديثة والقائم ومناطق حدودية أخرى. ومع تدفق المقاتلين من الفلوجة، تدهورت حالة مدينة حديثة بسرعة كبيرة حتى أن المتمردين كانوا قد أقاموا في أوائل عام 2005 معسكراً لتجنيد وتدريب من يحلون محل المقاتلين الذين قتلوا في عملية الفجر.

وعلى الرغم من تاريخ الفلوجة الذي دام عاماً كتضاريس رئيسية للمتمردين، إلا أن قادة

التحالف لم يتركوا موطئ قدم كبير للقوات الأمريكية في المدينة للمشاركة في احتجازها وإعادة بنائها. وبالسرعة التي ارتفعت بها القوة القتالية الإضافية تقريباً لصالح عملية الفجر. وقد غادر اللواء الثاني، فرقة الفرسان الأولى، الفلوجة بعد أقل من شهر من انتهاء العملية، في حين عاد فريق قتال الفوج السابع الذي ترك مساحات شاسعة من غرب الأنبار مكشوفة للمعركة إلى ساحة المعركة الأصلية. وقد أدى التخفيض السريع للقوة القتالية الأمريكية إلى خوف بعض القادة التكتيكيين المتبقين في الفلوجة من أن تكون مكاسب التحالف في المدينة قصيرة الأجل. حيث لخص المقدم جيفري ر. تشيساني، ضابط العمليات في فريق قتال الفوج الأول ـ هذا القلق عندما كتب إلى قائده، العقيد مايكل شوب، أنه من السابق لأوانه الاعتقاد بأن التمرد في الفلوجة قد دمر حيث يقول: لماذا يريد المقر العالي خلق فراغ مثل هذا بعد سحق التمرد بنجاح والذي كان شوكة لأكثر من عام؟ أفهم أن هناك أسماك أخرى للقلي في العراق، وأننا لسنا العرض الوحيد. ما لا أفهمه هو لماذا لا تريد المقار العليا أن تضمن وجود بعض مظاهر الاستقرار في الفلوجة قبل أن تبتعد عن الفلوجة... سوف يبتعدون وهم يعتقدون أنهم قاموا بدورهم، وأن كومة الأنقاض المشتعلة التي هي الفلوجة ستبدأ في الإشعال مرة أخرى لأن المقار العليا فشلت في متابعة الموارد التي نحتاجها لإطفاء الجمر. ثم يسألوننا لماذا تركنا الجمر ليصبح ناراً مرة أخرى. وخلص تشيساني إلى أن تقليص القوة القتالية في المدينة يرقى إلى «انتزاع الهزيمة من بين فكي النصر». ومع ذلك، ومن خلال 18 لواءً قتالياً أميركياً فقط في البلاد وتخطيط لخفض العدد إلى 13 بحلول آذار/ مارس 2005، لم يكن لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق خيارات جيدة قليلة. وقد أدى حشد لواءين إضافيين من القوة القتالية في الفلوجة إلى مخاطر عملياتية كبيرة من خلال تعريض مناطق أخرى لهجوم مضاد من جانب المتمردين، كما يتضح من سقوط الموصل. حيث كان تشيساني على حق، وسيشهد الوضع في شرق الأنبار تدهوراً آخر في الفترة 2005 ـ 2006 اذ سيتطلب في نهاية المطاف عمليات تطهير إضافية، لكن الصواب سيكون على اهمية قليلة في غياب قوات كافية.

### دروس من مدن الملاذ للمتمردين

وبالنسبة لقادة التحالف، فلقد أسفرت العمليات المخطط لها في النجف وسامراء والفلوجة، والعمليات غير المتوقعة في الموصل، عن عدد من الدروس الجيدة والسيئة على حد سواء. بعد عام أولي من التوتر بين المشغلين الخاصين والوحدات التقليدية حول غارات العمليات الخاصة غير المنسقة والمسؤولية الإقليمية، فلقد حققت عملية الفجر تقدمًا كبيرًا في التعاون بين الإثنين. وأرفق قادة العمليات الخاصة ضباط اتصال بالوحدات التقليدية وبدأوا اجتماعات

تزامن أسبوعية مع القادة التقليديين. ومن أجل التخلص من الممارسات السابقة، قرر قادة العمليات الخاصة أن الحفاظ على ثقة مالكي مناطق القتال التقليدية أهم من نتائج أي بعثة من بعثات قوة العمليات الخاصة، ولأول مرة، فإن قادة قوات الأمن الخاصة بدأوا بالتخلي عن البعثات على أساس تفضيل مالك المعركة في الميدان. حيث كانت العلاقة بين قوات الأمن الخاصة والقوات التقليدية أبعد ما تكون عن الكمال، لكنها بدأت تتحرك نحو علاقات العمل عالية الكفاءة التي ستسود في وقت لاحق في الحرب وفي أفغانستان. ومن الناحية التكتيكية، أظهرت الفلوجة أيضاً قيمة المدرعات والقوات الآلية في القتال في المناطق الحضرية. وقد استفادت وحدات المشاة البحرية التي هاجمت الفلوجة من دعم الدبابات ومركبات برادلي المقاتلة في الكتائب الآلية المرافقة للجيش، ولا سيما أثناء الدخول الأولي إلى المدينة وفي اختراق العقبات بعد ذلك. وكانت الخطة الأولية للقوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب ـ قد دعت الكتائب الآلية ببساطة إلى تطويق المدينة، ولكن مع وضوح قيمتها، لعبت وحدات الجيش دوراً رئيسياً في تطهير المدينة. حيث كانت أهمية القوات الثقيلة في البيئات الحضرية درساً غير متوقع تم التحقق من صحته مراراً وتكراراً طوال فترة الحرب. وفي مجالات أخرى، لم تنجح مقاربات التحالف أيضاً. وفي حين كان أداء القوات العراقية في تشرين الثاني/ نوفمبر أفضل مما كان عليه في معركة الفلوجة الأولى، عندما رفض الكثيرون حتى الانتشار في المدينة، فإن مساهماتهم القتالية في عملية «الفجر الثانية» لم تكن مهمة كما أمل قادة التحالف.

وباستثناء كتيبة المغاوير 36 التي أخلت نقاط قوة المتمردين في المساجد وهاجمت أهدافاً ذات قيمة عالية، إذ استخدمت بقية الوحدات العراقية في دعم أنشطة مثل المتابعة وراء الوحدات الأمريكية لإجراء عمليات تفتيش ومعالجة المحتجزين. وعلى الرغم من أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق أشادت بمساهمة القوات العراقية، إلا أن ناتونسكي حكم بعد المعركة بأن الوحدات العراقية كانت بعيدة عن الوقوف بمفردها حيث يقول:

لم يكن لديهم وسيلة للتواصل من كتيبة إلى لواء أو من كتيبة وصولاً إلى سرية في أي مسافة. مركباتهم وعلى الرغم من أن الوحدات التي نزلت إلى الفلوجة كان لديها شاحنات عليها بعض المدرعات... فإنها غير مجهزة تجهيزاً جيداً. وفي نهاية المطاف لن تكون ناجحة، كوحدة مستقلة، أي أنها تحتاج إلى القيادة والسيطرة وتكون قادرة على ممارسة العمل ولكنها تحتاج أيضاً دعم الخدمة القتالية... حيث تعتمد قوات الأمن العراقية علينا في الغذاء والماء والذخائر والإمدادات وحتى [الرعاية] الصحية. وأخيراً، فإن ممارسة استخدام «احتياطي تشغيلي عامل» عند اختبارها كانت مجرد خلق فجوة محفوفة بالمخاطر في منطقة العمليات لسد ثغرة في منطقة أخرى. وأشار الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بعد مراجعة العمل لمعركة النجف

إلى أن مفهوم «الاحتياطي العامل» لا يوفر فرص عمل سريعة. ويمكن للاحتياطي التشغيلي أن ينتشر بسرعة أكبر من 96 ساعة إذا لم يكن ملتزماً بالمهام، ولكن هذا يضيف مخاطر إلى استقرار بغداد. وكان هذا درساً تكرر تعلمه مراراً وتكراراً على مدى السنتين التاليتين حيث طُلب من الاحتياطيات التشغيلية «العاملة» دعم حالات الطوارئ، مما ترك التضاريس التي تغطيها عادة معرضة للخطر.

وقد أدت عمليات خريف عام 2004 في النجف وسامراء والفلوجة إلى تبرئة المقاتلين الشيعة والسنة من ملاذات المتمردين الرئيسية التي هددت بعرقلة انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 الحرجة. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2004، كان قادة التحالف واثقين عموماً من إمكانية إجراء التصويت الوشيك، وهي مسألة كانت موضع شك كبير عندما تولى كيسي القيادة في الصيف السابق. وقد أظهرت قوات التحالف أنه حتى أفضل الجماعات المتمردة رسوخاً لا يمكنها أن تصمد أمام هجوم منسق للتحالف وأن قادة التحالف قد حسنوا إلى حد كبير من إدماج أكثر وحدات قوات الأمن العراقية فعالية في عمليات التحالف. وقد أظهرت القوة المتعددة الجنسيات في العراق أنها قادرة على الحد من دعاية المتمردين وتمكنت من بناء شراكة مع القادة السياسيين العراقيين في صنع القرار الأمني الحيوي.مع هذه العوامل فلقد طرد بعض الشياطين من أبريل 2004. ومع ذلك، كانت المعارك ضد المدن المتمردة غير مكتملة، وسلطت «المعركة من أجل الانتخابات» الضوء على بعض الحدود العسكرية للتحالف. فقد عاش مقتدى الصدر وقواته للقتال في يوم آخر، في حين تمكن التمرد السني، الذي شعر بالضربة القادمة على الفلوجة من تحويل قواته من العمليات وتجاوز الموصل، التي يمكن القول إنها أهم مدينة سنية في العراق. وكانت المعركة في الفلوجة قد كشفت عن أن القوة القتالية للتحالف كانت منتشرة بشكل ضئيل، مع عدم وجود حاجز أو احتياطي عملياتي حقيقي. اذ سيكون الآن في أيدي الناخبين العراقيين والأحزاب السياسية العراقية القدرة على التحديد إذا كان القتال المكلف في الخريف يمكن أن يُوضع في موضع الاستقرار الدائم أم لا.

## الفصل الخامس عشر

### التحول في زمن الحرب كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل 2005

وبحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2004، نجحت القوة المتعددة الجنسيات في العراق في إزالة ما اعتبره قادتها أكبر عقبة أمام إجراء الانتخابات على الجدول الزمني للأمم المتحدة. وعلى الرغم من النكسة في الموصل، قام التحالف بتحييد الملاذات الآمنة للمتمردين، مما سمح بإجراء التصويت في الوقت المحدد مع اضطرابات قليلة. وكانت آثار الانتخابات غارقة في التغيير. وسوف تنتقل حكومة اياد علاوي المؤقتة إلى حكومة عرجاء حيث دخلت الفصائل السياسية الرئيسية في منافسة شديدة على رئاسة الوزراء. وفي الوقت نفسه، فإن تناوباً شبه كامل لقوات القوة المتعددة الجنسيات من شأنه أن يجلب احتكاكات جديدة داخل التحالف. وقد أدى استمرار الجيش في التحول المخطط له إلى نشر قوات الحرس الوطني والاحتياط في العراق إلى درجة لم يسبق لها مثيل ـ بما يتجاوز بكثير الدور الاحتياطي العملياتي المحدود الذي تم إعداده له. كما وضع التحالف خطة جديدة للحملة الانتخابية حولت البعثة في العراق، وغيّرت تركيزها من هزيمة التمرد إلى تهيئة الظروف لنقل المسؤولية إلى قوات الأمن العراقية والحكومة العراقية. وفي هذه العملية، أعادت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تركيز العديد من وحدات التحالف على مهمة استشارية، وهو دور لم يؤدّه الجيش الأمريكي إلى حد كبير منذ حرب فيتنام. ومع تحول قوات التحالف، كان التمرد أيضاً يتحول. كانت جماعات المقاومة الشيعية، الملطخة بالدماء بسبب ما يقرب من عام من الانتفاضات الفاشلة المكلفة، تغير بشكل كبير تنظيمها وأساليب عملها. كما تطور التمرد السني، الذي عانى من الخسائر خلال معارك تشرين الثاني/ نوفمبر في الفلوجة وأماكن أخرى، إلى تهديد جديد مع تفوق المنظمات الإسلامية المتطرفة على الجماعات المسلحة المرتبطة بالنظام السابق. وكانت هذه المجموعات الثلاث الرئيسية ـ التحالف والتمرد الشيعي والتمرد السني ـ تستجيب لنفس بيئة العمل المتغيرة بسرعة، وكذلك للصباح العاصف وتراجع الرأي العام العراقي، مع محاولة كل مجموعة التكيف مع الظروف المتغيرة أسرع من خصومها.

## كانون الثاني/يناير الانتخابات الانتقالية الوطنية عام 2005

### تأمين الانتخابات

مع اقتراب موعد الانتخابات، رأى الجنرال جورج دبليو كيسي الابن أن الأمر سيتطلب المزيد من القوات المقاتلة للتغلب على ما توقعه أن يكون جهداً مكثفاً من المتمردين لإحباط عملية التصويت والتعامل مع الائتلاف بهزيمة سياسية حاسمة. وكانت التهديدات المحتملة كبيرة بما فيه الكفاية إلى درجة أن بعض قادة التحالف كانوا قلقين من أن الانتخابات قد لا تحدث بالفعل. فعلى سبيل المثال، كان قائد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق توماس ف. ميتز يعتقد أنه «إذا كان هناك وقت حقاً، مثل تيت عام 1968، فإن العدو سينفق كل الموارد التكتيكية لتحقيق فوز استراتيجي، ولكان ذلك...هو تحطم الانتخابات». ويعتقد كيسي أن قوات التحالف «تعمل في نافذة من الضعف» بسبب ضعف قوى الأمن الداخلي والاقتصاد العراقي وضعف قدرتها الحكومية وأن الإرهابيين والمتمردين سيسعون إلى الاستفادة من تلك النافذة. ونتيجة لذلك، طلب كيسي في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2004 تمديد فترة نشر ما يقرب من 6500 جندي لمدة عام: تمديد اللواء الثاني بأكمله، فرقة الفرسان الأولى، ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد وتمديد لمدة اسبوعين للعناصر من فرقة المشاة الأولى في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط. وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر، تلقى اللواء الثاني من فرقة المشاة الخامسة والعشرين، في وحدة الحملة البحرية الحادية والثلاثين التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في غرب النجف ـ تمديداً لمدة شهرين، مما زاد عدد القوات الموسعة إلى أكثر من 15,000 جندي. وإلى جانب الوحدات الموسعة، تم نشر كتيبتين من المشاة بالمظلات من اللواء الجاهز للفرقة الـ82 المحمولة جواً في العراق في أوائل كانون الأول/ ديسمبر لفترة أربعة أشهر تمتد على فترة الانتخابات. وكان قرار توسيع نطاق وجود الجنود الأمريكيين، الذي يتعارض مع المفاهيم الأساسية لخطة الحملة الانتخابية، قراراً صعباً بالنسبة لكيسي، الذي كان قلقاً من أن عمليات الانتشار الإضافية قد تدفع العراقيين إلى التشكيك في شرعية مرحلة الحكومة العراقية المؤقتة. ومع ذلك، ونظراً للتهديد الذي تتعرض له العملية السياسية، فقد قرر في نهاية المطاف أنها مخاطرة تستحق المجازفة. وبذلك وصل عدد القوات الأمريكية في العراق إلى أكثر من 150,000، وهو أعلى مستوى منذ الغزو.

من الجدير بالذكر أن الانتخابات نفسها كانت مشكلة لوجستية معقدة، حيث كان هناك أكثر من 6000 مركز اقتراع و14 مليون ناخب مؤهلين لحمايتهم. وعلاوة على التحدي المتمثل في هذه الأعداد الخام الكبيرة، كان لا بد من تنسيق جميع عمليات تسليم بطاقات الاقتراع

ومعدات الاقتراع مع منظمات متعددة لمراقبة الانتخابات لضمان شفافية وشرعية التصويت. ولم يترك تسليم بطاقات الاقتراع والمعدات أي مجال للخطأ لأن نقص بطاقات الاقتراع أو التوصل إلى حل وسط في يوم الانتخابات يمكن أن تكون له آثار استراتيجية. وكانت أنشطة دعم الانتخابات مكلفة في بعض الأحيان. وكجزء من هذه الجهود لتأمين مواقع الاقتراع وبطاقات الاقتراع والعملية الانتخابية الشاملة، تحطمت طائرة بحرية من نوع CH-53 سوبر في عاصفة رملية في 25 كانون الثاني/ يناير، مما أسفر عن مقتل 31 شخصاً في ما أصبح أكبر حدث ينتج عن الخسائر البشرية في التحالف في الحرب. كما أن خسارة ستة أمريكيين اخرين في حوادث منفصلة في نفس اليوم جعلت منه أكثر الأيام دموية بالنسبة للقوات الأمريكية منذ بدء الحرب. وقبل الانتخابات، اتخذ كل من التحالف والسلطات العراقية تدابير إضافية للأمن. ووجه الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الوحدات التابعة لها إلى زيادة عملياته من أجل قتل أو أسر المتمردين الذين يشكلون تهديداً للتصويت. من خلال المعلومات التي لم تكن قوات التحالف في الأوقات العادية لتتصرف بها بسبب نوعيتها إلا أنها تشكل الآن عمليات لإنزال أكبر عدد ممكن من التهديدات المحتملة من الشارع وإنهاء توازن التمرد. وفي الوقت نفسه، اتخذ وزير الداخلية العراقي فليح النقيب تدابير أمنية مشددة شملت حظر التجول ليلاً، وحظر حمل الأسلحة، وفرض قيود على القيادة، مما جعل مساحات من البلاد محظورة على المركبات. كما تم إغلاق الحدود العراقية في 29 يناير/ كانون الثاني كإجراء إضافي لمنع المقاتلين الأجانب من التسلل وعرقلة الانتخابات. وكان الجنرال بابكر زيباري، رئيس أركان القوات العراقية المشتركة، قد علّق الإجازات لجميع القوات العراقية اعتباراً من 25 كانون الثاني/ يناير حتى الانتخابات، وهو إجراء زاد بشكل كبير من عدد القوات العراقية المتاحة لأمن الانتخابات. ولأن الجنود العراقيين كانوا يحصلون عادة على أسبوع إجازة زيارة البيت كل شهر، فإن ربع القوات العراقية كانت ستكون خارج الخدمة في يوم الانتخابات دون أمر من زيباري.

ولأجل ضمان الأمن المادي للانتخابات وإبراز فعالية قوات الأمن الأمنية، ستحيط حلقتان من الأمن بمواقع الاقتراع. ومن شأن حلقة خارجية من قوات التحالف أن توقف أي هجمات على نطاق أوسع، في حين أن حلقة داخلية على مرأى من مراكز الاقتراع الفعلية ستتألف حصراً من قوى الأمن الداخلي، مما يضع وجهاً عراقياً على النطاق الأمني الذي سيراه العراقيون. وكانت هذه الاستعدادات لأسباب وجيهة. وفي الأسابيع الأخيرة التي سبقت الانتخابات، بذل المتمردون السنة جهوداً متضافرة لتخويف الناخبين من أجل عدم المشاركة وعرقلة العملية برمتها. وفي 30 ديسمبر/ كانون الأول، حذرت جماعة أنصار السنة والجيش الإسلامي في

العراق وجيش المجاهدين العراقيين من أنهم سيواجهون الموت كمرتدين إذا شاركوا في الانتخابات، وبعد ذلك استقالت اللجنة الانتخابية بأكملها التي تضم 700 شخص في الموصل المحاصرة على الفور. وواصل المتمردون أيضًا هجماتهم على القادة السياسيين والهياكل الأساسية كوسيلة لتقويض شرعية الحكومة العراقية الجديدة وعرقلة العملية الانتخابية.و في 4 يناير/ كانون الثاني، اغتال مسلحون محافظ محافظة بغداد، علي الحيدري، وهو أكبر مسؤول عراقي يقتل منذ أكثر من 6 أشهر. وفي 7 يناير/ كانون الثاني، تسبب المتمردون في انقطاع التيار الكهربائي لفترة وجيزة في جميع أنحاء البلاد من خلال مهاجمة خطوط النقل في تكريت ومحطة بيجي لتوليد الكهرباء. وفي 23 كانون الثاني/ يناير، انضم أبو مصعب الزرقاوي إلى جوقة المتمردين، واصفاً المرشحين بـ«الأصنام» وأعلن أن الذين صوتوا كفار، أو مرتدين، يمكن قتلهم شرعاً دون عقوبة. كما زعم الزرقاوي أن الانتخابات كانت مؤامرة ائتلافية لجلب الشيعة إلى السلطة. وفي 27 كانون الثاني/ يناير، وفي عشية الانتخابات، فجر متمردون مدرسة اختيرت لتكون مركزاً للاقتراع في بغداد ونشروا شريط فيديو لإعدام مرشح على القائمة الانتخابية لرئيس الوزراء اياد علاوي.

### القرار بعدم تأخير الانتخابات

لم يأت التهديد الأكبر لنجاح الانتخابات من التمرد، بل من العملية السياسية نفسها. ومع اقتراب يوم الانتخابات، اقترب مختلف السياسيين السنة والفصائل السياسية، بما في ذلك الرئيس العراقي المؤقت غازي الياور، من القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وطلبوا تأجيل الانتخابات حتى يتمكنوا من حشد مشاركة سنية إضافية. وخوفاً من احتمال المقاطعة، أدرك زعماء السنة أنهم في مأزق في الانتخابات العراقية، ألا وهو نظام الدائرة الواحدة في جميع أنحاء البلاد. وإذا قاطع العرب السنة التصويت، فإن الدائرة الواحدة تعني تشكيل برلمان وطني على أي حال، وسيتم استبعاد السنة فعلياً من عملية بناء الدستور العراقي الجديد، وهي نتيجة قد تكون دائمة. وقال الياور للصحافيين إن «هذه الانتخابات لها دور فريد في صياغة دستور إذ كيف يمكنك صياغة دستور ما لم يتم تضمين جميع الأعراق والطوائف والأديان والأيديولوجيات السياسية؟» وبحلول أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، ومع استمرار القتال في الأنبار ونينوى، كان 15 حزباً سياسياً عراقياً من مختلف التجمعات السياسية السنية والكردية قد طلبت رسمياً تأجيل الانتخابات. وكان من بين أولئك الذين حثوا على التأجيل رئيس الوزراء المؤقت علاوي، الذي كان قلقاً من أن الدمار الذي لحق بالفلوجة خلال عملية «الفجر». وعلى الرغم من طلبات علاوي والسنة، قرر القادة الأمريكيون المضي قدماً في الانتخابات

في موعدها المقرر. وفي رسالة مشتركة إلى علاوي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، أكد كيسي والسفير جون نيغروبونتي أن «قرار تأجيل الانتخابات سيفهم حتماً من قبل الجميع على أنه نجاح عسكري للتمرد وموازنة لنجاح المعركة من أجل الفلوجة. وبعبارة أخرى، بعد أن أعلنا أننا نتقاتل لتوفير مساحة ومساحة للانتخابات، سنقول في جوهر الأمر إن هذا الجهد قد فشل، على الأقل في الوقت الراهن».

كما كان من الصعب تأجيل الانتخابات بسبب آية اللّٰه العظمى السيستاني وغيره من القادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالانتخابات التي يتوقعون أن تعزز الأغلبية السياسية الشيعية. وأشارت الرسالة أيضًا إلى أن طلب تمديدات إضافية للقوات التي تم بالفعل تمديد انتشارها من أجل الانتخابات أمر بالغ الصعوبة. وخلال اجتماع للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، رأى كيسي بجفاف أنه لا ينبغي منح التمديد على أمل أن تتحسن الظروف السياسية لأنه «نادراً ما يتحسن أي شيء في هذا البلد مع مرور الوقت».

### التصويت والمقاطعة

وفي 30 كانون الثاني/ يناير، يوم الانتخابات، حبس العديد من كبار قادة التحالف أنفاسهم مع فتح مراكز الاقتراع، غير متأكدين من أن العراقيين سيظهرون للتصويت. وقبل الانتخابات، توقعت عدة تقديرات من دوائر الاستخبارات أن الانتخابات ببساطة لن تحدث. ولكن على الرغم من وقوع 108 هجمات في يوم الانتخابات ضد مراكز الاقتراع، فقد أدلى ما يقرب من 8.5 مليون عراقي بأصواتهم 58 في المئة نسبة مشاركة. وقد أتى قرار توليد قوات عراقية بسرعة لتأمين التصويت ثماره. وبعد أن تم تدريب الجيش العراقي على المستوى الذي تقرر في الاستعراض الأساسي لصيف 2004 الذي قامت به القوة المتعددة الجنسيات وقيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في العراق، عمل قوات الجيش العراقي بنجاح كفصائل وعقد الطوق الداخلي حول مواقع الاقتراع. ولم تتمكن الجماعات المتمردة ببساطة من منع التصويت، بعد أن ردعت هاوية القوات العراقية وخففت من حدة خطط كيسي وميتز. وبالنسبة للقوات الأمريكية التي شهدت التصويت، كانت شجاعة الشعب العراقي في مواجهة تهديدات المتمردين مذهلة، وكذلك تصميمهم. وبسبب الحظر المفروض على القيادة، سار العديد من العراقيين لأميال للحصول على فرصة للتصويت في أول انتخابات تجري ديمقراطيًا في بلادهم منذ عقود. وإلى حد ما، نجحت استراتيجية القوة المتعددة الجنسيات الأوسع نطاقاً في القتال من أجل الانتخابات، وعلى المستوى العملياتي، كان التمرد السني يترنح من فقدان ملاذه في الفلوجة وآلاف المقاتلين. وخلال كانون الأول/ ديسمبر 2004، انخفضت

هجمات المتمردين في الأنبار إلى 50 في المائة مما كانت عليه قبل عملية «الفجر» ولم يتمكن المتمردون من شن هجمات من شأنها أن توقف الانتخابات فعلياً. وكان الحظر المفروض على القيادة وحظر التجول الوطني فعالاً بشكل خاص، ولم يكن من الممكن ببساطة أن تحدث نتيجة لذلك الهجمات التي كان مجلس شورى الرمادي يعتزم شنها على بغداد، فضلاً عن خطط استخدام السيارات المفخخة ضد الناخبين في الفلوجة.و بالنسبة للجنود الأميركيين، كان مشهد الملايين من العراقيين الذين يصوتون في أول انتخابات حرة منذ 54 عاماً لحظة رائعة وجيدة أقرب إلى تحرير جيل سابق لأوروبا. وفي وقت لاحق، وصف أحد قادة اللواء في بغداد الحدث بأنه «اليوم الأكثر إلهاماً مهنياً في حياتي». وأسفرت الانتخابات عن تفاؤل جامح تقريباً بين الكثيرين في الائتلاف بأن خطة الحملة الانتخابية كانت الطريق الصحيح الذي ينبغي اتباعه ـ وأن الانتخابات، كما وصفها قادة التحالف، «دخلت في زخم لا رجعة فيه» حيث أعطت العراقيين «زخماً لا رجعة فيه» كبديل للتمرد.

**عناصر من الشرطة العراقية يرفعون أصابعهم المغطاة بالحبر للإشارة على مشاركتهم في الانتخابات**

أما فيما يتعلق بإنشاء حكومة جديدة، فإن انتخابات كانون الثاني/ يناير لم تكن حاسمة. ومن الواضح أن الوفاق الوطني العراقي الذى مثله علاوي قد خسر حيث حصل على 40 مقعداً فقط يمثل 14 في المائة من الأصوات ولكن من بين الفائزين لم يكن هناك توافق حول من سيحل محله كرئيس للوزراء. ومن الواضح أن الائتلاف العراقي الموحد، وهو تجمع إسلامي شيعي حصل على تأييد آية الله العظمى السيستاني، قد فاز بـ 140 مقعداً و58 في المائة من الأصوات الشعبية، لكن الجماعة كانت بعيدة عن الاتحاد. حيث كان مزيجاً من مختلف الفصائل الإسلامية الشيعية: أنصار السيستاني، وحزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحفنة من الأحزاب الصغيرة، وحتى الصدريين الذين انضموا إلى العملية السياسية على الرغم من أن مقتدى الصدر كان يدعو إلى المقاطعة. ولأن جلوس رئيس ورئيس الوزراء

يتطلبان أغلبية ثلثي مقاعد الجمعية الوطنية، فإن التحالف العراقي الموحد بحاجة إلى التجمع مع ائتلاف الأحزاب الكردية وهو التحالف الكردستاني، الذي حصل على 75 مقعداً و26 في المائة من المقاعد. ونتيجة للتحالفات الهشة داخل مختلف الأحزاب التي كان لا بد من تشكيلها وفيما بينها، ستمر أربعة أشهر كاملة قبل أن تتفق الأطراف على رئيس وزراء جديد ومجلس وزراء جديدين. وقد أدت المفاوضات الطويلة إلى خسارة كبيرة في الزخم السياسي للحكومة العراقية وفترة طويلة من البطة العرجاء لعلاوي، الذي كان قد حكم لمدة 7 أشهر فقط عندما خسر ائتلافه الانتخابات.

وكما كان يتوقع علاوي والرئيس المؤقت غازي الياور وزعماء سُنّة آخرون، فلقد قاطع ملايين العرب السنة الانتخابات. وقد سمحت استراتيجية كيسي بتطهير سبع مدن رئيسية يهيمن عليها المتمردون بإجراء الانتخابات، لكنها لم تخلق بيئة تشجع السنة على التصويت. وفي نينوى، لم تتجاوز نسبة الناخبين 17 في المئة، ومعظمهم من الناخبين الأكراد. وفي جميع الأنبار ذات الأغلبية السنية، لم يصوت سوى 16,682 عراقياً، أي حوالي 2 في المائة من الناخبين المسجلين. حيث قاطع السنة الانتخابات لأسباب متنوعة، في مثال غريب على كيف يمكن لنظريات المؤامرة أن تتفوق على الواقع في الشرق الأوسط، حيث دخلوا فترة الانتخابات مقتنعين بأن العرب السنة كانوا في الواقع أغلبية ديموغرافية في العراق، وأن صدام حسين كان لديه إدامة أسطورة على الأغلبية الشيعية كبعبع لغرس الخوف بين السنة وخلق الأساس المنطقي لحكمه. وحتى لو لم يصوتوا، فلقد اعتقد العديد من السنّة أنهم سيتجاوزون عدد الشيعة إلى درجة أن الانتخابات ستفقد مصداقيتها بسبب غيابهم، ومن الطبيعي أن يفوز السنّة بعد ذلك بأي صراع طائفي يعقب ذلك. وتأثر آخرون بدعوات قادة المتمردين إلى المقاطعة أو تم طردهم من تهديدات المتمردين وتخويفهم. ومع ذلك، أيد آخرون، ولا سيما زعماء العشائر في الأنبار، المقاطعة لأنهم كانوا يخشون أن تؤدي الانتخابات إلى الإنهاك لمكانتهم ونفوذهم التقليدي. وفي الأسابيع التي تلت الانتخابات، أصبح مدى سوء تقدير السنة واضحاً. فقد ضمنت مقاطعتهم أن تذهب الغنائم الانتخابية إلى الأحزاب الشيعية الإسلامية والقومية الكردية التي تتعارض أهدافها مع أهداف السنة. ومن بين 275 مقعداً في الجمعية الوطنية الانتقالية التي ستكتب دستور بلادهم وترعى البلاد نحو الاستقلال، لم يحصل العرب السنة إلا على 16 مقعداً، وهو ما يشكل تمثيلاً غير تمثيلي كبير. وتقدر الأمم المتحدة والتحالف أن العرب السنة هم 20 في المائة تقريباً من سكان العراق، وسيشغلون 5 في المائة فقط من مقاعد الجمعية. وعلى سبيل المقارنة، حصل التركمان على 13 مقعداً وحصل المسيحيون على ثلاثة مقاعد، على الرغم من أن المجموعتين مجتمعتين كانتا تشكلان حوالي 5 في المائة من سكان العراق.

وعندما يقترن ذلك بإساءة معاملة المحتجزين العرب السنة في سجن أبو غريب، والتدمير

المتصور للسنّة العرب في الفلوجة قبل شهرين فقط، والعمليات المكثفة التي قامت بها قوات العمليات الخاصة التابعة للتحالف، اعتبر السنّة نتيجة الانتخابات دليلاً على ذلك. وأن التحالف قد شرع في مشروع مناهض للسنّة. وهكذا، كان الانتخاب بالنسبة للعديد من السنّة، بدلاً من أن يكون لحظة توحيد للأمة العراقية، ومبرراً لمواصلة القتال. ونتيجة لذلك، ساعدت نتيجة الانتخابات على زرع بذور الصراع الطائفي في المستقبل، وتم إحباط عنصر أساسي في حالة نهاية القوة المتعددة الجنسيات في حملة الائتلاف ـ التي ينبغي أن تكون الحكومة العراقية ممثلة لسكانها. ففي 3 فبراير، أي بعد 4 أيام فقط من الانتخابات، أرسل نيغروبونتي إلى كيسي قصاصة من مقال كتب في صحيفة نيويورك تايمز التي تعود إلى سبتمبر 1967م. وفي الجو الاحتفالي الذي ساد بعد الانتخابات، كان المقال تحذيراً. وجاء في عنوان صحيفة التايمز «الولايات المتحدة تشجع التصويت في انتخابات فيتنام» وأن المسؤولين يستشهدون بنسبة 83 في المائة من المشاركة على الرغم من إرهاب فيتكونغ. وقد فوجئ المسؤولون الأمريكيون وشعروا بالارتياح اليوم إزاء حجم الإقبال على الانتخابات الرئاسية في جنوب فيتنام على الرغم من حملة فيتكونغ الإرهابية لعرقلة التصويت. كان تحذير نيغروبونتي بسيطاً ونبوياً: فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لأن الانتخابات الناجحة وحدها لا تضمن الديمقراطية والاستقرار.

**الجنرال بيترج. شوميكر، رئيس أركان الجيش (2003 ـ 2007)**

### العواقب التشغيلية في تحول القوة

ومع انتهاء فترة الانتخابات، اعتبر القادة الأمريكيون أنه من الآمن استئناف عمليات إعادة نشر الوحدات، وبدأت القوات الأمريكية عملية تناوب ضخمة أخرى للوحدات. وفي حين أن عمليات التناوب السنوية خلقت عموماً احتكاكاً وخسارة في الزخم، فإن عمليات التناوب

في عام 2005 خلقت اضطرابات خاصة لأنها كانت أول من انطوى على الوحدات تحويلاً ونمطية. وبسبب قرار أواخر عام 2003 من قبل رئيس أركان الجيش الجنرال بيتر ج. شوميكر لمتابعة تحول الجيش في زمن الحرب، حيث خضع الجيش المؤسسي لتغيير كاسح، كما فعلت الوحدات التي قدمت للعراق وغيرها من غرف العمليات. ولقد كان التحول الذي بدأ في الأصل في أواخر التسعينيات يهدف إلى جعل الجيش أصغر حجماً وأكثر سرعة في الانتشار ومجهزاً بأحدث التقنيات. غير أنها كانت عملية معطلة من الناحية التشغيلية. حتى في عام 1999، وهي فترة تشغيلية أكثر هدوءاً بكثير من عام 2004، حيث وصف وزير الجيش لويس كالديرا التحول بأنه «تغيير العجلات أثناء القيادة بمعدل 70 ميلاً في الساعة». وفي مركز التحول كان إنشاء فرق قتالية ولواء وحدات مع ست كتائب من أنواع مختلفة، بدلاً من ثلاث كتائب مناورة من نفس الفرع التي كانت موجودة في ألوية غير متحولة، أو تراث من شأنه وضع الوحدات ببسط الاختلافات بين الألوية، وسينتقل الجيش من قائمة جرد تضم 17 نوعاً مختلفاً من الألوية إلى 3.35 فقط، وكان الغرض من هذا التغيير هو إنشاء وحدات مرنة يمكنها الانتشار بسرعة أكبر، مع تقديم كل الدعم اللازم للعناصر الواردة بالفعل داخل المنظمة. وكان الهدف من زيادة إمكانية الانتشار هو تمكين الجيش من الاستجابة بسرعة أكبر للتهديدات التقليدية مثل كوريا الشمالية أو الرد على عمليات الطوارئ كما هو الحال في البلقان وبنما والصومال.

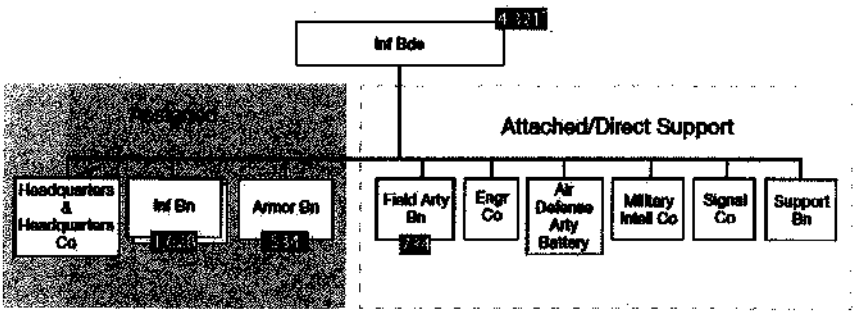


**الرسم البياني 1. تراث لواء المشاة الآلي تنظيم فريق المكافحة**

ومن الجدير بالذكر أن نتاج الثورة في الشؤون العسكرية، ستعزز الوحدات المعيارية نظرياً لقوتها القتالية من خلال أنظمة أسلحة جديدة، واتصال أفضل، وتحسين الوعي بالأوضاع، وكل ذلك من المفترض أن يسمح بالحد في كل منها بالنسبة للقوى العاملة في اللواء. حيث احتفظت الفرق القتالية للألوية المتحولة بكتيبتين فقط من فرق المناورة، لكنها أضافت سرباً أصغر للاستطلاع والمراقبة والاستحواذ على الأهداف (RSTA) ليحل محل كتيبة المناورة الثالثة التي كانت لدى الألوية القديمة. وكان سرب (RSTA) فقط حوالي نصف أفراد كتيبة

المناورة. إذ كان مسلحاً بشكل خفيف، على أساس افتراض أن الوحدة لن تضطر إلى القتال للحصول على معلومات أو استخدام الكشافة لإجراء اتصال مع العدو، ولكنها بدلاً من ذلك ستكتشف العدو من خلال أجهزة استشعار تنشرها وحدات أعلى مستوى. وقد تم اختبار هذا الافتراض اختباراً شديداً في العراق، ومن شأن تخفيض عدد الموظفين بأن يكون قيداً كبيراً في عمليات مكافحة التمرد الكثيفة للقوى العاملة. كما سيكون للألوية المتحولة كتيبة مدفعية ميدانية خاصة بها، وكتيبة دعم، وكتيبة من القوات الخاصة التي تحتوي على أفراد من الاستخبارات العسكرية والمهندسين والإشارة.

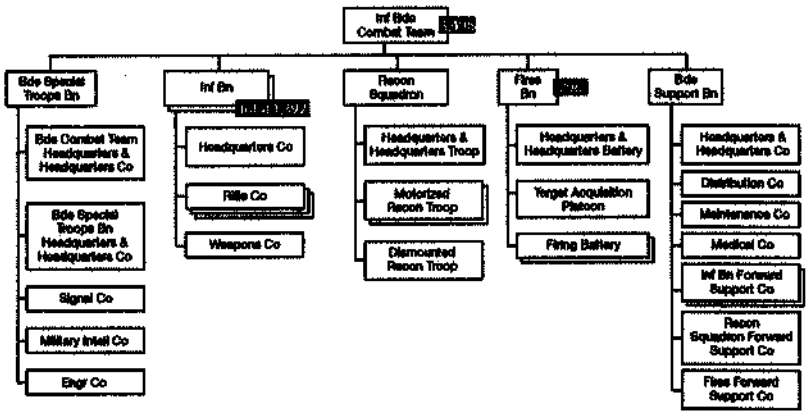


**الرسم البياني 2 ـ تنظيم فريق قتالي للواء المشاة المتحول، أيلول/سبتمبر 2004**

كما تم تحويل مقر الفرقة، وجرد العديد من الأصول التي تم دفعها إلى فرق اللواء القتالية. وتم حل مقر المدفعية التقليدي للشُعب، وكتيبة الاستخبارات العسكرية، وكتيبة مهندسي الفرقة. بعد المعاناة من خسائر في عدد أكبر من الخسائر الجوية الصديقة من القوة الجوية للعدو منذ نهاية الحرب الكورية، حيث قام الجيش بتصفية معظم وحدات الدفاع الجوي على مستوى الفرقة. في حين كان دفع أصول الاستخبارات إلى الألوية كان مفيدًا في مكافحة التمرد، إذ أنه سيخلق أيضًا تحديات: مقر الفرقة المسؤول عن تتبع الأحداث وتوليف صورة العدو عبر ألوية متعددة في فرقهم حيث لن يكون لمساحة المعركة بعض الأصول التي استخدموها ذات مرة لهذا الغرض. ومع زيادة الأفراد النظرية من الفرق والفرق القتالية للألوية، كان الجيش ينوي استخدام «المدخرات» للأفراد لزراعة ألوية إضافية، مضيفاً فريقاً قتالياً واحداً لكل فرقة. بمعنى أنه كانت التغييرات التحويلية هي لعبة قذيفة من حيث تكوين الجيش الذي سيتغير، ولكن قوته الإجمالية لن تكون كذلك. وكان التحول أيضًا سباقاً مع الزمن لتلبية متطلبات الحربين في العراق وأفغانستان، وتقاس بفرق الألوية المقاتلة. ومع تحول الجيش إلى المزيد من الفرق،

سيزداد عدد الفرق القتالية للألوية في مخزون الجيش. وفي عام 2004، أضاف التحول ثلاثة ألوية إلى قائمة الجيش للنشر المحتمل. وبحلول نهاية عام 2005، أضيفت ثلاثة أفرقة أخرى، وفي عام 2006 أضيفت أربعة أفرقة أخرى إلى ما مجموعه 10 فرق قتالية جديدة يمكن نشرها في اللواء في غضون ثلاث سنوات.

### توترات في القوة

وفي عام 2004، أي عندما اختار المخططون العسكريون الوحدات البديلة للتناوب الجماعي للقوات في الفترة 2005 ـ 2006، فضلاً عن النشر الطارئ للقوات الذي حفزته انتفاضات نيسان/ أبريل، لم يكن لدى الجيش سوى 34 لواء من ألوية الأسلحة القتالية في عنصره النشط و39 لواء في الاحتياطي حيث كان التشكيل تقريباً عبارة عن كل وحدة نشطة في الجيش قد نشرت بالفعل مرة واحدة، وكان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد متردداً للغاية للموافقة على تمديد وحدة ما بعد معيار لمدة عام. وكان شرط ميدان العراق 15 لواء وكان شرط عملية الحرية الدائمة (OEF) هو لواءين. واستغرقت البعثتان المشتركتان في كوسوفو والبوسنة فريقاً قتالياً آخر من اللواء؛ وبالنسبة للمهمة الدائمة لردع كوريا الشمالية، فلقد فضل الجيش الإبقاء على فريقين قتاليين من اللواء في شبه الجزيرة. وكانت المتطلبات ثقيلة بما فيه الكفاية بحيث وافق رامسفيلد، الذي كان يكره زيادة حجم الجيش، وفي كانون الثاني/ يناير 2004 على استخدام سلطات الطوارئ التي منحها الكونغرس لتجاوز قوام الجيش النهائي مؤقتاً بمقدار 30000 جندي. وفي هذا السياق، واجه الجيش مأزقاً. اذ أراد قادة الجيش الاستمرار في التحول، لكن عملية التحول ستتطلب إخراج الألوية من عمليات النشر دون اتصال من أجل إعادة تنظيمها، وتزويدها بأسلحة وأجهزة استشعار جديدة بالإضافة إلى تدريبها. ولأن قوام الجيش كان منخفضاً في ألوية الخدمة الفعلية المتاحة لتناوب عام 2005، فقد اضطر إما إلى تأجيل التحول أو الوصول إلى عمق مخزون الجيش لنشر ألوية الخدمة الفعلية والحرس الوطني التي لا تنتشر عادة. واختار الجيش الخيار الثاني، ومواصلة التحول على أمل أن تفوق مزاياه المتصورة على المدى الطويل المخاطر القصيرة الأجل المتمثلة في نشر ألوية من الحرس والخدمة الفعلية الأقل خبرة. ومن بين الألوية النشطة، قرر الجيش نشر لواء من فرقة المشاة الثانية في كوريا الجنوبية التي لم تنتشر خارج شبه الجزيرة منذ نهاية الحرب الكورية، وكانت بمثابة رادع استراتيجي لكوريا الشمالية لأكثر من نصف قرن. وكان اللواء الثاني من فرقة المشاة الثانية يشمل بشكل عملي جنود قد بقوا لمدة عام كامل دون أن يروا أسرهم. ودلالة على مستوى الاضطراب والتغيير الذي كان يشهده الجيش، أتيحت لجميع أفراد الجيش في كوريا

خلال عام 2004 خيار التمديد لمدة سنة إضافية مقابل مكافأة. وقد حصل على ما يقرب من 8000 فرد على المكافأة، بمن فيهم العديد من العاملين في اللواء الثاني. وهكذا، عندما أُخطر تُبلّغ الفرقة بأنها ستنتشر في العراق لمدة سنة إضافية، كان ذلك يعني أن بعض الجنود سيعيشون بعيداً عن أسرهم لمدة 3 سنوات تقريباً.

ولقد كانت الوحدة الأخرى غير العادية بحجم لواء والتي ستنتشر في العراق في عام 2005 هي فوج الفرسان المدرع الحادي عشر، الذي كان بمثابة القوة المعارضة (OPFOR) في مركز التدريب الوطني للجيش في كاليفورنيا. وعندما تلقى الفوج أمر الانتشار، كان لديه نقص كبير في المعدات لأن مهمته الرئيسية كانت تشغيل نسخ طبق الأصل من الأسلحة على الطراز السوفيتي في المناورات الحربية ضد الوحدات الأمريكية، وحقيقة أن قادة الفوج المواجهة قد واجهوا صعوبة في جعل الموظفين في المستويات العليا لتفهم.

«كان لي المزيد من المركبات البديلة للقوة المعارضة مما كان لدي دبابات [M1] ودبابات برادليوو بنادق M4 سمها ما شئت، وكما بدأنا عملية الاستعداد لنشر الفوج، كان لي موظفين في مقر إدارة الجيش (DA) وقيادة قوات الجيش الأمريكي (FORSCOM) ـ عندما كنا نرسل طلبات للمعدات، ويقول، (لماذا يا رفاق تتصلون بنا؟... أنتم يا رفاق لديكم بالفعل كل هذه الأشياء. وفي حين أن كل من فوج الفرسان المدرع الحادي عشر واللواء الثاني من فرقة المشاة الثانية، قادران تقنياً على الانتشار في حالة الطوارئ، إلا أن قلة منهم كانت تتوقع أن تنشأ مثل هذه الحالة».

وبحلول عام 2005، كانت لسياسات تناوب الجيش آثار هامة أخرى على القوة النشطة أيضاً. ففي عام 2005، واصل الجيش استخدام الأفرقة القتالية للألوية كوسيلة رئيسية لقياس «وقت السُبل» بين عمليات النشر، لضمان أن عمليات التناوب المتكررة لا تستنفد الوحدات والأفراد، ولكن هذه الطريقة لم تضبط بدقة الضغط على الأفراد الجنود. وبما أن سياسة الجيش تقتضي أن يكون نشر الفرق القتالية للألوية مجموعة كاملة من الأفراد، فإن الجنود العائدين من أحدى عمليات النشر، كثيراً ما ينقلون إلى منظمة كانت على وشك البدء في نشر آخر، وبالتالي سيجدون أنفسهم مرة أخرى في العراق بعد أشهر فقط من مغادرتهم. وينطبق هذا التحدي بشكل خاص على التخصصات منخفضة الكثافة مثل المحققين واللغويين العرب وأفراد المركبات الجوية بدون طيار والشرطة العسكرية، وآخرين.و لم يتخذ قادة الجيش هذه القرارات بشكل متقلب، ولكن لأنها كانت أقل سوءًا من الخيارات المتاحة نظرًا لقوة نهاية الجيش المغطاة. وكان على الوحدات أن تنتشر بقوة قتالية كافية لضمان قدرتها على إنجاز مهمتها، ولا بد من تقديم تضحيات. لهذا السبب، وفي 3 يونيو 2004، أصدر الجيش أمر وقف

الفقدان الذي منع الجنود في الوحدات المنتشرة في غضون 90 يوماً من التقاعد أو ترك الخدمة. وفي الشهر نفسه، أعلن الجيش أنه سيستدعي قسراً إلى الخدمة الفعلية ما يصل إلى 5600 فرد من أفراد الاحتياطي الفردي للمساعدة في ملء التخصصات والمتطلبات الحيوية.

### التزام الحرس الوطني

وإدراكاً منه لمعضلة الجيش في إدارة عمليات التحول والانتشار القتالي في وقت واحد ـ وهو النوع من القضايا التي كان كيسي مسؤولاً عنها ذات مرة كنائب لرئيس أركان الجيش ـ قبل كيسي خطة الجيش لنشر ثمانية من الحرس الوطني ألوية لتناوب القوة المتعددة الجنسيات في الفترة 2005 ـ 2006. حيث أشار كيسي بأنه «كان علينا استخدام ألوية الحرس الوطني في عام 2005 حتى يتم تحويل التكرار التالي للألوية التي جاءت بشكل نمطي بالكامل»، كما أشار كيسي في وقت لاحق بقوله: لقد أعطى الجيش النظامي متنفساً لتحويل الألوية المعيارية بحيث عندما جاءوا كانوا أكثر قدرة من تلك التي كانت هناك. وكان مفهوم استخدام ألوية الحرس الوطني كجزء من احتياطي عمليات محدود وجزءاً من استراتيجية عسكرية وطنية على مدى عقود. وبعد حرب فيتنام، أنشأ رئيس أركان الجيش آنذاك الجنرال كريتون أبرامز مفهوم القوة الإجمالية التي نقلت أعداداً كبيرة من وحدات دعم الخدمة القتالية في الجيش إلى احتياطي الجيش والحرس الوطني، وبالتالي ضمان أن أي نطاق واسع سيتطلب الالتزام العسكري لتعبئة وطنية العنصر الاحتياطي. وبالمثل، سيساهم الحرس الوطني أيضًا بوحدات قتالية في القوة الكلية في تشكيل ألوية مستديرة كُلفت بالتعبئة والانتشار مع فرق الخدمة الفعلية، مما يرفع تلك الفرق إلى كامل قوامها. ومع ذلك، عندما تم اختبار مفهوم الألوية المستديرة أثناء تعبئة قوات الجيش لعملية عاصفة الصحراء، فلقد فشل، حيث لم يحصل أي من الألوية الثلاثة التي تم تفعيلها على شهادة بأنها جاهزة للقتال. ومع نهاية الحرب الباردة، أدى ذلك إلى خفض العنصر النشط في الجيش من 18 فرقة إلى 10 فرق، حيث أصبح تصحيح عيوب نظام التقريب أمراً حاسماً. حيث أنشأ الجيش برنامجاً جديداً مكونا من 15 لواء منفصلاً معززاً في الحرس الوطني. وكانت هذه الألوية هي الوحدات القتالية ذات الأولوية القصوى للحرس، حيث تلقت موارد إضافية وتدريباً وأفراداً لجعلها جاهزة للانتشار في منطقة قتال في غضون 90 يوماً من التعبئة. وستأتي جميع ألوية الحرس الوطني تقريباً التي انتشرت في العراق في عامي 2005 و2006 من هذه المجموعة من الألوية المنفصلة المعززة. وعلى الرغم من أن ألوية الحرس المعززة كانت عنصراً هاماً في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إلا أن الحكمة التقليدية

رأت أنها ستستخدم على نحو مماثل لسابقتها، مع نشر لواء أو لواءين في وقت واحد لملء عمليات الاحتياجات. ولم يكن هناك توقع كبير بأن يتم نشرهم بأعداد كبيرة، أي ثمانية ألوية في سنة واحدة.

وسيكون لهذا القرار بنشر ألوية تابعة للحرس الوطني تبلغ قيمتها ثلاث فرق تقريباً خلال عملية التناوب نفسها أثر تشغيلي كبير. وبحلول آذار/ مارس 2005، كان هناك 69,147 من حراس العراق، يشكلون ما يقرب من نصف مجموع قوة القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ومع التحول الجاري بين مقر الفرقة النشطة في الجيش، تم تفعيل فرقة المشاة 42 من الحرس الوطني في نيويورك لتكون بمثابة مقر الفرقة المتعددة الجنسيات، لتصبح أول فرقة الحرس الوطني تنتشر في القتال منذ الحرب الكورية وأول من يقود ألوية الجيش النظامي. وللمساعدة في تنسيق جهود الفرقة أثناء توليها ساحة المعركة في العراق، عين الجيش عميداً في الخدمة الفعلية كواحد من مساعدي قادة الفرقة ونشر أفراد الخدمة الفعلية في جميع أركان الفرقة. حيث ترك كيسي معظم القضايا السياسية والتكتيكية المعقدة المرتبطة بمكان تعيين ألوية الحرس الوطني لقائد الفيلق المتعدد الجنسيات، حيث أشار أنه «على الرغم من أنه راقب مواقعها ووضعها في أماكن ليست بالضرورة والأكثر عرضة للخطر». وقال ايضاً «وضع القادة الجيدون في المواقع الصعبة والأشخاص الأقل قدرة في المواقع الأخرى». كما أشار اللواء بيتر تشياريلي بقوله «وفي رأيي كنت أعرف أنني لن أحصل على القدرة تماماً من وحدات الحرس الوطني كما خرجت من بعض الآخرين، لكنني لم أكن أعتقد أن الأمر سيكون مختلفاً كثيراً»، وهو قائد الكتيبة المتعددة الجنسيات ـ بغداد، الذي كان سيرى اللواء الثاني الذي كان سيحل محله اللواء 256 التابع للحرس الوطني في لويزيانا في نهاية عام 2004، كفجوة مماثلة. وقدّر أن لواء الحرس الجديد «أقل قدرة على أساس هيكل القوة والمعدات» وأنه على بعد 6 أشهر من التدريب بشكل جيد كلواء في الخدمة الفعلية. وفي الوقت نفسه، أشار ميتز إلى أنه خلال فترة توليه منصب قائد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق: العميد جون باتيست (من فرقة المشاة الأولى)... وضع اللواء 30 بشكل منفصل (الحرس الوطني ولاية كارولينا الشمالية)، والذي لم يكن قوياً كالمحافظة، ولكن مع ذلك نحن في حاجة إلى تلك القوات لمهمة... الجنرال تشياريلي (من فرقة الفرسان الأولى) لم يكن لديه الخيار في بغداد. فلقد كان عليه أن يعطي جزءاً من المدينة إلى اللواء 39 من أركنساس، وكان عليهم فقط أن يتقدموا إلى الماعون. هل كانت جيدة مثل لواء البلاك جاك (فريق اللواء القتالي الثاني وفرقة الفرسان الأولى) في اليوم الأول؟ ربما لا. هل كانت جيدة عندما غادروا؟ ربما ذلك.

ولم يُعيَّن عدد من ألوية الحرس الوطني في منطقة عمليات خاصة بها، بل تم فصل وحداتها الفرعية لزيادة ألوية أخرى أو كُلفت بمهام أمنية في مسرح العمليات. وفي حالة واحدة فقط من بين عمليات تناوب الوحدات في عام 2005، أصبح كيسي متورطاً بشكل مباشر في إنشاء لواء للحرس الوطني. عندما أسند الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق اللواء الثاني من فرقة المشاة 28، الحرس الوطني في بنسلفانيا، إلى معقل المتمردين في الرمادي، حيث نصح كيسي الفيلق المتشكك بتغيير القرار بقوله «عدت... ربما مرتين أو ثلاث مرات... وقال لديك الحق بأن تدرك اختلاف المكان لفريق اللواء القتال الثاني من فرقة المشاة 28. فوضعهم في الرمادي لا يمهد لهم للنجاح». وأن فريق فوج القتال العسكري 8، وهي وحدة من مشاة البحرية كانت ساحة معركتها متاخمة لمنطقة العمليات للواء الثاني من فرقة المشاة 28، الحرس الوطني بنسلفانيا، على افتراض، ان كيسي قد شارك مخاوفه من أن الرمادي قد تكون خارجة عن قدرات وحدة الحرس الوطني. وأن 2 من أصل 28 من الحرس الوطني بنسلفانيا يتجهون نجو الذهاب إلى واحدة من أسوأ مناطقنا، وأن استبدال 2/ 2 من فريق لواء القتال والذي هو واحد من أفضل وحدات الجيش، حيث قام قادة فريق فوج القتال الثامن بإبلاغ نظرائهم في القوة المتعددة الجنسيات في العراق، مضيفين أن المهمة عبارة عن كارثة.

ولقد كان أحد الاختلافات في القدرات بين ألوية الحرس الوطني ونظيراتها النظامية في الجيش هو أنه على الرغم من مبادرة المجلس، فإن العديد من وحدات الحرس الوطني تفتقر إلى نفس المعدات الحديثة. في حين كان الجيش ميدانياً، عائلة مطورة من المركبات التكتيكية المتوسطة في التسعينيات حيث ظلت مركبة العمل من أسطول الحرس الوطني بعجلات 2/ 21 طن، وهي سيارة قديمة جداً حيث أن آخر واحدة قد تدحرجت قبالة خط الإنتاج في عام 1977. وثمة تفاوت أكثر أهمية وهو نقص المدرعات لدى وحدات الحرس الوطني، وهي المشكلة التي أربكت التحالف منذ بداية الحرب. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2004، لم يكن لدى الجيش سوى 69 في المائة من المركبات المدرعة التي يحتاجها في العراق، وبالنسبة لوحدات الحرس الوطني، فلقد كان النقص أكثر حدة. إذ وصلت قضية عدم كفاية حماية الدروع للعديد من وحدات الحرس الوطني المنتشرة إلى ذروتها عندما زار رامسفيلد جنود الحرس الوطني في الكويت والذين كانوا يستعدون للانتقال إلى العراق خلال 8 ديسمبر 2004، وهو الاجتماع الذي سأل فيه وزير الدفاع أسئلة للجنود، والمتخصص توماس ويلسون من الحرس الوطني تينيسي التابع لفريق فوج 278 القتالي حيث اشتكى من أن أعضاء وحدته يضطرون إلى جمع قطع الخردة من المعدن والزجاج

المضاد للرصاص من سيارات النفايات لتثبيته على شاحناتهم للحماية من القنابل على جانب الطريق في العراق. ولقد كان الوضع سيئاً لدرجة أن المقدم جون زيمرمان، محامي قاضي فريق فوج 278 القتالي، والذي أشار إلى أن 95 في المائة من شاحنات الوحدة لم يكن لديها درع كافٍ وأن الفوج تم تزويده بـ 70 طناً من الألواح الفولاذية المصعوقة أو المعالجة اللحام من أجل التعويض. ولقد أجابت لجنة الأوراق المالية والبورصة على هذه الشكاوى مجيبة: «لتذهب إلى الحرب مع الجيش الذي لديك، وليس الجيش الذي قد ترغب فيه أو ترغب في الحصول عليه في وقت لاحق».

## هجرة الوحدة عام 2005م

وبعد انتخابات كانون الثاني/ يناير، بدأت وحدات التحالف الجديدة في الوصول إلى العراق وتحمل المسؤولية عن ساحة المعركة. حيث تم استبدال الفيلق الثالث، الذي شكل مقر الفيلق الأول المتعدد الجنسيات بالفيلق الثامن عشر المحمول جواً من فورت براغ، بولاية نورث كارولاينا، وسلم قائد الفيلق الثالث ميتز قيادة الفيلق الأول المتعدد الجنسيات في العراق إلى قائد الفيلق الثامن عشر المحمول جواً الفريق جون ر. فاينز في 10 شباط/ فبراير. حيث كان فاينز ضابط مشاة قضى حياته المهنية بأكملها تقريبًا في وحدات محمولة جواً أو ضمن قوات الصاعقة البرية وكان قد هبط بالمظلات إلى بنما خلال غزو عام 1989. والأهم من ذلك أنه قاد جميع القوات الأمريكية وقوات التحالف في أفغانستان في عام 2003.

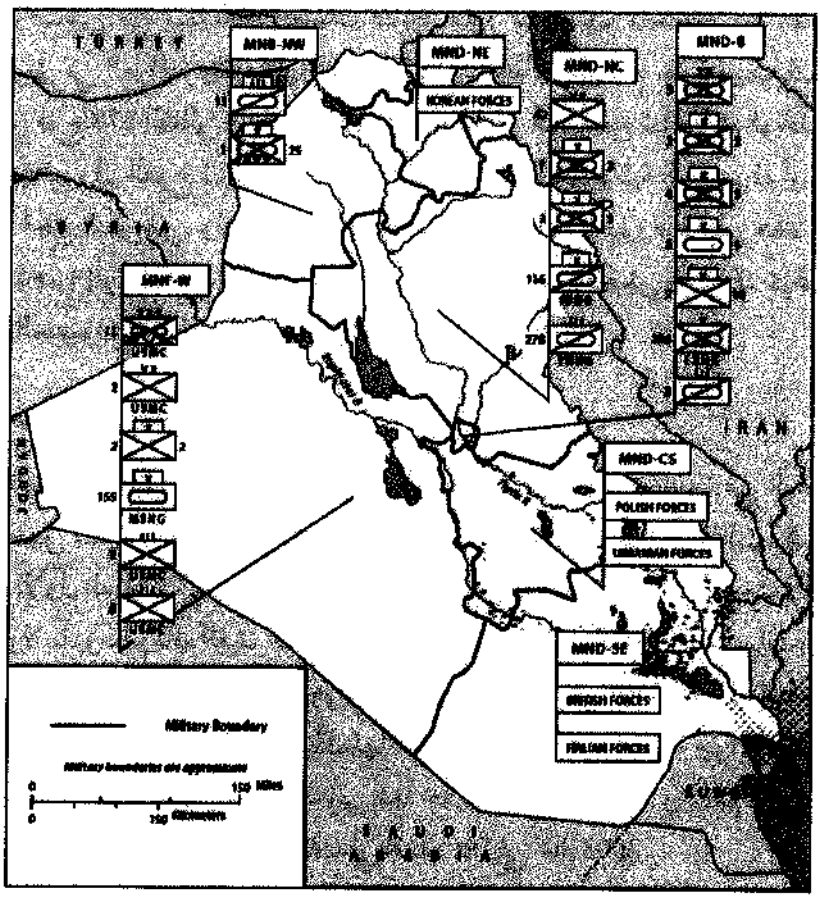


**خريطة رقم (16) توضح عملية الحرية في العراق وتنقلاتها 2004 ـ 2005، كانون الثاني ـ آذار 2005**

وفي منتصف شباط/ فبراير، تم استبدال مقر اللواء متعدد الجنسيات ـ شمال غرب (MNB-NW)، فرقة العمل أولمبيا، المكونة من أفراد من الفيلق الأول، بفرقة العمل الحرية، التي تتألف من أفراد من فوج الفرسان المدرع الحادي عشر. وقد حل محل اللواء الأول، فرقة المشاة الخامسة والعشرين (سترايكر)، في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2004، حيث كان عنصر المناورة الرئيسي الوحيد في فرقة العمل في أولمبيا هو اللواء الثالث من فرقة المشاة الثانية (سترايكر). ولقد تم خلال هذه المرحلة الانتقالية تصحيح بعض الأخطاء الأصلية في إنشاء فرقة العمل أولمبيا. في حين لم يزد حجم القوة القتالية، وظلت القوة المتعددة الجنسيات ـ شمال غرب اقتصاداً في عملية القوة، حث تم ترقية قائد فرقة العمل إلى منصب من نجمتين وشغلها اللواء ديفيد م. رودريغيز. كما تمت معالجة النقص في عدد أفراد المقر بإضافة ما يقرب من 150 جندياً، من بينهم 50 من أخصائيي الاستخبارات العسكرية للمساعدة في تجميع الصورة الاستخباراتية في جميع أنحاء محافظة نينوى.

ولسوء الحظ، ومنذ وجود فوج الفرسان المدرعة الحادي عشر كمقر قيادي يراقب مهام مقر الفرقة فلقد كان تقريباً كل من الأفراد الإضافيين قد سحبوا من الوحدات في جميع أنحاء العراق عبر الجيش حيث كانوا دون التخصص أو الخبرة المطلوبة في الموقع. وفي الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط استعيض عن فرقة المشاة الأولى بفرقة المشاة 42 التابعة للواء جوزيف ج. تالوتو، وهي وحدة الحرس الوطني من نيويورك. وكانت فرقة المشاة 42 نفسها خليط مع لواءين في الخدمة الفعلية من فرقة المشاة الثالثة فضلاً عن فريق فوج 278 القتالي من الحرس الوطني تينيسي ولواء الفرسان 116 من الحرس الوطني ايداهو.

**الفريق جون ر. فاينز، القائد العام للفيلق الثامن عشر المحمول جواً/الفيلق الأول المتعدد الجنسيات**

ولقد تناوب مشاة البحرية في القوة المتعددة الجنسيات في وقت متأخر عن قوات الجيش، وكان معظمها في آذار/ مارس. وسلمت القوات البحرية التابعة إلى الفريق جون ف. ساتلر المسؤولية إلى اللواء ستيفن جونسون، نائب قائد القوة الثانية. ومع وجود قائد الفيلق الأول المتعدد الجنسيات كجنرال من فئة الثلاث نجوم، قرر سلاح مشاة البحرية جعل كبار مشاة البحرية في العراق متساوين في الرتبة مع القوات متعددة الجنسيات الأخرى. ونظر مشاة البحرية في توحيد مقر قوات المشاة البحرية والفرقة البحرية، ولكنهم قرروا في نهاية المطاف الإبقاء على المنظمتين. تحت مقر (MEF) (قوات مشاة البحرية) الذي تم تحديده الآن باسم (MEF II) (إلى الأمام)، حيث حل اللواء ريتشارد أ. هاك في الفرقة البحرية الثانية مكان اللواء ريتشارد ف. ناتونسكي في الفرقة البحرية الأولى. وجلبت الفرقة البحرية الثانية معها فريقين قتاليين من معسكر ليجون، هما فريق فوج القتال الثاني والثامن ليحل محل الأول والسابع على التوالي. وفي بغداد، تم استبدال فرقة الفرسان الأولى بفرقة المشاة الثالثة تحت قيادة اللواء ويليام «فزي» ويبستر. حيث عينت فرقة ويبستر فريق واحد وهو أقل لواء قتالي من فرقة

الفرسان الأولى، ولكن ما يقرب بنفس الوقت من ضعف الأراضي كمساحة للسيطرة، منذ توسيع منطقة الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد لتشمل جزءاً من المنطقة التي كان يسيطر عليها سابقًا اللواء الإسباني في الفرقة متعددة الجنسيات ـ وسط الجنوب (MND ـ CS).

### حادثة سغرينا

وفي الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، أدى حادث واحد إلى الانسحاب النهائي للوحدة الإيطالية وإنشاء فجوة أخرى بحجم لواء في القطاع الجنوبي الهش. وفي 4 مارس/ آذار 2005، تمكن عملاء من جهاز الاستخبارات العسكرية الإيطالية من إطلاق سراح جوليانا سغرينا، وهي صحفية إيطالية اختطفها المتمردون واحتجزوها للحصول على فدية لمدة شهر. وفي أعقاب إطلاق سراحها مباشرة، جاء العملاء الإيطاليون الذين نقلوها إلى مطار بغداد على نقطة مراقبة مرور تحرسها قوات من الكتيبة الأولى، وهي المشاة 69، وهي وحدة تابعة للحرس الوطني في نيويورك. ولم ينسق الإيطاليون مهمتهم ومسارهم مع القوة المتعددة الجنسيات أو أي عناصر أخرى من التحالف، وبينما كانت السيارة التي تحمل سغرينا تُسرع نحو نقطة التفتيش، أعطى جنود نيويورك المناوبون تحذيرات من دائرة الضوء والليزر الأخضر. وخوفاً من أن تكون سيارة الايطاليين سيارة مفخخة عندما لم ترد على التحذيرات، أطلق الجنود الأمريكيون النار على السيارة مما أسفر عن إصابة سغرينا وعميل إيطالي بينما قتل آخر هو الميجور جنرال نيكولا كالياباي. وبعد تفجير الناصرية عام 2003 الذي أودى بحياة 19 إيطالياً، تسبب إطلاق النار في سغرينا في انهيار الدعم الشعبي الإيطالي للبعثة العراقية. وبعد أقل من اسبوعين من الحادث، أعلن رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني أن إيطاليا ستسحب جنودها البالغ عددهم 3 آلاف جندي، والذين كانوا رابع أكبر وحدة من قوات التحالف في ذلك الوقت. كما أعلنت هولندا وبولندا وأوكرانيا، التي تواجه ضغوطاً داخلية مماثلة، أنها ستترك التحالف.

### وصول الوحدات المتحولة

ومع وصول وحدات التناوب الثالث لعملية الحرية العراقية إلى العراق في أوائل عام 2005، جسدت فرقة المشاة الثالثة تحديات تحويل الجيش في خضم الحرب. وبعد إعادة نشر الفرقة في فورت ستيوارت، بالجمعية العامة، في أيلول/ سبتمبر 2003 بعد أن كان الجهد الرئيسي لقوة الغزو، اختيرت للعودة إلى العراق كجزء من تناوب القوات الذي سيحدث في أوائل عام 2005. ونظراً لأن معداتها تركت في العراق في عام 2003 لإعادة استخدامها من قبل الوحدات

التي تحل محلها، فقد وصلت الفرقة إلى ديارها بـ 10 في المائة فقط من معداتها التي يمكن الإبلاغ عنها، وكان لا بد من إرسال معظمها إلى مستودعات الصيانة لتجديدها. ولقد كان هذا النقص قد جعل التدريب صعباً وأجبر قادة الوحدات على أن يصبحوا مبدعين لإعداد الفرقة للحرب مرة ثانية. ولقد أشار ويبستر بقوله «كان علينا أن نعود إلى العمل... كما في العشرينيات وإنشاء أماكن للمعدات التي سيتم تسليمها من شركة إلى شركة لأنها خرجت من أجل التدريب»، حيث أن وحدة واحدة تستخدم عربات الغولف من ملعب للجولف في فورت ستيوارت لممارسة المناورة والتدريب ومن أجل قافلة العمليات، لأنه لم يكن لديهم مركبات قتالية. وفي الوقت نفسه، واجهت الفرقة هذه التحديات التدريبية، وقرر قادة الجيش جعلها أول «فرقة نمطية» وأصدروا تعليمات إلى ويبستر بإعادة تنظيم وحداته. وقال رئيس أركان الجيش الجنرال شوميكر لـ ويبستر: «اكتشف كيفية العثور على أربعة أو خمسة ألوية من أصل ثلاثة ألوية لديك الآن»، مضيفاً أن الألوية الجديدة يجب أن تكون «مستدامة في حد ذاتها وقادرة على توصيل ونشر أي فرقة مع أي فرقة في المقر الرئيسي». ولقد تم تجهيز الألوية النموذجية الأصغر بتكنولوجيا جديدة مصممة لتحسين تعقبها للقوات الصديقة وقوات العدو على حد سواء، إلى جانب معدات جديدة مصممة لجعل الألوية أكثر قدرة من الألوية القديمة. ومع قيام ويبستر بإعادة تنظيم الكتائب لتنمية اللواء الإضافي، لم يتمكن من توزيع كتيبتين للمناورة على كل لواء، إلا أن شوميكر اعتقد أن خسارة الكتيبة الثالثة يمكن تخفيفها من خلال تحسين قدرة كل لواء. كما افترض شوميكر أنه إذا كانت كتيبتا المناورة غير كافيتين في منطقة عمليات فريق قتالي اللواء، يمكن لقائد الميدان أن يأخذ كتيبة من مكان آخر في المسرح وأن يعزز الجهد الرئيسي. ولسوء الحظ، كان هذا الافتراض مُنبَعاً إلى النقص الواسع النطاق في القوات التي كانت موجودة بالفعل في جميع أنحاء العراق، وكان قادة المناورة في جميع أنحاء البلاد يشعرون بالجوع للقوة القتالية.

وعندما انتشرت فرقة المشاة الثالثة في العراق، تم اختبار مفهوم وحدات اللواء على الفور. وأسند الفيلق الأول المتعدد الجنسيات إلى لواءين من ألوية الفرقة في فرقة المشاة 42 في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط، في حين أن فرقة المشاة الثالثة المكلفة باللواء المتعدد الجنسيات في بغداد، ستحتفظ بلواءين من ألويتها، ولكنها ستتلقى اللواء 256 التابع للحرس الوطني في لويزيانا واللواء الثالث، الفرقة المدرعة الأولى واللواء الثاني، الفرقة الجبلية العاشرة؛ وفي وقت لاحق فوج الفرسان المدرعة الثالث. وقد خلقت طبيعة «التوصيل والتشغيل» للفرق القتالية المعيارية أو المتحولة من اللواء تحديات إضافية. وفي كثير من الأحيان لم يكن مقر الفرقة يعمل أو يتدرب مع الألوية المخصصة له في العراق. وبالنسبة للعديد من الوحدات،

فإن العنصر الحاسم في قيادة البعثة، وهو أن القادة ينبغي أن يكونوا على دراية وثيقة بقادتهم التابعين والعكس بالعكس إذ لم يكن ذلك موجوداً. ومع استبدال الألوية الموروثة بألوية متحولة والعكس بالعكس، بدأ قادة العمليات يلاحظون اختلافات هامة في القدرات. وبسبب تناقص القوى العاملة، واجهت الألوية المتحولة التي حلت محل الألوية الموروثة صعوبات في تغطية نفس مساحة المعركة. حيث خلقت أسراب (RSTA) معظم المشاكل. وكما أدرك ويبستر في بغداد، فقد كانوا:

خفيفين جداً وصغيرين جداً لهذا النوع من القتال. ولم يكونوا قادرين على جمع معلومات الاستطلاع والمراقبة بشكل مستقل بالنسبة لنا ولم يكونوا قادرين على القيام بعمليات أمنية بأنفسهم. لذا، كان علينا أن نتغير. وفي حالة كل لواء، كان علينا أن نغير حجم قطعة الأرض التي أعطيناها لهم، وكان لا بد من تخفيض عدد المهام التي أعطيناها لهم لأن منظمات الاستطلاع والمراقبة كانت أصغر من الكتائب أو الأسراب التي حلت محلها.

ولأجل إضافة التحديات التي تواجها الفرق القتالية للألوية التي وصلت حديثاً، تم تفريق العديد منها عند وصولها، مع فصل بعض كتائبهم لأداء مهام مختلفة. وبدأت الفكرة القائلة بأن وحدات الألوية قابلة للتبادل إذ تمتد عملياً إلى الكتائب التي لم يكن قادة الجيش ينوون أن يكونوا منظمات للتوصيل والتشغيل أي يمكن تعيينها في مقرات ألوية مختلفة دون أي تأثير على فعاليتهم. وقد أوضح فوج الفرسان المدرع الحادي عشر هذا الاتجاه الجديد، حيث تم فصل الكتائب التابعة له من الفوج لأداء ثلاث مهام مختلفة في العراق. وكان مقر الفوج بمثابة العمود الفقري للقوة المتعددة الجنسيات ـ شمال غرب ليحل محل فرقة العمل أولمبيا، ولكن تم تعيين السرب الأول للفوج إلى فرقة المشاة الثالثة في بغداد وسرب الفوج الثاني حيث جمع لواء المكافحة اللواء 155 التابع للحرس الوطني في ولاية ميسيسيبي فريق في شمال بابل. وقد أدى تفكك تماسك الوحدة وإلمام قادة الوحدات إلى خلق مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالاستبقاء، والإخطار بالإصابات، وعملية طلب الاستبدال، وكذلك مع مقاييس أخرى أكثر ذاتية للأداء. ومع تفريق الفرق القتالية للألوية المتحولة وإعادة تعيين كتائبها في ألوية أخرى لتلبية احتياجات ساحة المعركة، حيث كثيراً ما تعاونت كتائب متحولة بقدراتها المعززة في مجال الاتصال والقيادة والسيطرة مع وحدات الإرث التي لم يكن لديها التكنولوجيا الإضافية والوعي الظرفي، مما ينفي بشكل فعال بعض القدرات التحويلية. وبالمثل، عانت الألوية المتحولة من آلام متزايدة لأن بعض القادة الذين قضوا حياتهم المهنية في وحدات المدرعات أو المشاة لديهم الآن كتيبة مدفعية عضوية ووحدات دعم أخرى كانوا مسؤولين عن التدريب في وقت السلم وتوظيفهم أثناء زمن الحرب.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Total (with HHC, BSTB, and BSB) | 4,321 | 3,496 | 4,253 | 757 | 825 |
| RSTA SQD | NA | 402 | 416 | 14 | NA |
| Battle Space Owning Forces (Maneuver, RSTA, and FA Bns) | 2,905 | 2,090 | 2,898 | 808 | 815 |

**الجدول (3) يوضح المقارنة بين فرق الألوية القتالية الموروثة والمتحولة والهجومية (سترايكر)**

ومع مرور الوقت، جاء العديد من قادة الفرقة المتعددة الجنسيات لصالح ألوية الفرق القتالية القديمة لقوتهم البشرية بدلاً من الألوية المتحولة. وكان الطلب على ألوية سترايكر مرتفعاً بالمثل لأن لديها ثلاث كتائب مناورة، مثل الألوية القديمة، ولكن أيضاً سرباً إضافياً من قوات (RSTA)، مما يعطيها ما مجموعه 757 جندياً أكثر من لواء متحول.

كما كانت لألوية سترايكر قدرات معززة أخرى، مثل تحسين الوعي بالحالة، والمزيد من المتخصصين في الاستخبارات البشرية، والمركبات الجوية الإضافية بدون طيار. حيث اكتسبت مركبات سترايكر الاحترام لأنها كانت قابلة للبقاء والهدوء والسرعة، مع قدرة تكتيكية وتشغيلية هائلة. حيث يمكن لسترايكر الحفاظ على سرعة 60 ميلاً في الساعة، وبعضها يسافر أكثر من 88,000 كيلومتر في النشر لمدة عام على المستوى التكتيكي، ولقد حملت سترايكر مجموعة كاملة من المشاة بحوالي 11 جنديًا وذلك أكثر بكثير مما كانت في مركبات برادلي القتالية والمركبات ذات العجلات متعددة الأغراض المدرعة (HMMWV). ولأجل قوام القوات وقدرتها على حد سواء، فلقد تلقت ألوية سترايكر قوة بشرية كثيفة فيما يتعلق بالقوة العاملة ومكافحة التمرد وهي إشادة عالمية تقريباً.

**جنود أمريكيون في مدرعة سترايكر ضمن دورية في مدينة الموصل**

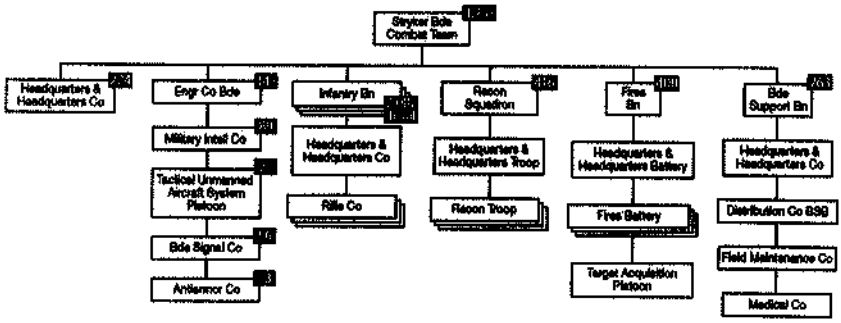


المخطط (3) يوضح تنظيم لواء مركبات سترايكر القتالي

## المواطنة العراقية

### انتقال الاستراتيجية

من الجدير بالذكر أن القوات التي وصلت حديثاً كانت قد دعيت إلى تنفيذ خطة منقحة للحملة الانتخابية. وحتى قبل أن تُعرف نتائج انتخابات كانون الثاني/ يناير، حيث أجرت القوة المتعددة الجنسيات في العراق استعراضاً لعملية الحملة الانتخابية، إلى جانب دراسة لمكافحة التمرد كانت قد أجريت في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 2004، حيث عززت الدروس المستفادة من النجف: وهي أن بناء خبرات القوة كان أكثر من غيره وعنصر حاسم في عمليات مكافحة التمرد الناجحة. حيث كان تحسين قدرة الدولة المضيفة مهماً جداً، وخلصت دراسة خريف عام 2004 إلى أنه «لم تنجح أي قوة عظمى في أي وقت مضى في مكافحة التمرد بدون شريك قدير من السكان الأصليين». وبناءً على ذلك، نشر مقر كيسي في نيسان/ أبريل 2005 خطة مستكملة تهدف إلى قمع التمرد من خلال العمليات القتالية للتحالف التي كسبت الوقت والمكان لجهد رئيسي جديد حيث تدريب قوات الدولة الأمنية وتجهيزها بحيث يتسنى لمكافحة التمرد ويمكن نقل الحملة إلى مسؤوليتهم وفي حين أن بيان مهمة كيسي في آب/ أغسطس 2004 قد ركز بنفس القدر على إجراء عمليات كاملة الطيف لمكافحة التمرد وعلى تدريب وتجهيز فرقة العمل، حيث أن بيان البعثة الجديد الصادر في نيسان/ أبريل 2005 جاء فيه ما يلي:

بالشراكة مع الحكومة الانتقالية العراقية، تقوم القوة المتعددة الجنسيات في العراق تدريجياً بنقل حملة مكافحة التمرد إلى الحكومة المؤقتة وقوات الأمن العراقية، بينما تنفذ بقوة عمليات مكافحة التمرد لخلق بيئة أمنية تسمح باستكمال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1546) واستدامة التنمية السياسية والاقتصادية. وفي

حين تغير بيان المهمة بشكل كبير، مع تركيز جديد على المرحلة الانتقالية، فإن الحالة النهائية لحملة القوة المتعددة الجنسيات لم تتغير فإن العراق في سلام مع جيرانه وحليف في الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى حكومة تمثيلية تحترم الإنسان وحقوق جميع العراقيين، كذلك أن قوات الأمن كافية للحفاظ على النظام الداخلي وجعل العراق ملاذ غير آمن للإرهابيين. وللتأكيد على هذا التغيير في الاستراتيجية، أكد كيسي لقادته أن مهمتهم هي «مساعدة العراقيين على الفوز، وليس كسبها للعراقيين.» كما حذر من خلق تبعية عراقية للتحالف، مشيراً إلى أنه «كلما طالت قيادة التحالف للقتال، كلما أصبحت قوات الأمن العراقية أكثر تبعية». وتعكس هذه التصريحات نفس الشواغل التي أعرب عنها عندما تولى القيادة، وهي الدروس التي استخلصها من فترة ولايته في البوسنة.

### الفرق الانتقالية العسكرية

من الجدير بالذكر أن خطة الحملة المستكملة ستتكشف على أربع مراحل. وخلال المرحلة الأولى، ستنشر القوة المتعددة الجنسيات في العراق بما يقرب من 250 فريقاً انتقالياً من المستشارين العسكريين لتحسين نوعية وحدات الجيش العراقي وبعض وحدات الشرطة الوطنية. وكانت الفرق، التي اعتبرتها القوة المتعددة الجنسيات جهداً رئيسياً، قد سميت في الأصل فرق مساعدة، ولكن تم تغيير اسمها إلى فرق انتقالية عندما رفض رامسفيلد تلك التسمية، مشيرا إلى أن مصطلح المساعدة يمكن أن ينطوي على اعتماد طويل الأجل. كما سيتم تخصيص جهد صغير من 15 فريقاً للعمل مع قوات الحدود العراقية التي تقع تحت إدارة إنفاذ الحدود التابعة لوزارة الداخلية. وكان علاوي قد رفض اقتران الفرق الانتقالية بالشرطة المحلية بسبب مخاوف تتعلق بالسيادة، لذا لن تكون هناك فرق انتقالية إلا مع قوات الشرطة الخاصة (المغاوير وألوية النظام العام والألوية الميكانيكية الخاصة وشرطة الحدود). وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2004، بدأت القوة المتعددة الجنسيات في عملية طلب موظفين للفرق الانتقالية من هيئة الأركان المشتركة ورؤساء الخدمات. مع العلم بأن الأمر سيستغرق وقتاً من الخدمات لإخطار الأفراد بالمهام الجديدة وإعدادهم للنشر، حيث أمرت القوة المتعددة الجنسيات في العراق كل فرقة متعددة الجنسيات في العراق بإنشاء فرق انتقالية داخلية من وحداتها الموجودة في المحطات لدعم وحدات الجيش العراقي في قطاعاتهم، وهي خطوة يعتقد كيسي من شأنها أن تسرع العملية الانتقالية من قبل بما لا يقل عن 6 أشهر. في ما يمكن أن تكون سرعة قياسية لإزالة العقبات البيروقراطية الشائنة في البنتاغون، إذ انتقل اقتراح الفرق الانتقالية من مصادر خارجية من المفهوم إلى قوات على الأرض في غضون 6 أشهر فقط. ومع ذلك، فإن السهولة

التي مسح بها بيروقراطية برنامج البنتاغون كانت تقنن بعض الخلافات الهامة حول تصميم الفرق. وكان مخططو القوة المتعددة الجنسيات في العراق قد تصوروا في الأصل فرقاً من 20 جندياً لكل منها، من شأنها أن تدمج داخل الوحدات العراقية وصولاً إلى مستوى السرية، وهي الدرجة التي يعتقد المخططون أن المستشارين يمكن أن يؤثروا فيها على أفضل وجه في القدرة القتالية للعراقيين. وتعني هذه الخطة الأولية وجود حاجة إلى أفراد بعدد 5000 ضابط صف وضابط من الرتب الميدانية، وهو رقم أثار استياء الدوائر المشتركة في البنتاغون التي سيتعين عليها تجريد العديد من الوحدات من قادتها من المستوى المتوسط الواقعة على جانب الدولة لتلبية هذا الشرط. كما حكم كيسي بأن الفرق المؤلفة من 20 جندياً أميركياً ستكون غير عملية وستمس بالسيادة العراقية، ووافق على حجم فريق من 10 مستشارين بدلاً من ذلك، لإجمالي احتياجات الأفراد البالغ عددهم 2500 فرد. وبسبب المخاطر التي تنطوي عليها حماية القوة، رفض أيضاً الدمج على مستوى السرية، وبدلاً من ذلك، أذن بدمج المستشارين على مستوى الفرقة واللواء والكتائب العراقية.

ولم يكن قرار كيسي جيدًا مع المخططين المسؤولين عن تنظيم الفرق الانتقالية، الذين حاولوا ثنيه بالقول إن «عدم وجود دعم مضمن على مستوى السرية يتعارض مع الدروس المستفادة من عمليات (COIN) الناجحة ويتعارض مع الممارسة الحالية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع جيوش أصلية أخرى». ولجمع ما يكفي من القوى العاملة لاستعادة المستشارين على مستوى السرية، اقترحوا استبعاد المستشارين على مستوى الفرقة وإقران الفرق الانتقالية بجزء فقط من قوات الأمن العراقية لكن كيسي لم يتأثر بهذه الحجة. وثار جدل آخر حول ما إذا كان ينبغي على الجيش الأمريكي استخدام وحدات معززة فردية أو وحدات دائمة لتشكيل الفرق الاستشارية. وكرئيس لأركان الجيش، لم يوافق شوميكر على مفهوم إنشاء فرق استشارية صغيرة من البدلاء الفرديين. وأعرب عن اعتقاده بأن المهمة الاستشارية ينبغي أن تُوفد إلى الألوية والكتائب الدائمة التي سيكون قادتها خاضعين للمساءلة عن نجاحها. وإدراكاً منه لعيوب نظام الاستبدال الفردي في عهد فيتنام، كان شوميكر متردداً في نشر الأفراد بدلاً من الوحدات المتماسكة. كما أعرب عن خشيته من أن يضيع الأفراد المنتشرون كمستشارين في نظام الموظفين وأن يُجبروا على القيام بعمليات نشر متتالية، مما يؤدي إلى استهلاكهم بشكل أسرع. وعلى النقيض من ذلك، يعتقد كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق أن العديد من وحدات الجيش تكافح بالفعل للتكيف مع بيئة مكافحة التمرد في العراق، ولا يمكن أن نتوقع منها تدريب القوات العراقية أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، وكما استنتج من تجربته في البوسنة، فلقد كان كيسي يعتقد أن معظم الوحدات الأمريكية ستكون عملية للغاية في دور

استشاري، وتميل إلى القيام بالكثير من العمل بدلاً من تطوير العراقيين للقيام بذلك لأنفسهم. وستقل هذه المشاكل إلى أدنى حد إذا كانت الفرق الاستشارية تتألف من أفراد يمكن لكيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق أن يدرباهما ويصوغاهما. وهكذا أصر هو والقوة المتعددة الجنسيات على الأفراد، وانضم شوميكر والجيش في نهاية المطاف. ولذلك، فإن فرق الانتقال العسكري ستكون منظمات مخصصة تتألف من أفراد من جميع أنحاء الجيش ومن دوائر أخرى.

ولقد كانت فكرة إرسال كبار ضباط الصف وضباط الرتب الميدانية للعمل في فرق صغيرة خارج الهيكل التنظيمي للجيش للعيش مع القوات العراقية من أجل تدريبهم فكرة ثورية بالنسبة للجيش المؤسسي في فترة ما بعد فيتنام. وفي محاولة لتنفيذ الاستراتيجية التي تم تحويلها حديثاً و«مشروع القانون» لقوات إضافية لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة، أوضح الجنرال جون أبي زيد ما يلي: وبينما نتبع رؤية الجنرال كيسي لتحويل جهودنا الرئيسية، للتركيز بوضوح على تطوير قوى الأمن الداخلي، التي سنحتاج أيضاً إلى مواجهة التغيير الثقافي لقواتنا المسلحة. بالإضافة إلى أننا سنحتاج إلى أشخاص يعيشون مع وحدات عراقية صغيرة ومراكز شرطة في أماكن معزولة ومكشوفة. وستكون إدارة مثل هذه المخاطر صعبة، خاصة وأن العدو يتكيف... ويجب أن نركز على استراتيجية للنجاح العراقي. «ولقد عنت النشأة الجديدة في بعثة فريق الانتقال العسكري المتكاملة أنه لا يوجد نظام تدريب للمستشارين، حيث كان هناك احتكاك مؤسسي ملحوظ في إعداد التدريب التحضيري للفرق الأولية. وقال كيسي للمؤرخين العسكريين في عام 2008: «لم يتمكن الجيش من إعداده بسرعة كافية ليكون هناك شيء مثمر هنا في الولايات المتحدة، لذا كان علينا أن نفعل ذلك بأنفسنا.» وتحقيقاً لهذا الغرض، أمر كيسي القوة المتعددة الجنسيات بإنشاء برنامج تدريبي لمدة أسبوعين في العراق، يسمى أكاديمية فينيكس، لتدريب المستشارين على مهامهم المتخصصة. حيث كان البرنامج جاهزاً بحلول أواخر أبريل، قبل أن تبدأ أولى الرحلات الخارجية في الوصول. كما سلطت بعثة «ميت» الضوء على التحدي الذي طال أمده الذي أربك القوة المتعددة الجنسيات في العراق منذ بداية الحرب في الحصول على عدد كاف من اللغويين باللغة العربية للعمل كمترجمين فوريين.

حتى قبل أن تقف الفرق الانتقالية، فلم تتمكن القوة المتعددة الجنسيات من تلبية الحاجة الماسة إلى المترجمين الفوريين من الفئة الأولى ـ المواطنين العراقيين أو غيرهم من المواطنين غير الأمريكيين الذين تعاملوا مع معظم التفاعلات التكتيكية ـ وكانت القيادة قصيرة بما يقرب من 1500 لغوي، مما يؤدي إلى تعبئة 64 في المائة من المتطلبات الحرجة. ونظراً لحاجة الفرق الانتقالية إلى العمل عن كثب مع قوات الأمن العراقية حيث ستحتاج إلى 1، 200 لغوي إضافي.

ونتيجة لذلك، فإن الجهد الرئيسي الذي تبذله القوة المتعددة الجنسيات في مجال مكافحة الانتهاكات هو تطوير قوة الأمن الدولية، حيث سيتعثر في البداية بسبب النقص الحاد في المترجمين الشفويين.

### جدل حول دور قوات العمليات الخاصة

من الجدير بالذكر أن النقاش بين الجيش والقوة المتعددة الجنسيات كان قد امتد بشأن بناء الفرق الانتقالية ومصادرها إلى قوات العمليات الخاصة. ولقد جادل الكثيرون في كل من القوة المتعددة الجنسيات والجيش المؤسسي بأن فرقة العمل للعمليات الخاصة المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية ومشغلي القوات الخاصة في الجيش، الذين طالما اعتبروا القوة الرئيسية في إجراء الدفاع والتدريب الداخليين الأجانب، أنه يجب على الجيوش الشريكة بذل المزيد من الجهد للمساعدة في ملء العبء الثقيل للفرق الانتقالية. وبناءً على ذلك، طلبت القوة المتعددة الجنسيات وحدات إضافية من القوات الخاصة من خلال القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) والبنتاغون، ولكن هيئة الأركان المشتركة رفضت الطلب بعد أن اعترضت قيادة العمليات الخاصة الأمريكية وقيادة العمليات الخاصة للجيش الأمريكي على أسس عملية وفلسفية. ومن الناحية العملية، لم يكن هناك ببساطة ما يكفي من قوات القوات الخاصة في الجيش لتلبية متطلبات كيسي بالشراكة مع ما يقرب من 250 كتيبة عراقية. وكان لكل مجموعة من مجموعات القوات الخاصة نظريا 54 مفرزة عمليات ألفا (ODAs) من 12 رجلاً، كل واحد منهم يمكنه تدريب كتيبة الدولة المضيفة عندما تكون في كامل قوتها. غير أنه بحلول عام 2005، كان عدد الأفراد في بعض المجموعات قليلاً جداً إلى درجة أنها أغلقت بعض عمليات مراقبة الألغام ودمجت مع مجموعات أخرى من أجل تشكيل فرق مأهولة بالكامل. وكانت مجموعتان من القوات الخاصة ملتزمتين بالفعل بالتناوب من جديد في العراق، والتزمت مجموعتان آخرتان تجاه أفغانستان، وكان لدى المجموعة النهائية التزام كبير في شكل قوة المهام المشتركة في الفلبين. ومن الناحية الحسابية، تطلب الوفاء بمتطلبات فريق كيسي الانتقالي لتناوب لمدة عام واحد الالتزام بأربع من مجموعات القوات الخاصة الخمس في العراق، بغض النظر عن أفغانستان أو أي مهام أخرى عبر قيادات المقاتلين الجغرافيين. ومع ذلك، ونتيجة للحدة الجزئية التي ينطوي عليها رفض طلب القوة المتعددة الجنسيات، تم التوصل إلى حل وسط وافق على زيادة عدد مستشاري قوات الأمن الخاصة لمرة واحدة، وزاد عدد كتائب القوات الخاصة المنتشرة من كتيبتين إلى ثلاث كتائب لفترة 7 أشهر. وقد تم نشر هؤلاء المستشارين لتدريب الجيش العراقي في محافظة نينوى ومدينة الموصل، حيث انهار

الجيش العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وحيث سيضغط كيسي قريباً لإعادة السيطرة على الحدود الغربية للعراق.

كما عكس قرار الرفض التزام أكبر بالعمليات الخاصة، فضلاً عن رفض قوة المهام المشتركة دوراً أكبر في تدريب قوى الأمن الداخلي، خلافاً فلسفياً حول الدور الصحيح لقوات العمليات الخاصة في العراق. وتركز أحد عناصر الخلاف على أفضل السبل لتدريب قوات الأمن العراقية. ويرى قادة قوة المهام المشتركة بين الجماعات المسلحة في القوة الوطنية المتعددة الجنسيات في الميدان الاقتصادي في النوعية للتشديد على الكمية، استناداً إلى فرضية أن مكافحة التمرد تتطلب نسبة رقمية معينة من القوات إلى السكان لكي تكون ناجحة. ويعتقد الكثيرون في قوات المهام المشتركة ـ شبة الجزيرة العربية أن التركيز على تحقيق أعداد كبيرة من العراقيين المدربين، دون التشديد على جودة التدريب، يوازي الاستخدام المضلل لأعداد الجثث في فيتنام. وكما أوضح أحد قادة قوة المهام المشتركة:

لقد كان عكس عدد الجثث، لم يكن عدد الرجال الذين نقتلهم، بل كان عدد الرجال الذين كانوا يتدربون عليهم. تماما مثل عدد الجثث، وهنا لا أقول لكم حقاً ما إذا كنا في صدد الحصول على الاستراتيجية أو التشغيلية. وإن عدد الجثث التدريبية، وعدد الرجال في قوات الأمن العراقية، لا يخبرك بأي شيء عن الأهداف الاستراتيجية أو العملياتية ومدى ما تقومون به نحو [تحقيق] هذه الأهداف.»

وآخرون ممن قيّموا برامج القيادة الانتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق قد شاركوا هذه المخاوف. حيث قام الجنرال المتقاعد غاري ف. لاك وفريقه لتقييم الأمن في العراق بزيارة العراق لاستعراض خطة واستراتيجية حملة القوة المتعددة الجنسيات لتطوير قوة الأمن العراقية في كانون الثاني/ يناير 2005. ونصحوا القوة المتعددة الجنسيات في العراق بـ «تحويل التركيز إلى نوعية قوات الأمن العراقية مقابل الكمية (فردياً وجماعياً)» مشيرين إلى أن أحد أهم مفاتيح النجاح للجيش العراقي ألا وهو إرادة الفوز. حيث كان الخلاف حول كيفية بناء قوى الأمن الداخلي بشكل أعمق من الجدل البسيط للكمية مقابل الجودة. حيث يعتقد قادة قوة المهام المشتركة ـ شبة الجزيرة العربية أنهم طوروا نموذجاً ناجحاً في كتيبة المغاوير 36 وقوة مكافحة الإرهاب العراقية ـ بما في ذلك الاختلاط العرقي القسري، وعملية الاختيار الصارمة، والمعدات الأفضل والشراكة طويلة الأجل والقدرة على الاختيار لقادة الوحدة ـ ولم يرغبوا في تمييعها. ومع ذلك، يرى قادة القوة المتعددة الجنسيات وقيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في العراق أن نموذج الكوماندوز السادس والثلاثين لا يمكن أبداً أن ينتج قوة كبيرة بما يكفي لتأمين البلد بأكمله. وبدلاً من ذلك، ضغطت القوة المتعددة الجنسيات والقيادة الإنتقالية للأمن

متعددة الجنسيات في العراق، على قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية لتغيير مهمة منظمات العمل غير الإقليمية والتركيز على زيادة إنتاجية التدريب الأساسي كوسيلة لتسريع نمو قوة الأمن العام، معتقدة أن نموذج قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية سيكون بطيئاً للغاية. ولكن لأن قوة المهام المشتركة بين قوات الدفاع الذاتي كانت خاضعة للسيطرة التكتيكية لـ «القوة المتعددة الجنسيات»، إذ لم تتمكن القوة المتعددة الجنسيات من تغيير المهمة الأساسية لـ «قوة المهام المشتركة بين القوات الخاصة»، ووافقت المنظمات ببساطة على الاختلاف حول أفضل السبل لتدريب قوات الأمن الدولية.

وكانت هناك أسباب أخرى رفضت فيها قوة المهام المشتركة بتوسيع البعثة. ومع تغير قادة قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية كل 7 أشهر تقريباً، كان الحفاظ على الاتساق في اتجاه المنظمة أمراً صعباً. ولم تجلب التغييرات في القادة اختلافات في الشخصية فحسب، بل جلبت أيضاً اختلافات في روح مجموعتي القوات الخاصة اللتين شكلتا قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية. ومع تناوب الوحدات، سقط الدفاع الداخلي الأجنبي داخل وخارج التفضيل، وغالباً ما طغت عليه مهمات العمل المباشر التي قدمت نتائج أكثر فورية وملموسة ـ وإن كانت عابرة. ويعتقد بعض قادة قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية أنهم يساهمون أكثر من خلال القيام بمهمات عمل مباشر تكتيكية لقتل أو القاء القبض على أفراد ذوي قيمة عالية على قائمة أهداف القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وفكروا في إدارة قوات الدفاع الفدرالي مع لواء قوات العمليات الخاصة العراقية (ISOF) وهو مجرد امتداد لمهمة القتل والسيطرة. وبالمثل، كان بعض الشركاء الرئيسيين لقوة العمل المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية، وهي الفرق المتعددة الجنسيات التي كانت تملك مساحة المعركة، حيث كانوا حريصين على رؤية منتجات شبكتها للاستخبارات البشرية ونتائج مهامها المباشرة إذ لم يكن لديها الصبر على الجهود المستهلكة للوقت واللازمة لتحسين مؤسسة العمل الدولية. وقد تم تخفيف الأثر الذي قد يكون للقوة المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية على القوات العراقية من قبل بعض قادة قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية والذين اعتقدوا أن قواتهم الوطنية لا ينبغي أن تدرب وحدات عراقية أكبر من حجم الفصيل، على الرغم من المعيار العقائدي الذي مفاده هو أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تدرب كتيبة من السكان الأصليين.

ولأن قادة القوات الخاصة كانوا قد قرروا عدم نشر ضابط عام في العراق كجزء من مقر أعلى للقوة المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية، فإن حالات الانفصال والاختلافات بين مجموعتي القوات الخاصة وبين مختلف القادة لم يتم البت فيها قط. وأضر هذا الخطأ أيضاً بقدرة قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية على تقديم المشورة والوعي الظرفي إلى الفيلق المتعدد

الجنسيات في العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ومع مسؤولية نادرة امتدت جغرافياً في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق التي لم تكن فيها هناك قوات أمريكية، مثل الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط والفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال شرق بقيادة كوريا، حيث كان لدى قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية منظور فريد حول العراق. وللأسف، لم يتمكن قادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في العراق من حضور العديد من الاجتماعات على مستوى القوة المتعددة الجنسيات ـ شبه الجزيرة العربية التي اقتصر حضورها على هيئة الضباط العامين، مع عدم تعيين ضابط عام. كما أعاق غياب ضابط عام في القوات الخاصة ووجود مقر أعلى درجة ووحدة الجهود بين مختلف كيانات القوات الخاصة المنتشرة في العراق، وفي بعض الأحيان تطور إلى احتكاك كبير فيما بينهم بسبب التداخل في البعثات والأهداف والتضاريس. وقد كشف هذا الصراع العائلي العميق حقيقة بأن وحدات القوات الخاصة سوف تتصالح وتحقق التآزر مع القوات التقليدية قبل المصالحة بين عناصرها المتباينة. وفي مقابلات أجريت بعد الحرب، أعرب 10 من قادة قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية، كان كل واحد منهم مشكك ـ عن أسفهم لأنه كان ينبغي أن يكون هناك مقر أعلى للقوات الخاصة في العراق، بقيادة جنرال من قوات الأمن الخاصة.

### تحجيم موطئ قدم قوات التحالف

من الجدير بالذكر أنه وخلال المراحل الثانية إلى أربع من خطة الحملة، سينقل التحالف تدريجياً المسؤولية عن العمليات الأمنية والأراضي إلى العراقيين. وكان المقصود من كل عملية نقل أن تكون قائمة على الشروط، وتعتمد على الأداء المصنف لـ قوات الأمن العراقية. وفي المرحلة الثانية، والتي كانت تنص على انتقال السيطرة الأمنية إلى القوات العراقية في المحافظات. حيث ستتولى قوات الأمن العراقية زمام المبادرة في تخطيط وتوجيه وإدامة عمليات مكافحة التمرد، في حين ستنتقل وحدات التحالف إلى دور داعم وتقلل من وجودها وتواجدها. وكان الهدف الطموح للخطة هو الوصول إلى هذه المرحلة بالنسبة للعراق كله بحلول 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وقد نقل أبي زيد وكيسي هذه الخطة لجعل القوات العراقية في قيادة معركة مكافحة التمرد بحلول نهاية العام إلى علاوي في الأيام التي تلت الانتخابات، ولكن سيتعين على الجنرالات في نهاية المطاف إعادة التفاوض بشأن الخطة بعد أشهر مع رئيس وزراء جديد والوضع الأمني المتغير. وفي المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانتقال إلى الحكم الأمني العراقي الوطني، حيث ستعود المحافظات إلى سيطرة العراق، إذ سيتولى قادة المحافظات والوزراء في الحكومة الوطنية مسؤولية الأمن العراقي. ولأن علاوي رفض

السماح لفريق الانتقال العسكري بالتعاون مع الشرطة المحلية، فلقد توقع قادة التحالف ألا تتم هذه المرحلة الانتقالية قبل منتصف عام 2006. وفي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاعتماد على الذات في أمن العراق، حيث ستتطور العلاقة بين الحكومة العراقية والتحالف إلى علاقة أمنية أكثر نموذجية بين الدول المتحالفة، حين تعمل السفارات كوجود رئيسي للتحالف. وفي هذه المرحلة، ستتحرك قوات التحالف إلى المراقبة الاستراتيجية خارج العراق، لكنها مستعدة للعودة إذا لزم الأمر. وفي الوقت الذي نشرت فيه القوة المتعددة الجنسيات خطة حملتها الجديدة، نشرت أيضاً خطة طوارئ ووضعت إجراءات لما سيفعله التحالف مع وصول العراقيين إلى كل مرحلة متتالية من المرحلة الانتقالية. وتناول أحد عناصر خطة الطوارئ تأسيس التحالف، بهدف الحد من الأثر من مرحلة إلى مرحلة. وعلى الرغم من أن الخطة استندت إلى الأداء العراقي، فقد وضعت خط أساس لإغلاق قاعدة التحالف حسب المرحلة. ومن بين القواعد الـ 108 التي كانت تعمل اعتبارا من نيسان/ أبريل 2005، كان من المقرر إغلاق ما بين 7 إلى 10 قواعد خلال المرحلة الأولى، و46 إلى 49 خلال المرحلة الثانية، و45 إلى 51 خلال المرحلة الثالثة، ولم يتبق سوى 4 قواعد طويلة الأجل في عين الأسد وطليل وبلد وأربيل.

ولقد شمل عنصر آخر من هذه الإجراءات هو تحديد حجم وجود قوات التحالف في العراق مع مرور الوقت. وفي حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2005، سيستخدم كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق تقييمات قوى الأمن الداخلي لاتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان ينبغي تخفيض هيكل القوة لتناوب القوات في كانون الثاني/ يناير 2006. وهذا من شأنه أن يتخذ شكل مغادرة مبكرة للمسرح، أو تحويل القوات الواردة لتلبية متطلبات لواء احتياطي استراتيجي في الكويت، أو قرار الإبقاء على القوات في كونوس [الولايات المتحدة القارية] استعداداً لنشر الأوامر. وتوقعت خطة الطوارئ أن تسمح هذه التقييمات بتخفيض عدد الألوية الأمريكية الأربعة التابعة للولايات المتحدة واربعة ألوية متحالفة على الأرض في عام 2006. ثم ستجري القوة المتعددة الجنسيات في العراق تقييماً آخر بعد الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر 2005، ولكن مقر قيادة كيسي توقع بأن تتحسن الظروف على الأرجح بما فيه الكفاية بحيث يمكن بحلول منتصف عام 2006 تخفيض وجود الائتلاف من خلال الانسحابات المبكرة إلى تسعة ألوية أمريكية فقط ولواءين متحالفين. وسيجري التقييم التالي في حزيران/ يونيو 2006، وهو الوقت الذي توقع فيه كيسي وضباطه بأن يكون الوضع مستقراً بما يكفي لاشتراط ستة ألوية أمريكية فقط ولواءين متحالفين في أوائل عام 2007. ومع انخفاض القوة القتالية الأميركية على هذا المنوال، أعرب أبي زيد وكيسي عن أملهما في تكرار النموذج المستخدم في البوسنة وكوسوفو، ومع تولي منظمة متعددة الجنسيات مسؤولية المهمة من

الأمريكيين. وفي مذكرة بتاريخ 15 يناير/ كانون الثاني 2005، وصف أبي زيد هذه الحالة الطرفية المفضلة بأنها انتقال:

القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى قوة تحقيق الاستقرار في العراق، [بتفويض] من الأمم المتحدة أو ولاية دولية مع تاريخ انتهاء محدد؛ حيث أن حجم القوة ثابت بتعداد 50,000 داخل العراق بقيادة قائد غير الولايات المتحدة، وأن مساهمة الولايات المتحدة تقتصر على ما لا يزيد عن 20 % من القوة؛ منفصلة ومتميزة عن جهود التدريب التي يقودها القادة الأمريكيون تحت قيادة لجنة الهدنة العسكرية ـ العراق... وأن الفكرة هنا هي تسريع التأين، وإزالة الطابع الأميركي عن الجهود، وتجديد الجهود الدولية، والسماح للعراقيين بالخروج إلى الأمام.

ولقد أدى الدافع لتسليم المهمة إلى كيان أجنبي آخر ضمن محاولات التحالف لحشد الدعم إما لبعثة حلف شمال الأطلسي أو لقوة إسلامية بقيادة العاهل الأردني الملك عبد الله. ولم تنجح هذه الجهود في نهاية المطاف لأن حلف شمال الأطلسي أو الدول العربية لم تنظر إلى المهمة بنفس الدرجة من التفاؤل الذي كانت عليه الولايات المتحدة في أعقاب انتخابات كانون الثاني/ يناير. ولم يشارك الجميع في التحالف ثقة كيسي في التنبؤات بأن النمو السريع في قدرات قوى الأمن العراقية من شأنه أن يؤدي إلى خفض سريع في القوة القتالية. وعندما طُلب من الفيلق الثامن عشر الثامن عشر المحمول جواً، الذي يعمل كمقر للقوة المتعددة الجنسيات في العراق في شباط/ فبراير 2005 التعليق على الجدول الزمني المقرر، أجاب موظفوه بأن أوائل عام 2006 من السابق لأوانه لخروج الألوية القتالية. وأن هذه القدرة لن تكون على الأرجح حتى نصل إلى السيطرة الوطنية. ويرجع ذلك إلى الحاجة في تقديم الدعم المباشر والدعم العام لـ «قوات الأمن العراقية» والذي يشمل القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والخدمات اللوجستية والحرائق والآثار المشتركة وQRF قوة الرد السريع وحماية القوة وإعادة الإعمار وما إلى ذلك. ولقد عكست مساهمة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق مخاوف قادتها من أن القرارات الواردة في اقتراح القوة المتعددة الجنسيات التي نصت على خروج القوات مرتبطة بالمرحلة والوقت وليس الظروف، وأضافت أن أي خروج للقوات ينبغي أن يبدأ على مستوى الكتيبة وما دونها، بمجرد تهيئة الظروف المناسبة.

### تقييم الاستعداد للانتقال

لقد كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بإمكانها أن ترفض التوصية بالبدء خروج القوات على مستوى الكتيبة وخصم المخاوف في نهاية المطاف من أن عام 2006 كان من السابق لأوانه على خروج القوات، فقد تصرفت على الفور بناء على توصية الفيلق المتعدد الجنسيات

في العراق لوضع تقييم قائم على الظروف من شأنه المساعدة في تحديد متى يمكن لقوات التحالف الانسحاب. وفي ربيع عام 2005، أنشأت قيادة التحالف نظاماً لمستشاري فريق الانتقال العسكري الذين سيصلون قريباً لتقييم الوحدات العراقية الذين تمت توصيتهم بهدف استخدام البيانات لإبلاغ قرارات التحالف بشأن انسحاب القوات. وسيسند التقييم الجديد على الجاهزية للمرحلة الانتقالية لكل وحدة عراقية بتصنيف إجمالي بداية من التقييم والذي ينص على (القدرة تماماً على التخطيط والتنفيذ وإدامة عمليات مستقلة لمكافحة التمرد) إلى التقييم 4 الذي ينص (وصف وحدة لا تزال قيد التشكيل وغير قادرة على القيام بعمليات مكافحة التمرد). حيث تم تحديد هذه التصنيفات الإجمالية من خلال سلسلة من 15 سؤالًا، سيتم تصنيف كل وحدة عراقية على كل منها بترتيب تنازلي للكفاءة على أنها خضراء أو كهرمانية أو حمراء أو سوداء. ثم يتم إدخال الردود على الأسئلة في خوارزميات من شأنها أن تنتج في نهاية المطاف التصنيف العام لهيئة تنظيم الاتصالات التي من شأنها أن تكون عنصراً هاماً في القرارات الصادرة عن الألوية المقربة وقواعد التحالف الوثيق. وكانت مقاييس تقييم الانتقال العسكري نتاجاً لتعاون كبير بين موظفي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق وقيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات في العراق المشتركين وكيسي. وقد صُممت لتكون بسيطة للعراقيين لفهمها وبساطتها من قبل القادة على الأرض، كما أشار أحد ضباط القيادة الإنتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق في نهاية المطاف بقوله: تريد أن تعرف، بأنه يمكنك تحويل ساحة المعركة إلى هذه الوحدة العراقية؟. ومع ذلك، كان ضمن نظام التقييم هو الفهم بأنه الوحدة المصنفة بالتصنيف رقم 1 لن تكون جاهزة تماماً للعمل بشكل مستقل دون دعم التحالف اللوجستي والناري والإجلاء الطبي. ومع ذلك، فإن تصنيف تنظيم الانتقال (TRA 1) قد عنى لمخططي القوة المتعددة الجنسيات بأن الوحدات الأمريكية يمكن أن تبدأ في فك الارتباط بالوحدات القتالية الأمريكية الكبيرة من منطقة وحدة عراقية وتسليم ميدان المعركة.

حيث تم تقسيم الأسئلة الـ 15 التي اعتمد عليها التصنيف إلى ستة مجاميع رئيسية: الأفراد والقيادة والسيطرة والتدريب والاستدامة/ اللوجستيات والمعدات والقيادة بشكل عام. ولقد كانت جميع الأسئلة تقريباً هي كمية. فعلى سبيل المثال، لم تقيّم جميع الأسئلة الثلاثة الواردة تحت «المعدات» وثلاثة من الأسئلة الأربعة تحت «الأفراد» سوى ما إذا كانت وحدة عراقية لديها المعدات والأفراد المأذون بها. ولم تكن هناك سوى قدر ضئيل من الذاتية للتقييم، ولم تكن هناك قدرة تذكر على أن يلاحظ مستشارو التحالف، فعلى سبيل المثال، ما إذا كانت وحدة عراقية تجيد استخدام المعدات التي كانت في متناول اليد. حيث لم يستكشف أي تقييم من هذه التقييمات المسائل الذاتية الهامة المتعلقة بالطائفية، والاستعداد للقتال، وتماسك الوحدة.

ولم يتناول التدريب سوى سؤال واحد من الأسئلة الـ 15، وتقيّم النسبة المئوية للمهام الأساسية للبعثة التي تتقنها الوحدة. حيث كان من الممكن أن يقوم مستشارو الائتلاف بعمل سرد ذاتي مع التقييم، لكنه لم يساهم في الحساب العام للتصنيف والتقييم، كما أن التصنيف العام لم يتجاوز ما استمده من حسابات البيانات الموضوعية. وفي وقت لاحق، وجد بعض قادة التحالف على المستوى التكتيكي أن اختيار مقاييس تنظيم الانتقال وطبيعته الموضوعية المفرطة إشكالية. وأوضح الرائد ستيفن كامبل، وهو ضابط بريطاني في الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق انه: لقد كانت مقاييس الفعالة التي كانت مطروحة من التحالف، على القوة التي كانت في بغداد، أشياء لا صلة لها بالموضوع... مثل هل قوات الأمن العراقية مأهولة بالكامل؟ مثل ما اقول نعم، انها مأهولة بالكامل من قبل الميليشيات. حيث أن السجل التاريخي سيكون مسلياً جداً في هذا الصدد... لأنك ستجد مجموعة من الفئات التي يتم ترميزها باللون الأخضر للمضي قدماً. ومع ذلك، فإن صناديق النص التي تذهب معهم ستقول شيئاً مروعاً مثل: تسيطر الميليشيات الشيعية تماماً على قوات الأمن العراقية ضمن منطقة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق. وهم يقومون بالهجمات المروعة على السكان المحليين وضد الاحتلال. وهي برعاية إيران. وليس لدينا سيطرة عليهم.وبسبب التقييم الأخضر.فقد سُمح لي بكتابة ما أردت في الصندوق طالما كان الشيء أخضر، لأنه بمعاييرهم كان أخضر.

ومع ذلك، فلقد كان التصنيف العام عنصراً حاسماً في خطة الحملة الانتخابية لأنه، وعلى حد تعبير كيسي قد استُخدم لإصدار أحكام حول متى قد ننقل المناطق إلى الجيش العراقي وفي نهاية المطاف ستعود المحافظات إلى العراقيين.

## التحول في التمرد

### القوات الشيعية وايران

في الوقت الذي كان فيه الجيش الأمريكي يمر بتحولات، كانت الجماعات المتمردة الشيعية تمر بتحولها الخاص بها بعد عام ونصف من القتال. وقد تكبدت الجماعات المسلحة الشيعية منها جيش المهدي على وجه الخصوص، خسائر كبيرة في القتال الذي دار في نيسان/ أبريل وصيف 2004، مما أسفر عن مقتل العديد من القادة والمقاتلين الأقل قدرة. وبعد استيعاب هذه الخسائر الفادحة، خلص قادة جيش المهدي الذين ظلوا على قيد الحياة من التوصل إلى استنتاج مفاده أن استخدام نفس التكتيكات وإشراك التحالف في حرب مفتوحة يعني الدعوة إلى الانقراض. وقرر القادة الباقون على قيد الحياة بأن هناك حاجة إلى مساعدة خارجية للقتال بفعالية ضد التحالف. ورغم انه كان قراراً صعباً بالنسبة للزعماء المستقلين، وافق مقتدى الصدر على توصية مرؤوسيه

بالتواصل مع النظام الإيراني للحصول على مساعدة إضافية. وفي وقت لاحق، أوضح قيس الخزعلي، أحد كبار مساعدي الصدر، لمسؤولي التحالف أنه بعد سقوط النجف في أغسطس/ آب 2004، لم يكن هو وآخرون في التيار الصدري غير راضين عن الطريقة التي حارب بها جيش المهدي والطريقة التي أدار بها مقتدى الصدر قيادته العسكرية. حيث قرر الخزعلي وأتباعه القتال بطريقة أكثر انضباطاً مع وحدات أفضل، ووصلوا إلى قاسم سليماني طلباً للمساعدة.

**السيد قيس الخزعلي**

حيث رحب قاسم سليماني، بصفته قائد فيلق القدس، وهو فرع من الحرس الثوري الإيراني المسؤول عن العمليات السرية في العراق ودول أخرى في الشرق الأوسط،، بطلب المساعدة لأنه أعطى النظام الإيراني المزيد من الدعم ضمن خيارات لزعزعة استقرار الجهود الأمريكية والائتلافية بما يتجاوز دعمها السري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في المنطقة وفيلق بدر وحزب والدعوة. وفي وقت لاحق، وصف أحد ضباط الاستخبارات البريطانية الذين خدموا في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، والذي شهد تحول جيش المهدي وسبب سعي القوات العراقية إلى الحصول على دعم إيران، وكيف حولها هذا الدعم.

حيث يقول: لقد أدركوا أن قتالنا في الشوارع بالبنادق وقذائف آر بي جي [قذائف صاروخية] كان طريقة جيدة لعدم تلقي معاشك التقاعدي، لأننا سنقتلهم فقط. لم يستطيعوا أن يأخذونا علناً هكذا... لذا ذهبوا إلى الإيرانيين، وكان الإيرانيون قد قاموا بهذا العمل في لبنان مع «حزب الله» من قبل في الثمانينيات، لذلك فهم يأخذون أساساً كتيباتهم من ذلك الصراع بالذات ويستخدمونها في هذا السياق. لديهم تكنولوجيا متطورة للأجهزة التي كانت فوق ما يمكن أن تهزمه تدابيرنا المضادة. وعادوا ببنية مختلفة وسرية وخلوية وتمرد وأقرب إلى الإرهاب في تكتيكاته من التمرد المفتوح.

ولقد أنشأت قوة القدس برنامجاً تدريبياً شاملاً لهذه المنظمات الخلوية الجديدة، سيعرف قريباً باسم المجموعات الخاصة. حيث جرى التدريب أساساً في مخيمات بإيران، مع تدريب إضافي في بعض الأحيان في سوريا ولبنان. وقد أجرى جزء من التدريب أعضاء من حزب الله اللبناني، الذين كانوا محترمين من قبل طلابهم العراقيين المتلهفين بسبب تجربتهم في محاربة إسرائيل وقدرتهم على التحدث باللغة العربية، على عكس المدربين الإيرانيين الناطقين باللغة الفارسية الذين اضطروا إلى توجيه التعليمات من خلال المترجمين الفوريين. كما أدى القتال الذي دار في نيسان/ أبريل وصيف 2004 إلى تحويل التمرد الصدري من خلال خلق تصدعات في منظمة كانت موحدة نسبياً في السابق. حيث كان لمبادرة الخزعلي في التواصل مع إيران دلالات سياسية. ومن المرجح أن يكون الخزعلي، الذي شعر بإحباط شديد بسبب ما اعتبره هو وغيره من مساعدي الصدر لقيادة مقتدى الصدر غير المنتظمة وغير الكفوءة في كثير من الأحيان، حيث يأمل في أن تعطيه المبادرات تجاه إيران فرصة ليصبح الزعيم الشرعي لـ جيش المهدي أو ربما بتشكيل تنظيمه الخاص. و يعود استياء الخزعلي من الصدر إلى فترة التسعينيات، عندما كان الخزعلي تلميذاً يحظى بتقدير كبير لوالد آية الله الصدر، ومن المرجح أنه اعتبر نفسه أكثر تأهيلاً لقيادة التيار الصدري من مقتدى الصدر، زميله السابق في مدرسة الصدر الدينية. ومع مرور الوقت، ستبدأ هذه التوترات في تفتيت الحركة. وبالنسبة للنظام الإيراني، فيمكن أن يكون تيار الصدر المتقلب غطاءً فعالاً لأعمال فيلق بدر، الذي اعتقد بعض قادة التحالف أنه قوة استقرار، على النقيض من جيش المهدي. وفي الواقع، كان فيلق بدر في كثير من الأحيان وحشياً مثل جيش المهدي لكنه كان يدير نفسه بشكل أكثر سرية، مع التركيز على العمليات للانتقام من القادة السنة والتلاعب بالحكومة العراقية الجديدة. وبدلاً من شن عمليات مسلحة بشكل عام، اكتفى قادة بدر بالعمل بهدوء أسفل قائمة اغتيالات من السنة البارزين، وتنسيق أعمالهم مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية لتحقيق تأثيرات سياسية.

وبالنسبة للعام التالي، وبينما خضعت الجماعات الشيعية لتدريبها الإيراني واستعدت للجولة التالية من الصراع، كان الوضع في المنطقة المتعددة الجوانب في بغداد هادئاً بشكل خادع. ومع ذلك، كانت الأنشطة المعبّرة للمتشددين الشيعة محدودة، لكن الجماعات الشيعية كانت نشطة في تحقيق أهدافها. وفي حين يعتقد بعض قادة القوة المتعددة الجنسيات في أن التحالف قد هزم الصدريين وغيرهم من المتمردين الشيعة في عام 2004، كان عام 2005 في الواقع هو الهدوء الذي كان عليه قبل العاصفة. حيث كان النظام الإيراني السعيد بتوسيع نفوذه في السياسة العراقية، يغتنم فرصة جديدة لإبقاء الولايات المتحدة خارج الميزان.

### صعود تنظيم القاعدة في العراق

كما شهدت الجماعات السنية المتمردة تغييراً كبيراً بعد أن تكبدت خسائر فادحة في المعارك في الفلوجة والموصل ومدن سنية أخرى. حيث تعرض المتمردون المرتبطون بالنظام السابق لضربة شديدة بشكل خاص، وفي ضعفهم فقدوا مكانهم القيادي في تمرد بدأوه هم بأنفسهم. وكما لو كان الأمر كذلك لتوضيح هذا التغيير، سلّم النظام السوري في نيسان/ أبريل إلى تحالف الأخ غير الشقيق لصدام حسين، سبعاوي إبراهيم التكريتي، الذي كان قائداً لعناصر النظام الأجنبي العاملة انطلاقاً من سوريا. ولقد أدت هزيمة العناصر المتمردة في الفلوجة إلى إعادة هيكلة جغرافية للتمرد. وبعد المعركة، تفرقت الجماعات المتمردة في جميع أنحاء البلاد، وتوطدت في بغداد وشمال بابل وممرات الرمادي والفلوجة والقائم وحديثة في الأنبار. وقد أصبحت الفلوجة أرضاً لم يعد بإمكان المتمردين الوصول إليها، على الأقل على المدى القريب. واضطر العديد من الجماعات الناجية إلى العمل تحت الأرض، وأمضوا الأشهر الأولى من عام 2005 في محاولة لإعادة تأسيس تنظيمهم وبنيتهم التحتية في الأنبار مع استقرار فترة هدوء مؤقتة في جميع أنحاء المحافظة. كما نزحت قوة كبيرة من المتمردين إلى منطقة بحيرة ثرثار بسبب بُعدها عن قوات التحالف. وقد اتضح عمق عمليات المتمردين في المنطقة في 23 مارس/ آذار 2005، عندما أدى هجوم نادر للتحالف إلى محمية المتمردين لمداهمة معسكر تدريب إلى أكبر اشتباك منذ عملية «الفجر». وخلال معركة استمرت يوماً بعد يوم وشاركت فيها قوات المغاوير العراقية الخاصة وعناصر من قوات المغاوير في الجيش الوطني العراقي، قُتل 85 متمرداً، فضلاً عن سبعة من مغاوير الشرطة العراقية. ومع ذلك، فإن التغيير الأكثر أهمية داخل التمرد السني جاء عندما تطورت جماعة «التوحيد والجهاد» التي كانت يديرها أبو مصعب الزرقاوي، حيث تحولت من جماعة جهادية مستقلة إلى جزء من تنظيم «القاعدة» في أواخر عام 2004 وأوائل عام 2005. وفي حين كانت معارك الصيف والخريف ـ عندما خاض الائتلاف إلى الانتخابات ـ فعالة في شراء المكان والوقت لإجراء الانتخابات، إلا أنها خلقت أيضاً أرضاً خصبة للمتشددين الدينيين من السنة. كما دمرت المعارك مساحات من المدن السنية في سامراء وتلعفر والموصل والفلوجة الكثير من الاقتصادات المحلية والإقليمية أيضاً، تاركة مجاميع كبيرة من السكان السنة لاجئين أو فقراء. وأصبحت أموال إعادة الإعمار، التي وعد بها التحالف والقيادة العراقية، غارقة في بيروقراطية الحكومة العراقية الطائفية.

وفي هذا الفراغ الاقتصادي، تمكنت جماعة الزرقاوي من استخدام جيوبها الأعمق لتوظيف شبان بعيداً عن الجماعات الأخرى الأكثر علمانية أو قومية. ومع انهيار العديد من جماعات المقاومة السنية المرتبطة بعناصر النظام السابق، غيّر العديد من أعضاء الرتب ولاءهم وانضموا

إلى الزرقاوي. ولقد غيّر هذا المفتاح التركيبة السكانية لتنظيمه بحيث كان معظم مقاتليه في الأنبار من الرجال الذين خدموا كأفراد عسكريين أو أمنيين في عهد صدام. حيث أن بعض هؤلاء أعضاء النظام السابق جلبوا معهم الثروة والروابط الاقتصادية التي تراكمت لديهم في عهد صدام، مثل الشيخ غازي سامي عباس، رجل الأعمال في الفلوجة الذي أصبح واحداً من أغنى خمسة رجال في العراق والذي ساعد في إيواء زوجة صدام وبناته بعد سقوط بغداد. ومن المصادر الأخرى لأموال الزرقاوي التهريب والابتزاز من المدنيين العراقيين وعمليات الاختطاف والسطو. كما تلقى الزرقاوي دعماً مالياً خارجياً كبيراً في عام 2005 من كبار قادة تنظيم «القاعدة».

وبهذين التمويلين، كان تنظيم الزرقاوي قادراً أساساً في المزايدة على الحكومة العراقية والتحالف من أجل موطئ قدم للجنود. وفي حين أن أحد أفراد الجيش أو الشرطة العراقية ذوي الرتب الدنيا يُدفع له ما يقرب من 150 دولاراً في الشهر، إلا أن الزرقاوي كان يدفع ما بين 100 و200 دولار مقابل هجوم واحد بالأسلحة الصغيرة أو قذائف الهاون أو الأجهزة التي تم إطلاقها، بل ويدفع للمدنيين 10 دولارات في اليوم للتجسس على قوات التحالف. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2004، أقسم الزرقاوي بنفسه على الولاء لأسامة بن لادن وغير اسم تنظيمه إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أو في العراق ليعكس الالتزام الجديد. وبالنسبة لقوات التحالف، أصبح تنظيم الزرقاوي الذي أعيد تسميته ليُعرف ببساطة باسم تنظيم «القاعدة في العراق». وبحلول كانون الثاني/ يناير، كافأ بن لادن الزرقاوي على الولاء بتسميته أميراً، أو قائداً لقوات تنظيم «القاعدة» في العراق. وكان أداء يمين الولاء نتيجة لمفاوضات مستفيضة بين المجموعتين وتحقيق المنافع المتبادلة التي سيجلبها الاندماج. وبالنسبة لجماعة الزرقاوي، فلقد جلب الارتباط بالقاعدة الاعتراف بالعلامة التجارية، وهو عامل مهم في السعي للحصول على تبرعات مالية ومجندين جدد. وإلى جانب جهود الزرقاوي للاستفادة من ضعف عناصر النظام السابق في مرحلة ما بعد الفلوجة، فلقد أدى الاندماج إلى وضع الزرقاوي في قمة التمرد. وبالنسبة لبن لادن وتنظيم القاعدة، كانت جماعة الزرقاوي على الفور الفرع الأكثر نشاطاً وعنفاً في امتيازها العالمي، وبحلول نهاية عام 2004، خلص بن لادن إلى أن العراق يجب أن يكون الحملة المركزية في حربه الأوسع نطاقاً ضد الغرب وحلفائه العرب. وعلى غرار بن لادن، رأى الزرقاوي أن العراق محوري في مخطط أكبر، حيث أعلن في أيلول/ سبتمبر أن الشرارة قد أُشعلت هنا في العراق وسيستمر لهيبها في الاشتداد ـ بإذن الله ـ حتى تحرق الجيوش الصليبية في دابق.

في إشارة إلى نبوءة واردة في حديث (من الحديث النبوي الشريف ـ المترجم)، أشار الزرقاوي إلى أن الصراع في العراق سيؤدي في نهاية المطاف إلى معركة في بلدة دابق السورية،

حيث سينتصر الإسلام أخيراً على الغرب في هرمجدون. ولهذه الإعلانات معنى ديني قوي ولكنها تصدرت أيضاً عناوين الصحف، مما يثبت فائدته في توظيف المنظمة الأم وجمع الأموال. وفي الوقت نفسه، كان كبار قادة تنظيم القاعدة في باكستان معنيين بهمجية الزرقاوي وتركيزه على استهداف الشيعة في العراق وبدء حرب أهلية، وهي الخطة التي وضعتها القيادة العليا للقاعدة في رسائل عام 2004 التي نقلها حسن غول. ونتيجة لذلك، أصر تنظيم القاعدة على شرطين للاندماج: أولاً، أن يركز الزرقاوي هجماته ضد الولايات المتحدة، التي اعتبرها تنظيم القاعدة العدو البعيد الأكثر خطورة، وثانياً على الزرقاوي ألا يثير صراعات بين المسلمين إلا بعد هزيمة الولايات المتحدة في العراق. وسوف يتجاهل الزرقاوي هذا الاتفاق منذ البداية، مما أثار ذعر قادة تنظيم «القاعدة» الذين طلبوا من الأردني تنظيم هجوم ضد الولايات المتحدة القارية لإظهار التزامه بالجهاد الأوسع نطاقاً. والواقع أنه حتى عندما تفاوض الزرقاوي على شروط نقابته مع تنظيم القاعدة، فقد قام بتحركات سياسية وتكتيكية نحو هدفه المتمثل في إشعال حرب أهلية في العراق، حيث التقى بقادة أنصار السنة وجيش محمد في أبو غريب في أوائل كانون الثاني/ يناير للتخطيط لمواجهة حملة مشتركة ضد الحكومة التي يقودها الشيعة في بغداد. وكان جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته هو زيادة عدد الانتحاريين الأجانب الذين يتسللون إلى البلاد واستخدامهم لاستهداف الانتخابات والحكومة الجديدة. وفي حين أن جماعة أنصار السنة ستتحالف مع تنظيم «القاعدة» في العراق بعد الاجتماع، فإن محاولة التحالف مع جيش محمد سوف تنهار قريباً، وأصبحت الجماعتان عدوتين لدودتين.

ومنذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر فصاعداً، سيواصل الزرقاوي هجماته ضد الشيعة دون أن يتخلى عن هذه الهجمات. وفي 15 كانون الأول/ ديسمبر، أسفر تفجير عن مقتل سبعة أشخاص في مزار شيعي في كربلاء وإصابة أحد مساعدي آية الله العظمى السيستاني. وفي الأسبوعين التاليين، أسفر هجومان بالتفجير عن مقتل 70 شخصاً في النجف وكربلاء، في حين أسفر انفجار سيارة مفخخة استهدفت مقر المجلس الأعلى الإسلامي في بغداد عن مقتل 13 شخصاً ومقتل عبد العزيز الحكيم تقريباً. وفي 12 كانون الثاني/ يناير، قتل اثنان من كبار مساعدي السيستاني في هجومين منفصلين في كربلاء وسلمان باك. وفي 22 شباط/ فبراير، نفذ عناصر الزرقاوي 5 هجمات انتحارية متزامنة تقريباً في جميع أنحاء بغداد اسفرت عن مقتل 39 وإصابة 150 شيعياً كانوا يحتفلون بعاشوراء. وبعد أسبوع، فجر انتحاري بسيارة مفخخة أرسلها ابن عم الزرقاوي من الأنبار وسط مجندين من الجيش والشرطة العراقية في مدينة الحلة الشيعية، مما أسفر عن مقتل 122 شخصاً في أسوأ تفجير منفرد في الحرب حتى تلك اللحظة. ومع تصاعد عدد القتلى، بدأ هجوم الزرقاوي في أن يكون له تأثيره المقصود، مما تسبب في

نفاذ صبر الشيعة على الاستجابات اللاعنفية لكي يضعف. وفي كانون الثاني/ يناير، شكل أعضاء من حزب الدعوة وفيلق بدر ـ الذين شعروا بالإحباط بسبب العجز الظاهر للتحالف والحكومة عن وقف هجمات الزرقاوي الإرهابية ـ كتيبة المختار، وهي فرقة إعدام شيعية تركز على السلفيين والوهابيين والبعثيين. ومثلوا أول ما سيصبح قريباً موجة من الجماعات المسلحة الشيعية التي تستهدف الطوائف السنية في وسط العراق. وكان صعود الزرقاوي يمثل تحولاً تكوينياً في التمرد. حيث سقطت المقاومة العربية السنية، التي تتكون بشكل رئيسي من عناصر النظام السابق التي كانت العمود الفقري للتمرد، في الخلفية مع بروز الزرقاوي. وقد دفعت خسارة الفلوجة، فضلاً عن المخاوف بشأن هجمات الزرقاوي المتطرفة على العراقيين، العديد من المتمردين السنّة الأقل تطرفاً دينياً إلى البحث عن سبل للانضمام إلى التيار الرئيسي والمصالحة مع الحكومة الجديدة. واجتمع محمد محمود لطيف، رئيس مجلس شورى الرمادي، مع قادة متمردين آخرين في هيت في أوائل عام 2005 للدعوة إلى حل سياسي للنزاع، بل وطلب من زعماء عشائر الدليم العمل كوسطاء مع الحكومة العراقية المؤقتة.

وعلى الرغم من أن لطيف أيد مقاطعة الانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2005، إلا أن مبادراته خلقت انشقاقاً داخل التمرد السني بين الرافضين وأولئك الراغبين في الانضمام إلى العملية السياسية. وقد تعمق الخلاف بين لطيف والزرقاوي بسرعة كبيرة إلى درجة أنه في أعقاب المقاطعة السنية الكارثية، اندلع قتال مفتوح في الرمادي بين تنظيم القاعدة في العراق وجماعات متمردة أكثر قومية. وبحلول شباط/ فبراير، توقف لطيف وآخرون مؤقتاً عن استهداف قوات التحالف من أجل محاربة تنظيم «القاعدة» في العراق والجماعات السلفية الأخرى التي روجت للتكفير (واجب ديني لقتل المرتدين). حيث لم يكن الانقسام الموجود بين لطيف والزرقاوي فقط. ففي آذار/ مارس 2005 وفي منطقة القصيبة، خاض مقاتلون أجانب من تنظيم القاعدة في العراق معارك ضارية مع متمردين سنّة محليين تعبوا من قتال قوات التحالف ومن الرواية المتطرفة للإسلام التي جلبتها معهم جماعة الزرقاوي. وفي الشهر نفسه، أصدرت جمعية علماء المسلمين التابعة لحارث الضاري فتوى تحظر قتل أفراد الحرس الوطني العراقي، ورد عليها تنظيم القاعدة في العراق بتحد بزيادة عمليات الاختطاف والاغتيالات التي ترتكبها ضد قوات الأمن العراقية. وأصبحت الهجمات بالسيارات المفخخة على وحدة الأنبار التابعة لمغاوير الشرطة الخاصة عديدة إلى درجة أن الوحدة تفككت فعلياً نتيجة لذلك. دون رادع، حيث انضم لطيف وعدد من قادة المتمردين الآخرين إلى الضاري في أواخر آذار/ مارس لتشكيل مجلس الشورى السني، الذي أرسل مبعوثين إلى الحكومة العراقية لاقتراح استبدال أكثر من ألف شرطي عراقي بالشرطة السابقة، كإجراء للمصالحة مع ضباط النظام السابق.

وإلى حد ما، كان العرض يعني إدراك القادة السنة أنهم قد ارتكبوا خطأ في مقاطعة انتخابات كانون الثاني/ يناير. ومع انتشار هذا الاقتراح، أيد قادة سنّة آخرون المبادرة، بمن فيهم بعض الذين كانوا يرأسون جماعات متمردة سنية في عام 2004 وهم أحمد الخالدة من مجلس شورى الرمادي وخالد الشرابي من الموصل، وبعض عناصر النظام السابق الذين يتخذون من سوريا مقراً لها وأنصار الشيخ عبد الله الجنابي وحتى زعيم القاعدة في تنظيم القاعدة في العراق عبد القادر الداموك.و بالنسبة لهؤلاء القادة، فإن مساهمة السنة في قوات الأمن العراقية لا يعني دعم الائتلاف. وبدلاً من ذلك، كان ذلك يعني أنهم سيبنون حصناً لمنع زحف الشيعة إلى الأنبار ونصب أنفسهم لاستعادة السيطرة على الحكومة العراقية بمجرد انسحاب التحالف. ولإظهار عزمهم عن ذلك عرضوا بالتوقف عن الهجمات ضد التحالف في نيسان/ أبريل، وهو ما احترمه في نهاية المطاف أكثر من 2500 متمرد. ولسوء الحظ بالنسبة للراغبين في المصالحة مع التحالف، رد تنظيم القاعدة في العراق بسرعة وعنف على هذه الأحداث، مستهدفاً داموك المنشق بالاغتيال وإجباره على الفرار من البلاد، واستهدفوا أيضاً أعضاء مجلس شورى الرمادي. ويبدو أن وحشية وفعالية حملة الانتقام التي يشنها تنظيم «القاعدة في العراق»، إلى جانب التواصل اليائس الذي يبدو أنه من القادة القوميين المتمردين مع الحكومة الجديدة، يشير إلى أن جماعات مثل مجلس شورى الرمادي كانت تخسر، على الأقل في الوقت الحاضر.

### الوضع من وجهة نظر القوات المتعددة الجنسيات في العراق

لم تعترف القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلا جزئياً بالتحولات التي تحدث داخل التمرد الشيعي والسني. في حين قدر قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق بشكل صحيح بأن الزرقاوي وتنظيمه قد أصبحا يشكلان تهديداً رئيسياً، حيث كان من الصعب على التحالف أن يتحول من تركيزه الأولي على عناصر النظام السابق وأن يعترف بالدرجة التي اغتصب بها الزرقاوي مكان البعثيين كقوة مهيمنة داخل المقاومة السنية. وخلص تقييم للقوة المتعددة الجنسيات في كانون الثاني/ يناير 2005 إلى أن التهديد الرئيسي هو عناصر النظام السابق. وان الزرقاوي لا يزال مذهلاً وفعالاً، لكنه ليس التهديد الرئيسي. وبالمثل، خلص تقييم الاستخبارات الذي أبرمه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في نيسان/ أبريل 2005، إلى أن التمرد في العراق هو في المقام الأول من العرب السنة، ويتركز على عناصر النظام السابق، ولا سيما حزب البعث السابق وأعضاء الجيش وجهاز الاستخبارات التابع للنظام السابق... وأن المتطرفين الإسلاميين الأجانب مشكلة صغيرة نسبياً، لكنها قاتلة، في العراق. كما قلل نفس التقدير من شأن اتحاد الزرقاوي مع القاعدة والأهداف النهائية للزرقاوي، مشيراً إلى أن

الاندماج المحتمل يهدف إلى تطوير العراق إلى ساحة تدريب لجيل من الجهاديين العالميين. وأعربوا عن اعتقادهم بأن نية الزرقاوي كما دلت على ذلك رسالة غول الأسير هي خلق التوتر بين الفصائل السنية والشيعية داخل العراق لمنع الانتقال السلمي إلى السيادة العراقية. وبنظرة خلفية، غابت هذه التقييمات تماماً عن استيراد دعوات الزرقاوي للتحريض على حرب أهلية في العراق وبين الطائفتين الشيعية والسنية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لزيادة إظهار القطيعة بين تقييمات التحالف والحالة الحقيقية للتمرد، وفي نهاية عام 2004، كانت ستة من الأهداف العشرة الأولى في قائمة الأهداف ذات القيمة العالية للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، لا تزال هي عناصر النظام السابق. وكان الهدف رقم واحد عالي القيمة هو عزت ابراهيم الدوري، في حين كان الهدف الثاني أبو مصعب الزرقاوي. ومن بين الأسماء الـ 31 المدرجة في القائمة، كان 17 اسماً جزءاً من تنظيم الزرقاوي أو منظمات جهادية أخرى تابعة له، في حين ارتبط 13 اسماً بعناصر من النظام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن اسماً واحداً فقط كان مرتبطاً بالجماعات المسلحة الشيعية. وفي الصورة الكبيرة، كانت القوة المتعددة الجنسيات تستهدف السنّة فقط، وكان السنّة يعرفون ذلك.

وفي حين كانت الانتخابات الناجحة لحظة للاستمتاع، فإن المقاطعة السنية ستكون لها عواقب سلبية بعيدة المدى. وبمجرد أن تم حصر نتائج الانتخابات تقريباً، بدأ زعماء العرب السنة يدركون أن مقامرتهم على المقاطعة كانت خطأ فظيعاً. في حين أن الكثيرين في القوة المتعددة الجنسيات في العراق كانوا قد شطبوا المقاطعة باعتبارها درساً قاسياً للسنة، إلا أن العرب السنة أصبحوا في الواقع مذعورين لأنهم مكنوا من تسليم البلاد إلى الشيعة. وهكذا فإن هذا الانفصام في التصورات سيستمر لأكثر من عام، وبالتالي فإن نتائج الانتخابات والمفارقات جعلت إحراز تقدم على المسار السياسي أصعب من التقدم المحرز في المسائل الأمنية. حيث رأى قادة التحالف في الانتخابات عاملاً موحداً من شأنه أن يضفي الشرعية على الدولة العراقية ويقلل من العنف في البلاد حيث وجدت الحكومة المنتخبة اتجاهاتها. غير أنه خلال الأحداث، ستستخدم الجهات السياسية الفاعلة الانتخابات قريباً للاستيلاء على آلية الحكم واستخدامها لتعزيز أجنداتها الطائفية. وفي الوقت الذي قضت فيه القوة المتعددة الجنسيات في العراق بأن حملتها قد حققت «زخماً لا رجعة فيه» في العراق، حيث كان الجيش المؤسسي في الولايات المتحدة يعاني من ضغط كبير على قواته وأن الاستمرار في التحول في خضم حربين دون زيادة كبيرة في القوة النهائية للجيش أجبر قادة الجيش على اتخاذ الخيارات الصعبة لتفعيل الحرس الوطني الاحتياطي الاستراتيجي للبلاد، ونشر بعض الوحدات التي لم تم تخصيصها للخدمة القتالية. ودفعت وحدات أخرى من الجيش العاملة، التي لم تشمل مهامها الأساسية

وتوقعاتها الانتشار في عمليات الطوارئ، إلى الانتشار ومواجهة تحديات مماثلة لوحدات الحرس الوطني العاملة. وعندما بدأت هذه الوحدات بالوصول إلى العراق، واجهت المزيد من التحديات عندما دعيت إلى تنفيذ خطة حملة جديدة تماماً ـ وهي استراتيجية انتقالية شددت على إعداد قوات الأمن العراقية بدلاً من محاربة المتمردين. وقد ثبت أن هذا النهج الجديد صعب بالنسبة لوحدات الجيش التي لم يكن تقديم المشورة والتعاون معها مع قوات الدولة المضيفة عنصراً أساسياً في أي تدريب أو أي إعداد آخر. وفي أفضل تقاليد الجيش، كانت هذه الوحدات ترتجل، مما يجعلها بلا عقيدة أو خبرة لتوجيهها، وتدشين حملة طويلة من الاقتران مع الوحدات العراقية لاستعدادها للسيطرة.

## الفصل السادس عشر

### التوجه غرباً نيسان/أبريل ـ آب/أغسطس 2005

خلال الأيام المتضائلة لحكومة إياد علاوي (البطة العرجاء)، تعززت معنويات موظفي وقيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق بالإعلان عن اختيار حكومة جديدة ورئيس للوزراء أخيراً. ولأول مرة، تم تشكيل حكومة عراقية منتخبة انتخاباً حراً. وتعتقد القوة المتعددة الجنسيات في العراق أن هذا الحدث يشير إلى أن خطة حملتها تسير على الطريق الصحيح وأن البلد يسير على طريق حكومة عراقية شرعية تماماً يمكنها أن تتحمل المسؤولية عن أمنها. ومع ذلك، وتحت قشرة هذا التفاؤل، كانت التوترات العرقية تعصف بالعراق، مما يهدد بإرباك العملية برمتها. وقريباً، سوف يشن أبو مصعب الزرقاوي وتنظيم القاعدة في العراق هجوماً إرهابياً في بغداد، يستهدف المسؤولين الحكوميين والطوائف الشيعية في محاولة لزعزعة استقرار الحكومة الجديدة وإثارة رد شيعي. ومع بدء تصاعد هذا العنف الطائفي في وسط العراق، واجه الجنرال جورج كيسي خياراً حول مكان توظيف القوة القتالية المحدودة للتحالف في وسط العراق، حيث كان معظم الهجمات الطائفية المدمرة تحدث في وسط العراق، حيث كاتن معظم الهجمات الطائفية المدمرة تحدث. أو على الحدود العراقية السورية، حيث تمتعت القاعدة في العراق وغيرها من الجماعات المتمردة السنية بحرية الحركة إلى العراق.

#### حكومة جديدة وعنف طائفي جديد

##### حكومة الجعفري وحادثة المدائن

في 7 أبريل 2005، أي بعد شهرين من المفاوضات بين الأحزاب الرئيسية، انتخب البرلمان العراقي الذي أجلس حديثاً جلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، بمنصب الرئيس العراقي مع زعيم العشائر السنية غازي الياور وعضو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عادل عبد المهدي نائبان للرئيس. حيث عين طالباني على الفور زعيم حزب الدعوة إبراهيم الجعفري رئيساً للوزراء، مما يعني أن الجعفري سيكون أمامه شهر واحد لتشكيل

الحكومة. وكان الجعفري قد برز كمرشح توافقي للتحالف العراقي الموحد بعد نحو شهرين من المفاوضات بين الأحزاب الرئيسية. وكان تنصيب الجعفري رئيساً للوزراء إيذاناً بانتهاء الحكومة العراقية المؤقتة وبداية الحكومة الانتقالية العراقية، التي كان هدفها الرئيسي صياغة دستور وطني. ولأول مرة في تاريخه الحديث، كان العراق على وشك أن يخضع للسيطرة السياسية الشيعية، وهي فرصة لن يبددها القادة الشيعة في العراق.

**وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ورئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري**

بيد أن فترة الشهر لتشكيل حكومة الجعفري كانت محفوفة بالتوتر. ففي 16 أبريل/ نيسان، وهو الأسبوع الذي أعقب تعيين الجعفري قبل أن يدخل منصبه بالفعل، ظهرت تقارير في بلدة المدائن المختلطة، على بعد 16 كيلومتراً جنوب بغداد، تفيد بأن المتمردين السنة أخذوا ما يصل إلى 150 رهينة شيعية، مهددين بإعدامهم إذا لم يخرج الشيعة المتبقين من القرية على الفور. وقد خلق شبح هذا التطهير الطائفي المعبّر على رأس العلاقات الطائفية المتوترة أصلاً أزمة سياسية في بغداد. ووصف وزير الأمن الوطني العراقي قاسم داود، وهو سياسي شيعي مقرب من آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني، الحادث الذي أُبلغ عنه بأنه «محاولة لجر هذا البلد إلى حرب أهلية»، في حين وصفه أعضاء آخرون في الجمعية الوطنية بأنه نوع من التطهير العرقي. وحاصرت ثلاث كتائب من الجيش العراقي المدينة استعداداً لمعركة من منزل إلى منزل من نوع الفلوجة، بيد أنه مع انتقال القوات العراقية إلى المدينة، لم تعثر على المتمردين، فقط سكان البلدة الذين ادعوا للصحفيين أنه لم يتم احتجاز رهائن. وفي الأيام التي تلت الحادث، اختلف السياسيون السنة والشيعة بمرارة على ما حدث. ونفى سياسيون سنّة حصول عملية احتجاز الرهائن والمجزرة، زاعمين أن خدعة ارتكبت كذريعة لضرب المناطق السنية حول بغداد كمقدمة لإشعال أعمال الشغب والمعارك بين الطائفتين. وادعت جماعات سياسية شيعية ومسؤولون حكوميون أن الرهائن قُتلوا وأُلقيوا في نهر دجلة، وهو ادعاء تعزز

بعد ثلاثة أيام عندما سحب المسؤولون المحليون 57 جثة من النهر على بعد بضعة أميال من المصب في الصويرة. وأعلن طالباني أن الجثث في الصويرة هي جثث رهائن المدائن الذين ذبحوا، وكتب زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم إلى رئيس الوزراء المؤقت علاوي لتقديم أسماء أولئك الذين يعتقد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أنهم مسؤولون عن ذلك. وفي أحد آخر أعماله قبل مغادرته منصبه، طلب علاوي من الجنرال جورج و. كيسي الابن فتح تحقيق في اغتيالات المدائن، فأجابه كيسي بأن على الحكومة العراقية إجراء التحقيق بمساعدة الولايات المتحدة، مؤكداً لعلاوي أن على الحكومة العراقية أن تجري التحقيق بمساعدة الولايات المتحدة. وأن أسماء الإرهابيين المزعومين الذين زودهم بها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في مجلس الأمن الوطني ستضاف إلى قاعدة بيانات استخبارات التحالف.

ويتضح مما تم وروده عن المجزرة بأن العراق أصبح صندوقاً طائفياً، حيث كانت حالة واحدة من العنف الطائفي، أو حتى شائعة واحدة، كافية لإثارة أزمة على المستوى الوطني وحديث جاد عن حرب أهلية. وكان الحادث أيضاً بمثابة صورة مصغرة للعراق الأكبر في ذلك الوقت. فبعد الحادث وبدلاً من التعاون في تحقيق مشترك لتحديد ما حدث، ابتكر السياسيون السنّة والشيعة روايات مختلفة عما حدث، مكتملين بحقائقهم الخاصة التي استغلوها لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية. كما كشف ذلك عن الطبيعة الحقيقية لضبابية العراق وتعقيده، مما أعطى الوضوح لعمق التحديات التي واجهها التحالف في محاولة تحديد ما حدث بالفعل في أعقاب حادثة مهمة ذات تداعيات تشغيلية. وفي مثال مقنع على الوعي الظرفي المحدود للتحالف في مجال العنف الطائفي والتطهير، ظل مسؤولو القوة المتعددة الجنسيات غير متأكدين مما حدث بالضبط في هذا الصدد، على الرغم من أنه كان على بعد كيلومترات فقط من مقر القوة المتعددة الجنسيات في بغداد. وفي هذا المستنقع الطائفي خاض ابراهيم الجعفري قيادة حزب الدعوة وأحد الفصائل السياسية القليلة التي لا توجد فيها ميليشيا، حيث جعلته خياراً غير مهدد بشكل مقبول بالنسبة لمختلف أعضاء الرابطة، وتمكن الجعفري من الحصول على ما يكفي من الأصوات ليجلس في 3 أيار/ مايو 2005، كأول رئيس وزراء منتخب بحرية في عراق ما بعد صدام حسين. حيث كان حزب الدعوة الذي يتزعمه الجعفري في الأصل منظمة إسلامية إصلاحية تم تأسيسها في عام 1959 من قبل رجال دين وعلمانيين شباب مقيمين في النجف ومثلوا أنفسهم على غرار جماعة الإخوان المسلمين في مصر. حيث انضم الجعفري، وهو طبيب شيعي ومتدرب، إلى الحزب في عام 1966، قبل وقت قصير من وصول البعثيين إلى السلطة. وقد أدى صعود البعث إلى ضغوط كبيرة على الدعوة، بما في ذلك الاعتقالات

والمضايقات، مما أدى إلى تطور التنظيم إلى حركة ثورية بحلول منتصف السبعينيات. وعندما شن صدام حملة على الحزب في بداية الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية العراقية في الفترة 1979 ـ 1980، فر العديد من أعضاء الدعوة إلى إيران، بمن فيهم الجعفري. وبحلول نهاية الثمانينيات، كان أعضاء الدعوة المنفيون قد انكسروا إلى فروع متعددة، وانتقل الجعفري إلى لندن. وبعد سقوط صدام عاد إلى العراق وشغل منصب أحد نائبي الرئيس في الحكومة العراقية المؤقتة.

وفي 28 أبريل/ نيسان 2005، حصل الجعفري على موافقة البرلمان على اقتراحه بإنشاء حكومة تتألف من 32 وزيراً و3 نواب لرئيس الوزراء. وبعد فوزه الواضح في الانتخابات، كان القصد من الاتحاد ضمان أن يسيطر القادة الشيعة، مع تشكيل الحكومة، على أغلبية الوزارات، بما في ذلك الوزارات الأكثر نفوذاً. وكانت المناصب الوزارية والسلطة التنفيذية المرتبطة بها من أهم الجوائز للإدارة الشيعية الجديدة في ما أصبح قريباً حرباً فعلية للسيطرة على مؤسسات الدولة العراقية. وانعكس تقسيم الوزارات في نهاية المطاف على 16 وزيراً شيعياً، و8 أكراد، و6 سنّة، ومسيحي واحد، وتركماني واحد. وعلى وجه الخصوص، أصبح بيان جبر، وهو ناشط في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على صلة بفيلق بدر، وزيراً للداخلية في العراق، وتولى ثلاثة من أنصار الصدر مناصب وزارية، على الرغم من أن مقتدى الصدر دعا إلى مقاطعة الانتخابات. وعلى الرغم من أن وزير الدفاع الجديد سعدون الدليمي كان سنياً، إلا أن التحالف العراقي الموحد وازن ذلك بتعيين شيعي نائباً له.

### بيان جبر ووزارة الداخلية

من الجدير بالذكر أن توزيع الوزارات على الأحزاب السياسية قد أدى في داخل التحالف العراقي إلى إقطاعيات كانت مسؤولة أمام قادة أحزابها وليس أمام رئيس الوزراء الجديد. وكان الإعلان الأكثر ضرراً هو إعلان بيان جبر كوزير للداخلية. في البداية قابل التحالف تعيين جبر بتفاؤل في قيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات في العراق، حيث خرج الفريق ديفيد بترايوس من الاجتماعات الأولية مع جبر على أمل أن يثبت أنه أقل فساداً وأكثر تركيزاً على الأمن من وزير الداخلية السابق فلاح النقيب، الذين اشتبه التحالف به في أنه جعل الوزارة مكدسة بالمقربين له.حيث كان النقيب مسؤولاً أيضاً عن تزويد الشرطة الخاصة بضباط سابقين من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وهي خطوة انتقدها بشدة الحزبان الشيعي والكردي. ومع ذلك، سرعان ما أثبت جبر أنه أسوأ مما كان عليه سلفه. فبعد وقت قصير من توليه الوزارة، قام جبر بتطهير الشرطة الخاصة من 300 من القادة السنّة، واصفاً بأنهم مجرمون، واستبدلهم بضباط شيعة، معظمهم من أعضاء فيلق بدر. وفي الأسابيع الأولى من عمله في الوزارة، وظف

جبر 15 ألف مجند جديد في الشرطة الخاصة، معظمهم من الشيعة. مع تحول التركيبة السكانية للقوات المسلحة والشرطة الخاصة الأخرى، لتصبح الأغلبية الشيعية، حيث أخذت الوحدات ألقاب مثل لواء الذئب ولواء العقرب، وتحت ذريعة مطاردة المتمردين والإرهابيين بدأت الكتائب حملة من العنف خارج نطاق القضاء والترهيب في الأحياء السنية.

**بيان جبر، وزير الداخلية العراقي (2003 ـ 2004)**

ولقد بدأ جبر التحول في استراتيجية وزارة الداخلية المحلية في بغداد من الأعمال الدفاعية إلى العمليات الهجومية (تحت اسم عملية البرق) وزاد بشكل كبير من عدد كتائب الشرطة في بغداد. وفي حين أن هذا التغيير لم يكن له تأثير يذكر على عدد هجمات المتمردين في منطقة بغداد، إلا أنه أدى إلى اتهامات من قبل الأحزاب العربية السنية بأن وزارة الداخلية تعمدت السماح بتسلل الميليشيات الشيعية على نطاق واسع بما يسمى بفرق الموت في صفوفهم ومع تقدم هذا التسلل، أصبحت التقارير أكثر تواتراً من الأحياء السنية بأن مسلحين يرتدون زي الشرطة يختطفون بشكل روتيني أشخاصاً من منازلهم وسياراتهم، وفي حالة واحدة صارخة بشكل خاص من أسرة المستشفى. حيث قال وزير المالية علي علاوي:كان من المعروف أن قوة الشرطة في بغداد البالغ عددها 60 ألف جندياً كانت قد انقسمت بين جيش المهدي ومنظمة بدر. ومع استيعاب 12 ألف عنصراً سابقاً من فيلق بدر في مغاوير الشرطة، فشلت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بإدراك هذا التصعيد في العنف الطائفي الذي ترعاه الحكومة، مع تركيزها على التمرد السني والانتقال إلى قوات الأمن العراقية. وفي إحاطات إعلامية خلال منتصف عام 2005، حذر العديد من كبار محللي الاستخبارات لدى كيسي قائدهم من أن خوفهم الأكبر هو أن تصبح قوات الأمن العراقية خاضعة للسيطرة على الشيعة، الأمر الذي قد يشعل العنف الطائفي والحرب الأهلية، وهو خطر كان كيسي قد خصم منذ أن كان وزير الدفاع وغالبية جنرالات الجيش العراقي في ذلك الوقت من السنة.

## صعود التطهير الطائفي

وكرد فعل على تشكيل حكومة الجعفري، تسللت عناصر طائفية إلى مناطق الطوائف المختلطة في بغداد بهدف إقامة قواعد عمليات وتطهير للأحياء. وبالنسبة لتنظيم القاعدة في العراق، فلقد كان الهدف هو تخويف الشيعة الذين يعيشون في بغداد وزعزعة استقرار أول حكومة عراقية شيعية في تاريخ البلاد الحديث. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلن الزرقاوي رسمياً عن إنشاء ألوية عمر في 5 تموز/ يوليو، على الرغم من أنه كان من المرجح أن تعمل قبل الإعلان. حيث سميت الكتائب على اسم الخليفة الثاني عمر، الذي، في إشارة رمزية إلى النضال المعاصر ضد إيران، حيث غزا بلاد فارس ونشر الإسلام عبر جنوب آسيا. وبعد ذلك بدأوا يستهدفون قادة فيلق بدر والمدنيين الشيعة في بغداد والأنبار، ونجحوا في اغتيال قائدي بدر Kharry al-amri و Adel Khosk Khabar. وباستخدام الحملات الإعلامية المتطورة التي أوجدت استراتيجية لكل مدينة رئيسية في محافظة الأنبار، نجحت الكتائب إلى حد كبير في تسخير الخوف السني ورسم الزرقاوي كمدافع عن السكان السنة في العراق ضد الميليشيات الشيعية من جيش المهدي، وردّ كل من جيش المهدي وفيلق بدر على عنف تنظيم القاعدة في العراق بهجماتهما الخاصة كوسيلة لتعزيز مكاسبهما السياسية التي حققاها بشق الأنفس، وحماية أحيائهما، وبسط نفوذهما وسيطرتهما. وفي كثير من الأحيان، هددت هذه العناصر الطائفية أولاً المدنيين من الطوائف المتنافسة، وتضغط عليهم للتحرك. وعندما فشل الترهيب، لجأوا بهدوء إلى العنف لتحقيق أهدافهم. حيث وصف أحد سكان حي العامرية السني في المقام الأول كيف حدثت المراحل الأولى من التسلل الطائفي:

في عام 2005، بدأنا نرى كيف أن المتمردين من القاعدة، يترسخون في العصابات التي تجوب العامرية. كعلامة اولى على أن القاعدة كانت تتحرك إلى منطقتنا حيث كانت الكتابة على الجدران... ثم أصبح أحد المساجد في المنطقة المعروفة بميوله الطائفية بأن يكون نقطة تجمع لعقلية القاعدة. حيث كان ذلك عندما بدأت هذه الأيديولوجية الجديدة في الظهور في الحي. حيث بدأ الناس يقولون أن الشيعة كفار. وعلى أثر ذلك فر العديد من جيراني الشيعة.

ولقد كانت الميليشيات الشيعية كل من جيش المهدي وفيلق بدر، تستخدم تكتيكات مماثلة بشكل لافت للنظر في أحياء مختلطة أخرى في بغداد وشمال بابل. حيث وصف سمن دلعوير حسين، وهو سني عاش على الحدود الطائفية بين حي المنصور والوشاش في بغداد، كيف تحركت ميليشيا جيش المهدي:

كل شيء بدأ يتغير للأسوأ... ففي بداية عام 2005.... بدأت المشاكل بثلاث سيارات مفخخة انتحارية في الوشاش... ثم بدأنا نسمع قصصاً عن كيف كان جيش المهدي يجبر العائلات السنية

على مغادرة الوشاش. إذ لم يكن هناك قتل خلال هذا الوقت الذي كنا نعرفه، ولا قتل لعائلات سنية. كان السنّة يُرغمون على مغادرة الوشاش تحت التهديد، لكن جرائم القتل الواسعة النطاق لم تحدث بعد... ومع انقسام الأحياء المحيطة ببغداد على أسس طائفية، أصبح من الصعب التنقل في المدينة بسبب نقاط التفتيش التي أقامها المتمردون والميليشيات... حيث بدأ الكثير من زملائي في الدراسة يموتون في أحيائهم السكنية.

وكثيراً ما تخلصت العصابات الطائفية من جثث ضحاياها في نهر دجلة، مما أدى إلى انتشال عشرات الجثث كل شهر من مصب بغداد في سلمان باك والصويرة، كما كان الحال مع رهائن المدائن. وعلى الرغم من مستوى الإرهاب، فلقد تمت السيطرة على العنف، فأعمال التخويف عادة ما تكون مخططة بطريقة منهجية وسرية في كثير من الأحيان. وعلى كلا الجانبين، أدارت المنظمات العاملة أعمال العنف، ومنعته من أن يصبح فوضوياً ولا يمكن احتواؤه. حيث لم تكن التطورات مجرد قضية سنية شيعية. ومع تصاعد العنف الطائفي وبدأت الميليشيات المتنافسة والمنظمات المسلحة خارج الحكومة في الانتشار، اعترفت الأحزاب الكردية أيضاً بما يحدث وأصبحت أكثر امكانية في توسيع أجهزتها الأمنية خارج الحكومة، والتي كانت موجودة كفشل أمني لمنع إبادة جماعية أخرى. وفي تموز/ يوليو 2005، بدأ طالباني في إنشاء لواء رسمي للأمن الرئاسي لعموم الأكراد خارج قوات الأمن العراقية. وعلى الرغم من أن كيسي بعث برسالة رسمية يحذره فيها بشدة من هذه الخطوة، إلا أن طالباني مضى قدماً في تشكيل الوحدة، التي تتخذ من مجمعه الرئاسي في حي الكرادة في بغداد مقراً لها. ومع انطلاق الجماعات المسلحة العرقية والطائفية، الرسمية وغير الرسمية، عبر الخريطة، أصبحت بغداد معسكراً مسلحاً. وقد قدرت القوة المتعددة الجنسيات في العراق أن العنف سوف يرتفع خلال الفترة المضطربة بينما كانت الحكومة تشكل ثم تموت. ومع ذلك، ومع تولي الحكومة الجديدة مقاليد الحكم، وظلت الهجمات مرتفعة، كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بطيئة في تقدير طبيعتها الطائفية الحقيقية وعمقها. ومع ذلك، كان قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق يعرفون بشكل حدسي أن شيئاً ما قد تغير. وفي مؤتمر عبر الفيديو في نيسان/ أبريل مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، اعترف كيسي بالاتجاه المتصاعد وأضاف أن لشعور مختلف، دون أن يتمكن من التعبير عن الطابع المتغير للصراع. بيد أن قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق قد لاحظ في الوقت نفسه بتفاؤل أن العنف لا يزال دون المستويات التي كانت سائدة قبل أن يستعيد العراق سيادته وأن قوات الأمن العراقية تواصل نموها بشكل كبير من حيث الحجم. وعلى الرغم من الإحصاءات الدورية، كان حدس كيسي صحيحاً ـ فالصراع كان يمر بتحول تكتوني، تحول من تمرد إلى صراع طائفي.

### هجوم السيارة المفخخة لتنظيم القاعدة

وإلى هذه البيئة الطائفية السامة بمرارة، أضاف تنظيم القاعدة في العراق حملة ضخمة بالسيارات المفخخة في بغداد تجاوزت في حجمها أو نطاقها جميع حملاتها السابقة. كما كان في ذهن الزرقاوي، حيث كان تشكيل حكومة الجعفري وتسليم السلطة إلى المرتدين الشيعة سبباً لشن هجوم على السكان المدنيين الشيعة في بغداد. ولقد صمم الزرقاوي في التحريض على الحرب الأهلية، واستخدم تكتيكات متميزة فيما يخص تنظيمات المقاومة السنية الأكثر علمانية في عنفها العدمي، مما أسفر عن مقتل مئات الأبرياء عن طريق التصميم لتحقيق هدفه العام. ومع صعود الزرقاوي والقاعدة في العراق، حدث تغيير واسع في الحرب. حيث لم يعد تركيز التمرد السني ينصب على طرد قوات الاحتلال، بل على قتل العراقيين، وتحديداً الشيعة المرتدين، دعماً لهدف الزرقاوي المتمثل في بدء حرب أهلية طائفية مروعة في العراق وخارجه. وفي معرض وصفه لكراهية الزرقاوي العمياء للشيعة، أشار أحد محللي التحالف إلى أنه لو كان لديه غاز غرف وأفران، لكان يلقي بالشيعة فيها. وبعد سنوات، بينما كان مسجوناً كمعتقل لدى التحالف، وصف بعض كبار مساعدي الزرقاوي رغبة زعيم تنظيم القاعدة في العراق في التحريض على حرب طائفية عالمية من خلال مقارنته بالجوكر، شخصية هيث ليدجر في فيلم فارس الظلام عام 2008، الذي كان في خلده الرغبة لمشاهدة العالم يحترق. وتحقيقاً لهذه الغاية، شن الأردني حملة السيارات المفخخة وتسلل إلى المتطرفين إلى أحياء بغداد. وكان الارتفاع الحاد في هذه الهجمات في العاصمة خلال الفترة المحيطة بأداء الجعفري اليمين الدستورية ملفتاً للنظر. وخلال موجة مستمرة استمرت 13 يوماً من النشاط والتي امتدت من نهاية أبريل/ نيسان حتى 11 مايو/ أيار، فلقد نفذت القاعدة في العراق 79 هجوماً بالسيارات المفخخة على أهداف شيعية في المقام الأول. وفي اليوم الأخير، تحملت بغداد تسعة هجمات من هذا القبيل أسفرت عن مقتل 112 شخصاً. وبحلول نهاية أيار/ مايو، بلغ عدد التفجيرات 142 تفجيرا، وهو أعلى مجموع شهري لعام 2005. وفي حزيران/ يونيو، استمرت التفجيرات والعنف الطائفي بلا هوادة، مما أسفر عن مقتل 1347 مدنياً عراقياً، وهو أكبر عدد منذ مرحلة غزو الحرب. في 15 يوليو/ تموز، تعرضت بغداد لثماني سيارات مفخخة في غضون 24 ساعة. وفي اليوم التالي في المسيب، وعلى بعد 56 كيلومتراً جنوب بغداد، قتل انتحاري واحد أكثر من 100 شخص وجرح 150 آخرين، ودمر 150 محلاً تجارياً ومسجداً شيعياً عندما فجر ناقلة غاز البروبان القريبة.

ولقد كان معظم هؤلاء الانتحاريين من الأجانب. حيث تم اختيار السعوديين والكويتيين، في كثير من الأحيان شخصياً، من قبل الزرقاوي. وبعد اختيارهم، يتم ايوائهم في منزل آمن مع أربعة إلى خمسة انتحاريين آخرين حيث يتم تشكيل السيارة المفخخة نفسها، وفصلها عن غيرها، وتغذية

نظام تعليمي يومي من القراءات الدينية والعبارات المناوئة لتعزيز عزمهم. كما أتاحت للتنظيم فرصة التصوير لبياناتهم الانتحارية، الذي كان عنصراً حاسماً في الدورة القاتلة لتجنيد مفجرين جدد. ومع استمرار التفجيرات طوال فصل الصيف، خيم الخوف على بغداد. وسكان بغداد حيث أصبح بمجرد مغادرة منازلهم للتسوق أو القيام بمهمات اقتراحاً محفوفاً بالمخاطر لأن سيارة مفخخة أو انتحارياً يمكن أن تضرب المناطق العامة في أي لحظة. وكان الشعور بالخوف قوياً بشكل خاص في وسائل النقل العام بسبب ميل الانتحاريين لاستهداف حافلات المدينة، ولأن معظم العراقيين لم يكن لديهم خيار آخر للنقل. حيث أشار أحد سكان بغداد بم ما يلي:

كانت الحافلات الصغيرة هدفاً للتفجيرات خلال الفترة السيئة، وكنا دائماً نذكر بعضنا البعض بالبقاء بعيداً عن الحافلات المزدحمة. وكانت الفكرة هي أن المفجر في أغلب الظن لن يضيع متفجراته على حافلة صغيرة تقل عدداً قليلاً من الناس... لذا، إذا كانت حافلتك تسحب ومعبأة، فمن الأفضل الانتظار للحافلة التالية على أمل أنها أقل ازدحامًا.

ولقد كان هذا الشعور السائد بالرهبة مؤشراً على أن العنف الطائفي أصبح سريعاً مُديماً ذاتياً. وقد شن تنظيم القاعدة في العراق والثوار السنة هجومات بالسيارات المفخخة والقيام بعمليات خطف في الأحياء الشيعية، في حين واصل جيش المهدي وميليشيات شيعية أخرى حملات الترهيب والعنف والتطهير الطائفي ضد السنة. وفي الوقت نفسه، قامت العديد من وحدات الشرطة الخاصة العراقية بحملة اعتقالات وتعذيب وإعدام غير قانونيين للسنة. وبحلول منتصف الصيف، بلغت عمليات القتل الطائفي بجميع أنواعها مستويات غير مسبوقة، حيث سجلت مشرحة بغداد 1100 حالة وفاة عنيفة في يوليو/ تموز. وأظهر 900 شخصاً كاملاً من الضحايا أدلة على نوع من التعذيب أو الإعدام، مثل حروق السجائر، واليدين المربوطتين ورصاصة في الرأس أو جروح أداة الصعق.و خلال هذه الفترة الحرجة من التحول الحكومي والأهوال الطائفية، افتقرت السفارة الأميركية إلى سفير. وكان السفير جون نيغروبونتي قد غادر العراق في 17 اذار/ مارس بعد أن اختاره الرئيس جورج بوش ليكون أول مدير للاستخبارات الوطنية. وكان القائم بالأعمال السفير جيمس جيفري، الذى عمل بدلاً منه، موظفاً محترفاً في السلك الخارجي وعمل كضابط مشاة في فيتنام وكان نائباً لرئيس البعثة خلال فترة الانتقال المضطربة من (سلطة التحالف المؤقتة) إلى السفارة. حيث كان جيفري قادراً للغاية لكنه كان قائداً مؤقتاً للجهود الدبلوماسية الأميركية الذي كان عليه إدارة حقيبتين وزاريتين، فضلاً عن إقامة علاقات مع بعض العراقيين الذين كانوا حذرين ومقيدين في علاقاتهم مع السفارة، حتى وصول السفير الجديد.

### إعادة السيطرة على الحدود الغربية

وفي حين أن المستوى العام لإراقة الدماء الطائفية لم يغير الخطط الانتقالية الجديدة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق فإن حجم ونطاق حملة تفجير السيارات الانتحارية التي شنتها القاعدة في العراق أدت إلى مداولات مستفيضة حول أفضل السبل لوقف الهجمات. وفي يونيو/ حزيران، بدأ كيسي يشك في أن حملة السيارات المفخخة كانت تهدد شرعية الحكومة العراقية، وبالتالي مركز ثقل التحالف لأن قدرة تنظيم القاعدة في العراق على قصف الأهداف دون عقاب خلقت تصوراً بأن الحكومة كانت غير قادرة على حماية مواطنيها. كما أعرب كيسي عن خشيته من أن تؤدي التفجيرات إلى تعطيل الاستفتاء الدستوري في أكتوبر/ تشرين الأول والانتخابات البرلمانية في ديسمبر/ كانون الأول، مما يؤدي فعلياً إلى عرقلة خطة حملة الائتلاف الانتخابية. وعلّق اللواء ريتشارد ب. زنر، نائب رئيس أركان القوة المتعددة الجنسيات في الاستخبارات، قائلاً: كانت لدينا أيام... من 17 بالإضافة إلى عمليات الهجوم بالسيارات المفخخة في بغداد والسؤال يتلخص حقاً في أي نقطة كان الشيعة سيتوقفون عن ممارسة ضبط النفس في مواجهة حملة عنيفة للغاية؟، السؤال كان مناسباً وحتى بالنسبة لأكثر قادة المجتمع الشيعة تقييداً، حيث كان الصبر ينفد. و في 16 تموز/ يوليو، بدأ آية الله العظمى السيستاني، الذي سبق له أن حث الشيعة على عدم الرد بعنف على الهجمات الطائفية، يدعو حكومة الجعفري إلى الدفاع عن البلاد ضد الإبادة الجماعية. وخوفاً من أن يؤدي وضع حد للصبر الشيعي إلى أعمال انتقامية طائفية ضد السنة قد تهدد بدورها الانتخابات المقبلة، بدأ قادة الائتلاف في استكشاف كيفية وقف موجة التفجيرات. وكانت المكونات الحيوية للسيارات المفخخة تتبع طريقين للتسلل، أو خطوط فئران، نشأت في سوريا، كما حدد محللو القوة المتعددة الجنسيات في العراق. حيث اعتقدوا أن الغالبية العظمى من سائقي السيارات المفخخة الانتحاريين هم من المقاتلين الأجانب الذين اضطروا إلى التسلل على طول هذه الطرق لأن العراقيين كانوا أقل استعداداً للمشاركة في العمليات الانتحارية. ودفعت هذه العوامل كيسي إلى استنتاج أن استهداف طرق التسلل ومفجري السيارات الجهاديين الأجانب الذين استخدموها يمكن أن يكون حاسماً في وقف موجة الهجمات في وسط العراق. ومن خلال إعادة السيطرة على الحدود الغربية للعراق، واعتقد كيسي أن التحالف سيقطع كلا الطريقين للتسلل إلى محافظتي الأنبار ونينوى، وبالتالي منع التفجيرات عبر أول طريق تسلل بالقرب من بلدة القائم الحدودية في محافظة الأنبار التي تتبع وادي نهر الفرات الماضي من حديثة والرمادي والفلوجة وإلى بغداد. أما الثاني فقد نشأ على طول طرق تهريب صحراوية تاريخية في محافظة نينوى الغربية بالقرب من بلدة سنجار، والمضي شرقاً عبر تلعفر ومن ثم الموصل وإلى وادي نهر دجلة جنوباً عبر محافظة صلاح الدين إلى منطقة بغداد.

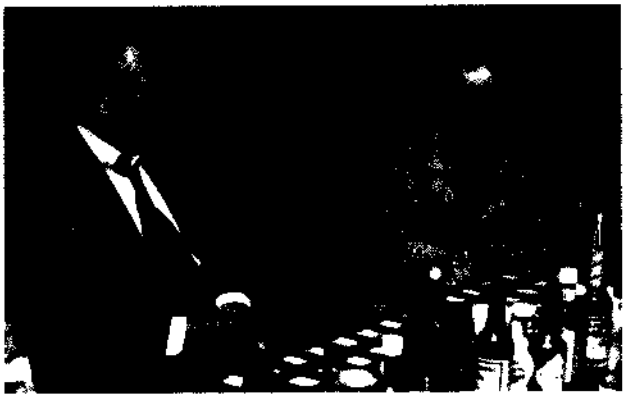

وزير الدفاع الأمريكي مع اللواء ريتشارد ب. زينر ـ (القوات المتعددة الجنسيات في العراق CJ-2)

حيث حكم كل من كيسي وزينر بأن المشكلة الأمنية الرئيسية كانت مدفوعة خارجياً وتتماشى مع الرواية العامة للعديد من كبار القادة العراقيين. واتهم مسؤولون كبار مثل مستشار الأمن القومي موفق الربيعي بأن العنف العراقي لا ينبع من الصراع الداخلي ولكن من القوى الأجنبية التي أرسلت ارهابيين انتحاريين إلى العراق لإحباط الصعود السياسي للشيعة والأكراد العراقيين. وأكد هؤلاء القادة العراقيون أن معظم الاقتتال الداخلي كان مجرد رد على هذا التدخل الأجنبي. وعلى أي حال، فإن الاعتقاد بأن شبكة السيارات المفخخة التي يسهلها الأجانب تشكل أكبر تهديد لأهداف التحالف يمثل تحولاً في تصورات القوة المتعددة الجنسيات في العراق.و قبل حزيران/ يونيو، كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تعتبر عناصر النظام السابق عازمة على إخراج العملية السياسية عن مسارها، ولكن مع تزايد عدد السيارات المفخخة، توصل قادة القوة المتعددة الجنسيات إلى استنتاج مفاده أن المقاتلين الأجانب والإرهابيين، وخاصة الزرقاوي. هم السبب، حيث كان تنظيم القاعدة في العراق أكبر خطر على حملة التحالف. وعلى الرغم من هذا التغيير الكبير في تقييم التهديدات، رأى قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق أن الهجمات الطائفية هي أفضل رد على الهجمات التكتيكية من خلال إعادة تمركز القوات التكتيكية للتحالف بدلاً من تغيير الخطة لنقل المسؤولية إلى قوات الأمن العراقية. وفي 23 حزيران/ يونيو، أبلغ كيسي رامسفلد أن طبيعة التمرد لم تتغير بطريقة تبطل استراتيجيتنا أو تضع خطة حملتنا في خطر غير مقبول. ومع ذلك، وصف تقرير كيسي التمرد بشكل متجانس إلى حد ما، كما أشار إلى أن المتمردين سيحتفظون بدعم شعبي كافٍ لمواصلة العمليات. وسيكون للتخويف آثار محدودة، ولكنه لن يزيد الدعم الشعبي للتمرد... وستستمر الهجمات ضد المدنيين، لكنها لن تحول دون تزايد التفاؤل والدعم للعملية السياسية. واختتم التقرير بالقول المتفائل إن دعم الحكومة آخذ في الازدياد.

وبالرجوع إلى الوراء، يبدو أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق قد رأت في تحول التمرد في عام 2005 تغييراً في الإدارة وليس تغييراً في الأهداف أو الأيديولوجية. وهكذا، فشل مسؤولو القوة المتعددة الجنسيات في معالجة خطة الزرقاوي المعروفة لدى التحالف منذ القبض على مراسلاته في أوائل عام 2004، لإشعال حرب أهلية طائفية، حتى مع تزايد الوضع الطائفي في وسط العراق.

**دور سوريا**

وكما كانت الفكرة بأن التحالف بحاجة إلى إعادة السيطرة على الحدود اعترافاً ضمنياً بالدور الذي تلعبه سوريا في الصراع. حيث وفر الرئيس السوري بشار الأسد ملاذاً مفتوحاً للجهاديين الأجانب والمتمردين العراقيين، بل وساعدهم في طريقهم إلى الحدود. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك دعم النظام السوري لعزت ابراهيم الدوري، النائب السابق لزعيم نظام البعث صدام حسين، الذي زوده نظام الأسد بالأسلحة عبر أجهزة الاستخبارات السورية. وكان الدوري قد شاهد تحول الصفوف السياسية داخل التمرد وأصبح حليفاً فعلياً للزرقاوي والقاعدة في العراق، مستخدماً اتصالاته السابقة مع جهاز الاستخبارات العراقية لتهريب الأسلحة السورية عبر الحدود. والاستفادة الكاملة من البنية التحتية البعثية السابقة، حيث قال الدوري للبعثيين السابقين بانهم سيعادون إلى مناصب عليا عندما يعود البعث إلى السلطة. وفي حين منح الأسد، وهو زعيم الطائفة العلوية ذات الأقلية الشيعية، ملاذاً للجهاديين السنة الذين عادة ما يكونوا أعداءه اللدودين، رد الجهاديون الجميل. وبالنسبة للجهاديين مثل تنظيم القاعدة في العراق، فإن تجاهل المرتد العلوي الحاكم في سوريا قد أكسبهم حرية التسلل إلى العراق بسهولة بالمقاتلين الأجانب والأسلحة والإمدادات. وقد أصبح هذا الطريق مهماً إلى درجة أنه بحلول صيف عام 2005، بدأ مراسلو الأخبار يطلقون على وادي نهر الفرات الأعلى اسم «درب هو شي منه» كوسيلة لشرح أهميته. وفي وقت لاحق، أشار أحد كبار المتمردين السنة المعروفين باسم أبو أحمد إلى أن جميع الأجانب الذين عرفتهم دخلوا العراق بهذه الطريقة. لم يكن سراً.، وقدر محللو الاستخبارات في القوة المتعددة الجنسيات أن ما بين 100 و125 مقاتلاً أجنبياً دخلوا العراق كل شهر عبر طريق وادي نهر الفرات.

حيث دخل معظم المقاتلين الأجانب سوريا بالطيران إلى مطار دمشق. ومن هناك، يقوم الميسرون من المساجد المحلية بنقلهم إلى منازل آمنة. ثم يجري تقييم المتطوعين لمهاراتهم، مع إرسال مقاتلين ذوي خبرة بسرعة عبر الحدود بينما يدخل المجندون الخام معسكرات التدريب. وفي المعسكرات، تعلم المجندون المهارات العسكرية وأخذوا دروساً في اللهجة

والعادات العراقية من أجل الاندماج بشكل أفضل في السكان العراقيين. ولقد كان المقاتلون مستعدين لدخول العراق، حيث استخدموا طريقين رئيسيين للتسلل من سوريا إلى العراق، وكلاهما حددته القوة المتعددة الجنسيات في العراق بشكل صحيح. وفي الشمال، كانوا يدخلون عبر معبر تل كوجك الحدودي أو الطرق الخلفية بالقرب من الشدادي أو القامشلي. وبمجرد دخول العراق، يمر المقاتلون الذين أظهروا وعداً أقل بدورة تدريبية ثانية بالقرب من البعاج، في حين توجه المقاتلون ذوو الخبرة إلى تلعفر أو الموصل. حيث يمرون بطريق جنوبي عبر البوكمال، مروراً بالوليد، أو عبر مساحات شاسعة من صحراء الجزيرة شمال الفرات قبل الانتقال إلى القائم أو الرمادي أو بغداد. وبالنسبة لنظام الأسد، كان دعم التمرد السني في العراق وسيلة لاستعادة التمرد السني في العراق والنفوذ ضد الولايات المتحدة في وقت كانت فيه ثورة الأرز المدعومة من الولايات المتحدة التي تُطرد الجيش السوري من لبنان. ولقد كان من شأن ذلك السماح للمقاتلين السلفيين بدخول العراق عبر الأراضي السورية في أن يساعد في إبقاء الولايات المتحدة غير متوازنة، في حين أنه قد يمنع العراق من أن يصبح حليفاً للولايات المتحدة وبالتالي، يمكن أن تشن منه هجمات ضد سوريا. وكانت المهمة ضرورية بما فيه الكفاية لدرجة أن كبار مسؤولي النظام برئاسة صهر بشار الأسد، آصف شوكت، كانوا قد شاركوا بشكل مباشر في تسهيل دخول المقاتلين الأجانب إلى العراق. كما كان مساعدة الجهاديين على التدفق إلى العراق بمثابة صمام إغاثة للمعارضة السنية الداخلية للنظام السوري نفسه. إذ أن كل جهادي سوري يقتل عبر الحدود كان يعادل على الأقل مشكلة واحدة أقل قد يضطر النظام إلى التعامل معها في المستقبل. كما مكّن ذلك توفير الدعم الرسمي والنقل للجهاديين أجهزة الأسد الأمنية من تحديد وتتبع الأفراد والجماعات في المعارضة الداخلية السورية، وفهرستهم لاستخدامها المحتمل في المستقبل.

ولأن تعطيل ملاذ المتمردين داخل سوريا كان خارج سلطة وإمكانيات قادة العمليات في العراق، عمل كيسي مع الجنرال جون أبي زيد في القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) وكبار المسؤولين الأمريكيين في واشنطن لمخاطبة المشكلة. وقال أبي زيد، الذي أدرك مدى تورط النظام السوري، في رسالة وجهها إلى رامسفيلد في يوليو/ تموز 2005: يجب أن نبعث برسالة واضحة مفادها على السوريون إما ان يؤمنون حدودهم بما يشمل تدفق المتمردين إلى الداخل والخارج أو سنفعل ذلك من أجلهم. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح أبي زيد عدة خيارات، بما في ذلك الاستطلاع المسلح في المجال الجوي السوري، واستخدام القوات البرية لضرب أهداف سورية كفرصة أثناء المطاردة الساخنة للمتمردين الذين ينسحبون عبر الحدود، وعرض بحري للقوة في شرق البحر الأبيض المتوسط.و أثناء مراجعة هذه الخيارات، قدر ضباط

القيادة المركزية أن 65 إلى 75 في المائة من المقاتلين الأجانب الذين يدخلون العراق جاءوا عبر سوريا، مع دمشق (نقطة قمع لدخول المقاتلين الأجانب إلى سوريا). وأشاروا كذلك إلى أن تقييد تدفق [المقاتلين الأجانب] على الحدود الشرقية التي يبلغ طولها 600 كيلومتر أمر صعب. أي يجب أن نركز على دمشق كنقطة دخول. وبناء على ذلك، اقترح أبي زيد والجنرال ريتشارد ب. مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة، على رامسفيلد أن تقصف الولايات المتحدة مطار دمشق لوقف تدفق المقاتلين الأجانب وإرسال إشارة قصيرة من الغزو، بأن على سوريا التوقف عن دعمها طرق التسلل. ويعتقد الجنرالان أنه حتى لو لم تمتثل سوريا، فإن إلحاق الضرر بالمطار يمكن أن يغلق فعلياً خط أنابيب المقاتلات الأجنبية الذي يغذي حملة سيارات مفخخة التي قام بها الزرقاوي. وعلى الرغم من أن رامسفيلد لم يؤيد اقتراح القادة العسكريين، إلا أن مجلس الأمن القومي كان يستكشف أيضاً خيارات للمشكلة السورية على مستوى أعلى. حيث كان أحد مسارات العمل التي نوقشت في اجتماعات كل من النواب والاجتماعات العامة في صيف عام 2005 هو إجراء تغيير النظام ضد حكومة الأسد، ولكن، كما هو الحال مع اقتراح مطار دمشق والإجراءات القسرية الأخرى، كان على القادة الأمريكيين في نهاية المطاف رفض الفكرة. ونتيجة لذلك، تُركت المشكلة الاستراتيجية للملاذ السوري الآمن فعلياً لكي يديرها كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق.

### نزاع كيسي وفينز

وفي حين كان هناك اتفاق عام على المستويين الاستراتيجي والعملياتي بشأن كيفية دخول المقاتلين الأجانب إلى العراق، كان هناك خلاف كبير حول أفضل السبل للرد على التهديد. وعلى وجه الخصوص، اختلف قائدا القوة المتعددة الجنسيات في العراق والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق حول كيفية اعتراض طريقي التسلل وتحويل مسار التفجيرات في بغداد في نهاية المطاف. وأعرب كيسي عن اعتقاده بأن مركز الثقل الجغرافي للحملة قد انتقل إلى الحدود العراقية السورية في محافظتي نينوى والأنبار. وعلى هذا النحو، أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي أن تكون هناك إعادة هيكلة للقوات على مستوى العملياتي لتعكس الأولوية المتغيرة، ومع نقل قوة قتالية إضافية إلى الحدود، وضمن رأيه بأن الانتظار حتى وصول المتفجرات والانتحاريين والمكونات الرئيسية الأخرى للسيارات المفخخة إلى بغداد يصل إلى مستوى التأخر. وعلى النقيض من ذلك، رأى فينز بأن التركيز التشغيلي يجب أن يبقى في بغداد وضواحيها. حيث كانت هناك منطقة توتر صحي بين مقر القوة المتعددة الجنسيات والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، حول طبيعة التهديد وما يجب القيام به حيال ذلك، كما أشار

فينز بقوله» كانت هناك حجة حول ما إذا كان إعادة فرض السيطرة على الحدود جزءاً من جهدنا الرئيسي أو مركز الثقل أو نقطة حاسمة لأنه كان هناك الكثير من الموارد التي كان يتعين الالتزام بها». ومن وجهة نظر قائد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بأن المنطقة الحدودية منطقة ضخمة يسهل اختراقها وتتطلب كميات هائلة من القوة القتالية للسيطرة عليها، وهو أمر سيجعل من الصعب تحقيقه بسبب نقص قوات التحالف. واعتقد فينز بأن الدفع إلى الحدود سيتطلب أكثر من قوة قتالية بحجم لواءين، و80 في المائة من أصول المهندسين في التحالف، و70 في المائة من أصول النقل التكتيكية. وبدلاً من إلزام العديد من القوات بمنطقة الحدود، فضّل تركيز موارد الاستخبارات على تلك المنطقة، لا سيما الكميات المتزايدة من الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع التي أصبحت متاحة في شكل طائرات بدون طيار. إذ يمكن لمنصات التحالف تحديد هوية مفجري السيارات على الحدود ثم تعقبهم إلى أحزمة بغداد، التي وصفها فينز بأنها مناطق دعم باستخدام مصطلحات التمرد الكلاسيكية. ولأن التهديد كان يجب أن يتماسك في الأحزمة قبل شن هجمات على المدينة، فقد اعتقد أنه من الأكثر فعالية واقتصاداً تعقب المقاتلين الأعداء هناك ثم الضرب قبل أن يتمكنوا من تنفيذ هجماتهم.

ولم يكن فينز وحده في حكمه. ففي قيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات في العراق كان الجنرال ديفيد بترايوس على علم باختلاف وجهات النظر ويعتقد أن فينز كان على حق. وبالنسبة لبترايوس، لم يكن من المنطقي نقل قوات كبيرة من وسط البلاد إلى الحدود على أمل إعاقة التمرد لأن الأشرار كانوا بالفعل داخل السلك في وسط العراق. وكان إخراج القوات من المركز بمثابة الكشف عن الأراضي التي يتنازع عليها المتمردون، كما يعتقد قائد قيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات في العراق. بالإضافة إلى أن قادة مشاة البحرية في القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب كانوا مترددين في نقل القوات إلى الحدود، وقالوا إن تأمين المناطق المأهولة بالقرب من بغداد التي تشمل الرمادي والفلوجة والحبانية أكثر أهمية لإجراء انتخابات ناجحة في خريف عام 2005. وأسفر هذا الخلاف عن سوء الاتصال والاحتكاك بين الخدمات. ومع إحجام قوات المارينز داخلياً عن إعادة تكليف قواتها ونقلها غرباً، لم تتمكن القوة المتعددة الجنسيات في العراق من فرض هذه المسألة. ولم يؤد الاحتكاك مع القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب إلا إلى زيادة تعتيم الطريق إلى الأمام بين كيسي وفينز، مما أدى أساساً إلى تأخير المواجهة في نهاية المطاف حول مبادرة الحدود. وبعد تأخير لعدة أسابيع من قبل الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في نقل القوات غرباً، أدرك كيسي قطع الاتصال وأوضح نيته مع فينز. وبحلول ذلك الوقت، كان الخلاف قد أصبح حادا. حيث شعر فينز بقوة لدرجة أن تحويل الموارد من بغداد إلى الحدود كان خطأ لدرجة أنه طلب من كيسي تقديم الأمر كتابيًا. واقتناعاً منه بأن استراتيجيته

كانت صحيحة، ناقض كيسي فينز، وبدأ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في التخطيط لنقل القوات غرباً لاستعادة السيطرة على الحدود العراقية السورية.

### من سيء إلى أسوأ في الأنبار

عندما بدأ ضباط التحالف في كتابة تفاصيل خطة إعادة السيطرة على الحدود الغربية للعراق، كان عليهم مواجهة الواقع الصعب المتمثل في أن النهج التكتيكي والعملياتي المستخدم في الأنبار لم يكن ناجحاً. وقد تدهورت الحالة الأمنية في المحافظة بصفة عامة، وعلى الحدود على وجه التحديد تدهوراً كبيراً منذ نهاية عام 2004 منذ انسحاب القوات التي نفذت عملية الفجر في الفلوجة. وبحلول نيسان/ أبريل، تجدد تنظيم القاعدة في العراق بعد خسائره في الفلوجة وحملة التعطيل التي قامت بها القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وبسبب الهجمات الجديدة التي يشنها تنظيم القاعدة في العراق، سقطت هيت وحديثة وراوة فعلياً تحت سيطرة تنظيم القاعدة في العراق. وفي هيت، أنشأ تنظيم القاعدة في العراق محاكم شرعية، وسيطر على المكاتب الحكومية، واستخدم الأرباح من محطات الوقود التي تم الاستيلاء عليها للمساعدة في تمويل العمليات. وفي حديثة، استولى المتمردون على محطة كهرباء حكومية معطلة واستخدموها كمصنع للقنابل ومنزل آمن للمقاتلين الأجانب. وكان مائة من المتمردين يتجولون علناً في راوة يومياً واستخدموا محطة معالجة المياه المحلية مقراً لهم. كما سقطت القائم في نيسان/ أبريل، وبعد ذلك أعلن الزرقاوي أنها العاصمة الجديدة للعراق وجعل منها مقره. ولجعل القائم رمزاً لما ستكون عليه الحياة في ظل دولة إسلامية من صنعه، أنشأ الزرقاوي محاكم شرعية، ونفذ الشريعة الإسلامية والعقوبات، واستولى على المساجد لضمان أنها تبشر بأرثوذكسيته (مصطلح يدل على التشدد ـ المترجم). حيث قامت الشرطة الدينية بدوريات في الشوارع لضمان قص الرجال لشعرهم وتطويل لحاهم، ورفع مبنى البلدية الأعلام الخضراء لدولة إسلامية بدلاً من علم العراق. وإلى حد ما، كان تحول الزرقاوي غرباً نتيجة لضغوط من محمد محمود لطيف والجماعات المتمردة المتمركزة في الرمادي التي قررت الانضمام إلى العملية السياسية العراقية. وفي مايو/ أيار، كان التوزان الذي قدمه لطيف ومجلس شورى الرمادي ضد التوسع شرقاً في تنظيم القاعدة في العراق، وعندما اعتقلت قوات التحالف محمد دحام، الحليف الرئيسي للطيف في المجلس. ومع اعتقال دحام، غيّر لطيف مساره وفتح مناقشات حول إعادة تنظيم مجلس الشورى مع تنظيم القاعدة في العراق. بيد أن إعادة الاصطفاف المؤقت لن تدوم، لأن وجهات نظر لطيف والزرقاوي بشأن مستقبل العراق والطريق إلى تحقيق تلك الرؤية لا يمكن التوفيق بينها.

وعلى الرغم من الخلافات الداخلية بين الجماعات المتمردة السنية، كان موقع المتمردين في جميع أنحاء محافظة الأنبار قوياً فيما يتعلق بالتحالف. ولأجل اظهار قوتهم، شن مقاتلو تنظيم القاعدة في العراق هجوماً متطوراً على معسكر غانون، وهو موقع بحري يقع في القصيبة على الحدود السورية. واستخدم المهاجمون ثلاث وسائل نقل متتالية محملة بالمتفجرات يقودها مفجرون انتحاريون، كل منها مصمم لاختراق المركبات إلى أبعد من ذلك. الأولى كانت سيارة رياضية، والثانية شاحنة قمامة مزودة بدرع ملحوم، والثالثة شاحنة إطفاء محملة بالمتفجرات لدرجة أنها انفجرت كسحابة فطر مع تأثيرات شعر بها على بعد 16 كيلومتراً. وتلت هذه المركبات قوة هجومية قوامها ما يقرب من 100 متمرد، مما أدى إلى معركة استمرت 24 ساعة وتطلبت ضربات جوية ثابتة واستمرار الطيران لإخماد المسلحين. وبسبب الافتقار إلى القوة القتالية الكافية للتحالف إما للاحتفاظ بأرض الواقع أو للحصول على وعي كاف بالحالة، فإن العديد من عمليات القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب خلال ربيع وأوائل صيف عام 2005 كانت أقرب إلى الغارات، حيث تقوم قوات مشاة البحرية بتبرئة متمرد الملاذ ومن ثم تترك. وأوضح العقيد ستيفن ديفيس، قائد فريق الفوج القتالي الثاني المسؤول عن محافظة الأنبار الغربية، أنه لم يتمكن إلا من القيام بعمليات من شأنها أن تعطل التمرد لأنه لم يكن لديه سوى أربع سرايا للبنادق. وأشار في وقت لاحق بقوله: أنني كنت أحاول خلق وهم ببنية قوة أكبر من خلال الظهور في كل مكان ولكن في أي مكان، من أجل ألا يكون ذلك قابلاً للتنبؤ به. حيث كانت عمليات نهر بليتز ونهر الجسر وماتادور وسوق جديدة قد اندرجت في هذه الفئة من التعطيل المؤقت لنشاط المتمردين. ولم يُعرف الكثير عن وضع العدو لدرجة أن جزءاً من مهمة الفرقة البحرية الأولى خلال عملية نهر بليتز كان القيام بعمليات هجومية في محافظة الأنبار لتعطيل القوات المناهضة للعراق وهزيمة عناصر القوات المسلحة العراقية وتفعيل المخابرات من أجل وضع الشروط لعملية جسر النهر. وفي 9 مايو/ أيار، كانت عملية ماتادور مختلفة عن العمليات الأخرى من حيث أنها ضربت مدينة رمانة على الجانب الشمالي من نهر الفرات. وخلال المعركة، قامت وحدة مهندسة في الجيش ببناء جسر شريطي عبر النهر تحت نيران العدو ـ وهي المرة الأولى منذ الحرب الكورية ـ في حين سبحت المركبات البرمائية الفرات لتأمين الجانب البعيد من موقع الجسر. وعلى الرغم من القتال الذي أسفر عن مقتل 9 من قوات التحالف وإصابة 39 آخرين، فضلاً عن مقتل 144 متمرداً واحتجاز 40 آخرين، عادت جميع قوات التحالف التي نفذت العملية إلى حامياتها بعد أقل من أسبوع، وعادت رمانة فعلياً إلى التمرد.

وقد شعر العديد من مشاة البحرية بالإحباط الشديد بسبب هذا النهج العملياتي، حيث وصف أحد الضباط فيما بعد أسلوبهم بقوله: لقد تم التبرؤ منا والتخلي عنا؛ ولم يكن نهج التعطيل العملياتي هذا فعالاً في إبقاء تنظيم القاعدة في العراق وغيره من المتمردين السنّة

خارج التوازن ولا في منعهم من مهاجمة أهداف ذات قيمة عالية بنجاح بين شركاء التحالف. ففي 12 مايو/ أيار، تمكن رجال الزرقاوي من اختطاف محافظ الأنبار راجح نواف فرحان المحلاوي، مع ابنه وبعض مؤيديه.و تم العثور على جثة قائمقام راوة بعد حوالي 3 أسابيع في أعقاب معركة بين القوات الأمريكية والمتمردين. وبسبب موقع فرحان داخل قبيلة البو محل، أعاد مقتله الأعمال العدائية الطويلة الأمد بين تنظيم القاعدة في العراق والبو محل، حيث تبحث القبيلة مرة أخرى عن الانتقام من جماعة الزرقاوي. والأسوأ من ذلك أن نهج التعطيل كان له سلسلة من العواقب غير المقصودة. وفي بعض الحالات، فر متمردو تنظيم القاعدة إلى مناطق أخرى أبعد من الأنبار لم يمسها التطرف، مما أدى إلى انتشار التمرد كالسرطان الخبيث أثناء ذهابهم. وخلال العمليات في هيت وحديثة والرمادي، غادر تنظيم القاعدة في العراق وغيره من المتمردين مؤقتاً ولكنهم عادوا بمجرد رحيل قوات التحالف واستهداف المدنيين العراقيين الذين تعاونوا مع التحالف. حيث ذهبت مجموعة من المقاتلين الأجانب السوريين من منزل إلى منزل في مارس/ آذار وعرضت على أولئك الذين ارتكبوا جريمة السماح لقوات التحالف بدخول منازلهم الاختيار بين القتل أو الانضمام إلى التمرد مقابل راتب شهري ضعف راتب عراقي شرطي. غير أن عمليات التعطيل كشفت للقوة المتعددة الجنسيات ـ غرب ومقارها العليا عن مدى سيطرة تنظيم القاعدة في العراق على غرب العراق. وعندما حاربت قوات التحالف مقاتلين منضبطين يرتدون الزي العسكري ودروع، أظهر المتمردون تكتيكات وقدرات لم تشهدها قوات التحالف من قبل. ووفرت هذه المعرفة زخما إضافيا للقوة المتعددة الجنسيات في العراق لاتخاذ إجراءات جريئة بشأن الحدود.

### حملة غرب وادي نهر الفرات

وإدراكاً من المعطيات المتاحة في محافظة الأنبار خلال النصف الأول من عام 2005 والتي كانت غير كافية، فقد ارسل الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق تعزيزات باتجاه الغرب لتلبية نية كيسي. وتلقت القوة المتعددة الجنسيات في العراق ثلاث كتائب إضافية للجيش مأخوذة من ثلاث قيادات منفصلة، حيث لم يكن لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق احتياطي عمليات غير ملتزم به، وأصول استخباراتية كبيرة للجيش، وحتى وحدة مشاة البحرية الثالثة عشرة، وهي احتياطي الميدان التابع للقيادة المركزية. ومن اجل وصول القوة القتالية الإضافية سمح للفوج القتالي الثاني وهو العنصر البحري الذي كان مسؤولا عن منطقة عمليات أتلانتا في غرب محافظة الأنبار ـ بتوحيد قواته الأقرب إلى الحدود وزيادة وتيرة عملياتها. ومن فرقة العمل المشتركة انتقلت سرية كاملة واحدة من تسع سرايات فقط في البلد عند ذلك الوقت من محافظة كركوك

إلى الأنبار مصحوبة بوحدة العمل البحرية والجوية والبرية، إذ تمثل أول فرقة عودة للقوات الخاصة إلى الأنبار في ما يقرب من عام. وقبل وصول هذه القوات الإضافية، لم يكن سوى فريق قتالي واحد من مشاة البحرية والبحارة قوامه 3200 جندي يسيطر على المناطق الواقعة في أقصى غرب محافظة الأنبار، وهي مساحة قتالية تبلغ مساحتها حوالي 77,700 كيلومتر مربع وهي مساحة تعادل مساحة ولاية كارولينا الجنوبية. وفي الوقت الذي وصلت فيه جميع التعزيزات في أوائل الخريف، كان أكثر من 14,000 من قوات التحالف يحتلون نفس المنطقة. ومع تركيز هذه القوات، خطط الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لعملية الصياد «هنتر» (التي يطلق عليها مشاة البحرية اسم WERV بشكل أكثر شيوعاً)، مع التركيز على إعادة السيطرة على القائم وحديثة. ومن الجدير بالذكر ان تصور العملية كان بأن يتم دفع قوات المارينز شرقا بالقرب من الرمادي كمطرقة ضد سندان فرقة المشاة الثالثة في بغداد. ومع وضع الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق تفاصيل عملية الصياد، ظهر تحد شمال الفرات الذي كان قد تحقق لأول مرة خلال عملية ماتادور في الأصل، حيث كانت قوات مشاة البحرية في القوات المتعددة الجنسيات غرب (MNF-W) يتحملون المسؤولية عن جانبي النهر مع الحدود بين منطقة عملياتهم واللواء المتعدد الجنسيات شمال غرب (MNB-NW) الذي يقع شمال النهر. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الأصول، قد جعل الانتقال خطر للغاية بالنسبة لعمل قوات مشاة البحرية شمال النهر على حد تعبير فينز. ونتيجة لذلك، حدّت القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب من وجودها وعملياتها هناك، مما يعني الأراضي الواقعة على طول الحدود السورية شمال نهر الفرات، ولكن بالنسبة لجنوب تلعفر في محافظة نينوى، فلقد أصبح بمثابة تماس مفتوح بين قيادتي التحالف. وبالنسبة لجميع النوايا والأغراض، فإن منطقة الجزيرة الصحراوية الشاسعة ـ وهي منطقة ذات تاريخ تهريب غني ـ قد تُركت دون دفاع تقريباً ضد الغارات من سوريا.

وبعد نقاش داخلي كبير، اغلق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الفجوة من خلال تغيير الحدود بين القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب والواء المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب وإسناد مسؤولية اللواء للضفة الشمالية لنهر الفرات. وقد خلق هذا القرار، الذي يستند إلى عجز الفيلق المتعدد الجنسيات عن إقناع القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب بإعادة تمركز القوات داخلياً ـ إلى خلاف كبير بين قادة التحالف لأنه كان يعني أن اللواء المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب سوف يضطر إلى نقل بعض قوته القتالية المحدودة أصلاً على بعد مئات الكيلومترات من البلاد من منطقة مسؤوليته الأصلية وستطول فترة القيادة والسيطرة إلى أبعد من ذلك وإن مجرد إعادة تزويد القوات في القطاع الجديد من الموصل سيتطلب أكثر من سبع ساعات من القيادة في كل اتجاه. ومع ذلك، مكّن تغيير الحدود للقوة المتعددة الجنسيات ـ غرب من تركيز قوتها القتالية على منطقة

أصغر ودفع قوات إضافية إلى الحدود السورية من الفلوجة والرمادي. وبينما كانت فرقة قوة العمل والحرية تتولى مجال المعركة الموسع في اللواء المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب، أمرت قيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق اللواء ديفيد م. رودريغيز بإنشاء موقع قتالي في الصحراء على بعد حوالي 30 كيلومترا شمال شرق بلدة راوة بحلول 15 يوليو/ تموز، حيث كان موقعاً مثالياً نظرياً للقيام بدوريات في الطرق على الجانب الشمالي من نهر الفرات وتسيير مهام اعتراض اي تعرض في الفضاء الصحراوي الفارغ لمنفذ الجزيرة بين الطريقين الرئيسيين من سوريا. وبالنظر إلى حجم المنطقة التي سيتم تغطيتها، أمر رودريغيز وفرقة العمل والحرية اللواء الأول، فرقة المشاة الخامسة والعشرين (لواء سترايكر) في الموصل بإرسال سرب الاستطلاع الخاص بها مع سرية مشاة ملحقة لإنشاء المخفر الجديد. وبعد إنشاء مركز قتال راوة، بدأ الجنود بتسيير دوريات في المدن الواقعة على طول الجانب الشمالي من النهر وأدركوا أن مخاوفهم من العثور على ملاذ للمتمردين لها ما يبررها. وعندما دخل سرب الاستطلاع والمراقبة والاستحواذ على الأهداف (RSTA) راوة لأول مرة، كان عليه أن يقاتل في طريقه إلى المدينة، وتحمل 24 هجومًا بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وثماني سيارات مفخخة انتحارية في شهره الأول بعد وصوله.

وبناء على طلب القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب دعمت قوات العمليات الخاصة الأخرى أيضاً الطفرة العملياتية التي قام بها كيسي في الأنبار كجزء من حملة (WERV). وتم دفع عناصر قتالية غرباً إلى البؤرة الاستيطانية التي تم تطهيرها حديثاً في راوة، إلى جانب عناصر تمكين إضافية وأصول دعم وأصول ذات أجنحة دوارة ـ وكلها تهدف إلى تعطيل تدفق المقاتلين الأجانب واستهداف القادة الرئيسيين. وشملت زيادة الأصول النشر الكبير لكتيبة جديدة كانت بمثابة احتياطي استراتيجي في الولايات المتحدة وتتطلب إذنا من رئيس هيئة الأركان المشتركة للالتزام بالعراق. وفي تغيير عن علاقات القيادة العادية التي كانت تعمل فيها قوات العمليات الخاصة بانتظام على دعم القوات التقليدية، وبدلا من ان يحدد مقر العمليات الخاصة القتالي في راوة القتالي عنصر الدعم حدد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ذلك الامر، مع بعض قوات الجيش والقوات التقليدية البحرية في الدعم. وشمل الدعم المقدم من القوات التقليدية قوات (ISR) وسترايكرز، وهي سرية من طائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز أباتشي وبطارية متعددة من طراز نظام صواريخ الإطلاق، وقوة رد فعل سريع بحجم الفصيل.

### فوج الفرسان المدرع الثالث في محافظة نينوى

وكجزء من خطته العملياتية لإعادة السيطرة على الحدود العراقية السورية، أمر فاينز في أيار/ مايو جميع الأسراب ما عدا سرب واحد من فوج الفرسان المدرع الثالث بإعادة تمركزهم من

جنوب بغداد إلى محافظة نينوى. في حين أن نقل فوج الفرسان المدرع الثالث إلى نينوى يمثل مكملًا شماليًا لحملة (WERV) التي تهدف إلى إغلاق طريق تسلل المقاتلين الأجانب الذي يمر عبر سنجار والموصل، إلا أنه كان أيضًا اعترافًا ضمنيًا بنقص الموارد من اللواء المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب، وأبرزت هذه الخطوة أيضا اضطراب القوات الذي كان نتيجة ثانوية لعدم وجود احتياطي للعمليات. وجاء تمركز فوج الفرسان المدرع الثالث بعد 3 أشهر فقط من توليه المسؤولية عن مساحة المعركة الأصلية في منطقة «مثلث الموت» الشائنة التي تشمل بلدات اليوسفية والمحمودية واللطيفة جنوب بغداد.

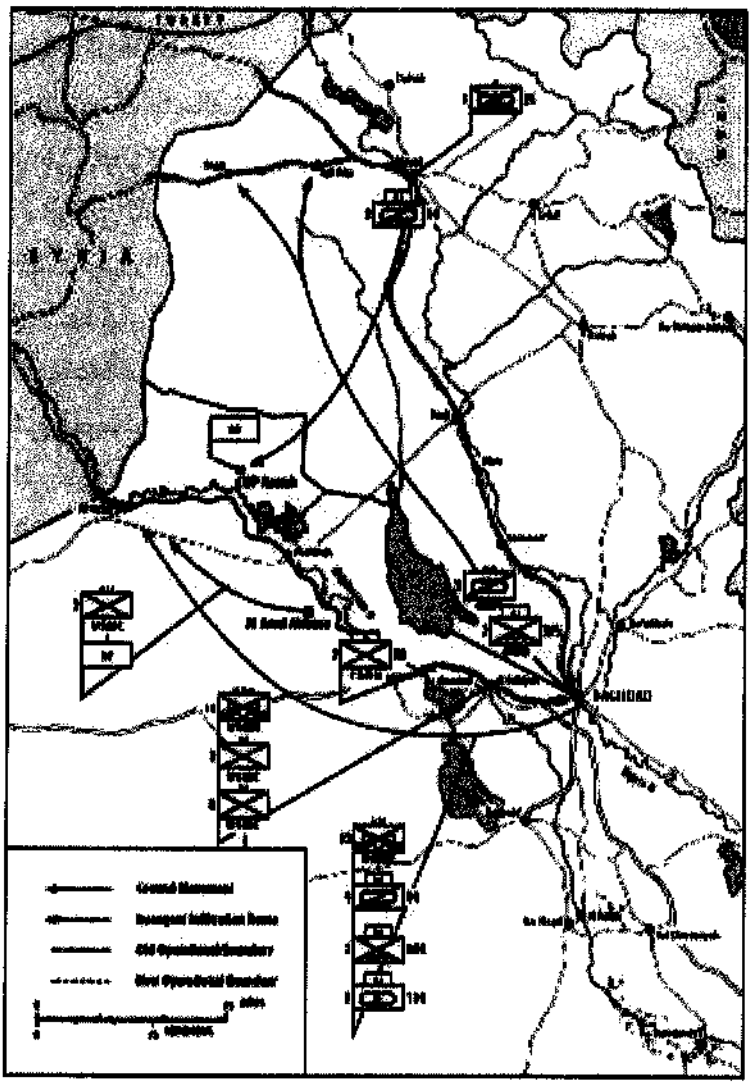

الخريطة 17 ـ حملة الحدود للقوات متعددة الجنسيات في العراق، صيف وخريف 2005

ولقد أدت إضافة هذه القوات إلى مضاعفة القوة القتالية بشكل فعال في محافظة نينوى، وتم تغيير اسمها اللواء المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب إلى القوات المتعدد الجنسيات ـ شمال غرب بشكل مؤقت حيث عينت فرقة العمل والحرية ثم فوج الفرسان المدرعة الثالث لمهمة تهدئة بلدة تلعفر والتضاريس وراء البلدة وحتى الحدود السورية بما في ذلك سنجار وبلدة ربيعة الحدودية. وفي الوقت نفسه، كُلفت الوحدة بمنع تسلل المتمردين من سوريا هذا وبالإضافة إلى أن التركيز الجديد كان قد سمح للقوة القتالية لفريق العمل والحرية بتركيز قوات لواءه المتبقي وهو اللواء الأول، فرقة المشاة الخامسة والعشرين، في الموصل.

## نزاع الظواهري والزرقاوي

من الجدير بالذكر أن التحالف كان قد شهد جدلاً داخلياً كبيراً وخلافات حول كيفية الرد بشكل صحيح على التحركات العملياتية لتنظيم «القاعدة في العراق»، حيث شهد التنظيم خلافاً مماثلاً مع مقره المعلن لكبار قادة تنظيم القاعدة في باكستان على ما يشكل أنسب استراتيجية. وبالنسبة لهم كانت ميول الزرقاوي إلى استخدام العنف غير المقيد واستهداف السكان الشيعة في العراق تقلق بشدة كبار قادة تنظيم القاعدة وفي حين أن قادة القاعدة المركزيين لا يخشون ذبح المدنيين عندما يخدم أغراضهم، إلا أنهم أجروا عموماً حسابات حذرة وشبه شبيهة بالأعمال التجارية قبل شن الهجمات لزيادة فعاليتها إلى أقصى حد وتحقيق النية المنشودة. وعلى النقيض من ذلك، بدا الزرقاوي مدفوعاً بكراهية لاهوتية عميقة المنال للشيعة ـ وهو أسلوب متهور كان الكثيرون في المستويات العليا للقاعدة يعتقدون أنه يؤدي إلى نتائج عكسية. وهو النمط الذي دفع ايمن الظواهري الذي كان يعتقد بدورخ أنه «العقل المدبر» للقاعدة، إلى كتابة رسالة إلى الزرقاوي في التاسع من تموز/ يوليو يحذره فيها من أنه خرج عن مساره من الناحية العملية ويطلب منه العودة إلى مساره. واعرب الظواهري في الرسالة عن قلقه من أن العنف والصراع الطائفي الذي زرعه الزرقاوي يهدد الدعم الشعبي لحركته في العراق والدول المجاورة.

حيث تضمنت الرسالة: إذا كنا متفقين على أن انتصار الإسلام وإقامة الخلافة على منهاج النبوة فإن ذلك لن يتحققا إلا من خلال الجهاد ضد الحكام المرتدين وإبعادهم، وإن هذا الهدف لن يتحقق من قبل حركة المجاهدين إن كانت مقطوعة عن الدعم الشعبي... وفي غياب هذا الدعم، ستسحق حركة المجاهدين الإسلاميين في الظل.

ولتجنب فقدان هذا الدعم الشعبي، نصح الظواهري الزرقاوي بأن «على حركة المجاهدين أن تتجنب أي عمل لا تفهمه الجماهير أو توافق عليه، إذا لم يكن هناك مخالفة للشريعة الإسلامية في مثل هذا التجنب، طالما أن هناك إجراءات أخرى يمكن اللجوء اليها». وانتقد الظواهري

على وجه التحديد ممارسات الزرقاوي في قطع رؤوس الرهائن ومهاجمة المسلمين الشيعة، وهو ما اعتبره زعيم القاعدة خطراً على الدعم الشعبي الذي اعتبره حاسماً جداً لجهود القاعدة الأوسع نطاقاً. حيث كان الظواهري صريحاً في تحديه لتكتيكات الزرقاوي، موضحاً ما يلي:

ومن بين الأمور التي سوف تؤثر في مشاعر المسلمين الذين يحبونك ولن يجدوا ذلك مستساغاً هو مشاهد ذبح الرهائن. إذ لا ينبغي أن تنخدع بمدح بعض الشباب المتحمس ووصفهم لك بشيخ الذباحين. وهم لا يعبرون عن وجهة النظر العامة للمعجب والداعم للمقاومة في العراق، ومن وجهة نظرك على وجه الخصوص.

ولقد أشار الظواهري إلى أنه في حين اعتقاده بأن التحالف قد استخدم تكتيكات وحشية بنفس القدر مشيراً بذلك على استخدام القنابل العنقودية واليورانيوم المنضب ووفاة زوجته وابنته، إلا أنه لا ينبغي للقاعدة أن توصل نفسها إلى نفس المستوى لأسباب عملية. وخلص الظواهري إلى أنه لا ينبغي أن يحكم القاعدة بالعاطفة في ردودها، لأن نصف المعركة على الأقل ستخاض في ساحة المعركة الإعلامية، حيث الحفاظ على الدعم الشعبي وقلوب وعقول المجتمع المسلم أمر بالغ الأهمية. وحول موضوع إثارة حرب أهلية طائفية، كتب الظواهري بأن معظم المسلمين لم يدركوا أن الشيعة مرتدين، ونتيجة لذلك، يتساءل العديد من المعجبين المسلمين بين عامة الناس عن هجومك على الشيعة. وتزداد حدة هذا الاستجواب عندما تقع الاعتداءات على أحد مساجدهم ويزداد الأمر عندما تكون الاعتداءات على ضريح الإمام علي بن أبي طالب رحمه الله. وحذر الظواهري من مهاجمة الشيعة قائلاً: لن يكون مقبولاً لدى السكان المسلمين مهما حاولت تفسير ذلك.

قادة تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري

وعلى غرار مشورة أبي زيد بعدم إثارة معركة مع المتشددين الشيعة في أوائل عام 2004، حذر الظواهري الزرقاوي من أن بدء حرب أهلية مع الشيعة كان حماقة لأنها ترقى إلى فتح جبهة ثانية غير ضرورية عندما كان تنظيم القاعدة في العراق ملتزماً بالفعل التزاماً كاملاً في معركته لطرد التحالف. وفي سياق تأكيده على الصعوبات المرتبطة بفتح جبهة ثانية كهذه، سأل الظواهري الزرقاوي ببلاغة: هل يستطيع المجاهدون قتل كل الشيعة في العراق؟ هل حاولت أي دولة إسلامية في التاريخ ذلك؟... ما هي الخسارة التي سوف تلحق بنا إذا لم نهاجم الشيعة؟ وتساءل أيضاً عن سبب الرغبة في أن يعلن الزرقاوي علناً بشن حرب ضد الشيعة والادعاء بمسؤوليته عن مثل هذه الهجمات، مشيراً إلى أن القيام بذلك يجبر الإيرانيين على اتخاذ تدابير مضادة، الأمر الذي قد يعرض ميثاق عدم الاعتداء بين القاعدة وايران إلى الخطر. وأشار الظواهري إلى أن إيران احتجزت أكثر من 100 من قادة القاعدة بقوله «علينا نحن والإيرانيون أن نمتنع عن إيذاء بعضنا البعض في هذا الوقت الذي يستهدفنا فيه الأمريكيين».

كما تناول الظواهري موضوع الأهداف العامة للجهاد العراقي وكيفية تحقيقها، ففي بداية سرده أكد الظواهري من جديد على مركزية الحملة في العراق من أجل الاستراتيجية العالمية للقاعدة، وأصدر تعليماته إلى الزرقاوي بأن هدفه النهائي يجب أن يكون إعادة تأسيس الخلافة في البلاد. وكتب: إن انتصار الإسلام لن يحدث أبداً حتى تقوم دولة إسلامية على منهاج النبوة في قلب العالم الإسلامي، وتحديداً في بلاد الشام ومصر والدول المجاورة لشبه الجزيرة والعراق. ومع ذلك، نصح الظواهري، كخطوة أولى، بأن الهدف الرئيسي للزرقاوي على المدى القريب يجب أن يكون طرد قوات التحالف من العراق. وقال الظواهري إن إعلان عودة الخلافة هو وقت مبكر جداً وأمر غير حكيم، لأنه قد يجلب معارضة خارجية أقوى ضد تنظيم القاعدة في العراق. وبدلاً من ذلك، جادل الظواهري بضرورة إنشاء إمارة في العراق، ولكن فقط بعد أن تنسحب القوات الأمريكية. حيث يجب السماح لإمارة القاعدة بالنمو والتعزيز قبل إعلان الدولة الإسلامية وعودة الخلافة. وعلى الرغم من تحذيرات الظواهري، واصل الزرقاوي السير على نفس الطريق، وبالكاد غيّر تكتيكاته. وستستمر الخلافات بين القيادة العليا لتنظيم القاعدة المختبئة في أفغانستان وباكستان وفرعها العراقي الأكثر عنفاً إلى أن تنهار العلاقات بين الجماعتين أخيراً في عام 2014.

### استهداف الحكومة الجديدة والحضور الدولي

خلال صيف وأوائل خريف عام 2005، تدهور الوضع الأمني الداخلي في العراق، حيث هاجم مسؤولون منتخبون من قبل الفصائل المتنافسة والعازمة على التأثير على الحكومة

المستقبلية وتعزيز سلطة الجماعات العرقية والطائفية الخاصة بهم. حيث واصل عملاء الزرقاوي والجماعات المتمردة السنية الأخرى اغتيال وترهيب قادة الحكومة والزعماء الدينيين الشيعة كوسيلة لتقويض شرعية الحكومة الشيعية الجديدة، ولكن المنظمات الشيعية المتنافسة والوكلاء الإيرانيين أيضاً انضموا إلى العنف. وفي 18 نيسان/ أبريل، أي قبل يومين من محاولة اغتيال علاوي، اغتال المتمردون اللواء عدنان قرغولي، مستشار وزير الدفاع، في منزله في جنوب بغداد. وفي 1 يوليو/ تموز، قتل مسلحون أحد كبار مساعدي آية الله العظمى السيستاني في إطلاق نار من سيارة أمام مسجد في بغداد. وفي اليوم نفسه، أصابت سيارة مفخخة مكتب رئيس الوزراء الجعفري، مما أسفر عن مقتل عراقي واحد. وفي ذلك اليوم أيضاً، أدى هجوم بقذائف الهاون على محطة لتوليد الكهرباء تديرها الحكومة إلى إغلاق محطة مياه، مما ترك الملايين من سكان بغداد محرومين من المياه الجارية في درجات حرارة تفوق الـ 100 درجة (فهرنهايت ـ المترجم). كما تم استهداف مسؤولين حكوميين من الرتب الدنيا، حيث اغتيل 83 مسؤولاً من الرتب المتوسطة منذ بداية العام وحتى نهاية يونيو/ حزيران، وأفادت التقارير بأن أعمال الترهيب ضد الشرطة العراقية زادت بنسبة 73 في المائة خلال الفترة نفسها. وارتفعت أحداث التخويف التي وقعت من جميع الطبقات ارتفاعا هائلا في الخريف مع اقتراب الانتخابات، حيث قفزت من متوسط شهري ثابت عموماً يبلغ نحو 70 حدثاً في الفترة من آذار/ مارس إلى آب/ أغسطس إلى 275 حدثا في أيلول/ سبتمبر، ونحو 400 حدث في تشرين الأول/ أكتوبر.

واستمرت خلال الفترة نفسها الهجمات على الأعضاء الأضعف في التحالف ومؤيدي الحكومة العراقية الجديدة. وفي الثاني من تموز/ يوليو، قام عناصر من القاعدة بخطف السفير المصري الجديد واعدامه بعيد وصوله إلى العراق، مما يجعله أعلى رهينة يقتل منذ بدء النزاع. وكان المقصود من قتله أن يكون رسالة إلى الدول المجاورة بأن دعم الحكومة الجديدة بقيادة الشيعة سيكون له ثمن، حتى بين أولئك الذين يتمتعون عادة بالحصانة. وفي حالة مصر، كانت محاولة عزل العراق الجديد عن جيرانه فعالة، حيث لم يكلف المصريون سفيراً جديداً في بغداد حتى عام 2009. وبعد ثلاثة أيام فقط من اختطاف السفير المصري، هاجم مسلحون قافلتين منفصلتين تقل كبار الدبلوماسيين من البحرين وباكستان، مما أدى إلى إصابة الدبلوماسي البحريني ودافعة باكستان إلى سحب سفيرها. وبعد ستة عشر يوماً من تلك الهجمات، واصل تنظيم القاعدة في العراق هذا التكتيك باختطاف وقتل اثنين من الدبلوماسيين الجزائريين في بغداد في نهاية المطاف. وفي 7 يوليو فجر أربعة ارهابيين من وحي حركة القاعدة الأكبر قنابل على شبكة النقل العام في لندن مما أسفر عن مصرع 52

شخصاً وإصابة أكثر من 700 آخرين. وفي حين لم تكن للمفجرين أي صلات مباشرة بتنظيم القاعدة في العراق، فقد وصفوا أنفسهم بأنهم جنود في أشرطة فيديو مسجلة مسبقاً. حيث أشاد أسامة بن لادن والظواهري والزرقاوي بالأبطال. ووعدوا بهجمات اضافية ستستمر وتصبح اقوى حتى تنسحب القوات من افغانستان والعراق. ولقد قامت مجموعة ثانية من الإرهابيين بمحاولة فاشلة لضربات مماثلة في لندن بعد أسبوعين. وكانت هذه الهجمات تتماشى مع نصيحة الظواهري للزرقاوي بالتركيز على طرد التحالف بدلاً من التركيز على الشيعة، لكنها، على عكس العديد من الهجمات السابقة على دول التحالف، لم تؤثر الحملة على الدعم البريطاني للبعثة.

### وصول السفير خليل زاد

في 24 تموز/ يوليو، وصل الدبلوماسي الأمريكي البارز زلماي خليل زاد إلى العراق لشغل منصب السفير الذي ظل شاغراً لمدة 4 أشهر. وخليل زاد هو مسلم سني أمريكي من اصل أفغاني عمل في مناصب رفيعة المستوى في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في مختلف الإدارات. وقبل تعيينه سفيراً في العراق، كان قد شغل منصب سفير في أفغانستان، وشكلت تجاربه هناك نهجه في السياسة العراقية. وفي أفغانستان، أصبح ضليعاً في المفاهيم الأساسية لمكافحة التمرد، وأسس آفاقاً جديدة للتعاون بين السفارات والقيادة العسكرية، ودافع عن مفهوم فرق إعادة إعمار المحافظات التي تركز على بناء الدولة والتنمية الاقتصادية. كما وصل خليل زاد بمهمة كانت قد أقرتها واشنطن لعكس اتجاه المقاطعة السنية في كانون الثاني/ يناير. وفي حين ان كيسي وغيره من قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق كانوا يعتقدون أن نيغروبونتي قد أبطأ التواصل مع السنة في الفترة الحاسمة التي سبقت انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، حيث وصل خليل زاد في تموز/ يوليو بمهمة صريحة تتمثل في إقناع السنة بالانضمام إلى العملية السياسية في الوقت المناسب للاستفتاء الدستوري والجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية. حيث كان كيسي مهيئاً لمثل هذا التواصل، وبحلول يوليو/ تموز كان قد بدأ بمقترح استخدام أدوات المشاركة والأدوات غير الفتاكة مع الرافضين والمتمردين السنة الذين تبنوا أفكار لا من قبل تنظيم القاعدة في العراق أو حزب البعث كوسيلة لدق إسفين بين عناصر مختلفة من التمرد. وخلال الصيف أيضاً، طلب بوش من كيسي أن يبقى قائداً للقوة المتعددة الجنسيات في العراق لمدة عام آخر، حتى يونيو/ حزيران 2006 تقريباً، ووافق الجنرال على ذلك. وأسفرت هذه القرارات عن إنشاء سادس فريق مشترك بين الوكالات يرأس التحالف في العراق منذ سقوط صدام قبل أكثر من عامين بقليل.

وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد والسفير زلماي خليل زاد مع قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق جورج و. كيسي

## مشكلة الاحتجاز المستمرة

### جذور مشكلة الاحتجاز

وبحلول منتصف عام 2005، بدأت مشاكل الاحتجاز التي واجهها التحالف تغلي مرة أخرى. حيث كانت المشكلة الأساسية التي أربكت التحالف منذ أيامه الأولى هي أن فدائيي صدام والمتمردين والميليشيات التي عارضت التحالف لم تكن تندرج بدقة في أي فئة بموجب اتفاقيات جنيف. ومنذ مرحلة مبكرة، قرر التحالف اعتبار مقاتلي العدو الأسرى معتقلين مدنيين أو محتجزين أمنيين تتناولهم اتفاقية جنيف الرابعة، بدلاً من أسرى حرب أعداء مشمولين باتفاقية جنيف الثالثة. وقد أدى هذا القرار إلى دفع الكثير من سياسة الاحتجاز اللاحقة للتحالف لأن المعتقلين المدنيين كانوا يُنسبون إلى حماية قانونية كبيرة، بما في ذلك إعادة النظر في وضعهم كمحتجزين كل 6 أشهر بعد القبض عليهم. واستناداً إلى تفسير قانوني للقواعد المرتبطة بالمعتقلين المدنيين في الأشهر الأولى من الحرب، وضعت سلطة التحالف المؤقتة أيضاً شرطاً لمجلس عراقي ـ أمريكي، يسمى اللجنة المشتركة للمحتجزين، لمراجعة وضع المحتجزين بعد 18 شهرا من الاحتجاز. وباستثناء وجود أدلة مقنعة على أن المحتجزين يشكلون خطراً أمنياً، يُفترض أنه ينبغي الإفراج عن المحتجزين بعد تلك المراجعة. ونتيجة لذلك، فإن احتجاز أي محتجز في الأشهر الـ 18 الماضية يتطلب موافقة كل من رئيس الوزراء العراقي وقائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ولم يتغير شرط هذا الاتفاق طوال فترة الحرب. بالإضافة إلى

عامل آخر ساهم في مشاكل احتجاز القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وهو الضغط الشديد الذي قد يتعرض له رامسفيلد لنقل مسؤوليات الاحتجاز إلى السلطات العراقية في أسرع وقت ممكن. وقد دفعه إحباطه من حقيقة أن القوات الأمريكية لا تزال تدير برنامج الاحتجاز في العراق إلى إرسال ثلاث من (Snowflakes) ـ (مذكرات قصيرة تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب مسؤول في وزارة الدفاع) ـ على مدى فترة 5 أسابيع في فبراير ومارس 2005، داعياً كيسي إلى تسريع عملية الانتقال. في (2nd Snowflake)، حيث كان رامسفيلد صريحاً بشكل خاص. وكتب: علينا أن نجد طريقة للخروج من عمل المعتقلين العراقيين العراق دولة ذات سيادة، مع حكومة منتخبة، ويجب أن يتم ترتيبها لتحمل مسؤولية احتجاز واستجواب ومحاكمة سجناءهم مع استثناءات قليلة نسبياً. وعندما قيل له إن وضع خطة انتقالية سيستغرق حتى أوائل الصيف، ضغط مرة أخرى على القوة المتعددة الجنسيات في العراق لتسريع نقل المحتجزين، وكتب: هذا وقت طويل جداً. أحتاج إلى شيء أسرع بكثير، بحلول منتصف تموز/ يوليو على أبعد تقدير، يجب أن يكون هذا أولوية قصوى للتخطيط والتنفيذ.

وردد قادة الحكومة العراقية وجهات نظر رامسفيلد. وبمجرد أن نقل التحالف السيادة إلى العراقيين في حزيران/ يونوه 2004 تقريباً، تساءل القادة السياسيون العراقيون عن سبب قيام التحالف بعمليات اعتقال من جانب واحد للمواطنين العراقيين وإرسالهم إلى مراكز احتجاز لا تديرها الحكومة العراقية. وأصبحت المطالب بإطلاق سراح السجناء شائعة، حيث انتقلت كل من علاوي والجعفري شخصياً إلى كيسي في عدة مناسبات للحصول على الإفراج عن أقارب الناخبين. فعلى سبيل المثال، في 11 أبريل/ نيسان 2005، كتب علاوي إلى كيسي في محاولة للسيطرة بشكل أكبر على العملية: أود أن أطلب إعادة معالجة ملف المحتجزين، وهناك العديد من المشتبه فيهم العراقيين الذين ألقي القبض عليهم في أوقات عدم الاستقرار للاشتباه في تورطهم في أنشطة إرهابية أو أنشطة متمردة، ومع ذلك، فإن هؤلاء المحتجزين لم يتلقوا بعد إدانة بأي جريمة ويبقى حاليا في شكل غير محدد من الاحتجاز... وأرى أن هذه المسألة ذات أهمية قصوى وأتطلع إلى إحاطة إعلامية بشأن كيفية حلها في الوقت المناسب.

وعندما اقترنت هذه العوامل بزيادة سريعة في عدد نزلاء السجون، أنتجت مزيجاً متقلباً. وترجمت رغبة رامسفيلد في نقل برنامج الاعتقال إلى العراقيين إلى سياسة بناء سجون جديدة ضئيلة إلى لا شيء، وهو قرار لم يؤد إلا إلى تفاقم مشكلة اكتظاظ سريعة التطور. وقد أدى هذا الاكتظاظ، الذي اقترن بالمطالب السياسية العراقية المكثفة والمتطلبات القانونية لاتفاقيات جنيف، إلى خلق ضغوط هائلة للإفراج عن أعداد كبيرة من المحتجزين بانتظام. ومن شأن عمليات الإفراج هذه أن تخلق شرخاً بين المستوى التكتيكي والمستوى العملياتي الذي

سيستمر طوال فترة الحرب. وفي الوقت نفسه، سيؤدي الاكتظاظ أيضاً إلى فقدان السيطرة داخل المخيمات، وهي مشكلة أدت في حد ذاتها إلى مزيد من الضغط من أجل إصدار المزيد من الإصدارات.

العميد وليام اتش. براندينبورغ، قائد قوات فرقة المهام 134

## متطلبات الأدلة ومجالس المراجعة والإفراج

في صيف عام 2004، أنشأت القوة المتعددة الجنسيات في العراق فرقة عمل 134 (سميت باسم رقم مبنى مقرها) لمعالجة الضغوط على نظام الاحتجاز وتصحيح المشاكل التي جلبتها فضيحة أبو غريب للعيان. ولقد وضع المقر الجديد أنظمة وسياسات لتلبية المتطلبات القانونية لاتفاقيات جنيف، والإدارة الفعالة لبرنامج الاحتجاز، ومحاولة تحقيق التوازن بين مطالب واشنطن وبغداد. وقد أدت بعض هذه الأنظمة الحسنة النية إلى أعباء غير مقصودة على المستوى التكتيكي لأنها أعادت تشكيل نظام الاحتجاز العسكري ليصبح نظاماً يشبه عمليات إنفاذ القوانين المدنية. وبحلول منتصف عام 2005، طلبت القوة المتعددة الجنسيات في العراق إفادة شاهدين تحت القسم أو أدلة جنائية لكي تحتجز الوحدات فرداً بعد 72 ساعة. وبالنسبة لمعظم الوحدات، كان هذا الشرط عقبة كبيرة. ولم تجر سوى حفنة من أفراد الشرطة تدريباً قبل النشر على كتابة إفادات الشهود وجمع الأدلة. وكانت نوعية الأدلة المادية والأدلة على الشهادة متفاوتة، مما أدى إلى الإفراج عن بعض المحتجزين في نهاية المطاف. وفي عام 2005، حاول قائد فرقة العمل 134 اللواء ويليام براندينبورغ معالجة النقص من خلال إرسال فريق تدريب متنقل إلى كل لواء في العراق، ولكن نقل جنود القتال إلى نموذج جديد يشبه إنفاذ القانون كان صعباً.

ولقد كان الهدف من القواعد الجديدة معالجة المخاوف من أن بعض الوحدات الأمريكية تميل إلى احتجاز الذكور في سن الخدمة العسكرية في شبكات سحب كبيرة لا تحركها

معلومات استخباراتية محددة ـ يُلقبون بسخرية بـأحزاب الحظر أو الاعتقالات ـ وكذلك إلى وضع حدود لمدة احتجاز المحتجزين في كل مستوى. وبعد إلقاء القبض عليهم في البداية، فإنه يمكن للمحتجزين قضاء 72 ساعة كحد أقصى في مرفق احتجاز تابع للكتيبة أو اللواء، ثم إما نقلهم إلى مرفق احتجاز على مستوى الفرقة لمدة تصل إلى 21 يوماً أو معالجتهم في أحد مرافق الاحتجاز في مسرح العمليات. وعلى كل مستوى، أُعيد النظر في رزمة اعتقال المحتجز، مما أدى إلى الإفراج عن بعض المحتجزين لعدم كفاية الأدلة. واعترضت الوحدات التكتيكية عموما على هذه المتطلبات، حيث اعترض القادة على أن الجداول الزمنية التعسفية تمنعهم من استغلال المعلومات الاستخبارية التي تم الحصول عليها أثناء الاستجوابات، وأنه بمجرد إرسال المحتجزين إلى مرافق الاحتجاز في مسرح العمليات، فإن الوحدات تميل إلى عدم تلقي أي معلومات عن الاستجوابات الإضافية. وردّ مسؤولو القوة المتعددة الجنسيات وفرقة العمل 134 بأن الجداول الزمنية تمنع الانتهاكات المحتملة للمحتجزين من خلال تركيز العملية وتبسيط الرقابة، وأن المعلومات المكتسبة بعد المهلة المحددة بـ 72 ساعة غالباً ما تكون ذات قيمة تكتيكية ضئيلة. وأجريت الاستجوابات في مرافق العمليات في عام 2005، ولكن المخاوف المستمرة من انتهاكات أبو غريب، إلى جانب نقص الموارد اللازمة لإجراء الاستجوابات على النحو الصحيح واستغلال الوثائق وغيرها من المواد التي تم القبض عليها مع المحتجزين، كانت محدودة الفعالية.

وبمجرد دخول المحتجزين إلى أحد مرافق الاحتجاز الأربعة التابعة للتحالف، فإن وضعهم القانوني كمعتقلين مدنيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة يعني أن مراجعة سجلات المحتجزين مطلوبة كل 180 يوماً لتحديد ما إذا كان الاحتجاز ينبغي أن يُحتجز مواصلة. وقد أجرى هذه التقييمات المجلس المشترك للمراجعة والإفراج المؤلف من ضباط من القوة المتعددة الجنسيات وممثلين عن وزارات الداخلية والعدل وحقوق الإنسان في العراق، وعادة ما يشكل أعضاء المجلس العراقي الأغلبية. وكانت هناك عيوب كبيرة في هذا النظام، حيث لم تكن هناك معايير ثابتة للإفراج عن الأشخاص.حيث كانت الأدلة التي كانت وحدات التحالف تعتمدها تؤدي إلى الاعتقالات بشكل سري عادة، وكثيراً ما كانت أقوال الشهود تؤخذ من مصادر بشرية حساسة، مما يعني أن أعضاء المجلس العراقيين لم يتمكنوا في كثير من الأحيان من فحص جميع المعلومات التي تشرح سبب وجود المحتجزين الذين تم القبض عليه في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن اشتراط الإدلاء بأقوال شاهدين أو أدلة جنائية، لم تكن موجودة خلال الأشهر الأولى من الحرب اذا كان الوضع مرهقاً بشكل خاص لأن معظم المحتجزين الأوائل لم تكن لديهم أقوال ولا أدلة جنائية في ملفات احتجازهم. ولم تكن التكنولوجيا اللازمة

لتيسير التقاط هذه الأدلة الجنائية مثل عمليات السحب اليدوي التي يمكن أن تكشف عن بقايا المتفجرات وأجهزة الاستشعار البايومترية، حيث بدأت بحلول صيف عام 2005. والأسوأ من ذلك أنه مع خضوع وزارة الداخلية والوزارات الأخرى لسيطرة مختلف الطائفيين الشيعة في الفترة 2005 ـ 2006، أصبحت نزاهة المجلس نفسه موضع تساؤل في بعض الأحيان.

وإذا قرر مجلس المراجعة والإفراج بأن المحتجزين سوف يستوفون معايير الإفراج، فإن فرقة العمل 134 سترسل إخطارات إلى جميع الفرق المتعددة الجنسيات قبل 10 أيام من الموعد المقرر للإفراج عنهم. وإذا اعترضت أي وحدات من وحدات التحالف على إطلاق سراح أحد المحتجزين، فإن براندينبورغ، قائد فرقة العمل 134، سيتدخل لوقف العملية. وأوضح في وقت لاحق بأنه: إذا عادت الفرقة مع بطاقة حمراء أي [المحتجز] لعملت على توقيفهم ولن أطلق سراحهم وسأتجاوز مجلس المراجعة والإفراج. ويعتقد براندينبورغ وفرقة العمل 134 أن هذا النهج يشكل فحصا وتوازنا كافيين، ولكن الفجوة بين المنظورين التكتيكي والعملي كانت عميقة. ويعتقد العديد من الوحدات التكتيكية أن الجدول الزمني للإخطار لم يكن كافيا لإشراك قادتها في العملية بالنظر إلى دورات نشر الوحدات ودوران الأفراد. وفي كثير من الحالات، كانت الوحدة التي ألقت القبض على المحتجز قد تناوبت بالفعل على العودة إلى المنزل، في الوقت الذي استعرض فيه المجلس رزم المحتجزين. وفي حين بذلت فرقة العمل 134 جهودا للاتصال بالوحدات في هذه الحالات، فإن إعادة تعيين الأفراد، أو نقل الوحدات بالجملة من قاعدة إلى أخرى بسبب تحول الجيش، كثيراً ما يعني أن الوحدة الأصلية وقادتها قد خرجوا عن إطار الصورة.

### مسألة إلقاء القبض وإطلاق السراح

وفي الفترة ما بين آب/ أغسطس 2004 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، استعرض مجلس المراجعة والإفراج حوالي 23,079 ملفاً من ملفات المحتجزين، وأوصى بالإفراج غير المشروط عن 4546 ملفاً و7902 ملفاً للإفراج مع الضامنين (العراقيون المحليون الذين وعدوا بإبقاء المحتجز على الطريق المستقيم)، وتم منع ما يزيد قليلاً على 400 من الإفراج بعد أن أثارت الفرق المتعددة الجنسيات اعتراضات. وبعد تقييم ردود الفرق المتعددة الجنسيات واعتراضاتها، أُطلق سراح 12,025 محتجزاً في نهاية المطاف خلال هذه الفترة. وخلاصة القول إن هذا يعني أن أكثر من 50 في المائة من المحتجزين الذين كانوا معروضين على المجلس قد أوصي بتسريحهم عند مراجعة ملفاتهم، وأُطلق سراح ما يقرب من 97 في المائة من المحتجزين الذين أوصى المجلس بالإفراج عنهم في نهاية المطاف. وعندما أضيفت هذه الإفراجات إلى

عمليات التسريح الناجمة عن المراجعات القانونية على مستوى اللواء والفرقة، أُطلق سراح 75 في المائة من المحتجزين إحصائياً في غضون 6 أشهر من القبض عليهم.

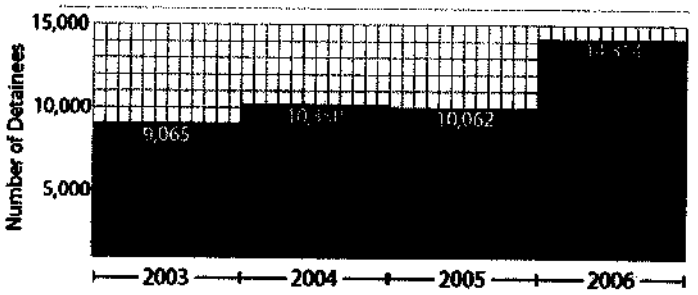


**الرسم البياني 4. أوامر إطلاق السراح في مرافق الاعتقال حسب سنوات التقويم**

ولقد كانت النسبة المئوية المرتفعة للإفراج كانت على الأقل جزئية باكتظاظ السجون. وقد تُرجم هدف رامسفيلد المتمثل في تسليم عمليات الاحتجاز، إلى جانب الافتراض الشامل للتحالف بأن انسحاب التحالف وانسحابه يلوحان في الأفق ـ إلى سياسة أمريكية بعدم تمويل بناء السجون في العراق. حيث كان رامسفلد يريد في البداية ان تعيد القوة المتعددة الجنسيات إلى العراقيين مجمع سجن ابو غريب الملوث بحلول شباط/ فبراير 2005، وهو هدف غاب عنه اكثر من عام. ومع ذلك، لم يواكب التباطؤ في سعة السجون من خلال انخفاض عدد المحتجزين الذين يتم القبض عليهم، بحيث سرعان ما امتلأت مرافق الاحتجاز التابعة للتحالف طاقتها الاستيعابية وتطلبت صمام إغاثة على شكل إطلاق سراح المحتجزين بشكل منتظم الأساس لمنع الاكتظاظ الخطير. ومع السماح بالبناء الجديد القليل من عدمه بسبب هدف رامسفيلد للخروج من تجارة المحتجزين العراقيين، فإن مسألة ما إذا كان سيتم حبس المحتجزين أو تسريحهم أصبحت جزئيًا مسألة رياضية. وفي كل يوم، يصل ما متوسطه 50 محتجزاً إلى مرافق الاحتجاز في مسرح الأحداث، وعلى الرغم من أن هذا العدد قد ارتفع إلى 70 محتجزا في اليوم خلال الوتيرة الأعلى للعمليات في فترة كانون الثاني/ يناير 2005 السابقة للانتخابات. وكانت المرافق تضم 8517 محتجزاً، أي ما يعادل تقريباً الحد الأقصى لسعة الاحتجاز البالغ 8540 محتجزاً. وعلى الرغم من عمليات الإفراج العديدة وبعض النمو البطيء في المرافق المؤقتة الشبيهة بالخيام، فإن قدرة مرافق الاحتجاز لم تواكب النمو في عدد المحتجزين في عام 2005. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، بلغ عدد المحتجزين 13,389 شخصاً، وهو ما يتجاوز بكثير القدرة القصوى البالغة 11506 شخصاً.

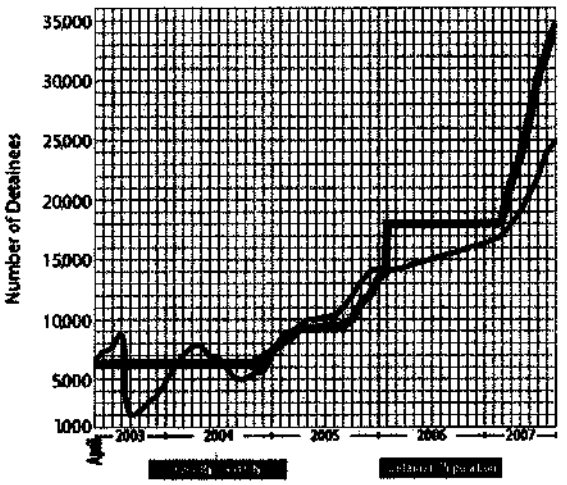


**المخطط 5 ـ لغز الاحتجاز**

ونتيجة لذلك، لم يصبح إطلاق سراح المحتجزين هدفاً من أهداف السياسة فحسب، بل أصبح أيضاً ضرورة أمنية إذا ما تجنب التحالف محاولات الهروب أو أعمال شغب السجناء أو إعادة تشكيل الظروف التي أدت إلى انتهاكات أبو غريب. ووفقا لبراندينبورغ حيث يقول: لقد كانت واحدة من المشاكل الأساسية لفرقة العمل 134 الفيزيائية البحتة.اي يمكننا أن نأوي الكثير فقط مع تكثيف العمليات الأمنية حيث كنا نتدافع لمواكبة ذلك، إنها دلالة على الوقت الذي يستغرقه البناء والحصول على المال ليكونوا قادرين على البناء وأين يمكنهم القيام بذلك. كما استخدم مقر القوة المتعددة الجنسيات في العراق وكيسي تسريح المحتجزين الذين تم فحصهم كصمام إغاثة لاكتظاظ السجون وإطلاق سراح المحتجزين المستهدفين، الذين كان نحو 95 في المائة منهم من السنة، كجزء من خطة أكبر لإغراء السنة في العملية السياسية بعد مقاطعة انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005. وكان العديد من المحتجزين المفرجين عنهم جزءاً من مفاوضات القنوات الخلفية لمحاولة تحسين مشاركة السنة، بما في ذلك تسريح 929 معتقلاً على نطاق واسع في أغسطس/ آب وجولة ثانية من 1134 في سبتمبر/ أيلول. ومع ذلك، وحتى مع هذا النهج، فلقد تجاوز حشد المحتجزين معدل الإفراج في كل من هذين الشهرين وكل شهر من عام 2005 باستثناء شهر واحد.

وقد أدى ارتفاع معدل تسريح المحتجزين إلى الإحباط وانعدام الثقة في العديد من الوحدات على المستوى التكتيكي، التي غضبت من فكرة المخاطرة بحياة قواتها للقبض على المتمردين إلا بعد بضعة أشهر، ويبدو أحياناً دون تفسير. وبالنسبة للعديد من الوحدات الميدانية والقادة الأمريكيين، بدا أن التحالف قد ضل طريقه إلى نهج

القبض الصيد والإفراج في التعامل مع التمرد. وبحلول صيف عام 2005، رأت الوحدات الأمريكية علامات على أن المتمردين بدأوا يفهمون نظام الاحتجاز ويبذلون جهوداً للتلاعب به. وفي إحدى الحالات، قال متمرد احتجزته مفرزة العمليات التابعة للقوات الخاصة ألفا في محافظة الأنبار بتحدٍ لخاطفيه: لقد قتلت الكثير من رجال القبائل الذين كانوا يساعدون التحالف في الماضي. ربما تم احتجازي بسبب ذلك من قبل سأذهب إلى أبو غريب أو إلى معسكر بوكا لبضعة أيام. سآكل وجباتي الثلاث في اليوم، وسأعود لأقتلهم مرة أخرى. وفي حالة فظيعة أخرى، القي القبض على أحد المتمردين أثناء وضعه العبوات الناسفة حيث وجد معه اوراق إطلاق سراحه الصادرة عن مجلس المتابعة والإفراج بنفس الشاحنة التي وجدوا فيها المواد المتفجرة. وكان معدل عودة المحتجزين المفرج عنهم إلى الإجرام من أكثر المسائل إشكالية وانقساماً في العملية برمتها. ففي ديسمبر/ كانون الأول 2005، أظهرت إحصاءات فرقة العمل 134 انخفاضاً غير محتمل في معدل العودة إلى الإجرام بنسبة 1.6 في المائة. ومع ذلك، ادعت وحدات تكتيكية أن بيانات العودة إلى الإجرام تستند في كثير من الأحيان إلى أسماء محتجزين مزيفة أو خاطئة وقواعد بيانات بيومترية غير كافية مثل حالة ان بعض المحتجزين المفرج عنهم مسجلين على انهم مقتولين وليس على أنهم قد ألقي القبض عليهم مرة اخرى أو محتجزين آخرين أُفرج عنهم قد عادوا إلى القتال ولكن ببساطة هربوا من محاولة إلقاء القبض عليهم.

وبالإضافة إلى ذلك، كان لسياسات الاحتجاز التي تتبعها القوة المتعددة الجنسيات في العراق أثر مؤسف يتمثل في خلق عدم ثقة بين الوحدات التكتيكية والمستويات العليا، فضلاً عن انعدام الثقة في نظام الاحتجاز بأكمله. وفي بعض الحالات، خلق معضلات أخلاقية للقادة الصغار. وكان لدى الجنود وضباط الصف والضباط الصغار في مناسبات عديدة أسباب للتساؤل عن سبب إطلاق سراح المتمردين الخطرين الذين أسروهم في كثير من الأحيان من الاحتجاز والعودة إلى الشوارع، وأحياناً في إطار تناوب الوحدة لمدة عام. وأشار بعض القادة إلى أن نظام الصيد والإفراج خلق حافزاً ضاراً بين القوات الأمريكية لاستخدام القوة المميتة ضد أي متمرد لم يستسلم على الفور. وتشير الأدلة اللفظية إلى أنه على الرغم من أن معظم القادة لم يتصرفوا بناء على هذا الحافز، فإن بعض القوات والقادة يتغاضون عن هذه الممارسات. وفي إحدى الحالات، أثناء التخطيط لمهمة للقبض على متمرد للمرة الثالثة، أوصى أحد الضباط رجاله بأن يطلق النار على المتمرد إن لم يستسلم في بادئ الأمر.

**فقدان السيطرة داخل معسكرات الاحتجاز**

ولقد أدى اكتظاظ مرافق الاحتجاز في مسرح العمليات إلى شيء من الصعوبة على فرقة العمل 134 فيما يخص الحفاظ على الفصل الدقيق بين مختلف فئات المحتجزين. وفي وقت لاحق، وصف أحد تقارير راند: أن العدد الكبير من المحتجزين طرح تحديات لوجستية إلى حد أن مدرائهم حيث كانوا في البداية مشغولين بالكامل بمهمة مجرد «ايوائهم» وإنجاز عمليات الفصل لتلك الجماعات التي تم الحكم عليها، ومن المرجح أن يؤذي أو يقتل بعضهم البعض إذا تم إيواؤهم معاً. وفي عام 2005، أدى الاكتظاظ إلى انعدام النظام والسيطرة في العديد من معسكرات الاحتجاز الأكبر المعرضة للهواء الطلق التابعة للتحالف، حيث سيطرت الجماعات المتمردة فعلياً على ما حدث في الداخل وجعلها خطيرة للغاية بحيث لا يمكن لحرس التحالف دخولها. وشكل المتمردون في المعسكرات خلايا تجنيد، وأجروا تدريبا، وفي بعض الحالات قاموا بغدارة محاكمهم الشرعية الخاصة بهم. ومع وصول المعتقلين الجدد، أنشأ الجهاديون المتشددون وغيرهم من المتطرفين خلايا دعائية لتطرف أولئك الأقل عرضة للتطرف. ووصف أحد زعماء المتمردين السابقين من الضلوعية، الملا ناظم الجبوري، عملية التطرف:

وبينما كنت محتجزاً، تغيرت أيديولوجيتي من أيديولوجية الجيش الإسلامي إلى أيديولوجية تنظيم القاعدة... وبسبب الحرية التي منحها الأميركيون للسجناء، تمكنت من تعلم ودراسة أفكار القاعدة أثناء سجني. حيث سنحت لي الفرصة للقاء مقاتلين أجانب قاتلوا في باكستان وأفغانستان والسودان أثناء سجني. إذ بدأوا في تحريك العراقيين نحو أفكارهم ومعتقداتهم.

هذا وبالإضافة إلى التجنيد، تمكن قادة المتمردين من الاجتماع مع زملائهم القادة من جميع أنحاء البلاد للتواصل وتبادل التكتيكات والتقنيات والإجراءات. حيث ذكر أحد المتمردين من المستوى المتوسط في عام 2014 بقوله: لم يكن بوسعنا أن نجتمع جميعاً هكذا في بغداد، أو في أي مكان آخر. واضاف: كان من الممكن أن يكون الأمر خطيرا. في معسكر بوكا حيث لم نكن آمنين فحسب، بل كنا على بعد بضع مئات من الأمتار من قيادة القاعدة بأكملها... لقد كان بوكا مصنعاً فلقد بنى أيدولوجيتنا جميعاً. ولقد بدأت بعض الوحدات التكتيكية المحبطة في الإشارة بسخرية إلى مراكز الاحتجاز باسم «معسكرات تدريب المحارب الجهادي» اعترافاً بهذا التطور. وسارت أعمال الشغب ومحاولات الهروب جنباً إلى جنب مع انعدام السيطرة. وفي 31 كانون الثاني/ يناير 2005، تصاعدت أعمال الشغب في معسكر بوكا لدرجة أن القادة الأمريكيين تخوفوا من اختراق واسع النطاق في مكان الحادث،، حيث أذنوا للحراس

باستخدام الذخيرة الحية لقمع الانتفاضة. حيث قُتل أربعة محتجزين وجُرح ستة آخرون. واستمرت أعمال شغب أخرى في معسكر بوكا إذ بدأت في 1 أبريل/ نيسان وكانت اعنف 3 أيام. وبعد اكتشاف أن مطهر اليدين في الحمامات المحمولة في المخيم كان قابلاً للاشتعال، إذ أضرم المحتجزون النار في الخيام وقاموا بصنع قنابل قابلة للاحتراق مستخدمين مقلاعاً وعلب حليب مملوءة بالسائل. كما استخدم المحتجزون منصات خشبية للنوم كدروع وقطع مكسورة من الصخور كذخيرة للمقاليع.وفي الساعات الأولى من أعمال الشغب، استهدفوا قائد كتيبة الشرطة العسكرية 105 من الحرس الوطني من ولاية كارولينا الشمالية، مما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة بواسطة صخرة مقلاع إلى درجة أنه كان بحاجة إلى الإخلاء. وقبيل أعمال الشغب، اكتشفت ودمرت الشرطة العسكرية نفق هروب كامل تقريبا بطول 357 قدماً كان من المرجح أن يحول أعمال الشغب إلى هروب ضخم ومنسق.

وفي الوقت الذي كانت فيه أعمال الشغب التي وقعت في أبريل/ نيسان في معسكر بوكا تستهلك الكثير من اهتمام فرقة العمل 134، شن متمردو القاعدة في العراق هجوماً معقداً في 2 أبريل/ نيسان على مركز الاحتجاز في أبو غريب. حيث اصطدم سبعة انتحاريين بسيارات مفخخة واشتبك ما يصل إلى 150 مقاتلاً بالسجن بالأسلحة والمركبات وقذائف الهاون التي تخدمها طواقم في معركة استمرت عدة ساعات، إلى أن وصلت قوة من مشاة البحرية للرد السريع من القوة المتعددة الجنسيات في العراق وقلبت التيار ضد المهاجمين. ويُزعم أن الزرقاوي نفسه خطط للهجوم، وأن المهاجمين كانوا يتألفون من مقاتلين أجانب وأفراد من قبيلة آلبو عيسى. وورد أن رجال القبائل كانوا يحاولون إطلاق سراح زملائهم من أفراد القبيلة ويسعون إلى الانتقام من عمليات التحالف التي قتلت بعض أفراد أسرة شيخهم. وأصيب عشرون جنديا ومقاتلا من مشاة البحرية في القتال. وبعد المعركة، استجوب رامسفيلد كيسي مرة أخرى ضمن (Snowflakes) حول سبب عدم تمكن قوات الأمن العراقية من تولي مهمة الاحتجاز. وفي منتصف الطريق إلى قيادة براندينبورغ، أصبحت المشاكل داخل معسكرات الاحتجاز واضحة، وكذلك حقيقة أن فرقة العمل 134 تفتقر إلى الموارد بحيث لا يمكن حلها. وفي تموز/ يوليو، طلب براندينبورغ إنشاء ثلاث مقار إضافية للكتائب، وثماني سرايا للشرطة العسكرية، وقوات دعم أخرى من شأنها أن تضاعف قوام فرقة العمل إلى 1700 فرد. ومن اجل ذلك طلب الجنرال أيضاً أن يوسع مفهوم الفريق الانتقالي ليشمل ميدان الاحتجاز، مما يؤدي إلى إنشاء فرق انتقالية للاحتجاز لتدريب موظفي الإصلاحيات العراقيين. ومن المفارقات أنه وعلى الرغم من نية رامسفيلد بإغلاق عمليات الاحتجاز الأمريكية في العراق، تمت الموافقة على طلب براندينبورغ،

وأصبحت فرقة العمل واحدة من المنظمات القليلة في العراق التي نمت في حجمها تحت مراقبة وزارة الدفاع الأمريكية.

وإدراكاً من براندينبورغ بأن فقدان السيطرة داخل المعسكرات كان أيضاً مشكلة تتعلق بالمرافق، فقد دفع بطلبات البناء العسكري من خلال نظام الميزانية. وعلى الرغم من المقاومة الكبيرة من رامسفيلد وآخرين في وزارة الدفاع، فإن طلبات البناء سادت في نهاية المطاف، على الأقل جزئياً بسبب الدعم العنيد من كيسي. ومن شأن البناء الجديد أن يوسع قدرة فرقة العمل 134 على المحتجزين مع الاستعاضة عن معظم مرافقها المؤقتة وخيامها بمبان تمتثل لشرط اتفاقيات جنيف لإيواء المحتجزين في هياكل مماثلة لمباني الجنود الذين خاضوا الحرب. وفي الوقت نفسه، ستصمم المرافق الجديدة لفصل المحتجزين إلى مجموعات أصغر والسماح لفرقة العمل بفصل المتطرفين والقادة عن الجنود المشاة المتمردين والمقاتلين الأقل قيادة أيديولوجيا. غير أن عدم وصول أي من هذه الموارد الإضافية إلى ما بعد مغادرة براندينبورغ للعراق في كانون الأول/ ديسمبر 2005، والمشاكل داخل مرافق الاحتجاز التي تُركت لخلفائه، مما يعكس بطء سرعة البيروقراطية العسكرية.

وبحلول أواخر صيف عام 2005، كانت القوة المتعددة الجنسيات قد ركزت القوة القتالية في محافظتي الأنبار ونينوى، وكانت تستعد لبدء حملتها لوقف الهجوم بالسيارات المفخخة على بغداد من خلال استعادة ممر وادي نهر الفرات الغربي وممر سنجار ـ تلعفر. وبذلك، اعتقد كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق أنهما سيضربان المقاتلين الأجانب الذين يشكلون التهديد الرئيسي لوسط العراق وللانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر. وللأسف، فإن هذه النظرة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق للمشكلة قد فاتها التهديد بحشد العنف الطائفي والحرب الأهلية التي كانت تنتشر في منطقة بغداد والمحافظات المحيطة بها. ومع تحويل التحالف قوة الفرقة القتالية إلى الحدود السورية بهدف حماية بغداد، كان مرتكبو معظم أعمال العنف في بغداد بالفعل داخل المدينة. وكانت فرق الموت من الميليشيات الطائفية والأقسام المارقة في الحكومة تعمل بالفعل على تطهير العاصمة من طوائفها المتنافسة. وبعبارة أخرى، كان التحالف يسحب قواته من مدن وسط العراق في الوقت الذي يتصاعد فيه العنف الطائفي هناك. وقد تجلت هذه التهديدات الطائفية والشعور السائد بالخوف الذي خيم على البلاد في بغداد في 31 آب/ أغسطس 2005، حيث شق أكثر من مليون زائر شيعي طريقهم إلى مرقد الكاظمية بمناسبة استشهاد موسى الكاظم، الإمام الشيعي السابع. وبعد هجوم قريب بقذائف الهاون أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة العشرات، بدأت شائعة تنتشر بين الحشود والتي كانت تعبر جسر الأئمة إلى الكاظمية مفادها

أن الانتحاريين كانوا في وسطهم، مما تسبب في تدافع آلاف الزائرين المذعورين. وبينما كانوا يقتربون من الجسر، اندفع الحشد عبر المنطقة الصغيرة، ودهس غير القادرين على مجاراة الآخرين ودفعوا الآخرين من الجسر إلى حتفهم في نهر دجلة. وتوفي ما يقرب من 1000 شخص، معظمهم من المسنين أو النساء أو الأطفال. حيث لم يكن هناك انتحاري، ولكن إرهاب الحشد أدى إلى ما كان أكبر خسارة منفردة في أرواح العراقيين في الحرب بأكملها.

وقد أوضحت المأساة التي وقعت على الجسر مدى عمق الهجمات الطائفية التي فتت مجتمع هش بالفعل. فالعنف في وسط العراق يقترب من نقطة الاكتفاء الذاتي، ولا يحتاج العراق إلا إلى شرارة ليحترق.

## الفصل السابع عشر

### الابتكار في مواجهة الحرب صيف وخريف 2005

مع انتقال قوة التحالف القتالية التي تبلغ قوتها قوام فرقة تقريباً من وسط العراق إلى المنطقة الحدودية السورية بحلول منتصف الصيف، كانت عمليات الجنرال جورج كيسي الابن لإعادة بسط سيطرته على الحدود السورية العراقية جاهزة للبدء. حيث كان هناك عملية في غرب نينوى وعملية في غرب الأنبار ستسعيان إلى تعطيل خطوط اتصالات تنظيم القاعدة في العراق من الملاذ السوري في الوقت المناسب لحماية الاستفتاء الدستوري في أكتوبر وانتخابات ديسمبر التي كانت حاسمة بالنسبة للاستراتيجية السياسية الأميركية في العراق. ومن شأن المعارك التي تلت ذلك في تلعفر والقائم أن تعرض العديد من الوحدات المبتكرة التي تستخدم تكتيكات تم صقلها وتقطيرها على مدى السنتين الأوليين من الحرب. وعلى نطاق أوسع، مثلت هذه الابتكارات العضوية اتجاهاً أكبر تتعلم فيه الوحدات التكتيكية القيام بعمليات مكافحة التمرد من خلال الخبرة والدراسة الذاتية. ومن الغريب أنه في حين أن هذه الوحدات التكتيكية سوف تجد مقاربات ناجحة بشكل مدهش للمشاكل الأمنية المحلية، فإن مبادرات التحالف الواسعة النطاق على المستوى الاستراتيجي شهدت بدايات بطيئة، وفي أحسن الأحوال في النصف الثاني من عام 2005.

#### إعادة اكتشاف مكافحة التمرد

##### دراسة استقصائية لمكافحة التمرد

من الجدير بالذكر أن كان كيسي قد وصل إلى العراق مقتنعاً بأن تحقيق الاستقرار في البلاد يتطلب نهجاً لمكافحة التمرد، حيث تعمل القوات الأمريكية من خلال قوات السكان المحليين بدلاً من القيام بعمليات أمنية عالية الكثافة بنفسها، وقد شدد على هذا المفهوم في خطته للحملة الانتخابية في نيسان/ أبريل 2005. كما أعرب عن قلقه من أن القوات الأمريكية قد ركزت على مدى 3 عقود قبل عام 2003 في الاستعداد لمعارك عالية الكثافة والقوة حيث لم

تكن مستعدة لهذا النوع من القتال ضد التمرد الذي يتطلبه العراق. وبناء على ذلك، وفي أواخر صيف عام 2005، أرسل كيسي فريقا من المستشارين المقربين بقيادة العقيد ويليام هيكس وكاليف «غونر» سيب، لإجراء مسح الوحدات الأميركية في المسرح وتقييم ما إذا كانت تتبع نهجاً مناسباً ولإعداد تقرير عن أفضل الممارسات. وفي آب/ أغسطس 2005، أجرى فريق هيكس مسحا نوعيا لمكافحة التمرد من خلال زيارة 5 فرق متعددة الجنسيات و9 من أصل 15 لواء أميركيا كانت تسيطر على أراض في العراق، فضلاً عن وحدات التحالف في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط وفرقة العمل ميسان في جنوب العراق. وكانت التقارير الميدانية للفريق مضيئة. وقد التزمت جميع القوات الأمريكية في البلاد، وأن عدم وجود «قوة احتياطية ذات مصداقية» على أي مستوى فإن ذلك يعني أن الوحدات غير قادرة على الصعود لأي مبادرات أو هجمات جديدة. وأشار فريق هيكس إلى أن عدداً قليلاً من الوحدات، إن وجدت، لديها ما يكفي من القوات للحفاظ على أي وجود ذي مغزى في منطقة ما بعد تطهيرها من المتمردين.، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى خلق فراغ وعلى أساسه يقوم المتمردون بإعادة تعبئته بسرعة، مما يمكن الوحدات لإعادة تطهير المنطقة مرة أخرى في وقت لاحق. وتدفع الوحدات مرتين (ثلاث مرات في بعض الأحيان) لنفس التضاريس في حالات كثيرة جداً. ونتيجة لذلك، خلقت القوة المتعددة الجنسيات وضعاً يتحمل المخاطر في كل مكان. وفي نينوى والأنبار حيث كانت قوات التحالف قليلة، كُلفت كتيبة التحالف المتوسطة بالسيطرة على أكثر من 2000 كيلومتر مربع و 430,000 نسمة. وفي ظل هذه الظروف، ولقد خلص الفريق إلى أنه: ينبغي على القوة المتعددة الجنسيات والفيلق المتعدد الجنسيات تأجيل أي قرار بشأن الرفع إلى ربيع 2006 على الأقل من أجل تجنب الاندفاع نحو الفشل من خلال تسليم مساحة المعركة إلى قوات الأمن العراقية قبل أن تكون قادرة وجاهزة.

ولقد وجد فريق هيكس أن هناك عاملاً آخر يعوق العمليات، وهو أن العديد من حدود وحدة الفيلق المتعدد الجنسيات لم تأخذ في الاعتبار الروابط الثقافية أو السياسية أو القبلية أو التقليدية... خالقة انقسامات بأن العدو يستغل بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، انقسمت محافظة بابل المضطربة بشكل غير مفهوم بين القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب (MNF ـ W) والفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط (MND ـ CS)، مما سمح للعدو بشن هجمات على ساحة معركة فرقة واحدة ثم عبور الحدود عند متابعتها. كما أوصى التقرير بإنشاء مجلس مصالحة للسنة الساخطين (مثل أولئك الذين رفضوا أو لم يتمكنوا من المشاركة السياسية بسبب علاقاتهم الباهية)، وتسخير جميع عناصر الوكالة الأمريكية المشتركة من أجل حملة مكافحة التمرد، ولضمان أن يكون أمام الفرق الانتقالية عامان على الأقل لصياغة قوات

الأمن العراقية في شكلها. ومع ذلك، لم تذهب كل هذه التوصيات إلى كيسي والجنرال جون أبي زيد. واعتبر بعض قادة الفريق الاستنتاجات قاسية للغاية، وبدلا من ذلك أطلعوا كيسي على نسخة أكثر اعتدالا من النتائج التي توصلوا إليها، مع التركيز بشكل كبير على أداء الوحدات التكتيكية بدلاً من التركيز على بعض القضايا التشغيلية الإشكالية التي واجهها كشف الفريق. وفيما يتعلق بقوات التحالف نفسها، ذكر هيكس أن 20 في المائة من الكتائب كانوا قد حصلوا عليها، و60 في المائة كانوا في الوسط، و20 في المائة لم يحصلوا عليها بوضوح. وفي حين وصلت بعض الوحدات إلى العراق وهي على استعداد جيد للقيام بعمليات مكافحة التمرد على الفور، حيث خضعت وحدات كثيرة لمحاكمة صعبة بسبب تأخر التدريب في المحطات المنزلية كثيرا عن الحالة الراهنة في العراق. ولم تكن الوحدات الأمريكية ونظيراتها العراقية كافية بعد لوقف ترهيب السكان والقوة العراقية المحلية، مما يعني أن الجزء الأكبر من العمليات الأمنية لا يساهم بالضرورة في أمن الشعب العراقي. وبدلاً من زيادة القوة القتالية، أو إعادة تركيز القوات على حماية السكان، أو إعادة توجيه المهمة بالكامل، أوصى هيكس بزيادة التركيز على الحكومة والاقتصاد، اللذين كانت قدرة الجيش على إدارتهما محدودة.

ولقد قال هيكس لكيسي بإن العديد من الوحدات قد ركزت فقط على قتل العدو أو أسره وعدم التداخل مع العراقيين. وقال هيكس إن الكثير من النهج العملياتي للقوة المتعددة الجنسيات لم يكن مواتياً لحملة مكافحة التمرد، ولا سيما الجهود التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات لبناء وتدريب جيش من السكان الأصليين على صورته، وتركيزها المستمر للوحدات العسكرية للتحالف على قواعد كبيرة. وأخيراً، خلص هيكس إلى أن الحملة الحالية لمكافحة التمرد كانت معركة لا مركزية بين السرايا والكتيبة ولكن من دون الموارد والسلطة المتناسبتين اللامركزيتين إلى نفس المستويات. حيث اختلف كيسي مع معظم استنتاجات هيكس، باستثناء مفهوم منع العدو من الوصول إلى السكان، والذي أيده. وبعد يومين، قدم هيكس وفريقه النتائج نفسها إلى أبي زيد، وإن كان ذلك مرة أخرى دون التشديد على النتائج التي توصلوا إليها بشأن العدد غير الكافي لقوات التحالف وعدم وجود احتياطي عمليات موثوق به. وكرر هيكس ملاحظته بأنه على الرغم من أن العمليات العسكرية تحظى بمعظم اهتمام التحالف، لذلك فإن هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالي الحكم والاقتصاد. وأشار هيكس إلى أن الوحدات تقوم بذلك بشكل عام وبشكل مخصص، من خلال سحب جنود الاحتياط ذوي الخبرة المباشرة وغيرهم من الموهوبين من وحداتهم الحالية وتشكيل وحدات من نوع إعادة إعمار المحافظات.و عندما اقترح هيكس على أبي زيد أن يطلب من جنود الاحتياط الإضافيين ذوي المهارات المدنية المتعلقة بالحكم، مثل القضاة ورؤساء البلديات ومديري المدن

ورؤساء الشرطة، رد قائد القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) بأن تحمل المسؤولية لم يكن المهمة الأساسية للجيش وأن بقية الحكومة بحاجة إلى المساهمة بشكل أكثر فعالية. وأشار هيكس، دون رادع، إلى أنه طُلب من الجيش القيام بهذه المهام منذ تأسيسه. ومن دون أن يعرف ذلك، تطرق إلى قضية رئيسية بالنسبة لأبي زيد، الذي كان منخرطاً في صراع داخل الحكومة الأميركية من أجل إشراك وكالات تتجاوز الجيش في الحملة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق. وبينما كان يحاول حشد المساعدة غير العسكرية، لم يكن أبي زيد مهتماً باقتراح هيكس بأن على الجيش أن يمضي قدماً وأن يقوم بوظائف المدنيين من أجلهم.

### فوج الفرسان المدرع الثالث والعقيد إتش آر ماكماستر في تلعفر

بدأت عمليات كيسي لقطع طريق التسلل الشمالي عبر الحدود السورية في مايو 2005 مع تحرك فوج الفرسان المدرع الثالث من «مثلث الموت» جنوب بغداد إلى غرب نينوى، وهي منطقة لم تتعافى منذ سقوطها إلى سيطرة المتمردين قبل 6 أشهر. وكقطاع للقوة، لم يكن لدى منطقة عمليات اللواء الشمالي الغربي المتعددة الجنسيات ما يكفي من القوة القتالية للتحالف لاتخاذ المبادرة ضد التمرد. ويطبق هذا بشكل خاص على مدينة تلعفر التركمانية المختلطة والمضطربة، التي لعبت دوراً كبيراً في التمرد السني. وكان التلعفري أو «عفري» كما يسميه العراقيون أكثر تمثيلاً في جيش صدام حسين وأجهزة استخباراته، مما أعطى المدينة نسبة عالية بشكل غير عادي من الرجال ذوي الخبرة العسكرية. وقد جاء عدد من كبار القادة العسكريين العراقيين من المدينة أو المنطقة المحيطة بها، وبعد سقوط صدام، انتقل بعضهم إلى سوريا لتسهيل هجمات المتمردين ضد التحالف والأكراد والحكومة الجديدة بقيادة الشيعة. حيث كانت بيئة ما بعد عام 2003 في غرب نينوى بيئة صراع طائفي بين سكان تلعفر، الذين قدرتهم الوحدات الأمريكية بأن يكونوا حوالي 60 في المئة من السنة و40 في المئة من الشيعة. حيث قاوم التركمان السنّة الذين كانوا موالين لنظام صدام صعود الأكراد الجدد ـ الأعداء الطبيعيين للتركمان السنة في جميع أنحاء شمال العراق ـ وصعود الأقلية التركمانية الشيعية، التي نمت في السلطة من خلال الاصطفاف مع الممكّنين حديثاً من الأحزاب الإسلامية الشيعية في بغداد. وفي الأشهر التي سبقت وصول فوج الفرسان المدرع الثالث إلى تلعفر، أصبحت أجزاء من قوة الشرطة التركمانية الشيعية في المقام الأول فرق الموت الطائفية. وتفاقم الوضع في نيسان/ أبريل 2005 عندما استجابت قوات الأمن العراقية لطلب المساعدة من التركمان الشيعة في تلعفر بنشر لواء العقرب، وهو وحدة شرطة عربية شيعية خاصة من الحلة. حيث إضافة الوحدة ذات الأغلبية الشيعية سمعة شرسة لمحاربة المتمردين السنة التي ألهبت الوضع، وكما قالت

مجموعة الأزمات الدولية: تحولت المعارك بين القوات الحكومية والمتمردين إلى قتال بين السنة والشيعة داخل المجتمع التركماني.

حيث تغير المهمة في تلعفر موكولة إلى الفوج الثالث المدرع في العراق. وكان الفوج يتوقع في الأصل أن يتم تعيينه في الموصل، ولكن تم إعادة توجيهه إلى مثلث الموت، وفي الواقع، احتفظ الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق (MNC ـ I) بأحد أسراب المناورة الثلاثة للفوج في شمال بابل عندما انتقلت الوحدات الرئيسية إلى نينوى حيث عكست مرونة الوحدة في الاضطلاع بالبعثات الجديدة المتعاقبة، جزئيا والنهج الذي اتخذه قائدها في التدريب السابق للانتشار وهو العقيد هربرت ريموند ماكماستر «H. R.» حيث كان قائد الكتيبة، قد ألف دراسة مهمة حول حرب فيتنام خلصت إلى أن كبار القادة العسكريين كانوا مهملين في السماح لاستراتيجية الرئيس ليندون جونسون المعيبة بالاستمرار باحتجاج داخلي صامت فقط. وكان ماكماستر أيضا قد طالب بعقيدة وممارسات مكافحة التمرد، وهو موضوع أكاديمي كثيراً ما يتم تجاهله في جيش الحرب الباردة وجيش التسعينات. وعند توليه القيادة في حزيران/ يونيو 2004 وتحسباً للنشر الوشيك للوحدة، طلب من قادته التابعين استكمال قائمة قراءة عن مكافحة التمرد والثقافة في الشرق الأوسط. وفي التدريب، استعان بمساعدة الأميركيين العرب للعب أدوار في مجموعة متنوعة من المحاكاة التكتيكية، وللتخفيف من ندرة المترجمين الشفويين باللغة العربية في الفوج، أرسل عشرات الجنود إلى دورات باللغة العربية في كلية محلية. وقبل كل شيء، أكد على ما يعتقد أنه أهم مبدأ لمكافحة التمرد وهو حماية السكان. وكان ماكماستر وموظفوه قد صمموا برامجهم التدريبية بمساعدة قليلة من الجيش الذي لا يزال يصارع مسألة ما إذا كانت الحملة العراقية ستستمر لفترة كافية لتعطيل التدريب والتعليم القياسيين للمهام الأساسية والقتال في الحرب والاستعاضة عن جزء من تلك التعليمات بالتحضيرات لمكافحة التمرد.

ولمرة واحدة في نينوى، عين ماكماستر السرب الثاني لمدينة تلعفر. حيث كانت المدينة كما وجدها فوج الفرسان المدرع الثالث في مايو 2005 واحدة من أعنف المدن في العراق، حيث شنّ 170 هجوماً شهرياً من قبل 500 ـ 1000 متمرد أجنبي وعراقي معظمهم من تنظيم القاعدة في العراق وأنصار الإسلام، وغيرها من الجماعات التي فرت من هجوم التحالف في الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. وقد أرهب هؤلاء المقاتلون سكان المدينة لشهور بالقنابل الانتحارية والسيارات المفخخة ضد المدنيين. وكان بعض أعمال العنف التي قام بها المتمردون ببساطة فاسداً، كما هو الحال عندما قتل المتمردون صبياً صغيراً ثم حشوا تجاويف جسده بمتفجرات قتلت والده عندما جاء الرجل لاستعادة ابنه من الشارع. وبينما كان المتمردون

قد فرضوا الخناق على المدينة قبل وصول فوج الفرسان المدرع الثالث، قاموا بتعذيب وإعدام التلعفريين الذين قاوموهم، بينما كانوا يجندون على نحو معاكس فتيان محليين اغتصبوهم ودربوهم بشكل منهجي للعمل كمساعدين في عمليات الإعدام. وفي الفترة من أيار/ مايو إلى آب/ أغسطس 2005، عمل الفوج على عزل المدينة، مما أدى إلى قطع خطوط اتصالات المتمردين. وإلى الغرب من تلعفر، كلف ماكماستر سربه الأول بتعطيل طرق تسلل المتمردين على طول الحدود السورية التي يبلغ طولها 280 كيلومتراً في منطقة عمليات الفوج وإعادة تشكيل لواء شرطة الحدود العراقية المحلي. حيث كانت قاعدة السرب الأول في سنجار، وهي بلدة مختلطة الطوائف تضم العرب والأكراد وعشرات الآلاف من الأيزيديين، وهي طائفة من الأكراد العراقيين الذين مارسوا ديانة قديمة غامضة تشبه الزرادشتية.

ولقد وجد السرب الأول سنجار، التي كانت في السابق محطة رئيسية على طريق الحرير القديم، نقطة الطريق الرئيسية والملاذ الآمن للقاعدة وغيرها من المقاتلين الأجانب المسلحين الذين شقوا طريقهم من سوريا إلى وادي دجلة. ولأجل معرفة منطقة عملياتهم بشكل أفضل، أجرى السرب الأول استطلاعاً لمنطقة شملت أكثر من 340 كيلومتراً من المنطقة الحدودية، وكشف عن شبكة واسعة من المنازل الآمنة ومخابئ الأسلحة وشركات النقل وجوازات السفر المزورة. وأسفرت العملية عن اعتراض أكثر من 300 مقاتل أجنبي على الحدود وبضائع مهربة أخرى، مما كشف عن عمق تواطؤ النظام السوري ودرجة تطوير تنظيم القاعدة في العراق لطرق التسلل. وفي إحدى المهام، عثرت عناصر من قوة سلاح الفرسان الجوي على قافلة يقودها المتمردون من 40 شاحنة تعبر الحدود عبر صحراء غير مأهولة. وعندما اشتبكت مروحيات الأباتشي بصواريخ هيلفاير ومدافعها، فرت الشاحنات إلى سوريا، ولكن ليس قبل أن تدك الانفجارات الثانوية العديد من المركبات التي أصيبت والتي كانت تهرب الأسلحة والذخيرة. مع اثنين فقط من أسراب المناورة تحت تصرفه عمل ماكماستر على تعويض قلة المشاة لديه من خلال الشراكة مع الفرقة الثالثة العراقية وهي وحدة ذات أغلبية كردية مع ثلاثة ألوية مصفوفة عبر نينوى الغربية، ولقد تم تشكيل قوات الفرسان الخفيفة الجديدة التي كانت مزيج متساو من الجنود العراقيين والأمريكيين. وكانت لطفرة لمرة واحدة من القوات الخاصة لبعثة فريق تدريب وتعزيز شراكة الكتيبة مع تسع مفارز غير مسبوقة من العمليات ألفا (ODAs) ـ وسريتان كاملة من القوات الخاصة ـ مع فوج الفرسان المدرعة له والفرقة الثالثة جاعلة كل من مفارز العمليات «الفا» والسريات أو قوة واحدة من قوات ماكماستر تقترن مع كل كتيبة عراقية.

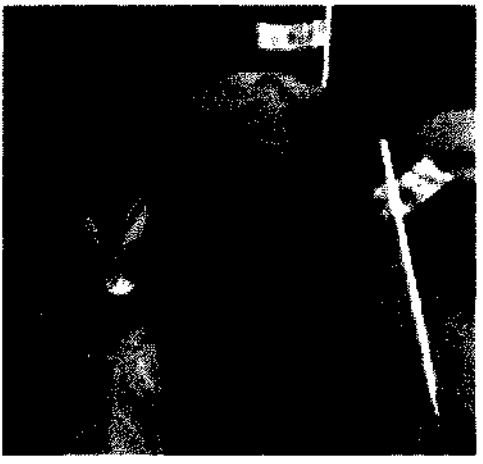

**العقيد هربرت ريموند ماكماستر، قائد، فوج الفرسان المدرع الثالث**

ولقد استفادت بعض الكتائب العراقية أيضاً من فرق الانتقال العسكرية الشريكة. للشراكة مع قوات العمليات الخاصة (SOF) في ميدان المعركة، حيث شارك ماكماستر مقر القيادة وأرفق قوات الفرسان الجوية والعنصر اللوجستي وقوات الاستطلاع الخفيفة لتعزيز قدرات قوات العمليات الخاصة.

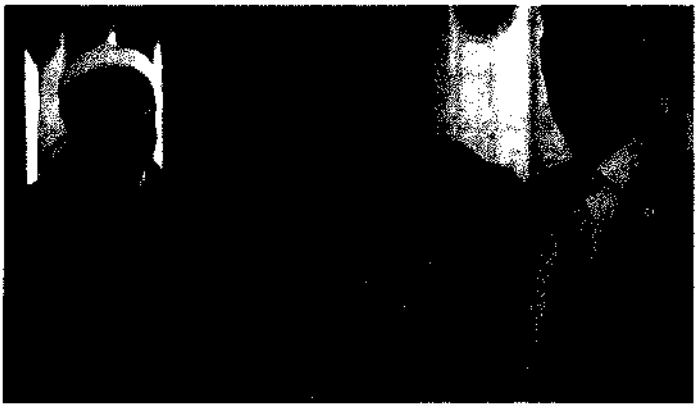

**زينل حسن وهب واللواء بنجامين ر. ميكسون ونجم عبد الجبوري**

وفي مرحلة مبكرة، حدد ماكماستر ومرؤوسوه عدداً من دوافع عدم الاستقرار، بما في ذلك الانتقام الطائفي الذي أقرته الحكومة ضد الأغلبية السنية، وانخفاض معدلات التعليم ومحو الأمية وارتفاع معدلات البطالة والنظرة السلبية للولايات المتحدة طبقاً للعمليات السابقة العسكرية. ولم تتطلب معالجة هذه المشاكل عمليات أمنية فحسب، بل أيضاً مشاركة واسعة النطاق مع القادة السنّة المحليين لحل الخلافات السياسية المحلية. وفي هذا المجال، استفاد ماكماستر كثيراً من دور اللواء نجم عبد الجبوري، وهو عربي سني من منطقة الموصل كان قد

عين قائداً لشرطة تلعفر في أيار/ مايو بعد طرد سلفه المتحالف مع المتمردين. وأثبت الجبوري أنه دبلوماسي محلي قدير، حيث كان يتنقل بين القبائل التركمانية السنية والشيعية مع قائد فوج الفرسان المدرع الثالث للتوسط في وقف إطلاق النار وتنظيم المعارضة لضد تنظيم القاعدة في العراق وغيرها من الجماعات المتمردة. وسيتم تعيين الجبوري في وقت لاحق قائمقام لتلعفر، وهو المنصب الذي سيتولى منصبه من أواخر عام 2005 حتى عام 2008. وفي حزيران/ يونيو 2005، أعلنت وزارة الدفاع أنه ستكون هناك عملية أمنية لحل وضع تلعفر، وسافرت مجموعة من نحو 30 شيخاً سنياً إلى بغداد في تموز/ يوليو للمشاركة بمؤتمر للسلام أسفر عن انخفاض مؤقت وكبير في العنف. وفي الوقت نفسه، مارس قادة الشيعة المحليون ضغوطاً على اتصالاتهم الحكومية في بغداد لطلب الدعم لإعادة الاستقرار في المدينة.

### عملية استعادة الحقوق

على الرغم من هذه المبادرات السياسية، قرر ماكماستر وقادته بحلول تموز/ يوليو أن طرد تنظيم القاعدة في العراق وغيره من المتمردين بالكامل من تلعفر يتطلب عملية كبيرة. وإدراكاً منه للجزء الذي كان يلعبه في خطة القوة المتعددة الجنسيات لتأمين الاستفتاء الدستوري في تشرين الأول/ أكتوبر والانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر، فلقد اختار ماكماستر اسم عملية استعادة الحقوق. بيد انه رفض فكرة تطهير المدينة المدمر للغاية على غرار الهجوم على الفلوجة أو عملية بلاك تايفون في الخريف السابق، ويعتقد ماكماستر أن كلا العمليتين زادتا من الاستياء المحلي تجاه التحالف. وبدلاً من ذلك، كان يهدف إلى القيام بعملية من شأنها قتل المتمردين أو طردهم، مع تأثير أقل بكثير على السكان المدنيين وأضرار جانبية أقل بكثير. وللتأثير على هذه النتيجة، اتخذ ماكماستر خطوات للسيطرة على السكان المدنيين في تلعفر ثم تشريدهم بشكل منهجي، بحيث لا يتمكن المتمردون من الاختباء بين السكان والتعجيل بالأضرار الجانبية. وكوسيلة لتعويض سوء النية المحتمل من أي اضطراب تسببه العملية، أمر ببناء مركز للمشردين العراقيين، قادر على دعم أكثر من 1500 شخص، وتخزين امدادات الاغاثة الانسانية. وللتخفيف من أثر العملية، خطط ماكماستر لأنشطة ما بعد القتال مقدماً. بهدف تحريك جهود إعادة الإعمار مباشرة بعد توقف العمليات القتالية، حيث اشترى محولات لاستعادة الشبكة الكهربائية في المدينة، وتعاقد مع المعلمين وجلب المواد التعليمية لإعادة فتح المدارس، مع تنظيم موارد التصميم لمشاريع إعادة الإعمار.

كما عزل ماكماستر المدينة هيكليا. وبناء على توصية من قائد الفرقة الثالثة اللواء خورشيد سليم الدوسكي، أمضت قوات ماكماستر 3 أسابيع في بناء ساتر ترابي ارتفاعه 12 قدما حول

المدينة الذي يغطي 15 كيلومترا مربعا. ومع وجود الجدار الرملي، لم يتمكن التلعفريون من قيادة المركبات إلا عبر إحدى نقاط التفتيش الأربع التي يحرسها جنود عراقيون وأمريكيون، مما يسمح بالسيطرة على السكان. وتحت ضغط تحسين أمن الحدود، وإنشاء الجدار الرملي، وتحسين المعلومات الاستخبارية الناجمة عن علاقة أكثر ودية مع المدنيين في تلعفر، بدأ المتمردون الذين سيطروا تقريبا على المدينة منذ أواخر عام 2004 يفقدون حريتهم في المناورة، والتراجع على معقلهم في منطقة السراي في المدينة. وللتطهير الفعلي للمدينة، طلب الفوج كتيبتي مشاة أمريكيتين إضافيتين وقوات أمن عراقية إضافية، ولكن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الذي كان يعاني من النقص في القوات لم يتمكن من توفير كتيبة أمريكية واحدة إلا (الكتيبة الثانية، فوج المشاة المحمول جواً 325)، التي لن تصل إلا بعد عدة أيام من بداية العملية. ولتعويض بعض النقص، أمرت وزارة الداخلية لواء مغاوير الشرطة الخاصة بالانضمام إلى العملية. ومع ذلك، سرعان ما ثبت أن قوات الكوماندوز وقائدها التابع لفيلق بدر يشكلان مسؤولية. وعندما وصل لواء الكوماندوز غير المنضبط والمدرب بشكل جيد مع شاحنات فارغة، حيث فسرت جلب الشاحنات الفارغة لتفريغ أثاث المدينة، لذلك أمر ماكماستر القائد العراقي بسحب قواته من المدينة على الفور، ولم يلعب اللواء أي دور في العملية التي تلت ذلك. وإدراكاً منه أنه لن يتلقى التعزيزات التي يحتاجها، قرر ماكماستر قبول المخاطر على الحدود السورية من خلال تقسيم سربه الأول وإرسال نصفه للمساعدة في تطهير غرب تلعفر.

وفي أواخر آب/ أغسطس، بدأت العملية بتشريد جميع المدنيين المتبقين تقريباً في المدينة. حيث كانت العملية رسالة مستمرة من فوج الفرسان المدرع الثالثة والقادة العراقيين يوضحون بها أن نيتهم لم تكن مهاجمة المدينة وشعبها، بل تركيز الهجوم على المتمردين «التكفيريين» (المتطرفين الذين صدقوا مذهبهم التكفيري الذي ألزمهم بقتل المرتدين) الذين عقدوا السكان والمجتمع.و في بداية سبتمبر وبالحكم على أنه لا يزال هناك الكثير من المدنيين داخل المدينة من أجل الشرع بالهجوم والمضي قدما دون أضرار جانبية، تأخر ماكماستر في بدء العملية ليوم واحد وقال للقادة السنة المحليين:إن لم تخرجوا ناسكم غدا، سيكون دمهم بأيديكم.

ومع مغادرة ما يقرب من 150,000 مدني المدينة، استخدم الجنود مخبرين عند المخارج الأربعة عبر الجدار الرملي لتحديد واحتجاز عشرات المقاتلين الذين يحاولون الفرار متنكرين. وفي 2 سبتمبر، بدأ السرب الثاني عملية استطلاع على المنطقة لمدة ثلاثة أيام في تلعفر الغرض منها هو إجبار العدو على دخول [منطقة السراي] والسماح للقوات المناهضة للقوات العراقية فقط بوسيلة واحدة للهروب ـ وهو طريق محدد سلفاً إلى موقع جنوب المدينة. ومع 3000 جندي أمريكي و5500 عراقي ملتزمين بالمهمة، قام ماكماستر بمحاذاة السرب الثاني إلى

الجانب الشرقي من المدينة والسرب الأول إلى الجانب الغربي من المدينة. والهجوم من الشمال إلى الجنوب، حيث كان الفوج وشركاؤه العراقيون ينوون تقسيم المدينة، وعزل منطقة السراي التي يسيطر عليها المتمردون. وخلال الأيام القليلة الأولى، كان القتال عنيفاً، حيث استخدمت الدبابات وعربات القتال المدرعة برادلي وصواريخ الهيل فاير في القتال من شارع إلى شارع ضد المتمردين. وعلى مدى أسبوع، أجرى السرب الثاني عملية تطهير منهجية، وتفتيش كل مبنى كما تم إغلاق منطقة السراي.

كما احتدم القتال في أحد الشوارع، حيث كانت العناصر الأخرى من فوج الفرسان المدرع الثالث تعمل على ايقاف العمليات القتالية لإجلاء المدنيين فقط. حيث تم نقل السكان السنة الذين كانوا يخشون الإخلاء عبر الجنوب من خلال المناطق الشيعية بواسطة سيارات الجيش العراقي حيث تم فحصهم وقدموا لهم مساعدات إنسانية مع اعطائهم مأوىً مؤقتاً وأطلاق سراحهم. واستمر القتال لأكثر من شهر وبحلول نهاية العملية في تشرين الأول/ أكتوبر، كان الفوج قد قتل أكثر من 150 متمرداً وأسر ما يقرب من 600 شخص على حساب قتيلين أمريكيين و11 جريحاً، وهو اقل كثيراً عن العملية التي جرت في الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر السابق حيث سلطت العملية الضوء على التقدم الذي أحرزه الجيش العراقي، الذي قاتل، عندما اقترن بالقوات الخاصة، إلى جانب جنود ماكماستر. وخلافاً لما ادته القوات الأمن العراقية سابقاً، وقف العراقيون وقاتلوا واعطوا ضحايا بما يقدر بثمانية قتلى وجرح 19 آخرين، على الرغم من أن الخسائر جاءت مرة أخرى بشكل غير متناسب من كتيبة المغاوير الأولى، المعروفة سابقاً باسم كتيبة 36 المغاوير. حيث كانت هذه العملية علامة فارقة ما إذ كانت المرة الأولى منذ سقوط صدام التي تفوق فيها القوات العراقية عدد القوات الأمريكية في عملية كبيرة. ولكن كما حدث في معركة النجف في آب/ أغسطس 2004، فإن أداء قوات الأمن العراقية في تلعفر تمت المبالغة فيه من قبل القوة المتعددة الجنسيات والقيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في العراق، حيث أعلنت كلتا القيادتين بشكل خاطئ أن الوحدات العراقية النظامية كانت تستخدم كعناصر مناورة مستقلة تحت قيادة وسيطرة مقر قيادة عراقي. واتضحت تحديات أخرى بعد انتهاء المعركة. وعلى الرغم من نجاح العملية في كسب الكثير من سكان تلعفر الذين كانوا يتوقعون تكرار عملية الإعصار الأسود (Black Typhon) إلا إن العملية سمحت لعدد من المتمردين بالفرار إلى ملاذات آمنة مثل بحيرة الثرثار في شمال بغداد.

وبعد تطهير المدينة، دفع ماكماستر القوة القتالية للفوج من قواعد العمليات الأمامية الأكبر إلى مواقع قتالية صغيرة كانت تتألف من جنود أمريكيين وعراقيين وتم ترتيبها في شبكة عبر التضاريس الحضرية. وإن إنشاء مواقع قتالية تتعارض مع توجيهات القوة المتعددة الجنسيات

في العراق كان لتوحيد القوات الأمريكية مع قواعد العمليات الأمامية، ويعكس ذلك أهم مبدأ في استراتيجية ماكماستر ـ وهو حماية السكان. وهذا يعني أيضاً أن فوج الفرسان المدرع الثالث لن ينتقل بعد الآن إلى المناطق التي كان مسؤولاً عنها بل يحافظ بدلاً من ذلك على وجود مستمر داخل المجتمع. وعلى عكس العديد من عمليات التحالف، لم تنحسر البؤر الاستيطانية القتالية مثل المد. وظلوا في أماكنهم لبناء الثقة بين قوات التحالف والمدنيين العراقيين التي كانت ضرورية لتوفير المعلومات الاستخبارية، وتوفير مكان لتوجيه تفاعلات الجيش العراقي مع السكان. وفي غضون أسبوع بعد انتهاء المعركة، تم اعادة الكهرباء في تلعفر وإعادة فتح مدارسها وبدأ البناء من جديد. ومع بدء المشاريع في استعادة الشعور بالحياة الطبيعية، تحرك ماكماستر لإعادة بناء قوة الشرطة المحلية التابعة لتلعفر، التي تفككت خلال المعركة. وبالنظر إلى الشرطة باعتبارها أحد أهم عناصر عمليات مكافحة التمرد، فلقد وافقت قيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات على ملء ثلاث فصول متتالية لأكاديمية الشرطة من قبل التلعفريين مع فحصهم بعناية من قبل الشيوخ المحليين وموظفين مكافحة التجسس والمخبرين الذين يمكن أن يتعرفون على أنصار المتمردين. وبعد أن أكمل المجندون تدريبهم، اختار ضباط الفوج قادة الشرطة المحتملين وأرسلوهم إلى التدريب، وملأوا كادر قيادة الشرطة بضباط موثوق بهم اذ لم يكن لديهم ميل كبير للفساد أو الطائفية. وعندما بدأ قائد الشرطة الذي خلف الجبوري في استخدام قوته للثأر الشخصي، أقنع ماكماستر النائب العراقي الكبير حيدر العبادي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء العراق، باستبدال قائد الشرطة فوراً. كما أتاحت إعادة هيكلة الشرطة للفوج فرصة المواءمة الحدود مع الشرطة العراقية والجيش العراقي ووحدات قوات التحالف، مما خلق وحدة جهد لم تكن موجودة من قبل.

ولفترة من الوقت كانت تلعفر مثالاً مثيراً للإعجاب على ما يمكن القيام به عندما استخدمت قوات التحالف تكتيكات كافية ومناسبة لمكافحة التمرد بدعم كامل من مقارها العليا. ومع ذلك فإن حظ تلعفر الجيد لن يدوم طويلاً وفي غضون أشهر من رحيل فوج الفرسان المدرع الثالث في فبراير 2006، ستشهد المدينة مرة أخرى الحد الأدنى من وجود التحالف، وسوف يتدهور أمنها مرة أخرى.

### معركة غرب الفرات

ومع تركيز قوات التحالف الإضافية في غرب الأنبار، بدأ قادة التحالف يدركون مدى تدهور الوضع الأمني في منطقة غرب الفرات التي كان أبو مصعب الزرقاوي يهدف إلى جعلها إمارة للقاعدة. إذ توسع تنظيم الدولة الإسلامية الأول هذا الذي بدأ في هيت في أوائل الصيف ثم إلى

حديثة والحقلانية وبروانة بحلول أواخر الصيف وأوائل الخريف. وكما هو الحال في هيت، ومع كل غزو جديد، أنشأ تنظيم القاعدة في العراق محاكم شرعية وهياكل قيادية وخلايا استخباراتية وأمنية. وأدى هذا التوسع في الأراضي إلى نمو التعقيد والبيروقراطية، حيث وضعت الإمارة الجهادية السجلات التفصيلية والتمويل القوي والبنية التحتية الأمنية وصولاً إلى مستوى كتلة المدينة. ومع تطور تنظيم القاعدة في العراق من منظمة متمردة إلى شبه حكومة، أصبح قادته مهتمين اهتماماً شديداً بتحديد المبرر الديني لأفعالهم وفي شرح الأساس المنطقي للشريعة للحفاظ على النظام في أراضيهم الجديدة. وأدت محاولات التحالف لاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم القاعدة في العراق إلى قتال عنيف. خلال معركة غير متوقعة استمرت 4 أيام في حديثة في أوائل آب/ أغسطس، قضى فيها المتمردون على فريق قناص وجندي من مشاة البحرية في كمين، ثم دمروا مركبة برمائية هجومية تابعة للبحرية البحرية (LVTP-7) بعبوة ناسفة مرتجلة. وأسفر الهجوم عن مقتل 14 من مشاة البحرية ومترجمهم العراقي، مما يجعله الهجوم الأكثر دموية بواسطة المتفجرات المرتجلة الذي تعرض له الجنود الأمريكيين منذ بداية الحرب. وقد أبرز تدمير (LVTP-7) المدرعة حقيقة أن مشاة البحرية وبعض وحدات التحالف الأخرى كانوا يخوضون الحرب بوسائل حماية القوة التي تخلفت عن تكنولوجيا الـ (IED) اي العبوات الناسفة والسيارات المفخخة حيث كانت متطلبات الجيش هي 8186 عربة مدرعة من ذات العجلات متعددة الأغراض (HMMWV) والتي تم تلبية حوالي 99 في المئة منها بحلول نوفمبر 2005. ومع ذلك، فإن وحدة مشاة البحرية في العراق لديها فقط 33 في المئة من احتياجاتها بعدد 2715 مركبة، وفي خريف عام 2005، كانت العديد من الوحدات البحرية لا تزال في طور المناورة من خلال وادي الفرات الخطير وبشكل متزايد ضمن نموذج أساسي من مركبات (HMMWVs) مع لوحات الدروع الملحومة على المركبات. وفي الوقت نفسه، كانت مبادرة القوة المتعددة الجنسيات العراق لأجل إضافة تدابير مضادة إلكترونية إلى المركبات بطيئة التطور، حيث لم تصل إلى 17 في المائة فقط من إجمالي احتياجات القوة المتعددة الجنسيات بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد أضافت هذه النقوصات إلى الحقيقة المكلفة المتمثلة في أن وحدات التحالف تكافح لمواكبة التقدم الذي أحرز في مجال إنتاج واستخدام الأجهزة التي تم إعدادها من أجل مكافحة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة.

وبعد وقت قصير من معركة حديثة في نهاية أغسطس/ آب، أدت هجمات المتمردين في القصيبة إلى قتال عنيف بلغ ذروته في ضربات جوية متعددة. وخلال 4 أيام من المعركة، ألقت طائرات التحالف كمية مدهشة من ما يلي: 4 وحدات قنابل موجهة 38-(GBU) و500 رطل من الذخائر الهجومية المشتركة مباشرة و11 (500 GBU-12) ورطل قنابل موجهة بالليزر

بافيواي ـ 2، و10 صواريخ أرض ـ جو مافريك. وفي آب/ أغسطس أيضا، انتشرت عناصر من لواء قوات العمليات الخاصة العراقية، الذي يضم الآن كتيبة المغاوير الأولى وقوة مكافحة الإرهاب العراقية ـ في محافظة الأنبار مع مستشاري فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة لتعزيز مشاة البحرية. وإلى جانب مشاة البحرية كان فريق الفوج القتالي الثاني، الذين هاجموا اعتداء الحقلانية، حيث قاتلوا منتقلين من منطقة إلى اخرى، إذ اكتشفوا فندق من سبعة طوابق تم تفخيخه لتفجيره مع دخول قوات التحالف إلى المبنى.

وفي محاولة لوقف تدفق المتمردين عبر نهر الفرات، استخدمت القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب في أوائل أيلول/ سبتمبر طائرات مشاة البحرية الثابتة الجناحين، ووجهت أنظمة صواريخ الجيش متعددة الإطلاق (M270A1) لتدمير جسرين خارج القائم بالقرب من الحدود السورية. ولأجل إظهار التحديات المرتبطة بوجهات النظر القصيرة الأجل في كثير من الأحيان لسياسة التناوب لمدة عام أو 7 أشهر، اكتشفت الوحدة البحرية القادمة التي تتناوب في المنطقة أن تدمير الجسور قد أثار غضب السكان المحليين كون الجسر لم يكن بمثابة حلقة وصل للتجارة والتنمية الاقتصادية فحسب، بل كان أيضاً حلقة وصل للعلاقات والأسر وشبكة اجتماعية معقدة ذات آثار بعيدة المدى. وبعد سبعة أشهر من تدمير الجسرين، تم تركيب جسر عائم هجومي كبديل، تم استبداله بدوره بجسر دائم بعد 8 أشهر بتكلفة قدرها 6.5 ملايين دولار. وأعقب ذلك سلسلة من المعارك الصغيرة غير الحاسمة في تشرين الأول/ أكتوبر، بما في ذلك عملية القبضة الحديدية، التي جمعت أكثر من 1000 من مشاة البحرية ضد مقاتلي تنظيم القاعدة في العراق في قريتي السعدة والكرابلة؛ كذلك «عملية بوابة النهر التي حرضت 2500 من مشاة البحرية من فريق الفوج القتالي 2 ضد تنظيم القاعدة في حديثة والحقلانية ووبروانة. وخلال هذه العمليات، قتلت القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب ما لا يقل عن 41 متمرداً، بينما فقدت خمسة جنود ومشاة البحرية. ولقد بلغت حملة وادي نهر الفرات الغربي ذروتها في تشرين الثاني/ نوفمبر بعملية «الستارة الفولاذية» من قبل القوة المتعددة ـ غرب وهي عملية تطهير دامت 16 يوماً للقصيبة والكرابلة والعبيدي وهي بلدات تقع ضمن حدود القائم. ولمزيد من زيادة الطاقة القتالية للعملية، أرسلت القيادة المركزية احتياطيها الميداني ـ وهي الوحدة الاستطلاعية البحرية الثالثة عشرة ـ في منتصف أكتوبر، وبعد ذلك شرعت الوحدة في رحلة على الطريق لمسافة 558 كيلومتراً إلى قاعدة عين الأسد الجوية.

ومع وجود أكثر من 4500 جندي ومجند من مشاة البحرية، كانت عملية الستار الفولاذي أكبر عملية للقوة المتعددة الجنسيات ـ غرب منذ معركة الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. وأثناء تطهيرها للمدن المضطربة، قتلت القوات الأميركية 139 متمرداً واعتقلت 388

آخرين، في حين فقدت 10 من مشاة البحرية كقتلى وجرح 59 جندياً ومجند من مشاة البحرية، عندما كانت تنفذ بما لا يقل عن 67 غارة جوية.

وعلى المستوى التنفيذي، سينجح هذا البرنامج في تحقيق أوضح أهدافه الا وهي: ضمان إجراء انتخابات نهاية عام 2005 دون عوائق. إذ لم يكن هذا الإنجاز سهلاً، حيث كان تنظيم القاعدة في العراق والزرقاوي مصممين على منع السنّة الآخرين، الذين أرهقتهم أشهر من القتال العنيف، من التصالح مع التحالف واختيار المشاركة السياسية. وخلال شهرين من القتال الوحشي، أفادت القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب عن مقتل 529 مقاتلاً واحتجاز 1584 آخرين. وكان هذا التقدم هشاً، حيث أنه مع انحسار القوة القتالية التي امتدت إلى الأنبار مرة أخرى، سيتعين على الوحدات التكتيكية مرة أخرى توسيع نطاق تواجدها وتغطية مساحات أكبر من الأراضي. كما أن تأثير خسائر تنظيم القاعدة في العراق قد تراجع إلى حد ما بسبب قدرة قادته على «الذوبان» أثناء القتال، إلا أنه ظهر من جديد في وقت لاحق مع المزيد من المجندين المحليين والمقاتلين الأجانب.

### الكتيبة الثالثة وفرقة مشاة البحرية السادسة والمقدم جوليان الفورد في القائم

وقد اتبعت معظم العمليات في وادي غرب نهر الفرات نمطاً نموذجياً، فلقد قامت قوات التحالف المنوطة بتطهير الأرض من خلال معارك وحشية، ولم تغادر إلا بعد أيام أو أسابيع بسبب عدم وجود قوات كافية للاحتفاظ بالمساحات الشاسعة في الأنبار. غير أن الكتيبة الثالثة، من فرقة مشاة البحرية السادسة في القائم كانت استثناء، حيث قرر قائدهم، المقدم جوليان «دايل» ألفورد، نهجاً مختلفاً قبل العملية، وعند وصوله إلى القائم مع كتيبته في أواخر آب/ أغسطس خلال تناوب وحدة مشاة البحرية المقرر عادة، أعلن الفورد لقائده المتشكك أنه ينوي الذهاب إلى القائم والبقاء هناك. إذ كانت مهمة صعبة في المدينة التي كانت مجاورة بشكل مباشر لقاعدة انطلاق المقاتلين الأجانب الأكثر نشاطاً في بلدة البوكمال على بعد عشرات الأمتار على الجانب السوري من الحدود. وعلى خطى ماكماستر كان الفورد يطالب بنظرية مكافحة التمرد التي أمضى وقتًا طويلاً لأجلها بإعداد كتيبته لنشرها في العراق من خلال قراءة دراسات كلاسيكية مثل كتاب التهدئة في الجزائر لديفيد جالولا، وكتاب لفرانسيس «بينغ» ويست بعنوان القرية ودليل الحروب الصغيرة في مشاة البحرية لعام 1940. كما قاد كتيبته في عملية انتشار قتالي في أفغانستان في عام 2004، حيث اختبرت الوحدة تكتيكاتها وشحذتها ضد التمرد النشط. وبينما كان ماكماستر يعمل في تلعفر، شدد ألفورد على أولوية حماية السكان في عمليات مكافحة التمرد، واصفاً ما اعتبره بمركز الثقل عندما اشار بقوله: «إنه الشعب، أيها الغبي». وحذر قواته

من خلق المزيد مما أسماه (غضب العراقيين) من خلال إدارة تصعيد حوادث القوة بعناية، وإطلاق النار غير المباشر، والدعم الجوي الوثيق. ولقد شبّه الفورد العمليات الحركية المناسبة بصيد القوس، التي تتطلب صبرًا هائلًا وتسللاً ومثابرة فضلاً عن اختيار الهدف المناسب وقربه من الهدف. وأشار ألفورد في وقت لاحق بقوله «لقد تحدثت إلى مشاة البحرية حول القتل بتكتم وانتقائية. واستخدام عقلية صائد القوس وأن عليهم تجنب التهاون وأن القضية تحتاج إلى الصبر والمثابرة والحضور في جميع الأوقات.. بالإضافة إلى تجنب قتل الأشخاص الخطأ وقتل الأشرار منهم حيث كان 99 بالمئة من الشعب العراقي طيبين».

وتتطلب هذه النقطة الأخيرة العيش والعمل بشكل وثيق بين سكان الأنبار بطريقة لم تكن وحدات القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق تستخدمها. وبدلاً من توحيد قواعد كبيرة كما كانت القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق تأمر الوحدات في جميع أنحاء الميدان بالقيام بذلك، فلقد وسّع ألفورد موطئ قدم كتيبته إلى مواقع قتالية مشتتة. ولدى وصول كتيبة الفورد التي تضم ست سرايا إلى القائم في أواخر آب/ أغسطس، فإنها لم تكن تحتفظ إلا بثلاثة مواقع، ولكنها استخدمت العمليات الهجومية في تشرين الأول/ أكتوبر لشق طريقها إلى عدة بلدات في منطقة القائم وإنشاء أربعة مواقع استيطانية جديدة للفصائل. ولدى تغيير معظم بقية عمليات غرب وادي نهر الفرات مرة واحدة، فسيحارب رجال الفورد للحصول على موطئ قدم في مناطق جديدة، ولن تنسحب، ولكن بدلاً من ذلك فهو يتطلع إلى توسيع وجودهم المحلي أكثر. وطوال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، زادت البعثة من وجودها إلى ما مجموعه 16 موقعاً للفصائل في منطقة القائم.

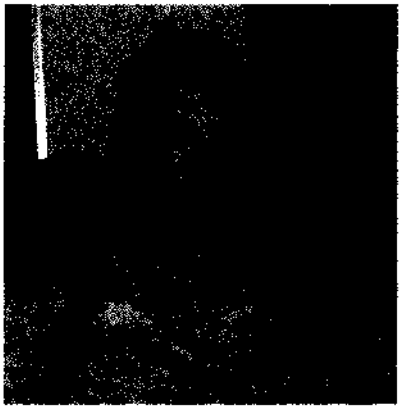

**المقدم جوليان الفورد، قائد، الكتيبة الثالثة، فرقة مشاة البحرية السادسة**

ولقد كان كل مخفر للفصيل يتألف أساساً من حواجز هيسكو المليئة بالأرض والتي ثبتت في مكانها في الخطوط العريضة لموقع الفصيل. حيث لم يكن هناك حمامات أو هواتف أو

إنترنت، وكان على مشاة البحرية اللجوء إلى حرق نفاياتهم بوقود الديزل. وكما وصف الفورد الوضع بقوله «لا يمكنك أن تكون في تلك القاعدة الخاصة بالعمليات مع [كيلوغ، براون وروت]، بالإضافة إلى الأنترنت وجميع ما كنا نفعله، ولقد صف الفورد ما بعد العملية بقوله «يجب عليكم ان تنفصلوا وتكونا حيث يمكنكم حماية السكان» ونتيجة لذلك، كانت مواقع الكتيبة عادة في وسط بلدة، حيث لم يكن على مشاة البحرية سوى السير خارج موقعهم ليكونوا بين العراقيين. وإذ وضعنا في نظر الاعتبار الأثر الذي كان لقانون الإيواء على ما قبل الثورة الأمريكية، إذ تجنب الفورد ممارسة الاستيلاء على المنازل العراقية كمواقع أمامية للتحالف، وبالتالي تجنب زيادة «غضب العراقيين». ولتعزيز العلاقات بين القوات البحرية والمجتمعات العراقية المحلية، شجع الفورد مشاة البحرية على تناول الطعام في الأسواق المحلية، وهي ممارسة أحدثت طفرة اقتصادية صغيرة حيث قدم التجار العراقيون خدمة طعام الوجبات السريعة إلى مواقع القتال مقابل النقد، ولقد امتد هذا المبدأ ليشمل الكتيبة الثالثة، وهي دوريات فرقة المشاة السادسة لمشاة البحرية، والتي أطلق عليها رجال الفورد لقب «الاكلين في الشوارع» بسبب الطريقة التي كانوا يتبعونها بالتنقل من وجبة إلى وجبة، كذلك توقف مشاة البحرية عند بائعي المواد الغذائية في الأحياء العراقية أثناء قيامهم بدوريات. ولإجبار غالبية قواته على القيام بدوريات سيراً على الأقدام والتفاعل مع العراقيين، قام الفورد بإعطاء كل دورية مركبة واحدة مرافقة. كما استحضر مفهوم «دوريات التواجد»، بدلاً من ذلك، مما يتطلب من كل دورية أن تكون لها مهمة محددة. ويتصل العديد من هذه الدوريات بالمبدأ المتعلق بمكافحة التمرد المتمثل في السيطرة على السكان، حيث أجرت تعدادات للسكان والمباني القريبة من كل موقع من مواقع القتال لتمكين رجال الفورد من فهم من وماذا حولهم أثناء جمع التفاصيل لسجلات القوات المتابعة.

وطوال تواجد الكتيبة الثالثة، تناوب مشاة البحرية السادسة في القائم، حيث كان الفورد يهدف أيضاً إلى إعادة النموذج الناجح لفصائل العمل المشتركة التي استخدمت خلال حرب فيتنام. ولقد شمل كل موقع من مواقع معركة ألفورد فصيل من مشاة البحرية وفصيل من جنود الجيش العراقي الشركاء الذين يعيشون ويأكلون ويعملون في نفس المكان، وهو أمر نادر الحدوث في أعقاب قصف منشأة لمشاة الحرية خاصة لتناول الطعام في كانون الأول/ ديسمبر 2004. وطوال فترة انتشارها، أعجب الفورد بوحداته وبنهج الشراكة القسرية. ومن الجدير بالذكر أنه إذا اكتشف أي من وحداته كانت تقوم بمهمة دون قوة عراقية بنفس الحجم، فإن الفورد سيعيدهم إلى قاعدة العمليات الأمامية الرئيسية في معسكر القائم كشيء من العار والتوبيخ واستبدالها بالوحدة التي تبنت على نحو أفضل مفهوم عمله المشترك. وبحلول نهاية

تناوب الوحدة في آذار/ مارس 2006، كانت القائم ـ وهي منطقة كانت تحت سيطرة الزرقاوي والقاعدة في العراق بشكل شبه كاملة في منتصف عام 2005 ـ في طريقها إلى التحسن إلى حد كبير والعودة إلى سيطرة التحالف، وعند عودة المدينة بقوة في أيدي مشاة البحرية ومع انحسار التمرد ببطء من المناطق النائية، زار كيسي وحدة الفورد قرب نهاية تناوب الكتيبة، حيث قال قائد القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق لآلفورد والعقيد ستيفن ديفيس وقائد فريق الفوج الثاني القتالي «لم اكن أعتقد أبداً أنكم يا رفاق أنه يمكن أن تستعيدوا القائم مرة أخرى».

### أكاديمية مكافحة التمرد

من الجدير بالذكر أن تقنيات مكافحة التمرد كانت من قبل ماكماستر وآلفورد قد وضعت موضع التنفيذ مع إنشاء مكان على مستوى المديان لتدريب القادة الأميركيين على تكتيكات مماثلة. وبناء على نتائج المسح الذي أجري في أواخر الصيف، وافق كيسي على توصية هيكس بإنشاء أكاديمية مكافحة التمرد في التاجي، شمال بغداد مباشرة، لضمان أن يكون لدى القادة القادمين فهم أساسي لمبادئ مكافحة التمرد وتطبيقها في بيئة العمل العراقية. وقد كلف كيسي جميع قادة الفرق القتالية القادمة ضمن اللواء، من قائد سرية إلى قائد لواء، بحضور الدورة التي تستغرق أسبوعاً. ولقد كان كيسي قد ضغط بشكل كبير على موظفي القوة المتعددة الجنسيات في العراق للوقوف على المنظمة بسرعة، إذ كانت تدرس فصولها الأولى بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان من بين محاضريها الأوائل ماكماستر وألفورد، اللذان اعترف كيسي بنجاحهما من خلال تقديم لكل ضابط شخصياً نجمة برونزية مع انتهاء عمليات نشرهما. ولقد كان آلفورد قائد الكتيبة الوحيد الذي كرمه كيسي بمثل هذا العرض ومع ذلك، وحين أدرك كيسي بوضوح كيف تبدو عمليات (COIN) الناجحة، إلا أنه واجه تحديًا أكبر في التواصل، وتنفيذاً لتلك الرؤية عبر القوة التي كانت تدور في مسرح العراق. كانت أكاديمية (COIN)، من بعض النواحي، انعكاسا لاستمرار الفصل بين قاعدة التدريب المؤسسي للجيش والاحتياجات التشغيلية للقوة في العراق. ومن الناحية المثالية، أشار هيكس إلى أنه ينبغي على الوحدات الأميركية أن تتعلم دروس أكاديمية (COIN) في وقت أبكر بكثير من دورة تدريبها، وربما قبل إجراء التدريب في مراكز التدريب القتالي التابعة للجيش، ولكن قاعدة التدريب الأميركية كانت متخلفة في إنجاز هذه المهمة. حيث ظلت أكاديمية (COIN) تعمل في التاجي بعد فترة ولاية كيسي كقائد وتلقت في نهاية المطاف علامات مختلطة لتحقيق غرضها. وإلى حد ما، فلقد لخصت هذه الأكاديمية استجابة كيسي لاختبار هيكس وسيب من خلال اختيار حل تكتيكي لمعالجة مجموعة من المشاكل الاستراتيجية والتشغيلية التي كشف عنها المسح.

### قوات العمليات الخاصة في الانبار

ولأجل دعم جهود كيسي على المستوى العملياتي لإعادة السيطرة على الحدود العراقية السورية، دفعت قوات العمليات الخاصة أيضاً إلى الغرب، واستقرت في القاعدة النائية في راوة. واعتبرت هذه القوات مهمة للغاية بالنسبة للمهمة المعروفة بالـ «الصياد» بحيث كانت هي المهمة الرئيسية التي بذلها الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في الفترة من منتصف تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس. وهناك اقترنت بالقوات التقليدية بدرجة غير مسبوقة، وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر، وضعت سريتان للمشاة إلى جانب مقر كتيبتيهما تحت السيطرة التكتيكية لمقر القوات الخاصة. وهذه هي المرة الأولى منذ الغزو التي تبذل فيها قوات الأمن الخاصة محلياً الجهد الرئيسي وأعطيت قوات تقليدية لدعمها. ولقد كان النموذج ناجحا بما فيه الكفاية، وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر وضعت كتيبة مشاة بأكملها تحت سيطرة قوات العمليات الخاصة. ولقد كانت حدة القتال في الأنبار على عكس أي شيء شهدته عناصر العمليات الخاصة في السابق. وكثيراً ما واجهت قواتها الهجومية مقاتلين أجانب مدربين تدريباً جيداً ثابتين في مواقع دفاعية مليئة بالرمل، وأسلحة تخدم الطاقم، ونظارات للرؤية الليلية، وقوات الرد السريع. وتوقع العديد من المقاتلين الأجانب بأن يموتوا وكانوا يرتدون سترات انتحارية أو يربطون كامل الهيكل الذي يشغلونه بالمتفجرات لتفجيره عندما تدخل عناصر من القوات إلى المبنى. وبإظهار مستوى تصميم المتمردين، كان لا بد من القيام بحملة من غارات القوات الخاصة تحت بدعم من نيران (AC-130) والأجنحة الدوارة. وأدى ذلك إلى زيادة استخدام «النداء» في بعض المهمات، حيث تم استخدام مكبر للصوت لإرشاد غير المقاتلين إلى مغادرة مبنى محاط. وإذا لم يستسلم المقاتلون في الداخل، أو إذا فتحوا النار، فإن المبنى سيدمر بعد ذلك بضربة جوية بدلاً من المخاطرة بحياة القوات. وكانت مشاركة القوات الخاصة في حملة «وادي غرب نهر الفرات» جهداً واسع النطاق، مع التركيز على ملاذات المتمردين في القائم وحديثة. ولقد قضت الغارة بعد الغارة على مصانع الـ«العبوات الناسفة والسيارات المفخخة» وقتلت أو أسرت كبار قادة تنظيم القاعدة في العراق. وشملت سلسلة من العمليات التي قامت بها فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة في أيلول/ سبتمبر 2005 من اجل إنقاذ رهينة أمريكية، تستند جزئياً إلى معلومات استخبارية وخيوط من فرقة المشاة الثالثة في بغداد.

وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، قرر قائد القوة المشتركة الإبقاء على ثلاث فرق عمل على مستوى الكتائب في العراق، وهو تدبير يتطلب نقل قوات إضافية من مواقع خارجية، ومشكلاً إجهاداً كبيراً على القوة. وفي الشهر نفسه، اعتقلت القيادة كبير صانعي القنابل الإرهابي علي الفاضل في الأنبار. وكان فاضل قد عاد إلى مسقط رأسه في لندن في سبتمبر عام 2003 بعد

اصابته بجراح خطيرة من جراء قنابله في العراق.وفي المملكة المتحدة، حصل على أطراف اصطناعية، ثم عاد إلى مهنته المختارة، حيث صنع قنابل استخدمت في هجمات 7 يوليو/ تموز 2005 ضد لندن قبل أن يهرب إلى العراق.

### الجذور الأولية للاستيقاظ: حماة الصحراء

ولقد تزامنت تجربة التحالف لنهج مكافحة التمرد الأكثر دقة بين المجتمعات السنية العراقية مع تزايد ثقل تنظيم القاعدة في العراق في تلك المواقع نفسها. وبحلول صيف عام 2005، كان سلوك تنظيم القاعدة في العراق الوحشي قد تسبب في تآكل الحركة مع بعض القبائل الأنبارية. حيث كان تنظيم القاعدة في العراق قد أزعج شيوخ القبائل بالاستيلاء بالقوة على تجارة التهريب عبر الحدود، التي كانت تقليدياً مشروعاً قبلياً، وبإنفاذ تفسيره المتزمت للإسلام في القائم وهيت ومناطق غربية أخرى، إذ فرض قادة تنظيم القاعدة في العراق حظراً على الموسيقى والمقامرة وغيرها من الأنشطة المزعجة بينما أجبروا بعض الأنباريين على إعطاء بناتهم للزواج من مقاتلين أجانب من تنظيم القاعدة في العراق ـ ومن المفارقات أن نفس السلوكيات المتبعة كان أيمن الظواهري قد حذر الزرقاوي منها مسبقا، وبنفس الآثار التي توقعها الظواهري. فقد بلغ الوضع ذروته عندما قام تنظيم القاعدة في العراق الذي حظر إنفاذ القانون العلماني في الأراضي التي سيطر عليها، بقتل ثم قطع رأس قائد شرطة القائم، وهو عضو قبلي يحظى باحترام كبير في قبيلة البو محل، وبسبب الغضب من هذه الأعمال، تعاون البو محل وعناصر قبلية أخرى مع محمد محمود لطيف وجمعية علماء المسلمين في إعداد فتوى تخول القبائل محاربة المقاتلين الأجانب في تنظيم القاعدة في العراق. وسرعان ما انضمت قبائل أخرى إلى البو محل في معركه ضد تنظيم القاعدة في العراق في هيت، سعياً للانتقام لمقتل أحد رجال القبائل، حيث تحالف البو نمر مع جيش محمد والبو محل وأنصار السنة ضد تنظيم القاعدة في العراق في قتال عنيف أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 32 شخصاً.

وفي يونيو/ حزيران، تمكن البو محل وحلفاؤهم من استعادة القصيبة، وبحلول يوليو/ تموز، كانوا قد وسّعوا نطاق تواجدهم ليشمل العبيدي القديمة والسعدة من خلال وحدة قبلية خاصة بهم، ولقد كانت كتيبة حمزة، التي لم تتماشى مع جهود التحالف، تحارب مع قبيلة البو محل ضد تنظيم القاعدة في العراق حتى أغسطس/ آب عندما قطع تنظيم القاعدة في العراق خط إمداد الكتيبة، وقسم القوات، وهزمها بشكل مجزأ. وفي أعقاب الانتفاضة، كان تنظيم القاعدة في العراق وحشياً بشكل خاص في انتقامه من آلبو محل، على أمل أن يكون مثالاً من شأنه أن يثبط عزيمة القبائل الأخرى. وفي القصيبة، ذهب تنظيم القاعدة في العراق من منزل

إلى منزل، وعرّف أفراد القبيلة وأعدمهم علناً. ومع عدم وجود مكان لتتحول إليه، فرت قبيلة البو محل المنشقة إلى الأردن وفي عمق الصحراء العراقية، واتخذت قراراً مهماً بطلب مساعدة التحالف في حربها ضد تنظيم القاعدة في العراق. وفي وقت لاحق، ذكّر الشيخ كردي رافع فرحان المحلاوي، أحد زعماء قبائل البو محل:

لقد تغير الكثير عندما بدأت القاعدة إرهابها ضد الشعب العراقي. وعندما بدأ ذلك، أراد الكثير من الناس القتال مع الأمريكيين ضد القاعدة، لأن القاعدة قطعت الكثير من الرؤوس، ودمرت الكثير من المنازل، ودمرت البنية التحتية. إذ لم تكن مدينة واحدة بدون عشرات الجثث التي ألقيت في كل مكان، سواء في الشارع أو في أي مكان آخر...ولقد قمت بالتحدث عن نفسي حيث قلت: سأتعاون مع الأمريكيين وحتى مع الشيطان، إذا كان ذلك يعني طرد القاعدة من المنطقة.

وفي حين كانت أنشطة تنظيم القاعدة في العراق السبب الرئيسي لأعمال القبيلة، فإن التغيير في موقف التحالف في الأنبار كان قد ساهم أيضاً في قرار القبيلة. وقد ساعدت القوة القتالية الأمريكية المتزايدة التي تدفقت إلى الأنبار كجزء من حملة كيسي الحدودية، إلى جانب التواصل الجديد من وحدات مثل مشاة البحرية التابعة لـ آلفورد، في إقناع بعض زعماء القبائل بأن التحالف يمكن أن يكون موازناً لـ تنظيم القاعدة في العراق. وإن حدة الانتفاضات القبلية، فضلا عن قرارات الجماعات المتمردة مثل مجلس شورى الرمادي بالسعي إلى المصالحة مع الحكومة العراقية، قد أثارت قلق القيادة العليا للقاعدة في باكستان لإرسال أحد كبار قادتها، وهو عبد الهادي العراقي إلى العراق في مهمة لتقصي الحقائق. وقد تضخم ناقوس الخطر بسبب تحذيرات مبالغ فيها من جماعة أنصار السنة المتمردة، التي طالما استاءت من الزرقاوي واعتقدت أنه ـ بدلاً من تنظيم القاعدة في العراق ـ ينبغي أن تكون مسؤولة عن امتياز تنظيم القاعدة في العراق. حيث كانت جماعة أنصار السنة التي أعلنت عن مسؤولية الزرقاوي شخصياً عن تدمير تنظيمها الأم، في شمال العراق في عام 2003، ولقد عارضت مثل بعض الجماعات المتمردة الأخرى، استهداف الزرقاوي للمدنيين العراقيين وقطع الرؤوس بوحشية. وعلاوة على ذلك، فلقد اعتقد قادة أنصار السنة بأن تنظيم القاعدة في العراق والزرقاوي كثيراً ما نسبوا إليهم الهجمات التي شنها أنصار السنّة وسحبهم لأعضاء من صفوفهم.

ولقد كانت العلاقات بين الجماعتين المتمردتين سيئة بما فيه الكفاية حيث تلقى كبار قادة القاعدة تقارير تفيد باحتمال اندلاع قتال مفتوح. ولحل هذا النزاع والاطلاع بشكل أفضل على الوضع في العراق، طلب عبد الهادي، وهو جزء من الدائرة الداخلية لأسامة بن لادن مرتين مساعدة الزرقاوي للتسلل إلى العراق، بيد أن الزرقاوي ادعى ان الوضع الأمني لن يسمح

بذلك. وتأخرت زيارة عبد الهادي للتوسط بين الجماعتين 7 أشهر بسبب تعنت الزرقاوي، واستشرى عداء تنظيم القاعدة في العراق وأنصار السنة في هذه الأثناء. وقد وصلت الخلافات بين الجماعات المتمردة وانتفاضة قبائل الأنبار ضد تنظيم القاعدة في العراق إلى اهتمام القوة المتعددة الجنسيات بحلول أيلول/ سبتمبر، عندما أشار تقييم أجرته القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق إلى أنه «منذ أيار/ مايو 2005 كانت القبائل السنية الغربية... في نزاع مسلح مع تنظيم القاعدة في العراق ضمن بلدة القصيبة في منطقة وادي نهر الفرات الغربي... وتشير تقارير الاستخبارات إلى أن أفراد القبائل السنة ـ ما يصل إلى 1000 شخص ـ يشعرون بخيبة أمل متزايدة من تنظيم القاعدة في العراق وصياغة خطط لطرد المقاتلين الأجانب». وباستشعار ما هُو فرصة لتوسيع نطاق جهوده في مجال التواصل مع السنة، أذن كيسي بعقد اجتماعات مع قبيلة البو محل المنفية في الأردن، وأرسلت فيما بعد طائرة لجلب الزعيم البارز للقبيلة، وهو الشيخ صباح إلى بغداد للتفاوض على تحالف رسمي، على الرغم من أن كيسي كان قد حذر من تقديم الكثير من المساعدة وإنشاء ميليشيا محلية أخرى لوحداته للتعامل معها.

ومع تطور مبادرة كيسي الدبلوماسية مع البو محل، كانت وحدات قوة المهام المشتركة تعود إلى الأنبار للمرة الأولى منذ عام، وكانت حريصة على إعادة تنشيط القوة غير النظامية التي حاولت إنشاؤها في عام 2004. وبسبب انخفاض دوران الأفراد نسبيا في قوة المهام المشتركة، عاد الآن العديد من نفس القوات التي قادت بجهود عام 2004 إلى نفس المواقع في الأنبار. حيث عاد الرقيب الأول أندي مارشال وغيره من المشغلين الخاصين الذين عملوا مع قبيلة البو نمر في عام 2004 إلى هيت وسرعان ما أعادوا بالاتصال بالقبيلة. وفي الوقت نفسه، أصبح الرائد آدم كذلك، الذي ساعد في ريادة جهود عام 2004، وهو الآن ضابط عمليات الكتائب المسؤول عن تخطيط المبادرة الجديدة، التي دعت إلى قوة قبلية غير نظامية أكبر تسمى حماة الصحراء. حيث كانت خطة قوة العمل المشتركة عملية تعترف بأن أهداف الشيوخ ستكون ببساطة «الحصول على وقف إطلاق النار مع تنظيم القاعدة في العراق الإسلامي حتى يتمكنوا من إعادة بناء احيائهم واستعادة نفوذهم على الاقتصاد المحلي. وقد تقبل قادة قوة المهام المشتركة تماماً بأن الشيوخ الشركاء سوف يقبلون نسبة مئوية من المال من أي شيء يقدمه التحالف، طالما كانت الإدارة تتم بعناية وإنجاز العناصر القبلية ما كان متوقعاً منهم. وكذلك إدراكاً لعملية الوقوف في وجه قوة قبلية قادرة على الدفاع عن نفسها والحفاظ على القانون والنظام، إذ يمكن أن تستغرق فترة تصل إلى سنتين، ولقد نصحت خطة قوة المهام المشتركة أيضاً بالصبر. وقبولاً لهذه الشروط، وافق كيسي ـ بدعم من السفير زلماي خليل زاد ـ على الخطة وبدأ في توجيه موارد القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق وقيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات في العراق إليها. حيث بدأ تحويل

العناصر القبلية إلى قوة دعمت التحالف أولاً مع رجال قبائل البو محل الذين كانوا حريصين على الانتقام من تنظيم القاعدة والعودة إلى القائم. ولقد قامت قوة المهام المشتركة في البداية بتنظيم وتدريب فصيلة من النظاميين القبليين الذين سيأتي أجرهم من خزائن الجيش العراقي، ولكن، على عكس الجيش، لن يُطلب منهم الانتشار في أي مكان خارج مناطقهم القبلية المباشرة. وسرعان ما دعمت الوحدات البحرية في القوة المتعددة الجنسيات في العراق هذا الجهد لأن رجال القبائل عملوا بشكل فعال ككشافين يمكنهم التعرف على مقاتلي وقادة تنظيم القاعدة في العراق خلال معارك حملة «غرب وادي نهر الفرات». ومع بدء الجهود التي كانت لها آثار تكتيكية، تقدم قادة قبيلة آلبو نمر بإلتماس للانضمام إلى المبادرة جزئياً بسبب التنافس مع البو محل وجزئياً بسبب تجدد الاتصالات مع قوة المهام المشتركة.

ولقد عرض آلبو نمر أكثر من 500 مقاتل على وزير الدفاع العراقي سعدون الدليمي، وهو سني من الأنبار ساعد في التوسط ضمن الاتفاق الأولي بين كيسي والبو محل. ولقد اضطر الدليمي إلى تقليص العرض، وقال للبو نمر إنه «لا رئيس الوزراء الجعفري ولا زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الحكيم يريدان إنشاء فرقة من الجيش السني على الرغم من أنهما تظاهرا بدعم الإدماج السياسي السني». وفي نهاية المطاف، لم يكمل تدريب في الفلوجة سوى ما قيمته فصيل من البو نمر، ولكن مع هذه الإضافة المتواضعة، انتشر حماة الصحراء شرقاً إلى هيت، ونمت القوة القبلية التكتلية إلى حجم سرية. وعلى الرغم من أنها لم يكن لها تأثير حاسم في عام 2005، إلا أن حماة الصحراء أظهروا أنه في ظل الظروف المناسبة، يمكن للقوات المحلية غير النظامية أن تشارك وحدات التحالف ضد تنظيم القاعدة في العراق لإحداث تأثير كبير، وهو مفهوم سيكون مهمًا خلال الصحوة في 2006، وإدراكاً منه للآثار الاستراتيجية المحتملة لإعادة تنظيم هذه القبائل، ولقد رد تنظيم القاعدة في العراق بعنف على القبائل الأخرى من الانضمام إلى الحركة. وكان أعضاء بارزون في آلبو عيسى، الذين عملوا مع التحالف في عام 2004 ومنعوا رجال قبائلهم من الانضمام إلى التمرد، قد استُهدفوا في يونيو/ حزيران بالسيارات المفخخة ومحاولات الاغتيال، مما أسفر عن مقتل اثنين من زعماء القبائل وفرار آخرين إلى الأردن. ومع رحيل العديد من قادتها، تصدعت قبيلة آلبو عيسى، وانضم بعض أفرادها إلى تنظيم القاعدة في العراق. كما اندلع القتال بين القاعدة في العراق وقبيلة الجغايفة في مايو/ أيار بعد أن أحرقت القاعدة في العراق منازل رجال القبائل في حديثة وضرب المدنيين المحليين. وبحلول منتصف الصيف، كان تنظيم القاعدة في العراق والقبائل المحلية في صراع مفتوح في حديثة وهيت والقصيبة. وفي الرمادي، اقترح محمد محمود لطيف ـ الذي رأى التأثير التخريبي الذي تحدثه القوات القبلية على تنظيم القاعدة في العراق ـ على الشيوخ

المحليين بأن ينشئوا قوة قبلية خاصة بهم. وأحرز الاقتراح تقدما خلال الصيف. وفي منتصف أغسطس/ آب، وافق محافظ الأنبار مأمون سامي رشيد لطيف العلواني على عقد اجتماع مع 50 إماماً لمناقشة تفاصيل تشكيل مثل هذه القوة ضد تنظيم القاعدة في العراق. وعندما علم تنظيم القاعدة بالاجتماع، شن هجوماً على مكان الاجتماع، ولم يلحق ضرراً إلا بالقليل، لكنه شجع لطيف والمحافظ مأمون وزعماء القبائل المضطربين. إلا أن الحكومة العراقية في بغداد لم تتصرف في نهاية المطاف بناء على اقتراحها، ولن تتحقق قوة الرمادي القبلية في عام 2005.

### تحولات قوات العمليات الخاصة

لم تكن العودة إلى جهود المشاركة القبلية سوى واحدة من عدة تغييرات هامة كانت تقوم بها قوات العمليات الخاصة بين عامي 2004 و2005. وعلى غرار ماكماستر وألفورد، كان قادة العمليات الخاصة يقدمون أيضاً ابتكارات شاملة، عكس الكثير منها دروساً تكتيكية تعلموها في تناوبهم الأقصر ولكن الأكثر توتراً في العراق. ولعل أهم ابتكار كان شبه الثورة ضمن دورة استهداف العمليات الخاصة. ومن الناحية العقائدية، شددت القوات الخاصة على الاستعدادات المكثفة التي تنطوي عادة على عزل المفارز لساعات أو أكثر، إذ تلقت خلالها مجموعات مستهدفة واستخباراتية من مقار أعلى. ثم تقوم هذه المفارز بالتخطيط التفصيلي، وإجراء إحاطات إعلامية متعددة للحصول على موافقة البعثة، ثم التدرب على الخطط بشكل شامل. ولم تكن مثل هذه التكتيكات المتعمدة متطابقة مع العراق، حيث تأتي الاستخبارات عادة من القاعدة إلى القمة، وكانت الأهداف عادة عابرة. من أجل التكيف مع هذا النوع من الحرب، إذ دفعت القوات المشتركة محللي الاستخبارات إلى مستوى سرية وما دونها، ووضعت إجراءات للعمل ضد أهداف حساسة للوقت، وإنشاء «Playbook» من التدريبات القتالية التي يمكن أن تنفذها مفرزة العمليات ألفا ضمن إشعار قصير، دون تخطيط واسع النطاق ومع الحد الأدنى من البروفات.

بالإضافة إلى أنه كان ثمة تغيير هام آخر لقوات العمليات الخاصة وهو الحاجة الجديدة إلى العمل في ميدان قتال الوحدات التقليدية. ومن الناحية العقائدية، استعد مشغلون خاصون لمعظم حياتهم المهنية للعمل في منطقة عملياتهم الخاصة المشتركة الواقعة خلف خطوط العدو أو في الأراضي المرفوضة التي لا توجد فيها قوات تقليدية. ومع ذلك،، في العراق، فإن أي إجراء يقومون به، سواء كان قاتلاً أو غير فتاك، يمكن أن يؤثر على خطة الحملة الانتخابية للوحدة التقليدية التي تملك مساحة المعركة. إذ يخلق العمل بين وحدات تقليديّة بعض الاحتكاكات، غير أنّه أيضاً يعطي بعض الفوائد هامّة. وكانت قوات العمليات الخاصة أصغر حجماً وأكثر

تملقاً في التنظيم وسلطة صنع القرار، ولكنها تفتقر إلى القوة القتالية واللوجستيات اللازمة للقيام بعمليات مستدامة يمكن أن توفرها الوحدات التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، كانت قوات العمليات الخاصة قادرة على جمع الذكاء البشري بشكل أكثر فعالية بكثير مما يمكن للقوات التقليدية. وعندما عملت هذه العلاقة التكافلية بشكل جيد، في كثير من الأحيان كان المشغلون الخاصون يجمعون الذكاء، ويتزامنون مع عملية الوحدات التقليدية المحلية لضمان أن يكون لها الأثر المطلوب، ومن ثم إجراء بعثات مع مالك مساحة المعركة بتوفير قوة رد فعل سريع. وفي وقت لاحق، شرح العقيد ستيفن ديفيس، قائد الفريق القتالي الثاني في الأنبار من عام 2005 إلى عام 2006، وجهة نظره حول قيمة التآزر بين العمليات الخاصة والقوات التقليدية وعدم اهتمامه بعلاقات القيادة العقائدية بقوله «كانت قوات فريق الفوج القتالي الثاني تقدر قوة الرد السريع في كل هجوم قامت به القوات الخاصة... فهل كانت قوات الأمن الخاصة تدعم قوات الأغراض العامة؟ وهل كانت قوات للأغراض العامة تدعم قوات الأمن الخاصة؟ من يهتم حقاً؟ وخلاصة القول هي أنك بحاجة إلى... التركيز على المهمة. لا تقلق بشأن من يحصل على الائتمان. واترك غرورك عند الباب».

ولم تكن العلاقة بين العمليات الخاصة والتقليدية سلسة في كل مكان. وفي بعض الحالات، عادت نفس المنازعات بشأن وحدة القيادة ووحدة الجهود التي سادت في غزو عام 2003 إلى الظهور، لا سيما عندما تناوبت وحدات جديدة على دخول العراق. وفي شمال العراق، توترت العلاقة عندما استولت فرقة المشاة الأولى على الحزب الوطني الديمقراطي في عام 2004. ومن وجهة نظر قائد فرقة المشاة الأولى اللواء جون باتيست، كانت القضية تتعلق بوحدة القيادة، حيث قال لمؤرخي الجيش في عام 2005: «عندما تضع زي القوات الخاصة، على أي مستوى، داخل مساحة معركة قائد الفرقة، بالإضافة إلى انهم أساساً مستقلين مع التنسيق النظري للعلاقات... أنه وصف لكارثة... وينبغي أن تكون وحدات القوات الخاصة هذه منظمة تنظيماً مناسباً مع الفرق، إما ملحقة أو في دعم مباشر. وليس هناك طريقة أخرى للقيام بذلك». وفي بعض الحالات، أدى ضعف القيادة الصغيرة بين المشغلين الخاصين إلى عدم استشارة وحدات العمليات الخاصة مع مالكي مواقع القتال، ولذلك كانت هناك بعض الحقيقة في شكوى باتيست. غير أنه بحلول أوائل عام 2005، أصبحت هذه «الأخطاء الإجرائية» أكثر ندرة، لا سيما بعد أن أصدرت فرقة العمل أمراً يلزم جميع البعثات بالحصول مسبقاً على موافقة مالك حيز المعركة إلا في ظروف نادرة. حيث كانت قوة المهام المشتركة، التي كانت تخضع رسمياً لسيطرة الفيلق المتعدد الجنسيات ـ العراق التكتيكي لا ترغب في قبول علاقة القيادة التي اقترحها باتيست، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن وحدات العمليات الخاصة كانت قد طلبت

من قبل قادة تقليديين آخرين أداء غير لائق لمهمات مثل العمل كفصائل كشفية ومفارز مراقبة بعيدة المدى أو مدربي منصات على غرار التدريب الأساسي لقوات الأمن العراقية. كما أراد قادة قوة المهام المشتركة الذين كانوا مسؤولين عن العمليات في جميع أنحاء البلاد بأن يظلوا أحراراً في إعادة تمركز قواتهم لتتناسب مع الجهد الرئيسي للتمرد، كما فعلوا عند نقل سرية كاملة من كركوك إلى الأنبار لدعم حملة «غرب وادي نهر الفرات». ونتيجة لذلك، اعتقد قادة قوة المهام المشتركة عموماً بأن العلاقة القيادية العقائدية المشتركة بين «العنصر المدعوم» و«العنصر الداعم» تسمح بشكل أفضل للقوات المشتركة بتلبية احتياجات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق وقادة الفرق المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن النزاع بين قادة باتيست والقوة المشتركة قد أصبح منقسما بما فيه الكفاية لدرجة أن قوة المهام المشتركة حدت من مهامها داخل منطقة عمليات الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط، وهو تطور مؤسف استفادت منه الفرق المتعددة الجنسيات الأخرى.

وبحلول موعد التناوب الرئيسي الثالث لقوات عملية حرية العراق في أوائل عام 2005، كانت العلاقات بين العمليات الخاصة والقادة التقليديين قد نضجت بما فيه الكفاية حتى أن بعض وحدات قوة المهام المشتركة قد بدأت المشاركة في عمليات ما قبل نشر قوات حفظ السلام للوحدات التقليدية التي يتوقعون دعمها. ومع ذلك، فإن تحركات الوحدة المضطربة، مثل التحركات المتعددة لفوج الفرسان المدرع الثالث في البلاد وبعثة القوة المشتركة لتعزيز الكتيبة قصيرة المهلة، حيث تم تعطيل هذا التدريب المفيد قبل المهمة. كما أن تناوب القوات كان له منحى من شأنه أن يستمر في التقدم خلال الحرب وهو أن قادة مشاة البحرية والجيش الذين عادوا إلى العراق كثيراً ما عملوا بالفعل مع قوات العمليات الخاصة في عمليات تناوب سابقة، وتوصلوا إلى فهم أفضل لقدراتهم وادوارهم. وخلال عام 2005، شهدت قوات العمليات الخاصة الأخرى أيضا تغييرات تحويلية مماثلة للقوات التقليدية والقوة المشتركة. وعلى غرار قوة المهام المشتركة، علمت قوات العمليات الخاصة الأخرى أن دورة الاستخبارات بأكملها يجب أن تحدث ثورة من أعلى إلى أسفل، ومع الدفع إلى جمع المعلومات الاستخباراتية واستغلالها وتحليلها إلى أدنى مستوى ممكن لبعض أهم عناصر التمكين في هذه الدورة الاستخباراتية التي أحدثت ثورة، حيث كانت منصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) التي عندما اقترنت بقدرات أخرى، خلقت القدرة على إنشاء «نمط حياة» للهدف. وللأسف، أصبح من الواضح في أوائل عام 2005 أن قوات العمليات الخاصة الأخرى لم يكن لديها ما يكفي من منصات (ISR) ليكون لها الآثار التشغيلية التي تريدها. وفي 20 فبراير/ شباط 2005، إذ كانت قوات العمليات الخاصة الأخرى تتابع تحركات الزرقاوي بمنصة واحدة من قوى الأمن الداخلي.

وكما بدا موقع الزرقاوي مؤكداً، تعطلت كاميرا الفيديو على منصة (ISR) واحتاجت إلى إعادة ضبط، وهي عملية استغرقت 23 ثانية فقط. وفي ذلك الوقت القصير، تمكن الزرقاوي نفسه من الاختفاء عن الأنظار، هرباً من القبض عليه من قوة هجومية وصلت بعد ثوان. وفي حين اختفت الجائزة الرئيسية للفريق، إلا أنه استولى على سيارة الزرقاوي والعديد من ممتلكاته الشخصية، بما في ذلك جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به، وسبعة أقراص للحزن و50 ألف يورو. وأسفرت الأعطال القريبة عن مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة عدد منصات (ISR) للسماح بالنسخ الاحتياطية في حالة حدوث أعطال والسماح بتغطية المزيد من الأهداف. وابتداءً بالحرب بطائرتي هليكوبتر فقط مجهزتين بكاميرات فيديو كاملة الحركة، وبحلول نيسان/ أبريل 2005، مكنت إضافة مركبات جوية بدون طيار من طراز (Predator) وطائرات مأهولة بعدد المدارات المخصصة لقوات العمليات الخاصة الأخرى من الوصول إلى 4.21 (كل منها يُعرَّف المدار بأنه القدرة على تغطية هدف واحد بشكل مستمر لفترة زمنية مدتها 24 ساعة). وبحلول آذار/ مارس 2006، بلغ المجموع 6.25 مدارات، وأصبحت المعلومات الاستخبارية المتصلة بالصور تعتبر هامة مثل المعلومات الاستخبارية المتصلة بالإشارات.

مركبة (Predator) الجوية بدون طيار

ومع مرور الوقت، جمعت قوات العمليات الخاصة الأخرى قدرات الاستغلال والمشغلين والمحللين معاً تحت سقف واحد، مما حال دون قصر النظر المؤسسي الذي من شأنه أن يبطئ معالجة وتحليل المعلومات الاستخباراتية الخام. وأصبح الاستغلال في مسرح الأحداث للوثائق التي تم العثور عليها بشأن الأهداف، والتي كان يتعين إعادتها في السابق إلى الولايات المتحدة للترجمة والتحليل، من شأنه أن يؤدي إلى قدرة حاسمة بشكل خاص مكنت من المتابعة الأسرع لقادة تنظيم القاعدة في العراق. وبالمثل، اعتُبرت المعلومات الاستخبارية البشرية التي تم جمعها من عمليات استجواب المحتجزين مهمة وفعالة إلى حد إنشاء مرفق مؤقت للفرز، يؤذن له بحبس المحتجزين لاستغلالهم إلى حين نقلهم إلى مرفق الميدان. ولقد تطابق

النموذج الجديد في الاستخبارات مع منظور ثوري في العمليات أدى إلى القيام بمهام لجمع المعلومات الاستخبارية ـ وهو انعكاس لمبدأ العمليات الخاصة قبل الحرب الذي تسترشد فيه العمليات الاستخباراتية، في منهجية استطلاعية تقريباً في القوة، حيث شنت عمليات لإثارة مجموعات العدو لرؤية «انعكاسات»، أو كيف كان رد فعل العدو، فضلاً عن جمع المعلومات من هدف من أجل تجميع قطعة من صورة أكبر للاستخبارات التي من شأنها أن تؤدي إلى بعثات متابعة. في حين أن هذا النهج كان في بعض الأحيان معرض للانتقاد لتشابهه مع لعبة الأركيدة الكلاسيكية التي تفتقر إلى التركيز الحاسم، على أن ذلك يعكس الاعتقاد بأن النجاح ضد تنظيم القاعدة في العراق لن يأتي من ضربة حاسمة، ولكن من الضغط المستمر الذي وضع لجعل تنظيم القاعدة في وضع رد فعل وعدم قدرته في الرد على الهجمات وغير قادر على إصلاح نفسه بالسرعة التي كان يصبوا إليها. إذا كان يمكن توجيه ضربات الهيكل الكافية لـ تنظيم القاعدة في تتابع سريع، ويعتقد قادة قوات العمليات الخاصة أن الشبكة، مثل الكائن الحي، سوف تدخل في الصدمة والانهيار. وتحقيقاً لتلك الغاية، تم إطلاق الغارة بعد الغارة خلال الليلة نفسها. وبتعزيز عدد البعثات التي تُوفد كل شهر بلغ نحو 300 بعثة بحلول نهاية العام، وبدعم من الكتيبة الإضافية التي وصلت في وقت سابق من عام 2005. ومع تضاعف العمليات، حولت قوات العمليات الخاصة العديد من الأهداف من قادة تنظيم القاعدة في العراق من المستوى العالي إلى المتوسط في المنظمة، مما يعكس منظوراً تحويلياً آخر مفاده أن قادة المستوى المتوسط كانوا من أحشاء المنظمة والأكثر صعوبة في الاستبدال.

وقد شوهد هذا التصنيع للعمليات الخاصة على أفضل وجه في الموصل خلال صيف عام 2005، عندما قُتل أبو طلحة وأبو زبير، أمير تنظيم القاعدة في العراق وبديله، مع العديد من قادة تنظيم القاعدة في العراق التابعين. وبحلول 7 نوفمبر/ تشرين الثاني، قُتل أيضاً أربعة قادة آخرين بدلاء، بمن فيهم الأمير السادس للموصل، أبو سيف، وبدأ فرع القاعدة في العراق ـ الموصل بالتوقف. كما ساهمت القوات التقليدية في تدمير الجماعة في الموصل، ومداهمة منازل آمنة للإرهابيين وقتل العشرات من صفوف تنظيم القاعدة في العراق. و خلال إحدى هذه الغارات في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني، وجد فصيل من فريق فرقة سترايكر القتالية 172 نفسه محاصراً ويفوقه عدد مقاتلي تنظيم القاعدة في العراق. وعلى الرغم من إصابة قائد الفصيل ورقيب الفصيلة وعدد من الجنود الآخرين في القتال، فقد حشدت الوحدة المتمردين وهزمتهم بالقنابل اليدوية ونيران البنادق. وقد أكسبت مثابرة الفصيل أعضاءها نجمتين فضيتين فضلاً عن صليب خدمة متميز ة من الدرجة الأولى الخاصة لستيفن سانفورد، الذي قام على الرغم من إصابته بخمس مرات، بحماية الجنود الجرحى بجسده وتضميد جسده بالإسعافات الأولية

حتى أغمي عليه من فقدان الدم. وفي حين ألحقت هذه الجهود ضرراً كبيراً بـ تنظيم القاعدة في العراق في الموصل، فقد أثبتت أنها خصم صعب تدميره، ومع مرور الوقت، من شأنها أن تعيد تأسيس نفسها ببطء في المدينة.

### كيسي وخليل زاد يجلبان فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق

في أعقاب العملية في تلعفر، حاول ماكماستر حل بعض الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في المدينة عن طريق الضغط على أنظمة القوة المتعددة الجنسيات والسفارات لاستخدام مزيج من اموال قيادة برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ (CERP) من قيادة انتقال الأمن المتعدد الجنسيات في العراق لخلق فرص العمل وتحسين التعليم. وبهذا المال، بدأ المقاولون العراقيون في إعادة بناء مراكز الشرطة وتجديد المدارس وتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء للمدينة بأكملها. ولقد خصصت الحكومة العراقية 44 مليون دولار لمشاريع طويلة الأجل، ولكن بعد مبلغ أولي قدره 4 ـ 5 ملايين دولار لم تتابع قط بقية الأموال. وما حدث في تلعفر يشبه ما حدث في الفلوجة وغيرها من الجيوب السنية، حيث يقول قائد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الفريق جون فاينز «على الرغم من أن الأموال كانت متاحة للحكومة العراقية، وربما كان جزء منها من أصل أمريكي، إلا أنك لم تتمكن من حملهم على تخصيصها... ربما لم ترد أن ترى الحكومة المركزية... الأموال المتدفقة عبر منطقة سنية في المقام الأول». ولم تحل على نحو فعال أبدا مشكلة محاولة حمل الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة على إعادة بناء المناطق ذات الأغلبية السنية. وللتعويض عن أوجه القصور تلك في الحكم العراقي، تم خلال أواخر عام 2005 زرع ابتكار آخر مع تعديلات من أفغانستان وإلى العراق. وبحلول الصيف، حيث كان كيسي قد أصبح يشعر بالقلق لأن تطور الحكومة العراقية لا يواكب التحسن المتصور في الأمن وقوات الأمن العراقية. إذ أعرب عن قلقه من أن تقدم الحكومة العراقية يعوقه تعدد التحولات الناجمة عن قرار إجراء ثلاثة انتخابات في سنة تقويمية واحدة، وأعرب عن قلقه من أن الجيش الأمريكي ببساطة لا يملك المهارات اللازمة لمساعدة العراقيين السياسيين بالتطور بهذا المجال بشكل صحيح. وفي غياب جهد متضافر لتحسين الحكم العراقي، حكم كيسي بأن إحدى الجوانب الحرجة لخطة حملة القوة المتعددة الجنسيات يمكن أن تتعثر.

ويندرج هذا الخط من الجهد في المقام الأول ضمن الاختصاص البيروقراطي لوزارة الخارجية، ومع ذلك اعتقد كيسي أن وزارة الخارجية لم تكن منظمة أو ممولة لإنجاز المهمة. ولذلك، فقد سعى إلى الحصول على طريقة لدمج خبرة وزارة الخارجية مع قدرات وزارة

الخارجية. وإلى جانب أبي زيد، وبتأييد من السفير جيمس جيفري، قرر كيسي الوقوف أمام أفرقة دعم المحافظات، على غرار فرق إعادة إعمار المحافظات العاملة بالفعل في أفغانستان، والتي سيتم تنظيمها من الموارد بالفعل الموجودة في العراق. ولقد أوضح كيسي في وقت لاحق بقوله «لقد انتخبوا مجلس اقالة وحكاماً، لكن لم يكن لديهم أي تدفق للإيرادات يخرج من بغداد، ولم يكن لدى الشعب أي وسيلة لاختراق البيروقراطية. حيث كنا بحاجة إلى الحصول على شيء ما من الجانب المدني، وبدا الأمر وكأن فريق إعادة الإعمار كان يعمل في أفغانستان». ومع ذلك، كان لفرق الدعم الأولية في المحافظات آثار لا تذكر. وعلى الرغم من تأييد جيفري، كان دعم السفارة للمشروع فاتراً، وكانت الفرق صغيرة جداً بحيث لا يمكن أن تحدث فرقاً. وكان العديد منهم يتألف من أربعة أو خمسة ضباط عسكريين فقط وممثل عن وزارة الخارجية، وكان بعض الأعضاء يضطلعون بمهام إضافية لا علاقة لها بمهمة فريق الدعم. وأدى وصول السفير خليل زاد في تموز/ يوليو إلى تغيير فوري. وبعد أن رأى خليل زاد عن علم بالتأثير الذي تخلفه فرق إعادة إعمار المحافظات على الحكم وسيادة القانون وجهود التنمية الاقتصادية في أفغانستان، فقد عقد العزم على تكرارها في العراق. وألقى بثقله وراء الجهود الرامية إلى إنشاء الفرق وأدرك أنها بحاجة إلى أن تكون أكثر قوة في الأفراد والقدرات من فرق الدعم الإقليمية. وروى احد ضباط القوة المتعدد الجنسيات في العراق بقوله «ما حصل حقا مع فرق دعم المحافظات هو ظهور السفير خليل زاد»... وقال: «لماذا لا يكون لدينا فرق دعم محافظات في العراق؟». ونظراً للاختلافات الكبيرة بين العراق وأفغانستان، فستركز الفرق العراقية بشكل أكبر على تطوير حكم المحافظات من أجل تحسين الصلة بين الحكومة المركزية وناخبيها.

ومع ذلك، فلقد كان تنفيذ فرق إعادة إعمار المحافظات يعني التغلب على التردد ليس فقط من وزارة الخارجية، ولكن أيضا من وزير الدفاع (SECDEF) دونالد رامسفيلد، الذي اعتبر الفرق علامة على زحف المهمة التي من شأنها أن تؤدي إلى دفع وزارة الدفاع لإنجاز وظيفة وزارة الخارجية. ولم يرضخ رامسفيلد للمبادرة إلا بعد ضغوط من كيسي وأبي زيد وخليل زاد. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، افتتحت أول ثلاثة فرق لإعادة الإعمار في محافظات نينوى والتأميم (كركوك ـ المترجم) وبابل، ومن المقرر أن يتبعها 13 فريقا آخر في محافظات أخرى في عام 2006. وفي الوقت نفسه، بدأت القوة المتعددة الجنسيات في التخطيط لـ 14 فريقا لمساعدة الوزارات العراقية مباشرة على الصعيد الوطني والتركيز على المهام الحكومية الأساسية. وعلى غرار جميع المنظمات المخصصة الأخرى التي أنشئت لبعثة العراق، فلقد كانت فرق إعادة إعمار المحافظات بطيئة في الوصول إلى طاقتها الكاملة بسبب التأخير في وصول الموظفين، وعلى الرغم من أن العديد من الفرق نمت في نهاية

المطاف من 30 إلى 45 ممثلاً بين الوكالات من جميع أنحاء الولايات المتحدة، مع معظم الفرق بقيادة ضابط في السلك الدبلوماسي ونائب عسكري. وفيما يتعلق بالعنصر العسكري، فإن عنصرا للشؤون المدنية يتراوح بين فريق إلى حجم سرية والذي سيقترن بضابط مهندس للعمل على إعادة الإعمار، في حين سيوفر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق اتصالاً من الفرقة المتعددة الجنسيات والقيادة الإنتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق التي من شأنها أن توفر برنامج شرطوي منسق. ومع تمدد وحدات الشؤون المدنية في الجيش إلى نقطة الانهيار، تم تعيين أفراد البحرية على عجل لملء مداخل فريق إعادة الإعمار، وعلى الرغم من أنهم لم يكن لديهم سوى خبرة ضئيلة أو معدومة في الشؤون المدنية. في حين أن وزارة الخارجية كانت قد قدمت أغلبية الموظفين المدنيين، فإن معظم الفرق لديها أيضا خبير في سيادة القانون من وزارة العدل وممثلين عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وكان لدى الفرق ما يقرب من عدد المقاولين مثل الموظفين الحكوميين لأنهم يعتمدون على الشركات الخاصة مثل بلاك ووتر أو تريبل كانو للأمن، وعلى مقاولين مثل معهد مثلث (تريانجل) البحوث لإدارة برامج الحكم المحلي.

وعلى الرغم من إمكانات أفرقة إعادة الإعمار، فلقد واجهت تحديات كبيرة. حيث كان التزود بالموظفين مشكلة مستمرة، إذ لا يمكن أن يُفصّل موظفو الوكالات المدنية في الوظائف. ويعني الافتقار إلى التدريب المشترك قبل البعثة وهذا يعني أن يتعين على الأفرقة أن تعمل من خلال الاختلافات في الثقافة التنظيمية والهوية والروح أثناء القيام بمهمة جديدة. وكانت القوات المتحالفة في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط والفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق مترددة في استثمار مواردها الخاصة في البرنامج ولكنها كانت مترددة أيضًا في السماح للفرق التي تقودها الولايات المتحدة بدخول قطاعاتها. حيث كان العديد من القادة داخل القطاعات الأمريكية غير راضين عن علاقة قيادة فرق إعادة إعمار المحافظات بالفرق متعددة الجنسيات، مفضلين السيطرة المباشرة على الفرق نفسها بدلاً من السيطرة عليها من قبل مسؤولي التحالف في بغداد.

### أوجه القصور في بعثة تطوير القوات الخاصة العراقية

#### القيادة الإنتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق تتولى عمل وزارة الداخلية

بحلول أوائل عام 2005، خلص قادة التحالف إلى أن تطوير وزارة الداخلية العراقية، الذي بدأ في ظل ولاية برنارد كيريك التي لم يدم طويلا في عام 2003، حيث كان متخلفا أكثر عن تطوير وزارة الدفاع مع مرور الوقت، لدرجة أنه كانت خطة التحالف الرامية إلى فرض أولوية الشرطة في شؤون الأمن الداخلي العراقي كانت في خطر. وللإسراع في تطوير وزارة

الداخلية، وضع الفريق ديفيد بترايوس خططاً لتحسين أداء العراقيين على المستويين الوزاري والتكتيكي. وتتمثل إحدى المشاكل في أن مستشاري التحالف لم يتمكنوا من الوصول إلى وزارة الداخلية في شرق بغداد إلا بقدر أقل بكثير مما كانوا يحصلون عليه في وزارة الدفاع داخل المنطقة الخضراء. وهكذا في نيسان/ أبريل 2005، فلقد وسعت قيادة بترايوس درع قاعدة العمليات الأمامية، وهي قاعدة ائتلافية مجاورة لوزارة الداخلية، حتى يتمكن المستشارون من زيادة ساعات الاتصال مع نظرائهم في وزارة الداخلية إلى أقصى حد. كما ضغط بترايوس على قادة التحالف لتعزيز مهمة تدريب الشرطة تحت قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات، وهو إجراء عارضه السفير جون نيغروبونتي ووزارة الخارجية لأنه سيجعل العراق البلد الوحيد الذي تملك فيه وزارة الدفاع، وليس الدولة، لتنظيم السلطة وتدريب وتجهيز قوة شرطة المدنية. ومع ذلك، ومع وصول خليل زاد في تموز/ يوليو 2005، غيرت السفارة الأمريكية موقفها وأقرت بأن الوكالات المدنية لم تتمكن من تزويد بعثة الشرطة بالسكان أو الأموال المطلوبة. وبناء على ذلك، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2005، أي بعد شهر من تولي الفريق مارتن ديمبسي قيادة انتقال الأمن المتعددة الجنسيات في لعراق من بترايوس، نُقلت بعثة تدريب الشرطة بكاملها من وزارة الخارجية إلى القيادة الإنتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق. وقد خضعت جميع عناصر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق التابع للسفارة الأميركية، الذي كان يعمل في وزارة الداخلية، للسيطرة التشغيلية لديمبسي. وأدى القرار أخيراً إلى توحيد الجهود داخل بعثة مساعدة قوات الأمن، ولقد اعطت القيادة الإنتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق على حد تعبير ديمبسي «المسؤولية عن المشروع بأكمله، من جندي فردي [عراقي] إلى وزير الدفاع أو شرطي فردي إلى وزير الداخلية»، وتزويد «منظمة واحدة وقائد واحد بالموارد اللازمة لإنجاز المهمة».

الجنرال مارتن ديمبسي، قائد القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC ـ I)

ومع السيطرة الكاملة على تدريب الشرطة العراقية وجهودها الاستشارية لأول مرة، وضع الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق خططاً للتعجيل بتطوير الشرطة بشكل كبير، وهو ما قدروه بأنه متخلف حيث سيأخذ وقتاً من الجيش العراقي بحوالي العام. واعلن كيسى وديمبسي أن عام 2006 سيكون «عام الشرطة» الذى سيزيد فيه التحالف من قدراته على المستوى الوزاري مع الاسراع في تطوير الوحدات التكتيكية. وتم التعاقد مع ما يقرب من 700 ضابط اتصال دولي جديد للشرطة لتوجيه وحدات الشرطة المحلية، التي لم يكن لديها مستشارون في التحالف منذ اعتراضات رئيس الوزراء إياد علاوي على إنشاء فرق انتقالية للشرطة المحلية في عام 2004. وسيشكل وصول هذه المنظمات في عام 2006 استخدام فرق انتقالية عسكرية خارجية يجري العمل بها بالفعل في عام 2005. ومن أجل زيادة ناتج برامج تدريب الشرطة التابعة لوزارة الداخلية ووضع المزيد من ضباط الشرطة على الإيقاع بسرعة، ستجند القيادة الإنتقالية للأمن متعددة الجنسيات في العراق 700 مدرب إضافي من الشرطة العراقية وتتعاقد مع 185 مدربا دوليا بشكل اضافي. كما سيساعد التحالف قوات وزارة الداخلية على القيام بمركبات أكثر قدرة، بدءاً بكتيبة من 30 عربة أمنية مدرعة التي صدرت للشرطة الخاصة في الخريف. وأعرب قادة التحالف عن أملهم في أن يؤدي الجمع بين هذه التغييرات إلى تمكين الوزارة من تحمل حصة أكبر من المسؤولية الأمنية وتخفيف المطالب على الجيش العراقي، الأمر الذي سيسمح بدوره للتحالف بتسريع انتقاله الأمني والمسؤوليات تجاه السلطات العراقية. بيد أن هذه الخطط المتفائلة لتطوير الشرطة لم تتوقع الصعوبات الشديدة التي سيجلبها تصاعد موجة الحرب الطائفية إلى وزارة الداخلية العراقية. وقد أدى نقل البعثة الاستشارية التابعة لوزارة الداخلية إلى القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق إلى زيادة بروز قادة التحالف في الأعمال الداخلية للوزارة، والتي كان قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق يتلقون بشأنها تحذيرات متزايدة من النفوذ الطائفي والعنف الطائفي. وفي إطار القيادة الإنتقالية للأمن، سرعان ما زاد التحالف عدد المستشارين في مقر الوزارة من 40 إلى 106 من الموظفين، وهو ما أمكن توسيعه بفضل نمو درع قاعدة العمليات الأمامية. وبينما كان مستشارو القيادة الانتقالية للأمن والقوة المتعددة الجنسيات في العراق ـ يقومون بالتحضير لجهود إعادة تنشيط تطوير الشرطة، كان عدة آلاف من المجندين يدخلون بالفعل إلى «كتائب النظام العام» الجديدة التي أنشأها رئيس الوزراء الجعفري ووزير الداخلية بيان جبر. وعلى الرغم من أن مسؤولي التحالف أخذوا في البداية مبادرات الجعفري وجبر في ظاهرها كعلامة على أن القادة العراقيين يريدون التصرف بشكل أكثر اكتفاءً ذاتياً، إلا أنهم أدركوا بسرعة أن القادة العراقيين يبعدون القوة التي يبلغ قوامها 3000 رجلاً عن الوضع الطبيعي بما يشمل عمليات التدقيق التي تعود

للتحالف لضمان أنهم «ما يقرب من 100 في المئة شيعة»، كما أشار ديمبسي في وقت لاحق.

وفي أماكن أخرى من وزارة الداخلية، تخلفت قوات الحدود العراقية عن توقعات التحالف بقدر ما تخلفت عنه الشرطة. وقد كان الانفصال بين كيسي وفاينز حول نقل الجهد الرئيسي للتحالف من بغداد إلى الحدود السورية ينعكس في انفصال بين القيادة الانتقالية للأمن والقوات المتعددة الجنسيات في العراق حول الدعم لقوات الحدود. وعلى الرغم من أن فرق الانتقال الحدودية والمصممة لمساعدة إدارة إنفاذ الحدود العراقية، كانت جزءا من خطة الفريق الانتقالي منذ إنشائها، حيث لم يكن هناك بحلول خريف عام 2005 سوى 11 فريقاً من 10 أفراد على كامل الحدود الغربية للعراق، ولم يكونوا موجودين حتى منتصف تشرين الأول/ ، حيث تقوم القيادة الإنتقالية للأمن بتفعيل تعليمات كيسي لتمكين قوات الحدود العراقية من إعادة بسط سيطرتها. ومع عمل قوات الحدود بنسبة 70 في المائة فقط، ساعدت القيادة الانتقالية للأمن لإنفاذ السلام في مجال إدارة الحدود لإنفاذ الحدود في حملة تجنيد لجلب ما يقرب من 2500 حارس جديد بحلول نهاية العام. ومن أجل تقديم المشورة للمنظمة الأكبر حجماً، والتي كانت بكل المقاييس في حالة أسوأ من قوة الشرطة، إذ طلب كيسي مزيداً من القوات الأمريكية الإضافية من القيادة المركزية لزيادة العدد الإجمالي لفرق الانتقال الحدودية من 15 إلى 26 فريقاً. ونظرا لبطء عملية الانتشار، فإن هذه القوات الجديدة لن تصل قبل ربيع عام 2006. وفي غضون ذلك، تعاقدت القيادة الانتقالية للأمن على إنجاز 91 من حصن الحدود الإضافية، التي كان الكثير منها في ذلك الوقت لا يوجد إلا كمواقع متقطعة لعبور الحدود مع الجدران والخيام. كما نسقت القيادة الانتقالية للأمن مع وزارة الأمن الداخلي لدفع تكاليف ما يقرب من 20 من أفراد الجمارك ودوريات الحدود للانتشار لتقديم المشورة إلى إدارة أمن الحدود العراقية. و لسوء الحظ، كانت جميع الجهود المكثفة التي بذلتها القيادة الانتقالية للأمن على الحدود السورية وفي الوقت الذي كان فيه النظام الإيراني يزيد من تسلله للأسلحة والعملاء إلى العراق، لذلك لم يتم تعيين فريق واحد على الحدود الإيرانية.

### الجيش العراقي

وبينما كانت القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق تبذل جهودا متجددة في قوة الشرطة، حيث استعرضت خططها لبناء الجيش العراقي وحولت جهدها الرئيسي من إنشاء وحدات تكتيكية إلى تطوير القدرات المؤسسية، ولا سيما توجيه وزارة الدفاع ومقر القوات المشتركة عن أدوارهم في تنظيم وتدريب وتجهيز الجيش العراقي. ولقد كانت الحاجة الأكثر إلحاحاً هي تسريع عملية توليد الضباط العراقيين وضباط الصف،

الذي أظهرت تقارير تقييم الاستعداد للانتقال لشهر ديسمبر/ كانون الأول 2005 بأن نسبة 66.66% منهم قد تم ملئها على التوالي. كما بدأت القيادة الإنتقالية للأمن في إعادة النظر في تنظيم النظام اللوجستي العراقي لزيادة قدرتها الداخلية. وبموجب الخطط الجديدة للقيادة الانتقالية للأمن فستحصل كل كتيبة عراقية على مقر وسرية خدمات لديها قدرات في مجال الصيانة والإمداد والمجال الطبي والنقل؛ وكل فرقة سوف تكسب فوج نقل السيارات؛ حيث ستلقى وزارة الدفاع مستودع وطني مع 10 وحدات دعم قاعدة إقليمية. ومع ذلك، لن تكتسب الألوية العراقية أي قدرة لوجستية، وستبقى جميع وظائف دعم الحياة مثل الغذاء والوقود والغسيل في أيدي مقاولين من القطاع الخاص. وأخيرا، ستتوخى الخطط للقيادة الإنتقالية للأمن في أن يتم تحويل ثلاثة ألوية مشاة إلى ألوية آلية لتكون بمثابة احتياطي عمليات؛ وستحمي أربع كتائب جديدة للهياكل الأساسية الاستراتيجية خطوط أنابيب النفط وغيرها من الهياكل الأساسية؛ وكل فرقة سوف تحصل على إشارة سرية للتخلص من القنابل وسرية هندسية وسرية استخبارات ومراقبة واستطلاع. وعلى الرغم من التحول في خطط القيادة الإنتقالية للأمن، إلا أن تغييرات دعم الخدمة القتالية للجيش العراقي كانت بطيئة في القدوم، حيث استمر الجهد الرئيسي الفعلي للتحالف من أجل تكوين القوات العراقية كوحدات قتالية، والتجنيد في المجالات المتخصصة كالميكانيكية والطبية واللوجستيات والتي كانت صعبة في العراق على أي حال.

كما أدى استعراض القيادة الإنتقالية للأمن لخطط الجيش العراقي إلى إعادة تقييم مدى صلاحية متطلبات حماية القوة في الجيش العراقي. وإدراكاً من مسؤولي القيادة ونظرائهم العراقيين بأن الشاحنات الصغيرة التي اشتراها التحالف في البداية للوحدات العراقية قد أصبحت غير آمنة بشكل متزايد في بيئة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة، لذلك فقد اشتروا 2073 سيارة من طراز (HMMWVs) من نفس الطراز الذي تستخدمه قوات الولايات المتحدة. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، كان قد تم تسليم 267 وحدة إلى قوات الأمن العراقية، ومن المقرر أن يصل الباقي بحلول آب/ أغسطس 2006. وفي الوقت نفسه، بدأت القيادة الإنتقالية للأمن في إيفاد وحدات الدروع العراقية. وفي 12 نوفمبر، تلقى العراق 77 دبابة من طراز ت72- من المجر و36 عربة قتال مدرعة من طراز بي ام بي - 1 من اليونان. وفي حين أن هذه الوحدات لن تعمل قبل أكثر من عام، فإن عودة الدبابات إلى الجيش العراقي كانت معلما هاما، حيث قلبت أخيراً تصميم والتر سلوكومب لعام 2003 لجيش عراقي من المشاة الخفيفة التي ستفتقر إلى أي قدرة هجومية مقارنة بجيرانها.

### بداية قوية لفرق الانتقال العسكري

وفي أيار/ مايو 2005، بدأت أول أفرقة انتقالية خارجية عسكرية وشرطة خاصة تصل إلى العراق في بعثة انتقالية كانت متخلفة بالفعل عن الموعد المحدد. على الرغم من أن كيسي قد وجه الفرق المتعددة الجنسيات إلى الوقوف مع فرق الانتقال الداخلي أثناء تنظيم الفرق الخارجية في الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن النتائج كانت متفاوتة. وقد دعمت بعض الوحدات البعثة الجديدة بحماس، ولكن بعض القادة المثقلين بأعباء الذين يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للسيطرة على مناطقهم على النحو الصحيح حيث كانوا مترددين في زيادة تقليص قوتهم القتالية عن طريق تنحية الضباط والضباط غير المفوضين والمعدات اللازمة للمرحلة الانتقالية العسكرية جانباً من بعثة الفريق. ومع ذلك، وبحلول أيلول/ سبتمبر 2005، كان هناك 174 فريقاً انتقالياً داخلياً وخارجياً، بما في ذلك بعض الفرق داخل القطاعات المتحالفة، واستمر البرنامج في النمو. و لسوء الحظ، وبحلول خريف عام 2005، فلقد كان من الواضح أن الفرق الانتقالية الخارجية التي تشكل غالبية البرنامج كانت قد واجهت عقبات نظامية كبيرة، وخاصة قضايا الموظفين الناجمة جزئياً على الأقل عن إحجام الجيش المؤسسي من خلال تبني مفهوم فريق الانتقال العسكري. وبدلاً من تقديم حوافز للضباط والضباط غير المفوضين للعمل في الفرق الانتقالية التي كانت نظرياً الجهد الرئيسي للحرب في العراق، حيث رأى الكثيرين في الجيش بأن الخدمة في فريق انتقالي هي خطوة تضر بالحياة المهنية. ويبدو أن هذا الحكم قد تحقق من صحة حقيقة بأن الجيش في عام 2005 لم يصنف مهام الفريق الانتقالي بين موظفي الوظائف «الرئيسيين المؤهلين للتنمية أو الفرعين» اللازمين للترقية. وعلى المستوى الإداري، نصح بعض مسؤولي أفراد الجيش كبار ضباطهم بتفادي الانتداب في الفرق الانتقالية. كما أنها كثيراً ما تختار أعضاء البعثة عشوائيا، بل وباستخدام معايير العثور على أفراد لم يكونوا قد نشروا بعد للقتال. وأسفرت هذه الديناميكيات عن عدم تطابق كبير في المهارات بالنسبة لبعثة الفريق الانتقالي، مثل إدراج المدفعية والمهندسين الجنود كمستشارين على مستوى الكتائب على الرغم من أن كتائب الجيش العراقي لم يكن لديها دعم للنيران ولا أصول مهندسين إلا في مستوى الفرق. كما أن بعض أعضاء وزارة النقل لم يكونوا مستعدين لقسوة العيش كعنصر صغير في بيئة متقشفة خارج موطئ القدم اللوجستي العادي للجيش. وحقيقة أن الفرق كان صغيرة جدا، حيث كان رسميا 10 أو 11 شخصا بكامل قوامها، ولكن في كثير من الأحيان 8 أو 9 في الواقع، وهذا التضخم أثر على احصائية مطابقة الموظفين أو المؤهلين منهم بشكل سيئ. ولاحقاً، كان أحد قادة الفريق الانتقالي الخاص بالشرطة يفسر ذلك بما يلي: إذا كان الشخص لا يريد أن يكون هناك، فإنه يختلف على فريق مكون من 8 رجال مما سيكون عليه في السرية من

120 رجلا، ولأن الجميع مهم. كان لدينا ضابط غير مفوض والذي يكره تماما جميع العراقيين على أساس تجربته السابقة في الحرب ورفض تناول الطعام معهم، ورفض الاختلاط معهم. حيث قال: «سأفعل فقط ما أُمر به ومطلوب منه القيام به. أنا لا آكل طعامهم، ولا أُتكرّم اجتماعياً، ولا ألعب كرة القدم معهم». حيث ذلك سيخلق سما في بيئة الفريق الصغير.

ولقد أدت الطبيعة المتنوعة للفرق الانتقالية بالنسبة لبعض منهم إلى مسرحية من الكلمات، وتسمية انفسهم بـ Mutts اي المغفلين بدلاً من ذلك. ومن التحديات الهيكلية الأخرى التي واجهتها الفرق الانتقالية الخارجية هي أن علاقة القيادة التي تربطها بالقوات قد خلقت مشاكل في وحدة الجهود مع القادة المحليين. ولم تكن الفرق الانتقالية إلا تحت السيطرة التكتيكية للقادة في الفرق المتعددة الجنسيات، وعلى هذا النحو، لم يتمكن مالكوا فضاء المعارك من إعادة هيكلة الفرق الانتقال العسكرية أو تقييم قادتهم. وبدلاً من ذلك، مرت سلسلة التصنيف عبر مختلف طبقات الفرق الإنتقالية (الكتيبة واللواء والفرقة) وحتى فريق مساعدة العراق، وهو مقر من نجمة واحدة تم تشكيله في إطار الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لضمان دعم الفرق بشكل صحيح في جميع أنحاء البلاد. حيث كان إبقاء سلسلة تصنيف الفرق منفصلة عن الألوية والفرق في العراق قرارًا اتخذ بسبب القلق من أن ضباط الفرق الانتقالية الرفيعي المستوى الذين صنفهم قادة الفرق أو الأفرقة في نهاية المطاف يتنافسون ـ في وضع غير مؤات ـ ضد قادة الكتائب أو غيرهم من الأقران في تلك الفرق، مع النتيجة التي يمكن أن ينتهي أعضاء الفرق الإنتقالية مع تقارير التقييم الوظيفي الضارة. وهو ترتيب أثار حفيظة العديد من مالكي فضاء المعارك، الذين اعتقدوا أن الاتصالات المتعددة الأطراف الأولية، تميل إلى عدم مراعاة أهداف الوحدات المسؤولة عن الإقليم الذي تعمل فيه الفرق الانتقال العسكرية بشكل كافي. وقد أدى شرط دعم الفرق الانتقالية دون القدرة على التحكم في أنشطتها اليومية أو تقييم موظفيها إلى الاستياء تجاه البرنامج بين العديد من مالكي فضاء المعارك. ولم تؤد نوعية الأفراد في بعض الأفرقة الانتقالية الأولى، نتيجة لعملية الاختيار العشوائي، إلا إلى تضخيم الاستياء. وعلى الرغم من أن فرق الانتقال وأصحاب أماكن المعركة عملوا في كثير من الحالات على مواجهة هذه التحديات، فإن ذلك أدى إلى ضياع الوقت وعن جهود موجهة بشكل خاطئ من أجل الحملة الشاملة. وبعد إجراء استعراض فوج الفرسان المدرعة الثالث في عملية استعادة الحقوق استولت على العديد من هذه المخاوف كما في الحديث التالي:

كان العديد من فرق الانتقال العسكرية... لم تكن قد تدربت بشكل.... ولهذا السبب، فإن مفرزة العمليات ألفا [للقوات الخاصة] وأسراب الشراكة سوف تلتقط فترة الركود والتجاوز في دور الفرق. وهذا ما جعل فرق الانتقال لم تعد تؤدي وظائفها المفهومة لأن مفرزة العمليات

الفا كانت تفعل ذلك من أجلهم... ويتعين على الجيش أن يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات هذه المضاعفات القتالية المختلفة من حيث علاقاتها ومسؤولياتها تجاه قوى الأمن العراقية... ولقد كانت الفا أو أسراب الشراكة تحتاج إلى أن تكون فرق الانتقال العسكري مرفقة معها ويكون لديها (OPCON) أي التحكم التشغيلي من فرقهم من أجل السماح لهذه الأدوار المحددة بوضوح بأن تكون موجودة.

وفي بغداد، ردد قائد فرقة المشاة الثالثة اللواء ويليام ويبستر مخاوف مماثلة بين كبار القادة الأميركيين بقوله:

أعتقد أن الفرق الانتقالية يجب أن تكون مرتبطة بالفرق وقادة الفرق (هنا يقصد الفرقة العسكرية وليس فريق عسكري كمسؤولين عن قيادة الفريق أيضاً ـ المترجم) بحيث يجب أن يكونوا مسؤولين عن نجاح أو فشل الوحدات العراقية. ولا أعتقد أنه يجب نشرهم كمنظمة منفصلة...و نحن بحاجة إلى هؤلاء القادة العاملين في القتال، على مستوى الفرقة واللواء والكتيبة، المسؤولين عن نظرائهم في الجيش العراقي وقوات الشرطة العراقية لجعلهم أفضل ويستثمرون أكثر من ذلك بكثير. ولقد استثمرنا الكثير فيها ولديهم الكثير ليقوموا به؛ ولكن، لديهم أيضا الموظفين ومنظمة ضخمة كاملة لإنجاز ذلك.

ولأجل الدفاع عن قادة الوحدات، بدلاً من الفرق الانتقالية الصغيرة، يجب أن يكونوا مسؤولين عن تطوير الوحدات العراقية التي كانت عبارة شراكات مع وحداتهم، حيث كان وبستر يردد أيضًا الحجة المماثلة التي طرحها الجنرال بيتر شوميكر في المناقشة الأولية حول الفرق الانتقالية في العام السابق. اي في الدورات العديدة الأولى، حيث لم تتم مزامنة الجداول الزمنية لنشر الفريق الانتقالي مع الوحدات التي كان من المفترض أن يعملوا معها في العراق، بحيث وصلت الفرق عمومًا في منتصف الطريق من خلال نشر الوحدة دون أن تشارك في أي من تدريب الوحدة قبل المهمة. ولقد كانت فرصة حاسمة ضائعة لتشكيل فرق متماسكة. ولقد لاحظ العميد دانيال بولجر، الذي عمل كقائد لفريق تدريب المساعدة العسكرية للتحالف (CMATT) في عام 2005. في وقت لاحق، الذي اشار بقوله: لقد جاء القلق بين فرق الانتقال من فرق من مصادر خارجية ملتصقة على مستوى لواء قتالي متماسك، ولقد شعروا بأنهم غرباء، فلقد كانوا في دورة تناوب مختلفة، ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة للمستشارين أو الوحدات الشريكة».

كما حد حجم الفرق من فعاليتها الأساسية، مع وجود 11 شخصًا على الأكثر في فريق وقاعدة لحماية القوة على مستوى البلاد بحيث يمكن أن تتكون القوافل من ثلاث مركبات على الأقل، ولا يمكن لأي فريق انتقالي عسكري إجراء عمليات تقسيم دون مساعدة خارجية أو أمن، وكثيراً ما لجأوا إلى استخدام ضباط الصف الميداني إما السائقين أو المدفعية على شكل برج للانتقال

من مكان إلى آخر. ولقد تذكر ويبستر لاحقًا بقوله «كنا نعلم أن فرق الشرطة الإنتقالية الخاصة وفرق الانتقال العسكري سيكونون من 10 أفراد، وعلمنا بعد ذلك أن ما يعنيه ذلك في التمرد هو أنهم إما أن يضطروا إلى البقاء في مكان واحد أو أن عليهم جميعًا التحرك، لأنه معروف ما معناه إذا قام عشرة رجال بتأمين عشرة رجال طوال الوقت». وفي سبتمبر/ أيلول، قام فريق مساعدة العراق بتقييم فريق الانتقال بالكلمات دبلوماسياً، مشيراً إلى أن «الفرق الانتقالية الأكبر حجماً والتي تتمتع بدعم قوي للشراكة تقوم بعمل أفضل وأسرع.» وفي كثير من الحالات، أصبح الشرط الإضافي لتوفير الأمن للفرق الانتقالية ضريبة على قوات أصحاب فضاء المعركة ضعيفا بالفعل. ولقد أعاقت مشاكل المعدات أيضًا فعالية الفرق الانتقالية العسكرية، خاصةً في التناوب على مدار السنة الأولى. وبحلول شهر سبتمبر، كانت الفرق لا تمتلك سوى 46 في المائة من معداتها، مع أسوأ نقص في معدات الاتصالات وأجهزة الرؤية الليلية. في حين تم حل هذا النقص في الإمدادات بشكل عام بحلول الوقت الذي وصلت فيه المجموعة الثانية من الفرق في عام 2006، إلا أنها أعاقت فعالية الفرق في عام 2005 ـ وهي فترة حرجة كان فيها التطور السريع لقوات الأمن العراقية محور خطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

**اللواء ويليام ويستر، القائد العام لفرقة المشاة الثالثة**

ولقد مرت معظم الفرق الانتقالية بفترة تدريب قصيرة في الولايات المتحدة، تلتها 10 أيام من التدريب الخاص بالعراق في الكويت (بما في ذلك تدريبات نقل المركبات وإجراءات القوافل وتدريبات مكافحة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة وتدريبات بالذخيرة الحية). ومع ذلك، ففي استعراضات العمل، لم يكن لدى سوى عدد قليل من أعضاء الفريق الانتقالي تعليقات إيجابية بشأن فائدة تدريبهم أو انطباقه. ولزيادة تعقيد الاستعدادات قبل النشر، أجرى

الجيش في البداية تدريبًا قبل البعثة في فورت كارسون كولورادو ولكن على مدى عام بنقل الموقع أولاً إلى فورت هود، تكساس، ثم إلى فورت رايلي، كانساس، مما تسبب في إعادة تشغيل البرنامج مع كل حركة. ولدى وصول الفريقين إلى العراق، حصل أخيرا تدريب الفريق الانتقالي المركز لمدة 8 أيام في أكاديمية فينيكس في التاجي، التي أنشأها كيسي بسبب قلقه من أن التدريب التحضيري المؤسسي للجيش لن يكون كافيا. وأعد جزء كبير من التدريب الفرق الانتقالية لتعليم عملية صنع القرار العسكري وغيرها من مهام الموظفين للكتيبة العراقية وموظفي الألوية، بدلاً من بناء وحدات لمكافحة القتال على مستوى الفصيلة والسرية. كما كشف وصول الأفرقة الانتقالية بشكل أوضح عن تحديات تقييم الجاهزية للمرحلة الانتقالية، وهي الأداة التي أنشأتها القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات بالتنسيق مع القوة المتعددة الجنسيات في العراق لتقييم أداء الوحدات العراقية وإبلاغ القرارات المتعلقة بانسحاب القوات الأمريكية. وأعربت فرق انتقالية عديدة عن إحباطها من أن معظم التقديرات تركز فقط على التوظيف وتجهيز الإحصاءات، وتجاهلت القرارات غير الملموسة الأكثر ذاتية بشأن ما إذا كانت الوحدة العراقية متماسكة وجاهزة فعلاً للقتال. وبالإضافة إلى ذلك، ومع انتقال الوحدات العراقية من فريق انتقالي إلى آخر، أصبحت مخاطر التناوب لمدة سنة واضحة. وفي كثير من الأحيان، وبينما يعمل فريق انتقالي مع وحدة عراقية، فإنهم يرسمون التقدم المطرد الذي أحرزته الوحدة، مما يبين تطورها على مدى فترة انتشارها. وعندما يصل الفريق التالي، دون أساس يذكر للحكم على قدرات الوحدات بخلاف تجاربه مع الجيش الأمريكي، سيفزعون من وضع الجيش العراقي، وبذلك انخفضت تصنيفات الوحدة العراقية بين عشية وضحاها. وقد لاحظ كيسي نفسه هذه التحديات، مذكراً فيما بعد قائلاً: «ما سيحدث هو أن الرجال في الفرق الإنتقالية سيحصلون على شركاء عراقيين ويعملون معهم بأعجوبة، وعندما وصلوا إلى نهاية فترة ولايتهم، بدا أن العراقيون أفضل وأفضل. حسناً إذاً، سيأتي الرجال القادمون ويقولون: «ما هذا بحق الجحيم؟»

### تحديات في الثقافات العسكرية العراقية

ولقد قابلت التحديات التنظيمية للفرق الانتقالية العسكرية تحديات العراقيين الذين كان من المفترض أن تنصحهم. وقد تم الكشف عن الحجم الحقيقي لمهمة الفرق بعد أن بدأت العمل مع قوات الأمن العراقية وأدركت أنه سيتعين عليها التغلب على الفساد المستشري والممارسات العسكرية التي عفا عليها الزمن. حيث كان الفساد في قوات الأمن العراقية متوطناً. وكان أوضح مظاهرها مشكلة «الجنود الأشباح» المدرجين في قوائم الجيش والشرطة العراقية من قبل قادة

فاسدين والذين لديهم حوافز كبيرة للمبالغة في حجم وحداتهم وجمع الأجور الزائدة، التي دفعتها الحكومة العراقية نقدا. وفي مؤتمر عقد في أيار/ مايو 2005 قام قادة القيادة الإنتقالية للأمن والقوة المتعددة الجنسيات في العراق من المسؤولين المحافظين، بتقدير عدد الجنود الأشباح بما يتراوح بين 15,000 و 30,000 جندي، وهو رقم يمثل ما بين 10 و20 في المائة من مجموع قوات الأمن العراقية في ذلك الوقت، على الرغم من التقارير القصصية التي تشير إلى أن الأرقام الفعلية يمكن أن تكون أعلى من ذلك. حيث قد أدى قرار القيادة الانتقالية للأمن والقوة المتعدد الجنسيات في العراق لعام 2004 باستخدام عقود دعم حياة الوحدات العراقية مثل الغذاء والوقود والغسيل إلى تفاقم الوضع، حيث تم صرف الأموال المخصصة للعقود إلى قادة الوحدات على أساس كل جندي. كما قام بعض الضباط الفاسدين بسرقة الأموال من عقود دعم الحياة بأنفسهم، وهي ممارسة أدت في بعض الأحيان إلى طعام فاسد أو غير كاف، أو إلى اضطرار الجنود إلى دفع ثمن زيهم الرسمي. وأشار أحد أعضاء الفريق الانتقالي الخاص للشرطة إلى ما يلي: عندما بدأنا بمراجعة من كان هناك، ضمن محاولة الحصول على تقرير عن حالة الموظفين من هؤلاء الرجال حيث كان الأمر جنونياً... كنا نبحث فقط عن الأرقام، ناهيك عن الأسماء، ولكن ضمن اثنين من المرجعات أو قراءة الأسماء تم اكتشاف اثنين من الأسماء لأشخاص لم يعودوا متواجدين هنا بينما كانوا لا يزالون يجمعون رواتبهم، لذا كان السؤال: إلى أين ستذهب الأموال؟.

وجاء أسوأ فساد على أعلى مستوى وزاري في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول 2005، عندما أصدرت الحكومة العراقية أوامر اعتقال بحق حازم شعلان، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في ظل حكومة علاوي، و23 مسؤولاً آخر في وزارة الدفاع. وكان شعلان وغيره من كبار أعضاء وزارة الدفاع قد وضعوا خطة واسعة من المدفوعات الزائدة، والرشاوي، والشركات الوهمية، وغيرها من الحيل لسرقة ما يقدر بنحو 1.3 ـ 2.3 مليار دولار من عقود الدفاع في غضون عام تقريبا. وفي نهاية المطاف، حوكم شعلان والعديد من المتآمرين معه وأدينوا غيابياً بتهمة السرقة الهائلة لأنهم فروا إلى بلدان أخرى قبل إصدار الأوامر. وقد ترك نهب ميزانية الدفاع العراقية من قبل وزيرها آثاراً دائمة على قوات الأمن من خلال استنزاف الخزينة وتأخير التجهيز السليم للقوة. وفي الوحدات التكتيكية العراقية، حيث كان التغيب مشكلة خطيرة، كما كان الحال في جيش صدام. وكان أحد الأسباب سياسة الإجازات التي وضعها الجيش العراقي، والتي وعدت الجنود بإجازة العودة إلى الوطن لمدة أسبوع واحد من كل 4 أسابيع. وقد وضعت هذه السياسة، القائمة منذ الحرب الإيرانية العراقية، بسبب افتقار العراق إلى نظام مصرفي حديث. وفي بلد يعمل على ترتيبات النقد والحمل، تلقى الجنود أجورهم نقداً، دون

وجود نظام لتحويل الأموال إلكترونيا إلى أسرهم، وبالتالي فإن معظم القوات العراقية كانت تحمل النقود إلى الوطن يدوياً. كما ساهم انخفاض الأجور في مشكلة الغائبين، مما خلق حالة وجدت فيها بعض القوات العراقية بأن التخلي عن مراكزها أكثر اقتصاداً من البقاء فيها. وفي عام 2005، دفع العراق لرجل المشاة في الجيش حوالي 300 دولار عن الشهر الواحد ولقد اشار قائد فريق التحالف للمساعدة والتدريب العسكري الجنرال بولجر بقوله «كان المجاهدون يدفعون له 300 دولار في ليلة واحدة لزرع قنبلة على جانب الطريق». ووفقاً للعميد جون ماكلارين، قائد مجموعة مساعدة العراق في الفترة 2005 ـ 2006، أدت هذه العوامل إلى معدل دوران سنوي قدره 30 في المائة للجيش العراقي. وكانت قدرة القادة العراقيين على تأديب الفارين من الخدمة منخفضة لأن العراق ليس لديه قانون موحد للقضاء العسكري، وبالتالي ليس لديه قانون قابل للتنفيذ يتطلب من قوة المتطوعين كافة البقاء في الخدمة. كما كانت الطائفية سائدة في صفوف هاوية، وأصبحت وحدات كثيرة «نقية» عرقياً. وقد أدى النمو شبه المتسارع لقوات الأمن العراقية، إلى جانب زيادة السيادة العراقية التي أعطت العراقيين زمام المبادرة في إدارة ذلك النمو، إلى صعوبة التتبع التفصيلي للتكوين العرقي داخل وحدات قوات الأمن. وفي مذكرة كتبت بعد توليه منصبه في القوة المتعددة الجنسيات ـ شمال غرب، أشار اللواء ديفيد رودريغيز إلى ما يلي: كانت قيادة فرقة الجيش العراقي الثانية هي 100 في المئة كردية وقادتها على مستوى لواء تابع هي 80 في المئة الكردية. وعموما فإن التكوين العرقي لفرقة الجيش العراقي الثانية هي 29 في المئة عربية و61 في المئة كردية... وان القيادة العليا لفرقة الجيش العراقي الثالث هي75 في المئة الكردية وقادتها على مستوى لواء هي 65 في المئة من الأكراد. وتتألف الفرقة الثالثة من الجيش العراقي من 69 في المائة من العرب و31 في المائة من الأكراد. وهذه الحالة لا تصلح لبناء فرق متماسكة تمثل شعب العراق. اي إن النسبة المرتفعة من القادة الأكراد تجعل تلك الفرق العراقية عرضة للضغوط السياسية من القيادة الكردية التي لا تتماشى أجندتها دائماً مع المصلحة الوطنية للعراق.

وتوجد حالات مماثلة في جميع أنحاء البلاد، حيث كانت وحدات الجيش العراقي في بغداد والجنوب ذات أغلبية شيعية. وعلى الرغم من الأهداف النبيلة التي حققتها القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق لإنشاء جيش من قوة وطنية حقاً، إلا أن القوى العرقية والطائفية في العراق قد نحتت الجيش العراقي بشكل أساسي، بقدر ما فعلت مع الغنائم السياسية في العراق بعد الانتخابات. وان هذه السلسلة الطائفية في قوات الأمن، وخاصة في وزارة الداخلية، قد خلقت هشاشة يمكن استغلالها، إما في منع الوحدات من الانتشار والقتال للعمل من أجل المصلحة الوطنية العليا، أو في بعض الحالات لإقناع الوحدات بتنفيذ العنف

الطائفي بأنفسهم. كما وجد مستشارو التحالف بأن الوحدات العراقية الجديدة قد احتفظت ببعض الصفات الأقل استصواباً للجيش العراقي القديم. واضاف ان «التحدث مع الضباط العراقيين كان له بعض الاصداء في التحدث إلى الألمان بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد سحقت يد صدام الثقيلة الغرائز المهنية». وقد نشأ الضابط الكبير العادي في قوات الأمن العراقية في دولة بوليسية تنافست فيها منظمات عسكرية متعددة مع بعضها البعض على النفوذ، في حين كان قادة النظام يهدفون إلى ضمان عدم فعالية منظمة واحدة بما يكفي لإطلاقها انقلاب. وفي مثل هذه البيئة، لا يوجد حافز كبير لتبادل المعلومات لأن المعلومات تمثل ميزة محتملة على منافسيها. وكان أكثر الضباط قدرة على تطهيرهم لأنهم يمثلون تهديداً محتملاً للنظام. وبسبب هذه الديناميكيات، كانت الثقافة العسكرية العراقية قبل عام 2003 تقدر المتابعة العمياء للأوامر والولاء والإدارة الجزئية وتجنب المبادرة. وعندما عاد العديد من ضباط وجنود الجيش قبل عام 2003 للخدمة في قوات الأمن العراقية الجديدة، حيث جلبوا معهم بعض هذه القيم المختلة والمعايير الجماعية نفسها. ووصف أحد قادة الفريق الانتقالي العسكري بعض الممارسات السخيفة التي أسفرت عن ذلك بقوله: «عندما وصلنا، كان رئيس الأركان العراقي يُحبس كل الأوراق في المقر في مكتبه. حيث كان يحسب الأوراق حرفياً ويعطيها فقط لضباط الأركان الأساسيين في الأقسام. إذا جاءوا وطلبوا خمس قطع من الورق، فإنه يسأل لماذا يحتاجون إليها. ثم يفتح الخزانة ويسحب ما يحتاجون إليه». وقد كُلفت الفرق الانتقالية، من نواح عديدة، بإعادة بناء أخبار الجيش العراقي، بما في ذلك روحه، وهي مهمة كانت كاسحة وبطيئة ومن غير المرجح أن تفي بالمواعيد النهائية للقوة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في العراق تقع على عاتق هذه الفرق الانتقالية، وهي منظمات مخصصة تتألف من مجموعة غير متطابقة من الموظفين الذين يقمعون بتدريب من ثمانية أيام على أيدي مستشارين والذي نصت عليه خطة القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

ومع اقتراب القوة متعددة الجنسيات في العراق من الانتخابات الحاسمة في خريف 2005، كان كيسي وزعماء آخرون مدعومين بنجاحات ماكماستر في تلعفر والنجاح المتزايد لمشاة البحرية مثل المقدم جوليان ألفورد في الأنبار. حيث أدى التحول العملياتي للقوات إلى الحدود إلى عمليات ناجحة على المستوى التكتيكي. ولقد أدى مسح مكافحة التمرد الذي قامت به القوة متعددة الجنسيات في العراق إلى إنشاء أكاديمية مكافحة التمرد، والتي بدورها حولت تدريجيا التركيز التكتيكي للوحدات الجديدة عند وصولها إلى العراق. حيث كان التواصل السني لكيسي يؤتي ثماره، وبدأ رجال قبائل الأنبار في التحول إلى جانب اخر، وهو تناقض ملحوظ مع الرفض والمقاومة الصريحين اللذين ميزا معظم عام 2004. ولقد كانت فرق إعادة

الإعمار الإقليمية والفرق الانتقالية، حاسمة لتسليم المسؤولية الأمنية والحكم للعراقيين، والتي أصبحت قيد العمل أخيراً. حيث كانت قوات الأمن العراقية تنمو بسرعة، وأظهرت تقييمات الاستعداد للانتقال الأولية بأن بعض الوحدات العراقية ستتمكن قريبًا من تولي السيطرة على ساحة المعركة من التحالف. ولقد كان تنظيم القاعدة في العراق، للمرة الأولى في الحرب، تحت ضغط كبير من الجماعات المتمردة السنية المتنافسة، ورجال قبائل الأنبار المضطربين، وحتى من كبار قادة القاعدة الذين كانوا قلقين بشأن الاتجاه الذي كان الزرقاوي يأخذ فيه حق الانتخاب العراقي. ومع ذلك، فإن صورة العدو المحسنة على ما يبدو والانتصارات التكتيكية التي تم تحقيقها بشق الأنفس في تلعفر والقائم طمس حقيقة بأن الحملة كانت على المستوى التشغيلي، تسير في الاتجاه الخاطئ. حيث جاءت النجاحات في غرب نينوى وغرب الفرات من خلال سحب القوة القتالية الحاسمة بعيداً عن بغداد وإزالة المكبح الأكثر فعالية للعنف الطائفي الذي سيبدأ قريباً في الخروج عن السيطرة. وأن الاستفتاء الدستوري في تشرين الأول/ أكتوبر والانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر، أي الانتخابات التي توقع فيها الائتلاف بأن تكون اتفاقات وطنية تؤدي إلى المصالحة، حيث ستشكل بدلاً من ذلك أحداثاً خلافية مسوقة بالهوية مما أثار مزيداً من الصراع.

## الفصل الثامن عشر

### الهزيمة بالديمقراطية شتاء 2005 ـ 2006

مع دخول التحالف في خريف عام 2005، أراد العديد من كبار القادة أن يعتقدوا بأنهم يقتربون من ذروة جهودهم. حيث كان الجنرال جورج دبليو كيسي الابن وآخرون يأملون بأن يعمل الاستفتاء الدستوري في أكتوبر والانتخابات البرلمانية في ديسمبر على القضاء على التمرد ووضع العراق على مسار إيجابي جديد. ولقد افترض الكثيرون بأن الديمقراطية ستكون بمثابة أداة للمصالحة وتوفر بديلاً صالحًا للعنف الذي من شأنه أن يؤدي إلى إسفين بين الفصائل المختلفة في التمرد السني. ولقد كانوا يأملون أيضًا بأن تؤدي الانتخابات الناجحة إلى إنهاء موجة العنف التي بدأت مع الإطاحة بنظام صدام حسين السني واكتسبت زخماً منذ ذلك الحين. ولقد أصر الكثيرون على أنه سيعيد العراق إلى التوازن، الأمر الذي سيمكن التحالف من تسريع الانتقال إلى حكومة العراق، وسحب القوات العسكرية، والتخطيط للانسحاب. ومع ذلك، فقد تغلغل الشعور بالهشاشة في التفاؤل. حيث بقيت العديد من التحديات حتى لو سارت الانتخابات الديمقراطية بسلاسة. وقد وسعت القاعدة في العراق (AQI) حملتها الوحشية. إذ اشتعلت التوترات الطائفية في جميع أنحاء البلاد، وهي جاهزة للغليان في أدنى استفزاز. وان فرق الموت من جميع الطوائف وبعضهم من الذين كانوا يرتدون زي الدولة العراقية، كانوا يجولون الشوارع في حملة هادئة من التطهير العرقي. وطوال الوقت، حاولت الدول المجاورة ذات النفوذ التلاعب بالعمليات الداخلية في العراق. في مواجهة كل هذه الأخطار، حيث كان العراق على شفا حرب أهلية، بعيداً عن السلام، وستكون الانتخابات التي أجريت في هذا السياق بمثابة الشرارة، وليس المثبط لها.

#### الاستفتاء الدستوري العراقي

من الجدير بالذكر أنه كان من أبرز العواقب السياسية لمقاطعة السنة في انتخابات يناير 2005 هو أن الزعماء السنة وجدوا أنفسهم مجمدين عن كتابة الدستور العراقي. ففي 10 مايو 2005،

حيث رشحت الجمعية الوطنية العراقية المنتخبة حديثاً لجنة لصياغة دستورية تضم اثنين فقط من العرب السنة من أصل 55 عضواً. وخوفاً من احتمالية وضع دستور جديد كتبه الحزبان الإسلامي والكردي، التقى حوالي 1000 من وجهاء العرب السنة في بغداد في أواخر مايو/ أيار وطالبوا برأي في عملية الصياغة. وإدراكًا لخطر رفض سني آخر للعملية السياسية، ضغط الدبلوماسيون الأمريكيون على الزعماء الشيعة والأكراد لجعل العملية شاملة للعرب السنة، وبالتالي فإن الدستور الناتج سيكون ميثاقًا وطنيًا، وليس وثيقة تخضع لجماعة واحدة عن البقية. وفي مطلع تموز/ يوليو، أقنع السفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاد ومسؤولون أمريكيون آخرون القادة العراقيين بإضافة 15 من السنة كأعضاء لهم حق التصويت في اللجنة و13 آخرين كخبراء غير مصوتين، لكن الإضافة لم تحدث أي تغيير يذكر في العملية. وفي 19 يوليو، اغتيل اثنان من الأعضاء السنة الجدد، والذي بدا وكأنه يؤكد الرسالة التي مفادها أن مشاركتهم لم تكن مطلوبة. وخلال مؤتمرات لجنة الصياغة، تلقى الأعضاء السنة الآخرون إشارات مماثلة. حيث أشار كيسي عن هذا الموضوع في عام 2008 بقوله: عندما دخل السنة، قال الشيعة اجلسوا هناك. أنتم هنا فقط لأن الأمريكيين جعلونا ندعوكم تأتون. وعندما قامت اللجنة بعملها، دفع خليل زاد لإدراج وجهات نظر العرب السنة، ولكن تم دمج القليل منهم في الوثيقة النهائية. والأهم من ذلك، فلقد تضمنت الأحزاب الكردية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI) الذي ترأس اللجنة، مقالات تجعل العراق دولة اتحادية تحتفظ محافظاتها بالحق في تشكيل مناطق حكم ذاتي. وستكون لهذه المناطق أيضًا القدرة على تشكيل حكوماتها الإقليمية الخاصة بها، وإنشاء قوات الأمن الداخلي الخاصة بها، والتحكم في الإيرادات من اكتشافات الطاقة الجديدة. وضمن المحافظات الثلاثة ذات الأغلبية الكردية وهي أربيل ودهوك والسليمانية اخذ هذا بنظر الاعتبار، حيث ستدار من قبل أقليم كردستان، وسمح لها بأن يكون لها رئيس وبرلمان منتخبين. أما فيما يتعلق بالقضية الشائكة التي ستحكم كركوك الغنية بالنفط، حدد مشروع الدستور 31 ديسمبر 2007 موعدا نهائيا للاستفتاء لتحديد ما إذا كانت المحافظة ستنضم إلى إقليم كردستان. حيث عارض السنة العرب بمرارة هذه الإجراءات، ولكن ممثلي السنة في اللجنة الدستورية لم يكن لديهم سوى القليل من القوة لمقاومتها. وفي 28 آب/ أغسطس، وافقت الحكومة العراقية على المسودة الأولى للدستور دون دعم إجماعي من لجنة الصياغة.

ومع اقتراب العراق من انتخابات الخريف المزدوجة، اهتمت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بشكل أقل بالآثار السياسية للانتخابات منها بضرورة حماية عملية التصويت المهمة ماديًا. كما هو الحال في انتخابات يناير، حيث خشي كيسي من أن القاعدة في العراق والمتمردين

السنة الآخرين قد يشنوا هجمات جماعية في الأيام التي سبقت التصويت، في هجوم تشبه حرب فيتنام، والذي من شأنه أن يعطل أي مكاسب سياسية تحققت. لأجل لتأمين انتخابات أكتوبر وديسمبر، ارتأت القوة المتعددة الجنسيات استخدام الكثير من نفس «Playbook» في انتخابات يناير، بما في ذلك زيادة مؤقتة في القوات الأمريكية الإضافية لتعطيل أنشطة المتمردين وحماية مواقع الاقتراع. ولهذه الغاية، رتب الفيلق متعددة الجنسيات ـ العراق (MNC ـ I) توقيت الانتقال بين الفرقة 101 المحمولة جواً وفرقة المشاة 42 في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط (MND-NC) بحيث تكون كلتا الوحدتين في العراق في أكتوبر، بالإضافة إلى زيادة عدد فرق اللواء القتالي (BCT) مؤقتًا خلال الفترة الحرجة من الاستفتاء. بالإضافة إلى ذلك، حيث تم نشر كتيبتين من اللواء الجاهز للفرقة 82 من الفرقة المحمولة، وفرقة العمل325-2 (TF) الكتيبة الثانية، فوج المشاة المحمول جواً 325) و 50-3 TF (الكتيبة الثالثة، فوج المشاة 504)، حيث تم نشرهم في العراق في سبتمبر لمدة 120 يوم حيث شمل كلا الحدثين الانتخابيين. كما تم نشر الوحدة الاستكشافية البحرية الثالثة عشرة (MEU)، الاحتياطي التشغيلي للقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، في العراق في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2005. ومن جانبهم، وافق القادة العراقيون على وضع العديد من نفس الإجراءات الوقائية كما في انتخابات يناير. بما في ذلك إعلان حظر التجول على الصعيد الوطني، وإغلاق الحدود الدولية ومطار بغداد الدولي، وتقييد حركة المركبات، وإلغاء جميع الإجازات لقوات الأمن العراقية.

مع اقتراب انتخابات الخريف، توصلت العديد من الجماعات المتمردة السنية الأصلية، بعد أن خلصت إلى أن مقاطعة انتخابات يناير تعادل كارثة سياسية للمصالح السنية، وغيرت مسارها ودعت بنشاط إلى المشاركة في العملية الانتخابية. حيث يعتقد العديد من هذه الجماعات، مثل الكتائب الثورية 1920 وجيش محمد وجيش الإسلام، بشكل خاطئ بأن السنة كانوا طائفة الأغلبية في العراق، مما يعني أنه يمكنهم بسهولة الفوز في انتخابات نزيهة بدون مقاطعة. وفي الفلوجة، اتخذ هذا الاتجاه الجديد فتوى في يوليو 2005، أو فتوى صادرة عن 15 رجل دين حثوا السكان على المشاركة في كل من الاستفتاء الدستوري والانتخابات البرلمانية.

ولقد اتخذ محمد محمود لطيف هذا الاتجاه الجديد إلى أبعد من ذلك بمحاولة التفاوض على وقف إطلاق النار في الرمادي والإعلان عن نيته الترشح في انتخابات ديسمبر. حيث أدى إعلان لطيف إلى انقسام مجلس شورى الرمادي، مع انحياز معظم كبار قادة المجلس معه، لكن العديد من رتب الجماعات وملفها انفصلوا للانضمام رسميًا إلى تنظيم القاعدة في العراق.و بحلول نهاية يوليو/ تموز، اضطر لطيف إلى قطع مفاوضات وقف إطلاق النار مع الائتلاف نتيجة مؤامرات اغتيال القاعدة في العراق وضغط من انشقاق مجلس الشورى، لكنه لم يتخلى

عن دعمه للعملية الانتخابية. وخلال الفترة نفسها، ازداد اهتمام أبو مصعب الزرقاوي بقرارات لطيف ومجموعات متمردة عراقية أخرى للدخول في العملية السياسية. وفي 13 أغسطس، أعلن تنظيم القاعدة في العراق أن أولئك الذين سيكتبون أو يدعمون الدستور (مرتدون)، وأن المحكمة القضائية لمنظمة القاعدة في العراق قضت بأنه من واجب الحفاظ على قانون الله وقتل أولئك الذين أعلنوا أنفسهم شركاء الله في صياغة هذا الدستور الباطل. ورداً على إعلان القاعدة في العراق، هاجم متشددون العاملين في الانتخابات ومسؤولي الانتخابات وحتى المواقع الانتخابية التي استخدمت في يناير على أمل التسبب في مذبحة كافية لإحباط الانتخابات. وفي أحد الحوادث الوحشية التي وقعت في 18 أغسطس/ آب، اختطف المتمردون ثلاثة من موظفي الانتخابات الذين كانوا يعلقون ملصقات التصويت في الموصل وأعدموها علناً أمام مسجد مزدحم في اليوم التالي.

حيث قاومت الجماعات السنية التي دعمت المشاركة السياسية جهود القاعدة العنيفة لتثبيط التصويت. وبحلول أواخر سبتمبر/ أيلول، ازداد الدعم بين الأنباريين لتغيير المسار إلى درجة أن القادة السنة في المحافظة كانوا واثقين بما يكفي لتشكيل مؤتمر الأنبار العام، الذي ضغط من أجل جبهة سياسية موحدة لتمثيل الأسهم السنية في الانتخابات القادمة. حتى أن قادة المتمردين السنة البارزين انضموا إلى المؤتمر، بما في ذلك حارث الضاري، ومحمد محمود لطيف، وأحد كبار مساعدي عبد الله الجنابي. وذهبت جماعة جيش محمد المتمرد إلى حد تمويل الخطب المناهضة للقاعدة في المساجد، ونشر النشرات بأسماء وصور أعضاء القاعدة، وتهديد التجار بعدم توزيع دعاية القاعدة لمواجهة ادعاء الزرقاوي بأن المشاركة في العملية الانتخابية ترقى إلى الردة، حيث أعلن لطيف وهيئة علماء المسلمين بأن المشاركة في الاستفتاء للتصويت ضد الدستور تعادل الجهاد ـ وهو واجب كل مسلم. وفي 15 أكتوبر، وهو اليوم الذي أجري فيه الاستفتاء الدستوري، تمكن المتمردون من شن 88 هجومًا فقط على مستوى البلاد، بانخفاض كبير عن 299 هجومًا تم الإبلاغ عنها خلال انتخابات يناير 2005. كما انخفضت الهجمات على المواقع الانتخابية، من 89 في يناير إلى 19 فقط في أكتوبر، وكذلك العدد الإجمالي للخسائر، من 213 إلى 49. ومع تشجيع العديد من الجماعات المتمردة على التصويت، والمشاركة شبه العالمية من قبل القادة السياسيين السنة، فإن نسبة الإقبال ازداد بشكل كبير خلال الاستفتاء، حيث كان جميع الطائفة السنية تقريبًا يأملون في رفض مسودة الدستور ومواده الفيدرالية. لكن آمالهم غير الواقعية تحطمت بسرعة. عندما تم فرز الأصوات النهائية بعد تصويت 15 أكتوبر، حيث قفزت نسبة المشاركة الإجمالية إلى 66 بالمائة. ولقد تضمن التصويت رفض سني شبه عالمي لمسودة الدستور في المحافظات ذات الأغلبية السنية: ففي

الأنبار، صوت 97 في المائة من الناخبين ضد الدستور. وفي صلاح الدين ونينوى، بلغت نسبة التصويت بـ (لا) 82 % و55 % على التوالي. وفي محافظة ديالى المختلطة عرقيا، حيث كان السنة تعددية، فلقد صوت 49 في المائة من السكان ضد الدستور. على الرغم من المعارضة القوية في هذه المحافظات، ولقد وافق الناخبون العراقيون على الصعيد الوطني على الدستور بأغلبية واضحة تبلغ 78.6 في المائة.

ولم تفي المعارضة السنية بقليل من شرط الاستفتاء بأن يضطر ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات إلى رفض مسودة الدستور لمنع تبنيه. إذ أصبح الدستور الذي صاغته بشكل أساسي الأحزاب السياسية الشيعية والكردية في أواخر الصيف القانون الأساسي الجديد للعراق. ولقد كانت النتائج في الأنبار، على وجه الخصوص، قد أعطت نافذة إلى حالة التمرد في المناطق التي لا تزال فيها الجماعات المتمردة الأكثر قومية لها نفوذ، بينما كانت المشاركة في الانتخابات عالية في الفلوجة وضواحيها، إذ صوت 69 في المائة من السكان، وهي نسبة عالية بما يكفي مما ادى إلى اضطرار مسؤولي الانتخابات إلى طلب بطاقات اقتراع إضافية. وفي المنطقة التي يسيطر عليها تنظيم القاعدة في العراق والتي تضم القائم والقصيبة وحديثة، لم يتم التصويت على الإطلاق لأنه كان من غير الآمن حتى إنشاء مواقع الاقتراع عبر المحافظة، حيث شارك 32 في المائة من الناخبين المؤهلين، وهي زيادة حادة عن نسبة 2 في المائة التي صوتت في انتخابات يناير. ومع ذلك، فإن الزيادة في المشاركة تحجب حقيقة واقعية وهي في حين أن العديد من السنة كانوا قد قرروا الانضمام إلى العملية الانتخابية، فإنهم يرفضون بالجملة التغييرات السياسية المقترحة في تلك العملية. وان الغالبية العظمى من هؤلاء السنة الذين أدلوا بأصواتهم كانوا يصوتون ضد دستور يعتقدون أنه سيحول العراق إلى الأبد ويعزز تهميشهم في المجتمع. ومع ذلك، فإن معارضتهم للدستور ستثبت في النهاية أنها فعل عبث ومزعج طائفي آخر. وبالمثل، فإن ترك بعض الأحزاب السنية التمرد للانضمام إلى العملية السياسية، لم يكن إشارة على الاستقرار في المستقبل، حيث شددت تلك الأحزاب بشكل عام على سياسات الهوية السنية، وعارضت الفدرالية، وطالبت بإعادة تشكيل الجيش العراقي القديم ـ وكل العوامل التي عارضت الأحزاب الشيعية والكردية الرئيسية بشدة. وفي نهاية المطاف، فإن الانتخابات القائمة على الهوية ستعمل فقط على دفع إسفين أعمق بين الجماعات العرقية والطائفية في العراق. وخلص كيسي، في وقت لاحق، إلى أن الاستفتاء الدستوري «لم يكن ميثاق وطني... وأن 70 % من السنة خرجوا وصوتوا ضده. حيث ان هذه الوثيقة التي كتبها العراقيون لكنها لم تكن وثيقة وطنية لكل البلد معاً. في الواقع، ربما كانت تمثل انقساماً بشكل أكبر».

**استغلال (النجاح): استراتيجية التخفيض وخطة تخفيض القوات الأمريكية**

من الجدير بالذكر أن قادة التحالف كانوا قد اخذوا اعتماد الدستور كمؤشر على أن نقطة تحول قد وصلت، وعلى الرغم من حقيقة أن السنة العراقيين كانوا قد صوتوا إلى حد كبير ضد الميثاق. وبعد أسبوع واحد من التصويت، أعلن تقييم حملة القوات متعددة الجنسيات في 22 أكتوبر، خلاصة القول: كانت فترة الاستفتاء الناجحة انتصارًا استراتيجيًا للعملية السياسية في العراق ووجهت ضربة قوية للعدو، مما أتاح لنا فرصة فريدة لاستغلال النجاح.» ومع توقع ظهور حكومة عراقية جديدة منتخبة ديمقراطياً في المستقبل القريب، بدأت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بمراجعة خطة حملتها. وتذكر كيسي لاحقًا بقوله: لقد أدركنا أن خطة الحملة قد نفذت في ديسمبر. لذا علمنا أننا سنحتاج إلى خطة حملة أخرى؛ لكنني كنت أعلم أننا لن ننجزها حتى نرى كيف تبدو بعد الانتخابات». وبعد أن مرّ حوالي ستة أشهر من التأخير في تشكيل حكومة الجعفري، كان قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق معنيًا بأن الائتلاف سيواجه تأخراً مماثلاً في أعقاب انتخابات ديسمبر/ كانون الأول، وبالتالي كان يهدف إلى إنشاء استراتيجية مؤقتة لتخفيض القوات المتعددة الجنسيات ـ العراق في الانتخابات من تشكيل حكومة جديدة. وبعد المنع، سيكون للحكومة الجديدة فترة مدتها 4 سنوات، مما يمكن القوة المتعددة الجنسيات في العراق في وضع خطط جديدة طويلة الأجل بالشراكة معها. حيث تم بناء استراتيجية التخفيض الجديدة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، والتي تم نشرها في 30 أكتوبر، وعلى نفس المبادئ التوجيهية لخطة حملة أغسطس 2004 الأصلية وهي منع التبعية العراقية وتجنب إنشاء الأجسام المضادة في المجتمع العراقي من خلال الاستمرار في تقليص موطئ قدم التحالف بالسرعة التي تسمح بها الظروف. ومع ذلك، فلقد شددت النسخة الجديدة أيضًا على رغبة كيسي في المصالحة مع السكان السنة وتسريع انتقال المسؤولية إلى الحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية، وهي أولويات جديدة ضمها كيسي في عبارة (القاعدة خارجًا والسنة داخلا وقوى الأمن الداخلي بشكل متزايد نحو القيادة وسد الفجوة. ومن أجل طرد القاعدة، اعتبر مخططو كيسي أن الاختتام الناجح للحملة الحدودية في وادي نهر الفرات الغربي وتلعفر قد قام بالكثير من العمل، ولكن كان هناك حاجة لتحويل الجهود إلى الرمادي لإكمال الوظيفة. حيث كتب كيسي في توجيه تخطيط استراتيجي في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، للمساعدة في هذا الجهد ضد تنظيم القاعدة في العراق إن وجود وضغط القاعدة في العراق (في الرمادي) لا يزال قويا، وإن إزالة هذا التهديد... سيكن المفتاح للتخلص من التمرد في الأنبار، واعتبر كيسي أن عمليات المعلومات قد تكون أداة مهمة في دفع إسفين بين تنظيم القاعدة والشعب

العراقي في محافظة الأنبار. وأمر القوة المتعددة الجنسيات في العراق باتخاذ إجراءات لاستغلال أخطاء تنظيم القاعدة في الأنبار كما اتضح من رسالة أيمن الظواهري.

ولقد كان هدف كيسي في قوى الأمن الداخلي في القيادة يعني بشكل فعال تسريع سياسته لنقل المسؤولية إلى العراقيين. حيث كتب في 30 أكتوبر/ تشرين الأول: نحن نقترب من النقطة في الحملة حيث بدأ عمل العامين الماضيين مع قوى الأمن الداخلي يؤتي ثماره...حيث يجب أن ترتفع وتيرة التحولات في الأشهر المقبلة. كما أراد كيسي الإسراع في تطوير قوات وزارة الداخلية، داعياً القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC ـ I) إلى (وضع خطة عمل لتفعيل عام 2006 (كعام الشرطة). بهدف جعل وزارة الداخلية قادرة على قيادة جهود أمن الحدود وبحلول 06 يونيو والبدء في تولي القيادة في جهود مكافحة التمرد من قبل الجيش بحلول نهاية عام 2006. حيث سيشمل هذا الجهد طلبًا لقوات إضافية لإنشاء فرق انتقالية مع الشرطة المحلية.و في غضون ذلك، اي خلال)سد الفجوة(وتسريع انتقال المسؤولية إلى الحكومة العراقية الجديدة، التي انتظرها كيسي بلهفة اعتقادًا منه بأن التحالف سيكون له في النهاية حكومة شريكة طويلة الأمد وأن العراقيين سيشكلون حكومة وحدة وطنية. وبناءً على ذلك، دعا توجيه 30 أكتوبر/ تشرين الأول إلى إنشاء فرق مساعدة وزارية لتعزيز الوظائف الحكومية العراقية الرئيسية وتوسيع فرق إعادة إعمار المحافظات من المدن الثلاث الأصلية إلى تسع. كما تمنى وزير الدفاع (SECDEF) دونالد رامسفيلد منذ فترة طويلة، فإن توجيه كيسي يسرع أيضًا عمليات نقل المعتقلين إلى السيطرة العراقية. وأخيراً، أكد التوجيه على الاستفادة من التخفيضات في قوات التحالف لإثبات نتائج تحسين قوى الأمن الداخلي، وإظهار بأن وجود التحالف محدود. حيث أمرت وحدات التحالف بـ (الاستعداد للقرار التالي بشأن منحدر).

ومن الجدير بالذكر أن المكون الوحيد لتوجيه كيسي الذي أخذ التحالف في اتجاه جديد بشكل كبير كان إدخال السنة بالعملية السياسية، كان يهدف إلى خلق بيئة يرى فيها السكان السنة التحالف كضامن لمشاركته في العملية السياسية ورفض الخيار العسكري الذي سيكون مكلفًا جدًا. وبناءً على ذلك، حيث ستضغط القوة المتعددة الجنسيات في العراق من أجل إعادة بناء المدن ذات الغالبية السنية التي تضررت من القتال في عامي 2004 و2005 مثل الفلوجة وسامراء وتلعفر. ولقد أكد كيسي على أهمية زيادة إقبال الناخبين في المحافظات السنية، وأمر بتوسيع برنامج حماة الصحراء. وأخيراً، دعا موظفيه إلى وضع خطة عفو سني تشمل الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين. ولقد كان أحد العناصر الرئيسية لجهود قيادة القوات الخاصة العراقية لدى كيسي هو تخفيض قوات التحالف وتقليص موطئ قدم القوات المتبقية.

حيث أكد كل من كيسي والجنرال جون بي أبي زيد، كما فعلوا في وقت خطة الحملة الأولى للقوة متعددة الجنسيات في أغسطس 2004، على وجود حكومة عراقية ديمقراطية جديدة في المستقبل وان التخفيض التدريجي للوجود العسكري للتحالف لضمان حيوية الشرعية الشعبية للحكومة الجديدة. وحتى قبل استفتاء أكتوبر، قام التحالف بتقليص موطئ قدم قواعده بشكل مطرد في عام 2005. وبحلول أكتوبر 2005، أغلق الفيلق الثامن عشر المحمول جوا 31 قاعدة عمليات أمامية منذ توليه المسؤولية كمقر للقوة متعددة الجنسيات في فبراير، حيث تم تحويل معظم القواعد لقوات الأمن العراقية. حيث كانت عمليات إغلاق القاعدة جزءًا من جهود القوة المتعددة الجنسيات في العراق لنقل أكبر عدد ممكن من القوات خارج المدن العراقية وجزئيًا لفرض الانتقال السياسي مع العراقيين، كما فعلت القوات الأمريكية بمغادرة قواعدها في النجف في سبتمبر 2005 ونقل المسؤولية عن المدينة بأكملها للحكومة العراقية، حيث كان ذلك أول نقل من هذا القبيل للحرب.

ولقد كان الانخفاض في موطئ قدم التحالف ضمن تنفيذ توجيهات أبي زيد، لتقليل عدد الأجسام المضادة التي تم إنشاؤها من خلال الاحتكاك مع السكان المحليين، ومثل أبي زيد، فلقد اعتقد كيسي أنه بغض النظر عن مقدار ما يمكن أن تفعله قوات التحالف، فقد كانت تعمل في وقت مستعار لأن العراقيين ينظرون إليها عالميًا كمحتلين. وبحلول أكتوبر 2005، إذ لاحظ قادة القوات المتعددة الجنسيات أن 80 بالمائة من هجمات المتمردين المسجلة قد وقعت في أربع محافظات فقط هم: بغداد والأنبار وصلاح الدين ونينوى. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأربعة كانوا يضمون أغلبية سكان العراق، فقد اعتقد قادة كيسي والقوة متعددة الجنسيات في العراق بأن الإحصائيات تعني أن التمرد كان محليًا ويمكن احتواؤه ـ ولكن فقط إذا قضى التحالف على تمرد دوافعه للقتال ضد وجود التحالف. ويبدو أن إحصائية أخرى للقوة المتعددة الجنسيات في العراق كانت قد أظهرت أن 80 بالمائة من جميع هجمات المتمردين كانت موجهة ضد قوات التحالف ـ وليس ضد العراقيين ـ حيث تعزز الاعتقاد بأن قوات التحالف كانت جزءًا من المشكلة، وليس الحل. وفي استطلاع أجرته القوات المتعددة الجنسيات في بغداد في سبتمبر/ أيلول، أعرب 79 في المائة من المستطلعين عن عدم ثقتهم بقوات التحالف لتحسين الأمن، وأبلغ 90 في المائة عن شعورهم بعدم الأمان الشديد في وجود قوات التحالف، و53 في المائة أيدوا الهجمات ضد قوات التحالف في من أجل تسريع انسحابهم. وبالمقابل، عبر 78 بالمائة عن ثقتهم في الجيش العراقي و79 بالمائة ثقة في الشرطة العراقية. حيث فشل الاستطلاع، مثل كثيرين آخرين خلال تلك الفترة ضمن إثارة الآراء العراقية من قبل الجماعات العرقية والطائفية، وبالتالي إخفاء الاستياء السني والتوترات الطائفية، ولم يأخذ في الاعتبار

صحة نتائج الاقتراع في مثل هذا المجتمع الذي مزقته الحرب والصدمات في المقام الأول. ومع ذلك، عززت نتائج الاستطلاع الانطباع القوي لقادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق بأن المعارضة للتحالف كانت الدافع الرئيسي بين العراقيين.

لكن ما وراء بغداد، لم يوافق جميع قادة التحالف على توصيات كيسي في حالة التعطيل. وفي سبتمبر، عندما طلب الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق من كل من الفروع المتعددة الجنسيات الحالية والمقبلة المساهمة في هذا السؤال، حيث قامت فرقة المشاة 42 والتي ستغادر قريبًا وفرقة المشاة الثالثة بدعم الاقتراح خارج المنحدر، حيث رأى الأخير بأن فرضية الجيش العراقي في ساحة المعركة ستساعد في التخفيف من دلتا الأفراد بين فرقة المشاة الثالثة والرابعة. ومع ذلك، عارضت فرقة المشاة الرابعة التي ستصل قريبًا والفرقة المحمولة جوا رقم 101 الهجوم خارج المنحدر، حيث أعربت فرقة المشاة الرابعة عن أقوى معارضة بقولها: ان وضع الفرقة الرابعة في مثل هكذا مسار العمل وضع الفرقة في فئة المخاطر المتوسطة العالية لنجاح المهمة... ويعكس الانطباع المتزايد بأن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق كان على استعداد لتحمل المخاطر في بغداد خلال مرحلة حرجة من خطة الحملة». وفي غضون ذلك، حذر قادة البحرية في القوة المتعددة الجنسيات الغربية (MNF-W) من عدم وجود قوات كافية لمهمتهم وطلبوا إعادة تخصيص بعض القوات غير المنحدرة إلى الأنبار. وأخيرًا، وفي أكتوبر/ تشرين الأول، أوصت الخلية الحمراء التابعة للقوة متعددة الجنسيات التابعة لكيسي أيضًا ضد فكرة قائدها بشأن حملتين خارجيتين للفرقة القتالية، مشيرين إلى أن الوضع كان غير مؤكد جدًا لفقد لواءين قبل ربيع 2006. وكان تقييم الخلية الحمراء متطابقًا تمامًا مع مسودة توصية عند مسح أغسطس 2005 لمكافحة التمرد، والذي أوصى أيضًا بتأجيل أي قرار خارج المنحدر حتى ربيع 2006، لكن هذه التوصيات تم نسيانها بمجرد أن حكم قادة التحالف على استفتاء أكتوبر بنجاح استراتيجي.

### المحاولات العراقية للمشاركة في عملية التخطيط

وبالنسبة لوثيقة تؤكد استقلال العراق، فإن توجيه كاسي في 30 أكتوبر يعكس القليل من المدخلات الفعلية من العراقيين، وهي حقيقة لم تضيع عن القادة العراقيين. وبينما كانت القوات المتعددة الجنسيات في العراق والسفارة الأمريكية تطوران هذه الخطط الجديدة، إذ كتب مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي رسالة إلى كيسي وخليل زاد في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني، طالب فيها السماح للعراقيين بالدخول في عملية التخطيط الاستراتيجي. وأشار الربيعي:

أستطيع أن أرى أن هناك ميلاً، خاصة من الجانب الأمريكي، لإعداد خطط بعيدة المدى لجميع جوانب مستقبل العراق... بأقل مشاركة من أصحاب المصلحة العراقيين.... إنني أدرك تمام الإدراك أن كلاكما مرتبطان بفكرة الملكية العراقية، لكنني قلق من أن هذا لا يتم التصرف عليه دائمًا عندما تسير الفكرة على محمل الجد.

ثم انتقد الربيعي خطة الحملة الحالية، والتي في رأيه، لم تكن أكثر من مجرد إيقاف التمرد لفترة كافية للسماح بانسحاب التحالف. حيث يمكن للناس أن يروا الكتابة على الحائط التي ركزت عليها القوة المتعددة الجنسيات في العراق بشكل أساسي للحفاظ على غطاء التمرد، ونقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن العراقية ووضع الأساس للانسحاب النهائي لقوات التحالف. ومن الواضح أن هذه الأهداف لا تعالج هزيمة التمرد. حيث قال الربيعي: وبدلاً من قتل وملاحقة المتمردين، يجب على التحالف وقوات الأمن العراقية التركيز على حماية السكان من الهجمات وخلق مناطق آمنة تستمر حتى بعد انتهاء عمليات التطهير. واعترف الربيعي بأن مثل هذه الاستراتيجية ستتطلب (المزيد من القوات في دورية راجلة)، ولكنه كان يدرك أيضًا أن الدعوة إلى قوات إضافية في العراق أمر غير مقبول سياسيًا لواشنطن.

وفي اقتراح للربيعي، وبدلاً من القوات الأمريكية، والعدد الهائل من القوات الإضافية المطلوبة لحماية السكان وإنشاء مناطق آمنة والذي سيأتي من القوات العراقية غير النظامية. كتب الربيعي قائلاً: يجب أن يجد هذا النهج بطريقة ما طريقة للاستفادة من أفراد القبائل والمناطق المحلية، موضحًا النهج الذي سيتبناه التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في نهاية المطاف في عام 2007. وأضاف الربيعي، يمكن إلحاق قوات السكان الأصليين في مثل هكذا قوى للأمن الداخلي بمهام وجداول زمنية محددة. وقد يتم تدريب هذه القوات القبلية والمحلية كشكل من أشكال (حراس السلامة العامة) المصرح لهم من قبل وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. ولقد اعترف الربيعي بأن التعامل مع القوات غير النظامية كان معقدًا، لكن الفوائد تفوق مشاكل جداول الأعمال الخفية والمسائل النهائية للتسريح، وعلى أي حال، فإن الوضع الأمني الرهيب يتطلب المخاطرة. أرسل كيسي اقتراح الربيعي للتعليق على مديري الاستراتيجية والخطط والتقييم، حيث كان له تأثير ضئيل على التطوير المستمر لخطة الحملة الجديدة.

### الاستراتيجية الوطنية للنصر في العراق

في الوقت الذي كان فيه الأمريكيون والعراقيون في بغداد يتصارعون مع كيفية تعديل خطة الحملة في العراق، كان كبار القادة في واشنطن يدرسون استراتيجية كيسي الانتقالية ويتساءلون

عن مدى ملاءمتها مع الأهداف الوطنية الأمريكية. ففي البيت الأبيض، حيث طلب مستشار الأمن القومي ستيفن هادلي من رامسفيلد أن يقوم كيسي بشرح تفاصيل خطة الحملة. وتبع ذلك سلسلة من مؤتمرات الفيديو التي شرح فيها كيسي والذي انضم إليه أبي زيد، كيف تطورت المهمة في العراق وأين تصورت القوة المتعددة الجنسيات في العراق الحملة. وفي ختام عملية الاستجواب هذه في أوائل الخريف، لم يعط مجلس الأمن القومي كيسي أي تصحيحات كبيرة في مسار استراتيجيته، ولكن بدلاً من ذلك في نوفمبر، تمكنت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بطريقة ما، من نشر وثيقة متفائلة بعنوان «الاستراتيجية الوطنية من أجل النصر في العراق»، وهي أول استراتيجية علنية على المستوى الوطني للحرب في العراق. والتي حددت الاستراتيجية الوطنية للعراق على أنها الجبهة المركزية في الحرب العالمية على الإرهاب، وأشارت إلى أن الفشل الأمريكي هناك سيخلق ملاذاً آمناً للإرهابيين، ويؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة لثقة الإصلاحيين في الشرق الأوسط، وترك العراق للانزلاق إلى الفوضى القبلية والطائفية. حيث تم تعريف العدو المعارض للجهود الأمريكية بشكل فضفاض على أنه الرافضين من العرب السنة والموالين للنظام السابق والإرهابيين المرتبطين بالقاعدة. ومثل خطة حملة كيسي، لم تعتبر الاستراتيجية الوطنية المقاتلين الشيعة تهديدًا حقيقيًا لأهداف التحالف، وافترضت أن هذه العناصر يمكن التعامل معها من قبل القوات العراقية وحدها و/ أو استيعابها في العملية السياسية على المدى القصير.

ولقد وضعت الاستراتيجية الوطنية مقاربة متكاملة قائمة على الشروط على أسس سياسية وأمنية واقتصادية. وهو المسار السياسي ـ العزلة ـ الانخراط البناء ـ الذي تضمن عزل عناصر العدو وإشراك الشركاء المحتملين الراغبين في (الابتعاد عن العنف) مع بناء مؤسسات وطنية مستقرة وتعددية وفعالة. حيث ركز المسار الأمني ـ Clear ـ Hold ـ Build ـ أي (اخلي ـ ثبت ـ ابني) على تطهير مناطق سيطرة العدو، والسيطرة على مناطق خالية من سيطرة العدو، وبناء قوات الأمن العراقية وقدرات المؤسسات المحلية. حيث يتألف المسار الاقتصادي استعادة الإصلاح والبناء واستعادة البنية التحتية للعراق وإصلاح الاقتصاد العراقي لجعله مكتفياً ذاتياً، وبناء قدرة المؤسسات العراقية في الحفاظ على البنية التحتية والعودة إلى المجتمع الاقتصادي الدولي، وتحسين الرفاهية العامة لجميع العراقيين. ومن وجهة نظر كيسي، حيث قام هادلي ومجلس الأمن القومي بتعديل خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في العراق قليلاً وجعلوها في وثيقة الاستراتيجية الوطنية. ولقد وافق خليل زاد على ذلك، وعلق في وقت لاحق قائلاً: إذا نظرت إلى الوثيقة ونظرت إلى ما كنا نفعله على الأرض، فستجد أنه كان انعكاسًا لما كان يحدث بالفعل.، وهي عملية متخلفة تمامًا عن توقع عسكري مشترك بأن صناع السياسة

سيصدرون إرشادات صريحة في زمن الحرب والتي يستخدمها الجيش بدورهم لكتابة خطط عسكرية. ولقد كتب كيسي لاحقًا: أخبرني أحدهم ذات مرة أن عملية صنع القرار على المستوى الوطني هي (خصوصية في أحسن الأحوال). وأن هذا درس مهم لقادة المستقبل عند تقديم المشورة العسكرية. ولا تبحثوا عن عملية صنع القرار العسكري على المستوى الوطني. وعلى الرغم من تفاعلهم المتزايد مع هادلي ومجلس الأمن القومي، إذ شعر كيسي وأبي زيد بالإحباط بسبب عدم قدرتهم الظاهرة على تفسير طبيعة الصراع في العراق نسبة إلى نظرائهم في واشنطن. ويتذكر كيسي بقوله:سألوني لماذا يرحل الرجال عن البريد؟، إنهم يتنقلون فقط ويصطدمون بأجهزة متفجرة مرتجلة. وخلص كيسي إلى أنه كان من الصعب على العديد من كبار صانعي القرار السياسي فهم الفوارق اليومية لحرب مكافحة التمرد، إلى جانب المقاييس المعقدة لإظهار التقدم. ولقد أخبر كيسي المؤرخين العسكريين بعد سنوات أن بوش وكبار مستشاريه قد فهموا المعارك الشديدة التي شهدتها أواخر عام 2004 في الفلوجة والنجف وسامراء بسهولة أكبر بكثير من حملة مكافحة التمرد لعام 2005 التي كانت خالية إلى حد كبير من مثل هذا الإجراء الحاسم. وفي محادثاتهم الهاتفية شبه اليومية، حيث أشاد هو وأبي زيد في كثير من الأحيان حول هذه المسألة، وسألوا بعضهم البعض بعد مؤتمرات الفيديو مع مديري مجلس الأمن القومي، (هل تعتقد أننا وصلنا إليهم اليوم؟.

ولقد وصلت صراعات كيسي في التواصل مع واشنطن إلى ذروتها عندما قال الجنرال، الذي لطالما رغب في تقليل مواطئ القدم الأمريكية كجزء من خطته لحملة عام 2004، للصحفيين في أوائل أغسطس 2005 بأن الولايات المتحدة تسير على الطريق الصحيح من اجل تخفيضات كبيرة إلى حد ما في الفترة التي أعقبت انتخابات أكتوبر وديسمبر. حيث جاء الإعلان قبل السياسة الرسمية الأمريكية وتم تصحيحه علنا بعد ذلك ببضعة أيام من قبل بوش، الذي أشار إلى أن الحديث عن تخفيض القوات كانت (تكهنات) وأن سحب القوات الآن من شأنه أن يرسل إشارة رهيبة للعدو. في حين طغت على الحادث بسرعة قضايا أكبر تتعلق بالانتخابات العراقية، إلا أنها سلطت الضوء على الصعوبات التي واجهها قائد العمليات في محاولة البقاء متزامنا مع الاستراتيجية الوطنية الأمريكية. ومع نشر الاستراتيجية الوطنية، إذ أستنتج كيسي وخليل زاد معًا بيانًا مشتركًا جديدًا للسفارة الأمريكية ورسالة القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وهو تغيير كبير عن بيان مهمة أغسطس 2004 التي تم إنشاؤها بواسطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق وأقرتها السفارة الأمريكية. ومع ذلك، تم تعديل الأهداف الجديدة قليلاً من الأصل فقط، والتي دعت إلى:

أن يكون العراق في سلام مع جيرانه وحليف في الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى

حكومة تمثيلية تحترم حقوق الإنسان لجميع العراقيين وقوات امن كافية للحفاظ على النظام الداخلي وحرمان العراق من ان يكون آمن للإرهابيين مع تواجد مؤسسات وطنية وإقليمية فعالة قادرة على تلبية احتياجات الشعب العراقي وتهيئة الظروف لسيادة القانون والازدهار. ولقد كانت الإضافات الوحيدة هي أن العراق سيكون حليفاً في الحرب على الإرهاب وأن مؤسساته ستكون قادرة على إرساء سيادة القانون. وأن هذه الأهداف الجديدة سيتم التغلب عليها بسرعة من خلال الأحداث، حيث أنه في نهاية عام 2005، لن يكون للعراق حكومة تمثيلية حقيقية تحترم حقوق جميع العراقيين.

## التمهيد للحرب المدنية: الطائفة الشيعية داخل الحكومة العراقية

### وزارة الداخلية ومخبأ الجادرية

على الرغم من تفاؤل القوة المتعددة الجنسيات في العراق بأن انتخابات خريف 2005 ستكون أحداثًا إيجابية بشكل موحد، إلا أن التوترات الكامنة بين الشيعة والسنة جعلت الانتخابات في النهاية أكثر حزبية من تلك التي جرت في يناير. وفي وقت لاحق، كانت الانتخابات بمثابة تسريع للطائفية، حيث قام الفصائل بأنفسهم بما توقعوه عن حق بأنه سيكون صراعًا عنيفًا على السلطة بعد نتيجة الانتخابات. ومن جانبها، واصلت القاعدة في العراق حملتها بالسيارات المفخخة ضد أهداف الشيعة، وبينما تضاءلت الفعالية الإجمالية لهجمات القاعدة بعد أوائل صيف 2005، إلا أنها استمرت في استهداف الأحياء الشيعية واستنفاد صبر الشيعة. وفي 14 سبتمبر، ضرب رجال الزرقاوي بغداد بـ 12 سيارة مفخخة منسقة، مما أسفر عن مقتل 167 وإصابة ما يقرب من 600. وفي 16 سبتمبر، ضربوا المصلين الشيعة في ضريح في طوز خورماتو 209 كم شمال بغداد، مما أسفر عن مقتل 12 وإصابة 23.و في حادثة مروعة جنوب بغداد في 26 سبتمبر/ أيلول، ارتدى متطرفون سنة زي الشرطة العراقية واقتحموا مدرسة وأعدموا خمسة معلمين شيعة وسائقهم في فصل دراسي. ولقد أسفرت السيارات المفخخة شبه المتزامنة في بلد في 29 سبتمبر عن 95 ضحية. حيث أسفرت الهجمات واسعة النطاق ضد المناطق ذات الأغلبية الشيعية بعد بضعة أسابيع في 18 ـ 19 نوفمبر عن وقوع 324 إصابة مدنية أخرى. وعندما قامت القاعدة في العراق بعملها الإجرامي، بدأت وزارات حكومية مختلفة تهيمن عليها الجماعات الشيعية المتشددة التي كانت جزءًا من حكومة الجعفري في حجب الخدمات الأساسية في العديد من المناطق السنية، مما أجبر السنة على العبور إلى أحياء أخرى أكثر خطورة. وعلى طول الطرق المؤدية إلى هذه الأحياء، كانت هناك عدة نقاط تفتيش، والتي أصبحت أماكن خطرة حيث تعرض السنة للترهيب أو الاختطاف من قبل الشرطة المتحالفة

مع الميليشيات أو حتى من الميليشيات في الزي الحكومي. حيث وجد العديد من المدنيين من الطائفتين، المحاصرين بين طرفين متشددين، أنفسهم يواجهون خيارًا بين طلب الحماية من الميليشيات الطائفية أو الاستسلام للتطهير الطائفي، كما بدأ كل من جيش المهدي وفيلق بدر والقاعدة في العراق في اتخاذ السيطرة على أحياء مختلفة في بغداد.و في بعض المناطق، حيث حاول جيش المهدي محاكاة نموذج حزب الله اللبناني لاكتساب الشرعية الشعبية من خلال تقديم الخدمات العامة. حيث أعطت الميليشيا أموالاً للمدنيين المتضررين من أعمال العنف في بغداد ووفرت السكن عادةً في منازل سنية مهجورة، للاجئين الشيعة الذين شردهم القتال.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول، كتب نائب رئيس الوزراء السني العراقي وتسعة وزراء سنة آخرين رسالة إلى رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري يطالب بالتحرك ضد المسلحين الشيعة الذين ارتكبوا أعمال عنف ضد السنة مع ما يبدو أنه عقوبات حكومية. حيث قامت الرسالة المكونة من ست صفحات بتصنيف الانتهاكات المزعومة من قبل وزارة الداخلية، بما في ذلك التعذيب المنهجي ومرافق الاعتقال تحت الأرض وعمليات الإعدام واختطاف السنة. واتهم الوزراء بأن القتلة غالبًا ما كانوا يستخدمون الزي الرسمي وسيارات وزارة الداخلية بل وزعموا أنهم من النظام العام لوزارة الداخلية ووحدات الكوماندوز الخاصة. ووفقاً للرسالة، فلقد تعرض العديد من الضحايا للتعذيب مع عيون مغمضة وقطع الأنف وحفر الأيدي. إذ تم العثور على أولئك الذين قتلوا دائما مقيد أو مكبل اليدين. وكتب الوزراء السنة: يتم إعدام شعبنا تحت الغطاء الرسمي أو شبه الرسمي للقانون، مما أدى إلى ما سيرد ذكره في الوصف التالي: لقد نقلت هذه الأعمال العراقيين من العيش في خوف من الإرهاب إلى العيش في ظل الإرهاب الحكومي. إذ من غير الآمن أن يتم اعتقال عراقي. حيث يعتقد معظم العراقيين أنه من الأفضل أن يقاوموا ويموتوا في منازلهم بدلاً من ثقب رأسه أو حرقه أو قطع أجزاء منه وإلقاء جسده على الطريق لتأكله الحيوانات الجائعة.

ومن الجدير بالذكر ان حكومة الجعفري قد بذلت القليل من الجهد للتحقيق في الاتهامات. حيث تم توضيح مدى تجاهل شكاوى السنة في وزارة الداخلية في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، عندما فتش الجنود الأمريكيون منشأة مركزية في بغداد تعرف باسم مخبأ الجادرية، تديرها وحدة الاستجواب الخاصة بالوزارة. وبعد سماع شكوى أحد الوالدين بأن ابنه احتُجز بشكل غير قانوني في المنشأة، قاد العميد كارل هورست، مساعد قائد فرقة المشاة الثالثة في بغداد، فريقًا من الجنود لتفتيش القبو. وبناءً على حدسه، طالب هورست بالوصول إلى منطقة خلف باب مغلق يتجنبه العراقيون من المرشدين عن قصد. وهناك اكتشف 169 سجيناً يعانون من سوء التغذية، من بينهم 166 سنة، وكلهم يظهر عليهم علامات التعذيب. ولقد كان

هذا المخبأ والمنظمة التي تديره قد تم ابعادهما عن كتب وزارة الداخلية ولم يتم إقرارهما رسميًا، وعلى الأرجح لأنهما كانا يديرهما ضابط من فيلق بدر المدعو بشير ناصر الوندي، المعروف أيضًا باسم المهندس أحمد، الذي عينه بيان جبر نائب مدير مديرية المخابرات بوزارة الداخلية. وعندما استجوب خليل زاد وزير الداخلية جبر عن منشأة المهندس أحمد، وصف جبر المعتقلين بأنهم إرهابيون وقلل من سوء المعاملة بقوله إن السجناء لم يتم قطع رؤوسهم ولم يقتلوا ولم يكن هناك تعذيب.

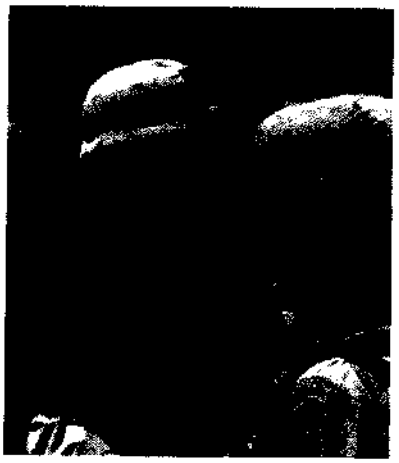

**العميد كارل هورست، مساعد قائد فرقة المشاة الثالثة**

ولقد كشف تحقيق للقوة متعددة الجنسيات في الحادث عن أدلة إضافية على أنشطة طائفية من قبل حكومة الجعفري. ووجد المحققون أن المهندس أحمد قاد منظمة تعرف باسم إدارة التحقيقات الخاصة (SID) التي قامت منذ تأسيسها في يوليو 2005 باحتجاز وإساءة معاملة وتعذيب وقتل مواطنين عراقيين. حيث يُزعم أن العديد من ضحايا الوكالة كانت من أفراد النظام السابق أو أعضاء سابقين في حزب البعث أو ضباط عسكريين سابقين شاركوا في الحرب الإيرانية العراقية. ولقد كان مخبأ الجادرية التابع لإدارة التحقيقات الخاصة مجرد جزء من آلية طائفية أكبر، وهي منطقة احتجاز حيث انتزع أعضاء (SID) اعترافاتهم من خلال التعذيب قبل إعدام الضحايا أو فديتهم أو محاكمتهم في المحاكم العراقية. ولقد كان لدى رجال (SID) الكثير من الغطاء السياسي العلوي. ولقد وجد تحقيق جبر، أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، كانت على دراية بالأنشطة غير المشروعة التي تجري في القبو، ولقد أخفقت في العمل على تقارير متعددة عن الانتهاكات والتعذيب في القبو. بالإضافة إلى ذلك، وعندما وصلت الشكاوى من المخبأ إلى النظام القضائي العراقي الناشئ، تم إعادة تعيين قضاة التحقيق الذين اعترضوا على الإجراءات غير القانونية، حيث ان بعضهم كان بأمر من رئيس القضاة مدحت المحمود.

واخرين من خلال تهديد المهندس أحمد. حيث أصبح قاضي التحقيق الذي فتح تحقيق ضحية جريمة قتل لم تُحل. وخلصت القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى أن التحقيق أعاقته البيئة غير المتساهلة، وانعدام تعاون الحكومة العراقية، وإحجام الشهود عن التقدم، وإدراك التواطؤ أو الرضا الرسمي. وزادت الانباء العامة عن المنشأة والتوتر بين الطائفتين السنية والشيعية قبل انتخابات ديسمبر كانون الاول. ولقد كان المخبأ أول دليل لا جدال فيه على أن العنف الطائفي الذي قد تم إضفاء الطابع المؤسسي عليه، والذي نشأ داخل الحكومة وقوات الشرطة التابعة لها، ولم يكن مجرد عمل مليشيات شيعية مارقة. وأكدت أيضا أسوأ مخاوف الزعماء السنة، مما غذى حجة الرافضين السنة بأن السبيل الوحيد للبقاء هو استمرار المقاومة ضد الحكومة الشيعية والتحالف. مما ضاعف الاكتشاف أيضًا الإحباط السني من التحالف، حيث تلقى كيسي في السابق ما لا يقل عن 40 رسالة من كبار القادة السياسيين والدينيين يزعمون إساءة الحكومة للمحتجزين، لكنه لم يتمكن من إحداث تغيير ملموس في سلوك جبر. وقد أدى تردد التحالف في محاسبة جبر ورئيس الوزراء الجعفري إلى مزاعم الرفض السني بأن الولايات المتحدة لا يمكن الوثوق بها لأن أفعالها خدمت فقط لحماية الشيعة.

وعلى الرغم من أن مخبأ الجادرية كان سيئ السمعة حيث أصبح يمثل جزءًا بسيطًا من التسلل الطائفي لوزارة الداخلية والمكاتب الأمنية الأخرى في عام 2005. فلقد قدرت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بأن مختلف الوزارات الأمنية العراقية كانت تدير ما لا يقل عن 8 إلى 10 منشآت أخرى غير مصرح بها والتي حجزت بين 2000 و10000 سجين. ومما زاد من حدة مشاكل وزارة الداخلية، ان القيادة الإنتقالية للأمن قد اكتشفت في أكتوبر/ تشرين الأول أن الشؤون العامة بالوزارة، قد أصدرت فيديو إعلان خدمة عامة يصور الشرطة العراقية وهي ترقص على الجثث وتردد تمجيد مقتدى الصدر. حيث عرضت القيادة الإنتقالية للأمن إعادة تدريب موظفي الشؤون العامة بالوزارة، لكن جبر وعد بطرد المسؤولين بدلاً من ذلك. ولم تقتصر التحركات الطائفية على وزارة الداخلية. ففي الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر، أصدر رئيس الوزراء الجعفري أوامر كانت ستقضي على المقر العراقي المشترك واستبدلت 10 من كبار القادة السنّة بضباط شيعة. ومن بين المطهرين هم ثلاثة من قادة الفرق هو الضابط الشيعي العلماني الفريق اول نصير العبادي نائب قائد القوات العراقية المشتركة. حيث سيكون تم استبدال العبادي بالفريق أول موهان الفريجي، وهو ضابط وصفه الفريق مارتن ديمبسي بأنه «سيء». وعند إدراك الخطر في تغييرات الجعفري، حذر نائب قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، الجنرال جون نيكولاس هوتون، من أن الأهمية الفائقة للتغييرات المقترحة هي التأثير السياسي الذي ستحدثه في تهميش السنّة في وقت حرج وفي وضع وزارة الدفاع تحت

رحمة الأجندة الشيعية المتطرفة. وان الدافع السياسي وراء التحركات المقترحة أمر بديهي. حيث أصدر الجعفري قراراته دون إخطار سعدون الدليمي، وزير الدفاع السني، الذي، عندما علم بالإجراءات المقترحة، الذي توسل إلى التحالف لمحاربة التغييرات، وهو ما فعله كيسي بسرعة. حيث أوقف تدخل القوة المتعددة الجنسيات في الوقت المناسب ضمن عملية التطهير، لكن الحقيقة هو أن الجعفري حاول التحرك أضافة إلى تصورات القادة السنة عن ارتكاب أخطاء منظمة من قبل الأحزاب الشيعية في الحكومة.

ومع استجابة قادة التحالف في بغداد لحادث مخبأ الجادرية ولمسرحية السلطة من قبل الجعفري، حيث بدأت وحدات التحالف في جميع أنحاء وسط العراق في الإبلاغ عن حالات مماثلة من القتل الطائفي شبه الرسمي. وجاء أوضح منظور بشأن هذه المسألة من فرقة المشاة الثالثة، التي أشار قائدها اللواء ويليام وبستر في وقت لاحق إلى أنه خلال شتاء عام 2005: ظللت أقول للجنرال كيسي والفريق فاينز... أنه على الرغم من إجراء الانتخابات، فإن العنف الطائفي، الذي شمل داخل قوات الأمن العراقية، أصبح المشكلة الأولى التي كان علينا التعامل معها... حيث وجدنا أشخاصاً قُتلوا وقطعت رؤوسهم وممزقين، إذ أُلقيوا في الأنهار ووجدنا أن غالبية الهجمات كانت تحدث على الهوامش المختلطة للأحياء.

ولقد أظهرت التقارير الواردة من مشرحة بغداد في ديسمبر/ كانون الأول أن 780 جثة مقتولة، وأن 400 منها فقط من خلال التعذيب أو الإعدام، ويبدو أنها تؤكد تحذيرات ويبستر. ويعتقد ويبستر أن معظم الاضطرابات قد جاءت من قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، التي لم تكن وفقاً لتقارير وحداته، متواطئة مع العنف الطائفي فحسب، بل كانت متورطة فيه بشكل مباشر. ولقد كرر ويبستر في وقت لاحق أن «وزارة الداخلية، بالتأكيد، من أعلاها إلى أسفلها لا يمكن الوثوق بها، مع استثناء بسيط جداً. إذ لم يكن بإمكانك الوثوق بهم، حيث كانوا يكذبون كل يوم ويعذبون الناس وقاموا بإخفاء مراكز الاحتجاز والسجون». وحكم ويبستر على الأمر بأن الشرطة الخاصة، التي لم يكن لديها حدود وحدة تسمح لها بالعمل عبر بغداد دون عقاب وتوفر لها ذريعة ملائمة للعمل في المناطق السنية البعيدة عن قواعدها. وفي محاولة لاستعادة بعض أنشطتها غير المشروعة، أجبر ويبستر وحدات الشرطة الخاصة في بغداد على قبول حدود الوحدة، وللإشارة إلى جديته اشار بقوله «لقد وعدناهم بأننا سنقتلهم من قائدهم إلى اصغر عنصر لديهم إذا عبروا حدودهم وأجروا العمليات في وحدة أو منطقة مجاورة». ولقد أدى تهديد ويبستر إلى إبطاء أنشطة الشرطة الخاصة لبعض الوقت، ولكن مشكلة الطائفية في وزارة الداخلية ظلت منتشرة على نطاق واسع. وفي بعقوبة، شارك العقيد ستيفن سالازار ولوائه الثالث، فرقة المشاة الثالثة، ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط استنتاج

ويبستر بشأن الشرطة الخاصة. وعندما علم سالازار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 بأن سبع كتائب من الشرطة الخاصة ستنزل على بعقوبة ذات الأغلبية السنية في عملية بدأتها وزارة الداخلية، اعترض رسمياً في رسالة بالبريد الإلكتروني على أن العملية «ستكون كارثة ذات أبعاد لاهوتية... وأسوأ شيء ممكن يمكن أن يحدث لبعقوبة».

وعلى الرغم من أن قائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط اللواء توماس تيرنر وقائد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الفريق جون ر. فاينز قد وافقا على طلب سالازار بوقف العملية، فإن القوة المتعددة الجنسيات في العراق لم تكن راغبة في إغلاق مثال نادر لبعثة مخطط لها العراق ويقودها العراق. ومع وصول الشرطة الخاصة، أمر سالازار وحداته بالتدقيق في كل خطوة لديها لمنع الانتهاكات الجسيمة، لكن العملية لم تكن بعد سوى عملية شبه مبطنة لما يقرب من 400 من الذكور السنة في سن الخدمة العسكرية. ولم يمنع سوى تدخل سالازار الشخصي وحدات وزارة الداخلية من احتجاز رئيس بلدية بعقوبة السني دون أي دليل. ومع ذلك، فإن التقييم الذي قامت به القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر للقوة المتعددة الجنسيات حيث وصف البعثة بأنها «أول عملية مستقلة على مستوى الفرقة تابعة لقوة الشرطة الخاصة. حيث خططت الشرطة الخاصة لهذه العملية ونفذتها بأقل قدر من الدعم من قوات التحالف. وستكون هذه العملية نموذجا لعمليات الشرطة الخاصة في المستقبل».

وبينما كانت تحذيرات مماثلة لـويبستر وسالازار قد ذهبت بالفعل مباشرة إلى البنتاغون في 19 سبتمبر/ أيلول 2005، كتب جيمس ستيل، وهو ضابط متقاعد في القوات الخاصة، كان قد عمل مستشاراً مدنياً لمغاوير الشرطة الخاصة في عام 2004 وكان أحد المقربين الموثوق بهم من رامسفيلد، عن ملاحظاته لوزارة الداخلية خلال اجتماع زيارة رسمية للعراق بقوله «هناك جهد منهجي من قبل المجلس الاعلى للثورة الإسلامية وميليشيا بدر للسيطرة على الوحدات الراقية داخل وزارة الداخلية»، كما ذكر ستيل، مضيفاً:

وتتراوح جهوده بين تعيين ضباط بدر لوحدات القيادة وحماية البلطجية مثل قائد لواء الذئب الذي شارك في أنشطة فرق الموت وابتزاز المحتجزين ضمن نمط عام من الفساد. حيث كان تقريبا جميع المجندين الجدد من المغاوير هم من الشيعة، وكثير منهم من أعضاء بدر... ويسهم هذا الجهد أيضاً في إمكانية تكرر سيناريو لبنان حيث تندلع حرب أهلية مع دفع السنة إلى أحضان المتمردين كميليشيات لهم. وهذا من شأنه أن يضعنا في موقف لا يمكن الدفاع عنه. وبدوره، أطلع رامسفيلد ستيل على تقييمه مع بوش ونائب الرئيس ريتشارد تشيني في مذكرة قصيرة بعد بضعة أيام.

## التأثير الإيراني الخبيث

من الجدير بالكر إن النشاط الطائفي الذي كان المسؤولون الأمريكيون يرونه على المستوى التكتيكي يسير جنباً إلى جنب مع زيادة النشاط المزعزع للاستقرار داخل العراق من قبل النظام الإيراني ووكلائه. وبحلول خريف عام 2005، خلص الكولونيل كيفن ماكدونيل، قائد مجموعة القوات الخاصة الخامسة وفرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية، إلى أن إيران تقوم بحملة حرب غير تقليدية واسعة النطاق في العراق من أجل الهيمنة على الحكومة العراقية الناشئة مع إبقاء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة خارج التوازن من خلال تزويد الميليشيات الشيعية بأسلحة خارقة للدروع وقاتلة.حيث كانت هذه العمليات، التي أدخلها حزب الله اللبناني ضد الإسرائيليين، من خلال متفجرات معقدة على شكل شحنة تتطلب طحناً دقيقاً لصفيحة نحاسية مقعرة تحولت إلى سبيكة منصهرة عند تفجيرها. حيث قدمت سبيكة النحاس مزايا كبيرة على جهاز متفجر مرتجل منتظم (IED) لأنه يمكن أن يخترق درع جميع مركبات التحالف تقريبًا، بما في ذلك دبابة (M1)، ولأنه يمكن أن تطير ضمن مسافة معقولة وتصيب هدفًا في مواجهة مجموعه. وأظهرت إحصاءات القوة المتعددة الجنسيات في العراق منذ ذلك الوقت أن السلاح أصبح أكثر انتشارا: فهجمات القوة المتعددة الجنسيات تضاعفت ثلاث مرات تقريبا في غضون 4 أشهر فقط في منتصف عام 2005، أي بحوالي 20 هجوماً في حزيران/ يونيو إلى 58 هجوما في تشرين الأول/ أكتوبر. وعلى سبيل المقارنة، لم يتجاوز متوسط هذه البرامج خمسة برامج في الشهر حتى نيسان/ أبريل 2005.

جندي في الجيش الأمريكي يفرغ مخبأ ضخم للأسلحة من EFPs

واستناداً إلى شبكة الاستخبارات البشرية الواسعة النطاق، اكتشفت قوات ماكدونيل أنه بالإضافة إلى توفير الـ EFPs للميليشيات الشيعية، فإن أجهزة الاستخبارات الإيرانية والحرس الثوري الإسلامي الإيراني تقوم بإنشاء شركات واجهة في العراق لتسهيل أنشطتها السرية، فضلا عن توجيه الدعم المالي الواسع النطاق إلى فيلق بدر. وفي محاولة لإقناع القوة المتعددة

الجنسيات في إيران بنطاق النشاط التخريبي الإيراني، عقدت قوة المهام المشتركة ـ شبة الجزيرة العربية جلسة إحاطة في تشرين الأول/ أكتوبر لكيسي وفاينز وقائد قيادة العمليات الخاصة الوسطى العميد فرانسيس كيرني واللواء ريتشارد ب. زنر، حيث كان طاقم المخابرات لدى كيسي (G-2) وزانر متشككين وأرادوا أدلة جنائية ملموسة تدعم تحليل قوة المهام المشتركة قبل اتخاذ إجراء. وعلى الرغم من أن المصادر البشرية لماكدونيل كانت مصرة على التدخل الإيراني، إلا أن المصادر التقنية للقوة المتعددة الجنسيات لم تلتقط نفس المؤشرات، مما جعل قادة القوة المتعددة الجنسيات حذرين بشأن الآثار المترتبة على ذلك. وبالنسبة للبعض في الاجتماع، بدا الأمر وكأن القدرات التقنية لها تأثير الهالة، ووضع زنر وكيسي مخزوناً أقل في شبكة الاستخبارات البشرية التابعة لـ «قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية»، على الرغم من أن الحلفاء في جنوب شرق العراق كانت لديهم قدرات تقنية محدودة. ومن جانبه، فمن المرجح أن يكون تحذير كيسي نابعاً من حقيقة أن السياسة الوطنية الأمريكية تجاه التدخل الإيراني في العراق لم يتم تحديدها بعد، وفهم كيسي أنه كان عليه تجنب التوسع الإقليمي للصراع. ومع ذلك، فإن تقارير قوة المهام المشتركة ـ شبه الجزيرة العربية كانت تتعلق بكيسي بما فيه الكفاية لدرجة أنه في أواخر أكتوبر 2005، أمر موظفيه بوضع خطط طوارئ لنزاع محتمل مع الحرس الثوري الإيراني وعملاء إيرانيين آخرين في العراق، وكلف قاضيه الأعلى مسؤولية تحديد ما إذا كان الحرس الثوري الإيراني ـ يمكن قانوناً إعلانه كقوة معادية. ومن شأن مثل هذا الإعلان أن يجعل عملاء فيلق القدس مقاتلين أعداء، مما يسمح لقوات التحالف بقتلهم على مرأى من الجميع بغض النظر عما إذا كانت قد أظهرت نوايا عدائية أولاً.

ولقد وجدت المراجعة القانونية بأن قوة القدس لم تقدم التوجيه والتدريب واللوجستيات والدعم المالي للمسلحين الشيعة فحسب، بل قامت أيضاً «بدعم شبكتين منفصلتين من شبكات (EFP) العراقية من خلال رعاية التدريب على الأجهزة التي أطلقتها المؤسسة في إيران والعراق ولبنان، وتسهيل حركة موظفي شبكة (EFP) ومعداتها بين إيران والعراق... ومن الواضح أن هذه الأنشطة عدائية وتشكل تهديداً مباشراً لأمن العراق واستقراره». وعلى الرغم من وضوح المسؤولية الإيرانية في مقتل الأمريكيين، فلقد حذرت المذكرة من هذا العمل، مشيرة إلى أن «إعلان القوة العدائية الشامل ضد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدعم الإيراني للمتمردين العراقيين ويؤدي إلى الانفتاح المواجهة مع إيران». كما أشارت المذكرة إلى أن معظم أعضاء فيلق القدس يعملون بشكل رئيسي ضمن حدود الفرقة متعددة الجنسيات جنوب شرق في البصرة. ولم يكن البريطانيون مطالبين باحترام إعلان القوة العدائية الأمريكية. ومما لا شك فيه أن الحصول على الدعم البريطاني

لمثل هذا المشروع كان صعباً. حيث كانت معلومات ماكدونيل حول النشاط الإيراني، بما في ذلك تسلل الـ EFPs عبر الحدود العراقية الجنوبية الشرقية، تتعارض بشكل حاد مع التقارير الواردة من الفرقة المتعددة الجنسيات جنوب شرق (MND-SE)، والتي عكست القليل من النشاط الإيراني الخبيث. ولحل هذا التنافر، تأمل ماكدونيل في تمركز سرية تابعة للقوات الخاصة وكتيبة مغاوير عراقية شريكة في البصرة، حيث يمكنهما التقاط أدلة دامغة أو دفع بعض عمليات تهريب تلك الأسلحة إلى الشمال إلى مناطق أكبر مع زيادة عدد المغاوير في القوات المسلحة وتركيز القوات الأمريكية. وللحصول على مساعدة اللواء نيكولاس باركر، نائب قائد المجلس الوطني البريطاني الأول، سافر ماكدونيل إلى البصرة في ديسمبر/ كانون الأول لإقناع قادة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق بالسماح لقوات العمليات الخاصة الأمريكية بدخول المحافظة.

ومع ذلك، رفض القادة البريطانيون العرض بهدوء بسبب القلق من أن عمليات قوة المهام المشتركة يمكن أن تشعل العنف مع وكلاء إيران المحليين، مما قد يعطل التوازن الهش للفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب الشرق ويجعل الانسحاب البريطاني أكثر صعوبة وغير قادر على الحصول على موافقة بريطانيا، حيث ركز ماكدونيل قواته في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط على المهمة، وسرعان ما سلموا الأدلة المطلوبة لكيسي وزنر.و بعد ستة أشهر من رفض صناديق من الصفائح النحاسية التي ذهبت في صنع الـ EFPs من قبل الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق ومفرزة العمليات التابعة لألفا وقوة المهام المشتركة ـ شبة الجزيرة إذ تم تشغيلها وتشكيلها على نفس الخراطة في إيران. ولقد تتبع مكتب التحقيقات الفيدرالي العديد من هواتف نوكيا التي تم التقاطها في نفس الشحنة من مصدرها في اليابان، حيث وجدوا أمر الشراء هو شحنها إلى إيران.

### مشاكل في البصرة

من الجدير بالذكر أن الصعوبات قد أوضحت لماكدونيل كيفية التعامل مع قادة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق أي بعد خراب الانتفاضات الصدرية الوحشية في نيسان/ أبريل وصيف عام 2004، حيث أصبح الجهد البريطاني في منطقة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق منفصلاً عن قيادة التحالف في بغداد، ووصل في نهاية المطاف إلى نقطة، بحيث كان البريطانيون يسعون لتحقيق أهداف مختلفة ضمن خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في العراق حيث نشأت المشكلة في لندن. وشكك الرأي العام البريطاني، بل وبعض من هو داخل الحكومة البريطانية، في مشروعية استمرار النزاع إلى ما بعد الغزو، وأعرب عن نفور

كبير من الخسائر البريطانية. وعلى نحو متزايد، بدأ المسؤولون البريطانيون ينظرون إلى الحرب باعتبارها خطراً سياسياً يحتاج إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من خلال الحد من تعرض للجيش البريطاني. وفي وزارة الدفاع والمقر المشترك الدائم ومقر الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، ترجمت هذه الضغوط إلى سياسات بتجنب وقوع إصابات واعتبار النزاع نزاعا عراقيا داخليا كانت فيه القوات والأموال العسكرية البريطانية قليلة الأهمية. ولقد جاءت ضغوط إضافية على البعثة البريطانية في العراق بسبب خطط إعادة هيكلة وزارة الدفاع البريطانية لعام 2004، التي دعت إلى تخفيضات حادة في الجيش البريطاني. حيث تم تصفية أربع كتائب مشاة ـ 10 في المائة من قوة المشاة البريطانية ـ فضلاً عن سبعة أسراب دبابات وست بطاريات مدفعية. ولقد أدت إدارة هذه التخفيضات الكبيرة مع نشر قوات في الوقت نفسه في العراق وأفغانستان إلى خلق ضغوط كبيرة لخفض الوجود البريطاني في العراق. وبالنسبة للحكومة البريطانية، حيث أصبحت عملية (TELIC) ـ اسم العملية الوطنية البريطانية في العراق ـ بحلول عام 2005 جهداً في مجال القوة تملي فيه السياسة الداخلية مستوى الموارد العسكرية وليس الوضع في مسرح العمليات.

ولقد أدت العوامل التنظيمية إلى تفاقم الاختلاف في أهداف الحلفاء. وعلى الرغم من أن نائب قائد القوة المتعددة الجنسيات في بغداد كان جنرالاً بريطانياً من فئة ثلاث نجوم، فقد عيّن المقر الدائم المشترك قائد القوة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق وهو جنرال من نجمتين كقائد الوحدة الوطنية للمملكة المتحدة لإعطاء الحكومة البريطانية وعياً أكبر بالمنطقة التي تتمركز فيها جميع القوات البريطانية تقريباً، بدلاً من تصفية المعلومات من خلال مقر أعلى. ونتيجة لذلك، جاء القادة البريطانيون في البصرة لينظروا إلى المقر الدائم المشترك بدلاً من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في المقر الأعلى التالي لهم، وكثيراً ما تجاوز القادة البريطانيون في لندن على مقر القوة المتعددة الجنسيات ـ العراق وعلّق أحد قادة وزارة الدفاع البريطانية في وقت لاحق قائلاً إن قادة الدفاع البريطانيين «قد قفزوا من خلال مستوى المسرح/ العمليات وركزوا مباشرة على ما كان يجري في الفرقة المتعددة الجنسيات في البصرة، حيث كانت بغداد مصدر إلهاء». ومع زيادة نفور الحكومة البريطانية والجمهور من الإصابات، كانت نتيجة سلسلة الإبلاغ هذه هي التركيز الشديد على حماية القوة من لندن.

ولم تساعد سياسة التناوب البريطانية على الاختلاف في الأهداف الوطنية. وفي فترة 18 شهراً في عامي 2004 و2005، تناوب خمسة من قادة الألوية البريطانية عبر البصرة. وقد جعل ارتفاع معدل الدوران بين كبار القادة البريطانيين ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق صعباً على قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق وكذلك بالنسبة للفيلق المتعدد الجنسيات،

إذ ضمن الكشف عن التغيرات التي تحدث في السياسة البريطانية لأنها كانت مموهة من خلال التغيير المتكرر للشخصيات في القيادة البريطانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مع كل قائد جديد جاءت أولويات جديدة أدت إلى تعطيل الاستمرارية في التخطيط والعمليات. كما أعاقت جولات القيادة القصيرة قادة المنطقة من أجل إعادة تنظيم المشاريع من إقامة علاقات عمل قوية مع نظرائهم في التحالف، وكذلك مع القادة العسكريين والمدنيين العراقيين. وخلصت إحدى الدراسات التي أجرتها وزارة الدفاع البريطانية في وقت لاحق إلى أن «الأفق القصير الأجل وسرعة دوران قادة مسرح الأحداث في المملكة المتحدة جعل من المرجح أن تضيع أهمية الأحداث الرئيسية».

ومع بدء قادة المملكة المتحدة في لندن في الإشارة إلى الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق عام 2005 بأهمية الابتعاد تدريجياً عن العمليات الأمنية في جنوب العراق، اصطدمت الجهود البريطانية لتحسين الحكم والأمن في قاطع الفرقة بالصراع السياسي داخل الشيعة الناشئ في أقصى الجنوب. ومع تشكيل حكومات محافظات جديدة بعد انتخابات يناير/ كانون الثاني 2005، صعدت الميليشيات الشيعية المرتبطة بالحكومات المحلية وخاصة الصدريين من هجماتها ضد القوات البريطانية وضد بعضها البعض. وعندما بدأ فوج ستافوردشاير في اعتقال عناصر يشتبه في انتمائهم إلى ميليشيا جيش المهدي بقيادة أحمد الغراوي في العمارة في منتصف مايو/ أيار 2005، ولقدد هدد المحافظ الصدري عادل مُهودر المالكي بقطع جميع العلاقات بين بريطانية ومجلس محافظة ميسان إذا لم يتم إيقاف العملية. وبعد بضعة أيام في 29 مايو/ أيار، تعرضت دورية بريطانية بالقرب من العمارة لضربة بواسطة المتفجرات من نوع (EFP) مما أسفر عن مقتل جندي. وقد استُخدمت هذه المتفجرات في الجنوب في آب/ أغسطس 2004، ولكن عندما أُرسلت بقايا هذه المتفجرات إلى بغداد، قرر المحللون الأمريكيون أنها من نفس التصميم الذي استخدمه حزب الله اللبناني ومن المرجح أن تكون إيرانية الأصل. وبعد ذلك بوقت قصير، قتلت قوة أخرى من القوات المسلحة في العمارة ثلاثة جنود في دورية لاند روفر، وقرر القادة البريطانيون بعدها تسيير جميع الدوريات البريطانية في مركبات قتال المشاة. وفي الوقت نفسه، تفاقم العنف داخل الشيعة في صيف عام 2005 مع تزاحم مختلف الأحزاب على المنصب قبل انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005. وفي 24 آب/ أغسطس، انفجرت التوترات عندما حاول الصدريون إعادة فتح مكتب في النجف بعد عام من إغلاقه خلال انتفاضة آب/ أغسطس 2004. وقد منعهم أعضاء فيلق بدر من إنهاء مهمتهم، مما أدى إلى قتال بين الجماعتين استمر يومين. ومرة أخرى، أظهر الصدريون قدرتهم على حشد قواتهم في جميع أنحاء البلاد في غضون مهلة قصيرة، وردوا بشن هجمات ضد فيلق بدر

في البصرة والحلة والديوانية والعمارة وبغداد. وعندما توقف القتال أخيراً، كان حوالي 100 شخص قد قتلوا، وأحرق مكتب الصدريين في النجف بالكامل.

### أزمة مركز شرطة الجمعيات

لقد أظهرت اشتباكات أواخر آب/ أغسطس أن الصدريين قد استعادوا موطئ قدمهم بعد عام من هزيمتهم في النجف، وسرعان ما أصبح انبعاثهم تهديداً للاستراتيجية البريطانية المتمثلة في نقل المسؤولية الأمنية إلى القوات العراقية المحلية. وبحلول ربيع عام 2005، كانت قوة شرطة البصرة تقع بشكل متزايد تحت سيطرة ميليشيا «جيش المهدي». وفي أبريل/ نيسان، اكتشفت القوات البريطانية أدلة على التعذيب في مركز شرطة «الجمعيات» في البصرة أثناء التحقيق في وفاة محتجز تم تسليمه إلى وحدة الجرائم الخطيرة الشائنة في الشرطة العراقية بقيادة أحد الموالين للصدر ويدعى النقيب جعفر. وكان قائد شرطة البصرة اللواء حسن الساعدي قد اعترف علناً للصحافة في ايار/ مايو الماضي بأنه لا يستطيع السيطرة على ثلاثة أرباع قوته بسبب تسلل الميليشيات وخصوصاً من قبل جيش المهدي وفيلق بدر. وقال الساعدي بأن الضباط الموالين للميليشيات قد استخدموا مناصبهم كغطاء لتنفيذ عمليات إعدام ضد منافسيهم ومعظمهم من الموالين للنظام السابق السنة. وكما كان يحدث في بغداد، بدأ المدنيون المحليون في البصرة في مراقبة نقاط التفتيش التابعة للشرطة التي تشترك في تفتيشها الشرطة العراقية وعناصر من ميليشيات الجماعة. وفي الوقت نفسه، بدأ المسؤولون البريطانيون في البصرة في تلقي تقارير عن علاقات جعفر الوثيقة بزعيم جيش المهدي في البصرة أحمد الفرطوسي وميليشياته.

وعلى الرغم من هذه الدلائل المتزايدة، فلقد كان القادة البريطانيون حذرين بشأن مواجهة النفوذ المتزايد للميليشيات داخل الشرطة العراقية وفي جميع أنحاء المدينة. وقد يكون للصدام مع الميليشيات عدة عواقب: فقد يقوض العلاقات الرئيسية مع أعضاء فرق الأمن والحكم في البصرة، ويزيد من الخسائر البريطانية، ويضعف الجهود البريطانية الرامية إلى خفض القوات. وسعياً لحل المشكلة بالوسائل السياسية، قدم كبير مستشاري الشرطة البريطانية في بغداد إلى وزير الداخلية بيان جبر قائمة بضباط الشرطة في البصرة كانت قد أوصت الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شرق الجنوب بإقالتهم، لكن جبر تجاهل التوصية. وقد وضعت هذه الفرقة قائمة تضم 200 فرد، 180 منهم من ضباط الشرطة، للقبض عليهم في محاولة للقبض على الميليشيا. وكان الفرطوسي مدرجاً في القائمة، وعلى الرغم من أن القادة البريطانيين وجدوا أنهم لا يستطيعون اعتقاله بسبب وجوده على قائمة «عدم الاعتداء» التي وضعها رئيس الوزراء الجعفري. ولكن عندما قُتل ثلاثة جنود بريطانيين في غضون الأسبوع نفسه بواسطة

متفجرات (EFP) المرتبطة بالفرطوسي، قرر العميد جون لوريمر، قائد اللواء الآلي الثاني عشر، اعتقال زعيم «جيش المهدي» بموافقة الحكومة العراقية أو بدونها. فوي 17 سبتمبر/ أيلول، حيث استولت مفرزة تابعة للخدمة الجوية الخاصة يدعمها حرس كولدستريم والكتيبة الأولى، الفوج الأنجليكاني الملكي، على الفرطوسي في منزله في البصرة في غارة ليلية. وبعد يومين وانتقاماً على الأرجح للقبض على الفرطوسي، نصبت الشرطة العراقية في ثياب مدنية كميناً لاثنين من مشغلي القوات الخاصة بينما كانا يتعقبان جعفر، الذي أصبح مشتبهاً به في جريمة قتل المحتجزين في نيسان/ أبريل. وفي تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك، قتل رجال القوات الخاصة أحد مهاجمي الشرطة وجرحوا آخر، ولكن عناصر أخرى من الشرطة العراقية ألقت القبض عليهم في نهاية المطاف بينما كانوا يحاولون العودة إلى وحدتهم. وعرّف مشغلو القوات الخاصة، الذين كانوا يرتدون زي المدنيين العراقيين، أنفسهم بأنهم موظفون بريطانيون، ولكنهم اقتيدوا إلى مركز الجمعيات وضربوا ضرباً مبرحاً. وردت وزارة الدفاع عن طريق إرسال تعزيزات من حراس كولدستريم والفوج الملكي في ويلز لإغلاق المدينة ومحاصرة مركز الجمعيات أثناء قيادة فريق التفاوض لتأمين إطلاق سراح رجال (SAS). والتقى لوريمر حاكم البصرة في الوقت نفسه السفير البريطاني وليام باتي مع جبر. وطالب الاثنان بالإفراج الفوري عن الجنود البريطانيين، ولكن لا الحاكم ولا الوزير يستطيعان، أو من شأنهما، ضمان حرية الرجلين.

وبالعودة إلى داخل المركز، اتهم ضباط الشرطة العراقية، بمن فيهم رئيس وحدة الجرائم الخطيرة جعفر، جنود القوات الخاصة بأنهم جواسيس إسرائيليون. وفي الوقت نفسه، وجد فريق التفاوض البريطاني نفسه محاصراً داخل المركز. وفي الخارج، صد حراس كولدستريم وشرطة آخرين حشداً جامحاً، بينما كانوا يطلقون النار على أفراد الميليشيات الذين دمروا مركبتي قتال من مشاة المحاربين وألحقوا أضراراً بسبع مركبات أخرى. وفي حالة الارتباك، نقلت الشرطة العراقية المحتجزين من القوات الخاصة إلى معقل تابع لوزارة العدل في الضواحي الغربية للمدينة، بيد ان المراقبة البريطانية تعقبت الحركة، مما وضع أساساً لمهمة انقاذ. وفي ذلك المساء، قام سرب من قوات الإنقاذ، الذي كان قد نقل جواً من بغداد، بدعم من الكتيبة الثانية، وهي الكتيبة الملكية لويلز، باقتحام مركز الجمعيات وأنقذ فريق التفاوض قبل أن ينتقل إلى ايدي جيش المهدي وينقذ جنديي قوات (SAS). وكان الحادث محرجاً للغاية للبريطانيين، الذين طالما زعموا بأن البصرة مستقرة، وأن تدريب قوى الأمن العراقية يتقدم على الهدف، وأن الجريمة العادية بدلاً من أنشطة الميليشيات الشائنة هي المسؤولة عن معظم المشاكل الأمنية. وفي يوليو/ تموز، أبلغ قائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، كيسي بأن البصرة لديها

«متمردين ولكن ليس فيها تمرد»، وأن المحافظة ستكون قادرة على العودة إلى السيطرة العراقية مع المحافظات بحلول أوائل أكتوبر/ تشرين الأول. ولكن بعد حادثة الجمعيات، زار رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال السير مايكل جاكسون البصرة وكتب إلى الجنرال ريتشارد دانات، قائد القيادة البرية «على الرغم من عدم وجود شعور بالانهزامية في المسرح، إلا أن احتمال الفشل الاستراتيجي الذي ذكر بجدية في هذه الزيارة أكثر من أي وقت مضى». وقد كشفت الغارة على مركز الجمعيات حقيقة بأن نفوذ الميليشيات في المنطقة المتعددة القوى يزعزع الأمن ويقوض جهود التحالف لتعزيز الحكم العراقي. وفي الأسبوع التالي للفشل الذريع، ألغى قادة التحالف عودة محافظة البصرة المقررة في 22 أيلول/ سبتمبر إلى السيطرة العراقية، وهو قرار يعني التخلي الفعلي عن الخطة البريطانية لسحب ما يقرب من 5500 جندي بحلول نيسان/ أبريل 2006.

كما أظهرت عملية الجمعيات بأن القوات البريطانية في البصرة ليس لديها قوة عراقية ذات مصداقية يمكنها أن تشارك معها. وفي حين أن تدريب القوات العراقية كان جارياً منذ سقوط صدام، إلا انه لم يكن هناك مستشارين مدمجين حتى أوائل عام 2005، وعندما كان اللواء جوناثان رايلي، سادس قائد للفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، جزءاً لا يتجزأ من مجموعة قتالية بأكملها في المملكة المتحدة مع وحدات من الجيش العراقي، والذي يعكس برنامج فريق الانتقال العسكري الأمريكي. ولسوء الحظ، جاءت الخطة مع التحذير الذي فرضه وايتهول من أن القوات البريطانية، إذ لا يمكن أن تدمج إلا على مستوى اللواء أو أعلى، حيث أن المسؤولين في لندن حكموا بأن التضمين على مستويات أدنى من شأنه أن يعرض القوات البريطانية لخطر أكثر لا تتقبله المملكة المتحدة. وقد ثبت أن هذه القيود مرهقة وتعوق التقدم على مستوى الكتيبة والسرية، وهي منظمات تحتاج بشدة إلى التوجيه. وكان تقدم الشرطة العراقية في البصرة أسوأ من ذلك لأن مستشاري الشرطة البريطانية لم يدمجوا مع نظرائهم على الإطلاق. وكانت لهذه الخيارات عواقب كبيرة على المدى الطويل، لأنها جعلت من الصعب على القادة البريطانيين الحكم على القدرات الحقيقية للوحدات العراقية، حيث وحدّت من قدرتهم على تشكيل القوات العراقية بشكل إيجابي لدرجة أن القادة البريطانيين توقعوا أن يتحملوا المسؤولية عن الأمن إذا ما انسحبت القوات البريطانية.

ومع ذلك، فإن الحادث لم يدفع الحكومة البريطانية إلى التخلي عن استراتيجيتها العامة. وفي لندن، نص استعراض مشترك بين الإدارات بعد أسبوعين من عملية الجماعة بأن الاستقرار مهدد بسبب المنافسات الشديدة بين الأحزاب السياسية وميليشياتها. بيد أنها جادلت بأن الصور الإعلامية السلبية بالغت في عمق المشكلة، وأن نفوذ الميليشيات داخل الشرطة العراقية كان ضئيلاً، وأن رفض المحافظ ومجلس المحافظة العمل مع البريطانيين كان «محرجاً» ولكنه

«ليس كبيراً». وبدلاً من اتباع نهج أكثر مباشرة لمواجهة الميليشيات بعمليات التطهير وإصلاح الشرطة والاندماج مع القوى العراقية الخاصة وممارسة المزيد من ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق، حيث أوصى الاستعراض بأن تتخذ القوات البريطانية إجراءات ضد هاوية الميليشيات التي هددتهم بشكل مباشر. كما اوصى الاستعراض القادة العراقيين في بغداد بممارسة المزيد من السيطرة في الجنوب واستبدال قائد شرطة البصرة. ومن شأن إحجام الحكومة البريطانية من اتباع نهج أكثر مباشرة وزيادة مشاركتها في هذا المنوال أن يمهد الطريق لتراجع البصرة في نهاية المطاف.

### تنظيم القاعدة وتفجيرات الأردن

في مكان آخر، اتسع نطاق خطر الزرقاوي في العراق. في محاولة لتوسيع الحرب في العراق إلى معركة إقليمية، حيث شن تنظيم القاعدة هجمات خارج العراق وأعلن علنا عن نواياه الطائفية الحقيقية للمرة الأولى، وهي خطوتان تتعارضان مع نصيحة كبار قادة القاعدة. وفي 14 سبتمبر أصدر الزرقاوي بياناً أعلن فيه أن «القاعدة... تعلن الحرب الشاملة على الرافضة (مصطلح مهين للشيعة) أينما كانوا في العراق. وحثّ السنة على الاستيقاظ من سباتهم... لأن الحرب هي لإبادة السنة ولن تنتهي أبدًا». لقد كانت هذه رسالة مهمة من زعيم تنظيم القاعدة في العراق الذي كان في السابق يتذمر علناً بشأن نواياه تجاه الشيعة، وغالباً ما يزعم أن الهجمات التي شنها كانت تهدف إلى فرض انسحاب التحالف بدلاً من الفوضى الطائفية. وفي 9 نوفمبر، خطت القاعدة في العراق خطوة أخرى نحو توسيع الحرب عندما هاجمت ثلاثة فنادق في عمان بأربعة انتحاريين عراقيين، مما أسفر عن مقتل 67 شخصا وإصابة أكثر من 150. وقد ادعى الزرقاوي، الذي يحمل المسؤولية عن الهجمات، أن الهجوم استهدف منشآت تأوي جواسيس غربيين وإسرائيليين، واعتبر الفنادق «ملاعب للإرهابيين اليهود». ومع ذلك وفي الواقع قتل أمريكي واحد فقط، وكان جميع الضحايا تقريبًا من الأردنيين، وكان أكبر تركيزهم قادمًا في حفل زفاف حضره عدد من الأعيان الأردنيين في فندق راديسون. وكان من الممكن أن يكون عدد القتلى أسوأ لو لم تفشل إحدى المهاجمين وهي انتحارية فشلت في تفجير سترتها المتفجرة بنجاح. حيث تم القبض على المرأة وهي عراقية من الأنبار تدعى ساجدة الريشاوي، بعد أن فجر زوجها الانتحاري حزامه بنجاح. وأثناء الاستجواب، كشفت الريشاوي عن أن القوات الأمريكية اعتقلت أحد زملائها ولكن تم إطلاق سراحها عندما لم يعد المسؤولون الأمريكيون يعتبرونه تهديدًا. كما اعترفت بأنها انضمت إلى البعثة لأن ثلاثة من أشقائها قتلوا أثناء القتال من أجل تنظيم القاعدة في العراق ضد القوات الأمريكية في الأنبار.

ولقد كان الهدف الفعلي للزرقاوي على الأرجح هو زعزعة النظام الملكي في مسقط رأسه الأردن، وفي الواقع، لم يكن القصف هو الهجوم الأول الذي شنه الزرقاوي داخل المملكة ففي أغسطس في عام 2005، نفذ تنظيم القاعدة في العراق هجوم صاروخي فاشل ضد برمائيتين حربين تابعتين للبحرية الأمريكية هما سفن (USS Kearsarge) و (USS Ashland) في ميناء العقبة. وبدلاً من زعزعة استقرار النظام، تسببت هجمات العقبة وعمان في رد فعل عنيف ضد القاعدة في العراق، حيث خرج الآلاف من الأردنيين إلى الشوارع لدعم الملك عبد الله واستنكار الزرقاوي. وقد تبرأ منه ممثلو عشيرة الخلايلة التي ينتسب إليها الزرقاوي، بما في ذلك شقيقه وابن عمه علناً من خلال نشر إعلانات نصف صفحة في الصحف الثلاث الرئيسية في الأردن، قائلين: «نقطع الروابط معه حتى يوم القيامة».و بعد أيام من الهجوم، زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس موقع التفجير وأعلن أن الجناة (لا ينتمون إلى أي جنس بشري أو عربي أو إسلامي. لعنهم الله من هذا اليوم حتى يوم القيامة». ولقد كانت ردود الفعل اللاحقة في وسائل الإعلام العربية في سوريا ولندن ولبنان والكويت، وكذلك المجتمعات السنية في الأردن والعراق وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط ستطارد الزرقاوي ومنظمته لفترة طويلة.

### رسالة عطية

وفي أعقاب هجوم عمان وتداعياته في جميع أنحاء العالم العربي، حاول كبار قادة القاعدة مرة أخرى كبح جماح امتيازهم العراقي الضال. حيث كتب عطية عبد الرحمن، «و هو قيادي تابع لأسامة بن لادن» رسالة للزرقاوي شديدة الانتقاد، داعياً إياه إلى وقف هجماته العنيفة واتباع أوامر من قيادة القاعدة بشأن الاستراتيجية. وضمن الرسالة التي من المحتمل أن ترسل في ديسمبر 2005 مباشرة بعد هجمات عمان، قارن العطية تكتيكات الزرقاوي المتطرفة في العراق بالمجازر التي قامت بها الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر والتي دمرت الدعم الشعبي، مما يعني أن القاعدة في العراق كانت في طريقها إلى سقوطها الخاص أيضا. حيث حذر عطية بقوله:

نحن ضد جميع الأعمال التي تنفر من القتل وأي نوع من أنواع المعاملة الأخرى. حتى في حالة الفاسدين والخونة من بين أهل السنة، إذ لا يجب أن نقتلهم، ما لم يفهم الناس ويظنون أن ذلك كان أمرًا جيدًا بسبب وضوح فسادهم وخيانتهم وشرهم....و إذا أتينا وقتلنا بعض الأشخاص الذين نعرف أنهم فاسدون وخائنون، لكن الناس تحبهم وتحترمهم، فإن هذا يؤدي إلى مشاكل كبيرة وهو عمل ضد كل أساسيات السياسة والقيادة.

وخص عطية هجمات الزرقاوي ضد علماء الدين وزعماء القبائل، محذراً إياه من أن مثل

هذه الهجمات كانت مدمرة لجهودهم وأن حركة الزرقاوي كانت أضعف من أن تقاتل السنة والشيعة وقوات التحالف في نفس الوقت. وكما في توجيه ماو تسي تونغ (مؤسس جمهورية الصين الشعبية في دلالة على التوجيهات الحكيمة من المؤلف ـ المترجم)، وحذر عطية الزرقاوي من أن الدعم الشعبي الذي تتمتع به حركتهم سيكون عابرًا إذا لم يغير الزرقاوي تكتيكاته واشار بقوله: الأمة الإسلامية معنا تحبنا وتأوينا وتدعمنا وتتعاطف معنا ووتتفق معنا. ومن بين هذه أيضًا قوتنا وقوة جنودنا، وهي المياه التي تعيش فيها أسماكنا...و إذا أهدرنا هذا الأساس العظيم، فسوف نكون مقصرين ومبذولين وعرضة للفشل. كما انتقد عطية قرارات الزرقاوي من جانب واحد لتوسيع الحرب، وحثه على الامتناع عن اتخاذ أي قرار بشأن قضية شاملة (واحدة ذات نطاق واسع)، وقد أشار في قوله «وفي مسائل جوهرية من اجل ان تتحول في قيادتك؛الى الشيخ أسامة والطبيب الظواهري وإخوانهم». وشدد عطية على أن الإعلان عن حرب ضد المعاطف الشيعية وقتلهم... هي توسيع ساحة الحرب إلى دول الجوار، والقيام بعمليات واسعة النطاق ذات تأثير كبير ما كان يجب أن تتم بدون موافقة القيادة العليا للقاعدة. ولم يكن عطية السلفي الوحيد الذي انزعج من تجاوزات الزرقاوي. حيث انفصل مرشد الزرقاوي الأردني، الشيخ أبو محمد المقدسي، علنا عن ربيبه السابق في يوليو، مستنكرا قتل الزرقاوي للعراقيين الأبرياء. وحذو حذوه رجال دين سُنة بارزون، وانضم الشيخ المصري محمد سيد طنطاوي والسعودي محسن العواجي إلى جوقة الأصوات التي تشجب أساليب الزرقاوي.

### تحديات الحرس الوطني

ومع تصاعد التهديدات من الزرقاوي والمسلحين الشيعة والنظام الإيراني في موسم الانتخابات الحاسم لعام 2005. وفي داخل القوة المتعددة الجنسيات في العراق، ظهرت بعض علامات المشاكل بين بعض وحدات الحرس الوطني التي وصلت كجزء من الدوران الرئيسي الثالث للقوات. حيث أسفر قرار عام 2004 بتفعيل الحرس الوطني عن عدد كبير وبشكل غير طبيعي من وحدات الحرس الوطني في العراق خلال معظم عام 2005. حيث كان معظم هذه الوحدات أداؤها جيدًا على مستوى السرية وأدناه، مثل سرية قوات شرطة 617 العسكرية ومقرها كنتاكي. وعندما تم نصب كمين بالقرب من سلمان باك في 20 مارس 2005، ردت الشرطة العسكرية 617 بشراسة إلى درجة أنها هزمت مهاجميها، مما أسفر عن مقتل 27 مسلحًا وإصابة أو أسر 7 آخرين في قتال عنيف تطلب من الحراس تطهير خندقين للعدو في قتال قريب. حيث تم منح شرطي واحد «وهو الرقيب تيموثي نين»، صليب الخدمة المتميزة وتم منح اثنين آخرين

النجم الفضي. بينما تم منح إحدى النجوم الفضية إلى الرقيب لي آن هيستر، التي أصبحت أول امرأة تفوز بالجائزة منذ الحرب العالمية الثانية وأول امرأة تفوز بالميدالية للقتال القريب. ومع ذلك، فإن أداء بعض وحدات الحرس الوطني الأخرى في المراتب الأعلى لم يكن جيدًا تحت الضغط المكثف في صيف وخريف عام 2005. في حين أن العديد من وحدات الحرس حول بغداد كانت تؤدي عملها بشكل رائع وكذلك أو أفضل من نظيراتها النشطة، وان العديد من وحدات الحرس كانت قد واجهت مشاكل في العمل ضمن بيئة العراق الصعبة. حيث ظهرت العلامات الأولى للمشكلة في الكتيبة الأولى، فوج المشاة 184 من الحرس الوطني في كاليفورنيا، الذي تم تعيينه ضمن اللواء الرابع، فرقة المشاة الثالثة في بغداد. وقد تم إعطاء الكتيبة المسؤولية عن منطقة الكرادة، جنوب المنطقة الخضراء مباشرة، وفي فبراير 2005. وبحلول الصيف، ظهرت اتهامات بأن قادة الكتيبة تغاضوا عن أنشطة غير قانونية مع السجناء، وعثر الضباط الأمريكيون على فيديو لوحدة ضباط الصف الذين يسيئون إلى سبعة سجناء عن طريق ركلهم في أعضائهم التناسلية وصدمهم باستخدام عصا الكهرباء. حيث كشف التحقيق الأولي في انتهاكات المعتقلين عن مشاكل نظامية مع الكتيبة، مما أدى إلى ما لا يقل عن 10 تحقيقات أخرى كشفت عن مناخ قيادة سلبي.

وكان قائد الكتيبة، المقدم باتريك فراي، ضابطا غريب الأطوار قاتل لأول مرة في فيتنام قبل أن يقاتل كمرتزق في روديسيا؛ وفي العراق، حيث كان يحمل التوماهوك (هنا يقصد به نوع من السيوف اليابانية ـ المترجم) حيث اوضح ذلك بقوله إنه معتاد على أسلوب فرسان الجنود خلال احتفالات الترويج. ولقد تسامح فراي مع سلوك مرؤوسيه غريبي الأطوار الذي كان مماثلا لأسلوبه مثل السماح للجنود بحمل سيوف الساموراي في دورية. ومع توسع التحقيقات اكتشف المحققون أن فراي قد أعفي تقريباً من القيادة وخلال تدريب الكتيبة قبل الانتشار. وتوقع احد الجنرالات المسؤولين عن تدريب الوحدة، بأن فراي كان يقتل الجنود. كما تم إتهام فراي بإساءة معاملة قواته أثناء التدريب على التعبئة، ووضع بعضهم في عزلة على غرار اسلوب البقاء على قيد الحياة وجعلهم يتمردون، الأمر الذي لفت انتباه صحيفة لوس أنجلوس تايمز. ولقد استمر نمط الانتهاكات وسوء القيادة في العراق. وكان قادة الكتائب قد فسروا قواعد الاشتباك بقوة، مما دفع أحد المحققين إلى وصف فراي ورجاله بأنهم «يحاولون خوض الحرب العالمية الثالثة... لقد كانوا ضد العالم». كما كشفت التحقيقات أن الوحدة كانت تقوم بتزوير تقارير الدوريات، كما في إحدى الحالات التي جلس فيها ملازم في سيارته داخل قاعدة عمليات أمامية واستدعى في تقارير عبر الراديو حتى تتمكن فصيلته من النوم. وفي حالة أخرى، تبين أن رقيباً أول في السرية كان يبتز المال من جنوده. ووجدت التحقيقات ما

يكفي من الخطأ داخل الكتيبة التي اختارها ويبستر، قائد فرقة المشاة الثالثة، للتخفيف عن فراي وعدد من قادة السرايا، واستبدالهم بقادة جدد يُستبعدون من هيئة أركان فرقة المشاة الثالثة. واضطر ويبستر إلى استخدام أفراده لأن قيادة الأفراد في الجيش الأمريكي ومكتب الحرس الوطني، ما لم يتمكنا من توفير قادة بديلين من الولايات المتحدة في غضون مهلة قصيرة.

وفي تحول مأساوي للأحداث، توفي بديل فراي وقائد سرية بديل في هجوم بعبوة مزدوجة بعد أقل من شهرين. وفي الوقت نفسه، بدأ قادة الفيق المتعدد الجنسيات في العراق يشكون بحلول خريف عام 2005 في أن حراس جورجيا كانوا يواجهون مشاكل أيضاً في جنوب بغداد. وفي 22 يونيو/ حزيران، سيطر فريق اللواء القتالي 48 على مثلث الموت الشائن، وهي منطقة تقع جنوب بغداد حول بلدات اليوسفية والمحمودية واللطيفة. حيث كان الـ BCT 48 يسد الفجوة التي تم إنشاؤها عن طريق إعادة تعيين فوج الفرسان المدرع الثالث من المنطقة وإلى نينوى. وقد تم التعامل مع الـ BCT 48 بشكل صعب، حيث تولت المناطق العنيفة التي لم تسيطر أي وحدة من وحدات التحالف لأكثر من 3 أشهر، ويعتقد بعض قادة الوحدات أن هناك مناطق لم تشهد قوات التحالف من قبل.

وبدأت فرقة المشاة الثالثة والتي أدارت مكتب المفتش العام والشكاوى القانونية للواء، تلاحظ أنماطا مماثلة لأنماط الكتيبة الأولى، فوج المشاة 184. بعد وقت قصير من وصوله إلى العراق، إذ تعرض فريق اللواء القتالي الثامن والأربعين للعديد من القضايا التأديبية إلى درجة أن قادة الفرقة حكموا على مشاكل اللواء الذي تحول انتباهه عن خوض الحرب. ولقد أدت أحد التحقيقات إلى توصل كبار قادة فرقة المشاة الثالثة إلى استنتاج وهو أن الرقيب الرائد في قيادة اللواء كان يتحرش جنسيا بالنساء في وحدته. كما قام احد قادة الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد (MND ـ B) والفيلق المتعدد الجنسيات بتقييم اللواء الذي كان يكافح تكتيكياً، وأن مواجهة محمية المتمردين المتطورة جنوب بغداد قد تجاوزت قدرات اللواء. وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، فقدت قيادة فرقة المشاة الثالثة والفيلق المتعدد النسيات الثقة في قيادة فريق اللواء القتالي 48، وأعفت الوحدة من مهامها في ساحة قتالها، وإعادة توجيهها إلى مهمة مرافقة القوافل اللوجستية كقوة أمنية ميدانية. وبدلا من ذلك، سيطر اللواء الثاني، الفرقة 101 المحمولة جوا، على مثلث الموت. ومع تولي فريق اللواء القتالي الثاني مساحة المعركة في تشرين الأول/ أكتوبر، ارتفع عدد الضحايا واشتباكات القتال. في اليوم الأول من عمل هذا الفريق، قتلت العبوات الناسفة أو السيارات المفخخة التي تم إعدادها خمسة من جنوده، وبعد فترة طويلة لم يبلغ فيها فريق اللواء القتالي 48 عن أي هجمات ذات أهمية. وعلى مدى أول 47 يومًا في مثلث الموت، وجدت وحدات الفريق الثاني نفسها منخرطة في معارك لمجرد مغادرة

قواعد عملياتها الأمامية، بينما تم قتل أو إجلاء 22 من جنود اللواء. وخلال إحدى العمليات الهجومية الأولى للواء، وجدت 14 وحدة من العبوات الناسفة مربوطة معاً على مساحة 100 متر تقريباً و23 وحدة آخر ضمن منطقة بمساحة 500 متر. ويبدو أن منطقة عمليات اللواء كانت تقوم بدوريات خفيفة لدرجة أن المتمردين كان لديهم الوقت لتجهيز بعض الأجهزة المتفجرة المرتجلة ما بين 500 و700 رطل من المتفجرات وتغطية القنابل بالخرسانة لإخفائها عن أجهزة الكشف عن المعادن. ولقد كشفت بعثات أخرى في قطاع اللواء عن عدة مصانع للسيارات المفخخة، من المرجح أنها كانت تستخدم في هجمات السيارات المفخخة التي شنها تنظيم القاعدة في العراق في بغداد.

وفي حين أن العديد من وحدات الحرس الوطني كانت تواجه صعوبات تدهور الحالة الأمنية في العراق، وبالعودة إلى الولايات المتحدة، فلقد نشأت أزمة غابت فيها وحدات الحرس الوطني بشدة. ففي 29 أغسطس/ آب 2005، وصل إعصار كاترينا إلى اليابسة، مما خلق رقعة من الدمار في ولايات الخليج. ومع انتشار هذا العدد الكبير من وحدات الحرس الوطني في العراق، كانت بعض ولايات الخليج تفتقر إلى القوات التي تستدعيها عادة لأداء مهام الاستجابة للكوارث. وهي ميسيسيبي ولويزيانا، وهما الولايتان الأكثر تضرراً، حيث كان لكل منهما فريق لواء قتالي في العراق، وعندما ضرب كاترينا المنطقة، كان 35 في المئة من الحرس الوطني في لويزيانا و40 في المئة من حرس المسيسيبي يمكنهم فقط مشاهدة الكارثة على شاشات التلفزيون من على بعد 7000 ميل وواجهت قوات الحرس المتبقية في الولايات المتحدة نقصا في المعدات أيضًا لأن فرقة العمل المشتركة ـ 7 التابعة للتحالف والقوة المتعددة الجنسيات في العراق قد حصدت كمية كبيرة من معداتها على مدى سنتين من الصراع. وظلت المعدات المحصّلة في العراق لتجهيز الوحدة التالية في دورة التناوب وتوفير تكاليف معدات الشحن في كل مرة تتغير فيها الوحدات. وقال الفريق الأول ستيفن بلوم، رئيس مكتب الحرس الوطني «إن النقص قد ترك القوات في الداخل دون اتصالات حديثة ومعدات للرؤية الليلية، فضلا عن المركبات اللازمة لقوات الحرس لاجتياز الأحياء والتي غمرتها المياه في أعقاب كاترينا».

ولقد أسفر هذا الوضع عن تراجع غريب في الدور حيث هرع أكثر من 20,000 جندي من الخدمة الفعلية إلى ولايات الخليج لأداء مهام الاستجابة للكوارث بدلاً من قوات الحرس الوطني الغائبة. ومن بين جهود الإغاثة التي ضمت 65,000 رجل لمواجهة كاترينا، حيث كان ثلثهم تقريباً من القوات العاملة، بما في ذلك وحدة استكشافية تابعة لمشاة البحرية ولواء جاهز للفرقة المحمولة جوا الـ82. ويبدو أن تراجع الأدوار يؤكد صحة انتقاد بعض حكام الولايات لما اعتبروه الإفراط في استخدام الحرس الوطني خارج الولايات المتحدة. كما عبروا عن ذلك

بقولهم «هل هذا هو حقا أفضل استخدام لاتخاذ المستجيب الأول من المنزل ووضعه لحراسة مطار في المملكة العربية السعودية؟» حيث كان حاكم ولاية فرجينيا مارك وارنر قد طلب في اجتماع للمحافظين في تموز/ يوليو. ولم تكن ألوية الحرس الوطني التي حشدت قواها متاحة لحالات الطوارئ لمدة 18 شهرا على الأقل، ونظرا للتدريب التحضيري الذي مدته 6 أشهر للوحدات المتجهة إلى القتال. كان القلق حاداً بشكل خاص في الولايات التي تضم قوات أصغر من الحرس الوطني مثل مونتانا، حيث كان الحاكم بريان شفايزر قد طلب في وقت سابق من عام 2005 أن تعيد وزارة الدفاع على الفور نشر جميع الحراس البالغ عددهم 1500 حارس من العراق ـ أي ما يقرب من نصف الحراس القوة الإجمالية للولاية ـ حتى يتمكنوا من الاستجابة لحالات الطوارئ في الدولة. وبسبب تحديات عام 2005، لن تُعاد وحدات الحرس في العراق إلى حيز النفاذ حتى عام 2009.

## الانتخابات والانحدار

### الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر

وضمن الزوبعة الانتخابية، توجه العراقيون مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع في 15 كانون الأول/ ديسمبر لانتخاب أول حكومة لهم بموجب الدستور الذي تمت المصادقة عليه حديثاً. وكما هو الحال في استفتاء تشرين الأول/ أكتوبر، لم يكن للمتمردين السنة تأثير يذكر على التصويت الفعلي، حيث نفذوا 80 هجوماً فقط وتسببوا في وقوع 14 ضحية في جميع أنحاء البلاد. ومثل يوم الانتخابات السلمي بدا وبشكل مدهش انخفاضاً في العنف لمدة شهرين: فمنذ استفتاء 15 أكتوبر/ تشرين الأول إلى الانتخابات البرلمانية، قدرت القوة المتعددة الجنسيات أن الهجمات انخفضت بنسبة 26 في المائة والإصابات بنسبة 29 في المائة. وكان أحد الأسباب المرجحة لانخفاض العنف في يوم الانتخابات هو تواصل القوة المتعددة الجنسيات مع القادة السنة قبل التصويت. وقد أدت تفاعلات كيسي مع الأعيان السنة منذ صيف عام 2005 إلى إدراك أن الزعماء السياسيين والقبليين السنة لم يتفاعلوا مع التمرد فحسب، بل مارسوا نفوذاً عليه أيضاً، وهي حقيقة اعتقد كيسي أنها تتيح فرصة لدفع إسفين بين الفصائل المتمردة. وبناءً على ذلك، أذن في نوفمبر/ تشرين الثاني لوزير الدفاع سعدون الدليمي بإشراك 18 زعيماً سنياً رئيسياً كوسيلة لتسريع اشراك العنصر السني في استراتيجية كيسي الانتقالية. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر، بدا أن المحادثات قد أظهرت تقدماً، ولقد كان الزعماء السنّة قد طلبوا من القوة المتعددة الجنسيات في العراق وقف العمليات الهجومية كإجراء لبناء الثقة. حيث كانت غير راغب في وقف العمليات الهجومية تماماً حيث حاولت جماعة القاعدة في العراق وجماعات

أخرى تعطيل الانتخابات، ووافق كيسي بدلاً من ذلك في 11 ديسمبر/ كانون الأول على وقف العمليات الهجومية على مستوى الكتيبة وما فوقها إلى ما بعد الانتخابات والنظر في الإفراج عن عمليات محددة المحتجزين. كما كان الدافع وراء انخفاض العنف الانتخابي المعارضة السنية لتنظيم القاعدة في العراق. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، كان مؤتمر الأنبار العام ـ التنظيم السياسي السني الذي تم تشكيله في أيلول/ سبتمبر ـ قد وسّع وأعاد تسمية نفسه بمؤتمر أهل الأنبار. وبدأت الجماعة، التي تطالب الآن بما يقرب من 100 من السياسيين وشيوخ القبائل والتكنوقراط وزعماء المتمردين، في تنظيم لجان أمنية بلدية لحماية وتسهيل الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في كانون الأول/ ديسمبر. ففي الرمادي، وعلى سبيل المثال، قاد أتباع محمد محمود لطيف من كتائب الثورة عام 1920 تنظيم القاعدة في العراق بالقوة من عدة أحياء لحماية العملية الانتخابية، وفي إحدى الدوائر، شكل الشيخ ناصر عبد الكريم مخلف الفهداوي حليف لطيف ميليشيا قبلية لحراسة مواقع الاقتراع ضد هجمات تنظيم القاعدة في العراق.

وإلى حد ما، وبتشجيع من فشل تنظيم القاعدة في العراق في تعطيل الاستفتاء الدستوري، ضاعف العرب السنة جهودهم لتحريك العملية السياسية، على أمل أن يتمكنوا في نهاية المطاف من العودة إلى مركزهم المهيمن في السياسة العراقية وإعادة السيطرة على الدولة العراقية. وتوجت هذه الجهود بدمج الأحزاب السياسية السنية في جبهة التوافق العراقية، حيث اعتقد القادة السنّة أن بإمكانهم الحصول على المزيد من المقاعد في الجمعية الوطنية من خلال تجميع مواردهم والترشح معاً. وترشحت جبهة التوافق على برنامج دعا إلى نزع سلاح المتمردين وانسحاب التحالف، وكان العديد من قادة الجماعة المغتربين يجرون مناقشات سرية مع ممثلي التحالف لبدء العملية. وقد أشاد كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق بكل هذه التحركات باعتبارها دليلاً على أن عناصر مهمة من المقاومة الغربية السنية كانت مهتمة بالتوفيق والانضمام إلى العملية السياسية. ويبدو أن إقبال الناخبين على الانتخابات كان يبشر بالخير أيضاً. وعلى مدار العام، زادت مشاركة الناخبين بشكل كبير، من 58 في المائة في كانون الثاني/ يناير إلى 66 في المائة في تشرين الأول/ أكتوبر و75 في المائة في كانون الأول/ ديسمبر. والأهم من ذلك، يبدو أن المشاركة السنية التي طال السعي إليها قد تحققت في 15 كانون الأول/ ديسمبر. وفي الأنبار، ارتفع إجمالي نسبة إقبال الناخبين من 2 في المائة في كانون الثاني/ يناير إلى 38 في المائة في تشرين الأول/ أكتوبر، ثم إلى 86 في المائة في كانون الأول/ ديسمبر. وفي نينوى، قفزت المشاركة من 16 في المائة، إلى 53 في المائة ثم إلى 70 في المائة في الانتخابات الثلاثة، وارتفعت نسبة المشاركة المبلغ عنها في صلاح الدين من 29 في المائة إلى 90 في المائة ثم إلى 98 في المائة.

وبسبب نسبة المشاركة الإجمالية للناخبين بنسبة 75 في المائة والمشاركة السنية الكبيرة، تغيرت تركيبة مجلس الإدارة العراقي. وفي جميع أنحاء البلاد، أدلى الناخبون العراقيون بأصواتهم بأغلبية ساحقة على أسس طائفية، مما دفع أحد المعلقين العراقيين إلى القول بأن العراق لم يُجري «انتخابات بل تعداداً للسكان». وانخفض الائتلاف العراقي الموحد الشيعي من 140 إلى 128 مقعداً، وانخفض الائتلاف الكردستاني من 75 إلى 53 مقعداً، وانخفض حزب الوفاق الوطني العراقي العلماني الذي كان يقوده إياد علاوي من 40 إلى 25 مقعداً. وحصلت جبهة التوافق وحزب سني جديد آخرو هو جبهة الحوار الوطني العراقي على 44 و11 مقعداً على التوالي. وقاد الكتلة البرلمانية السنية الموسعة طارق الهاشمي، والقيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين عدنان الدليمي، والبعثي السابق صالح المطلك وزعيم المتمردين في جيش الإسلام خلف عليان. ومع وجود ما مجموعه 275 مقعداً في مجلس النواب اي البرلمان العراقي الجديد، لم تحقق أي كتلة أغلبية مطلقة، مما يعني أن الحكومة العراقية المقبلة ستكون ائتلافاً من الأحزاب من مختلف الطوائف والأعراق.

ومع ذلك، لم تكن الانتخابات قد شابتها أعمال العنف الطائفي تماماً، حيث قام جناح بدر المسلح في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بإعادة تنظيم حملة ترهيب خلال الدورة الانتخابية البرلمانية. وفي محافظات البصرة وميسان والمثنى، قام أعضاء بدر، وبعضهم يرتدي زي الشرطة، باقتلاع ملصقات الحملات الانتخابية للأحزاب المتنافسة، وأحرقوا مكتب حملة علاوي الانتخابية في السماوة، وهددوا أنصار الأحزاب السياسية الأخرى. وفي البصرة والعمارة، عبث أعضاء بدر بالتصويت بإزالة بطاقات الاقتراع لقائمة علاوي وملء بطاقات الاقتراع الفارغة لصالح مجلس الوزراء الشيعي.

### الانحدار في استمرار

من الجدير بالذكر ان ارقام الإقبال كانت تشير إلى ارتفاع بشكل مدهش، لا سيما في المناطق السنية التي قاطعت التصويت في كانون الثاني/ يناير وكانت معاقل للتمرد، اما بالنسبة إلى كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق فإن خطتهما لضم السنة إلى العملية السياسية قد نجحت. وفي الأيام التي تلت الانتخابات، خلص كيسي إلى أن الوقت مناسب للإشارة إلى العراقيين بأن مكافأة التحول من العنف إلى السياسة هي بداية إنهاء الاحتلال العسكري الأمريكي. ويعتقد كيسي بأن الظروف الأمنية والسياسية في البلاد تبرر المضي قدماً في الطريق المنحدر من طائرتين من قبل القوات الخاصة التي كانت تقوم بالاستكشاف منذ ما قبل استفتاء تشرين الأول/ أكتوبر. ولقد أشار محللون إلى أن العنف استمر في الانخفاض مع مرور الوقت.

حيث انخفضت الهجمات بالسيارات المفخخة بنسبة 62 في المائة بين انتخابات كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ ديسمبر، في حين انخفضت الإصابات الناجمة عن تلك الهجمات بنسبة 97 في المائة. ومن الناحية العددية، انخفضت السيارات المفخخة الانتحارية من أكثر من 60 في حزيران/ يونيو إلى 26 في تشرين الثاني/ نوفمبر و12 فقط في منتصف كانون الأول/ ديسمبر، ويبدو أن انخفاض الهجمات يشير إلى أن عمليات التحالف في غرب الفرات وتلعفر قد نجحت في إغلاق منافذ المقاتلين الأجانب ووقف هجمات تنظيم القاعدة المدمرة في العراق بالسيارات المفخخة. كما عكست زيادة مشاركة الناخبين رفض السنة لدعوات تنظيم القاعدة في العراق لمقاطعة الانتخابات، كما حكم كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق. وخلص محللون من القوة المتعددة في تقرير بعنوان «2005: سنة التمرد في المراجعة»، الذي صدر في يوم الانتخابات، إلى أن «تحسين مشاركة العرب السنة في العملية السياسية ساعد على دق إسفين بين الرافضين من السنة والإرهابيين والمقاتلين الأجانب». ومع التحسن الأمني السريع واختيار المتمردين السابقين على ما يبدو صندوق الاقتراع على العنف، كان التحالف في وضع أفضل ضد تنظيم القاعدة في العراق من أي وقت كان عليه في الأشهر الـ 18 السابقة، وحسبما ذكر كيسي لبوش في اليوم التالي، مضيفاً «ان التحالف في الآونة الأخيرة في وضع أفضل من أي وقت كان في الأشهر الثمانية عشر السابقة، حيث أعادت قوات العمليات الخاصة السيطرة العراقية إلى الحدود السورية، وعطلت شبكات التيسير التابعة للقاعدة وحدّدت شروطاً للنجاح في المستقبل».

ويعتقد كيسي أن حالة قوات الأمن العراقية تتحسن بما فيه الكفاية، وأن الوقت قد حان لاستخدام تخفيض قوات التحالف كمهمة إجبارية لجعل قوات الأمن العراقية تؤدي المزيد من المهام الأمنية. ومن حيث الأعداد الأولية، نمت قوات العمليات الخاصة بشكل كبير في عام 2005، حيث وصلت إلى 214,000 عضو بحلول كانون الأول/ ديسمبر، وحدثت نقطة تحول تجاوزت فيها قوة العمليات الخاصة قوام قوات التحالف لأول مرة في الحرب. اي المستوى الذي يمكن أن تعمل فيه بشكل مستقل. وأظهر المقياس المستخدم ليعكس قدرات الوحدات العراقية، وهو تقييم الجاهزية للمرحلة الانتقالية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2005، حيث ان كتيبة واحدة من الجيش العراقي تعمل بالفعل بشكل مستقل تماما (من المستوى 1 من الجاهزية)، و44 كتيبة أخرى في الصدارة مع قوات التحالف التي تعمل في دور داعم (ضمن مستوى 2)، و55 آخر يعمل جنباً إلى جنب مع قوات التحالف.

و (ضمن مستوى 3). وكما كانت في المقدمة، كان هنالك ثماني كتائب أخرى من الشرطة العراقية الخاصة، وفقاً لتصنيف الجاهزية للمرحلة الإنتقالية وحسب حسابات القوة المتعددة

الجنسيات، يمكن اعتبار 10 كتائب عراقية ضمن المستوى 1 أو 2 اي تعادل لواء أمريكي واحد، مما يعني أن قوات الأمن العراقية في ديسمبر 2005 كانت أكثر من قادرة، ومن وجهة نظر القوة المتعددة الجنسيات في العراق، فإن ذلك يعتبر تعويضاً للواء القتاليين الأمريكيين اللذين اعتبرهما كيسي في انحدار أو انخفاض.

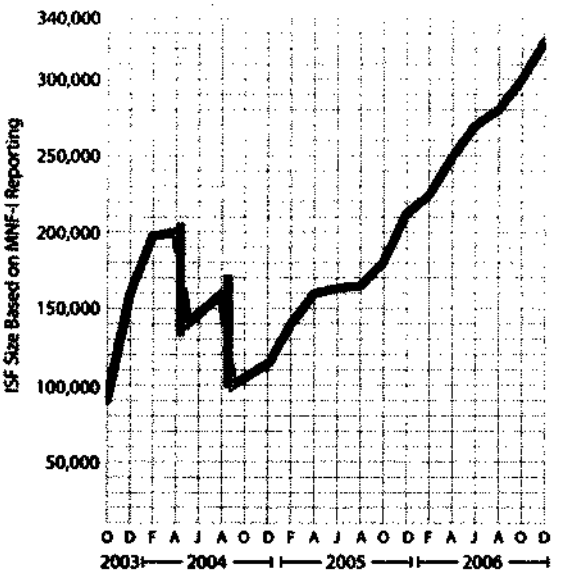


**الرسم البياني 6. تقييم القوة المتعددة الجنسيات في العراق لحجم قوات العمليات الخاصة العراقية**

واعترف كيسي بأن إيقاف اثنين من مركبات فريق اللواء القتالي ستنطوي على بعض المخاطر التكتيكية حيث يمكن أن يكون هناك حسب تعبيره «انخفاض في الفعالية والمرونة التكتيكية والتشغيلية»، فضلاً عن «فهم خاطئ عن الولايات المتحدة والذي سيفهم عنها بأنها تهرب مع خلق توقعات للاستمرار بالانسحاب أو الخفض التدريجي، إذ من الممكن أن يزداد حجم وفعالية التمرد. ومن المرجح أن يرتفع العنف في الفترة التي تلت الانتخابات مباشرة كما توقع كيسي، لكنه يعتقد أنها ستكون النفس الأخير لتمرد متوفي أطفأته العملية الديمقراطية وحكومة جديدة ذات شرعية شعبية. وفي الوقت نفسه، فإن اتخاذ قرار بعدم التخلص من فرق اللواء القتالية في أعقاب انتخابات ناجحة قد يؤدي إلى مخاطر استراتيجية. كذلك بالإضافة إلى الآثار السياسية لمثل هذا القرار. وفي التاسع عشر من ديسمبر حذر كيسي رامسفيلد من أن رفض القوات الأمريكية المنقطعة الآن بعد أن اقتربت الكتائب العراقية من الاستعداد الكامل يمكن أن «يزيد من احتمال اعتماد العراق على قوات التحالف» ولهذه الأسباب، قال قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق بإن التحالف «اضطر إلى التراجع للفوز».

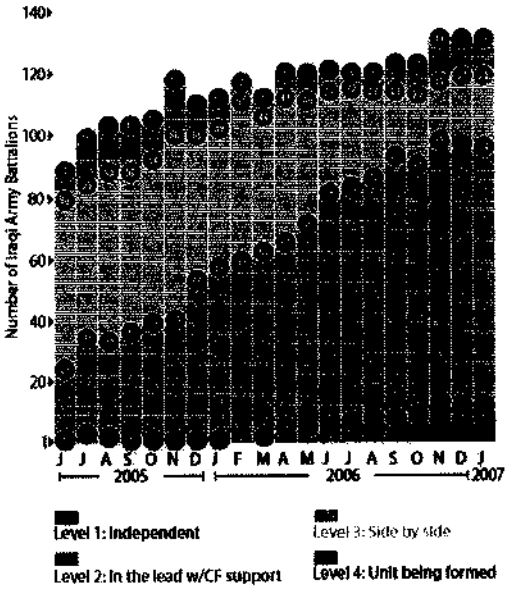


**الرسم البياني 7. التقييمات الانتقالية للاستعداد والجاهزية للقوات متعددة الجنسيات ـ حول كتائب الجيش العراقي**

وبسبب التوصية التي قدمها كيسي، أعلن بوش في 23 كانون الأول/ ديسمبر، أي بعد 8 أيام من الانتخابات، أن الولايات المتحدة ستخفض الفريقين اللذان حددهما كيسي. ويعني قرار الرئيس هو خفض فرق الالوية القتالية الأمريكية في العراق من 17 إلى 15 بحلول كانون الثاني/ يناير 2006 مع إعادة نشر الوحدات في العراق.و للتحوط من رهانه، اتفق كيسي مع القيادة المركزية على أن واحدة من الفرق القتالية للألوية المخفضة ـ اللواء الثاني، الفرقة المدرعة الأولى سوف ينتشر في الكويت ويعمل بمثابة «قوة نداء إلى الأمام»، وهو في الأساس احتياطي عملياتي للقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ومع ذلك وفي داخل العراق، سيعني التخفيض هو خفض الجنود إلى 6700 جندي أمريكي مقاتل، إلى جانب حوالي 3000 جندي إضافي في وحدات الدعم الأمريكية التي لن تكون هناك حاجة إليها أيضاً. ولأن جميع وحدات فرق الالوية القتالية التي تم نشرها في العراق في عام 2006 سوف تتحول إلى وحدات نمطية بعدد أقل من القوات مقارنة بالألوية القديمة التي كانت تحل محلها، حيث توقعت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تخفيضاً صافياً إضافياً قدره 2700 جندي من «الاحتياطي النمطي». وسيأتي التخفيض العام لموطئ قدم التحالف في مجالات أخرى أيضاً. وفي الفترة من أواخر عام 2005 إلى خريف عام 2006، خططت القوة المتعددة الجنسيات في العراق لاستبدال 5922 جنديا من جنود الدعم بمقاولين تدريجيا، بتكلفة قدرها 866 مليون دولار، في حين سيتقلص مقر القوة المتعددة الجنسيات في العراق نفسه من 999 فردا إلى 864 فردا.

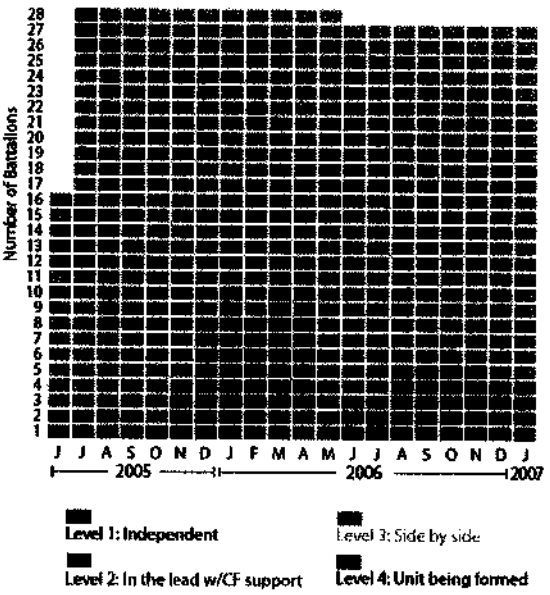


**الرسم البياني 8. التقييمات الانتقالية للإستعداد والجاهزية للقوات متعددة الجنسيات لكتائب الشرطة الخاصة**

### عواقب البيانات المعيبة

من الجدير بالذكر ان ما استند عليه كل من قرار بوش وتوصية كيسي إلى بيانات يعتقد الرجلان بأنها تشير إلى تحسن الوضع في العراق. حيث انخفضت الهجمات انخفاضا كبيرا مع كل دورة انتخابية. وقد زادت المشاركة الانتخابية، وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن المشاركين في العملية السياسية مستعدون لانسحاب الائتلاف في أقرب وقت ممكن. ويبدو أن قوات الأمن العراقية، بالاستناد على الأقل إلى تقييم الاستعداد للمرحلة الانتقالية، قد وصلت إلى النقطة التي يمكن أن تحل فيها محل وحدات التحالف. ومع ذلك، كان كل من هذه المقاييس محفوفه بالمشاكل. إذ كانت أساليب الاقتراع الحديثة غير قادرة على قياس الرأي العام العراقي بدقة في عام 2005. وقد حالت البيئة الأمنية الصعبة دون الوصول المتوازن إلى جميع المجتمعات المحلية في العراق، ولم تستطع استطلاعات الرأي أبداً تقريباً من كسر الاستجابة على أسس طائفية. حيث كانت نتائج استطلاعات الرأي مثل نتائج انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول، حيث كشفت غضب السنّة المتزايد من نظام سياسي اعتبروه يهدف إلى إخضاعهم بشكل دائم بعد 35 عاماً من حكم البعث، ولقد أدى خوف العراقيين منذ فترة طويلة من الرد بصدق على الاستفسارات إلى تحريف نتائج الاقتراع. في

حين قال معظم العراقيين لاستطلاعات الرأي إنهم يريدون انسحاب قوات التحالف، الأمر الذي اشار اليه العديد من السنة أيضاً، بقولهم «أنه لا شيء يخلق خوفاً أكبر من وصول قوات الأمن العراقية إلى أحيائهم دون وجود القوات الأمريكية».

كما أن بيانات الأنشطة الهامة التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات في العراق والتي تستخدم لحساب اتجاهات الهجوم مع مرور الوقت، كانت تميل أيضاً إلى تعتيم فهم التحالف للوضع. ولقد اعتبرت القوة المتعددة الجنسيات في العراق الهجمات التي تُشن على قوات التحالف أنشطة هامة واستخدمتها كمؤشر رئيسي لقوة التمرد وللحالة الأمنية. وفي بعض الأحيان، أُدرجت الهجمات ضد قوات الأمن العراقية في بيانات الأنشطة الهامة التي تقدمها القوة المتعددة الجنسيات في العراق. إلا أنه نادراً ما كانت الهجمات ضد المدنيين العراقيين تكون مشمولة، وعندما كانت كذلك، فإنها لا تُقسم عادة على أسس طائفية. كما أنها لا تصنف عادة حسب الحجم بحيث يمكن معاملة الهجوم الذي أسفر عن مقتل أكثر من 100 مدني بنفس المعاملة كهجوم أسفر عن مقتل أحد جنود التحالف. وهكذا، فإن نفور الجيش الأمريكي بعد حرب فيتنام من الحفاظ على عدد الجثث وصل إلى نهايته المنطقية وأسفر عن عواقب غير مقصودة في حرب العراق. كما أن الإحصاءات التي يكثر ذكرها والتي تبين زيادة المشاركة في العملية الديمقراطية كانت خادعة أيضا. وفي حين صوت السنة بأعداد أكبر مع كل انتخابات متتالية، حيث كانوا يشاركون لتسجيل عدم رضاهم عن النظام السياسي الجديد بدلاً من دعمهم له. وبالمثل، فإن تقييم الاستعداد للمرحلة الانتقالية، والذي أسفر عن نتائج تبين أن الوحدات العراقية مستعدة لتحمل المسؤولية الأمنية من قوات التحالف، وهذا طعن في القدرات الحقيقية للعراقيين. في حين أن الوحدات العراقية قد تكون مجهزة ومأهولة تجهيزاً كاملاً، فإنها أبعد ما تكون عن الاستعداد لمواجهة المتمردين والقوى الطائفية بمفردها. وقد أصبحت وحدات كثيرة نقية عرقياً وغير راغبة في الاستجابة للأوامر التي من شأنها أن تهدد فصيلها، في حين أن وحدات أخرى ربما كانت على استعداد للقتال لكنها كانت تفتقر إلى وظائف التدريب واللوجستيات المناسبة لجعلها فعالة. ولم يُعترف بهذه المشاكل في المقاييس التي وجهت عملية صنع القرار لدى القوة المتعددة الجنسيات في عام 2005، حيث كان لها عواقب بعيدة المدى.

### تأثيرات جغرافية فيما يتعلق بتخفيض القوات

ومن الناحية الجغرافية، فلقد كان مخططو القوة المتعددة الجنسيات في العراق يعتزمون استيعاب العجز في القوات الناجم عن التخفيض في بغداد وديالى، وهما من أكثر المناطق عنفا في العراق. وبالنسبة لبغداد، فإن فقدان لواء واحد خارج الكتيبة في عام 2006 يعني

انخفاضاً حاداً في عدد القوات التي كانت استمراراً لسنوات متعددة. حيث انخفض عدد القوات الأمريكية في بغداد من 35,000 في عام 2004 إلى 30,000 في عام 2005 وإلى 24,000 في عام 2006. وقد توازنت هذه التغييرات ظاهرياً مع النمو الموازي لقوات الأمن العراقية، التي ارتفعت في بغداد من 22,000 إلى 36,000 ثم إلى 56,000 خلال الفترة الزمنية نفسها. وبما أن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد كانت تفقد قوة قتالية كبيرة، فإن منطقة عملياتها كانت تتوسع بحوالي 10 أضعاف، ويرجع ذلك جزئيا إلى رحيل الوحدة الأوكرانية المؤلفة من 1600 شخص من الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط في ديسمبر 2005، ولكن أيضا لأن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق كان قد قرر تحويل النجف من منطقة عمليات القوة المتعددة الجنسيات ـ غرب إلى الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد للسماح للقوات المتعددة الجنسيات بالتركيز فقط على الوضع الصعب في الأنبار. وبحلول أوائل كانون الثاني/ يناير 2006، شملت منطقة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد الموسعة بشكل كبير جميع محافظات بابل وكربلاء والنجف، مما أدى إلى إنشاء قطاع امتد من بغداد حتى الحدود السعودية. ومع رحيل الأوكرانية في الوقت نفسه الذي تقلصت فيه الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب وسط فإن ذلك قد اثر على قوة فرق الالوية القتالي أيضًا.

حيث كانت القوات الأميركية في الشمال على وشك أن تمتد بالمثل. اما فيما يتعلق بالفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط، فإن تخفيض عدد قواتها سيخفض عدد فرق الألوية القتالية الأمريكية من أربعة إلى ثلاثة، وهو فارق حاد عن أواخر عام 2003، عندما كانت فرقتان أمريكيتان كاملتان تسيطران على شمال العراق المضطرب. ولكن مع التخفيض الذي حدث، احتوت الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط على 12 كتيبة موزعة على 18 قاعدة عمليات أمامية فقط في عام 2006، بعد أن كانت 17 كتيبة و28 قاعدة عمليات أمامية في عام 2005. وعلى غرار الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد، فلقد وسعت الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط منطقتها مع فقدان قوام القوات. وفي كانون الثاني/ يناير 2006، تولى اللواء توماس تيرنر وفرقته 101 المحمولة جواً المسؤولية عن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال وسط في تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث شملت كذلك مسؤولية القوة المتعددة الجنسيات ـ شمال غرب التابعة للواء المغادر ديفيد م. رودريغيز وفوج الفرسان المدرع الحادي عشر، وتشكيل منطقة جديدة للفرقة تسمى الفرقة المتعددة الجنسيات ـ الشمالية. حيث تولت الـ 101 مسؤولية فريق اللواء القتالي 172 في الموصل وكذلك محافظتي دهوك وأربيل الكرديتين، حيث بدأت القوات الكورية الجنوبية من الفرقة المتعددة الجنسيات ـ شمال شرق في الحد من وجودها. وفي حين كانت المحافظتان الكرديتان هادئتين بشكل عام، إلا أنهما لا تزالان بحاجة إلى وجود والتزام قوات

للمساعدة في تطوير القوات الخاصة العراقية بالإضافة إلى الحكم وسيادة القانون. وحدّت هذه التغييرات إلى حد كبير قدرة مقر الفرقة 101 المحمولة جوا، التي تقلصت كثيرا كناتج ثانوي للتحول.

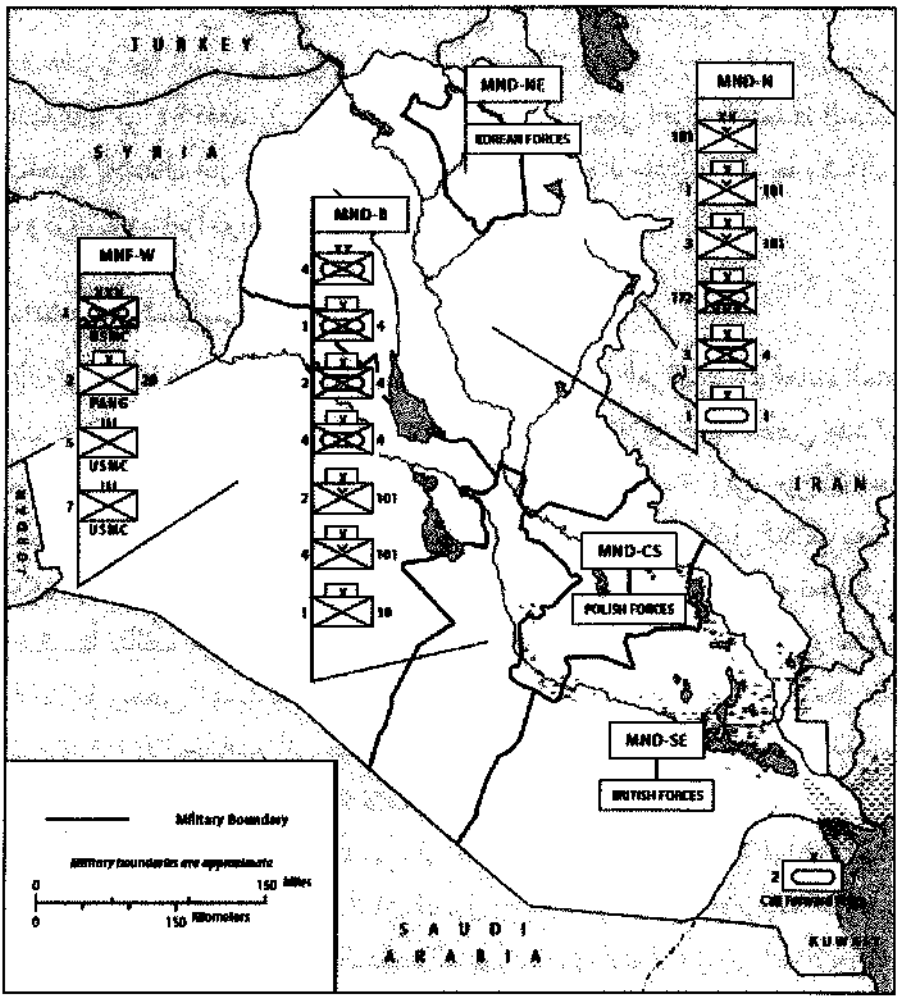


**الخريطة 18. التحولات أو التنقلات في يناير ـ مارس 2006**

وبالنسبة لكل من الفرقتين المتعددة الجنسيات الشمالية وبغداد، فلقد كان تخفيض القواعد والأفراد موازياً للجهود المتسارعة الرامية إلى الحد من وجود التحالف في مدن العراق. وفي الأيام التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 مباشرة، أصدر كيسي توجيهات تخطيطية جديدة للقاعدة التي تستند بها القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وهو ما يمثل ثمرة اهتمامه وانشغال أبي زيد بإنشاء قوات التحالف لتشكيل أجسام مضادة بين السكان.

حيث أشار كيسي بقوله إلى أنه «كجزء من استراتيجية الحد من ظهورنا وبروزنا، سنحد من وجودنا وملامح هويتنا في المدن، بما تسمح به المتطلبات العملية والتشغيلية بذلك»، كذلك اشار كيسي بقوله «نحن نحتاج إلى الاحتفاظ بالقدرة على رصد الأحداث أو التأثير فيها داخل المدن، إذ ينبغي على قوات التحالف في البداية الانتقال إلى قواعد على مشارف المناطق الحضرية عند الضرورة، ثم إلى مواقع أبعد بعد ذلك». وكجزء من هذا الجهد لتقليص مساحة التحالف من 81 قاعدة إلى أربع قواعد، الأمر الذي جعل الفرق المتعددة الجنسيات تفكر بالتخطيط للانتقال خارجا من بغداد والبصرة والموصل والرمادي والفلوجة وشمال بابل والنجف وكركوك وسامراء وبعقوبة بحلول نهاية عام 2006.

### علامات التحذير السياسي

وفي أعقاب انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر، لم يشاطر العراقيون التوقعات المتفائلة التي دفعت كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى إطلاق خطط خفض عدد قوات التحالف. وكانت نتائج الانتخابات أبعد ما تكون من أن تكون حاسمة. وفي حين أن تحالف الاتحاد العراقي قد حصل على تعددية في الأصوات، فإنه يحتاج إلى تشكيل ائتلاف معقد من أجل الحكم. وبعيداً عن كونه كتلة موحدة في حد ذاتها، فلقد أصبحت الرابطة تحالفاً شيعياً إسلامياً منقسماً يتألف من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة والصدريين وحزب الفضيلة وبعض المستقلين الشيعة. ولقد رعى مقتدى الصدر الذي أدرك مثل العرب السنة، أن معارضة الانتخابات تأتي بنتائج عكسية، حزباً صدرياً حصل على 32 مقعداً، مما أعطى الصدر نفوذاً كبيراً في تشكيل ائتلاف حاكم. وقد أضفت الانتخابات الشرعية بشكل أساسي على الصدر وحركته ومنحتهما ميزة في معركتهما الطويلة الأمد مع قوات التحالف. كان أي عمل عسكري للتحالف ضد أتباع الصدر اصبح أكثر صعوبة الآن بعد ان اصبحوا جزءا الحكومة. ولقد أشار قائد الفيلق المتعدد الجنسيات في وقت لاحق إلى أن «التحرك ضد الصدر سينظر إليه على أنه هجوم على شرعية الحكومة». واضاف بقوله «سيكون ذلك مساوياً لأن ينزل الشرطة وتقوم باعتقال اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري». ومن الجدير بالذكر بأن التحالف الذي أقوى عدو منذ صيف عام 2004 سيصبح جزءاً مكملاً للدولة العراقية.

ولقد تركت انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2005 قادة الائتلاف بإحساس خاطئ بأن النصر الاستراتيجي كان في متناول أيديهم. وقد أوفى التحالف بتفويض الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546، إذ كان على وشك أن يُرعى إلى الوجود أول حكومة منتخبة ديمقراطياً في العراق، وهي خطوة اعتبرتها العقيدة الأمريكية، أنها التي تعود

إلى دليل الحروب الصغيرة البحرية كعلامة على إحراز تقدم في حملات مكافحة التمرد. ومن وجهة نظر كيسي وأبي زيد، كانت نتائج الانتخابات دليلاً على أن العراقيين، وخاصة السنة، حيث كانوا يفضلون اختيار العملية السياسية الديمقراطية على التمرد، وأن هنالك شرخ قد وجد بين السكان السنة العراقيين وتنظيم القاعدة في العراق. وفي الوقت نفسه، يبدو أن نجاح قوات الأمن العراقية في تأمين الانتخابات يشير إلى أن القوات العراقية مستعدة للبدء في تولي المسؤولية الرئيسية عن أمن البلاد. وبالنسبة لكيسي، بدا الوقت مناسباً للبدء في خفض القوات الأمريكية وتسريع نقل المسؤولية والقواعد إلى العراقيين، وهو ما كان يعتقد أنه كان الطريق النهائي للنجاح في العراق منذ آب/ أغسطس 2004.

ومع ذلك، فلقد كان العديد من هذه المؤشرات خادعة أو ببساطة مؤشرات سيئة. حيث جاء تقييم القوة المتعددة الجنسيات في العراق فيما يخص التراجع في العنف من الإحصاءات التي تتبع بشكل أساسي العنف ضد قوات التحالف، والتي لم تعد محطّ تركيز على تنظيم القاعدة في العراق والمجموعات الأخرى التي كانت أكثر عزماً على قتل الزملاء العراقيين. وقد أدى تقييم الاستعداد للانتقال إلى تضخيم تصورات القوة المتعددة الجنسيات حول قابلية قوات العمليات الخاصة العراقية. وقد أخفت الزيادة في مشاركة الناخبين في انتخابات عام 2005 منافسة طائفية أكثر قتامة التي كانت جارية. كما أخفت الإحصاءات المعيبة مشكلة أعمق: وهي أن الافتراضات التي تقوم عليها خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في العراق، كانت في حد ذاتها معيبة بشكل أساسي. وقد افترضت جميع الحكومة الأمريكية تقريبا أن الانتخابات ستحل علل العراق، ما دام المتمردون لا يستطيعون منع إجراء التصويت. حيث نجحت القوة المتعددة الجنسيات في عرقلة محاولات المسلحين بعرقلة الانتخابات، ومع ذلك واصل العراق مسيرته البطيئة نحو الحرب الأهلية،، وأظهر بعد فوات الأوان بأن القوة المتعددة الجنسيات في العراق والقادة الوطنيين الأميركيين قد طبقوا الوصفة الخاطئة على العراق. وعلى افتراض أن المشكلة الرئيسية في العراق هي التمرد ضد التحالف، توقع القادة الأمريكيون أن تزيل الانتخابات معظم الأسباب الكامنة وراء استمرار المتمردين في النضال. ومع ذلك، فقد تطور الصراع في العراق بالفعل إلى صراع سياسي بين الطوائف ترنح على حافة الحرب الأهلية. وفي مثل هذا السيناريو، كانت الانتخابات بطبيعتها أحداثا مزعزعة للاستقرار حيث كانت بمثابة مسرّع للحرب الأهلية. وقد ضمنت الولايات المتحدة، بتشخيصها المشكلة بشكل غير صحيح، أنها لن تتمكن من إنجاز عنصر رئيسي في ولايتها النهائية لحكومة تمثيلية تحترم حقوق الإنسان لجميع العراقيين.

وفي عالم خارج مقر التحالف الذي لم يتأثر بالمقاييس المعيبة التي يتم تتبعها بدقة في عروض (باور بوينت ـ وهي مادة عرض معلومات وبيانات عن طريق الحاسوب ـ المترجم)،

حيث نظر العراقيون إلى أواخر موسم انتخابات عام 2005 على اناه ليست كفترة استقرار، بل على أنها ديباجة محتملة للحرب الأهلية الطائفية. وفي استطلاعات الرأي التي أجراها مكتب البحوث في وزارة الخارجية بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر، كان غالبية العراقيين في المدن الرئيسية من الموصل وتكريت وكركوك وبغداد قلقين أو قلقين للغاية من أن الحرب الأهلية وشيكة في العراق. وفي الموصل، تخوف 76 % من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع من أن الحرب الأهلية تلوح في الأفق، وفي بغداد تضاعف عدد القلقين من الحرب الأهلية منذ طرح السؤال نفسه في آذار/ مارس، حيث قفز إلى 53 %. ومع بداية عام 2006، كان العراقيون يميلون إلى الخوف من أن العنف الطائفي في البلاد مهيأ للانفجار، وأن مخاوفهم مبررة.

## الفصل التاسع عشر

### الحرب الأهلية العراقية تقترب من البدء، كانون الثاني ـ حزيران 2006

من الجدير بالذكر أن ارتفاع إقبال الناخبين السنة في كانون الأول/ ديسمبر 2005 بالنسبة للجنرال جورج كيسي الابن والسفير زلماي خليل زاد، مؤشراً على فرصة للاستغلال. وأشار القادة الأمريكيون إلى أن السنة في العراق تجاهلوا تهديدات تنظيم القاعدة في العراق وغيرها من الجماعات المتمردة المتشددة ضد الانضمام إلى العملية السياسية، وأن الوقت قد حان لتوسيع نطاق التواصل مع القادة السنّة لإبعادهم أكثر عن أبو مصعب الزرقاوي وغيره من الرافضين السنة. ومن مقره في تامبا، فلوريدا، وافق الجنرال جون أبي زيد، سائلاً موظفيه في أواخر عام 2005 عن أفضل السبل لاستغلال الميزة الاستراتيجية التي يعتقد بأن التحالف اكتسبها فيما يخص تنظيم القاعدة في عام 2005. وكما يعتقد قادة التحالف أن عام 2006 سيكون العام الذي ستكون فيه قوات الأمن العراقية ذات القدرة المتزايدة قادرة على تحمل الكثير من العبء على الأمن الداخلي، مما يسمح للقوات الأمريكية بتخليص نفسها من البلاد تدريجياً كما كانت خطة حملة كيسي تتصور. وإذا تمكن التحالف من البناء على الزخم الذي أحدثه قرار السنة بالتصويت، فإن عام 2006 قد يكون العام الذي سيهزم فيه التحالف وشركاؤه العراقيون تنظيم القاعدة في العراق. وفي سياق الأحداث، لن تستمر هذه التوقعات طويلا. وبدلاً من الاستقرار تحت تأثير حكومة مترسخة وقوة أمنية ناضجة، كان العراق على وشك أن ينفجر في صراع طائفي من شأنه أن يعرقل خطط خفض القوات المتعددة الجنسيات في العراق ويثير جدلاً مثيراً للخلاف داخل التحالف حول كيفية مقاضاة الحرب.

#### الاستجابة لانتخابات كانون الأول

ولقد نظر القادة السنة في العراق إلى نتائج انتخابات ديسمبر/ كانون الأول 2005 بمنظورات مختلفة تماماً عن قادة التحالف. وفي غضون أيام من التصويت، بدأت عمليات العودة غير الرسمية للانتخابات تشير إلى وجود تعددية كبيرة للأحزاب الإسلامية الشيعية في التحالف

العراقي الموحد، في حين أدرك الزعماء السياسيون السنة أنهم يواجهون كارثة سياسية. وبعد أن شن الساسة السنّة حملتهم الانتخابية بافتراض خاطئ للغاية بأن السنة يشكلون جزءاً أكبر بكثير من الناخبين العراقيين مما كانوا يفعلون في الواقع، توقعوا بشكل غير واقعي أن يفوزوا بحصة كبيرة من السلطة في البرلمان الجديد. وفي الأساس، توصل العديد من السنة إلى استنتاج مفاده أن أفضل أمل لهم في العودة إلى السلطة لم يكن مع جماعة «حزب العودة أي حزب البعث» المتمرد، بل مع العملية السياسية التي أنشأها التحالف والأمم المتحدة. وربما كان من الممكن أيضاً أن تكون إعادة بسط السيطرة على الروافع السياسية للسلطة في العراق قد مكنتهم من وقف ما اعتبروه حكومة طائفية شيعية متمردة تستخدم قوات الأمن العراقية لإرهاب السنة وتطهيرهم من منطقة بغداد. ومع ذلك، وبما أن فرز الأصوات غير الرسمي كان قد أظهر أن الحزبين الشيعي والكردي في العراق معاً سيحصلان بسهولة على الأغلبية في برلمان عام 2006، فقد أصبح من الواضح أن الأحزاب السنية لا تملك سوى القليل من السلطة لتأمين الأهداف السياسية لدوائرها الانتخابية. وبعد أن أمضى زعماء السنة عدة أشهر في حث السنّة على التصالح مع العملية السياسية الجديدة أملاً في أن تعيدهم إلى السلطة، أدركوا أنهم راهنوا على سمعتهم السياسية على نتائج الانتخابات وخسروا. وفي 20 ديسمبر/ كانون الأول، أي بعد 5 أيام من الانتخابات، التقى العديد من القادة السنّة الرئيسيين، بمن فيهم طارق الهاشمي وخلف عليان، مع كيسي للتعبير عن غضبهم وإحباطهم من نتيجة الانتخابات.

حيث كانوا غير راغبين في قبول واقع الأقلية الديموغرافية، وزعموا أن النصر شبه الوشيك للأكراد الشيعة كان نتيجة تزوير واسع النطاق للناخبين. ووفقاً لملاحظات من الاجتماع، أشار قادة سنيون غاضبون إلى أنهم «تحدثوا من أجل المشاركة في الانتخابات، واتضح بعد أنها غير مجدية، والآن هم خارج العملية السياسية وفقدوا مصداقيتهم داخل مجتمعهم». وقد أقلق اللقاء كيسي بما فيه الكفاية لدرجة أنه في مناقشة مع الرئيس جورج دبليو بوش في اليوم التالي، حدد خيبة أمل السنة من نتائج الانتخابات، واحتمال أن تؤدي خيبة الأمل إلى زيادة العنف، باعتبارها أهم تحديات ما بعد الانتخابات. والواقع الذي يلوح في الأفق وهو أن خيبة الأمل الانتخابية يمكن أن تؤدي إلى زيادة العنف حيث أنها ستكون دليلاً آخر على أن الانتخابات، بدلاً من أن تكون أماكن للمصالحة الوطنية، ستكون في الواقع أحداثاً مزعزعة للاستقرار ساعدت على دفع البلد نحو حرب أهلية.

### نظرة ثانية على تخفيض القوات

بيد أن مخاوف كيسي بشأن رد الفعل السياسي السني لم تغير خطط القوة المتعددة

الجنسيات. وبحلول 5 كانون الثاني/ يناير 2006، استعاد كيسي ما يكفي من التفاؤل ليتنبأ لبوش بأن القوة المتعددة الجنسيات ستكون قادرة على إلغاء نشر ما مجموعه أربعة فرق قتالية تابعة للألوية القتالية وفريق مقاتل من مشاة البحرية (RCT) لتتناوب مع القوات المقبلة، مما أدى إلى انخفاض القوات الأمريكية إلى 10 فرق قتالية إلى وفريق واحد في العراق بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2006.4، ولقد كان وزير الدفاع (SECDEF) دونالد رامسفيلد غير راض عن سرعتهم، ويفضل تسريع التخفيض مع مزيد من خفض القوات في كانون الثاني/ يناير. في حين لم يوافق كيسي على ذلك، وذكر على أنه من السابق لأوانه قياس الأثر الكامل للانتخابات وقرار كانون الأول/ ديسمبر الذي اتخذ في لك الوقت. وكتب لرامسفيلد أن «الاتجاهات الواسعة في العراق تتطور مع مرور الوقت، وأن الارتفاع التصاعدي أو الهبوطي في نشاط العدو أو قدراته الودية لا يحدد غالباً الاتجاهات الحقيقية على المدى الطويل من أسبوع إلى أسبوع». وأوضح كيسي أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق قد وضعت إجراء لتقييم قرارات هيكل القوة على أساس ربع سنوي، واقترح تأجيل أي قرارات إلى حين إجراء المراجعات الرسمية المقرر إجراؤها في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران وسبتمبر/ أيلول، حيث قد يدعم كل منها قراراً بخفض لواء واحد إلى لواءين. كرد فعل على البيانات الشهرية (الطفرات) أو اتخاذ القرار المقبل لفك الارتباط قبل تأثر الوحدات الأخرى المنفكة الذي هو بدوره تحديد للمخاطر من اتخاذ قرارات الانفكاك قبل أوانه حيث جادل كيسي بعد أن أصر رامسفيلد على الإعداد لملخص خاص فيما يخص التوزيع، ولقد رضخ رئيس هيئة الأركان المشتركة وقائد القيادة المركزية الامريكية ووافقا على الانتظار حتى مارس لاتخاذ أي قرارات.

ومع ذلك، اتفق كيسي ورامسفيلد على أنهما توقعا في مارس/ آذار اتخاذ قرار من شأنه أن يحد من اللواء الثاني التابع لفرقة المشاة الثامنة والعشرين التابعة للحرس الوطني في بنسلفانيا، بمقدار شهر واحد، ويقلص اللواء الأول، الفرقة الجبلية العاشرة، خلال 3 أشهر، مع عدم استبدال أي من هذين اللواءين، مما أدى فعلياً إلى تقليص الوحدة الأمريكية إلى 13 فريق بحلول أيار/ مايو.

### تواصل القوة المتعددة الجنسيات مع السنة

وبعد أن أقنع كيسي رامسفيلد بأن الوقت غير مناسب للنظر في إجراء تخفيضات إضافية في القوات، حيث وجه انتباهه إلى محاولة استغلال النجاح المتصور للانتخابات من خلال وسائل أخرى. وبدلاً من محاولة تهدئة غضب السنّة من الهزيمة الانتخابية، عمل كيسي وغيره من قادة الائتلاف على التوسط في علاقات أفضل بين السنة والقادة الشيعة في الحكومة. وفي

يناير/ كانون الثاني، اصطحب كيسي رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري إلى الرمادي للتشاور مع مجموعة من القادة المحليين يُطلق عليها اسم «مجلس أمن الأنبار». وبعد أشهر من الاجتماعات اللاحقة، سيتعهد الجعفري في نهاية المطاف بتقديم 75 مليون دولار من أموال إعادة إعمار المدينة، على الرغم من أن الحكومة العراقية لن تفي أبداً بهذا الوعد. كما سيوافق الجعفري على توظيف 15، 000 من الأنباريين في قوات الأمن العراقية لتعويض التصورات السنية بأن قوى الأمن الداخلي أصبحت أداة طائفية شيعية، مع استخدام شيوخ العشائر الذين كانوا يعملون بالفعل مع مبادرة حماة الصحراء التابعة للتحالف لفحص المجندين الجدد.

هذا وبالإضافة إلى مواصلة ارتباطاتهم مع شيوخ الأنبار، بدأ قادة القوة المتعددة الجنسيات في توسيع مفاوضاتهم التي استمرت شهوراً مع الجماعات المتمردة السنية بهدف فصلها نهائياً عن تنظيم القاعدة في العراق وحلفائه. وحتى قبل الإقبال على الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر، كانت هناك دلائل واعدة على أن بعض الجماعات المتمردة السنية مستعدة للانعطاف ضد الزرقاوي و«القاعدة في العراق». وبحلول أيلول/ سبتمبر 2005، أدت مسألة المشاركة في الانتخابات إلى نشوء شرخ عميق بين تنظيم القاعدة في العراق والجماعات المتمردة الأخرى، وهو تمزق شديد بما فيه الكفاية اتفق فيه أعضاء كتائب الثورة في العراق عام 1920 والجيش الإسلامي في العراق على تشكيل تحالف لتدمير تنظيم القاعدة في العراق بشأن هذه المسألة. وفي المقابل، بدأ تنظيم «القاعدة في العراق» في استهداف قادة هذه الجماعات المتنافسة من أجل الحفاظ على تفوقه في التمرد. وإدراكاً من القوة المتعددة الجنسيات والسفارة الأمريكية لهذه الديناميكيات داخل المتمردين، فقد بدأتا ببراعة في إقناع الجماعات المتمردة الأقل تعنتاً بالدخول في العملية السياسية، بمساعدة العديد من اعتراف السنّة المرهق بأن التحالف أصبح حامياً ضرورياً ضد السلوك الطائفي لحكومة الجعفري. وبحلول شباط/ فبراير 2006، اكتسبت المناقشات بين القادة على المستوى المتوسط في القوة المتعددة الجنسيات والمقاومة العراقية السنية زخماً كافياً، بحيث سمح كيسي للمرة الأولى لضابط عام أمريكي، هو اللواء ريتشارد «ريك» لينش، ببدء محادثات رسمية مع ممثلي ما لا يقل عن 15 جماعة متمردة. ولقد كان كيسي يعتقد أن المتمردين السنة أصبحوا أكثر استعداداً للتفاوض بحسن نية لأنهم كانوا يأملون في أن تعمل الولايات المتحدة كثقل موازن للنفوذ الإيراني المتزايد. وفي مرحلة ما، أصبح كيسي متفائلا بما فيه الكفاية بشأن احتمالات المفاوضات التي نظر فيها لفترة وجيزة باستخدام مناسبة جلوس الحكومة العراقية الجديدة، المتوقع أن تجري في وقت مبكر من آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل، للإعلان عن انتهاء العمليات الهجومية للتحالف وبدء جهود المصالحة، وهي فكرة ستتغلب عليها الأحداث قريباً.

### مجلس شورى المجاهدين

وفي حين أثارت نتائج الانتخابات قلق القادة السياسيين السنة الذين رأوا أنفسهم متجهين نحو حصة أقل بكثير من السلطة الحكومية مما كانوا يأملون، كان أبو مصعب الزرقاوي متخوفاً من نتيجة الانتخابات أيضاً، ولكن لأسباب مختلفة. والواقع أن ارتفاع نسبة الإقبال السني في انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر كان نكسة سياسية لـ «تنظيم القاعدة في العراق»، الذي تراجعت مطالبته بمقاطعة السنة للعملية السياسية، وكان الزرقاوي و«القاعدة في العراق» بحاجة إلى اتخاذ تدابير سريعة لتعزيز دعمهما الشعبي. وكزعيم أردني لمنظمة متمردة مع عدد كبير من غير العراقيين، كان الزرقاوي عرضة لتأكيدات الجماعات السنية الأخرى بأنه و«القاعدة في العراق» لا يعملان وفقاً للمصالح العراقية الأصلية. كما لسع الزرقاوي انتقادات القيادة العليا للقاعدة في رسالتين الظواهري والعطية، وكان قد بحث عن وسيلة لتخفيف صورته. وكان حله لهذه المشاكل السياسية هو وضع وجه عراقي على جهاده من خلال إنشاء جماعة جبهة متمردة تتألف من تنظيم القاعدة في العراق وخمس جماعات متمردة عراقية أصلية أصغر حجماً. وقد نظم اثنان من كبار المتمردين السنّة، هما مختار الجبوري والملا ناظم الجبوري، مجموعتين ضمن اجتماع في بلدة الضلوعية على نهر دجلة، على بعد حوالي 97 كيلومتراً شمال بغداد وعلى بعد 16 كيلومتراً فقط من قاعدة التحالف الجوية في بلد. حيث نجح مجلس شورى المجاهدين الناتج عن ذلك، الذي أعلن عن نفسه في 15 كانون الثاني/ يناير 2006، في استقطاب بعض كبار قادة المتمردين العراقيين، بمن فيهم إبراهيم البدري، الخليفة أبو بكر البغدادي المستقبلي للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). كما أنشأت سريات مع عناصر من كتائب الثورة عام 1920 في ديالى والجيش الإسلامي في بغداد، وهما الجماعتان المتمردتان اللذان انقلب أعضاؤهما في أماكن أخرى ضد تنظيم القاعدة في العراق خلال موسم الانتخابات. وعلى الرغم من القيادة العراقية المزعومة لمجلس الشورى ومزاعمها بالحد من سلوك تنظيم القاعدة في العراق، إلا أنها في الواقع كانت وسيلة مقنعة للزرقاوي والقاعدة في العراق. وباعتباره القوة الحقيقية وراء المجلس، سيواصل الزرقاوي حملته لإثارة رد مذهبي من الطائفة الشيعية في العراق، واستراتيجية لم يؤيدها بعض المتمردين العراقيين.

### تفجيرات مسجد سامراء (تفجير مرقدي الإمامين العسكريين)

وأعقب تشكيل مجلس شورى المجاهدين بعد خمسة أسابيع أهم تفجير إرهابي لـ «القاعدة في العراق». وطوال عام 2005، راقب المسؤولون الأمريكيون بعناية رد فعل الطائفة الشيعية العراقية على حملة الزرقاوي، ويميلون إلى استنتاج أن القادة الشيعة تمكنوا من الحفاظ على

صبر الشيعة وهم يستوعبون وطأة الهجمات الجماعية التي شنها تنظيم القاعدة في العراق، وخاصة في بغداد.و بعد 5 أيام فقط من انتخابات ديسمبر/ كانون الأول، قدرت القوة المتعددة الجنسيات في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2005، استعراض تقدم الحملة الانتخابية، وأن التمرد الذي يقوده تنظيم القاعدة في العراق قد فشل في «إثارة العنف الطائفي». وقد فشلت المحاولات الإرهابية لإثارة أعمال انتقامية شيعية عنيفة». ومع ذلك، وبعد شهرين فقط، سينجح الزرقاوي والقاعدة في العراق بشكل مذهل في هذا الصدد. ويذكر ان مدينة سامراء التي تقطنها اغلبية سنية على بعد 129 كم شمال بغداد وعلى بعد 29 كم فقط من المدينة التي تأسس فيها مجلس شورى المجاهدين كانت موطنا لمقام الإمامين العسكريين احد اقدس اربعة اماكن في العالم الشيعي إلى جانب العتبات في كربلاء والنجف والكاظمية.حيث كان مسجد العسكرية، بقبته الذهبية الشهيرة، مقصد مئات الآلاف من الزوار الشيعة الذين شقوا طريقهم إلى سامراء للعبادة في مدفن الإمامين العاشر والحادي عشر للإسلام الشيعي.

**مسجد العسكرية، بعد تفجير فبراير 2006**

وبعد منتصف ليل 22 فبراير/ شباط 2006 بقليل، دخل سبعة من أعضاء تنظيم القاعدة (عراقيان وتونسي وأربعة سعوديون) الضريح وهم يرتدون زي ضباط الشرطة العراقية وأسروا حراس الأمن الخمسة العاملين هناك. وسرعان ما ذهب رجال تنظيم القاعدة في العراق للعمل على توصيل المسجد بالمتفجرات، وقبل الساعة السابعة صباحاً قاموا بتنفيذ التفجير، حيث انهارت القبة الذهبية وألحقوا أضراراً جسيمة بالمسجد نفسه. وقد اختار المهاجمون هدفهم وتوقيتهم بشكل جيد، حيث قاموا بعملهم دون تدخل من القوات الأمريكية أو قوات الأمن العراقية. ولم يكن لدى قوات التحالف أي قوات قريبة لمنع الهجوم أو الرد على ما تلاه. وكنتاج ثانوي لجهود إغلاق قاعدة القوة المتعددة الجنسيات، أغلقت قواعد التحالف الرئيسية داخل سامراء مرة أخرى في أواخر عام 2005، ولم يتبق سوى فصيلتين من الفرقة 101 المحمولة جواً،

وفريق انتقالي خاص للشرطة، ومفرزة عملية القوات الخاصة ألفا داخل المدينة التي يبلغ عدد سكانها 350، 000 نسمة. وادعى أحد الانتحاريين في وقت لاحق أنه «تم اختيار أضرحة الأئمة العسكريين بسبب أهميتها الدينية وموقعها الجغرافي، وكان الهدف من الاختيار هو إحداث انقسام طائفي بين الناس».

**«نحن لا نرى حرباً أهلية»**

وقد أثار خبر تدمير مرقد سامراء رد فعل غاضب من جانب الشيعة في جميع أنحاء العراق. وفي الأيام التي تلت ذلك، بدأ العنف الطائفي الذي كان في السابق سرياً ومحدوداً في العراق. وفي العديد من المدن الكبرى، أغرق المتظاهرون الشيعة الشوارع مطالبين بالانتقام. حيث سيطر أفراد الميليشيات الشيعية المكسوة بالأسود على الاحتجاجات التي أفسحت المجال في العديد من الأماكن لشن هجمات على مساجد سنية من قبل أفراد الميليشيات باستخدام القنابل الصاروخية والأسلحة الآلية. وبحلول نهاية يوم تفجير سامراء، أفادت وزارة الداخلية بأن 27 مسجداً تعرض لهجوم في بغداد وحدها وقتل عدد من رجال الدين السنة. ووقعت هجمات على مساجد سنية في البصرة وديالى ووسط العراق أيضاً. ورافقت موجة من عمليات القتل هجمات المسجد. وفي إحدى الحالات، قيل إن رجالا مسلحين ادعوا أنهم من الشرطة أخرجوا سجناء سنة من السجن وقتلوهم. وفي حالة اخرى عثرت القوات الامريكية على مقبرة جماعية جديدة تضم 47 جثة في اليوم التالي للقصف.

وفي مقر القوة المتعددة الجنسيات في العراق، غص كيسي بمكالمات هاتفية محمومة من قادة سنّة أبلغوا فيها عن هجمات الميليشيات ضد المساجد السنية والمدنيين. وعلى الرغم من أن كيسي استبعد الكثير من التقارير باعتبارها هستيريا، إلا أنه اتفق مع خليل زاد على أن خطر التصعيد الكبير للعنف مرتفع وحث الجعفري على فرض حظر التجول على مدار 24 ساعة في جميع أنحاء البلاد. وقد أصيب الزعيمان الأمريكيان بالذهول عندما رفض رئيس الوزراء العراقي، وقال لهما بسرور إن «الشيعة يجب أن ينفسوا البخار الآن». وفي الساعات والأيام التي تلت ذلك، ظهرت عشرات الجثث، وكثير منها عليها علامات التعذيب والتشويه، في الشوارع وفي نهر دجلة. وتم جمع الجثث التي عثرت عليها الدوريات الأمريكية وتسليمها إلى مشرحة بغداد المكتظة. وما بدا في السابق حملة قتل منهجية ذات أهداف ضيقة، تحولت إلى عمليات قتل طائفية عشوائية، مع عوامل كانت من قبل بمثابة حصن ضد العنف، مثل الزواج المختلط أو الروابط القبلية، بدت انها ذابت بين عشية وضحاها. أما سامان داود حسين، وهو سني عراقي وصف في وقت لاحق مدى سرعة اندلاع موجة العنف في بغداد «ففي ليلة التفجير، قُتل رب

عائلة سنية بارزة في الوشاش في بغداد وتركت الجثة في الشارع.بينما كان بيان لجيش المهدي يقول إنه لم يعد هناك أي سني آمن، بغض النظر عن ما هم.ولقد فهم الجميع ما يعنيه ذلك وهو القتل، إذ كنا خائفين وبعد ذلك بدأ القتل الحقيقي».

وفي الأيام العديدة التي أعقبت تفجير سامراء، قدرت مصادر إعلامية بأن حوالي 1300 سني قتلوا وأن أكثر من 100 مسجد سني هاجمها مسلحون شيعة. وقتل ثمانية رجال دين سنة في الساعات الـ24 الاولى. وقال موظف في مشرحة بغداد لعائلات سنية يائسة أن المشرحة تحتاج إلى وقت اضافي لتحديد مكان افراد عائلاتهم المفقودين لان اكثر من ألف جثة سلمت منذ يوم التفجير، ونقل مسؤول في الامم المتحدة بشكل منفصل عن الرقم نفسه إلى صحيفة «نيويورك تايمز». وعلى الرغم مما تشير به المصادر الإعلامية، فإن تقارير القوة المتعددة الجنسيات في أعقاب التفجير أعطت صورة مختلفة وأقل إثارة للقلق عن العنف. وأظهرت إحصاءات القوة المتعددة الجنسيات مستويات عنف أقل بكثير، وهو ما يفسره في الماضي فقدان التحالف الواضح للوعي بالحالة والاعتماد على المقاييس الخاطئة. ومع تطور العنف، استبعد جزء كبير من قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق الاختلاف بين التقارير الإعلامية والتقارير الداخلية للقوة المتعددة الجنسيات نتيجة للتقارير الصحفية المثيرة والمبالغات التي أثارها السنة العراقيين. وكان ممثل هذا التفكير هو تقرير صدر في 28 شباط/ فبراير عن محللي القوة المتعددة الجنسيات حيث قلل من عدد الاحتجاجات والهجمات على المساجد السنية يوم تفجير سامراء، مشيراً إلى ما يلي:

كان هناك 81 تقريراً فيما يخص تعرض مساجد للهجوم والتلف من مصادر اخرى عدا الأوامر التابعة الرئيسية... ومن أصل 81... 50% لم تتضرر و20% فقط تضررت بشكل طفيف. وهذا ما يمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع التقارير عن المساجد المتضررة.. وبينما كانت 78 مظاهرة من أصل 83 مظاهرة (تدعو مباشرة إلى الهجوم) فلقد كانت سلمية، ومن بين المظاهرات الخمس التي وصفت بأنها عنيفة، كان إجمالي تقييم أضرار المعركة هو مقتل أحد قوات الدفاع العراقية وإصابة ثلاثة مدنيين في هذا التقييم.

وفي اليوم التالي للقصف، قال المتحدثون باسم التحالف للينش في تجمع صحفي: «نحن لا نرى حرباً أهلية تشتعل في العراق. نحن لا نرى 77 أو 80 أو 100 مسجداً معطوباً. نحن لا نرى الموت في الشوارع إننا نشهد حكومة عراقية واثقة وقادرة تستخدم قوتها الأمنية العراقية القادرة لتهدئة العاصفة التي أججتها جراء هجوم إرهابي مروع وقع أمس على المسجد الذهبي في سامراء». وفي واشنطن، كررت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس القول باسم لينش في اليوم نفسه، قائلة: «لا أعتقد أننا نفعل أي خير للشعب العراقي، أو حقاً أننا ننصفه، في إثارة شبح

استمرار احتمال وقوعه في حرب أهلية». ومع ذلك، وعلى الرغم من اختلاف الإحصاءات، اختار كيسي التحوط من رهاناته من خلال إصدار تعليمات لقادته التابعين بعد يومين فقط من هجوم سامراء بأن الوضع يتطلب أكثر من «العمل كالمعتاد». وفي توجيه استراتيجي صدر في 24 فبراير/ شباط، أوجز كيسي الطرق التي يمكن أن تعرض بها زيادة العنف العرقي والطائفي مهمة التحالف في العراق للخطر، وحث مرؤوسيه على اتخاذ تدابير لتهدئة التوترات واستقرار الوضع، لا سيما في بغداد. ومع ذلك، نظر كيسي إلى التفجير بشكل رئيسي على أنه تهديد للتقدم في المستقبل وليس انهيارًا على المدى القريب للوضع الأمني. وفي حين أن الهجوم وما تلاه قد أثار تحذيرات، فقد رأى أن الأزمة يمكن إدارتها بل واستخدامها كفرصة لتعزيز الثقة في الحكومة العراقية وإظهار قدرة قوات الأمن العراقية، مما يعزز استراتيجيته الشاملة لوضع العراقيين «في المقدمة» ومساعدتهم وهم يعالجون الحالة الأمنية.

ومع ذلك، ولأول مرة، تعمقت توجيهات كيسي القيادية بشكل صريح في الصراع الطائفي الذي كان يُعوّر العراق منذ الإطاحة بصدام حسين. فلقد أمر كيسي مرؤوسيه بـ «منع تصدع قوى الأمن القومي على أسس طائفية»، و«البقاء متيقظين لمؤشرات الحركة العرقية أو الطائفية»، ومنع «الجماعات المسلحة خارج الحكومة من ملء الفراغ الأمني المتصور». حيث كان كيسي محقاً في تحذير وحداته من هذه المخاطر وفي حين بدا أن التشنج الأولي للقتل قد انخفض بعد عدة أيام، فقد تم استبداله بعدد متزايد من عمليات الاختطاف الطائفية المنهجية والقتل والتفجيرات. وفي 8 مارس/ آذار، اختطف مسلحون يرتدون زي الشرطة 50 من السنة ثم قتلوا في وقت لاحق في شركة أمنية في غرب بغداد يملكها أقارب غازي الياور، الرئيس العراقي المؤقت السابق.و في 12 مارس/ آذار، حيث انفجرت ست سيارات مفخخة في أحياء الشيعة، مما أسفر عن مقتل ما يقدر بـ 50 شخصاً وإصابة ما لا يقل عن 200 آخرين في هجمات منسقة تحمل بصمات تنظيم القاعدة في العراق. وحتى نخبة من أفراد لواء قوات العمليات الخاصة العراقية لم يسلموا من ذلك، حيث تم اختطاف أربعة من السنة من الوحدة وأعدموا في الأسبوع الأول من مارس/ آذار. وقد صُدم المستشارون الأمريكيون من فرقة العمل المشتركة للعمليات الخاصة المشتركة الذين رافقوا أعضاء قوات العمليات الخاصة العراقية لانتشال الجثث في مشرحة بغداد بما اكتشفوه. واصطفت حشود من العراقيين خارج المشرحة للبحث عن أقاربهم المفقودين. وفي الداخل، كانت غرفة بعد غرفة تحتوي على أكوام من الجثث، وبعضها لا تزال مقيدة بالرمز البريدي، وكثير منها يظهر أدلة على التعذيب.

وعندما سأل المشغلون الخاصون موظفي المشرحة عما إذا كانت مجموعة الجثث تمثل ما قيمته أسبوع أو أكثر، أجاب الموظفون ببساطة بأن هذا هو ما جاء بين عشية وضحاها.

وباستشعارهم أنهم كانوا يشهدون حدثاً هاماً لم يسجل مع قادة التحالف، سجل المشغلون المشهد ومرروا الفيديو إلى قادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ولقد كان المشهد في المشرحة علامة على أن منطقة بغداد بدأت تتحول إلى حالة من الفوضى، حيث أدرك سكان أي من الطائفتين أنه لا الحكومة العراقية ولا التحالف يستطيعان حمايتهما بشكل فعال. ونتيجة لذلك، بدأ مدنيون من الذين لم ينحازوا من قبل في الانضمام إلى الميليشيات للبقاء على قيد الحياة أو السعي للانتقام. وفي جميع أنحاء بغداد، تم طرد الأقليات من العراقيين في أحياء غير متجانسة من العنف والتهديدات، وفروا إلى الأمان النسبي للأحياء التي تشكل طائفتهم الأغلبية فيها. حيث وصف علي كاظم، وهو شيعي عراقي، فيما بعد كيف اجتاحت عائلته التغيرات الديموغرافية في بغداد: لقد كانت المنطقة التي كنا نعيش فيها على الطرف الغربي من بغداد ذات أغلبية سنّية، لكن كانت هناك عدة عائلات شيعية. وبعد تفجيرات سامراء، حصلت جميع العائلات الشيعية على رسائل تهديد من تنظيم القاعدة في العراق. حيث تم تسليم الملاحظات إلى كل منزل شيعي. وجاء في الرسائل أننا متعاونون قذرون نعمل مع الاميركيين والايرانيين واليهود وقالت ان امامنا 72 ساعة للمغادرة. ولم نكلف أنفسنا عناء أخذ أي شيء من المنزل، فقط بعض البطانيات للأطفال لأنه كان الطقس البارد آنذاك.

ومع مرور الأسابيع، استقر تفجر العنف في 22 فبراير/ شباط تدريجياً في ما كان على ما يبدو خططاً منسقة من قبل الجماعات المسلحة لتطهير الأحياء المختلطة من الطائفة المعارضة، وبعد الاستيلاء على تلك الأحياء، استخدموها كقواعد لضرب المناطق التي يسيطر عليها الجانب المقابل. وقد تم الحصول على خطة عملية كانت معدة من قبل احدى الجماعات السنية المتمردة التي تم القبض عليها في الاسابيع التي تلت هجوم سامراء تعليمات إلى اعضائها المسلحين بأن «الأولوية في بغداد هي الشيعة... أبعاد الشيعة وطردهم من أعمالهم وأماكن عملهم من مناطقنا... حيث طرد جميع تجار الغاز أو الخبز أو اللحوم... ونقل المعركة إلى أعماق مناطق الشيعة وقطع المسارات عنهم بأي وسيلة ضرورية للضغط عليهم لمغادرة مناطقهم». وبمجرد الاستيلاء على الأحياء، سرعان ما بدأت ميليشيات مثل جيش المهدي في العمل كبدائل للدولة، وتتولى الخدمات الاجتماعية والوظائف شبه الحكومية. ومع حدوث عمليات طرد جماعي من الأحياء على كلا الجانبين، بدأت الميليشيات في تحمل المسؤولية في بعض الأحياء عن توفير الاحتياجات الأساسية من المأوى والأمن والغذاء. ووصف راسم هيكل، وهو شيعي عراقي، هذه العملية: كان جيش المهدي قد استولى أساساً على حيّنا في شمال بغداد بحلول منتصف عام 2006. لقد كانوا منفتحين جداً حول هذا الموضوع وقاموا بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية لتفتيش السيارات القادمة والعائدة... في ذلك الوقت،

وفي منطقتنا، كانوا يسيطرون على كل شيء وكانوا متورطين في كل شيء. وفي احد الايام... استدعوني مع مجموعه من موزعي الحصص التموينية الآخرين في المنطقة... حيث جعلوا الأمر يبدو وكأنه اجتماع رسمي. وقالوا إن الحكومة منحتهم سلطة جمع أي حصص مخصصة للعائلات السنية وإعادة توزيعها على عائلات الشهداء الشيعة. وكان معظم الموزعين خائفين جداً لدرجة أنهم وافقوا على التعاون دون طرح أسئلة، وعلى الرغم من أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان هناك مثل هذا الأمر من الحكومة.

وفي وقت قصير، دفع القصف مناطق الطوائف المختلطة في العراق إلى وضع فشلت فيه الحكومة المركزية، ومع تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بشكل متزايد من خلال الجمعيات مع الجماعات المحلية المرتبطة بالدين ومع ارتفاع الهجرات الجماعية بشكل كبير. وبالنظر إلى فترة ما بعد التفجير بعد فوات الأوان، اعتبر اللواء ريتشارد زنر، مدير الاستخبارات لدى كيسي بأن القادة الشيعة مثل مقتدى كان قد أطلق عنان جيش المهدي وسمحوا للمسلحين الشيعة بمهاجمة المساجد السنية والمواطنين السنة، وحتى أي شخص له اسم سني.

وقد تسببت الهجمات الشيعية حتماً في أعمال عنف انتقامية من السكان السنة، مما خلق عنفا ذو زخم كبير وجمود كبيرين. وفي جوهر الأمر كان زينر قد أشار بقوله حول العنف «إن العنف نما ليصبح صراعاً طائفياً مستداماً ذاتياً»، وعلى الرغم من هذه العلامات التي لا لبس فيها من الحرب الأهلية، وبعد أقل من أسبوع من تفجير المسجد، بدأ الجنرال في مشاة البحرية الأميركية بيتر بيس باستخدام الامتناع الذي كان يتكرر بشكل متكرر في الأشهر المقبلة، حيث اشار بقوله: «أعتقد أن الشعب العراقي ـ الأكراد والشيعة والسنة ـ ساروا إلى الهاوية، وأخذوا نظرة متعمقة في هذا الصدد ولم يعجبهم ما شاهدوه من تمساك وانسحاب من العنف للعمل معا للحفاظ على الهدوء وإيجاد المزيج المناسب لحكومتهم. واعتمد كيسي لهجة مماثلة في ارتباطاته الصحفية ومناقشاته مع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن. وأكد كيسي أن مستوى العنف كان مبالغاً فيه، مذكراً في وقت لاحق بأن المكالمات الهاتفية من القادة السنة في الليلة التي تلت التفجير كانت مليئة بالتقارير طوال الليل عن الميليشيات هنا والميليشيات هناك، ولكن عندما أمضت القوة المتعددة الجنسيات عدة أيام «في التجول في محاولة للتحقق... في القصص عن المساجد التي يتم حرقها في جميع أنحاء بغداد... كانت تذهب إلى هناك حيث سيكون هناك نافذة مكسورة والمسجد سيكون على ما يرام... كانت فترة هستيرية». ولقد جاء هذا التقليل من شأن آثار الهجوم في مؤتمر صحفي عقد في 3 مارس/ آذار، حيث ذكر كيسي أن 350 مدنياً فقط قتلوا في الأيام التي تلت القصف، وقال للصحفيين إنه «يبدو أن الأزمة قد مرت». وفي حين حذر كيسي بعناية استنتاجه مع التعليق بأن «العراق لم يخرج من الخطر بعد»،

حيث كانت رسالته المركزية هي أن الوضع لم يكن سيئاً وأن الحرب الأهلية ليست وشيكة، وهو الحكم الذي أعاده في 9 آذار/ مارس في تعليقات معدة للشهادة في الكونغرس.

ولقد قلل كيسي من أهمية العنف في التقارير المقدمة إلى كبار القادة الأميركيين أيضاً. وفي جلسة إحاطة بتاريخ 10 آذار/ مارس إلى بوش حول «العنف في منظور ما بعد سامراء»، أشار كيسي إلى أنه وفقاً لإحصاءات القوة المتعددة الجنسيات في العراق، فإن عدد الهجمات التي وقعت في أعقاب تفجير سامراء كان أقل مما كان عليه الحال خلال معركة الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، ومعركة النجف في آب/ أغسطس 2004، وكل فترة من فترات الانتخابات الثلاث خلال عام 2005. وقال «ان مستويات الهجوم بشكل عام تتناقص منذ الاستفتاء وظلت ثابتة خلال الاسابيع الاربعة الماضية». وبصرف النظر عن اليوم الذي أعقب الهجوم مباشرة، أبلغ كيسي الرئيس بأن «مستويات العنف لم ترتفع بشكل كبير»، وأن «التقرير قد بالغ في مستويات العنف وعدم الاستقرار». وفي 22 آذار/ مارس، قيم كيسي رامسفيلد الوضع في مرحلة ما بعد سامراء بقوله أن «الحرب الأهلية في العراق... ليست وشيكة ولا حتمية». وكما هو الحال في التقييمات السابقة، أكد على أهمية النظر إلى التفجير في سياق ما يرى على أنه فترات أكثر قتامة أخرى اجتازتها البعثة التي دامت ثلاث سنوات بسلام. وأضاف لرأيه بأنه «لا يمكن دفع العراق إلى حرب أهلية طالما بقيت قوات التحالف بأعداد كبيرة، وتبقى قوات الأمن الداخلي قوة وطنية، وتدعم الجماعات العرقية العملية السياسية».

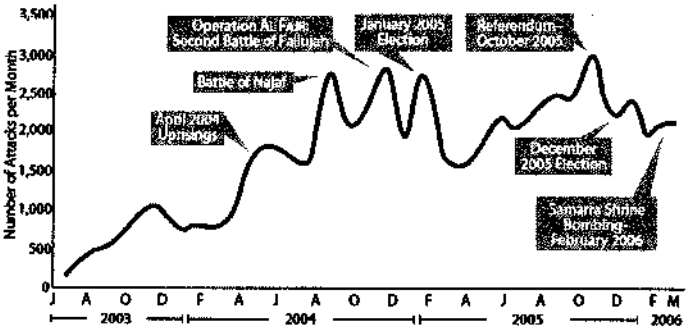


**الرسم البياني 9. العنف في منظور ما بعد سامراء: وجهة نظر القوة المتعددة الجنسيات، 10 آذار/ مارس 2006**

وفي مناقشة داخلية للقوة المتعددة الجنسيات في 31 آذار/ مارس، أوضح كيسي أنه عرّف مصطلح «الحرب الأهلية» في العراق بأنه يعني «عنفاً قومياً طائفياً مكثفاً ومستمراً وواسع النطاق عبر محافظات متعددة مصحوباً بانهيار السلطة المركزية وقوى الأمن الداخلي». حيث

اختار كيسي وموظفوه الحرب الأهلية الأميركية كنموذج لتحديد ما إذا كانت الأزمة في العراق قد أصبحت في الواقع حرباً أهلية، وفي رأي كيسي، لم يكن العراق قريباً من مثل هذه الدولة. وأشار رئيس الاستراتيجية لكيسي بعد سنوات إلى أنه «لم يكن هناك أحد ينحرف، لم يكن هناك أحد يحاول إقامة بلد مختلف أو الانضمام إلى إيران أو سوريا». واضاف «حتى الأكراد أدركوا أنهم بحاجة إلى أن يكونوا جزءاً من عراق أكبر». إذ وضع كيسي ومستشاروه حجة عالية لوصف العنف في العراق بأنه حرب أهلية.

وبالرجوع إلى الوراء، فإن الفرق بين تقدير القوة المتعددة الجنسيات في العراق للوضع الأمني الذي وقع مباشرة بعد سامراء وتقدير المدنيين والمنظمات غير الحكومية هو فرق يثير الدهشة. وبادئ ذي بدء، كانت إحصاءات القوة المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة وإحصاءات المنظمات المدنية على خلاف حاد. وبالنسبة للفترة الممتدة من الإستهداف حتى 3 مارس/ آذار والتي قدر فيها كيسي بمقتل 350 مدنياً، سجلت مشرحة بغداد 1300 حالة وفاة، واستشهدت وزارة الداخلية بـ 1077 شخصاً، مما يشير إلى أن التحالف ربما استسلم لوعي محدود بالوضع، لكنه يشير بالتأكيد إلى أن التحالف لم يكن يوفق بين تقاريره وتقرير نظرائه المدنيين. وان أحد الأسباب المحتملة للاختلاف في التقديرات هو أن القوة المتعددة الجنسيات لم تكن تتعقب أساسا سوى الهجمات التي وصفتها بأنها عرقية ـ طائفية بطبيعتها. حيث ذكرت ورقة إعلامية في 10 أبريل/ نيسان من قبل مديرية الاستخبارات التابعة للقوة المتعددة الجنسيات أن الهجوم يعتبر طائفياً عرقياً إذا ارتكبه أفراد من جماعة عرقية أو دينية ضد أفراد أو رموز جماعة عرقية أو دينية مختلفة، حيث ان الاختلاف في الدين أو العرق هو الدافع الرئيسي». ولكن لأن التحالف والسلطات العراقية غالباً ما كانت تفتقر إلى الأدلة والمعلومات الأساسية حول الجثث في شوارع بغداد أو العائمة في نهر دجلة، فإن تحديد ما إذا كان الدافع وراء القتل أو العمل العنيف هو عنصري وغير منتظم إلى حد كبير، وهو عامل أدى بالتأكيد إلى انحراف إحصاءات القوة المتعددة الجنسيات حول وفيات المدنيين.

### البقاء على منهج القوة المتعددة الجنسيات في العراق

ولقد ظل كيسي والقوة المتعددة الجنسيات على النهج الصحيح بعد تفجير سامراء بمواصلة نقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين. وضمن التحديثات المنتظمة التي قام بها كيسي إلى واشنطن، لم يكن هناك أي شيء كبير في أعمال العنف التي أعقبت سامراء. فقط اثنان من المؤتمرات الـ 25 التي أجراها كيسي مع الرئيس أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الأمن القومي بين 22 فبراير/ شباط ونهاية مايو/ أيار تناولا الهجوم أو العنف الطائفي.

وعلى النقيض من ذلك، تناولت ثلاث جلسات إحاطة موضوع تسريع المرحلة الانتقالية من خلال زيادة تقليص الألوية الأمريكية خلال فصل الصيف. وفي مارس/ آذار، أبلغ كيسي رامسفيلد بأن القوة المتعددة الجنسيات لا تزال في طريقها إلى سحب من 15 فريق قتالي للألوية إلى 10 بحلول نهاية عام 2006، ومن 81 قاعدة إلى حوالي 50 قاعدة في نفس الإطار الزمني، مشيراً إلى أن التفجير لم يفعل شيئاً يذكر لتغيير خطة حملته الانتخابية. بيد ان التفجير عدل الخطط التي وضعها كيسي ورامسفيلد في يناير لإعادة نشر لواءين في وقت مبكر. والآن، وبعد إجراء استعراض هيكل قوة آذار/ مارس، أوصى كيسي بأن يعاد نشر اللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا، كما كان مقررا في حزيران/ يونيو، وأن اللواء الأول، الفرقة الجبلية العاشرة، لن يُحدَّد إلا لمدة شهر، وليعاد نشره في تموز/ يوليو. في حين أفاد كيسي بأن قرار كانون الأول/ ديسمبر قد أسفر عن نتائج إيجابية، مشيرا إلى انخفاض الهجمات في ديالى حيث تم إيقاف لواء من التعزيز، وقال في نهاية المطاف أنه «لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لتأثير قرار ديسمبر 2005». ومع الخطة المحدثة، فإن القوة المتعددة الجنسيات ستنخفض إلى 14 فريق قتالي في يونيو وإلى 13 بحلول أغسطس. حيث كان الانخفاض الحاد نتيجة لقرار تلك القوة في عام 2005. وبالحصول فقط على التناوب لعامي 2006 ـ 2008 مع مجموع 13 فريق قتالي للألوية، وهذا يعني أنه عندما غادر اللواء الثاني، فرقة المشاة 28، الحرس الوطني بنسلفانيا، من القوة متعددة الجنسيات الغربية (MNF ـ W) واللواء الأول، الفرقة الجبلية 10، فإن هذا يعني مغادرتها للفرقة متعددة الجنسيات ـ بغداد (MND-B)، حيث لن يكون هناك ردم لأي من الوحدتين.

وتعكس قائمة الأهداف العالية القيمة التي حددتها القوة المتعددة الجنسيات هذه الاستمرارية في الاستراتيجية أيضاً وعلى الرغم من وجود أدلة كبيرة على أن فرق الموت والميليشيات الشيعية تؤجج العنف الطائفي طوال عام 2005، وفي أعقاب التفجير مباشرة، ظلت قائمة القوة المتعددة الجنسيات لأكثر الإرهابيين والمتمردين المطلوبين شبه سنية. في 25 شباط/ فبراير 2006، كانت 12 اسماً من أصل 19 اسماً أعضاء في تنظيم القاعدة في العراق أو منظمات جهادية أخرى تابعة لها، وكان الهدف الأول هو أبو مصعب الزرقاوي. ولقد كان عزت ابراهيم الدوري قد انخفض إلى المرتبة 19 على اللائحة وهو واحد من خمسة فقط من اعضاء النظام السابق الذين ما زالوا على اللائحة. ومن الواضح أن هدفين فقط كانا مرتبطين بالمنظمات الشيعية.

### عملية «مقاييس العدالة»

وحتى مع استمرار القوة المتعددة الجنسيات في تنفيذ مسار انتقالها وتخفيضها وتوحيدها،

فلقد أدرك كيسي وقادته بأن العنف في العاصمة العراقية يتطلب رداً تكتيكياً. وفي 12 آذار/ مارس، أطلقت القوة المتعددة الجنسيات في العراق عملية «مقاييس العدالة»، وهي جهد أميركي عراقي استمر شهراً لإنشاء نقاط تفتيش ثابتة جديدة في أحياء بغداد وفيما بينها وفرض حظر التجول الذي يذكّر بأسلوب النظام التعيس قبل عام 2003 في السيطرة على سكان المدينة. ولضمان أن تخدم العملية الغرض الإضافي المتمثل في إظهار القدرة المتنامية لقوات الأمن العراقية، خططت القوة المتعددة الجنسيات في عملية «موازين العدالة» بالتعاون مع القادة العراقيين والتي هدفت إلى دمج الوحدات الأمريكية والعراقية في جميع أنحاء المدينة، مع وجود وحدات عراقية في مقدمة الشارع، ولقد اقترنت نقاط التفتيش الثابتة، التي كانت تهدف إلى منع حرية تنقل العناصر الطائفية، بمداهمات للقبض على الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف طائفية. وسيدعم لواءان أمريكيان، هما اللواء الرابع، الفرقة 101 المحمولة جواً، في شرق بغداد، واللواء الرابع، فرقة المشاة الرابعة، في وسط جنوب بغداد العمليات التي يقودها العراق على جانبي المدينة. وفي جنوب غرب بغداد، نقلت القوة المتعددة الجنسيات كتيبة واحدة من اللواء الثاني، الفرقة المدرعة الأولى، وهي «قوة النداء إلى الأمام» التي كانت قد توقفت في كانون الأول/ ديسمبر من العراق إلى الكويت. وفي الوقت نفسه، نقل الفيلق المتعدد الجنسيات كتيبة واحدة من اللواء الثالث للعقيد مايكل ستيل، التابع للفرقة 101 المحمولة جواً، إلى محافظة صلاح الدين ضمن قاطع الفرقة المتعددة الجنسيات ـ الشمالية، إلى شرق بغداد، وكتيبة مشاة البحرية من الفريق القتالي للفوج الخامس إلى غرب بغداد، ليصل مجموع أفراد الوحدة الأمريكية للعملية إلى 10,000 جندي.

ولقد كان تدفق القوات الأمريكية إلى منطقة بغداد انعكاساً جزئياً لسياسة تقليص موطئ قدم القوات الأمريكية في العاصمة التي كان كيسي يستخدمها قبل أسابيع فقط. وكان قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق يهدف في السابق إلى تجويع وحدات القوات الأمريكية، وبالتالي إجبارها على الشراكة الكاملة مع نظيراتها العراقية، وتركيز الوحدات التكتيكية على قواعد العمليات الأمامية على أطراف المدينة. وقد أربك هذا النهج العديد من قادة كيسي التكتيكيين، الذين واجهوا صعوبة في إيجاد سبل لمكافحة العنف الطائفي بموارد متناقصة في نفس الوقت الذي صدرت إليهم تعليمات بالنأي بأنفسهم عن المناطق التي كلفوا بالسيطرة عليها. وعندما زار كيسي الفرقة 101 المحمولة جواً في شرق بغداد يوم تفجير سامراء، على سبيل المثال، اشتكى قائد اللواء العقيد توماس من أن لواءه المتحول تمدد أثناء محاولة تأمين سكان مدينة الصدر البالغ عددهم 3 ملايين نسمة مع فقدان كتيبتين للمناورة. ولقد أجاب كيسي بأن الشعور التمدد كان «جزءا من الخطة». وكما قال كيسي للمؤرخين في وقت لاحق، في

رأيه، فإن الطريقة الوحيدة لجعل وحدة من الجيش تفعل أقل من ذلك هي إعطائها أقل للقيام بهذه المهمة. ومن شأن هذا المفهوم أن يشكل الكثير من استجابة القوة المتعددة الجنسيات في العراق للعنف الذي وقع في فترة ما بعد سامراء طوال ربيع وصيف عام 2006.

ومن جانبه، التزم الجعفري بتعزيز موطئ القدم الأولي لـ 26000 من قوات العمليات الخاصة العراقية مع 11,000 جندي عراقي إضافي. ومع ذلك، وفي ضوء مخاوف قادة التحالف من تورط وزارة الداخلية في النشاط الطائفي، فإن لواء المغاوير والشرطة الوطنية سيقعان تحت السيطرة التكتيكية للفرق القتالية التابعة للألوية الأمريكية من أجل تقييد قدرتها على «القيام بعمليات مارقة». ولقد توقعت قوات التحالف والقادة العراقيون بعملية يشارك فيها 47 ألف جندي داخل المدينة. وفي الوقت نفسه، وبعد 3 أسابيع من موجة القتل التي أعقبت تفجير الضريح، بدأ كيسي في إعادة توجيه مقره إلى التهديد الجديد من فرق الموت و«عمليات القتل خارج نطاق القضاء».و في 15 آذار/ مارس، أي بعد 3 أيام من إطلاق عملية «مقاييس العدالة»، اقام كيسي فرقة عمل مشتركة بين الولايات المتحدة والعراقيين لمتابعة القتل خارج نطاق القضاء داخل مقر القوة المتعددة الجنسيات للتحقيق في العنف الطائفي وترشيح أهداف يمكن استخدامها لاحتجاز المسؤولين عن ذلك أو مقاضاتهم أو تحييدهم. وحتى مع ظهور نقاط التفتيش في جميع أنحاء المدينة، كانت هناك الكثير من عمليات القتل التي عملت بها فرقة العمل التابعة للمجموعة في التحقيق فيها. وفي 21 آذار/ مارس، قدر مسؤولون عراقيون وأمريكيون أنه تم العثور على ما يقرب من 200 جثة أُعدمت وعذبت في بغداد على مدى الأسبوعين الماضيين، وهو ما يزيد عن معدل القتل العادي في بغداد ضمن ثلاث سنوات.

وبعد خمسة أيام، عثرت القوات الأمريكية وقوات العمليات الخاصة العراقية على 30 جثة مقطوعة الرأس في محافظة ديالى. وفي 29 مارس/ آذار، قتل مسلحون يرتدون زي الشرطة «الذين من المرجح أن يكونوا من الشرطة» تسعة أشخاص ضمن غارة في حي المنصور غرب بغداد. وفي نفس اليوم اختطف مسلحون 35 بغدادياً في اربع عمليات اختطاف جماعية منفصلة في انحاء المدينة وذكر مسؤولو مشرحة بغداد انه تم العثور على ما بين 30 و40 جثة في شوارع المدينة يومياً. وفي غضون أسبوعين من إطلاق عملية «مقاييس العدالة»، كانت القوات الأمريكية تلاحظ الجماعات المسلحة الكبيرة في منطقة بغداد، وهو تحول في التكتيكات أقرب إلى انتفاضات عام 2004 منه إلى موقف المسلحين الأكثر ظلاً في عام 2005.و في 25 مارس/ آذار، اندلع تبادل كبير لإطلاق النار بين جيش المهدي (JAM) والمقاتلين السنة في بلدة المحمودية المختلطة جنوب بغداد، وهي معركة نادرة بين الميليشيات انتهت بمقتل أو جرح ما يقدر بنحو 40 مسلحاً. وبعد يوم واحد، أي في 26 آذار/ مارس، أسفرت غارة مشتركة

للعمليات الخاصة التابعة للقوة المشتركة في العراق على مجمع تابع لجيش المهدي في الأعظمية عن مقتل 16 من أفراد الميليشيات الصدرية.

ولقد كانت للغارة على الأعظمية، التي شُنت لاستهداف نفس القوات الطائفية المسؤولة عن قتل جنود قوات العمليات الخاصة في وقت سابق من الشهر، تداعيات سياسية خطيرة. وفي عرض لعملياتهم الإعلامية، بعد أقل من ساعة من انتهاء المهمة، أزال الصدريون أسلحة من موقع المعركة، وقاموا بإعادة تمركز جثث أفراد الميليشيات لجعلها تبدو وكأنها أُعدمت وسط الصلاة، ونشرت صوراً وبياناً اتهمت فيه التحالف و«قوات العمليات الخاصة » بذبح المصلين الشيعة الأبرياء في المسجد، حيث خلقت الصور موجات صدمة سياسية ترددت أصداؤها مرة أخرى إلى واشنطن، ومع طرح الأسئلة حول العملية من قبل وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة. والذي أعقب ذلك تحقيق لمدة 6 أسابيع شمل مكتب رئيس الوزراء العراقي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، حيث برأ المشغلون الخاصون في نهاية المطاف من أي مخالفات تتعلق بقوة التسجيلات من كاميرات الفيديو التي تحمل خوذة ومصور قتال رافق البعثة. غير أن الضرر السياسي قد وقع. وقد تم تهميش مهمات قوة المهام المشتركة ضد فرق الموت التابعة لـ جيش المهدي خلال التحقيق، وعندما اقترحت قوة المهام المشتركة بعثة شاملة في أواخر أيار/ مايو من شأنها أن تصيب في الوقت نفسه عشرات الأهداف من الجماعة من البصرة إلى مدينة الصدر في ليلة واحدة، قرر كيسي أن البعثات ستتم بالتتابع على مدى أيام بدلاً من ذلك، مما أدى إلى إضعاف تأثيرها. ولقد كان للعنف الطائفي الذي يحدث أثناء عملية «مقاييس العدالة» في بعض الأحيان صداً سياسياً. وفي 7 أبريل/ نيسان، هاجم ثلاثة انتحاريين مسجد البراثا في غرب بغداد، وهو مجمع ديني شيعي يسيطر عليه السياسي (رجل الدين) جلال الدين الصغير. حيث كان السنّة يشكون منذ فترة طويلة في أن الصغير، وهو عضو سابق في فيلق بدر، يدير فرق الموت الشيعية خارج مجمع المسجد، ويبدو أن تفجير 7 أبريل/ نيسان كان قد استهدفه على وجه التحديد. وفجر اثنان من الانتحاريين، يرتديان زي نساء أنفسهما بين المصلين، لكن الثالث اخترق مكتب الصغير وكاد يقتل الصغير نفسه. وإجمالا، فلقد قتلت تفجيراتهم 85 شخصا وجرحت 160 آخرين.

ولقد كان أحد الأسباب التي أدت إلى فشل عملية «مقاييس العدالة» في وقف هذا النوع من العنف، هو أن الخطط الطموحة لتعزيز قوات الأمن العراقية والعمليات التي تقودها قوات الأمن العراقية في بغداد لم تحدث. ولم يتحقق سوى 2000 جندي من القوات العراقية التي وعد بها الجعفري والمتمثل ة في 11,000 جندي، مما أدى إلى نقص كبير في الموارد في العملية. ولم تستجب ألوية قوى الأمن الداخلي التي يقودها الأكراد، على وجه الخصوص، للأوامر بالانتشار

من شمال العراق إلى العاصمة، مبرزة أن الجيش العراقي الجديد الذي بناه التحالف لم يكن مؤسسة وطنية، بل قوة تضم العديد من وحدات الطائفة الواحدة المتجانسة عرقياً والتي تستجيب للأحزاب السياسية بدلاً من التسلسل القيادي الرسمي. لقد عانت الوحدات التي انتشرت في بغداد من نفس مشكلة جنود الأشباح التي لاحظها قادة التحالف في الجيش العراقي والشرطة العراقية في أواخر عام 2005، وكانت القوة الحقيقية للوحدات العراقية في شوارع بغداد في كثير من الأحيان أقل بكثير من قوتها على الورق أو في تقارير تقييم الاستعداد للمرحلة الانتقالية.

ولقد كان أداء القوات العراقية التي كانت في الشارع مخيبا للآمال. ونادراً ما كانت قوات الأمن تترك السيطرات ونقاط التفتيش، حيث فشلت نقاط التفتيش نفسها إلى حد كبير في الحد من حركة المتمردين أو الأسلحة. وقد كان الجنود العراقيون الذين يحرسون نقاط تفتيش ضمن عملية مقاييس العدالة يميلون إلى أن يكونوا غير مجهزين بشكل جيد وغير منضبطين ويهربون في سياراتهم كما لاحظ قائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد اللواء جيمس د. ثورمان. وفي جولة تفقده نقاط التفتيش بنفسه، قال وزير الدفاع العراقي أنه يجب على العدو ان يكون سيئا للغاية حتى لا يتمكن من تجاوز الحواجز أو عبورها. وفي الوقت نفسه، كانت وحدات الجيش العراقي المدربة تدريباً جيداً والقادرين في كثير من الأحيان، مقيدة بالقدرة على العمل ضد فرق الموت الشيعية بسبب التداعيات السياسية لمواجهة الطائفيين الذين كانوا على صلة بالأحزاب السياسية العراقية الكبرى. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه عملية «مقاييس العدالة» في منتصف نيسان/ أبريل، انخفض عدد القتلى المدنيين في بغداد كل أسبوع إلى حوالي 230 شخصاً، بعد أن كان أكثر من 300 في الأسابيع التي أعقبت تفجير سامراء، لكنه لا يزال أعلى بكثير من متوسط كانون الأول/ ديسمبر 2005 البالغ نحو 160 شخصاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من العنف الذي لا يزال مرتفعاً ورصانة الأداء لـ «قوات العمليات الخاصة العراقية ». وخلص تقييم القوة المتعددة الجنسيات في 15 نيسان/ أبريل للعمليات في بغداد إلى أن عمليات مقاييس العدالة والأضواء الشمالية ساعدت على تقليل عدد الهجمات ضمن أجهزة التفجير المحمولة عن طريق المركبات وهجمات الانتحاريين في بغداد. وقد تغيرت طبيعة العنف مع تزايد الهجمات بالأسلحة الصغيرة، ولكن يبدو أن العنف قد انخفض عموما منذ بدء تلك العمليات.

وفي الوقت نفسه، كانت مستويات الهجمات في ارتفاع ولكنها لم تصل إلى المستويات التي حدثت حول انتخابات يناير/ كانون الثاني 2005 والاستفتاء. وأخيراً، وبدلاً من إلقاء اللوم على العنف في تفاقم الطائفية، ألقى تقييم القوة المتعددة الجنسيات باللائمة على بطء تشكيل الحكومة الجديدة، وخلص إلى أن «الكثير من الزيادة في العنف من المرجح أن تعزى إلى عدم الاستقرار المتصور للحكومة. وتفاقم عدم الاستقرار بسبب الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها

الحكومة لتشكيلها». وكما كان الحال منذ فترة طويلة، يأمل قادة القوة المتعددة الجنسيات في أن يشجع جلوس الحكومة العراقية الجديدة المنتخبة ديمقراطياً الأطراف المتحاربة على البدء في حل مشاكلها سياسياً.

## تغير الطبيعة الاساسية للصراع

وعلى الرغم من تصريحات القوة المتعددة الجنسيات الإيجابية نسبياً، وتصريحات كيسي نفسها، مع اقتراب عملية «مقاييس العدالة» من نهايتها، فإن منظور قائد القوة المتعددة الجنسيات في ما بعد سامراء بدأ يتطور، وكذلك منظور كبار مرؤوسيه. و في 22 نيسان/ أبريل، أي بعد أسبوع واحد فقط من تقييم القوة المتعددة الجنسيات لعملية «مقاييس العدالة» على أنها نجاح نسبي، قال مدير الاستخبارات زنر لكيسي ولجمع من قادة التحالف «إن فترة ما بعد سامراء شهدت تحولاً في طبيعة الصراع من تمرد سني يحاول عرقلة العملية السياسية وإنهاء الاحتلال إلى منافسة بين القادة الاجتماعيين والسياسيين ودوائرهم العرقية والطائفية على السلطة الاقتصادية والهيمنة السياسية». وخلص زنر إلى أن دوافع العنف قد تغيرت أيضاً قبل سامراء، حيث كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق ترى أن معظم العنف الطائفي هو مسألة هجمات موجهة قام فيها فيلق بدر بعمليات قتل مستهدفة لأفراد الشخصيات السنية، في حين نفذ مسلحون سنّة هجمات انتحارية عشوائية ضد السكان الشيعة. ومع ذلك، اي بعد التفجير، أصبحت الهجمات الشيعية ضد السنة عشوائية أيضاً، مع اضطلاع «جيش المهدي» بدور أكثر بروزاً من خلال تنفيذ عمليات قتل طائفية عشوائية ضد السكان السنة عموماً. كما أصبح دور إيران في العنف الطائفي أكثر وضوحاً، حيث خلصت القوة المتعددة الجنسيات إلى أن «إيران تقوم بتسليح وتدريب وتمويل الجماعات المسلحة الشيعية «وخاصة جيش المهدي وبدر».

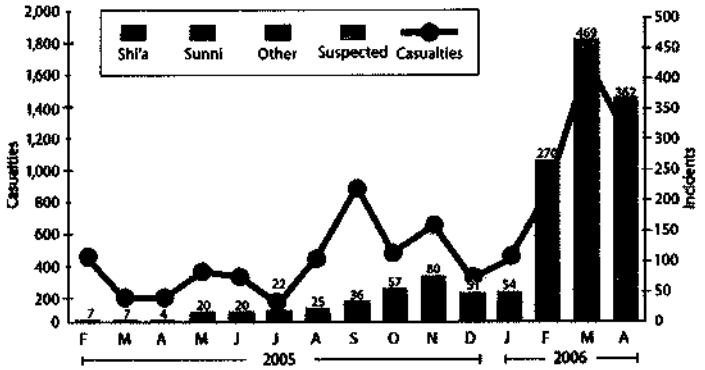


**الرسم البياني 10. تقارير القوة المتعددة الجنسيات عن الحوادث العرقية والطائفية الشهرية والإصابات اعتباراً من نيسان/أبريل 2006**

ولقد كان كيسي يقترب من الاستنتاج الأوسع بعد شهرين من هجوم سامراء بأن طبيعة الصراع، كما أسماه، تتغير وكان هذا اقتراحاً يفكر فيه منذ ما قبل تفجير الضريح، مما يعكس إحباطه من حكومة الجعفري واعترافه بحملة تفجير تنظيم القاعدة في العراق التي يدعمها السنة. وقبل أسبوع من الهجوم، عرض كيسي على قادته التابعين فكرة أن الصراع في العراق أصبح معركة لتقسيم السلطة بين الجماعات العرقية والطائفية المتنافسة بدلاً من التمرد ضد التحالف. وبحلول أواخر نيسان/ أبريل، تبلور تفكير كيسي بشأن هذه المسألة. وقال أمام حشد من الجنرالات الأميركيين في 24 نيسان/ أبريل، بأن الحرب كانت صراعاً من أجل تقسيم السلطة السياسية والاقتصادية من قبل العراقيين، مع أربع مجموعات مختلفة تقود الصراع: إيران والمتطرفون الشيعة والمقاومة السنية العلمانية والمتطرفون السنّة. وفي هذا النموذج المعدل، لم يعد قتال التحالف الهدف المركزي للأطراف المتنازعة، ولأول مرة في الحرب، كانت قيادة المسرح الأمريكي تعترف بالنفوذ القوي المزعزع للاستقرار الذي كانت إيران والمتطرفون الشيعة يمارسونه في الحملة.

ولقد واصل كيسي تحليله على هذا المنوال في مناقشات مع رامسفيلد بعد يومين. وقد تغيرت طبيعة العنف، كما قدم تقريراً إلى اللجنة. ومنذ حادثة سامراء، قُتل مدنيون بالإعدام أو القتل بثمانية أضعاف عددهم بالسيارات المفخخة، وهو تغيير كبير منذ حملة سيارات مفخخة في عام 2005. حيث كانت القوة المتعددة الجنسيات تظهر أيضاً ارتفاعاً في عدد جرائم القتل والإعدام من 11 جريمة في اليوم قبل التفجير إلى 36 جريمة في اليوم خلال الأسبوع من 8 إلى 14 مارس/ آذار. ولقد ظل كيسي يأمل في أن يكون تصاعد العنف مجرد اتجاه قصير الأجل، وأشار إلى أن عدد جرائم القتل والإعدام قد انخفض خلال الأسبوع من 13 إلى 20 أبريل/ نيسان إلى 29 جريمة فقط في اليوم. كما عكست خطة الحملة المحدثة التي نشرها كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في 28 نيسان/ أبريل التغيير في الفهم الجديد للقيادة للبيئة العراقية. حيث كانت خطة أبريل/ نيسان تهدف إلى تحديد أنشطة التحالف على مدى فترة أربع سنوات والتي تشمل نظرياً نهاية بعثة القوة المتعددة الجنسيات والانتقال إلى علاقات دبلوماسية طبيعية. ولكن في تغير عن خطط الحملة الانتخابية السابقة، أشارت نسخة نيسان/ أبريل إلى أن الحرب تطورت من تمرد موجه ضد جهات خارجية (أي التحالف) إلى صراع بين الجماعات العرقية والطائفية حول توزيع السلطة السياسية والاقتصادية، كما اتضح ذلك من موجة الغضب والعنف في أعقاب هجوم سامراء. وفي حين افترض قادة التحالف في أواخر عام 2004 وطوال عام 2005 بأن عملية الانتخابات العراقية من الطبيعي أن تحقق الاستقرار في البلاد، إذ أعلنت وثيقة 28 نيسان/ أبريل بدلاً من ذلك بأن التصويت في الانتخابات كان

مدفوعاً إلى حد كبير بالهوية العرقية والطائفية وليس بالقضايا السياسية، مما يعكس مجتمعاً مستقطباً يحول دون إقامة دولة ديمقراطية مستقرة ودائمة. ولأول مرة ذكرت القوة المتعددة الجنسيات أيضاً الميليشيات، والتي سمتها الجماعات المسلحة خارج الحكومة والتي تشمل العنف العرقي والطائفي كجزء من التهديد الشامل لمهمة التحالف.

وعلى الرغم من هذا التحليل الذي تغير بشكل كبير، فلم يعتقد قادة التحالف أن الوضع المتغير يبطل المبدأ الأساسي لخطط الحملة السابقة، وأنه يجب نقل المسؤولية إلى العراقيين في أسرع وقت ممكن من أجل تجنب استمرار التبعية العراقية والتقليل إلى أدنى حد من حشد المعارضة أو الأجسام المضادة، ضد قوات التحالف. حيث نصت وثيقة 28 أبريل «إن النجاح الاستراتيجي الدائم لن يتحقق إلا من جانب العراقيين؛ وان المشاكل العراقية تتطلب حلولا عراقية، وسوف ننجح من خلال وضع العراقيين على نحو متزايد في جميع خطوط العمليات، والانتقال إلى دور داعم، والحد من ظهورنا ومستوى مشاركتنا، والضغط عليهم لمعالجة وحل المشاكل العراقية بالموارد العراقية». وفي عامي 2006 و2007، سيهدف التحالف إلى تعزيز «تشكيل حكومة وحدة وطنية» من أجل معالجة الظروف التي يمكن أن تدفع العراق إلى حرب أهلية. وفي الوقت نفسه، سينقل التحالف تدريجياً مساحة المعركة إلى الجيش العراقي للإدارة العراقية، ويهيئ الشرطة العراقية للبدء في الاضطلاع بدور قيادي في مكافحة التمرد، وتوجيه الحكومة الجديدة حتى تبدأ وزاراتها ومؤسساتها في تطوير المهارات اللازمة للحكم بفعالية. كما سيواصل التحالف محاولاته لإقناع المتمردين السنة بتجنب العنف لصالح السياسة بما يشمل استمرار التحالف بتواصله مع العرب السنة في التأكيد على أن العملية السياسية توفر أفضل أمل لحل مخاوفهم المشروعة، وستكون مشاركة العرب السنة في العملية السياسية على جميع المستويات أمراً أساسياً.

وأخيراً، وبالتخلي عن التأكيد في عام 2005 في إعادة فرض السيطرة على الحدود من أجل اعتراض ما افترضه كيسي وآخرون بأنه المسرّع الخارجي للصراع، حيث أعلنت خطة نيسان/ أبريل أن «أهمية بغداد كمقر للحكومة وبوتقة الصراع الطائفي تجعلها الجهد الرئيسي للتحالف لعام 2006». بالإضافة إلى أن بغداد قد حددت خطة القوة المتعددة الجنسيات في تسع مدن ذات أهمية استراتيجية حيث سيعزز التحالف وجوده ويركز على تطوير قوات عراقية قادرة على تحمل المسؤولية عن الأمن بما يشمل النجف والرمادي وبعقوبة وبابل (الحلة) والفلوجة وسامراء وكركوك والموصل والبصرة. وشرح كيسي في وقت لاحق مبرراته للحفاظ على المبادئ الأساسية لخطط الحملة السابقة، مشيرا إلى أن تفجير سامراء بقوله: لم يجعلني ذلك أعود وأشك في اساس خطة حملتنا الانتخابية، حيث أن النجاح العراقي على المدى الطويل

لن يحققه إلا العراقيون من وجهة نظري آنذاك ورأيي لا يزال حتى الان وإن كان عليهم العمل من خلال هذه المشاكل الطائفية. إذ لم يكن الأمر جميلاً وهم يعملون في من اجل ذلك ولكن كان عليهم حلها والوصول إلى الجزء السفلي منهم، ونحن يمكن أن نساعدهم فقط خلال عبورهم هذه الفترة.

**«عام الشرطة»**

ولقد أظهر الأداء المخيب للآمال لقوات الأمن العراقية في عملية «مقاييس العدالة» وما تلاها مباشرة من تفجير سامراء أنها بعيدة عن الاستعداد لتحمل مستوى المسؤولية الذي كان قادة التحالف يأملون في أن يتحملوه في عام 2006. ولقد كان كل من القوة المتعددة الجنسيات والقيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات قد بدأتا هذا العام بمجموعة من الخطط لجعل عام 2006 «عام الشرطة»، حيث سيركز التحالف بشكل خاص على بناء قدرات الشرطة المحلية وقوات الحدود التابعة لوزارة الداخلية. وبالتالي، يمكنهم في نهاية المطاف تولي مهام الأمن الداخلي من الجيش، كما أوصت الدراسة الاستقصائية لمكافحة التمرد التي أجراها الكولونيل ويليام هيكس في عام 2005، وكما يعتقد كيسي وغيره من القادة، انه كان ضرورياً لنجاح جهود مكافحة التمرد على المدى الطويل. وقبل ثلاثة أسابيع من تفجير سامراء، كانت القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق قد أعطت كيسي خطة «لتسريع سنة الشرطة»، مشيرة إلى أن الهدف من تعزيز الجهود هو الوصول إلى المستوى الثاني لتقييم الاستعداد الانتقالي لمراكز الشرطة، الأمر الذي من شأنه أن يساوي الانتقال وفك ارتباط قوات التحالف. وللوصول بالشرطة العراقية إلى هذا المستوى، فإن القيادة الإنتقالية للأمن سوف تتخلى عن برنامج الشراكة مع الشرطة لصالح توجيه أكثر قوة. باستخدام برامج فرق الشرطة الخاصة والمرحلة الانتقالية العسكرية كنموذج، وستقوم القيادة ايضا بإنشاء فرق انتقالية للشرطة تضع في نهاية المطاف مستشاري التحالف في ما يقرب من 200 مركز شرطة إقليمي ومحلي بهدف تحسين الشرطة المجتمعية في «المدن الاستراتيجية» العشر المحددة في خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات.و على أرض الواقع، ستشكل فرق الشرطة الانتقالية حوالي 500 ضابط اتصال دولي للشرطة التابعين للقيادة الإنتقالية للأمن.، حيث كان من بينهم محترفو الشرطة المدنية من جميع أنحاء العالم الذين تطوعوا لتوجيه الشرطة العراقية. وكان معظم هؤلاء المهنيين في الشرطة إما متعاقدين من ذوي الخبرة السابقة في إنفاذ القانون، أو شرطة المرور أو غيرهم من موظفي إنفاذ القانون المحليين المعارين من حكوماتهم. ولقد كان القليل ان وجد من وحدات شرطة شبه عسكرية مثل الكارابينييري الإيطالي أو الدرك الفرنسي. وقد

أظهرت تجارب القيادة الإنتقالية للأمن السابقة مع الضباط الدوليين بأن البرنامج يميل إلى أن يكون غير فعال لأن الضباط المسلحين تسليحا خفيفا مع عدم وجود تدريب عسكري نادرا ما تركوا سلامة قواعد العمليات الأمامية للتحالف. ومع ذلك، وبموجب المفهوم الجديد للفرق الإنتقالية للشرطة، حيث تم إقران ضباط الاتصال بمترجمين فوريين وفرقة شرطة عسكرية من شأنها أن تسمح للمنظمات الحكومية الدولية بالتحرك بحرية أكبر والتفاعل مع الشرطة العراقية التي كان من المفترض أن تبني قدراتها.

ولتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة من الشرطة العسكرية، طلبت القوة المتعددة الجنسيات خمس سرايا شرطة عسكرية إضافية للانضمام إلى اللواءين اللذين تم نشرهما بالفعل للبعثة. وقد جعل وصول الشرطة العسكرية التابعة للواء تقريباً من الشرطة العسكرية والتي بدورها تابعة للحرس الوطني ـ وحدة الشرطة العسكرية الكلية في مسرح العمليات ووحدة كبيرة للغاية لفيلق الشرطة العسكرية التابع للجيش ذي الكثافة المنخفضة، ولكنه مكّن أيضاً للمرة الأولى التحالف من وضع فرق انتقالية مع الشرطة المحلية وليس الشرطة الخاصة فقط. وفي الوقت نفسه، ومن أجل ترميم مراكز الشرطة المحلية المتداعية، ستشرف القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات على عقود البناء والتجديد والتي تبلغ قيمتها 425 مليون دولار. وقد كان هذا الجهد معقداً لأن العديد من مراكز الشرطة كانت مستأجرة فقط من ملاك من القطاع الخاص الذين استغلوا في بعض الحالات تحسين ممتلكاتهم لزيادة الإيجار أو بيع المرافق المجددة أو إطلاقها للمستأجرين الذين يدفعون أجوراً أعلى. وعلى غرار الشرطة المحلية، ستتلقى إدارة إنفاذ الحدود التابعة لوزارة الداخلية اهتماماً متزايداً في عام 2006 أيضاً. حيث تم تعديل خطة زيادة عدد فرق الانتقال الحدودية من 15 إلى 26 فرق لتعكس المخاوف المتزايدة مع الحقد الإيراني. ولأن قرع طبول المخابرات المطرد في أواخر عام 2005 وأوائل عام 2006 قد حذر من تورط إيران في تهريب المخترقين المشوهين والعنف الطائفي، قرر قادة القوة المتعددة الجنسيات والقيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات بأن معظم فرق النقل المتعددة الجنسيات الجديدة ستنتشر على الحدود الإيرانية، دون أي وجود للتحالف في السابق، على الرغم من أن الفرق الجديدة لن تكون موجودة حتى الربيع.

وضمن مبادرات هذا المشروع، قامت القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات ووزارة الداخلية بتوحيد الشرطة الخاصة ذات الأغلبية السنية أصلاً وكتائب النظام العام ذات الأغلبية الشيعية في نيسان/ أبريل 2006، وبعد وقت قصير من أدائها الباهت في عملية «مقاييس العدالة»، أُعيد تسمية وحدات الشرطة المندمجة بأنها ألوية «الشرطة الوطنية»، حيث شكل كل من العنصرين المنفصلين سابقا مقرا لفرقة الشرطة الوطنية التابع لوزارة الداخلية. وفي شهادة

صامتة على البيئة الأمنية المتزايدة الخطورة، قررت القيادة الإنتقالية للأمن تزويد وحدات الشرطة الوطنية بالأسلحة الثقيلة مثل مدافع (RPK) و(PKM) الرشاشة والقنابل الصاروخية، وهو جهد يوازي برنامجا مماثلا لإصدار كل كتيبة من كتائب الجيش العراقي بثماني مدافع هاون، وثمانية رشاشات ثقيلة من طراز (DShK) و10 بنادق قنص من طراز (SVD) و10 قذائف (RPG). ولقد مثلت هذه الأسلحة الجديدة للشرطة الوطنية والجيش العراقي تراجعاً إضافياً عن خطة التحالف الأصلية لعام 2004 بعدم تزويد قوات الأمن العراقية بالأسلحة الثقيلة. كما سلطوا الضوء على معضلة كامنة أربكت المهمة الاستشارية للتحالف منذ البداية. فمن ناحية كان مخططو القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات والقوة المتعددة الجنسيات في العراق ـ ينوون بأن تؤدي الشرطة العراقية في نهاية المطاف وظائف سيادة القانون الحقيقية للديمقراطية: وهي التحقيقات والاعتقالات ومعالجة المتهمين من خلال نظام العدالة الجنائية. ومن ناحية أخرى، فلقد كان الواقعيون في كلا المقرين يعرفون أن هذه التقنيات ليست ما يحتاجه العراق في خضم التمرد والعنف المدني المكثف. ومن المرجح أن يؤدي تزويد وحدات الشرطة العراقية بالأصفاد فقط ومسدسات غلوك ومستلزمات أخذ البصمات والتي تعطى للشرطي الميت (تعبير ساخر ـ المترجم). ونتيجة لذلك، كان التحالف يدرب الشرطة ويزودها بفعالية بأنها قوات شبه عسكرية قادرة على القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد، وهو أمر يتعارض مع أغراض أخرى بهدف إنشاء شرطة على التغلب على مهام سيادة القانون.

ولقد كانت إضافة فرق انتقالية للشرطة المحلية وقوات الحدود هي اضافة للصورة المعقدة أصلاً لفرق إعادة إعمار المحافظات وفرق الشرطة الانتقالية الخاصة وفرق الانتقال العسكرية، وعدة أنواع من قوات العمليات الخاصة المنتشرة في جميع أنحاء العراق. ومن الناحية النظرية، ستتبع هذه العناصر توجيهات القادة الذين يملكون مساحة المعركة وتتزامن أنشطتهم مع نية القائد. ومع ذلك، وفي الواقع، فلقد جعلت المجموعة المتنامية من المنظمات الاستشارية من أجل الحفاظ على وحدة الجهود داخل ألوية الائتلاف ومجالات مسؤولية الفرق العسكرية أكثر صعوبة من ذي قبل.

### عودة الفريق بيتر دبليو تشياريلي

وفي خضم تصاعد العنف الطائفي وخطة الحملة الجديدة لربيع عام 2006، كانت معظم الوحدات التكتيكية الأمريكية ومقارها تدور خارج البلاد، مما يعني أن الوحدات التي وصلت حديثاً هي التي تتعامل بدورها مع الوضع الأمني المتدهور في العديد من الأماكن. وفي كانون

الثاني/ يناير، تولت فرقة المشاة الرابعة التابعة لثورمان مسؤولية بغداد من اللواء وليام «فوزي» ويبستر وفرقة المشاة الثالثة. وفي أواخر شباط/ فبراير، بدل اللواء ريتشارد زيلمر وقوة المشاة البحرية الأولى بقوة المشاة البحرية الثانية التابعة للواء ريتشارد هاك كمقر للقوة المتعددة الجنسيات ـ غرب. وخلافا لعمليات التناوب السابقة في مشاة البحرية، أعيدت هيكلة مقر القوات البحرية الأولى بحيث لم يكن من الضروري نشر مقر الفرقة البحرية الأولى، مما يقلل من التكرار في هيكل قيادة مشاة البحرية فضلا عن عدد مشاة البحرية المنتشرين. وفي تناقض مع مسار البحرية وللمرة الأولى في الحرب، كانت القوة البحرية تتولى مباشرة قيادة اثنان من فرق افواج الحرية القتالية مع واحد من بدون أي طبقة متوسطة من القيادة. وفي شباط/ فبراير أيضاً، حل اللواء الأول للعقيد شون ماكفارلاند، الفرقة المدرعة الأولى، وهو لواء تراثي، محل فوج الفرسان المدرع الثالث للعقيد إتش آر ماكماستر في تلعفر.

**الفريق بيتر و. تشياريلي، القائد العام للفيلق الخامس/الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق**

وفي إطار هذه السلسلة من عمليات التسليم، تخلى الفريق جون فاينز وفيلقه الثامن عشر المحمول جواً عن مهامه الفيلق المتعدد الجنسيات إلى الفريق بيتر تشياريلي والفيلق الخامس في 19 كانون الثاني/ يناير. ولقد جاءت عودة تشياريلي إلى العراق بعد أكثر من عام بقليل من مغادرته بغداد كقائد لفرقة الفرسان الأولى في الجيش وتسليم المسؤولية عن المدينة إلى ويبستر وفرقة المشاة الثالثة. وكان تشياريلي قد غادر بغداد في أوائل عام 2005 وهو يحمل قلقاً عميقاً من أن ثقافة الجيش الأمريكي قد تقود وحداته التكتيكية إلى اتباع نهج عنيف للغاية في عملياتها بالنظر إلى دورها بشكل ضيق للغاية في حملة مكافحة التمرد الانسيابية. وفي حكم تشياريلي، كان من السهل إلى حد ما على الألوية الأمريكية التركيز على العنصر الأمني في

الحملة، وخاصة القبض على المقاومة المسلحة وقتلها. غير أنه يعتقد بأن الاعتماد المفرط على هذا النهج يغذي التمرد بلا داع. وفي مقال نشر على نطاق واسع في مجلة المراجعة العسكرية في صيف عام 2005، أعرب تشياريلي عن إحباطه إلى جانب وصفه بأن الجيش يجب أن يتبنى كامل نطاق العمليات. وكتب قائلاً: «لم يعد من الكافي التفكير بعبارات حركية بحتة، وتنفيذ عمليات قتالية تركز بشكل تقليدي، والتركيز على تدريب قوات الأمن المحلية على العمل، ولكن على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فإنه يعوق ذلك التقدم الحقيقي ويعزز في الواقع نمو قوات المتمردين التي تعمل ضد أهداف الحملة. إنه نهج غير متوازن».

ولدى وصوله إلى بغداد في كانون الثاني/ يناير 2006، بدأ تشياريلي في تأسيس «التركيز على تحسين نوعية حياة العراقيين»، مشدداً على استجابات حركية أكثر دقة وقياساً، وتحسين الظروف الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان العراقيين. وبينما كان ينشر أول أمر لعمليات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في أبريل/ نيسان، شجع أيضاً وحداته على الحد مما اعتبره اعتماداً مفرطاً على الغارات والتركيز بشكل أكبر على الأساليب غير الفتاكة التي يعتقد أنها ستؤدي إلى نتائج أكثر ندامة. وردد تشياريلي النهج الذي اتخذه كقائد للفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد، عندما نظم فرقته لتقديم خدمات «الصرف الصحي والماء والكهرباء والقمامة»، بهدف أن تكون جهود التنمية السياسية والاقتصادية التي يبذلها الفيلق المتعدد الجنسيات على مستوى واحد مع الجهود الأمنية. وكان ذلك انفصالا حادا عن القادة السابقين الذين قبلوا بأهمية متابعة جميع خطوط الجهود ولكنهم اعتقدوا عموما بأن وضع الأموال أو الجهد في التنمية السياسية والاقتصادية قبل استقرار الحالة الأمنية أمر حماقة. وعلى النقيض من ذلك، يعتقد تشياريلي بأن أسرع طريقة لتحقيق استقرار الحالة الأمنية هي من خلال التنمية الاقتصادية. وقال للصحفيين في منتصف عام 2006 «إنه لأمر مثير للسخرية على الإطلاق، هو ذلك المفهوم الذي يجب أن تصل إليه بطريقة أو بأخرى إلى هذا المستوى من الأمن الذي سيسمح بحدوث التجارة».

وفي الأشهر القليلة الأولى من قيادته، أصبح تشياريلي أكثر يقيناً من أن ثقافة الجيش تتطلب التكيف تجاه العوامل غير الحركية لمكافحة التمرد. وكان على علم بالعنف الطائفي المتزايد في ربيع عام 2006، لكنه مقتنع أيضاً بأن أخطاء الوحدات الأمريكية تساهم في التمرد والعنف، لا سيما في تصعيد حوادث القوة التي أدى فيها تهديد متصور لقوات التحالف إلى مقتل أو إصابة مدنيين. ولقد رصد مقر تشياريلي هذه الحوادث عن كثب، ويعتقد تشياريلي نفسه أن خفض عدد حوادث تصعيد القوة ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل هو أيضا خطوة ضرورة من شأنها أن تمنع بعض العراقيين من الانضمام إلى التمرد. وقد أثبتت دراسة حول مثل هذه

الحوادث بتكليف من تشياريلي فور وصوله شكوكه، وخلصت إلى أن «تصعيد قوات التحالف للخسائر في صفوف السكان المدنيين العراقيين يتجاوز بكثير التهديد الذي تشكله». كما وجدت الدراسة أن 81 في المائة من تصعيد حوادث القوة حدث أثناء حركة قوات التحالف في ظل ظروف لم تمنح الجنود ومشاة البحرية سوى القليل من الوقت، وفي كثير من الأحيان ثوان فقط لاتخاذ قرارات بشأن الحياة والموت بشأن ما إذا كان الاقتراب من العراقيين يشكل تهديدا.

ونتيجة لذلك، أدى معظم تصعيد حوادث القوة إلى إطلاق قوات التحالف النار على المدنيين العراقيين: من بين 4492 حادثاً سُجلت بين يناير/ كانون الثاني 2005 ويناير/ كانون الثاني 2006، لم تشمل هجمات المتمردين سوى 67 حادثة فقط (1.5 في المائة). واقتناعاً منه بأن بعض الوحدات تتصرف بعدوانية مفرطة، كان تشياريلي مستعدا للرد بقوة عندما ادعى على مكتبه، خلال الأشهر القليلة الأولى من قيادته، فيما يخص حدوث انتهاكات لقوانين النزاع المسلح وقواعد الاشتباك.

### القتل في حديثة

وبعد شهر واحد فقط من توليه القيادة، وفي الوقت الذي كان العنف الطائفي على وشك أن يتصاعد في وسط العراق، إذ واجه تشياريلي أدلة تدعم اعتقاده بأن المشاكل المنهجية في الثقافة العسكرية الأمريكية تخلق تركيزاً مفرطاً على العمليات الحركية. وعندما علم تشياريلي بأن مجلة تايم تخطط للإبلاغ عن مزاعم بأن مشاة البحرية قتلوا عمداً 24 مدنياً في حديثة في نوفمبر/ تشرين الثاني السابق، سرعان ما فتح تشياريلي تحقيقاً، بدأ به في 12 فبراير/ شباط. وكانت هذه الادعاءات مثيرة للقلق، وحكم تشياريلي على أنه إذا كان صحيحاً، فإن لديها القدرة على إلحاق الضرر بمصالح التحالف بقدر ما تلحق به فضيحة أبو غريب. حيث لم تستغرق القصة وقتاً طويلاً في التحقيق. وفي أعقاب هجوم بعبوة ناسفة مرتجلة دمرت مركبة ذات عجلات متعددة الأغراض عالية الحركة وقتل أحد مشاة البحرية، ونتيجة لذلك قتل بقية فرقة مشاة البحرية من ركاب مركبة مدنية مارة ثم أخلوا المباني المجاورة بصورة منهجية، مستخدمين قنابل يدوية للدخول القسري وإطلاق النار على السكان المدنيين العزل في الرأس والصدر والظهر. ولم يتم العثور على أي من القتلى بالأسلحة، وكان من بين القتلى عراقيون مسنون بين تتراوح اعمارهم بين 66ـ76 عاماً، وأطفال بين 3 ـ 15 عاماً.

وقد سلط التحقيق الأولي الذي أجراه الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، والذي أُنجز في 9 مارس/ آذار، الضوء على الإبلاغ غير الكافي وفي الوقت المناسب عن عمليات القتل

من خلال التسلسل القيادي، مما دفع تشياريلي إلى فتح تحقيق ثان وإحالة القضية إلى دائرة التحقيقات الجنائية البحرية استناداً إلى احتمال سوء السلوك الجنائي. ولقد كان التقرير الأولي لمشاة البحرية عن الحادث المقدم في تشرين الثاني/ نوفمبر غير دقيق إلى حد كبير، وألقى باللوم على انفجار الأجهزة التي انفجرت وأدت إلى مقتل 15 مدنيا، وأشار إلى أن ثمانية متمردين قتلوا في أعقاب الكمين، وعلى الرغم من وجود أدلة كثيرة على عكس ذلك. لم يعثر تحقيق تنظيمي للجيش) (15 ـ 6 والذي أجراه اللواء الدون بارجويل، مدير عمليات القوة المتعددة الجنسيات، والذي انتهى في 15 يونيو/ حزيران، بأدلة على أن التسلسل القيادي للبحرية حاول التستر على الحادث. ومع ذلك، خلصت إلى أن قادة مشاة البحرية أظهروا عدم اهتمام بالتحقيق في المذبحة وخلقت جوًا «يُنظر فيه إلى الخسائر المدنية، حتى بأعداد كبيرة، على أنها روتينية والنتيجة الطبيعية والمقصودة لتكتيكات المتمردين». حيث قرر بارجويل بأن تدريب مشاة البحرية على قواعد الاشتباك وقانون النزاع المسلح كان كافياً، ولكن مناخ القيادة من الفصيلة إلى مستويات القوة المتعددة الجنسيات «ربما لم يشجع باستمرار أو بشكل مهني التطبيق المنضبط لقواعد الإشتباك أو قوانين النزاع المسلح. كما أوصى بأن اللجنة العسكرية الأميركية [ينبغي] أن تحدد ما إذا كان مناخ القيادة وفلسفة فريق الفوج القتالي الثاني والوحدات التابعة لها يمكن أن تكون عاملاً مساهماً في سوء تطبيق القوة النارية التكتيكية خلال حادثة حديثة. وبينما كان تشياريلي وقيادته لا يزالان يهضمان التحقيق الأولي في حديثة ويشرعان في إجراء تحقيق رسمي في الحادث، كانت هناك أزمات مماثلة تتطور في أماكن أخرى.

وفي 26 أبريل/ نيسان، وفي الحمدانية، أعدم سبعة من مشاة البحرية وجندي من سلاح البحرية من الكتيبة الثالثة، الفوج الخامس من مشاة البحرية، مدنياً عراقياً ووضعوا بندقية من طراز (AK47) (معروفة عراقياً بالكلانشكوف ـ المترجم) ومجرفة بجانب جثته لتقديم مبررات لإطلاق النار. وبحلول 21 يونيو/ حزيران، أي بعد أسبوع من انتهاء بارجويل من تقرير حديثة، اتُهم المتورطون في الإعدام بالقتل والاختطاف والتآمر والسرقة وتقديم بيانات رسمية كاذبة.

### الفريق تشياريلي والعقيد ستيل

من الجدير بالذكر أنه في 9 أيار/ مايو وخلال تواجد اللواء الثالث ضمن عملية المثلث الحديدي التابعة للفرقة 101 المحمولة جواً وقع الحادث التالي بالقرب من المثنى في محافظة صلاح الدين (منشأة المثنى لإنتاج الكيماويات للأغراض المدنية والعسكرية ـ المترجم)، حيث قام أفراد من السرية C، الكتيبة الثالثة، فوج المشاة 187، بإعدام ثلاثة محتجزين وحاولوا التستر على عمليات القتل. وأثار التحقيق الذي أعقب ذلك تساؤلات في ذهن تشياريلي حول

مناخ القيادة وعدوانية اللواء بأكمله. حيث كان قائد ذلك اللواء، العقيد مايكل ستيل، الذي قد قاد سرية رينجر خلال معركة «سقوط الصقر الأسود «في مقديشو في عام 1993، ومن تلك التجربة، استخلص الدرس المتمثل في أن جنوده قبل كل شيء آخر يجب أن يكونوا مستعدين لمحاربة عدو مصمم. ولقد كان ستيل قد استخدم هذا الدرس خلال تدريب لواءه قبل الانتشار، مشددا على المهارات اللازمة لقتل العدو وتقديم القطع النقدية التذكارية للجنود الذين حققوا «قتل» مؤكد للمتمردين. كما حظر ستيل ممارسة إطلاق الطلقات التحذيرية، وهو قرار يتعارض مع قواعد الاشتباك في مسرح العمليات في العراق. وبينما كان المحققون يتعمقون في حادث السرية C، اكتشفوا أن أعضاء السرية قد احتفظوا بحصيلة قائمة بعدد القتلى الذين تراكمت لديهم وأن مدنيين عراقيين آخرين قد قتلوا خلال العملية.

**الرائد فنسنت كوماتشو والعقيد ستيل من اللواء الثالث، الفرقة 101 المحمولة جواً**

وبالنسبة لتشياريلي، كان أهم عنصر في القضية هو الكشف عن التحقيق الذي كشف عنه أن ستيل في إحاطته بوحدته قبل عملية المثلث الحديدي مباشرة، قد قال لقواته إن جميع الذكور في سن العسكرية في جزء صغير من هدف العملية سيعتبرون مقاتلين أعداء، وبالتالي يمكن قتلهم دون اتخاذ خطوة لتحديد هوية عدو يشكل تهديداً إيجابياً.حيث خشي تشياريلي من أن تعكس توجيهات ستيل مشاكل أوسع داخل اللواء وأن مناخ القيادة لدى ستيل قد ساهم في عمليات القتل الغاشمة. واستند ستيل في تبريره إلى تفسير «قواعد الاشتباك» التي سمحت بقتل أفراد العدو الذين أُعلن أنهم مقاتلون أعداء، بما في ذلك تنظيم القاعدة في العراق، استناداً إلى مركزهم، بغض النظر عما إذا كانوا يقومون بأعمال عدائية. وكان هذا هو نفس قواعد الاشتباك، على سبيل المثال، التي طبقها التحالف بعد إعلان مقاتلي جيش المهدي انتفاضات عام 2004. وقد طبق ستيل تفسيره لقواعد الإشتباك على الجزء الذي من مهام فرقته الذي أشارت اليه تقارير الاستخبارات بوجود أفراد من العدو من تنظيم القاعدة في العراق. لكن محققي الفيلق

المتعدد الجنسيات خلصوا في وقت لاحق إلى أن هذا التفسير قد أربك العديد من الجنود والقادة في قوة الهجوم، وبالتالي خلصوا إلى أن العملية بأكملها كانت تتم وفقًا لقواعد قائمة على وضع تسمح بإطلاق النار على أفراد العدو على مرأى من الجميع. وخلص التحقيق الذي أجراه الفيلق المتعدد الجنسيات أيضاً إلى أن تفسير ستيل قد تم التوصل إليه «بعد قراءة معذبة ومعقدة لقواعد الاشتباك». ومع ذلك، فلقد كان هناك تحقيقا موازيا كانت قد أجرته الفرقة 101 المحمولة جواً في مناخ قيادة اللواء قد اختلف عن تقييم الفيلق المتعدد الجنسيات، وخلص إلى ما يلي: على الرغم من أن مناخ القيادة كان لديه القدرة على المساهمة في ثلاثة جنود من فريق اللواء القتالي والذي يكون أكثر عرضة لاستخدام القوة القاتلة في حالة تخوله للقيام بذلك بموجب قواعد الاشتباك المعمول بها، لذلك فمن الواضح أن تعليقات قائد اللواء والإجراءات، لم تسفر عن مناخ القيادة والتي شجعت عدم الشرعية الغاشمة، أو القتل غير الضروري. غير أن نحو 3 ضباط من فريق اللواء القتالي شعروا بوضوح بأن ذلك قد حدث.

وبعد استعراض وجهات النظر المتعارضة هذه، خلص تشياريلي إلى أن مناخ قيادة ستيل قد ساهم في الحادث، وأمر قائد الفيلق المتعدد الجنسيات شعبة التحقيقات الجنائية بفتح تحقيق مع ستيل بتهم التقصير في أداء الواجب، وعرقلة سير العدالة، وتقديم بيان رسمي كاذب، وضمن المساهمة في قرار تشياريلي كان هنالك استعراض أجراه الفيلق المتعدد الجنسيات والذي حدد فيه ألوية الفيلق المتعدد الجنسيات الأربعة عشر، حيث كان لواء ستيل قد خلق أكثر حوادث إطلاق النار ودية (الحالات التي أطلقت فيها القوات الأمريكية النار على القوات الأمريكية الأخرى أو القوات العراقية) وثاني أكبر عدد من الضحايا المدنيين، مما أدى إلى إجراء 15 تحقيقاً في أقل من 6 أشهر. ومن وجهة نظر ستيل، كانت سلسلة من التفاعلات المبكرة مع تشياريلي قد ذهبت بالفعل بشكل سيء، تاركة لقائد الفيلق المتعدد الجنسيات صورة سلبية عن ستيل ولواءه. والأهم من ذلك، أنه في الوقت الذي أشاد فيه القادة الأمريكيون بالاجتماع الأول لمجلس النواب المنتخب حديثاً في 16 آذار/ مارس، طغت على الأخبار السياسية التغطية الدولية لهجوم جوي مشترك أجراه ستيل ولواءه مع القوات العراقية في محافظة صلاح الدين صباح ذلك اليوم. وكانت عملية «السرب»، كما سماها لواء ستيل، أكبر مهمة هجومية جوية منذ بداية الحرب، حيث قام ما يقرب من 2000 جندي من اللواء الثالث، إلى جانب مئات الجنود العراقيين، بالاعتداء على منطقة مساحتها 26 كيلومتراً في 14 كيلومتراً مربعاً بالقرب من سامراء بحثاً عن المتمردين ومخابئ الأسلحة في الوقت الذي كان يجلس فيه البرلمان الجديد. وأشار ضابط كبير في وقت لاحق إلى أن تشياريلي، عندما علم بالمهمة، علّق بغضب قائلاً: «اتصل بي الرئيس للتو وأراد أن يعرف ما هي عملية «السرب» وكيف كان ذلك هو الرائد في

الصحيفة». وبإحباط وبسبب غياب تنسيق العمليات الإعلامية الذي خلق إلهاء عن الأحداث السياسية الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في العاصمة، كان تشياريلي وغيره من كبار قادة التحالف في بغداد قد وبخوا ستيل بغضب. وكان ستيل الحائر قد رد بأن أحداً لم يحذره من تأخير العمليات أثناء افتتاح البرلمان وأن عمليته كانت عملية أميركية عراقية مشتركة تعمل بناء على معلومات تفيد بأن الزرقاوي نفسه قد يكون موجوداً في المنطقة.

وبعد اخبار عملية المثلث الحديدي وتقارير التحقيقات بعد بضعة أسابيع، قرر تشياريلي في البداية إعفاء ستيل لما اعتبره «مناخ قيادة غير مقبول» وما اعتبره تشياريلي فشل ستيل في الإبلاغ عن عمليات القتل المشتبه بها عندما علم لأول مرة بالحادث. وقد تقدمت إجراءات الإغاثة إلى حد كبير لدرجة أن الفيلق المتعدد الجنسيات صاغ بياناً صحفياً حول ما كان يمكن أن يكون أول عملية إبعاد لقائد لواء أمريكي في العراق. ولكن بعد عدم توصية الخبراء القانونيين للفيلق المتعدد الجنسيات بالإغاثة، استقر تشياريلي على إصدار خطاب توبيخ للضابط العام لخلقه مناخاً قيادياً حيث يبدو أن السلوك غير المسؤول قد سُمح له بالمرور دون رادع. وكان جزء من دافع تشياريلي لمعاقبة ستيل لتسليم رسالة إلى القوة. وفي وقت لاحق، أشار أحد كبار مساعدي تشياريلي إلى أنه «أعتقد أن الطريقة التي وبخ بها العقيد ستيل كان يعتقد أنها مناسبة من وجهة نظر الانضباط العسكري، ولكن أيضا من وجهة نظر الإشارة إلى بقية القوة للتأثير التنظيمي. إذ لم يكن هذا الأمر على ما يرام، وهذه ليست الطريقة التي ينبغي أن نقوم بها بالعمل».

### ثقل تحقيقات الفيلق المتعدد الجنسيات

وبينما كان تشياريلي لا يزال يشارك مشاركة كاملة في التحقيقات المتعلقة بعملية المثلث الحديدي والعقيد ستيل، ظهرت حادثة أخرى. وكان الحدث قد وقع في 12 مارس/ آذار عندما اغتصب أربعة جنود من الكتيبة الأولى، فوج المشاة 502 ـ فتاة عراقية تبلغ من العمر 14 عاماً وقتلوا ما تبقى من عائلتها في اليوسفية، وهي بلدة ريفية جنوب بغداد. وستصبح الجريمة معروفة أخيرا في حزيران/ يونيو عندما أسر المتمردون جنديين من نفس الوحدة وأعدموهما انتقاما واضحا من جرائم القتل. وفي مواجهة حوادث الجرائم المزعومة المتتالية التي وقعت على يد قواته، قرر تشياريلي استثمار قدر كبير من وقته وطاقته في التحقيقات والإدارة. وأمضى قائد الفيلق المتعدد الجنسيات نفسه بما يقرب من 30 يوماً في مراجعة ودراسة الحوادث وقدم شخصياً تقرير حديثة إلى كيسي خلال جلسة إحاطة استغرقت ساعتين في تموز/ يوليو واستدعت الحادثة اهتمامه الشخصي، كما أشار تشياريلي فيما بعد:

ولأننا إذا نظرنا إلى الوراء في قضية الفريق سانشيز مع أبو غريب... إذ لم أكن أريد أن أوضع

في الموقف الذي أعتقد أن سانشيز قد وضع فيه. حيث استخلصت بشكل اساسي التوصيات من تقرير مكتوب بأنه لم يكن لديه الوقت للجلوس والقراءة. لذلك نظرت إلى كل الأدلة عن حق أو ظلم... إذ كنت أفعل ذلك لحماية الجنرال كيسي للتأكد من أن هذا الشيء حصل على مراجعة شاملة من قبل الجميع ولم يكن مجرد التوقيع على ذلك.

ومع ذلك فإن التحقيقات كشفت عن خط خطأ فلسفي بين كيسي وتشياريلي. ومع تصاعد التحقيقات، خلص كيسي إلى أن تشياريلي كان يقضي الكثير من الوقت في التركيز عليها شخصياً، ونظراً لاتساع نطاق مسؤولياته كقائد في الفيلق المتعدد الجنسيات. وعلى غرار تشياريلي، اعتقد كيسي أن الحوادث تستحق الشجب أخلاقياً وينبغي التحقيق فيها ومقاضاتها بالكامل، لكنه لم يشاطر تشياريلي حكمه بأن المشاكل المتعلقة بتفسير قواعد الاشتباك تقطع بشكل عميق أو منهجي عبر القوة. كما أنه لم يتفق مع رأي تشياريلي بأن الحوادث كان لها تأثير كبير على حملة التحالف. وبدلاً من ذلك، أصبح كيسي قلقاً بشأن التأثير المحتمل الذي تحدثه التحقيقات على الغالبية العظمى من الجنود ومشاة البحرية الذين كانوا يقومون بعملياتهم بمهنية. حيث يشير كيسي بقوله «كان هناك ثرثرة مستمرة حول لماذا كان هناك الكثير من التحقيقات»، ويتذكر كيسي في وقت لاحق بقوله «كانت القوات والنقباء يقولون: «تبا، لماذا كل ما نقوم به يقع تحت التحقيق». ولقد وصلت الاختلافات الحادة في الرأي بين القائدين إلى ذروتها خلال عرض تشياريلي لاستنتاجات تحقيقات حديثة، حيث أعرب كيسي عن إحباطه من تركيز مرؤوسه، وفقًا لتذكر تشياريلي.

كما كشفت التحقيقات وردود الفيلق المتعدد الجنسيات عليها عن خطوط صدع فلسفية عميقة حول السلوك السليم للحرب، مع وجود قيادة على مستوى العمليات من جانب وبعض الوحدات التكتيكية مثل الفرقة 101 المحمولة جواً من جانب أخر. واشار العميد مايكل اواتس أحد مساعدي قادة الفرقة 101 إلى ان «قصة العقيد ستيل وعملية المثلث الحديدي تدور حول اختلاف جوهري في الرأي حول كيفية محاكمة الحرب في العراق». ويعتقد العديد من القادة المائة أن تركيز تشياريلي على ضبط النفس على المستوى التكتيكي ببساطة لا معنى له في معاقل المتمردين الأقل تحضراً في شمال العراق. وقد كانوا قد انزعجوا خلال الزيارة الأولية التي قام بها تشياريلي إلى مقر الفرقة 101 في تكريت في أواخر كانون الثاني/ يناير، عندما ثبط قائد الفيلق المتعدد الجنسيات، من بين أمور أخرى ـ الفرقة عن استخدام نيران المدفعية المضادة ضد المتمردين الذين يطلقون قذائف الهاون وجادلوا بأن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية في المناطق المدنية. وكان التفاعل قد ترك أوتس وغيره من قادة الـ 101 مقتنعين بأن تشياريلي لم يقدر طابع الصراع في تكريت وسامراء وغيرها من المناطق التي كانت قلب نظام صدام. ومن جانبه، كان

تشياريلي مقتنعاً بأن «هناك قضية ثقافية، حيث كان الجيش يكافح من أجل فهم ساحة المعركة غير الخطية... إذ لم يفهموا توازن الحركية وغير الحركية وكيف يمكن أن يغير الأشياء».

ولأجل الفوز في العراق، اعتقد تشياريلي أنه اضطر إلى تعديل تركيز الوحدات الأمريكية المتأصل على قتل العدو، الامر الذي اعتبره بقايا من حقبة الحرب الباردة من الصراع بين الدول والذي هو غير مناسب لبيئة في تحديد عدو كان صعباً للغاية، ويبدو أن واقع من كان يقاتل بنشاط إلى جانب المتمردين يتغير بشكل شبه يومي. وبالنسبة لستيل، يعتقد قائد الفيلق المتعدد الجنسيات أنه تعرف على وجهة النظر المعاكسة تمامًا، ووافق ستيل على ذلك. ويرى ستيل ان تركيز تشياريلي الحقوقي على اعادة الاعمار كان «فشلا جوهريا في فهم التهديد في العراق... إذ لن نكسب أبداً قلوب وعقول [العراقيين]. نحن في الأساس في توتر مع ثقافتهم. ويمكننا أن نعطيهم كل عشرة سنتات من أموال دافعي الضرائب، ويمكننا أن نبني لهم كل مشروع في العالم، ولن نكسب قلوبهم وعقولهم». وبالنسبة لستيل وأولئك الذين يشاطرونه وجهات نظره، فإن دوريات التواجد ومشاريع إعادة الإعمار لن تحل مشاكل العراق، وجادلوا بدلاً من ذلك بأن ملاحقة وقتل منظمات العدو بقوة «أدت إلى عدد أقل من القتلى الأميركيين» ونجاح أكبر في العمليات. وبحلول أواخر ربيع عام 2006، كان تشياريلي قد قرر اتخاذ خطوات واسعة لقمع وجهة النظر التي يمثلها ستيل. وبتوجيه من تشياريلي، بدأ الفيلق المتعدد الجنسيات في استخدام شعبة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش للتحقيق في تصاعد حوادث القوة، بهدف الحد من تلك الحوادث عن طريق تقييد التفسيرات الليبرالية لقواعد الاشتباك. وفي الحالات التي يعتقد فيها محققو شعبة التحقيقات الجنائية أنهم اكتشفوا معلومات موثوقة بأن الجنود قد ارتكبوا جريمة، كان هؤلاء الأفراد «مشخصين»، وهي عملية شملت الجنود أو القادة الذين تم جمع بصماتهم، وأخذ اللقطات مع أسمائهم هذا وبالإضافة إلى مؤشر تخليص الدفاع والتحقيقات وقواعد بيانات مركز سجلات جرائم الجيش، حيث ستبقى لمدة 40 عامًا بغض النظر عن النتيجة النهائية للتحقيق. ويبدو أن هذا التدبير كان قاسياً لأن قواعد البيانات كثيراً ما تستخدم في قرارات التوظيف المدنية، ومجالس الترقية والاختيار العسكرية، واستعراضات التطهير.

وفي الوقت نفسه، وجه تشياريلي جميع وحدات الفيلق المتعدد الجنسيات إلى إجراء تدريب على التعزيز حول ما اعتبره القيم الأساسية للمحاربين، وغير ايضا إجراءات متابعة الأحداث التي أثارت إشعارات القيادة بالإضافة إلى حظره استخدام مصطلح «الذكور في سن العسكرية» لأنه يمكن أن يزيل حساسية القوات الأمريكية للتمييز بين المتمردين والذكور غير المقاتلين». وفي الكتابة إلى قادة مشاة البحرية في أعقاب تحقيق حديثة، أوصى تشياريلي أيضاً بإنشاء نظام تدريب أوسع نطاقاً لمكافحة التمرد، مشيراً إلى أن الوحدات كانت مرتاحة جداً

للعمليات الحركية، ولكن أقل من ذلك مع تعقيدات عمليات مكافحة التمرد، التي يكون فيها دعم السكان ضرورياً للنجاح. وفي داخل العراق، عكس تدريب القيم الأساسية للمحاربين في الفيلق المتعدد الجنسيات مخاوف تشياريلي من أن عددا صغيرا من الأفراد يشوهون سمعة وإنجازات التحالف الأوسع من خلال الأعمال الإجرامية وانتهاكات قوانين الحرب. ويعتقد تشياريلي أن هذه المجموعة تميل إلى النظر إلى كل عراقي على أنه العدو، والإشارة إليه بازدراء بأسماء مثل «حجي»، على افتراض اننا في حالة حرب، فإن القواعد التي تحكم عادة سلوكهم لا تنطبق. وتضمنت حزمة التدريب الخاصة بالفيلق مناقشات حول القيم والنزاهة العسكرية بالإضافة إلى مقالات قصيرة تدريبية تغطي حالات مختلفة قد يواجهها أعضاء التحالف. وفي حين أن العديد من السيناريوهات قد شملت مواضيع غير ضارة مثل ما إذا كان ينبغي تقييد أحد المحتجزين أمام أسرته أو استخدام جنديات لتفتيش عراقيات، فإن أحد سيناريوهات التدريب كان تقريب حادث حديثة الذي اضطرت فيه وحدة، بعد أن تكبدت إصابات في هجوم بالمتفجرات التي تعرضت لها إلى الرد على تصريح زعيمها واعتقدوا أن الرجل الذي كان في النافذة مع الهاتف هو الرجل المسؤول عن التفجير، ثم تم اختبار المشاركين حول ما سيفعلونه في مثل هذه الحالة، مع نقاط التدريس المرفقة التي تؤكد على أن الانخراط الفوري كان خاطئًا، والتأكيد على قواعد الاشتباك والحاجة إلى تحديد الأهداف بشكل إيجابي كالتهديدات قبل إشراك اجزاء هدف تشياريلي المتمثل في إعادة التوازن إلى الأنشطة الحركية وغير الحركية للعديد من وحدات الجيش والبحرية.

### حكومة نوري المالكي

وفي الوقت الذي كافح فيه التحالف داخلياً مسألة الموقف التكتيكي لقواتهم، تسابق السياسيون العراقيون على التمركز في عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة في أعقاب انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005. وكان العديد من المسؤولين الأمريكيين يأملون في أن يضمن عادل عبد المهدي، المرشح البارز للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ترشيح كتلة الاتحاد الشيعي لمنصب رئيس الوزراء. ومع ذلك، وفي اقتراع سري لأعضاء مجلس النواب في 12 فبراير/ شباط، خسر بفارق صوت واحد (64 مقابل 63) أمام ابراهيم الجعفري، الذي استفاد من دعم 30 عضواً من التيار الصدري في البرلمان. وبعد الاضطرابات السياسية والتسلل الطائفي للحكومة التي حدثت في ظل رئاسة الوزراء الجعفري والتي استمرت عاماً، ومع ذلك، لم يكن القادة الأمريكيون مستعدين لدعم عودته. وانضمت الأحزاب الكردية والسياسيون الشيعة الأقوياء إلى الولايات المتحدة في معارضة ترشيح الجعفري، مما خلق

فترة طويلة من البطة العرجاء التي أحبطت العراقيين وقادة التحالف على حد سواء. وقد جمد التوقف الحكومي فعلياً جهود التحالف لتحسين البيئة السياسية العراقية وقدرة الحكومة، مع عدم التركيز على الوزارات وإصلاحها وعدم تطهير الجهات الفاعلة الطائفية، كما قال زنر مدير الاستخبارات في القوة المتعددة الجنسيات في وقت لاحق.

**رئيس الوزراء نوري المالكي يصل إلى قاعدة العمليات الأمامية دايموند باك في الموصل مع محافظ نينوى دريد كشمولة**

ولقد وصل الإحباط في الركود السياسي في العراق إلى أعلى مستويات الحكومة الأمريكية. وفي 25 آذار/ مارس، كتب بوش رسالة إلى آية الله العظمى علي السيستاني، بشكل جزئي على الأقل على أمل أن يتمكن الزعيم الشيعي من تحفيز عملية تشكيل الحكومة. وبعد أن أشاد الرئيس بوش بضبط النفس الذي مارسه السيستاني في أعقاب تفجير سامراء، أكد على ما وصفه بالأهداف العراقية الأمريكية المشتركة، وكتب:

ومثلك، أشعر بقلق عميق إزاء بطء وتيرة تشكيل الحكومة والأمل في إحراز تقدم سريع في الأيام المقبلة... وبالعمل معاً، نريد أن نساعد في بناء ديمقراطية تحترم مبادئ حكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقليات، على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي. إن العراق بحاجة إلى رئيس وزراء قوي وفعال ليقوده في هذه النقطة الانعطافية بالتاريخ.. وأن العراق بحاجة إلى رئيس وزراء قادر على توحيد الأمة... ولن ندعم رئيس وزراء لا يستطيع حشد الدعم اللازم عبر المجتمعات المحلية للوفاء بمتطلبات الدستور، وبالتالي لن يكون قادراً على قيادة عراق موحد.

واختتم بوش رسالته معرباً عن أمله في أن يستخدم السيستاني نفوذه لتشجيع قادة العراق على اتخاذ خطوات شجاعة وحاسمة لإظهار التزامهم بعراق قوي وموحد. وفي 20 نيسان/ أبريل، انضم الجعفري أخيراً إلى الضغوط للتخلي عن ترشيحه ووضع دعمه خلف نوري المالكي، القيادي البارز في حزب الدعوة الذي يتزعمه الجعفري، والذي شجعه خليل زاد

بهدوء في السعي إلى رئاسة الوزراء. وبعد يومين، اتخذ البرلمان الخطوة الأولى المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية ـ زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني ـ ونائبين للرئيس، مما مهد الطريق أمام تعيين المالكي رئيساً للوزراء. وعندما أجرى الاتحاد تصويتاً آخر لرئيس الوزراء بعد انسحاب الجعفري، هزم المالكي عبد المهدي بنفس الأصوات التي فاز بها الجعفري قبل 10 أسابيع، وبدعم من الصدريين نفسهم. ولقد كان المالكي قد نشأ في حي صغير من الطبقة المتوسطة بالقرب من كربلاء، على بعد 121 كيلومتراً جنوب بغداد. وقد تأثر كثيراً بجده، وهو زعيم قبلي وشيخ شيعي شارك في انتفاضة العراق ضد البريطانيين عام 1920. ووالده، القومي العربي الذي انحاز إلى جانب الجيش ضد حزب البعث بعد انقلاب عام 1963. وبعد حصوله على درجة البكالوريوس في اللاهوت ودرجة الماجستير في اللغة العربية، عمل المالكي في دائرة التعليم الحكومي في الحلة، وأقنع كبار مسؤولي حزب البعث بأنه متعاطف مع البعث، حتى عندما كان يعمل سراً داخل حزب الدعوة المحظور. وكان قد انضم إلى حزب الدعوة في عام 1970 وظل عضواً فيه في الوقت الذي شن فيه صدام حملة على الحزب في منتصف السبعينيات. وعندما اشتدت الحملة في بداية الحرب الإيرانية العراقية، فر المالكي إلى سوريا، حيث أنشأ شبكة من نشطاء الدعوة من إيران إلى بيروت. حيث غادر سوريا إلى إيران من أجل القتال ضد النظام العراقي في عام 1982، لكنه عاد في نهاية المطاف إلى سوريا للإشراف على صحيفة حزب الدعوة الصادرة هناك وليصبح ناشطاً سياسياً مهماً. وفي دمشق، شكل علاقات وثيقة مع نظام حافظ الأسد السوري، بما في ذلك محمد ناصيف خير بيك، كبير الاستراتيجيين الأمنيين في الأسد، ويقال إنه شارك في التخطيط لعمليات مسلحة تركز على اغتيال صدام. وفي أعقاب الغزو الأمريكي، عاد المالكي إلى العراق، أصبح عضواً بارزاً في حزب الدعوة في البرلمان.

وفي 20 أيار/ مايو، وافق البرلمان العراقي على رئاسة المالكي لمجلس الوزراء الذي ضم 8 سنّة و7 أكراد و21 شيعياً و1 مسيحياً. مع قاعدة دعم برلمانية تتألف من عدد من الصدريين بحوالي (30) شخص وهو عدد أكثر من أعضاء حزب الدعوة (28)، حيث وجد المالكي نفسه معتمداً على مقتدى الصدر أولاً لتشكيل الحكومة ثم الحفاظ عليها. ونتيجة لذلك، حصل الصدريون على مناصب وزارية كوزراء للصحة والنقل والزراعة. وسيكون للدور القوي للصدريين داخل حكومة المالكي آثار بعيدة المدى، إن التلميح إلى دعم عمليات التحالف ضد الميليشيات الشيعية قد يؤدي إلى انهيار الائتلاف الحاكم الذي يصحبه به المالكي. ومع ذلك، رحب قادة الائتلاف بانضمام المالكي إلى رئاسة الوزراء، وحكموا عليه بتغيير مرحب به عن الجعفري الطائفي غير الحاسم. وذكّر السفير البريطاني وليام باتي بأن المالكي «قال كل

الأمور الصحيحة». واضاف «لقد كان يقود حكومة وحدة وطنية. ووافقوا على برنامج وطني في أيار/ مايو. وهو يقوم على المصالحة الوطنية، والانتعاش الوطني، والمشاركة الدولية. حيث قال كل الأشياء الصحيحة عن الإدماج... لقد تشجعنا تماماً بخطواته وتصريحاته الأولية». ولقد كان كيسي وخليل زاد وغيرهما من القادة الأميركيين يعتقدون أن حكومة المالكي هي «الوحدة الوطنية» والتي يمكن أن تتخذ أخيراً إجراءات ضد العنف الذي تقوم به جهات طائفية فاعلة داخل الحكومة وخارجها. وبالنسبة لقادة القوة المتعددة الجنسيات، فلقد أشار تعيين المالكي في أواخر نيسان/ أبريل إلى أن خطة التحالف لتقليص عدد القوات يمكن أن تظل على المسار الصحيح. وفي الأول من أيار/ مايو، أبلغ كيسي رامسفيلد أن «الاختراق في تشكيل الحكومة العراقية، إلى جانب التطوير المستمر لقوات الأمن العراقية، يحدد الظروف للمضي قدماً في الخطوة التالية لهيكل القوة... [فك ارتباط فريقين من الألوية القتالية ] سيؤدي الأمر بـ 3800 جندي بأن لا ينتشرون في العراق». ووصف كيسي في وقت لاحق الوقت المتبقي لتشكيل الحكومة بأنه «عثرة كاذبة». وعلى المستوى التكتيكي، استمر الوضع في التدهور مع تشكيل الأحزاب السياسية العراقية لحكومة الوحدة الوطنية. وفي 10 أيار/ مايو، أعلن الرئيس المنتخب الجديد طالباني أن 1091 مدنيا قتلوا في بغداد في نيسان/ أبريل، في إشارة إلى أن موجة القتل التي أعقبت تفجير سامراء لم تتبدد على الإطلاق. وبعد أسبوعين، اعتقلت الحكومة العراقية 42 جنديا من اللواء السادس عشر التابع للجيش العراقي في حي الدورة في بغداد حيث أصبحوا فعليا فرقة قتل سنية، واغتالوا الشيعة البغداديين المرتبطين بالحكومة، بل واغتالوا قائدهم عندما هدد بالإبلاغ عن أنشطتهم.

ومع اقتراب الصيف، لم يكن كيسي نفسه متأكداً من كيفية تفسير العنف المتزايد. وكتب قائد القوة المتعددة الجنسيات في الهامش، الذي قُدم له لأجل عمل تقييم للعدد المتزايد من الهجمات اليومية في 31 مايو/ أيار، «قد تكون الهجمات مقياسا خاطئا بما يتعلق من هم ضد الاخر؟» ويبدو أن المذكرة تظهر أن تفكير زعيم التحالف لم يلامس بعد الوضع، الذي أصبح، بتعاريف معقولة، حرباً أهلية.

### مفاوضات مع المتمردين السنة

من الجدير بالذكر أن العنف المتفاقم كان ملثماً جزئياً من الدلائل على أن عدداً كبيراً من فصائل المتمردين السنة يستجيبون لجهود التوعية التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات في من خلال التفكير في وقف إطلاق النار مع التحالف. وقد أسفرت المناقشات التي جرت في أوائل عام 2006 والتي شارك فيها لينش وغيره من المسؤولين الأمريكيين عن وعد في هذا

الصدد، ولكن من أجل اتخاذ الخطوات التالية، طالب كيسي من المتمردين بإظهار قدرتهم على الحد من العنف محلياً مقابل إطلاق سراح السجناء المحتملين. وعلى الرغم من أن الأدلة لم تكن حاسمة بشأن ما إذا كان بوسع ممثلي المتمردين بالفعل تنفيذ تدابير بناء الثقة المطلوبة، فإن أشهر الاجتماعات بين المتمردين وممثلي التحالف أدت إلى تبادل رسمي للطلبات بين المجموعتين. وفي رسالة مؤرخة 10 أيار/ مايو إلى القوة المتعددة الجنسيات في العراق، حددت مجموعة واسعة من الجماعات المتمردة السنية 16 مطلبا رئيسيا، بما في ذلك الحفاظ على العراق كدولة موحدة، وإلغاء القانون الإداري الانتقالي الذي كتبته سلطة التحالف المؤقتة، وإجراء انتخابات ديمقراطية جديدة لعكس اتجاه انتصار الأحزاب الطائفية، وتطهير الميليشيات من قوات الأمن العراقية واستدعاء الجيش العراقي السابق وقوات الأمن العراقية مع «تطهير وإزالة العناصر السيئة التي ارتكبت جرائم ضد الشعب، وكذلك العناصر غير الشريفة والفاسدة، وإحالتها إلى القضاء».

كما دعت الجماعات المتمردة إلى إجراء عملية تعديل دستوري لإلغاء أقسام اجتثاث البعث في الدستور، وتغيير التوزيع المخطط للإيرادات من الموارد الطبيعية، ومراجعة الوضع الاتحادي لـ «إقليم كردستان العراق». ولم تكن الرغبة في تعديل الدستور مجرد تطلع للمتمردين. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في كانون الأول/ ديسمبر 2005 أن 44 في المائة من العراقيين يؤيدون هذه الخطوة تأييدا كاملا، ومع تسجيل محافظتي صلاح الدين ونينوى ذات الأغلبية السنية 76 في المئة و78 في المئة على التوالي في نقطة أخيرة كشفت الكثير عن حسابات المتمردين السنة المتغيرة، دعت رسالة 10 أيار إلى «ضمان التعاون والتنسيق الكاملين بين العراق وأمريكا في مواجهة الوجود الفارسي الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق والتسلل إليها... ومحاربة جميع السلطات الرسمية والحزبية التي تسهل وتشجع هذا الوجود وتدخله السافر في شؤون بلادنا». وكما قال أحد المفاوضين السنة للينش، كبير مفاوضي القوة المتعددة الجنسيات في القوة المتعددة الجنسيات، «أيها الجنرال، نحن نكرهك. نحن نكره الأمريكان أنتم محتلون. لكننا نكره الفرس بشكل أسوأ». ولقد فاجأ ذلك العديد من قادة القوة المتعددة الجنسيات وأن العديد من مطالب تنظيمات المقاومة السنية بدت معقولة نسبياً، وتقريباً كانت كلها ذات طابع سياسي. وبتشجيع من المحادثات، أفرجت القوة المتعددة الجنسيات في العراق عن حوالي 3000 محتجز كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً نحو المصالحة في يونيو/ حزيران، وعلى الرغم من أنه في خضم العنف الطائفي المتزايد، كان من الصعب قياس ما إذا كانت الجماعات المتمردة تفي بالفعل بنهايتها من الصفقة من خلال وقف الهجمات.

## غزوة الزرقاوي

وعلى غرار التطورات الإيجابية التي خرجت من المفاوضات مع المتمردين السنة، كانت عملية المطاردة المطولة للزرقاوي تؤتي ثمارها. وكان هناك تقدم كبير في كانون الثاني/ يناير عندما اعتقلت قوات وزارة الداخلية العراقية أبو ذر، وهو ناشط في تنظيم القاعدة في العراق تخصص في شن هجمات بسيارات مفخخة على بغداد. وإدراكاً من قوات العمليات الخاصة الأخرى لأهميته، حصلت على نقل أبو ذر، وبدوره، قدم هو موقع منزل آمن لـ «تنظيم القاعدة في العراق» في اليوسفية، وهي مدينة في «مثلث الموت» العراقي حيث التقى بالقيادي البارز في تنظيم القاعدة في العراق أبو أيوب المصري. وبعد مشاهدة المنزل الآمن من خلال منصات مراقبة الاستخبارات والاستطلاع لمدة 3 أشهر، تمت مكافأة القوات الأمريكية على صبرها في نيسان/ أبريل عندما وصلت عدة مركبات إلى المنزل المهجور في وقت واحد تقريباً. حيث أمر قادة قوات العمليات الخاصة بإطلاق قوة هجومية، وتم القبض على تسعة من كبار أعضاء تنظيم القاعدة في العراق، بمن فيهم أمير تنظيم القاعدة في العراق وشمال العراق، وأمير الإعلام في بغداد، وعراقي صوفي يعرف ببساطة باسم علاوي. ومن المفارقات أن علاوي سبق أن اعتقل في سبتمبر/ أيلول 2005 وأُطلق سراحه من سجن أبو غريب في فبراير/ شباط 2006، ثم القت عليه قوات العمليات الخاصة الهجومية القبض بعد 6 أسابيع. وبعد 39 يوما من الاعتقال كشف علاوي معلومات هامة تقول ان عراقيا يدعى الشيخ عبد الرحمن كان المستشار الروحي للزرقاوي وأنه كان يلتقي به اسبوعيا. كما كشف علاوي عن مكان منزل عبد الرحمن. ومع هذه المعلومات، قامت قوات العمليات الخاصة الأخرى بتحويل الأصول لمشاهدة منزل عبد الرحمن، ومتابعة أنشطته لمدة 3 أسابيع، وتمت ملاحظة أن عبد الرحمن يتحول في بعض الأحيان بين عدة مركبات في جولة واحدة، وهو تكتيك معروف لاستخدامه عندما يلتقي عناصر من تنظيم القاعدة في العراق مع الزرقاوي.

وفي 7 يونيو/ حزيران، استخدم عبد الرحمن هذا التكتيك مرة أخرى، ووصل في نهاية المطاف إلى منزل في حبحب، وهي بلدة شمال شرق بعقوبة وعلى بعد 19 كيلومتراً فقط من قاعدة التحالف في بلد. وبينما كان المنزل المعني مرجحا بأن يكون منزل الزرقاوي الآمن، أصبحت قيادة العمليات الخاصة مقتنعة بأن عبد الرحمن ربما كان يلتقي بالزرقاوي. وفي مواجهة حقيقة أن موقع المنزل قد جعل من الصعب على قوة هجومية قتل أو القبض على الزرقاوي بنجاح، طلب قادة العمليات الخاصة بدلاً من ذلك ضربة قاتلة من قبل زوج من القوات الجوية الأمريكية التي تدور حولها من طراز F-16. وعندما ظهر رجل مطابق لوصف الزرقاوي على شريط الفيديو كامل الحركة يراقب المنزل المستهدف، أعطوا الأمر بإسقاط

القنابل الموجهة بالليزر لتحديد المواقع على الهدف ووجهوا قوة هجومية للانتقال فوراً إلى الموقع. ومع وصول أفراد القوة الهجومية وتأمين الموقع، وجدوا رجلاً مصاباً بجروح خطيرة يجري تحميله في سيارة إسعاف عراقية. ولقد كان الجريح الذي سيموت قبل استجوابه هو الزرقاوي نفسه، وانتهت أخيراً المطاردة الطويلة لأشد القتلة الطائفيين همجياً في العراق. ولقد كان النجاح إلى حد كبير نتيجة لثلاثة عناصر تحويلية لقوات العمليات الخاصة هي: تحسين عملية الاستهداف؛ وتحسين اقتناء أصول إضافية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وإدماجها بفعالية وإضفاء الطابع المهني على إجراءات الاستجواب في مرافق الاحتجاز المؤقت التي تم بناؤها لهذا الغرض، والتي نضجت جميعها في العراق في الفترة 2005 ـ 2006. وعندما اتصل كيسي برامسفيلد لإبلاغه بأهم مهمة لإلقاء القبض أو القتل منذ القبض على صدام، كانت أفكار رامسفيلد الأولية عند الرد على المكالمة الهاتفية غير المقررة من العراق هي: «يا يسوع المسيح... ما الخطأ الذي حدث في ذلك المكان؟» وقد جسد رد اللجنة قلق الولايات المتحدة مع بعثة العراق. ومع ذلك، كان مقتل الزرقاوي بلا شك نجاحاً للتحالف وتتويجاً لأشهر عديدة من العمل الشاق. وعلاوة على ذلك، أعرب العديد من قادة التحالف عن أملهم في أن يساعد مقتل مؤسس تنظيم «القاعدة في العراق» على وقف العنف الطائفيّ الذي كان يدمر البلاد: فمع رحيل المحرك السني الرئيسي للعنف الطائفي، قد يكتسب الائتلاف بعض المساحة للتنفس من أجل السيطرة على الوضع.

وفي بداية عام 2006، اعتقد كيسي والقوة المتعددة الجنسيات أن خطة حملتهما الانتخابية تسير على الطريق الصحيح وعلى نطاق واسع حيث انخفضت مؤشرات العنف وارتفعت المشاركة الانتخابية وبدا أن قوات الأمن العراقية تنمو من حيث الحجم والقدرة، وبدا أن التمرد السني آخذ في التصدع. ونتيجة لذلك، عقد كيسي وقيادته العزم على مواصلة أو حتى تسريع عملية تخفيض قوات التحالف وتجميع قوات القتالية، ونقل المسؤولية إلى العراقيين. حيث أبرز تفجير مسجد العسكرية في 22 شباط/ فبراير هشاشة العراق، ولكن بعد التفجير مباشرة، لم ينظر كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق إلا عن طريق الخطأ في ارتفاع مؤقت في أعمال العنف، وخلصا إلى أن الهجوم لم يؤد إلى اندلاع حرب أهلية وأن العملية السياسية العراقية يمكن أن تحل مشاكل العراق. وبسبب إنكار قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق لذلك الأمر تحول العراق إلى حرب أهلية ذكرتنا بإنكار التحالف في عام 2003 بأن تمرداً نشطاً قد تطور، وكما في عام 2003، اعتقدت القوة المتعددة الجنسيات في عام 2006 أن الوضع يمكن معالجته من خلال الاستجابات التكتيكية ـ بل وقد يوفر فرصة لإظهار الاكتفاء الذاتي للعراقيين. ومع نمو تقييمات القوة المتعددة الجنسيات في العراق في ربيع عام 2006،

تغيرت آراء كيسي لتعكس إدراكه أن الصراع في العراق قد تحول من تمرد ضد قوات التحالف إلى حرب جديدة ومعقدة للسلطة السياسية والاقتصادية بين العراقيين. وعلى الرغم من هذا التغيير، عزز كيسي اعتقاده بأن السكان المحليين، كما كان الحال في البوسنة، بحاجة إلى حل مشاكلهم الطائفية بأنفسهم، وهو استنتاج صدق على قرار القوة المتعددة الجنسيات في العراق بعدم تغيير خطة حملتها الانتخابية. وفي هذه المرحلة الحرجة، وبسبب تشكل الحكومة الموحدة بقيادة المالكي ومقتل الزرقاوي والتواصل الناجح على ما يبدو مع المتمردين السنة، فلقد اعتقد كيسي بأن التحالف ربما «قلب المنعطف». ولقد ذكّر كيسي في وقت لاحق بالتفاؤل الذي ساد في هذه الفترة، مشيراً إلى ما يلي: بينما شكل المالكي... في نهاية أيار/ مايو، وتمكننا من الزرقاوي في 7 حزيران/ يونيو، وقيام المالكي بتعيين وزراء أمنه في اليوم التالي. لذلك كان هنالك شعور طيب يكبر في هذه الأرض العظيمة..... وفي بداية حزيران/ يونيو، كان هناك شعور إيجابي للغاية بأننا أنهينا عملية الأمم المتحدة وكان لدينا حكومة عراقية منتخبة على أساس دستورها، لذلك كان هناك شعور كبير بالتفاؤل. فجيشهم في حالة جيدة والشرطة لديها المزيد من العمل للقيام به؛ لكننا كنا ذاهبين في الاتجاه الصحيح.

وفي الواقع، لم يكن تفجير الضريح إيذانا ببدء الصراع العنيف على السلطة بين العراقيين. بل كان بمثابة النقطة التي بدأ فيها تصور القوة المتعددة الجنسيات في الصراع في اللحاق بواقع أن مقاومة احتلال التحالف لم تعد أهم محرك للعنف. وكان الصراع العنيف على السلطة بين الجماعات العرقية والطائفية في العراق قد اندلع بشكل جدي قبل عام على الأقل من تشكيل الحكومة التي يقودها الجعفري، وفي الحقيقة، كان مستمراً منذ سقوط صدام. وعلى النقيض من ذلك، فلقد فهم العراقيون حجم القصف، وأدركوا مدى سرعة انهيار الحالة، وتعاملوا وفقا لذلك. ومن شأن صيف عام 2006 والعنف الطائفي الذي سيطلقه أن ينقلبا على رسالة كيسي ويتحد بالفلسفة والافتراضات الأساسية للخطط الاستراتيجية للتحالف، مما يضع الحملة على اتجاه جديد تماماً.

## الفصل العشرون

### بغداد تحترق (صيف ـ خريف) 2006

وفي الأسابيع التي تلت تفجير مسجد سامراء، كان الجنرال جورج و. كيسي الابن يعتقد أن العنف الذي أعقب الهجوم سوف يهدأ، لا سيما نتيجة للعمليات الأمنية المشتركة، وجلوس حكومة نوري المالكي الجديدة، ومقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي في 7 حزيران/ يونيو. ومع بدء حكومة المالكي الجديدة في تنظيم نفسها في أوائل الصيف، سيثبت فوز الائتلاف على القيادة العليا لـ «القاعدة في العراق» أنه لم يدم طويلاً. وبحلول أوائل الصيف، كان العنف في وسط العراق يتزايد باطراد. ولم تكن عملية مقاييس العدالة كافية لوقف عملية القتل، سواء بسبب وجود مفهوم معيب أو لأن الحكومة العراقية لم تتمكن من تعزيز قوات الأمن العراقية في بغداد كما وافقت على ذلك. ما بزغ ببطء على قادة التحالف في صيف عام 2006 هو أن بغداد انحدرت إلى دائرة من العنف الطائفي بشكل مكتفي ذاتياً، وهي جزء من صراع أكبر حاول فيه المسلحون الشيعة والسنة تطهير السكان من الطائفة المقابلة من التضاريس الحيوية داخل المدينة وحولها. وقد أفسحت فترة الانتخابات الواعدة في كانون الأول/ ديسمبر 2005 المجال لواحدة من أسوأ السنوات في تاريخ بغداد الحديث.

#### رد تكتيكي في بغداد: عملية معا إلى الأمام

ومع تفاقم الوضع في وسط العراق خلال الربيع وأوائل الصيف، كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تتطلع إلى الحد من العنف مع مواصلة انسحابها المخطط له. وفي حين فشلت عملية «مقاييس العدالة» في تحقيق هدفها المتمثل في الحد من العنف في بغداد خلال فترة تشكيل الحكومة غير المؤكدة سياسياً في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار، حيث يعتقد قادة التحالف أن استئناف العملية الأمنية في ظل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي التي تم تشكيلها حديثاً كان له فرص أفضل بكثير للنجاح. وبناء على ذلك، وبينما كان كيسي يستعد في أوائل حزيران/ يونيو للعودة إلى واشنطن لإطلاع الرئيس جورج دبليو بوش ومدير مجلس

الأمن القومي على التقدم الذي أحرزته الحملة العراقية، أعلن المالكي ونظرائه في التحالف عن مرحلة جديدة من خطة بغداد الأمنية. وفي 14 حزيران/ يونيو، أعلن رئيس الوزراء أن عملية «معاً إلى الأمام» ستبدأ فور انتهاء جدول «عملية مقاييس العدالة». وإجمالاً، سيشارك ما يقرب من 50,000 جندي في 48 كتيبة من العراقيين وقوات التحالف كما في التوزيع التالي: 13 كتيبة من الجيش العراقي، و25 كتيبة من كتائب الشرطة الوطنية العراقية، و10 كتائب تابعة للتحالف، ولقد كانت اعداد القوات تتألف من 21,000 من أفراد الشرطة العراقية و13,000 من أفراد الشرطة الوطنية العراقية و8500 جندي من الجيش العراقي، ونحو 7200 من قوات التحالف. وتهدف هذه القوات إلى تنفيذ مفهوم «طهر، ثبت، قم بالبناء» في بغداد، وفي طليعة العراقيين وتكليفهم بأصعب المهام. وفي حين أن قوات التحالف تشارك القوات العراقية في «تطهير» أحياء بغداد، كان من المتوقع أن تمسك الشرطة العراقية بالمناطق التي تم تطهيرها وأن تبني الوزارات العراقية والحكومات المحلية بمساعدة التحالف. وقد أكدت توجيهات القوة المتعددة الجنسيات في العملية على نقل السلطة إلى العراقيين، وتوجيه قوات التحالف إلى تسريع الانتقال من مقاييس العدالة إلى قيادة الشرطة العراقية في سلطة المحافظة المؤقتة لتمكين استمرار تشكيل الحكومة العراقية.

ولقد تصورت العملية وضع نهاية تقود فيها قوات الشرطة العراقية العمليات الأمنية في منطقة الكرادة وتبدأ في أخذ زمام المبادرة في الرصافة والأعظمية ومدينة الصدر وبغداد الجديدة. وشملت عملية «معا إلى الأمام» أيضا تنفيذ قوانين الطوارئ لمكافحة الإرهاب ومراقبة الأسلحة. بالإضافة إلى شمولها للتدابير الأمنية بزيادة عدد نقاط التفتيش والدوريات وحظر التجول ليلا في جميع أنحاء المدينة والغارات الموجهة ضد الشبكات الإرهابية. ومع ذلك، أصبح من الواضح طوال فصل الصيف أن العراقيين كانوا يفتقرون إلى القدرة على «المسك» أو «البناء»، لا سيما مع وجود قوة شرطة ووزارات متورطة هي نفسها في الحرب الطائفية. وفي حين أن بعض القوات العراقية قادرة على تطهير الأراضي والاحتفاظ بها، إلا أنها كانت تفتقر إلى الإرادة للقيام بذلك في المناطق التي لا توجد فيها علاقات طائفية أو قبلية أو سياسية. وعلى أرض الواقع في بغداد، ركزت عملية «معاً إلى الأمام» على الأحياء السنية والطوائف المختلطة التي يُشتبه في أنها مناطق دعم لـ «القاعدة» ومسلحين سنّة آخرين. وبموجب تعليمات المالكي، كُلفت الشرطة الوطنية ذات الأغلبية الشيعية بقيادة المبادرة الأمنية، في حين لعب الجيش العراقي وقوات التحالف أدواراً داعمة.

وقد تم تصنيف عملية «معاً إلى الأمام» على أنها عمليات التطهير واسعة النطاق لم تسفر عن قدر كبير من المعلومات الاستخبارية، وأربكت السكان في الأحياء السنية في بغداد، وتجاهلت

إلى حد كبير المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الشيعية مثل مدينة الصدر والشعب. ومع تطهير المناطق السنية، غالباً ما تُركت دون أي ترتيب أمني دائم، بحيث كان السكان العراقيون المحليون، في كثير من الحالات، معرضين لخطر أكبر من القتل الطائفي بعد أن قامت القوات الأمريكية بتطهير منطقة أكثر من ذي قبل. وبعد مرور عشرة أيام على العملية، أشارت مراجعة دورية للقوة المتعددة الجنسيات إلى أن «المواطنين السنة ما زالوا يخشون وزارة الداخلية وجيش المهدي وفرق الموت التابعة لبدر. ولا تزال الحوادث البارزة (حوادث التخويف) مستمرة. حيث واصل جيش المهدي عمليات الاغتيال في الاعظمية والدورة والمنصور حيث لا تزال مناطق العنف الرئيسية». وأشار ضباط من القوة المتعددة الجنسيات إلى أن التغطية الإعلامية قد اشارت إلى عدم فعالية العملية، حيث حلت «الحرب الأهلية» محل مصطلح «المصالحة» في معظم التقارير، وخلصت تقارير عديدة إلى أن «خطة أمن بغداد فاشلة ولا تحمي». وبالإضافة إلى تركيز عملية «معاً إلى الأمام» غير المتوازنه على السنة في بغداد، سرعان ما ظهرت أوجه قصور خطيرة في أداء «قوات الأمن العراقية ». وفي شرق بغداد، لاحظ اللواء الرابع التابع للعقيد توماس فيل، الفرقة 101 المحمولة جوا، أن نقاط التفتيش التابعة للشرطة «تتطلب إشرافا مستمرا» وأن مواقع الشرطة الوطنية، عندما تتعرض للهجوم، تميل إلى الرد بإطلاق النار إلى الخارج في جميع الاتجاهات على شكل «إزهار الموت» ـ (أي إطلاق نار عشوائي بكل الاتجاهات ـ المترجم) ـ دون تمييز بين أهدافها. حيث بدت الشرطة العراقية مستعدة لإنشاء نقاط تفتيش، ولكن في بعض الحالات، أصبحت هذه الأماكن أماكن للتعرف على السنة وقتلهم. كما فتشت الشرطة العراقية المساجد التي تعتقد أنها ملاذات آمنة للمتمردين ومخابئ للأسلحة. واعتبرت عمليات البحث في المساجد مقياساً حاسماً للقوة المتعددة الجنسيات في جميع مراحل عملية معاً إلى الأمام، وهي عملية كثيراً ما استشهد بها المتحدثون باسم القوة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، وكما روى في وقت لاحق، » فإن عمليات تفتيش المساجد من قبل الشرطة العراقية بينما كانت قوات التحالف تنتظر في الخارج نادراً ما أسفرت عن نتائج، حيث كنا نادراً ما نثق بعمليات تفتيش المساجد تلك».

### عادات وتقاليد مدينة بغداد

ولقد وكانت أوجه القصور التقنية في عملية معاً إلى الأمام كثيرة، ولكن كانت هناك أسباب هامة أخرى لفشل قوات الأمن في وقف العنف في بغداد. أولاً وقبل كل شيء، كان العنف بحلول صيف عام 2006 بين الطوائف، مع مختلف الأحياء والضواحي في العاصمة في حالة من الفوضى من الحرب الطائفية. حيث كانت أحياء بغداد التسع ساحات قتال

افترس فيها المتمردون السنة والميليشيات الشيعية سكان بعضهم البعض. ووقع المدنيون في المدينة بين طرفين متحاربين، حيث غيّر العنف الطائفي حياتهم اليومية خلال ما أصبح أكثر صيف حرب العراق دموية. ومن العلامات المبكرة على العنف الطائفي ظهور ما أسماه العراقيون «المجهول» ـ اي الجثث المجهولة الهوية التي ألقيت في نهر دجلة أو تركت في أماكن شاغرة في أحياء متنازع عليها مثل الدورة. وبحلول منتصف عام 2006، أصبحت أجزاء من النهر مقبرة حيث أُلقي ضحايا القتل في النهر وتُركوا ليطوفون في المصب. وكثيراً ما جُرِّد الأشخاص الذين عُثر عليهم في المصب من الهوية، أو عصبوا أعينهم، أو قيدوا أيديهم، أو أصيبوا بطلقات نارية في الرأس. حيث أفادت الشرطة المحلية في بلدة الصويرة جنوب بغداد في خريف 2006 أنها جمعت 339 جثة لرجال ونساء وأطفال من النهر منذ يناير/ كانون الثاني 2005، لكن هذا العدد يمثل على الأرجح نسبة ضئيلة فقط من القتلى. وقال أحد الصيادين المحليين للصحفيين: «كنا نجلبهم، لكن الآن هناك الكثير من نتركهم. وإلا فلن يكون هناك وقت للصيد». وكان الرئيس العراقي جلال طالباني قد اعلن في مطلع ايار/ مايو ان اكثر من الف عراقي قد قتلوا في بغداد وحدها خلال الشهر السابق مما يشير إلى ان العاصمة اصبحت اعنف مكان في العراق.

ولقد بدأ ضباط القوة المتعددة الجنسيات في استخدام مصطلح «القتل خارج نطاق القضاء» (EJK) لوصف موجة جرائم القتل الطائفية إلى حد كبير وأنشطة فرق الموت التي تجتاح بغداد طوال ربيع وصيف عام 2006. ومع تزايد عدد عمليات القتل هذه، بدأ كيسي يتلقى تحديثات منتظمة من موظفيه بشأن هذه الفئة الجديدة من العنف. وسرعان ما اكتشف محللو القوة المتعددة الجنسيات أن قدراً كبيراً من القتل تقوم به جماعات الميليشيات الشيعية التي تعمل إما دون عقاب أو بموافقة ضمنية من الشرطة المحلية. وفي إحدى الحالات وفي مايو/ أيار، سجلت طائرة بدون طيار تابعة للتحالف أفراداً من الميليشيات في سياق تنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القضاء مع الإفلات من العقاب أو بموافقة الشرطة المحلية، ولقد رأى كيسي أن الحادث مهم بما يكفي لإظهار رئيس الوزراء المالكي المعين حديثاً كدليل على أن حكومته بحاجة إلى تأنيب الميليشيات. وبعد مشاهدة شريط الفيديو والمراجعة لعدة أيام، طلب المالكي من كيسي عدم مداهمة مجمع جيش المهدي وعدم نشر الشريط علناً، معتبراً أن القيام بذلك «من شأنه أن يبدأ صراعاً طائفياً ويجعله أسوأ مما هو عليه الآن». وبعد أن تتبع موظفو كيسي ارتفاع هذه الأنواع من جرائم القتل على مدى الأشهر الثلاثة التي أعقبت تفجير سامراء، أفادوا في 23 أيار/ مايو 2006 بأنهم يؤثرون على الحالة الأمنية العامة.

وبالنسبة للعديد من البغداديين، كانت أخطر المواقع في المدينة هي نقاط التفتيش

العديدة التي أقامتها الشرطة والجيش كجزء من خطة بغداد الأمنية. وفي بعض الحالات، استخدمت قوات الأمن العراقية المتحالفة مع جيش المهدي نقاط التفتيش لتحويل السنة إلى نقاط تفتيش ثانوية تحرسها فرق الموت التابعة للميليشيات على الطرق الجانبية أو خلف جدران خرسانية حيث يمكن اختطاف السنة أو إطلاق النار عليهم. وفي بعض الأحيان، نشأ نظام مماثل من نقاط التفتيش الزائفة لأغراض اختطاف وقتل البغداديين الشيعة في المناطق السنية في العاصمة والأحزمة المحيطة بها. ومع تزايد الخطر الناجم عن نقاط التفتيش، بدأ العديد من سكان بغداد في استخدام هويات مزدوجة لمجرد الالتفاف حول المدينة. وبدأ الركاب يحملون مجموعتين من بطاقات الهوية، إحداهما تحتوي على معلومات شيعية والأخرى تحتوي على معلومات سنية، تسمح لهم بالمرور عبر قوات الأمن العراقية أو نقاط التفتيش المسلحة التي كان من المؤكد أنهم سيواجهونها في طريقهم. كما بدأ الآباء في إصدار تعليمات لأطفالهم بحمل بطاقتي هوية مختلفتين، مع استكمالهما بقصص خلفية لكل هوية، لإعطاء الشرطة أو المتشددين الذين قد يوقفونهم وهم في طريقهم إلى المدرسة. حتى أن البغداديين الذين سافروا في جميع أنحاء المدينة بالسيارة تعلموا عزف الموسيقى السنية أو الشيعية، أو تعليق الرموز السنية أو الشيعية من مرايا سياراتهم، أثناء تنقلهم عبر أحياء مختلفة.

وطوال أوائل صيف عام 2006، استمر الانتحاريون السنة في استهداف المساجد والأسواق الشيعية في بغداد وخارجها. وفي الثاني من حزيران/ يونيو، قتل انتحاري، على الأرجح أرسله تنظيم القاعدة في العراق 33 شخصاً في البصرة، مما يدل على أن الجماعة الإرهابية قادرة على الوصول إلى أقصى جنوب العراق. وفي بغداد، في 17 يونيو/ حزيران، هاجم انتحاري يحمل متفجرات مخبأة في حذائه مسجد البراثا قبيل صلاة الجمعة، مما أسفر عن مقتل نحو 10 أشخاص وإصابة عشرات آخرين في ثاني هجوم كبير على المسجد خلال شهرين. وقال اللواء مهدي الغراوي، وهو قائد سيء السمعة في الشرطة الوطنية في العاصمة، إن الانتحاري فجر حزاما انتحاريا أثناء الصلاة بين المصلين الآخرين. وفي أعقاب الهجوم، ألقى زعيم المسجد جلال الدين الصغير، وهو عضو بارز في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، باللوم على أعضاء تنظيم القاعدة في العراق، الذين زعم أنهم يستهدفون كبار رجال الدين الشيعة من أجل «استعادة بعض الاحترام بعد مقتل الزرقاوي». وعلى الرغم من الحملة الأمنية الواسعة النطاق في المدينة كجزء من عملية «معاً إلى الأمام»، أصبحت الهجمات على المساجد الشيعية والأماكن المقدسة والأحياء جزءاً من الحياة اليومية حيث شن تنظيم القاعدة في العراق وأنصاره حرباً طائفية دموية في شوارع بغداد.

### دور النظام الإيراني في زعزعة الاستقرار

ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي تعقّد عمليات مثل «معاً إلى الأمام» هي حقيقة أن النظام الإيراني كان يلعب دوراً مزعزعاً للاستقرار في بغداد ووسط العراق. وفي الأشهر التي تلت تفجير مسجد سامراء، تزايدت الأدلة على تورط الإيرانيين في الترويج للعنف الطائفي الشيعي على السنّة وفي ملاحقة الهجمات ضد القوات الأمريكية. حيث كان الوضع إشكالياً بما فيه الكفاية بالنسبة للجنرال جون أبي زيد لمخاطبة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في 8 مايو/ أيار 2006، حول مدى تورط إيران في أعمال العنف المناهضة للتحالف، وهو التقرير الذي أطلعه رامسفيلد على وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومستشار الأمن القومي ستيفن ج. هادلي في اليوم التالي. وكان كيسي قلقًا بشكل متزايد ومصممًا على مشاركة هذه المعرفة مع المالكي حتى يمكن إقناع رئيس الوزراء الجديد بفعل شيء لوقفها. وخلص كيسي إلى أن الإيرانيين لديهم هدفان في العراق: الأول، تشكيل حكومة صديقة من خلال تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والأمنية للحلفاء الشيعة العراقيين. وثانياً، فرض تكاليف سياسية واقتصادية وبشرية على الولايات المتحدة من أجل ردع الأعمال العسكرية الأمريكية في المستقبل ضد إيران. وهكذا، كان للنظام الإيراني مصلحة في شن هجمات مباشرة وقاتلة ضد الولايات المتحدة، ليس فقط من خلال الجماعات المسلحة الشيعية مثل جماعة جيش المهدي أو الجماعات الخاصة، ولكن أيضاً من خلال فيلق بدر الصديق ظاهرياً. حيث كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تعتقد أن فيلق بدر قد تلقى في الواقع تدريباً من قبل الحرس الثوري الإيراني على أساليب التمرد في حال دعت الميليشيات الشيعية العراقية إلى القتال في صراع مع الولايات المتحدة أو دول أخرى. وقد أُعيدت آراء كيسي من قبل الفريق بيتر و. تشياريلي وضباطه في الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، الذي أطلع كيسي بدوره في 13 أيار/ مايو على تقييمهم بأن النظام الإيراني «يزود الميليشيات والجماعات المتطرفة بالأسلحة، ويوفر ملاذاً آمناً، ويسمح بتهريب الأسلحة والإرهابيين، ويتصرف في شمال العراق بطريقة تنتهك سيادة البلد».

ولقد عرض كيسي المشكلة على المالكي، ووضع الخطوط العريضة للنفوذ الإيراني في العراق، والتي اعتقد قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق أن العديد منها يقوض سيادة العراق واستقلاله. حيث نفذت الجماعات التي ترعاها إيران هجمات قاتلة باستخدام مخترقين محملين بالمتفجرات، وقامت المعسكرات الإيرانية بتدريب «المتطرفين» العراقيين، بل إن الإيرانيين قدموا بعض الدعم لـ «تنظيم القاعدة في العراق». كما كان للنظام الإيراني تأثير قوي على الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وفيلق بدر والصدريين كما كانوا يلعبون دوراً في المناطق الكردية الشمالية وفي مختلف المناطق

الجنوبية مثل البصرة. وأخيراً، كان هناك انتشار واسع النطاق للحرس الثوري الإيراني داخل البلاد، مما يشكل أكبر وجود عملياتي أجنبي لإيران. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها كيسي لإقناع المالكي بمواجهة وزير الخارجية الإيراني في اجتماع قادم، إلا أن المالكي لم يفعل شيئاً يذكر بما يتجاوز الاعتراف سراً لكيسي بأن إيران تدير الإرهاب في العراق. وبحلول 24 مايو/ أيار، كان كيسي قد أمر موظفيه بتقييم ما إذا كان على التحالف أن يعلن «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني «قوة معادية» يمكن إشراك أفرادها أو اعتقالهم دون إظهار نية عدائية في السابق، وهي نفس الفئة التي سقطت فيها «القاعدة» والتي سقط فيها «جيش المهدي» خلال انتفاضات عام 2004. وكانت هذه هي المرة الثانية خلال 7 أشهر التي يأمر فيها كيسي بنفس التقييم، وأسفر عن نفس النتائج ـ وهي توصية قانونية غامضة من شأنها أن تجعل إقناع القادة السياسيين مهمة صعبة.

ولقد شاطر تشياريلي كيسي قلقه من أن النظام الإيراني كان على ما يبدو يقوم بحرب بالوكالة ضد قواته. واضاف «ان اكثر ما يقلقني على اي مستوى هو المشاركة النشطة الواضحة للإيرانيين في قتل وتشويه الجنود الاميركيين وجنود التحالف.

ويبدو أن الأدلة على الحكومة الإيرانية في أعمال العنف ضد التحالف آخذة في التزايد» حيث كتب إلى كيسي في أواخر أيار/ مايو، كما شارك قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق ملخصاً لمدى شبكات (EFP) التي ترعاها إيران وفتك التكنولوجيا الخاصة بها. وكتب تشياريلي أن «الحكومة الايرانية تنتهج سياسة تدخلية متعددة الاوجه في العراق» مضيفا ان «الهدف الاساسي من نشاطاتها هو ضمان ان السياسة العراقية تحددها حكومة اسلامية ضعيفة نسبيا وموالية لإيران ويهيمن عليها الشيعة... والغرض الثانوي هو إما التعجيل بانسحاب قوات التحالف أو، ربما، إبقاءنا مقيدين هنا و«استنزافنا». كما أشار تشياريلي إلى أن إيران تحاول التلاعب بالسياسة العراقية، وتدعم تشكيل التحالف السياسي للاتحاد الذي دعا إلى انسحاب القوة المتعددة الجنسيات. وبمجرد أن وصل اتحاد التحالف العراقي إلى السلطة، زاد النظام الإيراني من جهوده لوضع أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وبدر... إلى مناصب قيادية عليا، لا سيما في وزارة الداخلية». وكوسيلة أخرى لحشد النفوذ، منحت إيران العراق أيضاً قرضاً بقيمة مليار دولار لمشاريع إعادة الإعمار في البصرة وقدمت أموالاً إضافية للمدارس والمساجد في النجف وكربلاء والعمارة.

ويرى تشياريلي أن الجانب العسكري الأكثر إلحاحاً في المشكلة كان حرية الإيرانيين في التنقل عبر الحدود إلى العراق. وذكر تشياريلي «ان الايرانيين يسيطرون بشكل جزئي على الاقل على الحدود العراق اما من خلال وكلاء أو بشكل مباشر». واستشهد تشياريلي بمثال

منفذ الزرباطية، حيث كان النظام الإيراني يسيطر على الكهرباء والماء وصولا إلى نقطة العبور للحدودية العراقية التي كانت بمثابة بوابة لمدينة الكوت والتي تسيطر عليها الميليشيات. وفي الواقع، وبحلول آب/ أغسطس، خلصت القوة المتعددة الجنسيات (المصنفة كمستوى 2) إلى أن «إيران تقوم بتهريب الأسلحة عبر الحدود بالقرب من بدرة في محافظة واسط؛ حيث استخدمت مركبات وزارة الصحة العراقية للتنقل (التي يسيطر عليها الصدريون) لنقل الأسلحة في جميع أنحاء جنوب العراق». ولمعالجة هذه المشكلة، اقترح تشياريلي إعادة نشر القوات الأمريكية، مردداً دون وعي الحجج التي أدلى بها كيسي في عام 2005 حول حماية بغداد من خلال نقل القوات الأمريكية إلى الحدود السورية:

وأعتقد أنه ينبغي لنا على الأقل أن ننظر فيما إذا كنا سنعدل وضع قوتنا إلى منطقة الحدود الإيرانية. وارى أن جزءاً كبيراً من المشكلة الأمنية في بغداد ينشأ خارج المدينة ـ فالجرذان تأتي من الغرب والشرق على حد سواء. ولأجل المساعدة في تأمين بغداد، قد يتعين علينا أن نسعى وراء المشكلة من مصدرها. اي يمكننا، على سبيل المثال، وضع كتيبة (أو أكثر) من القوات الأمريكية بالقرب من الحدود الشرقية، أو إنشاء خط شاشة بعيداً عن الحدود لدعم قوات الحدود العراقية.

وافترض تشياريلي أن معالجة مشكلة الحدود الإيرانية قد تساعد حتى في مشكلة المتمردين السنة في التحالف لأن «عناصر المتمردين السنة... سوف يرون اننا عالجنا الشاغل الرئيسي لهم. وقد نستفيد من خفض العنف في الغرب وفي بغداد نتيجة لذلك». وعلى مستواه، خطط تشياريلي لاتخاذ تدابير لوقف التدفق غير المعاق تقريباً للأشخاص والمواد عبر نقاط العبور الحدودية، والنظر فيما إذا كان هناك أفراد شائنون بشكل خاص يشاركون في توفير تكنولوجيا وخبرة (EFP) الذين قد نطلب من اجلهم سلطة لاستهداف. لكن هذه الخطوات لن تحصل إلا في جزء من المشكلة، كما أوضح لكيسي. وأضاف أن «ما نحتاج هُنا هو مقاربة شاملة توفر لإيران المثبطات الضرورية للاستمرار في مسارها الحالي، وتحول دون قدرتها على تحقيق اهدافها، ومن شأنها ان تحمل العراقيين على الدفاع عن سيادتهم». ورأى تشياريلي أن مسألة السيطرة على الحدود مع إيران مهمة بما يكفي لتستحق دراسة داخلية للفيلق المتعدد الجنسيات لاستكشاف مسارات العمل التي من شأنها معالجة المشكلة. وعندما أُبلغ بملخص الدراسة في 8 تموز/ يوليو إلى أن إرسال فرق انتقالية إضافية لدعم إدارة إنفاذ الحدود العراقية ليس هو الحل، لأن المشكلة كانت تتعلق بفساد حرس الحدود ودوافعهم الخفية وليس نقص التدريب. وبدلاً من ذلك، كان هناك حاجة إلى وجود قوات التحالف على نطاق أوسع للإشراف على موظفي إنفاذ الحدود وضمان القيام بعملهم وفقاً للمعايير. ولتلبية هذا المطلب، اقترح الفيلق

المتعدد الجنسيات إرسال ما يصل إلى كتيبتين من القوات الأمريكية، ويفضل أن تكونا قوات آلية أو دروعاً آلية أو مشاة آلية. ومن الناحية المثالية، فإن هذه القوات ستأتي من خارج العراق وتنتشر في محافظتي واسط وديالى، وهي المناطق التي يعتبرها الفيلق المتعدد الجنسيات الأكثر إشكالية. وفي الواقع، كان ضباط تشياريلي يقترحون التخلي عن نهج كيسي فيما يخص الانتقال العسكري (MiTT) لصالح نهج الشراكة من وحدة إلى وحدة الذي دعا إليه الجنرال بيتر شوميكر في عام 2004.

ولقد التقى كيسي مع تشياريلي في 14 حزيران/ يونيو، قبيل مغادرة قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق لإجراء اجتماعات في واشنطن العاصمة. ووافق كيسي عموما على تحليل قائده التابع، على الرغم من أنه لم يتخذ أي قرارات نهائية بشأن التغييرات الأمنية على الحدود. وضمن الصورة الاستراتيجية، حيث كان هناك القليل من ضوء النهار بين القائدين. حيث كان هناك أربع مجموعات يجب تحييدها للسماح للعراقيين بالعمل على تقسيم السلطة والموارد في بيئة آمنة، كما يعتقد كيسي وهم إيران والمتطرفون السنّة والمتطرفون الشيعة والمقاومة العربية السنية وحيث لم يكن واضحا أن حكومة المالكي الجديدة قد رأت الوضع بنفس الطريقة. كما لم يكن من الواضح إلى أي مدى كان التحالف نفسه مستعداً للذهاب إلى إغلاق الحرب بالوكالة للنظام الإيراني. وفي الأسبوع الذي سبق الاجتماع تشياريلي حول المشكلة الإيرانية، حيث أعد كيسي وقيادته خطة للقتل أو إلقاء القبض على قائد فيلق القدس قاسم سليماني، الذي شق طريقه إلى العراق للمرة الثانية على الأقل في عام 2006. ومع ذلك، امتنع القادة الأمريكيون في نهاية المطاف عن اتخاذ إجراءات ضد سليماني، مما سمح للجنرال الإيراني بدخول العراق والخروج منه دون عوائق.

### خطة كيسي للانسحاب العام

وبعد خمسة أيام من إطلاق عملية «معاً إلى الأمام»، وصل كيسي إلى واشنطن لإجراء اجتماعات رفيعة المستوى حول حالة الحملة العراقية والمناقشات حول الطريق إلى الأمام. وكان قد ترك بغداد متفائلاً بأن عملية «معاً إلى الأمام» والاعتماد الأكبر على القوات العراقية لتأمين بغداد من شأنهما أن يعكسا دائرة العنف في المدينة، وعكست عروضه في واشنطن هذا التفاؤل. وفي اجتماعين منفصلين مع رامسفيلد وهيئة الأركان المشتركة في البنتاغون، أفاد كيسي بأن الوضع الأمني سيسمح للقوة المتعددة الجنسيات في العراق بإلغاء النشر المزمع للواءين أمريكيين في العراق في آب/ أغسطس، مما يؤدي إلى تخفيض صاف قدره 7000 جندي. وعلى غرار القرار الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2005 فيما يخص الغاء أيضا

نشر لواءين، ستبقي القوة المتعددة الجنسيات إحدى الوحدات، وهي اللواء الثاني، فرقة المشاة الأولى، في حالة تأهب قصوى في محطتها الأصلية في ألمانيا ولكنها مستعدة للانتشار. إذا استمر الوضع كما توقعت القوة المتعددة الجنسيات، حيث قال كيسي في وقت لاحق لمدير مجلس الأمن القومي في 23 حزيران/ يونيو، إن نشر ألوية إضافية يمكن إلغاؤه، مما يؤدي إلى تخفيض الوحدة الأمريكية إلى 10 ألوية قتالية منتشرة في 57 قاعدة فقط بحلول نهاية عام 2006. وبحلول صيف عام 2007، ستخفض القوة إلى 7 أو 8 ألوية و30 قاعدة، وفي نهاية المطاف إلى 6 ألوية مقاتلة و11 قاعدة فقط بحلول نهاية عام 2007.

ولتبرير هذا التخفيض في مواجهة العنف المتصاعد في العراق، أشار كيسي مرة أخرى إلى النمو في حجم وقدرة قوات الأمن العراقية وعمليات النقل المعلقة لسيطرة المحافظات إلى العراقيين. وعلى الرغم من أن التخفيض سيتسبب في بعض المخاطر لمهمة التحالف، إلا أن كيسي أكد أن هناك مخاطر في عدم خفض قوات التحالف أيضاً، مشيراً إلى أن التخفيضات المقترحة «ستخلق شعوراً بالإلحاح لدى الحكومة العراقية وقواتها الأمنية» و«ستواصل بإزالة دافع مركزي يجذب المقاتلين الأجانب ويجذب العراقيين إلى التمرد». وبعد سنوات، كان كيسي يجادل بأن الخفض كان أفضل رد ممكن على العنف المتصاعد، مشيراً بقوله «أن المشكلة الأساسية في العراق كانت حول تقسيم السلطة السياسية والاقتصادية، وأن هذا الصراع كان السبب الجذري للعنف الطائفي، وإن الحل النهائي سيكون سياسياً وليس عسكرياً». وفي سياق الأحداث، سيتم تأجيل التخفيض مؤقتاً إلى أن يتمكن كيسي وخليل زاد من مناقشة تفاصيله مع المالكي. ومع ذلك، تسربت خطة خفض القوات لكيسي إلى وسائل الإعلام الأميركية على الفور، حيث نشرت صحيفة نيويورك تايمز معظم تفاصيلها في 24 حزيران/ يونيو، وفي صباح اليوم التالي لاختتام الجنرال لإحاطته في مجلس الأمن القومي. أثار الكشف عن خطط قائد القوة المتعددة الجنسيات للحد بشكل كبير من القوة القتالية الأمريكية في العراق انتقادات فورية من المراقبين الأمريكيين الذين كانوا يراقبون تصاعد العنف في بغداد. واتهم عدد من المنتقدين البارزين خارج الحكومة الأمريكية بأن خطة خفض التدريجي التي وضعها كيسي تشبه نفس النهج الذي ابديه الولايات المتحدة لوقف التطهير العرقي في وقت مبكر من الصراع البوسني.

وقد تجنبت مثل هذه الخطة تحدي القوى الطائفية بشكل مباشر، واعتمدت بدلاً من ذلك على انسحاب القوات الأمريكية من المجتمع، مما خلق فواصل نارية لمنع انتشار العنف إلى البلدان المحيطة في وقت انحدرت فيه البلاد إلى حرب أهلية شاملة. ولن تعود القوات الأميركية إلا عندما تشتعل النيران العرقية، حيث كانت الأطراف المتنازعة مستعدة حقاً للتفاوض على وقف العنف، وغالباً بعد أن تكون المناطق قد طهرت عرقياً.

| الأشهر | عدد المدنيين القتلى | النسبة المئوية للزيادة لكل شهر |
|---|---|---|
| كانون الثاني | 1778 | |
| شباط | 2165 | %21.7 |
| اذار | 2378 | %9.8 |
| نيسان | 2284 | %4- |
| ايار | 2669 | %16.8 |
| حزيران | 3149 | %18.0 |

**الجدول 4 ـ يوضح عدد ضحايا العنف من المدنيين، كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو 2006**

ولقد تصاعد القلق بشأن التطهير العرقي ـ الطائفي مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين. وفي حين قُتل 1778 مدنياً عراقياً في يناير/ كانون الثاني، ارتفع الرقم بحلول يونيو/ حزيران إلى 3149، أي بقفزة قدرها 70 في المائة. وبعد أسبوع من إبلاغ كيسي لبوش في كامب ديفيد بأن انسحاب القوات الأمريكية يمكن أن يتم كما هو مخطط له، قدرت الأمم المتحدة أن 14,338 مدنياً لقوا حتفهم بعنف في جميع أنحاء البلاد في النصف الأول من عام 2006، بمعدل 100 شخص يموتون يومياً في يونيو/ حزيران، وان أكثر من نصفهم كان في بغداد وحدها.

### الأمل الزائف للسيطرة العراقية على المحافظات (PIC)

لقد كان أحد أسباب تفاؤل كيسي بشأن تقليص القوة القتالية هو تقييمه بأن الجهود الراكدة منذ فترة طويلة لتحسين الوضع السياسي العراقي بدأت تبشر بالخير. وكانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق قد أنشأت برنامجاً، أطلق عليه في الأصل اسم «الحكم العراقي في المحافظة»، لكنه تغير إلى سيطرة العراق على المحافظات عندما لاحظ أحد ضباط الأركان ما سيُكتب في المختصر الأصلي، من أجل تهيئة الظروف لنقل المسؤولية الأمنية في مختلف المحافظات إلى السيطرة العراقية. وعندما تستوفي محافظة ما المعايير المحددة لبرنامج الموافقة المسبقة عن علم، يسحب التحالف قواته القتالية من المحافظة ثم ينقل السلطة بشأن المسائل الأمنية إلى الحكومة العراقية المحلية. وبعد النقل، لن يخدم الجيش العراقي إلا في دور داعم، وستنتقل قوات التحالف إلى المراقبة التكتيكية في محافظة قريبة، وتكون على استعداد للمساعدة إذا لزم الأمر. ولأن الشرطة العراقية ستتولى مسؤولية الأمن، فقد اشترط التحالف أن يكون التهديد الإجمالي منخفضاً، وأن قوات الشرطة العراقية المحلية بحاجة إلى أن تكون قد حققت مستوى تقييم الاستعداد للمرحلة الانتقالية البالغ من المستوى 2، وهو المستوى الذي تعتبر فيه القوات العراقية قادرة على أخذ زمام المبادرة في توفير الأمن. كما نص

برنامج الموافقة المسبقة عن علم على أن يكون لكل محافظة عراقية حكومة محافظة مستقرة وأن تنشئ مركز تنسيق مشترك للمحافظات للإشراف على العمليات الأمنية.

وإذا ما أعلن رئيس الوزراء عن الأزمة، يمكن استدعاء القوات العسكرية العراقية وقوات التحالف مرة أخرى لاستعادة النظام. وبحلول حزيران/ يونيو، كان كيسي قد أطلع رامسفيلد على أن خمس محافظات ستنقل في يوليو/ تموز، و7 محافظات بحلول أغسطس/ آب، و13 محافظة بحلول نهاية العام. ويبدو لقادة القوة المتعددة الجنسيات أن العمل الشاق الذي تقوم به فرق إعادة إعمار المحافظات يؤتي ثماره وأن مبادرة كيسي لعام الشرطة وزيادة فرق الشرطة الانتقالية تعمل على تحسين الشرطة العراقية في عدة محافظات. وقد أثبتت تلك التقديرات الأولية أنها مفرطة في التفاؤل. حيث لن يتم نقل المحافظة الأولى حتى 13 يوليو 2006، عندما وقع قائد الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد اللواء جون كوبر اتفاقية مراقبة عراقية إقليمية لمحافظة المثنى في عاصمتها السماوة. ومع تسليم محافظة المثنى للعراقيين، انسحبت الوحدة العسكرية اليابانية المؤلفة من 600 رجل والتي ركزت على المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار تماما من العراق، مما أغلق فترة مثيرة للسخرية في حرب العراق قام فيها الجنود البريطانيون والأستراليون بحراسة الجنود اليابانيين الذين يبنون الطرق والجسور تحت أشعة الشمس الحارقة. وفي أيلول/ سبتمبر، أصبحت محافظة ذي قار ـ الواقعة أيضاً ضمن حدود الفرقة المتعددة الجنسيات ـ الشرقية ـ المحافظة الثانية التي تُعاد إلى العراقيين في إطار برنامج الموافقة المسبقة عن علم. وبحلول نهاية عام 2006، لم تكن قد نُقلت سوى محافظة واحدة أخرى إلى العراقيين، وهو ما لا يبعد كثيرا عن التقديرات التقريبية التي وضعتها القوة المتعددة الجنسيات في حزيران/ يونيو.

### الرئيس يفقد الثقة في الاستراتيجية الانتقالية

وطوال عام 2005، كان الرئيس بوش قد دعم خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات لتحقيق ما اعتبره أهم هدفين للولايات المتحدة في العراق: حماية الولايات المتحدة من الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية العراقية. ويبدو أن انتخابات عام 2005 قد حققت تقدماً نحو الديمقراطية العراقية، وراهن كيسي وأبي زيد على أن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة سيبدأ في تحقيق الاستقرار في البلد والحد من التهديد الإرهابي أيضا. ولقد كان الرئيس على استعداد للامتثال للخطط الانتقالية طالما أنها حققت تقدماً نحو هذين الهدفين، ولكن مع تصاعد العنف في بغداد، بدا أن الحملة لا تقلل من التهديد الإرهابي (الذي يتجلى في تنظيم القاعدة في العراق وحلفائه) ولا تضمن ديمقراطية عراقية. وبالنسبة لكيسي، فإن العنف في وسط العراق والخطر

على حكومة المالكي الجديدة غير مقبولين، ولكن في رأيه، لا يزال من المهم أن يحل العراقيون أنفسهم هذه المشاكل. وفي سياق تقييمه للوضع من خلال تجربته في البوسنة، والتي خلص فيها إلى أن الأميركيين لا يستطيعون حل الصراع الطائفي المستعصي على الآخرين، اعتقد كيسي أن التدخل الأمريكي الأكثر ميلاً إلى الأمام في بغداد سيمثل انتكاسة على طريق الهدف النهائي المتمثل في حكومة عراقية مكتفية ذاتياً. ونتيجة لذلك، لم يكن راغباً في استخدام ضخ كبير من القوات الأمريكية لتهدئة الوضع، معتقداً أن أي مكاسب ستكون قصيرة الأجل ويسهل عكسها بمجرد مغادرة الوحدات الأمريكية لا محالة. وبالنسبة لأبي زيد، فإن احتمال وجود المزيد من القوات الأمريكية على الأرض في بغداد أمر غير مرغوب فيه بالمثل. واستناداً إلى قراءته لتاريخ الشرق الأوسط وتجاربه في لبنان في عام 1983، ظل مقتنعاً بأن القوات الأجنبية في العالم العربي خلقت أجساماً مضادة ضد وجودها. كلما كانت القوات الأجنبية أكثر عدداً ووضوحاً، كلما أصبحت الأجسام المضادة أكثر عدداً. وعلى غرار كيسي، فإنه كان يعتقد أيضاً أن الجيوش والحكومات العربية تميل إلى السماح للقوات الغربية بأداء مهامها الأمنية من أجلهم إذا كان الغربيون على استعداد للقيام بذلك.

ولطالما اعتقد أبي زيد أن الرد المناسب على العنف في العراق هو الاستمرار في الحد من موطئ قدم القوات الأمريكية حتى يتوقف هؤلاء المسلحون الذين تحركهم الناحية المخالفة للوجود الأمريكي عن القتال. ومن شأن الانسحاب المطرد للموظفين الأمريكيين أن يضغط أيضا على الحكومة العراقية وقواتها الأمنية لتحمل المسؤولية عن تأمين عاصمتهم. وبالنسبة لرامسفيلد، فإن تحليلات كيسي وأبي زيد كانت صحيحة، ووافق على أن الطريقة النهائية لتحقيق أهداف الرئيس هي تشجيع الاكتفاء الذاتي العراقي أو التملق له أو حتى إجباره عليه. كما أضاف رأيه الخاص بأن الاستثمار الأثقل في الحملات البرية في كل من العراق وأفغانستان من شأنه بلا شك أن يبطئ الجهود الرامية إلى تحديث الجيش الأمريكي إلى القوة القتالية الأصغر حجماً والأكثر تمكيناً من الناحية التكنولوجية والتي يعتقد بأن الولايات المتحدة ستحتاج إلى تأمين نفسها ضد التهديدات في العقود المقبلة.

ولكن خلال عام 2006، اختلف تقييم بوش للوضع في العراق عن التقييمات المتفائلة التي أجراها جنرالاته ولجنة حقوق الإنسان في العراق. ففي منتصف عام 2006، شعر العديد من المراقبين في واشنطن أن الوضع في العراق يسير بشكل منحرف مع تصاعد العنف الطائفي من شهر إلى آخر، وبدا أن تنظيم القاعدة في العراق وإيران في صعود، وبدا أن العناصر السياسية والعسكرية في العراق مشلولة. وقد وصلت مخاوف القائد الاعلى إلى ذروتها لاول مرة خلال عودة كيسى إلى الولايات المتحدة في اوائل يونيو. وفي حديثه إلى المؤرخين العسكريين بعد

سنوات، أشار بوش إلى أنه، وإلى جانب مدير مجلس الأمن القومي من الآخرين في كامب ديفيد في 12 حزيران/ يونيو، استمع إلى تقييمات كيسي لخطة أمن بغداد وإلى خطط قائد القوة المتعددة الجنسيات لنقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، لكنه قرر في مناقشات أصغر مع أقرب مستشاريه أن استراتيجية الانتقال لا تعمل ـ وأنها لا يمكن أن تنجح. وبالحديث لاحقاً إلى ميغان أو سوليفان الموظفة في مجلس الأمن القومي بعد أن كتبت مذكرة انتقادية تشكك في صحة الاستراتيجية، حيث سألها بوش عن كيفية قيام شركائها العراقيين في بغداد بالأمور، وأذهل الرئيس ردها بأن سكان بغداد انحدروا إلى كابوس عنيف تخشى فيه العائلات مغادرة منازلهم.

وفي وقت لاحق، قال مستشار الأمن القومي هادلي للمؤرخين العسكريين إنه، هو أيضاً، استمع إلى التقرير المرحلي لحملة كيسي في كامب ديفيد وخلص إلى أن الاستراتيجية الانتقالية لم تعد قادرة على تحقيق أهداف الرئيس. وفي اجتماع فردي في البيت الأبيض، اتفق هادلي وبوش على أن خطط الانتقال والسحب لا تعمل، كما أشار هادلي. ولقد أشار أيضًا إلى أن المطلوب هو اتباع نهج جديد، وربما قيادة جديدة لتنفيذه. وطلب إلى الرئيس الإذن بالمضي قدماً بهدوء في استعراض الخيارات المتاحة لتغيير المسار وجمع المعلومات من كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في المنطقة لإثراء استعراض الاستراتيجية. وأعطى الرئيس موافقته، فبدأ عملية أصبحت عملية مدتها ستة أشهر لإيجاد نهج جديد تجاه العراق ليحل محل النهج الذي خلص القائد الأعلى إلى فشله. وبحلول 21 تموز/ يوليو 2006، ولقد كان استعراض هادلي جارياً، حيث أرسل مستشار الأمن القومي إلى كيسي 50 سؤالاً للاستفسار عن الوضع في العراق وخطط القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وأشار هادلي إلى أن هذه أسئلة «يطلبها الرئيس كل يوم وأنه [هادلي] لا يستطيع الإجابة عليها». وبدلاً من مراجعة جميع الأسئلة الخمسين، سأل كيسي المحبط بأسلوب بلاغي «ما إذا كانت القضية الحقيقية لم تكن تعني التغيير في الصراع اي أنه يجب أن يكون هناك تغيير في استراتيجيتهم». وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحرب، قرر الرئيس الأمريكي أن يندمج مع كبار مسؤوليه الذين يشرفون على الحملة العسكرية الأمريكية في العراق.

### تموز 2006: التطهير الطائفي في بغداد

ولقد ازدادت موجة القتل الطائفي في تموز/ يوليو حيث ان أكثر من 3400 مدني عراقي قد لقوا حتفهم في أعمال العنف، منهم 1962 في بغداد وحدها. وخلال اجتماعه مع رئيس الوزراء المالكي ووزير الداخلية العراقي الجديد جواد البولاني في 8 تموز/ يوليو، أعرب كيسي عن قلقه من أن العمليات المشتركة بين التحالف وقوات الامن العراقية لا تبطئ عمليات القتل الطائفية.

وقد دفع عدد القتلى في تموز كلا من ابى زيد ورئيس هيئة الاركان المشتركة الجنرال بيتر بيس إلى التعليق علنا على امكانية ان ينحدر العراق إلى حرب اهلية. وفي إطار القوة المتعددة الجنسيات، أدلى مدير العمليات الاستراتيجية اللواء ديفيد أ. فاستابند بملاحظة مماثلة مفادها يتعلق بمسألة الحرب الأهلية العراقية بقوله «نحن على الأقل في هاربر فيري»، في إشارة إلى حدث عام 1859 الذي تورط فيه جون براون الذي كان قد سبق الحرب الأهلية الأمريكية المقبلة. وبعد ساعات من تحذير كيسي المالكي من تصاعد العنف، أكدت مذبحة دامية مخاوفه. ففي 8 يوليو/ تموز، أصابت سيارة مفخخة مسجد الزهراء الشيعي في غرب بغداد، وفي اليوم التالي رد مسلحون شيعة بقتل نحو 50 رجلاً وامرأة وطفلاً سنّياً في حي الجهاد القريب، وهو حي ذي أغلبية سنية في حي الرشيد على طول الطريق المؤدي إلى مطار بغداد الدولي. وبعد إقامة نقاط تفتيش على طول شارع تجاري رئيسي في الحي، سحب المسلحون العرب السنة من سياراتهم ومنازلهم، مما أسفر عن مقتلهم وترك جثثهم في الشوارع. وأفاد سكان الحي بأنهم شاهدوا جثث الضحايا في الشوارع وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم، وبعضهم مصاب بطلقات نارية في رؤوسهم، والبعض الآخر بجثث مثقوبة بمسامير. واتهم القادة السنة جيش المهدي بارتكاب عمليات القتل، وهي التهمة التي حولها مقتدى الصدر بوصف المجزرة بانها «مخطط غربي» لإثارة حرب أهلية وطائفية بين الاشقاء.

ولقد كانت مذبحة حي الجهاد قد شنت سلسلة من الهجمات الدموية في بغداد. وخلال الأيام الخمسة التي تلت ذلك، قُتل أكثر من 150 بغدادياً في تفجيرات انتحارية وهجمات بالنيران غير المباشرة وإطلاق نار في أحياء مختلفة من العاصمة، بما في ذلك هجمات على دوريات الشرطة ونقاط التفتيش. وانتشر العنف الطائفي خارج بغداد أيضاً. وفي 18 تموز/ يوليو وفي معقل الصدريين في الكوفة المحاذية للنجف، استدرج انتحاري سني مجموعة من العمال الشيعة إلى شاحنته ثم فجر السيارة مما ادى إلى مقتل 53 شخصا واصابة مئة بجروح في واحدة من اعنف هجمات العام. وعندما وصل رجال الشرطة إلى مكان الحادث، رشقهم المارة بالحجارة وطالبوا بأن يتولى جيش المهدي الملف الأمني. وفي حين انتشر العنف الطائفي في جميع أنحاء بغداد، شهدت تركيبة مناطقها التسع تحولاً كبيراً. وبحلول نهاية الصيف، أصبحت أحياء بغداد المختلطة ذات يوم بين السنة والشيعة أكثر فصلاً بكثير على أسس طائفية. وقد كان النزوح التدريجي لسكان بغداد إلى جيوب طائفية يحدث عملياً منذ سقوط النظام، ولكن هذه العملية تسارعت بعد تفجير مسجد سامراء في شباط/ فبراير 2006. وفي غرب دجلة، تحول الحرية ووشاش من طائفة مختلطة إلى شيعة شبه كاملين من السكان. وإلى الشرق من النهر، انتقل حيي الشعب والبساتين أيضاً من طائفة مختلطة إلى شيعة في الغالب، في حين فقدت الأحياء ذات الأغلبية الشيعية وهم 9 نيسان والرستمية أقلياتها السنية تماماً. وفي المقابل، فقدت العامرية والغزالية ذات الأغلبية السنية في

الجانب الغربي من المدينة تقريباً جميع سكانها الشيعة، في حين انتقل الجهاد والدورة من طائفة مختلطة إلى أغلبية سنية. وفي شرق بغداد، أصبح حي الفضل المختلط الطائفة ذو أغلبية سنية، في حين فقدت الأغلبية السنية في الأعظمية أقلية شيعية صغيرة. وفي الوقت نفسه، طُرد الشيعة غرب وجنوب المدينة تماماً من ضواحي أبو غريب والحصوة ذات الأغلبية السنية. ومع هذه التغييرات، كان التصميم الديموغرافي لبغداد يتغير بشكل لا يمكن التعرف عليه تقريباً.

## عمليات الاختطاف في اليوسفية

وفي منتصف حزيران/ يونيو 2006، انتشرت أنباء تفيد بأن جنود الكتيبة الأولى، فوج المشاة 502، الفرقة 101 المحمولة جواً، كانوا قد اغتصبوا وقتلوا فتاة عراقية وقتلوها هي وأسرتها في المحمودية في 12 آذار/ مارس 2006، مما زاد من تسميم أجواء بغداد العدائية أصلاً. وفي 16 حزيران/ يونيو، وفي عمل انتقامي واضح، نصب مقاتلو تنظيم القاعدة في العراق كميناً لثلاثة جنود أمريكيين كانوا يحرسون نقطة تفتيش للمركبات بالقرب من نهر الفرات. وينتمي الجنود الذين نصبوا كمينا إلى نفس الفصيلة التي ينتمي إليها الجنود المسؤولون عن الاغتصاب والقتل في آذار/ مارس. وبعد سماع إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة من على بعد كيلومتر تقريباً، وصل أفراد آخرون من الفصيلة بعد 25 دقيقة للعثور على جثة جندي ملقى على وجهه في الأعشاب والماء بالقرب من سيارة فارغة من نوع (HMMWV) والجنديين الآخرين اللذين كانا في الخدمة في تلك الليلة مفقودين. وبعد عدة أيام من البحث على طول نهر الفرات، عثرت القوات الأمريكية على جثتي الجنديين تحملان علامات تعذيب، على بعد حوالي خمسة كيلومترات بالقرب من محطة اليوسفية للطاقة المنحلة في المنطقة المعروفة باسم مثلث الموت. وفي اليوم الذي تم فيه انتشال الجثتين، أعلن مجلس شورى المجاهدين اختطاف الأمريكيين، تلاه بيان بأن الزعيم الجديد لتنظيم القاعدة في العراق، وهو مصري يدعى أبو أيوب المصري (الذي كان يعمل مع أيمن الظواهري من تنظيم القاعدة في العراق في جماعة الجهاد الإسلامي المصرية الإرهابية)، أنه قتل الجنديين بنفسه.

وفي أواخر حزيران/ يونيو، أمر اللواء جيمس د. ثورمان، قائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد بالتحقيق في أعمال القتل التي وقعت في آذار/ مارس. في 9 يوليو/ تموز 2006، اتهمت محكمة اتحادية أربعة جنود من الكتيبة الأولى، فوج المشاة 502، باغتصاب وقتل عبير الجنابي البالغة من العمر 14 عاماً وقتل ثلاثة من أفراد عائلتها. ومع انتشار أنباء الحادث في أوائل يوليو/ تموز، قدم عدد من الجماعات المتمردة ادعاءات انتقامية أو أعلن عن حملات انتقامية، ولقبت بـ «عمليات عبير». وفي 4 تموز/ يوليو، أعلن جيش المهدي مسؤوليته عن إسقاط الطائرة نوع

AH-64 (اباتشي) التابعة للجيش الأمريكي قبل أسابيع ووعدت بعمليات انتقامية قادمة على شرف عبير. وفي 10 يوليو/ تموز، نشر مجلس شورى المجاهدين مقطع فيديو بشع لجثث الجنود المشوهة التي أسرتها جماعة تنظيم القاعدة في 16 يونيو/ حزيران، مع رسالة مرفقة زعم فيها أحد أعضاء مجلس الشورى أن الجماعة نفذت عمليات القتل باعتبارها «انتقاماً لأختنا التي تعرضت للإهانة من قبل جندي من نفس اللواء». وفي اليوم التالي، أعلن الجيش الإسلامي مسؤوليته عن تفجير انتحاري في المنطقة الخضراء كعملية انتقامية لاغتصاب ومقتل عبير، مما أسفر عن مقتل عشرات العراقيين في المنطقة.

### أبي زيد وانعكاس منهج كيسي

ولقد كان الفشل الواضح لعملية «معاً إلى الأمام» لوقف القتل الطائفي في بغداد في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2006 نتيجة جزئية لحقيقة أن خطة الحملة الانتقالية للقوة المتعددة الجنسيات في العراق كانت تخلق نقصاً في القوات الأمريكية اللازمة لدعم الشرطة والجيش العراقيين المهتزين في المدينة. وطوال فصل الربيع، ظل كيسي وأبي زيد ملتزمين بخطة التخفيض التدريجي للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، وواصل كيسي البحث عن فرص في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو لإعادة نشر فرق قتالية إضافية تابعة للألوية في وقت مبكر. وفي حين كان يأمل في السماح للواء الثاني، الفرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني بنسلفانيا في الرمادي بالمغادرة دون وحدة تخفيف، حيث لم يكن أمام كيسي خيار سوى استبدال اللواء باللواء الأول للعقيد شون ب. ماكفارلاند، الفرقة المدرعة الأولى عندما اتضح أن عاصمة الأنبار تقع في أيدي تنظيم القاعدة في العراق. ومن شأن إعادة وضع لواء ماكفارلاند من تلعفر أن يترك سوى فريق قتالي للواء سترايكر في محافظة نينوى، مما يعيد خلق الظروف التي أدت إلى انهيار الأمن في المحافظة في عام 2004. وفي بغداد، مضى كيسي قدما في خطة عدم استبدال فريق اللواء القتالي الأول للعقيد جيفري سنو، الفرقة الجبلية العاشرة، على الرغم من أن الوحدة كانت مسؤولة عن وقف العنف المتزايد في شمال غرب بغداد. وقد أدى قرار استبدال اللواء الثاني المغادر، الفرقة المشاة الثامنة والعشرين، بلواء تم نشره بالفعل في العراق إلى خفض عدد الألوية في البلاد إلى 14 لواء. ومن شأن الانسحاب المقرر للفريق القتالي التابع للواء الأول، الفرقة الجبلية العاشرة، أن يرفع عدد الألوية إلى 13 لواء. وعندما انسحب لواء سنو في أوائل أغسطس، وقعت منطقة عمليات الوحدة بأكملها تحت مسؤولية سرب وحيد للاستطلاع والمراقبة والاستحواذ على الأهداف، وهو السرب الثامن، فوج الفرسان العاشر بقيادة المقدم جيان جنتيل.

وبعيداً عن ندرة قوات التحالف، ألقت مقاييس العدالة ومعاً إلى الأمام بظلال من الشك على استعداد قوات الأمن العراقية لتولي المهام الأمنية التي كان كيسي وأبي زيد ينويان بمنعها عن القوات الأمريكية. ومن أجل مواصلة جهود التخفيض التدريجي والمرحلة الانتقالية، كان القادة الأمريكيون بحاجة إلى إيجاد طرق أسرع لزيادة قدرات قوات الأمن العراقية. وفي أواخر حزيران/ يونيو، أوفد أبي زيد رئيس أركان القيادة المركزية، اللواء لويد أوستن، إلى بغداد لتحديد أفضل السبل لتعزيز القوات العراقية. وفي الفترة من 20 يونيو/ حزيران إلى 5 يوليو/ تموز، قام أوستن وفريق من ضباط القيادة المركزية أطلق عليهم اسم «رئيس فريق تقييم الأركان» (COSAT) بتفتيش بعثة تطوير قوى الأمن الداخلي وخلصوا بتفاؤل إلى أن القيادة الإنتقالية للأمن المتعددة الجنسيات قد «ولدت قوة ستكون لديها القدرة في غضون الأشهر الستة المقبلة على تولي ساحة المعركة بالكامل والانتقال إلى قيادة الجيش العراقي حتى مستوى اللواء في جميع أنحاء العراق». ولتحقيق هذه الحالة النهائية، خلص أوستن وفريقه إلى أن كيسي سيحتاج إلى جعل القيادة الإنتقالية للأمن هي الجهد الرئيسي للتحالف والاستفادة من الفرصة للحد من وجود [قوات التحالف] مع توسيع قدرات الفرق الانتقالية كمضاعفات قتالية وراء الكواليس».

ولكن بحلول منتصف عام 2006، لم يكن من الواضح أن العراق والبعثة الأمريكية هناك يمكن أن ينتظرا تلك الأشهر الستة. وفي 11 تموز/ يوليو، التقى رئيس الوزراء المالكي بالسيناتور جوزيف ر. بايدن الابن، الذي قال لرئيس الوزراء إن الرأي العام الأميركي بدأ يفقد صبره وأن القوات الأمريكية لن تبقى في العراق لفترة أطول. وفي اجتماع مع المالكي ورامسفلد في اليوم التالي، وضع كيسي للزعيم العراقي خطته للحد من بصمة التحالف من قبل لواءين ـ وهي الخطة التي اتفق عليها القادة الأمريكيون في واشنطن في حزيران/ يونيو، لكنهم لم يُجتمعوا بعد مع المالكي. وقد أثار هذا الخبر، الذي جاء مباشرة في أعقاب تحذير بايدن الشديد، قلق رئيس الوزراء العراقي من التزام التحالف بحماية حكومته الجديدة. حيث كان المالكي حريصاً على أن التحالف سيخفض قواته، لا سيما في بغداد، في حين استمرت إراقة الدماء الطائفية بلا هوادة. وبعد رحيل رامسفيلد، حاول كيسي طمأنة المالكي بشأن الخفض الأمريكي الوشيك، وقال للزعيم العراقي إنه نظراً لأن رئيس الوزراء يعارض أي تخفيضات فورية، فإن كيسي «سيخفض الاقتراح من لواءين إلى لواء واحد وينقل القوات الإضافية إلى بغداد». وبعد أن ضغط عليه القادة العراقيون منذ عام 2004 لتسليمهم مسؤولية أكبر، واجه كيسي الآن احتمال مقاومة هؤلاء القادة أنفسهم للخطة الانتقالية. ولاستعادة راحة العراقيين مع المرحلة الانتقالية، حصل كيسي والسفارة الأمريكية على دعم المالكي لـ «اللجنة المشتركة لانسحاب التحالف» الأميركية العراقية، التي اجتمعت للمرة الأولى بعد 4 أيام فقط، في 16 تموز/ يوليو، مع موفق

الربيعي على رأس الجانب العراقي. بيد أن رامسفيلد لم يتم التوصل إليه عندما علم أن اللجنة أدرجت عبارة «انسحاب الائتلاف» في عنوانها، وفي (Snowflake) النموذجية، ذكّرت اللجنة كيسي بأن هدف اللجنة هو مناقشة «الطريق إلى الأمام»، وبالتأكيد، في البيئة الحالية حيث كان هو وهادلي يعتقدان بأن اللجنة التي تركز صراحة على الانسحاب لن تكون جيدة.

وحتى في الوقت الذي عمل فيه على تخفيف قلق القادة العراقيين بشأن رحيل القوات الأمريكية، بدأ كيسي في مشاركة العراقيين مخاوفهم بعد ارتفاع آخر في الهجمات الانتحارية التي شنها تنظيم «القاعدة في العراق» على العاصمة، مما أدى إلى دورات من الانتقام الشيعي والسني. وكان شهر يونيو/ حزيران قد شهد 104 هجمات انتحارية بالسترات و38 هجوماً انتحارياً بسيارات مفخخة في جميع أنحاء البلاد، وكلاهما يمثل أكبر عدد من الهجمات منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2005. وعلى الرغم من أن التفجيرات الانتحارية أثارت اهتماماً إعلامياً كبيراً، إلا أن معظم أعمال العنف في بغداد ـ وهي نسبة مذهلة بلغت 93 في المئة وفقاً لإحصاءات القوة المتعددة الجنسيات ـ كانت إما بسبب جرائم قتل أو إعدام وليس بسبب تفجيرات إرهابية. وكان هذا العنف، الذي يتسبب في وقوع ما متوسطه 105 هجمات ضد المدنيين في اليوم، في اتجاه مستمر وتصاعدي منذ الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر 2005. وفي مواجهة الوضع المتغير، بدأ كيسي يتفق مع الاحاطات الاستخباراتية التي قدمها اللواء ريتشارد ب. زنر، نائب رئيس أركان الاستخبارات في القوة المتعددة الجنسيات، التي افترضت أن الصراع قد تحول «من تمرد سني يحاول إخراج العملية السياسية عن مسارها وإنهاء الاحتلال إلى منافسة بين القادة الاجتماعيين والسياسيين... (و) إلى صراع بين المتطرفين السنة والشيعة». وقال زنر إن هذا التحول قد بدأ في شباط/ فبراير 2006 وأدى إلى حلقة من العنف الطائفي أدت فيها تفجيرات تنظيم القاعدة في العراق إلى اندلاع أعمال عنف انتقامية من الجماعة، مما أدى بعد ذلك إلى مزيد من الأعمال الانتقامية السنية، مما قوض الثقة في الحكومة العراقية وأضر بجهود المصالحة. وفي 18 يوليو/ تموز، اي بعد أقل من أسبوع من سماع مخاوف المالكي، كتب كيسي في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى أبي زيد وبيس أن أفكاره حول خفض القوات قد تغيرت. وأوضح قائلاً: «بدأت أرى أن الجهود الانتقامية التي تبذلها الجماعات الشيعية المتطرفة أقل عنفاً من عنف الواحد مقابل الاخر، وأكثر من ذلك الجهد شبه منظم لتوسيع السيطرة الجغرافية إلى المناطق السنية (في بغداد والبصرة وديالى، وبدرجة أقل في كركوك).» وبالتالي، سيحتاج قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى إبقاء المزيد من قوات التحالف هنا أكثر مما كنت انوي في الأصل لمساعدة العراقيين في ذلك».

وفي غضون ما يزيد قليلا عن أسبوع، عكس كيسي موقفه السابق بشأن أعداد القوات وقرر

تمديد نشر لواء المشاة 172 لتحقيق الاستقرار في بغداد وديالى والمضي قدما في طلب فريق اللواء القتالي الثاني، فرقة المشاة المدرعة الأولى من الكويت؛ وإلغاء جميع الخطط المعلقة لزيادة تخفيض هيكل قوة القوة المتعددة الجنسيات حتى نهاية عام 2006. حيث قام كيسي بهذه التغييرات على مضض، مشيراً في نفس البريد الإلكتروني في 18 يوليو إلى أبي زيد وبيس بأنه: لن يكون هناك وقت مناسب للتخفيضات حتى يوفق العراقيون في الماضي ويسيرون في المستقبل. أعتقد اعتقاداً راسخاً أنه كلما طال شعورهم بأنهم يستطيعون الاعتماد علينا، كلما طال أمدهم في العثور على الإرادة السياسية للمصالحة ـ وهو ما يجب عليهم القيام به لكي يمضي العراق قدماً. اما بالنسبة للواء الإضافي فإنه سيساعد الوضع الأمني، لكن ليس من المرجح أن يكون له تأثير حاسم من دون التزام القيادة السياسية والدينية في العراق بوقف القتل الطائفي، وهو أمر ليسوا مستعدين للقيام به. وأعتقد أيضاً أنه يجب علينا الاستفادة من هذا الامتداد للدعم الأمريكي للضغط على العراقيين لاتخاذ إجراءات للمصالحة. وإلا فإنه قد يمدد بالفعل الصراع وجدولنا الزمني بالسماح لهما بتأجيل مصالحتهم النهائية.

وبعبارة أخرى، فلقد كان كيسي يعتقد بأن الوجود الموسع للجيش الأمريكي مجرد «تأجيل» للمصالحة السياسية الحتمية التي سيضطر العراقيون إلى القيام بها بمفردهم في نهاية المطاف. ويبدو أن وجهة نظر كيسي لا تسمح باحتمال أن يؤدي انسحاب الجيش الأمريكي في الواقع إلى تقويض المصالحة التي يعتقد أنها ستحدث في نهاية المطاف، أو أن البلاد قد تنقسم إلى شظايا متحاربة بعد انسحاب الولايات المتحدة. وعلى الورق، فلقد كانت خطة كيسي في تموز/ يوليو 2006 لتحقيق الاستقرار في العراق مثيرة للإعجاب، حيث عادت بعدد الألوية في العراق إلى 15 لواء، وعكست فعلياً جدول إعادة الانتشار الذي حدد في كانون الأول/ ديسمبر 2005. حيث لم تعد الفرقة المدرعة الأولى للعقيد روبرت سكورلوك التي تعمل في ضمن فريق اللواء القتالي الثاني لواء كامل القوة، حيث تم بالفعل استدعاء كتائب المناورة الثلاث التابعة لها: واحدة إلى بغداد في مارس لدعم عملية «مقاييس العدالة»، والثانية الأخرى إلى الرمادي في يونيو/ حزيران لتعزيز لواء العقيد ماكفارلاند. وهكذا، وعندما أُمر لواء سكورلوك بالتحرك إلى بغداد كجزء من خطة كيسي، لم يبق سوى مقره وبعض عناصر الدعم لتعزيز قوات التحالف في العاصمة. وفي حين أن ذلك كان يوفر مقر لواء تمس الحاجة إليه، فإن سكورلوك سيتولى قيادة مجموعة من ثلاث كتائب ضمن ثلاث وحدات مختلفة لم يدرب معها. وجاء التحدي الثاني من حقيقة أن تمديد لواء سترايكر 172 الذي جاء في وقت متأخر جداً وأن ما يقرب من 400 من أعضاء اللواء قد عادوا بالفعل إلى ديارهم في ألاسكا، مع المزيد من الجنود والمعدات في الكويت في انتظار إعادة الانتشار.

ويعني تمديد اللواء بأن الجنود الذين أعيد نشرهم بحاجة إلى العودة إلى العراق لمدة 4 أشهر أخرى، وهو تطور أضر بالروح المعنوية ولا يحظى بشعبية كبيرة في مجتمع اللواء الأصلي. وبعد التمديد، قال جنود من اللواء مازحين بمرارة أن عملية «معاً إلى الأمام» أصبحت «عملية معاً إلى الأبد». ومع ذلك، كان التمديد خطوة كان تشياريلي يحث كيسي على القيام بها منذ أشهر، حيث أن قائد الفيلق الأول المتعدد الجنسيات كان يعتقد منذ فترة طويلة أنه بحاجة إلى جلب القوة القتالية للواء ووحدة مشاة كبيرة من الموصل إلى بغداد لتحقيق الاستقرار في العاصمة. وفي 2 أغسطس/ آب 2006، كتب رامسفيلد المضطرب إلى كيسي عن إحباطه من التمديد المتأخر للواء سترايكر 172: «كان الطلب المتأخر للحفاظ على لواء سترايكر في العراق مؤسفاً. حيث يمكننا إدارة التمديد، ولكن حقيقة أنهم كانوا بالفعل في طريقهم إلى الكويت. وعلينا أن نقوم بعمل أفضل ونحن ننظر حولنا».

## عملية «معاً إلى الأمام الثانية»

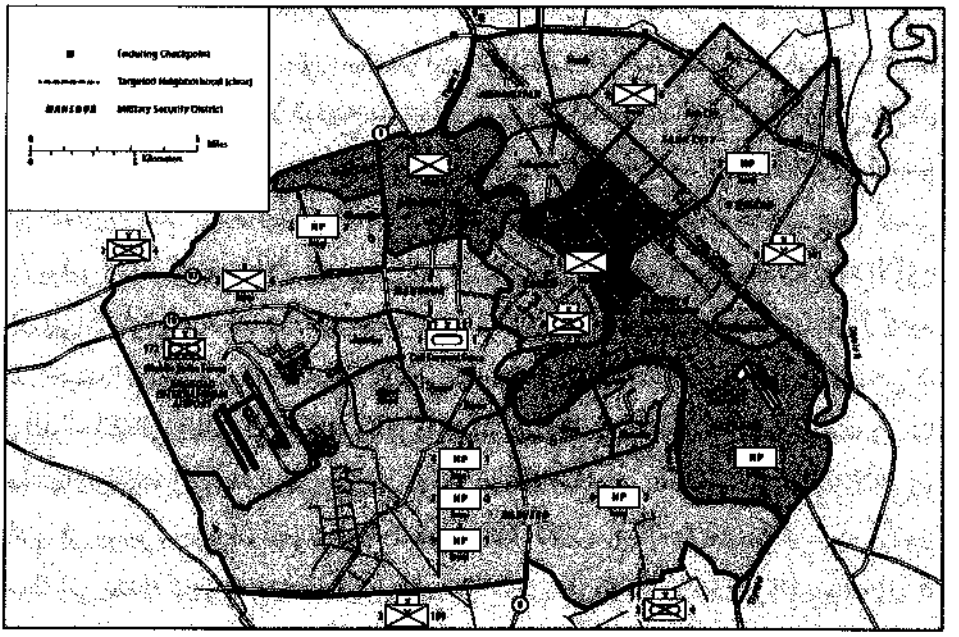

**الخريطة (19). عملية معًا إلى الأمام الثانية، بغداد، أغسطس ـ أكتوبر 2006**

من الجدير بالذكر أن كل من لواء سترايكر 172 وفريق اللواء القتالي الثاني، الفرقة المدرعة الأولى سيشكلان العمود الفقري للعملية معًا إلى الأمام الثانية وكذلك جهد الفيلق المتعدد الجنسيات المتجدد لإخماد الحرائق الطائفية المشتعلة في جميع أنحاء العاصمة.و من وجهة

نظر كيسي، فإن التعزيزات الحقيقية المطلوبة تأتي من القوات العراقية المتمركزة خارج العاصمة، وهو أمر لم يكن قادراً فيه على إجبار القادة العراقيين في توفير عمليات مقاييس العدالة وعملية معا إلى الامام. وفي محاولة لعكس هذا الاتجاه، حلق كيسي جوا إلى كردستان في 20 يوليو للضغط على رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني للموافقة على نشر كتائب من الجيش العراقي الكردي ذات الأغلبية من الشمال للعملية المعلقة في بغداد مع القوات الأمريكية الإضافية وكتائب عراقية أخرى ـ بتعداد 5500 جندي أمريكي و6000 جندي عراقي ـ حيث حكم كيسي وتشياريلي على أن التحالف يمكن أن يوقف النزيف. ولقد كان لدى العملية التي بدأت في 7 أغسطس/ آب 2006 مخطط مناورة مشابه للعمليتين السابقتين في بغداد، حيث تقوم قوات التحالف بعملية التطهير بينما تقوم الشرطة العراقية تحتجز أو مسك الأرض، حيث كان تقسيم العمل هذا لا يزال يعتبره كيسي مناسبًا. وقال لرامسفيلد في أغسطس: «إن مكافحة التمرد تتعلق بجعل الشرطة تقوم بذلك، وعندما تكون الشرطة العراقية مسيطرة على التضاريس، حيث ستعمل القوة المتعددة الجنسيات في العراق مع الحكومة العراقية على بناء جهود إعادة الإعمار في العاصمة، وتحفيز التنمية الاقتصادية وتحسين الاحتياجات الأساسية المقاسة في إحصاءات العمالة وتوليد الطاقة والرأي العام.

وكما هو الحال مع العمليات السابقة، فلقد شددت عملية «معاً إلى الأمام الثانية» على إبقاء العراقيين في المقدمة ولدى قراءة أو معرفة نية قائد العملية نستطيع القول «ولكي ننجح، سوف نساعد الحكومة العراقية في تطوير ودعم الجهد الأمني بشكل جيد من أجل تنظيم ودمج جميع عناصر القوة الوطنية وقوات التحالف».

وكجزء من هذا المفهوم، لن يتم إعطاء اللواء 172 «سترايكر» منطقة عمليات خاصة به، وبدلاً من ذلك سيتم استخدامه كقوة هجوم متنقلة لمساعدة الوحدات الأمريكية الأخرى في تطهير الأحياء. حيث كان التغيير المهم الوحيد عن الجهود السابقة هو اقتراح كيسي إلى الفيلق المتعدد الجنسيات ببناء ساتر حول بغداد حيث طبقت سابقا في الموصل وتلعفر والرمادي وعدد من المدن في غرب الأنبار. وستصبح الخطة الأمنية المحيطة ببغداد معروفة باسم (الجدار الأسود) ـ وهو حزام عائق بطول 88 كيلومترًا حول المدينة سيتم ربطه بالقنوات والأنهار وسيتضمن 28 نقطة تفتيش دائمة يديرها أفراد من القوات الأمنية العراقية. كما كان من قبل، وستشمل العمليات في الغالب الشرطة الوطنية الشيعية والجيش العراقي والشرطة العراقية المحلية، مع القوات الأمريكية من الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد التابعة لثورمان للعمل مرة أخرى جنباً إلى جنب مع القوات العراقية.

ومن وجهة نظر الائتلاف، فلقد كانت عملية «معا إلى الأمام الثانية «المرحلة الثانية من

عملية بقيادة عراقية تهدف إلى الحد من العنف الطائفي من قبل جميع الأطراف في بغداد. ومن وجهة نظر الحكومة العراقية، كانت هذه عملية أخرى ضد الإرهابيين السنة والمقاتلين المرتبطين بالبعثيين. وتأمل كيسي في أن العملية ستستهدف أيضًا مسلحين شيعة ولكن آماله تبخرت بسرعة. وعندما ضغط كيسي على القادة العراقيين للسماح لهم باستهداف فرق الموت الشيعية في مدينة الصدر في منتصف أغسطس، رفض المالكي بشدة اقتراح كيسي، متهماً الجنرال الأمريكي بمحاولة الإطاحة بحكومته. ولقد كان تأثير الانتخابات القريبة في ديسمبر 2005، والذي أعطى الصدريين دورًا كبيرًا في الحكومة، قد تحقق بشكل كامل بقاعدة سياسية صغيرة نسبيًا، إذ رفض المالكي الحزم المستهدفة للقوة متعددة الجنسيات بسبب الضغوط من الأحزاب السياسية الشيعية وضغط على القوة المتعددة الجنسيات في العراق للتركيز فقط على المسلحين السنة. حيث أدى ذلك المأزق إلى عودة حقيقة بأن المالكي اختلف جذريًا مع كيسي والأمريكيين حول ما يشكل التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في العراق. ويتذكر كيسي لاحقًا بأن المالكي (كان خائفًا من الموت لأن البعثيين سيعودون)، ورأى الزعيم العراقي بأن المقاومة السنية وإمكانية عودة البعثيين إلى السلطة خطر أكثر إلحاحًا بكثير من الإيرانيين والنظام والميليشيات التابعة له. وأخبر كيسي في 14 أغسطس أنه كان أقل قلقاً بشأن احتمالية نشوب حرب أهلية طائفية، لأن الحرب الأهلية أسهل في التعامل معها من البعثيين.

ولم يكن الانفصال بين الهدفين الأمريكي والعراقي هو المشكلة الوحيدة. ومع إعادة تمركز اللواء 172 في بغداد، فشل اللواءان الإضافيان التابعان للجيش العراقي من الشمال مرة أخرى في تحقيق ذلك، مما يعني أن «معاً إلى الأمام الثانية» استمرت في الاعتماد بشكل كبير على قوات الشرطة ذات الأغلبية الشيعية الموجودة بالفعل في المدينة. وقد خلقت هذه الوحدات، التي تسلل اليها عناصر من الميليشيات الشيعية إلى بعضها بكثافة إلى ديناميكية عكسية في الأحياء السنية التي كانت محور العملية. وقد أدى الطوق العدواني وتكتيكات البحث، إلى جانب شراكتها الضمنية مع المتشددين الشيعة المتجولين، إلى نفور السنة وخلق تصور بأن القوات الأمريكية كانت تفرض عقوبات على استخدامها من خلال الشراكة معهم. ولقد كانت وحدات قوات الأمن العراقية الشيعية قادرة على القيام بعمليات تطهير، لكنها لم تُظهر ميلاً كبيراً لتأمين الأحياء السنية ضد الميليشيات الشيعية.

وخلال الأسابيع الأولى من العملية، لم تسجل القوة المتعددة الجنسيات أوجه القصور هذه بشكل كامل، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن قادة التحالف استمروا في التأكيد على انتقال مساحة المعركة إلى السيطرة العراقية كمقياس للنجاح. وفي مؤتمر لقادة القوة المتعددة الجنسيات في 19 آب/ أغسطس، قال كيسي لقادة فرقه المجتمعين وضباطه العامين بإن 75 في المائة من قوات

الأمن العراقية كانت في المقدمة في مناطق عملياتها، وأنه بحلول كانون الأول/ ديسمبر، توقع أن تكون 90 في المائة من فرق الجيش العراقي في المقدمة وأن سبع أو ثماني محافظات أخرى نقلت إلى سيطرة العراق الإقليمية. لقد كانت عملية «معا إلى الأمام الثانية «هي الجهد الثالث لتطهير بغداد. حيث قال كيسي لجنرالات التحالف «هذه واحدة تحتاج إلى أن تكون ناجحة» وبعد بضعة أيام، وفي 25 آب/ أغسطس، أكد كيسي لرامسفيلد بأن العاصمة العراقية ستنتقل بسرعة إلى السيطرة الكاملة لقوات الأمن العراقية. وأبلغ الفريق الدراسي المعني بالعراق الزائر (المعروف أيضا باسم «مجموعة بيكر ـ هاملتون») في أواخر آب/ أغسطس، وعندما سئل، أكد لأعضاء المجموعة بأن القوة المتعددة الجنسيات لديها ما يكفي من القوات لمهمتها. وقد انخفضت أعمال العنف في العاصمة بنسبة 50 في المائة على مدى الأسابيع الستة الماضية، كما أبلغ كبار الشخصيات الزائرة، وعلى الرغم من أن هذا الرقم محرجا إلى حد ما مع تقرير داخلي للقوة المتعددة الجنسيات في العراق في نفس اليوم الذي افيد فيه بأن الإصابات قد ارتفعت بنسبة 21 في المائة مقارنة بالأسبوع السابق وأن الفرقة المتعددة الجنسيات ـ جنوب شرق هي القطاع الوحيد في البلاد الذي لا يشهد زيادة في العنف. وعند مراجعة اتجاهات الهجمات التي بلغت قيمتها عامًا بعد 4 أيام في 29 أغسطس/ آب، قال ضباط من القوة المتعددة الجنسيات لكيسي إن تنظيم القاعدة في العراق لا يزال «قادرًا على تحمل الهجمات الانتحارية لمدة 10 أسابيع قبل أن يخضع لفترة إعادة تشكيل». ولم يكن التفاوت المتزايد بين الاتجاهات الفعلية وتوقعات القوة المتعددة الجنسيات في العراق جيداً مع رامسفيلد، الذي لاحظ لكيسي في 31 آب/ أغسطس بأن التواريخ المقررة لنقل المحافظات إلى السيطرة العراقية يبدو أنها «تنزلق» باستمرار بسبب الظروف الأمنية، لدرجة أنه طلب من الجنرال البدء في الإبلاغ عن الجدول الزمني المقرر أصلاً حتى تتمكن اللجنة من فهم أسباب الانزلاق.

ومع انتهاء أيلول/ سبتمبر، استمر تصاعد العنف الطائفي الذي كان قادة التحالف يتوقعون أن تحله عملية «معاً إلى الأمام الثانية»، حيث كان الأسبوع الأخير من الشهر الأكثر دموية في الحرب من خلال عدة تدابير. وبدلاً من تحسين الأوضاع في بغداد، كانت «معاً إلى الأمام الثانية» تتقلص بمستوى عنف أعلى مما كانت عليه عندما بدأت العملية. حيث كانت نتائج عملية «معاً إلى الأمام الثانية محبطة»، وكما يشير تقرير فريق دراسة العراق في وقت لاحق. «لقد قفز العنف في بغداد ـ الذي بلغ بالفعل مستويات عالية ـ بأكثر من 43 في المئة بين الصيف وأكتوبر/ تشرين الأول 2006». كما لو أن القوات العراقية قد عثرت في فترة اليومين من 9 إلى 10 تشرين الأول/ أكتوبر وحده على 110 جثث مليئة بالطلقات النارية في بغداد.و كما كان الحال مع عمليات «مقاييس العدالة» و«معاً إلى الأمام الأولى»، فإنه يمكن للقوات الأمريكية

تطهير المناطق بسهولة نسبية، لكن وحدات التحالف المتناثرة ستنتقل بعد ذلك إلى تطهير مناطق أخرى، تاركة مساحة المعركة الخالية التي تحتفظ بها الوحدات العراقية التي غالباً ما تكون لها أهداف طائفية أو غير قادرة على توقيف الميليشيات الشيعية من تنفيذ عمليات القتل في الأحياء التي تم تطهيرها. وفي كثير من الحالات، تمكن المتمردون الذين يمكنهم تتبع التقدم المحرز في عمليات التطهير المتسلسلة حول المدينة من مغادرة الأحياء قبل التطويق والتفتيش، وببساطة العودة بمجرد تحرك القوات الأمريكية.

### مشكلة الشرطة الوطنية

لقد كان كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق قد بدأ كل منهما عام 2006 بآمال كبيرة على وزارة الداخلية العراقية وقواتها، حتى أطلق على هذا العام لقب «عام الشرطة»، ولكن من بين وحدات قوى الأمن الداخلي التي شاركت في التكرارات الثلاثة الفاشلة لخطة أمن بغداد بين أبريل/ نيسان وأكتوبر/ تشرين الأول، كانت الشرطة هي الأكثر إشكالية. ومن بين أفراد الشرطة، برزت وحدات الشرطة الوطنية في بغداد لعدم فعاليتها وسلوكها الطائفي. وبدلاً من «مسك» المناطق التي تم تطهيرها، انخرطت الشرطة الوطنية بنشاط في كثير من الحالات في عمليات التطهير الطائفي والاعتقالات الواسعة النطاق للسنة. وإلى حد كبير، تم اختراق وحدات الشرطة الوطنية من قبل القادة الطائفيين والجنود المشاة المرتبطين بالميليشيات، الذين تم استيعاب العديد منهم في وزارة الداخلية تحت إشراف وزير داخلية العضو في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بيان جبر. ومما زاد المشكلة تعقيداً أن أجزاء من جهاز الاستخبارات والاستهداف التابع لوزارة الداخلية في عام 2006 ظلت تحت سيطرة بشير ناصر الوندي، حليف بيان جبر في فيلق بدر، وهو المناضل الطائفي الذي كان يدير مركز التعذيب الشائن في مخبأ الجادرية الذي اكتشفه ضباط أمريكيون في عام 2005. وعلى الرغم من تورطه في العديد من حالات التعذيب، واصل الوندي ـ المعروف باسم «المهندس أحمد» ـ توجيه وحدات وزارة الداخلية خلال عمليات خطة بغداد الأمنية، مما قوض أهداف القوة المتعددة الجنسيات باستخدام العمليات كغطاء لأنشطة فرق الموت التطهيرية الطائفية.

ولقد كانت وزارة الداخلية نفسها تخضع لمزيد من «التطهير» الطائفي، مع تطهير العديد من الضباط السنة والشيعة غير الطائفيين، وعادة ما يستندون إلى ذرائع زائفة. ووصل بعض التطهير إلى مستويات أثارت ردود فعل القوة المتعددة الجنسيات، كما هو الحال عندما أقيل اللواء على غالب، وهو تركماني شيعي من تلعفر، من منصبه كمدير لجهاز الشرطة العراقية بسبب علاقاته المزعومة مع حزب البعث. ودفعت إقالة غالب كيسي إلى كتابة رسالة إلى المالكي، مشيراً إلى

أن العراق يمر بفترة انتقالية ومصالحة حرجة وأنه ينبغي إعادة غالب إلى منصبه لأنه «خادم مخلص لشعب العراق». وعلى الرغم من الاستئناف الرسمي من كيسي، لم يتصرف المالكي بناء على الطلب. كما تورطت وزارة الداخلية والشرطة الوطنية في حالة ثانية من انتهاكات مراكز الاحتجاز التي كشفت عنها القوات الأمريكية في مايو/ أيار 2006.عندما تجاوز حجم التعذيب ـ الذي وقع في موقع يعرف بشكل غير مرغوب فيه باسم «الموقع 4» ـ حجم التعذيب في مخبأ الجادرية. وعندما أجرى فريق أمريكي وعراقي ثنائي عملية تفتيش دون إشعار للمنشأة التي تديرها الفرقة الأولى للشرطة الوطنية في 30 أيار/ مايو، عثروا على 1845 محتجزاً، من بينهم 38 حدثاً، محشورين في منشأة مصممة لحجب ما لا يزيد عن 750. وبالإضافة إلى الاكتظاظ الرهيب والظروف غير الصحية، وجد المحققون أدلة واسعة النطاق على التعذيب والإيذاء، بما في ذلك رافعة ثقيلة وجهاز سلسلة يستخدم لرفع المحتجزين المكبلين بالأصفاد من معصمهم أثناء تعرضهم للضرب والتعذيب، وأحياناً بالصدمات الكهربائية. حيث تناثرت الدماء التي شابت الأرض تحت الرافعة. وخلص المفتشون إلى أن الحراس اغتصبوا الأحداث بشكل منهجي، حيث تطوع محتجزون آخرون بالإدلاء لدى المحققين بأنهم كثيراً ما «سمعوا أطفالاً يتعرضون للاغتصاب ليلاً».

وبحلول أوائل تموز/ يوليو، أي بعد 3 أسابيع من عملية معا إلى الأمام الأولى، خلص قائد الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد الجنرال ثورمان ومرؤوسوه إلى أن السلوك الطائفي للشرطة الوطنية أصبح مشكلة خطيرة. فعلى سبيل المثال، أشار مستشارون عسكريون أميركيون إلى أن أعضاء فرقة المغاوير الثانية التابعة لفرقة الشرطة الوطنية الأولى ـ المعروفة لدى العراقيين باسم «لواء الذئب» ـ ستقوم بعمليات تفتيش مناسبة في الأحياء عندما يتواجد الجنود الأمريكيون، لكنهم سيعودون في وقت لاحق ليلاً لاختطاف أو قتل السنة وحرق منازلهم في بعض الأحيان. وفي الوقت نفسه، اكتسب قائد فرقة الشرطة الوطنية الثانية اللواء مهدي الغراوي سمعة وحشية، حيث أبلغ عشرات الشهود عن تورطه المباشر في التعذيب والقتل، ويُزعم أحياناً أنه عذب السجناء بيديه ـ وهي تهم يطالب القادة الأمريكيون بمحاكمة الجنرال العراقي في العام التالي. وفي غرب بغداد، رأى القادة الأمريكيون نتائج أعمال الغراوي اليدوية. ومع انتقال الكتيبة الرابعة للمقدم جون نوريس، فرقة المشاة 23 ـ من لواء سترايكر الذي تم نقله مؤخراً إلى حي البياع بالقرب من مطار بغداد الدولي، حيث واجهوا على الفور جريمة قتل طائفية أشاروا إليها باسم «مذبحة سوق اللحوم». وفي 1 تشرين الأول/ اكتوبر، اختطف مسلحون يرتدون زيا مموها 22 عراقيا من مصنع لتعبئة اللحوم يملكه سنّة في قضاء الرشيد، ورغم إعدام معظم الضحايا في وقت لاحق، إلا أن عدداً قليلاً من الناجين عاشوا ليحكوا القصة. وبعد أيام، وأثناء تفتيش حقل

أطلقت عليه القوات الأمريكية اسم «ركن الرجل الميت»، عثر جنود من السرب الأول للمقدم جيف بيترسون، فوج الفرسان الرابع عشر في شرق قضاء الرشيد، على سبعة من الضحايا، كان أحدهم لا يزال على قيد الحياة وقدم معلومات كافية لتحديد موقع الإعدام. وفي ذلك الموقع، استعادت القوات الأمريكية أغلفة طلقات نارية إذ يبدو أنها من مسدسات غلوك التي تستخدمها الشرطة الوطنية. وسرعان ما قرر الأمريكيون أن المسؤولين عن جرائم القتل هم على الأرجح اللواء الثامن، فرقة الشرطة الوطنية الثانية، ولقد كان أولئك الرجال تحت قيادة الغراوي. ونتيجة لذلك، طرد نوريس كتيبة اللواء الثامن التي يعتقد أنها مسؤولة عن «مذبحة سوق اللحوم» من البياع، وطلب من الجيش العراقي توفير قوة بديلة لأن الجيش كان أكثر احتراماً في المجتمع. ومع ذلك، تولت كتيبة أخرى من الشرطة الوطنية المسؤولية عن المنطقة بدلاً من ذلك؛ حيث خشي نوريس من هذا القرار والذي اعتقد انه «فقط سيجعل الوضع أسوأ».

ولم تقتصر مثل هذه الانتهاكات على الشرطة الوطنية، وفي جميع أنحاء بغداد، ولا سيما في الجانب الغربي، حيث تورطت الشرطة الوطنية والشرطة المحلية في أعمال عنف طائفية. حيث قام أعضاء جيش المهدي وغيرها من أفراد الميليشيات الشيعية بالتنسيق مع الشرطة عند نقاط التفتيش المحلية كوسيلة لتنفيذ جرائم القتل الطائفية، وهي ممارسة كانت سمة مشتركة للعنف الذي يجتاح بغداد. وقال أحد السنة للصحفيين في سبتمبر/ أيلول 2006 بأن القيادة عبر نقطة تفتيش تابعة للشرطة كانت «أشبه بالروليت الروسية»، حيث فرق الموت الشيعية التي حشدت الدعم من بعض عناصر جهاز الشرطة العراقية والشرطة الوطنية الذين سهلوا حرية التنقل وقدمت تحذيرا مسبقا من العمليات المقبلة»، ولقد تمت ملاحظة ذلك في تقرير لوزارة الدفاع في نوفمبر 2006.

وفي حي الدورة، أبلغ فريق اللواء الرابع القتالي، فرقة المشاة الرابعة في 5 نوفمبر بأن هجمات الشرطة ضد السكان المحليين السنة كانت تدفع إلى رد عنيف كما في النص التالي:

في الأسبوع الماضي قامت الشرطة الوطنية (NP) بغارة من جانب واحد لاحتجاز هدف... ويعتقد المواطنون المحليون أن هذه ميليشيا قادت غارة غير مصرح بها بسبب عدم وجود قوات التحالف. ونتيجة لذلك، بدأ المواطنون المحليون في المنطقة في الدفاع عن أنفسهم وهاجموا الشرطة الوطنية. وقد أثر هذا الحادث على الثقة التي يتمتع بها المواطنون المحليون للشرطة الوطنية... حيث يعتقدون أن الشرطة الوطنية تحتجز الناس عند نقاط التفتيش ويسلمونهم إلى الميليشيا. ويقولون أنهم لا يثقون في المرور عبر نقطة تفتيش ما لم تكن قوات التحالف على نقطة التفتيش مع الشرطة الوطنية.كذلك يواصلون القول بأنهم لا يثقون في الشرطة الوطنية والشرطة المحلية ويؤكدون أنهم غير منضبطين وفاسدين، وأنهم لا يرون منهم سوى احتجاز

السنة الذين يؤخذون ويتعرضون للضرب والتعذيب أثناء الاستجواب مع تعرضهم للضرب حتى الموت.

وبضغط من السكان السنة في تشرين الاول/ اكتوبر حول كيفية ابلاغ الشرطة الجيدة من السيئة،، حذر عقيد في الشرطة العراقية من ان البغداديين يجب الا يفتحوا ابوابهم امام اي شرطي عراقي «الا اذا كان برفقة جندي اميركي». وكانت لهذه الديناميكيات آثار كبيرة على خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات. ففي 25 آب/ أغسطس، حذر كيسي رامسفيلد من أن القوة المتعددة الجنسيات قد تضطر إلى الاحتجاج بالقيود المفروضة على تعديل «قانون ليهي» ووقف الدعم الأمريكي لأقسام الشرطة الوطنية في المستقبل القريب. وينص قانون عام 1997، الذي سُمّي على من قدمه وهو السيناتور» باتريك ليهي»، بأن الجيش ووزارة الخارجية الأميركية لا يمكنهما تقديم المساعدة لقوات الأمن الأجنبية إذ خلص المسؤولون الأمريكيون إلى أن وحدات الشرطة هذه مذنبة بارتكاب «انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان». ويشهد أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يفكرون في الاحتجاج بالتعديل في خريف عام 2006 على مدى التغير الذي حدث منذ الإعلان عن «عام الشرطة» في بداية العام.

### حرب الوزارات

وبعد الإحباطات التي حدثت في التعامل مع حكومة إبراهيم الجعفري في عام 2005، كان كيسي وخليل زاد وغيرهما من قادة الائتلاف قد وضعوا أملاً كبيراً في جلوس حكومة المالكي الجديدة في حزيران/ يونيو 2006. ويعتقد أبي زيد، على وجه الخصوص، أن حكومة مدتها أربع سنوات تضم وزراء أكثر ديمومة وبرلماناً ينتخبه نحو 80 في المائة من الناخبين العراقيين يمكن أن يلعب دوراً في تحقيق الاستقرار بعد ثلاث حكومات انتقالية في غضون ثلاث سنوات. وبالنسبة لتشياريلي والفيلق المتعددة الجنسيات، فلقد كان احتمال زيادة فعالية الوزراء والوزارات عنصرا أساسيا في خطة تبديد العنف في البلد بوسائل غير حركية مثل توفير الخدمات الأساسية وتنمية الاقتصاد العراقي. ولقد ردد هذا لمفهوم تشياريلي لعام 2004 بعنوان (SWET) والذي نص: بأن الوزارات المزدهرة ستكون قادرة على تسريع التحسينات في شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والقمامة في العراق. وتوقع تشياريلي أن تخلق هذه التحسينات نمواً اقتصادياً ووظائف من شأنها أن تشجع المسلحين العراقيين بدورها على التخلي عن العنف. ولكن في غضون أشهر من تشكيل الحكومة الجديدة، ظهرت دلائل على أن فعالية الوزارات العراقية في كثير من الحالات تتراجع إلى الوراء. وبحلول خريف عام 2006، ازاحت أعمال العنف التي اجتاحت شوارع بغداد عمل الوزارات التي تتخذ من بغداد مقراً لها

أيضاً، بحيث أصبحت كل وزارة رئيسية ساحة معركة طائفية خاضت الأطراف المتحاربة نفسها صراعاً عنيفاً بشأنها من أجل السيطرة، وغالباً ما تحولت تفاصيل الطاقم الوزاري والأمن إلى جهاز قتل طائفي لتطهير مختلف الأحياء.

ولقد كان قادة القوة المتعددة الجنسيات يأملون بشكل خاص في أن يؤدي الانتقال إلى حكومة جديدة إلى تغيير في وزارة الداخلية الطائفية التي تسللت إليها الميليشيات. ويبدو أن استبدال الضابط السابق في فيلق بدر بيان جبر بالسياسي الشيعي المستقل جواد بولاني كوزير للداخلية في صيف عام 2006 قد يبعث على الأمل في أن يتضاءل نفوذ بدر المتشدد داخل الوزارة. ومع ذلك، لم يطرأ تغيير يذكر في الأشهر التي تلت تعيين بولاني. وعلى الرغم من مسؤوليته عن التعذيب في مخبأ الجادرية، ظل المهندس أحمد في منصبه كنائب لمدير الاستخبارات في الوزارة دون تغيير يذكر في أنشطته، وسيصفه مستشارو التحالف في وقت متأخر من ربيع 2007 بأنه أقوى رجل داخل الوزارة. ولقد كان مبنى وزارة الداخلية نفسه جزءاً من المشكلة: فالموقع الواقع في شمال شرق بغداد كان صعباً على المسؤولين العراقيين الوصول إليه عبر شوارع بغداد غير الآمنة، وكانت مختلف طوابقه وجناحيه تحت حراسة فصائل سياسية مختلفة تراقب بعضها بعضاً. وعلى الرغم من تعيين البولاني لتنظيف أنشطة الوزارة، إلا أنه نادراً ما زار المبنى، وقرر بدلاً من ذلك تحديد موقع مكتبه في قصر عدنان الأكثر أماناً بالقرب من المنطقة الخضراء، وهو ما فعله بيان جبر أيضاً قبله. والواقع أنه على الرغم من أن جبر أصبح وزيراً للمالية، إلا أنه احتفظ بنفس المنصب الذي استخدمه كوزير للداخلية واحتفظ ببعض الخطوط غير الرسمية للسلطة في الوزارة، مما يعني أنه في أواخر عام 2006 بدا أن هناك وزيرين للداخلية متنافسين يعملان عن بعد من نفس القصر، أحدهما مصلح يُقبل وواحد مهتم بمنع الإصلاح. وبعيداً عن وزارة الداخلية، فلقد تعرضت وزارات أخرى لسقوط عدد أكبر من المقاتلين بمجرد أن تولت قائمة وزراء حكومة المالكي مناصبهم. وفي عهد الوزير بالوكالة شيروان الوائلي، الذي عيّنه حزب الدعوة والذي كان في السابق ضابطاً عسكرياً في البعث، بدأ الموالون للصدريين يشغلون مناصب رئيسية في وزارة النقل، مما أدى إلى استيلاء جيش المهدي وحلفائه فعلياً على أجزاء من البنية التحتية للنقل في الدولة. حيث سيطر الصدريون على إدارة الطيران المدني في الوزارة، ومنحهم سلطة كبيرة على الخطوط الجوية العراقية التي تديرها الدولة، كما أداروا الموانئ البحرية العراقية. والأهم من ذلك أن الصدريين سيطروا على العديد من عمليات مطار بغداد الدولي، بما في ذلك حرس الجو في العراق وشركة المقاولات البريطانية التي وفرت أمن المطار.

وفي وزارات أخرى، استخدم الصدريون مناصبهم الرسمية الجديدة لتنفيذ هجمات مباشرة

ضد أهداف التحالف أو الأهداف المدنية العراقية، وغالباً بالزي الرسمي واستخدام المركبات الحكومية وتحديد الهوية. ولقد لاحظ ضباط أمريكيون كانوا يراقبون الهجمات بالنيران غير المباشرة على المنطقة الخضراء بأن عناصر الميليشيات الشيعية يطلقون أحيانا قذائف الهاون من داخل أراضي وزارة الزراعة، حيث كان أعضاء الجمعية بمثابة حراس أمن. ولكن الأكثر فظاعة كانت وزارة الصحة، التي أصبحت في ظل النفوذ الصدري في عام 2006 آلة قتل طائفية. حيث أشرف نائب وزير الصحة حاكم الزاملي، وهو من كبار الصدريين والذي كان ضابطا صغيرا في الجيش في عهد صدام حسين، على تسلل عناصر من الميليشيات الصدرية إلى المواقع الأمنية للوزارة. ونتيجة لذلك، أصبحت المفارز التي كانت تهدف إلى حراسة مستشفيات بغداد في عام 2006، فرق الموت الطائفية التي قتلت مرضى المستشفيات السنة واستخدمت سيارات الإسعاف لنقل أفراد فرق الموت وأفراد الميليشيات والأسلحة حول المدينة. حيث كانت أنشطة الزاملي وقحة لدرجة أن زميله نائب وزير الصحة الشيعي، السياسي في حزب الدعوة عمار الصفار، كان قد جمع الأدلة والشهود لرفع قضية ضد الزاملي وأتباعه. لكن في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني، اختطف رجال يرتدون زي الشرطة العراقية الصفار وقدموا سلسلة من مقاطع الفيديو التي تلا فيها نائب الوزير الأسير المطالب الصادرة عن جماعة مسلحة كانت مجهولة سابقاً، يُزعم أنها سنية، ولكن مجموعة من المسؤولين الأمريكيين قرروا أنها حيلة دبرها الزاملي لإخفاء تورطه في عملية الاختطاف. حيث بلغت أشرطة الفيديو ذروتها في إطلاق النار على ما يبدو في الكاميرا على الصفار، الذي أصبح، منذ عدم العثور على جثته قط، أعلى مسؤول في الحكومة العراقية يختفي خلال أعمال العنف الطائفي في البلد.

كما وقعت اغتيالات وعمليات اختطاف في وزارات أخرى. وقد حدث اعلى انطباع لهم في الشهر الذي سبق اختطاف الصفار. ففي 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2006، أطلق مسلحون يرتدون زي الشرطة العسكرية العراقية النار على الفريق عامر الهاشمي، شقيق نائب الرئيس العراقي السني طارق هاشمي، وثالث شقيق للهاشمي يقتل منذ عام 2003 حتى الموت. حيث كان قتلة الهاشمي يرتدون زي قوى الأمن الداخلي النموذجي، حيث أن المسلحين وفرق الموت في عام 2006 كانوا يجدون سهولة في التسلل إلى قوى الأمن الداخلي أو تقليدهم، وكل ذلك أضر بثقة الجمهور العراقي في قوات الأمن العراقية. كما جاء الاغتيال في وقت كان فيه ضباط التحالف يلاحظون تحولاً طائفياً في سلك الضباط العراقيين، حيث غالباً ما كان الضباط سنة مثل الهاشمي يستهدفون أو يرهبون لترك مناصبهم. وبعد أسابيع فقط من وفاة الهاشمي، قضت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بأن القادة السياسيين الشيعة في حكومة المالكي يسعون إلى فرض حصص طائفية في الرتب العليا في الجيش العراقي من أجل وضع ضباط شيعة

مخلصين سياسياً في مناصب رئيسية. حيث أصبحت موجة القتل الطائفي إشكالية بما فيه الكفاية لدرجة أنه في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر حيث، أثار مستشار الأمن القومي لريتشارد تشيني وهو جون ب. هانا المسألة مع زعيم فيلق بدر هادي العامري خلال زيارة إلى بغداد. حيث حاول العامري، الذي شاركت ميليشيا فيلق بدر التابعة له مشاركة عميقة في نشاط فرقة الموت التي كان هانا يشكو منها ـ توجيه اللوم إلى أعضاء النظام السابق والتحالف من أجل تصعيد الطائفية، بحجة أنه بسبب فشل القوة المتعددة الجنسيات في العراق وجبهة الأمن العراقية في حماية المجتمعات العراقية من الهجمات الطائفية، إذ لجأت تلك المجتمعات إلى الميليشيات للدفاع عنها. ولحسن التدبير، نفى العامري أي تورط إيراني مع فيلق بدر.

وبعد تسعة أيام من اجتماع هانا مع العامري، شهدت بغداد الهجوم الأكثر جرأة في ما يسمى بحرب الوزارات. ففي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، وصلت حوالي 50 سيارة شرطة مليئة بالمسلحين إلى وزارة التعليم العالي في حي الكرادة. وقام المسلحون المنظمون بارتداء زي الشرطة الوطنية بإغلاق الشوارع المحيطة، ودخلوا المبنى دون مقاومة، وسحبوا أكثر من 100 من موظفي الوزارة مكبلين بالأصفاد. ولم يذكر المسؤولون العراقيون بأن المسلحين كانوا من أفراد الميليشيات الشيعية، ومن المرجح أنهم أعضاء في جماعة «عصائب أهل الحق» التي يُقال انها تابعة لقيس الخزعلي، والذين تسللوا إلى الشرطة الوطنية حيث قاد المسلحون أسراهم ـ ربما عبر نقاط التفتيش العديدة التابعة لـ «قوات الأمن العراقية* التابعة لخطة أمن بغداد ـ إلى مدينة الصدر وتم فرزهم حسب الطائفة، فأعدموا السنة وألقوا ما لا يقل عن 16 منهم في مقبرة جماعية لم تكشف عنها السلطات العراقية حتى عام 2012. وقد أظهرت سلاسة العملية ـ وهي مهمة لوجستية ضخمة ـ الإفلات من العقاب الذي يمكن أن تعمل به فرق الموت التابعة للميليشيا الشيعية في منطقة بغداد. وتعني هذه الضغوط المستمرة على الوزارات العراقية أنه وبحلول أواخر عام 2006، غالباً ما وجد المسؤولون الأمريكيون الذين يزورون الوزارات العراقية نظراءهم العراقيين يعيشون في حالة حصار، قابعين في مكاتبهم ونادراً ما غامروا بالخروج منها، وينامون على أسرة صغيرة، ويقومون برحلة خطيرة إلى بيوت أسرهم فقط عدة مرات في الشهر. وفي بعض الحالات، كانت الوزارات التي يديرها أحد الأطراف قد سقطت تقريباً عن الاتصال المنتظم مع الوزارات التي تديرها أطراف معادية، حيث أصبحت الأمور الروتينية سابقاً مثل تقديم الأوراق المشتركة بين الوزارات ـ وهي عنصر رئيسي في النظام الورقي القديم للعراقيين ـ مهام مميتة لم يعد منها السعاة من حين لآخر. وداخل الوزارات الأكبر، كانت الطوابق أو الأجنحة المختلفة مقسمة إلى أجزاء فرعية في كثير من الأحيان، وتحتلها أحزاب مختلفة ويؤمنها مقاتلوها،

بحيث أصبحت مداخل الوزارات والسلالم نقاط تفتيش يحرسها أفراد ميليشيات يتظاهرون بأنهم مشغولين بتفاصيل أمنية.

وفي هذا الوضع، توقف الكثير من الأعمال العادية للحكومة، بحيث لم يكن لدى الوزارات أمل كبير في إنفاق ميزانياتها، بخلاف مرتبات الموظفين. وحالت هذه الظروف دون إمكانية أن تتمكن الحكومة العراقية من تنفيذ برنامج ناجح لإعادة إعمار (Sweet Style) كما كان يأمل تشياريلي والفيلق المتعدد الجنسيات. ومع انتقال العنف الطائفي الذي يجتاح وسط العراق إلى أروقة الحكومة، توقفت الدولة العراقية، التي كانت تأمل فيها القوة المتعددة الجنسيات في أن تتمكن من نقل المسؤولية قريباً، عن العمل. وقد جلبت نهاية عملية «معاً إلى الأمام الثانية» في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، علامات على أن خطة حملة التحالف الانتخابية في خطر شديد وأن الافتراضات التي تقوم عليها استراتيجية الائتلاف الانتقالية بأكملها تنهار. ولم يكن لجلوس حكومة مدتها 4 سنوات ولا انسحاب القوات الأمريكية من السكان العراقيين أثر استقراري. ولم يؤدي مقتل أبو مصعب الزرقاوي إلى إبطاء عمليات تنظيم القاعدة في العراق. وقد أسفرت ثلاث محاولات متتالية لخطة أمن بغداد عن مزيد من العنف، وليس أقل من ذلك، وانهار مفهوم «أسبقية الشرطة» في حملة عراقية لمكافحة التمرد مع وصول الشرطة الوطنية والمحلية إلى أن يكونوا أحزاباً في التطهير الطائفي في بغداد. وإن احتمال أن تؤدي الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية إلى إخراج البلاد من عدم الاستقرار قد انحلت مع تحول وزارات الدولة العراقية إلى حرب جسدية مع بعضها البعض. ومع وقوع سكان العاصمة العراقية في كابوس من عمليات القتل من شارع إلى شارع، حيث استخدم «فيلق القدس» التابع للنظام الإيراني الفوضى كغطاء لتصعيد الهجمات على القوات الأمريكية ومساعدة وكلائها على طرد السنة من منطقة بغداد. وعلى هذه الخلفية، أصبحت خطط كيسي وأبي زيد لسحب الألوية الأميركية من البلاد في صيف وخريف عام 2006 غير قابلة للدفاع عنها، واضطرا بدلاً من ذلك إلى تعزيز مسرح كانت قواتهما مصممة على الحد من قواته. وأخيراً، فإن التفاوت بين توقعات القوة المتعددة الجنسيات في والواقع الجهنمي على الأرض قد تسبب في فقدان الرئيس الثقة في الاستراتيجية التي ينفذها التحالف منذ عامين، وهو تطور من شأنه أن يتسبب قريباً في بحث غاضب عن نهج جديد.

## الفصل الحادي والعشرون

# الأمل في الرمادي

ومع انهيار الوضع في بغداد خلال منتصف عام 2006، ومع بدأ وسط العراق في الانزلاق إلى حرب أهلية طائفية، حدث تطور مختلف تماماً في محافظة الأنبار. فبعد 3 سنوات من العنف المتزايد ضد التحالف وتنامي تعزيز السلطة المحلية في الأنبار من قبل تنظيم القاعدة في العراق، كانت الشراكة بين قوات التحالف والأنباريين المحليين على وشك تحدي قبضة تنظيم القاعدة في العراق على المحافظة. ومن شأن هذه الشراكة أن تترسخ على الرغم من الجذور العميقة لـ «تنظيم القاعدة في العراق» في جميع أنحاء وادي نهر الفرات الأعلى، وستشمل توسيع قوات التحالف لوجودها في منطقة الرمادي، وهو تكتيك يتعارض مع التركيز الشديد للقوة المتعددة الجنسيات في العراق في الحد من موطئ قدم قوات التحالف في جميع أنحاء البلاد.

## تنظيم القاعدة في العراق والتحالف ومعركة عشائر الرمادي

### اللجنة الشعبية في الأنبار

من الجدير بالذكر أن انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 قد مثلت تحولاً سياسياً مذهلاً في الرمادي، حيث تجاوزت نسبة المشاركة 80 في المئة، وهو فارق استثنائي عن نسبة الـ 2 في المئة فقط في انتخابات كانون الثاني/ يناير التي تمت مقاطعتها. ويمثل هذا التغيير نجاحاً كبيراً لمحمد محمود لطيف، رجل الدين في الرمادي وزعيم المتمردين الذي دفع من أجل المشاركة في العملية السياسية بعد أن حكم بأن مقاطعة انتخابات يناير/ كانون الثاني 2005 كانت خطأ. وكان لطيف قد خاطر بالكثير للترويج للتصويت في كانون الأول/ ديسمبر، متحدياً تهديدات أبو مصعب الزرقاوي وغيره من المتمردين الرافضين، بل وباستخدام مقاتليه من كتائب ثورة 1920 لضمان الأمن في صناديق الاقتراع. وبعد أن قرر الأنباري التصويت في كانون الأول/ ديسمبر، واجه الإحباط من إرسال ممثلين جدد إلى البرلمان الوطني، لكنه لا يزال مضطراً

للتعامل مع حكومة محافظة في الرمادي إذ لم يصوت أي شخص تقريباً في المحافظة لصالحها في كانون الثاني/ يناير الماضي. وبهدف البناء على زخم انتخابات كانون الأول/ ديسمبر، وجه لطيف على الفور تحدياً لأعضاء حكومة المحافظة، ولا سيما الحزب الإسلامي العراقي، الذي كان هو وغيره من زعماء عشائر الأنباري ينظرون إليه على أنه من السجادات المشبوهة. وفي 1 يناير/ كانون الثاني 2006، شكل لطيف وأكثر من عشرة من شيوخ العشائر وأعيان الأنبار اللجنة الشعبية للأنبار، والتي خططوا من خلالها لتمثيل مصالح عشائر الأنباري مع الحكومة العراقية وتشكيل نواة لقوات عسكرية وشرطوية في المحافظات التي تكون تحت إشراف لطيف. حيث كانت خطوة لطيف جريئة لكنها كانت تتعارض مع الاستراتيجية السياسية القائمة للمحافظة من قبل القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب. وبالنظر إلى مجلس المحافظة الذي لا يحظى بشعبية على أنهم الممثلين المنتخبين شرعياً للمحافظة، منحت القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب في العراق المحافظ والعضو في الحزب الإسلامي العراقي مأمون سامي رشيد العلواني دعما الكامل. وعلى الرغم من أن معظم أعضاء مجلس المحافظة قد فروا من الرمادي خلال أعمال العنف التي وقعت في عام 2005 وأوائل عام 2006، إلا أن العلواني بقي، وكان يذهب إلى مكتب المحافظ كل يوم في قافلة للتحالف ويعمل تحت حماية سرية من مشاة البحرية في مركز حكومة المحافظة الذي يتعرض للقصف بشكل متكرر.

وطوال عام 2006، لم يفعل العلواني أكثر من البقاء على قيد الحياة، وعلى الرغم من أنه فعل ذلك بشكل جيد، ونجا من أكثر من 30 محاولة في حياته. ومع ذلك، وكممثل لحزب سياسي قد اعتبر القبائل مفارقة تاريخية، حيث فشل العلواني في كسب العديد من الحلفاء من الأنباريين من خلال الشجاعة وحدها. ويرى قائد القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب أن التعاون مع حكومة المحافظة أمر أساسي، وسعى قائد القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب الفريق ريتشارد زيمر إلى تخفيف الازدراء المتبادل بين قبائل الأنبار المؤثرة والمحافظ. وعلى هذه الخلفية، عرض لطيف ولجنته الجديدة على الأنبار كحكومة بديلة، ومنافس مفتوح للحكومة التي يقودها العضو في الحزب الإسلامي الذي كان زيلمر والقوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب يعملان جاهدين لترسيخها. كما تحدى لطيف واللجنة الشعبية في الأنبار الزرقاوي وحلفائه الإرهابيين، الذين يقاتلون منذ أكثر من عام لإنشاء إمارة إسلامية متطرفة داخل الأنبار. وكان رد تنظيم القاعدة في العراق على الفور على إنشاء اللجنة إصدار فتاوى تدعو إلى موت كل شيخ من الرمادي يشارك فيها، فضلاً عن توجيه مقاتلي تنظيم القاعدة في العراق وأنصار السنة لمهاجمة المجندين الذين بدأ الشيوخ في تجميعهم. ومن خلال العمل مع العقيد جون ل. غرونسكي في اللواء الثاني، فرقة المشاة 28، الحرس الوطني في بنسلفانيا، ووحدة التحالف المسؤولة عن

الرمادي ولطيف واللجنة، وقع 671 من الأنباريين في حملة تجنيد للشرطة في مصنع محلي للزجاج في الأيام الأولى من كانون الثاني/ يناير. ومع ذلك، وفي اليوم الأخير من الإجراءات اي 5 يناير/ كانون الثاني، قتل انتحاري من تنظيم القاعدة في العراق 56 مجنداً محتملاً مع المقدم مايكل ماكلوفلين، ضابط الاشتباك القبلي والشرطوي لدى غرونسكي حيث تابع تنظيم القاعدة في العراق التفجير باغتيال زعماء العشائر في اللجنة الشعبية للأنبار، وبحلول 18 كانون الثاني/ يناير 2006، قُتل أكثر من نصف الشيوخ العشرة أو نحو ذلك الذين شكلوا اللجنة قبل 17 يوماً. ودفع مقتل تنظيم القاعدة في العراق الشيخ ناصر عبد الكريم مخلص الفهداوي، وهو زعيم بارز في قبيلة البو فهد، العديد من أعضاء اللجنة المتبقين إلى الانسحاب من الرأي العام.

ومع اختباء قادة اللجنة الشعبية في الأنبار، عززت «القاعدة في العراق» مقاتليها في منطقة الرمادي وركزت هجماتها على كتائب لطيف 1920 الثورية التي كانت تحرس مراكز الاقتراع في الشهر السابق. وبحلول 5 فبراير/ شباط، كان تنظيم القاعدة في العراق قد هزم رجال لطيف وأجبر لطيف نفسه على الفرار من الرمادي هرباً من الاغتيال. حيث بدا انتصار تنظيم القاعدة في العراق على لطيف ومنافسيه الآخرين في الرمادي تحولاً تدريجياً بين الأنباريين بعيداً عن التفاؤل الذي أعقب عملية «الصياد».وبنحو موقف محايد بين التمرد والتحالف. سعى العديد من سكان الأنبار وقيادة الجماعات المحلية مثل كتائب ثورة 1920 إلى الانتقام من تنظيم القاعدة في العراق، لكنهم في كل حالة كانوا خارجين عن العمل وغير قادرين على معارضة الجماعة بمفردهم. وبالنسبة لبعض المراقبين، مثّل فشل التحالف في الاعتراف باللجنة الشعبية للأنبار وتعزيزها فرصة أخرى مهدّدة للاستفادة من السلطة القبلية الأنبارية لعكس الوضع الكئيب.في المحافظة. واعتبر الرائد بنجامين كومبل، وهو ضابط في مخابرات مشاة البحرية في الأنبار، اللجنة الشعبية في الأنبار صحوة فاشلة مثل إيقاظ البو محل وحماة الصحراء في القائم في العام السابق والجهود التي بذلها الرائد آدم من هذا القبيل في عام 2004. وقد أدت عملية «الصياد» إلى تدهور تنظيم القاعدة في غرب الأنبار إلى حد كبير، بما يكفي حتى أن الزرقاوي وأتباعه كانوا في أعقابهم بحلول انتخابات كانون الأول/ ديسمبر، حيث شكلت اللجنة الشعبية للأنبار تهديداً سياسياً حقيقياً للجماعة. ومن خلال قتل مجندي الشرطة، وذبح شيوخ اللجنة، وتجديد حملة العنف طوال بقية فصل الشتاء، أعادت «القاعدة في العراق» التهديد وخرجت أقوى من ذي قبل.

### تنظيم القاعدة يستعيد الرمادي

ومع خروج اللجنة الشعبية للأنبار عن الطريق، تمتعت القاعدة في العراق على الفور بحرية أكبر في الحركة في الرمادي وزادت من هجماتها ضد قوات التحالف والحكومة العراقية.

وخلال الفترة من 20 إلى 21 يناير/ كانون الثاني، نفذ تنظيم القاعدة في العراق ومقاتلون محليون هجومين معقدين ضد مركز حكومة الرمادي وقواعد التحالف المجاورة باستخدام النيران غير المباشرة ونيران الأسلحة الصغيرة والقنابل الصاروخية والسيارات المفخخة. كما صعّدت «القاعدة في العراق» من حكمها في ظلّ الأنبار، وعرضت دفع تعويضات للعراقيين الذين تضررت منازلهم بسبب التحالف، وهو عرض قبلته 300 عائلة. وفي مواجهة هذا النشاط المتزايد لـ «القاعدة في العراق»، أثبتت ممارسة لواء غرونسكي في إجراء عمليات تمشيط بحجم كتيبة في أحياء الرمادي ثم العودة إلى قواعد العمليات الأمامية دون ترك وجود كبير داخل المدينة غير فعالة، وهي حقيقة اعترف بها جنود وقادة الفريق المحبطون على نحو متزايد. ومع ذلك، كانت هذه الممارسة متماشية مع الهدف الأعلى المعلن للواء وهو «حماية القوة»، والذي، كما أوضح اللواء في إحاطات إلى الجنرال جورج و. كيسي الابن، فقد كان في المرتبة الأولى فوق هدف «هزيمة التمرد» ـ وهو نهج يتعارض مع أهداف القوة المتعددة الجنسيات.

ولقد شن مقاتلو تنظيم القاعدة في العراق هجمات روتينية ضد المركز الحكومي من المباني المهجورة التي حاصرته. كما تحركوا بحرية في جميع أنحاء المدينة، وتجنبوا نقاط التفتيش التابعة للتحالف باستخدام الطرق الجانبية عبر اقضية الصوفية والأقضية الثانية. حتى أن قادة تنظيم القاعدة في العراق قد أقاموا مركزاً للقيادة والسيطرة داخل مسجد الحج في قضاء القطانة بالمدينة وأشرفوا منه على الهجمات. كما أصدروا أوامر مشفرة باستخدام مقتطفات مختارة من القرآن تُتلى عبر مكبرات الصوت في المسجد. وفي هجماتهم المخطط لها جيداً، استخدم قادة تنظيم القاعدة في العراق أوامر العمليات واماكن التدريب على عملياتهم ومزامنة الهجمات الجماعية التي شنها ما يصل إلى 150 مقاتلاً ـ أي ما يعادل هجوماً بحجم سرية مشاة. مع معلومات استخباراتية محدودة حول تنظيم القاعدة في العراق داخل المدينة، ولقد رد غروسينسكي بتوظيف مراقبين متقدمين من الكتيبة الأولى، فوج المشاة 506 لتحديد أهداف العدو التي يمكن الاشتباك بها بواسطة أنظمة صواريخ موجهة متعددة الإطلاق تطلق من معسكر الفلوجة ـ وهي ممارسة أوقفها غرونسكي عندما خلص إلى أن النيران غير المباشرة تضر أكثر مما تنفع. وكان الوضع انعكاساً غريباً للأدوار من معظم المدن الأخرى التي يسيطر عليها التحالف: ففي الرمادي، شن التحالف نيراناً مضايقة ضد قوة متمردة تقوم بمناورات منسقة بحجم كتيبة من قواعد داخل المدينة. وبحلول نيسان/ أبريل، كان تنظيم القاعدة في العراق قد استولى أيضاً على السوق السوداء في المدينة وأصبح مكتفياً ذاتياً مالياً. وفي الرمادي وحدها، حقق تنظيم القاعدة في العراق أكثر من 500,000 دولار شهريا من مبيعات الوقود في السوق السوداء، وبوضعها جنباً إلى جنب مع مؤسساتها الإجرامية واسعة النطاق، فلقد أنتج

التدفق الشهري عدة ملايين من الدولارات، والتي أكثر من كافية لتغطية النفقات، والحصول على العقارات، وتحقيق نجاحات كبيرة في اقتصاد المحافظة. كما سمحت هذه العائدات والعائدات المماثلة في أماكن أخرى من العراق للزرقاوي بالعمل بشكل مستقل عن القيادة العليا للقاعدة خارج البلاد.

كما أبقت الأموال المقاتلين يتدفقون إلى صفوف تنظيم القاعدة في العراق. حيث قتلت قوات التحالف أكثر من 200 مقاتل من تنظيم القاعدة في العراق في آذار/ مارس ونيسان/ ابريل، ولكن كان من السهل على الزرقاوي استبدالهم. وبحلول أيار/ مايو 2006، ومع وجود الشبكة المالية لـ «تنظيم القاعدة في العراق»، كان الراتب الأساسي لمقاتل من تنظيم القاعدة في الرمادي يعادل 1000 دولار شهرياً. أما جماعة أنصار السنة المتمردة التالية الأعلى أجراً، فدفعت أقل بكثير بمبلغ 250 دولاراً شهرياً. كما موّل تنظيم القاعدة في العراق مكافآت وهي: 200 دولار لهجوم ناجح بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، و500 إلى 700 دولار لتدمير مركبة ذات عجلات عالية الحركة متعددة الأغراض، 7000 دولار لإسقاط طائرة هليكوبتر. وفي الفلوجة، حيث كان وجود تنظيم القاعدة في العراق أكثر إثارة للجدل ويفتقر إلى التطور المالي كما في الرمادي، كان مقاتلو القاعدة يتقاضون ما بين 190 و380 دولاراً شهرياً. وبحلول نهاية الربيع، اعتبر تنظيم القاعدة في العراق أن معظم مناطق وسط الرمادي ومناطقها النائية هي مناطق آمنة، فضلاً عن مركز أنشطتها في جميع أنحاء العراق.

### «لا أحد حقاً يسيطر على المدينة»

ومع تصاعد العنف في الرمادي في أوائل عام 2006، اصطدمت خطط كيسي للحد من تواجد القوات الأمريكية في العراق بتوسع تنظيم القاعدة في الأنبار. وفي مداولاته حول مستويات القوات مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في أوائل مارس، حكم كيسى بان الوضع في العراق تحسن بما فيه الكفاية للسماح للواء جرونسكي الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني بنسلفانيا بالمغادرة في يونيو بدون لواء اخر لملئه. ولكن في غضون أيام، أدرك كيسي أن الوضع في الرمادي قد تدهور بسرعة إلى درجة أن خطة نقل السيطرة على المدينة إلى قوات الأمن العراقية على أساس اللواء الثاني، وفرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا ربما أصبحت غير ممكنة. وفي 30 مارس/ آذار، حيث أصدر أمراً تحذيرياً إلى العقيد شون ماكفارلاند واللواء الأول التابع له من الفرقة المدرعة الأولى، للتحضير للانتقال من تلعفر إلى الرمادي ليحل محل اللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا في حزيران/ يونيو. وكان لواء ماكفارلاند قد حل محل فوج الفرسان المدرع

الثالث التابع للعقيد إتش آر ماكماستر في غرب نينوى في الشهر السابق فقط، ولكن بعد أن قرر في كانون الأول/ ديسمبر 2005 أن يبعد لواءين أمريكيين عن التخفيض، اضطر كيسي إلى تغطية نقطة المتمردين الساخنة في الأنبار من خلال الكشف عن نقطة ساخنة أخرى للمتمردين في نينوى. وقد مست اعمال العنف ـ في شرق الانبار ـ كيسى مباشرة عندما قطعت نيران الهاون اجتماعه مع زيلمر بالقرب من الفلوجة يوم 13 ابريل مما اسفر عن مصرع اثنين من مشاة البحرية واصابة 19 اخرين. وفي أعقاب الحادث، تساءل كيسي عما إذا كان من الممكن المضي قدماً في خطته لتوحيد الأنبار دون شن هجوم كبير في الرمادي. ويبدو أن الهجمات المعقدة الـ 11 التي شنها تنظيم القاعدة في العراق ضد القوات الأمريكية والعراقية في المدينة بين 9 و24 نيسان/ أبريل قد عززت هذه الشكوك. ومع ذلك، وفي وقت متأخر من 5 أيار/ مايو، أطلع كيسي رامسفيلد على أنه لا يزال ينوي تسليم الرمادي إلى العراقيين بدلاً من استبدال اللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا بوحدة أمريكية أخرى.

بيد أن قائد القوة المتعددة الجنسيات قد أقر في غضون أسبوعين، بالحاجة إلى موارد إضافية فضلا عن عملية كبيرة لإعادة السيطرة على المدينة. وأعرب كيسي عن أمله في أن تبقى خطة انتقال الأنبار على المسار الصحيح من خلال قيام اللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا بعملية كبيرة في أيار/ مايو، قبيل الموعد المقرر لعودة اللواء إلى بلاده. في 6 مايو/ أيار، حيث التقى كيسي مع غرونسكي وزيلمر والفريق بيتر تشياريلي للاستماع إلى خطة اللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا. ولقد خرج محبطاً وقال قائد القوة المتعددة الجنسيات لموظفيه بعد ذلك «إن الخطة لم تكن خيالية، مضيفاً أن الخطة تنفذها وحدة تفتقر إلى صورة استخباراتية جيدة، ولديها عدد قليل جداً من القوات، ويبدو أنها مشتتة بسبب رحيلها الوشيك». بينما قال كيسي «لا احد يسيطر على المدينة في الوقت الراهن لا الحكومة ولا الارهابيين ولا التحالف».

حيث كان كيسي يفكر في شن عملية متعمدة من لواءين في الرمادي من خلال تداخل ألوية ماكفارلاند وغرونسكي لمدة شهر، لكن تأخر قرار نقل اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى من تلعفر قد جعل من الفكرة مستحيلة. وبدلاً من ذلك، ولتعزيز لواء ماكفارلاند، الذي يترك كتيبة واحدة في تلعفر، حيث كان قد أرسل كتيبة أخرى إلى هيت قبل أشهر، دعا كيسي إلى كتيبتين من اللواء الثاني، الفرقة المدرعة الأولى، اللواء الذي بقي في الكويت كجزء من احتياطي المسرح. ومع بقاء الكتيبة الأولى وفوج المشاة 506 في شرق الرمادي وكتيبة من مشاة البحرية في مركز حكومة الرمادي، إذ كان التحول في القوة القتالية إلى الرمادي مماثلاً لتعزيز القوة المتعددة الجنسيات في بغداد من أجل عملية «معاً إلى الأمام الأولى». وعلى الرغم من تأكيد

كيسي أن «لا أحد» يسيطر على الرمادي، فلقد كان الزرقاوي والقاعدة يعتقدون انهم يسيطرون على المدينة وبقوة. ومع ذلك، كان قادة تنظيم القاعدة في العراق يدركون أن موقف التحالف في المدينة على وشك التغيير. وتلقت الكتيبة الأولى للمقدم رونالد كلارك، فوج المشاة 506 تقارير تفيد بأن المتمردين داخل المدينة يتوقعون هجوماً يشبه هجوم الفلوجة بمجرد رحيل اللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا. وعلى الرغم من أن كلارك كان يعلم أن عملية بهذا الحجم لم تكن مخططة، إلا أنه لم يفعل شيئاً لتصحيح مخاوف المتمردين. وبحلول أواخر أيار/ مايو، علمت وحدته أن بعض قادة تنظيم القاعدة في العراق كانوا يقومون بإخلاء المدينة تحسباً لهجوم من التحالف، وانجذب العديد من أعضاء «تنظيم القاعدة في العراق» من الرتب العليا والمتوسطة إلى الملاذات الآمنة في منطقة الجزيرة والطرف الجنوبي لبحيرة ثرثار وحديثة وحتى إلى سوريا.

ويعتقد الزرقاوي أن أكبر نقطة ضعف لدى تنظيم القاعدة في العراق تكمن في شبكة القبائل في منطقة الرمادي التي تعارض تنظيمه وتتعاون في بعض الأحيان مع التحالف. وبناء على ذلك، وبينما كانت قوات ماكفارلاند تجري عملية نقل لمدة أسبوعين من نينوى، اجتمع الزرقاوي وحلفاؤه في حي العامرية غرب بغداد لابتكار سبل لكسب العشائر أو السيطرة عليها. وخططوا لتجنيد خمسة إلى عشرة أعضاء موثوق بهم من كل قبيلة لتقديم تقارير عن التعاون القبلي مع التحالف وجمع المعلومات عن أنشطة التحالف، بهدف نهائي هو إنشاء ملاذات آمنة للمتمردين في جميع أنحاء وادي نهر الفرات من القائم إلى الرمادي. وفي اجتماع آخر في مسجد عباد الرحمن في الرمادي، قرر قادة تنظيم القاعدة في العراق أيضاً إصدار تعليمات للمقاتلين ذوي المستوى المنخفض بالبقاء في الرمادي والدفاع ضد هجوم التحالف الجديد بالعبوات الناسفة وغيرها من الوسائل غير المباشرة بدلاً من قتال قوات التحالف وجهاً لوجه كما فعلوا في الفلوجة في عام 2004. وفي الوقت نفسه، كانت توجيهات كيسي إلى ماكفارلاند هي «إصلاح الرمادي كما فعل في الفلوجة»، وهي الفكرة التي وافق عليها قائد اللواء. ويتذكر ماكفارلاند قائلاً: «كان ذلك جيداً لأنني لم أكن أملك القوة القتالية للقيام بالفلوجة. لكنني لم أكن متأكداً تماماً كيف سأصلح الرمادي. وعندما وصلنا إلى هناك سيطر العدو بشكل أساسي على الجزء الأوسط من المدينة». وقد ألحق التمرد أضرارا كبيرة باللواء الثاني، فرقة المشاة الثامنة والعشرين، الحرس الوطني في بنسلفانيا، الذي أسفر عن مقتل 82 جنديا وجرح 611 آخرين طوال فترة انتشارهم. وكما حكم كيسي في الشهر السابق، فلقد كانت معلومات التحالف حول الرمادي ضعيفة. وكان من المعروف بأن المتمردين يسيطرون على مساحات واسعة من التضاريس الحضرية، وتعرضت قوات التحالف للهجوم بمعدل 20 مرة في اليوم.

حيث يذكر ماكفارلاند في وقت لاحق أن «القراءة التي حصلت عليها كانت سطحية جداً». وأشار إلى أنه كانت هناك أجزاء كبيرة من منطقة الرمادي التي لم يذهب إليها لواء الثاني من فرقة المشاة 28 الحرس الوطني في بنسلفانيا، مضيفاً أنه «إذا أمسكوا بالكثير من أماكن الاتصال في منطقة ما، فإنهم سيتوقفون عن الذهاب إلى هناك، لا سيما في وسط مدينة الرمادي. لذلك كانت هناك أجزاء كبيرة من الخريطة، وعلى سبيل المزاح كان هناك وحوش».

**اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، يتولى مدينة الرمادي**

في 6 حزيران/ يونيو أمر ماكفارلاند بحل اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، رسمياً وجعل اللواء الثاني، فرقة المشاة 28، الحرس الوطني في بنسلفانيا بدله، قبل يوم واحد من مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي في غارة جوية للتحالف في حبحب، بالقرب من بلد.حيث كانت بداية واعدة للواء الأول من الفرقة المدرعة الأولى لطرد أتباع الزرقاوي.من المدينة، لكن المهمة ظلت شاقة. وكان اللواء مسؤولاً عن مساحة هائلة تمتد من بحيرة ثرثار إلى بحيرة الحبانية في الجنوب، أي بحجم ولاية نيوهامشاير، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 600,000 نسمة. ولقد كان الفريق القتالي للواء ماكفارلاند لا مثيل له في العراق. ومع استقطاع خمس كتائب مناورة من أربعة مقار مختلفة على مستوى اللواء، كان حجم الكتائب القديمة ضعف ما يفضله القادة للحصول على القوى العاملة الإضافية. كما كان اللواء فريداً من نوعه في مفاصله: حيث سيطر ماكفارلاند على كتيبة مشاة بحرية وسيطر على ضباط القوة الجوية التي خدمت طاقمه بالإضافة إلى البحرية. ولقد قام سيبي وفصائل مهندسين البحرية ببناء مشاريع البناء الخاصة به. بالإضافة إلى دمج فرق البحرية والجوية والبرية (SEALs) مع فصائل المشاة، وبذلك لقبت «بجيش القوات البرية والبحرية والجوية». وقد انتقلت وحدات مختلفة من قوات العمليات الخاصة إلى الرمادي لدعم القتال القادم، لكن غالبية القوى العاملة جاءت من مجموعة عمل تابعة للقوات المسلحة العراقية التي نقلت مقرها من بغداد إلى الأنبار في نيسان/ أبريل 2006 أي ما يقرب من ضعف وحدة العمليات الخاصة التي عادت إلى المحافظة في عام 2005. وبالعودة إلى وحدة المهام (SEAL) التي ساندته مباشرة في الرمادي، قام ماكفارلاند بمهمة بسيطة هي «قتل المتمردين». وكان الوضع بين قوات الأمن المحلية في الرمادي أقل تشجيعاً بكثير. ولم يخدم المدينة سوى 120 شرطيا عراقيا معظمهم في مراكز في ضواحي المدينة، وكان العديد منهم تحت تأثير المتمردين. وكانت وحدات الجيش العراقي في الرمادي من بين أقل الوحدات نموا في العراق، سواء من حيث الحجم أو في التدريب. وخلافاً لما حدث في

تلعفر، لم يكن لدى ماكفارلاند سلطة مدنية عراقية قادرة على البقاء، لأن الرمادي لم يكن لديها قائمقامية ولا مجلس مدينة.

وعلى هذه الخلفية، تحرك ماكفارلاند بسرعة لاستغلال الفراغ القيادي الذي خلفه مقتل الزرقاوي. وبعد أسبوع من السيطرة على منطقة عمليات الرمادي، شنت الفرقة المدرعة الأولى هجوماً من كتيبتين من الجنوب عبر جسر السكك الحديدية القديم في تميم للاستيلاء على موطئ قدم في المدينة. وكان مفهومهم لتأمين المدينة بمثابة انعكاس تكتيكي لخطة حملة القوة المتعددة الجنسيات: ففي حين كانت القوة المتعددة الجنسيات تقلل باطراد من وجودها في المدن العراقية وتركز وحداتها على قواعد عمليات أمامية كبيرة، فإن ماكفارلاند سينقل وحداته إلى أحياء الرمادي، ويمسك بالأراضي كما فعل ماكماستر وألفورد في العام السابق في تلعفر والقائم. حيث كان ماكفارلاند يعرف حدسيًا أنه حتى لواءه المعزز لا يمكنه شن هجمات متزامنة لتطهير الرمادي كما حدث في الفلوجة. وبدلاً من ذلك، كان عليه أن يقاتل في طريقه إلى المدينة في حي واحد في كل مرة وأن ينشئ مواقع قتالية تدعم بعضها بعضاً. وكان الدافع وراء هذا النهج التدريجي، جزئيا، هو القيود المفروضة على كمية مواد الحواجز والتحصينات الدفاعية المتاحة وفي عدد المهندسين الذين وضعوا فيها. وهناك مخفر واحد يتطلب 10000 من أكياس الرمل وأميال من أسلاك كونسيرتينا ووحمولة شاحنة من الخشب الرقائقي من بين الاحتياجات الأخرى من الإمدادات. ومع إعادة بسط لواء له سيطرته على الأرض، كان ماكفارلاند يشارك وحدات قوات الأمن العراقية في موقع مشترك مع وحدات قوات الأمن العراقية بدلاً من مجرد تسليمها المسؤولية عن الأراضي التي لم تتمكن من تأمينها بمفردها. وبحلول نهاية حزيران/ يونيو، كان لواء ماكفارلاند قد أنشأ أربعة مواقع قتالية جديدة داخل المدينة، فضلاً عن كثافة أكبر عدد من القوات هناك منذ غزو عام 2003. وكان للوجود الجديد للتحالف تأثيره المقصود: ففي غضون 48 إلى 72 ساعة من إنشاء موقع قتالي، وكما لاحظ ماكفارلاند بقوله: لقد كان المتمردون مستميتين بأنفسهم بشكل أساسي، ولهذا السبب تمكنوا من قتل الكثيرين. ومع ذلك، ومع وجود لواء فقط لتأمين مدينة أكبر بكثير من الفلوجة، فإن خطة ماكفارلاند ستتوقف على نمو وحدات قادرة من قوات الأمن العراقية التي يمكنها «تقليل» صفوف المتمردين المضادين، وهو أمر لم تتمكن أي وحدة في الأنبار من تحقيقه على أساس مستدام.

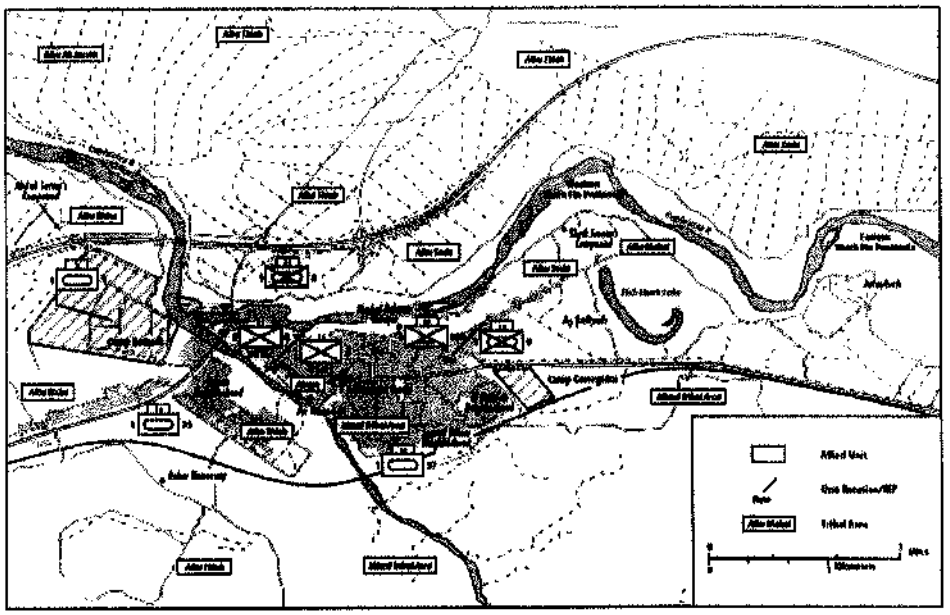

الخريطة (20). معركة الرمادي، حزيران 2006 ـ كانون الثاني 2007

## باتريكين ودين والقبائل

على الرغم من أن ماكفارلاند واللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى لم يدركوا ذلك في منتصف صيف عام 2006، فإن مشكلتهم في تشكيل قوات امن عراقية موثوق بها سيتم حلها من خلال ما بدا في ذلك الوقت مبادرة منفصلة تمامًا وهي التوعية القبلية. وفور وصوله إلى الرمادي، كلف ماكفارلاند مسؤول الشؤون المدنية، النقيب ترافيس باتريكين، بالتعرف قدر الإمكان على قبائل منطقة الرمادي. وكان باتريكين البالغ من العمر 32 عاما هو الخيار الصحيح لهذا المنصب. حث كان ضابطاً غير عادي، وعمل كجندي مجند وكان مهتما بالثقافات الأجنبية والكفاءة في اللغات التي خدمته بشكل جيد عندما رافق القوات المهام الخاصة في أفغانستان. وفي وقت سابق من حياته المهنية في الجيش، كان قد شارك في دورة الغمر باللغة العربية في الأردن وانتشر في الكويت مع وحدات من القوات الخاصة. وفي نينوى، استخدم ماكفارلاند باتريكين كحلقة وصل مع القادة المحليين، وكان النقيب الشاب قد فاجأ ضباط الفرقة العراقية الثالثة عندما ارتقى في مأدبة غداء لإبلاغهم باللغة العربية بأنه يتطلع إلى العمل معهم. وقد استغل أربعة أشهر في تلعفر لتعلم اللهجة العراقية، وفي نهاية المطاف تحدث بها بشكل جيد بما فيه الكفاية لدرجة أنه عند لقائه الأول باتريكين، اعتقد شيخ مذهول من قبيلة آلبو ريشة أنه يجب أن يتحدث إلى عراقي يرتدي زي ضابط أمريكي. وقد ذهل ستار وغيره من الشيوخ بنفس

القدر من حداثة ضابط أمريكي الذي كان على دراية تامة بمعاييرهم الثقافية للمحادثة والتنشئة الاجتماعية. وبسبب شخصيته وقدرته على التحدث باللغة العربية، اكتسب باتريكين على الفور ثقة ستار وأصبح المحاور الرئيسي لماكفارلاند مع القبائل، وهي مسؤولية ثقيلة على نقيب، ولكنها مسؤولية استمتع بها باتريكين.

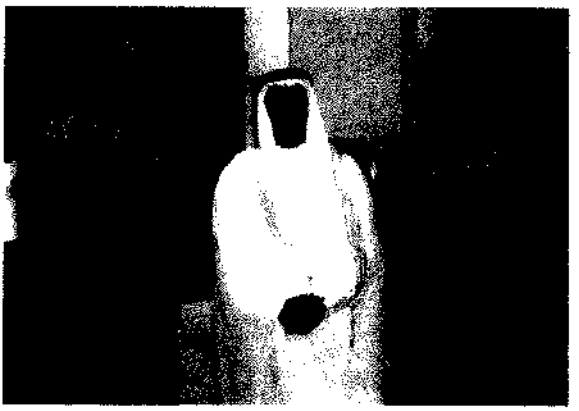

**العقيد شون ب. ماكفارلاند قائد اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى والشيخ عبد الستار أبو ريشة والنقيب ترافيس باتريكين**

وإلى جانب باتريكين، بدأ المقدم أنتوني دين، قائد الكتيبة الأولى، الفوج المدرع الخامس والثلاثين، (وهي وحدة تم استدعاؤها إلى الرمادي بعد الاستقرار في الكويت لمدة 6 أشهر)، الاجتماع مع الشيوخ المحليين وتأمين دعمهم لـ اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأول الذي يخطط لتجنيد الشرطة. حيث تعرضت الحملة الأولى في 4 يوليو/ تموز على الفور لإطلاق نار غير مباشر، لكنها نجحت في تجنيد 80 مرشحاً، وإلى حد كبير مما يرضي دين، حيث نما التوظيف بشكل مطرد بعد ذلك. وقد أثمرت توعية دين فوائد خاصة حيث أقام علاقة خلال صيف عام 2006 مع أحمد أبو ريشة وشقيقه الأكبر عبد الستار، زعيم قبيلة البو ريشة. وكان دين أول قائد للتحالف يدرك النفوذ المحتمل لستار في الأنبار وبغداد. ولطالما نشط البو ريشة ضد تنظيم القاعدة في العراق، ولكن تم تجاهله في جهود الاشتباك السنية التي بذلها التحالف بسبب وضع القبيلة المفترض أنها من أدنى درجة داخل اتحاد الدليم الكبير في الأنبار. حيث كان والد ستار، الشيخ خميس بيزية ودوداً مع التحالف بعد الغزو، لكن تنظيم القاعدة في العراق قتله في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، في بداية عملية الفجر لتعاونه مع القوات الأمريكية. ومع مقتل والده ومقتل شقيقه الأكبر عبد الله بيزية على يد تنظيم القاعدة في أغسطس/ آب 2004، أصبح عبد الستار رئيساً للقبيلة، في حين أصبح أخ آخر، هو الشيخ بيزية، نائباً لقائد شرطة محافظة الأنبار بعد أن عمل قائداً للشرطة في الرمادي. وكواحد من كبار أعضاء اللجنة الشعبية في

الأنبار، كان ستار معروفاً في جميع أنحاء النظام القبلي. ومن المرجح أيضاً أن يكون التحالف قد قلل من نفوذه لأن صلات البو ريشة خارج الرمادي لم تكن معروفة جيداً. وكان وزير الدفاع العراقي السابق سعدون الدليمي عضواً في قبيلة ستار، وكان أحمد شقيق ستار بمثابة حلقة وصل بين الدليمي وشيوخ البو محل الذين شكلوا حماة الصحراء في القائم في عام 2005. وبدعم من الدليمي، عبر أحمد أبو ريشة، تمكن الشيخ صباح والبو محل من تسليح حماة الصحراء. كما شكل ستار شراكة مع زعيم المتمردين محمد محمود لطيف للبحث عن حل سياسي للعنف الذي يعصف بالأنبار، وكلاهما كان مصمم على عدم السماح بتكرار هزيمة اللجنة الشعبية في الأنبار. حيث كانت الخطوط الفاصلة بين القبائل والتمرد ضبابية في كثير من الأحيان، وكان من قبيل الصدفة للتحالف أن دين وباتريكين المرنين كانا على اطلاع على هذه العلاقات المعقدة مع نمو نفوذ ستار خلال صيف وخريف عام 2006.

### اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، والتصادم مع القاعدة

من الجدير بالذكر انه قبل يومين من حملة التجنيد الناجحة التي قامت بها الشرطة في 4 تموز/ يوليو، زار كيسي الرمادي وخرج مسروراً بما رآه في الشهر الأول من شهر ماكفارلاند في المدينة. وكان اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، قد قتل 170 متمرداً ويقتل ما بين 5 و10 أعداء يومياً، حسبما أفاد ماكفارلاند، وبالتزامن مع حملة التجنيد، استولى اللواء على مستشفى الرمادي الذي تستخدمه القاعدة في العراق كمقر للسيطرة على المدينة بسبب ارتفاعها المهيمن داخل المدينة. لكن قائد اللواء أراد أيضاً تغيير الإشارات التي كان سكان الرمادي يلتقطونها من التحالف. ووجد ماكفارلاند أنه ليس من المستغرب أن يرفض الأنباري المخاطرة بمعارضة تنظيم القاعدة في العراق عندما واصل التحالف التأكيد على الانسحاب الأمريكي. ومن وجهة نظر ماكفارلاند، كان من المهم الإبلاغ بأن التحالف كان يقيم وجوداً في المدينة، وأن المتمردين سيقتلون، وأن الأميركيين موجودين هناك للبقاء، وكلها مواضيع تتعارض مع رسالة القوة المتعددة الجنسيات. وطوال شهر تموز/ يوليو، وبينما وسع اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى من وجوده، استعد تنظيم القاعدة في العراق للرد. وفي 24 يوليو/ تموز، هاجم نحو 200 متمرد في وقت واحد 20 موقعاً عراقياً وموقعاً مختلفاً للتحالف في المدينة وحولها، بهدف تدمير مراكز الشرطة الواقعة بالقرب من الجسر الشمالي الجنوبي على نهر الفرات وفي المنطقة القبلية الطرفية، لكن قوات ماكفارلاند وقوات الشرطة العراقية صدت الهجمات.

وبعد ثلاثة أيام، قُتل قادة تنظيم القاعدة في العراق أبو صالح السعودي وأبو عبد الله السعودي و14 مقاتلاً آخر من تنظيم القاعدة في العراق عندما قصفت طائرات التحالف اجتماعاً لقيادة

التنظيم شمال الرمادي، متوجاً بذلك فترة مكلفة مدتها أسبوعان لـ «تنظيم القاعدة في العراق» حيث خسر فيه التنظيم ما يقدر بنحو 65 قتيلاً، وأُجبر العديد من أعضاء تنظيم القاعدة في العراق على اللجوء إلى حي تميم في المدينة. ومع بدء الصفوف الأمامية والعمليات التابعة للفرقة المدرعة الأولى في تقييد حركة تنظيم القاعدة في العراق، غيرت المجموعة تكتيكاتها، بدلاً من ذلك، باستخدام هجمات بقذائف الهاون والأجهزة التي تم إطلاقها بالأجهزة ضد قواعد التحالف الرئيسية في الرمادي والمركز الحكومي. وفي 2 آب/ أغسطس، استولت قوات الفرقة المدرعة الأولى على جامعة الأنبار، وهي اصلا كانت مرتعاً منذ فترة طويلة لنشاط المتمردين حيث قُدِّر أن ما يصل إلى 30 في المائة من الطلاب متورطين في التمرد، حيث يوجد موقع لتركيب سيارة مفخخة في أراضي الجامعة. وبحلول 10 أغسطس/ آب، كان ماكفارلاند قد أنشأ موقعين قتالين إضافيين في المدينة، وارتفع مجموع أفراد الشرطة المحلية المجندين في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز إلى 355، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد أفراد الشرطة العاملين ولكن عندما وصل اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى. بدأ المد يتحول.

**الشيخ عبد الستار ابو ريشة**

## تقرير ديفلين

وطوال شهر آب/ أغسطس، استمرت قوات ماكفارلاند في تحقيق نجاحات تكتيكية، في حين وسع دين وباتريكين تعاونهما مع الشيخ ستار الذي يزداد نفوذاً، والذي بدأ في تنظيم جمعية جديدة من شيوخ القبائل لمعارضة تنظيم القاعدة في العراق. ومع ذلك، وفي اللواء الأول، وهو المقر الأعلى للفرقة المدرعة الأولى، كان لدى مسؤولي القوة المتعددة الجنسيات

ـ الغرب تحفظاتهم على التواصل القبلي للكتيبة وحول الآفاق العامة للتحالف في الأنبار. وفي 17 أغسطس/ آب، أعد العقيد بيتر ه. ديفلين، ضابط الاستخبارات البحري الكبير في الأنبار، تقييماً قاتماً أعلن أن التحالف وقوات الامن العراقية «لم يعودا قادرين على هزيمة التمرد عسكرياً في الأنبار». ووفقاً للتقرير، لم يكن لدى التحالف سوى عدد قليل جداً من القوات في الأنبار للتغلب على الجمود مع التمرد الذي يهيمن عليه تنظيم القاعدة في العراق هناك، حيث لم تتمكن الوحدات الأمريكية في الغالب من بسط الأمن المستدام خارج محيط قواعدها. وبالإضافة إلى ذلك، خلص ديفلين إلى أن الحكومة المركزية والمحلية انهارت في الأنبار، تاركة تنظيم القاعدة في العراق لملء الفراغ وليصبح أقوى قوة سياسية في المحافظة. وفي حكم ديفلين، كان وضعاً «لا يمكن إصلاحه». وسرعان ما تم تسريب التقرير إلى وسائل الإعلام الأمريكية، حيث بدا أنه يلقي مزيداً من الشكوك على الحملة التي لا تحظى بشعبية متزايدة في العراق. وأشار ماكفارلاند بقوله «لأن بيت ديفلين كان يُصدر هذه الملاحظات التحذيرية في مقر القوات البحرية، حيث كان من الصعب على إقناع رؤسائي بالنزول واحتضان الشيوخ». وقال في وقت لاحق: لقد كانوا يحصلون على الكثير من النصائح حيث كنا نقول لهم كونوا حذرين، عملكم هو حقا لدعم الحاكم. ليس حقاً لدعم هؤلاء الشيوخ، لا يمكن ان يحتالوا عليكم. حيث كان يجب أن أتغلب على ذلك وهذه شواغل وجيهة. أنا لا أقلل من شأنهم على الإطلاق لكن ذلك جعل من الصعب على أن أحاول التأكد من أن قيادة مشاة البحرية في الأنبار فهمت أن هؤلاء الرجال [شيوخ الرمادي] يمكن الوثوق بهم حقاً.

من جانبه، وجد كيسي أن لهجة تقرير ديفلين ـ وتسريبه الواسع النطاق ـ غير مرحب به وفي توقيت سيء. وفي الثاني من أيلول/ سبتمبر، واجه كيسي زلمر في الفلوجة، معرباً عن خيبة أمله من موقف ديفلين «الانهزامي». وقال كيسي لقائد مشاة البحرية إن المحاربين بحاجة إلى عقلية أكثر إيجابية، مضيفاً أن مجموعة الاستخبارات التابعة للبحرية يجب أن تبحث عن نقاط ضعف لتنظيم القاعدة في العراق بدلاً من افتراض أن التحالف لا يمكن أن يفوز.

## استيقاظ الأنبار

### تشكيل الصحوات

وبعد 4 أيام فقط من تقرير ديفلين الذي خلص إلى أن الأنبار قد فقدت بشكل دائم، ذهب تحالف ستار القبلي، المعروف باسم مجلس طوارئ الأنبار، في حرب مع تنظيم القاعدة، تماماً كما فعلت اللجنة الشعبية للأنبار دون جدوى في كانون الثاني/ يناير. وفي 21 أغسطس/ آب، أمر زعيما تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر وأبو عثمان بالهجوم على مركز شرطة الجزيرة

المنشأ حديثا شمال الفرات، وهو موقع أمامي للقوات الجديدة حيث أقيم بدعم من البو ريشة. وقد أدى الهجوم إلى انفجار غازي اسفر عن اصابة 6 من جنود الجيش بجراح خطيرة وقتل 11 من 30 شرطيا متمركزين هناك. وبدلاً من الانسحاب، كما حدث في كثير من الأحيان من قبل، أصرت الشرطة العراقية، الواثقة حديثاً من دعمها العسكري الأمريكي، على إبقاء مركز الشرطة مفتوحاً. وفي اليوم نفسه، اغتال مقاتلو تنظيم القاعدة بقيادة رشيد أبو زعين، وهو مسلح كان قد أُطلق سراحه من الاحتجاز الأمريكي في معسكر بوكا في اليوم السابق، زعيم قبيلة البو علي جاسم، الشيخ خالد على البو جاسم. وكان خالد، وهو جنرال عراقي سابق وزعيم سياسي محلي، قد تعاون في وقت من وقته مع قادة تنظيم القاعدة في العراق، لكنه هو وأبناء عشائره أصبحوا أعداء تنظيم القاعدة في العراق عندما رفضوا طلب الجماعة الإرهابية بتسليم أسلحتهم. وبدلاً من إعادة جثمان خالد إلى قبيلته لدفنه على الطريقة الإسلامية بشكل صحيح، ترك قادة تنظيم القاعدة في العراق جثته مقطوعة الرأس في الصحراء، مما أجبر رجال قبائل البو علي جاسم على البحث لعدة أيام عن رفاته. وكان الهجوم الوقح على مركز الشرطة ذي الاتصال القبلي وتدنيس جثمان الشيخ خالد نقطة تحول بالنسبة لمجلس طوارئ الأنبار. حيث كان الشيوخ الغاضبون من البو ذياب والبو عساف والبو علي جاسم والبو جليب وقبائل البو ريشة الذين تجمعوا في 31 أغسطس لإعلان جبهة مناهضة لـ«القاعدة في العراق».و في 3 سبتمبر/ أيلول، أبلغ دين إلى ماكفارلاند أن مجلس طوارئ الأنبار وجناحها المسلح تجمعوا في 31 أغسطس/ آب لإعلان جبهة مناهضة لـ القاعدة على استعداد للعمل إلى جانب التحالف علناً. حيث كان ثوار الأنبار مجموعة قوية، ويستمدون مقاتليهم من الشرطة المحلية وضباط الجيش ورجال القبائل المحليين، وكذلك من الجماعات المتمردة بما في ذلك جيش الحق ولواء نعمان وفرع محمد محمود لطيف لكتائب الثورة 1920.

وإدراكاً واضحاً لهذا التهديد الناشئ، جمع قادة تنظيم القاعدة في العراق ما لا يقل عن 850 مقاتلاً في منطقة الرمادي بحلول نهاية الصيف، بما في ذلك تعزيزات من بيجي. ومع القوات الإضافية، شن تنظيم القاعدة في العراق سلسلة من الهجمات في أيلول/ سبتمبر في محاولة لاستعادة المبادرة، مما أدى إلى إطلاق معارك ضارية. وخلال إحدى هذه الاشتباكات في 27 أيلول/ سبتمبر، حاول مقاتلو تنظيم القاعدة في العراق اجتياح دورية من الكتيبة الأولى، فوج المشاة 36 في هيت. عندما تم ضرب كل من قائد السرية والرقيب الأول، حيث هرع الملازم الثاني والتر جاكسون إلى الشارع لمساعدتهم. وعلى الرغم من إصابته بجروح خطيرة مرتين، حارب جاكسون المتمردين واستعاد قائده، وهو عمل مُنح بسببه صليب الخدمة المتميزة. وبعد يومين في الرمادي، وضمن مهمتها الأخيرة قبل أن تتناوب على العودة إلى الوطن، تعرض

فريق من القوات (SEAL) التي كانت تؤدي أكثر من اللازم للجنود في منطقة الملعب في المدينة لإطلاق نار كثيف. عندما ألقى المتمردون قنبلة يدوية بين قوات (SEAL)، حيث ألقى السيد ـ في القوات المسلحة من الصنف الثاني نفسه ـ المدعو مايكل مونسور، البالغ من العمر 25 عامًا، والذي كان قد حصل بالفعل على نجمة فضية في وقت سابق من نفس الانتشار، نفسه على الفور على القنبلة اليدوية، التي قتلته عندما انفجرت لأجل إنقاذ زملائه بتضحيته، ولقد منح مونسور وسام الشرف بعد وفاته. ومع احتدام المعارك في جميع أنحاء المدينة خلال شهر أيلول/ سبتمبر، أصبح ماكفارلاند مقتنعاً بأن دعم الجماعات القبلية مثل ثوار الأنبار هو أفضل حل لنمو الشرطة المحلية التي كانت ضرورية لأمن المدينة. ولكن عندما أبلغ مقر قوة مشاة البحرية عن هذه التطورات، قوبل بالتردد والتشكك. ولم يستبعد زعماء مشاة البحرية إمكانية إجراء مفاوضات قبلية ولكنهم كانوا يجريون ها على نحو مختلف. وكان العديد من شيوخ الأنبار على خطى اسلافهم في الحصول على المشيخة بالوراثة وبحكم حقهم في الولادة إلى شيوخ، قد فروا إلى الأردن خلال التسعينيات أو بعد الغزو الأمريكي. وقد حل محل شيوخ الخطوط هؤلاء الموجودين حاليا، رغم أنهم لا يزالون شيوخ القبائل من الناحية الفنية، وعلى أرض الواقع بقى أفراد آخرون من عشائرهم في الخلف. حيث التقى دين وباتريكين بسماسرة السلطة القبليين الذين بقوا في العراق، في حين تحاورت قيادة مشاة البحرية مع الشخصيات القبلية الأكثر انفصالاً الذين كانوا في المنفى الأردني، مما خلق توتراً بين استراتيجيتين للتوعية القبلية اللتان استمرتا لفترة طويلة في العام التالي.

وعندما علم العميد ديفيد ريست، نائب زيلمر وقيادة القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب الذي قاد المحاورات، بأن اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى كان يعمل بشكل وثيق مع ستار، قال لدين إن الكثيرين في القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب يعتبرون الشيخ مجرمًا وأن دين يجب أن يعتقله بينما اجاب دين بتحد بـ«لن أعتقله. أنت اعتقله»، وفوجئ بعدم تلقي توبيخ. وفي 7 أيلول/ سبتمبر، اعتقلت قوات التحالف القيادي البارز في تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر وهو في طريقه للقاء أبو عثمان بالقرب من أبو غريب، حيث وجهت ضربة قوية إلى قيادة تنظيم القاعدة في الرمادي في وقت كانت فيه العلاقات المتوترة بين تنظيم القاعدة والقبائل على وشك السبق. وبعد يومين، في 9 سبتمبر/ أيلول، التقى ماكفارلاند بستار و20 شيخاً آخرين للمرة الأولى، حيث قدم ستار منصة المجموعة التي تضم 11 نقطة لـ «صحوة» الأنبار. واقترح الشيوخ تشغيل وحدات جديدة للاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للشرطة مع رجال قبائلهم واعلنوا أن أي هجمات اخرى ضد قوات التحالف ستعتبر هجمات ضد القبائل ايضا. وأيد ماكفارلاند على الفور 10 من النقاط المقترحة للقبائل، لكنه عارض نقطة طالب فيها زعماء

القبائل بعزل المحافظ العلواني ووجد أنهم قد يستخدمون القوة لطرده. وإدراكاً للاستثمار الكبير من القوة متعددة الجنسيات ـ الغرب مع العلواني، ضغط ماكفارلاند على ستار والشيوخ الآخرين للتخلي عن معارضتهم للمحافظ في الوقت الراهن.

وبموافقة التحالف على معظم برنامج الصحوة، أصدر ستار و40 شيخاً آخر في 14 أيلول/ سبتمبر إعلاناً لمجلس الطوارئ، أقروا فيه بقرارهم العمل مع التحالف ضد تنظيم القاعدة في الأنبار. وكان مجلس الطوارئ في الأنبار وهو أكبر تنظيم عشائري شهده التحالف حتى الآن، والذي يتألف من 41 شيخاً من 17 قبيلة أنبارية، بينهم 9 شيوخ من أقوى قبيلتين أنباريتين هما آل بومحل وآل بو نمر. وفي اجتماع بالقرب من مركز شرطة الجزيرة شمال الرمادي في نفس اليوم الذي أصدروا فيه إعلانهم، صوّت أعضاء المجلس على تسمية الشيخ ستار كمحافظ شرعي لمحافظة الأنبار واقترحوا الحصول على دعم رئيس الوزراء نوري المالكي لخطة لإعادة الأمن في المحافظة. وضمن هذه الخطوة، أصبحت الصحوة على الفور حكومة محافظة منافسة كاملة مع هيكلها الأمني البديل الخاص بها. وبالنسبة لشيوخ الرمادي، كان ستار الزعيم الشرعي للمحافظة، وليس المحافظ العلواني. وكان للصحوة تأثير فوري على الحالة الأمنية. ومع تصعيد التحالف والثوار في الأنبار ضغوطهم على شبكات القاعدة، انخفض عدد هجمات المتمردين بشكل حاد بنسبة 50 في المائة خلال شهر أيلول/ سبتمبر وحده. ومع بدء تأثير ثوار الأنبار ومجلس الطوارئ بشكل خطير على ساحة المعركة، تلقوا دفعة سياسية كبيرة أيضاً عندما بدأت القناة التلفزيونية العراقية الحكومية في تصوير حملتهم ضد تنظيم القاعدة في العراق بشكل إيجابي.

### العشائر وبغداد وشرطة الأنبار

ومع تقدم قبائل الصحوة لتشكيل وحدات أمنية، عمل اللواء الأول في الفرقة المدرعة الأولى على تذليل العقبات البيروقراطية لدمج رجال العشائر في الهياكل الأمنية الرسمية في الأنبار. وحددت وزارة الداخلية والقوة المتعددة الجنسيات في العراق مركزيا عدد مراكز الشرطة المأذون بها في معظم البلد، وأعطت الرمادي سقفا لـ 11 مركزا. وأوصت القبائل الحريصة على توفير رجالها لقوة الشرطة، بإنشاء مراكز للشرطة يحرسها رجال قبائل داخل دوائرها القبلية، ولكن ماكفارلاند مُنع تقنيا من الإشراف على توظيف ودفع أجور الشرطة التي لم تُعيَّن في أحد مراكز القوة المتعددة الجنسيات. ولحل هذا اللغز البيروقراطي، أنشأ اللواء بشكل خلاق محطات فرعية في المناطق القبلية، كل منها متصل بمحطة معتمدة ومع رجال قبائل أحضروا على القوائم ودفعوا كما لو أنهم أُسندت إلى إحدى المحطات الإحدى عشرة

المعتمدة. وسرعان ما كان توظيف رجال محليين لتوظيف هذه المحطات قد آتى ثماره؛ حيث كان لديهم مصلحة في تأمين مناطقهم الأصلية وكانوا في وضع جيد لتوفير اللواء الأول ضمن الفرقة المدرعة الأولى، والاستخبارات حول شبكات المتمردين في نفوسهم. هذا وبالإضافة إلى ما اقر بشأن الشرطة، حيث وقف عشرات من رجال الأنبار على أهبة الاستعداد لتشكيل وحدات الاستجابة لحالات الطوارئ المقترحة من مجلس الطوارئ في الأنبار. وللحصول على الموافقة في بغداد على هذا المصدر الجديد للقوى العاملة المتمردة المضادة، أطلع ماكفارلاند كيسي على مفهوم وحدة تقييم حالات إعادة النظر، في حين قدم ستار التماساً إلى وزير الداخلية جواد البولاني للحصول على دعم لـ «وحدة مكافحة الإرهاب». وفي 8 أكتوبر/ تشرين الأول، أذن البولاني بإثنين من وحدات استجابة الطوارئ لستار وواحدة إضافية للحبانية.

ولقد تجاوز تدفق مجندي الشرطة القبلية كل التوقعات. وسرعان ما استنفدت القبائل الرجال لدرجة أنهم كانوا في تدريب الشرطة في الأردن، وطلب الشيوخ من ماكفارلاند وقف التجنيد في تشرين الأول/ اكتوبر إلى أن عاد بعض المجندين من التدريب لحراسة المناطق القبلية. وأشار ماكفارلاند إلى أنها مشكلة جيدة، لأنها تشير إلى الطوفان الافتراضي للأنباريين المستعدين الآن للخدمة. وتلقت الصحوة دفعة أخرى عندما عُيّن، بناء على إلحاح من ستار، قائد الثورة في الأنبار العميد حامد حمد الشوقة قائدا لشرطة الأنبار.و تحت إشراف الشوقة، سمح ثوار الأنبار لمقاتلي تنظيم القاعدة في العراق بالاستسلام في مركز شرطة الجزيرة، وتسليم أسلحتهم، وعدم استهدافهم طالما لم يعودوا للقتال.

ومع تأييد وزارة الداخلية لجهود ستار وتنصيب الشوقة كقائد للشرطة، تحولت السيطرة قوات أمن الأنبار إلى أيدي ستار والصحوات. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر، أصبحت الحركة القبلية أيضاً لاعباً سياسياً، حيث مارست ضغوطاً على كبار المسؤولين الحكوميين في بغداد للحصول على اعتراف رسمي. وبالنسبة للحزب الإسلامي العراقي الذي يتخذ من بغداد مقراً له، كانت الصحوة تهديداً سياسياً واضحاً، تهديداً يحتاج إلى استمالة أو احتواء إذا احتفظ الحزب الإسلامي العراقي بقيادته للكتلة السياسية السنية. ورداً على ذلك، حاول المالكي ونائب الرئيس طارق الهاشمي والمحافظ العلواني تشكيل مجلس قبلي منافس خاص بهم مع أعضاء الحزب الإسلامي العراقي. ومع تزايد التنافس بين الصحوة والحزب الإسلامي، سهلت القوة المتعددة الجنسيات في 10 تشرين الأول/ أكتوبر عقد اجتماع بين ستار والعلواني الذي خفف التوترات مؤقتاً، ولكن المنافسة السياسية الأساسية ستظل محركاً محتملاً لعدم الاستقرار. ومع ذلك، وعلى الرغم من الصراع الذي يلوح في الأفق على السلطة بين الفصائل

السنية، فإن أحداث صيف وخريف 2006 قد أحدثت تحولاً مذهلاً في حالة قوى الأمن العراقية في المحافظة. حيث كان ملء صفوف الفرقتين الأولى والسابعة للجيش العراقي المتمركزة في الأنبار معركة شاقة، نظراً لإحجام الرجال السنة عن المخاطرة بالانتشار في جزء آخر من البلاد بمجرد تجنيدهم. كما أن الأنباريين عموماً لم ينظروا إلى الجيش العراقي على أنه الجيش العراقي، معتبرين ذلك امتداداً للحكومة المركزية التي يقودها الشيعة، والتي ما زالوا ينظرون إليها بعين الشك العميق. ومن بين القطاعات التي بحجم الفرقة، تحققت أكبر المكاسب التي حققتها القوة المتعددة الجنسيات في تطوير القوات الأمنية في الشرطة العراقية وليس في الجيش. حيث نمت الشرطة في الأنبار خلال فترة ولاية زلمر، من عام 2006 حتى أوائل عام 2007، من حوالي 2000 ـ معظمهم تم نشرهم في الفلوجة ـ إلى 8500. وتصاعد توظيف عمليات تجنيد الشرطة في تشرين الأول/ أكتوبر مع ضخ الجباية القبلية في الرمادي، بموافقة البولاني على التشكيل السريع لـ وحدات استجابة الطوارئ الثلاثة بحجم الكتائب، لكن القوة المتعددة الجنسيات في العراق لاحظت إحراز تقدم في التجنيد في كل مدينة في جميع أنحاء المحافظة. ولم يحدث هذا النمو إلا بدعم نشط من عشائر الأنبار.

### الدولة الإسلامية في العراق

ومع صعود نجم الشيخ ستار، سعى قادة القاعدة إلى القضاء عليه باعتباره تهديداً. وفي أوائل تشرين الأول/ اكتوبر، وجّه قائد تنظيم القاعدة في العراق أبو أيوب المصري إنذاراً إلى ستار بأن لديه شهراً ليتعهد بدعم تنظيم القاعدة في العراق وإلا فإنه سيقتل. وفي 16 و22 تشرين الأول/ اكتوبر، وقعت هجمات بأجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبات بالقرب من منزل ستار، على ما يبدو، وارتبطت بجهود المصري لقتل ستار وتفكيك الصحوة. وفي الوقت نفسه الذي تعرضت له هذه الهجمات ضد ستار، كشف تنظيم القاعدة في العراق النقاب عن مبادرة سياسية جديدة، هي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي كان جزئياً محاولة أيديولوجية لإقامة إمارة إسلامية، وجزئياً رداً سياسياً على الصحوة. وفي أيلول/ سبتمبر، أصدر أيمن الظواهري تعليمات إلى المصري بإنشاء إمارة العراق الإسلامية، وإثبات أنها منظمة محلية من خلال تعيين زعيم عراقي. حيث اختار المصري شخصية مجهولة مع اسم رنان وهو أبو عمر البغدادي، لقيادة الدولة الجديدة. كما أمر كبار قادة القاعدة الدولة الإسلامية الجديدة بإنشاء مجلس عشائري مركزي لمنافسة الصحوة وتوحيد القبائل السنية الموالية لتنظيم القاعدة في العراق، وهو ترتيب وافقت عليه العديد من القبائل في الأنبار والموصل لأنه جاء مع وعد بتقديم الدعم المالي والمادي. وللاحتفال بإنشاء الدولة الإسلامية، قام أكثر من 60 مقاتلاً

من تنظيم القاعدة بتحدي باستعراض شرق الرمادي الذي لا يزال موضع نزاع في 18 تشرين الأول/ أكتوبر، زاعمين أن المدينة هي عاصمة «خلافتهم» الجديدة. وانتشرت مظاهرات مماثلة في جميع أنحاء الأنبار، مما أعطى تنظيم القاعدة في العراق دفعة معنوية عندما لم يتم أي من الاحتفالات في الرمادي أو حديثة أو الحبانية أو بني ظاهر أو راوة أو الرطبة مع قوات الدولة الأمن العراقية أو مقاومة التحالف. وأشارت المسيرات الاحتفالية التي قادها تنظيم القاعدة في العراق إلى أن المعركة على الأنبار مستمرة.

وفي حين حقق ماكفارلاند تقدماً كبيراً من خلال استعادة أجزاء من الرمادي جزءا يتبع جزءا، ظلت شرق الرمادي منطقة متنازع عليها ذات نفوذ قبلي محدود ومجزأ في أحيائها الحضرية الكثيفة. لكن الحي الشرقي من المدينة الذي يهيمن عليه تنظيم القاعدة في العراق بقي المنطقة الوحيدة المتبقية من الرمادي ليتم تطهيرها، حسبما ذكر ماكفارلاند لكيسي في 25 تشرين الأول/ اكتوبر. أما بقية الرمادي فقد أصبحت هادئة بما فيه الكفاية لدرجة أن قائد اللواء تمكن من أخذ كيسي في دورية لا تضاهى لمدة ساعة عبر شوارع المدينة إلى المركز الحكومي، الذي كان مسرحاً لهجمات مكثفة لتنظيم القاعدة في العراق في وقت سابق من العام. حيث شعر ماكفارلاند بأنه قريب بما فيه الكفاية مما اعتبره خاتمة عمليته الحاسمة وأن وحداته بدأت في تجديد منطقة المركز الحكومي، وهي مجمع يضم أكثر من 30 مبنى والذي قد دمر بالكامل تقريباً بعد سنوات من القتال.

### الصحوة والحزب الإسلامي العراقي والقوة المتعددة الجنسيات

ومع استمرار تراجع عنف المتمردين في الرمادي، ازداد انزعاج الهاشمي وغيره من قادة الحزب الإسلامي العراقي في بغداد من الدور الجديد لشيوخ الرمادي وتأييد الجيش الأمريكي الواضح لهم. وفي 30 تشرين الأول/ اكتوبر، حاول الهاشمي والعلواني إقناع كيسي بضرورة طي شيوخ الرمادي ضمن «مجلس قبلي للحزب الإسلامي» تحت قيادة العلواني، وهو اقتراح سبق أن رفضته جماعة ستار. ومع ذلك، فإن قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق لن تسمح للنزاعات القبلية والحكومية الإقليمية بالوقوف في طريق ما اعتبره نقطة تحول وشيكة ضد تنظيم القاعدة في الرمادي أو إبطاء النجاح في بناء قوة شرطة كبيرة في مثل هذا الوقت القصير. وبدلاً من ذلك، حث الجنرال قادة الحزب الإسلامي العراقي على الاستفادة الكاملة من استعداد القبائل لمحاربة المتطرفين. وحذر كيسي من أن الإصرار على وضع إطار مركزي لتسليح القبائل وتوظيفها قد يخاطر بإبعادها. كما لو كان ستار يجتمع مع المالكي لمناقشة كيفية تجهيز الصحوة، وذلك لتوضيح كيفية تحول الأرضية السياسية، في نفس اليوم الذي كان

فيه كيسي يقمع خطط الحزب الإسلامي العراقي. وبعد يومين، وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتمع المالكي وكيسي لمناقشة الحركة القبلية ومواجهتها مع حكومة المحافظة التي لا تحظى بشعبية، بل ونظر الزعيمان لفترة وجيزة في خيار إجراء انتخابات مبكرة في محافظة الأنبار لجلوس حكومة محافظة أكثر شرعية. وعلى الرغم من أن خيار الانتخابات لن يتحقق قبل عام 2009، إلا أن كيسي كان مصمماً على الاستفادة مما اعتبره فتحاً حاسماً ضد تنظيم القاعدة في الأنبار. وكان غير راضٍ عما اعتبره تردداً لدى القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب لاغتنام الفرصة، ورأى في أواخر أيلول/ سبتمبر أن زيمر وقيادته ينبغي أن يتخذا خطوات جريئة على غرار عملية الصياد من العام السابق: والتي شملت أنشطة واسعة النطاق تركز على حركات العضلات الرئيسية، مثل تعطيل حركة المرور عبر الحدود والسيطرة على خطوط الاتصال. كما لو كان لحث القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب في هذا النوع من النهج، حيث طلب كيسي من القيادة المركزية الأمريكية أن تلتزم باحتياطيها الميداني من الوحدة البحرية الخامسة عشرة إلى الأنبار من أجل الذهاب للدعم والمخاطرة، وليكون الأمر محسوما، وبعبارة أخرى، القضاء على تنظيم القاعدة في غرب العراق بشكل عام وإلى الأبد.

ولدى وصولها في تشرين الثاني/ نوفمبر، أرسلت وحدة البحرية الاستكشافية سريتين لتعزيز عمل ماكفارلاند في الرمادي، في حين قاتلت البقية في حديثة لتعطيل مركز القاعدة الذي يربط وادي نهر الفرات بيجي في الشمال والرطبة في الغرب. واتساقاً مع وجهة نظره بأن الأنبار وصلت إلى نقطة تحول، اعتقد كيسي أن الثقل الزائد لوحدة

البحرية الاستكشافية سيكون حاسماً، ووصف استمرار القتال في قطاع ماكفارلاند بأنه «المرحلة الحركية النهائية للعمليات في الرمادي». وفي الوقت الذي قام فيه بهذه التحركات، أكد قائد القوة المتعددة الجنسيات للقادة العراقيين مثل الهاشمي على أهمية مواصلة التركيز على تنظيم «القاعدة» بدلاً من الانشغال بسبب النزاعات السياسية الداخلية. ووجه زيلمر للمشاركة في تسوية بين العلواني والقبائل. ولكن من وجهة نظر «القوة المتعددة الجنسيات في العراق»، كانت الصحوة لا تزال تبدو وكأنها جهد ثانوي لا يمكن الاعتماد عليه يمكن أن يعرض استراتيجية التحاور الرئيسية للقيادة للخطر مع زعماء قبائل الأنبار المنفيين الأكبر وزناً في الأردن، وهم رجال احتفظوا بثقل مالي ومعنوي كبير. وأعرب زلمر عن أمله في إقناعهم بالعودة إلى ديارهم واستخدام سلطتهم لتعزيز تجنيد قوات الأمن وتوحيد قبائلهم ضد القاعدة. ومع ذلك، لم تأت أي اختراقات كبيرة من هذا النوع من الجهد، ويبدو أن صعود ستار يجعل مثل هذا الاختراق أقل احتمالاً. وكما تطور التوتر بين العشائر وحكومة المحافظة، أثار استياء مماثل للنظام القبلي في الأنبار، حيث اعتبر القادة النفوذ لعبة محصلتها صفر. ومع

تعمق علاقة الصحوة مع لواء ماكفارلاند، وتراجع العنف في الرمادي، توسعت قدرة ستار على المحسوبية، وتفوقت آلبو ريشة على قبائل الأنبار الأكبر حجماً مثل آلبو عيسى وآلبو نمر وآلبو محل، التي أغضب شيوخها إعادة تنظيم الجيش الأمريكي غير المقصودة للتسلسل الهرمي القبلي التقليدي.

ومع تشككه في ما قد تشكله إقامة ماكفارلاند مع ستار من حساسية في نهاية المطاف لما يمكن أن يكلفه، سمح زيلمر بالاستمرار، على أمل أن يساعد النهج التصاعدي الذي استغل الصحوة بدلاً من عرقلة المسار من أعلى إلى أسفل للمشاركة مع الشيوخ الخطى في الأردن. وعلى أمل إقامة صلة بين العلواني والقبائل، أوعز زيلمر إلى ماكفارلاند بإشراك المحافظ، ولكن ضمن وحدة البحرية الاستكشافية، حيث شكك كبار الضباط فيما إذا كان من الممكن التوفيق بين هذين الفصيلين المتنازعين. وكتب ديفلين، كبير ضباط الاستخبارات في القوة المتعددة الجنسيات في العراق، في تقرير متشائم آخر في نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث يظهر انه كُتب على ما يبدو وكأن الانخفاض الحاد في العنف وزيادة متطوعي الشرطة القبلية لم يحدثا. وبعد تعديل تقرير ديفلين المحدث بشكل طفيف من تقييمه الكئيب الشهير في آب/ أغسطس، اعترف بأن القائم والرمادي نقطة مضيئة نسبية في نظام قبلي فاشل لولا ذلك. ومع ذلك، أعرب عن شكوكه بشأن ديمومتها نظراً لوخز الحكومة العراقية المستمر تجاه المحافظة السنية وما اعتبره ديفلين عدم موثوقية الميليشيات القبلية. واعترف ديفلين بأن الصحوة التي قادها الشيخ ستار كانت «قوة لا يستهان بها»، لكن الجماعات المرتبطة بها مثل ثوار الأنبار «يمكن أن تصبح قوة في حد ذاتها». وبرؤية ماكفارلاند، الذي كان قدومه قليلا إلى حكومة المحافظة المحاصرة في طريق المساعدة المادية، تجاهل تحذيرات القوة المتعددة الجنسيات ـ الغرب لتجنب الاقتراب كثيراً من ستار، الذي لا يزال مقر مشاة البحرية يعتبره غير جدير بالثقة. ومن وجهة نظر قائد اللواء، كانت تحذيرات القوة المتعددة الجنسيات لتجنب التقارب مع ستار والقبائل أقرب من أن يخبر رجل يغرق بتجنب العوامة لأنها لم تكن «معتمدة من قبل خفر السواحل الأمريكي».

### إنقاذ عشائر شرق الرمادي

لقد استمر نجاح ماكفارلاند في إضعاف قبضة تنظيم القاعدة في العراق فيما يخص الرمادي، وبناء قوات الأمن المحلية ووضع القوات العراقية تدريجياً تحت السيطرة على أجزاء من المدينة طوال فترة الخريف. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت قوة الشرطة تنمو بسرعة. وقد انقلبت معظم المناطق الواقعة إلى الشمال الغربي من الرمادي ضد تنظيم القاعدة، حتى أن

قبيلة البو علوان في غرب الرمادي انضمت إلى الصحوة. ومع ذلك، ظلت معظم القبائل شرق المدينة محايدة أو غير متعاونة بسبب ترهيبها من قبل تنظيم القاعدة في العراق أو تحالفاتها معه. ولقد كانت الكتيبة الأولى للكولونيل تشارلز فيري، فوج المشاة التاسع، قد سيطرت مؤخراً على شرق الرمادي من الكتيبة الأولى للمقدم رونالد كلارك، فوج المشاة 506، لكنها لم تكن غريبة عن المنطقة. وكانت وحدة نادرة عادت إلى منطقة العمليات نفسها السابقة، وفي الواقع، كانت نفس الكتيبة التي سلمت شرق الرمادي إلى كلارك في العام السابق. وامتدت منطقة فيري شرق المدينة وجنوب الفرات حيث قام النهر بعدة انحناءات شمالية جنوبية معروفة للقوات باسم «زعانف القرش». ومع تحول الرمادي إلى مدينة أقل استضافة لتنظيم القاعدة في العراق، أصبحت زعانف القرش، التي تحتوي على منطقتي الصوفية والجليبة، أرضاً رئيسية للمتمردين ـ وهي المناطق التي يمكن فيها لـ «تنظيم القاعدة في العراق» مواصلة تدريب المجندين الجدد وشن هجمات شرقاً إلى بغداد أو غرباً إلى الرمادي. كما كانت زعانف القرش هي المواقع الوحيدة المتبقية التي يمكن لـ «تنظيم القاعدة في العراق» إطلاق قذائف الهاون منها على الرمادي وعلى مواقع التحالف مع سهولة الدخول والخروج للمتمردين على طول طريق ميشيغان، وهو طريق الإمداد الرئيسي عبر الأنبار.

ولقد كانت زعنفة القرش في أقصى الغرب، في منطقة الصوفية في الرمادي، موطناً لقبيلة البو سودة، بقيادة الشيخ جاسم محمد. وكان الشيخ جاسم قد مثل البو سودة في إعلان الصحوة في أيلول/ سبتمبر، لكنه كان متردداً في الانضمام إلى الصحوة بشكل كامل، نظراً لوجود تنظيم القاعدة في العراق الكثيف في أراضيه. وقد تمكن هو وقبيلته الصغيرة من إقامة نقاط تفتيش للسيطرة على حركة تنظيم القاعدة في العراق وتحركوا للقضاء على مواقع إطلاق قذائف الهاون التابعة لـ «تنظيم القاعدة في العراق» داخل منطقتهم القبلية، لكن تنظيم القاعدة في العراق رد بقتل شقيق جاسم واثنين من أبناء عمومته وإلقاء جثتيهما في الفرات. ورداً على ذلك، شنت البو سودة الغاضبة غارات ضد المنازل الآمنة للمتمردين وسلمت مقاتلي تنظيم القاعدة الذين اسرتهم إلى اقرب مركز شرطة حيث نقلوا على متن قارب عبر الفرات، وبعد ذلك تحرك قادة تنظيم القاعدة في العراق، الذين ينوون الاحتفاظ بملاذهم، للقضاء على البو سودة تماماً معتبرين تلك العشيرة واحدة من أضعف عناصر الصحوة المزدهرة، لذلك فإن قادة تنظيم القاعدة في العراق يعتقدون أنهم والفرع المحلي لأنصار السنة يمكنهم توحيد صفوفهم لتدمير العشيرة حيث ستسقط العشيرة وتتداعى كما في حركة انهيار احجار الدومينو الشهيرة. ولقد كان ماكفارلاند واللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، قد خططا لدفعة أخيرة للقضاء على النفوذ المتبقي لـ «تنظيم القاعدة في العراق» في شرق الرمادي بدءاً من منطقة الملعب،

المنطقة الحضرية الشرقية للمدينة، قبل أن يدفعا شرقاً للاستيلاء على زعانف القرش. ولكن الأحداث على أرض الواقع غيرت هذا النهج. ففي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر طلبت القاعدة من الشيخ جاسم أن يجتمع للتفاوض على إزالة نقاط التفتيش الخاصة به. ولكونه كان متوترا بشأن الاختطاف، أخطر جاسم باتريكوين بالاجتماع الوشيك، وكان الضابط الأمريكي قد أعطى جاسم هاتفًا متصلًا بالأقمار الصناعية لطلب المساعدة في حال أصبحت المفاوضات مزعجة. وفي 26 نوفمبر، اي بعد يومين من اجتماع جاسم مع القاعدة في العراق، هاجم أكثر من 100 من مقاتلي القاعدة في منطقة البو سودة القبلية، واستدعت القبيلة بشكل محموم مترجم فيري لدعم التحالف. حيث كان الموقف الذي وصل حديثًا بالإضافة إلى عدم الدراية بوضع آلبو سودة وعدم التأكد من صدق جاسم، لذلك تم التخطيط بالفعل لعملية من قبل الكتيبة في منطقة الملعب في اليوم التالي، وهو جهد مهم من شأنه أن يؤدي إلى الالتفاف لمساعدة آلبو سودة في زعانف القرش وتعطيل الحركة هناك. وعندما علم فيري بموقف جاسم من باتريكين، أدرك فيري أن المعركة القبلية المتطورة هي التي كان على وحدته دعمها. وفي غضون ساعة، ألغى فيري ورجاله العملية المخطط لها وبدأوا في مناورة كتيبتهم إلى الصوفية.

ومن الجدير بالذكر ان معركة زعانف لم تكن معركة منظمة. فمن خلال إفادة الطائرات «بدون طيار» (UAV)، لم تتمكن وحدة فيري من التمييز بين مقاتلي القاعدة والبو سودة، لذلك أقنع باتريكين رجال آلبو سودة بأن يلوحون بالمناشف حتى تتمكن قوات التحالف من فصل رجال القبائل بصريًا عن مقاتلي القاعدة. وسرعان ما قصفت الغارات الجوية والمدفعية مواقع تنظيم القاعدة في العراق، مما أدى إلى تدمير شاحنات ومقاتلين من تنظيم القاعدة في العراق. ومع حلول الليل في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، أصبح تمييز أحد المتمردين من أحد رجال القبائل صعباً بشكل متزايد إلى أن أقنع فيري جاسم عبر الهاتف بإشعال مشاعل كتمييز لقوات الشيخ. وبعد الحد من العديد من العقبات وتدمير سيارات تنظيم القاعدة في العراق التي كانت تحاول سحب مقاتلي البو سودة بعيدا كجوائز، ارتبط فيري اخيرا مع جاسم وعندها اصبحت القبيلة خارج نطاق الخطر. ووفقاً لمعايير الأنبار، كانت المعركة كبيرة. حيث فقدت البو سودة ما لا يقل عن 55 من رجال القبائل، في حين قُتل ما لا يقل عن 68 متمرداً. وبالاستفادة السريعة من النصر، أنشأت الكتيبة الأولى، فوج المشاة التاسع، موقعاً قتالياً جديداً في زعنفة سمك القرش الصوفية، وبعد قتال قصير إضافي بالقرب من بحيرة في كانون الأول/ ديسمبر، كانت منطقة الصوفية بأكملها تحت سيطرة الولايات المتحدة والصحوة، مما عزل المتمردين المتبقين في شرق الرمادي.

**وفاة النقيب باتريكين**

من الجدير بالذكر ان كتيبة فيري سوف تستمر في محاربة المقاومة الكبيرة لـ «تنظيم القاعدة في العراق» طوال شهر ديسمبر وحتى العام الجديد، وأخيرًا السيطرة على زعنفة القرش الثانية وإنشاء بؤرة قتالية أخرى للسيطرة على الجليبة بحلول 25 يناير 2007. وسيتعين على عملية التطهير النهائية لشرقي الرمادي، وهي منطقة الملعب، انتظار وصول اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى واللواء الأول للعقيد جون تشارلتون، فرقة المشاة الثالثة، في شباط/ فبراير. ولكن ضمن اي مقياس، فإن الوضع في شرق الأنبار قد تحول بالفعل ضمن ميزة التحالف إلى درجة لم يكن من الممكن تصورها قبل نصف عام. بيد أن أحد مهندسي التحول التاريخي لن يكون حاضرا ليشهد اكتماله. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر، أصبح باتريكن متفائلاً بما فيه الكفاية لآفاق الرمادي والصحوة المتنامية، حيث بدا الضابط الشاب الواضح العمل بشكل وثيق مع الرائد البحري ميغان ماكلونج، رئيسة الشؤون العامة في القوة المتعددة الجنسيات في العراق لأجل إشراك العديد من الصحفيين الذين يصلون الآن إلى الرمادي للحصول على رؤية مباشرة للصحوة وتأثيرها. وفي 6 ديسمبر، وبعد مرافقة فوكس نيوز أوليفر نورث و(MSNBC Sarah Childress) في جميع أنحاء المدينة، تعرض باتريكين وماكلونج لانفجار من عبوة ناسفة والتي دمرت (HMMWV) الخاصة بهم وقتلهم على الفور. وكانت الخسارة صعبة لكل من القوة المتعددة الجنسيات واللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى. وكانت ماكلونغ أول ضابطة في مشاة البحرية تقتل في العراق، وأول خريجة من الأكاديمية البحرية الأميركية تقتل في القتال، وأعلى ضابطة رتبتا قُتلت في الحرب. كما كان الأمر مدمراً لشيوخ الصحوة، الذين أصبحوا قريبين جداً من باتريكن في كل مكان لدرجة أنهم أطلقوا عليه اسم القبيلة «هشام أبو ريشة». وعندما أقامت القيادات الأمريكية مراسم تأبين للضباط، قدم عشرات شيوخ القبائل وضباط الأمن الأنباريين إلى القاعة الكبيرة، حيث أخذ كبار الشيوخ مكانهم في الصف الأول بجوار ماكفارلاند في تمثيل مرئي للتحالف الأنباري الأمريكي الوليد الذي ساعد باتريكين في بنائه. وقال ستار «لن يحل احد محل باتريكين». وبعد أحد عشر يوما من وفاته، كان تأثير باتريكين كبير جداً كما كان الشعور ذاته بعيدا مثل واشنطن العاصمة. وفي مقابلة مع برنامج «قابل الصحافة»، استشهد رئيس مجلس النواب السابق نيوت غينغريتش باستراتيجية باتريكين القبلية كمثال على ما اعتقده بأن على الولايات المتحدة القيام به لكسب الحرب. ووصف غينغريتش عرضاً ذكياً وبعصا (باور بوينت) الذي أنشأه باتريكين بعنوان «كيف نربح في العراق»، لإظهار منطق التواصل القبلي. حيث طرح هذا الشرح على شبكة الإنترنت. وفي السنوات اللاحقة، كان دور باتريكين الأساسي في جلب القبائل إلى جانب التحالف التي أصبح الكثيرون ينظرون

إليها على أنها غير قابلة للتوفيق، من شأنه أن يدفع بعض المراقبين إلى مقارنته بتي لورانس (يقصد به لورنس العرب، الضابط البريطاني الشهير الذي شجع العرب بالقيام بالثورة الكبرى ـ المترجم). وبالعودة إلى اللواء الأول، الفرقة المدرعة الأولى، عكس ماكفارلاند تأثير النقيب على الحرب بقوله «عندما يكتب تاريخ هذا الصراع، فإن مساهماته ستلوح في الأفق بشكل كبير» واضاف «وسأفعل شخصيا كل ما في وسعي للتأكد من انه سيحصل على التقدير والتقدير الذي يستحقه... لقد كان أحد مهندسي مركزية الحرب، وربما الجانب الحاسم منها».

وخلال الـ7 اشهر في الرمادي قدر اللواء الأول، الذي كان في الرمادي أنه قتل حوالي 1500 متمرد واعتقل 1500 آخرين. حيث تكبدت وحدات ماكفارلاند 96 قتيلا في العمليات، بينما قُتل نحو 150 جندياً وشرطياً عراقياً. وخلال تلك الأشهر السبعة نفسها، نمت قوة الشرطة العراقية في الرمادي إلى ما يقرب من 3000 مركز احتلال قوي في جميع أنحاء المدينة وأحزمة عشائرها، وبمساعدة ستار، تم أيضًا إنشاء لواء إضافي من وحدات الطوارئ المتعددة قوامها 3000 رجل كشرطة مساعدة. وتحت قوة هذا التحالف الجديد بين «الصحوة «والولايات المتحدة، انخفضت هجمات المتمردين بنسبة 70 في المائة، وتمكنت الرمادي حتى من إجراء أول انتخابات بلدية لها منذ عام 2004. ولم تتحقق هذه المكاسب بسهولة على الرغم من المسار الاستراتيجي لدى القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية التي تسير في اتجاه مختلف. ولقد ظلت خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات تركز طوال عام 2006 على الانتخابات الوطنية، وتقليص وجود التحالف، والانتقال الأمني المطرد إلى السيطرة العراقية. كما ركزت على سياسات على الصعيد الوطني والحكم والمصالحة من القمة إلى القاعدة. بيد أن التغيير في الأنبار جاء من القاعدة إلى القمة، من كلا الجانبين من التحالف والجانب العراقي. وقد انبثقت مقاليد السلطة في الأنبار إلى قلب المحافظة ضد تنظيم القاعدة في العراق من البنية القبلية السنية التي قاطعت العملية السياسية الوطنية وارتقت من المستوى التكتيكي والشعبي بدلاً من المستوى الوطني. وفي الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 2005 إلى أيلول/ سبتمبر 2006، حاولت قبائل الأنبار وحلفاؤها إنشاء هيكل مواز للحكم في المحافظة الذي اعتبروه بدوره شرعيا، ونجحوا أخيرا مع الصحوة في نهاية المطاف حيث أدى هذا النظام القبلي المعقد إلى توفير قوات شرطة وقوات أمن محلية مكرسة سمحت بترسيخ الحكم في المحافظة.

ومن جانب التحالف، كانت عمليات اللواء الأول من الفرقة المدرعة الأولى الأكثر شذوذاً بين ألوية القوة المتعددة الجنسيات لأنها ترقى إلى وجود حضري موزع للوحدات الصغيرة في وقت ضغطت فيه القوة المتعددة الجنسيات نحو هدفها المتمثل في تقليص القواعد الأمريكية

إلى 50 فقط بحلول نهاية العام. وعزا ماكفارلاند ذلك إلى «نظام مشترك» عندما فوجئ بالرجوع إلى خط العرض الذي تمتع به في مواجهة الحبوب الاستراتيجية. ولو كان لواءه تحت لواء من الجيش، لكان العقيد قد تأمل في ذلك ولكان من المرجح أن يخضع لمزيد من التدقيق وبالتالي كان موضع تحد أكبر من قبل المستويات العليا التي كانت تتبع مقاربات مختلفة. كما أوضحت الصحوة أن الخطوط الفاصلة بين المتمردين والحكم الإقليمي والوطني والقبائل وقوات الأمن لم تكن متميزة كما تفترض وحدات التحالف عادة. ولقد كان محمد محمود لطيف، أحد كبار مهندسي الصحوة وراء الكواليس، هو نفسه زعيم متمرد بارز، في حين دعمت العديد من القبائل المتمردين أو عارضته بشكل متقطع مع تحول الرياح السياسية بطريقة أو بأخرى. وكثيراً ما كانت الدوافع العراقية محلية إلى حد كبير، حيث تعرضت القبائل لإغراء تنظيم «القاعدة في العراق» أو تهديد سلامتها الشخصية وسبل عيشها الاقتصادية. وعلى الرغم من تركيز التحالف على الوحدة الوطنية والحكم، فإن المظالم المحلية والقبلية كانت في أغلب الأحيان الأسباب الغالبة للعنف ضد المتمردين أو التحالف. وأظهرت الصحوة المزدهرة بأن وحدات التحالف التي يمكنها فك رموز هذه الدوافع يمكنها أيضاً استغلالها، وأحياناً تحقق نتائج مهمة على الصعيد الإقليمي أو الوطني. وفي الوقت الراهن، كان نهج اللواء الأول، فرقة المدرعة الأولى في الرمادي أمراً شاذاً، ولكن قبل وقت طويل، سيصبح محور استراتيجية جديدة الذي كان الرئيس الأمريكي وغيره من كبار القادة يسعون إليه بشدة.

## الفصل الثاني والعشرون

### الانتقال الفاشل

ومع نهاية عملية «معاً إلى الأمام الثانية» في خريف عام 2006، نظر الجنرال جورج و. كيسي الابن إلى خيبات الأمل في هذا التكرار الأخير لخطة بغداد الأمنية وقرر أن الديناميكيات في العاصمة يجب أن تتغير. ولم يؤكد هذا الإدراك الكئيب سوى لقاء ساخن مع رئيس الوزراء نوري المالكي. حيث عاد كيسي إلى بغداد بعد أسبوع من المشاورات في واشنطن، وعلم أنه في اليوم السابق ـ 11 أكتوبر/ تشرين الأول ـ قد قام جنود عراقيون متمركزون غرب نهر دجلة في منطقة المنصور بالقبض على 17 رجلاً يرتدون زي الجيش وهم يغارون على مسكن سني محلي. واحتجاجا على اعتقالهم، عرّف الرجال أنفسهم بأنهم أعضاء في الجيش العراقي في مهمة سرية أذن بها رئيس الوزراء. وقد أثبتت مكالمة هاتفية قاطعت استجوابهم صحة هذا الادعاء. وطالب لواء غاضب من مكتب المالكي بالإفراج عن الجنود المحتجزين ـ وبعضهم تم تعيينه في وحدة عسكرية مقرها في مدينة الصدر ـ وهدد باعتقال قائد اللواء الذي يحتجزهم.

وقد أثار الحادث أعصاب كيسي، الذي استمع بدوره في الشهر الماضي إلى شكاوى مماثلة من قادة الألوية والفرق العراقية بشأن تجاوز مكتب رئيس الوزراء التسلسل القيادي العسكري وأمر بإطلاق سراح السجناء دون تفسير. وبالنسبة لقائد أمريكي اعتمدت استراتيجيته على قدرة قوات الأمن العراقية ومهنيتها، فإن مثل هذه الحالات من التجاوز الوقح كانت في مرتبة له. وإلى جانب السفير زلماي خليل زاد، واجه كيسي المالكي أول يوم له في البلاد. وعندما اعترف رئيس الوزراء دون اعتذار بدور مكتبه في العملية، أشار قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى مدى بشاعة التصورات عن هذا الحادث. وكان رئيس الوزراء ينظم أساساً غارات من مدينة الصدر ضد جيوب سنية في العاصمة. وبصرف النظر عن النغمات الطائفية، فإن ممارسة التحايل على وزارة الدفاع والتسلسل القيادي قوضت المؤسسات العسكرية التي كانت في أمس الحاجة إلى تعزيزها. وعندما رفض المالكي قلق كيسي باعتباره «ليس بالأمر الجلل»، رد قائد القوة المتعددة الجنسيات بشدة أكبر ـ وهو ما يكفي لكي يسأله رئيس

الوزراء عما إذا كان الجنرال يهدده والعودة إلى مسكنه في تلك الليلة، حيث كتب كيسي رسالة بالبريد الإلكتروني إلى رئيسه في القيادة المركزية الأمريكية الجنرال جون ب. أبي زيد. وعن ذلك، قال كيسي إنه يفهم إحباط المالكي من محدودية قدرة الرد السريع على ضرب أهداف إرهابية عابرة، وضرورة التنسيق مع «عدد كبير جداً من الناس» (أي التحالف) التي كانت تختبر باستمرار صبر رئيس الوزراء.

ومع ذلك، فإن بقاء المالكي غير النادم والذي لم يدرك على ما يبدو أهمية أو عواقب أفعاله قد أزعجت بشدة قائد القوة المتعددة الجنسيات. وكتب كيسي قائلاً: «من الواضح أنه يشعر بالإحباط إزاء بطء العملية الانتقالية ويريد أن تكون يداه على الضوابط، لكنه ليس مستعداً لقيادة القوات المسلحة العراقية». حيث أراد المالكي السيطرة على جهاز الأمن في أسرع وقت ممكن، ومن جانبه، كان كيسي راغباً ـ حتى متحمساً ـ لمنحها. ومع ذلك، ففي خريف عام 2006، تجاوزت التهديدات التي تحاصر المجتمع العراقي بكثير قدرة الحكومة العراقية وقواتها الأمنية على التعامل معها. حيث كان كيسي في كثير من الأحيان قد جعل من تلك القضية على انها فجوة كانت تضيق، ولكن حتى لو كان هذا هو الحال، فلقد كان الامر يغلق ببطء شديد لذوق الجميع. وإن تراكم الأدلة على تواطؤ الحكومة في إدامة دائرة العنف ـ وهو النوع الذي يتضح من غارة 11 تشرين الأول/ أكتوبر التي شنها المالكي من مدينة الصدر ـ التي القت بظلالها على آفاق الاستقرار في بغداد على المدى القريب.

### تدهور الوضع الأمني في بغداد

من الجدير بالذكر ان القوة المتعددة الجنسيات قد واجهت تسلق شاق. وظل الصراع يشكل منافسة بين «الجماعات العرقية والطائفية التي تتنافس على السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي على خلفية التمرد المتبقي والحملة الإرهابية الطائفية المتزايدة». وكان هذا هو الفهم الأساسي للتحالف للمشكلة منذ أعقاب تفجير مسجد سامراء في شباط/ فبراير، لكن الظروف أصبحت أكثر قتامة. ويبدو الآن أن نشاط فرقة الموت الشيعية ـ التي كان يُعتقد أنها من اختصاص ميليشيا جيش المهدي المارقة ـ يشمل الآن عناصر رئيسية من ميليشيا مقتدى الصدر وغيرها مثل فيلق بدر. وفي مواجهة هجوم الميليشيات الشيعية، أصبحت ساعات الأحياء السنية في بغداد أكثر تنظيماً، بل وبدأت تكتسب قدرة هجومية محدودة. وعلاوة على ذلك، ظل الصراع الشيعي السني يتسم بعنصر جغرافي. حيث وقعت أعمال عنف في تشرين الأول/ اكتوبر بشكل رئيسي في الجزء الغربي من المدينة، لكنها انتشرت خارج العاصمة نفسها حيث حاولت الميليشيات الشيعية توسيع سيطرتها على خطوط الاتصال الشمالية والجنوبية في بغداد ـ وغالباً بمساعدة

وحدات عراقية مخترقة من الميليشيات. وقد ألحقت عملية «معاً إلى الأمام الثانية»، التي انتهت رسمياً في 22 تشرين الأول/ أكتوبر، أضراراً بالقاعدة في العراق، لكن المشكلة المتنامية للميليشيات الشيعية تعني أن النجاح التكتيكي ضد المتطرفين السنّة قد فقد بعض اهميته.

وكما هو معلوم ان عملية معا إلى الأمام الثانية، كانت قد شملت سبعة من فرق التحالف القتالية الـ 15 التابعة للتحالف تحت سيطرة فرقة المشاة الرابعة التابعة للجنرال جون د. ثورمان، المعينة كفرقة متعددة الجنسيات في بغداد. وفي ذلك الوقت، احتلت ثلاث من هذه الوحدات أراضي في «الأحزمة» الشمالية والجنوبية خارج المدينة؛ أربعة تعمل داخل بغداد نفسها. وفي شرق نهر دجلة، ركز اللواء الرابع، الفرقة 101 المحمولة جواً على ملاحقة المتمردين المتمركزين في جيب الأعظمية السني المحاصر بينما يكافحون للحد من القوات المسلحة الشيعية من مدينة الصدر وعبر قناة الجيش. وانقسم لواءان في النصف الغربي من العاصمة، حيث يعمل اللواء الثاني، الفرقة المدرعة الأولى المسؤول في القسمين الشماليين من المنصور والكاظمية، واللواء الرابع، فرقة المشاة الرابعة، على نطاق رشيد. حيث خدم لواء سترايكر 172 كقوة ضاربة تعمل في مناطق الاضطرابات في جميع أنحاء المدينة. وقد انضمت إلى هذه الوحدات الأمريكية عناصر من فرقتين من الجيش العراقي ـ الفرقتين السادسة والتاسعة ـ بالإضافة إلى فرقتين من الشرطة الوطنية مشكوك في فائدتهما. وكانت هناك خطط منذ أواخر الربيع لنقل لواءين إضافيين من الجيش العراقي من المحافظات النائية إلى بغداد، ولكن وزارة الدفاع فشلت في تحقيق ما كان يمكن أن يكون ضخاً مرحبًا به للقوى العاملة العراقية. ومع انتهاء شهر رمضان وشهر تشرين الأول/ أكتوبر، لاحظ تورمان والقوة المتعددة الجنسيات ـ بغداد بعض المؤشرات الإيجابية لمستويات العنف، لكن الجو كان قاتماً بشكل عام. حيث كان المسلحون قد نفذوا ما معدله 80 هجوما يوميا في بغداد في شهر اكتوبر. وأبلغت الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد عن وقوع 76 هجوماً يومياً في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو عدد ظل ثابتاً تقريباً طوال الشهر.

واتبعت «الحوادث» ـ التي تم تعقبها كجزء من الصراع العرقي والطائفي الأوسع نطاقا ـ اتجاها أكثر تفاوتا خلال هذه الفترة. ووفقا لتقديرات التحالف، قتل 274 عراقيا خلال الأسبوع من 28 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/ نوفمبر في ما مجموعه 147 حادثا في بغداد. وانخفضت الحوادث المتعلقة بالأمن إلى 99 في الأسبوع التالي، وانخفضت إلى 158 حادثا في الأسبوع التالي، ثم استقرت إلى 137 حادثا قرب نهاية الشهر. وترجمت وحشية الصراع الطائفي إلى قتال عنيف لوحدات التحالف في العاصمة وحولها. وخلال دورية في حي الحرية في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، تم القبض على عنصر من لواء سترايكر 172 في كمين مع سيارة

قائد الفصيلة التي تم تعطيلها من قبل جهاز مخترق مكون من المتفجرات. وعلى الرغم من إصابته بنفسه، استعاد الرقيب غريغوري د. ويليامز الابن ملازمه الجريح وقدم نيراناً قمعية إلى أن وصلت المساعدة. ولأفعاله، حصل على صليب الخدمة المتميزة. وبالمثل، تلقى كبير ضباط الأمر ديفيد ف. كوبر صليب الخدمة المتميزة للبطولة التي أظهرها في مهمة في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر التي استهدفت المقاتلين الأجانب في منطقة حزام بغداد بين التاجي وبحيرة ثرثار. وبعد أسقاط احدى المروحيات الاخرى في رحلته من فوج الطيران رقم 160 للعمليات الخاصة، اقام كوبر محيطا دفاعيا في انتظار فريق الانتشال. حيث هوجم من قبل قوة العدو الضخمة التي شملت الأفراد الراجلين والمركبات المسلحة بالمدافع المضادة للطائرات، لذلك طار كوبر عدة أشواط ومنع المحيط البري من الاجتياح.

ولقد أبرز القتال العنيف بأن مستويات العنف لا تزال أعلى بكثير من تلك التي لوحظت بصورة روتينية قبل تفجير مسجد سامراء في شباط/ فبراير 2006. عندما القت القوات الأمريكية القبض على صدام حسين في كانون الأول/ ديسمبر 2003، حيث كان التحالف يعلق آمالاً كبيرة على أن تجلب العدالة شعوراً مستقراً بالإغلاق للمجتمع العراقي. ولكن بعد مرور ما يقرب من 3 سنوات، استعدت الحكومة العراقية لمواجهة رد الفعل المتوقع في أعقاب إعلان 5 تشرين الثاني/ نوفمبر بأن الديكتاتور السابق قد حُكم عليه بالإعدام شنقاً. حيث أمر بحظر التجول وحظر المركبات في بغداد لأجل تخفيف العنف لفترة قصيرة، ولكن مع تقدم شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، اكتشف التحالف ارتفاع الهجمات الانتحارية. وبلغ متوسط هذه المعدلات 35 في الشهر في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آب/ أغسطس 2006، ولكنها ارتفعت إلى أكثر من 50 في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر. وكانت الانفجارات شبه المتزامنة لأربع سيارات مفخخة في حي بغداد الجديد الذي يسكنه الشيعة في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر بمثابة تذكير ببقاء تنظيم القاعدة في العراق. وبعد أربعة أيام، اي في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، هز متطرفون سنة مدينة الصدر بتفجير ست سيارات مفخخة في غضون 90 دقيقة، مما أسفر عن مقتل 181 مدنياً وإصابة 247 آخرين. وكان الهجوم المشترك هو الأكثر دموية منذ أن بدأت الحرب في العراق في عام 2003، وأبلغ كيسي المهزوز رئيس هيئة الأركان المشتركة أنه يعتبر التفجيرات التي وقعت في مدينة الصدر ذات أهمية مثل هجوم مسجد سامراء في شباط/ فبراير السابق. وفي الواقع، أظهرت جماعة جيش المهدي وغيرها من الميليشيات الشيعية علامات على ردّ ضربات قاسية انتقاماً من هجمات القاعدة البارزة. وظهرت تقارير تفيد بأن الميليشيات تعتزم تجنب حظر التجول من خلال ارتداء زي قوات الأمن العراقية وتشغيل المركبات الرسمية. وتصاعدت النيران غير المباشرة ضد المساجد السنية. وأضاف المسلحون الشيعة إلى الفوضى

موجة من عمليات الاختطاف رفيعة المستوى. ومع تحرك جيش المهدي واستعداد تنظيم القاعدة لمواصلة هجومها، بدا العنف الطائفي في بغداد خارج نطاق السيطرة. وكرر المتحدث باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق تأكيدات بأن العراق ليس في حالة حرب أهلية، لكن التقييم الداخلي للقيادة رسم صورة مختلفة. في أعقاب الهجمات البارزة والأعمال الانتقامية، حيث أشارت ثلاثة من «مؤشرات الحرب الأهلية» الأربعة التي لدى القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى اتجاه غير مواتٍ (مع النتيجة الرابعة غير الحاسمة).

ويبدو أن الوضع الأمني قد تدهور منذ الشهر السابق عندما وصف تقرير مسرب من القيادة المركزية الأمريكية «مؤشر الحرب الأهلية» في العراق بأنه يتجه باستمرار نحو الفوضى.

### البحث عن حل عراقي

لقد كان المبدأ الرئيسي لاستراتيجية القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو أن النجاح الدائم لن يتحقق إلا من قبل العراقيين. حيث كان كيسي يعتقد بأن المشاكل العراقية تتطلب حلولاً عراقية، فإن نشر قوات أمريكية إضافية في المسرح سيحقق مكاسب أمنية مؤقتة ومحلية ولكنه يفشل في توفير النفوذ اللازم للتوصل إلى حل طويل الأجل. ومع تراكم خبرة كيسي كقائد للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، أصبح أكثر اقتناعاً بأن هناك خطراً دقيقاً في «فعل الكثير بيديك». وحتى مع تدهور الحالة الأمنية في خريف عام 2006، فلقد أخضع مسألة مستويات القوات لاختبار صارم: هل سيؤدي زيادة العدد الحالي للجنود الأمريكيين في العراق إلى اقتراب القوة المتعددة الجنسيات من إنهاء حالة حكومة عراقية تؤمن لمواطنيها أم لا؟ وفي الواقع، كان القادة من الرتب الدنيا المتوترين بشأن الوضع التكتيكي، يُتحدون من التفكير في الآثار المترتبة على ذلك على المدى الطويل. عندما تم تأطير المناقشات حول المنحدرات أو التعزيزات بهذه الطريقة، وغالباً ما كان مرؤوسو كيسي يتذمرون. إذا كانت الدولة النهائية عراقاً معتمداً على الذات، كما قال كيسي، فإن قوة عسكرية أجنبية تشارك بنشاط في الحفاظ على النظام قد أعاقت التقدم نحو تحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف. ويعتقد أنه لكي تحقق الولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية بأسرع طريقة، كان عليها أن تخفض من وجودها، مع تكييف موقف قوتها تدريجياً لدعم عراق ذي سيادة متزايد.

وبحلول أواخر عام 2006، رأى كيسي أسباباً إضافية ضد المزيد من مشاركة القوات الأمريكية. وشكك هو وغيره من القادة فيما إذا كانت الحكومة العراقية تريد الاستقرار بقدر ما أرادته قوات التحالف. حيث اشتبه كيسي في أن الفصائل القوية داخل الحكومة تنظر إلى استمرار دائرة العنف على أنها تعزز مصالحها، ومع ذلك فإن التفاعل المعقد بين الجهات

الفاعلة العنيفة في بغداد لم يعزز سوى ميله إلى تحويل المسؤولية نحو العراقيين. وبالتفكير في هذه الفترة الصعبة، اعترف كيسي في وقت لاحق بسؤال نفسه عما إذا كان ينبغي أن يسمح للجيش الأمريكي بتحمل المزيد من العبء الأمني. ويتذكر قائلاً: «لو كان الأمر مجرد تمرد، لكنت فعلت ذلك على الأرجح». ولأن الصراع كان في الأساس صراعاً على السلطة السياسية والاقتصادية بين الجماعات العرقية والطائفية المتنوعة، فقد رأى أن طرفاً خارجاً مثل الائتلاف ليس في وضع يسمح له بالتنقل في هذه المياه المضطربة كلما كان الوضع أكثر تعقيداً، حيث كان كيسي أقل ميلاً إلى تعريض الجنود الأمريكيين للخطر. كما عزز التناوب الوشيك للفرقة والكتائب الأمريكية في بغداد مع استعداد بلاده لإجراء تعديلات طفيفة فقط على الخطة العسكرية وتقليص المشاركة لصالح السماح للعراقيين بالقيادة. وعندما يتعلق الأمر بمسألة استقدام قوات أمريكية إضافية، شعر قائد القوة المتعددة الجنسيات بأنه متأكد من أن السياق السياسي الأمريكي المحلي يتعارض مع هذا الخيار على أي حال. ومنذ تولي كيسي القيادة في عام 2004، حدد وزير الدفاع مساراً للنجاح ينطوي على سحب القوات الأمريكية مع تقليص دورها تجاه العراقيين، وهو النهج الذي انضم إليه كيسي ـ وكذلك أبي زيد ـ بشكل عام. وعلى غرار كيسي، كان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد معارضا لزيادة الوجود الأمريكي المتجذرة جزئياً في قلقه من أن الجنود الأمريكيين يميلون إلى القيام بمهمات قتالية بأنفسهم بدلاً من المخاطرة بالفشل على أيدي وحدات عراقية أقل قدرة. ويعتقد رامسفيلد أن الجانب السلبي لموقف «التمكن «الذي اتخذ من قبل الجيش الأمريكي هو من شأنه أنه يقوض الحاجة الملحة التي تعاملت بها الحكومة العراقية مع نقل المسؤولية الأمنية.

واختتم حديثه قائلاً إنه قد جعل الوحدات العراقية تعتمد اعتماداً مفرطاً على شركائها الأمريكيين والتي من شأنها أن يثنيها عن تولي زمام القيادة في العمليات الأمنية في نهاية المطاف، وأن يوسع على المدى الطويل الالتزام العسكري الأمريكي. ومنذ البداية، أبلغ رامسفيلد كيسي أن الوقت كان جوهريا. وبالنسبة لكليهما، لم يكن من الصعب ربط ارتفاع مستويات القوات الأميركية في أواخر عام 2006 بـ بذل الكثير من أجل العراقيين وتمديد فترة الحرب.

### الجنوب الشيعي: «الجمر تحت الرماد»

من الجدير بالذكر ان الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد ـ التي كانت تحت القيادة البريطانية على طول امتداد التواجد الشيعي هناك ـ قد قامت الفرقة المتعددة الجنسيات بمهمة اقتصاد القوة في ظل اعتقاد مماثل بأن مستويات قوات التحالف يجب أن تتضاءل مع مرور الوقت. ولقد تعرض القادة البريطانيون لضغوط متزايدة لدعم الالتزامات المتزايدة

للقوات في افغانستان، وواجهوا انتقادات في الداخل بسبب حرب العراق التي لا تحظى بشعبية، واقتنعوا بان المحافظات الجنوبية مستقرة بالفعل بشكل كاف. وعلى هذا النحو، جعلوا من نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية محور تركيز قادتهم المنتشرين. حيث كان الانتقال إلى السيطرة العراقية الإقليمية معلماً هاماً ليس فقط على طريق الاعتماد الأمني على الذات العراقي، ولكن أيضاً كشرط مسبق لانسحاب قوات المملكة المتحدة من البلاد. ومنح المركز الموافقة المسبقة عن علم لكل محافظة من المحافظات الأربع في منطقة الفرقة المتعددة الجنسيات في شرق البلاد. وللأسف، فإن تصور الهدوء النسبي في قطاع تلك الفرقة قد أوجد شعورا زائفا بالأمن شجع على الانتقال على أساس التمني بدلاً من الظروف الفعلية على أرض الواقع. ومنذ السنوات الأولى من حملة التحالف في العراق، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تعملان في ظل ترتيبات من نوع ما. واكتفى القادة الأميركيون بترك ما اعتبروه مهمة اقتصاد القوة لحلفائهم الأوروبيين في الجنوب. وفي المقابل، سيدير الضباط البريطانيون المهمة وموردوها بما يكفي لإبقاء الأمور في البصرة تحت السيطرة، مع إجراء سلسلة من التخفيضات الإضافية في القوات. ومع ذلك، ففي حين أن التجانس الطائفي للجنوب الشيعي قد جنب المنطقة دوامة نشاط فرق الموت الانتقامية، حيث تصاعد العنف والإجرام في عام 2006، مما قوض التنمية والحكم والأمن. وقد حال غياب الحماس البريطاني للحرب دون قيام الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد بدور أكثر نشاطاً في تأمين السكان، وسعت الميليشيات الشيعية إلى ملء الفراغ، الأمر الذي يترتب عليه عوامل وعواقب مزعزعة للاستقرار.

وعلى أرض الواقع، فلقد جعلت التسوية غير الرسمية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن غير قصد البريطانيين مجرد مراقبين للنقل التدريجي للسلطة... إلى الميليشيات المدعومة من إيران، كما وصفها أحد الضباط. واعترف المالكي بتفاقم المشاكل، لا سيما في البصرة، ووضع خطة أمنية للمدينة لتعزيز ثقة الجمهور، والحد من فساد الشرطة، ومواجهة الميليشيات، ودعم سيادة القانون. وأعلن حالة الطوارئ هناك في حزيران/ يونيو 2006، وأنشأ في الشهر التالي لجنة أمنية في البصرة برئاسة اللواء على حمادي، كبير مستشاريه العسكريين. وعلى غرار معظم العراق في النصف الثاني من عام 2006، كانت المدينة الجنوبية المكتظة بالسكان مسرحاً لصراع طائفي على السلطة شاركت فيه فصائل متعددة. حيث دافع محافظ محاصر عن مصالح حزب الفضيلة الذي يتزعمه بينما شاركت الميليشيات المتنافسة في حملة للتسلل إلى جهاز الدولة المحلي أو تقويضه. ولعدم الثقة بالمحافظ وانزعاجه من تدهور الأوضاع في المحافظة، قام المالكي بتزويد لجنة أمن البصرة بالمقربين منه. حيث وصف أحدهم المدينة بـ «الجمر تحت الرماد بقوله عندما يتم إزالة الرماد ستعود النيران». وفي الوقت

نفسه، تصارعت الفرقة العاشرة للجيش العراقي مع قضايا الولاء والقدرات التي ترجع جزئياً إلى قائد غير كفؤ، وتدني الأولوية التي تلقتها من حيث المعدات والتمويل، بالإضافة إلى تعرض عدد كبير من سكان البصرة في صفوفها للترهيب من قبل الميليشيات المحلية. كما أعاق القرار البريطاني المبكر بعدم دمج مستشارين في الوحدات التابعة للفرقة خلال العمليات تطويرها. حيث لم يضع حمادي، رجل المالكي في البصرة، مخزوناً ضئيلاً في قدرات الفرقة. وحكم حمادي على أن حوالي 50 إلى 60 في المائة فقط من الفرقة كانت موثوقة، ولم يكن جنودها أقوياء بما يكفي للوقوف في وجه جيش المهدي على أي حال. وقد صنف الشرطة على أنها أسوأ بكثير، ويقيس موثوقيتها بنسبة تتراوح بين 15 و25 في المائة. وفي أحسن الأحوال، غضت قوات الأمن العراقية في البصرة الطرف عن أنشطة فرق الموت. وفي أسوأ الأحوال، كانت قوات الأمن المحلية ميليشيات خاصة تابعة للأحزاب السياسية التي تخوض حرباً فيما بينها. وقال إن حل مشكلة الولاء هو جمع كتيبة أو كتيبتين من المجندين القبليين لا تكون مسؤولة إلا أمام لجنة أمن البصرة. وبدا الميل إلى إنشاء منظمة عسكرية متجاوبة خارج التسلسل القيادي العادي في كل مكان.

وفي أماكن أخرى، استمرت الحركة في الانتقال إلى سيطرة العراق في المحافظات. وفي تموز/ يوليو 2006، نقلت الفرقة المسؤولية الأمنية عن محافظة المثنى إلى الجيش العراقي وسلمت معسكر سميتي، وهو قاعدة خارج محافظة السماوة، وبعد ذلك انتقلت فرقة العمل الأسترالية التي كانت قد نُشرت هناك إلى مطار طليل بالقرب من الناصرية واضطلعت بدور «المراقبة التشغيلية». ولكن بعد أيام، اكتسح مئات العراقيين قوة الحراسة المحلية وجردوا المعسكر من ملابسهم تقريباً، وانطلقوا في شاحنات صغيرة مع كل شيء من وحدات تكييف الهواء والحواسيب وحتى الفراش وأدوات المطبخ. وقد شوهت أعمال النهب بريق ما وصفه المالكي بأنه «يوم وطني عظيم»، وألقت بظلال من الشك على استعداد العراق لاتخاذ هذه الخطوة الأولى الهامة نحو «بناء مستقبل مستقر وديمقراطي» في المحافظات الجنوبية، كما وصفها وزير الدفاع البريطاني ديزموند براون بتفاؤل. وفي ذي قار القريبة، بدأت الوحدة الإيطالية بحجم الكتيبة في الانسحاب استعدادا لتولي العراق السيطرة على المحافظات في أيلول/ سبتمبر مع تحرك إيطاليا لاستكمال انسحاب قواتها. حيث كان من المقرر أن تذهب محافظة جنوبية ثالثة ـ وهي النجف، في قطاع الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد، إلى الموافقة المسبقة عن علم في كانون الأول/ ديسمبر. وقد كانت قصص النجاح المفترضة هذه تقنّط الصراعات العراقية الداخلية التي استمرت، بدرجات متفاوتة من العنف، بعد فترة طويلة من حدوث التحولات. وحتى في محافظة المثنى المستقرة نسبياً، حيث سيطر المجلس الأعلى

للثورة الإسلامية في العراق على مقاليد السلطة السياسية والعسكرية، عانى السكان من ترهيب جيش المهدي.

### من سالامانكا إلى سندباد

وعندما تولى اللواء ريتشارد د. شيرف قيادة الفرقة المتعددة الجنسيات جنوب شرق البلاد في يوليو 2006، جلب منظورًا جديدًا للعمليات البريطانية التي تحدت العقلية السائدة للانتقال والانسحاب. وأعرب عن انزعاجه من تدهور البيئة الأمنية، وليس أقلها نقص الموارد الذي يبدو أنه يحول دون منع الانقسام من إحباطها. وفي محافظة ميسان، المتاخمة لإيران، كانت مدينتا العمارة والمجر الكبير وهي مناطق خالية من التنقل فعليا، حيث كانت العمليات التابعة للملكة المتحدة تدخل في قتال عنيف. ولم تغطي سوى كتيبة واحدة مدينة البصرة، وكانت تلك الوحدة قادرة على نشر 200 جندي فقط في الشوارع في أي وقت. ووفقاً لشيرليف، فإن استراتيجية الانسحاب التدريجي لم تخاطر بالفشل في العراق فحسب، بل عرضت أيضاً سمعة الجيش البريطاني، فضلاً عن سمعة المملكة المتحدة كحليف موثوق للولايات المتحدة. واضاف «كانت لدينا استراتيجية تنطوي على الخروج وليس... تحقيق نجاح المهمة»، كما ذكر في وقت لاحق بقوله «لقد كانت، إلى حد ما، استراتيجية خروج وليست استراتيجية رابحة». وأعرب الجنرال عن اعتقاده بأنه بدون الأمن، لا يمكن أن يكون هناك استقرار أو تنمية اقتصادية يستند إليها الانسحاب. وقال إن الأمن هو الشرط الأساسي للموافقة المسبقة عن علم. وبدلاً من ذلك، كان ما شاهده لدى وصوله إلى العراق حلقة من انعدام الأمن.

وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الدفاع ديريك تويغ واللواء ريتشارد د. شيريف، القائد العام للفرقة المتعددة الجنسيات جنوب شرق العراق في زيارة للبصرة

ولقد توخى شيريف القيام بعملية واسعة النطاق كثيفة الموارد لمواجهة الميليشيات واستعادة الأمن. وقد طور هذا المفهوم بالتعاون مع مقر الفرقة الميكانيكية الثالثة البريطانية واللواء الخفيف التاسع عشر قبل نشرهما في العراق. وباعتماد منهجية «طهر، أمسك، تولى البناء»، قسمت الخطة البصرة إلى 16 منطقة، يتم التعامل مع كل منها بالتتابع من خلال سلسلة من «النبضات» و«التوقفات». وبعد أن تندفع القوات البريطانية إلى منطقة وقامت بعمليات تطهير تستهدف المجرمين وخلايا إطلاق النار غير المباشرة، ستتبعها القوات العراقية من أجل إعادة تأسيس وجودها في المنطقة خلال «وقفة» متعمدة. ثم تأتي مشاريع التنمية المصممة لتحقيق نتائج سريعة وخلق فرص العمل، كما يأمل شيريف. ولم تتحقق زيادة مطلوبة في الدعم المقدم من وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية ووزارة التنمية الدولية، مما أدى إلى تقويض النهج المدني ـ العسكري الشامل الذي سعى إليه شيريف. وللقيام بهذه العملية، التي أطلق عليها اسم عملية سالامانكا، احتاج شيرف إلى قوات إضافية، ونظراً لإحجام لندن عن نشر المزيد من القوات في العراق، بحث عنها قائد الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد داخل منظمته. وخلال زيارته لمعسكر ابو ناجي في ضواحي العمارة في أواخر يوليو اجتمع شيريف مع قائد الفوج الملكي هوسارز الذى اقنع الجنرال بإغلاق القاعدة حيث أبقت بيئة العمارة الأمنية غير المضيفة مجاميع القتال معبأة، مع اضافت قذائف الهاون إلى تشكيلاتها وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على التشكيل يتطلب رحلة ذهاباً وإياباً لمدة 3 أيام من جانب كامل احتياطي الفرقة، التي تشمل أكثر من 200 مركبة لوجستية كل أسبوعين. ولأجل الحصول على فرصة، وافق شيريف على نقل معسكر أبو ناجي إلى العراقيين. وبعد أن قام بتقسيم المجموعة القتالية التي يبلغ عددها 1200 رجل، حيث أمر النصف منهم بتبادل دباباتهم ومركبات المشاة المقاتلة بسيارات لاند روفرز ذات العجلات وإجراء عملية فرز متنقلة على طول الحدود الإيرانية. وكجزء من عملية التعديل التكتيكي هذه، سيقدم الآخرون تقاريرهم إلى البصرة، حيث سيزيدون من الجهد الرئيسي هناك.

ولقد انعكست الأحداث اللاحقة التي أحاطت بالانسحاب البريطاني من معسكر أبو ناجي بشكل سيء على قوات الأمن العراقية، وكذلك على الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد. ففي منتصف آب/ أغسطس، تمردت قوات من كتيبة من اللواء الرابع، الفرقة العاشرة في الجيش العراقي، عندما أبلغهم قادتها بخطة لنشر الوحدة شمالاً في بغداد من أجل عملية «معاً إلى الأمام». ومع اختراق صفوفها من قبل مقاتلي «جيش المهدي» و«فيلق بدر»، رفضت الكتيبة مجتمعة المشاركة ولم تنته الاحتجاج إلا عندما أعلن قائد اللواء أن الخطوة الوشيكة قد ألغيت. ومن ناحية اخرى، واصل الفوج الملكي هوسارز انسحابهم واكمال عملية

النقل التي تمت في الوقت غير المناسب. وفي غضون ساعات من مغادرة البريطانيين المعسكر، طالب حشد من خمسة آلاف عراقي، من بينهم عدة مئات من المسلحين، بالدخول. ولقد كانت قوة الحرس العراقي، التي تتألف في المقام الأول من المتمردين السابقين، تشعر بسعادة بعد تلقيها وعدا بالمرور الآمن. وكما فعلوا في معسكر سميتي، جرد اللصوص معسكر أبو ناجي من كل ما يمكن حمله، في حين بث مكتب الصدري المحلي عبر مكبرات الصوت» هذه أول مدينة عراقية تطرد المحتل!» وادعى المسلحون أن الهجمات بالنيران غير المباشرة طاردت قوات التحالف، وفسر كبار القادة الأمريكيين في القوة المتعددة الجنسيات القرار البريطاني بهذه الطريقة أيضاً. وضمن حملة مشجعة واصل جيش المهدي حملته لانتزاع السيطرة على العمارة من الشرطة المحلية التابعة لبدر، والتي تمتعت بدعم المحافظ الصدري. وتصاعدت عمليات الاختطاف والاغتيالات بشكل كبير في تشرين الأول/ أكتوبر عندما اجتاح مقاتلو «جيش المهدي عدداً من مراكز الشرطة، مما أدى إلى إرسال كتائب من الجيش العراقي من البصرة ونشر وحدات بريطانية إلى ضواحي عاصمة المحافظة. وفي حين كان الوضع محرجا للغاية بالنسبة للفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد، إلا أن تداعيات نقل معسكر أبو ناجي سلطت الضوء أيضاً على الحالة المشكوك فيها للفرقة العاشرة للجيش العراقي.

وعندما أطلع شيريف عملية سالامانكا على الجنرال بيتر تشايرلي في آب/ أغسطس، سعى إلى مشاركة الولايات المتحدة في خطته. وبذلك، خالف شيريف الاتجاه السائد بين القادة البريطانيين لقبول معاملة الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد ـ ـ بل وتشجيعها ككيان منفصل داخل الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. وعندما اقترب تشايرلي كتابع تكتيكي حقيقي، طلب شيريف تعزيزات أمريكية لدعم عمليات التطهير في البصرة. ضرب تشايرلي بمفهوم قائد الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد العدواني على نحو غير عادي، وعرض كتيبة أمريكية من احتياطي العمليات، وسرية من طائرات هليكوبتر AH 64 ـ وطائرة جوية واحدة بدون طيار لسد فجوة في تغطية المراقبة البريطانية، و80 مليون دولار لاستكمال مشاريع التنمية. كما اتفق كيسي من حيث المبدأ مع عملية سالامانكا بعد أن وعد شيريف بالحفاظ على منظور الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد على طول الحدود الشرقية لميسان لتثبيط تهريب الأسلحة الإيرانية. ومع ذلك، فإن فكرة توظيف القوات الأمريكية لزيادة جهود البصرة قد روعت القادة المدنيين والعسكريين في لندن، الذين اعتبروها بمثابة اعتراف بالفشل البريطاني. وفي المقر المشترك الدائم لبريطانيا، أصدر رئيس العمليات المشتركة في المملكة المتحدة تعليمات لشيرف برفض العرض، ولكن للتعويض، وافق المكتب على تعزيز الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد بكتيبة من فوج

ستافوردشاير وكتيبة أخرى كانت تستعد للقيام بمهمة في قبرص. ورحب شيريف بالامتياز، ولكن الجداول الزمنية لنشر الوحدات الملتزمة حديثا ستؤخر بدء العملية وتتسبب في تمديدها إلى ما بعد نهاية جولته التي تستغرق 6 أشهر.

وفي نهاية المطاف، سيتم تقليص الجهود الطموحة التي توخاها شيريف. وإذا كان لدى القادة البريطانيين في المملكة المتحدة ميل ضئيل إلى دعم عملية سالامانكا دعماً كاملاً، فإن الحكومة العراقية كانت مترددة أيضاً في مواجهة الميليشيات الشيعية وجهاً لوجه، مفضلة السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية مع الصدريين وغيرهم من المتشددين الشيعة. وقد أطلع مستشار الأمن الوطني العراقي موفق الربيعي على الخطة في آب/ أغسطس بناء على توصية مستشار المالكي في حزب الدعوة لشؤون البصرة، صفاء الصافي. حيث طلب رئيس الوزراء اتباع نهج معدل يركز في المقام الأول على التنمية الاقتصادية، حيث لم تجر قوات الأمن العراقية سوى عمليات أمنية محدودة. ولقد أعاد شيريف صياغة المفهوم في سبتمبر/ أيلول 2006، إلى جانب أعضاء لجنة أمن البصرة، وقدم الخطة المنقحة ـ وهي عملية (SINBAD) السندباد ـ إلى المالكي والربيعي وكيسي في وقت لاحق من ذلك الشهر. وتشكك كبار الضباط المقر المشترك الدائم لبريطانيا في النهج العدواني الذي تتبعه قائد الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد لوضع المحافظة المضطربة على أساس سليم، فقد أكدوا فقط على سرد النجاح لما يمكن إنجازه في الواقع ووصفوا بسخرية عملية «سندباد».

### قادة في بغداد يتولون زمام المبادرة

وفي حين تصارع كبار المقرين مع كيفية تغيير المسار لتهدئة الصراع الطائفي في بغداد، استمرت الفرق الأمريكية القتالية التابعة للألوية الأمريكية العاملة في المدينة في الانخراط في حرب معقدة ومحبطة، وفي بعض الأحيان تُعافى. ومنذ انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، كانت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تتوخى انتقالاً مطرداً حيث خفضت وحدات التحالف وجودها في جميع أنحاء البلد وتمر بالسيطرة على قوات الأمن العراقية. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، ظل هذا الزخم الشامل للحملة قائماً، ولكن القادة على المستوى التكتيكي وجدوا أنها تنطوي على مشاكل متزايدة، لا سيما في بغداد. فشرق نهر دجلة، على سبيل المثال، شهد اللواء الرابع، الفرقة 101 المحمولة جواً، قتالاً ثلاثياً بين المتمردين السنة وجيش المهدي والتحالف ـ مع الولاءات غير المحددة جيداً لقوات الأمن العراقية المحلية التي تحجب الطريق إلى الأمام أكثر من ذلك. حيث كان تحديد كيفية مشاركة القوات الأمريكية في هذه المشاجرة الطائفية أكثر فعالية غامضاً. وشكا قائد اللواء العقيد توماس من عدم وجود

تعريف واضح وموحد للدولة النهائية وقدم الحكم المقلق بأن أهداف الحكومة العراقية وقوات الأمن ليست بالضرورة متوافقة مع أهدافنا.

وإذا كانت مسألة كيفية إنهاء القتال في بغداد تبدو غير محسومة، فإن قادة الفرق القتالية لم يكونوا بالتأكيد مشوشين بشأن طبيعة العنف. وكان أولئك الذين تم نشرهم في العاصمة في خريف عام 2006 على وشك الانتهاء من جولاتهم القتالية التي استمرت عاماً. وعندما طلب منهم كيسي إبداء آرائهم بشأن الحالة الأمنية، تراجع عدد قليل منهم. ورأوا جميعاً أن الوحدات التي قادوها متورطة في صراع طائفي ـ وهو صراع أكثر تعقيداً وتطلباً، كما اعتقدوا، من مقاومة كلاسيكية للتمرد. وان ما يجعل مهمتهم صعبة بشكل خاص هو التحيز المدمر للحكومة العراقية نفسها. وكان الإجماع بين قادة الفرق القتالية المعينين في الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد مذهلاً. وبالنسبة لرجل، فلقد وصفوا الحكومة وقواتها الأمنية بأنها محرضة على العنف الطائفي. وكتب فيل، بالنسبة لفرق الموت التي تعمل بنشاط وعلناً وقوات الأمن العراقية التي تدعمها سواء بشكل نشط أو سلبي: «لقد كان جيش المهدي ينفذ ولا يزال ينفذ حملة متعمدة لامركزية للسيطرة على شرق بغداد». وأشار العقيد مايكل شيلدز، قائد لواء سترايكر 172، إلى أن الحكومة العراقية تسهل أنشطة جيش المهدي، بما في ذلك الحفاظ على ملاذ آمن في مدينة الصدر. وفي الربع الشمالي الغربي من العاصمة، قدر العقيد روبرت سكورلوك، المسؤول عن اللواء الثاني، الفرقة المدرعة الأولى أن «معظم العراقيين ينظرون إلى الميليشيات على أنها الحكومة في معظم الأحياء». ويبدو أن التصور السائد بقوة بين السنة بأن قوات الأمن المحلية تأثرت بشدة أو ببساطة تدار من قبل قادة الميليشيات الشيعية التي تؤكد هذه الصلة الوثيقة. حيث قدمت قوات الأمن العراقية في قضاء الرشيد الدعم الضمني والمتعمد لجيش المهدي وكان العقيد مايكل ف. بيتش، قائد اللواء هناك، قد ربط الشرطة الوطنية مباشرة بالقتل الجماعي للسنة في مناسبتين حديثتين. وفي الأحزمة الريفية والسنية إلى حد كبير في جنوب بغداد، أفاد العقيد مايكل كيرشو، قائد اللواء الثاني، الفرقة الجبلية العاشرة، بأنه يلاحظ العنف الطائفي فقط «في المناطق التي تكون فيها قوات حكومة العراق في الصدارة «حيث ليس هنالك تأييد للتقدم العراقي نحو الاستقرار.

وفي حين رفضت القوة المتعددة الجنسيات في العراق وصف النزاع بأنه حرب أهلية، كان قادة الألوية في بغداد أكثر ميلاً للقيام بذلك. وبالتفكير في تعبئة الميليشيات السنية المحلية لمواجهة ترهيب جيش المهدي في المنصور والكاظمية، ولقد رأى «سكورلوك» احتمال حدوث دوامة سريعة نحو التراجع. وكتب «لكي تكون هناك حرب اهلية حقيقية يجب ان تكون لديك وجهات نظر سياسية وايديولوجية معارضة تدعمها المراكز السكانية والميليشيات».

واضاف «نحن على وشك رؤية ذلك على نطاق واسع». وفي قضاء الرشيد، تخوف بيتش من آثار مماثلة للوضع الأمني المتدهور. وذكر «ان تهديد الحرب الأهلية العراقية المكتفية ذاتياً والموسعة في العاصمة لا يتم احتواؤه الا من قبل القوات الامريكية». وقد أثرت الطريقة التي نظر بها قادة الألوية إلى طابع النزاع على حكمهم بشأن كيفية تطبيق القوة العسكرية للتحالف. ونظراً لتقييمهم المشترك على نطاق واسع للقتال على أنه صراع طائفي، اعتبر العديد من القادة الفصل بين المتحاربين هو الدور الرئيسي للقوات الأمريكية. وخلص الكولونيل جون تولي، قائد اللواء الثاني، فرقة المشاة الرابعة، إلى القول: «على المستوى التكتيكي، تنطبق معظم مبادئ مكافحة التمرد»، لكن الالتزام بمبدأ مكافحة التمرد على المستويين العملياتي والاستراتيجي للحرب «كان مقدراً له الفشل طالما أن الحكومة المركزية تسيطر عليها القوى الطائفية». وأضاف تولي أنه في غياب حكومة دولة مضيفة شرعية، كان على قوات التحالف التوسط في النزاع على المستوى المحلي». ولقد وافق العقيد جيمس باسكويرت، قائد اللواء الأول، فرقة المشاة الرابعة، الذي كان يعمل في الضواحي الشمالية لبغداد في التاجي، على أن القوات الأمريكية عادة ما ينظر إليها على أنها «سماسرة شرفاء» في الصراع الطائفي الدائر من قبل الجهات الفاعلة السنية والشيعية على حد سواء. واعتبر باسافيت الأمن أمراً تأسيسياً لاحتياجات السكان، وكوسطاء شرفاء، كان الأميركيون مناسبين بشكل خاص لتوفير هذا الأمن. من منطقته جنوب العاصمة، ووافق كيرشو على ذلك، معلقاً على أنه حيثما يحدث العنف الطائفي بشكل روتيني، كانت مهمة التحالف هي منع خصمين من إبادة بعضهما البعض.

واتخذ تقييم منفصل أعده في نفس الوقت تقريبا ضباط من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق تشياريلي موقفا مماثلا. وحذر ضباط تشياريلي من أنه «إذا لم يتم تحويل المسار قريباً، فعندئذ يتم ضمان نشوب صراع عرقي طائفي واسع النطاق (حرب أهلية). ودعت ورقتهم إلى تحول أساسي» في نهج التحالف تجاه إحدى عمليات إنفاذ السلام وعلى القوات في بغداد وحولها فرض «الفصل القسري بين الأطراف المتحاربة»، والتدخل لاستعادة النظام، ومضاعفة الجهود لإعادة تدريب السلطات المدنية وتعزيز مصداقية الحكومة. وافترضوا أن إقامة فصل جسدي سيجبر على وقف دائرة العنف، مما يخلق وقتا للآخرين... طرق حل النزاعات التي يجب استخدامها». وبطبيعة الحال، فإن اتباع مثل هذا النهج يتطلب المزيد من القوات. وكان وجود القوات مهماً في نظر قادة ألوية الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد، ويبدو أيضاً أنه مهم للعراقيين. ووجد تقييم للفرقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بأن السكان السنة المحاصرين في الغزالية يشعرون بالارتياح لرؤية التحالف يضطلع بدور أكثر بروزاً في توفير الأمن. وقد جلب تقييم آخر أخباراً سيئة، لكنه عزز نفس النقطة: ففي المناطق التي يعتقد المواطنون أن

قوات التحالف تغادرها، كان من غير المرجح أن يشاركوا في المعلومات وينقلوها. وقد دعا قادة الألوية الأميركية، الذين أزعجهم ما رأوه، إلى اتباع نهج جديد. وإذا لم تكن هناك قوات إضافية وشيكة، فإن القادة الأمريكيين كانوا بحاجة إلى تغيير الطريقة التي يستخدمون بها من هم في متناول اليد. ولقد ضغط القادة من أجل اتخاذ خط أكثر تشدداً ضد جيش المهدي ـ التهديد الأكبر للاستقرار وقوات التحالف، كما غامر بيتش. وباستشعاره (وأسفه) للإحجام عن استهداف مقاتلي جيش المهدي رفيعي المستوى، نصح «سكورلوك» بتكثيف العمليات لتعطيل الميليشيات، واحتجاز قادتها، ثم تجاهل المطالب العراقية بالإفراج السريع عنهم. واقترح فيل، القائد المسؤول عن مدينة الصدر، بذل جهد متعمد لكسر حركة جيش المهدي من أجل دق إسفين بين العناصر الرئيسية في الميليشيا والفصائل الأكثر تطرفاً التي كانت تظهر. وقد يكون التسبب في خلاف بين المجموعات الفرعية التابعة لجيش المهدي هي إحدى الطرق للتعويض عن عدد محدود من القوات الأمريكية.

ولقد كان تعديل العلاقة بين التحالف والوحدات العراقية شيئا آخر. وذكر جميع قادة الألوية المكلفين ضمن الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد بأن قوات الأمن العراقية في مناطق عملياتها تراقب بعناية. وأوصى ثلاثة موظفين صراحة بتنشيط شراكات الوحدات لتلبية هذه الحاجة الملحة. ووصف شيلدز ترتيباً يمكن بموجبه لكتيبة من قوات التحالف أن تغطي نفس مساحة المعركة التي يغطيها لواء الجيش العراقي أو الشرطة الوطنية، فضلاً عن مراكز الشرطة هناك. وهذا الترتيب لن ييسر الرصد الدقيق من جانب الوحدة الأمريكية فحسب، بل سينشئ أيضا وسيلة للوحدات العراقية الخاضعة لسلاسل قيادة متميزة لمراقبة بعضها البعض. ويرى شيلدز في الشراكة وسيلة لتحسين القدرة القتالية العراقية لأن قوات الأمن العراقية «تقاتل بقوة أكبر عندما تعرف أن قوات التحالف على بعد دقائق»، وبالتالي، فإن التركيز على الشراكة من شأنه أن يدفع القادة الأمريكيين إلى الحفاظ على وجود مستمر في المنطقة. واقترح أن تبقي الكتيبة فصيلة إلى ثلاث فصائل على الاستعداد في جميع الأوقات وللاستجابة لدعوة وحدة عراقية للمساعدة في غضون 30 دقيقة. ويولي قادة آخرون أهمية كبيرة لوجود أمريكي من أجل مواءمة أهداف قوات الأمن العراقية مع أهدافنا والحد من حريتهم في دعم العنف الطائفي بشكل سلبي أو نشط. واقترحوا تشجيع العراقيين على تطوير عقلية هجومية من خلال المزيد من العمليات المشتركة وحثوا على اعتماد مواقع قتالية ذات منفذ مباشر للسكان. وذهب كيرشو إلى حد توجيه اللوم إلى النزول من الطرق وعلى الأقدام وإلى المناطق النائية والشوارع الجانبية. وهذا الجزء الأخير من المشورة سيستغرق وقتاً لإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ومع ذلك، فإن هذه المجموعة من التوصيات المقدمة في خريف عام 2006 كانت بمثابة رائد في المفاهيم القادمة.

## وسط موجة من التحولات وتعزيز الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد

نظراً للآراء الصريحة والكثيبة إلى حد ما لقادة فرق الألوية القتالية الأمريكيين في بغداد، فلم يكن من المستغرب أن ترى فرقة المشاة الرابعة التابعة لثورمان الوضع على ضوء مماثل في أعقاب عملية «معاً إلى الأمام الثانية». ومع تنافس المسلحين الشيعة على المناطق المختلطة في غرب بغداد ودفعهم إلى الأحزمة السنية المحيطة بالمدينة، اعتبر ثورمان توسيع جماعة جيش المهدي وغيرها من الميليشيات الشيعية التهديد الأول للاستقرار. واعترف ثورمان بأن نشاط الميليشيات يتألف من أكثر بكثير من الأعمال الانتقامية. وقد استولى المسلحون الشيعة على المبادرة، وبدت الهجمات السنية الآن انتقامية بطبيعتها. وكان هذا هو مدى العدوان الشيعي كما رآه الانقسام. ومع ذلك، يبدو أن الحكومة العراقية غير راغبة في التعامل بحزم وحياد مع الميليشيات. حيث دفع تقاعس رئيس الوزراء في مواجهة العنف الشيعي المتصاعد ثورمان إلى الاعتقاد بأن تحييد شبكات الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تحملها مركبات القاعدة (العبوات الناسفة والسيارات المفخخة ـ المترجم) لن يؤدي إلا إلى إبطاء دورة العنف في بغداد وليس كسرها. كما أثر الدوران الوشيك للوحدات الأمريكية في بغداد على الطريق إلى الأمام أيضاً. ومن بين الفرق الألوية القتالية الأربعة العاملة في المدينة، كان من المقرر أن تسلم ثلاث منها حيز معركتهم وتعود إلى ديارها في تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان من المقرر أن يغادر اللواء الرابع ـ لواء سترايكر 172 ـ دون استبداله، تاركاً فجوة كبيرة في القوة القتالية حتى كانون الأول/ ديسمبر عندما ينتقل لواء آخر من «سترايكر» إلى العاصمة قادما من الموصل. كما سيتم تدوير فريقين قتاليين من الألوية شمال وجنوب بغداد خلال فترة الثلاثين يوماً هذه ـ وكذلك مقر فرقة ثورمان نفسه. وللحفاظ على رأس الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد فوق الماء (تعبير مجازي عن عدم السقوط في الفوضى ـ المترجم)، ولقد كان لدى ثورمان ثلاث كتائب ستبقى خلال اضطراب الوحدة. وقد أُلصقت مرتكزات الاستمرارية هذه بكل منطقة من مناطق فرق الألوية القتالية في العاصمة ووجهت إلى زيادة وتيرة تشغيلها خلال الفترة الانتقالية. كما ستعزز الفرقة قوتها القتالية المتاحة من خلال تعديل تغطيتها للعديد من نقاط التفتيش داخل المدينة.

وفي الأسابيع المقبلة، كانت الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد تعتزم تركيز عملياتها غرب قناة الجيش في الأحياء التي وقعت فيها أكبر قدر من العنف. وقد جعل ذلك فعلياً من العمليات في مدينة الصدر وحولها مهمة اقتصادية للقوة وكان بمثابة اعتراف بأن التحالف لم يكن لديه الكثير ليكسبه هناك، لا سيما بالنظر إلى موقف الحكومة العراقية المتناقض تجاه العمل ضد المسلحين الشيعة. حيث كانت خطة الفرقة المتعددة الجنسيات ـ بغداد هي العمل فقط على «مناطق التركيز» في عملية معا إلى الأمام التي بدت هادئة في الحصول على المزيد من القوى

العاملة. وقد أدى قرار الانسحاب من نقاط التفتيش، والخسارة المؤقتة للكتائب، وتأخر وصول ألوية إضافية من الجيش العراقي مرارا وتكرارا إلى الشعور باليأس في الأسابيع القليلة الماضية التي مرت بها الفرقة في البلد.

### القيادة المركزية لديها شكوكها الخاصة

ومن الجدير بالذكر ان الشكوك حول خطة بغداد الامنية كانت قد امتدت إلى أعلى مستويات القيادة المركزية أيضاً. وفي أعقاب زيارة قام بها إلى العراق في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، قرر أبي زيد أن الديناميكية ينبغي أن تتغير ونقل انطباعاته في هذا الصدد إلى كيسي. حيث كان أبي زيد يعرف ثورمان لعقود، وان الاستماع إلى تقرير قائد الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد مباشرة حول النتائج المخيبة للآمال لعمليات معاً إلى الأمام ترك انطباعاً عميقاً وواقعياً. وبينما ظل تهديد القاعدة خطيراً، فإن العنف الطائفي الذي رافق حملة الميليشيات الشيعية للسيطرة على بغداد يمكن أن يثبت أنه قاتل لمهمة القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وفي تقدير أبي زيد. لم يكن للوضع (لطبيعي في بقية أنحاء العراق أهمية كبيرة في مواجهة التوترات السنية الشيعية المتزايدة في العاصمة. حيث مهما حدث في بغداد فسيكون حاسماً. والى جانب جيش المهدي والجهود المتعمدة التي يبذلها متشددون اخرون لطرد السنة من احياء بغداد وبسط سيطرتهم على المدينة، شعر ابي زيد بالقلق ايضا بشأن زيادة الطائفية في قوات الامن العراقية. وخصت الشرطة الوطنية بأنها مزعجة بشكل خاص ـ كما فعل ثورمان ـ واعتبر وحدات ومؤسسات وزارة الداخلية (في أحسن الأحوال مختلة وفي أسوأ الأحوال كجزء عميق من المشكلة الطائفية). ولقد أشارت التعيينات الأخيرة للأفراد في وحدات الجيش العراقي الرئيسية إلى أن المشكلة نفسها بدأت في السيطرة على وزارة الدفاع. حيث أصبحت الحاجة إلى قيام التحالف بعكس الاتجاهات المقلقة في الوضع الأمني أكثر إلحاحًا، لكن أبي زيد كان يعتقد أن أي انعكاس ذي معنى سيتطلب التزامًا جادًا من قبل العراقيين. وبهذا، كان يقصد تدخل الحكومة العراقية الحازم، لا سيما ضد جيش المهدي ووحدات وزارة الداخلية السيئة. وعلى المدى القصير، يمكن لقوات كيسي أن تحاول معالجة الوضع الصعب في العاصمة عسكريا. ومع ذلك، لكي يكون للعمل العسكري القوي أي تأثير دائم، يجب أن يتم استكماله بإجراءات لتعزيز المصالحة، ووفقًا لأبي زيد، فإن التقدم في هذا المجال يعتمد بشكل كامل تقريبًا على العراقيين. ورأى أن تحقيق تقدم يعزز كل منهما الآخر في مجالات الأمن والحكم هو الطريق للحد من العنف الطائفي في بغداد. حيث كانت هذه هي المهمة قبل كيسي وخليل زاد كما رأتها قائد القيادة المركزية الأمريكية.

## هزيمة سياسية للخطط الأمنية في بغداد والبصرة

### كيسي والمالكي: شراكة مضطربة

ومما يؤسف له أن التقدم السياسي أبعد ما يكون عن أن يكون وشيكا. والأسوأ من ذلك أن الحكومة العراقية كانت تقوم بدور معرقل عمدا، ولكن قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق لم يقدر مدى سلوكها المزعج. وفي الوقت الذي كافح فيه التحالف لوقف تصاعد العنف في صيف وخريف عام 2006، أدرك كيسي تدريجياً أن المالكي وحلفاءه فسروا أي نشاط سني منظم ـ عدائي أو غير ذلك ـ على أنه السبق المحتمل لانبعاث أوسع للبعث. وهذا ما دفع رئيس الوزراء إلى التحجم عن التصريح بعمليات ضد الميليشيات الشيعية التي يبدو أنه وغيره من القادة الشيعة يعتقدون أنهم قد يحتاجون إليها يوماً ما لهزيمة البعث. وقد أصبحت هذه الطائفية التي أقرتها الدولة واضحة للقوات الأمريكية التي تنفذ مفهوم «التمسك الواضح» الذي تقوم عليه عمليتا معاً إلى الأمام الأولى والثانية وبعد تطهير الأحياء السنية، لاحظ الأمريكيون تأخراً في تقديم الخدمات الأساسية لا يمكن تفسيره بالافتقار البسيط إلى القدرات الوزارية. ومن الواضح أن التحيز الطائفي من جانب الوزارات التي يديرها الشيعة كان في اللعب. وقد أثر تحيز مماثل غير لائق على سلوك قوات الأمن العراقية. ولقد أظهرت تجربة كيسي مع المالكي جانباً معقداً من العلاقات المدنية العسكرية: إذ كيف ينبغي لقائد الميدان أن يتعامل مع المفاوضات المتعلقة بالاستراتيجية العسكرية والعمليات الأمنية مع رئيس حكومة الدولة المضيفة مدفوعاً بمصالحه السياسية الضيقة؟ وكما رأى كيسي، ان المالكي كان رئيساً لحكومة شرعية تؤيد السيطرة المدنية على الجيش وكان ذلك بسبب احترام كيسي واحترامه. وعلى الرغم من أنه ليس رئيس كيسي، إلا أنه كان يعتبر من قبل قائد القوة المتعددة الجنسيات كشريك. وفي هذه الشراكة، تصور كيسي دوره على أنه تقديم للمشورة العسكرية ثم السماح للمالكي بالقيادة، وليس تحريف ذراع رئيس الوزراء ضد مصالحه السياسية. حيث كان الأمر متروكاً للمالكي لموازنة المخاطر واتخاذ القرارات. بينما كان كيسي يعتقد أن لديه قدرة ضئيلة على التأثير على حسابات رئيس الوزراء في صنع القرار على أي حال، وأنه لم يكن يميل إلى القيام بذلك إذا كان ذلك سيقوض قيادة المالكي بطرق حقيقية ومدركة.

ولقد كان لكيسي وجهات نظره الخاصة حول ما هو الأفضل للمالكي، لكنه لم يتمكن من معرفة جميع العوامل التي شكلت الحسابات السياسية لرئيس الوزراء. وفي أواخر عام 2006، كان الجنرال حساساً بشكل خاص لحاجة المالكي إلى الحفاظ على دعم الصدريين للبقاء في السلطة، باعتباره غير مريح ـ أو حتى ضار ـ كما كانت تلك العلاقة لعمليات التحالف في ذلك

الوقت. ووافق كيسي على منح المالكي مساحة للمناورة لأن انهيار حكومة المالكي قد يؤدي إلى تراجع تقدم الحملة من 6 إلى 12 شهراً. وفي مواجهة احتمال انتهاء قرار مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر 2007 الذي أذن بمهمة التحالف، حيث كان ذلك الوقت الذي لم تستطع فيه القوة المتعددة الجنسيات أن تخسره. ومع ذلك، كان كيسي أقل استعداداً للتسامح مع القرارات التي تهدد بتقويض المؤسسات الأمنية العراقية ـ وخاصة الجيش. وأعرب عن اعتقاده بأن العراق يمكن أن يعرج ويدير أعراض حرب أهلية منخفضة الدرجة، ولكن إذا انكسر الجيش العراقي نفسه، فإن صرح استراتيجية التحالف القائمة على الانتقال سوف ينهار معه. وبمعنى من المعاني، كان الجنرال يتماشى مع نهج الرئيس جورج دبليو بوش آنذاك. وفيما يتعلق بالمالكي، رأى بوش في تأكيدات الاستقلال والحسم علامات إيجابية، وأوعز إلى كيسي وخليل زاد برعاية روحه القيادية. والآن بعد أن أصبح لدى الولايات المتحدة رئيس وزراء عراقي يبدو حريصاً على القيادة، ينبغي عليها أن تعمل معه وأن تمسك بيده من خلال القضايا الصعبة إذا لزم الأمر. وكان هذا المنظور متسقاً مع تفسير كيسي لقرار مجلس الأمن 1546، الذي أسند إلى قائد القوة المتعددة الجنسيات مسؤولية إقامة شراكة أمنية مع العراقيين. وكما رأى كيسي، فإن قرار مجلس الأمن كلفه بشكل غير تقليدي ـ القائد العسكري ـ بدور مباشر مع حكومة العراق ذات السيادة لتنسيق هذه الشراكة.

ولقد نصح كيسي أولئك الذين أعربوا بشكل روتيني عن إحباطهم من قيادة المالكي بقوله «عليك أن تسير ميلاً في مكان المالكي». وكان رئيس الوزراء يتعرض لضغوط هائلة من جميع الأطراف، وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية إبرام صفقات سياسية التي تشمل مختلف أصحاب المصلحة قد استغرقت وقتا. وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، ذهب الجنرال إلى حد عزو بعض التحسن الأخير الذي شهده في العراق إلى جهود المالكي. وبشكل علني أيضًا، كان كيسي قد تغنى بالإشادة ب رئيس الوزراء. وفي ما اعتبره السيطرة على الأضرار، حيث أصدر كاسي بياناً صحفياً في أواخر سبتمبر/ أيلول لمواجهة الانتقادات التي وجهها قادة تابعون في القوة المتعددة الجنسيات إلى الصحفيين دون الكشف عن هويتهم. وأعلن كيسي أن المالكي كان يبذل قصارى جهده في وضع صعب، وظل شريكاً موثوقاً به.

### نبض مؤقت لعملية السندباد

وبعيداً عن السياسة الطائفية وفرق الموت في بغداد، بدأت أخيراً عملية «سنباد» التي قامت بها وزارة الإعلام في 28 تشرين الأول/ أكتوبر، عندما اندفعت سريتان من الكتيبة الأولى، فوج ستافوردشاير، إلى حي جامعة المفتية في شمال البصرة بالقرب من الأكاديمية البحرية العراقية.

وبعيداً عن الاستعداد أو الرغبة في المشاركة، قدمت الفرقة العاشرة للجيش العراقي 24 جندياً هزيلاً. اما بالنسبة لستافورد والسترات الخضراء الملكية الأولى تؤدي في وقت لاحق نبض مؤقت أو دفعة مؤقتة مع مساعدة من مجموعة القتال الدنماركية في عدد قليل من المناطق الشمالية في المدينة. وعلى مدى 3 أيام، طوقت قوات التحالف المناطق، وأقامت نقاط تفتيش للمركبات، وأجرت دوريات. وشددوا على تقييم وتعزيز مراكز شرطة المقاطعات، متوقعين أن يبدأ رجال الشرطة في تأكيد سلطتهم في شوارع البصرة. وكما كان مقرراً، كان كل «نبض» جغرافي محدود يتبعه «وقفة» تصل إلى شهر من أجل إجراء تدريب الشرطة وبدء مشاريع سريعة التأثير مثل طلاء المباني العامة، وبناء ملاعب كرة القدم، وتجديد المدارس، وإعادة تخزين المراكز الطبية. وبينما أنفق التحالف أموال التنمية على إحدى الأحياء، طالب المواطنون في أحياء أخرى بفرص عمل مماثلة وتحسينات مجتمعية. وذكّر أحد القادة قائلاً: «لقد أكد على أهمية المال كـ «نظام أسلحة» في عمليات التثبيت المعقدة»، معرباً عن أسفه لندرة الأموال التي تقدمها المملكة المتحدة والمتاحة عادة لقادة الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق العراق على المستوى التكتيكي. ومع ذلك، كان على شيريف أن يذكر المالكي في تشرين الثاني/ نوفمبر بأن عملية «سنباد» لم تكن تتعلق فقط بإعادة الإعمار. وان لديها عنصر أمني، ويأمل القائد البريطاني في توسيع نطاق تأثيرها من خلال الدفع إلى وسط مدينة البصرة خلال المرحلة التالية من العملية.

وفي حين أن الغارات قتلت أو أسرت عدداً من المسلحين، واصلت جماعة الجماعات المسلحة والميليشيات الأخرى اعتراضها على عمليات التوغل المتواضعة والمؤقتة التي قامت بها عملية سندباد.حيث واجه قناص القوات بريطانيّة في كلّ نبضة، وهجمات غير مباشرة من النيران على قوات المتواجدة مع مرور الوقت. وقد أدهش كيسي، الذي كان في رحلة إلى البصرة في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، كيف أن مشكلة إطلاق النار غير المباشر كانت قد استهلكت قادة الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد وموظفيهم ـ ناهيك عن المكاتب المدنية التي تديرها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في موقع مشترك مع المقر. وفي الواقع، فلقد أدت الهجمات المتكررة بالصواريخ وقذائف الهاون فعلياً إلى خروج فريق إعادة إعمار المحافظات بقيادة بريطانيا من قصر البصرة في الخريف، مما أجبر الفريق على الانتقال إلى الكويت إلى أن يتسنى إعداد المرافق لها في القاعدة الرئيسية للقوات المتعددة الجنسيات خارج المدينة. حيث رأى كيسي أن التهديد بإطلاق النار غير المباشر هو قضية ذات أهمية استراتيجية، تختلف عن تركيز خطة سندباد التافهة تقريباً على تحسين «الغطاء الجوي» في بعض الأحياء. وبعد أن أثير جزعه، طلب قائد القوة المتعددة الجنسيات من تشياريلي النظر

في توجيه شيريف لوقف العملية وتحويل اهتمام الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد بكامل اهتمامها إلى وقف الهجمات بالنيران غير المباشرة. ولقد تصور كيسي أن «جيش المهدي «كان يحاول فرض انسحاب المملكة المتحدة من خلال اهطال وابل من الصواريخ وقذائف الهاون، وأراد تجنب انسحاب آخر محرج للتحالف على غرار معسكر أبو ناجي. واستمرت الهجمات بالنيران غير المباشرة على الفرقة في جنوب شرق البلاد إلى الارتفاع في ديسمبر، حيث تجاوزت أكثر من 25 في الأسبوع خلال الأسبوعين الأخيرين. ويرى كيسي أن البريطانيين قد سمحوا للوضع في الجنوب بالخروج عن السيطرة وفشلوا في تكييف نهجهم الشامل بمجرد أن جعلته الاعتبارات السياسية والعسكرية غير قابل للدفاع عنه. ولقد كان لدى أبي زيد أفكار مماثلة حول دور البصرة نحو الأسوأ، ولكن نظراً للأزمة في بغداد في أواخر عام 2006، لم يكن لديه الكثير ليوصي به عندما يتعلق الأمر بتحسين آفاق ـ الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد وخلال زيارة قام بها في تشرين الأول/ أكتوبر، طار قائد القيادة المركزية إلى البصرة وشاهد شيريف. وغادر وهو يشعر بعدم الارتياح وكتب كيسي ان «البصرة مصدر قلق» مضيفا ان الوضع في كبرى المدن الجنوبية في العراق «ليس على الارجح على ما يعتقده ريتشارد».

ولقد بلغت عملية سندباد ذروتها في ليلة 25 ديسمبر بتدمير مركز شرطة الجمعيات ـ مقر وحدة الجرائم الخطيرة سيئة السمعة في البصرة والموقع الذي حاربت فيه القوات البريطانية الشرطة المحلية المتحالفة مع الميليشيات في العام السابق. وقد أصبح المركز، الذي تسلل اليه أفراد الميليشيات بشكل شامل وكراً للفساد والتعذيب النظاميين. وقبل ذلك بثلاثة أيام، كان البريطانيون قد اعتقلوا سبعة من أعضاء وحدة الجرائم الخطيرة لإدارتهم فرقة إعدام. وفي ليلة الغارة، اخترق المهندسون الملكيون جدران مركز الجمعيات، مما سمح لقوات فوج ستافوردشاير في مركبات قتال المشاة باختراق المركز. وبينما كانوا يخليون المباني، عثر الجنود على 127 سجيناً تظهر عليهم علامات تعذيب واضحة واحتجزوهم في الحبس الوقائي. واستخدم المهندسون الملكيون المتفجرات لهدم المحطة. ولقد حققت عملية سندباد مكاسب أمنية محلية ومؤقتة ولكنها فشلت في تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في عكس مسار الوضع المتدهور في البصرة على المدى الطويل. وفي النهاية، استمر نفوذ الميليشيات وترهيب السكان، وارتفعت الهجمات ضد التحالف المتمثلة في الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق البلاد، وظلت القوات العراقية غير قادرة وغير راغبة في تحمل المسؤولية عن الأمن حتى في الوقت الذي يستعد فيه البريطانيون لنقل قواعد إضافية في عام 2007. وتعتمد خطة شيريف على مجموعة من الموارد، التي تتطلب من القوات وأموال إعادة الإعمار ليس

فقط في «تطهير» منطقة ما ولكن أيضاً الإمساك والبناء. وقد رفض القادة المدنيون والعسكريون في لندن تزويد وزارة الدفاع والأمن بالموارد على نحو كاف، مما سمح للقيود المفروضة على السياسة وهيكل قوات الجيش بممارسة تأثير أكبر على مستويات القوات من المتطلبات المنطقية لحملة برية شاقة.

وفي حين أن جهود شيريف لاستخدام نهج شامل من خلال دمج الوكالات المدنية كانت حسنة النية، إلا أن الاتصالات المحسنة التي ولّدتها لم تكن مهمة تذكر إذا كان سوء الأمن يقصر على عمال الإغاثة البريطانيين في قواعد عمليات التحالف وحال دون انخراطهم مع العراقيين. وبالمثل، ساهمت فشل إدارة المالكي في دعم خطط شيرف سياسياً وعسكرياً في نقص عملية «سندباد». وقد أدى تردد رئيس الوزراء في مواجهة الميليشيات الشيعية إلى تخفيف العملية الحاسمة التي توخاها القائد البريطاني، مما جعلها ظلاً لتصميمها الأصلي. وأدى تسلل الميليشيات، والافتقار إلى التدريب، وانخفاض قوام الأفراد إلى ضمان عدم تمكن قوات الأمن العراقية من إنفاذ سيادة القانون بمفردها. ونتيجة لذلك، يمكن للبريطانيين تجميع ما يكفي من القوات لتطهير منطقة ما، ولكن عندما ينتهي النبض والتوقف، ومضت قوات التحالف قدماً، حيث سيهيمن جيش المهدي وغيره من الميليشيات على مناطق البصرة مرة أخرى.

### التراجع: نقاط تفتيش قناة الجيش والمتخصص أحمد الطائي

ولقد وصلت الآراء المتباينة إلى حد كبير بين التحالف والحكومة العراقية حول كيفية التعامل مع المسلحين الشيعة في بغداد وأنشطتهم المزعزعة للاستقرار إلى ذروتها في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر مع اختطاف جندي أمريكي. وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر، استولى مسلحون شيعة على أخصائي الجيش الأمريكي أحمد الطائي، وهو أمريكي عراقي المولد، خلال غياب الجندي غير المصرح به عن قاعدة للتحالف لدعوة عائلته في حي الكرادة في بغداد. ولقد تم تسليمه في غضون ساعات إلى ميليشيا عصائب أهل الحق التابعة لقيس الخزعلي، وهي أقوى مجموعات خاصة ترعاها إيران، وبعد اختطافه من قبل أعضاء محليين من جماعة جيش المهدي الذين كانوا قد شاهدوه وهو يزور زوجته العراقية. وللاشتباه في أن الجندي المفقود محتجز في مدينة الصدر، عزز ثورمان والفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد وجود قوات التحالف عند نقاط تفتيش قناة الجيش التي يديرها العراق على الحافة الغربية لمدينة الصدر إلى 24 ساعة يوميا. ومع مراقبة القوات الأمريكية لعملياتها، قامت وحدات الشرطة الوطنية العراقية بتفتيش كل مركبة تعبر الجسور فوق القناة. ولم يعطل هذا الإجراء حرية الحركة في لدى جيش المهدي فحسب، بل رافق ذلك أيضاً موجة من نشاط التحالف

في الملاذ الآمن وحوله الذي أعاد الميليشيا إلى الوراء. ولقد قام جنود من اللواء الرابع، الفرقة 101 المحمولة جواً، بعملية تطويق وتفتيش لمدينة الصدر والتي استهدفت فقط مسجداً في مدينة الصدر، وقاموا بذلك دون منازع خلال ساعات النهار. وعلى الفور اعترض المالكي على نقاط التفتيش بدعوى أنها تسببت في اختناقات مرورية وخنقت التجارة في شرق بغداد. وفي الواقع، تعرض رئيس الوزراء لضغوط من الصدريين لإقناع القوة المتعددة الجنسيات في بغداد بتخفيف وجودها عند نقاط التفتيش. وأعرب المالكي عن اعتقاده بأن مقتدى الصدر سيدعو إلى توجيه ضربة في جميع أنحاء البلاد إذا سمحت الحكومة العراقية باستمرار نقاط التفتيش. ونظراً لجهوده المتأنية في مغازلة الصدريين سياسياً، أخذ رئيس الوزراء هذا التهديد على محمل الجد، معتقداً أن مثل هذه المواجهة يمكن أن تؤدي إلى سقوط حكومته.

بعد أيام من التوبيخ من المالكي، وجه كيسي كل من الفيلق المتعدد الجنسيات والفرقة المتعددة في بغداد صباح يوم 30 أكتوبر/ تشرين الأول إلى تقليص صرامة نقاط التفتيش، واعتماد عمليات تفتيش عشوائية للمركبات، وبالتالي منع طوابير طويلة من التشكل في مدينة الصدر وحولها. غير أن بعض التقارير الأمريكية أشارت إلى أن الطائي لا يزال على قيد الحياة ومحتجزاً في مدينة الصدر وأن نقاط التفتيش المشتركة على طول قناة الجيش تمنع خاطفيه من نقله إلى مكان أبعد. وفي نداء إلى كيسي بعد بضع ساعات، وصف تشياريلي الأدلة التي تدعم هذا التقييم بأنها «ساحقة». وردد تشياريلي مشاعر ثورمان والفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد، وحث كيسي على اعادة النظر في توجيهاته واعادة التفتيش بنسبة 100 في المائة. وبصرف النظر عن الميزة الواضحة لتعزيز فرص استعادة الطائي، رأى تشياريلي قيمة طويلة الأجل في الحفاظ على نقاط تفتيش قناة الجيش. وفي الأيام القليلة التي كانت فيها نقاط التفتيش كاملة، رأى قادته علامات واضحة على أنهم يعرقلون حملة التطهير الطائفي التي يقوم بها جيش المهدي في المناطق المختلطة من المدينة. وخلص تشياريلي إلى أنها كانت ضرورية للغاية في الحد من نشاط فرق الموت. وفي اليوم التالي، 31 أكتوبر/ تشرين الأول، ذهب كيسي لرؤية المالكي. واستقبل رئيس الوزراء الجنرال بسؤال نصف ممازح: «لماذا تسبب لي دائماً المتاعب؟» أراد أن يعرف كيف يمكن للقوة المتعددة الجنسيات أن تبرر معاقبة ثلاثة ملايين من سكان مدينة الصدر على فقدان جندي واحد. وبدا في نظر المالكي أن أصل الطائي العراقي وعلاقته بعمه انتفاض قنبر، وهو سياسي سني وحليف أحمد الجلبي، يقوض ادعاء التحالف بشأن الأمريكي المفقود. وأضاف المالكي بتشكك «هذا الرجل واحد منا وليس واحداً منكم».

ولقد طعن كيسي في الأساس المنطقي الذي استند إليه رئيس الوزراء لرفع نقاط التفتيش. وقال إن الشكاوى الشيعية من الازدحام المروري المفرط في شرق بغداد مبالغ فيها. وكان

الجنرال قد حلق فوق المدينة مؤخراً وشاهده بنفسه. واعترف المالكي بهذا القدر لكنه كرر حاجته إلى العمل من أجل التقليل إلى أدنى حد من المسؤولية السياسية للحادث. ولأجل تسوية الأمر مع رئيس الوزراء، عرض كيسي المساوئ المرتبطة برفع نقاط التفتيش أولاً، حيث قال إن تخفيف معايير البحث في جسور القناة قد يعرض للخطر الجهود الرامية إلى العثور على الطائي والتفكير بشكل سيء في المالكي في محكمة الرأي العام الأمريكي. ورد رئيس الوزراء برد هر بأن الرئيس التنفيذي الأميركي قال له، في محادثة لا علاقة لها مع بوش، ألا يشعر بالقلق إزاء ما يعتقده الأميركيون بشأن الحرب في العراق. ثانياً، تابع كيسي أن المالكي سينظر إليه على أنه «رضوخ للصدريين» ـ وهي تهمة مدمرة بشكل خاص إذا ما زادت أنشطة فرق الموت كما خمن الجنرال. وأخيراً، حذر قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق من أن رئيس الوزراء سينظر إليه على أنه «يهتم بالشيعة أكثر من العراقيين السنة». لكن القرار كان على عاتق المالكي، وكما خلص كيسي. ومن غير المستغرب أن يعلن المالكي في غضون ساعات عن أمره برفع «جميع الحواجز ونقاط التفتيش وفتح جميع نقاط العبور إلى مدينة الصدر». ووصف بيان صحفي حكومي هذا الاجراء بانه من شأنه تسهيل حركة المرور في بغداد. وأعلنت أن مراقبة حركة المرور في المستقبل لن تتم إلا ليلا خلال ساعات حظر التجول أو في حالات الطوارئ. وكان تشياريلي يشك منذ فترة طويلة في إنصاف الحكومة العراقية في الصراع الطائفي الدموي المتزايد. ومع ذلك، فإن المواجهة حول نقاط التفتيش تركته مذهولاً وغاضباً، كما قال للمؤرخين في وقت لاحق. ولقد نظر نائب الرئيس السني طارق هاشمي إلى الأمر بنفس الخطورة. وقد سمع عن نتيجة اجتماع كيسي مع المالكي على الفور تقريباً واتصل بالجنرال، تاركاً رسالة تنذر بالنذير: إن قرار نقطة التفتيش سيكون كارثياً بالنسبة لسنة بغداد. وقد كشف النقاب عن المدى الهزيل لنفوذ التحالف المتبقي على المالكي. ولقد جاء هذا الحادث أيضاً بنهاية (الطائي) الأخصائي ومع رفع نقاط التفتيش فعلياً، فقدت القوة المتعددة الجنسيات المسار اليه وعن خاطفيه. حيث نُشر شريط فيديو يثبت الحياة لمدة 10 ثوانٍ على موقع للمسلحين الشيعة بعد 3 أشهر في فبراير/ شباط 2007، ولن ترى الولايات المتحدة أي علامة مادية له حتى اعاد الخزعلي وعصائب أهل الحق رفات الطائي في فبراير/ شباط 2012، بعد أسابيع قليلة من مغادرة القوات الأمريكية العراق.

### النهايات المتباينة

ولقد كان النزاع على نقاط التفتيش رمزا للاشتباكات المتكررة بين تشيايلي وكيسي. وأعرب تشياريلي عن تقديره لحقيقة أن قائد القوة المتعددة الجنسيات قد عانى من ضغوط

سياسية هائلة، لكنه لم يستطع إلا أن يعتقد أن مقر القوة والفيلق كانا «منفصلين عن الواقع». وإن الاستمرار في شن حملة مكافحة التمرد التي تعوقها عقبة هائلة إلى حد أن حكومة الدولة المضيفة ورئيس وزرائها بدا عقيماً لقائد الفيلق المتعدد الجنسيات. وفي وقت لاحق، شعر تشياريلي بالغضب من التهم الموجهة إليه بأنه خاض حروباً من 9 إلى 5 مع قوات كانت تنقل إلى مناطق عملياتها كل يوم. وبدلاً من محاولة الدفاع عن ذلك باعتباره الطريقة المفضلة للقيام بعمليات لتأمين السكان، استشهد الجنرال بالتوجيهات التي تلقاها من المقر الأعلى. وطوال عام 2006، حيث كانت أوامر الفيلق المتعدد الجنسيات تتمثل في إغلاق قواعد العمليات الأمامية بخطى ثابتة كجزء من حملة لنقل المسؤولية إلى العراقيين. وكان أمر نُشر الفيلق في نيسان/ أبريل قد دعا إلى خفض قواعد التحالف من 110 إلى 54 بحلول نهاية عام 2006.ومع الأسابيع المتبقية من جولة تشياريلي، كان الهدف المقبل إلى عام 2007 هو 30 قاعدة. وقال «لم يكن هناك جدوى حين طلب مني التوقف عن اغلاق قواعد العمليات الأمامية. وفي وقت لاحق» وصف تشياريلي خطة القوة المتعددة الجنسيات بأنها خطة لم يكن ينبغي إعدامها بعد فبراير/ شباط أو اذار/ مارس 2006». وكان قد أعرب عن مخاوفه، ولكن كيسي قد رفض أو قلل من شأن العديد منهم، كما يعتقد تشياريلي.

وبحسب تشياريلي، فإن عدم القدرة على التأثير على الوزارات العراقية كان قد ابتلي به التحالف طوال عام 2006. وكان قائد الفيلق قد بدأ جولته عازما على كسب السلام بوسائل غير حركية إلى حد كبير مثل تقديم الخدمات الأساسية وتوفير الفرص الاقتصادية للمدنيين. ومع ذلك، فإن الحكومة المختلة وبشكل مؤسف كانت أرضاً عقيمة لنهج يعتمد كثيراً على تنمية القدرات المدنية. وبحلول نهاية العام، بلغ الاضطراب الذي تعاني منه الحكومة المركزية ذروته. ومع ذلك، فإن أذرع السلطة التنفيذية، التي لا تزال متورطة في حرب وزارات مشلولة ومدمرة، والتي قد حاربت فعلياً كوكلاء في صراع على السلطة. بينما كانت الحكومة رهينة جماعية لدورة العنف الطائفي، في حين عملت مكونات فرعية مختلفة ضد بعضها البعض لتفاقم هذه الدورة. ومنذ الأشهر الأولى من إدارة المالكي، اعتقد تشياريلي أنه اكتشف التنفيذ الوحشي لأجندة طائفية في مختلف الوزارات. وبحلول خريف عام 2006، كان إحباطه قد وصل إلى حد الاشتباه في أن الحكومة العراقية حددت التقدم بعبارات مختلفة تماماً عن التحالف الذي يسعى إلى دعمه. ورأت الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد نفس المشكلة واعتبرتها مسألة طرفين يشتركان في حالة نهاية مشتركة ولكنهما يلاحقانها بوسائل مختلفة. وقد حكمت قيادة ثورمان على الائتلاف والحكومة العراقية، على حد سواء، بالاستقرار الذي كان يُسجّل في بغداد، وهو ما يرسي أساساً للتنمية السياسية والاقتصادية المستقبلية، ولكن

بينما سعى التحالف إلى تحقيق هذا الهدف من خلال القضاء على فرق الموت ومسرّع العنف الطائفي، بدا أن الحكومة قد بدأت في القيام بذلك من خلال تعزيز السلطة الشيعية وإدارة السنّة خارج المدينة.

وفي الأسابيع الأخيرة له في العراق اي في تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 2006، تخلى تشياريلي عن محاولة الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد في تحقيق الفروق الدقيقة، وأعلن أن التحالف والحكومة العراقية كانا يتبعان حالات مختلفة تماماً ومتباعدة بشكل متزايد. حيث التزم التحالف بنهج متوازن، يحمي الأحياء السنية والشيعية على حد سواء، مع نقل المسؤولية الأمنية إلى ما كان يأمل أن تكون قوات الأمن العراقية غير الطائفية. وبالنسبة إلى تشياريلي، فلقد أصبح من الواضح أن المالكي كان يهدف إلى الحد من حرية عمل التحالف في حين وسعت حركة «جيش المهدي» وغيرها من الميليشيات الشيعية سيطرتها في بغداد وحولها. واستنتج أن الحكومة لم تكن جادة في المصالحة، وهي معلم أساسي للمضي قدماً. بل على العكس من ذلك، فقد أعاقت العملية بالتسامح مع انتشار النفوذ الطائفي في الجيش والشرطة أو تشجيعه. وتضمنت الولايتان النهائيتان في ذهن تشياريلي مجموعات مختلفة من «الفائزين» و«الخاسرين». وفي نهاية ولاية التحالف، سيُنظر إلى المواطنين السنة والشيعة والأكراد على قدم المساواة، في حين أن تنظيم القاعدة والميليشيات الشيعية قد خسرت. وفي المقابل، سقط السنّة جماعياً في عمود الخاسر، وظهرت الميليشيات الشيعية منتصرة. وخلص إلى أنه «في حين أن مختلف اللاعبين في حكومة العراق لديهم رؤى مختلفة لمستقبل العراق، فإن اللاعبين المهيمنين (الشيعة والأكراد) يتحركون بسرعة نحو حالة نهاية تختلف اختلافاً كبيراً عن الدولة النهائية التي يتصورها التحالف ويسعى إليها». وشعر كيسي بالإحباط من تركيز تشياريلي على الجوانب السياسية والاقتصادية للصراع، واعتقد أن مرؤوسه كان مشتتاً للغاية. وكـ«رجال يحملون الأسلحة»، كان على الفيلق أن يركز أولاً وقبل كل شيء على استخدام قوته العسكرية بأكبر قدر ممكن من الفعالية وأن لا يقلق بدرجة أقل بشأن ما فعلته الحكومة العراقية أو لم تفعله، كما حذر قائد القوة المتعددة الجنسيات مرؤوسه.

ومع ذلك، تساءل كيسي نفسه عما إذا كانت «اليد الشيعية» تتلاعب بالمالكي وتضغط على رئيس الوزراء لكبح التحالف. ومن وجهة نظر قائد القوة المتعددة الجنسيات، لم يفعل المالكي الكثير لوقف نمو قوة «جيش المهدي» ـ لا سيما وأن هذا النمو أفاده سياسياً. وسيحتاج إلى إقناع بتعديل نهجه. واتفق كيسي مع مستشار رامسفيلد ستيفن كامبون الذى اشار إلى ان العراقيين مازالوا «يكافحون من اجل ايجاد دولتهم النهائية». لكن هذا الأمر كان خيرياً جداً وقد تأثرت جهود القوة المتعددة الجنسيات في أواخر عام 2006 لتغيير الديناميكية في بغداد بسبب

التحيز الطائفي العراقي. وإذا كان الحد من العنف في العاصمة يتطلب التزاماً عراقياً جاداً كما كان يعتقد كيسي، فإن المالكي وحلفاءه داخل الحكومة وخارجها قد ارتكبوا ذلك بلا شك. حيث كانوا يسعون فقط إلى تنفيذ جدول أعمال يتعارض كثيراً مع أهداف التحالف. إذ أن شيء ما كان يجب أن يتغير.

## الفصل الثالث والعشرون

### ملخص من التمرد إلى الحرب الأهلية

في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 2003 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2006، كانت الحرب قد تطورت في العراق من تمرد فضفاض نسبياً ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى حرب أهلية عرقية طائفية مروعة مزقت نسيج المجتمع العراقي وهددت وجود العراق ذاته كدولة وحدوية. وخلال هذه الفترة التي استمرت ثلاث سنوات، والتي بدأت بالأمل الزائف في أن يؤدي القبض على صدام حسين في ديسمبر/ كانون الأول 2003 إلى تبخر التمرد، سرعان ما دخلت مرحلة محبطة بسبب انتفاضات نيسان/ أبريل 2004 وفضيحة سجن أبو غريب.و لولا رد الفرقة المدرعة الأولى المغادرة كاحتياطي عملياتي غير مخطط له، لكان التحالف قد مني بهزيمة استراتيجية على غرار هجوم تيت في فيتنام عام 1968. وقد بددت صدمة ازمة ابريل الافكار غير الواقعية للتحالف بان البعثة العراقية قد يتم تسليمها في عام 2004 إلى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما كشف عن حقيقة بأن التحالف لم يكن لديه سوى عدد قليل جدا من القوات للمهمة، وهو شرط سيستمر في معظم الحرب. حيث جعلت الانتفاضة قادة التحالف حذرين على مدى السنوات الأربعة التالية من إثارة حرب مع تيار الصدر. كما عزز التمرد السني، الذي نشر رواية مفادها أنه حارب التحالف حتى الجمود في الفلوجة.

ويبدو أن انتقال قيادة التحالف في صيف عام 2004 من فرقة العمل المشتركة ـ 7 إلى القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وقادة من الفريق ريكاردو سانشيز إلى الجنرال جورج و. كيسي الابن، كان من حق السفينة من خلال جلب اتجاه وتنظيم جديدين إلى جهود التحالف الواهنة. ومع انتقال العراق إلى العملية الانتخابية التي ترعاها الأمم المتحدة، بدا أن معركة كيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق من أجل الانتخابات قد وجهت ضربة قوية إلى التمرد السني والشيعي في خريف عام 2004. وأظهرت المعارك في النجف والفلوجة وسامراء أنه لا يمكن لقوة متمردة أن تصمد أمام هجوم منسق من قبل قوات التحالف، وأن وحدات عراقية مختارة

مثل المغاوير الـ 36 يمكن دمجها بشكل مفيد في عمليات التحالف. وقد مكّن تطهير ملاذات المتمردين من إجراء انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005، ومع اقتراب حكومة عراقية مؤقتة جديدة، بدا أن الاستراتيجية ـ التي اتفق عليها كيسي والجنرال جون أبي زيد، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ـ لنقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة العراقية وقواتها الأمنية الجديدة تبشر باستقرار البلاد. ولكن بعد فوات الأوان، أساء القادة الأمريكيون تقدير الوضع. وكانت معارك خريف 2004 قد تركت قوات مقتدى الصدر وأبو مصعب الزرقاوي سليمة بما يكفي للقتال في يوم آخر، وأعطى أداء المغاوير الـ 36 انطباعا خاطئا بأن الجيش العراقي ككل ينمو بسرعة كافية في القدرات. وكان التمرد السني على وجه الخصوص قوياً بما يكفي لإنتاج مقاطعة سنية لانتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 التي كانت لها عواقب سلبية بعيدة المدى. وقد افترض قادة التحالف أن الانتخابات سيكون لها أثر موحد من خلال إنشاء حكومة عراقية من شأنها أن تستنزف شرعيتها الشعبية تمرد قوتها. وفي الواقع، جمدت مقاطعة العرب السنة، السنة من تشكيل الحكومة الجديدة والعملية الدستورية، مما جعلهم يشعرون بالرعب لأنهم سلموا السلطة السياسية إلى الأحزاب الإسلامية الشيعية مما يعني إلحاق الضرر بهم. وفي أعقاب هذه الانتخابات المستقطبة، تحول التمرد الذي بدأ في عام 2003 كحركة لطرد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة تدريجياً إلى صراع بين الجماعات المسلحة الطائفية على جانبي الانقسام السني الشيعي والعربي الكردي، حيث كانت الانتخابات نفسها بمثابة مسرع نحو الحرب الأهلية.

وفي إطار التمرد السني، كان الزرقاوي وتنظيم القاعدة في العراق يهدفان إلى إثارة حرب أهلية طائفية من خلال شن حملة إرهابية لا هوادة فيها ضد الطائفة الشيعية العراقية. وبدأت جماعات مقاومة سنية أخرى، بعد أن أدركت الخطأ الاستراتيجي المتمثل في مقاطعة كانون الثاني/ يناير 2005، في الانفصال عن الزرقاوي والتفاوض للانضمام إلى العملية السياسية. ومع ذلك، رد السكان الشيعة في العراق على هجمات الزرقاوي باللجوء إلى ميليشياتهم التي لا ترحم لحماية مجتمعاتهم المحلية والرد على السنة العراقيين، مما زاد من تصعيد الصراع الطائفي. وفي الوقت نفسه، كثفت الجماعات السنية المسلحة في شمال العراق الحرب ضد الأكراد على طول الخط الأخضر على أمل طرد القوات والتجمعات الكردية من الأراضي التي احتلتها الأحزاب الكردية في عام 2003. وكان قادة التحالف بطيئا في إدراك هذه التغييرات في طابع الصراع ولم يعيدوا النظر في الافتراضات الأساسية للحملة. وبدلاً من ذلك، واصلوا صياغة الخطط والقيام بعمليات كما لو كان المقاتلون السنة والشيعة يقاتلون بشكل رئيسي لطرد التحالف بدلاً من قتال بعضهم البعض من أجل السلطة والبقاء. وبعد جلوس حكومة

رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري في ربيع عام 2005، أصبح العديد من مؤسسات الحكم والأمن العراقية التي كان التحالف يساعد على بنائها تحت سيطرة الأحزاب الطائفية التي استخدمت تلك المؤسسات لأغراض طائفية. وفي منطقة بغداد، على وجه الخصوص، بدأت فرق الموت الشيعية المتحالفة مع الحكومة العراقية وفرق الموت السنية المتمردة في افتراس المدنيين من الطائفة المعارضة، مما خلق شعورا متزايدا بالخوف بين السكان. وفي صيف عام 2005، ومع تزايد قوة هذه الديناميكيات، كانت الولايات المتحدة تضطلع بمبادرتين تهدفان إلى تعطيل التمرد السني في ملاذها السوري وإعطاء الحكومة العراقية الجديدة الوسائل التي يمكن بها تأمين البلد نفسه. وشملت المبادرة الأولى نشر فرق من المستشارين العسكريين لترسيخ صفوف الجيش العراقي ووحدات الشرطة المتكاثرة وتوجيهها ـ وهي مهمة لم يضطلع بها الجيش الأمريكي على نطاق واسع منذ حرب فيتنام.

وقد سقطت المتطلبات الإضافية لنشر عدة آلاف من كبار الضباط وضباط الصف كمستشارين في الجيش الأمريكي الذي امتدت عليه بالفعل الحروب في العراق وأفغانستان. ومع ذلك، لم يسع قادة الجيش الأمريكي إلى زيادة كبيرة في القوام النهائي للجيش ولم يوقفوا تحديث (أو تحويل) ألوية الجيش، وهي عملية جعلت عدداً كبيراً من الوحدات النشطة غير متاحة مؤقتاً للنشر. وبالإضافة إلى هذه الوحدات النشطة، اختار الجيش نشر وحدات كبيرة من الحرس الوطني، وبذلك كان يُزوّد بالتناوب الذي جرى في عام 2005 لعملية حرية العراق، مع ما يقرب من 70000 جندي احتياطي. ونتيجة لذلك، وخلال السنة الانتخابية المحورية لعام 2005، كان ما يقرب من نصف القوة الإجمالية للتحالف من عنصر الاحتياطي. وفي الصيف نفسه، قام كيسي بمبادرة ثانية، لتعطيل حملة السيارات المفخخة التي يشنها التمرد السني ضد بغداد من خلال تحويل قوة التحالف القتالية تقريباً إلى منطقة الحدود العراقية السورية. وفي حين نجح هذا التحول في تعطيل تدفق المقاتلين الأجانب عبر الحدود، فإن الانتصارات التكتيكية التي تحققت بشق الأنفس في تلعفر والقائم قد حجبت حقيقة أن الحملة كانت تسير في الاتجاه الخاطئ على المستوى العملياتي. وقد جاءت هذه النجاحات من خلال سحب القوة القتالية الحرجة بعيدا عن وسط العراق وإزالة الكبح الأكثر فعالية للعنف الطائفي في الوقت الذي يتسارع فيه الصراع بين الفصائل العراقية المتحاربة هناك مع فرق الموت من الميليشيات الطائفية والأقسام المارقة من الحكومة التي تعمل على تطهير منطقة بغداد من الطوائف المتنافسة، حيث كانت دائرة العنف في وسط العراق تقترب من نقطة الحرب الأهلية. وتركت انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2005 قادة التحالف يشعرون بأن العراقيين، ولا سيما السنة، يختارون العملية السياسية الديمقراطية على التمرد وأن قوات

الأمن العراقية التي أمّنت التصويت مستعدة للبدء في تحمل المسؤولية عن الأمن. وبالنسبة لكيسي والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، بدا الوقت مناسباً للبدء في خفض القوات الأمريكية الذي كان يعتقد أنه سيكون الطريق النهائي إلى النجاح في العراق، وتسريع نقل المسؤولية والقواعد إلى العراقيين. وقد خيمت على تقييمات القوة المتعددة الجنسيات في العراق حقيقة بأن العنف ضد قوات التحالف آخذ في التناقص مع زيادة تركيز تنظيم القاعدة في العراق وجماعات الميليشيات الأخرى على قتل زملائهم العراقيين. كما خيمت عليهم تقييمات التحالف المعيبة لقوات الأمن العراقية، والتي فشلت في كثير من الأحيان في التقاط العوامل غير الملموسة مثل إرادة الوحدات العراقية للقتال. وأخيراً، كان على قادة التحالف والاستراتيجيين أن يدركوا في وقت أبكر بكثير الخطر المتمثل في أن ينحدر العراق إلى حرب أهلية عرقية طائفية في أعقاب انهيار الدولة العراقية في عام 2003. وكان ينبغي لها أيضاً أن تتوقع بأن الانتخابات التي تُنظم على عجل وسط صراع عنيف على السلطة بين الأجناس والطائفية من شبه المؤكد أن تزعزع استقرار الأحداث بدلاً من تثبيتها.

وعلى النقيض من الولايات المتحدة المتجانسة عموماً، والتي احتاجت إلى 13 عاماً لكتابة دستور والتصديق عليه ومقعد حكومة منتخبة بعد إعلان الاستقلال، فإن العراق غير المتجانس سيكون لديه أقل من عامين لإنجاز نفس المهام بعد انتقال السيادة. وقد يكون الاعتراف بهذه العوامل قد دفع التحالف إلى التصرف بحذر أكبر مع تسارعه نحو الانتخابات العراقية وإقامة دولة جديدة. وقد وصلت هذه الديناميكيات إلى ذروتها في أعقاب تفجير مسجد سامراء في شباط/ فبراير 2006. وفي الأيام التي تلت الهجوم، لم يتصور كيسي والقوة المتعددة الجنسيات عن طريق الخطأ سوى ارتفاع مؤقت في العنف وحكما بأن العملية السياسية العراقية ستستقر في البلد. وقد ردد نفي قادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق وقوع العراق في حرب أهلية ما قاله التحالف في عام 2003 من إنكار تمرد نشط وتركيز الحديث حول ما إذا كانت الاستراتيجية الأساسية للتحالف بحاجة إلى تغيير. وكما كان الحال في عام 2003 أيضا، اعتقدت القوة المتعددة الجنسيات في عام 2006 أن الحالة يمكن حلها عن طريق الاستجابات التكتيكية. ومع استمرار تدهور الوضع، أدرك كيسي بأن الصراع تحول من التمرد ضد قوات التحالف إلى حرب معقدة بين العراقيين من أجل السلطة السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، أكد كيسي إلى أن العراقيين بحاجة إلى حل مشاكلهم الطائفية بأنفسهم، وهو استنتاج أثبت قراره بمواصلة خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في العراق لنقل السلطة والقواعد إلى العراقيين وخفض قوته إلى 10 ألوية أمريكية بحلول نهاية عام 2006. ويبدو أن جلوس حكومة وحدة وطنية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، وقتل أبو مصعب الزرقاوي، والتواصل الواعد مع المتمردين

السنة، يؤكد قرار كيسي أيضاً. وفي الواقع، لم يكن تفجير الضريح إيذاناً ببدء الحرب الأهلية العراقية، بل النقطة التي بدأ فيها تصور القوة المتعددة الجنسيات في العراق للصراع في اللحاق بواقع أن مقاومة التحالف لم تعد السبب الرئيسي لعنف العراق. وفي الحقيقة، بدأ الصراع العنيف على السلطة في العراق مع سقوط صدام حسين ولم يشتد إلا خلال فترة ولاية حكومة الجعفري. وكانت الجماعات الأربع الرئيسية التي يُنظر إليها كيسي على أنها تحدد البيئة الأمنية في فترة ما بعد سامراء ـ هم المتطرفون السنة والمتطرفون الشيعة والمقاومة السنية وإيران ـ تتنافس جميعها بضراوة في الصراع الطائفي في العراق منذ منتصف عام 2004، إن لم يكن قبل ذلك.

وبحلول نهاية عملية «معاً إلى الأمام الثانية» في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، انهارت الافتراضات التي تقوم عليها الاستراتيجية الانتقالية للتحالف: فلا جلوس حكومة مدتها 4 سنوات، ولا انحسار القوات الأميركية من السكان العراقيين، ولا موت زعيم تنظيم القاعدة في العراق قد خلق أثراً في تحقيق الاستقرار. وبضغط من جانب المسلحين من جميع الأطراف، توقفت وزارات الحكومة العراقية تقريبا عن العمل، مما جعل خطط إعادة الإعمار موضع نقاش. ومع اضطرار القادة الأميركيين إلى إلغاء انسحابهم المزمع للألوية المقاتلة في منتصف عام 2006، فقد الرئيس جورج دبليو بوش آنذاك الثقة في الاستراتيجية الانتقالية للتحالف وبدأ في البحث عن استراتيجية جديدة. وببساطة، فشلت عملية الانتقال.

### شرح فشل استراتيجية الانتقال

تبدأ الأسباب الرئيسية لفشل الاستراتيجية الانتقالية بقرار التحالف المفهوم ولكن الخاطئ بالتركيز على العمليات ضد الجماعات المتمردة في الفترة 2004 ـ 2006 بدلاً من منع الحرب الأهلية العراقية الناشئة. وفي سياق حرب أهلية عراقية، فلقد أثبتت انتخابات عام 2005 بأنها أحداث مزعزعة للاستقرار كانت قد سلمت السيطرة على الدولة ومواردها إلى طرف في تلك الحرب، لاستخدامها ضد طرف متحارب آخر. وبالإضافة إلى ذلك، كان افتراض قادة التحالف بأن وجود القوات الأجنبية يخلق أجساماً مضادة وانعدام الأمن في العراق يأتي بنتائج عكسية. ومع بدء انسحاب قوات التحالف من المجتمع العراقي في الفترة 2005 ـ 2006، الا انها تركت فراغاً أمنياً ملأه مقاتلو الأطراف المتحاربة، على حساب السكان. وبينما أصدر كيسي تعليماته لوحداته بتوحيد أوضاعها على قواعد أكبر، فقد بدأوا يفقدون الوعي بالوضع الأمني في شوارع وأحياء مناطق عملياتهم، مما يقوض توجيهات كيسي الخاصة لوحدات القوة المتعددة الجنسيات للقيام بعمليات مكافحة التمرد. وقد أدى فقدان الوعي الظرفي هذا

إلى التخلص من الخطر المتزايد للعنف الطائفي، وهو خطر ضاعفه قادة الائتلاف من خلال اتخاذ قرار بالخروج من لواءين كاملين من المقرر أن يصلا في عام 2006. وبحلول الوقت الذي أدركت فيه القوة المتعددة الجنسيات أخيراً في منتصف عام 2006 أن طابع الصراع قد تغير، كان قد فات الأوان ـ إذ لم يكن لدى التحالف ما يكفي من القوات لقمع العنف المتصاعد. واقترنت نظرية الأجسام المضادة لقادة التحالف بافتراض أن تقليص موطئ قدم التحالف أمر ضروري لمنع العراقيين من تطوير الاعتماد على قوات التحالف الذي من شأنه أن يبطئ نمو قوات الأمن العراقية. وقد أنتجت هذه المفاهيم مجتمعة ضغطاً مستمراً من كبار القادة الأميركيين للحد من القوات. وعلى الصعيدين العملياتي والتكتيكي، كانت هذه العوامل تعني أن وحدات التحالف كانت تعاني باستمرار من نقص في القوى العاملة، وأن قوة المهام المشتركة ـ 7 والقوة المتعددة الجنسيات قد ذهبتا بـ 3 سنوات دون احتياطي تشغيلي حقيقي. وكانت النتيجة المتوقعة هي فتح ثغرات جغرافية في الأمن تدركها الجماعات المتمردة وتستغلها.

ومن العناصر الرئيسية الأخرى في الاستراتيجية الانتقالية فرضية أن قوات الأمن العراقية، التي افترض قادة التحالف أنها لن تنشئ نفس الأجسام المضادة للقوات الأجنبية، يمكن بناؤها بسرعة وفعالية، مما يمكن قوات التحالف من الانسحاب. وقد أعاقت عدة عوامل التحالف عن تطوير القدرات العسكرية العراقية بما فيه الكفاية لتولي المهام الأمنية وتحقيق هذا الهدف. أولاً، تجاوز النطاق الهائل لمهمة مساعدة قوات الأمن في العراق ما كان الجيش الأمريكي مستعداً لإنجازها والتجاوز إلى حد كبير قدرة القوات الخاصة الأمريكية التي كانت تنفذ تقليدياً مثل هذه المهام. وكانت الفرق الانتقالية المخصصة بديلا غير كاف، حيث ثبت أن حجمها وتكوينها وعلاقات القيادة التي تربطها بالقادة التكتيكيين هي جميعا تحديات تتدهور فعاليتها. وقد أدى القرار المبكر للتحالف بضرورة تصميم قوات الأمن العراقية دون قدرات يمكن أن تهدد جيران العراق إلى تفاقم هذه المشاكل، ونظراً لخطر المنطقة المحيطة بالعراق. والأهم من ذلك، ربما، أنه أدى إلى قوة أمنية عراقية لم تتمكن حتى من الحفاظ على الأمن الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، أدى قرار استخدام المقاولين لتوفير الخدمات اللوجستية لـ قوات الأمن العراقية إلى عرقلة التطور طويل الأمد في لدى تلك القوات، وقد تم التمكّن من أوجه القصور هذه من خلال تركيز القيادة الانتقالية للأمن المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC ـ I) والقوة المتعددة الجنسيات على المقاييس المعيبة لفعالية قوة الأمن العراقية. وبدلاً من التقييم الذاتي لقدرة الوحدات العراقية على القتال، ركز تقييم الاستعداد الانتقالي في المقام الأول على عوامل قابلة للقياس الكمي مثل عدد الجنود الحاضرين والمجهزين. كما غاب عن القضية الحاسمة المتمثلة في التركيبة العرقية والطائفية لكل وحدة عراقية، والتي ربما كانت

بمثابة مؤشر على ما إذا كانت قوى الأمن العراقية قوة وطنية حقاً أم مسيسة. ومع ذلك، أصبح تقييم الاستعداد الانتقالي عنصراً رئيسياً في تحديد التقدم المحرز في خطة حملة التحالف وفي اتخاذ قرارات بتقليص قوات التحالف.

وبعيداً عن الانتقال السياسي والأمني، فلقد قوّض التحالف عملياته الخاصة لمكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد من خلال سياساته وعملياته غير المتماسكة في مجال الاحتجاز. ويعني قرار معاملة المتمردين الأسرى بموجب اتفاقيات جنيف كمحتجزين مدنيين بدلاً من أسرى حرب أعداء بأن مسألة الاحتجاز كانت معقدة وصعبة طوال فترة الحرب. ولم تحل الولايات المتحدة هذه المشكلة قط، واستغل المتمردون والإرهابيون الحيز الميت والثغرات القانونية التي كانت قائمة بين فئتي اتفاقيتي جنيف. وأدت هذه التحديات، إلى جانب الضغط السياسي المستمر لخفض عدد المحتجزين، إلى اكتظاظ صفوف المحتجزين وتجنيد المتمردين في مرافق الاحتجاز، فضلاً عن نظام استعراض مختل أطلق مراراً وتكراراً سراح أعداد كبيرة من العدو إلى ساحة المعركة. وقد أعطى نظام الاحتجاز الخاص بالتحالف العدو متنفساً لينضج ويجعل ساحة المعركة مكاناً أكثر خطورة لقوات التحالف. وأخيراً، لم تعالج استراتيجية التحالف الانتقالية على نحو مرضٍ أبداً في مسألة التدخلات المزعزعة للاستقرار من جانب جيران العراق في الفترة 2004 ـ 2006 ـ لا سيما النظامين السوري والإيراني. حيث سمح النظام السوري لأراضيه بأن تصبح قاعدة للمسلحين البعثيين والجهاديين المسلحين الذين تسللوا إلى العراق وغذوا حملة إرهابية طائفية هناك ـ وهو قرار ستكون له في وقت لاحق عواقب على بقاء الدولة السورية نفسها. وفي الوقت نفسه، وعلى الحدود الشرقية للعراق، حولت إيران الدعم إلى وكلاء الشيعة المسلحين الذين يقاتلون القوات الأمريكية وقوات التحالف ويقومون بتطهير طائفي واسع النطاق في وسط العراق. وتراجع صناع السياسات في واشنطن عن التصدي للتهديد الخطير الذي تشكله هذه الملاذات المتمردة التوأم لحملة القوة المتعددة الجنسيات. وقد أدى هذا الفشل في السياسة إلى عدم كفاية الإجابات على المستوى التشغيلي لمشكلة استراتيجية، مثل التحول المضلل للقوة القتالية للتحالف من بغداد غرباً إلى الحدود السورية في عام 2005.

### الابتكارات والتكييفات وعلامات المستقبل

وعلى الرغم من فشل الحملة الانتقالية، فلقد شهدت السنوات 2004 ـ 2006 قدرا كبيرا من الابتكار والتغيير، اذ تطور بعضها من القاعدة إلى القمة وبعضها كان نتيجة لقرارات استراتيجية. حيث كان اختيار الجنرال بيتر شوميكر لمواصلة تحول الجيش وسط توترات حربين يمثل أحد

هذه القرارات الاستراتيجية التي كان لها تأثير تشغيلي في مسرح العراق طوال الحرب. وكان تحول الجيش مفيداً في دفع الموارد الرئيسية مثل أصول الاستخبارات والمحللين إلى مستوى اللواء، حيث كانت مفيدة في بيئة العمل اللا مركزية في العراق. غير أن قوام ألوية الجيش قد انخفض في الوقت نفسه انخفاضا كبيرا، مما كان إشكالياً في حرب مكافحة التمرد التي تركز على السكان. ونتيجة لذلك، فإن الفائدة الصافية للتحول في حرب العراق غير واضحة. وفي مجال العمليات المدنية ـ العسكرية، مثّل قرار السفير زلماي خليل زاد وكيسي زرع مفهوم فرق إعادة إعمار المقاطعات من أفغانستان إلى العراق ابتكاراً كبيراً آخر. ومن حيث المبدأ، كان الهدف من ضخ فرق إعادة الإعمار هو دمج عناصر مختلفة من القوة الوطنية في النضال من أجل تحسين قدرة العراق على الحكم، الأمر الذي من المفترض أن يحسن شرعيته. ومن الناحية العملية، كانت الوكالات الحكومية الأميركية بطيئة في تنفيذ هذا التكامل وإدارته في عام 2006. وتفتقر معظم الوكالات غير التابعة لوزارة الدفاع إلى الموارد اللازمة لتقديم مساهمة كبيرة وتفتقر إلى سلطة إجبار الموظفين الحكوميين على القيام بمهام خطيرة في فريق إعادة الإعمار الإقليمي. حيث زاد عدم الإلمام بإجراءات التشغيل المشتركة بين الوكالات والافتقار إلى القدرة اللغوية العربية من إعاقة العمليات الفعالة لفرق إعادة الإعمار الإقليمية. وفي وقت لاحق فقط من الحرب ستبدأ فرق إعادة الإعمار في إحداث تأثير تشغيلي كبير.

ولقد كان التكامل المتزايد الفعالية بين العمليات الخاصة والقوات التقليدية في الفترة من عام 2004 إلى عام 2006 أكثر فائدة من هذه المبادرات الاستراتيجية. وفي حين أنه خلال المراحل الأولى من الحروب في العراق وأفغانستان، مُنحت قوات العمليات الخاصة حيزاً خاصاً بها في المعركة، وبحلول عام 2004، كانت عناصر القوات الخاصة تعمل باستمرار في ميدان قتال القوات التقليدية. ومع بدء انهيار القوالب النمطية التقليدية للمنظمات غير التقليدية والتصورات الخاطئة، بدأت العلاقات الجديدة وإجراءات التشغيل تتطور. وبحلول عام 2006، كان المشغلون الخاصون والوحدات التقليدية يتعلمون العمل بشكل تكافلي، مستفيدين من نقاط قوة بعضهم البعض ويعوضون نقاط ضعف بعضهم البعض. وباستخدام العلاقة الفقهية المشتركة بين العناصر المدعومة والداعمة، أدمجت القوة المتعددة الجنسيات وحدات قوات الأمن الخاصة بفعالية في خطة حملتها الانتخابية، بل إنها في بعض الأحيان جعلت من وحدات القوات الخاصة العنصر المدعوم وتسند إلى القوات التقليدية لمساعدتها. ومع تقدم الحرب، حققت العلاقات الشخصية والإجراءات التشغيلية المرتجلة التي تطورت في الفترة 2004 ـ 2006 فوائد كبيرة. كما خضعت قوات العمليات الخاصة لابتكار داخلي ثوري خلال هذه الفترة، حيث تعلم كيفية مكافحة التمرد الشبكي بشكل أكثر فعالية. قبل

الحرب، حيث كان مبدأ العمليات الخاصة ينص على أن مهام العمل المباشر ـ الغارات أو الكمائن ـ يجب أن تستند إلى معلومات استخباراتية مفصلة للغاية ومخطط لها بدقة، مع أن الوحدة المنفذة غالباً ما تقضي أياماً في التحضير لمهمة قد تستغرق دقائق أو ساعات. ولكن نظراً للطبيعة العابرة لأهداف المتمردين في العراق وأفغانستان، فلقد قلبت القوات الخاصة الحكمة التقليدية والمذهب التقليدي، حيث قامت بتخطيط المهام على أساس الحد الأدنى من المعلومات الاستخباراتية وإطلاقها دون إعداد يذكر. وكثيراً ما اعتمد المشغلون الخاصون على «Playbook» لتحديد الخيارات التكتيكية وأطلقوا بعثات متعددة في الليلة الواحدة، بهدف الحصول على المعلومات الاستخبارية الإضافية اللازمة لشن غارات متابعة وخلق تأثير مضاعف من خلال توجيه ضربات متكررة على التمرد.

ولأجل الحاق خسائر كبيرة في فترات زمنية قصيرة، سعى المشغلون الخاصون إلى إحداث صدمة في الشبكات التنظيمية للمتمردين وسلبهم المبادرة. حيث عانت الجماعات المتمردة، التي دخلت في دوامة رجعية، من صعوبة في توليد آثار تشغيلية، مما وفر حيزا للقوات التقليدية للنهوض بأهداف خطة الحملة الأوسع نطاقا. وقد أصبحت هذه الابتكارات، التي كانت في مراحلها الأولى في الفترة 2004 ـ 2006، ذات آثار تشغيلية كبيرة في السنوات الأخيرة من الحرب. وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه وحدات القوات الخاصة تتعلم كيفية زيادة وتيرة عملياتها بشكل كبير، كانت بعض الوحدات التقليدية تعيد اكتشاف واستخدام التكتيكات التقليدية لمكافحة التمرد، كما حدث في تلعفر والقائم في عام 2005 والرمادي في عام 2006. وفي تلك الحالات، أثمرت تكتيكات مكافحة التمرد، والشراكة الواسعة النطاق مع الوحدات العراقية، والدعم العسكري الأمريكي للمصالحة الشعبية. وكذلك فعلت ذلك مهارة قوات التحالف المتزايدة في التعامل مع الفصائل التي حاربتهم سابقاً ولكن يمكن الاستفادة من دوافعها ضد تنظيم القاعدة في العراق وغيرهم من المتمردين الذين لا يمكن التوفيق بينهم. وعلى الرغم من نجاح هذه النهج على المستوى التكتيكي، إلا أنها لم يكن لها تأثير استراتيجي في الفترة 2005 ـ 2006 لأنها تتعارض مع تركيز القوة المتعددة الجنسيات في العراق على الانتخابات الوطنية، وخفض الوجود العسكري للتحالف، والانتقال المطرد إلى السيطرة العراقية. ومع ذلك، ومع فشل خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات في أواخر عام 2006، دفع الرئيس بوش وغيره من كبار القادة الأمريكيين إلى البحث عن استراتيجية جديدة، حيث كانت أمثلة النجاح المحلي في تلعفر والقائم والرمادي سوف تلوح في الأفق. وستصبح تكتيكات مكافحة التمرد والشراكة مع الوحدات العراقية والمصالحة مع المتمردين السابقين محور تفكير التحالف وعملياته في عام 2007، تحت قيادة قادة جدد مع خطة حملة جديدة.

## كلمة ختامية

لقد تشرفت الكلية الحربية للجيش الأميركي بدعم الجهود المبذولة لهذه الدراسة ونشر هذه المجلدات. وبما أن رؤيتنا هي تطوير قادة استراتيجيين وأفكار لا تقدر بثمن للجيش والقوة المشتركة والأمة، فإن نشر هذه المجلدات يرمز إلى الغرض من هذه الدراسة. وفي الواقع، تمثل هذه الدراسة ما تصوره وزير الحرب إليهو روت عندما أنشأ كلية الحرب الأمريكية في عام 1901. ووجه طلابها للنظر في ثلاث قضايا استراتيجية مهمة هي: الدفاع الوطني والعلوم العسكرية والقيادة المسؤولة ـ وهي جوانب ذات صلة بهذه الدراسة. ونأمل أن تؤدي هذه المجلدات إلى إجراء مزيد من الدراسات بشأن المستويات والجوانب الأخرى للحروب في العراق وأفغانستان، وأن تتيح إجراء مزيد من الدراسات. وبالإضافة إلى مئات الساعات من المقابلات، وكنتيجة ثانوية لهذا العمل، تم رفع السرية عن أكثر من 30000 صفحة من الوثائق، وستتاح على الإنترنت. ومع مرور الوقت، سيتم مراجعة جميع هذه المصادر الأولية وإعادة تقييمها من قبل الآخرين، بما في ذلك كلية الموظفين وطلاب الجمعية الأمريكية للعلوم والرعاية الصحية، كوسيلة لمواصلة التحسن كمهنة. ولمزيد من المساعدة في دراسة هذه المجلدات، نقوم بنشرها في شكل رقمي قابل للبحث، مما ينفي الحاجة إلى فهرس مطول اضافة إلى ذلك، في حين أن هذه دراسة مستفيضة، إلا أنها ليست كاملة بأي حال من الأحوال. وقد خرجت العديد من المناطق عن نطاق هذه الدراسة، وستتطلب المزيد من البحوث المتعمقة، ومجالات مثل الخدمات اللوجستية والمساعدات الإنسانية والعمليات الخاصة والجهود المتبادلة التقليدية إلى جانب قرارات القيادة المركزية الأمريكية وقرارات الشركاء الأمريكيين والدوليين الأوسع نطاقاً، والتي أثرت على التوجه الاستراتيجي والتشغيلي والموارد في العراق نفسه.

وتعزز هذه الدراسة أهمية ما نقوم به في كلية الحرب الأمريكية كجزء من التعليم العسكري المهني والحاجة إلى مواصلة الابتكار وتحسين جهودنا. وعادة ما بدأت المشاكل الرئيسية في العراق وأفغانستان على المستوى الاستراتيجي. ونحن بحاجة بحق إلى معالجة العديد من المسائل التشغيلية والتكتيكية التي أبرزتها هذه الدراسة. ومع ذلك، فإن ذلك لا يكفي لحل التحديات العامة التي سنواجهها في المستقبل المنظور. حيث علينا أن نصحح الاستراتيجية وأن نكون مستعدين للاتجاه الطبيعي الحتمي نحو الانجراف الاستراتيجي والاستهلاك الاستراتيجي. حيث كان الجيش الأميركي تقليدياً يثق بشكل شبه ساحق بالتكنولوجيا والعقيدة، وفي الطابع المتغير للحرب، وهو ما ينعكس في كثير من الأحيان في هذه الدراسة. حيث سوف نحلل ونتعلم منه. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نبالغ في الالتزام بالدروس المستفادة من هذه

الحرب. وكما قال الدكتور مايك نيبرغ، رئيس جامعة الولايات المتحدة الأمريكية لدراسات الحرب، الذي عزز لي مؤخراً: «ستكون الحرب القادمة التي نخوضها مختلفة تماماً وستجعل العديد من الاقتراحات العملياتية ولتكتيكية هنا تتغلب عليها الأحداث». السؤال هو أي منها؟ وفي المؤتمر الوطني الأمريكي للعلوم والبيولوجية «نحن ملتزمون وسنواصل تعزيز أهمية دراسة الاستراتيجية، وطبيعة الحرب، وجوهر القيادة وصنع القرار على المستوى الاستراتيجي، وعلى الصلة بين الاستراتيجية والعمليات في بعض الأحيان بين «العقدة الغوردية».

وفي هذا الذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى، فإني أدرك أن هذه الدراسة هي جزء من تقليد قديم داخل جيشنا لتقييم الاستراتيجيات والعمليات والقرارات السابقة تقييمًا نقديًا للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات والإجراءات في المستقبل. وإن هذا الالتزام بالتقييم الذاتي والدراسة والتكيف لا يخدم فقط لضمان استعداد جيشنا في المستقبل، بل يكرم أيضاً أولئك الذين التزموا بالمثل بأمن أمتنا والدفاع عنها خلال هذا الصراع.

MAJOR GENERAL JOHN S. KEM
Commandant
U.S. Army War College

**التوقيع**

**الفريق جون إس. كيم**

**آمر كلية الحرب الأمريكية**

# الخاتمة

بعد اطلاعي على هذا الكتاب وجب عليّ بداية أن أحيي المترجم على اختياره الولوج في عالم الترجمة بهذا المؤلف المهم والشائك والذي يتضمن الكثير من المعلومات والحقائق والاسرار، فقد كان محايداً أميناً في الترجمة ونقل الوقائع كما هي ومثلما وردت دون تصرف منه أو ابداء رأي أو تعليق، وهو سبب ما نلمسه من جفاف في بعض الأحيان أو قساوة في الوصف أو جرأة في الطرح أو لذاعة في النقد، وإني أقول إن الجهد المبذول في الترجمة يجب أن يقابل بكثير من الشكر والثناء والتقدير، فقد جعل هذه الوثيقة المهمة في متناول الجميع وبإمكان أي شخص السباحة في بحور المعلومات التي وردت، والاطلاع على كواليس تلك الأحداث.

وقد يتفاجأ البعض مما ورد في هذا الكتاب من معلومات وتفاصيل وأسرار كونه ليس مؤلفاً يخص تلك المرحلة فحسب بل دراسة وتحليل للأحداث والوقائع، ويعتبر مرجع مهم من المراجع التاريخية التي وثقت الاحداث منذ عام 1991 وصولاً إلى عام 2006، وقد يرفض البعض وينكر بل ويهاجم بعضاً مما ورد وسيؤيد البعض الاخر، وقد يشكل للبعض صدمة، وكلاً بحسب خلفيته ورؤيته وانتمائه وقراءته للأحداث ودوره فيها.

ولقد احتوى هذا المؤَلف على الكثير من الحقائق والاسرار وقد عرج تقريباً على كل الاحداث المهمة وحتى الاقل اهمية «من وجهة نظر امريكية طبعاً» وشرح ملابساتها وتفاصيلها، مما يتيح لنا الدخول إلى الكواليس والاطلاع على المطبخ السياسي من الداخل ومعرفة ما جرى، حيث يوضح الاخفاقات الامريكية والقصور في بعض الجوانب والتخبط وعدم وجود رؤية واضحة في رسم مستقبل عراق ما بعد صدام والبعث، وكيفية تغيير الاستراتيجيات الامريكية على صعيد الجيش والدوائر السياسية الامريكية، ويؤشر مواطن الاختلاف والصراع بين رامسفيلد وكيسي وبعض القادة والخ، ويوضح دور الكثير من الشخصيات العراقية وكيفية بروز ونشوء بعض الشخصيات التي لها دور مهم اليوم، وكيف ارتقوا السلم وظهروا للواجهة، وعرجوا على عقلية البعض منهم وكيفية ادارتهم للازمات وللدولة بشكل عام.

الغزو ـ التمرد ـ الحرب الأهلية هي عناوين هذا المجلد مروراً بأحداث تشكيل الحكومات

المؤقتة والدائمة وكتابة الدستور وحل الجيش وحروب الفلوجة والنجف والصدر وتشكيل تنظيم القاعدة وانتشار عملياته وتفاصيل البعض منها، إلقاء القبض على الرئيس الاسبق والقضاء على الزرقاوي وغيرها الكثير، وكيفية ترك الامور لتصل للانفجار ثم إعادة السيطرة على الوضع وانشاء الصحوات وتقوية الجيش والشرطة.

ولقد افرد المؤلفون عدة فصول للحرب الأهلية وبدايتها وكيفية تبلورها وما جرى من أحداث، وسلطوا الضوء على امراء الطوائف في تلك الفترة وبعض الشخصيات الفاعلة والمشاركة، وتم ذكر تفاصيل دقيقة جداً وبالأرقام والتواريخ والأماكن «قد يكون القارئ قد عاش بعض تلك التفاصيل لكنه الان يراها من منظور اخر وهو ما يجعل الغور في المجلد متعة لا تخلو من الألم والحزن»، حيث قد وضعوا بين يدي القارئ كثير من الحقائق لكي يطلع ويعلم ما حصل تلك في الفترة، اقتبس مثلاً شيء مما ذكره أحد أمراء الحرب «قال لهما بسرور إن الشيعة يجب أن ينفسوا البخار الآن» هذه كانت إشارة إلى أن الحكومة ستغض النظر عما يجري من أحداث وتدير ظهرها مسرورة لما يجري من قتل ودماء، عكس رغبة الأمريكان.

وختاماً كان هذا المجلد دراسة وتحليلات نقدية وإعادة تقييم من قبل الأمريكان لأحداث العراق للاستفادة من الاخطاء، ويجب علينا نحن أيضاً أن نستفيد من تلك التجربة ونتجاوز معاً أخطاء الماضي..

أتمنى للمترجم التوفيق في مسيرته، وأتمنى لكم قراءة ممتعة، مع أنني أعدكم أنها لن تخلو من الألم

**الدكتور المهندس الكاتب**

**لؤي الشقاقي**

**إسطنبول/2020/6/19**

# المراجع

- **Interviews Conducted by the CSA's OIF Study Group:**

| | |
|---|---|
| General (Ret.) John P. Abizaid | Lieutenant Colonel Mark Grdovich Brigadier |
| Lieutenant Colonel (Ret.) Martin Adams | General John Gronski Celeste Ward Gventer |
| Colonel (Ret.) John Agoglia | National Security Advisor Stephen Hadley |
| Robert Alberts | Lieutenant General David Halverson Colonel Jeff Hannon |
| Lieutenant General Joseph Anderson | Commander Rebecca Harper Colonel (Ret.) Derek |
| Lieutenant Colonel Charles Armstrong | J. Harvey |
| Rick Atkinson | Colonel (Ret.) James Hickey |
| GeneralLloyd Austin | Major General (Ret.) Patrick Higgins |
| Amatzia Baram | Major General William C. Hix |
| Colonel (Ret.) Kevin Benson | Brigadier General Frederick «Ben» Hodges |
| Major General William H. Brandenberg | Colonel Dan Hodne |
| Ambassador L. Paul Bremer III | Lieutenant General David Hogg CW4 Charles Hof |
| Lieutenant General Robin Brims | Gregory Hooker |
| Brigadier General (S) Scott Brower | Colonel (Ret.) Bjarne «Mike» Iverson Colonel Bill Ivey |
| Major General Jeffrey Buchanan | Iraqi Major General Najim Jabouri General (Ret.) |
| Major General (Ret.) Aziz Swady Noor al Bukhutree | John M. «Jack» Keane |
| President George W. Bush | Lieutenant General (Ret.) Francis "Frank Kearney |

| | |
|---|---|
| General (Ret.) George W. Casey, Jr. | Lieutenant Colonel (Ret.) Robert Kelley Lieutenant General |
| Lieutenant General Robert Caslen | Poul Kiaerskou Colonel Randy Lane |
| General (Ret.) Peter W. Chiarelli | Colonel Kevin Leahy Ambassador Douglas Lute |
| Lieutenant General Marco Chiarini | Major Kevin Bruce Marcus General (Ret.) James N. |
| Colonel Ronald F. Clark | Mattis |
| Lieutenant General Charles Cleveland | General (Ret.) Stanley McChrystal Colonel (Ret.) |
| Colonel Chris Connor | Michael McCormick |
| Major General Anthony Cucolo | Colonel (Ret.) Kevin McDonnell |
| Dan Darling | General (Ret.) David D. McKiernan |
| David Dawson | Lieutenant General Herbert Raymond "H. R. McMaster |
| Lieutenant General Keith W. Dayton | Regis Matlak |
| Colonel Edmund J. Degen | Lieutenant General Thomas F. Metz Lieutenant General |
| Colonel Manny Diemer | (Ret.) Paul T. |
| Lieutenant Colonel Michael Donahue | Mikolashek |
| Major General Edward Donnelly | Colonel Charlie Miller |
| Major General Paul D. Eaton | Colonel Steven Miska |
| Colonel Lee English | Colonel Mark Mitchell |
| Brigadier General Billy Don Farris | Colonel Steve Sifers Emma Sky |
| Major General Barbara Fast | Colonel (Ret.) Marty Stanton |
| Major (Ret.) Thomas S. Fisher | Colonel Michael Steele |
| General John D. «Jack" Gardner | Lieutenant Colonel Kent Strader |
| Secretary of Defense Robert M. Gates | Lieutenant Colonel (Ret.) Adam Such |
| General Frank | General (Ret.) Gordon R. Sullivan |
| Colonel (Ret.) Robert Green | Brigadier General Sean Swindell Colonel |
| Lieutenant Colonel Pat Morrison | Zsolt Szenthiralyi |

| | |
|---|---|
| General (Ret.) Richard B. Myers Major | Major General Joseph J. Taluto Major |
| General Richard Nash Douglas Nolen | General James D. Thurman |
| Lieutenant General Michael Oates | Lieutenant General Kenneth Tovo |
| Lieutenant Colonel David Oclander | Lieutenant General John Vines Major |
| General Raymond T. Odierno Brigadier | General Rick Waddell |
| General Mark O'Neill Colonel Paul Ott | General (Ret.) William S. Wallace |
| Brigadier General Hector Pagan General | Lieutenant General Marshall B. Webb |
| Sir Nicholas R. Parker Colonel Dave | Lieutenant General William G. Webster, Jr. |
| Pendall General (Ret.) David H. | Colonel (Ret.) Richard Welch Brigadier |
| Petraeus Colonel Louis B. Rago II | General (Ret.) Thomas White Rear |
| Kathleen Reedy Major General Michael | Admiral (Ret.) Edward Winters Major |
| Repass Secretary of State Condoleezza | General (Ret.) Walter Wodjakowski |
| Rice Brigadier General Rick Rife | Ambassador Paul Wolfowitz Lieutenant |
| National Security Advisor Mowaffaq | General Richard Zahner |
| Rubaie Lieutenant General (Ret.) | Ricardo Sanchez General (Ret.) Peter J. |
| Schoomaker Kalev «Gunner» Sepp | Abram Shulsky |

- **West Point Center for Oral History:**
  - Major General Robert Abrams
  - Lieutenant General Rick Lynch

- **Institute for Defense Analyses:**

| | |
|---|---|
| Colonel Julian Dale Alford | Colonel Casey Haskins |
| Ayad Allawi | Mullah Nadhim Mahmoud Khalil Jabouri |
| Colonel Ralph Baker | Sheikh Kurdi Rafee Farhan al-Mahalawi |
| Captain Jim Calvert (pseudonym) | Sheikh Ahmed Bezia Fteikhan al-Rishawi |

- **Combat Studies Institute:**

| | |
|---|---|
| General (Ret.) John P. Abizaid | Major Chris Liermann |
| Colonel Robert Abrams | Colonel Sean MacFarland |
| Brigadier General Rod Barham | Major General John P. Mclaren |
| Colonel Peter Bayer | Lieutenant General Thomas Metz |
| Lieutenant Colonel Chris Beckert | Brigadier General Mark A. Milley |
| Colonel Kevin Benson | Lieutenant General Richard Natonski |
| Major General Daniel P. Bolger | Lieutenant Colonel Peter A. Newell |
| Brigadier General Robert B. Brown | Colonel John Norris |
| Major Stephen Campbell | Lieutenant Colonel Wesley Odum |
| Colonel Edward Cardon | Brigadier General Peter J. Palmer |
| General George W. Casey, Jr. | Lieutenant General Joseph Peterson |
| Lieutenant General Peter W. Chiarelli | General David H. Petraeus |
| Major Mark Cloutier | Brigadier General Dana Pittard |
| Colonel Donald Currier | Lieutenant Colonel James Rainey |
| General Martin E. Dempsey | Lieutenant Colonel Christopher Reed |
| Major Michael Doherty | Lieutenant Colonel Tom Rickard Colonel Sean Ryan |
| Major General Paul D. Eaton | Colonel Steven Salazar |
| Colonel (Ret.) Todd Ebel | Major Craig Schuh Colonel Robert E. |
| Lieutenant Colonel (Ret.) Joseph Fischer | Scurlock Brigadier General Richard Sherlock |
| General (Ret.) Tommy Franks | Major General (Ret.) Charles "Chuck |
| Colonel Bruce Gant | Swannack, Jr. Colonel Jeffrey Terhune |
| Lieutenant Colonel Michael Gibler | Major Sean Tracy |
| Lieutenant Colonel Glenn Goddard | Colonel Thomas Vail Lieutenant |
| Brigadier General Carter Ham Colonel Bill | General John R. Vines Major |
| Hickman Ambassador Zalmay Khalilzad | General William G. Webster, Jr. |
| Colonel Chris King Major Jeremy Lewis | |

- **Marine Corps History and Museums Division:**

_ Major General Richard F. Natonski

- **Marine Corps University:**

| | |
|---|---|
| Major General John R. Allen | Lieutenant General (Ret.) Jay Garner |
| Colonel Joseph Anderson | Frank Miller |
| Colonel Kevin Benson | Lieutenant Colonel Wesley Odum |
| Major Thomas Fisher | Major Daniel Soller |

- **U.S. Army Center of Military History:**

| | |
|---|---|
| Major General John Batiste | Lieutenant General (Ret.) Paul T. |
| Lieutenant General Peter W. Chiarelli | Mikolashek |
| Major General Walter E. Gaskin, Sr. | Lieutenant Colonel (Ret.) Terry Moran |
| Colonel Stephen Hicks | General David H. Petraeus |
| Major Kevin Bruce Marcus | Major General James D. Thurman |
| Major General James «Spider» Marks | General William S. Wallace |
| General (Ret.) David D. McKiernan | |

## BOOKS


- Allawi, Ali. The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace. New Haven, CT: Yale University Press, 2007.
- Bailey, Jonathan; Richard Iron; and Hew Strachan, eds. British Generals in Blair's Wars. Surrey, UK: Ashgate Publishing, 2013.
- Benshael, Nora. After Saddam: Pre-War Planning and the Occupation of Iraq. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2008.
- Bremer, L. Paul. My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope. New York: Thresh-old Editions, 2006.
- Briscoe, Charles H. et al., All Roads Lead to Baghdad: Army Special Operations Forces in Iraq. Fort Bragg, NC: U.S. Special Operations Command History Office, 2007.
- Cameron, Robert S. To Fight or Not to Fight? Organizational and Doctrinal Trends in Mounted Maneuver Reconnaissance from the Interwar Years to Operation IRAQI FREEDOM. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute, 2010.
- Carney, Stephen A. Allied Participation in Operation IRAQI FREEDOM. Washington, DC: U.S. Army Center of Military History, 2011.
- Casey, George W., Jr. Strategic Reflections: Operation IRAQI FREEDOM, July 2004-February2007.
- Washington, DC: National Defense University Press, 2012.
- Clay, Steven E. Iroquois Warriors in Iraq. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2007.
- Cloud, David, and Greg Jaffe. The Fourth Star: Four Generals and the Epic Struggle for the Future of the United States Army. New York: Crown Publishers, 2009.
- Cockburn, Patrick. Muqtada Al-Sadr and the Battle for the Future of Iraq.
- New York: Scribner, 2008.

- Muqtada: Muqtada al-Sadr, the Shia Revival, and the Struggle for Iraq. New York: Scribner, 2008.
- Cohen, Amnon, and Noga Efrati, eds. Post Saddam Iraq: New Realities, Old Identities, Changing Patterns. Portland, OR: Sussex Academic Press, 2011.
- Cole, Juan. «Shia Militias in Iraqi Politics.» In Iraq: Preventing a New Generation of Conflict. Edited by David M. Malone, Markus E. Bouillon, and Ben Rowswell. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2007.
- Couch, Dick. The Sheriff of Ramadi: Navy SEALs and the Winning of al-Anbar. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2008.
- Crane, Conrad C., and W. Andrew Terrill. Reconstructing Iraq: Insights, Challenges, and Missions for Military Forces in a Post-Conflict Scenario. Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 2003.
- Doubler, Michael Dale. The National Guard and Reserve: A Reference Handbook. Westport, CT: Greenwood Publishing Group, 2008.
- Doyle, William. A Soldier's Dream: Captain Travis Patriquin and the Awakening of Iraq. New York: NAL Caliber, 2011.
- Estes, Lieutenant Colonel Kenneth W. U.S. Marine Corps Operations in Iraq, 2003-2006. Quantico, VA: History Division, U.S. Marine Corps, 2009.
- U.S. Marines in Iraq, 2004-2005: Into the Fray. Quantico, VA: History Division,
- U.S. Marine Corps, 2011.
- Etherington, Marc. Revolt on the Tigris. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005.
- Fairweather, Jack. A War of Choice: Honor, Hubris and Sacrifice: The British in Iraq. London, UK: Vintage Books, 2011.
- Feith, Douglas J. War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism. New York: HarperCollins, 2008.
- Felter, Joseph, and Brian Fishman. Iranian Strategy in Iraq: Politics and «Other Means.» West Point, NY: Combating Terrorism Center, 2008.

- Ferguson, Charles. No End in Sight: Iraq's Descent into Chaos. New York: Public Affairs, 2008.
- Fontenot, Colonel Gregory; Lieutenant Colonel Edmund J. Degen; and Lieutenant Colonel David Tohn. On Point: The United States Army in Operation IRAQI FREEDOM. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2004.
- Franks, General Tommy. American Soldier. New York: HarperCollins, 2004.
- Frederick, Jim. Black Hearts: One Platoon's Descent into Madness in Iraq's Triangle of Death. New York: Harmony Books, 2010.
- Gillies, David, ed. Elections in Dangerous Places: Democracy and the Paradoxes of Peacebuilding. Montreal, Canada: McGill-Queen's University Press, 2011.
- Gordon, Michael R., and Bernard E. Trainor. Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq. New York: Vintage Books, 2007.
- The Endgame: The Inside Story of the Struggle for Iraq, from George W. Bush to Barack Obama. New York: Vintage Books, 2013.
- Gott, Kendall D. «American Advisor in Action, Mosul, November 13, 2004.» In Contact! Case Studies from the Long War, Vol. 1. William G. Robertson, ed. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2006.
- Gourevitch, Philip, and Errol Morris, Standard Operation Procedure. New York: Penguin Group, 2008.
- Herrera, Ricardo A. «Brave Rifles at Tall 'Afar, September 2005.» In Contact! Case Studies from the Long War, Vol. 1. William G. Robertson, ed. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2006.
- Keegan, John. The Iraq War. New York: Random House, 2004.
- Kozlowski, Francis X. U.S. Marines in Battle: An-Najaf, August 2004. Quantico, VA: His-tory Division, U.S. Marine Corps, 2009.
- Kukis, Mark. Voices from Iraq: A People's History, 2003-2009. New York: Columbia University Press, 2011.
- Lacy, Jim. Takedown: The 3rd Infantry Division's Twenty-One Day Assault on Baghdad. Annapolis, Md: Naval Institute Press, 2007.

- Lejeune Leadership Institute. Leadership, Ethics, and Law of War Discussion Guide for Marines. Quantico, VA: Marine Corps University, 2008.
- Mackey, Sandra. The Reckoning: Iraq and the Legacy of Saddam Hussein. New York: W. W. Norton, 2002.
- Mankhen, Thomas G., and Thomas A. Kearney, eds. War in Iraq: Planning and Execution. New York: Routledge, 2007.
- McChrystal, Stanley. My Share of the Task: A Memoir. New York: Penguin Group, 2013.
- McGrath, John J. «Action at Combat Outpost Tampa: Mosul, December 29, 2004.» In Con-tact! Case Studies from the Long War, Vol. 1. William G. Robertson, ed. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2006.
- Between the Rivers: Combat Action in Iraq 2003-2005. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2012.
- McWilliams, Timothy S., and Nicholas Schlosser. U.S. Marines in Battle: Fallujah. Quantico, VA: History Division, U.S. Marine Corps, 2014.
- McWilliams, Timothy S., and Kurtis P. Wheeler, eds. Al-Anbar Awakening, Vol. I, American Perspectives. U.S. Marines and Counterinsurgency in Iraq, 2004-2009. Quantico, VA: Marine Corps University Press, 2009.
- Mockaitis, Thomas R., ed. The Iraq War Encyclopedia. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2013.
- Offenhaur, Priscilla, and David Osbourne. History of the U.S. Army Battle Command Train-ing Program, 1986-2003. Washington, DC: Library of Congress, 2007.
- Raddatz, Martha. The Long Road Home. New York: Berkley Books, 2008.
- Rayburn, Joel. Iraq After America: Strongmen, Sectarians, and Resistance. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2014.
- Reardon, Mark J., and Jeffery A. Charlston. From Transformation to Combat: The First Stryker Brigade at War. Washington, DC: U.S. Army Center of Military History, 2007.
- Ricks, Thomas E. Fiasco: The American Military Adventure in Iraq. New York: Penguin Press, 2006.

- Ripley, Tim. Operation TELIC: The British Campaign in Iraq 2003-2009. Lancaster, UK: Telic-Herrick, 2014.
- Royal Navy Operation TELIC: 3 Commando Brigade's Desert War. Portsmouth, UK: RN Graphics Centre, n.d.
- Rudd, Gordon W. Reconstructing Iraq: Regime Change, Jay Garner, and the ORHA Story. Lawrence, KS: University Press of Kansas, 2011.
- Russell, James A. Innovation, Transformation, and War: Counterinsurgency Operations in Anbar and Ninewa, Iraq, 2005-2007. Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.
- Russell, Steven D. We Got Him!: A Memoir of the Hunt and Capture of Saddam Hussein. New York: Picket Books, 2011.
- Sanchez, Lieutenant General Ricardo S. Wiser in Battle: A Soldier's Story. New York: HarperCollins, 2008.
- Schlosser, Nicholas J. The Battle for Al Qaim and the Campaign to Secure the Western Euphrates River Valley. Quantico, VA: History Division, U.S. Marine Corps, 2013.
- Sherry, Mark D. «Fighting in the Valley of Peace: Najaf—August 2004.» Tip of the Spear:
- U.S. Army Small-Unit Action in Iraq, 2004-2007. Jon T. Hoffman, ed. Washington, DC: U.S. Army Center of Military History, 2009.
- Sky, Emma. The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq. Kindle Edition. New York: Public Affairs, 2015.
- Weiss, Michael, and Hassan Hassan. ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts, 2015.
- West, Bing. No True Glory: A Frontline Account of the Battle for Fallujah. New York: Bantam Dell, 2005.
- The Strongest Tribe: War, Politics, and the Endgame in Iraq. New York: Random House, 2009.
- Wilson, Isaiah, III. Thinking Beyond War: Civil-Military Relations and Why America Fails to Win the Peace. Revised Ed. New York: Palgrave Macmillan, October 2013.

- Woods, Kevin M. Saddam and Terrorism. Alexandria, VA: Institute for Defense Analyses, 2007.
- Woods, Kevin M.; David D. Palkki; and Mark E. Stout. The Saddam Tapes: The Inner Workings of a Tyrant's Regime, 1978-2001. New York: Cambridge University Press, 2011.
- Woods, Kevin M.; Michael E. Pease; Mark E. Stout; Williamson Murray; and James G. Lacey. The Iraqi Perspectives Project: A View of Operation IRAQI FREEDOM from Saddam's Senior Leadership. Norfolk, VA: Joint Center for Operational Analysis and Lessons Learned, n.d.
- Woodward, Bob. State of Denial, Bush at War, Part III. New York: Simon & Schuster, 2007. Also SimonandSchuster.com, Google Books edition.
- Wright, Donald, and Colonel Timothy R. Reese. On Point II: Transition to the New Campaign: The United States Army in Operation IRAQI FREEDOM. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, 2008.
- Zucchino, David. Thunder Run: The Armored Strike to Capture Baghdad. New York: Atlantic Monthly Press, 2004.


## ARTICLES


- Ali, Ahmed. «Iraq's Sectarian Crisis Reignites as Shi'a Militias Execute Civilians and Remobilize.» Institute for the Study of War, June 1, 2013. Available from www. understandingwar. org/backgrounder/ iraqs-sectarian-crisis-reignites-shia-militias-execute-civilians-and-remobilize.
- «Baghdad Belts.» Institute for the Study of War. Available from www. understandingwar. org/region/baghdad-belts. Accessed January 23, 2015.
- Baker, Maj Jay B. «Tal Afar 2005: Laying the Counterinsurgency Groundwork.» Army, Issue 59, No. 6 (June 2009).
- Batiste, Major General John; Colonel Pete Vangjel; Lieutenant Colonel Patrick Warren; and Michael Morrisy. «An Army Forward: Not Just Talking Turkey!»
- Batiste, Major General John, and Lieutenant Colonel Paul Daniels. «The Fight for Samarra: Full-Spectrum Operations in Modern Warfare.» Military Review, Vol. 85 (May-June 2005).

- Bell, General Burwell B., III, and Lieutenant Colonel Thomas Galvin. «In Defense of Ser-vice Component Commands.» Joint Forces Quarterly, Vol. 37 (April 2005).
- Benshael, Nora. «Mission Not Accomplished.» War in Iraq: Planning and Execution. Thomas
- G. Mankhen and Thomas A. Kearney, eds. New York: Routledge, 2007.
- Biddle, Stephen. «Speed Kills? Reassessing the Role of Speed, Precision, and Situation Awareness in the Fall of Saddam.» Journal of Strategic Studies, Vol. 30 (February 2007), pp. 20-22.
- Bill, Brian J. «Detention Operations in Iraq: A View from the Ground.» International Law Studies, Vol. 86 (2010).
- Chiarelli, Major General Peter W., and Major Patrick R. Michaelis. «Winning the Peace: The Requirement for Full-Spectrum Operations.» Military Review, Vol. 85 (July-August 2005).
- Cordesman, Anthony H., with Eric M. Brewer and Sara Bjerg Moller. Iraq's Evolving Insurgency and the Risk of Civil War. Center for Strategic and International Studies, June 22, 2006 (rough working draft for outside comment). Available from https://csis-prod.s3.amazonaws. com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/060622_insurgency.pdf.
- Dai, Yamao. «Transformation of the Islamic Da'wa Party in Iraq: From the Revolutionary Period to the Diaspora Era.» Asian and African Area Studies, Vol. 7, No. 2 (2008). Available from www.asafas.kyoto-u.ac.jp/dl/publications/no_0702/238-267.pdf.
- Darling, Dan. Ansar al Islam Dossier. July 30, 2004, Center for Tactical Counterterrorism.
- Dauber, Cori. «The Truth Is Out There: Responding to Insurgent Disinformation and Deception Operations.» Military Review, Vol. 89 (January-February 2009).
- Filkins, Dexter. «What We Left Behind.» The New Yorker, April 28, 2014. Available from: www.newyorker.com/magazine/2014/04/28/what-we-left-behind?currentPage=all.
- Gambhir, Harleen. «Dabiq: The Strategic Messaging of the Islamic State.» Institute for the Study of War, August 15, 2014. Available from www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/Backgrounder15.pdf.

- Gaughen, Patrick. Backgrounder 15, Baghdad Neighborhood Project: Saydiyah. Institute for the Study of War {2007}. Available from www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/Backgrounder15.pdf.
- Gresham, John D. «The Haditha Dam Seizure—The Target, Part I.» Defense Media Net-work, May 1, 2010. Available from https://www.defensemedianetwork.com/stories/hold-until-relieved-the-haditha-dam-seizure/. Accessed July 2014.
- Hooker, Gregory. «Shaping the Plan for Operation Iraqi Freedom: The Role of Military Intelligence Assessments.» Revised ed. Military Research Papers, No. 4. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2003. Available from www.washington institute.org/policy-analysis/view/shaping-the-plan-for-operation-iraqi-freedom-the-role-of-military-intellige.
- Hull, Jeanne. «We're All Smarter Than Any One of Us: The Role Inter-Agency Intelligence Organizations in Combating Armed Groups.» Journal of Public and International Affairs (Spring 2008).
- International Crisis Group. «The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict.» Middle East Report No. 52 (February 27, 2006).
- Khatchadourian, Raffi. «The Kill Company.» The New Yorker, July 6, 2009. Available from https://www.newyorker.com/magazine/2009/07/06/the-kill-company.
- Knarr, William, et al. «Al-Sahawa: An Awakening in Al Qaim.» Combating Terrorism Exchange Journal (May 2013).
- Miller, Judith. «After the War: Unconventional Arms; A Chronicle of Confusion in the
- U.S. Hunt for Hussein's Chemical and Germ Weapons.» The New York Times, July 20, 2005. Available from www.nytimes.com/2003/07/20/world/after-war-unconventional-arms-chroni-cle-confusion-us-hunt-for-hussein-s-chemical.html.
- Mozaffar, Shaheen. «Elections, Violence, and Democracy in Iraq.» Bridgewa-ter Review, Vol. 25 No. 1 (June 2006). Available from vc.bridgew.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1156&context=br_rev.
- Mujahedeen e-Khalq (MeK). Federation of American Scientists Intelligence Research Pro-gram, July 13, 2004. Available from fas.org/irp/world/para/mek.htm.

- Otterman, Sharon. «Iraq: the Role of the Tribes.» Council on Foreign Relations, Novem-ber 14, 2003. Available from www.cfr.org/iraq/iraq-role-tribes/p7681.
- Packer, George. «The Lesson of Tal Afar: Is It Too Late for the Administration to Correct Its Course in Iraq.» The New Yorker, April 10, 2006. Available from www.newyorker.com/magazine/2006/04/10/the-lesson-of-tal-afar.
- Parker, Ned, and Raheem Salman. «Notes From The Underground: The Rise of Nouri al-Maliki.» World Policy Journal, Vol. 30, No. 1 (Spring 2013). Available from www.world-policy.org/journal/spring2013/maliki.
- Phillips, Stephen. «The Birth of the Combined Explosives Exploitation Cell.» Small Wars Journal, 2008.
- Pletz, Eric. Sustainment of Army Forces in Operation Iraqi Freedom: Major Findings and Rec-ommendations. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005.
- Roggio, Bill. «Enter Operation River Gate.» Long War Journal (4 October 2005). Available from www.longwarjournal.org/archives/2005/10/enter_operation_1.php.
- _____ «Habbaniyah and the 3/3-1 Snake Eaters.» Long War Journal (January 19, 2007). Available from www.longwarjournal.org/archives/2007/01/habbaniyah_and_the_3. php#ixzz3GK03hTcg.
- Saleh, Barhim. «Iraq and Counterterrorism: The Role of the Kurdistan Regional Gov-ernment.» PolicyWatch, No. 575, Washington Institute for Near East Policy, Octo-ber 18, 2001. Available from www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-and-counterterrorism-the-role-of-the-kurdistan-regional-government.
- Wallis, Major Eric T. «From Just In Case to Just In Time.» Army Logistician, Vol. 40, No. 3 (May-June 2008).
- Ware, Michael. «Inside Iran's Secret War for Iraq.» Time magazine, August 22, 2005.
- Available from www.mickware.info/Past/2005/files/1ed99bba67b6c013794d8844a97615ab-11.php.
- Zisser, Eyal. «Syria and the War on Iraq.» Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 (June 2003).

- Zahczewsky, Gregory. «Destroying the Mother of All Arsenals: Captured Enemy Ammunition in Iraq.» Available from www.jmu.edu/cisr/journal/9.2/focus/zahaczewsky/zahacze-wsky.html.


## MONOGRAPHS AND REPORTS


- Bahney, Benjamin; Howard J. Shatz; Carroll Ganier; Renny McPherson; and Barbara Sude; with Sara Beth Elson and Ghassan Schbley. An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qa' ida in Iraq. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010.
- Bayer, Colonel Peter. «The Lessons of War: A Division G3's Thoughts on Operation Iraqi Freedom.» Personal Experience Monograph, U.S. Army War College, May 2004.
- Beadenkopf, Ronald. «Conventional Forces Intelligence Integration with Special Operations Forces in Support of Operation Iraqi Freedom III.» SOF COIN Tribal Engagement, CALL Newsletter 11-04, November 2010.
- Bernard, Cheryl et al. The Battle Behind the Wire: U.S. Prisoner and Detainee Operations from World War II to Iraq. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2011.
- Brown, Lieutenant General Chris, UK Minister of Defense. «Operation Telic Lessons Compendium.» April 6, 2011. Available from https://www.gov.uk/government/publications/operation-telic-lessons-compendium.
- Cushman, Lieutenant General (Ret.) John. Chain of Command Performance of Duty (for) 2 BCT, 101st Airborne Division, 2005-2006: A Case Study Offered to The Center for the Professional Army Ethic. June 2, 2011. Available from www.west-point.org/publications/cushman/BlackHeartsCase.pdf.
- Davis, Lynn E.; Jill Rough; Gary Cecchine; Agnes Gereben Schaefer; and Laurita Zeman. Hurricane Katrina: Lessons for Army Planning. Santa Monica, CA: RAND Arroyo Center, 2007.
- {Deputy Chief of Intelligence} Special Adviser Report on Iraq's WMD, Key Findings. September 30, 2004. Available from https://www.cia.gov/library/reports/general-reports-1/ iraq_wmd_2004. Accessed October 28, 2014.

- Department of Defense. «Measuring Stability and Security in Iraq.» Report to Congress, November 2006.
- Dobbins, James et al. Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority. Arlington, VA: RAND Corporation, 2009. Available from www.rand.org/pubs/monographs/MG847.html.
- Fitzsimmons, Michael. Governance, Identity, and Counterinsurgency: Evidence from Ramadi and Tal Afar. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2013.
- House of Commons Defence Committee. UK Land Operations in Iraq 2007. London, UK: House of Commons, December 3, 2007.
- Human Rights Watch. Reversing the Arabization of Kirkuk. 2004. Available from https://www.hrw.org/reports/2004/iraq0804/7.htm.
- «Operation TOGETHER FORWARD I.» Available from www.understandingwar.org/operation/operation-together-forward-i.
- _____ «Operation TOGETHER FORWARD II.» Available from www.understand-ingwar.org/operation/operation-together-forward-ii.
- Johnson, Stuart E. et al. A Review of the Army's Modular Force Structure. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2012.
- U.S. Congress. House. Committee on Armed Serviced. Subcommittee on Oversight and Investigations. The Joint Improvised Explosive Device Defeat Organization: DOD's Fight Against IEDs Today and Tomorrow. November 2008.
- Katzman, Kenneth. «Iraq: Elections, Government, and Constitution.» Congressional Research Report for Congress, updated November 20, 2006. Available from fpc.state.gov/documents/organization/76838.pdf.
- _____ «Iraq: Elections and New Government.»
- Congressional Research Service Report for Congress, updated May 11, 2005. Available from https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc824783/m1/1/. Accessed January 14, 2015.

- _____ «Iraq: Politics, Governance, and Human Rights.» Congressional Research Service Report for Congress, January 15, 2013. Available from https://www.justice.gov/sites/default/files/eoir/legacy/2013/06/13/Politics_Governance_HR_01-15-13.pdf.
- _____ «Iraq: Post-Saddam Governance and Security.» Congressional Research Ser-vice Report for Congress, October 28, 2009. Available from https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL31339.pdf.
- _____ «Iraq: U.S. Regime Change Efforts and Post-Saddam Governance.» Congres-sional Research Service Report for Congress, updated July 29, 2005. Available from www. dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a480475.pdf.
- Kirkpatrick, Charles E. 16 Days to Baghdad: V Corps in the Combat Phase of Operation IRAQI FREEDOM. Notes and Summary. V Corps, n.d.
- Knarr, William et al. Al Anbar Awakening, Vol. III, «Area of Operations Denver, Western Euphrates.» Alexandria, VA: Institute for Defense Analyses, 2013.
- _____ Al Sahawa—The Awakening, Vol. IV, «Al Anbar Awakening: Area of Oper-ations Topeka, Ramadi Area.» Alexandria, VA: Institute for Defense Analyses, 2013.
- Lister, Charles. Profiling the Islamic State. Doha, Qatar: Brookings Doha Center, 2014.
- Matthews, Matt M. «Operation AL FAJR: A Study in Army and Marine Corps Joint Operations.» Global War on Terrorism Occasional Paper 20. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, n.d.
- Multi-National Force-West. Sunni Insurgency Study. June 13, 2007.
- National Counterterrorism Center. Terrorist Groups: Al-Qa'ida in Iraq AQI). Available from www.nctc.gov/site/groups/aqi.html.
- National Security Council. National Strategy for Victory in Iraq. November 2005. Avail-able from www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/documents/Iraqnationalstrategy11-30-05. pdf.
- Perito, Robert M. The Iraq Federal Police: U.S. Police Building under Fire. Washington, DC: U.S. Institute of Peace, October 2011. Available from www.usip.org/sites/default/files/SR291_The_Iraq_Federal_Police.pdf.

- Pollack, Kenneth, and Daniel Byman. Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War. Washington, DC: Brookings Institution Press, January 1, 2007.
- RAND document. Evolution of CFLCC C2. October 2013.
- Smith, Andrew. Improvised Explosive Devices in Iraq, 2003-2009: A Case of Operational Surprise and Institutional Response. Carlisle Barracks, PA: The Letort Papers, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2011.
- Sullivan, Marisa Cochrane. Fact Sheet: Ibrahim Al-Jaafari. Institute for the Study of War. Available from www.understandingwar.org/reference/fact-sheet-ibrahim-al-jaafari.
- Taguba, Major General Antonio M. «Article {sic} 15-6 Investigation of the 800th Military Policy Brigade.» Available from http://www.nbcnews.com/id/4894001.
- Terrill, Andrew W. Lessons of the Iraqi De-Ba'athification Program for Iraq's Future and the
- Arab Revolutions. Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 2012.
- UK Ministry of Defence. Delivering Security in a Changing World: Future Capabilities. July 2004.
- U.S. Department of State Office of Research. Opinion Analysis: Confidence in Iraqi Army
- Rising in South; In Central Areas Many Fear for Their Safety. December 22, 2005.
- U.S. General Accounting Office. Army National Guard: Enhanced Brigade Readiness Improved but Personnel and Workload Are Problems. Report to the Subcommittee on National Security, Veteran's Affairs and International Relations, Committee on Government Reform, House of Representatives, June 2000.
- U.S. Marines in Battle: An-Nasiriyah: March 23-April 2, 2003. Quantico, VA: History Division, U.S. Marine Corps, 2009.
- Uthlaut, Captain David. «The Success of 1st Battalion, 5th Infantry, in Defeating the Insurgency in Hammam al Alil and Qabr Abd, Iraq from November of 2004 to September of 2005.» Monograph, Infantry Captain's Career Course, Fort Benning, GA, May 23, 2006.

- WashingtonInstituteforNearEastPolicy.WeinbergFoundersConference.«Turkeyafter the Iraq War: Still a U.S. Ally?» July 16, 2003. Available from www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkey-after-the-iraq-war-still-a-u.s.-ally.


## UNPUBLISHED PAPERS


- Barry, Brigadier General (Ret.) Ben. Iraq Talk, Army Division Version 2. January 2012.
- Cochran, Sandy, and Captain Kelly Howard. Multi-National Force-Iraq Chronology Reference. November 12, 2008.
- Darling, Daniel. All Al Qaeda's Men. 2014.
- _____ Ansar al-Islam/Jaysch Ansar al-Sunnah/Jabhat al-Murabitun fi al-Iraq. July 3, 2014.
- _____ The Iraqi Ba'ath Party after the Fall of Baghdad, Part 3, «Mohammad Younis al-Ahmad (MYA) and Jaysh Mohammad.» April 7, 2014.
- Gardner, Lieutenant General Jack. Detention and Interrogation in Modern Conflict. n.d.
- Greene, Major Richard G., Jr., «Assessing the Army National Guard's Enhanced Brigade Concept: Searching for Readiness and Relevance.» Master's thesis, U.S. Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, KS, 2003.
- Hall, Johnny, Jr. «Compelled Compliance: WMD Elimination in the New Era of Arms Control.» Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, CA.
- Hamdani, Iraqi Lieutenant General (Ret.) Ra'ad. Biography Draft. Kevin M. Woods, trans. Washington, DC, Institute for Defense Analysis, December 2013.
- Knauff, Lieutenant Colonel James. Making an Army Change. Washington, DC: National Defense University, 2000. Available from www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a432204.pdf.
- Mohr, Cadet Andrew. The Iraqi Security Apparatus Before, During and After the Fall of Saddam. July 18, 2014.

- Shinn, Richard Lee. U.S. Marine Corps. «Operation Steel Curtain: Al Anbar Province, Iraq, November 2005.» Paper, Maneuver Captains Career Course, Fort Benning, GA, n.d.
- Shoemaker, Dillon. College of International Security Affairs intern. The Impact of UN Sanctions on Iraq. Washington, DC: National Defense University. January-February 2014.


## NEWS OUTLETS AND NEWSPAPERS

| | |
|---|---|
| ABC News | Los Angeles Times |
| Al Jazeera | National Guard Magazine |
| al-Hayat | National Public Radio |
| American Forces News Service | NBC News |
| Australian Broadcasting Corporation | Newsweek |
| Baltimore Sun | PBS |
| BBC Billings | RedOrbit |
| Gazette Bloomberg.com | Reuters |
| CBS News | Shafaq News |
| Chicago Tribune | Sky News |
| Christian Science Monitor | Stanford Report |
| CNN | Stars and Stripes |
| Daily Beast | Sydney Morning |
| Daily News | Herald The Guardian |
| Daily Telegraph | The New York Times |
| DoD News Foreign Policy | The Telegraph |
| Fort Hood Sentinel | The Washington Post |
| Fox News Global Security.org | Time Magazine |
| Gulf Times | Toronto Star |
| Hurriyet Daily News | USA Today |
| Independent | |
| Jerusalem Post Le Figaro | |